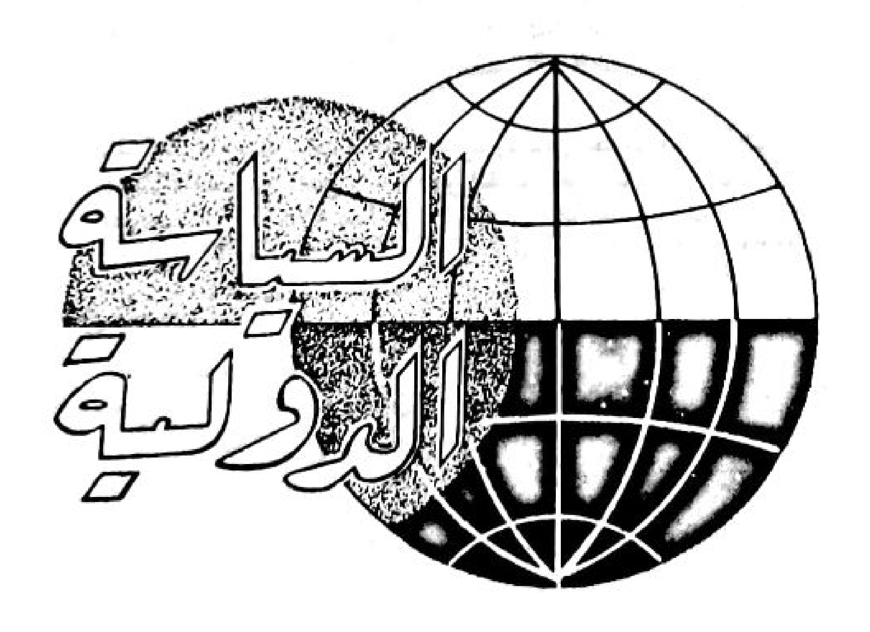




السنة الثلاثون
العدد (١١٥)
يناير ١٩٩٤



رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير:

إبراهيم نافع



اسس المجلة وتولى رئاسة تحريرها (١٩٦٥ - ١٩٩١)

د. بطرس بطرس غالى



☐ مجلة فصلية علمية محكمة تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام أوائل يناير، ابريل، يوليو، أكتوبر

☐ صدر العدد الأول فى أول يوليو ١٩٦٥

☐ تقديم الموضوعات للنشر :

- تقبل المجلة البحوث والدراسات فى قضايا العلاقات الدولية والنظم السياسية والفكر السياسى والقانون الدولى والتنظيم الدولى والدبلوماسية وكذلك القضايا الاستراتيجية والاقتصادية الدولية التى تتوافر فيها الأصول العلمية المتعارف عليها.
- تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات بعد إجازتها بالتحكيم.
- تنشر المجلة تقارير موجزة عن الأحداث الجارية وعن الندوات والمؤتمرات المتخصصة فى الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية الدولية.

☐ المراسلات :

- ترسل الموضوعات باسم السيد رئيس تحرير المجلة إلى مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - مجلة السياسة الدولية - الدور الثانى عشر بالمبنى الجديد

تليفون : ٥٧٨٦٠٢٢ مباشر وتليفونات مؤسسة الأهرام : ٥٧٨٦١٠٠، ٥٧٨٦٢٠٠، ٥٧٨٦٣٠٠

فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣ تلكس : ٩٢٠٠٢ - ٩٣٣٤٦ — TELEX : 20185 - 92544

☐ سعر بيع النسخة :

- داخل مصر: ٤ جنيهات.
- سوريا ١٠٠ ليرة، لبنان ٥٠٠٠ ليرة، الاردن ٢,٥٠ دينار، الكويت ١,٧٥٠ دينار، السعودية ٢٠,٠٠ ريالاً، تونس ٥,٠٠ دينارات، المغرب ٧٠,٠٠ درهماً، البحرين ديناريـن، قطر ٢٠,٠٠ ريالاً، دبى ٢٠,٠٠ درهماً، أبو ظبى ٢٠,٠٠ درهماً، سلطنة عمان ريالين، غزة/ القدس/ الضفة ٣,٠٠ دولارات، الجمهورية اليمنية ١٥٠ ريالا، الجماهيرية الليبية ١,٢٥٠ دينار، لندن ٥,٠٠ جك ، الولايات المتحدة ١٠,٠٠ دولارات، استراليا ٢٥,٠٠ دولارا.

☐ الاشتراكات السنوية:

- داخل جمهورية مصر ١٦ جنيها مصرياً. فى الدول العربية واتحاد البريد العربى ٣٥ دولارا امريكياً. فى باقى دول العالم ٤٥ دولارا امريكياً. وترسل الاشتراكات بشيكات بنكية إلى ادارة الاشتراكات بمؤسسة الأهرام شارع الجلاء - القاهرة

☐ الاعلانات:

إدارة الاعلانات بمؤسسة الأهرام (تليفون داخلى : ٥٦٤٩) دكتور محسن عبد الخالق

◻ كيفية الحصول على أعداد المجلة أو المواد المنشورة فيها ◻

تم تسجيل اعداد السياسة الدولية على مصغرات فيلمية (الميكروفيلم والميكروفيش) كوعاء متطور يواكب ماستحدث من استخدام للتقنيات الحديثة في مجال حفظ واسترجاع المعلومات.

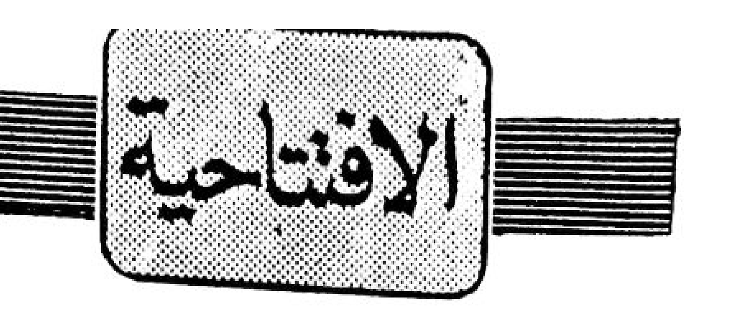
وتتاح الآن المجموعة الكاملة لإعداد السياسة الدولية على الميكروفيش بسعر ثابت ١٥٠ جم للسنة الواحدة . كما تتاح النسخ الورقية بسعر خمسون جنيهاً للسنة الواحدة. وقد قام مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم ايضاً بإعداد نظام للاسترجاع الموضوعي من اعداد مجلة «السياسة الدولية»، يمكن من خلاله إعداد ملفات موضوعية مستخرجة من المواد المنشورة بالمجلة سواء من كافة الأعداد او لفترة زمنية محددة . وذلك نظير اجور رمزية خدمة للبحث العلمى وتيسيراً على الدارسين والباحثين.

ولاشك ان مثل هذا العمل سوف يوفر كثيراً من جهد ووقت القراء.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ الدكتور احمد السعيد مدير عام مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم . شارع الجلاء . القاهرة . ت : ٥٧٨٦١٠٠ . ٥٧٨٦٢٠٠ تلكس ٩٢٠٠٢/٩٣٣٤٦

Scanned with CamScanner

المحتويات



الدبلوماسية المصرية ومجلة السياسة الدولية

منذ اليوم الأول لصدورها ، كانت هناك علاقة وثيقة بين مجلة السياسة الدولية ، والدبلوماسية المصرية . فرجال السلك الدبلوماسى المصرى ، سواء منهم من كان فى الخدمة أو خارجها ، أسهموا دائما فى مجلة السياسة الدولية بكتاباتهم وأفكارهم الخصبة والمتميزة . والعدد الأول من السياسة الدولية الذى صدر فى أول يوليو ١٩٦٥ تضمن فى صدره دراسة بعنوان : « الدبلوماسية المصرية فى مفاوضات سعد ماكدونالد » ، بقلم دبلوماسى مصرى بارز هو ابراهيم أمين غالى . ومنذ ذلك الحين توالت اسهامات بعض من أبرز كوادر الدبلوماسية المصرية فى مجلة السياسة الدولية ، بلا انقطاع حتى اليوم . واهتمامات السياسة الخارجية المصرية التى هى محور العمل الدبلوماسى المصرى كانت فى مقدمة معايير اختيار موضوعات السياسة الدولية ، وهو ماانعكس ليس فقط فى الوزن الخاص الذى حظيت به « السياسة الخارجية المصرية » و « الدبلوماسية المصرية » من معالجات مباشرة ، وإنما أيضا فى التركيز على قضايا حيوية مثل الصراع العربى الاسرائيلى ، والعلاقات العربية ـ العربية والمشكلات الأفريقية ، وقضايا العالم الثالث ونزع السلاح .. الخ . من المجالات ذات الاهتمام الخاص للدبلوماسية المصرية .

ومن ناحية أخرى ، فإن مجلة السياسة الدولية تعتز بأنها كانت ومازال على رأس المراجع المتاحة للدبلوماسيين المصريين بكافة درجاتهم ، بل أنها أيضا ما تزال على رأس المصادر العلمية التى ينهل منها نخبة الشباب المصرى المتطلعين لشرف الخدمة فى الجهاز الدبلوماسى المصرى .

غير ان هذه العلاقة الوثيقة بين « السياسة الدولية » ، وبين جهاز الدبلوماسية المصرية وقضاياها ، لم تأت مصادفة على الاطلاق ! فمنشىء السياسية الدولية ، ورئيس تحريرها لما يقرب من ثمانية وعشرين عاما ، الدكتور بطرس بطرس غالى ـ الامين العام للأمم المتحدة ـ جمع على نحو فريد بين كونه أستاذا جامعيا بارزا للعلاقات الدولية والقانون الدولى ، ودبلوماسيا محنكا قديرا . وبهاتين الصفتين اهتم دائما بتنمية وتشجيع العلاقة بين الدبلوماسية المصرية (كوادر وقضايا) وبين مجلة السياسة الدولية . وكانت تلك العلاقة الوثيقة والفعالة ، على رأس «تقاليد» السياسة الدولية ، التى كان علينا أن نحرص عليها ونرعاها وننميها بكل حماس واعتزاز .

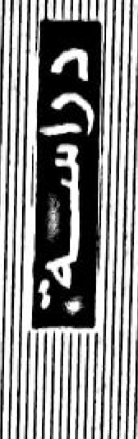
ونستطيع أن نقرر أن هذه العلاقة تشهد الآن عهدا ذهبيا لاتخطئه العين . وتقتضى الامانة ان نقرر

ايضا ان الفضل فى هذا الازدهار يعود اليوم فى جانب اساسى منه الى التشجيع المباشر الذى يقدمه وزير خارجية مصر عمرو موسى الى تلك العلاقة . وليس سرا ان عمرو موسى بدأ عمله كوزير للخارجية بلقاء مع ممثلى مراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية فى مصر ، ومن بينهم بالطبع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ومجلة السياسة الدولية . وليس سرا أيضا انه شجع ومايزال يشجع بقوة العناصر المجتهدة والمتميزة من الدبلوماسيين المصريين ، بكافة درجاتهم واجيالهم ، للاسهام فى مجلة السياسة الدولية والتعامل معها . وليس سرا كذلك اهتمامه بتنظيم وتقنين العلاقة المستمرة مع كافة المراكز البحثية والاكاديمية فى مصر .

ان هذه العلاقة بين جهاز الدبلوماسية المصرية ، ومجلة السياسة الدولية ، تقدم نموذجا يمكن أن يقتدى به فى كثير من مجالات العمل العام فى مصر ، للتعاون الخلاق والممتد بين اهل الفكر وأهل العمل ، بين تأصيل المنظرين والباحثين وخبرات الممارسين . واذا كان وجود هذا التعاون يسهم فى تفسير ماتتمتع به الدبلوماسية المصرية من حنكة وتميز ، ومايمكنها اليوم من لعب ادوار فاعلة ومؤثرة اقليميا ودوليا ، فإن افتقاده يفسر بلا شك تعثر بعض مجالات العمل العام الأخرى فى مصر !

فى هذا السياق يسعدنا كثيرا ان يسهم فى هذا العدد كوكبة من الدبلوماسيين المصريين من كافة الأجيال تقريبا . واذا كان العدد يشرف بتصدر دراسة الدكتور بطرس غالى له ، فانه يشرف أيضا بأسماء د . محمد نعمان جلال ، ونبيل فهمى ، ود . محمود كارم ، وأحمد مهابة ، وكريم حجاج ، ود. وليد عبد الناصر ، ود . عادل السالوسى وأمانى فهمى و عمرو الجويلى ! وليس هؤلاء الا «العينة» التى يتضمنها العدد الحالى ، من قائمة طويلة من افضل عناصر الدبلوماسية المصرية الذين يحرصون على الاسهام المتواصل بفكرهم وخبراتهم فى السياسة الدولية . اننا نرحب بهم ، ونفتح لهم بكل ترحيب أبواب « السياسة الدولية » ، آملين أن نفلح بالفعل فى أن نكون منبرا للتفاعل الخلاق بين كل الخبرات والطاقات المصرية ، لخير مصر وازدهارها .

د . أسامة الغزالى حرب



الأمم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية

د . بطرس بطرس غالى

دخل العالم مرحلة جديدة من مراحل تاريخه . والامم المتحدة ناشطة اليوم اكثر من اى وقت مضى . وهى لذلك احوج اليوم الى الاصدقاء منها فى اى وقت مضى .

وحكومات العالم اليوم أحوج الى الامم المتحدة منها فى اى وقت مضى . هذا هو واقع الحال . وفى العالم الذى نواجهه اليوم ، لاغنى عن الأمم المتحدة ـ ليس بالنسبة الى أمم العالم الضعيفة وحدها ، بل كذلك بالنسبة الى أممه القوية . واسباب ذلك تزداد وضوحا يوما بعد يوم :

ـ فالمشاكل اصبحت أكثر فاكثر مشاكل عالمية .والأمم المتحدة هى المحفل العالمى لقضايا من امثال قضية البيئة وقضية الصحة فى العالم . وهى توفر ايضا الالية وشبكة الاجهزة التى تكفل التصدى لهذه القضايا على نطاق عالمى .(*).

ـ وبانتهاء منافسات الحرب الباردة ، تناقصت الجاذبية السياسية لمشاكل التنمية بالنسبة الى الامم القوية . غير أن الأمم المتحدة عالمية . وهى قادرة على الاستجابة لحاجات الجميع ، بصرف النظر عن اى مكسب سياسى .

ـ ثم إننا نواجه عالما يبدو فيه أن الصراعات المحلية ، أيا كانت فظاعتها ، لاتشكل تهديدا مباشرا للأمن القومى لاية دولة كبرى .

ولكن لابد لنا من التصدى لبعض امثال تلك الصراعات ، والا تفكك نسيج السلم والأمن الدوليين ، وزحف الخطر الينا خطوة فخطوة على مر الزمن ، ولن تنتقص من شدته الطريقة غير المباشرة التى يأتى بها الينا .

ولايمكن للأمم المتحدة بطبيعة الحال ، ولايجب عليها ان تتصدى لكل مشكلة . غير اننا مطالبون بأن نحاول بناء اساس واقعى للعلاقات الدولية ، والامم المتحدة تتيح سبيلا لتحقيق ذلك .

لقد بدأ الفيلسوف العظيم « إيمانويل كانت » بعمل مايعمله معظم الفلاسفة : فكر فى العقل والمادة والادراك الحسى الفردى . وأدرك ذات يوم ان التحدى الحقيقى

(*) تعتمد هذه الدراسة على ما جاء بكلمة الامين العام للامم المتحدة د . بطرس غالى التى القاها فى جمعية الامم المتحدة فى الولايات المتحدة يوم (٢٩ اكتوبر ١٩٩٣) فى حفل منحه جائزة القيادة العالمية لرابطة الامم المتحدة فى الولايات المتحدة ، وعلى الكلمة التى القاها فى الحلقة الدراسية المعنية بالنزاع العرقى فى جامعة الدفاع الوطنى فى واشنطون ، العاصمة (٨ نوفمبر ١٩٩٣) ، وعلى بيان الدكتور بطرس بطرس غالى بالاكاديمية العسكرية بالولايات المتحدة فى وست بوينت (١٨ نوفمبر ١٩٩٣)



يتمثل فى فلسفة العلاقات بين الامم . وهذه هى أخطر واصعب مهمة تواجه الانسانية .

ومنذ زمن « كانت » وجد بين الذين يتحلون بالجدية والاحساس بالمسؤولية من يسعى الى مواجهة هذا التحدى الفكرى الهائل .

وكان مفهوم توازن القوى احدى الوسائل لتحقيق ذلك . الا أن الحرب العالمية الأولى جردت هذا المفهوم من كل اعتبار .

ثم جاءت فكرة الأمن الجماعى . غير ان عصبة الأمم اخفقت فى الاختبارات التى مرت بها فى ثلاثينات هذا القرن .

وفى نهاية الحرب العالمية الثانية ، انشئت الامم المتحدة فى فورة تفاؤل . ولكن الحرب الباردة لم تلبث ان ازاحتها جانبا .

ثم مرت اربعة عقود اعتمد الأمن العالمى فيها على الردع ، غير ان الردع كان يستند الى التهديد بالدمار المتبادل . والعالم مبتهج بعد أن مضى هذا العهد وولى . وحين انتهت الحرب الباردة ، عاد العالم الى اكتشاف الأمم المتحدة . وقد وجدت دولها الاعضاء أمامها تركة من المشاكل العالمية . وشهدت صراعات غير متوقعة تندلع فجأة . ورأت فى الأمم المتحدة وسيلة اساسية لمعالجتها .

هكذا خرجت الامم المتحدة من التيه . وألقيت على عاتقها مطالب جديدة . وعلقت عليها الامانى الغالية .

فنجد فى مجال حفظ السلم ان عدد العمليات التى انشئت فى السنوات الاربع الاخيرة يزيد على كل ماانشىء منها فى السنوات الاربعين التى سبقتها . والامم المتحدة تضطلع اليوم بـ ١٧ عملية من عمليات حفظ السلم فى شتى انحاء العالم . ويربو عدد الافراد المشاركين فيها على ٨٠٠٠٠ ، وقد بلغت تكاليفها ١٤٠٠ مليون دولار فى العام الماضى ، وهى ستبلغ حوالى ٢٦٠٠ مليون دولار فى هذا العام .

وما حصل من تغيير لايقتصر على الحجم والتكاليف . بل ان هناك اليوم أبعادا جديدة تماما فى حفظ السلم .والكثير من الاعمال ذات طابع مدنى . والجهد شامل من حيث مداه . اما فى الميدان ، فان واقع الحال كثيرا ماينطوى على الخطر . وهناك مسائل جديدة معقدة تنشأ كل يوم ، ونحن لانزال نفتقر الى الاجابات عليها .

ان هناك طلبات جديدة بالغة الضخامة على الخدمات الانسانية للأمم المتحدة . ومنظمات الأمم المتحدة الرئيسية الثلاث ذات العلاقة ـ اى منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، وبرنامج الاغذية العالمى ، ومفوضية شئون اللاجئين ـ قد زادت تكاليفها الى مايقرب

من خمسة اضعافها خلال السنتين الماضيتين .

اما فى مجال التنمية ، فإن هناك حاجة الى دور الامم المتحدة اكثر من اى وقت مضى . فقد كانت التنمية فى الماضى مسألة اقتصادية . اما اليوم فالمفهوم ان لها ابعادا سياسية واجتماعية وثقافية وانسانية .

ثم إن العالم يتطلع الى الامم المتحدة بطرق اخرى - حقوق الانسان والقانون ، والسكان ، والمرأة ، والصحة ، والشعوب الاصلية . والامم المتحدة تعقد مؤتمرات عالمية تمثل علامات راسخة فى تاريخ النظر فى هذه المسائل .

لقد اصبح للامم المتحدة صورة جديدة متكاملة ، وهى صورة تشمل الامن الانسانى العالمى بكافة جوانبه .

وهكذا نجد ان الامم المتحدة مطالبة بأن تفعل اكثر مما طلب منها فى اى وقت فى تاريخها . والعالم ، بعد ان اثقل كاهل المنظمة بمجموعة من المسؤوليات الجسام الجديدة ، اخذ يسأل الان : هل الامم المتحدة قادرة على اداء المهمة ؟ واصبحنا نتأرجح بين غاية الامانى والاوهام المفرطة .

ولذلك فانه علينا الا نخدع انفسنا . فنحن الامم المتحدة . والكلمات التى يبدأ بها الميثاق هى « نحن الشعوب » . وحكومات تلك الشعوب هى التى صاغت الميثاق واتفقت على انشاء الامم المتحدة . والقرارات والاجراءات والموارد تأتى كلها من الدول الاعضاء .

إذن لنتشاور فيما يجب ان نفعله . لقد كانت التغيرات الاخيرة فى الشؤون الدولية تغيرات عميقة بعيدة المدى . والانتقال من مرحلة من مراحل التاريخ الى اخرى ليس بالامر اليسير . والمرحلة الراهنة تتطلب الكثير .

وليس ثمة شك فى ان الامم التى تحتل مكان الصدارة فى العالم لديها مايلزم من القدرة والموارد والابداع لتشكيل نظام دولى جديد . إلا ان التساؤل ليس حول القدرة ، بل هو المثابرة والالتزام والارادة .

والتحدى الذى نواجهه اليوم مزدوج : الانتفاع الى اقصى حد من الظروف التى اتاحها التاريخ وتكييفها مع احتياجات زمننا .

إن السلم والامن الدوليين مازالا مهددين . ولكن طبيعة التهديد تغيرت .

لقد تراجع خطر اندلاع حرب نووية عالمية . ولم تعد ثمة امبراطوريات جبارة تصارع بعضها بعضا .

وسيادة الدول مهددة لابقوى آتية من الخارج بقدر ماهى مهددة بالانقسام والمواجهة الناشئين فى الداخل .

ومع تلاشى الضوابط القديمة ، اخذت الشعوب والامم تسعى ، بعنف ، الى استئناف الصلة بما انقطع من تاريخها .

واليوم ، يتعرض نظام الدول وسلمها للتحدى فى عدد من الامكنة ويعدد من الطرق اكثر مما كان عليه الامر فى ايام الحرب الباردة . الا اننا وحتى الان لم نطور اساليب جديدة لمواجهة هذه التحديات .

هناك شيء واحد محقق : إن هذا الوضع الجديد يتطلب اطارا واضحا للتعاون الدولى .

إن العالم بحاجة الى الامم المتحدة ، ولكنه لايعلم على وجه التحديد اى نوع من الامم المتحدة يريد . إن الافكار والمفاهيم الخاطئة عن الامم المتحدة لابد من القضاء عليها .

إن الامم المتحدة ليست ، ولا يمكن ان تكون ، ولايجب ان تكون حكومة عالمية . كما انها ليست مجلسا تشريعيا يتولى اعادة توزيع الثروة . وهى ليست مؤسسة بيروقراطية قوية لها جدول اعمالها الخاص بها . ولاهى وكالة تبرم عقودا من الباطن لتوفير الامن الدولى . وليست لها قدرة عسكرية تخرج عن نطاق ماتخوله الدول الاعضاء لها من سلطة وتتيحه من قوات .

والامم المتحدة هيئة سياسية . وسلطتها تستند بالكامل الى الميثاق .والامم المتحدة اداة للاستخدام ولذلك فهى تكون ماتريده لها الدول الاعضاء ان تكون وهى تمثل ماينعقد اتفاق الدول ذات السيادة على ان فى استطاعتها ان تفعله .

وفى الماضى ، كان اهم ماتملكه الامم المتحدة هو سلطتها الادبية لاقدرتها التنفيذية . وكانت تتعامل مع امور غير محسوسة : المجادلات ، والرموز ، والاشارات . حين كانت الامم المتحدة توفر آليات لعقد المؤتمرات ، كان لها اثرها الفعال لانها كانت محايدة من الناحية السياسية . وكان وضعها للمعايير فى الكثير من الميادين امرا ذا اهمية كبيرة . ولكنها حين قامت بوظيفة صمام امن للتوترات الدولية ، كان من المعلوم انه لاتوجد تحت امرتها كتائب عسكرية .

واليوم نجد ان المهام التى فوضتها فيها الدول الاعضاء تشمل اتخاذ تدابير الانفاذ المنصوص عليها فى الفصل السابع من الميثاق .وهذا يعنى انه قد طلب من الامم المتحدة اتخاذ اجراءات تنفيذ بالقوة نيابة عن المجتمع الدولى ، وهى اجراءات قتل فيها عدد من المدنيين والعسكريين من مواطنى الدول الاعضاء .

وهذا امر يؤرق الذين اعتادوا على الامم المتحدة القديمة . الا ان الامم المتحدة الجديدة هى ماكانت إياه على الدوام : اداة فى يد الدول الاعضاء فيها .. منظمة حرمت من السلطة فى الماضى مطالبة الان بالعمل .و علينا ان نقرر متى وكيف نجعل هذا العمل عادلا ومعقولا وفعالا فى سبيل القضية الحقة .

وإننى لادرك مسئوليتى بصفتى المسئول الادارى الاول ، عن حسن التنظيم وكفاءة الادارة . ولذا فإننى عاكف على عملية اصلاح طويلة وعسيرة . وسامضى قدما فى تلك الاصلاحات . ولاتزال هناك حاجة الى تغييرات كبيرة .

إلا ان الحكومات هى وحدها التى يمكنها ان تكفل

نجاح الامم المتحدة . وان لم نغتنم الفرصة السانحة ، فإن التاريخ لن يغفر لنا ذلك .

واعتقد اننا جميعا نتفق على ان الامم المتحدة لاتستطيع ان تحل كل مشكلة . إذن متى ينبغي لها ان تتصرف ؟ هل يكون ذلك حين يهدد النزاع بأن يصبح حريقا متأججا تنتشر نيرانه عبر حدود البلدان ؟ او حين تستهدف جماعات سكانية على نحو منهجي لتصبح فريسة لجرائم لاانسانية ؟ او حين يدفع بدولة عضو هي وسيادتها الى حافة الفناء ؟

إنني لااستطيع الاجابة على هذه الاسئلة . وهي ليست اسئلة اخلاقية وأدبية فقط . بل هي اسئلة سياسية . ان مجلس الأمن هو الذي يجب عليه ان يبت في الامر . وليس هناك معيار واحد مستديم . إن قضية هايتي هي نفس قضية بوروندي ، ولكن الاستجابة اليهما قد لاتكون واحدة ولا استطيع ان أجيب على سؤال « متى يجب البدء في عملية التنفيذ بالقوة ؟ » . ولكنني استطيع ان اقول لكم متى يجب في رأيي ، ان تتوقف العملية .

اذا لم يظهر الاطراف الارادة السياسية اللازمة برغم وعودهم ، فلا يمكن فرض السلام . واذا امتنعت القوات المتاحة عن القبول بضوابط العملية المتعددة الاطراف ، وكانت الدول الاعضاء غير مستعدة للاستمرار الى نهاية الشوط في فرض السلام ، فانه يتوجب عندئذ ان تنسحب عملية فرض السلام ، كما يتوجب تغيير التفويض الصادر بموجب الفصل السابع من الميثاق الى شيء آخر .

وقد يرى البعض في « تعددية الاطراف » عبارة غير مستحبة . اما أنا فأرى ان تعددية الاطراف مصدر قوة لاغنى عنه . وهي ليست خصما للسيادة ، بل هي ابلغ تعبير عنها . والشرعية ، والديمقراطية ، والامن الجماعي يمكن ان نجدها جميعا في تعددية الاطراف بتعريفها الصحيح .

● ● ● ●

العمليات المختلفة للسلم وبناء الدولة :

ان السعي إلى التوازن السليم بين توفير الامن والتمسك بمبادىء الأخلاق هو واجب مستمر .

وقد جعلت بساطة الحرب الباردة من هذا الامر مسالة يسيرة نسبيا . فتهديد الأمن كان واضحا . وكان يمكن تحديد الخطر من منطلق الهجوم المباشر والتدمير الشامل والتحدي الأخلاقي كان واضحا ايضا . فقد كان ثمة نظامان متنافسان شديدا التباين . والهزيمة كان يمكن أن تعني نهاية أسلوب الحياة الحرة الديمقراطية . وثمة أخطاء كثيرة قد وقعت في نصف القرن الماضي . وكانت هناك أوقات عرفت الفشل وأوقات تحقق فيها النجاح . وكان الاحساس بالخطر يخيم بشكل دائم .

واليوم ، يدرك الناس أن القضية كانت عادلة . وهم يسلمون بما قدم من تضحية . كما انهم يقرون بان العالم يملك الان نتيجة لذلك ، فرصة لاقرار السلم الحقيقي وإحراز التقدم الحقيقي . ولكن الناس قد لا يدركون ان العالم يطرح الان من التحديات الفكرية أكثر مما كان يطرح فيما مضى .. وقد يصبح بمرور الوقت ، اشد خطورة عما كان عليه في العصر الذي خلفناه للتو وراءنا . ولان تحديات اليوم اكثر تعقيدا ، فإن الاتفاق على ما ينبغي عمله قد صار اكثر تعذرا . واصبح تجنب القيام بعمل ايسر من ذي قبل .

إننا نواجه اليوم نوعين من المشاكل . مشاكل تبدو من الضخامة بحيث يشعر كثير من الناس إزاءها بالعجز عن التصرف . ومشاكل تبدو من الضآلة بحيث يشعر كثير من الناس إزاءها بانه لا حاجة إلى التصرف . ولابد من هذين النوعين من المشاكل . والامم المتحدة ضرورية لاحراز التقدم في الحالتين .

وثمة مجموعة من المشاكل تعد مشاكل عالمية : من قبيل قضايا البيئة والسكان والتنمية والأمراض . وهذه تتجاوز قدرة اى دولة بمفردها . والأمم المتحدة ، بدورها العالمي الفذ ، حاسمة الاهمية في إحراز اى تقدم نحو حل هذه المشاكل .

وسوف أتناول النوع الثاني من المشاكل . والتي تتمثل في الصراعات الاثنية التي نشبت في عصر ما بعد الحرب الباردة . فحينما توليت منصبي كأمين عام ، كان العالم يتطلع باهتمام إلى الأمم المتحدة لكي تتصدى لهذه الصراعات . ولكن الحلول لم تكن سريعة ، أو سهلة ، أو بدون تكاليف . وإزاء استمرار المشاكل ، أخذ كثيرون الآن يعيدون النظر . فهم يقولون إن هذه الصراعات تحركها قوى ثقافية ودينية وتاريخية ، ولا أمل في فهمها أو تسويتها من الخارج .

وإنه لا سبيل إلى التوصل إلى حلول دائمة . فمع توالي هذه الاضطرابات ، لا تبدو هناك نهاية للشعور بالاحباط . وهم يقولون إن الأعباء غير متكافئة وإن عصر تضامن الحلفاء أصبح فيما يبدو جزءا من الماضي . وهم يقولون ايضا إن من يتلقون المساعدة ناكرون للجميل ، وإن التضحية في مثل هذه الظروف تبدو من الحماقات .

ويتساءل المنتقدون الآن عما إذا كانت الأمم المتحدة على مستوى المهمة المنوطة بها ، وهم في الوقت نفسه يتهمونها بتجاوز سلطتها المشروعة .

إن مرد هذه التهم هو مشاعر الاحباط وليس حقائق الأمور . والقول بأنه ما من خيار سوى التقاعس التام أو التدخل الواسع هو قول مفرق في الخطأ . ولابد لنا من العثور على الاجابة المناسبة . فمن الواجب علينا أن نقيم توازنا بين دواعي الحذر والافراط في الانتشار .

وتحقيقا لهذه الغاية ، أود أن اقدم تقييما للعمليات التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في السنتين الماضيتين .

إن ثمة عمليات عديدة يتم الاضطلاع بها في الوقت

الراهن : فى أنغولا ، والصومال ، وكمبوديا ، والسلفادور ، ويوغوسلافيا السابقة ، وهايتى ، وموزامبيق .

ولقد اضطلع فى السنوات الاربع الاخيرة بعمليات تزيد فى عددها عما اضطلع به فى السنوات الاربعين الماضية . وتوجد الآن ١٧ عملية فى شتى انحاء العالم . وكانت تكلفة هذه العمليات ١,٤ بليون دولار فى العام الماضى . وسوف تصل هذه التكلفة إلى ٣,٦ بليون دولار هذا العام .

والصحافة تسمى كل هذه العمليات عمليات « حفظ السلم » . ولكن كل عملية متميزة عن غيرها . وكل منها عملية تتجاوز حفظ السلم بمفهومه التقليدى الذى تبلور فى العقود الأخيرة .

وعلى ذلك فإن من المهم تجنب الخلط بين المصطلحات .

- فصنع السلم معناه التفاوض . والسعى فيه هو تحقيق اتفاق الأطراف المتعادية وفيه تستخدم الوسائل السلمية فى إطار الفصل السادس من الميثاق .

- وحفظ السلم يشكل تواجدا للامم المتحدة فى الميدان ، بموافقة الأطراف المعنية . وقد استخدم عموما للمحافظة على وقف إطلاق النار .

- وفرض السلم قد يكون لازما عندما تفشل الوسائل السلمية . وهو قد ينطوى على الاكراه والتعرض للمخاطرة . وهو منصوص عليه فى الفصل السابع من الميثاق . إذ أنه بدون قدرة على فرض السلم تحظى بالتصديق لا يمكن أن يصبح الأمن الجماعى حقيقة واقعة .

- وبناء السلم ذو أهمية حاسمة فى أعقاب انتهاء الصراع . وهو يعنى توفير الدعم اللازم للهياكل التى توطد السلم وتبنى الثقة والتفاعل فيما بين الأعداء السابقين .

وبعد بناء السلم ، يأتى بناء الدولة - أى إعادة بناء دولة قادرة على الاحتفاظ بسيادتها وخدمة شعبها .

وكل مرحلة من هذه المرحل الخمس مختلفة عن المراحل الأخرى . ومع ذلك فإنها جميعا على اتصال وثيق . فصنع السلم ، بما فيه الدبلوماسية الوقائية ، يسعى إلى منع أو وقف الصراع . وحفظ السلم يتمثل فى الابقاء على السلم بعد تحقيقه . وفرض السلم يتعين أن يكون خيارا قائما . لان الدبلوماسية بدون القوة لن تؤخذ مأخذ الجد . وبناء السلم بعد انتهاء الصراع يمكن أن يساعد فى الحيلولة دون نشوب هذا الصراع مرة أخرى . وبناء الدولة يعزز الأساس الذى يقوم عليه أمن الجميع - أى النظام الحكومى الدولى الذى تمثله الامم المتحدة . ومفتاح النجاح هو فهمنا لتعددية الأطراف والقوة المتعددة الأطراف والتزامنا بهما .

وماذا تكون القوة المتعددة الأطراف ، إذا أريد لها أن تكون قوة فعالة ؟ وماذا تكون ولايتها ؟ إن عملية من عمليات السلم تضطلع بها الأمم المتحدة لابد لها :

- ان يعترف بها كعملية محايدة وتمثيلية ولابد لذلك من ان تشترك فيها دول كثيرة

- أن تبدو بمنأى عن أى باعث سياسى أو اقتصادى ، ومن ثم ينبغى الا تسودها قوات أو قادة بلد واحد ، إلا إذا اذن مجلس الامن بذلك .

- أن تحقق الوحدة فى نطاق تعددية الأطراف .

ويصدق هذا عندما يتعين وجود قيادة واحدة ، كما هى الحال فى الصومال . ولكن الصومال اليوم بها أكثر من قيادة واحدة .

ويصدق نفس الوضع ايضا عندما تكون هناك حاجة إلى عدد من القادة فى عملية واحدة ، كما هى الحال فى يوغوسلافيا السابقة . فهناك يضطلع بكل عمليات حفظ السلم وفرض السلم والوزع الوقائى فى مواقع مختلفة من نفس منطقة العمليات .

ولابد لكل عملية من عمليات السلم تضطلع بها الامم المتحدة ان يكون لها إطار زمنى مقبول .

ومن حق البلدان المساهمة بقوات أن تكون على علم ، قدر الامكان ، بطول فترة التزامها .

ومن ذات المنطلق ، ينبغى ان يتوقع من هذه البلدان ان تضطلع بذلك الالتزام كاملا .

وماذا تكون ولاية هذه القوة المتعددة الجنسيات عندما توجد فى الميدان ؟ وفيما عدا الحق الأصيل فى الدفاع عن النفس ، ما هو دور القوة العسكرية ؟

إن استخدام القوة أمر غير متوقع فى حفظ السلم فموافقة جميع الأطراف تجعل السياق سياقا توافقيا .

واستخدام القوة امر ضرورى ، بحكم التعريف ، عندما يوافق مجلس الأمن على فرض السلم . وثمة ، فى استعراضنا لعمليات السلم ، نقطة تتطلب الاهتمام الخاص من جانبنا وهى : متى يتعين تحويل عملية لحفظ السلم إلى عملية لفرض السلم - ومتى ينبغى لعملية فرض السلم هذه أن تتحول مرة أخرى إلى عملية لحفظ السلم ، هذه هى المنطقة الواقعة بين الفصل السادس والفصل السابع ، ونحن نقوم اليوم ، لأول مرة فى تاريخ الأمم المتحدة ، برسم حدود هذه المنطقة .

إن ما برهنت عليه السنتان الماضيتان هو ضرورة المرونة المرتبة سلفا . فقد يستلزم الأمر تحول حفظ السلم إلى فرض للسلم . كما حدث فى البوسنة والصومال . وفى بعض الحالات ، قد يلزم تحويل فرض السلم إلى حفظ للسلم .

وفى الوقت الذى يجرى فيه كل هذا ، لا يجوز التوقف إطلاقا عن صنع السلم . فالتماس الحل السياسى ضرورة مستمرة . وكما يعلم كل سياسى محنك ، فإن الحلول السياسية لا تحدث فى فراغ . فبناء السلم يأتى أولا . ثم يكون بناء الدولة بعد ذلك امرا ضروريا

وفى الماضى ، كانت هناك حالات كثيرة من الاحباط والفشل فيما يتصل ببناء الدولة . ولكن بناء الدولة أمر لا غنى عنه بالنسبة للسلم والأمن الدوليين .

ولست هنا لاقول إن كل دولة تجتاز متاعب تستحق انتباها دوليا . فالأمم المتحدة عليها أن تستخدم نفوذها مواردها بقدر كبير من الحذر والحرص .. ولكن عندما تواجه الحكومات أسوأ ظروف الكوارث كما حدث فى كمبوديا ، او عندما يتلاشى كل ما يعطى مظهر الدولة ، كما حدث فى الصومال ، فلابد لمجتمع الدول وأداته المتمثلة فى الأمم المتحدة أن يهتما اهتماما يحفزهما إلى العمل .

وعلينا الا نخدع انفسنا . فالتقاعس عن العمل يعنى انتشار الفوضى . ولكن العمل سيكون طويلا وشاقا . وهو سيتكلف مالا ، ولكن هذا المال يقل كثيرا عما يتكلفه البديل . وهو سيستغرق وقتا ، ولكن العالم اليوم مازال امامه وقت للعمل . وهو سيتطلب التزاما سياسيا من جانب الأطراف الرئيسية فى الصراع ، ولكن هذا الالتزام هو عادة استجابة لمدى عمق التصميم الدولى . وهو يتطلب تضامنا دوليا .

ان الكثيرين منا ربما قرأوا كتاب يوليوس قيصر . وانا الآن أقرأ كتاب « حرب الغال » ، لا لأتعلم فن المعارك ، بل لأن مصر كانت مستعمرة رومانية فى عصر كليوباترا . ومن هذا الكتاب اكتسبت معلومات عن روما . وكذلك اكتسبت معلومات عن فن الحكم . وفى صفحات الكتاب الأولى ، يتلقى قيصر تقريرا عن صراع يوشك أن ينشب فى موقع بعيد . ولم يكن هذا الصراع يعنى روما بشكل مباشر . فهو صراع بين الغاليين بشمال فرنسا وبلجيكا ، والجرمانيين ، والهلفتيين . وعلى الفور كانت قوات قيصر فى الميدان ، وقامت بتدمير جسر رئيسى . فقيصر لم يضع الوقت . وتحول بعد ذلك إلى الدبلوماسية فى التعامل مع القبائل المتحاربة .

وفى هذه الصفحات الأولى من الكتاب لا يتحدث قيصر عن الوطنية ، ولا يمجد الحرب ، ولا يدعو إلى الفتح الرومانى .

ولكن ما يقوله لنا قيصر حقا هو ان المدنية هشة ضعيفة . والمجتمعات المتقدمة تميل إلى التردد . فهى تريد أن تتجنب المشقة .

ولكن قيصر يقول لنا إن الحفاظ على المدنية يتطلب :

– أن نعى أن الامن لا يتجزأ . فحدوث انهيار فى مكان ما يؤثر فى نهاية الأمر ، إذا لم يواجه ، على كافة الاماكن الاخرى .

– التأهب للعمل فى المرحلة المبكرة للأزمة . فالتأخير معناه زيادة المصاعب فيما بعد .

– الاستعداد لاستخدام القوة والدبلوماسية فى وقت واحد ، فإحداهما بدون الأخرى لا يمكن لها أن تنجح .

وإذا فهمت الدول أعضاء الأمم المتحدة أن المسئولية الأخلاقية فى عصرنا يجب أن تكون مسئولية عالمية .

وإذا تقبلت من الناحية الفكرية أن افضل سبيل هو السبيل الواقع بين التقاعس والتدخل الشامل .

وإذا كان لديها من البصيرة ما ترى به أن تعددية الأطراف هى اذكى تعبير عن السيادة .

فعندئذ يمكن صياغة المستقبل بما فيه صلاح حال الجميع .

احتواء الصراعات العرقية

عندما نشير الى المجموعات العرقية نستخدم تعابير مختلفة : مثل العشائر والفرق ، ومثل القبائل ، ومثل المجموعات اللغوية أو الثقافية أو الدينية . وبعضها يسمى « قوميات » والبعض يسمى فقط « اقليات » . ويمكن أن تستخدم أى من هذه الكلمات للتحدث عن العرقية . ومثل هذه المجموعات يمكن أن تكون – أو لا تكون – مرتبطة بإقليم معين . وفى كثير من الحالات تنتشر عبر حدود دولة واحدة أو أكثر . وفى حالات اخرى تكون متفرقة فى دول أو مناطق كثيرة مختلفة ، أو فى شتى انحاء العالم .

ولكل مجموعة عرقية شيوخها وحكماؤها والمفاوضون عنها . ولكل مجموعة أيضا الدعاة الى العنف فيها . وفى الجزء الأخير من هذا القرن شهدنا نتيجة ذلك فى أماكن تباعد يوغوسلافيا والصومال وبوروندى وجورجيا .

وكثيرا ماتدرس المجموعات العرقية على اعتبار انها اقليات مضطهدة . وينظر إليها ، بصورة متزايدة بوصفها مصادر للانحلال الاجتماعى والعنف والارهاب .

ولطالما ذكر اننا نعيش فى عصر تسوده الحروب . فقد شهد هذا القرن من الحروب أكثر مما شهده القرنان الثامن عشر والتاسع عشر مجتمعين . وفى الأربعين عاما التى سبقت الحرب العالمية الثانية ، اندلعت ٨٨ حربا . ومنذ نهاية ذلك الصراع العالمى ، إندلعت ١٢٧ حربا . وانطوى معظم الـ ١٢٧ حربا على صراعات عرقية . وأدت غالبيتها الى شكل من اشكال تدخل الحرب الباردة .

لماذا نشب هذا العدد الكبير من الصراعات ؟

كان ذلك أساسا ، لأن النظام الدولى للدول لم يعمل على نحو مرض فيما يتعلق بثلاث قضايا رئيسية : المساواة ، والشرعية ، والهوية . كذلك لم نتمكن من رأب الفجوة بين أجزاء العالم الغنية والفقيرة بشكل فعال . ونتيجة لذلك هاجرت مجموعات من السكان هربا من الفقر والاضطهاد . وعندما تتواجه مجموعات غريبة عن بعضها البعض ، لايكون هناك متسع من الوقت كاف لبناء الثقة . وكثيرا ماتؤدى التوترات المتتالية الى العنف .

وعندما تخفق دولة ما فى الوفاء بحاجة مجموعة عرقية الى الشرعية السياسية والى احترام حقوق الانسان الخاصة بها ، اعتبر العنف فى كثير من الأحيان سبيل الخلاص الوحيد . وإذ يواجه الافراد العالمية والفرية ،

فإنهم يرتدون الى عالمهم العرقى المألوف . وهناك يجدون هويتهم وراحتهم النفسانية . ولكن هناك ايضا يمكن أن يبلغوا حد الاستياء أو المقاومة او الثورة ضد العالم الخارجى الذى يبدو لهم غير شخصى ومعقد .

ولقد كبحت الحرب الباردة النزعات الى التوتر العرقى . واستخدمت كل من الدولتين العظميين وسائل الضغط لمنع السكان الواقعين تحت نفوذها من الثورة المرتبطة بالعنف . وجعلت كل من الدولتين العظميين من الواضح للدولة الأخرى أن أى تغيير فى الوضع الراهن يمكن تصعيده ليصبح مواجهة نووية . واليوم انتهت فترة الحرب الباردة . ونحن اليوم ننظر الى صورة مختلفة للوضع . فالصراع العرقى يولد الان اشكالا جديدة ضارية من العنف . ووقعت حالات مروعة من الوحشية والقسوة وانتهاكات حقوق الانسان وجرائم الحرب .

وموجة الصراعات الراهنة هى نتيجة انهيار الهياكل الأمنية للحرب الباردة . ولم يكن العالم مستعدا لها .

فماذا يتعين على الأمم المتحدة أن تفعل ؟ عندما أسست الأمم المتحدة ، قبل العالم مبدأ عدم التدخل فى « الحرب الاهلية » ـ وكل صراع يندلع داخل حدود دولة ما يمكن أن يعد حربا اهلية .

ولقد اقيم نظام الأمن الدولى الذى أرسى فى سان فرانسيسكو فى عام ١٩٤٥ استنادا الى افتراض ان الامم المتحدة لا تستطيع إتخاذ اى اجراء إلا عندما يتعرض السلم والأمن الدوليان للخطر وذلك :

– عندما تهاجم دولة دولة أخرى .

– أو عندما تتصاعد الحرب الاهلية لتصبح حربا دولية

– أو عندما يتعرض سكان باكملهم للابادة الجماعية .

ونحن اليوم نواجه سؤالا جديدا ، هل يشكل الصراع العرقى تهديدا للسلم والأمن الدوليين ؟

وللاجابة على هذا السؤال ، يتعين علينا فهم النظام الدولى الذى حاول ، بطريقة أو بأخرى ، الحفاظ على الاستقرار على مدى مائتى سنة على الأقل . ولقد كانت « الامم المتحدة » ـ على حد قول لورد بايرون فى إحدى قصائده ـ هى التى اجتمعت معا على وقف نابليون .

لقد كان « اتفاق » الأمم فى مؤتمر فيينا ، هو الذى ابقى التوازن فى أوروبا وفى العالم مدة قرن تقريبا بعد عام ١٨١٥ . وكانت عصبة أمم هى التى حاولت تجربة الأمن الجماعى فى العقود مابين الحربين العالميتين واخفقت فيها . وكانت « الدول المحبة للسلام » هى التى وقعت ميثاق الأمم المتحدة قبل مايقرب من ٥٠ عاما . وكانت الحرب الباردة تنافسا بين دولتين بوصفهما دولتين عظميين . ومن وجهة نظر ايديولوجية بحتة ، كان جانب يبشر بأن « الدولة » ستتلاشى . ولكن من وجهة عملية ، كان ذلك تنافسا بين نموذجين مختلفين لمستقبل النظام الدولى للدول .

وفى العقود الاخيرة كان تدهور القومية متوقعا .

ولوحظ أن زمن السيادة المطلقة قد مضى وإنقضى . بيد انه مهما تواتر القول بأن مفهوم الدولة قد مضى زمنه ، فان نظام الدولة نفسه قد أعيد تأكيده .

وفى الخمسينات والستينات ، عندما إنهار الاستعمار ظهر كثير من الدول الجديدة ، وانضم الى الأمم المتحدة جانب كبير من البشر لم يكن فى السابق لهم سبيل الى مداولات العالم .

وابتداء بالتغيرات الواسعة التى وقعت عام ١٩٨٩ ، دخلت موجة أخرى من الشعوب النظام العالمى للدول . واحتلت تلك الشعوب اماكنها بوصفها اعضاء فى الامم المتحدة . وفى عام ١٩٨٧ كان عدد اعضاء الامم المتحدة ١٥٩ . أما اليوم فقد بلغ عدد الاعضاء ١٨٤ .

وعندما انعقد أول اجتماع لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على مستوى رؤساء الدول والحكومات فى ٣١ كانون الثانى / يناير ١٩٩٢ ، أعاد ذلك الاجتماع تأكيد كون الأمم المتحدة رابطة عالمية لدول ذات سيادة . وكان ذلك إعادة التزام لم يسبق لها مثيل بمقاصد الميثاق ومبادئه . وبدت المنظمة العالمية لأول مرة منذ تأسيسها ، مستعدة للوفاء بما ارتئى لها اصلا . وبدا ممكنا ان مخطط التعاون الدولى يمكن فعلا أن يوضع .

ولقد تحقق ، بعد قرابة الخمسين عاما من كتابة الميثاق ماينطوى عليه من إمكانات ـ لا بوصفه أداة للسلم والأمن الدوليين فقط ، ولكن ايضا بالنسبة لحقوق الانسان والقانون الدولى والعدالة الاجتماعية والتنمية .

ولكن الأمم المتحدة ودولها الاعضاء ، وقد بلغت هذا المفترق تواجه تناقضات خطيرة :

– فقد ظلت الدولة حجر اساس الأمن الدولى . واحترام سيادتها وسلامتها اساسى للتقدم المشترك . غير أنه عندما تتعرض الدول للدمار بفعل الصراع العرقى أو غيره من أشكال الصراع الداخلى ، كيف يمكن لمن هم من الخارج أن يتدخلوا دون الانتقاص من سيادة الدولة التى يأملون فى انقاذها ؟

– والآن وقد انتهى الخصام الايديولوجى العالمى ، ماهى مصلحة الدول القوية فى حروب الضعاف ؟ إن الدول كثيرا ماتقرر خياراتها على أساس المصلحة الوطنية . ولكن كيف يتأتى للقادة ، دون التعرض لتهديد اجنبى مباشر ، أن يقنعوا شعوبهم بالحاجة الى العمل ؟

– ولقد ادى بنا إحياء الامم المتحدة الى الوقوف وجها لوجه امام عامل لم يدرك إلا بصورة غامضة : هو أن الدولة قد تشعر بأنها فى تنافس مع التعددية . وفى وقت يأتى بعيد عهد كانت الدول القوية تتصرف فيه كما تشاء ، فان حقيقة التعاون ذاتها قد تبدو تقييدا لحريتها فى العمل .

إن هذه التناقضات تنشأ عندما تتطلب المشاكل العالمية ردا عالميا . وثمة ميل الى اسدال الغموض على الخط القديم الفاصل بين الوطن والخارج . وان لدينا

اقتصادا عالميا واتصالا عالميا . ولايمكن للحدود ان توقف المرض والكارثة والأشخاص المشردين والجفاف والمجاعة .

إن كل نزاع عرقي مستنكر . ولكن ليس كل نزاع عرقي يهدد سلم العالم . ولا يسع الامم المتحدة ولا ينبغي لها ان تحاول حل كل مشكلة من هذه المشاكل . بيد ان النزاع العرقي يمكن ان يودى بالكيان السياسى الى الاخفاق . يمكن أن يسبب انهيار الدولة .

وحينما يتفجر صراع عرقي ، هل ينبغي أن يثير ذلك قلق منظمة الدول العالمية ؟ وماذا ينبغي للأمم المتحدة أن تفعل ؟ إنني أرى أن هناك أربع فئات للعمل هي : التعليم ، والاقتصاد ، وحقوق الانسان ، والشئون العسكرية .

فهناك الدور الذي يقوم به التعليم . ذلك انه يمكن للأمم المتحدة أن تساعد الدول على تفهم ضرورة التسليم بتنوع الانماط الثقافية . ويتطلب هذا التسليم ، بدوره ، وجود استعداد للتفاوض مع مختلف الفئات وفيما بينها . والمفاوضات تستغرق وقتا . وهي تتطلب ايضا نظرة طويلة الأمد الى المستقبل . ولكن في هذا العصر الذي هو عصر وسائط الاعلام ، فان المنازعات يجرى تضخيمها ومن المطلوب تحقيق نتائج على التو . وعن طريق التعليم والاعلام والدبلوماسية ، يمكن للأمم المتحدة أن تشجع ، ببساطة ، على التحلي بفضيلة الصبر .

إن عقد الأمم المتحدة العالمي للتنمية الثقافية (١٩٨٨ ـ ١٩٩٧) يمكن أن يرقى بمستوى تفهم الكثير من الثقافات المتباينة التي تعطى معنى لحياة الشعوب .

وتدعم الأمم المتحدة المنظمات غير الحكومية التي تشكل تعبيرا عن تنوع الفئات في مختلف انحاء العالم . وفي مطلع هذا القرن كانت هناك ٢٠٠ منظمة غير حكومية . أما اليوم ، فان عددها يربو على ١٨٠٠٠ . وهذه المنظمات تربط بين الفئات والحكومات وبين الشعوب والشعوب في مختلف انحاء العالم . وهي تمثل قوة جديدة يعتد بها من أجل التعليم والتعاون ومنع الصراعات .

وللأمم المتحدة ايضا دور اقتصادي حيوى . ذلك أن التنمية بجميع وجوهها قد تكون اكثر البنود الحاحا في جدول أعمالنا . ويمثل البعد الانساني للتنمية امرا حاسما . ولا ينبغي لنا أبدا تجاهله ، على أنه يتعين علينا أيضا التسليم بأنه لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال اتباع الممارسات الاقتصادية السليمة . وبدون التسليم بذلك ، فان التنمية يمكن أن تصبح مجرد شكل اخر من أشكال الاعتماد على الغير .

وفي هذا العصر الذي يتسم بانبعاث النزعات العرقية ، علينا ان نكفل عدم تجاهل الفئات السكانية الهامشية في التقدم الذي تحرزه أي دولة نحو التنمية . وعلى الامم المتحدة أن تقف الى جانب المستضعفين . والامم المتحدة ، بوصفها منظمة حكومية دولية ، لا يمكنها ان تفرض اراءها على الدول الاعضاء ، ولكن عليها ان تلجا الى الاقناع ، وبناء التوافق العام في الاراء . والعمل الجماعي ، ويجب أن تكون هذه الجهود شاملة لكي يكفل لها الاستمرار والفعالية . والأمم المتحدة في موقع فريد يمكنها من خدمة شعوب العالم العديدة في هذا الصدد .

وفي إثر أي صراع ، يكون للأمم المتحدة دور تقوم به في بناء السلم ، ويمكنها أن تقوم بتحديد ودعم تدابير الثقة وتحقيق المصلحة المشتركة بين الأطراف في أي صراع . ويمكن لعمليات التبادل في مجال التعليم والثقافة ، وتقاسم المشاريع الاقتصادية ، ان تحقق الكثير في هذا الصدد .

والأعمال التي يمكن القيام بها في مجال التعليم والاقتصاد هي تدابير طويلة الأجل . على انه يمكن للأمم المتحدة أيضا أن تقوم باعمال اشرع من اجل التعامل مع اى صراع عرقي .

وحقوق الانسان أمر أساسي :

وإذا ماتوافرت ، قبل اندلاع الصراع ، بيئة فعالة لحقوق الانسان ، بدعم من التأييد الدولي ، فان ذلك من شأنه ان يخفف من حدة التوتر وأن يحول دون نشوب العنف .

ولدى تفجر الصراع ، فان عملية اتخاذ خطوات عاجلة لتوفير حقوق الانسان للفئات السكانية المضطهدة يجب أن تشكل جزءا من أي جهود شاملة لاعادة الاستقرار .

ولدى توقف الصراع ، يلزم اتخاذ تدابير قوية لمحاسبة المسئولين عن القيام بصورة منظمة بحرمان الاخرين من حقوق الانسان الخاصة بهم . ويعد ذلك جهدا بالغ الأهمية من أجل بناء اساس وطيد للسلم في المستقبل .

واخيرا ، فإن الأمم المتحدة ، بموجب الميثاق ، لها دور عسكري لا مناص من أدائه . وتقتضي مواجهة التحدي الجديد المتمثل في الصراعات العرقية اتباع مجموعة كاملة من الأساليب

ومن بين هذه الأساليب مايلي :

ـ حفظ السلم على الصورة التي انشيء بها على مدى العقود الماضية ـ وذلك حينما يتم الاتفاق على وقف لاطلاق النار ، وحينما ترغب اطراف الصراع في تواجد للأمم المتحدة .

ـ الانتشار الوقائي ، ليس فقط للحد من إمكانية اندلاع الأعمال العدائية عبر الحدود ، ولكن ايضا في حالات الأزمات داخل أي بلد . ومن شأن هذا الاجراء أن يخفف من المعاناة ، وأن يصون الأمن ، وأن يهيىء الظروف التي يمكن أن تجرى فيها المفاوضات .

الترتيبات المتفق عليها بين الفئات .

- عمليات إنقاذ السلم . ففي حالة فشل الجهود السلمية ، يستدعى مفهوم الأمن الجماعي الوارد في الميثاق إتخاذ إجراء عسكري من أجل صون أو إعادة السلم والأمن الدوليين . ولا ينبغي إتخاذ هذا الاجراء إلا بعد مداولات مستفيضة وبموجب شروط محددة تحديدا واضحا . بيد انه لدى إتخاذ هذه الاجراءات ، على الدول الاعضاء أن تعي ما تنطوي عليه من مخاطر . وعليها أن تكون مستعدة لمواجهة العواقب ومواصلة الطريق .

وأثناء الحرب الباردة ، وحينما بدا أن مستقبل العالم بأسره معرض للخطر ، كان أي حدث يقع في أي جزء من أجزاء العالم يعد جديرا باتخاذ إجراءات من جانب الدول العظمى . وكان الجميع على استعداد لدفع ثمن الأمن العالمي ، ماليا وعسكريا ، أو كان بالامكان إقناعهم بذلك .

ومع نهاية الحرب الباردة ، فإن هذا الاستعداد تضاءل بشدة من جانب الشعوب وقادتها على السواء .

إن ما اريد أن أؤكد عليه هو أن الصراع العرقي يشكل خطرا شديدا على الأمن العالمي المشترك مثلما كانت الحرب الباردة .

ورغم اختلاف طابع التحدي والاطار الزمني في كلتا الحالتين ، فإن التهديد الذي يواجه الأمن العالمي لا يقل خطورة .

وليس بوسع أي بلد اليوم أن يتجاهل الصراع العرقي ، وخاصة البلدان ذات الأصول العرقية المتعددة . ولم يعد بوسع الحدود والمحيطات أن تعزل الشعوب في أوطانها عن عواقب أعمال العنف التي ترتكب في الخارج . وربما تصبح غدا ظاهرة « لاجئي القوارب » مشكلة عالمية .

ومثلما ينتشر المرض البيولوجي في سائر أعضاء الجسم ، ومثلما يتفشى الوباء على الصعيد الجغرافي ، فإن العلل السياسية يمكن إيضا أن تتفشى في العالم .

وحينما تتعرض إحدى الدول لخطر الصراع العرقي فإن الدول الأخرى ستكون ايضا معرضة لهذا الخطر .

إن الدولة ، رغم كل ما قد يشوبها من عيوب او تجاوزات ، هي حجر الأساس للنظام الدولي . والامم المتحدة هي من صنع دولها الأعضاء وهي أداتها . وإذا لم تأبه الدول التي تقود شئون العالم لمصير الدول المنهارة ، فإن نسيج المجتمع الدولي بأسره يمكن ان تنفصم عراه بمرور الزمن . وقد لا يقوى عمل واحد على تمزيقه . ولكن على مر الزمن يمكن للأساس الذي يقوم عليه صرحنا العالمي الوحيد أن يتعرض للضرر على نحو يستعصى إصلاحه .

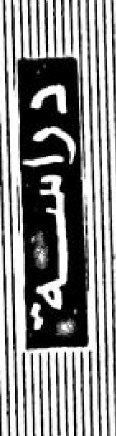
إن أحداث الشهور الأخيرة تفرض علينا ضرورة الأخذ بواقع جديد . ذلك أن نطاق المشاكل يبلغ في إتساعه نطاق العالم ذاته . وذلك يعني أننا قد نمنى بالاخفاق تارة وأن نصيب النجاح تارة أخرى . وإذا كان لا ينبغي للاخفاق أن يثنينا عن عزمنا ، فإنه لا ينبغي لنا أن نقبل بدوام النجاح أو الفشل . وأهم شيء بالنسبة للمستقبل هو أن نفهم ماهيتنا . وعلينا أن نفهم قيمنا ومثلنا والمؤسسات التي آلت إلينا كوديعة . لقد خرج العالم من حقبة مظلمة وخطيرة . وقد تكون المخاطر التي يواجهها اليوم مختلفة ، لكنها على مر الزمن ليست أقل احتياجا إلى قصارى جهودنا .

إن الصراع العرقي واقع جديد . وهو شكل جديد من أشكال الخطر الذي يتهدد المجتمع العالمي .. وهو مجرد قضية واحدة من مجموعة القضايا العالمية الجديدة التي لا يسعنا تجاهلها .

إن الأمم المتحدة آلية لا غنى عنها من أجل بلوغ عالم أكثر استقرارا وأكثر أمنا ونجاحا . وحسن استخدام هذه الآلية لهو بلا شك من أجل خير الانسانية . وإنني على يقين من أننا لدينا القدرة والارادة على أن نعمل معا ليصبح الهدف المرجو من هذه المنظمة حقيقة واقعة .







واقــع .. ومستقبــل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الاسرائيلية

نزيرة الأفندى
مدير تحرير
مجلة الأهرام الاقتصادى

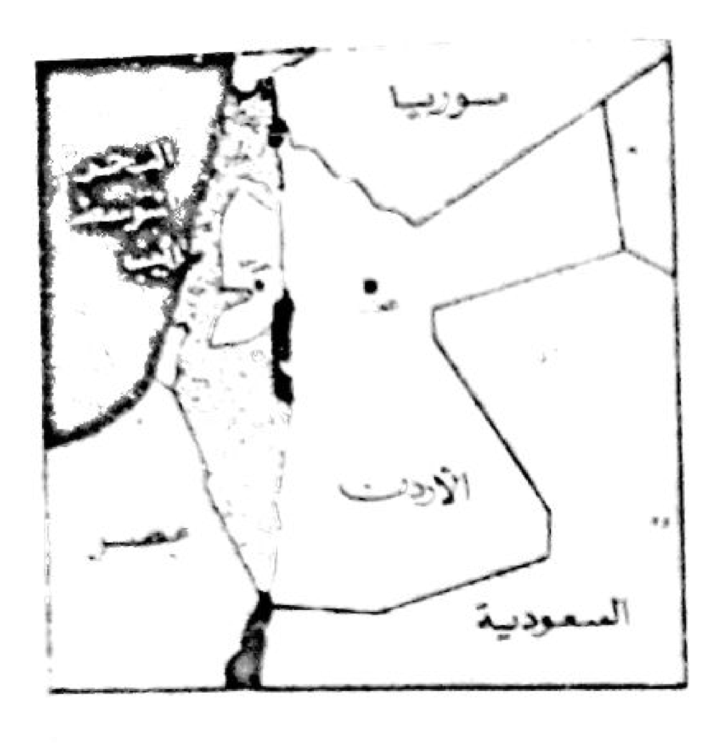
« لقد أعطت المحنة التى وجد الفلسطينيون انفسهم فيها عام ١٩٤٨ ، حافزاً لهم للحصول على التعليم الذى يسمح لهم بالارتقاء فى المجتمعات التى كانوا يعيشون فيها . ومن المتناقضات ان المثال الخاص باليهود هو الذى دفعهم الى القيام بذلك .. ويرتكب الاسرائيليون الذين يؤسسون رأيهم فى الفلسطينين ككل على انطباعاتهم الخاصة بالعمالة الفلسطينية التى يقابلونها فى اسرائيل - خطأ فادحا . فهناك طبقة عاملة فلسطينية كبيرة - فى حين ان الطبقة العاملة تقلصت فى اسرائيل الى حد جعل الاقتصاد معتمدا على العمال الفلسطينيين - ولكن توجد ايضا طبقة مثقفة مزدهرة ومتزايدة »[١]

لقد مال الناس فى اسرائيل الذين اذهلهم عنف الاضرابات وحدة الشعارات الى تجاهل تزايد ثقة الفلسطينين فى انفسهم وما أحرزوه من تقدم فى المجالات الاقتصادية ، والتعليمية والثقافية ، ان الفضل فى هذا التطور يرجع الى الحكومة العسكرية .. الا انه يعرقل اية تطلعات قد تكون لدى الحكومة الاسرائيلية للاحتفاظ بالضفة الغربية وغزة فى حوزتها . وكما يفعل الكهنة البوذيون الذين يثقون فى قدرة الرموز على التحكم فى الأحداث . فان الحكام العسكريين يطلبون من آلاف الموطنين الفلسطينين ان يشيروا الى الضفة الغربية باسم « جوديا وسماريا » فى جميع التعاملات والوثائق الرسمية . وبينما يقبل الفلسطينيون مثل هذه القواعد الغربية ، فان تأثيرها الاساسى هو انها تعمل على زيادة الشوق الى الاستقلال »[٢] .

« اننا نمر بعملية بعث تماما ، مثلما حدث لليهود قبل ان يقيموا الدولة ومثل اليهود ، سوف نعيد مواطنينا من المنفى الى بلادهم ، وسوف نأتى بالخبراء الفلسطينيين الى « الاراضى » سنأتى بأساتذتنا من الجامعات فى الولايات المتحدة والخليج العربى .. وسوف نقيم دولة عظيمة .. »[٣]

إن قراءة هذه الفقرات فى اطار التوقيع على اعلان المبادىء الفلسطينى الاسرائيلى ، والاعتراف المتبادل بين الجانبين فى سبتمبر ١٩٩٣ ، قد تعطى بعض الاجابات على التساؤلات التى طرحت فيما يتعلق بالتطورات القادمة والتى يحملها المستقبل بالنسبة لمنطقة الحكم

١ - بيهو شانات/ماركابى : ساعة اسرائيل المصيرية ، ١٩٨٨ ،
٢ - وفيق حلبى « قصة الضفة الغربية - ١٩٨١ ، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات .
٣ - نفس المرجع السابق ص ٢٢٧ على لسان احد المواطنين الفلسطينيين ، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات .



الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة في اطار سلطة حكومية ذاتية انتقالية فلسطينية وكذلك في اطار مانصت عليه المادة رقم (١١) من نص اعلان المبادىء والتى اشارت الى « إقامة لجنة اقتصادية اسرائيلية ـ فلسطينية من اجل تطوير وتطبيق البرنامج المحدد في البروتوكولات المرفقة كملحق ٣ ، وملحق ٤ ، بأسلوب تعاوني ، وذلك فور دخول إعلان المبادىء هذا حيز التنفيذ » ، وكذلك المادة رقم (١٦) الخاصة بالتعاون الاسرائيلي الفلسطيني فيما يتعلق بالبرامج الاقليمية .

يضاف الى ماسبق الملحق رقم (٣) الخاص بالتعاون الاسرائيلي الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنموية ، من خلال إقامة لجنة مستمرة مشتركة ، للتعاون الاقتصادي في مجالات متعددة ، ذكر منها الملحق على سبيل المثال ، اثنى عشر مجالا تبدأ بالمياه ، وتنتهي بأية برامج ذات مصلحة مشتركة ، مرورا بالكهرباء والطاقة ، التمويل والنقل والمواصلات ، التجارة والصناعة ، علاقات العمل والخدمات الاجتماعية ، إضافة الى تنمية الموارد البشرية وبرنامج حماية البيئة .

الى جانب ماتضمنه الملحق رقم (٤) بالنسبة لبرنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة ، والذى يستند الى خمسة عناصر ، تتصرف الى برنامج إعادة التأهل الاجتماعي ، المشروعات الاقتصادية الصغيرة والكتوسطة ، تنمية البنية الاساسية ، الموارد البشرية ، إضافة الى الموارد الأخرى[٤] .

ولاشك ان كافة التساؤلات المطروحة ومواطن القلق المثارة ، تنبع من نقطة اساسية ، الا وهى : هل يستطيع « الاقتصاد الوليد » في إطار إتفاق غزة ـ اريحا ، ان يعمل امام الاقتصاد الاسرائيلي » ؟

وماهى نقاط الضعف والقوة في هذا الاقتصاد الوليد ؟

وكيف سيتسنى له التعامل مع الاقتصاد الآخر ؟ هل ستكون الصيغة تبعية مطلقة .. ام صيغة من صيغ الاعتماد المتبادل ، والى اى حد ؟

وإنطلاقا من هذه التساؤلات والشعور بالقلق ، كانت تلك الفقرات المقتبسة من كتب صدرت في اسرائيل ذاتها ، إلا انها تعكس دافع الشعور بالثقة والقدرات الاقتصادية مركوناتها المختلفة بالنسبة للفلسطينيين ، ناهيك عن الارادة والايمان بعملية البعث للدولة الفلسطينية .

ولكن يبقى البحث « الاقتصادى » الذى لايؤمن إلا بالأرقام والحقيقة ، بغيا للوصول الى التصور الممكن

٤ ـ نص اعلان المبادىء والملاحق الخاصة به

للعلاقة بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي .

على الرغم من تعدد الدراسات في الأدبيات العربية والفلسطينيه وكذلك الأجنبية ، الخاصة بالصراع العربي الاسرائيلي ، والتصورات الخاصة بامكانية قيام دولة فلسطينية . إلا انه يلاحظ تركيزها على البعد السياسي بصفة اساسية ، بافتراض ان توفر هذا الشرط ، سوف يؤدى بالضرورة الى سهولة تجاوز المشاكل الاقتصادية .

ولكن مع تسارع الأحداث وتوقيع اتفاق إعلان المبادىء ، الخاص بقيام حكم ذاتي في « غزة - اريحا » طفت على السطح اهمية البعد الاقتصادى ، بل ان الأخير من خلال قدرة الدولة على النمو والتطور ، يمكنه ان يحدد قدرتها على البقاء السياسي والاستمرار من عدمه .

ومع التسليم بأهمية هذا البعد ، بالنسبة لأية دولة ، صغيرة كانت ام كبيرة - إلا ان الأمر بالنسبة للكيان الفلسطيني في منطقة الحكم الذاتي ، يكتسب اهمية اكبر ، بالنظر الى طول فترة الاحتلال التى دامت اكثر من خمسة وعشرين عاما ، كما ان هذا الاحتلال جاء بعد تدمير سابق تعرض له الاقتصاد الفلسطيني في اعقاب احداث ١٩٤٨ ، اضافة الى خصوصية الموارد البشرية ، حيث أن طرح حق العودة للاعداد المتزايدة من اللاجئين الفلسطينيين الموزعين في الخارج يعني مضاعفة عدد السكان في الضفة والقطاع ، بنسبة تتجاوز ثلاثمائة في المائة وهذا الأمر لم يكن مطروحا ، بالنسبة لأية دولة او كيان يتمتع بالحكم الذاتي حيث يلاحظ ان معظم الفلسطينيين ، احتفظوا بهويتهم الوطنية حتى وإن حصلوا على جنسية البلد المقيمين فيه ، بينما هناك عنصر بشرى أخر مقيم في المستوطنات وترتيبا على ذلك ، كان علينا ان نتعرف على المحددات الأساسية Economic viability للدولة الصغيرة . ثم ننتقل منه الى مجال التطبيق على الكيان الفلسطيني في منطقة الحكم الذاتي ، بالتعرف على الواقع الاقتصادى الراهن في كل من الاراضي المحتلة ، واسرائيل على حد سواء ، رغبة في الوصول ، الى الاجابة المطروحة ، ماهية صورة مستقبل العلاقات الاقتصادية بين « الكيان الوليد » واسرائيل ؟

وبداية لابد من الاشارة الى مجموعة من المعطيات التى يتعين توافرها في « الدولة الصغيرة » حتى يمكن لها ان تبقى ، وتنمو وتتطور . ومن ابرز هذه المعطيات(٥)

- حجم الدولة ومدى امتداد حدودها : فطبقا للحجم يتحدد حجم الموارد المتاحة لها ، ومن ثم توافر الحد الأدنى من القدرة على البقاء الاقتصادى ، نتيجة ضمان المدخلات الاساسية لها . كما يرتبط بهذه النقطة قدرتها على توزيع المنتج ، او مخرجات العملية الانتاجية بما يحقق رفاهية المواطن . إضافة الى الاتصال بالعالم الخارجي من خلال منفذ خاص بها ، كما أنه بتحديد الحدود ، تكون المخصصات المتعلقة بالانفاق الدفاعي ذات علاقة طردية

- حجم السكان والطاقة الاستيعابية للأرض : ويشكل هذا المعطى عاملا مدعما للدولة ، وبالنظر الى مايوفره من كفايات ومهارات ، من خلال تشكيل وتحديد حجم قوة العمل .

- الاكتفاء الذاتي ، على اطلاقة ، قد لايكون الوضع الأمثل حيث يمكن تعويضه من خلال التجارة الدولية . إلا أن الامر يقتضى توافر قدرا من التخطيط من اجل التوازن بين التصدير والاستيراد من الخارج لتعويض النقص في الموارد المحلية ، اضافة الى حجم المساعدات من الدول الأخرى .

- كيفية إستخدام الامكانيات الفعلية المتاحة ، حيث أن سوء استخدام الموارد ، يمكن أن يؤدى الى صعوبة تعزيز النمو ، كما ان عدم عدالة توزيع الدخل والثروة ، قد يؤدى الى إهدار مساهمة الموارد في القدرة الاقتصادية للدولة .

- الأداء الاقتصادى ، ممثلا في حجم الانتاج ، الموارد المتاحة والمنح والتدفقات المالية الخارجية . إضافة الى حجم العمالة وقدراتها ومستوى التكنولوجيا السائدة . حيث ان حجم الانتاج والمستوى التكنولوجي ، يحددان تكلفة الانتاج والقدرة على المنافسة ، وكذلك تحديد دخل العمال وانتاجيتهم . إذن لابد من ان يكون معدل النمو الاقتصادى ، معادلا - على الأقل - للمعدل المحقق في الاقليم المحيط بالدولة الصغيرة ، وإلا تخلف إقتصادها وفقد قوته النسبية ، فيصبح بذلك ، عرضة للسيطرة من قبل منافسية .

وفيما يتعلق بـ « Economic viability » فانها مرهونة بمجموعة من المعاملات بين العناصر المختلفة للعملية الانتاجية ، إضافة الى مكونات الناتج وقدرة الاقتصاد على توليد قوة شرائية كافية ، وإنفاق إستثمارى يكون بمثابة عنصر جذب للاخريين ، واستيعابهم .

ومن هنا تكون اهمية الموارد البشرية ، حيث تمثل القوة المحركة للاقتصاد من خلال توفير طاقة العمل ، كما انها تشكل السوق الاستيعابية من خلال القوة الشرائية ، ومصدرا للاستثمار في ظل معدلات الادخار والتراكم الرأسمالي . إلا انه يرتبط بهذه النقطة ، معامل الارض الى السكان ، وبمعنى أخر ، الطاقة الاستيعابية للأرض . وإذا كان « عنصر للموارد البشرية » يشكل في جزء منه ، الهوية القومية مما يعزز من فرص نمو الدولة الصغيرة . إلا أن ذات الصغر ، يمثل في علاقته بالأرض مصدر للقلق حول امكانيات النمو والتطور الاقتصادى ، فعندما تتجاوز التوقعات القومية المتفائلة حدود الامكانيات الفعلية ، يبدأ العد التنازلي للأداء الاقتصادى والاستمرار السياسي في الدولة . ومن هنا لابد من المحافظة على حد أدنى من معامل الموارد الى السكان ،

5- ELIAS Tuma, Haim Darin, The Economic Case for Palestine State, 1978.

والعمل على إشباعه(٦)

وتمثل الموارد المتاحة ، أحد العوامل الأساسية فى تحديد القدرة على النمو الاقتصادى للكيان او الدولة الصغيرة . وتتمثل فى مصادر المياه ، الموارد المالية والمنح المتاحة ، الموارد الطبيعية الكفيلة بقيام صناعة تصديرية بالنظر الى القيود التى تفرض على حدود الاستيراد .

فعنصر المياه ، ومعامله الى الموارد البشرية ، عامل حاسم فى تحديد إمكانيات التوسع الزراعى والصناعى . كما ان توافر الموارد الطبيعية والقدرات البشرية الكفيلة بقيام صناعة تصديرية ، يكون عنصرا ضروريا لتخطى قيد ضيق السوق والطلب المحلى ، من ناحية ، وموازنة التوسع فى الاستيراد ، من ناحية أخرى . على ان يتم ذلك فى صيغة تعاون اقتصادى مع الأطراف الأخرى

وبالنسبه للموارد المالية والمنح المتاحة ، فتكتسب اهمية خاصة ، من خلال استخدامها لزيادة الدخل ورفع الانتاجية الاقتصادية ، باستغلال المدخلات الأخرى فى العملية الانتاجية ، بدلا من الاقتصاد على انتاج وبيع الموارد الأولوية ، ويدخل فى هذا النطاق ، القدرة على إقامة البنية الأساسية اللازمة للنشاط الاقتصادى ، والاستيعاب السكانى .

وإذا إنتقلنا من هذه المفاهيم النظرية ، الخاصة بالدولة الصغيرة ، وامكانياتها على النمو والتطور الاقتصادى ، الى الواقع الفعلى ، الذى يمثله اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة ، وموقعه فى مواجهة الاقتصاد الاسرائيلى يمكن لنا ، ان نتعرف على الملامح الاساسية لصورة المستقبل الاقتصادى للكيان الفلسطينى فى ظل صيغة الحكم الذاتى ، ماتقتضيه من شروط ، وماتفرضه من قيود .

وسوف تكون البداية بالاقتصاد الفلسطينى والعوامل المؤثرة فيه تم المستقبل الاقتصادى للكيان الفلسطينى فى اطار الحكم الذاتى .

اولا : الاقتصاد الفسطينى :

١ - الملامح ..... والتطور :

حتى يمكن لنا إستشراف المستقبل بالنسبة للاقتصاد الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة . وخاصة فى ظل المجالات المحددة للتعاون الاسرائيلى الفلسطينى ، والعناصر المكونة لبرنامج التنمية الاقتصادية فى القطاع والضفة ، لابد من بحث الواقع وإذا جاز لنا ان نقسم التطورات التى شهدها اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة منذ الاحتلال الاسرائيلى فى عام ١٩٦٧ ، وحتى توقيع إعلان المبادىء الفلسطينى الاسرائيلى فى سبتمبر ١٩٩٣ . سوف نجد أنه ينقسم الى ثلاث مراحل اساسية . كانت ذات صبغة سياسية بالدرجة الأولى ، الا ان تاثرها وتاثيرها فى الواقع الاقتصادى فى الأرض المحتلة بعد عام ١٩٦٧ كان ذا بعد كبير وعميق . بحيث اصبح من المتعذر فصل العلاقة المتشابكة بين هذا العامل وذاك .

بل انه من الأمور المثيرة للانتباه ، وكما سيتم الاشارة فيما بعد ، ان يكون الواقع الاقتصادى فى الأرض المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ، والسياسات الاسرائيلية الاقتصادية والسياسية حياله ، من أبرز العوامل التى يمكن أن نفسر بها البعد الأقتصادى الباعث على التحرك السياسى ، والذى تبلور فى توقيع إعلان المبادىء . وهذا التحرك ينطبق على الجانب الاسرائيلى ، شأنه شأن الجانب الفلسطينى ، وإن كانت مكونات هذا البعد الاقتصادى تتباين من جانب لآخر .

ويمكن أن نقسم التطورات التى شهدها اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة ، الى ثلاث مراحل اساسية : -

- تنصرف الأولى الى الفترة منذ الاحتلال فى عام ١٩٦٧ الى ما قبل إندلاع الانتفاضة الفلسطينية فى عام ١٩٨٧ وتتخللها احداث ١٩٧٣
- ثانيا الفترة منذ عام ١٩٨٧ ، وحتى أحداث الغزو العراقى للكويت ، وما ترتب عليها من تطورات .
- الفترة منذ عام ١٩٩٠ وحتى بداية ١٩٩٣ ، والتى شملت الحصاد السلبى والأيجابى لما بعد حرب الخليج الثانية ، على صعيد الواقع الاقتصادى للضفة الغربية وقطاع غزة .وردود الفعل الاسرائيلية ازاء ذلك ورد الفعل الفلسطينى إزاء ردود الأفعال الاسرائيلية ، مما أوجد نوعا من الحلقة المفرغة ، التى يرى البعض ان اتفاق اعلان المبادء قد كسرها ، بينما يرى البعض الآخر ان الاتفاق أدى الى تغيير فى الأفعال وردود الأفعال ، فقط لا غير .

وإذا كانت العوامل الديموجرافية ، والأوضاع السياسية والأعباء الأقتصادية ، قد أدت الى عدم اتخاذ إسرائيل لاجراءات فعلية فى مجال الضم الرسمى للضفة ، والقطاع ، إلا أنها حققت هذا الهدف إقتصاديا . من خلال خلق علاقة إعتماد شبه كامل على الأقتصاد الأسرائيلى ، وعن طريق عمليات الحصار والأضعاف التى شملت كافة قطاعات الأقتصاد الوطنى ، والتى تترجم بصدق فى هيكل التجارة الخارجية للأرض المحتلة .

وإذا كانت الأرقام المطلقة ، تشير الى أن متوسط نصيب الفرد فى الأراضى المحتلة . من الناتج القومى الأجمالى ، يقدر بـ ١٨٠٠ دولار سنويا ، مع ترجيح الوضع الأقتصادى لمواطن الضفة الغربية (٢١٧٥ دولار) مقابل (١٣١٠ دولار) لنظيره فى قطاع غزة - ومما يعنى ان لها بريقا واضحا إذا قورنت بالدخل المقارن للفرد فى الدول العربية غير البترولية - إلا أن ذات الأرقام تفقد بريقها سريعا إذا :

6- MARK A. Heler, A Palestinian State, The Implications for Israel , 1983.

١ ـ تغلغلنا فى إستعراض إجمالى الناتج المحلى للاراضى المحتلة ، لما يتضمنه من تشوهات واضحة نتيجة حصاد الأحداث السياسية والتاريخية التى تعرضت لها فلسطين منذ عام ١٩٤٨ ، وحتى إنعكاسات حرب الخليج الثانية .

٢ ـ وإذا تمت مقارنة هذه الأرقام ، بنظيراتها فى اسرائيل تبدو الفجوة متسعة ، حيث يبلغ الناتج المحلى الأجمالى الاسرائيلى ٥٩,١٢٧ مليار دولار مقابل ٢,٢٢٨ مليار دولار للاراضى المحتلة (٧)

لقد عمدت السلطات الاسرائيلية الى تنفيذ سياستها الاقتصادية على أرض الواقع ، من خلال عدة محاور ، على مدى الخمسة وعشرين عاما الماضية ، وقد تمثلت هذه المحاور فى : ـ

أ ـ السيطرة الفعلية على الارض والمياه على حد سواء . الأولى من خلال سياسة المصادرة ، ودفع الفلسطينيين الى الهجرة للخارج ، وخلخلة الكتلة السكانية الفلسطينية عن طريق نشر المستوطنات اليهودية . أما الثانية فقد تمثلت فى إستنزاف مصادر المياه لصالح الاقتصاد الاسرائيلى . على حساب الأراضى المحتلة . ومن هنا كان التضاؤل فى المساحة المزروعة والنسبة التى يشكلها الأنتاج الزراعى ، من الناتج القومى الفلسطينى . الأجمالى . يرتبط بذلك السياسات الاسرائيلية فى مجال الضرائب ، والقيود المفروضة على الصادرات الزراعية الفلسطينية الى الاقتصاد الاسرائيلى ، والمعوقات التى كانت تحد من هذه الصادرات الى الخارج ، عبر الجسور مع الاردن . مع عدم إتاحة الفرصة لقيام صناعة فعلية ، حتى ولو كانت مرتبطة بالقطاع الزراعى او الصناعات التقليدية .

ب ـ دمج شبكة المياه ، الكهرباء ، والطرق الفلسطينية ، بشبكة البنية الاساسية الاسرائيلية ، مما خلق حالة من الأعتماد الكامل الفلسطينى ، فى هذا المجال على الجانب الاسرائيلى .

ج ـ التوسع فى استخدام العمالة الفلسطينية غير المدربة والوافدة من الارض المحتلة فى الوظائف التى كان يشغلها من قبل ، الفلسطينيون المقيمون داخل اسرائيل بعد عام ١٩٤٨ . وقد ترجم ذلك فى تصاعد الأرقام الخاصة بالعمالة الفلسطينية فى داخل اسرائيل ، حيث ارتفعت من حوالى خمسة آلاف عامل فى عام ١٩٦٨ ، الى رقم يتراوح بين ١٠٣,٩ ـ ١٠٤,٣ الف عامل فى عام ١٩٨٨ ، ١٠٣,٧ الف عامل فى عام ١٩٩٠ . وذلك نتيجة لعوامل الطرد التى سبق الأشارة اليها فى المحور (أ) ، إضافة الى عوامل الجذب ، ممثلة فى الارتفاع النسبى فى الاجور داخل إسرائيل مقارنة بما يمكن ان يحققه العامل الفلسطينى فى الأراضى المحتلة ، فى ظل الظروف السابق الاشارة اليها . كما ان الاقتصاد الاسرائيلى ، كان قد اخذ فى الانتعاش نسبيا ، فى عام ١٩٩٠ ، مقارنة بما كان عليه فى منتصف الثمانينات .

د ـ استخدام الأراضى المحتلة ، كمنطقة للتجارة الحرة . بالنسبة للمنتجات الاسرائيلية فى حين ان المنتجات الفلسطينية الزراعية ، غير مسموح لها بالتصدير الى الأسواق الأسرائيلية وانحصار الصادرات الصناعية الفلسطينية فى منتجات المحاجر بصفة اساسية ، الى جانب زيت الزيتون .

ويلاحظ فى هذا المجال ، الخط التصاعدى ، بين قيمة العجز فى الميزان التجارى الفلسطينى لصالح اسرائيل (يقصد بذلك الضفة الغربية والأراضى المحتلة) ، وبين التوسع فى استخدام العمالة الفلسطينية الوافدة من الأراضى المحتلة ، وبحيث تمثل دخولهم المتولدة فى اسرائيل ، والمحولة الى الضفة الغربية وقطاع غزة ، المعادل المتكافىء لقيمة الفائض التجارى الذى تحققه اسرائيل .

هـ ـ تعميق الدور الذى تلعبه دخول العمالة الفلسطينية المتولدة فى اسرائيل ، على صعيد الأقتصاد الوطنى للأراضى المحتلة ، وكذلك الدور الذى تلعبه دخول العمالة الفلسطينية فى الخارج ، من خلال عوامل الجذب والطرد فى الأولى ، وعوامل الطرد فى الثانية مما جعل إقتصاد الاراضى المحتلة مرتبطا بصفة سياسية ، بعوامل خارجية تتسم بعدم الثبات فى التدفق وفى المقدار ايضا .

إنطلاقا من ذلك لا غرو ان تكون السمات الاساسية للاقتصاد الخاص بالضفة والقطاع ، ممثلة فى مساهمة الزراعة بنسبة ٣٠ ٪ فى الناتج المحلى ، بينما يقتصر نصيب الصناعة على ٨ ٪ ، الانشاءات ١٢ ٪ ، اما الخدمات فتستأثر بالنسبة المتبقية وهى ٥٠ فى المائة[٨]

وفى تناولنا للتطورات التى مر بها إقتصاد الأراضى المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ، يمكن ان نقسمها الى مرحلتين

---

٧ Securing Peace in the Middle East Project on Economic Transition Harvard University, June 1993.

٨ ـ يندرج تحت هذا الرقم :
- Gil Feiler, PALESTINIAN EMPLOYMENT PROSPECTS, MIDDLE EAST JOURNAL, AUTUMEN 1993.
- ميرون بينفستى ، السياسات الاسرائيلية فى الضفة الغربية ، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات ، عام ١٩٨٥ .
- مؤشرات احصائية اساسية حول فلسطين المحتلة ، بنك المعلومات حول فلسطين المحتلة ، نشرة رقم (١) عمان ، يونيو ١٩٨٨
- ادوارد سعيد ـ هيتشنز كريستوفر ، القاء اللوم على الضحايا ، يونيو ١٩٨٧ ، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات
- FaFo. Palestinian Society, A Survey of Living Conditions M.1993. - مركز ابحاث نرويجى

أساسيتين لاعتبارات التبسيط والتركيز (بدلا من ثلاث مراحل)

الأولى : وتمتد من عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٨٧ ، اى على مدى عشرين عاما ، وحتى إندلاع الانتفاضة الفلسطينية . وقد كانت الأخيرة نتيجة طبيعية للممارسات الأسرائيلية فى المجالين الاقتصادى والسياسى ، إضافة الى الاجراءات القمعية العسكرية (المحاور الخمسة السابقة)

الثانية : منذ عام ١٩٨٧ وحتى الآن . وتتميز هذه الفترة ، بتعميقها لحدة مظاهر الأحتلال والتشوهات فى هيكل الأنتاج للأراضى المحتلة ، وللفجوة بين الأرقام النقدية ، وحجم الأنتاجية السلعية . حيث كان للانتفاضة الفلسطينية مردوداتها السلبية من ناحية ، والايجابية من ناحية أخرى ، بالنسبة للأقتصاد فى الأراضى المحلتة . ثم جاءت أحداث الخليج إبتداء من غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ ، وما تلاها من اندلاع الحرب الخليجية الثانية ، وتصفية الحسابات السياسية العربية على الساحة الأقتصادية . فأدت الى تعميق المردود السلبى ، وبعثرت المردود الأيجابى الذى تولد عن الأنتفاضة . وهو ما سنركز عليه فى تناولنا(٩) .

التطورات منذ ١٩٨٧ ـ ١٩٩٣ :

سوف يكون تركيزنا على هذه الفترة ، حيث ان نتائجها تشكل الواقع الراهن كما انها شهدت فى بدايتها إندلاع الأنتفاضة وما حملته معها من تحولات على صعيد الاقتصاد الوطنى الفلسطينى . كما ان النصف الثانى منها ٩٠ ـ ١٩٩٢ عانى من التراكمات السلبية المترتبة على حرب الخليج الثانية ، كما يتضح ذلك فى مجال التجارة الخارجية ، ظروف العمالة وتصاعد البطالة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ، نتيجة عودة أعداد كبيرة من العاملين فى الخارج .

فقد أدى كلا الحدثين الى التأثير على الحياة اليومية للشعب الفلسطينى من خلال توسع اسرائيل فى تطبيق سياسة حظر التجول والاعتقال الادارى ، إضافة الى مصادرة الاراضى وهدم المنازل . وقد بلغ عدد الافراد الذين إعتقلوا ١٥,٢٤٠ الف مواطن فلسطينى ، كما ان حظر التجول حال دون مباشرة الافراد لاعمالهم . فتأثرت الزراعة بداية ، ثم امتدت النتائج الى باقى قطاعات الأقتصاد الفلسطينى . يضاف الى ذلك مصادرة ٣٥٩,٨٠٦ الف دونم ، وإزالة ٢,١٩٣ الف منزل ، ٣٥ فى المائة منها لاسباب أمنية (١٠)

١ ـ ما قبل الانتفاضة الفلسطينية :

تعرضت مساهمات القطاعات المختلفة فى اجمالى الناتج المحلى للاراضى المحتلة للتذبذب فى مجال الانتاج السلعى ، مع التوسع والتضخم فى مجال الخدمات وصناعة التشييد والبناء . وقد انعكس ذلك على إجمالى الناتج القومى . نتيجة تراكم نتائج السياسات الأسرائيلية المستندة الى المحاور الخمسة .. السابق الاشارة اليها .

وطبقا لاحصاءات ١٩٨٦ ، كانت الزراعة تساهم بنسبة ثلاثين فى المائة من اجمالى الناتج المحلى . الذى بلغ ٧٨٠ و ١,٤٩٣ مليار دولار . يليها فى الأهمية قطاع البناء ، وذلك على أساس ٤٥٥,٣٣٥ مليون دولار ، ٢٣٥,٤٠٢ مليون دولار على التوالى ، ثم قطاع الصناعة والذى لم تتجاوز مساهمة ١٢٩,٥٤٧ مليون دولار . بينما كانت مساهمة بند القطاعات الاخرى متضمنا الخدمات المختلفة تبلغ ٦٧٣,٤٩٦ مليون دولار(١١) .

ويلاحظ من واقع إستقراء الأرقام التى تضمنها هيكل الناتج القومى الاجمالى للاراضى المحتلة ، ان هناك ثلاثة بنود مالية ، تؤثر تأثيرا حيويا فى الصورة النهائية لاجمالى الدخل المتاح ونصيب الفرد منه ، والذى قدر بـ ٢,٠١٠,٤٦٣ مليار دولار .

ـ فهناك صافى دخل الاستثمار فى الخارج ، والذى بلغ فى ذات العام ٤٧٧,٨٠٤ مليون دولار ، اى بما يتجاوز قيمة الانتاج الزراعى فى ذات العام (١٩٨٦) ، كذلك يتجاوز قيمة مساهمة كل من قطاعى الصناعة والبناء فى تاريخه ومن هنا يتضح نزوع الأقتصاد الوطنى الفلسطينى الى الأعتماد على المصادر الخارجية بصورة متزايدة ، فى حين ان الهيكل الانتاجى لا يوفر الأساس الحقيقى لتوليد الأرقام الخاصة بنصيب الفرد من أجمالى الناتج المحلى .

ـ يضاف الى ما سبق ، التحويلات الخارجية للقطاع الخاص فى الأراضى المحتلة والتى بلغت ٩١,٨٣٠ مليون دولار ، والتى تأتى فى صورة مساهمات مالية من قطاعات وهيئات خاصة مختلفة .

ـ وقد شكل صافى الضرائب المباشرة والتحويلات الخارجية رقما بلغ ٦٢,٩٥١ مليون دولار فى ذات العام (١٩٨٦) اى بما يعادل ثلثى تدفق التحويلات المالية ، من الخارج الى القطاع الخاص الفلسطينى .

ـ وقد بلغ نصيب الفرد فى هذا العام ، من اجمالى الناتج المحلى ، ١٠٨٢ دولار(١٢)

والأمر المؤكد الذى توضحه الأرقام والمحاور الخمسة

---

٩ ـ تقارير الانكتاد لاعوام ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ على التوالى ، بالنسبة للاخير ، طبقا لما هو منشور فى صحيفة الحياة ابتداء من ١٨/ ٩/ ١٩٩٣ وحتى ٢١/ ٩/ ١٩٩٣ .

10- FaFo.

١١ ـ مؤشرات احصائية أساسية حول فلسطين المحتلة ، بنك المعلومات نشرة رقم (١) ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد .

١٢ ـ نفس المراجع السابقة .

للسياسات الاسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، يشير الى ان على مدى عشرين عاما من الاحتلال ، لم تشكل الأراضى المحتلة . اى عبء مالى على الميزانيات الحكومية الاسرائيلية .

إضافة الى التناقض القائم بين الرخاء الفردى والركود الجماعى ، وذلك من خلال مقارنة متوسط دخل الفرد القابل للانفاق ، وتكوين هيكل الانتاج فى الاقتصاد الوطنى للارض المحتلة . فبإرتفاع العامل الأول ، يؤدى الى امتصاص الآثار السلبية المترتبة على الاحتلال العسكرى والمعاناة السياسية للمواطن .. وإضعاف العامل الثانى ، من خلال إهمال التنمية الاقتصادية للأراضى المحتلة ، يعنى المزيد من الاعتماد على الاقتصاد الاسرائيلى وتعميق التبعية ، ومزيدا من التفرد للمنتجات الاسرائيلية بعيدا عن المنافسة الفلسطينية فى الاسواق المحلية .

٢ ـ ما بعد ١٩٨٧ الى ١٩٩٠ :

ادى اندلاع الانتفاضة الى ردود افعال متوازية على الصعيد الاقتصادى من جانب كل من اسرائيل والفلسطينيين فى الأراضى المحتلة ، على حد سواء .

ـ فقد دفعت باسرائيل الى اتخاذ العديد من الاجراءات الاقتصادية وغيرها من العقوبات الجماعية والفردية ، الرامية الى إحكام قبضتها على الأراضى المحتلة . كالمصادرة وهدم المنازل ، إضافة الى فرض حظر التجول والأعتقال الأدارى .

وكان للقيود المفروضة على العمالة الفلسطينية وإنتقالها الى اسرائيل ، بالأضافة الى السياسة الضريبية ، والقيود المفروضة على الصادرات والواردات مع العالم الخارجى اثر بالغ فى انخفاض التقديرات الخاصة بالناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٨٩ . حيث ان معدل الانخفاض فيه ، قدر بحوالى ٣٥ فى المائة مقارنة بمستواه قبل عام ١٩٨٨ ، مع انخفاض دخل الأسرة بنسبة تصل الى ٥٠ فى المائة مذ عام ١٩٨٧[١٣] .

ـ كما انها ادت فى ذات الوقت الى زيادة رغبة الفلسطينين فى تحقيق الاعتماد على الذات ، وإعادة بناء القاعدة الانتاجية المهملة فى القطاعات الاقتصادية المختلفة . بغية تقليل الأعتماد على الواردات الاسرائيلية . وتنمية الصادرات من المنتجات مختلفة ، مع تقلص قوة العمل داخل اسرائيل ، كمحصلة لمحاولات الجانب الفلسطينى تقليل إعتماده على الطرف الاخر ، وتشديد اسرائيل فى الاجراءات الأمنية .

ـ وقد شهدت الفترة التى تلت إندلاع الانتفاضة والى ما قبل الغزو العراقى للكويت ، الاثر الايجابى للمساعدات المقدمة للشعب الفلسطينى ، ممثلة فى مساهمات الدول العربية والمنظمات الاقليمية . إضافة الى المؤسسات والوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة وكذلك المنظمات غير الحكومية ، إضافة الى الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، لتشكل بذلك رد فعل ثالثا متوازيا مع رد الفعل الفلسطينى ومناوئه الاسرائيلى .

وفى اطار هذه الخطوط الثلاثة :

أ ـ عانى القطاع الزراعى من خسائر مادية فى الاصول الزراعية ، قدرت بحوالى ٣١,٣ مليون دولار ، خلال الثلاثة والعشرين شهرا الأولى للانتفاضة . كما حدثت تحولات فى المساحة المزروعة وبخاصة فى الضفة الغربية ، لصالح محاصيل الحبوب والأعلاف والزيتون . تحولا عن اشجار الفاكهة والخضار مما يعد إستجابة للرغبة الفلسطينية فى تحقيق الأكتفاء الذاتى للأراضى المحتلة ، وايضا كرد فعل للاجراءات الاسرائيلية وإرتفاع تكلفة المدخلات الزراعية ، وصعوبة الظروف التسويقية . وفيما يتعلق بقطاع غزة ، فقد عانى خلال هذه الفترة ، من انخفاض انتاجه من الحمضيات ، من ١٩١ الف طن الى ١١٩ الف خلال الفترة من ١٩٨٧/٨٦ ـ ١٩٨٨/٨٧ [١٤] .

ويبدو انعكاس هذه التطورات الزراعية ، ابلغ ما يكون فى هيكل التجارة الخارجية للاراضى المحتلة ، خلال الفترة المذكورة .

ب ـ استفاد القطاع الصناعى الفلسطينى ، من التحول فى الأفضليات الاستهلاكية نحو المنتجات الوطنية ، من خلال البحث عن أساليب جديدة للتنمية الصناعية ، وترتيبا على ذلك ، وعلى الرغم من معاناة بعض الصناعات المحلية التى كانت تتعامل مع الباطن ، مع الصناعات الاسرائيلية لاشباع السوق المحلى او طلبات التصدير .

إلا أنه تم تكثيف المبادرات الصناعية الفلسطينية وشهدت زيادة فى تنميتها ، مما انعكس فى انخفاض مبيعات صناعات الأغذية الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة ، بمقدار مائة مليون دولار منذ إندلاع الانتفاضة وحتى نهاية عام ١٩٨٩ .

ج ـ شهدت هذه الفترة ، مجموعة من الاجراءات النقدية والضريبية ، التى انعكست سلبا ، على أداء باقى القطاعات الانتاجية ، وعلى مستوى الدخول ومساهمة القطاعات الخدمية ايضا .

فقد فرضت قيود على الأموال المسموح بدخولها الى الأراضى المحتلة ، بما فى ذلك التحويلات والمعونات الأجنبية ، كما توقفت البنوك الأسرائيلية ـ من خلال فروعها ـ عن تقديم أية تسهيلات إئتمانية . يضاف الى ما

---

١٣ ـ تقرير الانكتاد ١٩٩٠ ، FaFo.

١٤ ـ نفس المراجع السابقة اضافة الى التقارير الخاصة بالانكتاد فى ١٩٩١ ، والتقرير الاقتصادى العربى ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢

سبق تدهور قيمة الدينار الاردنى والذى فقد نسبة اربعين فى المائة من قيمته وذلك فى منتصف عام ١٩٨٩ ، مقارنة بما كان عليه فى عام ١٩٨٧ ، مما أدى الى تحويل المدخرات الى العملة الاسرائيلية ، للحد من انخفاض القوة الشرائية لهذه المدخرات . وفى ذات الوقت شهدت الأراضى المحتلة فى الضفة والقطاع ، تعاظم حملات جباية الضرائب ، بينما الانفاق العام يتقلص .

وقد ترجمت التطورات السابقة ، فى تراجع الناتج المحلى الاجمالى ـ بالاسعار الثابتة ـ بمعدل سنوى يبلغ ١٢ فى المائة ، وبالاسعار الجارية ، بمعدل سنوى يبلغ ١١,٤ فى المائة . كما انخفضت الموارد المالية الخارجية ، نتيجة انخفاض صافى مدفوعات عوامل الانتاج بنسبة ٩ فى المائة سنويا . وقد ترتب على كل ذلك ، انخفاض الناتج القومى الاجمالى ، بمعدل سنوى بلغ ١٢ فى المائة فى المتوسط ، خلال الفترة المذكورة . كما انخفض نصيب الفرد منه الى ١١٤٧ دولار فى عام ١٩٩٠ ، اى بمعدل انخفاض فعلى ، يقدر بـ ١٩ فى المائة[١٥] .

كما تميزت هذه الفترة بزيادة حدة المعاناة الاقتصادية فى قطاع غزة ، مقارنة بالضفة الغربية ، نظرا الى ارتفاع نسبة إعتماد العمالة الفلسطينية الوافدة من قطاع غزة ، على فرص العمل فى اسرائيل . ومن ثم كان للأجراءات التعسفية الاسرائيلية ، فى المجالات المختلفة ، انعكاساتها الحادة على القطاع مقارنة بالضفة .

٣ ـ التطورات منذ عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣ :

التدهور :

حملت احداث المنطقة العربية خلال عام ١٩٩٠ ، وما تلاها ، مزيدا من التهديدات للواقع والجهود الفلسطينية على الصعيد الأقتصادى ، والتى كانت قد بدات فى التبلور مع إندلاع الأنتفاضة فى عام ١٩٨٧ ، ويمكن ابراز اهم الملامح التى شهدتها هذه الفترة فى :

أ ـ استمرار المعوقات والقيود الهيكلية والجذرية ، الناجمة عن طبيعة هيكل الأنتاج الاقتصادى الفلسطينى ، والتى تعمقت من خلال السياسات الأقتصادية الاسرائيلية . وقد امتدت آثارها السلبية الى قطاع السياحة ، الذى انهار تماما .

ب ـ تولد مجموعة جديدة من الضغوط والتحديات الخارجية والداخلية ، مما ادى الى تعريض الجهود التى بذلت خلال الفترة من عام ١٩٨٧ . وحتى منتصف عام ١٩٩١ ، الى الفشل والاجهاض . وقد كان من أبرز هذه الضغوط الخارجية ، العبء الأقتصادى الذى شكله عودة آلاف من المواطنين الفلسطينيين العاملين فى الخارج الى الأراضى المحتلة ، فى الضفة وقطاع غزة ، فقد ادت هذه العودة الى خلق مزيد من التوتر فى سوق العمل المحلية .. والتى تعانى بالفعل من عدم قدرتها على إمتصاص الأيدى العاملة المقيمة . كما ادت من ناحية اخرى الى انخفاض التحويلات المالية الى الاراضى المحتلة ، والتى تشكل جزءا لا يستهان به فى تشكيل الناتج القومى الاجمالى .

ج ـ يضاف الى ما سبق ، انخفاض التحويلات المالية الثنائية ، ومتعددة الأطراف نتيجة لتصفية حسابات سياسية ، او إضطرارا لضغوط إقتصادية .

د ـ التأثير على قطاع التجارة الخارجية الذى وصل الى أدنى معدلات ادائه فى عام ١٩٩٣

هـ ـ ادت احداث الخليج ، الى المزيد من التطورات السلبية على صعيد الأداء الاقتصادى الفلسطينى ، نتيجة الأجراءات التعسفية الاسرائيلية ، ممثلة فى إغلاق الأراضى المحتلة وفرض حظر التجول لفترات طويلة ، إبتداء من يناير ١٩٩١ ، حيث يلاحظ خلال هذه الفترة توسع السلطات الاسرائيلية فى استخدام الأوامر والقوانين العسكرية . وقد وصلت هذه الأجراءات الى ذروتها فى الأشهر الأولى من ١٩٩٣

وقد قدرت الخسائر المالية التى منى بها الأقتصاد الفلسطينى ، نتيجة أحداث حرب الخليج الثانية ، بحوالى خمسمائة مليون دولار[١٦] .

البحث عن مخرج :

إلا ان ذات الفترة ، شهدت تطورا من نوع آخر ، كان بمثابة الأمل او التشبث بطوق النجاة ، من جانب كل من الطرفين الفلسطين والاسرائيلى على حد سواء . بحثا عن مخرج للحلقة المفرغة التى اصبحت الأراضى المحتلة وعلاقتها باسرائيل اسيرة لها ، نتيجة محصلة العوامل السابقة .

أ ـ هنا يتعين ان نشير الى حقيقة مؤداها ، ان اسرائيل لم تحاول على مدى فترة إحتلالها للضفة والقطاع ، « صياغة خطة اساسية للتنمية الاقليمية »[١٧] . أو أن تدرج لهذه الأراضى المحتلة ، ميزانية مستقلة خاصة ، اللهم فى بداية عام ١٩٩٣ . عندما اعلنت الموازنة الخاصة بها ، والتى قدرت بـ ٨٣٧ مليون شيكل ، على اساس تحصيل ٧٢٢ مليون شيكل فى شكل ضرائب ورسوم مستوفاه من الضفة والقطاع مع تحمل الحكومة الاسرائيلية مبلغا يتراوح بين ١٠٠ ـ ١١٥ مليون شيكل فقط لا غير[١٨] .

وعلى الرغم من ضآلة الميزانية ، وما يمكن ان يوجه

---

١٥ ـ نفس التقارير السابقة .

١٦ ـ الانكتاد ١٩٩١ ، ١٩٩٢ .

١٧ ـ سيمون بينهستى ، مرجع سابق ، FaFo.

١٨ ـ صحيفة الحياة ، ١١ / ٣ / ١٩٩٣ .

اليها من إنتقادات ، إلا انها تعكس الوعي المتزايد من جانب تل ابيب « للضغوط الاقتصادية التي تعاني منها الأراضي المحتلة ، والتي تترجم في صورة عنف سياسي مستمر ، وتحميل ميزانيتها اعباء دفاعية متزايدة . ومن هنا فلا غرابة ، ان يكون إعلان هذه الميزانية ، بعد التوصيات التي تقدمت بها لجنة خاصة من الكنيست ، تضم ممثلين عن اللجنة المالية ، الخارجية ولجنة الامن .

ب - ان المشاكل التي واجهت الأرض المحتلة مزدوجة للأراضي المحتلة ، واسرائيل في ذات الوقت . فمن المسلم به ، ان اجراءات إغلاق الأراضي المحتلة والانخفاض في تدفق الأيدي العاملة الفلسطينية الى اسرائيل ، ادى بدوره الى خلق مشاكل امام الصناعات الاسرائيلية التي كانت تعتمد على هذه الأيدي .

وإذا كانت التجارة الداخلية والخارجية ، للحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية قد تعثرت لانهيار التسويق وعدم وجود تراخيص نقل المواد من الأراضي المحتلة الى اسرائيل او عبر الجسور . الا ان هذه الآثار لم ينج منها الاقتصاد الاسرائيلي ، من خلال الدور او حلقة الربط التي تقوم بها « القدس الشرقية » بين الجانبين . حيث ان توافر خدمات معينة في الأخيرة ، غير متاحة للمناطق المحتلة الأخرى ، عمق من حالة الأختلال في التوازن في العلاقات والناجمة عن اسباب هيكلية جذريه ، وأخرى مرتبطة بتطورات الأنتفاضة وأحداث الخليج[١٩] .

ج - مع تزايد وعي السلطات الاسرائيلية ، بفداحة الخسائر التي منيت بها الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٩١ ، وانعكاس ذلك على تزايد العنف السياسي ، كانت مجموعة الأجراءات التي اتخذتها ، لتحسين المناخ المالي والاستثمار في الأراضي المحتلة والتي تمثلت في :

- الاعفاء من الضرائب لمدة تتراوح بين ٣ - ٦ سنوات بالنسبة لضريبتي الدخل والممتلكات ، لصالح الاستثمارات الصناعية الجديدة ، او توسيع القائمة في الضفة وقطاع غزة .

- منح تراخيص إقامة لفترة طويلة ، للمستثمرين الذين يستثمرون مائة الف دولار كحد ادنى ، وقد تمت الموافقة على ٤٦ مشروع وفقا لهذه الأشتراطات .

- الغاء القيود المفروضة على استيراد الاموال الى الأراضي المحتلة .

- الموافقة على إعادة فتح فروع لمصارف عربية وفلسطينية في الأراضي المحتلة ، ويدخل في هذا الاطار مصرف القاهرة عمان .

- خفض الرسوم التي تحصل على الشاحنات الخاصة بنقل السلع والمنتجات الفلسطينية الى الاردن ، مع إلغاء اجراءات الموافقة .

وعلى الجانب الآخر ، شهدت الساحة الفلسطينية مجموعة من المبادرات في مجال اقامة شبكة من المؤسسات الانمائية متعددة الوظائف والتي تندرج تحت القطاع الخاص ، المنظمات التطوعية غير الحكومية ، إضافة الى تلك المرتبطة بالادارة العامة . وقد كانت هذه الاعداد الضخمة من المؤسسات التي تم انشاؤها منذ عام ١٩٨٧ ، عرضة للمشاكل نتيجة التنافس فيما بينها في بعض الأحيان ، او العزوف عن تنسيق الجهود وتوحيدها ، او محدودية التصور الخاص بدور هذه المؤسسات ، وبما يجعلها منعزلة عن العالم الخارجي .

٢ - القوى المؤثرة في الأداء الاقتصادي :

أجمعت كافة الدراسات والتحليلات السياسية ، وكذلك التطورات التي وضعت من قبل العديد من الشخصيات الاسرائيلية والغربية ، والعربية على حد سواء ، والتي صيغت قبل التوصل إلى الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي ، على أن عنصر « الموارد البشرية » في الارض المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ، يمثل المأزق الأساسي أيام اسرائيل فيما يتعلق بالسياسة التي يتعين انتهاجها إزاء الضفة الغربية وقطاع غزة ، بصفة خاصة . وقد يفسر هذا المأزق نزوع المصادر الرسمية الاسرائيلية الى التقليل من الحجم الفعلي لعدد السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة[٢٠] .

١ - الموارد البشرية :

وهذا المأزق نابع من كون السكان العرب يتزايدون بمعدل يتجاوز معدل الزيادة السكانية لليهود . كما ان معدل الهجرة الصافي لصالح اسرائيل ، من جانب يهود الاتحاد السوفيتي - سابقا - وكذلك أوروبا الشرقية ، بالاضافة الى أثيوبيا واليمن وغيرهما - في السنوات الأخيرة ، لم يستمر على مستواه الذي بدأ به ، اضافة الى القيود التي أدت الى عدم القدرة على حدوث المزيد من الامتصاص ، لاعتبارت اقتصادية واجتماعية[٢١] .

وإذا كان عامل « الموارد البشرية » ممثلا في الفلسطينيين ، قد أدى الى ترجيح كفة عدم إتخاذ قرار رسمي بضم الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل إسرائيل ، إلا أن ذات « العامل » يمثل سلاحا ذا حدين بالنسبة للدولة الفلسطينية الوليدة ، وخاصة إبان فترة الحكم الذاتي الفلسطيني . وهو ما سنبينه فيما بعد تفصيليا . حيث ان الموارد البشرية ثروة اذا أحسن إستثمار قدراتها ، وتنوع مستوياتها التعليمية وكفاءاتها

---

١٩ - الانكتاد ١٩٩٣ ، صحيفة الحياة ١٨ - ٢٠ / ٩ / ١٩٩٣ .

٢٠ - ميرون بينيفستي ، بيهو شانات هاركابي ، مراجع سابقة .

21- ARNON Soffer, Haitfa University, The Middle East, May 1992.

الفنية ، إلا انها فى ذات الوقت تحدى يتعين مراعاة الدقة والموضعية فى قياس حجمه ، عندما تتسع فجوة الامال والواقع ، وعندما تضغط مقتضيات وضرورات خلق المزيد من فرص العمالة ، بالاضافة الى الاسكان والبنية الاساسية .

وقبل استعراض الأرقام ودلالتها بالنسبة لسلطة الحكم الذاتى الفلسطينى . يتعين ان تشير الى طبيعة المأزق الذى واجه سلطات الاحتلال فى الضفة وقطاع غزة ، من الناحية البشرية .

فالمأزق الرئيسى الذى واجه الليكود ، تمثل فى ان تمسكها بالأراضى المحتله ، سوف يعنى إحتلال السكان العرب لموقع الأغلبية فى دولة اسرائيل الكبرى وفى ظل هذه الظروف فإن الدولة اليهودية لن تكون قادرة على الاستمرار . وقد أدت الانتفاضة ، الى دعم قناعات العديد من الاسرائيليين بالحقيقة المؤلمة ، وهى ان « عملية الضم » تعد أملا ضائعا ، وعلى الرغم من ذلك فإنهم ينغمسون فى الامال[٢٢]

وإذا كان القانون الاسرائيلى لم يتم تطبيقه بصورة رسمية فى الأراضى أى الضفة والقطاع ، إلا ان العديد من القوانين التى سنتها السلطات الاسرائيلية وسرت على الأراضى المحتلة ، كانت تعنى انها دائمة ، دون الخوض فى قضايا الضم الرسمى لهذه الأراضى ، كما انها كانت تعنى من وجهة نظر البعض الاخر ، ان الخيارات لازالت مفتوحة .

كما ان هذا المنهج أدى الى تجنيب اسرائيل ، العديد من الخيارات كلاهما مر : ـ

ـ فالضم كان يعنى طمس الخاصية اليهودية للدولة ، نتيجة الزيادة المتوالية لأرقام السكان العرب .

ـ كما يفرض ضرورة إشراكهم فى الحياة السياسية ، اعتماد الحكومة على النفوذ المتزايد للعرب الممثلين فى البرلمان .

ـ فى حالة عدم الرغبة فى الاعتماد على العرب سياسيا فإن ذلك كان يعنى العديد من المخاطر على مسار العملية الديمقراطية المتعلقة بتداول المواقع بين الاحزاب السياسية الاسرائيلية ، حيث أن الأخيرة كانت ستنحو تجاه دعم صفوفها فى مواجهة الطرف الاخر ـ اى العربى .

ـ فى حالة اختيار ، عدم وجود مشاركة سياسية من جانب العرب فى اطار قرار الضم للضفة الغربية والقطاع ، فإن هذا الوضع سيؤدى الى تعريض الحكومة الاسرائيلية لانتقادات خارجية خاصة بالممارسة الديمقراطية وقد يفقدها الكثير من المزايا الاقتصادية وبخاصة الامريكية .

ـ يضاف الى ماسبق ، ان الضم الرسمى للضفة وقطاع غزة كان سيعنى المزيد من الاندماج التى تنزح يوميا أو طبقا لاحتياجات العمل ، الى القطاعات الاقتصادية الاسرائيلية المختلفة . ومن ثم فإن القدرة على الحد من الاعتماد أو وقف التدفق لن تكون متاحة ، وذلك على النقيض من الوضع الحالى ، والذى يتيح للسلطات الاسرائيلية ، إغلاق المنافذ أمام العمالة الفلسطينية وتحديد أعدادها من خلال التصاريح والبطاقات . كما حدث إبان حرب الخليج الثانية ، أو اثناء اشتعال أحداث المواجهة الفلسطينية الاسرائيلية .

ـ وأخيرا فإن عملية الضم ، فى ظل إرتفاع معدلات البطالة داخل اسرائيل ذاتها ، تعنى فى ذات الوقت ضآلة فرص العمل المتاحة أمام الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية وهو أمر لا ترغب فيه السلطات الاسرائيلية ، خاصة فى ظل الأرقام المعلنة من جانب مكتب الاحصاءات المركزى ، والتى اشارت الى ان أرقام المتعطلين فى اسرائيل سوف تصل الى ١٤٥ الف متعطل مع نهاية العام الحالى ، حيث ان الباحثين عن عمل ارتفع رقمهم (طبقا لما أعلنه وزير العمل والشئون الاجتماعية الاسرائيلى ، الى ١٢١ الف فرد فى شهر أغسطس ١٩٩٣ ، مقابل ١٠٣,٢٠٠ الف فى يوليو من ذات العام[٢٣]

ومن هنا نجد ان الرغبة فى التخلص من عبءالسكان كانت عاملا مسيطرا على حزب العمل ، واتضح ذلك فى مقولة يورى جوردون عضو الحزب ، ورئيس الوكالة اليهودية حيث أعلن انه (على اسرائيل ان تتخذ قرارا تاريخيا لاستيعاب مليون من المهاجرين من الاتحاد السوفيتى (سابقا) أو الاستمرار فى السيطرة على الأرض المحتلة » وخاصة وان هناك هجرة ـ فعلية من جانب الاسرائيليين الى الخارج)[٢٤]

أما على صعيد الجانب الفلسطينى فإن « الموارد البشرية » تمثل ثروة باعتبارها : ـ المصدر الأساسى للقدرة المحلية على توليد العمالة بفئاتها المختلفة ومستوياتها المتباينة .

كما انه من المعايير الموضوعية لنجاح الدولة الصغيرة ، طبقا لتعريف kuznets [٢٥] . مدى توافر « عنصر الثقة والهوية القومية » لدى أفراد الدولة . ولاشك ان ايمان السكان الفلسطينيين ، بقضيتهم وحرصهم على عدم الاندماج الكامل فى المجتمعات الاخرى

---

٢٢ ـ بيتر جروز « اسرائيل المتغيرة » ، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات .

٢٣ ـ الجيروساليم بوست ، ١٦ سبتمبر ١٩٩٣ .

24- ALON BEN-MEIR. Israelis and Palestinians: Harsh Demographic Reality and Peace, Strategic Review , Summer. 1993.

٢٥ ـ انظر المرجع رقم (٥) .

التى نزحوا إليها ، عامل مهم فى هذا الصدد . بل انه من ابرز العوامل التى ترجمت فى الانتفاضة ، وما أعقبها من تطورات تمثلت فى سياسة الأبعاد من جانب السلطات الاسرائيلية .

- يضاف الى ماسبق ، حقيقة مؤداها ، طول الفترة التى استمرها الاحتلال الاسرائيلى للقطاع والضفة الغربية ، مما جعل الخيار العسكرى يتضاءل ، كما ان الحل السياسى لم يكن مطروحا بصورة ايجابية قبل مؤتمر مدريد للسلام ، ومن ثم أهمية العنصر الديموغرافى والدور الذى يلعبه معدل المواليد والزيادة السكانية .

١ - السكان :

تشير التقديرات الأخيرة الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية ، الى أن عدد سكان الضفة والقطاع بلغ ١,٧ مليون نسمة فى عام ١٩٩١ . على اساس ١,٠٠٥ مليون نسمة فى الضفة الغربية ، ٦٧٦, مليون نسمة فى قطاع غزة . مع إستبعاد الأرقام الخاصة بالقدس الشوقيه ، والتى تبلغ ١٥٦, مليون نسمة .

(فى حالة إضافة الرقم الأخير يرتفع الاجمالى الى ١,٨٣١ مليون نسمة)

وتعتمد هذه التقديرات على الأرقام المعلنة من جانب المكتب المركزى للاحصاءات والذى يستند فيها الى التعداد الرسمى الوحيد الذى تم إجراؤه من جانب السلطات الاسرائيليه فى عام ١٩٦٧ . ومن هنا كان الجدل فيما اذا كانت هذه الأرقام تعكس الواقع ، أم تقلل من حجمه الطبيعى ، ومن ثم فإن تقديرات الاحتياجات المالية الفعلية ، سوف تشهد المفارقة بين الأرقام المعلنة ، والمتطلبات الانمائية الحقيقة ، خاصة فى مجال الاسكان ، وخلق فرص العمالة والتوظف . ولذا نجد انه فى حالة الاستعانة بالأرقام الصادرة عن دوائر فلسطينية . ستطرح قضية الشمول فى التغطية ، والدقة فى عملية الحصر والرصد للميدانى نتيجة لظروف الاحتلال . وسوف نجد فى هذا المجال ، بعض الأرقام المستندة الى أسلوب العينة فى الاحصاء ، تشير الى أن سكان الضفة والقطاع - بماف ذلك القدس الشرقية - يتراوح بين ٢,٢٢٥ مليون نسمة - ٢,٥٩٦ مليون نسمة (١٦٥, مليون فى القدس الشرقية)[٢٦]

ومن ابرز السمات الخاصة بعدد السكان فى الضفة والقطاع ، ارتفاع اعدادهم خلال عامى ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، بمعدلات مرتفعة بلغت ٤,٧ ، ٥,٣ فى المائة على التوالى ، برصيد هجرة إيجابى ، أى الى داخل الأراضى المحتلة ، بقدر بعشرة الاف شخص سنويا . وقد كان هذا التطور الجديد ، نتيجة طبيعية لما أسفرت عنه احداث حرب الخليج الثانية ، فى أعقاب غزو العراق للكويت ، مع الأخذ فى الاعتبار الأرقام التى تضمنها تقرير البنك الدولى عن التنمية فى الأراضى المحتلة ، والتى أشارت الى وجود حوالى ٣,٥ مليون فلسطينى يعيشون خارج الأراضى ، ويحتفظون بحق المواطنه والعودة .

وهناك حقيقة أبرزها التتبع التاريخى والتوزيع الجغرافى لعمليات النـزوح والهجرة من الأراضى الفلسطينية خلال عامى ١٩٤٨ ، ١٩٦٧ على التوالى وان كانت أحدث الأرقام المتاحة فى هذا المجال ، لا تتجاوز منتصف الثمانينات من الناحية التفصيلية إلا انها تكون مفيدة فى مجال الاسترشاد بها ، فى ظل التقديرات التى تضمنتها بعض الدراسات الأحدث .

فطبقا لاحصاءات بنك المعلومات الخاص بفلسطين المحتله ، فإن عدد السكان فى الضفة والقطاع (بماف ذلك القدس الشرقية) ، إضافة الى الأرض المحتلة فى عام ١٩٤٨ ، لا يتجاوز ٤٢,٢ فى المائة من عدد سكان العرب الفلسطينيين . يضاف الى ذلك ٢٤,٥ فى المائة فى الاردن ، تليها أعلى نسبة فى لبنان (٨,١ ٪) ثم الكويت ، سوريا والسعودية . كما انه توجد فى الويات المتحدة الامركية . نسبة ٢,٣ فى المائة من عدد الفلسطينيين ، ٣,١ فى المائة موزعون فى باقى أنحاء العالم .

وبتناول الأرقام الخاصة بعام ١٩٩١ ، سوف نجد ان النسبة الخاصة بالمقيمين فى الأراضى المحتلة ، قد ظلت على ماهى عليه تقريبا ، مع وجود تباين واضح بالنسبة لعدد المقيمين فى الاردن حيث ارتفعت نسبتهم الى ٣١,٦ ٪ ، وانخفاضها بالنسبة للبنان (٥,٧ ٪) وبقاءها ثابته نسبيا ، بالنسبة لسوريا (٥,٢ ٪) . ولاشك ان هذا الاختلاف فى كثافة التوزيع الجغرافى يعزى فى جزء كبير منه الى نتائج حرب الخليج الثانية . حيث انخفض نصيب الدول العربية الأخرى (مثال الكويت السعودية قطر ومنطقة الخليج .. الخ) من ١٤,٦ ٪ الى ٧,٧ ٪

٢ - قوة العمل :

تشكل الموارد البشرية ممثلة فى السكان ، العنصر الأساسى فى تشكيل القدرة المحلية على توليد العمالة . كما انها تمثل فى ظل ظروف العمل المتاحة ، قيدا على التنمية الاقتصادية أو حافزا لها . وقد كان للزيادة السكانية المرتفعة والتطورات المتلاحقة على صعيد المنطقة العربية خلال عامى ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، وما اعقبها من إجراءات قمعية إسرائيلية إمتدت الى قرار إغلاق المناطق المحتلة (الضفة والقطاع) فى بداية عام ١٩٩٣ ، أثرها الواضح فى ارتفاع معدلات البطالة السافرة والمقنعة . وفيما يتعلق بالاولى ، فقد قدرت بحوالى أربعين فى المائة فى قطاع غزة ، ٢٥ فى المائة فى الضفة الغربية قبل قرار اسرائيل باغلاق الاراضى المحتلة فى ابريل ١٩٩٣ ، مما دفع هذه النسب الى أكثر من ٥٠ ٪ بالنسبة للقطاع ، ٢٥ ٪ بالنسبة للضفة[٢٧]

٢٦ - انظر المرجع رقم (٨) .

٢٧ - الانكتاد ١٩٩٣ ، صحيفة الحياة ، مرجع سابق .

وبالنسبة لقوة العمل فى الأراضى المحتلة ، فقد تراوحت تقديراتها بين ٣١٢ الف نسمة فى نهاية عام ١٩٩١ طبقا لتقديرات منظمة العمل الدولية ، أما تقرير الانكتاد لعام ١٩٩٢ ، فيشير الى أن هذا الرقم يبلغ ٣٣٢ الف نسمة . وإذا اخذنا فى الاعتبار احتمالات دخول عشرة آلاف فرد سوق العمل سنويا ، فإنه من المتوقع ان يرتفع حجم العمالة بحوالى سبعين ألفا فرد حتى نهاية العقد الحالى .

ومع التسليم بأن هذا الرقم قد يبدو ، ضخما فى مجال الحسابات الاقتصادية ، الخاصة بتقدير بتكلفة خلق فرص العمل الجديدة . حيث تبلغ حوالى ١٢٥ الف دولار لكل فرصة واحدة ، وبما يعادل ٢٥ مليون دولار سنويا إلا ان التعمق وراء تكوين قوة العمل الفلسطينية ، مقارنة بإجمالى عدد السكان فى الاراضى المحتلة . يبرز عدة نقاط[٢٨] :

أ ـ إرتفاع نسبة الاعالة ، لارتفاع نسبة السكان الذين تبلغ أعمارهم أربعة عر عاما ، فأقل . وقد قدرت هذه النسبة بحوالى ٥١ فى المائة من اجمالى عدد السكان فى قطاع غزة . مع تضاؤل النسب الخاصة بمراحل العمر الانتاجية ، ونفس الوضع بالنسبة للضفة الغربية ، وان كانت الحدة أقل

ب ـ باستعراض المراحل العمرية والتقسيمات الجنسية ، الخاصة بقوة العمل الفلسطينيين ، سوف نجد ان هناك مراحل يتزايد فيها عدد الاناث عن الذكور ، نتيجة ظروف الهجرة الى الخارج .

ج ـ مع ارتفاع عدد السكان والكثافة السكانية . إضافة الى تزايد نسب الاعالة ، فى مناطق المخيمات ، وذلك الواقعة فى الريف وأطراف الحضر ، سوف نجد أن انعكاسات البطالة تكون اكثر وطأة فى منطقة مثل قطاع غزة ، على سبيل المثال ، والذى يتركز به نسبة ٦٣ ٪ من اللاجئين .

د ـ درجة التباين الحضارى فيما بين القطاع والضفة ، يؤدى إلى إختلاف درجة المرونـة أو الحساسية ، للتغيرات فى السوق العمل من زاوية الطلب . فبالنسبة لقطاع غزه ، سوف نجد ان التباين الحضارى اكثر وضوحا ، نتيجة استخدام عمال اجراء فى مجال جمع الحمضيات ، واعتماد الهيكل الزراعى على الارض المروية أما الضفة الغربية ، فتتميز بتوزيع الملكية بين حيازات كبيرة وأخرى متوسطة . والاعتماد على الرى بالامطار بصفة أساسية ، ومن ثم فإن التباين الاجتماعى ليس حادا كما هو الوضع فى قطاع غزه ، كما ان نسبة اللاجئين لا تتجاوز ١٨ ٪

هـ ـ يضاف الى ماسبق الاهتمام بالتعليم فوق المتوسط ، الجامعى ، وكذلك الدرجات العلمية . مع عدم توافر القاعدة الانتاجية والخدمية القادرة على توليد فرص العمل الكافية لاستيعاب هذه العمالة . كما نجد ان العمالة غير المدربة والتى تتميز بإنخفاض أجورها واضطلاعها بالاعمال الشاقة . تجد طريقها الى سوق العمل داخل اسرائيل ، أو فى المشروعات التابعة لاسرائيل فى الاراضى المحتلة بعد عام ١٩٦٧ . ومن ثم لا يوجد ارتباط طردى بين سنوات التعليم ، وبين الأصول الاقتصادية التى يملكها المرء[٢٩]

٣ ـ البطالة :

بالنظر الى الظروف التى ارتبطت بها الأرض المحتلة ، فيما يتعلق بوقوعها تحت وطأة الاحتلال لفترة طويلة الأمد ، تجاوزت الخمسة والعشرين عاما . إضافة الى الظروف المعيشية الخاصة باللاجئين والنازحين الى الداخل ، والمهاجرين الى الخارج . وأخيرا الاثار التراكمية المترتبة على الانتفاضة ، نجد ان محصلة كل ذلك ، انعكست على تكوين قوة العمل من ناحية ، وتوافر المناخ الملائم لارتفاع معدلات البطالة المقنعة والسافرة من ناحية أخرى .

ثم كانت الاجراءات الاسرائيلية ذات الطابع السياسى ، وإن كانت فى مضمونها ذات أثر بعيد المدى بالنسبة للحياة اليومية ، ومن ثم فى فرص العمل والبطالة فنتيجة تفرض الاحكام العرفية ومنع التجول الى جانب الاعتقال من ناحية ، والاجراءات الخاصة بهدم المنازل ومصادرة الأراضى من ناحية أخرى . تعاظمت قضية البطالة مع ملاحظة الاتى :

ـ منذ عام ١٩٦٨ ، أصبحت العمالة داخل اسرائيل ، الطاقة المحركة لدفع النمو الاقتصادى فى الضفة وقطاع غزة ، وبخاصة فى مجالات العمل اليدوى والتى تحتاج الى مجهود عضلى . حيث حلت العمالة الوافدة من الضفة والقطاع ، محل العمالة العربية التى تحمل الجنسية الاسرائيلية وتضطلع بالاعمال التى يرفض اليهود الاضطلاع بها . مع تميزهم بانخفاض أجورهم وعدم مطالبتهم بضمانات العمل التى يطالب بها اقرانهم الاعضاء فى النقابات العمالية .

وقد ارتفعت أرقام العمالة الفلسطينية فى اسرائيل ، بصورة طردية ، من ٧٣,٢ الف فى عام ١٩٨٠ ، إلى ١٠٣,٧ الف عامل فى عام ١٩٩٠ . وكان الرقم الأكبر من هذه العمالة متركزا فى قطاع التشييد والبناء ، ثم ارتفع الرقم إلى ١١٨ الف فى بداية عام ١٩٩١ . ولكن كان للتدفق الضخم للمهاجرين السوفيت الى اسرائيل ، إضافة الى قرار وقف بناء المستوطنات الجديدة التى لم يبدأ العمل فيها . أثره فى الاتجاه التنازلى لحجم قوة العمل الفلسطينية فى اسرائيل والمستوطنات .

---

٢٨ ـ مراجع سابقة ، انظر ، ٨ ، ٢٦ .

٢٩ ـ انظر FaFo مرجع سابق .

– وقد ادت هذه التطورات ، الى تقلص النسب بصورة حادة ، بخاصة فى قطاع الصناعة ، فقد خفض عدد العاملين فى اسرائيل بنسبة ٩ فى المائة خلال عام ١٩٩١ ، مقارنة بما كان عليه فى عام ١٩٩٠ .. وكانت نسبة الانخفاض فى قطاع الصناعة أكثر وضوحا ، حيث بلغت ٣٣ فى المائة ، خلال ذات الاعوام المقارنة .

– وجاءت أحداث الخليج وغزو العراق للكويت ، وما أعقبها من تداعيات لتزداد حدة قضية البطالة ، بالنسبة للعمال الفلسطينية ، وبتزايد توجهها الى سوق العمل الاسرائيلية ، بينما الاخيرة تزيد من إجراءات التقييد والمحاصرة .

ب ـ التجارة الخارجية :

إذا كانت الموارد البشرية من ابرز ، إن لم تكن اهم عنصر من خلال علاقتها بالموارد الطبيعة ، وكمصدر للدخل والانتاج ، وايضا السوق الأساسية لتصريف السلع والخدمات . فإن التجارة الخارجية للأراضى المحتلة ، هى المرآة التى ينعكس عليها هذا الاداء الاقتصادى ، كما انها فى ذات الوقت تؤدى بصورة غير مباشرة الى صياغة مستقبل هذا الاداء ، وتحديد فرص النمو المطروحة أمام القطاعات الاقتصادية المختلفة .

فمن خلال التقيد أمام الصادرات الزراعية الفلسطينية ، للسوق الاسرائيلية ، والمعوقات والعقبات التى تواجه هذه الصادرات الى الاسواق الخارجية والاقليمية تكون احتمالات النمو أمام القطاع الزراعى .. شأنها فى ذلك شأن الاهمال الاسرائيلى لخطط التنمية الاقتصادية ، وإستنزافها للموارد المائية . ومن خلال حصر الصادرات الصناعية الفلسطينية فى مجال الاحجار والمواد الخام ، يكون نمو القطاع الصناعى فى هذا الاقتصاد ، محدودا فى هذا المجال .. أو الصناعات الصغيرة اليدوية مثل المنسوجات .

ومن خلال الاجتياح الاسرائيلى للسوق الفلسطينية اركان إخماد الفرص أمام الصناعات الفلسطينية خاصة فى ظل عبء الاحتلال ، والافتقار الى مناخ الاستقرار ، مع الملاحقات الضريبية والسياسات التعسفية فى مجال الاجراءات والتصاريح .

وعلى الصعيد العربى ، ومع التسليم بأن التجارة عبر الجسور ، هى المنفذ الوحيد الذى تتحقق من خلاله فوائض فى الميزان التجارى الفلسطينى . إلا أن هذا القول لا يؤخذ على إطلاقه ، ولكن فى اطار نسبى ، خاصة بعد عام ١٩٩٠ ، وما تلاه من تطورات الثأر العربى وتراكم العجز المالى .

وعلى نطاق المعاملات الخارجية بين الأراضى المحتلة والمجموعة الأوروبية ، وغيرها من دول العالم ، وخاصة فى مجال تشجيع الصادرات من الأراضى المحتلة ، فإن الأرقام كفيلة بإبراز الحقائق المتعلقة بهذه المعاملات . حيث ان تطبيق السياسات الجديدة من جانب الدول الغربية ، اصطدم بتعاظم الاجراءات الاسرائيلية المعوقة ، والظروف المناخية غير المواتية ، وتلاحق وإمتداد فترات حظر التجول لأشهر متلاحقه .

١ ـ الاجتياح الاسرائيلى للسوق الفلسطينية :

اذا كانت حرب ١٩٦٧ ، قد ادت إلى الاجتياح العسكرى الاسرائيلى للضفة الغربية وقطاع غزة ، بما فى ذلك القدس الشرقية وهضبة ، الجولان . فإن ذات الحرب ادت إلى اجتياح مماثل على الصعيد الاقتصادى . وكانت الاراضى الفلسطينية والسورية المحتلة ، هى صمام الأمان ، الذى تم من خلاله تفريغ شحنة فائض الانتاج التى أثقلت عاتق الاقتصاد الاسرائيلى وقد كان ذات الأثر نصب أعين الحكام فى اسرائيل ، عندما اتخذوا القرار الخاص بغزو بيروت عام ١٩٨٢ .

أيا كان الوضع ، فإن الأمر المؤكد ، ان قطاع التجارة الخارجية للأرض المحتلة ، هو أبرز القطاعات تشابكا وتداخلا مع الاقتصاد الاسرائيلى ، كما ان طول أمد الاحتلال الذى دام خمسة وعشرين عاما ، جعل هذا التداخل اكثر تماسكا .

فإذا نظرنا الى تطور حجم التجارة الخارجية فيما بين الجانبين ، سوف نجد ان الرقم المسجل فى عام ١٩٦٨ ، بلغ ٦٨,٨ مليون دولار ، كان للصدرات الفلسطينية منها ، ١٥,٣ مليون أما الواردات من اسرائيل ، فكانت ٥٣,٥ مليون دولار بفائض ٣٨,٢ مليون دولار لصالح اسرائيل . وبعد ذلك توالت التطورات الرقمية والنوعية ممثلة فى :

– قفز رقم التعامل التجارى بين الجانبين الى ١٠٤,١ مليون دولار فى عام ١٩٧٠ ، بعجز تجارى يبلغ ـ ١٢,٣ مليون دولار لصالح اسرائيل ايضا .

– بعد مرور عقد من السنوات ، أى فى عام ١٩٨٠ ، قفزت قيمة التعاملات التجارية بين الأراضى المحتلة واسرائيل الى ٨٠٦,٧ مليون دولار . اى بمعدل زيادة يبلغ ٧٧٥ فى المائة ، وفيما يتعلق بالعجز المسجل لصالح اسرائيل فقد بلغ ٣٥٨ مليون دولار ، وبما يعادل ٥٧٥ فى المائة .

– فى عام ١٩٨٦ ، ارتفع رقم التجارة الخارجية الى ١٠٧٢,٤ مليون دولار ، كان حجم العجز احتجارى لصالح اسرائيل ، يبلغ ٥٢٣,٢ مليون دولار .

– تظهر الأرقام الرسمية المتاحة من خلال الوثائق ان قيمة التجارة الخارجية بين اسرائيل والأراضى المحتلة ، ارتفعت الى ١٢٦٤,٩ مليون دولار فى عام ١٩٨٧ . مشكلة بذلك نسبة ٨٨,١ فى المائة من اجمالى التجارة الخارجية للاراضى المحتلة فى هذا العام ، والتى بلغت ١٤٣٦,٥ مليون دولار ، بعجز يبلغ ٦٥٧,٥ مليون دولار لصالح اسرائيل .

– مع إندلاع الانتفاضة ، والتوجهات الفلسطينية الخاصة بخفض حجم التعاملات التجارية مع اسرائيل

نجد أن قيمة هذه المعاملات انخفضت الى ٧٠٩,١ مليون دولار .وظل الاتجاه العام على ماهو عليه ، ممثلا فى تزايد العجز لصالح اسرائيل ، حيث بلغ ٣٦٩,١ مليون دولار . وكان اجمالى العجز الخاص بالمعاملات التجارية للارض المحتلة يبلغ ٣٩٣ مليون دولار .

ويتعين علينا الا نأخذنا الرقم الأخير ، بعيدا عن الواقع الفعلى ممثلا فى التماسك والتداخل الشديد بين الاقتصاديين فى مجال التجارة الخارجية . حيث ان ظروف الانتفاضة والاجراءات القمعية التى صاحبتها أدت الى انخفاض حجم التجارة الخارجية للأراضى المحتلة بصفة عامة . حيث لم تتجاوز ٨٤٢,٤ مليون دولار فى عام ١٩٨٨ ، مقابل ١٤٣٦,٥ مليون دولار فى عام ١٩٨٧

يضاف الى ماسبق محدودية قيمة الصادرات الفلسطينية الى اسرائيل ، مقارنة بصادرات الأخيرة اليها .. إلا انه يتعين ان نأخذ فى الاعتبار ، ان هذه الصادرات الفلسطينية ، والتى بلغت أعلى قيمة لها ، فى عام ١٩٨٧ ، حيث سجلت ٣٠٣,٧ مليون دولار ، من اجمالى الصادرات الفلسطينية فى هذا العام والتى بلغت ٢٨٥,٣ مليون دولار . تمثل مدى أهمية وحيوية الدور الذى يلعبه الاقتصاد الاسرائيـلى ، فى استيعاب الصادارت الفلسطينية ، وخاصة فى ظل ظروف المناوشات والتقلبات المزاجية والسياسية العربية ، والتى ستشير اليها أنفا .

بالنظر الى التكوين النوعى لهيكل الصادارت والواردات الخاصة بالأراضى المحتلة واسرائيل ، سوف نجد أن صادرات الأرض المحتلة ، تتركز أساسا فى منتجات زراعية طازجة والصناعات المرتبطة ، بها . فخلال عام ١٩٨٦ ، كانت قيمة الخضروات والجمضيات تبلغ ٣٠,٦ مليون دولار مقابل ٢٥٨,٥ مليون دولار منتجات صناعية على راسها زيت الزيتون ومنتجات الألبان . فى حين يتركز الشطر الاكبر من الصادرات الاسرائيلية اليها ، فى المنتجات الصناعية والتى بلغت ٦٦٥,٩ مليون دولار . مقابل ١١٤,٤ مليون دولار للصادرات الزراعية (٣٠)

كما يلاحظ من الأرقام السابقة ، ان الصادرات الزراعية الاسرائيلية ، اقتربت من أربعمائة فى المائة من قيمة الصادارت الزراعية الفلسطينية اليها .

ومن المعروف ان هذا الاتجاه من حيث الارقام والتكوين السلعى ، إزدادت حدته مع مرور السنوات ـ فى ظل عاملين اساسيين :

أولهما : إندلاع الانتفاضة فى عام ١٩٨٧ .

ثانيهما : أحداث غزو العراق للكويت ، وما تلاها من أعمال عسكرية فى إطار حرب الخليج الثانية .

فقد أدت هذه التطورات ، الى مزيد من اغلاق السوق الاسرائيلية امام الصادرات الزراعية الفلسطينية وكذلك تضييق النطاق امام الفرص التصديرية المتاحة فى الاسواق الخارجية . وبخاصة فى اسواق الخليج . وإنعدام التسهيلات المصرفية والتسويقية التى تتيح للصادرات الفلسطينية ، مكانا يعتد به فى الأسواق الاجنبية وقد جاءت الحكومة العمالية برئاسة اسحاق رابين فى عام ١٩٩٢ ، لتحول دون دخول الصادرات الزراعية من قطاع غزة الى إسرائيل ، نظرا لطبيعتها التنافسية مع المنتجات الاسرائيلية .

ويرتبط بقضية التجارة الزراعية الفلسطينية ، السياسات الخاصة بالسياسة المائية ، المنتهجة من جانب اسرائيل ، والتى ادت الى عجزها عن مواجهة الاحتياجات المتزايدة الخاصة بالزراعة وخاصة الحمضيات والزيتون ، إضافة الى احتياجات المواطن . وقد كانت محصلة كل ذلك تناقص المساحة المزروعة وتذبذب الانتاج والصادرات ، إرتباطا بسياسات التقييد التجارية وإجراءات حظر التجول وإغلاق المناطق (٣١)

وبصورة عامة ، وباسلوب موجز جدا اصبحت الاراضى المحتلة ، منطقة حرة مطلقة امام الصادرات الاسرائيلية . بينما صودرت امكانيات قيام صناعات مستقلة فلسطينية ، او تشجيع الصادرات الى خارج اسرائيل ، بجانب حظر دخولها اليها . ومن هنا برز نظام التكامل والاندماج الهيكلى ، المدعم بالسيطرة السياسية ، والتوسعات العمرانية فى ظل زيادة المستوطنات اليهودية .

٢ ـ منعطف التجارة مع الاردن : والدول العربية :

اصطلح على تسمية هذه التجارة الخارجية الخاصة بفلسطين المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ، بانها التجارة عبر الجسور ، حيث ان التجارة مع الاردن تكون المنفذ الى باقى الدول العربية ، وعلى النقيض من الاتجاه الذى اخذته المعاملات التجارية فيما بين الارض المحتلة واسرائيل ، على مدى سنوات الاحتلال ، كان الاتجاه الذى أخذته هذه المعاملات مع الاردن والعالم العربى والذى يتلخص فى مجموعة النقاط التالية :

١ ـ نحت قيمة هذه المعاملات الى التزايد بصفة مطردة حيث كانت تبلغ ٢٠,٧ مليون دولار فى عام ١٩٦٨ ، وارتفعت الى ٢٦,٩ مليون دولار فى عام ١٩٦٩ ، ثم تقلصت الى ٢٠,٩ مليون دولار فى عام ١٩٧٠ . وفى عام ١٩٨٠ سجلت ١١٢,٨ مليون دولار ، واستقرت نسبيا عند هذا الرقم فى عام ١٩٨٦ ، حيث سجل ١١١,٥

---

٣٠ ـ مؤشرات احصائية اساسية حول فلسطين .

٣١ ـ تقارير الانكتاد ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، مراجع سابقة .

مليون . ثم مالت الى الانخفاض ابتداء من عام ١٩٨٧ وماتلاها ، ليستقر الرقم عند ٤٩ مليون دولار فى عام ١٩٨٩ .

ب - الا أن الفرق الاساسى الذى تتسم به هذه المعاملات التجارية ، مقارنة بمعاملات الأرض المحتلة ، مع كل من اسرائيل ، وباقى دول العالم ، يتمثل فى ان السوق الاردنية بصفة اساسية ، وما وراءها من اسواق عربية ، كانت السوق الاساس الذى يتم فيه تصريف الصادرات الفلسطينية ، دون أن يرتبط بذلك زيادة فى الواردات ، مما ادى الى ان تكون هذه الجهة ، هى المنفذ الوحيد الذى يتم من خلاله تحقيق فائض فى الميزان التجارى لصالح الارض المحتلة فى الضفة والقطاع .

فقد كان حجم الفائض التجارى فى عام ١٩٦٨ ، يبلغ ١٠,٣ مليون دولار ، ارتفع الى ١٣,٥ مليون دولار فى عام ١٩٧٠ ، ثم الى ١٠١,٨ مليون فى عام ١٩٨٠ ، ويصل الى ذروته فى عام ١١٦,١ مليون دولار فى عام ١٩٨٢ ، لينحو بعد ذلك الى الانخفاض النسبى . حيث سجل رقم ٨٩,٧ دولار فى عام ١٩٨٦ . واخذ فى الانكماش التدريجى ، ليسجل ٦٨,٨ مليون دولار ، ٤٢,٩ مليون دولار ، ٣١,٨ مليون دولار خلال ٨٧ - ٨٨ - ١٩٨٩ على التوالى

جـ - فماذا تعنى هذه الارقام ؟ انها تعنى أن الفائض التجارى لصالح الارض المحتلة ، ارتفع بنسبة تبلغ ١١٢٧,٢ فى المائة خلال الفترة من عام ١٩٦٨ ، الى عام ١٩٨٢ . ثم انخفض بنسبة اربعين فى المائة عام ١٩٨٧ مقارنة بعام ١٩٨٢ وقد كان هذا مرتبطا بتزايد الاجراءات القمعية الاسرائيلية ، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية وقد استمر هذا الاتجاه النزولى ، كما سبق الاشارة ، ولم يكن الامر قاصرا على الميزان التجارى فى مركزه النهائى ، ولكن بالنسبة للصادرات والواردات الفلسطينية ، الى ومن الاردن والدول العربية .

د - ومع التسليم بما تمثله التجارة عبر الجسور ، من كونها الجسر الوحيد الذى كانت تطل منه الصادرات الفلسطينية الى الاسواق العربية وبصفة اساسية الاردن . بالاضافة الى تزايد القيمة المطلقة لهذه المعاملات ، والفائض المستمر فى الميزان التجارى لصالح الاراضى المحتلة . إلا انه يلاحظ ، ان الاهمية النسبية لهذه التجارة ، كانت آخذه فى التقلص والانكماش . فقد كانت تبلغ نسبة ١٩,٦ فى المائة عام ١٩٦٨ . ثم اخذت فى الانخفاض لتصبح ١١,٢ فى المائة فى عام ١٩٨٠ ، ٨,٨ فى المائة فى عام ١٩٨٦ ، ثم مالايتجاوز ٦,١ فى المائة عام ١٩٨٧ .

وهذا الانكماش المستمر ، يعنى حقيقة واحدة ، الا وهى زيادة التوسع والتشابك فيما بين الارض المحتلة واسرائيل من خلال التجارة بينما كانت درجة هذا التشابك والتداخل عبر الجسور الى الاردن وماوراءه ، آخذه فى النمو والتآكل ، وبغض النظر عن الزيادة فى القيمة المطلقة .

هـ - وهناك نقطة اساسية او منعطف خطير وهام فى اتجاهات التجارة الخارجية للأراضى المحتلة عبر الجسور . الا وهو أحداث حرب الخليج الثانية وماترتب عليها من انعكاسات سلبية بالنسبة للدول العربية عامة والأراضى المحتلة خاصة . حيث ان اثرها لم يقتصر على عودة الالاف من الفلسطينين الى الاراضى المحتلة نازحين من الدول الخليجية ، كما سبق الاشارة - بل امتد الى مجال التجارة الفلسطينية العربية ، وصادر الجزء الكبير من اسواقها فى الدول الخليجية لتصبح بذلك نهبا مباحا ، للاجراءات الاسرائيلية المقيدة للحياة الاقتصادية ، الخانقة لفرص العمل والاعالة ، بعد ان نضبت او كادت التدفقات المالية من قبل الفلسطينين العاملين فى العديد من الدول الخليجية . وبذلك تراكمت الآثار السلبية للتطورات على الساحة العربية ، مع الأثر التراكمى للقيود التى فرضتها السلطات الاسرائيلية على أداء الاقتصاد الفلسطينى فى اعقاب اندلاع الانتفاضة .

وفى ظل هذا المنعطف الذى شهده عام ١٩٩٠ نتيجة غزو العراق للكويت وما اعقبه من تداعيات ، انخفضت الصادرات الفلسطينية ، الى اسواقها العربية التقليدية بنسبة ٣٠ فى المائة عن مستواها فى عام ١٩٨٩ ، حيث لم تتجاوز ٢٨,٣ مليون دولار تقريبا . ثم عادت للانخفاض مرة اخرى فلم تتجاوز بنسبة ٥ .

فى المائة من مجموع الصادرات الفلسطينية فى عام ١٩٩١ . وكانت هذه النسبة تبلغ ٤٣,١ فى المائة عام ١٩٦٨ ، ٢٦,٦ فى المائة عام ١٩٨٦[٣٢] .

حاولت الاردن التقليل من هذه الاثار السلبية فى ظل القرارات التى اتخذتها عامى ١٩٩١ ، ١٩٩٢ لتسهيل تدفق المنتجات الزراعية الفلسطينية الى ، او عبر الاردن . وكذلك بالنسبة للسلع المصنعة الفلسطينية . الا ان اعادة تصدير هذه السلع ، لم يحقق نجاحا يعتمد به حتى على اساس شهادات المنشأ الاردنية وقد تمثلت إجراءات تشجيع الصادرات الزراعية الفلسطينية ، من خلال عدم ربطها بأوضاع السوق المحلية والاحتياجات الموسمية ، خاصة وان هناك طبيعة تنافسية بين المحاصيل التى تنتجها الاردن ، وتلك الخاصة بالارض المحتلة .

٣ - حقيقة العلاقات التجارية مع الدول الاخرى :

فى استعراضنا لهذا البند ، والذى يعول عليه الكثيرون ، فى ظل الحديث المتزايد عن التفضيلات التجارية التى منحت للصادرات الفلسطينية من قبل بعض الدول الغربية . سوف نكتشف ان الاهمية النسبية لهذا البند قد تقلصت بصورة تدريجية ، وحتى من ناحية

٣٢ - تقارير الانكتاد ، التقرير الاقتصادية العربى الموحد ، مؤشرات احصائية اساسية حول فلسطين ، مراجع سابقة

القيمة المطلقة . والمقصود بهذه الاشارة ، توضيح ان اية تطورات تأخذ شكل بيانات إعلامية ، قد لاتكون كذلك على ارض الواقع !!!

أ ـ خلال عام ١٩٨٠ ، كانت الأهمية النسبية لبند التجارة مع الدول الأخرى ، تبلغ ٨,٧ في المائة ، مقابل ٨٠,١ في المائة للتجارة الخارجية مع اسرائيل

ب ـ في عام ١٩٨٦ ، انخفضت هذه الأهمية النسبية الى ٦,٧ في المائة ، بينما ارتفعت في صالح اسرائيل ، الى ٨٤,٥ في المائة .

جـ ـ في عام ١٩٨٧ اصبحت الاهمية النسبية ٥,٨ في المائة ، بينما ارتفعت الى ٨٨,١ في المائة فيما يتعلق بالمعاملات التجارية مع اسرائيل

د ـ بتتبع الارقام المطلقة لهذه المعاملات التجارية ، سوف نجد أنها كانت تبلغ ٨٨,٢ مليون دولار في عام ١٩٨٠ ، انخفضت الى ٨٤,٤ مليون دولار في عام ١٩٨٦ ، ثم الى ٨٣ مليون دولار في عام ١٩٨٧ ، عام ١٩٨٨ ، ثم ٧٥,٦ مليون دولار في عام ١٩٨٩ .

فماذا تعنى هذه الارقام المطلقة وماهى دلالات هذه النسب ؟ انها تعنى ان هذا البند الذى عول عليه كثيرا من الناحية الاعلامية الدعائية ، يميل في حقيقته الى الانخفاض من حيث القيمة والأهمية النسبية .

بل اننا اذا رجعنا الى الوراء سوف نجد أن الارقام المطلقة وكذلك الاهمية النسبية ، تعكسان تزايدا في الاعتماد من جانب الاراضى المحتلة على المصادر الخارجية في تمويل احتياجاتها السلعية ، وليس فيما يتعلق باستيعاب الصادرات الفلسطينية

يتضح لنا ذلك بجلاء ، بالعودة الى ارقام التجارة الخارجية فيما بين الاراضى المحتلة وهذه البلاد وهذه الدول الاخرى كما يستخدم في الجداول الاحصائية) ، الى سنوات سابقة للتاريخ المشار اليه سلفا . فخلال عام ١٩٧٠ ، بلغت قيمة هذه المعاملات التجارية ١٩,٧ مليون دولار ، كان نصيب الواردات الفلسطينية منها ، ١٢,٦ مليون دولار ، اما الصادرات ، فكانت ٧,١ مليون دولار وبعجز تجارى لايتجاوز ٥,٥ مليون دولار . وبمعنى آخر ، كانت الاهمية النسبية للصادرات الفلسطينية الى هذه الدول ، تعادل ٣٦,١ في المائة من اجمالى المعاملات التجارية بين الجانبين . وكان النصيب الاجمالى لهذه المعاملات من اجمالى المعاملات التجارية للأراضى المحتلة في عام ١٩٧٠ ، يبلغ ١٣,٦ في المائة .

كما أن التضخم في قيمة المعاملات التجارية بين الاراضى المحتلة والبلدان الأخرى ، تركز بصفة اساسية في تزايد العجز التجارى الفلسطينى لصالح هذه الدول . حيث تقفز من متوسط سنوى يبلغ ٥,٥ مليون دولار خلال الاعوام ٦٨ ، ٦٩ ، ١٩٧٠ ، الى ٦٥,٢ مليون دولار عام ١٩٨٠ ، ثم الى ٧٧,٢ مليون دولار عام ١٩٨٧ اى بمايعادل ١٤٠٤ في المائة على مدى عشرين عاما . واذا كان الرقم قد انخفض نسبيا في عام ١٩٨٩ ، حيث سجل العجز في الميزان التجارى ، ٦٨,٢ مليون دولار ، فلم يكن نتيجة تحسن في أداء الصادرات الفلسطينية ولكن نتيجة لانخفاض الواردات من هذه الدول .

ومن الامور المثيرة للانتباه ، انه مع سعى الاراضى المحتلة لزيادة صادراتها الى الاسواق الخارجية ، التى تمنحها معاملة تفضيلية ، الا ان هذه الجهود لم تثمر في صورة نتائج يعتد بها ، بل انها مالت الى الانخفاض ، حيث لم تتجاوز في عام ١٩٩١ ، سوى نسبة ٨٣ في المائة من مستواها في عام ١٩٨٠ طبقا لتقرير الانكتاد الصادر في عام ١٩٩٢ ، وان كان هذا الرقم في حد ذاته ، فيه قدر كبير من المبالغة[٣٣] .

الا ان القية الحقيقية للتطور الذى شهدته الاراضى المحتلة في الضفة والقطاع على صعيد علاقاتها الخارجية ، يتمثل في المنهج الجديد الذى سارت عليه المعونات المقدمة من الخارج ، وبخاصة من قبل المجموعة الاوروبية ، والذى ادى الى زيادة التدريب في مجالات الانتاج الزراعى والمشروعات المختلفة بعيدا عن : اشراف او وساطة السلطات الاسرائيلية مع تزايد المعونات الغذائية التى خففت من عبء الأوضاع الاقتصادية المترديه في عالى عامى ١٩٩٢ / ١٩٩٣

جـ ـ القوى الدافعة للاقتصاد الاسرائيلى :

وحتى يمكننا فهم ابعاد الموقف الاقتصادى الراهن ، واحتمالات المستقبل امام الكيان الفلسطينى خلال فترة الحكم الذاتى . لابد وان نشير في عجالة الى السمات العامة التى تحكم أداء الاقتصاد الاسرائيلى . وذلك من عدة منطلقات تتعلق بالتداخل والتعقيد في المجال الديموجرافى ، ممثلا في الموارد البشرية لكلا الجانبين ، الطاقة العاملة والبطالة والمستوطنات على حد سواء . كما ان احتلال ١٩٦٧ ارتبط بقضية فائض الانتاج الاقتصادى لاسرائيل ، فكانت الاراضى المحتلة في الضفة والقطاع والقدس الشرقية ، هى المجال الرحب الذى استوعب هذا الفائض ، وعززه من خلال عوامل الانتاج ممثله في العنصر البشرى الذى يتميز بانخفاض أجره ، ورضاءه باعمال يدوية متدنية ، او شبه ماهرة ، انتزعت فتيل القنبلة الاجتماعية ، التى كانت تهدد علاقات الاشكناز والسفرديم ، داخل اسرائيل .

يضاف الى هذا وذاك ، ضخامة التعاملات التجارية ، والنقيض التام في مجال اهتمام اسرائيل بالمتطلبات الانمائية الفلسطينية في الضفة والقطاع . إنعكاسات المغامرة الاسرائيلية التى شهدها عام ١٩٨٢ عندما قامت بغزو لبنان ، على الاوضاع الاقتصادية داخل اسرائيل ،

---

٣٣ ـ نفس التقارير السابقة .

والتى أدت الى مزيد من تأثير القوى الدافعة الخارجية على هذه الأوضاع ابتداء من عام ١٩٨٥ .

ولابد من توضيح ان هناك تاريخيين اساسيين ، انعكاسا ، وسوف يظل تأثير انعكاسهما ، لفترة طويلة ، بالنسبة للعلاقات الاقتصادية الفلسطينية الاسرائيلية . التاريخ الاول ، هو عام ١٩٨٥ ، والذى بلغت فيه الأزمة الاقتصادية الاسرائيلية ذروتها . والثانى هو عام ١٩٨٧ الذى شهد اندلاع الانتفاضة .

فقد ادى التاريخ الاول إلى مزيد من الاعتماد الاسرائيلى على القوى الخارجية وبخاصة الامريكية ، فى مجال سد فجوة الموارد والطموحات . بمعنى ان التاريخ الاسرائيلى قد اثبت على مر السنوات ، وجود قاعدة اساسية تحكم السياسات والاستراتيجية العسكرية والسياسية الاسرائيلية . وهى الطموحات والآمال التى تتجاوز حدود الواقع والامكانيات . ومن هنا يكون اللجوء الى الخارج لسد تلك الفجوة الناجمة عن زيادة الميل الى الاستهلاك ، وتناقص معدلات الادخار ، إضافة الى تعاظم الانفاق الدفاعى وما ارتبط به من توسعات فى مجال الصناعات العسكرية .

ونشير فى هذا المجال ، على سبيل المثال الى الاتفاقيات الموقعه مع واشنطون فى مجال التجارة الحرة وتشجيع الاستثمارات . اضافة الى الانفاق الاستراتيجى الخاص بالتعاون فى مجالات الأبحاث العسكرية والبحوث العلمية المشتركة . والى جانب هذا وذاك ، الاتفاقيات الخاصة بالتعاون فى مجالات الانماء ، على صعيد العالم الثالث . وبحيث تكون اسرائيل ، هى الجهة الاساسية المخولة بتنفيذ برامج تعاونية مع طرف ثالث ، بأموال امريكية .

وحتى بالنسبة للتعاون مع المجموعة الأوروبية ، ومع التسليم بان تاريخ هذا التعاون يعود الى ماقبل عام ١٩٨٥ ، إلا ان التعاون العلمى والمالى ، شهد إضافات يعتد بها فى عام ١٩٨٧ ، كما ان عام ١٩٩١ ، شهد التنفيذ الكامل الاتفاقية التجارة الحرة ، فيما بين الجانبين . ولابد ان نأخذ فى الاعتبار ، الاتفاق الموقع بين المجموعة الأوروبية ومجموعة « الافتا » ، ماتعنيه من اتساع نطاق ومجال المعاملات التفضيلية للصادرات الاسرائيلية .

أما التاريخ الثانى والذى شهد اندلاع الانتفاضة فقد ولد الشعور بالذات وتأكيد الهوية القومية ، التى ترجمت فى جزءا منها ، باجراءات اقتصادية من جانب المواطنين فى الضفة الغربية والقطاع (وهو ماسبق الاشارة اليه) واذا كانت إحداث الغزو العراقى للكويت وماتلاها ، قد انعكست سلبا على الاداء الاقتصادى العام من الزاوية الرقمية ، إلا انها ادت الى تبلور ملامح العديد من المؤسسات الوطنية الفلسطينية ، وإستخدام إساليب جديدة فى التعامل مع اشكال وتدفقات المعونات الخارجية والموارد المالية الوافدة الى الأراضى المحتلة .

كما ان ذات التاريخ وماتلاه ، كان بثابة « الحد الفاصل » ، الذى ادى باسرائيل الى الوعى ، بالابعاد الاقتصادية للقضية الفلسطينية وتداخلها مع البعد السياسى ، وبحيث لايمكن فصل هذا عن ذاك .

يضاف الى ماسبق تراكم الخبرات والمعاناة الاقتصادية فى آن واحد ، وانصهارهما فى بوتقة واحدة ، شكلا فى تقديرى الصياغة الجديدة ، التى يمكن ان تتحدد بها شكل العلاقات المستقبلية الفلسطينية الاسرائيلية[٣٤] .

ثانيا : مستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الاسرائيلية :

إستعرضنا فيما سبق ، أهم السمات العامة المميزة لاقتصاد الأراضى المحتلة ، وتلك الخاصة بالاقتصاد الاسرائيلى . والتى ابرزت ضخامة الاقتصاد الأخير مقارنة باقتصاد الضفة والقطاع ، طبقا لمعيار الناتج القومى الاجمالى ونصيب الفرد فيه ، إعتمادا على المقياس المطلق ، ولكن ثمة ملاحظات :

- فقد اتضح لنا ، ان هناك نقاط اختلاف والتقاء فيما بين الاقتصاديين ، إضافة الى نقاط التداخل والتشابك .

فكلاهما ، يلعب العامل الديموجرافى دورا يعتد به ، فى تحديد مصادر دخله (فلسطينى) ، وأوجه انفاقه (اسرائيل)

- أن كلاهما يعتمد على العديد من المؤثرات الخارجية ، ممثل فى التحويلات النقدية من الخارج وذلك بالنسبة لتحويلات العاملين فى الخارج او فى اسرائيل بالنسبة للاقتصاد الفلسطينى فى الأراضى المحتلة ، او من قبل الهيئات والمنظمات الحكومية وغير

---

٣٤ - حسين أبو النمل ، الاقتصاد الاسرائيلى ، مركز دراسات الوحدة العربية .

- Simcha Bahiru, Peaceful Separation or Enforced Unity, International Center for Peace in the Middle East, 1984.

- Israel's Demographic Dilemma, The Middle East, May 1992.

انظر ايضا مرجع رقم (٢٤) .

- بتيجريز ، اسرائيل المتغيرة ، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات ، صحيفة الجيروساليم بوست ، ٦/ ١١/ ١٩٩٢ .

- The Israeli Economic and Its External Economic Relations, F28, 1992, CRS Report for Congress.

- Trends in Trade of Main Non-Ec. Countries, 1993, P. 96, & The European Community, the Mediteranean and the Middle East 1990 & Relations Ce/Israel, Bruxelles, Le September, 1993.

الحكومية . ومع أهمية ذات الدور الذى تلعبه التحويلات النقدية من الخارج بالنسبة لاسرائيل ، الا ان نقطة المنبع بالنسبة لها تختلف إختلافا جوهريا عنها ، مقارنة بالأراضى المحتلة ، حيث يغلب عليها او انها تتسم بصفة الثبات وعدم الخضوع للتقلبات السياسية والاقتصادية الخارجية . ومن هنا نجد التقلبات الحادة التى تعرض لها الاقتصاد فى الأراضى المحتلة خلال السنوات الأخيرة .. بينما كان العكس صحيح بالنسبة لاسرائيل فقد زادت هذه التدفقات وبخاصة منذ عام ١٩٨٥ ، وفى مختلف الصور وشتى المجالات ومن هنا كانت الطبيعة الطموحة للأهداف وبما يتجاوز الامكانيات المادية المتولدة داخل الاقتصاد الاسرائيلى .

ـ الطبيعة التنافسية فى هيكل الانتاج الزراعى فى كل من الأراضى المحتلة واسرائيل ، نظرا لتشابه المنتجات . ومن هنا كانت السياسات الاسرائيلية المتميزة ضد هذه الصادرات الى أسواقها ، على الرغم من اهمية الزراعة الفلسطينية

ـ الطبيعة المتناقضة . لهيكل الصناعة فى الأراضى المحتلة ، مقارنة بتلك الخاصة باسرائيل . حيث يتسم فى الدولة الأخيرة ، بدرجة عالية من التقدم وارتفاع مستوى ومجالات التصنيع . بينما يتقلص نصيبه فى الاولى (٧,٣ ٪ للناتج المحلى الاجمالى ، مقابل ٢١,٨٪ بالنسبة لاسرائيل .

ـ ضخامة الدور الذى يلعبه قطاع الخدمات فى كل منهما . حيث يشكل نسبة ٦٥,٦ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى لاسرائيل ، ٧٢,١ ٪ فى الأراضى المحتلة ، ولكن يلاحظ فى ذات الوقت ان طبيعة قطاع الخدمات فى كل منهما تختلف اختلافا جذريا . حيث تفتقد الاراضى المحتلة الى الخدمات المصرفية التامينية والمالية . بل ان قطاع السياحة فيها وكذلك الخدمات المرتبطة به يعتمد بصفة اساسية على أداء هذا القطاع ، على صعيد الاقتصاد الاسرائيلى ذاته . ويرتبط ايضا بالاجراءات العسكرية والقررات السياسية الخاصة بالعمالة

ـ إتساع شبكة العلاقات الخارجية ، ومجالات التعاون الفنى ، العلمى والمالى بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلى . بما يحفزه على تحقيق خطوات ايجابية فى مجال الانعاش الاقتصادى . بينما الوضع بالنسبة للأراضى المحتلة ، مرهونا بإرادة الاخرين منذ عام ١٩٤٨ وحتى الان . وعدم توافر القاعدة الأساسية التى يمكن من خلالها ارساء مجالات التعاون فى الوقت الراهن او المستقبل القريب . على الاقل . وإنحصار العلاقة الفلسطينية ، بالأطراف الخارجية . فى دائرة التلقى للمنح والمعونات من خلال طرف ثالث . حتى الاعوام الأخيرة .

ـ ضخامة الدور الذى يلعبه القطاع العام الاسرائيلى وبخاصة فى مجال الصناعات العسكرية . إضافة الى الجناح الاقتصادى للاتحاد العمال للعمال « الهستدروت » مما يجعل هناك خططا عامة واهدافا واضحة ، يستخدم فى تنفيذها كل من الاداتين فى وقت واحد . بينما الوضع فى الأراضى المحتلة فى الضفة والقطاع ، يعتمد بصفة اساسية على المبادرات الفردية ، كما ان كافة التوقعات والخطط الموضوعة لارساء دعائم الاستقلال الاقتصادى ، فى اطار الحكم الذاتى الفلسطينى ، تعتمد بالدرجة الاولى على القطاع الخاص .

ـ التشابك والتداخل فى هيكل التجارة الخارجية لكل من الاراضى المحتلة واسرائيل . كما اتضح لنا من خلال الاستعراض السابق . وأيضا بالنسبة للموارد البشرية ممثلة فى القوة العاملة النازحة من الاراضى المحتلة الى اسرائيل ، عبر الخط الأخضر

ـ التشابك والتداخل فى مجالات الاستخدام الاقتصادى للمياه ، وانعكاس ذلك على أداء كل من الاقتصاديين الاسرائيلى ، ونظيره فى الأراضى المحتلة . يضاف الى ذلك البنية الاساسية من طرق وشبكات مياه وكهرباء ... الخ ولاشك ان اطلاق يد القائد العسكرى الاسرائيلى ، فى مجال السيطرة على موارد المياه السطحية والجوفية إنطلاقا من كونها ملكية عامة ، والذى يؤدى الى استحواز إسرائيل ومستوطناتها على ٥١٥ ـ ٥٣٠ مليون متر مكعب من ٧٦٠ مليون متر مكعب . يعكس حساسية التشابك وحيوية النتائج المترتبة على ذلك ، بالنسبة للزراعة الفلسطينية والاقتصاد الفلسطينى عامة .

ـ أدت التطورات التى تعرض لها كل من الاقتصاديين ، ممثله فى الانتفاضة . هجرة اليهود والتوسع فى المستوطنات ، وكذلك احداث الخليج ، الى خلق دافع قوى لدى كل منهما ، لحل مشكلة البطالة بالاعتماد على الذات ، ودون اخذ الطرف الاخر ـ فى الاعتبار ـ ولو بصورة نسبية ، عن طريق خلق فرص العمل اللازمة لاستيعاب العمالة المحلية بالنسبة لاسرائيل والاراضى المحتلة على حد سواء . ومحاولة اسرائيل التخفيف من العبء الاقتصادى للتوتر السياسى فى الضفة والقطاع ، الى اقل حد ممكن . وفى ذات الوقت كانت محاولات الأراضى المحتلة ، فى ظل جهود دولية مدعمة لها ، من اجل خلق الكيان الاقتصادى المستقل .

ـ فأكثر الأرقام تحفظا ، تشير الى ان معدل البطالة فى اسرائيل ، قفز من ٤,٨ فى المائة الى ١٠,٨ فى المائة على مدى الفترة من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٩١ . وبالنسبة للأراضى المحتلة ، فقد قدرت بـ ٢٥,٢ فى المائة ، ١٩,٣ فى المائة عام ١٩٩١ ، بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة ، على التوالى . اما التقديرات الخاصة بعام ١٩٩٣ ، فتتراوح بين ٤٠ ـ ٥٥ فى المائة لقطاع غزة ، ٢٥ ـ ٣٥ فى المائة للضفة الغربية ، نتيجة الاغلاق الكلى للاراضى المحتلة فى ابريل ١٩٩٣ ، لمدة شهرين .

وإذا كانت اسرائيل قد لجأت الى أسلوب التصاريح للحد من العمالة الفلسطينية الوافدة اليها ، والذين لم

يتجاوز عددهم ٤٠ الف عامل فى بداية عام ١٩٩٣ ، مع طرح الاقتراح بعدم تجاوزهم ٧٠ الف عامل . فان ذات العامل ادى الى تحفيز مبادرات الاعتماد على ذات الفلسطينية ، خاصة مع تدفق العائدين من الخليج ، وتعاظم الاحساس بالقدرة على تحقيق الاهداف الاقتصادية للانتفاضة ، بالاعتماد على المنتجات المحلية .

ومن هنا يمكننا ان نفهم الدافع وراء الاجراءات التى اتخذتها السلطات الاسرائيلية فى الاراضى المحتلة ، منذ نهاية عام ١٩٩٢ ، والتى تمثلت فى العمل على تشجيع الاستثمار وتحرير القيود المفروضة على راس المال . وفى ذات الوقت الاجراءات المتخذة من الجانب الفلسطينى ، بالنسبة لتطوير الهياكل المؤسسية للمنظمات التطوعية الخاصة ، مثال تلك الخاصة بالتعاونيات ، المجلس الاعلى للصناعة . وكذلك المجلس الاعلى للاسكان والصحة .

على ان نأخذ فى الاعتبار ، ان الاجراءات التى اتخذتها السلطات الاسرائيلية فى مجال تخصيص ميزانية ، تعتمد بصفة اساسية على الضرائب المحصلة من الأراضى المحتلة ، كما سبق الاشارة ، والتى تستقطع حوالى ١٨ فى المائة من اجمالى الناتج المحلى الفلسطينى بينما تشير بعض الدراسات الى ان هذه النسبة تبلغ ٢٥ فى المائة من اجالى الناتج القومى الا ان اعلان مثل هذه الميزانية ، لاول مرة ، يمثل نقطة تحول .

ـ إن عبء المقاطعة العربية للمنتجات الاسرائيلية . بمستوياتها المختلفة ، تزايدت وطأته الاقتصادية وتصادم مع الطموحات الانمائية الاسرائيلية (مع التسليم بوجود ثغرات فى مجال تطبيقه) . كما عانت منه فى ذات الوقت الاراضى المحتلة ، بصورة مباشرة ، نتيجة ردود الافعال والاجراءات التعسفية الاسرائيلية إزاء المنتجات الفلسطينية . او بصورة غير مباشرة ، نتيجة تعثر المنتجات الفلسطينية فى الاسواق العربية . عبر الأردن .

وفى ظل كل هذه المعطيات الخاصة باقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة ، إضافة الى اسرائيل ، تكون النقطة التالية :

كيف يمكن مواجهة التحدى الاقتصادى خلال المرحلة الانتقالية ؟

من المثير للانتباه فيما يتعلق بالكتابات والدراسات التى نشرت حول مستقبل الضفة وقطاع غزة ، والتى يعود البعض منها الى اكثر من خمسة عشر عاما . الى الوراء ، مع تجاوز البعض منها لهذا التاريخ . ان نجد افتراضات قيام حكم ذاتى او دولة فلسطينية مستقلة فى الأراضى المحتلة ، مرهونا بتوقعات محددة ، خاصة بالمستوطنات الاسرائيلية . بمعنى افتراض حد معين لسياسة التوسع الاستيطانى الاسرائيلى ، وأنه فى حالة تجاوز هذا الحد ، تكون إحتمالات التوصل الى هذه الصيغة من الحكم الذاتى ، آخذة فى التضاؤل والانكماش !!

ومن واقع التطورات ، نجد أن التوصل الى الاتفاق ، جاء فى قمة التدفق للمهاجرين اليهود الى اسرائيل ، وبعد ان وصلت سياسة التوسع الاستيطانى الى اوجها !! ولاشك أن للاعتبارات الديموجرافية على الصعيدين الفلسطينى والاسرائيلى ، دورها فى هذا التحول ، إضافة إلى ما تترجمه من اعباء اقتصادية وتوترات سياسية ، فى ظل ظروف وأوضاع دولية متغيرة ، مقارنة بما كانت عليه من قبل . وهو ماسبق الاشارة اليه .[٣٥]

١ ـ وماذا بعد ؟

هنا يكمن التحدى الحالى فى المجال الاقتصادى ، والرد الاساسى فى مواجهته يتمثل فى « الموارد المالية » المتاحة امام الكيان الوليد خلال فترة الحكم الذاتى . وإذا كانت كافة التقارير والدراسات التى نشرت فى مجال التمهيد للاتفاق .. أو فى اعقاب تدشينه ، قد ركزت على هذه القضية ، وخاصة فى ظل المظاهرة الاعلامية الدعائية ، التى صاحبت الاعلان عن الوعود المالية من قبل الكبار الاغنياء . إلا أن القراءة فى الاصدارات السابقة على هذا الاتفاق ، أكدت ذات الأهمية بالنسبة « للموارد المالية » مع وجود إختلاف وحيد فيما كتب منذ سنوات ، والواقع الراهن للأحداث

تقلص التقديرات :

ويتمثل هذا الاختلاف ، فى ان زهوة الرخاء البترولى . التى سادت السبعينات والثمانينات ، قد تلاشت . كما ان حرب الخليج الثانية ، القت بظلالها القاتمة على العلاقات العربية ، وبخاصة بالنسبة للعلاقات الفلسطينية الخليجية .

ومن هنا نجد ان « الموارد المالية » الضرورية لعبور « التحدى الاقتصادى » بالنسبة للكيان الفلسطينى فى الضفة والقطاع ، قد تقلصت تقديراتها المتوقعة مع انهيار اسعار النفط الخام ، وتصفية الحسابات السياسية للمواقف العربية خلال غزو العراق للكويت . ناهيك عن زيادة الأعباء والتكلفة الاقتصادية الناجمة عن وقف وتقلص التحويلات المالية الى الاراضى المحتلة ، وعودة جزء من العمالة الفلسطينية

يضاف الى ماسبق التباين فى التقديرات الخاصة بالبنك الدولى والتى طرحها فى تقريره الخاص بالاستثمار فى السلام ، وبين تلك التى تضمنها برنامج التنمية

٣٥ ـ مجموعة المراجع السابقة من تقارير النكتاد، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، صحيفة الحياة ، اعداد متوالية ابتداء من ٣ / ٩ / ١٩٩٣ ، وخلال شهرى سبتمبر واكتوبر ١٩٩٣ ، صحيفة العالم اليوم ، تقرير البنك الدولى ، الاستثمار فى السلام ، ابتداء من اول اكتوبر ١٩٩٣ ، وعلى مدى احدى عشرة حلقة بالاضافة الى المصادر الاجنبية .

الفلسطيني حتى عام ٢٠٠٠ ، والذي تم إعداده من جانب منظمة التحرير الفلسطينية حيث لم يتجاوز الاول مبلغ ثلاثة مليارات من الدولارات ، نجد ان الثاني حدد مبلغ احد عشر مليارا ، وخمسمائة مليون دولار . وإذا كانت تقديرات البنك الدولي ، قد طرحت للتعديل النسبي بعد ذلك . وماالتزمت به الدول المانحة في المؤتمر الذي عقد في واشنطون ، بعد توقيع الاتفاق ، إضافة الى مبادرات المجموعة الأوروبية في هذا المجال . إلا ان قضية الموارد المالية تظل هي القضية الاساسية التي تحكم مستقبل الحكم الذاتي في الضفة والقطاع ، خلال الفترة الانتقالية .. وذلك لعدة اعتبارات .[٣٦]

١ ـ متطلبات البنية الأساسية من مرافق مختلفة وشبكات الطرق والمواصلات .

٢ ـ متطلبات الاسكان وخاصة بالنسبة للاجئين والذين تزداد كثافتهم في قطاع غزة ، إلى جانب مواجهة الطلب من جانب عودة النازحين بعد عام ١٩٦٧ ، والذين تتراوح تقديراتهم بين ٦٠٠ ـ ٨٠٠ الف نازح .

٣ ـ الحاجة الملحة ، الى خلق مزيد من فرص العمالة ، لاستيعاب البطالة المتزايدة الناجمة عن تقليص عدد العمال الفلسطينيين في اسرائيل من ناحية وعودة الآلاف منهم في اعقاب غزو العراق للكويت ، ناهيك عن الزيادة الجديدة في قوة العمل ، الناجمة عن الزيادة السكانية .

٤ ـ ضرورة التوازن بين الانفاق الاستثماري والانفاق الجاري ، لتجنب الآثار الاجتماعية والاقتصادية ، التي يمكن ان تترتب على جمود رأس المال في مشروعات طويلة الأجل فيصطدم بثورة التطلعات الخاصة بالشعب الفلسطيني وخاصة الطبقات الفقيرة منه التي تحدوها التوقعات المتفائلة .

٥ ـ متطلبات الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وبخاصة في الزراعة ، مع التركيز على التوسع في المشروعات ذات الكثافة العمالية ، وتنمية موارد المياه ، والثروة الحيوانية حيث انه اكثر القطاعات قدرة على المنافسه مع المنتجات الاسرائيلية ، الى جانب التنمية الصناعية ، وقطاعي البناء والخدمات . مع ملاحظة ان القطاع الاخير يمكن ان يكون مصدرا ديناميكيا للنمو وإستيعاب جزء كبير من العمالة ، في ظل تنمية وتطوير قطاعي السياحة والخدمات المصرفية . وقد يكون مستودعا للبطالة المقنعة والسافرة ، إذا لم تخلق فرص العمل الانتاجية الكافية ، او الخدمية ذات المساهمة الايجابية في مجال توليد مصدر إضافي للدخل القومي .

رأس المال الخاص :

وعلى النقيض من الاختلاف حول مصادر التمويل متعددة الاطراف او الدولية ، بالنسبة للكتابات السابقة واللاحقة ، لتوقيع إتفاقية « غزة ـ اريحا » . إلا انه توجد ثمة نقطة إتفاق ، تتمثل في الدور الذي يمكن وينبغي ان يقوم به « رأس المال الخاص » او القطاع الخاص في مجال تحقيق الاستقلال الاقتصادي . وهو ماركزت عليه كافة المشروعات العربية والدولية ، التي طرحت مؤخرا .

إلا انه يتعين علينا ملاحظة « ثمة مفارقة » ، في الرؤية الدولية ، الخاصة بالاضطلاع باعباء التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتتمثل في تركيزها على اهمية وحتمية ، مساهمة القطاع الخاص وبخاصة الفلسطيني في هذا المجال . بينما نجد ان الكيان الاقتصادي الاقوى ، ممثلا في اسرائيل ، يعتمد بصفة اساسية على المشروعات المملوكة للدولة ، او تلك التابعة للهستدروت (اتحاد النقابات العمالية) . ناهيك عن التدفقات المالية الخارجية . والتي تأخذ شكل منح حكومية لا ترد ، او منح وتدفقات مالية غير حكومية ، من جانب الجمعيات والهيئات التطوعية ، وفيما يتعلق برأس المال الخاص الفلسطيني ، سوف نجد أن دوره مرهون بعدة إعتبارات تقديرية :

أولا : الاستناد الى إرتفاع معدلات الادخار الفلسطيني ، وتراوحه بين ١٥ ـ ١٨ في المائة من الانفاق المخصص للاستهلاك . والواقع ان هذه المعدلات تكونت نتيجة ازمة الثقة فيما بين المواطن الفلسطيني والمؤسسات المصرفية الاسرائيلية في الارض المحتلة ، من ناحية ، وعدم توافر عنصر الامان بالنسبة للدخول في إستثمارات أخرى . لا تنطوي على مخاطر مرتفعة ، في ظل السياسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة . إلى جانب خشية المصادرة او الوقوع تحت طائلة الجباية الضريبية المرتفعة من ناحية أخرى .

ثانيا : تدفق الاستثمارات الفلسطينية من الخارج ، إلى جانب الرغبة في ولوج مجال الاستثمار من جانب رأس المال الوطني في الداخل . ومع التسليم بأهمية هذا الدور ، ومايمكن ان يقوم به بالنسبة للتنمية الاقتصادية في المرحلة الانتقالية . إلا انه مرهون هو الآخر . بطبيعة التطورات على الساحة السياسية الداخلية ، ومدى توافر مناخ الثقة والاستقرار المواتي للاستثمار .

ثالثا : مشاركة رؤوس الاموال العربية والاجنبية في مشروعات مشتركة مع الجانب الفلسطيني . ولاشك ان هذا الدور على الصعيد العربي ، يرتبط بزوال الجفوة السياسية الفلسطينية الخليجية من ناحية ، وتوافر المناخ الملائم للاستثمار بالنسبة لرؤوس الأموال العربية عامة ، من ناحية أخرى .

اما بالنسبة لرؤوس الاموال الأجنبية ، فمن المؤكد ان ولوجها في مجال المشروعات المشتركة في منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني ، سوف تأخذ في اعتبارها ، بالدرجة

٣٦ ـ جيروسليم بوست ، ٢/ ١٠/ ١٩٩٣ ، بالاضافة الى اعداد الصحيفة في ٢٥/ ٩/ ١٩٩٣ ، ١٦/ ١٠/ ١٩٩٣

الاولى ، مدى مساهمة الجانب الاسرائيلي ، بحيث تكون المشروعات ثلاثية الاطراف ، وليست ثنائية .

مواطن التفاؤل :

إذا كانت التشوهات في الهيكل الاقتصادي الفلسطيني ، قد تعمقت مع طول المعاناة وسنوات الاحتلال للضفة الغربية وقطاع غزة .. وماصحبها من تفتيت للملكية ، وضآلة حجم المساحة الى اعداد السكان ، ومابنطوى على ذلك من ضآلة الموارد الطبيعية ، ومايكتنف التقديرات والتوقعات الخاصة بالتدفقات المالية ، من غموض وتباين .

١ ـ إلا انه يبقى دور الموارد البشرية ممثلة في سكان الضفة الغربية وقطاع غزة . وخاصة اللاجئين من سكان المخيمات ، فطبقا لاحدث دراسة اجريت في هذا المجال ، وجد أن نسبة التعليم العالى اعلى ما يكون بين سكان المخيمات الفلسطينية ، مقارنة بباقى سكان فلسطين ، مع العلم بان مستوى التعليم في الاراضى المحتلة ، يعد مرتفعا مقارنة بغيرها من المناطق والدول العربية الأخرى يرجع في ذلك الى دراسة هيئة FAFO الخاصة بالتعليم .) .

يضاف الى ماسبق ، طبيعة الارتباط والهوية الوطنية فيما بين الفلسطيني المهاجر الى الخارج ، ووطنه في الارض المحتلة . حيث يوجد بين هؤلاء المهاجرين قدرات بشرية ذات مهارات فنية ومستويات علمية متقدمة . ومن ثم يمكن بهم ان يساهموا في تقديم خبراتهم ، إن لم يعودوا بذاتهم للاستقرار في منطقة الحكم الذاتى .

وبالنسبة للعمالة شبه الفنية . التى عملت في القطاع الصناعى الاسرائيلي ، أو المشروعات الفلسطينية التى كانت تتعامل مع الاقتصاد الاسرائيلي من الباطن . فانها تشكل هى الأخرى ، رصيدا من العمالة الماهرة ، التى يمكن ان توفر المزيد من الاساليب الانتاجية المتقدمة ، في المجالات المختلفة .

٢ ـ ولا ينبغى ان نسقط من الحسبان ، طبيعة التطورات ، التى شهدها الاقتصاد الفلسطيني في الاراضى المحتلة ، في أعقاب اندلاع الانتفاضة . سواء بالنسبة لتعميق مفهوم الاعتماد على الذات ، أو بالنسبة لتطور مفهوم المساعدات الخارجية . فلم تأخذ هذه التطورات صورة رقمية ممثلة في تقليل الاعتماد على الصادرات الاسرائيلية ، وزيادة الانتاج الوطنى الفلسطينين والمساعدات المالية الغربية ، وكفى . ولكنها تمثلت في بروز دور المؤسسات الطوعية الخاصة ، مثال تلك الخاصة بالتعاونيات الانتمائية ، المجالس المتخصصة في مجالات السياحية ، السكان ، الصناعة والصحة . إلى جانب غرف التجارة الفلسطينية المشتركة .

ولابد ان يشار في هذا المجال بالنسبة للمساعدات الخارجية ، الى التغير في النهج ، عن طريق تقديمها الى الفلسطينيين مباشرة ومن خلال المؤسسات والهيئات الاقتصادية المختلفة .

مناطق الخطر :

١ ـ بالنظر الى ان الاجراءات الاقتصادية في فترة التحول الخاصة بالحكم الذاتى في الاراضى المحتلة ، قد تتضمن مزيدا من التقلص في حجم العمالة الفلسطينية في اسرائيل ، والتى يدخل معظمها في دائرة العمالة غير الفنية او غير المدربة . فهذا يعنى ان تلك الاجراءات ، سوف تكون على حساب مزيد من المعاناة بالنسبة لهذه العمالة . لصالح الفئات الأخرى في المجتمع الفلسطيني ممثلة في العمالة الفنية ذات الكفاءات العالية ،إضافة إلى طبقة أصحاب الاراضى والثروات .

ومن هنا قد تتسع شقة التوترات الاجتماعية ، لتشكل عنصر ضغط على السلطات السياسية خلال الفترة الانتقالية .

٢ ـ كما يتعين ان نأخذ في الاعتبار ، ان ضآلة المساحة التى تضمنها اتفاق ـ غزة اريحا ـ (وهى موضع مفاوضات فضفاضة) . وماتعنيه من نقص الموارد الطبيعية ، قد يشكل قيدا على التنمية الاقتصادية . ويمكن الخروج منه ، شأن العديد من الدول الصناعية الجديدة من خلال التنمية المستندة الى الانتاج بهدف التصدير الى الخارج الى جانب الاشباع المحلى . ولكن ضيق السوق المحلى ، وعدم وجود سوق اقليمى متاح ، أو القدرة على النفاذ الى الأسواق الخارجية ، تشكل جميعا قيودا على الانتاج في ظل اقتصاديات الانتاج الكبير .

٣ ـ تنمية الموارد المائية ، والعديد من المرافق والبيئة الاساسية ، سيتطلب بالضرورة توافر جهود مشتركة . ومن هنا تكون اسرائيل ، بصفتها اكبر شريك تجارى ، للاراضى المحتلة ، والسوق الرئيسية لاستيعاب عمالها ، وتوليد مصادر دخل بها . اكثر المرشحين للقيام بهذا الدور ، ويعتنق وجهة النظر هذه العديد من رجال الاقتصاد وخبرائه ، بما في ذلك بعض العناصر الفلسطينية ذاتها ، وعلى الرغم من الانتقادات التى توجه الى صياغة الملاحق الاقتصادية المرفقة باعلان المبادىء . والتى تنص على هذا التعاون (٣٧)

صيغة التعاون المستقبلى :

في ظل كل ماسبق ، سواء طبيعة العلاقات الاقتصادية التى ربطت بين الاراضى المحتلة ، واسرائيل على مدى السنوات الطوال . أو اهمية « عنصرى الموارد المالية والموارد البشرية » على حد سواء ، اضافة الى مواطن التفاؤل بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني ومكمن الخطر .

ومع الاخذ في الاعتبار ، لكافة القوى الدافعة للاقتصاد الاسرائيلي والتى تعطيه الكفة الراجحة في « المجال الاقتصادى » الا أن الصيغة المستقبلية للتعاون فيما بين الكيان الاقتصادى لمنطقة الحكم الذاتى

واسرائيل ، سوف تترجم باستمرار التعاون بين الجانبين ، ولو الى حين ، على ان تبدأ وبصورة تدريجية عملية الاستقلال والابتعاد عن التبعية عندما تتبلور لدى الكيان الفلسطيني ، أجهزته ومؤسساته الخاصة ، ومشروعاته المستقلة القادرة على المنافسة المحلية والاقليمية .

– على ان تكون نقطة البداية ممثلة فى القطاع الزراعى ، ومن خلال اتخاذ الجانب الاسرائيلى ، لسلسلة من الاجراءات تهدف الى ازالة القيود التمييزية ضد الصادرات الزراعية الفلسطينية للسوق المحلية .

– يضاف الى ماسبق العمل على الاستفادة من المنافذ الخارجية . سواء من خلال اسرائيل ، او من خلال الكيان الفلسطينى مباشرة .

– الاستفادة من علاقة الاعتماد المتبادل التى تتم عبر جسر العمالة الفلسطينية الوافدة من الاراضى المحتلة الى اسرائيل . والتى اصبحت تشكل بالنسبة للاخيرة عنصرا يعتد به فى مجال الانتاج سواء فى قطاع البناء والتشييد او فى قطاع اسياحة .

– صيغة المشروعات المشتركة ، أو التكامل فى الصناعات الصغيرة الفلسطينية ، المغذية لصناعات اسرائيلية ، فمن خلال الاحتكاك وتبادل المعلومات فى هذا المجال ، وأيضا فى مجال الصناعات الغذائية ، والتى تتمتع فيها . الضفة والقطاع . بميزة نسبية . يمكن ان تتولد فرص عمل اضافية ، وتدفع عجلة الانتاج فى الاقتصاد الفلسطينى ، وبما يزيد من القيمة المضافة المحققة ، وقدرات الانتاج الكبير نسبيا ، وبما يتجاوز حدود الطاقة الاستيعابية الصغيرة فى اطار اتفاق غزة – اريحا .

– ومع التسليم بالتطور فى منهج المساعدات الخارجية وبخاصة من جانب المجموعة الأوروبية والمنظمات الدولية ومايشتق عنها ، مما يتيح قدرا اكبر من التدريب الفنى وتكوين المهارات والكوادر الادارية – وان كان هذا التطور ، اقل من انماط التعاون والابحاث المشتركة الاسرائيلية ، الأمريكية الأوروبية – الا انه ممكن الاستفادة منه ، وفى اطار برامج التعاون الانمائى

– اذا كنا نشير الى المخاوف التى تجتاح الجانب الفلسطينى فى مواجهة الاقتصاد الاسرائيلى ، يتعين ان نشير أيضا ، الى مواطن القلق والمخاوف التى تجتاح الجانب الاسرائيلى ، من جانب اتحادات الموشاف والكيبوتز ، والهستدروت ، بصفة عامة . والمقترحات المقدمة فى هذا المجال ، تنصرف الى :

١ – « حيوية السلام بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلى ، بتوفير المناخ الملائم للاستثمار الاجنبى ، وتوسيع نطاق الصادرات ، وهذا مرهون برفع المقاطعة العربية عن اسرائيل » – **وتلك هى النقطة التى يتعين ان يتمسك بها المفاوض العربى والفلسطينى على حد سواء ، فى اصدار احكامه المتعلقة بالالتزام الاسرائيلى فى تنفيذ الأبعاد السياسية والاقتصادية للاتفاق ، والتعاون المستقبلى بين الجانبين .**

٢ – « الغاء الرسوم والضرائب المفروضة على التجارة بين الجانبين ، باستثناء الزراعية ، مع توفير بعض الحماية لمنتجات محددة ، تنخفض تدريجيا بمرور الوقت »

٣ – « حظر استيراد المنتجات الزراعية الفلسطينية ، خلال السنة الأولى من الحكم الذاتى ، على ان يرفع الحظر ، مع ضمان حد أدنى للسعر فى العامين التالين »

٤ – « ضرورة توافر الضمانات الاجتماعية والحد الأدنى من الاجر بالنسبة للعمالة الوافدة من الضفة والقطاع ، وبما يوازن بين القدرة التنافسية للعمالة العربية الفلسطينية ونظيرتها الاسرائيلية فى سوق العمل »

٥ – « فى ظل السلام الفلسطينى الاسرائيلى البارد ، يتوقع الا تتجاوز معدل الزيادة فى اجمالى الناتج القومى ، ٤،٤ ٪ فى عام ١٩٩٤ . مع زيادة صادرات الخدمات والتجارة المنظورة بنسبة ٦ ٪ . أما التضخم فسيكون معدله ٧،٤ ٪ والبطالة بحدود ٩،٥ ٪ »

٦ – « ولكن فى ظل السلام الدافىء بين الجانبين ، فان معدل الزيادة فى الناتج القومى ، سيرتفع الى ٦،٦ ٪ ، وزيادة الصادرات المنظورة وغير المنظورة بنسبة ١٠،٤ ٪ ، بينما تنخفض البطالة الى ٧،٨ ٪ ومعدل التضخم الى ٦،٤ ٪ »

« على ان يؤخذ فى الاعتبار ، بالنسبة لتدفقات الموارد المالية والمساعدات الدولية . ان تكون الالية الفلسطينية هى المنفذ الوحيد والجهة الوحيدة الموازية للالية الدولية الخاصة بدفع هذه التدفقات المالية . وقد ركز على هذه النقطة رئيس الدائرة الاقتصادية . فى منظمة التحرير الفلسطينية . احمد قريع (ابو علاء) (٣٨)

وبعد فتلك محاولة تعد جزءا من الكل الذى يتعين ان نوليه فى هذا المجال ، الذى يحتاج الى المزيد والمزيد من البحث والتعمق فى مجالات متعددة ، وعلاقات متشابكة ، بالنسبة للجانبين الفلسطينى والاسرائيلى على حد سواء ، بعيدا عن عقلية التهويل والتخويف ، او التهوين والتقليل . ولكن فى اطار الموضوعية الكاملة والحسابات الاقتصادية ذات الأبعاد السياسية . □

---

٣٧ – الحياة ٩/ ٩/ ١٩٩٣ .

٣٨ – الحياة ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٣ .

دراسة

أجهزة الحكم الخليجية فى ظل الحماية البريطانية

مع دراســـة تطبيقيـــة على دولـــة البحـــرين

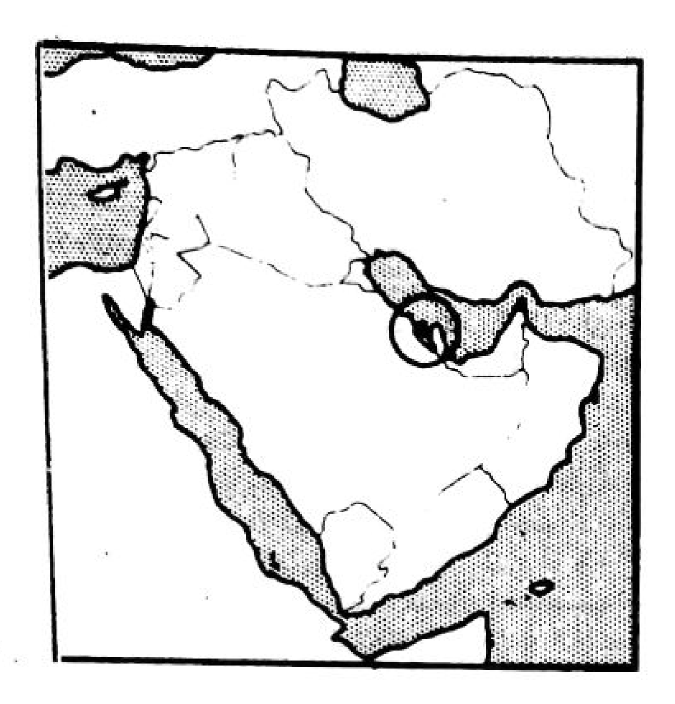
د . يوسف محمد عبيدان
استاذ العلوم السياسية المساعد
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة قطر

إن غايتنا من هذا البحث ، هو تسليط الضوء على ماكان سائدا من نظام حكم مشيخى بأجهزته المختلفة إبان فترة الحماية البريطانية على إمارات الخليج منذ القرن الثامن عشر ، وحتى السبعينات من هذا القرن حين انتهى الأمر باستقلال هذه الامارات وتحولها الى دول ذات سلطان تام فى الداخل والخارج على حد سواء . وذلك اسهاما منا للدارسين عن هذه المنطقة ومحاولتهم معرفة كيانها والوقوف على طبيعة وضعها المتميز فى ظل تلك الحماية ، مما يجعل التمييز واضحا بينها وبين الدول التى خضعت لحماية مماثلة .

كما أنه من ناحية اخرى يستمد هذا البحث اهمية جوهرية من كونه يقدم مصدرا من مصادر الامداد بالمعلومات التى تفتقر اليها الدراسات السياسية عن المنطقة خلافا لما زخرت به الدراسات التاريخية والاقتصادية والثقافية من وثائق ومراجع على إثر ظهور الكشوف البترولية وتزايد الاهتمام الخارجي والمحلى بهذه المنطقة ، ولهذا فالبحث عدا عن كونه يسد نقصا فى الدراسات السياسية ، فانه يهيء للدارسين من ابناء المنطقة ولاسيما الجيل الجديد منهم الاحاطة بدراسة اوضاع كياناتهم السابقة على ميلاد دولهم الجديدة ، خصوصا بعدما دأبت حكومات هذه الدول على تشجيع الباحثين منهم وتمكينهم من الاطلاع على الوثائق والمصادر فى مواقعها[1] . سيما وان الدارس لنظام الحكم الخليجى فى ظل الحماية يجد لزاما عليه الوعى الكامل بالنشأة التاريخية والخلفية السياسية لشعب الخليج ومجتمعه بقد إظهار المعالم المميزة فى تاريخه حتى الوصول الى الاستقلال وتحديد الصلة بين الماضى والحاضر ، وتبيان المسيرة المشتركة لشعب هذه الدول من التبعية الى السيادة .

كذلك فان البحث يرمى الى إبراز الدور البريطانى باعتباره جزءا لايتجزأ من حكم هذه البلاد وتاريخها السياسى الحديث ، لان إنجلترا كانت هى الدولة العظمى بين الامبراطوريات العالمية التى استولت فعلا على مصائر الامارات الخليجية من خلال تحديد اطار الشكل السياسى فيها ، وتوجيهها الوجهة التى تجعل من تاريخ انجلترا ذاته تاريخا لهذه البلدان فى الوقت نفسه لارتباط كل منهما بالاخر . لذلك فنحن نعتقد اننا بهذا البحث نشارك بتواضع فى سد ثغرة فى المعرفة السياسية عن هذه

(١) د . صلاح العقاد : التيارات السياسية فى الخليج العربى ، مكتبة الانجلو المصرية ، المطبعة الفنية الحديثة ، ١٩٧٤ ، ص ٤



البلدان إبان مرحلة من اهم مراحل تطورها السياسى بما يشكل إضافة للباحثين فى محاولتهم اثراء الدراسات السياسية وايفاءها حقها من التمحيص بما يعين على فهم الصورة الواقعية للتنظيم السياسى فى ماضيه وحاضره .

وتأسيسا على ذلك تعالج فى هذا البحث الموضوعات التالية :

أولا : ـ الوضع المتفرد للكيانات الخليجية فى ظل الحماية البريطانية .

ثانيا : ـ اجهزة نظام الحكم المختلفة فى هذه الامارات والمتمثلة فيما يلى :

١ ـ حاكم البلاد . ٢ ـ المعتمد البريطانى ، ٣ ـ المستشار البريطانى

٤ ـ المؤسسات السياسية والادارية

ثالثا : نظام الحكم فى البحرين فى فترة الحماية (دراسة تطبيقية)

ونقدم على تأصيل هذه الموضوعات طبقا لترتيبها وفق مايلى :

أولا : ـ الوضع المتفرد للكيانات الخليجية فى ظل الحماية البريطانية :

ليس مجال بحثنا هذا استعراض الأسباب المختلفة والرئيسية التى حدت ببريطانيا للتغلغل فى الخليج ، فذلك شأن اختصت به مؤلفات التاريخ ، وافاضت فيه ، مما يخرج عن نطاق دراستنا السياسية ولكن حسبنا ان نشير الى ذلك الشأن بالقدر الذى يلقى الضوء على مانحن بصدده .

فمما لاجدال فيه ان النفوذ السياسى البريطانى فى الخليج ابتدأ بعقد المعاهدة العامة للسلام عام ١٨٢٠ من قبائل القواسم وغيرهم من حكام الامارات ، ونحن هنا نتطرق للوضع المتفرد للكيانات الخليجية التى تشمل امارات الكويت والبحرين وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة[٢] .

فمما لاخفاء فيه عند كتاب التاريخ والسياسة والقانون أن الحقائق التاريخية تثبت انه كانت للامارات الخليجية

(٢) استقلت الكويت عام ١٩٦١ ، بينما استقلت كل من قطر والبحرين عام ١٩٧١ ، كما قامت دولة الامارات العربية المتحدة المكونة من سبع امارات خليجية هى : (ابو ظبى ودبى والشارقة ورأس الخيمة وأم القيوين وعجمان والفجيرة عام ١٩٧١ ايضا) . وقد اثرنا التركيز على دراسة هذه الدول الاربع نظرا لخضوعها الفعلى لبريطانيا بناء على عقد معاهدات حماية ابرمت بينها وبين بريطانيا .

كيانات سياسية تدار بواسطة حكومات قبلية ، وذلك قبل بزوغ النفوذ السياسى للحكومة البريطانية فى الخليج فى بداية القرن التاسع عشر .

فلقد بدأت خيوط هذا النفوذ بسلسلة من المعاهدات عقدت فيما بين عام ١٨٠٦ الى عام ١٨٥٣ بما اسمى المعاهدات البحرية ابرمتها بريطانيا مع مشايخ هذه الامارات بدعوى القضاء على الغارات البحرية ، ومكافحة الرقيق ، والمحافظة على السلام والاستقرار فى مياه الخليج عموما ، ونشير فى هذا الصدد الى أن اهم معاهدتين ابرمتا فى هذا الصدد هما المعاهدة العامة للسلام المعقودة فى ٨/ ١/ ١٨٢٠ ، ومعاهدة السلام الدائمة المعقودة فى ٤/ ٥/ ١٨٥٣[٣] .

ثم سارعت بريطانيا الى تاكيد نفوذها بصورة اعم واشمل مع هذه الامارات ، فلجأت الى عقد الاتفاقات السياسية فى الفترة مابين عام ١٨٦١ الى عام ١٩١٦ ، وهى الاتفاقات التى تعد فى نظر الفقهاء السياسيين نقطة تحول جوهرية فى مسار العلاقات البريطانية الخليجية ، وتنطوى نصوص هذه الاتفاقات التى عقدتها بريطانيا على تنازل من قبل الحكام للحكومة البريطانية عن حقوق السيادة ، والتى كان من مظاهرها حظر الاتصال بالدول الاجنبية او انشاء علاقات دبلوماسية او غيرها معها ، مالم يكن ذلك بموافقة بريطانيا ، وكذلك المفاوضة او عقد معاهدات او اتفاقات مع الدول الاجنبية عدا بريطانيا لايتم بدون موافقة الحكومة البريطانية ، كما ان التنازل او التخلى عن اى جزء من اراضى الامارات بأية طريقة كانت لأية دولة اجنبية لايكون قبل أخذ موافقة الحكومة البريطانية ، هذا فضلا عن أن منح أية امتيازات خاصة بالنفط او المعادن للدول الاجنبية او الشركات الاجنبية يخضع لاستشارة الحكومة البريطانية .

وفى مقابل هذهالالتزامات والتعهدات التى حصلت عليها بريطانيا التزمت الاخيرة امام الحكام بحمايتهم وحماية كياناتهم ضد الاعتداءات الخارجية التى تمس الاستقلال الذاتى لتلك الكيانات ، وكذا المحافظة على مصالحهم السياسية والاقتصادية ، ومصالح مواطنيهم فى الخارج والقيام بتسيير شؤونهم الخارجية[٤] .

وفى ضوء هذا الارتباط السياسى والقانونى مع بريطانيا يمكننا ان نتبين الوضع الذى اتسمت به الكيانات الخليجية فى الداخل والخارج . فقد كانت عبارة عن مشيخات تقليدية مستقلة يحكمها المفهوم القبلى رغم ارتباطها الاسمى بالدولة العثمانية كدولة خلافة اسلامية كما اشرنا . ومما يؤيد هذا القول ان الحماية لم تفرض على هذه المشيخات بصورة قسرية على نحو مادرجت عليه بريطانيا مع سائر مستعمراتها فى اسيا وافريقيا وانما سعت جاهدة فى التودد بأساليب مختلفة وشائكة من الحكام بقصد استمالتهم الى جانبها لنيل موافقتهم على ابرام المعاهدة ، وهو مايعكس اعتراف بريطانيا المسبق بالكيان الذاتى لهذه الامارات ، والذى اتخذته اساسا جوهريا للتعامل بينها وبين حكام هذه الامارات إبان فترة الحماية ، وهو تعامل اختلف كثيرا عن تعاملها مع سائر محمياتها . إذ لاحظ الفقهاء السياسيون والدستوريون ان ماانتهجته بريطانيا من سياسة فى هذه الامارات وما مارسته من تصرفات يعطى بصورة قاطعة برهانا قويا على ثبوت الاستقلال الذاتى شبه التام لها من الناحية الداخلية ، مع تقييد السياسة الخارجية لها بايكال القيام بها الى بريطانيا ، مستندين فى هذا الصدد الى خلو نصوص المعاهدات من تعبير « الحماية » إضافة الى تعمد ترك الحرية التامة للحكام فى المجال الداخلى لارساء قواعد بناء تنظيماتهم الداخلية بما يتوافق مع أعرافهم وتقاليدهم .

إدراكا من بريطانيا بان السيادة المنقوصة لهذه الامارات انما هى عارض وقتى مربوط بفترة مؤقتة ومعلقة بشرط الحصول على الاستقلال والانفكاك من إسار التبعية[٥] ، لانها اعترفت مسبقا بالسيادة للحكام على اقاليمهم .

وقد ترجم هذا المسلك البريطانى فى إقدام بريطانيا على منح الاستقلال لبعض هذه الامارات عندما طلبت ذلك . وبدا هذا جليا حينما رغبت الكويت فى الاستقلال فلم تجد بريطانيا حرجا فى تحقيق رغبتها ، وتم ذلك دون

---

(٣) انظر رسالتنا للدكتوراه : « نظام الحكم فى دول الخليج ، دراسة مقارنة لقطر والكويت والبحرين » ، مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٨٨

(٤) د . حسين البحارنة : « دول الخليج العربى الحديثة ، علاقاتها الدولية وتطور الاوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها » ، كتلة مؤسسات الحياة ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ص ٤٨ ـ ٥٢

(٥) لمعرفة طبيعة العلاقة بين بريطانيا ودول الخليج انظر :

١ ـ د . حسين محمد البحارنة : دول الخليج العربى الحديثة ، كتلة مؤسسات الحياة بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ص ٣٦ ـ ٥٢

٢ ـ د . حسين محمد البحارنة : التطورات القانونية والدستورية فى دول الخليج (محاضرة منشورة فى كتاب موضوعات الدورة الدبلوماسية الثالثة ، وزارة خارجية الكويت ، ١٩٧٢ ، مطبعة حكومة الكويت)

(٣) C. F , Aitchison, A Colletion of Treaties Engagements and Sanads, Relating to India, and Neighbouring Countries, Fifth Edition, 1919, Vol, PP 231 - 267

كفاح أو حرب تحرير . كذلك فعندما افصحت بريطانيا عام ١٩٦٨ عن نيتها فى الانسحاب من منطقة الخليج بحلول عام ١٩٧١ لم تشترط فى سبيل ذلك اية شروط او وضع عراقيل فى طريق الاستقلال ، بل كان الاستقلال مما شجعت عليه بريطانيا وحثت الامارات عليه صيانة لمصالحها وكيانها ، وقد عكست ذلك معاهدات الصداقة التى ابرمتها بريطانيا مع الامارات فى اعقاب انهاء معاهدات الحماية ، فلم تنطو المعاهدات الجديدة على نصوص توحى باشتراطات معينة .

ولعل هذا الوضع المميز للكيانات الخليجية فى ظل الحماية هو الذى حدا ببعض فقهاء القانون الدولى لان يطلقوا على الامارات وصف الدول المحمية « Protocted States » تمييزا لها عن المستعمرات « Colonial Procto-rates » التى ادارتها بريطانيا وكأنها اجزاء منها فى الداخل والخارج على حد سواء[٦] .

وهذه الصفة هى التى دفعت بريطانيا من واقع حرصها على ديمومة العلاقات وتطويرها وتحسينها بينها وبين الامارات الخليجية لان تصف العلاقات التى تربطها بهذه الامارات بأنها علاقات ذات طبيعة خاصة[٧] .

ومنذ ارتباط هذه الامارات ببريطانيا ، والاطار العام للعلاقات يسير على هدى الالتزامات الواردة فى المعاهدات على المستوى الخارجى والداخلى نصا وروحا ، دون ماينفى تدخلات فى هذين الشأنين كلما تطلبت المصلحة البريطانية ذلك فى ضوء سير الاحداث ، وبناء على طلب الحكام انفسهم حفاظا على كياناتهم تلك .

ومن ثم يمكن القول تبعا لذلك ، ان بريطانيا قد منحت الحكام الحرية فى تدبير شأنهم الداخلى مقابل حمايتهم فى الشأن الخارجى مما يجعل لهذه الامارات وضعية خاصة بها مستوحاة من كونها حالة بين التبعية والاستقلال ، وهو ماسيتضح لنا عند معالجتنا لنظام الحكم فى هذه الامارات إبان عهد الحماية .

ثانيا : اجهزة نظام الحكم فى الامارات :

من الحقائق الجلية غير الخفية فى تاريخ الخليج السياسى ان بريطانيا عندما اخضعت هذه الامارات لتبعيتها فى المعاهدات ، فانها ابقت على نظام الحكم المشيخى القائم فى كل امارة وكانت تدلل على حسن نواياها باظهار تعاونها مع حاكم الامارة ، وذلك بتجديد مبدأ التعاون عند كل بيعة تتم لذلك الحاكم الذى يتنازل له سلفه عن الحكم او يؤول اليه الحكم بعد وفاة ذلك السلف فى اطار العرف المتبع داخل البيت الحاكم ، تأكيدا منها على تواصل النهج الذى التزمت به فى نصوص الاتفاقيات وكدليل على صدق نواياها[٨] .

ونظام الحكم المشيخى هو نظام قائم على الانساق القبلية التقليدية وهو يرتكز على تصور مفاده ان الحاكم المبايع من قبل أسرته الحاكمة يحكم البلاد وفق مانصت عليه تعاليم الشريعة الاسلامية ، ومايسود فى المجتمع من اعراف وتقاليد خاصة به ، وان الشعب المحدود فى عدده هو اشبه بالقبيلة الكبيرة الواحدة التى يحظى فيها شيخها بالزعامة ويعترف له فيها بالسلطة والمنعة ، ونفاذ الكلمة ، وبطبيعة الحال لم يكن هذا الوضع ليسمح بوجود مؤسسات ادارية وسياسية نظرا لانعدام التشريعات والقوانين المنظمة لتلك المؤسسات ، بل كان العرف هو المسيطر على كافة مناحى الحياة فيها .

ولقد اخذت بريطانيا فى حسبانها هذه الخصائص المميزة فلم تشأ التدخل فى أمرها طالما لايتعارض ذلك مع مصالحها ، بل فضلت تشجيع حكام الامارات فى المضى قدما على ذات النهج الذى كان سائدا من قبل ، مع إبداء استعدادها لمساعدتهم فى تطوير هذه النظم رغبة فى توثيق علاقاتها مع الحكام لكسب رضاهم من ناحية وحرصا على تأمين مصالحها الاقتصادية وديمومتها من ناحية اخرى .

خصوصا بعدما بدات الاكتشافات تشير الى وجود التبرول فى باطن ارض هذه المجتمعات بكميات كبيرة وتجارية . وقد تمثلت هذه المساعدة فى حرص بريطانيا على تعيين مستشارين بريطانيين للحكام يمدونهم بالمشورة فى شؤون حكمهم ، وكذلك تعيين مقيمين سياسيين يساهمون فى تعزيز العلاقات الخارجية للامارة من خلال الاحكام الواردة فى معاهدات الحماية .

وهكذا نرى ان هذا الحكم المشيخى بقى على ذات شكله ومضمونه فى فترة الحماية ، مما يؤكد ماسبقت الاشارة اليه من انفراد الامارات الخليجية بوضع خاص فى ظل الحماية .

وبناء عليه يمكن لنا فى ضوء ماذكرناه آنفا ان نعرض لأجهزة الحكم المختلفة فى عهد الحماية على النحو التالى :

---

(٦) انظر الفصل الخاص بالحماية البريطانية فى كتاب :
« Al Baharna , H . Mohammed, Legal Status of the Arabin Gulf States, Second Edition, Beirut, Library of Lebanon, 1975

(٧) د . حسين محمد البحارنة : دول الخليج العربى الحديثة ، المرجع السابق ، ص ٤٥

(٨) رسالتنا للدكتوراه : نظام الحكم فى دول الخليج ، مرجع سابق ، ص ٨٧

١ ـ حاكم البلاد :

ان حاكم البلاد يعد حجر الاساس فى الحكم والعنصر الجوهرى فيه ، وقد اسلفنا القول ان بريطانيا بتوقيعها لمعاهدة الحماية مع حاكم البلاد انما تضفى طابع الشرعية على حكمه وحكم من يجىء من بعده من ذريته وخلفائه . وتبعا لذلك اعترفت له ايضا بالسلطان التام فى تصريف شأن امارته دونما تدخل منها التزاما بتعهداتها . ومن الجدير بالذكر ان بريطانيا جارت ظروف كل امارة فسلمت بما يقدم عليه الحاكم من سياسات وتوجهات وتتعلق بطريقة ادارته لحكمه . ففى الفترة التى سبقت استخراج النفط وعندما كان المجتمع بدائيا ادار الحاكم شؤون حكمه بطريقة عرفية فى غياب التشريع ، فكان هو المتصرف فى سلطته ، يزاولها بارادته المنفردة[٩] ، عن طريق جمع كافة السلطات فى يده انطلاقا من صفته التى تجعل له السمع والطاعة من رعيته طالما يلتزم بما اخذه على نفسه فى البيعة من تطبيق شرع الله وتنفيذ احكامه . ومن ثم فالحاكم هو الذى يتولى التنفيذ وقد يفصل فى القضايا بنفسه ، او يحيلها الى لجنة من التجار اذا تعلق الأمر بقضايا تجارة اللؤلؤ ، التى كانت عماد الاقتصاد الخليجى انذاك ، واذا استعصت مسائل مافان الحاكم يحيل المتخاصمين الى القضاء الشرعى باعتباره القضاء الوحيد السائد يومذاك ، خصوصا اذا كانت الجرائم المقترفة مما يدخل فى القتل او السرقة او الاعتداء ، او اذا كان الامر يتعلق بالاحوال الشخصية ، ويلتزم الحاكم بتطبيق مايصدر من احكام بشأنها .

وهكذا نرى ان احوال المجتمع الخليجى البدائية لم تكن لتساعد على ظهور اى نوع من المشاركة الشعبية فى الحكم ، مما قوى من مركز الحاكم وانفراده بالسلطات .

وظل الأمر يسير على هذه الوتيرة حتى قدمت بريطانيا الى الخليج كدولة مستعمرة وربطت إماراته بعجلتها . بيد أن بريطانيا تجنبت التدخل فى ذلك النمط القائم داخليا مراعاة منها لمشاعر أبناء المجتمعات الخليجية ، وإظهارا لحسن نواياها كدولة تسعى لتحسين سلوكها مع محمياتها تجنبا لقيام اية ثائرة ضد أهدافها ووجودها ، أو قيام محاولات للنيل من سمعتها وهيبتها .

وقد كانت بريطانيا فى غاية من الرسوخ فى العلم والدهاء منذ ثبتت اقدامها فى هذه الامارات ، فدرجت على سياسة ثابتة تهدف الى تشجيع الحكام على اصدار التشريعات والقوانين المنظمة لمختلف جوانب الحياة من اقتصادية واجتماعية وثقافية وادارية ، وترك الحرية لهم لتطوير مجتمعاتهم خصوصا بعد ظهور النفط وبروز آثاره فى عملية التحديث ، مع استعدادها لتوظيف خبراتها فى المساعدة عند اللزوم .

وبالفعل شرع الحكام فى تأسيس نهضة مجتمعاتهم بفضل ما أوتوا من مصادر الثروة مستعينين بالخبرة البريطانية فى هذا المجال لتشييد بنيان المجتمع العصرى . وعندما دارت عجلة التعمير وتحولت المجتمعات الصحراوية القاحلة الى مدن حضرية تعج باسباب الحياة المعاصرة . امتد التغير أيضا الى حياة السكان مثلما امتد الى مجتمعاتهم ، فنعموا بالحياة المستطابة وهجروا البحر والبحث عن اللؤلؤ لما فيهما من مشاق وعنت ، وأقبلوا على استخراج النفط بعد ان وجدوا فرص العمل فى حقوله ومنشآته .

وكان لزاما ان يواجه الحكام هذه النقلة بالترتيب والتنظيم بعدما بات التنظيم القديم باليا لايستقيم مع الوجه الجديد للمجتمع العصرى . ومن هنا شرع حاكم الامارة فى انشاء المؤسسات التى تعنى بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية ، حرصا منه على ايجاد الادارة بجانب الحكم وصولا الى تنظيم المجتمع تنظيما عصريا . ومن الملاحظ ان هذا التنظيم قد اخذ شكلا شموليا فى كافة الجوانب استجابة لدواعى التحديث ومتطلباته .

ومن هنا نرى ان الحاكم تمتع بصلاحيات مطلقة فى الشأن الداخلى التزاما بتعهداته وان كان ذلك لم يمنع فى بعض الاحيان من تدخلات بريطانية كانت تتأرجح بين العلانية والخفاء طبقا للمصالح البريطانية ، ولكن على أية حال يمكن القول بصفة عامة ان الحاكم هو العنصر الرئيسى فى الحكم فى فترة الحماية وانه كان حرا فى ممارسة مهام حكمه .

٢ ـ المقيم البريطانى :

ان المقيم البريطانى « British Resisent» يمثل هو الآخر عنصرا فعالا من عناصر الحكم فى المنطقة الخليجية إبان فترة الحماية ، الى جانب حاكم البلاد . فلقد ادارت بريطانيا شؤون الخليج منذ اوائل القرن التاسع عشر ومنذ تسنى لها توطيد نفوذها عن طريق المقيم السياسى « Pmolitical Resident» الذى حددت اقامته بادىء الأمر فى ميناء ابو شهر الايرانى ، وظل كذلك مقيما فى هذا الميناء الى ان ارتأت بريطانيا نقل مقره الى البحرين فى عام ١٩٤٦ حين زادت مصالحها فى الخليج ، وبالفعل نقلت دار الاقامة التابعة لهذا المقيم الى البحرين فى العام

---

(٩) كان الحاكم يستعين بمشورة كبار اعيان ووجهاء امارته ، ولكن هذه المشورة كانت اختيارية لا تستند الى نصوص مكتوبة تنظمها .

المذكور ،واصبح المقيم يساعده وكلاء سياسيون « Political Agents» يتبعونه فى سائر الامارات العربية(١٠) .

وفى تحديدنا لطبيعة دور هذا المقيم ومهمته يمكن القول ان بريطانيا بدأت وجودها الفعلى فى الخليج بالاعتماد على ممثل مقيم لها فى دار الاقامة « Residency» او مايسمى بيت الدولة ، ثم اضيفت له كلمة « Political» فى عام ١٨٢٢ حيث اصبحت كلمة « Resident British» او المقيم البريطانى مرادفة للمقيم السياسى ، لكن جرى العرف فى دول الخليج على تسمية الوكيل السياسى فى الامارة بالمعتمد البريطانى ، وكان يطلق على مقر اقامته اسم « دار المعتمد البريطانى » كما اصطلح على تسمية المقيم السياسى الذى كان يقيم فى بادىء الامر فى ابوشهر بايران برئيس الخليج(١١) .

ويستمد المقيم مركزه القانونى والسياسى من تبعيته فى بداية الامر الى وزارة المستعمرات فى بريطانيا وذلك حتى عام ١٩٤٩ ، حيث صار بعد ذلك يتبع وزارة الخارجية البريطانية وهو ما جعل الفقهاء السياسيين يستنتجون من هذا التحول أحد الاسباب الجوهرية المميزة للعلاقات بين بريطانيا وامارات الخليج واختلافها عن المستعمرات البريطانية فى آسيا وافريقيا . كذلك يستند المقيم فى وجوده بالامارة الخليجية الى ما اضفته عليه المعاهدة ، ففى صلب نصوصها بند يجيز لبريطانيا السماح لها بتعيين مقيم لأن السلطة السياسية فى المجال الخارجى كان يمثلها هذا المقيم باعتباره المسؤول عن العلاقات الخارجية التى تربط الامارة بالعالم الخارجى(١٢) .

وقد واتت الفرصة بريطانيا انطلاقا مما جاء فى نصوص المعاهدات لان تحرص حرصا بالغا على اثبات وجودها فى الامارة ، وذلك بايفاد المقيم ، الذى اضحى احدى الادوات التى تقبض بها بريطانيا على زمام الأمور بطريق غير مباشر الى جانب حاكم الامارة . ولهذا نرى المقيم البريطانى قد تعزز وجوده الفاعل فى جميع الامارات بلا استثناء ، وان كان البعض منها كقطر على سبيل المثال ، قد تحفظ على ماورد فى الاتفاقية بشأن اقامة هذا المقيم وقت ابرام المعاهدة ، الا ان الظروف قد اجبرت قطر على قبول هذا المقيم بعدما ظهر البترول وتشعبت العلاقات بينها وبين العالم من أجل تسويق هذه الثروة ، فكان لا مناص من قبول اعتماده نظرا لكونه ممثل الدولة الحامية الموكول اليها تصريف الشأن الخارجى وطبقا للنصوص الواردة فى المعاهدة(١٣) .

اما عن اختصاصات المقيم البريطانى ، فلم تكن على درجة واحدة فى الامارات . فالاصل ان المقيم يعهد اليه وعن طريقه رعاية الشان الخارجى للامارة واتصاله بالعالم ، ولكن ما جرى تطبيقه فى بعض الامارات قد جعل هذا المقيم يتجاوز اختصاصاته كثيرا ، تارة بما توجبه المصلحة البريطانية ، وتارة اخرى بناء على طلب الحكام كما سيتبين لنا عند دراستنا لدور المقيم فى البحرين .

غير أن بريطانيا بما أوتيت من حنكة ودبلوماسية قد دأبت على ابتداع الاساليب التى تجعل المقيم محببا لنفوس الحكام ، كما تجعل الحكام يحفظون المكانة والتقدير لبريطانيا فجعلت من اختصاص المقيم البريطانى الاتصال مباشرة بالأمراء والحكام ومحافظة على العلاقات الاقتصادية والسياسية المبنية على المعاهدات والاتفاقيات ، ويصور لنا هذا المسلك البريطانى ابلغ تصوير شاهد عيان على ذلك هو « Sir. R. HAY» بوصفه أحد المقيمين السياسيين فى الخليج حيث يقول « ان كثيرا من الامور تسوى فى زيارات المجاملة التى يقوم بها المقيم او وكلاؤه المنتشرون فى مناطق الخليج باكثر مما تسوى فى الاجتماعات الرسمية(١٤) .

وفضلا عن ذلك انيطت بالمقيم السياسى اختصاصات ادارية تتمثل فى كونه المسؤول عن تنفيذ اتفاقيات الطيران والبرق والبريد ، فكان يقوم بدراسة شروط كل اتفاقية وبنودها قبل ان تعقد ، ويقرها اذا وصل الى قناعة بان مثل هذه الاتفاقية تتفق مع اسس العلاقات البريطانية الخليجية ، كما له الحق فى رفضها اذا تبين له تعارضها مع تلك العلاقات .

كما كانت للمقيم ووكلائه السياسيين المعتمدين البريطانيين اختصاصات قضائية ممثلة فى ممارسة بعض نظام الامتيازات « CAPITULATION»(١٥) الذى عرفته السلطة القضائية فى الدولة العثمانية وولاياتها ،

---

(10) Sir . R . Hay : The Persian Gulf States (Middle East Institute) Washington, 1959 P . 18

(11) Sir , R . hay : The Persian Gulf States, Op Cit, PP 18 - 19

(١٢) رسالتنا للدكتوراه : نظام الحكم فى دول الخليج ، مرجع سابق ، ص ٩٣

(١٣) انظر بحثنا بعنوان « واقع العلاقات القطرية البريطانية من عام ١٩٤٩ الى عام ١٩٧١ كنموذج فريد للعلاقات البريطانية الخليجية من الناحية السياسية (منشور فى المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة ، وادارة الاعمال) جامعة حلوان ، المجلد الثالث ، السنة الثالثة ، العدد الثالث ، ١٩٨٩ ، ص ٣٨٢

(14) Sir, R . Hay , Op Cit , P . 20

(15) Belgrave, Sir Charles : The Private Coast (Bell and sons Ltd) , London, 1966, P P 85 - 104

وطبقا لهذا النظام كان الاجانب المقيمون فى ولاية الدولة يتقاضون امام محاكم قنصلية مختلفة ، وتطبيقا لهذا المبدأ ، الزمت إمارات الخليج فى بعض معاهداتها بتطبيق نظام الامتيازات ، فكان المعتمد البريطاني بناء على هذا يراس محكمة قنصلية فى الامارة ، كما ان هؤلاء الوكلاء كانوا يتبعون للمقيم السياسى فى الخليج المناط به رئاسة محكمة عليا كانت موجودة فى ابو شهر حتى عام ١٩٤٦ قبل انتقالها الى البحرين فى نفس العام ، ولهذا كانت الشؤون القضائية مما سيطر بدرجة كبيرة على اهتمام المقيم وشغلت اكثر وقته ، فهو الذى يقر صلاحية القوانين الانجليزية ، ويسن اللوائح الداخلية التى يراها لازمة ، كما انه الذى يحدد الحالات التى تنظر امام محاكم مختلطة حينما تكون القضية بين عربى واحد البريطانيين او الاجانب ، وكان للوكلاء صلاحية الفصل والحكم فى جميع القضايا الجنائية بمختلف العقوبات الا عقوبة الاعدام ، فانه يلزم لنفاذها تصديق وزير الخارجية البريطانى(١٦) . ومما هو جدير بالذكر ان تنفيذ الاحكام يتم على ارض الامارة وداخل اقليمها ، بعد صدور الحكم ، حيث تتولى السلطات الداخلية للامارة اجراءات التنفيذ .

لكن من الملاحظ ان حكومة الهند التى يتبعها المقيم السياسى لم تحدد مدى القدر من السلطات التى يتمتع بها المقيم ، وانما استمد سلطاته عن طريقين :

اولهما الاعتماد على تفوق البحرية البريطانية والتى اتاحت للمقيم عقد معاهدات ضمنت لممثلى بريطانيا سلطات واسعة فى امارات الخليج .

وثانيهما الاعتماد – كما ذكرنا – على الزيارات والمجاملات التى كان يقوم بها المقيم للامراء بين فترة واخرى والتى سهلت تنفيذ ما يريده المقيم بطرق ودية(١٧) ، وقد إستمرت اختصاصات المقيم على هذا النحو حتى الغيت هذه الامتيازات بعد اعلان الاستقلال .

٣ – المستشار البريطانى :

إن ابتداع منصب المستشار البريطانى فى الامارة هو من تقاليد السياسية البريطانية فى المنطقة الخليجية بادرت اليه تحت شعار مساعدة الامارة حتى تتمكن من النهوض الاقتصادى والاجتماعى والثقافى من جهة ، ومن جهة اخرى حتى تضمن بريطانيا لنفسها عن طريق هذا المستشار مراقبة سياسة الامارة وجعلها تتفق مع توجهات بريطانيا ومصالحها .

والحقيقة ان تعيين المستشار يبرهن ايضا على المكانة الفريدة التى حظيت بها هذه الامارات فى ارتباطها مع بريطانيا فى اطار المقارنة كما سبقت الاشارة . فلم يكن تعيين المستشارين الا بناء على طلب من الحكام انفسهم للاسهام فى بناء مجتمعاتهم وتحديثها ، خصوصا بعدما اخذت عائدات النفط تعمل عملها فى النقلة الجديدة ، ذلك ان هذه المجتمعات كانت تفتقر الى الخبرات ذات الكفاءة فى كافة المجالات نتيجة التخلف الذى ران عليها وادى الى تأخرها وبالتالى افتقارها الى الكفاءات اللازمة للبناء والعمران فدفعها ذلك الى الاستعانة بهؤلاء المستشارين بتعويض ما فات .

والامر الثابت من خلال استقراء نصوص اتفاقيات الحماية انها خلت من الاشارة الى نص بتعيين المستشار اذ لم يرد اى ذكر له ، مثلما كان الحال بالنسبة للمقيم السياسى المنوط به الشأن الخارجى ، ولعل مرجع ذلك الى ان الوضع الداخلى لم يكن من أولويات اهتمام السياسة البريطانية مثلما كان يحظى الشأن الخارجى .

ومن ثم يمكننا القول ان تعيين المستشار هو من قبيل المساعدة الودية من بريطانيا لامارات الخليج حتى يتمكنوا من ارساء دعائم نهضة مجتمعاتهم فى أطوارها الجديدة . ونتيجة لذلك لم تبخل بريطانيا فى تزويد كل الامارات بمستشارين بريطانيين دون استثناء ، ولوحظت هذه الظاهرة فى كل من الكويت والبحرين وقطر ، وبقية امارات الساحل .

وفى تقييمنا للدور الذى كان يضطلع به المستشار من خلال المركز القانونى والسياسى نستطيع الجزم بأن بريطانيا قد وضعت المستشار تحت تصرف حاكم الامارة وجعلته رهن اشارته ، يأتمر بامرته ويقدم له الراى فى كل المجالات التى يطلبها ، دون ان يكون لارائه فى هذا السياق اية صفة إلزامية ، فالخيار متروك للحاكم ان شاء قبل الراى وان شاء رفضه ، كما انه من جهة اخرى يتقاضى راتبه من حاكم الامارة ، وللحاكم مطلق الحرية فى الطلب من الحكومة البريطانية اعفاء اى مستشار من منصبه او تنحيته اذا لم يرق له سياسته او كفاءته ، او اذا تبين له عدم تكيفه مع اوضاع الامارة(١٨ ص٢٥) .

والحق انه كان لهؤلاء المستشارين مساهماتهم الايجابية فى تحديث الامارات التى كلفوا بالعمل فيها .

---

(16) B . C Busch, Britain and the Persian Gulf (1894 - 1919) Berkeley of Los Angelos California, 1967, P P 337 - 339

(١٧) امل ابراهيم الزيانى : البحرين من ١٧٨٣ – ١٩٧٣ ، دراسة فى محيط العلاقات الدولية ، وتطور الاحداث فى منطقة الخليج ، مطابع دار الترجمة والنشر لشئون البترول ، ١٩٧٢ ، ص ٧٥

(١٨) انظر بحثنا بعنوان « واقع العلاقات البريطانية الخليجية » ، مرجع سابق ، ص ص ٣٨٣ – ٣٨٤

والحق انه كان لهؤلاء المستشارين مساهماتهم الايجابية فى تحديث الامارات التى كلفوا بالعمل فيها . كان من ثمارها اقامة صروح المؤسسات الادارية فى الامارات على أسس عصرية رغم ما انطوى عليه الوجود البريطانى فى بعض الاحيان من مظاهر التدخل والاستغلال .

والواقع انه لم يكن للمستشارين اختصاصات معينة من قبل الحكومة البريطانية ، فلم يحكمها تشريع برلمانى بريطانى ، وانما استند المستشارون فى اختصاصاتهم الى رغبات حاكم الامارة واوامره بوصفهم يعملون على هدى توجيهاته . ولكن الدور الفعلى للمستشار لم يقدر له ان يسير وفق ما ابتغته السياسة البريطانية من ناحية ، ولا كما اراده حاكم الامارة من جهة اخرى ، اذا قويت شوكة بعض المستشارين فى بعض الامارات فراحوا يتدخلون فى كل صغيرة وكبير رغم صفتهم الاستشارية متجاوزين حدود صلاحياتهم التى لم يرد فى تنظيمها قانون معين ، واصبح المستشار يبالغ فى اختصاصاته فكان يتصرف بناء على طلب الحاكم وموافقته من ناحية ، او وفقا لما تمليه المصالح البريطانية فى الامارة من ناحية اخرى ، وكلما شعر بان هناك خطرا ينذر بتهديدها .

وهكذا كان التدخل الشمولى فى بعض الامارات من قبل المستشار سبيلا الى المقاومة الوطنية واثارة الشعور القومى وقيام الهبات والمظاهرات ضد بريطانيا ، مما افسح المجال للتدخل العسكرى وفى المقابل فقد امنت بعض الامارات شر هذه التدخلات ، فلم يلمس فى الامارة اى تدخل مباشر او غير مباشر للمستشارين نظرا لانتفاء الحاجة الى ذلك من جهة ، وصلابة وحنكة المسؤولين فيها من جهة اخرى ، بل بلغ الأمر فى بعض الامارات الى حد الاستغناء عن خدمات المستشار والغاء منصبه كما حدث فى قطر ، دون ان يثير ذلك رد فعل من جانب بريطانيا[١٩] .

ومن ثم نخلص الى القول ان المستشار كان عضوا فاعلا فى الامارة لكونه الى جانب الحاكم يسدى له المشورة والرأى ، بل كان فى بعض الامارات بمثابة المدير العام للحكومة ، حيث يراس الدوائر فيها ويرفع التقارير بشأنها الى الحاكم باعتباره مسؤولا امامه[٢٠] .

كما لايفوتنا أن نذكر انه رغم عدم وضوح اختصاصات المستشار وتقييد سلطتـه فى وجوب الاستشارة قبل تنفيذ اى عمل ، الا انه لم يلتزم بذلك التقييد كلما لاحت له فرصة التدخل لتثبيت مركزه وبالتالى مركز بريطانيا .

٤ - المؤسسات السياسية والادارية :

ونلاحظ الى جانب تلك الأجهزة كعناصر لادارة الحكم فى الامارة ، ظهور المؤسسات السياسية والادارية ، وذلك بعد نمو المجتمع اثر تحديث الدولة واستوائها على سوقها فى مختلف المجالات . ونرى بروز هذه التنظيمات فى الفترة الاخيرة السابقة على الاستقلال كظاهرة عامة ، اذ سارعت الامارات مستعينة بالخبرة البريطانية التى اكتسبتها فى هذا المجال الى انشاء مجالس ادارية سواء كانت برئاسة الحاكم أو من ينيبه عنه ، كما شرعت فى خلق الأداة الحكومية لتطوير اكان قائما منها واستبدال البريطانيين العاملين فيها بعناصر وطنية وعربية ، وقد لوحظ ذلك فى كل الامارات تقريبا ولاسيما الكويت التى انشأ فيها الحاكم عددا من الادارات الحكومية برئاسة مدراء من الأسرة الحاكمة وابناء الشعب ثم تحول ذلك التنظيم الادارى الذى يعتبر شبه مجلس وزراء الى مجلس للوزراء بعد الاستقلال عام ١٩٦١ . كما انشأت البحرين مجلسا اداريا عام ١٩٥٦ يتكون من خمسة اعضاء برئاسة الشيخ خليفة بن سلمان شقيق الحاكم [٢١]، ثم تبع ذلك انشاء مجلس الدولة عام ١٩٧٠ كما سنرى ذلك فيما بعد ، ثم تحول هذا المجلس عام ١٩٧١ الى مجلس للوزراء فى اعقاب الاستقلال . وثمة خطوة مشابهة اقدمت عليها قطر فى بناء هيكلها الادارى ، فعندما اقصت المستشار البريطانى عام ١٩٦٠ بادرت الى انشاء تنظيم ادارى مركزى برئاسة ولى العهد آنذاك (الأمير الحالى) الذى اعتبر بمثابة رئيس الحكومة ، وقد استمر هذا التنظيم حتى عام ١٩٧٠ حين أعلن عن أول تشكيل وزارى من عشر وزارات برئاسة ولى العهد الذى عين رئيسا لمجلس الوزراء واستمر الى مابعد الاستقلال .

هذا فضلا عما اتجهت اليه كل من امارات ابو ظبى ودبى والشارقة ورأس الخيمة من تأسيس لبنات أولى للتنظيم الادارى تهيؤا لمرحلة مابعد الاستقلال . ويذكر فى هذا الصدد ان ابو ظبى قد اعلنت تشكيل مجلس للوزراء فى الامارات ظل قائما حتى تكوين دولة الامارات حيث اصبحت الوزارة الاتحادية هى قاعدة الاساس .

ومما تجدر الاشارة اليه ان هذه التنظيمات قد تمت والامارات لازالت فى ارتباط مع بريطانيا . بيد اننا فى

---

(19) Ramahi, Seif, El wady: Economics and Political Evolution in the Arabian Gulf States, New York, Carlton Press, Inc, 1973. P 90

(٢٠) د . جمال زكريا قاسم : الخليج العربى ، دراسة لتاريخه المعاصرة ١٩٤٥ - ١٩٧١ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٦٦٢

(٢١) حكومة البحرين : الجريدة الرسمية ، العدد ٥٨٢ ، ١٩٥٦ ، سكرتارية حكومة البحرين

صدد هذه المؤسسات نسجل الملاحظات الاتية :

١ ـ انها مؤسسات استحدثت لتواكب التطورات التى حدثت فى الامارة بعد ظهور النفط وما استلزم لذلك من تنظيم للمجتمع يتوافق ووجهه الحضارى الجديد .

٢ ـ انه بالرغم من ان هذه المؤسسات انشئت فى عهد الحماية ، الا انها كانت ذات صفة وطنية بمعنى انها ظلت فى منأى عن تدخل بريطانيا ، ففى البحرين ، رغم ان المستشار كان عضوا فى المجلس الادارى فى بداية الامر عام ١٩٥٦ الا انه فقد هذه العضوية فى مجلس الدولة عام ١٩٧٠ اما فى الكويت وقطر وسائر الامارات ، فلم يتمتع المستشار البريطانى فيها بعضوية او نفوذ بل ان بعض الامارات كقطر قد استغنت عن خدمات المستشار وألغت منصبه كما سبقت الاشارة .

٣ ـ لم يشر سجل الاحداث فى الفترة الأخيرة من الحماية ، وخاصة بعد الستينات الى أية معارضة بريطانية لتلك التوجهات فى الامارات ، أو حتى مجرد استشارة قبل الأقدام على انشاء مثل هذه المؤسسات ، وهذا مايقدم برهانا اخر على تميز العلاقات البريطانية الخليجية ، حيث اثرت بريطانيا ترك مثل هذه النواحى للحكام حفاظا على العلاقات الودية .

٤ ـ كذلك مما يستوقف النظر ان بريطانيا قد غضت الطرف عن بعض التصرفات التى مارستها هذه الامارات ، والتى اظهرتها بمظهر الدولة المستقلة فى النطاق الخارجى . فالى جانب تطوير المؤسسات فى الداخل ، فان هذه المؤسسات قد اضفت على عملها ديناميكية تجلت فى قيام هذه المؤسسات بالاتصال الخارجى بالمؤسسات الشبيهة لها سواء على مستوى الدول او على مستوى المنظمات الدولية ، ولم تجد بريطانيا غضاضة فى القبول الضمنى لهذه التصرفات مسايرة لطابع العلاقات .

ولهذا نرى التعاون قد قام بين هذه الامارات ممثلة فى مؤسساتها الداخلية بالأمم المتحدة ومنظماتها الدولية كاليونسكو والصحة العالمية والعمل الدولية والاغذية والزراعة ، وكذلك المنظمات فى داخل نطاق الجامعة العربية ، بصفة مراقب فقط . هذا فضلا عن اشتراكها فى المؤتمرات ذات الصبغة السياسية والاقتصادية كمؤتمرات مقاطعة اسرائيل ، ومؤتمرات الاوبك . وان كان ذلك كله لم ينزع عن هذه الامارات صفة الشخصية القانونية الناقصة التى تؤهلها لان تكون دولة تامة السيادة الا عندما بزغ فجر استقلالها [٢٢]

ثالثا : ـ نظام الحكم فى البحرين واجهزته المختلفة (دراسة تطبيقية) :

لا مراء ان التاريخ السياسى للبحرين يغرى الباحث دائما بان يرجع الى زمن ابعد مما يمكن تناوله فى اية امارة خليجية اخرى ، وذلك نظرا لعراقة مكانتها التاريخية فى منطقة الخليج والدور الذى فرضه عليها موقعها الجغرافى الاستراتيجى كجزيرة لها ميزات عظيمة ، خاصة منذ حركة النشاط التجارى فى العصر الحديث بين الشرق والغرب وماستتبعت من تنافس وصراع لاحتوائها فى اطار النفوذ والاستغلال الأجنبى تمثل احيانا فى السيطرة البرتغالية والسيطرة الفارسية والسيطرة البريطانية .

كذلك فقد حفلت البحرين بحضارة عريقة تضرب بجذورها فى اعماق التاريخ فيما قبل الميلاد ، وفى العصور العربية قبل الاسلام ، وفى العصور الاسلامية [٢٣] . فهذا الاتصال القديم بالدول المتحضرة المجاورة وغير المجاورة قد اكسب البحرين انفتاحا على العالم مستمدا من طبيعة موقعها الجزرى . ومن استعداد شعبها وحكامها للتفاعل والتكيف مع الثقافات الجديدة الوافدة مما ظهرت نتائجه بصورة بينة فى مجالات النشاط الحضرى والثقافى والفكرى فى العصر الحديث ، وكما كان لموقع البحرين التجارى والاستراتيجى مزية من ناحية التطور الحضارى الا ان تلك المزية حملت فى طياتها الخطر المستمر والناشىء عن الصراع بين الدول المتنافسة عليه ، مما اسفر فى نهاية المطاف عن استعمار بريطانيا لهذه الجزيرة وادخالها ضمن حمايتها .

ويعنينا ان نشير الى ان بحثنا هذا يتناول الدور البريطانى فى البحرين منذ ان استقرت فيها اسرة آل خليفة كأسرة حاكمة عام ١٧٨٣ الذى يعتبر بداية لحكمها ، حيث آلت اليها السلطة فى البلاد ، كما انه فى نفس الوقت يمثل نهاية النفوذ الفارسى على البحرين .[٢٤] .

ولقد حمل حكم آل خليفة للبحرين خصائص داخلية

---

(٢٢) انظر بحثنا بعنوان : واقع العلاقات البريطانية الخليجية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦

(٢٣) عبد الله بن خالد آل خليفة وعبد الملك يوسف الحمر : البحرين عبر التاريخ ، الجزء الأول ، الشركة العربية للوكالات والتوزيع ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٢ ، ص ص ١٥ ـ ١٦ .

(٢٤) انظر هذا :

- Kelly, J . B , Eastern Arabian Frontiers, Clarendon Press, London, 1964, PP - 122 - 150

ـ د . أحمد مصطفى ابو حاكمة : تاريخ شرق الجزيرة العربية فى العصر الحديث ، مطبعة النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ص ٦٤ ـ ٨٩

زادت فى تعقيد الموقف فى علاقات البحرين الدولية والتأثير فى مجرى سياستها الداخلية والخارجية ، اذ لعب التنافس الداخلى على الزعامة والامارة دورا هاما فى عدم الاستقرار واضطراب الامن داخليا وكان سببا فى الاستعانة بالقوى الأجنبية والعربية لتأييد طرف على أخر من حكام آل خليفة أحيانا ، وأحيانا اخرى بتهيئة الاجواء للأجنبى فى فرض سيطرته بالقوة بما ينسجم مع أهدافه ومصالحه الخاصة وانه لسبب هذه الظروف الداخلية للأمراء قد سنحت الفرصة للنفوذ الخارجى فى صور متعددة متمثلة فى المحاولات العربية كالمحاولات السعودية والعمانية والمصرية والمحاولات التركيـة والفارسية والمحاولات الاوروبية كالالمانية والبريطانية .

لكن الذى يهمنا ان نلقى الضوء عليه فى بحثنا هذا هو التدخل البريطانى فى البحرين منذ ان حطت بها رحال آل خليفة . فلقد كان لذلك النفوذ الأثر الفعال فى الحياة السياسية العامة فى البحرين حيث مارس الاستعمار البريطانى نفوذا شموليا لم يمارس مثله فى السعة والتأثير فى سائر الامارات الخليجية على سبيل المقارنة ، بل وصل الأمر الى حد فرض توجيه الاستعمار البريطانى لكافة الانشطة والمؤسسات العامة، ولم يترك شاردة ولا واردة الا وحاول صياغتها بما يوائم مصالحه الخاصة ، وبان ذلك واضحا فى قدرة بريطانيا على عزل كل حاكم بحرينى لا يروق لها سياسته ، كما امتد تدخلها فى القضاء والسياسة والادارة مستخدمة العنف فى قمع اية حركة مقاومة سواء ماصدر منها عن طريق افراد أو هيئات اخرى .

لقد بدأ التطلع البريطانى للبحرين منذ عام ١٨٤٣ حين ابرمت بريطانيا اتفاقية مع الشيخ محمد بن خليفة حاكم البحرين انذاك ، اعترفت به فيها حاكما للبحرين ، ثم ابرمت معاهدة عام ١٨٤٧ بحظر تجارة الرقيق ، تلتها معاهدة اخرى عام ١٨٥٦ للحفاظ على السلام البحرى . الا ان تلك الارتباطات لم تكن لها ذات التأثير والفعالية التى كانت لاتفاقية الحماية عام ١٨٨٠ التى ابرمتها بريطانيا مع حاكم البحرين انذاك الشيخ عيسى بن على آل خليفة ، حيث يمثل هذا الاخير مرحلة جديدة من مراحل التاريخ البحرينى الحديث ، ففى عهده اصبحت البحرين رسميا تحت الحماية البريطانية بعد ان نصبته بريطانيا حاكما على البحرين بعد القضاء على منافسيه من أبناء عمومته ، واستمر حكمه قرابة اربع وخمسين عاما[٢٥] .

ولم تكتف بتلك المعاهدة فى عام ١٨٨٠ ، بل اتبعتها بمعاهدة اخرى مع الشيخ نفسه عام ١٨٩٢ ، وبهاتين المعاهدتين اصبح لبريطانيا مركز قانونى واضح فى البحرين امام جميع الدول حيث تأكدت الحماية البريطانية بصورة فعلية .[٢٦]

ومن هذا المنطلق فاننا نلمس خطوط التدخل البريطانى منذ عهد هذا الشيخ وحتى الستينات ، حيث عنف تيار التدخل واتخذ بعدا له اثره فى مجرى تطورات الاحداث فى البحرين . ففى خلال عهد الشيخ عيسى بن على الذى شهد بداية الحماية الفعلية ، نرى ان بريطانيا بادرت فورا توخيا لاحكام السيطرة الى تعيين وكيل سياسى لها عام ١٩٠٠ ، وبذلك تكون البحرين من اولى الامارات استقبالا لهذا الوكيل ، وهو مايدل دلالة واضحة على اهتمام بريطانيا بها منذ القديم . وفى هذا العهد نرى ان بريطانيا قد صرفت جل اهتمامها الى الأمور الداخلية فى البحرين وهو مادفعها فيما بعد الى اجبار الشيخ عيسى بن على على التنازل عن الحكم لولده وولى عهده الشيخ حمد بن عيسى .

وبفضل هذه المعاهدة ايضا وماأطلقته من يد بريطانيا فى الشئون الداخلية ، فقد واتت الشيخ عيسى الفرصة لان يحصر الحكم فى ذريته فنصب ابنه الشيخ حمد بعد تنازله له عن الحكم وليا للعهد بموجب وثيقة موقعة من وجهاء البحرين . وبهذه الخطوة يكون الشيخ عيسى قد ضمن طريقة تسلسل الحكم وإبعاده عن الصراعات والخصومات التى حفل بها تاريخ الاسرة فى الماضى والذى تسبب فى اهتزاز الأوضاع فى البلاد وطلب النجدة من قبل كل فريق متصارع ضد الأخر ، ومن ثم اصبح هذا التقليد فيما بعد قاعدة دستورية تبناها الدستور البحرينى عام ١٩٧٣ بعد الاستقلال [٢٧]كما سنرى .

وقد هيأت الظروف للوكيل السياسى البريطانى ان يكون اشبه بالحاكم الفعلى اذ وصل فى قوته وجبروته الى

---

(٢٥) د . محمد غانم الرميجى : قضايا التغيير السياسى والاجتماعى فى البحرين ، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٧٦ ، ص ص ٣١ ـ ٣٢

(٢٦) للوقوف على الأسباب التى ادت الى عقد هاتين الاتفاقيتين انظر :

ـ امل الزيانى : البحرين من ١٧٨٣ ـ ١٩٧٣ ، مرجع سابق ، ص ص ٦٠ ـ ٩٠

ـ د . جمال زكريا قاسم : الخليج العربى ، مطبعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٢٢٦

- Adamyiat, Frydom : Bahrain Islands, Legal and Diplomatic Study of British Iranian Controverses, Frederick A Praeger) New York, 1955, P . 130

ـ حافظ وهبه : جزيرة العرب فى القرن العشرين ، مطبعة لجنة التأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ص ٨٧ ـ ١٠٢

(٢٧) رسالتنا للدكتوراه : نظام الحكم فى دول الخليج ، مرجع سابق ، ص ١١٦

حد التدخل فى الشئون الداخلية للامارة . ذلك التدخل الذى ظهرت اولى بوادره . عندما رغبت بريطانيا فى القيام بادارة العوائد الجمركية التى كان يشرف عليها شيخ البحرين منذ عام ١٨٠٠ ، فرأت بريطانيا ان تتدخل لاجراء بعض التعديلات على النظام المتبع غير انها نتيجة ماقد يعترض هذا الاجراء من صعاب ، لعل فى طليعتها الانتقاص من سيادة الشيخ فى شئونه الداخلية الشخصية فانها لم تفلح فى ذلك وجوبهت باعتراض الحاكم ، وظلت مشكلة هذه العوائد قائمة رغم الاتصالات التى اجرتها الحكومة البريطانية واستدعت تغيير وكيلها السياسى فى البحرين باخر .

وفى هذه الفترة نلاحظ بداية ظهور اولى خيوط المعارضة التى انبثقت من الحركة الوطنية كرد فعل لما كانت تموج به الساحة البحرينية من تطاول بريطانى فى شئونها ، ولكن يتبين ان هذه المعارضة كانت ذا تطابع اجتماعى ودينى ، اذ اقتصرت على فئة من الوجهاء فى البلاد . ففى عام ١٩٢٠ واثناء حكم الشيخ عيسى بن على توجه احد وجهاء البحرين ويدعى الشيخ عبد الوهاب الزيانى على رأس وفد يضم اثنى عشر وجيها الى الشيخ عيسى يطالبونه بالسعى لاسقاط القوانين المدنية والجنائية المطبقة على أهل البحرين بناء على قرار حكومة الهند عام ١٩١٤ ، لان الشرع الاسلامى لم يعد يطبق الا فى الأحوال الشخصية ، فطالبوا بتعميم تطبيقه فى جميع انواع القضايا ، كما شملت مطالبهم ايضا اقامة مجلس شورى واخراج الجمارك من دائرة اختصاص السلطات البريطانية لاضرارها بمصالح التجار البحرنيين ومراعاتها لمصالح التجار الهنود والاجانب [٢٨] .

وهكذا يلاحظ فى هذا الصدد اتحاد المشاعر الدينية مع المصالح الاقتصادية لدفع المعارضة الى المواجهة فى هذا الوقت المبكر بالنسبة لامارات الخليج . وبدا انه لم يكن بوسع الشيخ عيسى ان يجادل فى مجال الشرع الاسلامى فوعد ببحث هذه المسألة مع الوكيل البريطانى (حيث لم يكن قد تم بعد تعيين مستشار) . ومع انه تجاهل بقية الموضوعات الاخرى من المطالب الوطنية ، الا ان الانجليز اعتبروه متراخيا إزاء المعارضة وفسروا موقفه بالتساهل ، وطلبوا اليه التنحى مجبرا عن الحكم لابنه الشيخ حمد عام ١٩٢٣ ، بالرغم من العلاقات الحميمة التى تربط بين الشيخ عيسى وبريطانيا .

بيد أن ذلك كله لم يوقف الاضطرابات الداخلية ، فقد ازدادت حدة نتيجة تطبيق نظام العوائد بين الاجانب من رعايا بريطانيا والمواطنين ، مما دفع المواطنين للقيام باعتداءات على بعض المنشآت افصاحا عن نقمتهم ضد الاجراءات البريطانية ، الامر الذى دفع ببريطانيا الى التلويح بالانذار باستخدام القوة لحسم الموقف ووضع حد للنزاعات فى البحرين عن طريق وضع قواتها على اهبة الاستعداد للتدخل ، معتبرة ان ما اقدمت عليه من خطوات يشكل تدعيما لمركزها ونفوذها فى الوقت الذى اعتبر حاكم البلاد النصائح المقدمة اه من الوكيل البريطانى انتقاصا من سيادته ، وازاء اصرار الحاكم على موقفه فى رفض التدخل البريطانى فى شئون امارته لجأت بريطانيا الى اتباع سياسة حذرة بمقتضاها قصرت سلطتها فى البحرين على توجيه الشئون الخارجية للحاكم والتاثير عليها واتباع الاسلوب غير المباشر فى اصلاح الامور الداخلية وخاصة الادارية مع الحاكم ، طمعا فى كسب ثقته فيها والمداومة على هذه السياسة فى الفترات التى تلت بعد ذلك مما ادى الى توقف الاضطرابات واستتباب الامور [٢٩] .

وبتولى الشيخ حمد الحكم عام ١٩٢٣ اصطبغ طابع العلاقة بين البحرين وبريطانيا بصبغة اخرى ، حيث اتسمت بالوضوح اكثر مما كان فى عهد والده ، بل غلب عليها الجانب الرسمى . ونحن نتتبع اجهزة الحكم البريطانية وتأثيراتها بدءا من عهد هذا الحاكم ومرورا بعهد ولده الشيخ سلمان الذى تقلد الحكم عام ١٩٤٣ وانتهاء بتولى الامير الحالى الشيخ عيسى بن سلمان الحكم عام ١٩٦١ ، وذلك نظرا لان الفترة من ١٩٢٣ الى اواخر الستينات هى الفترة الحاسمة التى تمثل نقطة التحول فى تاريخ البحرين بينها وبين بريطانيا عبر اتفاقية الحماية .

اجهزة الحماية البريطانية فى البحرين وهى كمايلى :

١ - المقيم البريطانى ووكلاؤه المعتمدون :

لقد كان هذا المقيم يدير شئون الخليج من ابو شهر فى ايران ، ولكن زيادة المصالح البريطانية حتمت على بريطانيا تعيين مقيمين تابعين له فى الامارات ، وبعد ذلك وتحديدا فى عام ١٩٤٦ نقلت دار الاقامة التابعة للمقيم الى البحرين ، واصبح هذا المقيم يحمل لقب سفير يساعده وكلاء سياسيون كما مر بنا .

وبهذا تفردت البحرين بوضع لا شبيه له فى بقية الامارات الخليجية ، فبالاضافة الى استقرار المقيم فى دار الاعتماد فيها ، فقد كان هناك وكيل سياسى (معتمد بريطانى) يستمد سلطته من المقيم ، مما اتاح لبريطانيا إحكام القبضة على الامارة . وكانت للمقيم اختصاصات سياسية وادارية وقضائية فى البحرين . فمن الناحية

---

(٢٨) يوسف الفلكى : قضية البحرين بين الماضى والحاضر ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، ص ٣٠

(٢٩) د . محمد على الداود : الخليج العربى والعلاقات الدولية ، معهد الدراسات العربية والبحوث ، القاهرة ١٩٦١ ، ص ٦٥

السياسية انحصرت مسئوليته فى العلاقات الخارجية التى تربط البحرين بالعالم الخارجى ، ونستقرىء من سجل الأحداث السياسية ان المقيم السياسى فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كفيره كان يتمتع بسلطات عسكرية واسعة(٣٠) . وتلمح المصادر الى ان بريطانيا قد وضعت تحت تصرف المقيمين من القوات والبوارج العسكرية ما يساعد على إنجاح عملياتهم العسكرية فى مواجهة الحكام لاخضاعهم لقبول ما يريدون ، مما أرغم الحكام على توقيع اتفاقيات غير متكافئة مع المقيمين البريطانيين .

وفى هذا السياق تجدر الاشارة الى ان الوكيل السياسى البريطانى الى عام ١٨٩٩ كان هو أحد التجار الذين ينتخبون بواسطة حكومة الهند ، الى ان جاء يناير عام ١٩٠٠ حيث تم تعيين موظف بريطانى كاجراء مؤقت ، وفى نهاية السنة وبموافقة وزير الدولة البريطانى اصبح هذا التعيين بشكل دائم ، وكان مستر (F . B Bridow) اول من شغل هذا المنصب ، وقد اصبح له مقر خاص رسمى فى العاصمة البحرينية (المنامة) ثم اصبح هذا المقر فيما بعد قائما للوكلاء البريطانيين على التوالى ، ووضع تحت تصرف هذا المسئول بعد ان رقى الى منصب وكيل سياسى فرقة من المشاة الهنود قوامها ثلاثون جنديا(٣١) . وما ان استتب الامر للمقيم وتحقق له ما يصبو اليه من الناحية السياسية ، حتى اخذ يميل بمهامه منذ عام ١٩١٤ الى الطابعين الادارى والقضائى(٣٢) .

ففى المجال الادارى كانت ابرز مسئولياته تنفيذ اتفاقية الطيران والبرق والبريد ، فكان يختص بمراجعة كل اتفاقية تعقد فى اى وقت ، وذلك بدراسة شروطها وبنودها ومن ثم اقرارها اذا رأى تطابقها مع اسس العلاقات البحرينية البريطانية ، وحقه كذلك فى الاعتراض عليها فى حال تعارضها مع تلك العلاقات . كما امتد هذا الاختصاص ليشمل الاشراف على البنوك ومراقبة النقد لحفظ مركز الجنيه الاسترلينى والقيام باتصالات ادارية دائمة فى المنطقة لانعاش التجارة البريطانية ولحصر المنافسة الخارجية لبريطانيا فى ميدان التجارة .

وفى هذا الاطار كذلك عهد اليه بمسئولية أعمال مكافحة المخدرات ، ويساعد المقيم قنصل اقتصادى فى الكويت للقيام بأعماله التجارية خدمة للمصالح البريطانية . كما توسعت اختصاصات المقيم فى هذا النطاق ، فكان يتولى الاشراف على المراكز الثقافية البريطانية فى منطقة الخليج ويساعده فى ذلك مديرو المراكز فى البحرين والكويت وقطر ودبى ، فضلا عن ان وكلاءه المنتشرين فى المنطقة كانوا يشرفون على مكتب الاستعلامات البريطانى فى كل امارة ، علاوة على ان قسم الترجمة التابع للاستعلامات كان يترجم النشرة الاخبارية البريطانية وبعض مراسلات وكالات الانباء لكى تذاع بالعربية(٣٣) .

اما الاختصاصات القضائية فقد مارسها المقيم انطلاقا من نظام الامتيازات ـ كما ذكرنا ـ فكان المقيم العام طبقا لهذا النظام يرأس محكمة عليا فى البحرين موجودة فى دار المعتمد البريطانى اى وكيله ، لذلك فقد طغت الشئون القضائية على معظم وقته ، لانه كان لزاما عليه التأكد من صلاحية القوانين الانجليزية قبل اقرارها ، وكذلك سن اللوائح الداخلية التى يراها لازمة ، فضلا عن تعيين الاختصاصات للحالات التى تنظرها المحاكم المختلطة اذا كانت القضية بين عربى وأحد البريطانيين او الاجانب ، كما كان الوكلاء السياسيون يرأسون بدورهم المحاكم القنصلية الموزعة على بقية الامارات(٣٤) .

٢ ـ المستشار البريطانى :

يعد المستشار العنصر الثالث من عناصر أجهزة الحكم البحرينية فى عهد الحماية ، ورغم انه لم يتحقق وجوده الفعلى فى البحرين الا فى عام ١٩٢٦ غداة تولى الشيخ حمد بن عيسى الحكم ، الا ان الحكومة البريطانية جريا على تقليدها الذى انتهجته فى الامارات وبدافع من مصلحتها قد استجابت لرغبة البحرين فى انتداب مستشار يساعدها فى تطوير شئونها الداخلية .

وهكذا وصل اول مستشار بريطانى الى البحرين فى عام ١٩٢٦ وهو (شارلز بلكريف) وعين فى دائرة سميت مستشارية حكومة البحرين(٣٥) ، نسبة اليه(٣٦) . وفى

---

(٣٠) أمل الزيانى : البحرين من ١٧٨٣ ـ ١٩٧٣ ، مرجع سابق ، ص ص ٧٣ ـ ٧٤

(31) Kelly, John : Britain and Persian Gulf (1795 - 1800) Clarendon Press, London, 1968, P 600

(32) J . Lorimer : Histoty of Bahrain, Vol . 3, P 931

(٣٣) امل الزيانى : البحرين من ١٧٨٣ ـ ١٩٧٣ ، مرجع سابق ، ص ٧٤

(٣٤) د . حسين البحارنة : دول الخليج العربى الحديثة ، مرجع سابق ، ص ص ٥١ ـ ٥٢

(٣٥) امين الريحانى : ملوك العرب ، الجزء الثانى ، بيروت ، ١٩٢٩ ، ص ٦٠

(٣٦) كان هذا الاسم يطلق على دار المستشار البريطانى فى قطر فكانت تسمى « دائرة المستشارية »

بداية الامر باشر مهام عمله كمستشار مالى لحكومة البحرين ، ثم تحول الى مستشار سياسى وعسكرى وقضائى ، وتمركزت السلطة فى يد بلكريف فاصبح قائدا للشرطة ورئيسا للقضاة ومشرفا عاما على جميع الدوائر كالصحة والمعارف والاشغال العامة والطابو (المساحة) والجمارك والبلديات والحدائق العامة(٣٧) .

واستعان هذا المستشار برجال شرطة من الهنود ، بالاضافة الى قوة بوليس مسقطية تدعى بالانجليزية (Levy Corpus) لتساعده فى شئون الامن(٣٨) ، وبالرغم من شدة هذه السطوة على الامور فى البلاد ، الا ان المستشار لم يحرز نجاحا فى جميع الامور ، فقد كانت من الكثرة والتشعب بحيث عجز عن الاحاطة التامة بها ، مما جعل نجاحه نسبيا فى بعض المجالات كالتربية والتعليم وشئون المساحة والامن الداخلى . ولعل مرد ذلك الى ان بلكريف على ما يبدو لم يكن ذا نظرة واقعية وموضوعية للامور ، اذ دفعه قصر نظره الى الاستعانة بخبراء وفنيين لمساعدته فى مهامه الكثيرة ، بل فضل الاستعانة بطبقة من الموظفين الهنود استقدمهم من بقايا الادارة البريطانية فى الهند ، الى جانب بعض الموظفين البحرينيين الذين كان ينقصهم التمرس فى العمل .

وقد استمر بلكريف فى عمله طيلة ثلاثين عاما عاصر خلالها حاكمين من حكام البلاد هما الشيخ حمد بن عيسى والشيخ سلمان بن حمد ، الى ان تفجرت احداث عام ١٩٥٦ التى سنأتى على ذكرها ، فاضطرت الحكومة البريطانية إلى إعفائه من منصبه ، ولكنها ما لبثت ان استبدلته باخر هو المستر (سمث Smith) كسكرتير لحكومة البحرين ، ولم تكن مسئوليات هذا البديل كبيرة كسلفه وانما كانت محدودة لأن تعيينه كان بمثابة حل وسط للتوافق بين الحكومة البريطانية والبحرينية نتيجة النقمة التى ثارت على سلفه . وقد اصبح هذا السكرتير عضوا فى المجلس الادارى فى الفترة ما بين ١٩٥٦ - ١٩٦٩ ، الا أنه فقد العضوية فى مجلس الدولة الذى أنشىء عام ١٩٧٠ والذى تحول بعد الاستقلال الى مجلس للوزراء .

- تقييم ادوار كل من الوكيل السياسى والمستشار البريطانى :

ليس من الصعب تعداد مساوىء ما قام به كل من الوكيل السياسى والمستشار البريطانيين فى الشان الداخلى للبحرين ، وما تركاه من بصمات نتيجة تدخلهما السافر واحكام سيطرتهما على الامور فيها ، مما جعل البحرين نموذجا خاصة يشار اليه بالبنان . فلقد بلغ ذلك التدخل اوجه بطريقة فاقت مثيلاتها من الامارات الخليجية التى لم يكن للوجود البريطانى فيها تأثير يذكر كما تشهد بذلك سجلات الاحداث ، وهذا بلا ريب قد ولد رد فعل وطنيا لذلك التدخل اختلفت اساليبه من ناحية المعارضة والمقاومة حسب شمول التدخل وحدته ، ومن ثم فقد لقى التدخل البريطانى فى البحرين تطرفا وطنيا مماثلا فى المعارضة والمقاومة .

ونتيجة لما قام به الرجلان ، فى خضم الاحداث البحرينية فى فترة من احلك فترات تاريخها السياسى التى امتدت منذ عام ١٨٨٨ واشتد اوارها وهيجانها فى مطلع الخمسينات والستينات فقد اسودت صفحة هذين الشخصين فى تاريخ البحرين ، وسوف تظل كذلك محفورة فى التاريخ يتذاكرها الجيل بعد الجيل ، دليلا على شناعة الاستعمار وأساليبه فى السيطرة والاستغلال .

ولئن تعددت الأسباب التى حدت ببريطانيا عبر رجليها فى البحرين للسيطرة الشمولية فيها ، سواء كانت بناء على طلب من السلطة فيها او بسبب الحفاظ على مصالحها . الا ان ذلك فى تقديرنا قد خلق موجة عداء وكراهية لبريطانيا ، تمخض عن بروز تيار وطنى قاوم مقاومة الاشاوس رغم عدم التكافؤ بين الطرفين .

وهذا الشعور قد نبه الاذهان الى حقيقة ان شعب البحرين بما أوتى من نصيب فى التعليم سبق به نظراءه فى المنطقة ، وبما تميز به من وعى سياسى ورأى عام ناضج من خلال شتى ادوات التعبير الاعلامية فى الاربعينات والخمسينات قد كان مصدر قلق لبريطانيا ، اخذته فى حسبانها ومواجهته بكل ما أوتيت من قسوة وتنكيل وبطش . وانه لمن اليسير على كل متتبع لمجريات الأحداث ان يرصد هذا الوعى وتلك المقاومة ، وان يجعل منها تاريخا يقدم للاجيال لتقف على حقيقة ما قام به شعب البحرين من تضحيات جسام افقدت بريطانيا صوابها واجبرتها فى نهاية الامر على الرضوخ للمطالب الوطنية والاستجابة لها .

وفى ضوء الممارسات التى قام بها كل من الوكيل السياسى والمستشار بمؤازرة وتوجيه من المقيم البريطانى ، فانه يمكن لنا القول مما تطالعنا به سجلات الوقائع ان المعتمد البريطانى الذى تكفل بتدبير الشئون الخارجية للامارة ، قد توسع فى المدى المقرر لسلطته فى هذا النطاق شيئا فشيئا ، فاضحى يستعمل سلطات عسكرية واسعة فى القمع والنفى والتشريد للمعارضين لتصرفاته ، مستعينا فى ذلك بالقوات البريطانية فى البحرين التى تواجدت فى قواعد عسكرية بناء على اتفاقية

---

(٣٧) يوسف الفلكى : قضية البحرين بين الحاضر والماضى ، مرجع سابق ، ص ٥٩

(38) Belegrave, Sir Charles : Personal Column (Autobiography) , (Printed Anchor Press, Hutchison and Co) London, 1960 , P 25

تدفع بريطانيا بموجبها ايجارا سنويا عنها ، وهذه القواعد تمثل رمزا من رموز بريطانيا فى المحافظة على الوضع الراهن فى الخليج ضد الطامعين فيه باعتبارها دولة ذات مستعمرات واسطول تجارى عبر الخليج الى المحيط الهندى ، دون أن تخضع البحرين لسلطة هذه القوات[٣٩] . وعند نشوب الحرب العالمية الاولى رؤى ان تكون البحرين قاعدة للحملة البريطانية التى نزلت بعد ذلك فى البصرة ، وان كان تفكير بريطانيا فى انشاء قاعدة لها فى البحرين كان بعد عام ١٩٣٥ . وفى اعقاب الحرب العالمية الثانية وما تمخض عنها من آثار دفع ببريطانيا لان تفكر فى اقامة قواعد بحرية وبرية فى انحاء مختلفة من مدن البحرين ، وخصوصا عقب الجلاء الى شرق السويس عام ١٩٥٤ ، كما فكرت بريطانيا فى عام ١٩٦٦ فى زيادة عدد قواتها فى البحرين عوضا عن قاعدة عدن ، لكن الخطة تلك لم يكتب لها النجاح[٤٠] .

ولا ريب أن هذه القوات قد ساهمت بنصيب كبير فى قمع حركات التحرر الوطنية عام ١٩٥٦ وفى الاضطرابات العمالية عام ١٩٦٥ نظرا لوجودها على ارض البحرين مما سهل لبريطانيا فرصة التوغل بعيدا فى الشئون الداخلية ، ذلك التوغل الذى بدأت اولى محاولاته ـ كما رأينا ـ منذ عهد الشيخ عيسى بن على عام ١٩١٩ حين تقدم عدد من قادة الرأى فى البحرين بعريضة مكتوبة الى الحاكم المذكور تطالب بتقليص حدة التدخل البريطانى فى شئون القضاء لمساسه بالدين وإنشاء مجلس يتولى انتخاب القضاة ورؤساء الدوائر ، وعزل الاجانب ، ورغم إذعان الحاكم لهذه المطالب ووعده للمطالبين بتلبيتها مقابل السمع والطاعة له ، الا ان المعتمد البريطانى « الميجور ديلى » أصر على رفض ما تقدم به الحاكم من مطالب ، فهاج القادة هيجانا كبيرا وعقدوا مؤتمرا وطنيا عام ١٩٢٠ تمخض عن قرارات يتلخص أبرزها فى الالتزام بالشرع الاسلامى وانتخاب مجلس شورى من المواطنين وتشكيل محكمة لدعاوى الغوص (استخراج اللؤلؤ) لكن بريطانيا قابلت ذلك بالمعارضة والآذن غير الصاغية ، مستخدمة العنف فى الرد على تلك المطالب ونفت بعض زعماء القادة الى الهند دون محاكمة[٤١] ، على الرغم من احتجاج كل من الحاكم البحرينى والزعيم الاسلامى الهندى محمد على جناح ، وصدور قرار لصالح الزعماء البحرينيين المنفيين من مجلس الدولة البريطانى يؤكد بطلان إجراء النفى الى الهند[٤٢] . على ان موقف الحاكم كان سببا فى دفع الثمن اذ أجبرت بريطانيا الحاكم على التنازل عن الحكم لصالح ابنه الشيخ حمد ، عقابا على تراخيه فى تبنى المطالب الوطنية لقادة الرأى فى البلاد .

وهكذا نرى ان السياسة البريطانية قد بلغت بها الذروة فى القوة الى الحد الذى استطاعت به عزل حاكم وتعيين غيره تبعا لمقتضيات مصالحها .

بيد ان مسلسل التدخل البريطانى لم يتوقف فى الساحة البحرينية خصوصا فى عهد الشيخ حمد عام ١٩٢٣ ، ثم فى عهد ولده الشيخ سلمان الذى تولى الحكم عام ١٩٤٣ ، اذ سرعان ما كشفت التطورات عن إمعان بريطانيا فى التدخل السافر فى هذه الفترة تحت سمع وبصر المعتمد « ديلى » وكذلك المستشار الذى عين فى عهد الشيخ حمد عام ١٩٢٦ ليكون بمثابة مستشار مالى ، ولكنه تطرف فى ممارسة سلطاته وتجاوزها بصورة اكبر من المعتمد ، فلم يكتف كل منهما باختصاصاتهما المحددة طبقا لطبيعة منصبهما ، لكنهما سعيا للتدخل الشمولى .

وهنا لابد أن نسجل حقيقة لا يجادل فيها أحد ، ذلك أن البحرين امتازت عن دول الخليج الاخرى باسبقيتها فى استخراج البترول وسبقها بالتالى فى مضمار التحديث والحضارة ، مما ساعد على نمو التعليم النظامى وظهور الصحافة والأندية والجمعيات ذات النشاط الاجتماعى ، كل ذلك أوجد وعيا جماهيريا كان من نتائجه ظهور طبقة العمال التى أخذت تعمل فى القطاع النفطى[٤٣] ، وتحاول من خلال هذا العمل تبنى بعض المطالب للحفاظ على حقوقها فى مواجهة الشركات البريطانية ، ولذلك تركزت مطالبها حول انشاء مجلس وطنى للعدل وآخر للمعارف ، ونقابة للعمال ، وصرف العمال الاجانب غير الفنيين من شركة النفط واحلال بحرينيين محلهم . وهذه المطالب الوطنية انما تدل دلالة قاطعة على مبلغ ما وصل اليه شعب البحرين من درجة فى النضج والادراك سبق به اقرانه فى بلدان الخليج الأخرى آنذاك .

وكما اشرنا أمدت الصحافة والأندية الرأى العام البحرينى برافد من الوعى الجماهيرى تجسد فى

---

(٣٩) د . صلاح العقاد : البترول والاستعمار فى الخليج العربى (مقال منشور فى مجلة السياسة الدولية) العدد الثامن ، ابريل ١٩٦٧ ، ص ص ٣٨ ـ ٤١

(٤٠) امل الزيانى : البحرين من ١٧٨٣ ـ ١٩٧٣ ، مرجع سابق ، ص ٧٧

(٤١) يوسف الفلكى : البحرين بين الماضى والحاضر ، مرجع سابق ، ص ٣٠

(٤٢) المرجع السابق ، ص ص ٤٠ ـ ٤٤

(٤٣) د . صلاح العقاد : البترول والاستعمار فى الخليج العربى ، مقال منشور فى مجلة السياسة الدولية ، العدد الثامن ، ١٩٦٧ ، مرجع سابق ، ص ٤٢ ومابعدها

التصدى لمخططات الاستعمار وكشف اساليبه والتعبير عن السخط من جراء التدخل البريطاني والتكتل جماهيريا فى سبيل الدفاع عن الحقوق وتقليص نفوذ الاجنبى منها رغم عدم وجود هيئات فى نظام الحكم السياسى فى البحرين يباشر من خلالها التعبير عن تلك المطالب .ولذلك سرعان ما تجاوب شعب البحرين فى الفترة التاريخية الحاسمة من عام ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ مع ما عم الوطن العربى بأجمعه من أحداث ما بعد الحرب العالمية الثانية وافرازاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى كانت لها انعكاساتها على الموقف فى البحرين .

وبفضل اصداء هذه الموجة ولدت أول هيئة منظمة غير رسمية انبثقت عن الحركة الوطنية المشهورة ، باركها شعب البحرين ولقيت صداها فى كافة أوساط الشعب بما كان لها من اثر ملموس فى الحياة السياسية البحرينية لانها جاءت تعبيرا عن المعارضة لنظام الحماية بصورة شبه رسمية . وعملت هذه الهيئة ذات الطابع الوطنى على استقطاب العديد من الفئات المتعلمة والعمال ، قطعا للطريق على الاستعمار فى محاولته استغلال التركيبة السكانية فى البحرين ، وتغذية النعرات بين طائفتى السنة والشيعة ، وكانت الهيئة على وعى تام بحيث وحدت صفوفها ضد الطائفية ، وضمت فى عضويتها أعضاء من الطائفتين ، وأدا للفتنة وإفشالا للمخطط البريطاني .

وانه لمن حسن الطالع أن يتزامن ظهور هذه الهيئة فى الوقت الذى تفاعلت فيه الأحداث فى العالم العربى وبلغت ذروتها فى الخمسينات ، عند وقوع الاعتداء الثلاثى على مصر ، وانشاء حلف بغداد ومحاولة جر الامارات الخليجية اليه . وقد افلحت الهيئة فى توحيد صفوفها وتجميع قواها ، فحالفها النجاح فى انشاء لجنة تنفيذية عليا انتخبت من قبل مائة عضوهم اعضاء الهيئة وذلك عام ١٩٥٤ ، وعلى الفور سارعت اللجنة المذكورة بتقديم مطالبها الى حاكم البحرين الشيخ سلمان بن حمد . تلك المطالب التى انحصرت فى تأسيس مجلس تشريعى منتخب من اهل البحرين يعهد اليه بمهمة وضع قوانين جنائية ومدنية عصرية واقامة نقابة للعمال ، كما طالبت الحركة الوطنية ايضا عبر لجنتها التنفيذية الحكومة البحرينية بتطبيق مبدأ مناصفة الارباح فى استغلال البترول وتحصيل الرسوم من انابيب النفط التابع لشركة ارامكو فى السعودية والذى يصب فى معامل النفط فى البحرين(٤٤) .

لكن هذه المطالب رغم عدالتها وكونها تمثل الحد الأدنى من حقوق الشعب البحرينى الا ان ذلك لم يرق لبريطانيا فبدأ الصدام الحقيقى بين القوى الوطنية والسلطة البريطانية فى هذه الفترة ، اذ لم تقف بريطانيا موقف المتفرج ازاء ما يجرى على الساحة البحرينية ، بل قررت التصدى لهذه الحركة واخمادها قبل اشتداد عودها . ومرة اخرى يبرز هنا الموقف المشين لكل من المعتمد « ديلى » و « المستشار » « بلكريف » ، فيما اقدما عليه تجاه هذه الحركة والتى تضيف صفحة سوداء لتاريخ بريطانيا على نحو لم ير له مثيل فى باقى دول المنطقة . فلقد تملك الشعور القومى العربى شعب البحرين بأسره ، واتحد فى صفوف رائعة خلف حركته الوطنية ، وهب بتظاهرات صاخبة وعنيفة جابت ارجاء البحرين مستنكرة العدوان الثلاثى على السويس عام ١٩٥٦ ، واوقف العمال ضخ النفط وامتنعوا عن تكريره . كما الحقت المظاهرات أضرارا بالغة بالمنشآت البريطانية فى البحرين . الامر الذى أوجد ذريعة للسلطة البريطانية ممثلة فى المعتمد والمستشار للتدخل العسكرى فى البحرين بدعوى حماية المصالح الاجنبية فيها ، مستخدمة فى هذا الصدد القواعد العسكرية كما أشرنا ، فعملت عملها فى البطش والتنكيل والاعتقالات التى طالت زعماء الهيئة الوطنية حيث نفت بعضهم الى الخارج ، وسجنت البعض الاخر فى الداخل .

لكنه برغم اخماد هذه الحركة ومحاولة تحجيمها ، الا انها فى تقديرنا تعد انتصارا لشعب يعشق الحرية ويرفض الوصاية عليه او التحكم فى مصيره . صحيح أن هذه الحركة قد وئدت بسبب القوة غير المتكافئة بين الطرفين ، الا أن نتائجها الملموسة ظهرت فى رأينا فيما افرزته بعد ذلك ، فلقد نبهت اذهان العالم الى جسامة الخطأ الذى ارتكبته بريطانيا وخلق لها موجة من الكراهية فى العالم العربى بصفة خاصة .

ونتيجة لتلك السياسة التى منيت بالفشل بدا أن استمرارها لن يؤدى الا الى تعميق هوة التوتر وتفجيرها . ومن ثم نرى بريطانيا فى محاولة لامتصاص الغضب العارم تقدم على عزل المستشار « بلكريف » المخطط لتلك السياسة ومنفذها ، وان كان هذا العزل ـ كما يشير بعض المحللين ـ قد تم بناء على مطلب من الهيئة الوطنية .

وثمة نتيجة أخرى ترتبت على تلك الحركة بالاضافة الى عزل المستشار ، هى ان السلطة الحاكمة ممثلة فى حاكم البحرين قد وعت حقيقة الأمر ، فبادرت الى تلبية الكثير من المطالب التى تقدم بها اعضاء الهيئة وقامت بتنفيذها عمليا مثل انشاء مجلس الصحة والمعارف واصدار قانون العمل وقانون المحاكم والمجلس الادارى . مما دل دلالة راسخة على ان السلطة الحاكمة لم يكن بامكانها تجاهل المطالب الوطنية .

---

(٤٤) عبد الرحمن محمد الباكر : من البحرين الى المنفى ، منشورات دار الحياة ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ص ٧٠ ـ ٨٢ .

وعلى اثر تلك المحاولة التى اعتبرت وكانها انتفاضة منظمة للشعب البحرينى من خلال حركته الوطنية ، فقد حفزت تلك الحركة بالشعب مرة اخرى للقيام بانتفاضة مماثلة فى عام ١٩٦٥ بالرغم من انهيار الهيئة التى شكلت فى الخمسينات . واشتهرت هذه الانتفاضة فى البحرين باسم حركة عام ١٩٦٥ ، وطالبت باعادة العمال المفصولين الذين سرحتهم شركة النفط على اثر السياسة التى اتبعتها الشركة فى الاستغناء عن عدد من العمال الوطنيين لتوفير بعض التزاماتها واطلاق سراح المعتقلين وعودة المنفيين الى الوطن . وقد قرن الشعب هذه المطالب بمظاهرات عمالية وطلابية صاخبة قام بها بجميع فئاته بغية إعطاء انتفاضته زخما وطنيا ، يفصح عن ذلك الاستياء والغليان .

ولم يكن بوسع بريطانيا إزاء هذا الموقف إلا ان سارعت من خلال المعتمد البريطانى الى التصدى لهذه الحركة ، واسكات صوت المعارضة فى مقاومة التدخل ، وان كان تدخلها فى هذه المرة لم يتخذ طابع العنف الذى كان عليه فى عهد المستشار « بلكريف » ، إذ أن المستر « سميث » الذى حل محله قد جاء تعيينه كسكرتير محاولة من بريطانيا لامتصاص النقمة الجماهيرية نتيجة عتو ونفوذ « بلكريف » ، كما صاحبت هذه الحركة اعتقالات لبعض المتظاهرين ، وان كانت الحركة قد صادفها نجاح فيما طالبت به ، ولاسيما اطلاق سراح بعض المعتقلين ووعد باعادة النظر فى مشكلة العمال المفصولين .

وهكذا يتبين لنا ان الشعب البحرينى لم تخفه القوة البريطانية ، ولم تثنه عن الاصرار على مطالبته بحقوقه من المستعمر ، ولم يفت فى عضده ، السياسة التى اتبعتها بريطانيا لتفتيت وحدته واستغلال تركيبته الطائفية . وبهذا يسجل التاريخ لشعب البحرين قدرته على تحدى الصعاب وانتزاع مطالبه المحقة بالوسائل السياسية والمجابهات العسكرية ، وبذلك فهو يضيف صفحة مشرقة الى تاريخ النضال الوطنى فى منطقة الخليج .

تقييم مؤسسات الحكم الادارية والسياسية قبيل الاستقلال :

ظلت البحرين كغيرها من إمارات الخليج الأخرى تتمتع فى ظل الحماية باستقلال داخلى شبه كامل ، مع تقييد السيادة الخارجية التى انيطت ببريطانيا . وكان الحاكم الذى يختار من أسرة آل خليفة يؤول اليه العرش عند وفاة سلفه ، والتاريخ يزخر بكثرة الصراعات على السلطة بين اطراف الأسرة . غير ان الشيخ عيسى بن على آل خليفة الذى وقع اول معاهدة حماية رسمية بينه وبين بريطانيا عام ١٨٨٠ ، قد استطاع ان يحصر وراثة العرش فى ذريته بعد حصوله على موافقة الحكومة البريطانية عام ١٨٩٨ وأعيان ووجهاء البحرين ، الامر الذى اصبح معه هذا التقليد نصا دستوريا ففى دستور البحرين الصادر عام ١٩٧٣ .

وكان الحاكم من هذه الاسرة ـ شأنه شأن سائر الحكام الخليجيين ـ يتمتع نظريا بالسلطتين التشريعية والتنفيذية مع إستشارة المجالس الخاصة به فى غياب اى تنظيم للمشاركة ، لكن الامانة تقتضينا أن نذكر للبحرين سبقها الزمنى فى انشاء نظام ادارى حديث ، يعود الى عام ١٩٢٦ حيث مدت الحكومة يدها الى تسجيل الاراضى بواسطة المستشار البريطانى « بلكريف » الى جانب تجميع الضرائب ، كما انشئت جمعيات اضطلعت بتسيير الامور وفض الخلافات التجارية كجمعية التجار وجمعية الرى والزراعة[٤٥] .

ناهيك عن انشاء اول بلدية فى البحرين عام ١٩٢٧ قامت الحكومة بتعيين اعضائها . وفى عام ١٩٥٦ خطا التنظيم الادارى البحرينى خطوة هامة فى ميدان التطوير ، اذ انشىء فى العام نفسه المجلس الادارى الذى اعتبر بمثابة الجهاز التنفيذى للبحرين حيث استمر الى عام ١٩٧٠ وكان هذا المجلس مكونا من خمسة اعضاء برئاسة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة (رئيس الوزراء الحالى) على ان يكون بعض هؤلاء الاعضاء رؤساء للدوائر الحكومية ، اضافة الى ان المجلس ضم فى عضويته ايضا سكرتير الحكومة البريطنى « المستر سميث »[٤٦] .

ويبدو أن مهمة المجلس الرئيسية كانت البحث فى اية قضية تهم الامارة ، لدراستها وامكانية العمل على حلها .

وقد انقسم الجهاز الادارى الى ست وعشرين دائرة ، مع التوسع فى نظام المجالس البلدية التى اصبحت ستة مجالس للمدن الرئيسية بعد ان كانت مقصورة على مدينتى المنامة والمحرق وتواصلت بعد ذلك الخطوات ، فاستحدثت مكاتب جديدة فى الستينات من شأنها معاونة المجلس الادارى على أمور سياسية أو فنية او تجارية ، ومن هذه المكاتب مكتب مقاطعة اسرائيل[٤٧] ، بالاضافة الى مكاتب البترول والانماء الاقتصادى . وكل هذه المكاتب تعمل بتنسيق وتعاون مع الجهاز الادارى سواء

---

(٤٥) امين الريحانى : ملوك العرب ، الجزء الثانى ، ١٩٢٩ ، مرجع سابق ، ص ١٠٥

(٤٦) حكومة البحرين : الجريدة الرسمية ، العدد ٥٨٢ ، ١٩٥٦ ، (سكرتارية حكومة البحرين)

(٤٧) عقد مؤتمر الاتصال للمقاطعة فى البحرين فى شهر فبراير ١٩٦٤

كان المجلس الادارى أم الاجهزة الادارية التى استحدثت فيما بعد[٤٨]

بيد ان خاتمة التطورات الادارية البحرينية فى عهد الحماية ، تمثل فى مبادرة الحكومة بانشاء مجلس للدولة على أنقاض المجلس الادارى ، بعد ان اخذت الحماية البريطانية تتلاشى وطأتها ابتداء من النصف الثانى من الستينات ، مما اتاح للحكومة تنمية مؤسساتها الادارية وتطوير اختصاصاتها . فبعد ان كان المجلس الادارى لعام ١٩٥٦ ذا صلاحيات محدودة وله مستشار بريطانى هو « بلكريف » ، حل محله مجلس الدولة فى عام ١٩٧٠ على اسس جديدة توطئة لاعلان الاستقلال الذى اقترب موعده[٤٩] ، اثر اعلان الحكومة البريطانية عزمها على الانسحاب من منطقة الخليج بحلول عام ١٩٧١ .

وفى نهاية بحثنا عن نظام الحكم الخليجى واجهزته فى ظل الحماية البريطانية نقدم على تسجيل الملاحظات الاتية :

١ ـ ان الامارت الخليجية قبل خضوعها للحماية البريطانية كانت عبارة عن كيانات قبلية ذات نظام مشيخى عماده اسرة حاكمة اجتمعت لها الصدارة والزعامة فى كل امارة ، وارتبط تاريخها بتاريخ تلك الامارة ونشاتها . وان هذه الامارات كانت من الفقر فى السكان والموارد بحيث لم تكن ذات تلك الامارة ونشأتها . وان هذه الامارات كانت من الفقر فى السكان والموارد بحيث لم تكن ذات اهتمام بالنسبة للقوى الأجنبية الطامعة والطامحة فيها .

٢ ـ ان بريطانيا ـ كما تبين ـ كانت هى الدولة التى قبضت على مصائر الامارات الخليجية فى المنطقة عن طريق ربطها بسلسلة من المعاهدات التى جعلت من بريطانيا المدبر الأوحد لشؤونها ، وابعاد القوى الاجنبية الاخرى عنها تحقيقا للأهداف البريطانية التوسعية .

٣ ـ أن من الحقائق التى لا تنكر ، هى أن الرابطة بين بريطانيا والامارات الخليجية فى ضوء هذه المعاهدات قد اتاحت لهذه الامارات مزية استوحتها من نصوص تلك المعاهدات التى خلت من تعبير الحماية بصريح العبارة ، مما جعل تعامل بريطانيا مع هذه الامارت فى ضوء تلك المعاهدات يتخذ سمعة مغايرة لتعاملها مع سائر محمياتها ومستعمراتها فى آسيا وأفريقيا .

٤ ـ كشف لنا التحليل لمضمون العلاقة بين الامارات وبريطانيا ، ان هذه الاخيرة قد اطلقت يد حاكم الامارة فى التصرف فى شؤون امارته الداخلية ، شريطة الا يتعارض ذلك مع المصلحة البريطانية ، وهو ما ادى بطبيعة الحال الى اختلاف درجة التدخل فى ضوء الممارسة من امارة لاخرى .

٥ ـ ان بريطانيا ـ تطلعا لهيمنتها ـ سارعت الى إظهار نوع من التودد للحكام ، وذلك بعرض مساعدتها لهم فى تزويدهم بمستشار بريطنى يعاون فى إدارة الحكم ، ويحافظ على المصلحة البريطانية فى ذات الوقت ، بمراقبة الاوضاع عن كثب تجنبا لأية اساءة قد تتطرق لتلك المصلحة . هذا فضلا عن تعزيز ذلك النفوذ بتعيينها المعتمد البريطانى او الوكيل السياسى لتولى الشان الخارجى ، وبذلك اكتملت حلقة الاشراف الفعلى بوجود المستشار والمعتمد .

٦ ـ ان الامارت الخليجية تحت مظلة الحماية قد اقدمت على بعض التصرفات التى تقربها من عداد الدول المستقلة فى النطاق الداخلى والخارجى على حد سواء ، فاشتركت فى المجال الخارجى فى بعض المؤتمرات ذات الوان النشاط السياسى والاقتصادى ، كمؤتمرات الاوبك ومؤتمرات مقاطعة اسرائيل ، وكذلك انضمت بصفة مراقب الى بعض المنظمات الدولية والاقليمية كمنظمة اليونسكو والاغذية والزراعة والصحة العالمية والعمل الدولية ، كما اقدم بعضها الاخر فى المجال الداخلى على إصدار انظمة اساسية ودساتير واستحداث مؤسسات ادارية تمهد للاستقلال ، دونما معارضة تذكر من جانب بريطانيا ، مما يؤيد ما سبق وقلناه بشأن الطبيعة السياسية والقانونية الخاصة لامارات الخليج فى علاقاتها مع بريطانيا .

٧ ـ تقدم لنا البحرين مثالا خليجيا حيا للتدخل البريطانى على نحو لم ير له نظير فى باقى الدول الخليجية الأخرى ، كما يجمع بذلك الدارسون ، فبقدر الأبعاد التى اتخذها هذا التدخل الاستعمارى ثارت ثائرة الشعب بقواه الوطنية ، معبرا عن سخطه باللجوء الى شتى أساليب الاحتجاج ، مما لم يقدم عليه اى شعب خليجى آخر . ومرد ذلك الى ما تميزت به البحرين من بلوغ مستوى رفيع من الثقافة والوعى السياسى فى الخمسينات والمتمثل فى سبقها الى التعليم وظهور الادوات المعبرة عن الراى العام من صحافة واذاعة وأندية وجمعيات كما ظهر لنا ، مما عمق الفهم والادراك ، بحقيقة الاستعمار ومغزاه .

٨ ـ أن التدخل البريطانى فى البحرين استمد قوته من خلال الدور الذى قام به كل من المعتمد البريطنى « الميجور ديلى » وزميله المستشار « بلكريف » اللذين اتخذا موافقة السلطة الحاكمة على المطالب الوطنية وتعاطفها معها حجة واهية للمزيد من إحكام السيطرة

---

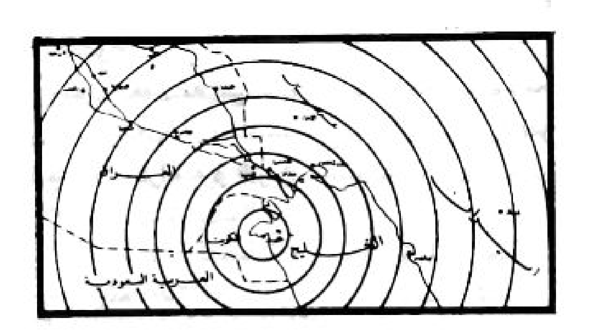
(٤٨) امل الزيانى : البحرين من ١٧٨٣ ـ ١٩٧٣ ، مرجع سابق ، ص ٨١

(٤٩) حكومة البحرين : الجريدة الرسمية ، العدد ٩٢٠ ، ديسمبر ١٩٦٩ .

على الوضع فى البحرين والتذرع بدعوى تهديد المصالح البريطانية ، سواء كان ذلك فى أحداث الخمسينات أو الستينات .

٩ ـ ان السياسة الاستعمارية لبريطانيا فى البحرين قد اصابها الاخفاق رغم القسوة فى القمع والتصدى ، وعدم التكافؤ فى القوة بين الطرفين نتيجة تواجد القواعد العسكرية ، وبرهنت على فشل سياستها تلك بعزل المستشار بسبب الخطأ الذى ارتكبه ، وكذلك المعتمد البريطانى نزولا على رغبة القوى الوطنية ، بغية التخفيف من اثار النقمة ، واستمالة السلطة الى جانبها .

١٠ ـ إن البحرين ومنذ أواخر الخمسينات ومطلع الستينات ، قد سارت على طريق التحديث السياسى والادارى ، فاقدمت على بناء الأنظمة الادارية المتمثلة فى المجلس الادارى اولا ثم فى مجلس الدولة ثانيا ، وكان التأثر بالتنظيمات الحديثة المستقاة فى بعض جوانبها من النظام البريطانى عاملا مساعدا على بلوغ درجة من الوعى والنظام فى مرحلة ماقبل الاستقلال اتاح للبحرين الاستفادة منها فى عهد الاستقلال .







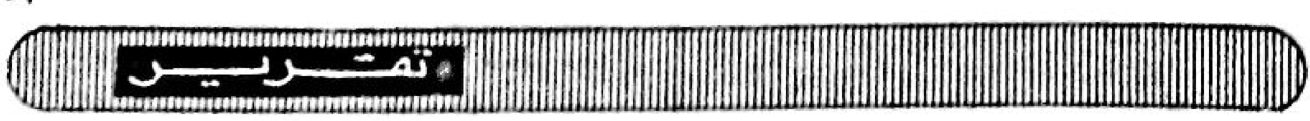
المحتويات

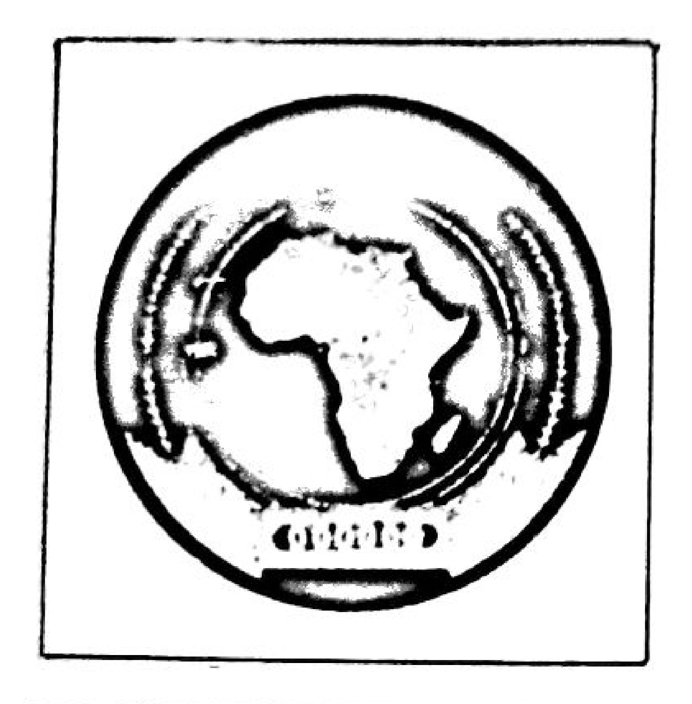
■ شئون عربية وافريقية :

■ شئون اوروبية :

■ شئون اسيوية وامريكية :

■ تعليقات وافكار للمناقشة :





قمة القاهرة .. والآلية الافريقية الجديدة

احمد يوسف القرعى

شهدت القاهرة يوم ٧ ديسمبر ١٩٩٣ انعقاد قمة افريقية مصغرة بحضور رؤساء دول وحكومات وممثلى ١١ دولة افريقية (مصر ، اثيوبيا ، انجولا ، زيمبابوى ، السنغال ، تونس ، غانا ، جيبوتى ، بوركينا فاسو ، الكاميرون ، النيجر ، هم هيئة مكتب منظمة الوحدة الافريقية المنتخبة من قبل مؤتمر القمة الافريقى الأخير بالقاهرة (٢٥ ، ٣٠ يونيو ١٩٩٣) وفقا لاعتبارات مبدأ التمثيل الاقليمى بالاضافة الى دول الترويكا الثلاث : دولة رئيس الدورة الحالية للمنظمة (مصر) ودولة رئيس الدورة السابقة (السنغال) ودولة رئيس الدورة القادمة (تونس) . وتشكل هذه الهيئة الرئاسية للمنظمة فى الوقت نفسه الهيئة المركزية التى تدير آلية منع وإدارة وتسوية النزاعات الأفريقية .

وكانت القمة الأفريقية الـ ٢٨ فى داكار (السنغال - يونيو ١٩٩٢) قد قررت مبدئيا إنشاء هذه الآلية واقرت القمة الافريقية الـ ٢٩ فى القاهرة (يونيو ١٩٩٣) إنشائها وأصدرت اعلانا خاصا بشأنها . وعلى مدى ستة أشهر اجتمعت الهيئة المركزية مرتين فى دورتين عاديتين وخمس مرات فى دورات غير عادية على مستوى سفراء الدول المعنية ووضعوا الاجزاءات والقوانين التى تحكم عمل الآلية واعتمدها الاجتماع الوزارى للهيئة فى أديس ابابا (١٧ - ١٨ نوفمبر ١٩٩٣) . وجاء دور القمة الافريقية المصغرة بالقاهرة ليعلن رسميا قيام وعمل الالية الجديدة برئاسة الرئيس حسنى مبارك الرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الأفريقية .

وانشاء مثل هذا الجهاز الافريقى الجديد يأتى فى إطار المستحدثات التى تطرأ على الهيكل التنظيمى التقليدى لمنظمة الوحدة الأفريقية والموروث عن ميثاق إنشاء المنظمة منذ عام ١٩٦٣ بما يعنى إعادة ترتيب البيت الأفريقى للتكيف مع متغيرات العصر . وقد سبق للقمة الافريقية عام ١٩٩٠ (فى أبوجا - نيجيريا) استحداث الجماعة الاقتصادية الافريقية المقرر أن تدخل مجال التنفيذ قريبا .

وتأتى اعادة هيكلة وترتيب وتطوير أجهزة المنظمة الأفريقية فى اطار الدور المتعاظم لمختلف المنظمات الاقليمية والقارية فى الشئون الدولية بصفة عامة ودور منظمة الوحدة الأفريقية بصفة خاصة فى وقت أسفرت فيه تطورات الوضع فى الصومال الى التسليم بضرورة الحل الافريقى للمشكلة فى اطار المنظمة الأفريقية ، بعد ان اثبتت الأحداث بصفة عامة أن أى تدخل خارجى فى شئون القارة يترتب عليه حتما مزيد من التعقيد والمصاعب ومن ثم يتعذر على اية دولة أجنبية عن القارة ان تسهم بفاعلية فى حسم الخلاف أو النزاع الافريقى .

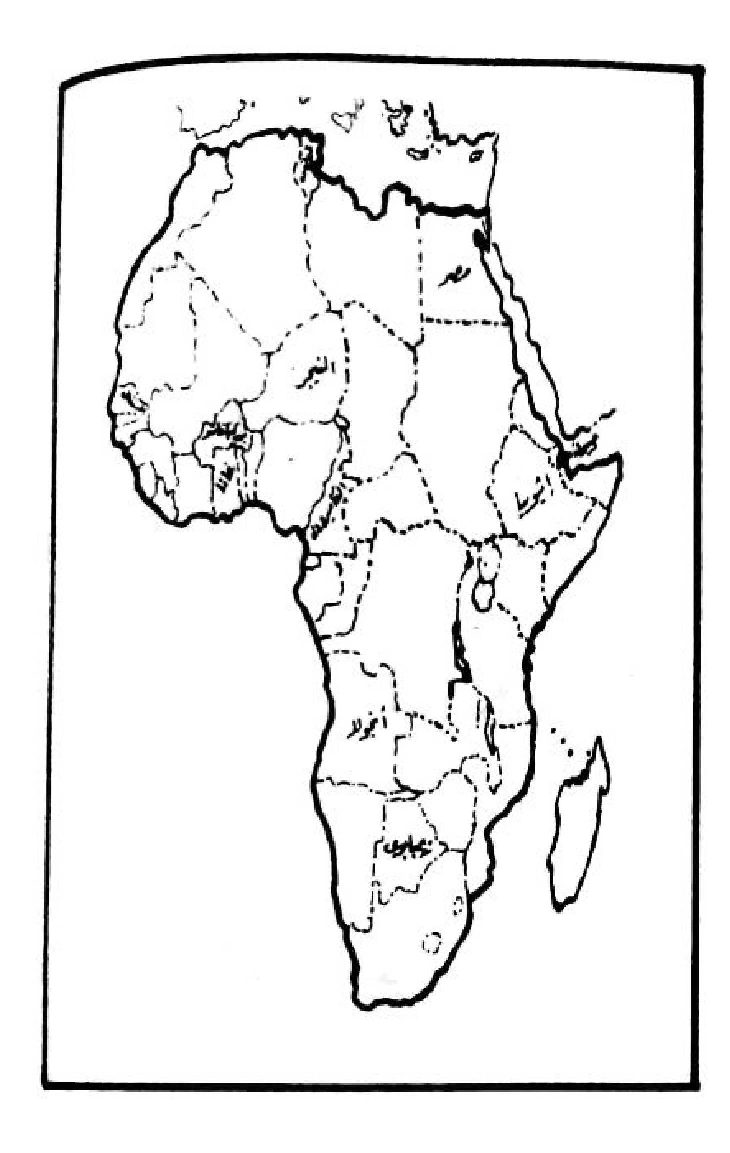
وفكرة انشاء آلية لاحتواء وتطويق النزاعات الافريقية قديمة وترجع الى السنوات الأولى لانشاء المنظمة مع نشوب هذه النزاعات على الحدود بين دولتين او اكثر بسبب الانقلابات داخل معظم الدول حديثة الاستقلال ، ولم يحاول أى طرف من أطراف النزاعات الافريقية اللجوء الى لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم وهى إحدى اجهزة الهيكل التنظيمى للمنظمة الافريقية ومن ثم تجمدت اعمالها منذ وقت مبكر ومع تفاقم حدة النزاعات الافريقية طوال حقبة الحرب الباردة بين المعسكرين الغربى والشرقى لجأت المنظمة الافريقية الى تشكيل ما يسمى بلجان « الحكماء الافارقة » التى كانت تتشكل من عدد من الرؤساء لمحاولة الوساطة بين دولتين او طرفين متنازعين او اكثر . وتقودنا الذاكرة الى لجنة الحكماء الافارقة التى حاولت التوسط لوضع حد للصراع العربى الاسرائيلى فى بداية السبعينات ، هذا الى جانب المبادرات الشخصية من جانب رئيس دولة او اكثر للوساطة بين دولتين متجاورتين او اكثر .

وظلت مثل هذه الاساليب الافريقية المتواضعة فى التوسط قائمة حتى استحدثت المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (ايكواس) عام ١٩٩٠ قوات لحفظ السلام فى ليبيريا بمساندة أساسية من نيجيريا وغانا وسيراليون وجامبيا وذلك بغرض ايجاد حكومة مؤقتة وضمان وجود عملية تحول سلمية نحو الديمقراطية باجراء انتخابات ديمقراطية فى العام التالى . وحالت الخلافات بين الدول الاعضاء فى القوة وتعقيدات الاوضاع فى ليبيريا دون احلال السلام الدائم حتى الآن .

وانطلاقا من الخلفية التاريخية للعديد من النزاعات الطويلة والمريرة فى افريقيا والنجاح المحدود للجهود الافريقية فى إيجاد حلول دائمة لها جاء التفكير فى إنشاء آلية افريقية جديدة لمنع النزاعات وإدارتها وحلها وتسمح باتخاذ اجراءات سريعة لاحتواء مثل هذه النزاعات اينما وحيثما تقع على مستوى افريقيا .

واذا كانت ملابسات عدد من هذه الصراعات والنزاعات موروثة عن الحقبة الاستعمارية فان تغيرات العصر قد قلبت مثل هذه المنازعات القديمة وفجرت نزاعات جديدة فى إطار تجارب التعددية السياسية والتحول الديمقراطى الذى يجتاح عدد لا بأس به من دول القارة ، ولعل بوروندى مثل واحد من امثلة المزج بين جذور الصراعات القبلية وقضايا التحول الديمقراطى الجديدة والتى أسفرت عن مقتل رئيس جمهوريتها فى ٢١ اكتوبر الماضى .

ولأن بؤر التوتر والنزاعات فى افريقيا لم تعد تحتمل الكثير من الانتظار فقد اعتمدت الهيئة المركزية للآلية تشكيل اول بعثة للحماية والمراقبة الافريقية فى بوروندى تضم ١٨٠ عسكريا و ٢٠ مدنيا فى وقت سبق لمجلس الأمن أن رفض إرسال قوة حفظ سلام قوامها مائة رجل فى هذا



البلد الافريقى لأسباب غير مقنعة وأعلن رئيس مجلس الأمن فى أوائل نوفمبر الماضى أن المجلس ليس متحمسا لارسال مثل هذه القوة الى بوروندى .

ومع بوروندى هناك قائمة يطول ذكر تفاصيلها من الصراعات والنزاعات والتى تنتظر قرارات عاجلة من الآلية الافريقية الجديدة ولكن يأتى فى مقدمتها الأزمة الصومالية التى استحوذت على أولوية فى المناقشة داخل القمة الافريقية خاصة بعد ان تزايدت اهمية الحل الافريقى للأزمة بعد اعلان الولايات المتحدة انها ستسحب جميع قواتها المقاتلة ومعظم قوات الدعم بالمعدات التابعة لها قبل ٣١ مارس ١٩٩٤ وواكب هذا دعوة الولايات المتحدة لمنظمة الوحدة الافريقية للقيام بدور سياسى فعال يهىء لعودة السلام والاستقرار والأمن بالصومال .

الهيكل التنظيمى للآلية :

الهدف الرئيسى للآلية ـ وفقا لما جاء بإعلان القاهرة ـ هو رصد منع النزاعات الأفريقية ومع اضطرار الظروف فقد تلجأ الآلية الى نشر عمليات حفظ سلام صغيرة فى شكل بعثة مراقبة عسكرية ومدنية .

والهيئة المركزية للآلية تتولى فيما بين الدورات العادية للقمة الافريقية التوجيه والتنسيق الشامل لانشطة الآلية . وفى هذا الصدد يكون للآلية وللأمين العام والأمانة العامة للمنظمة كأداتها ما يلى

(أ) هدف رئيسى يتمثل فى رصد ومنع النزاعات . فالهيئة تتخذ من حيث المبدأ المبادرات فيما يتعلق بجميع اوضاع النزاعات المحتملة والقائمة .

(ب) القيام بمهام حفظ وتشييد السلام اينما تقع النزاعات لتسهيل حلها .

(ج) القيام ببعثات مراقبة مدنية وعسكرية عند الحاجة وتكون مثل هذه البعثات تحت إشرافها .

(د) تحديد الخطوط الارشادية العامة للعمليات الآلية .

وتجتمع الهيئة المركزية فى دورة عادية مرة على الاقل فى السنة على مستوى القمة التى تضم رؤساء ١١ دولة افريقية كما سبق الاشارة ومرتين فى السنة على مستوى وزراء الخارجية ومرة فى الشهر على مستوى السفراء والممثلين الرسميين . وقد تجتمع الهيئة ايضا فى دورة غير عادية .

وللهيئة المركزية على جميع المستويات سلطة اتخاذ قرارات فى مجال اختصاصها تكون ملزمة للمنظمة الام والدول الاعضاء كما تحكم مداولات الهيئة المركزية الاحكام ذات الصلة من قواعد اجراءات القمة الافريقية (مؤتمر رؤساء الدول والحكومات) . وقد تشكل الهيئة المركزية لجانا مختصة حيث يلزم الأمر لتسهيل مهامها .

ويلعب الأمين العام للمنظمة الافريقية دورا هاما فى الهيئة المركزية على مختلف مستويات انعقادها ويتحدد دوره فى خمس مهام رئيسية :

(١) تحت إشراف الهيئة المركزية وبالتشاور مع الأطراف المعنية يبذل الأمين العام الجهود ويتخذ المبادرات المناسبة لمنع النزاعات وادارتها وحلها .

(٢) وفى هذا الصدد يقوم الأمين العام بمبادرته الخاصة وبالتشاور مع الرئيس الحالى او اذا طلبت منه الهيئة المركزية ذلك ببذل مساعيه الحميدة إما شخصيا او من خلال ممثلين خاصين أو شخصيات افريقية بارزة بعينهم لمنع النزاعات المحتملة وحل النزاعات القائمة .

(٣) تكون للأمين العام المسئولية الشاملة لتنفيذ القرارات التى تتخذها الهيئة المركزية .

(٤) يقوم الأمين العام تحت التوجيه العام للهيئة المركزية بمهام حفظ وتشييد السلام من أجل تسهيل حل النزاعات .

(٥) حيث تقرر الهيئة المركزية نشر وارسال بعثات مدنية أو عسكرية للمراقبة وحفظ السلام كذلك ، يكون الأمين العام مسئولا أمام الهيئة المركزية عن تنظيم وادارة وتوجيه عملياتها وتقديم تقرير عنها الى الهيئة المركزية ويطلع الهيئة على التطورات المتعلقة بالعمليات كما تحال اليها جميع المسائل المتعلقة بطبيعة العمليات واستمرار فعاليتها .

وواكب انشاء الآلية الافريقية الجديدة تخصيص صندوق خاص لدعم تشغيل الآلية تحت اسم صندوق منظمة الوحدة الافريقية للسلام فى ١٨ نوفمبر ١٩٩٣ على أن تخصص له نسبة ٥ ٪ من الميزانية العادية للمنظمة (ذلك بحد ادنى مليون دولار امريكى ابتداء من العام ٩٣ / ١٩٩٤ بما يعنى أن الصندوق الآن فى حيز التشغيل ويكرس فقط لتمويل الانشطة المتعلقة بالعمليات الميزانية للآلية على ان يتم تمويل الانشطة التنظيمية والمتعلقة بتدريب الطاقة البشرية وتنظيم الندوات والبحث وغير ذلك من الميزانية العادية للمنظمة . كما تتم المساهمات الطوعية فى صندوق السلام والسداد منه بموافقة الهيئة المركزية . وعلى حد تعبير أمين عام المنظمة - سالم احمد سالم - فإن الصندوق يعجل الدعم المادى غير المشروط ووفقا لمطالب واحتياجات المنظمة . وفى الوقت الذى أبدت فيه عدد من الدول استجابة مشجعة لتقديم تمويل عمليات الآلية فإن الأمين العام للمنظمة يقول إن على الافارقة المشاركة فى تحمل العبء ايضا لتأكيد مبدأ الاعتماد على الذات .

ومن العرض السابق يبدو واضحا صعوبة الفصل بين الهيكل التنظيمى لآلية منع وادارة وتسوية النزاعات وبين الهيكل التنظيمى للمنظمة الافريقية الأم . فالهيئة المركزية للآلية هى نفسها المكتب التنفيذى للقمة الأفريقية والأمين العام للمنظمة هو عصب العمل التنفيذى للآلية على مختلف مستوياتها التنظيمية (القمة - وزراء الخارجية - السفراء) والأمانة العامة للمنظمة هى ايضا الأداة التنفيذية للآلية هذا كما يحكم صندوق السلام نفس الأحكام ذات الصلة والنظم واللوائح المالية التى تحكم الميزانية العامة للمنظمة .

نحن إذن أمام كيان تنظيمى مستحدث داخل المنظمة لا يشكل فى الوقت نفسه عبئا تنظيميا أو ماديا على أجهزة المنظمة التقليدية وان كان يضاعف من مسئوليات ودور مثل هذه الأجهزة وفى مقدمتها هيئة مكتب المنظمة والأمين العام والأمانة العامة للمنظمة .

ويمكن القول أن انشاء هذه الآلية الجديدة قد دعم دور كل من الأمين العام والأمانة العامة للمنظمة بصفة خاصة فى وقت ركزت فيه المنظمة على إعادة هيكلة الامانة العامة فى السنوات الأخيرة بعد أن وافق المجلس الوزارى للمنظمة عام ١٩٩١ على اعادة تنظيم مؤقتة للأمانة العامة بهدف تهيئتها لمواكبة الأولويات الجديدة لمنظمة الوحدة الأفريقية وكان من بين القرارات الرئيسية لعملية اعادة التنظيم انشاء قسم ادارة النزاعات الافريقية فى إطار ادارة الشئون السياسية التابعة للأمانة العامة . وأوصت الهيئة المركزية للآلية فى اجتماعها على المستوى الوزارى بانشاء بنك للمعلومات على جناح السرعة لتسهيل عمل

القسم والمراقبة اليومية للاحداث ذات الطابع السياسى والاقتصادى والاجتماعى التى قد تؤدى الى اوضاع نزاع فى مختلف الاقاليم الخمسة لمنظمة الوحدة الافريقية .

ضوابط عمل الالية :

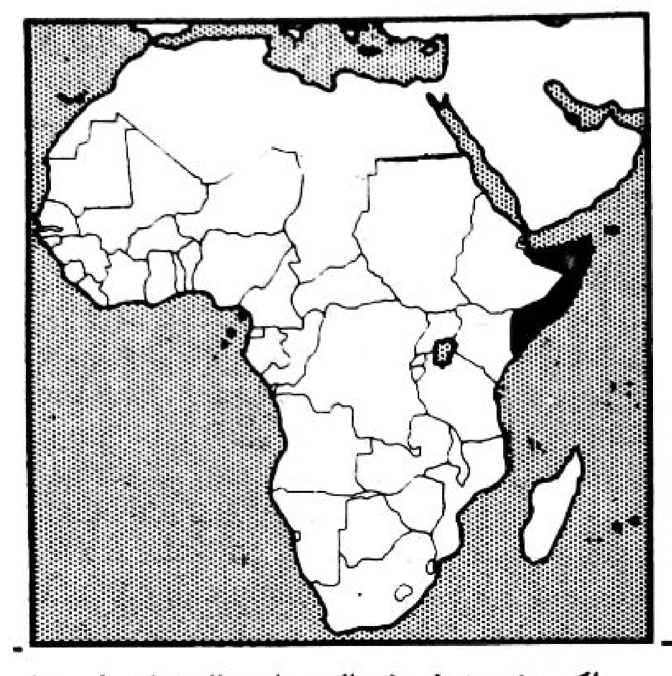
تتخذ الهيئة المركزية للالية الافريقية الجديدة من حيث المبدا المبادرات فيما يتعلق بجميع اوضاع النزاعات القائمة والمحتملة وتلتزم فى عملها باهداف ومبادىء ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وفى مقدمتها مساواة الدول الاعضاء فى السيادة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول واحترام سيادتها ووحدة اراضيها وحقها الثبات فى الوجود المستقل وفض النزاعات بطريقة سلمية والحفاظ على حرمة الحدود الموروثة من الاستعمار .

وتعمل الآلية الجديدة ايضا فى إطار رضا جميع اطراف النزاع وتعاونهم الحر ومهمتها الأساسية التوفيق والتقريب وبحث النزاع بروح الموضوعية والعقلانية ووحدة الهدف وقد تقرر الهيئة المركزية العمل على اساس الاعتبارات الانسانية حيث يهدد النزاع بالانتشار الى الدول المجاورة ويؤثر على المنطقة ككل وعندئذ وبناء على ملابسات النزاع يكون للهيئة المركزية حرية التصرف بالتدخل إما بصفة جماعية للهيئة او بطريقة سرية من قبل الرئيس الحالى للمنظمة او الأمين العام ، وعلى الامين العام أن يبذل وفقا لدوره المتمثل فى رصد ومنع النزاعات مساعيه الحميدة لدى جميع الأطراف المعنية .

ولا شك ان نجاح مثل هذا الكيان الافريقى الجديد مرهون بما يوفره من تدابير لبناء الثقة المتبادلة وحسن النية بين طرفى النزاع القائم او المحتمل اكثر من اية تدابير عسكرية لردع اى طرف من أطراف النزاع الافريقى . ويتطلب هذا من الآلية الجديدة تحديد الاولويات وفهما اعمق للنزاعات الافريقية وسبل وطرق فضها وتسويتها . ولو تحقق التعاون بصورته الكاملة مع الامم المتحدة فإن هذا يعنى ان الآلية قد قامت لتبقى وتستمر وتواصل مهمتها الانسانية من اجل الأمن الافريقى الذى لا يمكن فصله عن الأمن الجماعى الدولى .



تحرير



الأزمة الصومالية وعام من التدخل الدولى

د . نجوى أمين الفوال

حين هبطت قوات « المارينز » الامريكية إلى أرض ميناء مقدشيو فى التاسع من ديسمبر ١٩٩٢ لتقود قوات التحالف الدولى تحت مظلة الأمم المتحدة فى عملية سميت « باستعادة الأمل فى الصومال » ساد لدى الرأى العام العالمى الاعتقاد بسرعة وسهولة تحقيق هذه العملية لأهدافها المتمثلة فى تأمين وصول المساعدات الانسانية الدولية لشعب أنهكته المجاعة والجفاف والحروب الأهلية الدموية . وقد توقع الكثيرون أن تكون « استعادة الامل » نسخة مكررة من عملية « عاصفة الصحراء » التى أنهت بها القوات الامريكية أزمة الخليج فى يناير ١٩٩١ ، وبذلك تتحقق ريادة الولايات المتحدة لما يسمى « بالنظام العالمى الجديد » ، ويتجسد جوهر هذا النظام الأحادى القطب بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتى .

ومن ناحية اخرى ، فقد بدا للعيان تحول أجهزة الأمم المتحدة ومجالسها من مجرد ساحات للشجب والادانة ، أو التأييد والمناصرة ، الى ممارسة الدور الفعال فى حل الأزمات الدولية الطارئة . ومع استخدام الفصل السابع من ميثاق المنظمة الدولية ، استعادت تلك المنظمة روح التفاؤل التى حفت بميلادها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .

ولكن رغم بزوغ هذه التوجهات والتوقعات فى سماء العلاقات الدولية فى أطرها الجديدة ، إلا أن عملية استعادة الأمل ـ التى تحولت فى الرابع من مايو ١٩٩٣ إلى « يونوصوم (٢) » ـ قد بدت بعد أقل من العام أشبه بالسير على الرمال المتحركة ، وهو الأمر الذى حدا بالولايات المتحدة إلى اعلان سحب قواتها من الصومال فى موعد أقصاه ٣١ مارس ١٩٩٤ ، وما تلا ذلك من اعلان كل من فرنسا وايطاليا عزمهما على اختفاء أثر الادارة الامريكية فى هذا الشأن ، وذلك بسحب قواتهما فى مواعيد مختلفة .

وبين الاقدام المتحمس على التدخل الدولى فى الصومال ، والانسحاب المتسارع منه ، مر عام حفل بالعديد من الأحداث والمواقف والقرارات الدولية المتضاربة . ويمكن رصد التحولات الحادثة خلال ذلك العام على عدد من المحاور المحلية والاقليمية والعالمية ، نجملها فيما يلى :

اولا : القوى المحلية الفاعلة فى الصومال :

بعد سقوط نظام سياد برى وفراره فى يناير ١٩٩١ إلى خارج البلاد ، بدأ النزاع يدب بين رفقاء السلاح ـ زعماء حركات المعارضة التى أزاحت هذا النظام ـ وذلك سعيا إلى انفراد كل منهم بالسلطة ، دون اكتراث بالمصالح القومية للصومال . وهو الأمر الذى ترتب عليه

انهيار الدولة بكل مؤسساتها وابنيتها ورموزها ، بالاضافة الى تكريس اعتماد كل من الاطراف المتصارعة على الانتماء القبلي كأساس للقوة وكوسيلة لفرض سيطرته على الساحة المحلية . واذا كان الاقليم الشمالي قد أعلن انفصاله تحت حكم الحركة القومية الصومالية ، معبرا عن رفضه لكافة أشكال الاستغلال والاضطهاد الاقليمي خلال الحكم الوطني (٦٠ ـ ١٩٩١) ، فإن الاقليم الجنوبي تنازعته فصائل المعارضة لنظام سياد برى . وتجسد الصراع بين تلك الفصائل في أبشع صورة في العاصمة مقديشيو ، التى انقسمت إلى جزئين يتصارعهما جناحا حركة « المؤتمر الصومالي الموحد » ، بعد تعيين المؤتمر على مهدى محمد رئيسا مؤقتا « للصومال » في اعقاب طرد سياد برى ـ واحتجاج الجينرال محمد فارح عيديد على ذلك مطالبا بأحقيته في الرئاسة لدوره في تعقب قوات سياد برى إلى خارج البلاد . وقد كانت دموية هذا الصراع ووحشيته وما أدت إليه من تفاقم أثار الجفاف والمجاعة، هى التى شكلت الدافع المعلن من عملية « استعادة الأمل » في الصومال .

وخلال العام المنصرم من التدخل الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة ، وقعت بعض التغييرات في خريطة القوى الداخلية المتصارعة في الصومال : ـ

١) فمن ناحية ، أدى تجاهل القوى الدولية لانفصال الاقليم الشمالي تحت اسم « جمهورية أرض الصومال » الى اكتسابه فرصة لتدعيم هذا الانفصال واقامة نوع من الحكم المركزى باتفاق العشائر والقبائل المكونة للاقليم واقتسام السلطة فيما بينها .

ورغم عدم الاعتراف الدولي بالجمهورية الجديدة وما يعنيه ذلك من الانتقاص من شرعيتها ، إلا أن صمت الأمم المتحدة والقوى العالمية المتدخلة تحت لوائها تجاه ما يحدث في الاقليم الشمالي يشير الى الاتجاه الدولي غير الرافض للانفصال . كذلك فان استقرار الاوضاع في هذا الاقليم وتشكيل حكومة له بوجود رئيس للجمهورية ومجلس للشيوخ يعكس جدية القوى الشمالية في الانفصال والمضى فيه لآخر الشوط ، كما انه لا يمنح القوات الدولية الذريعة اللازمة لتدخلها العسكرى . وإن كانت بعض الأنباء قد تواترت مؤخرا عن وجود بعض الصراعات المسلحة حول استغلال الاراضى الزراعية بين بعض قبائل الشمال .

٢) ومن ناحية أخرى ، فإن التدخل الاجنبي في جنوب الصومال قد احدث بعض التاثيرات على القوى المتصارعة فيه ، حيث انتقص عدم اعتراف القوى الدولية المتدخلة برئاسة على مهدى محمد للصومال من شرعية وجوده ، وأضعف ذلك من موقفه في مواجهة الجنرال عيديد . وفي المقابل ، فان الاسلوب الذى تعاملت به الامم المتحدة وقوات التحالف الدولي قد ادى إلى تحول الجنرال عيديد من شخصية مرفوضة قوميا كأحد أمراء الحرب والمسئولين عن انهيار الصومال ، الى بطل ورمز قومى ، مما اكسبه وقواته بعض الشرعية اللازمة للاستمرار في المطالبة بالاستئثار بالحكم ومكاسبه .

ففى خلال العام الماضى ، استطاع عيديد أن يستثمر كافة سلبيات التدخل الأجنبى في الصومال في تعزيز موقفه كأقوى زعيم محلي . فقد استطاع عيديد أن يلعب على أوتار الروح الوطنية في مواجهة الممارسات الخاطئة لقوات التحالف الدولي ، واستفاد من جنوح هذه القوات إلى العمل العسكرى وتبنى سياسة فرض السلام بالقوة ، مستثيرا لمشاعر القومية للصوماليين ، ومحفزا إياهم لمقاومة هذه السياسة ، وهو الأمر الذى أدى الى اكتسابه للمزيد من الشعبية . كذلك فان تسرع مجلس الأمن بادانة عيديد والمطالبة بملاحقته والقبض عليه دون تحقيق في مدى مسئوليته عن مقتل الجنود الباكستانيين في يونيو الماضى قد أدى الى اظهاره في ثوب الشهداء المضطهدين من قوات التدخل الاجنبى ، كما أفضى الى المزيد من العنف في مواجهة تلك القوات ، وما ترتب على ذلك من سقوط عشرات القتلى من القوات الامريكية . وقد اضاف تراجع مجلس الأمن عن قراره بملاحقة عيديد المزيد من الرصيد الوطنى والشعبية لهذا الجنرال ، بحيث أصبح من المحتم على أية قوى تتتعامل في الصومال أن نعترف بوجوده كمركز للقوى .

ومن جهة أخرى ، فقد استثمر عيديد سعى بعض القوى الاقليمية الى التواجد داخل القرن الافريقي . وتفيد بعض التقارير الى اعتماده على امدادات السلاح والتدريب من تلك القوى ، وان كانت الولايات المتحدة قد نفت ذلك ، إلا أن قد عادت الى إدعاء وجود بعض العناصر المتطرفة دينيا لتحارب مع فصيل عيديد . ويشير تنامى القدرة العسكرية لقوات التحالف الوطنى الصومالي ، واستخدام عيديد لشعارات دينية عقائدية في مواجهته مع القوات الدولية إلى احتمالية صدق تلك الادعاءات . كما أن هذه المناورة من جانبه قد حققت له بعض الالتفاف الشعبي ومكنته من كسر محاولات تطويقه من جانب القوات الدولية .

ومن ناحية ثالثة ، فإنه خلال العام الماضى ، تمكن عيديد من عقد تحالفات مع بعض الفصائل الصومالية مثل « جبهة الخلاص الوطنى الصومالي » التى تسيطر على بعض المناطق الشرقية والوسطى ، و « الحركة الوطنية الصومالية » ، ومركزها كيسمايو في الجنوب . وقد وسعت هذه التحالفات من النطاق الاقليمي الذى يمارس عيديد سيطرته عليه واكسبته المزيد من القوة في مقابل غريمه على مهدى محمد الذى يسيطر على مناطق محدودة في العاصمة وما حولها .

وتشير المعطيات السابقة الى تنامى الدور الذى يمارسه الجنرال عيديد في الصراع الدائر في الصومال الجنوبى ، كما تشير الى استشعاره لقوة وضعه في

مواجهة قوات التحالف الدولى وفى مواجهة الفصائل الأخرى .

٣) ولكن الثقة الزائدة فى النفس قد تصبح سلاحا ذا حدين اذا ما دفعت صاحبها الى عدم المرونة والرغبة فى تحقيق مكاسب شخصية أو قبلية ضيقة على حساب المصلحة الوطنية العامة . واذا ما تطرف عيديد فى استغلال ما لديه من عناصر القوة فإن القوى الداخلية المختلفة معه قد تجد فى ذلك عاملا قد يدفعها الى الاتحاد فى وجهه ، خاصة مع أن موعد الانسحاب الدولى من الصومال قد أزف ، واستشعار بعض الفصائل بأن امامهم الفرصة الاخيرة لانقاذ الصومال .

ثانيا : القوى الاقليمية والأزمة الصومالية :

شهدت الأشهر الاخيرة من عام ١٩٩٣ تحولا واضحا فى الموقف الدولى من أزمة الصومال يقوم على أساس التوصل الى « حل أفريقى للمشكلة الافريقية » . وفى هذا الصدد يبرز دور كل من اثيوبيا وارتيريا فى تحقيق نوع من المصالحة بين الفصائل الصومالية ، ودفعها الى تطبيق مقررات مؤتمر أديس أبابا فى مارس ١٩٩٣ . ويبدو أن كلا من الدولتين تسعيان إلى دور اقليمى أكبر فى القرن الافريقى . فاريتريا دولة ناشئة تسعى إلى التواجد الفعال فى محيطها الاقليمى ، وتنشد دورا مؤثرا فى القرن الأفريقى يسمح لها بأن تكون دولة كبرى اقليميا . أما اثيوبيا فإنها وان كانت قد أسست لنفسها هذه المكانة منذ فترة بعيدة ترجع إلى عهد هيلا سيلاس ، فانها تنشط لحل الازمة الصومالية من منطلق تحقيق الاستقرار فى الدول المجاورة لها ، خاصة مع وجود بعض الاضطرابات داخلها وظهور شبح عدم الاستقرار السياسى من حين لآخر . وقد يرى البعض الجهد الاثيوبى فى إطار العداء التقليدى بينها وبين الصومال ، ورغبة اثيوبيا فى ضمان عدم قيام دولة صومالية موحدة وقوية خوفا من العودة الى المطالبة التقليدية بالاوجادين . ولكن هذه الرؤية فضلا عن استسلامها لمقولات نظرية التآمر فى تفسير الأحداث ، فإنها تبدو أمرا بعيد الاحتمال ، حيث تنهك الصومال الصراعات القبلية وآثار المجاعة والجفاف والحرب الاهلية ، الأمر الذى يتطلب سنوات طويلة من الجهود المخلصة فى إعادة بناء مؤسسات الدولة وهياكل الانتاج واحياء الاقتصاد القومى . ومن ثم ، فان قدرة الصومال على تهديد جيرانه تعد امرا غير مطروح فى المستقبل المنظور . ومن ناحية أخرى ، فإن إحياء فكرة « الصومال الكبير » يتطلب أولا توافر الحد الأدنى من المشاعر القومية والاحساس بالهوية كأمة واحدة ، وهو الأمر الذى حطمته ممارسات الحكم الوطنى الى حد انهيار الدولة كرمز للوحدة .

ويأتى تحرك الرئيس الاثيوبى ميليس زيناوى من أجل عقد مؤتمر للوفاق الوطنى بين الفصائل الصومالية فى اطار تفويض من منظمة الوحدة الافريقية ، ورؤساء دول القرن الافريقى من أجل التوصل الى حل للأزمة الصومالية . وقد تقدم زيناوى بعدد من المقترحات لمجلس الامن تتضمن التشديد على مسئولية الصوماليين فى حل مشاكلهم بانفسهم ، وضرورة تأييد اتفاق أديس أبابا باعتباره اساسا للحل السلمى للمشكلة ، مؤكدا على ضرورة عدم السماح بافشال جهود الامم المتحدة فى هذا الصدد وحتمية مشاركتها مع المنظمة الافريقية فى الحل السياسى .

وتجدر الاشارة الى أن التفويض الأفريقى لاثيوبيا للسعى لحل الأزمة الصومالية يعود فى تاريخه الى مؤتمر القمة الافريقية بداكار ١٩٩٢ . كما أن مؤتمر « قمة الانسانية » للدول والمنظمات المانحة للمعونات فى ابريل ١٩٩٢ كان قد فوض ايضا دول الجوار الافريقى - بزعامة اثيوبيا - لتحقيق المصالحة فى الصومال .

ومن ثم ، فإنه بعد فشل محاولات فرض السلام بالقوة من جانب قوات التحالف الدولى ، كان لابد من العودة الى تنشيط دور دول الجوار الافريقى كنقطة البدء فى التحرك نحو الحل السياسى .

وفيما يتعلق بالدور العربى فى مواجهة الأزمة الصومالية ، فقد استمر فى التركيز على التوجهات الانسانية بصفة اساسية ، حيث تقدم بعض دول الخليج المعونات والمساعدات للشعب الصومالى . كما أن الجزء الاكبر من تحرك الجامعة العربية يصب فى هذا المضمار ، الى جانب المشاركة مع باقى المنظمات الاقليمية فى الترتيب لدفع الحل السياسى . أما بالنسبة للدور المصرى فإنه إلى جانب مشاركة قوات مصرية فى قوات التحالف الدولى منذ ديسمبر ١٩٩٢ ، تقوم مصر باعتبارها رئيسة المنظمة الافريقية للدورة الحالية - بالتنسيق مع الجهات الاقليمية من دول ومنظمات من أجل التوصل الى الحل الافريقى للمشكلة ، وذلك باعتبار ان الدول الافريقية اقدر على تفهم طبيعة الأزمة وعلى التواصل مع أطرافها . وتجرى السفارة المصرية بمقديشيو العديد من الاتصالات مع الفصائل الصومالية بهدف تنفيذ اتفاق اديس ابابا للمصالحة الوطنية ، باعتباره الأساس للحل السياسى . وبصفة عامة يمكن القول بأن الدور العربى فى مواجهة الازمة الصومالية يعد دورا غير مبتشر ، لايتفق والهوية العربية المعلنة للصومال باعتباره احد اعضاء الجامعة العربية منذ ١٩٧٤ . ويحد من هذا الدور الى حد كبير الارتباطات السابقة لبعض الدول العربية بنظام سياد برى ، ودعم نظام للبقاء اطول فترة ممكنة رغم الرفض الشعبى الجارف له ، وما ادى اليه ذلك من موقف رافض لبعض الفصائل الصومالية المؤثرة للدور العربى الفعال . ومن ناحية اخرى ، فإن حالة التفسخ العربى السائدة منذ ازمة الخليج تشكل احد المحددات الأساسية فى التحرك العربى الجماعى نحو معالجة اية أزمة إقليمية .

ثالثا : الاطراف الدولية فى الازمة الصومالية :

١) **الدور الامريكى** : مثل التدخل العسكرى الامريكى فى الصومال فى ديسمبر ١٩٩٢ تحولا جذريا فى الموقف الامريكى من هذه الازمة ، وفى الاستراتيجية الامريكية العازفة عن التورط فى النزاعات الافريقية بصفة عامة . ولكن تحالفت عدة عوامل خارجية وداخلية من اجل دفع الولايات المتحدة الى التحرك العسكرى فى القرن الافريقى .

فمن ناحية ، خلت الساحة الدولية للولايات المتحدة كى تقوم بدور اللاعب الاوحد فى السيطرة على مقاليد الأمور بعد انهيار الاتحاد السوفيتى . وقد جربت أمريكا امكانات آلياتها العسكرية وردود الفعل الدولية والاقليمية فى عملية « عاصفة الصحراء » فى حرب الخليج ، واحرزت فيها نجاحا دعم من هذه المكانة الدولية ولم يكلفها خسارة تذكر . ومن ثم ، فاغراءات تكرار الموقف فى القرن الافريقى كانت لاتتقاوم خاصة مع الانهيار الداخلى فى الصومال ، والعلاقات الامريكية الوطيدة والايجابية مع دول الجوار الاقليمى ، والمناخ العالمى المواتى لهذا التدخل بعد تقاعس المنظمات الدولية والاقليمية عنه ، ومن ناحية اخرى ، فان الاعتبارات الخاصة بالمعركة الانتخابية على الرئاسة الامريكية قد القت بعض الثقل على الاهتمام الامريكى بالازمة الصومالية فى النصف الثانى من ١٩٩٢ . ويرى بعض المراقبين قرار الرئيس السابق جورج بوش بالتدخل العسكرى فى الصومال فى اطار السعى الى اكتساب المزيد من الاضواء على دوره الشخصى فى توطيد مكانة الولايات المتحدة الدولية قبل ان تغيب عنه هذه الاضواء بعد ظهور نتيجة الانتخابات بفوز منافسة بيل كلينتون . كما يرى البعض ايضا هذا القرار كنوع من الضغط على الرئيس الجديد كى يستمر فى تنفيذ توجهات الرئيس السابق من حيث اهمية التركيز على السياسة الخارجية خاصة وان كلينتون قد طرح شعار الاهتمام بالشئون الداخلية اثناء الحملة الانتخابية .

واذا كان الهدف المعلن من عملية « استعادة الأمل » فى الصومال هو التحرك لاغراض انسانية بحتة على حد قول جورج بوش نفسه ، الا أن هذه العملية تمت بهدف تحقيق نصر عسكرى امريكى سهل وميسور فى عملية سريعة تشبه ماتم فى « عاصفة الصحراء » وقد استفادت الولايات المتحدة من العمل تحت مظلة الأمم المتحدة من أجل اكساب عمليتها الشرعية الدولية اللازمة . إلا ان التدخل العسكرى الامريكى قد اثار بعض التحفظات من الدول الاستعمارية السابقة فى منطقة القرن الافريقى ، وعلى الأخص ايطاليا وفرنسا ، اللتين اثارتا الحديث عن المصالح الحقيقية للولايات المتحدة فى الصومال ، ورغبتها فى اقامة حكومة صومالية موالية تدور فى فلكها وتسمح لها بالوجود فى هذه البقعة الاستراتيجية ، كما تسمح لها ايضا بالتوغل نحو السودان ومنطقة حوض النيل ، بالاضافة الى نشر تقارير حول تواجد شركات البترول الامـريكية تحسبا لاحتمالات تـدفقه فى الارض الصومالية . وقد وضعت هذه التحفظات والتقارير علامات استفهام حول الهدف الانسانى للمهمة العسكرية الامريكية . ففى النهاية ، تسعى كل دولة لتحقيق مصالحها القومية بحسابات المكسب والخسارة . وتتدعم وجهة النظر هذه من خلال حقيقة ارقام الانفاق الامريكى فى الصومال ، التى قدرت تكلفة الوجود العسكرى الامريكى هناك خلال الشهور الاولى بـ ١ ٣/٤ مليار دولار امريكى ، طبقا لما أعلن رسميا فى مناقشات الكونجرس الامريكى فى كتوبر الماضى – وذلك بخلاف نفقات الاغاثة الانسانية . كذلك فقد اوردت بعض التقارير أن تسعة اعشار المبالغ المخصصة للمهمات الانسانية فى العملية الدولية فى الصومال كانت تصرف لمهمات واغراض عسكرية وليست اغاثية ، الامر الذى يعكس غلبة الهدف العسكرى للعملية على اهدافها الانسانية ، والتحول فى مسارها من مهمة لانقاذ ضحايا الجفاف والمجاعة وتأمين وصول المساعدات اليهم ، الى حرب اقرب الى حرب العصابات التى عانى منها الاستعماريون السابقون فى الجزائر وعدن ، وعانت منها الولايات المتحدة فى فيتنام ولبنان . ورغم محاولات الادارة الامريكية القاء اللوم على الأمم المتحدة واجهزتها فى مسئوليتها عن هذا التحول الى الحل العسكرى ، إلا أنه من الصعب تصديق ان تكون الولايات المتحدة اداة فى يد المنظمة الدولية ، بقدر ما اثبتت الاحداث الاخيرة ان العكس هو الصحيح .

فبرغم انسحاب الولايات المتحدة من قيادة العملية الدولية فى الصومال فى ٤ مايو ١٩٩٣ ، وبدء ماعرف باسم عملية يونوصوم (٢) » بقيادة الامم المتحدة ، وتخفيض عدد القوات الامريكية فى هذه العملية الى ١٤٠٠ جندى ، الا أنه لم يمض شهر واحد على هذه الخطوة الا وعادت الولايات المتحدة الى الى تدعيم وجودها العسكرى بارسال فرقة من القوات الخاصة « الرانجرز » وذلك للمساهمة فى القاء القبض على الجنرال عيديد تنفيذا لقرار مجلس الأمن حول مسئوليته عن مقتل الجنود الباكستانيين فى القوات الدولية . وجسد هذا القرار وماتبعه من تحركات عسكرية استحواذ الهدف العسكرى على التدخل الدولى فى الصومال كما ادى الى تصاعد العمليات العسكرية فى حرب العصابات التى كان لقوات التحالف الصومالى اليد الطولى فيها ، والتى اسفرت عن مقتل عشرات من الجنود الامريكيين فى بداية اكتوبر الماضى ، والتمثيل بجثث بعضهم امتهانا للكرامة الامريكية ولمكانتها العالمية .

وقد مثلت احداث اكتوبر ١٩٩٣ نقطة تحول اخرى فى الموقف الامريكى من الأزمة الصومالية . فقد اظهرت ردود الفعل داخل الولايات المتحدة أن « عقدة فيتنام » لم تمت تماما فى وجدان الرأى العام الامريكى الذى فزع

مما تناقلته وكالات الانباء ومحطات التليفزيون العالمية عن الأهوال والمخاطر التى يتعرض لها الجنود الامريكيون فى مقديشيو ، فتحركت آلياته للضغط على صانع القرار بانسحاب القوات الامريكية من الصومال . ومن ناحية اخرى . فقد أظهرت هذه الاحداث ان العملية الامريكية فى الصومال لن تكون مغامرة استعراضية قصيرة المدى ، وانما استشعرت الحكومة الامريكية مدى عمق المستنقع الصومالى ، وإمكان تحول المواجهة الى حرب عصابات حضرية ، او صراع اجتماعى ممتد لاترغب هى فى التورط فيه . ومع الأخذ فى الاعتبار ان قرار التدخل العسكرى فى الصومال كان قرار الادارة الامريكية السابقة ، فإن درجة التمسك به لم تبلغ حد الدفاع عنه لأخر مدى . ونتيجة لكل هذه الاعتبارات اصدرت الادارة الامريكية قرارها بزيادة عدد قواتها فى الصومال الى ٥٣٠٠ جندى أمريكى تدعمهم حاملة طائرات ، ليصل حجم القوة الامريكية الى مايزيد على ثلث القوات الدولية . كذلك حددت الادارة الامريكية آخر مارس ١٩٩٤ موعدا لانهاء هذه القوات مهمتها فى الصومال . وقد واكتب هذه القرارات تصريحات عدة من المسئولين الامريكيين حول تحول السياسة الامريكية فى الصومال من المواجهة المسلحة الى المصالحة السياسية . وقد لخص وزير الدفاع الامريكى هذا التوجه فى عبارة « استخدام سياسة العصا والجزرة » ، اى الضغط العسكرى للوصول الى الحل السياسى . كذلك ألقت هذه التصريحات اللوم على الأمم المتحدة و سكرتيرها العام حول ركون قوات التحالف الدولى الى ممارسة دور رجل الشرطة فى الصومال ، بدلا من تهيئة المناخ للحل السياسى . وتوالت التقارير الصحفية الامريكية التى ركزت على الخلافات بين الادارة الامريكية وبين اجهزة الأمم المتحدة ، بدء أمن تحديد هدف التدخل الاجنبى فى الصومال وانتهاء بإصرار تلك الاجهزة على تعقب الجنرال عيديد وتصفيته عسكريا ، وذلك فى محاولة يائسة لانقاذ ماء الوجه الامريكى . ولكن حقائق التورط الامريكى فى ممارسة الدور البوليسى فى الصومال ، وماتناقلته التقارير خلال العام الماضى من تصرفات تنبىء بالعنجهية العسكرية الامريكية ، يدحض تلك المحاولات .

والى جانب استشعار الادارة الامريكية لأبعاد التورط الذى يمكن ان تنساق اليه فى الصومال ، فإن تطور الأحداث قد اوضح لها مدى القوة التى يلفها فصيل الجنرال عيديد « التحالف الوطنى الصومالى » ومن ثم فقد سعت الادارة الامريكية الى التحاور معه ، مستعينه بمبعوثها السفير روبرت او كلى ، و بالوساطة الاثيوبية الاريترية ، كما اعلنت مندوبتها فى الأمم المتحدة ان ملاحقة عيديد لم تعد هدفا امريكيا . وتبع ذلك سحب الوحدات الخاصة الامريكية « رانجرز » وابدالها بقوات « المرينز » كتعبير عن التوجه الامريكى الجديد . وفى المقابل افرج عيديد عن الطيار الامريكى الأسير « دورانت » ، واصدر تصريحات حول الآثار الايجابية لتحول الموقف الامريكى على العلاقات الثنائية بينهما ، ملقيا اللوم كله على اجهزة الأمم المتحدة . ورغم كل هذه التحولات ، إلا ان العلاقة بين امريكا والجنرال عيديد لايزال يشوبها التوتر ، كما انها لازالت تتأرجح بين استخدام « العصا » و « الجزرة » ، وتتواتر الانباء عن حصار امريكى لمقديشيو ، فى الوقت الذى تلوح فيه المندوبة الامريكية بالأمم المتحدة بمساعدات قدرها مائة مليون دولار بشرط تفاوض الأطراف بجدية لانهاء الفوضى والمعارك .

ويعكس الموقف الامريكى المتردد فى الصومال عدم استقرار الادارة الامريكية حول الاستراتيجية التى يجب ان تحكم تحركها فى العالم بعد انتهاء الحرب الباردة ، وعدم الوصول الى « وفاق جماعى » بين الرأى العام الامريكى حول تلك الاستراتيجية ، ومدى القبول من عدمه بممارسة دور « الفاعل الأوحد » فى مواجهة ازمات نظام عالمى لم تتحدد بعد معالمه ، ولازال قيد التغيير والتشكيل .

٢ ـ دور الأمم المتحدة : اى قرار الأمم المتحدة بالتدخل العسكرى فى الأزمة الصومالية وسط مناخ دولى يعلى من دور تلك المنظمة الدولية فى حل الخلافات والازمات والكوارث الدولية ، بعد ٤٠ عاما فى من القبوع فى الظل خضعت لها الأمم المتحدة فى ظل الحرب الباردة . فمنذ ١٩٨٩ قامت الأمم المتحدة بـ ١٤ عملية لحفظ السلام ، وهو مايعادل اكثر من اجمالى العمليات التى قامت بها المنظمة خلال ٤٤ عاما ماضية .

وقد واجهت الأمم المتحدة منذ بدء الأزمة الصومالية وتفاقمها انتقادات حادة ، اتصل بعضها بتراخيها فى مواجهة الأزمة فى مهدها ، بينما دار البعض الأخر حول الأسلوب الذى اتبعته فى معالجتها بعد التدخل العسكرى الدولى .

فمن ناحية ، جاء قرار الأمم المتحدة بالتدخل لانقاذ الصومال بعد حوالى العامين من سقوط نظام سياد برى ، وماتبعه من اندلاع الحرب الاهلية بين الفصائل المعارضة له التى تصارعت على السلطة . وخلال هذه الفترة تدهورت الأوضاع الانسانية داخل الصومال وتزايد اعداد ضحايا المجاعة والحرب الاهلية . ومع ذلك ، فقد جاءت بداية تحرك الأمم المتحدة فى يوليو ١٩٩٢ ، حينما قرر مجلس الأمن ارسال ٥٠٠ من جنود القوات الدولية بهدف حماية قوافل الاغاثة الانسانية . والى جانب تأخر صدور مثل هذا القرار ، فإن حجم القوة الدولية لم يكن مناسبا للوضع المتردى داخل الصومال .

ومن ناحية اخرى ، فقد جاء قرار التدخل الدولى

الموسع بمبادرة امريكية اساسا اصدرها الرئيس بوش خارج اجهزة الأمم المتحدة . ومن ثم ، فإن العملية الدولية لانقاذ الصومال كانت عملية أمريكية عملت تحت مظلة الامم المتحدة بهدف اكتساب الشرعية الدولية ، وشاركت فيها دول استعمارية سابقة لم ترغب فى ترك المجال مفتوحا امام الولايات المتحدة كما سبق ان ذكرنا ، وقد ترك هذا الموقف ظلاله على دور الأمم المتحدة ، وتبعيتها للادارة الامريكية وفقدانها الاستقلالية المطلوبة كمنظمة دولية تسعى لترسيخ أسس الشرعية الدولية ، الأمر الذى انتقص من مصداقيتها الى حد كبير . وقد تكرر موقف التبعية للولايات المتحدة باصدار مجلس الأمن قرارا يتراجع فيه - مؤخرا - عن قراره السابق بملاحقة الجنرال غيديد ومحاكمته كمجرم حرب ، حيث تزامن هذا القرار مع التحول فى توجهات الولايات المتحدة فى تلك القضية . ورغم هذا الموقف التابع من المنظمة الدولية ، فإن التصريحات الامريكية منذ اكتوبر ١٩٩٣ قد سعت الى جعل المنظمة وسكرتيرها العام « كبش الفداء » لفشلها فى الصومال ، وقد رأينا كيف ألقت كل اللوم على هذه المنظمة ، وحملتها مسئولية التركيز على العمل العسكرى وطغيانه على السعى الى الحل السياسى ، وكأن الولايات المتحدة لاتملك حق « الفيتو » الذى تستطيع به ان توقف اى قرار للمنظمة لايتفق وسياستها فى الصومال أو أى مكان آخر فى العالم . وقد تمادت الادارة الامريكية فى هذا الموقف الى حد أثار سخرية العالم حينما قرر الرئيس بوش انه لم يكن يعلم ان الأمم المتحدة تسعى لملاحقة عيديد ! ! .

ويرى بعض المحللين السياسيين ان الأمم المتحدة قد انساقت وراء توجهات فى الادارة الامريكية تتعلق بتوسيع الدور الدولى الامريكى ، فى وقت لم تتضح فيه أولويات السياسة الخارجية الامريكية ، كما تتنازعها اتجاهات متضاربة تتراوح بين الانعزالية وبين الاقدام على قبول مثل هذا الدور الدولى ويقول آخر ، فإن الأمم المتحدة قد راهنت على تحمل الولايات المتحدة العبء الأكبر فى برنامج للأمن الجماعى العالمى ، ومثابرتها والتزامها بهذا الاتجاه ، فى وقت تتنازع فيه الادارة الامريكية العديد من التيارات التى تفرق بين المصلحة القومية الامريكية ، والمصالح العالمية لأمريكا . وأدى هذا الموقف الى توتر فى العلاقات بين المنظمة العالمية وبين الادارة الامريكية عبر عن نفسه فى التصريحات المتبادلة بين كل منهما .

وبرغم التحول فى هدف العملية الدولية فى الصومال من المهمة الانسانية الى العمل العسكرى الذى تسبب فى سقوط آلاف من القتلى والجرحى الصوماليين ، الى جانب الضحايا من القوات الدولية ، إلا أنه من غير الانصاف ان يصف المرء هذه العملية بالفشل التام . فقد حققت الأمم المتحدة بعض النجاح فى مواجهة المجاعة وقضت على ظاهرة الموت جوعا » التى كانت تحصد الصوماليين منذ عام مضى . كذلك فإنه باستثناء مقديشيو - استقرت الاضواع فى غالبية ارجاء الصومال الجنوبى ، وتوقف القتال بين العشائر والفصائل المتناحرة . كما نجحت الأمم المتحدة فى عقد مؤتمر اديس ابابا فى مارس ١٩٩٣ والذى اسفر الاتفاق على تشكيل مجالس محلية واقليمية تمهيدا لاستعادة السلطة المركزية فى الصومال واجراء انتخابات عامة بعد فترة انتقالية . واذا كانت المواجهة بين القوات الدولية ولوردات الحرب » فى مقديشيو قد اعاقت تنفيذ هذا الاتفاق ، فإن المنظمة الدولية تبذل الآن جهودا مكثفة بالتنسيق مع منظمة الوحدة الافريقية من اجل وضع مقررات اديس ابابا موضع التنفيذ ولعل مؤتمر اديس ابابا لتنظيم المساعدات الانسانية للصومال الذى تشارك فيه المنظمتان مع الدول المانحة للمساعدات فى نهاية ١٩٩٣ ، هو خطوة فى سبيل الضغط السياسى على الفصائل الصومالية لدفعها الى المصلحة الوطنية . وتسعى المنظمات الدولية والاقليمية الى تحقيق نجاح سياسى ملموس قبل ان يأزف موعد انسحاب القوات الدولية - الامريكية خاصة - فى نهاية مارس ١٩٩٣ ، وذلك تخوفا من عودة الصومال الى حالة عدم الاستقرار وتجدد الحرب الاهلية والفوضى فى أعقاب ذلك الانسحاب .

٣-موقف الدول الاستعمارية السابقة : منذ اللحظة الأولى للتدخل العسكرى الدولى فى الصومال ، عزفت بريطانيا عن المشاركة فى القوات الدولية المتحالفة تحت القيادة الامريكية . وبررت ذلك بمواجهتها لمصاعب اقتصادية بالداخل . وربما يعكس هذا الموقف استشعار بريطانيا - الدولة الاستعمارية السابقة لاقليم الصومال البريطانى - ان الأحوال داخل هذا الاقليم قد سارت فى طريق الاستقرار بعد اعلان انفصاله تحت اسم « جمهورية ارض الصومال » ومن ثم ، فان المصالح البريطانية المباشرة ليست محلا للتهديد . وإن كانت بريطانيا تساهم فى المساعدات الانسانية والطبية المقدمة للصومال الجنوبى .

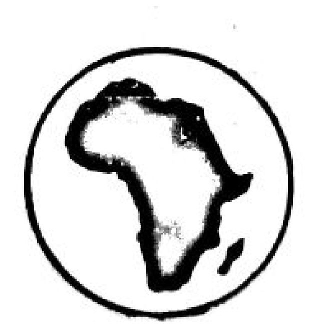
أما فيما يتعلق بايطاليا ، فإنها لم تكن بمعزل عن الاحداث فى الصومال منذ بداية الأزمة ، وتشير التقارير الى وجود اتصالات بينها وبين بعض الفصائل المتحاربة منذ ما قبل التدخل العسكرى الدولى . ولذلك فقد سعت ايطاليا الى المشاركة فى القوات الدولية المتحالفة حفاظا على مصالحها فى الاقليم ، ورغبة فى عدم ترك الساحة خالية امام الأطماع الامريكية المرتبة . وقد اعترضت إيطاليا عدة مرات على هيمنة الولايات المتحدة على العملية ، وكذلك على الاسلوب الذى ادارت به قيادة التحالف الدولى الموقف المتفجر فى العاصمة الصومالية ، وتحول مهمتها من عملية انسانية لتأمين وصول المساعدات الانسانية ودفع المصالحة السياسية . الى الانخراط فى العمل العسكرى المباشر ضد بعض

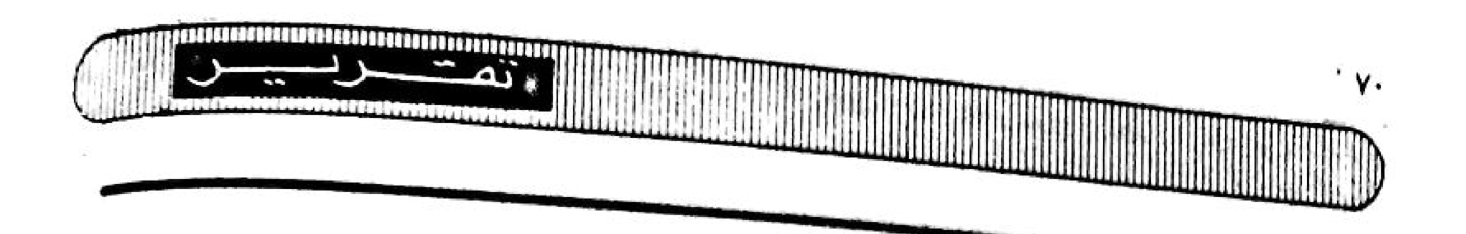
الفصائل ، وتحولها فى النهاية الى طرف فى هذا الصراع .
وبعد اعلان الرئيس كلينتون قرار انسحاب القوات الامريكية من الصومال ، أعلنت ايطاليا عزمها على سحب قواتها هى الاخرى فى خلال النصف الاول من عام ١٩٩٤ .

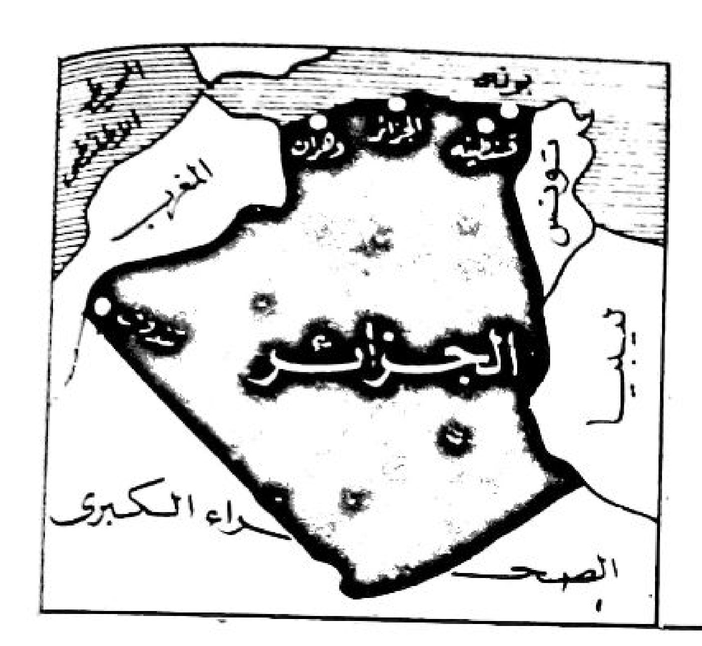
وإذا كانت المانيا قد اشتركت مع ايطاليا فى ابداء اعتراضها على انحراف المهمة الدولية فى الصومال عن اهدافها الاساسية ، فإن فرنسا لم تبدأ اعتراضها هى الاخرى ، واكتفت بإبداء اسفها لما يحدث من سقوط العديد من الضحايا على الجانبين الصومالى والامريكى .
وقد كانت المصالح الفرنسية فى جيبوبتى وراء القرار الفرنسى فى المشاركة فى القوات الدولية المتدخلة فى الصومال ، خوفاً من سريان العدوى الى هذه المنطقة التى تعانى بالفعل من اضطرابات وقلاقل عرقية وسياسية .
ولكن الخوف من التورط فى الأزمة الصومالية بعد الانسحاب الامريكى قد دفع فرنسا الى تحديد نهاية ديسمبر ١٩٩٣ موعدا لسحب قواتها المشاركة فى العملية الدولية هناك .

وتثير قرارات سحب القوات الدولية المتتابعة من الدول الامريكية والاوروبية مخاوف عديدة تتعلق بالنقص الحاد فى تمويل ودعم عملية « يونوصوم (٢) » . فما لاشك فيه أن انسحاب قوات الدول الغربية المؤثرة فى القوة الدولية سيتركها بدون اعمدة ارتكاز وبدون امكانات تسمح لها بالاستمرار فى تأدية مهمتها .

واخيرا ، فإن الربع الاول من عام ١٩٩٤ يعد اشهرا حاسمة فى مصير الصومال الذى قد يسير فى أحد اتجاهين : إما استشعار القوى المحلية للمصير المظلم الذى ينتظرها لو استمرت حالة الصراع والنزاع القبلى مسيطرة . وهو الأمر الذى قد يدفعها ـ مع بعض الجهود الاقليمية والتلويح بالمساعدات الدولية ـ الى المشاركة الفعالة فى اعادة اعمار الصومال ووضع مقدرات اديس ابابا موضع التنفيذ . أما اذا ماتحجرت مواقف تلك الفصائل ـ وعلى الأخص منها تلك التى تتمتع بالنفوذ القبلى والقوة العسكرية ـ فان مايواجه الصومال ، الجنوبى ، مع انسحاب قوات الدول الغربية المؤثرة هو المزيد من الحرب الاهلية والانهيار القومى . وفى هذه الحالة الاخيرة فلا حديث بعد ذلك عن الدور الافريقى الفعال فى النظام العالمى الذى لايزال قيد التشكيل .□







مأزق الجزائر بين العنف والحوار

أحمد مهابة

يتعرض شعب الجزائر منذ استقلالها حتى الان ، وبصفة خاصة بعد أحداث عام ١٩٨٨ ، تلك الأحداث التى افرزت تطورات سياسية كثيرة ومتتابعة ، يتعرض لأخطار حقيقية بعد أن أصبح مسلسل العنف هو الطابع المميز لحياة الناس ، الذين اصبح الموت يحصد منهم يوميا عشرات الأشخاص من الاسلاميين وقوات الأمن ، لاسيما بعد ان امتد مخطط العنف ليشمل فئات متميزة من الضحايا تتمثل ، إما فى شخصيات سياسية بارزة ، كانت لها بصماتها الواضحة على الحياة السياسية فى الجزائر منذ الاستقلال وحتى الان ، وإما من حملة الاقلام من المثقفين والكتاب والصحفيين ، بل إن الأمر دخل طورا جديدا من الخطورة حين شمل الأجانب من رعايا الدول التى تربطها بالجزائر علاقات سياسية واقتصادية قوية ومتميزة ، والذين تعرض رعاياهم للخطف أو للقتل ، ثم للانذار الواضح والمحدد لهم بمغادرة البلاد خلال شهر واحد ، والا تعرضوا للابادة ، الأمر الذى من شأنه ان يدخل تعقيدات على علاقة الجزائر بهذه الدول .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل تعدى العنف ذلك ليدخل ضمن ضحاياه اعضاء تنظيمات نقابية ووطنية كانت قد عملت بشكل أو بأخر ضد الجماعات الاسلامية ، وخاصة جبهة الانقاذ الأسلامية .

ومما يزيد الأمر سوءا وتدهورا ، أن تصاعد موجات العنف فى الجزائر قد تزامن مع إقالة المجلس الأعلى للدولة لرئيس الوزراء (بلعيد عبد السلام) ، بل انه فى مساء نفس هذا اليوم امتدت يد العنف لتنال رئيس الوزراء الأسبق واحد الشخصيات السياسية الوطنية البارزة وهو (قاصدى مرباح) الذى كانت له اراء هامة لاصلاح الأوضاع المتردية فى الجزائر ، والتى تشهد مرحلة من التدهور الاقتصادى والاجتماعى لم تعرفها منذ استقلالها عام ١٩٦٢ ، حيث بلغ معدل التضخم فى الفترة الأخيرة نحو ٣٠ ٪ سنويا ، بينما قفز معدل البطالة بين السكان القادرين على العمل والراغبين فيه الى ٢٥ ٪ ، حيث اصبح سوق العمل يستقبل سنويا نحو ثلاثمائة الف شخص من الباحثين عن العمل ، فى حين انخفض معدل النمو الصناعى فى الربع الأول من عام ١٩٩٣ بنسبة ٧ ٪ بالمقارنة مع نفس الفترة من عام ١٩٩٢ ، الأمر الذى من شأنه ان يجعل الحكومة الجزائرية عاجزة عن خدمة ديونها الخارجية التى ستبلغ بحلول عام ١٩٩٤ نحو (٢٦) مليارا من الدولارات ، تدفع الجزائر أرباحا لها تصل قيمتها الى ثمانية مليارات من الدولارات ، فى الوقت الذى تحتاج فيه الجزائر الى اكثر من أربعة مليارات من الدولارات لاستيراد

لاحتياجاتها من المواد الغذائية ، بعد التدهور الشديد الذى عرفه المحصول الزراعى ، حيث اصبحت السلع الاستهلاكية من الندرة وارتفاع الاسعار بما يثير القلق .

بينما يحرص المجلس الأعلى للدولة فى محاولات لتجديد شرعيته التى انتهت فى نهاية ديسمبر ١٩٩٣ ، محاولا تحقيق ذلك من خلال حوار وطنى شكل له لجنة وطنية مازالت خطاها تتعثر وسط تعدد وتناقض اراء ومواقف القوى السياسية لتحقيق هذا الحوار الوطنى .

هذه هى أهم رؤوس الموضوعات التى تشكل مأزق الجزائر ومحاولتها الخروج من هذا المأزق ، وهو مايحتاج الى تسليط الأضواء عليه لاستخلاص دلالاته واحتمال مضاعفاته أو ايجاد مخرج فيه قبل ان يتفاقم الخطر وينتقل الوباء الى دول عربية أخرى فى المغرب أو المشرق .

الاغتيالات السياسية :

يأتى على رأس قائمة ضحايا الاغتيالات السياسية (قاصدى مرباح) الذى يثير اغتياله مع ابنه وشقيقه وعدد من حراسه ، العديد من علامات الاستفهام والدلالات ذات المغزى السياسى العميق ، ذلك ان (قاصدى مرباح) ، الذى ولد فى منطقة القبائل الكبرى ، قد تدرج منذ صباه فى عدد من المناصب القيادية فى اتحاد الطلبة المسلمين وجيش التحرير الوطنى الجزائرى زمن الثورة ، واشترك فى عضوية الوفد الجزائرى الى المفاوضات السرية فى (روس) فى فبراير عام ١٩٦٢ ، ثم فى الوفد الجزائرى فى مفاوضات (ايفيان) كمندوب وخبير عسكرى ، ثم عين مديرا للأمن العسكرى بوزارة الدفاع فى اكتوبر ١٩٦٢ عند تشكيل أول حكومة جزائرية للاستقلال ، ولعب دورا مهما فى الانقلاب العسكرى الذى قام به الرئيس الراحل (هوارى بومدين) ضد الرئيس السابق (احمد بن بله) فى ١٩ يونيو ١٩٦٥ ، ثم أصبح (قاصدى مرباح) عضوا فى اللجنة المركزية والمكتب السياسى لحزب جبهة التحرير الوطنى من عام ٧٨ حتى عام ١٩٨٤ ، وليس هذا فحسب ، بل شغل (قاصدى مرباح) منصب امين عام وزارة الدفاع ثم نائبا لوزير الدفاع ثم وزيرا للصناعة الثقيلة ثم وزيرا للزراعة والصيد البحرى ثم وزيرا للصحة وذلك كله خلال الفترة من ١٩٨٠ ـ حتى ١٩٨٨ ، حين دعاه الرئيس السابق (الشاذلى بن جديد) فى نوفمبر ١٩٨٨ بعد اجراء الاستفتاء ، ليرأس أول حكومة تتولى المسئولية بعد أحداث اكتوبر من ذلك العام ، وختم (قاصدى مرباح) حياته السياسية بانشاء حزب سياسى سماه (الحزب الجزائرى من أجل العدالة والتنمية) ويختصر اسمه فى كلمة (مجد) .

وكان من أهم الأوراق التى اعطت (لقاصدى مرباح) ثقة فى النفس وأهمية سياسية ملحوظة ، أنه من خلال مسئوليته عن الأمن العسكرى ، كان يملك العديد من الملفات السياسية التى تحتوى على الكثير من الاسرار والمعلومات الدقيقة عن أهم الشخصيات الجزائرية البارزة وتحيط بملابسات التطورات السياسية التى مرت بها الجزائر ، كما تميز (قاصدى مرباح) بآرائه السياسية الهامة ونداءه للقوى الوطنية لاخراج الجزائر من المأزق الذى تردت فيه ، وذلك قبل اربعين يوما فقط من اغتياله ، وهى اراء تستحق تسليط الأضواء عليها ، ومن أهمها مايلى : ـ

١ ـ ان كل مسعى يرمى الى اشراك القوات المسلحة فى النقاش السياسى قد يؤدى الى تحويل هذه القوات عن هدفها الاصلى ، ويرى ان استعادة السلم المدنى تعتبر مسئولية القوى السياسية والمجتمع المدنى قبل غيرهما ، لان الجيش لا يستطيع سد الثغرات التى تحدث فى المجتمع المدنى والسياسى الى ما لا نهاية له .

٢ ـ يركز (قاصدى مرباح) فى ندائه للقوى الوطنية على أولئك الذين يعتقدون انهم حرموا من حكم حصلوا عليه بالانتخابات وظنوا انهم لم يتبق لهم اية وسيلة للمطالبة به بالطرق السياسية ، فلجأوا الى العنف ، ويعتبر ذلك امرا يهدد الوحدة الوطنية ويضعف طاقة الوطن الدفاعية فى جميع المجالات ، كما أن ذلك فى نظره يتيح للمنتفعين سياسيا وماليا من العهد السابق ، الظروف الملائمة لعرقلة المسار الديمقراطى ، مما يحول دون حدوث التغيير الجذرى لاسلوب ادارة شئون البلاد .

٣ ـ وطالب (قاصدى مرباح) المسئولين السياسيين ، سواء فى الحكم أم فى المعارضة ، لكى يضحوا بمصالحهم الشخصية والحزبية من أجل الوصول الى حل للأزمة الوطنية المعقدة التى تمر بها الجزائر .

٤ ـ تنبأ (قاصدى مرباح) قبل نحو أربعة أشهر من اقالة المجلس الاعلى للدولة بالفشل الذريع (لعبد السلام بلعيد) رئيس الوزراء ، لأن سياسة التقشف التى طبقها (عبد السلام بلعيد) يمكن ان تؤدى الى خلق اضطرابات اجتماعية ، وكان واثقا ، كما اعلن ذلك ، من أن برنامج حكومة (عبد السلام بلعيد) سيعطى نتائج سيئة للغاية فى عام ١٩٩٣ ، الذى قطع بأنه سيكون اسوأ عام تمر به الجزائر منذ الاستقلال ، حيث توقع (قاصدى مرباح) انخفاض الانتاج الوطنى الخام بمقدار ٥ ٪ وزيادة نسبة التضخم لتصل الى ٤٠ ٪ ، وان حكومة بلعيد عبد السلام ، ستضطر الى تسريح نحو مائة وخمسين الف عامل من الخدمة ، وان برامج الاسكان ستتعثر بسبب النقص المتوقع فى الانتاج الوطنى من الحديد والأسمنت .

٥ ـ انه نتيجة لكل هذا التدهور الاقتصادى والاجتماعى فان الشعب الجزائرى ، كما يعتقد ، لن يلتف حول الحكومة والقيادة السياسية الجديدة ، ولن

تحل مشكلة الارهاب بسهولة لان حلها لا يجب ان يقتصر على المحور الامنى فحسب ، بل يجب ان يكون شاملا للنواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ويعتبر ان الأزمة السياسية هى الأصل ، وان حلها يسهل حل الأزمات الاخرى ، وذلك لان حل الأزمة الاقتصادية يحتاج لسنوات طويلة قبل ان تأتى معالجتها بثمارها المرجوة .

٦ ـ ومن أهم القنابل التى فجرها (قاصدى مرباح) قبل اغتياله انه كشف الستار عن الفساد فى الجيش ، والذى حمل مسئوليته للرئيس السابق (الشاذلى بن جديد) الذى قال انه كان يعلم كل شىء بحكم انه رئيس الجمهورية ووزير الدفاع والمسئول الاول عن رمز هذا الفساد الجنرال (بلوصيف) رئيس الأركان ، الذى قدم للمحاكمة بتهمة الاختلاس ، والاثراء الفاحش ، وهو الأمر الذى لم يضع له (بن جديد) حدا بعزل (بلوصيف) عن منصبه ، كما كان يجب ان يفعل .

٧ ـ والقنبلة الأخرى التى فجرها هى مطالبته بوضع ضوابط جديدة تحول دون تكرار ماحدث بحيث تحقق هذه الضوابط الجديدة نوعا من الوضوح والشفافية فيما يتعلق بسيادة الدولة ونفقات رئيس الجمهورية والحكومة والوزراء وكبار الضباط ، وأن تلعب الرقابة المالية دورها ، والذى لم تلعبه من قبل ، وخاصة مايتعلق بعمل مجلس المحاسبة العامة الذى كان يجب ان ينشر سنويا تقريرا حول الرقابة المالية للدولة ، وهو مالم يفعله طوال الاثنى عشر عاما الماضية .

٨ ـ وثالث القنابل التى فجرها (قاصدى مرباح) قبل اغتياله ازاحة الستار عن مشروع قانون كان قد اعدته الحكومة التى رأسها وأرسل الى البرلمان ، وينص على ان يعلن كل وزير معين ، وكذلك كبار المسئولين فى الدولة ، عن ثرواتهم الشخصية قبل تحملهم المسئولية ، وبعد تركهم لها ، للحيلولة دون الاثراء غير المشروع ، وليس هذا فحسب ، بل ان (قاصدى مرباح) طالب بفتح الملفات ومحاكمة الماضى ، لانه اعتبر أن ذلك وحده هو الكفيل باستعادة ثقة الشعب فى الحكومة .

٩ ـ واخيرا اعتبر (قاصدى مرباح) ان المجلس الأعلى للدولة ، الذى تنتهى شرعيته بنهاية عام ٩٣ يريد ، رئيسه واعضاؤه ، فرض حل لتجديد واستمرار هذه الشرعية ، وانهم لذلك يستخدمون احزاب المعارضة وبعض القوى السياسية والاجتماعية لفرض هذا الحل ، الذى قد يستهدف ادخال اعضاء جددا ، او خلق صيغة (مجلس جمهورى) تبدأ مهمته عام ١٩٩٤ ، وتمتد حتى عام ١٩٩٦ .

وترجع أهمية وخطورة هذه القنابل السياسية التى فجرها (قاصدى مرباح) قبل اغتياله الى انها مست مصالح الكثيرين فى العهود الماضية ، والحاضرة وهددت بتعريتهم علنا امام الرأى العام لمحاكمتهم وتجريدهم مما نهبوه من اموال الدولة والشعب ، بحيث تصبح محاكمة الجنرال (بلوصيف) مجرد بداية لسلسلة من المحاكمات المشابهة ، وهذا كله هو الذى يجعل لعدد كبير من رموز السلطة فى الماضى والحاضر مصلحة فى اختفاء (قاصدى مرباح) من على وجه الأرض ، وهو نفس الشىء الذى يجعل تحديد الجهة صاحبة المصلحة فى اغتياله صعبة للغاية ان لم تكن مستحيلة على نحو ماحدث للرئيس السابق (محمد بوضياف) الذى راح دمه هدرا وعجزت سلطات التحقيق حتى الآن عن تحديد الفاعل الاصلى والمحرض والمدبر والشريك .

تصفية الحسابات السياسية بالسلاح :

واذا كان اغتيال (قاصدى مرباح) الذى كان بعيدا عن السلطة وعن الجيش لم تعرف اسبابه ولا مدبروه فان ضحايا اخرين ضمهم مسلسل العنف لانتمائهم الى هيئات او تنظيمات عملت بشكل او باخر ضد الحركة الاسلامية ومن قبيل ذلك اللجنة الوطنية لانقاذ الجزائر ، وهى اللجنة التى تأسست غداة فوز الجبهة الاسلامية للانقاذ فى انتخابات ديسمبر ١٩٩١ ، والتى كان اول ماطالبت به الشخصيات المنضوية تحت لوائها ، هو وقف الانتخابات وابطال نتائج الدورة الأولى لهذه الانتخابات ، وذلك للحيلولة دون وصول جبهة الانقاذ الاسلامية الى حكم الجزائر ، ولذلك رأت العناصر الاسلامية المتطرفة تصيد أعضاء هذه اللجنة الوطنية عقابا لهم على مواقفهم تلك ، ولقد كان فى مقدمة الضحايا من اعضاء هذه اللجنة الأمين العام لاتحاد العمال الجزائريين ، الذى نجا من الموت بأعجوبة ، لكن عضوا اخر فى اللجنة لقى حتفه وهو رئيس نقابة الموظفين الذين اغتيل فى شهر مارس من العام الماضى ، ثم تلاهما عضو اخر هو الدكتور (الجيلالى بن خنشر) طبيب الأطفال وعضو اللجنة الوطنية لانقاذ الجزائر وقد اغتيل فى أكتوبر من العام الماضى .

ولنفس الأسباب السابق إيضاحها ، شمل مسلسل العنف اعضاء (المجلس الاستشارى الوطنى) الذى تكون بعد الغاء الانتخابات التشريعية لمجلس النواب ، حيث اعتبرت لجنة الانقاذ الاسلامية ان اعضاءه ليسوا الا مغتصبين للسلطة التشريعية ، لأنهم اخذوا بغير حق مكان النواب المنتخبين فى ديسمبر ١٩٩٠ ، فحكمت الحركة الاسلامية المسلحة بالاعدام غيابيا على جميع أعضاء هذا المجلس وأباحت دماءهم ، وبالفعل سقط من أعضائه (محمد بو خبزة) أستاذ علم الاجتماع ومدير مركز الدراسات الاستراتيجية الشاملة بالنيابة ، كما اغتالت الدكتور (الهادى فليس) والمحامى (محمد فرحات) عضو لجنة التحقيق فى اغتيال الرئيس (محمد بوضياف) ، كما جرح رابع هو الكاتب (مرزاق بقطاش) بينما نجا ثلاثة من اعضاء هذا المجلس الاستشارى بأعجوبة لأنهم مازال لهم فى العمر بقية .

كما اخذت تصفية الحساب بالسلاح ، اسرة الثقافة والاعلام ورجال الصحافة لاتهامهم بتعبئة الراى العام ضد الاسلاميين وتشجيع سلطات الدولة على قمعهم والمطالبة بتشديد الاحكام عليهم ، سواء بالمقال او بالخبر او بالتحقيق الصحفى ، اذ كان مدير التليفزيون الجزائرى قد قام بدور هام فى إثارة الرأى العام ضد الاسلاميين بعد حادث تفجير مطار هوارى بومدين الدولى وبنفس السبب اغتيل نائبه ، كما طال العنف صحفيين فى جريدة (احداث الجزائر) ، وجريدة (الوطن) وغيرها من الصحف الجزائرية .

ونظرا للعداء التقليدى والتصادم العقائدى بين الاسلام والشيوعية ، فقد طال مسلسل الاغتيال اعضاء فى التنظيمات الشيوعية ، وحتى (حركة حماس) الاسلامية التى تعارض العنف وتطالب بالحوار السلمى لم ينجح اعضاؤها من مطاردة العناصر الاسلامية المتطرفة لهم .

على ان الجديد فى مخطط العنف فى الجزائر هو ادخال الأجانب المقيمين بالجزائر ضمن هذا المخطط وهو مايحدث لاول مرة ، ويحمل فى طياته اسبابا واعتبارات تراها التيارات الاسلامية المتطرفة مبررا كافيا لارهاب هؤلاء الاجانب لاسباب عديدة سنذكرها بعد قليل ، وكان من بين الضحايا الأجانب المقيمين فى الجزائر شخصان يحملان الجنسية الروسية ، قتلا فى واحة (الاغوات) على اطراف الصحراء الجزائرية ، التى تبعد عن العاصمة بحوالى ٤٠٠ كيلو مترا ، كما قتل شخصان يحملان الجسية الفرنسية وذلك بالقرب من مدينة (سيدى بلعباس) فى غرب البلاد ، وخلال النصف الثانى من شهر اكتوبر من العام الماضى تسلمت اسرة المانية انذارا بان عليها أن تغادر الجزائر بعد ان القى القبض عليها مسلحون واحتجزوها لعدة ساعات ، بل انه وقع اختطاف ثلاثة من الفرنسيين من العاملين فى القنصلية الفرنسية بالجزائر من بينهم سيدة فرنسية واحتجزوا لعدة أيام قبل أن يفرج عنهم المختطفون متعللين بان ذلك الافراج جاء بمناسبة حلول ذكرى اندلاع الثورة الجزائرية ، ولكن الأسباب الحقيقية لهذا الافراج جاءت استجابة لنداء بعض القيادات فى جبهة الانقاذ الاسلامية المقيمين فى الخارج ، ولردود الفعل العنيفة التى ظهرت فى فرنسا ، حتى أن الرئيس الفرنسى (فرانسوا ميتران) صرح بانه يفكر جديا فى سحب الفرنسيين المقيمين فى الجزائر ونصحت الحكومة الفرنسية رعاياها الذين عادوا من الجزائر فى عطلات خاصة الا يتعجلوا العودة اليها .

محاولة عزل الجزائر :

ويلاحظ المراقبون ان المخططين للعنف قد استهدفوا رعايا الدول التى تربطها بالحكومة الجزائرية روابط قوية ، لدفعها الى التخلى عن دعم الحكومة الجزائرية سياسيا واقتصاديا ، ولدفع هذه الحكومات الأجنبية للضغط على الحكومة الجزائرية للدخول فى حوار مع جبهة الانقاذ الاسلامية ، وذلك بسبب الحجم المتنامى للمصالح الجزائرية عند هذه الدول ، وخاصة فرنسا التى تدافع عن الجزائر فى المؤسسات الدولية كنادى روما والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى والسوق الاوروبية المشتركة ، وحرص فرنسا على تقديم القروض للحكومة الجزائرية وتشترى جزءا كبيرا من البترول والغاز الجزائريين بسعر يرتفع عن السعر العالمى فى محاولة منها لدعم السلطة الجزائرية .

ولقد كان رد فرنسا على عملية الاختطاف ذا شقين ، الشق الأول انها حثت الحكومة الجزائرية على انهاء هذه الأوضاع والدخول فى حوار مع كافة القوى الوطنية ، بما فيهم الاسلاميون لاستحالة بقاء الأوضاع الحالية فى الجزائر على ماهى عليه ، وفى نفس الوقت قامت سلطات الأمن الفرنسية بعمليات تمشيط واعتقال وطرد فى أوساط العناصر الاسلامية المتطرفة المقيمة فى فرنسا ومصادرة مالديها من اسلحة ومنشورات حماية للميونين من المسلمين الجزائريين المقيمين فى فرنسا من تغلغل المتطرفين الاسلاميين فى صفوفهم ، وحتى لا تصبح فرنسا قاعدة خلفية للمسلمين المتطرفين فى الجزائر .

أما الشق الثانى الذى استهدفته الحكومة الفرنسية بهذه الاجراءات على اراضيها ضد الاسلاميين هو الضغط على جبهة الانقاذ الاسلامية واضعافها لاجبارها على تقديم تنازلات مهمة خلال الحوار الذى يقال ان الحكومة الجزائرية تعتزم اجراءه مع جبهة الانقاذ الاسلامية ، بل ان البعض يقول ان اتصالات سرية قد بدأت بافعل بين الحكومة الجزائرية والعناصر الاسلامية المعتدلة فى جبهة الانقاذ الاسلامية الجزائرية .

ويرى البعض انه يوجد فى خارج الجزائر ، خاصة فى المانيا وفرنسا واسبانيا (الهيئة التنفيذية) للقادة الكبار للمنظمات الاسلامية الذين اصبحوا يشكلون مايسمى الان (الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية) ، والتى تتألف من أربعة رجال هم : ـ

(رابح كبير) : وهو أستاذ فيزياء سابق فى مدينة (جيجل) الجزائرية ، والذى سبق له ان كان رئيسا للجنة العلاقات الخارجية التابعة لجبهة الانقـاذ الاسلامية ، وقد اعتقل ولكنه تمكن من الهرب .

(انور هدام) : ـ الذى تم انتخابه نائبا عن مدينة (تلمسان) باسم الجبهة الاسلامية للانقاذ وذلك خلال الدورة الاولى للانتخابات التشريعية التى جرت فى ديسمبر ١٩٩١

(خير الدين خربان) : وهو ضابط سابق فى سلاح الجو الجزائرى

(عبد الله انيس) : وهو متطوع سابق فى حرب

افغانستان

وهؤلاء ينتقلون فى الخارج من (كولونيا) الى (برشلونة) ويلتقون بالعديد من الأشخاص من كافة الجنسيات من أجل الحصول على المال والافكار والدعم ، كما يوجد فى داخل الجزائر فريق اخر يقود الصراع المسلح او يوجهه .

مسئولية عبد السلام بلعيد عن تدهور الاوضاع :

ويحمل المراقبون وزعماء القوى السياسية فى الجزائر مسئولية تدهور الاوضاع (لعبد السلام بلعيد) رئيس الحكومة السابقة ، الذى اقاله المجلس الأعلى للدولة بعد ما لا يزيد عن عام قضاه رئيسا للحكومة الجزائرية ، إذ يحملونه مسئولية تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعيه فى الجزائر ، بحيث لم يعد أمام حكومته إلا التعامل فقط بالوسائل الأمنية مع مسلسل العنف ، متجاهلا لب القضية ، وهو الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى وكسر حدة البطالة ومعالجة مشاكل السكن ، ووضع حد لارتفاع الأسعار ، وغير ذلك من القضايا التى تهم السواد الأعظم من الشعب الجزائرى حتى لا يصبحوا ضحية سهلة الانقياد للعناصر الاسلامية المتطرفة لانعدام مصداقية الحكومة وعجزها عن حل مشاكلهم .

ولهذا كان (عبد السلام بلعيد) هدفا لانتقادات شديدة من انصار القطاع الخاص ومن الصحافة ومن بعض الاحزاب السياسية التى اعلنت معارضتها لبرنامجه الاقتصادى وطالبت برحيله ، كما رفض رجال الاقتصاد برنامجه الاصلاحى واتهموه بالعودة الى سياسة الاحتكار للانتقادات التى تتعارض مع توجهاته الاقتصادية ، ولم يعط هؤلاء المعارضون والمنتقدون) لعبد السلام بلعيد) الفرصة لعقد المناظرة التى كانت حكومته تنوى تنظيمها فى شهر سبتمبر الماضى لمناقشة الخيارات الاقتصادية للجزائر ، ولقد كان من بين النقاط المدرجة فى جدول أعمال هذه الندوة ، احتمال إعادة جدولة الديون الجزائرية التى تلقى معارضة مبدائية من السلطات الجزائرية ، يضاف إلى ذلك إنخفاض أسعار النفط ، وعدم حصول الجزائر حتى الآن على المساعدة التى كانت منتظرة من المؤسسات المالية الدولية لمواجهة مشاكلها ، وقد اعتبر بعض المتعاملين مع الجزائر من الأجانب ، وخصوصا فرنسا ، أن الاصلاحات الاقتصادية فى الجزائر لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب ، وان إيقاعها كان بطيئا ، وهو نفس الشيء الذى تضرر منه الجزائريون الذين يتعاملون مع الخارج ، حيث اعتبروا ان أبواب الاسواق الخارجية قد اغلقت فى وجوههم ، وان الصناعة الجزائرية تتجه نحو الافلاس فى غياب استثمارات منتجة .

ومن سوء حظ) المجلس الأعلى للدولة) فى الجزائر انه كان قد تبنى البرنامج الاقتصادى لعبد السلام بلعيد ، وهو البرنامج الذى كان يركز على التقشف والاعتماد على النفس والتسيير الصارم للموارد حسب الاحتياجات الضرورية للبلاد ، على امتداد فترة تتراوح ما بين ثلاث او خمس سنوات ، فى الوقت الذى عرف فيه الاقتصاد الجزائرى فى ظل حكومة عبد السلام بلعيد تراجعا خطيرا يرجع اساسا إلى النقص الحاد فى الواردات والفشل فى ان تتحقق نسبة النمو الاقتصادى ومقدارها ٢ ٪ ، والتى توقعتها الحكومة خلال النصف الاول من عام ١٩٩٣ فى الميزانية بقدر ب ١٨٠ مليار دينار جزائرى وليس ١٦٨ مليار دينار التى توقعتها حكومة (عبد السلام بلعيد) ، وهذا العجز يصل إلى نسبة ٤٠ ٪ من ميزانية الدولة .

وكما زاد من سوء الأحوال الجفاف الذى اصاب الجزائر خلال فترة حكم « عبد السلام بلعيد » ، ودمر حوالى ٥٠ ٪ من انتاج الحبوب والانتاج الزراعى بصفة عامة ، وفى نفس الوقت ، انخفضت اسعار النفط والغاز على المستوى العالمى انخفاضا كبيرا مما زاد من تأزم الوضع الاقتصادى ، ولا حق النحس وسوء الحظ عبد السلام بلعيد ، حيث رفض سياسة « إعادة جدولة الديون الخارجية البالغ قدرها نحو ٢٦ مليار دولارا ، ودخل من أجل ذلك فى صراع مع صندوق النقد الدولى ، مما اثار مخاوف المستثمرين الاجانب ، الذين يعتبرون ان الضمانات التى توفر لهم فرص الاستثمار فى الجزائر غير كافية ، فى حين كان صندوق النقد الدولى يحث الجزائر على تطبيق برنامج (اعادة هيكلة) النظم الاقتصادية للدولة ، بحيث يرتكز على إعادة جدولة الديون وخفض قيمة العمله الوطنية بنحو ٥٠ ٪ على الأقل ، وجعل الدينار الجزائرى بعد ذلك قابلا للتحويل ، كما يتطلب الخصخصة السريعة للقطاع العام والتحرير الكامل للأسعار الداخلية وانفتاح السوق الجزائرية على التجارة الخارجية ، إلا ان عبد السلام بلعيد كان يريد الانتقال تدريجيا الى اقتصاد السوق تحت اشراف دقيق للحكومة والادارة تجنبا للعواقب الاجتماعية الخطيرة التى تترتب على السياسة التى يقترحها صندوق النقد الدولى .

الحوار هو الحل :

وسط هذا الخضم المتلاطم الأمواج من الارهاب والمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتداخلة والمعقدة ، التى وضعت الشعب الجزائرى فى منعطف خطير ومستقبل غامض يثير القلق فان الأمر الذى يحمل المخرج الوحيد للجزائر من هذا المأزق هو ما طالب به السيد (قاصدى مرباح) فى ندائه الذى وجهه قبل أربعين يوما من اغتياله إلى كافة المسئولين السياسيين فى الجزائر ، سواء أكانوا فى مناصب الحكم أم فى المعارضة ، والذى أهاب فيه بهؤلاء أن يترفعوا عن كل قصور ونظرة ضيقة ، وأن يضحوا بمصالحهم الشخصية ومصالح احزابهم وعصبياتهم لكى يعملوا على ايجاد

مخرج للجزائر من الأزمة السياسية الوطنية الراهنة ، ويستلفت انتباههم إلى ان الأولوية اليوم ليست فى معرفة من يحكم الجزائر فى المرحلة الانتقالية ، وإنما هى كيف يمكن إعادة الثقة بين الحكام والشعب وتخفيف تكاليف المرحلة الانتقالية الغامضة ، والعمل بغير انانية فى جوخال من العنف ليرجعوا فى أقرب الآجال الشرعية الشعبية إلى مؤسسات الجمهورية الجزائرية وأن تتلاقى الاتجاهات الرئيسية فى البلاد لتيسير النقاش واحترام اختيار المواطنين .

محاولة الخروج من المأزق :

واولى القوى السياسية التى تحاول الخروج من المأزق هى المجلس الأعلى للدولة برئاسة السيد (على كافى) ، لسبب جوهرى هو انتهاء شرعيته بنهاية عام ١٩٩٣ بحيث يجب أن تحل محله فى مطلع عام ١٩٩٤ هيئة رئاسية أخرى تتولى قيادة المرحلة الانتقالية التى قد تمتد الى نهاية ١٩٩٦ ، ولذلك وضع المجلس الأعلى للدولة تصوره لمضمون المرحلة الانتقالية ومؤسساتها وبرنامجها الاصلاحى ، فى وثيقة بعث بها فى العشرين من شهر يونيو ١٩٩٣ الى الاحزاب والمنظمات والجمعيات لتكون موضوعا للمناقشة والحوار قبل عرضها على ما وصف بأنه (لقاء وطنى) يصادق على البرنامج الذى يحظى بالقبول ، على أن ينظم بعد اللقاء الوطنى المنتظر (استفتاء) للشعب الجزائرى حول المرحلة الانتقالية ومؤسساتها وذلك لاسباغ الشرعية على نظام الحكم فى السنوات الثلاث المقبلة ، والذى لا يخرج عن صور ثلاث على النحو التالى : ـ

أ ـ اقامة هيئة رئاسية تخلف المجلس الأعلى للدولة وقد يقلص عدد اعضاء الهيئة الرئاسية الى عدد أقل مما هو عليه الان ، كأن يكون مثلا ثلاثة بدلا من خمسة .

ب ـ قيام مجلس استشارى وطنى للنهوض بالوظيفة التشريعية ويتسع لجميع الاحزاب والمنظمات والجمعيات التى توافق على ميثاق المرحلة الانتقالية ، على أن يزيد عدد اعضاء المجلس الجديد بحيث يصل الى مائتين أو ثلاثمائة عضو على غرار ما كان عليه البرلمان السابق قبل إقالة الرئيس الشاذلى بن جديد ، وليس ستون عضوا فقط ، كما هو حادث الآن .

ج ـ تشكيل حكومة انتقالية تتولى تنفيذ برنامج السنوات الثلاث المقبلة وتكون هذه الحكومة من (التكنوقراط) المتفرغين لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بحيث لا تقحم هذه الحكومة نفسها فى المسائل السياسية التى هى من اختصاص هيئة الرئاسة .

أما علاج المشكلة الاقتصادية بصفة خاصة فيتلخص ، حسبما جاء فى وثيقة المجلس الاعلى للدولة فى عدة محاور :

١ ـ إنعاش عملية التصنيع انطلاقا من إعادة هيكلة ، قد تكون مؤلمة اجتماعيا ، لكنها تعتبر ضرورية لكى تفتح الباب أمام الاقتصاد الجزائرى لكى يستطيع الاندماج فى الاقتصاد العالمى .

٢ ـ إعادة النظر فى دور قطاع المحروقات او الطاقة ، بأعتباره القاطرة التى تجر عملية إعادة الهيكلة الصناعية وادماج الجزائر فى مجال التقسيم الدولى للعمل .

٣ ـ اعتماد سياسة زراعية مكثفة وفعالة تمكن البلاد من توفير أمنها الغذائى

٤ ـ اعتماد استراتيجية شاملة ودائمة او بعيدة المدى لتنمية السياحة وتطوير الخدمات التى تشجع على انعاش عملية التصدير

كما ان من المبادىء التى تكرسها وثيقة الاصلاح التى يتصورها المجلس الأعلى للدولة هى على النحو الاتى :

١ ـ التناوب على السلطة عن طريق الانتخابات الديمقراطية

٢ ـ تثبيت التعددية السياسية وحرية الرأى والفكر

٣ ـ تثبيت النظام الجمهورى والفصل بين السلطات

٤ ـ حماية الاسلام من كل تسلط او وصاية سياسية حزبية او فئوية وتجنب احتكار الدعوة الاسلامية من جانب اى جهة لأعتبار الاسلام هو دين الدولة والعنصر الاساس لشخصية الشعب الجزائرى والذى يشكل لحمة الوحدة وقاعدة الاستقرار فى البلاد .

وقد شكل المجلس الأعلى للدولة لجنة وطنية للاعداد لندوة يجرى فيها حوار وطنى على ارضية ترمى الى خلق وفاق ومصالحة ، وتتكون هذه اللجنة من ثمانية اعضاء ، ثلاثة منهم عسكريون وتقوم هذه اللجنة بالاتصال بالاحزاب والمنظمات والشخصيات .

وقد حرصت قيادة الجيش الجزائرى على لسان وزير الدفاع (الامين زروال) على دعوة الشعب الجزائرى الى تشجيع الحوار الوطنى للتوصل الى حل للأزمة الجزائرية ، وقال وزير الدفاع انه يجب على السياسيين الجزائريين ان يتغلبوا على صراعاتهم الحزبية فى مواجهة الوضع الخطير الذى تمر به البلاد حاليا ، والاستجابة لطموحات السلام والوحدة وتقدم الشعب الجزائرى ، واضاف وزير الدفاع فى بيانه الذى اصدره يوم ٢٤ اكتوبر ١٩٩٣ ، قوله ان المؤسسة العسكرية تعتزم الاحتفاظ بموقفها الحيادى ، ولكن هذا لا يعنى ان القوات المسلحة لن تأبه بما قد يؤثر على مستقبل البلاد .

لجنة الحوار الوطنى تتعثر :

إلا أن لجنة الحوار الوطنى صادفت فى اداء مهمتها عقبات كثيرة هددت مهمتها بالفشل ، فقد اصدرت بيانا ذكرت فيه أنها عقدت سلسلة من الاجتماعات مع نحو ستين جماعة سياسية ودينية للتوصل الى عقد مؤتمر وطنى تكون مهمته اعداد البلاد خلال الفترة الانتقالية

لاقامة ديمقراطية متعددة الاحزاب لمدة تستغرق ثلاث سنوات على ان يعقد هذا المؤتمر الوطنى للمصالحة فى شهر ديسمبر ١٩٩٣ وهو ما صادف صعوبات كثيرة .

وكانت العقبة الاساسية التى صادفت لجنة الحوار والوطن تتعلق بما اذا كانت الجبهة الوطنية للانقاذ سيسمح لها ، او توافق هى على الاشتراك فى حوار سياسى مع السلطات الحكومية التى يدعمها العسكريون ، والتى كانت خلال العامين الماضيين فى صدام مسلح مع الجبهة الاسلامية للانقاذ ؟ ؟

وكانت (جبهة التحرير الوطنى الجزائرية) و (جبهة القوى الاشتراكية) اللتين تأتيان فى الترتيب التالى لجبهة الانقاذ فى انتخابات ٢٦ ديسمبر ١٩٩١ ، فى مقدمة القوى السياسية التى طالبت ان يقوم المجلس الاعلى للدولة بالتفاوض معهما مباشرة لترتيب اوضاع السلطة فى البلاد ، حتى ان بعض اعضاء جبهة التحرير طالبوا بذلك صراحة وحددوا الموضوعات التى يجب ان يجرى حولها الحوار ، كما ان (عبد الحميد مهدى) الأمين العام لحزب جبهة التحرير يرى ان اخراج البلاد من الأزمة يقتضى ان يؤخذ فى الاعتبار الحوار مع كل القوى السياسية فى البلاد ، ومنها التيار الاسلامى ، الذى يقول ان هذا التيار ، وان اختلفنا مع اصحابه فى الكثير من المواقف ، إلا انه من الخطأ انكار وجوده ، وهو الذى حصل خلال فترة معينة على عدد كبير من أصوات الناخبين ، وانه اذا كان قد تم حل الجبهة الاسلامية للانقاذ ، لكن مازال هناك ثلاثة ملايين ناخب اقترعوا لصالح الجبهة لا يمكن اهمالهم لأن ذلك امر غير واقعى .

أما حزب (جبهة القوى الاشتراكية) ، وهو الحزب العلمانى القبائلى الذى يحظى بتأييد لا يستهان به فقد اعلن فى بيان اصدره يوم ١٥ نوفمبر ١٩٩٣ شروطه للمشاركة فى أى حوار وطنى وهى على النحو التالى : ـ

١ ـ الغاء حالة الطوارىء .
٢ ـ الافراج عن المعتقلين السياسيين
٣ ـ الغاء المحاكم الخاصة
٤ ـ السماح بالنشاط السياسى الحر

وإحدى النتائج الحتمية لهذه الشروط اذا تم قبولها فتح الطريق أمام جبهة الانقاذ الاسلامية للعودة الى المضمار السياسى واجراء حوار مع الجيش وربما مع المعارضة العلمانية التى تمثلها جبهة القوى الاشتراكية وجبهة التحرير الوطنى .

اما (حزب التجديد الجزائرى) فيرى زعيمه (عز الدين بوقروح) انه لا يؤمن بحوار يستهدف عزل الاسلاميين ، لأن ذلك فى نظره أمر غير ممكن وغير واقعى ، لان الحوار لا يمكن ان يخلق اجواء انفراج فى البلاد ويبعث الأمل فى نفوس الناس ، إلا اذا كانت غايته توفير الفرصة لانسحاب القيادة الحالية للبلاد ، والتى لا تتوفر على مشرعية حقيقية ، اما اذا كانت السلطة تهدف من وراء تنظيم هذا الحوار إلى المناورة فإن هذا غير مقبول وسيفشل الحوار كما فشل من قبل .

اما الحركتان الاسلاميتان وهما (حماس) و (النهضة) فإنهما ، وإن كانتا لا تمانعان فى المشاركة فى هذا الحوار الوطنى ، إلا ان (محفوظ نحناح) زعيم جبهة (حماس) علق على وثيقة المجلس الأعلى للدولة بقوله إن هناك أفكارا فى الوثيقة لجهات لم تشارك فى الحوار ، بينما هناك جهات اخرى شاركت بفاعلية لكنها لم تذكر فى الوثيقة التى يرى انها تنطوى على شىء من الانحياز فضلا عن عدم التعمق فى القضايا الجوهرية التى تمس العمق الجزائرى .

وعلى الرغم من أن هناك تحالفا يضم ثمانية أحزاب جزائرية تشترط جميعها اشراك الاسلاميين او حتى المعتدلين منهم فى اى حوار وطنى ، إلا أنه رغم ذلك كله فقد اصدرت (الجبهة الاسلامية للانقاذ) (قيادتها فى الخارج) يوم ١٤ نوفمبر الماضى بيانا اعلنت فيه رفضها إجراء إى حوار مع السلطات الجزائرية التى يدعمها الجيش والذين تصفهم (العصبة العسكرية الانقلابية الحاكمة) ، وأنها لن تفضل اى بديل عن دولة اسلامية ، كما حذرت الجبهة فى بيانها فرنسا من مغبة التعاون مع الحكومية الجزائرية الحالية .

ويعتقد بعض المراقبين ان هذا البيان لجبهة الانقاذ الاسلامية لا يضعف احتمال ان تكون محادثات سرية بين الجبهة والحكومة قد جرت بالفعل ، حيث نسب الى متحدث باسم جبهة الانقاذ فى (طهران) قوله إن حوارا حاليا قد الغى .

وبهذا البيان ، صادرت الجهة الاسلامية للانقاذ على المطلوب ، وجعلت مهمة اللجنة الوطنية للمصالحة مهمة صعبة ، وكذلك مهمة المجلس الأعلى للدولة ، الذى ستنتهى مدة صلاحيته الدستورية فى نهاية عام ١٩٩٣ بل ان السيد على كافى رئيس بدأ يمارس مهامة فى الفترة الأخيرة ، ليس من قصر الرئاسة فى العاصمة الجزائرية ، بل فى منزله الخاص خارج العاصمة فى إشارة توحى بعزمه على التخلى عن موقعه اذا لم توفق لجنة المصالحة الوطنية فى مهمتها لاخراج الجزائر من المأزق الذى تمر به فى الوقت الحاضر .

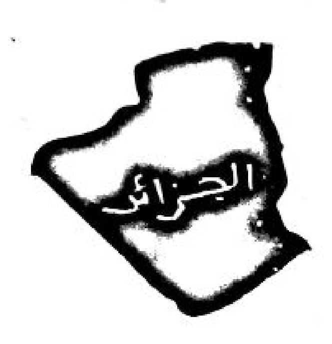
خلاف حول الهوية :

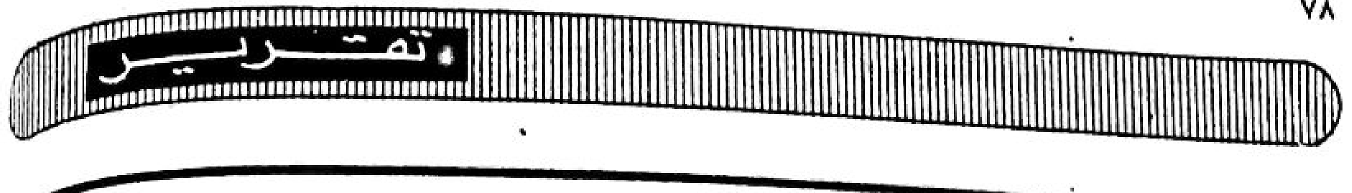
ولعل مما يزيد من حدة وخطورة المأزق الذى توجد فيه الجزائر الان ، وجود نوع آخر من الانقسام كانت ومازالت الجزائر تعانى منه . الا وهو الخلاف حول (الهوية) الوطنية والقومية للشعب الجزائرى ، حيث يوجد ما يطلقون عليه اسم (حزب فرنسا) أى المتفرنسون الذين يدافعون عن التقاليد الفرنسية ، ويحافظون على ولائهم لفرنسا ويعملون على استعادة اللغة الفرنسية لسيادتها على حساب اللغة العربية . وهو ما

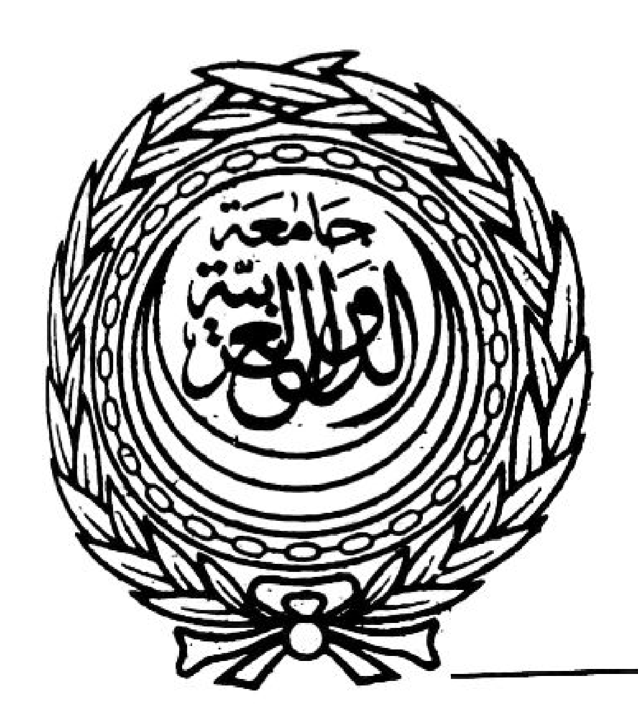
يوضحه زعيم حزب التجديد الجزائرى بقوله ، إن فى الجزائر قوى معنية لها غطاء سياسى عام ولكن مضمونها يهدف الى تغيير الانتماء الحضارى للجزائر وهذه القوى المناهضة لعروبة الجزائر تريد ان تدفع بالجزائر الى اتجاه (غربى لاتينى) فى حين انه ليس من حق أحد ان يشكك فى انتماء الجزائر للعالم العربى والاسلامى وليس من حق اى جيل أو اى حزب ان يعيد النظر فى هذا الانتماء ، لانه يشكل محصلة تاريخية لا يمكن ان تعيد النظر فيها كل يوم ، ولذلك فإنه ، كما يقول ، لابد من حسم هذه المسألة بأن تضع فى الدستور ثوابت لا يمكن

لأى انسان ان يغيرها كلما رأى ذلك ، حتي ولو ادى الأمر الى اجراء استفتاء عام حول هوية الجزائر عربية او اسلامية ، وهل نريد البقاء فى المحيط العربى الاسلامى ، ام نريد الانضمام الى اوربا على غرار المثال (التركى) وهى أمور يستطيع الاستفتاء العام حسمها وقد شدد السيد على كافى رئيس المجلس الاعلا للدولة فى خطاب له للشعب الجزائرى على عروبة الجزائر مما اثار حفيظة بعض التيارات البربرية

هذا هو المأزق فأين المخرج ؟ . □







جامعة الدول العربية ومستقبل العمل العربى المشترك

د . محمد نعمان جلال

لقد تم توقيع ميثاق جامعة الدول العربية فى ٢٢ مارس عام ١٩٤٥ وكان ذلك نتيجة حالة توفيق قامت بها مصر بين اتجاهين أولهما يدعو للوحدة العربية الشاملة ويتطلع لأن تكون المنظمة الاقليمية الجديدة منظمة قومية تسعى لتحقيق هذه الوحدة ، وثانيهما إتجاه قطرى يؤكد أهمية المحافظة على السيادة القطرية لكل بلد عربى وأن تكون المنظمة الوليدة تعبيرا عن هذا التوجه وجاء الحل الوسط المصرى لكى يتضمن إسم المنظمة كلمة « جامعة » مما يعنى الدعوة للتوحد ونبذ الفرقة وتوثيق الصلات (المادة ٢) ، وكلمة « الدول » مما يعنى احترام مبدأ السيادة وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية (المادة ٨) وكلمة « عربية » مما يعكس الهوية والانتماء الحضارى والثقافى ومن ثم التطلع لمزيد من التنسيق والتوحيد العربى فى شتى المجالات بالارادة الحرة المستقلة للدول الاعضاء (المادة ٩) . ولم يطرأ تغير جوهرى على ميثاق الجامعة العربية منذ ذلك الحين وكأن هذا الحل التوفيقى المصرى بمثابة المصباح السحرى الذى ينشده كل طرف ولا يكاد يصل اليه .

وبعد مرور ما يقارب الخمسين عاما على نشأة الجامعة ، ورغم نجاحها فى عقد العديد من الاتفاقيات والمعاهدات بين الدول الاعضاء لعل أخطرها على الاطلاق معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى المعقودة فى ١٧ يونية عام ١٩٥٠ ثم إتفاقية الوحدة الاقتصادية المعقودة فى ٣ يونية ١٩٥٧ وقد عكست هاتان المعاهدتان الأمل الذى سعت الشعوب العربية اليه وهو تحقيق الأمن العربى الشامل بمفاهيمه العسكرية والسياسية والاقتصادية وكانت هاتان الاتفاقيتان متواكبتين زمنيا مع معاهدة حلف شمال الاطلنطى التى عقدت فى ٤ ابريل ١٩٤٩ ومعاهدة حلف وارسو المعقودة فى ١٩ مايو ١٩٥٥ ومعاهدة الجماعة الاقتصادية الاوربية فى ٢٥ مارس ١٩٥٧ ولكن بينما وجدنا الحلفين العسكريين للكتلتين يكادا يكونا حققا حدفهما وهو ضمان أمن وسلامة الدول الاعضاء فيهما فان معاهدة الدفاع العربى المشترك ظلت حبرا على ورق إذ وقع العدوان الثلاثى على مصر ولم تتنادى الدول العربية عسكريا وإن اعربت عن تضامنها السياسى مع مصر ، كما وقعت حرب يونية عام ١٩٦٧ ولم توضع معاهدة الدفاع المشترك موضع التنفيذ وكانت مشاركة معظم الدول العربية (عدا الاطراف الثلاثة مصر وسوريا والاردن) رمزية أكثر منها فعلية ، كما أن التنسيق والخطط العسكرية على مر تاريخ المعاهدة يكاد يكون لا وجود له وهذا أمر جوهرى فلا مشاركة عسكرية عندما تندلع المعارك ، وأن المشاركة والتنسيق الحقيقى تكون قبل ذلك بفترة طويلة فى إطار تدريبات ومناورات

مشتركة ولتوحيد العقيدة القتالية ولضمان تعرف الجيوش المشتركة على فكر بعضها البعض وأساليبها التكتيكية وتحركاتها على غرار ما يحدث بين دول حلف شمال الاطلنطى . أما اتفاقية الوحدة الاقتصادية فظلت رهينة الادراج منذ عام ١٩٥٧ حتى بدأ تنفيذها عام ١٩٦٤ وكان التنفيذ بطيئا رغم الخطط والبرامج الطموحة ومن ثم تراجعت الاتفاقية ومجلس الوحدة الاقتصادية الذى انشىء للقيام على تنفيذها ليصبح هيكلا يكاد يكون خاوى الوفاض يستصرخ أعضاءه من حين لآخر لسداد حصصهم فى الميزانية كضمان دفع مرتبات الموظفين ، فى حين أن اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأوربية تطورت لتصبح نواة وحدة اقتصادية بل وسياسية حقيقية بين الدول الاوربية وزادت عضويتها بل تطلع كثيرون للانضمام اليها سواء كعضوية كاملة أو حتى عضوية منتسبة .

والدرس المستخلص هنا أن أوربا بحكم نضجها السياسى والفكرى أدركت أهمية توحيدها وتكتلها رغم الخلافات الكبيرة بين دولها ، أما الدول العربية فقد عاشت فى صراعات ومشاحنات وتراجع تقدمها نحو أهدافها رغم أن العناصر المشتركة التى تجمع بين العرب أكبر بكثير مما يفرقهم ، والتساؤل ماذا سيكون حكم التاريخ على هذا الجيل من المثقفين والسياسيين العرب ؟

العمل العربى المشترك : الخبرة التاريخية :

تظهر الخبرة التاريخية للعمل العربى المشترك فى إطار جامعة الدول العربية والمنظمات المتخصصة المتصلة بها مباشرة أو بطريق غير مباشرة أن هذا العمل مر عبر مراحل تاريخية تميزت كل منها بخصائص فريدة .

ففى عقد الاربعينات كان التنادى العربى مازال محدودا واقتصر على انشاء الجامعة التى سرعان ما انهمكت فى قضية فلسطين والحرب العربية الاسرائيلية الاولى عام ١٩٤٨ ومع هذا لم تنس الدفاع عن قضايا التحرر العربى الاخرى فدافعت عن مطالب كل من مصر وسوريا ولبنان فى الاستقلال فى دهاليز الأمم المتحدة ، وبعبارة أخرى كانت السمة الرئيسية لعقد الاربعينات هى ولادة الجنين العربى من أحشاء كانت تموج بآمال عربية كبرى ولكن ما أن وطأت أقدام الجنين الارض حتى فوجىء بحرب ينغمس فيها بلا استعداد . ومن هنا كان ادراك القادة السياسيين ضرورة أن يتحرك العمل العربى على ساقين إحداهما عسكرية والثانية اقتصادية وكانت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى هى التعبير الرسمى عن ذلك ، وفى نفس الوقت جاءت قيادة مصر بزعامة جمال عبد الناصر لكى تضيف بعدا وزخما للعمل العربى المشترك من أجل القومية العربية والوحدة العربية ، ومن ثم حلقت الامال العربية حتى بلغت عنان السماء بقيام الوحدة بين مصر وسوريا فى إطار الجمهورية العربية المتحدة ، ولكن الصراع داخل الجامعة العربية وخارجها ظل محتدما بين الجمهورية الوليدة وخصومها ولعل ما حدث من مهاترات فى مؤتمر شتورة فى لبنان عام ١٩٥٩ ثم وقوع الانفصال عام ١٩٦١ خير دليل على ذلك .

وفى عقد الستينات أضيف عنصر جديد للعمل العربى المشترك هو الدعوة للاشتراكية العربية أو التطبيق العربى للاشتراكية أو البعد الاجتماعى للعمل العربى ، على اختلاف الكتاب والمفكرين الذين عبروا عن هذا الاتجاه أو ذاك ، وأدى الأمر الى مشاحنة وخلاف عربى حتى منتصف الستينات وزاد التواجد المصرى فى اليمن ، مساندة لثورته آنذاك ، من حدة الخلافات العربية . وما ان جاءت حرب ١٩٦٧ حتى كان العرب فى هوة سحيقة من الخلافات فيما بينهم ثم هوة أكثر عمقا فى مواجهة إسرائيل بالهزيمة الساحقه وإن لم تكن ماحقة لأن الجيش المصرى سرعان ما بدأ الاستعداد وبدأت حرب الاستنزاف ثم تضامن مع الجيش السورى للقيام بحرب اكتوبر ١٩٧٣ المجيدة التى أعادت للعسكرية العربية بل للامة العربية بأسرها احساسها بذاتها وكرامتها .

وشهد عقد السبعينات ثلاث ظواهر رئيسية فى العمل العربى :

الأولى : فى بدايته ونهايته حيث برزت حالة فريدة من التضامن العربى عززتها حرب اكتوبر ١٩٧٣ ثم تراجعت لتعود من جديد كتضامن عربى يلوذ بموقف رافض يدور حول ما يمكن ان يسمى « بالثوابت والغيرة » ،الثوابت ازاء النزاع العربى الاسرائيلى والقضية الفلسطينية ومن ثم اتفق العرب لأول مرة فى تاريخهم الحديث على معاقبة أهم دولة عربية وهى مصر ومقاطعتها سياسيا واقتصاديا وشعبيا ، مقاطعة شبه شاملة وغير صحيح ما يقال ان المقاطعة كانت لنظام الرئيس الراحل السادات اذ أن النقابات قوطعت ، والشركات المصرية قوطعت كذلك الكثير من الكتاب والأدباء ، اللهم الا من كان ينتقد النظام السياسى المصرى ويمجد جبهة الرفض أو احدى دولها ، والواقع أن التاريخ أثبت بعد ذلك سلامة التوجه الاستراتيجى المصرى كما شهد على ذلك عقد التسعينات ، أما الغيرة فكانت من مصر وأساسها التنافس التقليدى بين بغداد ودمشق والقاهرة والى حد ما الرياض ثم الجزائر فى دوائر سياسية دولية معينة ، ولقد تحالف الأربعة كل لأسبابه لازاحة مصر على أمل أن تخلو لهم الساحة للزعامة وهو مالم يتحقق لأسباب عديدة ، وإن كان السبب الجوهرى هو أن الزعامة لا تفرض ولا تأتى من فراغ وليست منصبا ، وانما هى قدر يستند الى مقومات موضوعية من بنية تحتية الى اطار ثقافى وفكرى الى كثافة سكانية ليس فقط كمية بل وايضا نوعية وهذا

بالاضافة لتراث تاريخي وحضارى ممتد ناهيك عن الموقع الجغرافى .

الثانية : انه نتيجة ما يمكن ان نطلق عليه بالحقبة البترولية فى العمل العربى المشترك شهدت الساحة العربية توسعا فى منظمات العمل المشترك المتخصصة فى شتى الميادين بل أكثر من ذلك صدور ميثاق العمل الاقتصادى القومى واستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك عن قمة عمان فى عام ١٩٨٠ ولكن ظل هذا الميثاق والاستراتيجية لم يطبق منهما ال النذر اليسير ، كذلك المنظمات العربية المتخصصة العديدة اصبحت فى معظمها هياكل بلا مضمون حقيقى ، وتجمع للموظفين المنتمين لدول متعددة اكثر منها تجمع لدعاة فكر قومى عربى حقيقى يتجاوز الاقليمية ، هذا مع عدم إنكار وجود بعض الدعاة أو المؤمنين بالفكر القومى ، وكذلك وجود الدراسات والمقترحات ، ولكن النقطة الجوهرية هى انه لا الافكار ولا البرامج ولا الموظفون يمكنهم خلق إرادة سياسية تنفذ تلك القرارات والبرامج وهو ما ثبت فيما بعد إذ أن القيادات العربية لم تف بالتزاماتها على الوجه الأكمل أو الأمثل بل ولا فى الحد الأدنى ، هذا مع استعمال اخف والطف العبارات توصيفا للحالة .

الثالثة : وهى ذات ارتباط وثيق بالظاهرتين السابقتين وهى الانفتاح السياسى والاقتصادى العربى على العالم الغربى ، بدأ هذا التطور بما اطلق عليه سياسة الانفتاح الاقتصادى والسياسى فى مصر فى منتصف السبعينات وتعمقت هذه الظاهرة فى عقد الثمانينات وامتدت بدرجات مختلفة فى الدول العربية الاخرى .

اما عقد الثمانينات فقد شهد ظاهرة الانكفاء القطرى على الذات والخوف من السيطرة الايرانية لذلك تجمعت دول الخليج بوجه خاص خلف صدام حسين فى حربه مع ايران وسعت لاعادة الجسور مع مصر بحثا عن مصدر للقوة والحماية ، وانتهى العقد بعودة الالتحام العربى مرة ثانية . إلا أن أخطر أحداث هذا العقد كان هو نشأة التنظيمات الجهوية العربية حيث برز مجلس التعاون الخليجى عام ١٩٨١ كرد فعل للحرب العراقية الايرانية والخوف من الطرف المنتصر أيا كان هذا الطرف ، ثم الاتحاد المغاربى كرد فعل لتطور السوق الاوربية المشتركة ورغبة فى مزيد من التعاون معها واخيرا مجلس التعاون العربى وكانت أهداف اطرافه متضاربة ينطبق عليهم المثل « ينامون فى سرير واحد ويحلمون احلاما مختلفة » واثر ذلك على وضع الجامعة العربية وعلى العمل العربى المشترك بغض النظر عن أية مقولات بخلاف ذلك .

أخيرا نجد أن عقد التسيعنات بدأ بضربة قاصمة للتضامن العربى بغزو العراق للكويت وماتلاه من تحالف عربى ودولى ضد العراق لتحرير الكويت . وانقسام عربى ازاء الغزو وإزاء التحالف وقد ساعد هذا التطور العربى بالاضافة للتغير على الساحة الدولية باختفاء الكتلة الاشتراكية فى اوربا الشرقية ، وانحلال الاتحاد السوفيتى ناهيك عن حالة الانهاك التى تعرضت لها الثورة الفلسطينية ادى كل ذلك ، ضمن عوامل اخرى ، الى تهيئه المناخ لتقارب عربى اسرائيلى أو لنقل لتسوية عربية اسرائيلية والخطير فى الامر هو عودة مفهوم الاستناد الى قوى اجنبية لتقديم الحماية الامنية ولتحقيق امن الخليج ، وكأننا ازاء عودة الروح لمفهوم الفراغ فى الشرق الاوسط الذى حارب العرب ضده فى الخمسينات وحتى منتصف عقد الستينات ، هل يمكن القول : ماأشبه الليله بالبارحة . كما ادت التطورات المتلاحقة بعد حرب الخليج وبدء عملية السلام فى مدريد ثم اوسلو الى ظهور افكار عن نظام شرق اوسطى يرى البعض الا خوف على النظام العربى منه ويرى اخرون بخلاف هذا الراى بل يتطرق البعض الثالث للقول انه بداية النهاية للجامعة العربية وللهوية القومية العربية وتحويلها الى تراث ثقافى وليس هوية قومية سياسية مستقلة .

العمل العربى المشترك : نظرة مستقبلية :

لوضع تصور نظرى لمستقبل العمل العربى المشترك لابد من استلهام عبر التاريخ ودروسه وفى نفس الوقت البحث بواقعية والتفكير بصدق والتعبير بعقلانية ، يمكن طرح بعض الافكار :

أولا : أن النجاح يغرى بالنجاح وان الفشل يدفع لمزيد من الفشل ، وان تجارب العمل العربى المشترك كللت بنجاحات جزئية وفشل اكبر سواء فى المجالات السياسية او الاقتصادية ، ولعل أبرز اسباب الفشل كانت فردية القرار العربى بمعنى ان الاتفاق على اساس فردى من الحكام والقادة ولم ينبع من الأجهزة البيروقراطية التى هى منوط بها رعاية مصالح كل قطر ، لذلك مايكاد القادة يوقعون على اتفاق ويعودون لبلادهم حتى تعمل البيروقراطية على التحلل من التزاماته بدعاوى مختلفة ، ونظرا لان التوقيع على تلك المواثيق والاتفاقات لم يكن نتيجة ايمان حقيقى ، وانما من قبيل الانجازات الشكلية والمظهرية ، فلم يتخذ القادة موقفا من الاجهزة البيروقراطية بل ربما أو عزوا اليها بالتمسك بمواقفها ومن هنا فان الاقتراح الاول أن يستند العمل العربى المشترك الى دراسة حقيقية متفق عليها وفى إطار الحد الادنى ثم يعتمدها القادة ويلتزم بها الجميع بصدق واخلاص حتى يمكن التقدم فى المسيرة ولو خطوة واحدة .

ثانيا : انه اذا كانت اسرائيل لعبت لفترة ما دور القاسم المشترك للتضامن العربى فان هذا التضامن له جذوره السابقة على قيام اسرائيل فسعى محمد على لتوحيد مصر والشام لم يكن ضد اسرائيل وانما ضد الدولة العثمانية كذلك كانت الثورة العربية الكبرى بقيادة

الشريف حسين والتضامن العربى مع العراق فى حربه ضد ايران لم تلعب اسرائيل دورا اساسيا فيه ، وانما كان امن الخليج من جانب والتعبير عن المفهوم المصرى للأمن العربى من جانب اخر هما العنصرين الاساسيين من وراء ذلك . ولان المنطقة العربية مستهدفة بغض النظر عن صحة أو عدم صحة نظرية المؤامرة - وفى ظل عالم تسوده التكتلات الاقتصادية الدولية نجد ان هناك مصلحة عربية اكيدة فى تحقيق التضامن العربى وتنشيط العمل العربى المشترك . فالامن العربى مهدد من دول الجيران غير العربية بصور مختلفة ، والمصالح الاقتصادية العربية سواء البترولية حيث تدهور اسعارها او فرض ضرائب مثل ضريبه الكربون ، أو الحاجز الاقتصادى لاوربا الموحدة كل ذلك . وعوامل اخرى ، تدفع للقول أن المصالح العربية الاقتصادية مهددة مالم يعد العرب التفكير فى المفهوم القطرى الضيق للمصالح . ان الاحصاءات الاقتصادية تشير الى حقائق مذهلة منها على سبيل المثال ان الاستثمارات العربية من عام ١٩٥٠ الى ١٩٩٢ بلغت ٦٧٠ مليار دولارا فى العالم الخارجى بينما بلغت ٩ ، ١١ مليارا فى العالم العربى وانه مقابل كل دولار واحد يستثمره العرب فى العالم العربى يستثمرون ٥٦ دولارا فى العالم الخارجى ، وان بعض دول العالم العربى تستقدم العمالة المهاجرة من جنوب اسيا بأعداد متزايدة مما سيؤثر على التركيب السكانى والبنيه الاجتماعية والثقافية فى تلك الدول ويشار بوجه خاص الى انتشار الافلام الهندية واللغات الهندية فى مناطق معينة من العالم العربى .

ثالثا : ان المقولتين السابقتين لابد من استكمالهما بمقوله فلسفيه ضرورية وهى ان الحياة تتسم بسمتين رئيسيتين :

أولاهما : انها متغيرة ولا تثبت على حال ، كذلك السياسات متغيرة بخلاف المصالح التى هى دائمه وثابتة وان كان التعبير عنها متغير ايضا وفقا للظروف والملابسات التى هى متغيره بدورها وبعبارة أخرى أننا إذا كنا واجهنا نكسات فى العمل العربى المشترك فلا ينبغى ان نيأس او ان يساورنا القنوط وانما من الضرورى التطلع للمستقبل وليس النظر للماضى الا لمجرد استلهام العبرة وليس بالقطع لتكرار التجربة فالحياة تسير فى معراج صاعد الى الامام لايتوقف ولا يتراجع .

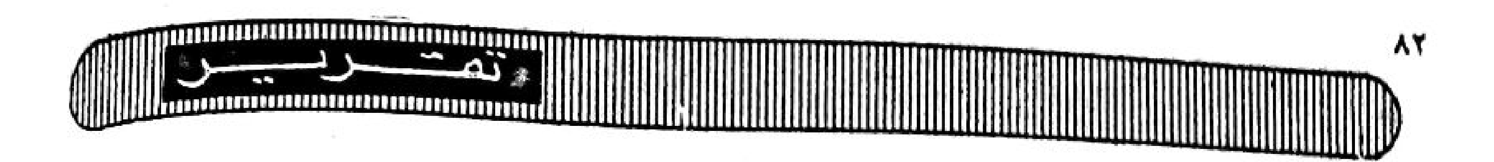
وثانيتهما : إن الحياة سمتها التحدى ولابد من مواجهة هذا التحدى والاستجابة له بروح خلاقة وبناءة فان روح التحدى هى التى دفعت الانسان للتغلب على تحديات الطبيعة وعنادها بل وتسخيرها لخدمته ، ولعل اخطر التحديات التى تواجه الامة العربية اليوم هو تحدى التخلف الاقتصادى والتكنولوجى والثقافى والسياسى ، وهو تخلف يكاد يكون عاما فى المنطقة العربية بغض النظر عن وجود بقع متقدمة هنا او هناك .

ولاشك ان التطور الفكرى السياسى العالمى وما يطرحه من مقولة صراع الحضارات يمثل بالنسبة لنا قضية بالغة الخطورة ، ومن الضرورى وضع استراتيجية سليمة وصحيحة للتعامل مع هذا الموقف حتى لاتكون المنطقة العربية ، والتى هى مهد الحضارات القديمة من فرعونية وبابلية واشورية وإسلامية كما انها مهد الديانات السماوية الثلاث التى انطلقت منها فكريا او استفادة من تجربتها العلمية والثقافية الحضارة الاوربية الامريكية حتى لا تكون هذه المنطقة متخلفة فى صراع الحضارات او لنقل فى حوار وتنافس الحضارات الغربية والصينية واليابانية فى القرن الحادى والعشرين .

رابعا : إن المثقفين العرب عليهم مسئولية كبرى فيما حدث فرغم تحدث البعض عن أهمية الفكر القومى ووحدته الا ان المفاهيم القطرية والممارسات القطرية اثرت كثيرا على سلوكهم وتصرفاتهم . يكفى للدلالة على ذلك ان تجتمع مع نخبة من مثقفى العراق او مع سوريا فرغم الانتماء لحزب واحد تجد التعارض واضحا . ويكفى ان تجلس الى المثقفين الناصريين أو القوميين وسرعان ماتلمس الانقسامات الشخصية كما لو كنا فى عصر المماليك فان عجز المثقفين على الاتفاق حول الحد الادنى للعمل العربى فان بعض السياسيين سيجدون من يبرر لهم تصرفاتهم أو ترددهم أو طموحاتهم وسيستمر التراجع فى العمل العربى المشترك . ومن ثم فانه من الضرورى أن يتفق المثقفون فيما بينهم ثم ينطلقوا الى الشارع العربى العريض ليبشروا بالمستقبل ولا ينغلقوا على أنفسهم فيكون العمل العربى رهين المحبسين تكاسل الجماهير وانغلاق المثقفين .

خامسا : هناك دور الدولة القائدة وهو دور يتسم بتحمل المسئولية والتضحية بانه ليس دور الترف بل دور العبء ولكن لابد ان تتفاعل الدولة القائد مع باقى اطراف النظام العربى الذى تقوده وان تترتب على عملية التفاعل هذه تحقيق مصالح كافة الاطراف فى مصارحه ومكاشفة بعيدا عن الشعارات التى تتسم بالمزايدة او المجاملات غير الصادقة والتى تتسم بالزيف . لابد ان يكون هذا التفاعل على اساس من العقلانية والمصالح المتبادلة وانتشار اجهزة العمل العربى المشترك فى مختلف ارجاء العالم العربى وخلق كوادر تؤمن بالعمل المشترك .

سادسا : أن تعيد جامعة العربى الدول العربية التفكير بصدق فى منهج عملها وجهازها البيروقراطى وأسلوبها الذى يتسم بالحياء والخجل وان تقوم بدور اكثر جراة يتضمن مبادرات عديدة لعل بعضها يحظى بالقبول ويساعد فى اعادة التماسك للعمل العربى المشترك قبل ان تداهمنا التطورات الدولية والاقليمية والتى يمكن ان تكون الجامعة العربية ضمن ضحاياها ويتراجع وجودها ليصبح هيكلا بلامضمون أو كالمسافر بالصحراء يتطلع الى بقعة من الماء حتى اذا جاءها وجدها سرابا .□





الأزمة السياسية فى اليمن وآفاق الحل

محمود حسين جمعة

فى التاسع عشر من اغسطس عام ١٩٩٣ وبعد رحلة علاجية الى الولايات المتحدة الامريكية اعلن على سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمنى اعتكافه فى عدن ورفض العودة الى صنعاء وذلك احتجاجا على الوضع الذى وصلت اليه العلاقة بين اطراف الوحدة اليمنية ومنذ ذلك التاريخ شهدت اليمن ازمة سياسية حادة وصفها المراقبون والمحللون بانها الاكثر خطورة على مسار الوحدة اليمنية منذ اعلانها فى الثانى والعشرين من مايو عام ١٩٩٠ ، وكشفت الازمة السياسية الاخيرة ان ثمة اختلافا وتعارضا بين اطراف الوحدة ظل كامنا تحت السطح الى ان اتيحت له الفرصة لكى يظهر على سطح الاحداث كما اظهرت الازمة ان المسألة اليمنية ذات ابعاد مختلفة ولاتقتصر على الخلافات بين الحزبين الكبيرين فى اليمن وهما حزب « المؤتمر الشعبى العام » والحزب الاشتراكى اليمنى اللذين كان لهما شرف كتابة شهادة ميلاد الوحدة اليمنية .

وفى التقرير التالى سوف نستعرض الابعاد المختلفة للازمة السياسية فى اليمن ومواقف اطراف الازمة والاطروحات التى يقدمها كل طرف كحل للازمة ودور القوى الداخلية والاقليمية فى استمرار الازمة وتفجرها والافاق المستقبلية لحل الازمة السياسية فى اليمن وسوف نقدم بين يدى الازمة خلفية تاريخية نعرض خلالها لتجربة الوحدة اليمنية وماتعرضت لها من ازمات حتى تم اعلانها فى مايو ١٩٩٠ .

اولا : الوحدة اليمنية والتغلب على عوامل التجزئة والتقسيم :

مع بزوغ فجر الثانى والعشرين من مايو ١٩٩٠ تحقق للشعب اليمنى حلمه التاريخى الذى ظل قرابة القرن ونصف القرن يراود ابناء الشعب اليمنى وتم الاعلان عن الميلاد الجديد لليمن الموحد الذى جاء تتويجا لمسيرة الوحدة التى تعرضت للكثير من العثرات والعراقيل الى ان تم انجازها ، فما بين عوامل التجزئة وعوامل الوحدة ظلت اليمن تعانى من مرارت التشطير التى فصلت بين ابناء الشعب الواحد ، الا ان الصراع بين عوامل الوحدة وعوامل التجزئة قد تم حسمه لصالح عوامل الوحدة ، وقد تمثلت عوامل التجزئة فى :

أ ـ قيام دولتين ذاتى سيادة الاولى اقيمت فى الشطر الشمالى فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ بعد ان اطاحت الثورة اليمنية فى شمال اليمن بحكم « آل حميد الدين » واقامت نظاما جمهوريا ، والثانية فى الشطر الجنوبى فى ٣٠

نوفمبر ١٩٦٧ عقب استقلال جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية .

ب ـ تباين النظامين السياسيين فى الدولتين : حيث اختلف النظام السياسى فى الشطر الجنوبى عن مثيله فى الشطر الشمالى وهو ما ادى الى زيادة تكريس عوامل التجزئة

ج ـ غياب الديمقراطية : .. حيث ظلت الحياة السياسية فى الشمال خالية من الحياة النيابية حتى عام ١٩٨٨ فيما اعتمد الجنوب على سياسة الحزب الواحد وكلا النموذجين قد اديا الى استبعاد دور الشعب فى المشاركة فى اتخاذ القرار السياسى .

د ـ طبيعة التنشئة السياسية : حيث تم حشد وتعبئة الشعبين فى الشطرين سياسيا بصورة تكرس الصراع والعداء وتتنكر للوحدة الطبيعية بين الشعبين .

هـ ـ النزعات الانفصالية المحلية : حيث وجدت قوى محلية فى كلا الشطرين كان من مصلحتها بقاء التجزئة والتشطير حفاظا على مصالحها الاقتصادية والاجتماعية وتتمثل هذه القوى فى الرموز القبلية والسياسية المدعومة من جهات اقليمية ودولية .

وادت هذه العوامل الى تكريس التجزئة والفرقة ودفعت بالشطرين الى نزاعين مسلحين عامى ١٩٧٢ ، ١٩٧٩ راح ضحيتها المئات من ابناء الشعب اليمنى فضلا عن الخسائر المادية .

عوامل الوحدة تمثلت فى :

أ ـ ازمة النظامين فى الشمال والجنوب : حيث نشطت قوى المعارضة لكلا النظامين ومثلت عنصر ضغط على الزعامتين مما حدا بهما الى السعى لانقاذ مشروع الوحدة الاندماجية للتغلب على المعارضة الداخلية .

ب ـ سقوط الخيار العسكرى : حيث ثبت لكلا النظامين ان الصراع العسكرى لن يحسم المعركة لصالح احد النظامين على حساب النظام الاخر ، ومن ثم فان الحل هو التوجه نحو الوحدة .

ج ـ دور القيادة السياسية : حيث اظهر كل من على عبد الله صالح وعلى سالم البيض روحا عالية وبدرجة عالية من التفكير الوحدوى امكن بفضلها تحقيق مايشبه المعجزة وهو اتمام وانجاز الوحدة فى وقت كان الكثيرون يراهنون على عدم امكانية تحقيق الوحدة .

وهكذا تغلبت عوامل الوحدة على عوامل التجزئة وخرجت الوحدة اليمنية الى حيز التنفيذ بعد سلسلة من العراقيل التى وضعت امام مسيرة الوحدة اليمنية التى بدات فى مطلع السبعينات بعد توقيع اتفاق تعز فى نوفمبر ١٩٧٠ بين قيادتى الشطرين تم اتفاق طرابلس الغرب فى نوفمبر ١٩٧٢ فاتفاق قطعبة فى فبراير ١٩٧٧ ثم اتفاقى (تعز صنعاء) فى ابريل ومايو ١٩٨٨ واتفاق عدن فى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩ الذى اقر مشروع دولة الوحدة ثم اعلنت الوحدة فى ٢٢ مايو ١٩٩٠ اى قبل الموعد الذى حدده اتفاق عدن بستة اشهر حيث حدد الاتفاق فترة عام واحد لتحقيق الوحدة .

وواضح من المسيرة الوحدوية للشعب اليمنى ان الشعب ظل حريصا على تحقيق الوحدة وتجاوز الازمات التى اعترضت طريق هذه الوحدة ، الا ان هذا الحرص الشعبى لم يواكبه حرص من جانب قيادتى الشطرين لتأسيس الوحدة على اسس واركان دائمة ومتينة ، لاتتأثر بالاحداث العاصفة . ومن ثم فان « المنهاجية الوحدوية » التى اتبعت لتحقيق الوحدة لم تكن هى االمنهاجية الصائبة حيث ارتضى الطرفان « الخيار الاندماجى » والتحول من دولتين ذاتى سيادة كاملة الى دولة بسيطة فقزة واحدة ، وكان الاجدر ان يتم التحول تدريجيا من خلال تبنى صيغة الفيدرالية بين الشطرين او « الكونفدرالية » فى مرحلة انتقالية ثم تأخذ فى التطور التلقائى لتصبح وحدة اندماجية .

وهكذا فان الوحدة اليمينية نتيجة لعوامل عدة تعرضت للعديد من الازمات السياسية بين الاطراف المختلفة فى عملية الوحدة وخاصة الحزبين الرئيسيين « المؤتمر » و« الاشتراكى » واخرها الازمة السياسية الراهنة .

ثانيا : الابعاد المختلفة للازمة السياسية اليمنية :

وجوهر الازمة السياسية فى اليمن يعود الى الفترة الانتقالية التى اعقبت اتمام الوحدة اليمنية حيث انها كانت بمثابة الحلقة الضعيفة التى نفذ منها الخلاف داخليا والتآمر الخارجى وفى هذا السياق فان الازمة السياسية فى اليمن ذات بعدين احدهما داخلى والاخر خارجى .

البعد الداخلى للازمة اليمنية :

أ ـ قصر مدة الفترة الانتقالية : حيث يؤكد البعض ان الفترة الانتقالية التى تقررت بعد انجاز الوحدة كانت قصيرة جدا (٣ سنوات) ولم تتسع لعمليات ترسيخ حسن النوايا والتفاهم المشترك بين النظام السابق فى الشمال والنظام السابق فى الجنوب فقد كان لكل من النظامين نهجة السياسى الخاص ، ولو كانت الفترة الانتقالية قد امتدت زمنيا اكثر من ٣ سنوات لأمكن التوصل الى نهج وخطة عمل سياسى واحدة فى اطار الديمقراطية حيث كان من الممكن ان يتم التنسيق بين الحزبين الكبيرين (المؤتمر والاشتراكى) بصورة تسمح بتوحيدهما معا الا ان الانتخابات النيابية التى اعقبت الفترة الانتقالية ادت الى وقف عملية التوحيد بين الحزبين التى كانت تسير اجراءاتها فى مجراها الطبيعى وكان قد تم قطع شوط كبير فى انجاز هذه المهمة .

ب ـ عدم إمكانية دمج المؤسسات : حيث اعقب اعلان الوحدة اتفاق بين الحزبين الكبيرين على تقاسم السلطة على كافة مستوياتها والدمج بين المجلسين النيابيين فى

الشمال والجنوب وكلاهما لم يكن منتخبا بشكل ديمقراطى مما ادى الى وضع بذرة الأزمة الحالية .

ومن ناحية اخرى فقد تعامل الحزبان الكبيران مع الوحدة اليمنية باعتبارها « حاصل جمع » الشطرين دون ان ترتقى النظرة الى الوحدة الى محاولة تحقيق دمج حقيقى للمؤسسات المدنية والعسكرية بحيث يمكن ان يفرز هذا الدمج انتاج كيان سياسى جديد تعبر عن مؤسسات دولة الوحدة ، بل على العكس من ذلك ظل كل طرف محافظا على مظاهر قوته وتميزه ونفوذه من ناحية واعاقة الجهود الرامية الى دمج المؤسسات من ناحية اخرى .

وكان نتيجة عدم دمج المؤسسات وبقائها على حالها ان اصبحت المؤسسات مجرد واجهة شكلية تخفى وراءها مظاهر تشطيرية حالت دون حدوث تطور حقيقى على الارض فى اتجاه انتاج كيان يمنى وحدوى جديد .

ج ـ ضعف مستوى التطور السياسى ، حيث ارتبط تفجر الازمات السياسية بمواقف الاشخاص وليس لاسباب موضوعية وفى هذا السياق فان التصادم بين الرئيس اليمنى ونائبة قد اظهر المرارات المتبادلة بين النخب فى الشمال والجنوب وانعكس ذلك على اداء المؤسسات فى دولة الوحدة وخاصة المؤسسة العسكرية حيث ظهر بوضوح ان الطرفين قد عجزا عن احداث تطور سياسى حقيقى يتجاوز الولاء للأشخاص الى الولاء لدولة الوحدة .

د ـ اختلال التوازن السياسى بين الاطراف المشاركة فى الوحدة .

حيث اسفرت الانتخابات النيابية التى جرت فى ٢٧ ابريل ١٩٩٣ عن نتائج اعتبرها المحللون بمثابة نقطة تحول فى اتجاه تفجير الازمة السياسية فى اليمن وليس خلقها من العدم حيث دفعت الانتخابات وما اسفرت عنه من نتائج الى اظهار جوانب الازمة السياسية ، فقد ادت الانتخابات النيابية الى اختلال التوازن النسبى الذى كان سائدا قبل الانتخابات بين طرفى الوحدة (الحزبيين الكبرين المؤتمر والاشتراكى) وتحول التوازن من توازن ثنائى » الى « توازن ثلاثى » بدخول حزب « التجمع اليمنى للاصلاح » طرفا فى المعادلة السياسية اليمنية ، وكان ذلك بمثابة العامل المعجز للازمة حيث لم يكن فى صالح الحزب الاشتراكى الذى كان ينظر الى جزب الاصلاح وحزب المؤتمر على انهما طرف واحد وقد استتبع ذلك ان تقلص نصيب الحزب الاشتركى فى المستويات العليا من السلطة وخاصة فى الحكومة الجديدة وكذلك تضاءل وزنه فى البرلمان اليمنى وقد ادى ذلك الى حدوث تناقض بين وضع الحزب الاشتراكى الكاسح والمسيطر على الجنوب وبين الدور المحدود الذى اصبح يمثله بعد إجراء الانتخابات وهو ما ادى الى تحول موقف الحزب الاشتراكى من عملية الوحدة برمتها حيث لم يعد يجد فى استمرار الوحدة مكسبا له بل بالعكس وجد فيها مفرقا وخسارة

هـ ـ المشكلات الهيكلية داخل المجتمع اليمنى : وتتبلور هذه المشكلات فى :

١ ـ التناقض البين فيما بين النظام السياسى والاجتماعى فى الشطرين

٢ ـ محاولة كل نظام ان يفرض نموذجة على النظام الاخر بحيث تصبح دولة الوحدة على نمط النظام الخاص به .

٣ ـ ازمة الثقة التى يعانى منها الحزبان الكبيران حيث سادت حالة من عدم الثقة بين طرفى الخلاف وتراكمت فى اتجاه فقدان الثقة كشكل متبادل حيث لم تعد وعود كل طرف كافية لحل الازمة وانما كل طرف يطالب بضمانات محددة زمنيا لتنفيذ هذه الوعود .

٤ ـ الطابع القبلى للمجتمع اليمنى ادى الى استناد كل من طرفى الازمة الى وزنه القبلى وعدم تقديم تنازلات من اجل تجاوز هذه الازمة .

و ـ المشكلة الاقتصادية التى عانى منها اليمن : حيث ارتكز نجاح الوحدة اليمنية على ماينتجه الاقتصاد المندمج من وفورات اقتصادية كبيرة وقدرة متزايدة على توظيف الموارد لمصالح التنمية ، ومن ثم فقد ارتبط تحقيق الوحدة بتزايد الطموحات وثورة التطلعات الى غد اكثر اشراقا فى ظل توحيد الامكانيات الاقتصادية المتوفرة لدى الشطرين ، الا أن ثورة التطلعات قد تحطمت على صخرة الازمة الاقتصادية وتحولت الى ثورة احباطات ، فقد تدهورت الاوضاع الاقتصادية نتيجة لتداعيات ازمة الخليج الثانية ومامثلته من اعباء اقتصادية حيث حرمت اليمن من مصدر اساسى للعملة الاجنبية المتمثلة فى مليارات الدولارات فى شكل تحويلات العمالة المهاجرة وارهاق الاقتصاد اليمنى بعد عودة الالاف من العمال اليمنيين الذين كانوت منتشرين فى اقطار خليجية وقد ادى ذلك الى حدوث اضطرابات داخل المجتمع اليمنى واجتاحت الاضرابات البلاد فى اول مارس ١٩٩٢ وحدث تجاذب شديد بين القوى السياسية اليمنية وهو ما ادى الى استغلال بعض هذه اقوى اللازمة الاقتصادية كورقة ضغط فى الانتخابات النيابية مما ادى الى تفاقم الازمة السياسية فى البلاد .

ز ـ وفضلا عن ذلك فإن الادارت الحكومية وغير الحكومية فى اليمن تعانى حالة من الفساد ادى الى تفاقم الاثار السيئة للازمة فى اليمن .

وهكذا فإن البعد الداخلى للأزمة السياسية فى اليمن كان له الباع الطولى فى تفجير الأوضاع واشتعال الأزمة السياسية على نحو بات يهدد إستمرار العملية الوحدوية ويمثل خطرا حقيقيا على النموذج العربى الوحيد فى الاندماج الطوعى الديمقراطى .

٢ - البعد الاقليمى للازمة اليمنية :

ان القول بأن البعد الداخلى أو الأسباب الداخلية للازمة هى الأسباب الجوهرية التى أدت الى تزايد واستمرار الأزمة السياسية فى اليمن لا يعنى نفى دور العوامل الاقليمية أو تأثير الدول الاقليمية على مجريات الأمور فى اليمن حيث تلعب العوامل الاقليمية دورا كبيرا فى تغذية الصراع . على نحو يؤدى فى نهاية الأمر الى انهيار الوحدة اليمنية ، فالحديث يدور عن وجود دور مضبوه لأطراف خارجية وقوى اقليمية الا انه تجدر الاشارة الى ان الدور الاقليمى لا يصلح بمفرده لتفسير ابعاد الأزمة السياسية فى اليمن .

وفى هذا السياق فإن ثمة قوى اقليمية أبدت تحفظا على الوحدة اليمنية التى أدت الى خلق توازن جديد فى المنطقة ، وقد اتخذت هذه القوى الاقليمية هذا الموقف انطلاقا من حساباتها واعتباراتها الخاصة ، حيث تنظر هذه القوى الى الوحدة اليمنية من زاوية ان الوحدة ادت الى قيام كيان بشرى كبير على الحدود الجنوبية الغربية لشبه الجزيرة العربية فضلا عن ان التجربة تقدم نموذجا ديمقراطيا متقدما يمكن ان يكون له تأثير كبير على الانظمة المجاورة وفقا لنظرية « الدومينو » أو « عدوى الانتشار » الذى يؤدى الى تقديم نمط لنظام سياسى متقدم وسط بيئة اقليمية درجت على اتباع سياسات محافظة وألفت تحكم النظم الرجعية .

ومما زاد من تأثيرات العوامل الاقليمية التوتر الذى تشهده منطقة القرن الافريقى على الجانب الاخر من البحر الاحمر مما يؤدى الى تزايد المخاوف من تفاقم الأزمة السياسية فى اليمن .. ويبقى تأثير العوامل الاقليمية - الخارجية - محكوما بعدم القدرة على افتعال الأزمة بل يمكنه فقط ان يفجر ازمة قائمة ويعطيها ابعادا اكثر واوسع .

٣ - البعد الدولى للازمة فى اليمن :

وفى هذا الاطار تجدر الاشارة الى أن الأزمة اليمنية قد وجدت اهتماما دوليا كبيرا نظرا للموقع الاستراتيجى الذى تمثله اليمن ورغبة الدول الكبرى فى النظام الدولى فى تحاشى حدوث توترات فى منطقة شبه الجزيرة العربية وهى تضع فى الحسبان تداعيات أزمة الخليج الثانية التى لم تنته الى الان .

ويمكن إجمال الاهتمام الدولى بالأزمة السياسية فى اليمن فى إطار حرص هذه الدول على حل الأزمة بشكل يحفظ الوحدة والديمقراطية فى اليمن وان حل الأزمة يجب أن ينبع من الداخل وان تساهم فيه كل القوى السياسية فى اليمن ، ويبرز فى هذا السياق تصريحات عن وزارات خارجية كل من الولايات المتحدة ، روسيا ، فرنسا ، المانيا والتى تؤكد جميعها على ضرورة حل الأزمة فى اليمن عن طريق الحوار والتفاهم بين أطرافها .

ثالثا : مواقف الاطراف فى الأزمة اليمنية :

تكشف ازمة اليمن اننا بصدد أزمة سياسية تصاعدت بشكل تدريجى عبر مراحل مختلفة الى ان وصلت الى مرحلة الانفجار ، ولما كانت الأزمة السياسية فى اليمن فى جوهرها أزمة ثقة من ناحية وتتسم بدرجة عالية من درجات سوء ادارة الأزمات نتيجة لحالة الفوضى التى يعانى منها النظام السياسى فى معالجة الأزمات اليومية والتى تضع النظام أمام معضلة كبيرة ، فإننا من الصعب أن نجرى تقسيما لمواقف أطراف الازمة نظرا لتعقد المسألة ، الا اننا يمكن ان نبدى عدة ملاحظات حول موقف كل طرف كما يلى :

موقف حزب المؤتمر الشعبى العام :

١ - اتسم موقف حزب المؤتمر باعتباره الطرف الاكبر أو (المركز) بالعديد من الممارسات السلبية التى تصب فى المحصلة النهائية فى مجرى السياسات الانفصالية أو النزعة التشطيرية فمن ناحية لم تفلح صنعاء فى وقف تدهور الأوضاع المعيشية لدى المواطنين خاصة فى الجنوب فى الوقت الذى يسهم فيه الجنوبيون بالنصيب الأوفر فى موازنة دولة الوحدة حيث يصل حجم مشاركة الجنوب فى الموازنة العامة نحو ٣/٢ هذه الموازنة .

ومن ناحية أخرى انفق النظام بوفرة فى الشمال وأهملت المحافظات الجنوبية وخاصة عدن التى كان من المتفق عليه عند اعلان الوحدة تحويلها الى منطقة حرة أو عاصمة تجارية لدولة الوحدة ، فضلا عن حدوث اختراقات أمنية وجهت مباشرة لعناصر تنتمى للحزب الاشتراكى وتراخى السلطات وتباطؤها فى تقديم الفاعلين للعدالة مراعاة للتقاليد القبلية .. هذه الممارسات عمقت من أزمة الثقة بين طرفى الأزمة .

٢ - يرى حزب المؤمر أن صيغة الوحدة الحالية والتى أقرها الطرفان هى الصيغة المثلى وأن أى تغيير فى صيغة الوحة لابد أن يستند إلى رأى الأغلبية مادام النظام الحاكم يتخذ من الديمقراطية إطارا مرجعيا ينظم سير الامور فى البلاد .

٣ - يتمسك حزب المؤتمر حقياداته بالخيار الديمقراطى فى ادارة الأزمة السياسية مع إفسام المجال للمبادرات التى تقوم بها القوى الوطنية والشعبية والشخصيات العامة لاحتواء وتطويق الأزمة وتضييق القوة الخلاف بين الطرفين .. ويعارض المؤتمر خيار « الفيدرالية » وخيار « اللامركزية » باعتبارهما خياران انفصاليان ويعتبران تراجعا عن مسيرة الوحدة التى تم انجازها .

٤ - يعتبر حزب المؤتمر ان تحقيق الوحدة انجاز شخص لقائد الحزب وهو الرئيس على عبد الله صالح ومن ثم فإنه يحرص على استمرارها وعدم القدرة على تحمل مسئولية انهيارها ، ومن ثم يتمسك « المؤتمر »

بمرجعية المؤسسات الشرعية والدستورية فى حل الخلافات وان اى اتفاق خارجها يعتبر تهميشا للشرعية والديمقراطية .

موقف الحزب الاشتراكى :

طرح الحزب الاشتراكى صيغة النقاط ال ١٨ التى وضع فيها جملة مطالب تتعلق بتعديل صيغة الوحدة وتطوير اداء المؤسسات السياسية فى البلاد ويمكن ابداء الملاحظات التالية على موقف الحزب الاشتراكى :

١ - يرى الحزب الاشتراكى ضرورة مراجعة صيغة الوحدة بصورة دورية للوقوف على اخطاء التجربة التى تتضح من خلال الممارسات وان الحوار بين الاطراف هو الوسيلة المثلى للحل من خلال التوصل الى « اتفاق سياسى » يتم بموجبه تقديم تنازلات متبادلة

٢ - يعارض الحزب الاشتراكى الاحتكام الى المؤسسات الشرعية والدستورية نظرا لسيطرة حزب المؤتمر على الاغلبية الساحقة من مقاعد هذه المؤسسات ويؤكد ان الاحتكام اليها هو افراغ للديمقراطية من محتواها باسم الاغلبية أو الاكثرية العددية .

٣ - يطرح الحزب الاشتراكى خيار « اللامركزية المالية والادارية » فى المرحلة الحالية نظرا لعجز الحكومة عن ادارة دفة البلاد من ناحية ، وللتفاوت فى درجة التطور السياسى والاجتماعى بين الشطرين من ناحية أخرى ، وهو ما يحتم ضرورة تبنى خيار « اللامركزية » لحسم المشكلات الخاصة بكل محافظة على حدة أو كل منطقة على حده .

٤ - تحولت مطالب الاشتراكى من اللامركزية داخل دولة الوحدة الى خيار « الفيدراليه » التى تعنى استقلالا اكبر للاقاليم داخل دولة الوحدة .. وهكذا فإن استمرار الأزمة يؤدى الى طرح صيغ تبعد عن الوحدة وتكرس التوجه نحو الانفصال ..

٥ - يطالب الحزب الاشتراكى بتحديد صلاحيات نائب الرئيس فى حالة غياب الرئيس وكذلك يطالب بضمانات أو جدول زمنى محدد لتنفيذ الاصلاحات المقترحة .

وهكذا فإن موقف الحزب الاشتراكى يتعارض مع موقف حزب المؤتمر وهو ما يتطلب ضرورة الحوار الجدى فيما بينهما للالتقاء على أرضية مشتركة يتم خلالها التوصل لحل جذرى للمشكلة اليمنيه وهذا ما دفع الكثيرين للقيام بجهود للوساطة بين الحزبين ومنها الوساطة العمانية والأردنية والفلسطينية فضلا عن العديد من الوساطات الشعبية من الدول العربية وكذلك الوساطة من قبل القوى الوطنية والشخصيات اليمنية العامة والتى كان آخرها تشكيل لجنة برلمانية للوساطة والحوار قامت بعقد عدة لقاءات مع زعيمى الحزبين (الرئيس اليمنى ونائبه) ومازالت تواصل جهودها لاحتواء الازمة .

رابعا : الافاق المستقبلية لحل الأزمة السياسية فى اليمن :

من الاستعراض السابق للأزمة السياسية المتفجرة فى اليمن يمكن القول ان حل المشكلة والأزمة اليمنية بات امرا ضروريا خاصة وان هذه الأزمة تنذر بعواقب وخيمة وان اى حل يمكن أن يطرح لاحتواء هذه الازمة لابد أن يقوم على الحوار الصريح والجدى بين أطراف الأزمة خاصة وان الوحدة اليمنية ذاتها قد بنيت على الحوار بين القوى الفاعلة ، ومن ثم فإن الحوار هو مفتاح الحل بالنسبة للأزمة السياسية فى اليمن مع الاخذ فى الاعتبار ان التباطؤ فى حل الأزمة سوف يكون له مردودات سيئة خاصة اذا علمنا أن الشعب اليمنى هو شعب مسلم يعيش تحت وطأة ظروف اقتصادية طاحنة وهو ما يمكن ان يمثل حافزا التحرك شعبى للمطالبة بالتخلص من الوحدة أملا فى تحسين مستوى معيشته أو ان يحدث بالمقابل - تحرك عسكرى من قبل الطرفين يفضى الى مواجهة عسكرية بين الشطرين فى صورة حرب أهلية تأتى على الاخضر واليابس وتكرس التفكك والانفصال .

وفى هذا السياق فإن أى محاولات للوساطة بين الطرفين لابد أن تسير فى عدة خطوات حتى يمكن ان يكتب لها النجاح فى مساعيها وهى :

١ - البدء بحوار منفرد مع كل من الطرفين ثم الخروج بتصور عام لما يمكن ان يلتقى عليه الطرفان .

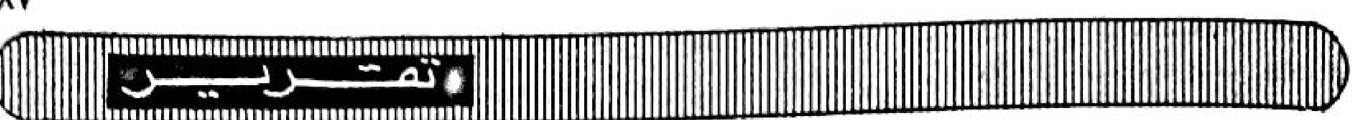
٢ - حث الطرفين على البدء فى حوار مباشر وصريح حول القاسم المشترك الذى يتفق عليه الطرفان (أرضية مشتركة) بإعتبار هذا القاسم المشترك بمثابة نقطة البداية التى تقبل تطويرها من مرحلة لأخرى .

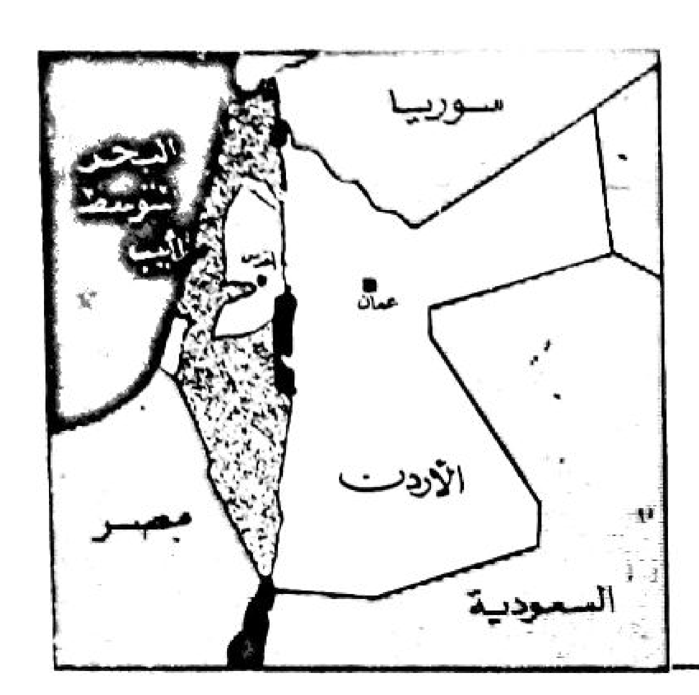
٣ - وضع تصور مستقل يقوم على فكرة الحل الوسط يكون أساسا للحوار بشرط ان يتسق هذا الحل مع الواقع وتوازن القوى داخل المجتمع اليمنى .

٤ - قبول كل الافكار بمافيها اللامركزية والفيدرالية والتعامل مع هذه الأفكار على انها بدائل قابلة للتحاور والنقاش والأخذ والرد .

٥ - الضغط على طرفى الأزمة من خلال التخاطب معهما على اساس أو فى ضوء عدم قدرة الطرفين على تحمل تبعة انهيار الوحدة واهدارها ومن ثم تصلح هذه النقطة كمدخل لمعالجة الازمة بصورة موضوعية

ونخلص الى القول ان الأزمة السياسية اليمنية تتطلب لكى يمكن تجاوزها وحلها حلال شاملا مشاركة طوائف الشعب اليمنى والقوى اوطنية داخله فى بلورة حل وسط يقوم على فكرة أو قاعدة التنازلات المتبادلة التى تقتضى ضرورة ابداء كل طرف مرونة كافية بدرجة تسمح بالتوصل الى حل يغلق ملف الأزمة الى الابد ويغلق الباب أمام اى تدخلات أجنبية أو خارجية فى هذه المنطقة المهمة استراتيجيا والتى تؤثر بشكل كبير على الأمن القومى العربى برمته .





الانتخابات النيابية والمسيرة الديمقــراطية فــى الاردن

علاء قاعود

في الثامن من نوفمبر الماضي أجريت انتخابات مجلس النواب الأردني الثاني عشر ، وهي اول انتخابات نيابية تجرى في ظل التعددية الحزبية منذ صدور قرار حل الأحزاب الاردنية عام ١٩٥٧ وهي ايضا ثاني انتخابات نيابية تتم في الاردن خلال الربع قرن الاخير ، وقد شهد الجميع بنزاهة عملية الفرز والاقتراع ، وذلك بالرغم من ان الحملة الانتخابية شهدت العديد من المواقف والانتهاكات التي اعتبرها الكثيرون ارتداداً للخلف ، وانقضاضا على مسيرة الديمقراطية في الأردن ، كما انه تميزت اجاء الحملة الانتخابية بالتصعيد المتزايد بين الحكومة والمعارضة .. وانه اذا كان من الصعب الحكم على اى تجربة ديمقراطية في بدايتها ، فالديمقراطية هي وليدة ظروف موضوعية ومحصلة ممارسات سياسية طويلة لابد وان تتأكد عبر فترة ممتدة من الزمن ، إلا أنه قد بات لدينا من المواقف والاحداث ماقد يمكننا من الوقوف على بعض ملامح التجربة الديمقراطية في الاردن ، وهو ما سوف نعمل على رصده من خلال متابعتنا لمسيرتها ، كما ان سوف نتوقف في هذا التقرير ايضا عند الانتخابات الاخيرة ، وما اسفرت عنه من نتائج .

لقد شهد الاردن في الاعوام الخمسة الماضية مجموعة من المتغيرات المتلاحقة ، عكست درجة النضج السياسي لدى الأردنيين حكومة وشعبا ، وهو مالم يكن متوقعا في بلد له خصوصية الاردن ، وهو ايضا ما يعطي للتجربة اهميتها وتميزها .. فللمجتمع الاردني طبيعة خاصة انعكست على نظامه السياسي وشكل المعارضة فيها ، فهو مجتمع يستند في الأساس الى قاعدة قبلية وعشائرية حددت ملامح ثقافته السياسية وطبيعة ولائه ، ولعبت دوراً في تكريس النظام الملكي وتعميق الولاء لشخص الملك ، بل وتحديد مصادر الشرعية التي يعتمد عليها النظام لتأكيد هذا الولاء ، وضمان التأييد المستمر للحكم ، فباتت شرعية النظام تحمل البعدين القبلي والديني ، والذى اكد عليه الملك بانتسابه الى الأسرة الهاشمية ، ومن جهة اخرى كان هذا للواقع ضمن اسباب ضعف المعارضة ، إذ طغت العلاقات العشارية والولاءات القبلية عكسها فأدت في النهاية الى انقسامها وتفتيتها كذلك فإن قوى المعارضة التي حاولت ان تطرح مفهوما مغايرا للولاء السياسي يتجاوز الواقع القبلي والعشائرية لم تلق قبولا واسعا او تأييدا جماهيريا وبجانب تلك الأسباب فقد عمل النظام دائما على التضييق على قوى المعارضة ، وكان نتاج كل هذه العوامل وغيرها انه يمكننا القول بأن الاردن لم يعرف طوال تاريخه السياسي معارضة قوية منتظمة وهنا نتوقف عند حركة

الاخوان المسلمين كتيار من أهم التيارات السياسية التى عرفها الأردن ، فبالرغم من عدم انتظامها داخل تيار حزبى سياسى ، إذا سجلوا منذ البداية كجماعة دينية ، الا انهم قد تمتعوا بوضع متميز على خريطة القوى السياسية الأردنية ، وذلك ليس فقط بسبب ارتفاع قاعدتهم الاجتماعية والسياسية وتماسك الحركة ، وانما ايضا للحرية النسبية التى اتاحها النظام لهم مقارنة بالقوى الأخرى ، ويمكن القول انه باستثناء فترات محدودة من التاريخ السياسى الحديث للاردن لم يحتل تيار او تنظيم سياسى المساحة التى احتلها الاخوان ، والتى وفرت لهم حرية العمل السياسى العلنى ، خاصة وان الجماعة لم تتعرض للحل عام ١٩٥٧ عندما تم حل كافة الأحزاب السياسية ، وبجانب تلك العوامل فإنه يذكر للجماعة انها أكثر القوى السياسية قدرة على التعامل مع واقع المجتمع الأردنى ، ومن ثم فمن الطبيعى ان تكون هى القوى المهيأة للعب الدور الأول فى المرحلة الحالية .

توقف الكثيرون عندما شهدته الانتخابات النيابية أخر يونية عام ١٩٨٩ ـ والتى كانت اول انتخابات نيابية منذ ٢٢ عاما ـ من نزاهة وحيدة اشاد بها الجميع ، واعتبروها تجربة رائدة فى العالم العربى ، ونموذجا مسبوق ، بل والأكثر نزاهة من اى انتخابات اخرى جرت فى الثمانينات ، إلا انه لم يتوقف سوى القليل من المحللين عند طبيعة تلك التجربة ، وهل تمثل انقلابا حادا فى المسيرة السياسية للأردن ، ام انها تطور طبيعى ؟ .. والحقيقة انه لايمكن فصل اجراء الانتخابات عن الاضرابات التى شهدتها الأردن فى ابريل من نفس العام ، فلقد بينت تلك الأحداث ان النظام وان كان قد استطاع تحقيق الاستقرار طوال الفترة السابقة بالارتكاز على صيغة تضمن ولاء العشائر له وتحقيق قدر من الرفاه الاقتصادى ، يضمن استيعاب الجانب الأكبر من الطبقة الوسطى الحديثة ، وعدم التسامح مع نشاط الجماعات السياسية المنظمة ومنعها من التحول الى حركات سياسية جماهيرية ، الا انه قد طرأ على الأردن عدة متغيرات جعلت من الصعب استمرار هذه الصيغة بسبب الضائقة الاقتصادية فلم يعد النظام بقادر على استمرار المستوى السابق من الرفاه الاقتصادى ، كما أن آليات التحديث قد طالت العشائر بحيث لم يعد من الممكن استيعاب الأجيال الجديدة من ابنائها بنفس الآليات القديمة ، كذلك بينت الاضرابات ان التنظيمات السياسية المحظورة نجحت فى كسب بعض التأييد الجماهيرى ، بحيث بات الاستمرار فى قمعها يستلزم توسيع دائرة العنف ، ليشمل قطاعات أوسع من المواطنين ، بما يهدد بتآكل شرعية النخب الحاكمة التى نجحت فى الاحتفاظ بمكانتها فوق مستوى النقد الذى تركز على الحكومة والنخبة السياسية المحيطة بالمؤسسة الملكية ، ومن ثم وجد النظام نفسه مدفوعا فى عملية الاصلاح السياسية .

وبالفعل أقدم النظام على اجراء عدد من الاصلاحات السياسية ، كان فى مقدمتها اجراء انتخابات نيابية لأول مرة فى البلاد منذ ٢٢ عاما ، واسفرت نتائج تلك الانتخابات عن حصول المعارضة على أكثر من نصف مقاعد المجلس ، كان نصيب الحركة الاسلامية ٣٧ ٪ من مقاعد المجلس ، وحصلت المعارضة اليسارية والقومية على اكثر من ١٠ ٪ من مقاعد المجلس البالغ عددها ٨٠ مقعدا ، وبالرغم من ان البعض اعتبر تلك النتائج مفاجأة مذهلة ، إلا أنها تأتى فى الحقيقة منطقية تماما ، ومحصلة طبيعية لمجريات الأوضاع فى الفترة السابقة ، وإن كانت من ناحية أخرى يمكن ان تعد مؤشرا لبداية مرحلة جديدة ، وشهدت البلاد فى الأشهر التالية للانتخابات العديد من الاجراءات تجاه مزيد من الاصلاح السياسى ، فقامت حكومة مابعد الانتخابات بالاعلان عن تجميد العمل بالأحكام العرفية القائمة منذ عام ١٩٦٧ تمهيدا لالغائها ، وكذلك تم الغاء قرار حل رابطة الكتاب الأردنيين ، والسماح للصحفيين الممنوعين من الكتابة بمزاولة نشاطهم ، كما شهد عام ١٩٩٠ والعامان التاليان العديد من الخطوات كان أهمها اصدار الميثاق الوطنى الأردنى ، الذى عد بمثابة آلية لتطبيق بعض القوانين الدستورية ، ولتنظيم مرحلة التعددية ، كذلك ايضا صدر قانون للأحزاب السياسية ، وتم انهاء العمل بالاحكام العرفية ، واعيدت مجالس الادارات المنتخبة لثلاث صحف محلية بعد ان تم الغاؤها .

إلا انه يمكن رصد عدة مؤشرات سلبية حول موقف كل من الحكومة والمعارضة من التطور السياسى القائم ، فالموقف الرسمى تجاه ممارسة العديد من الحقوق كان انتقائيا ، بل وكان سقف للممارسة متخصصا وذلك على وجه الخصوص بالنسبة لحق التجمع السلمى وحق التظاهر ، وهو ماأختفى بظلال من الشك حول جدية الحكومة فى الدفع باتجاه تجربة ديمقراطية حقيقة ، كما تم توجيه الانتقادات للمجلس على أساس ان دورة اقتصر على ردود الفعل دون ان يتجاوز ذلك للسعى لامتلاك زمام المبادرة التى ظلت تأتى من الحكومة . هذا وعلى صعيد حق المشاركة فى ادارة الشؤون العامة ، فقد عملت الحكومة خلال الأشهر الأولى على توفير مناخ افضل للممارسة ، حتى أنها تقاضت فى تطبيق بعض النصوص القانونية ، مثل نص المادة ١٨ من قانون الانتخاب الذى يشترط الا يكون المرشح منتميا الى تنظيم غير مشروع » ، ويعد عام ١٩٩٠ هو الأفضل فى هذا المجال حيث ظهر خلاله تأثير مشاركة المعارضة من خلال مجلس النواب فى إثارة قضايا الفساد المالى والادارى ، وكذلك استطاع المجلس فى عهده التعددى ان يدعم المشاركة من زاوية ارساء مبدأ محاسبة الحكومة ، كما تمكنت المعارضة من انتزاع رئاسة مجلس النواب لأول مرة فى

تاريخه . وشاركت المعارضة فى الحكومات المتتالية . خلال هذا العام . الا ان تلك التجربة تعرضت لانتكاسة عنيفة بعد اشهر قليلة بسبب الخلاف حول عملية السلام . ومارست الحكومة العديد من الانتهاكات تجاه حق المشاركة فى الشؤون العامة . فقامت مثلا بتقديم بيان الى مجلس النواب يؤكد تبنى خيار السلام دون عرضه على مجلس الوزراء الذى يشارك فيه وزراء اسلاميون . كما قامت بالغاء مهرجان خطابى كانت الحركة الاسلامية كانت قد دعت اليه فى شهر اكتوبر ٩١ لاعلان موقفها من عملية السلام . وبدأ الأمر واضحا عندما اعلن الملك حسين فى خطابه فى ١٣ اكتوبر من العام نفسه « ان اية محاولة للتشويش على توجه الأردن فى عملية السلام يعتبر تهديدا للامن الوطنى للأردن » ... ومن هنا بدأ الموقف الحكومى جليا فالحكومة سوف تتجاوز اية معارضة للعملية السلمية . ولن تسمح لأحد أن يعرقلها حتى ولو كان البرلمان .. وفى نفس الاطار جاء تشكيل الحكومة الانتقالية التى من مهامها الاعداد للانتخابات التالية فاسندت رئاستها للدكتور عبدالسلام المجالى والذى كان رئيس الوفد المفاوض فى مباحثات مدريد . كذلك ضم تشكيلها عضوين أخرين من الوفد . واسند ايضا الى الدكتور المجالى حقيبتها الدفاع والخارجية . وبعد ذلك ووسط هذا الجو الملتهب اصدر الملك حسين قراره بحل مجلس النواب قبل ١١٠ يوما من انتهاء دورته .. وقد جاء هذا القرار ايضا وسط جدل ساخن حول الموقف من التعديلات التى اقترحتها الحكومة لتعديل قانون الانتخاب . وتزايد المعارضة لتلك التعديلات من جانب الأحزاب السياسية . وبعض الرموز ذات الثقل السياسى والقربية من النظام . ولذلك رأى المحللون وقتها ان الحكومة ارادت بهذا القرار ان تنفرد بتعديل قانون الانتخاب . وذلك بطريقة تقود الى تقليص تمثيل المعارضين للمفاوضات . حتى تستطيع تمرير أى اتفاق ترى تمريره .

وبالفعل قام الملك حسين باجراء تعديل لقانون الانتخاب . متجاوزا بذلك المعارضة الواسعة للتعديلات المقترحة . ومتجاوزاً ايضا فكرة الحوار الوطنى التى كان قد دعا اليها بنفسه لتنسيق اجراء للتعديل بل وذهب الملك حسين الى ابعد من ذلك حينما قام بتحمل مسؤلية تلك الخطوة التى كان من الممكن له تحميلها للحكومة . وتأكيده على ان التعديل قد جاء بمبادرة منه . كان قد اطلقها منذ ثلاث سنوات . واعلانه ايضا « ان الانتخابات ستجرى تحت اشرافى ومراقبتى وتوجيهى » ودعوته للمواطنين « الى الوقوف فى وجه اعداء الديمقراطية الذين يحاربونها باسمها . ويصورون وهم الثقة على واد الحياة فيها سخافة منهم وتشكيكا للمسيرة » ..

وقد فوجئت المعارضة بموقف القيادة الأردنية . حيث كان يمكن لها ان تحمل الحكومة خطوة تعديل القانون . وهنا كان سهل على المعارضة توجيه النقد لها . بينما يصعب توجيه النقد الى الملك .. إلا ان ذلك ايضا كان بمثابة رسالة جديدة للمعارضة تدل على مدى اصرار القيادة الاردنية على موقفها . ولقد كان موضوع تعديل القانون مثاراً منذ فترة طويلة فى الساحة الأردنية . وكان هناك اتفاق حول وجوب تعديل الكثير من نقاطه . بل وعلى ماهية هذا التعديل الواجب . مما كان يسهل معه ان يتم ذلك فى اطار ديمقراطى . الا ان الحكومة لم تكن تبغى اصلاح خلل قائم بقدر ماتبغى العمل على تحجيم حجم المعارضة فى المجلس القادم .. فقامت بالأخذ فى تعديل بنظام « الصوت الواحد لكل ناخب » بمعنى ان من حق الناخب اختيار مرشح واحد . وتشطب باقى الاسماء دون الأولى اذا زادت عن تسمية أكثر من مرشح . حيث كان القانون قبل تعديله يسمح للناخب باختيار عدد من المرشحين من ٢ الى ٩ مرشحين حسب عدد المقاعد المقررة للدائرة المقيد بها . مما سمح . بعقد تحالفات انتخابية . ومن المعلوم ان الحركة الاسلامية استطاعت انجاح ١٢ مرشحا لم يكن فى استطاعتهم النجاح دون التحالف معها . وكان لهم دور مهم فى تمرير مشاريع قوانين او احباطها . وهو مالم يعد متاحا بعد التعديل الذى يؤدى الى ترجيح كفة المرشحين الذين يتمتعون بشعبية شخصية وباجماع العشيرة التى ينتمون اليها بدلا من المرشحين الذين ينتمون الى تنظيم معين . بل ويؤدى الى تحجيم قدرة المعارضة على عقد تحالفات انتخابية خاصة واذا علمنا ان سبب اختيار المرشح لأنه ابن عشيرة يأتى متقدما على كافة الأسباب . كما تدلنا على ذلك بحث لدكتور مهنا يوسف حداد . حول « اتجاهات الأردنيين نحو الانتخابات النيابية فى الأردن »

وبالطبع انعكس كل ذلك على الساحة السياسية وزادت حدة الخلاف . واختلفت الآراء حتى داخل الجبهة الاسلامية حول سبل التعامل مع هذا الوضع مابين متشددين يطالبون بمقاطعة الانتخابات . او رفع دعوى قضائية بعدم دستورية التعديلات . وآخرين يرون وجوب المشاركة بل وتجنب الدخول فى صدام مع الحكومة ويحذرون من ان المقاطعة قد تؤدى الى مزيد من الانقسامات . ويتغلب الراى الاخير ويتخذ حزب جبهة العمل الاسلامى والذى يشكل الأخوان المسلمون غالبية اعضائه قراره بالمشاركة وذلك باغلبية ٨٥ ٪ من اصوات اعضاء مجلس الشورى الذين حضروا الاجتماع . كما ان باقى الاحزاب اعلنت انها لن تقاطع الانتخابات القادمة .

ولا يتوقف الوضع عند هذا الحد . فتقوم منظمة التحرير بتوقيع اتفاق غزة ـ أريحا . الذى أقل ما يقال عنه ان كل بند من بنوده يحتاج الى اتفاقية . حتى تكون بصدد شيئا جديدا ملموسا او لا شيء ايضا ونتيجة لذلك

سبب اختيار المرشح	لانه متعلم	ابن عشيره	ملتزم دينيا	ذو اتجاه وطنى	ذو فكر سياسى
النسبة المئوية	٪ ١٥,٨	٪ ١٧,٤	٪ ١١,٢	٪ ١٦,٢	٪ ٦,٦

المصدر : مجلة شؤون اجتماعية ـ الامارات العربية عدد ٣٩ ـ بحث : اتجاهات الاردنيين نحو الانتخابات النيابية فى الاردن د . مها يوسف حداد

انطلقت العديد من التساؤلات من قبيل ماذا سيحدث للاجئين عام ١٩٤٨ ، والنازحين عام ١٩٦٧ ؟ هل سيعودون ؟ ومتى ؟ وكيف ؟ .. .. وتشهد الأردن ولأول مرة منذ فك الارتباط القانونى والادارى مع الضفة عام ١٩٨٨ جدلا واسعا حول مستقبل العلاقة الفلسطينية الاردنية ؟ بل وحول مستقبل الأردنيين من أصل فلسطينى ؟ والذين يشكلون نسبة عالية من سكان الأردن البالغ عددهم ٤,٢ مليون نسمة فحسب تصريحات الدكتور جواد عنانى ـ وزيرا الدولة الأردنى لشؤون رئاسة الوزراء ـ فإن بالأردن ١,١ مليون لاجىء فلسطينى منذ عام ١٩٤٨ وستمائة الف نازح منذ عام ١٩٦٧ .. مما ينتظر ان يعكس نفسه بالضرورة على العملية الانتخابية ، ويذكر ان القانون يساوى بين الاردنيين والأرنيين من أصل فلسطينى ، ففى انتخابات ٨٩ اعتبر الجميع اردنيين لهم حق الانتخاب ماداموا يحملون الهوية ، ولم يحرم من الأنتخابات سوى ٨٣ شخصا فقط وهم الذين لهم صفة رسمية ويعملون فى سفارة فلسطين ومنظماتها ، اذ من غير المقبول ان يكون ممثلا لدولة فى دولة أخرى ، ثم ينتخب ويرشح نفسه فى هذه الدولة ... وتنقسم الأراء حول كيفية التعامل مع تلك المستجدات ما بين الداعين إلى تأجيل اجراء الأنتخابات لحين اتضاح الموقف غرب النهر ، والداعين الى انه لابد وان تتم فى توقيتها ، وبعد عدة تصريحات للملك حسين اشار فيها الى امكانية تأجيل الانتخابات على أساس أن تتم متزامنة أو بعد وقت قصير من انتخابات المجلس التنفيذى للفلسطينيين المقرر اجراؤها فى ١٥ يوليو المقبل ، بحيث يمنع الفلسطينيون الذين يصوتون فى انتخابات الأراضى المحتلة من التصويت فى الأنتخابات الأردنية .. اعلن الملك حسين ان الانتخابات ستجرى فى موعدها ، وبالرغم من ان هذا القرار قد مثل مفاجأة بالنسبة للكثيرين ، الا انه يأتى متماشيا مع نهج القيادة الأردنية ، فتأجيل الأنتخابات سيعطى انطباعا بمحاولة فرز الأردنيين من اصل فلسطينى ، مما قد ينذر بعواقب وخيمة ، كما ان الأوضاع الاقليمية غير مستقرة مما لا يمكن معه التأكد بمصير اتفاق غزة اريحا ، ومن ثم فمن غير المؤكد ان الانتخابات ستجرى فى موعدها ، كما ان مسألة عودة اللاجئين سيأخذ تحديدها عدة سنوات ، مما سيمثل معه قرار تأجيل الأنتخابات ، وقف المسيرة

الديمقراطية فى الاردن وهو ما قد لا تتحمله الجبهة الداخلية خاصة فى ظل الأوضاع الاقليمية والداخلية وعلى وجه الخصوص ما يمر به الأردن من ازمة اقتصادية خانقة ، وفى تلك الحالة فليس أمام الملك الا أن يدعو البرلمان السابق للانعقاد وهو ما يعنى الحد من قدرة الحكومة على تمرير اتفاقية سلام مع اسرائيل ، .. ولذلك فإن خيار اجراء الانتخابات فى موعدها خاصة فى ظل قانون الانتخابات الجديد يمثل الخيار الأفضل للنظام خاصة وأنه يتوقع تحجيم المعارضة فى المجلس القادم .

وبالفعل تم الاعداد للعملية الانتخابية ، فتم فتح باب الترشيح يوم الخميس الموافق ١٠,١٤ اى قبل ٢٥ يوم من الاقتراع ولمدة ثلاثة ايام ، وتقدم للترشيح ٥٥٩ مرشحا ، تم إستيعاب ٦ منهم ، فقدموا اعتراض للقضاء الذى رد الأعتراض على اربعة وقبله من اثنين ، وانسحب خلال الحملة ٢١ مرشحا لتصبح المنافسة بين ٥٣٤ مرشحا على ثمانين مقعدا اى سبعة مرشحين لكل مقعد . ويذكر هنا ان من بين هؤلاء المرشحين ٢٢ يحملون شهادة الدكتوراه ، ٢٢ محاميا ، ١٢ مهندسا ، ١٣ صحفيا وكاتبا وثلاث سيدات وفيما يتعلق بالخارطة الحزبية لهذه الأنتخابات والتى تجرى فى الأردن فى ظل احزاب مرخصة لأول مرة منذ ٣٧ عاما فالملاحظ ان عشرة احزاب فقط من بين ٢١ حزبا مرخصا هى التى طرحت مرشحين عنها لهذه الأنتخابات بشكل رسمى ، فيما طرحت احزاب اخرى بعض المرشحين بصفتهم الشخصية والعشائرية ، والأحزاب التى طرحت مرشحين للانتخابات بشكل رسمى علنى هى : جبهة العمل الاسلامى ٣٦ مرشحا فى ١٧ دائرة (حزب البعث الاشتراكى ٣ مرشحين) الحزب الشيوعى الأردنى ٤ مرشحين ، الحزب التقدمى الديمقراطى الأردنى ٣ مرشحين ، حزب الحرية ٤ مرشحين ، حزب التقدم والعدالة ٤ مرشحين ، حزب الوحدة الشعبية الديمقراطى الأردنى ٥ مرشحين ، الحزب الديمقراطى الأشتراكى الأردنى ٣ مرشحين ، حركة دعاء ٧ مرشحين ، حزب الشعب الديمقراطى الأردنى (حشد) ٣ مرشحين ويمكن تصنيف هذه الأحزاب من حيث اتجاهاتها على النحو التالى : اسلامية : جبهة العمل الاسلامى ، وطنية : وتضم الحرية والعدالة ، يسارية وهى باقى العشرة احزاب ... وبذلك يكون مجموع

المرشحين الحزبيين العلنين رسميا ، ٧٢ مرشحا نصفهم للحركة الاسلامية ، على ان هناك مرشحين من احزاب اخرى تقف احزابهم خلفهم بكل قوة ، ولا سيما الاحزاب التى تصنف كأحزاب وطنية ... ويذكر هنا ان انخفاض نسبة الحزبيين من اجمالى المرشحين جاء نتاج التعديل الاخير فى قانون الانتخاب ، حيث فرض على كل حزب التقدم بأقل عدد من المرشحين حتى لا تتشتت اصوات ناخبيه وانصاره ، بين عدد كبير من المرشحين يسقط بعضهم بعضا ، ففيما عدا جبهة العمل الاسلامى لم يتقدم اى من الاحزاب بأكثر من مرشح واحد فى الدائرة الواحدة ، كما ان كون التجربة الحزبية فى الاردن حديثة العهد قد دفع بالكثيرين الى الابتعدا عن الترشيح بصفة حزبية إذ رأوا انها ليست الطريق الى البرلمان ، ومن هؤلاء (امناء احزاب وقياديون فيها فالقانون الجديد يؤدى الى تغليب الاعتبارات القبلية والعشائرية والاقليمية والطائفية ، فطالما ان الناخب ملزم باختيار مرشح واحد فقد يتجه الى اختياره وفق احد الاعتبارات التقليدية خاصة وأن الناخبين من عمر ١٩ إلى ٥٦ سنة لم يشهدوا من قبل إنتخابات فى ظل التعددية الحزبية وذلك على خلاف الوضع عندما يكون فى إمكانه إختيار عدة مرشحين وبالتالى يستطيع الموازنة بين الاعتبارات التقليدية والحديثة ، مما قد يساعد على الارتقاء بنوع المشاركة .

وفيما يتعلق بالحملة الانتخابية فقد انسحبت من على الساحة الشعارات المتطرفة ، وغاب عنها الموقف السياسى الحاد وسيطر عليها جوا من الرتابة ، واحتلت المشكلة الاقتصادية المرتبة الأولى وكان هناك اهتمام ملحوظ باجتذاب الصوت النسائى ، وشهدت تدخلا حكوميا على أكثر من جانب منها :

واصدرت وزارة الداخلية قرارا بحظر المهرجانات الانتخابية وتلك بالطبع بحجة حماية الأمن العام ، واعتبر هذا القرار متخذا ضد الأحزاب القومية واليسارية وضد الحركة الاسلامية على وجه الخصوص - حيث انه من المعلوم ان انتخابات ٨٩ شهدت العديد من المهرجانات فى ملاعب الدولة وفى ضواحى فقيرة مما أثر فى اجتذاب آلاف من المؤيدين .. وقد قامت الحركة الاسلامية برفع دعوى للقضاء ، وحكم القضاء بالغاء القرار ، إلا أن ذلك جاء قبل الانتخابات بعشرة أيام فقط .

★ فرضت الحكومة قيودا على حرية الصحافة ، وصادرت حق التعبير فى الرأى فى بعض جوانب الاتفاق الأردنى الفلسطينى ، مما اثر على المناخ العام للانتخابات ، وعلى موقف القوى الرافضة للعملية السلمية على وجه الخصوص .

★ تشددت الحكومة فى إبعاد موظفيها عن العملية الانتخابية كليا ، الى حد حرمانهم من حق للتعبير عن أرائهم فى الصحف ومن حق المشاركة فى الحملة الانتخابية فى غير ساعات الدوام ، مما يتناقض مع تفسير قانون الأحزاب السياسية الذى لا يمنع موظفى الحكومة من حق الانتماء الى الاحزاب ، خاصة وان نص القانون الذى تستند اليه الحكومة فى موقفها صادر قبل اقرار التعددية الحزبية ، وقد ادى هذا التشدد الى انتهاك آخر من جانب الحكومة تمثل فى محاصرة مقر حزب جبهة العمل الاسلامى وذلك بالمخالفة لنص المادة ١٨ فقرة ا من قانون الأحزاب والخاصة بحرمة مقار الأحزاب ، واتخذت الحكومة هذا الاجراء لمنع عقد مؤتمر صحفى استهدف عرض قضية ابعاد ٣٧ من موظفى وزارة التعليم من اماكن عملهم لاتهامهم بالتدخل فى العملية الانتخابية ، ولم يتم السماح بعقد المؤتمر الا بشروط اهمها عدم مقابلة « الصحفيين للموظفين المبعدين .

ومن ناحية اخرى فقد اثارت الأحزاب من خلال مذكرة قدمتها الى الملك حسين العديد من الأمور الخاصة بتسلم بطاقات الاقتراع ، منها ان المواطنين يجدون صعوبة بالغة فى الكشف عن اسمائهم واستلام بطاقتهم .

وهنا يظهر حرص الحكومة على رفع نسبة التصويت فى الانتخابات حيث انها تخشى فى حالة عدم الاقبال ، ان يكون الاقبال لصالح الاسلاميين الذين يتمتعون بتنظيم اكثر من غيرهم بكثير .

ومن جهة اخرى فقد كان لاتفاق غزة - اريحا تأثير سلبى على اجواء العملية الانتخابية . فقد اثيرت مسألة مستقبل العلاقة الفلسطينية الأردنية ، لدرجة ان بعض الكتاب استنكر على الأردنيين من أصل فلسطينى ترشيح انفسهم فى الانتخابات إلا ان موقف القيادة الأردنية كان صارما فى هذا الشأن ، فقد اعلن الملك حسين « اى انسان يمس أخا او شقيقا بكلمة جارحة او اساءة او يزايد ، أنا خصمه ليوم القيامة ، نحن لا نستطيع ان نعالج أمورنا بغير هذا الأسلوب

ونأتى الى يوم الانتخاب والذى شهد بالطبع نشاطا ملحوظا من جانب الحكومة والمعارضة من أجل دفع الناخبين للتوجه الى مراكز الاقتراع ، مما كان له أثر على ارتفاع نسبة التصويت حيث بلغت ٦٨,١٢ ٪ ممن يحصلوا على بطاقات الاقتراع وهم فقط الذين يحق لهم التصويت ، بينما كانت النسبة فى الانتخابات السابقة ٦١,٥٣ ٪ فقط ، وقد اتخذت السلطات الأردنية اجراءات امن مشددة تخوفا من وقوع أية صدامات بسبب التنافس بين المرشحين ، فجرى حظر حمل السلاح نهائيا من جانب المواطنين ، وانتشر ١٦٠٠٠ رجل أمن لحراسة مراكز الاقتراع البالغ عددها ٢٩٠٦ مركزا وبالفعل تم الانتخابات فى أجواء هادئة تماما وأشاد الجميع بنزاهة عملية الاقتراع ولم ترد سوى شكوى واحدة من مرشحى الدائرة الخامسة بشأن اعلان النتيجة قبل فرز عدة صناديق وقد اسفرت نتائج الانتخابات عن فوز ١٦ مرشحا من جبهة العمل

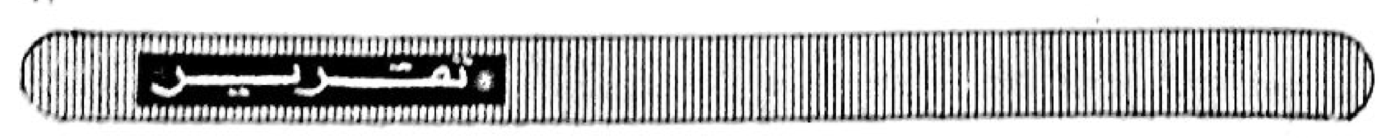
الاسلامى ، وفاز حزب العهد بثلاثة مقاعد وحزب التجمع الوطنى الاردنى بأربعة ، وحزب اليقظة مقعدان ، ومقعد واحد لكل من احزاب حشد ، الديمقراطى الاشتراكى ، العربى الديمقراطى ، والبعث العربى الاشتراكى ، والمستقبل .. بينما فشلت احزاب اخرى فى إيصال اى من مرشحيهاللمجلس وهى : الشيوعى الأردنى ، العربى الوحدوى ، الحرية ، والتقدمى الديمقراطى الأردنى .. ومما سبق نجد ان مجموع الاعضاء الحزبيين فى المجلس يبلغ ٣٠ عضوا ، بينما يبلغ عدد المستقلين غير المنتمين لاحزاب سياسية ٥٠ عضوا ، وضم المجلس الجديد ٥٨ نائبا جديدا معظمهم من المستقلين ، وضم ايضا ١٨ وزيرا سابقا ، كذلك تمكنت السيدة توجان الفيصل من الفوز لتكون بذلك أول سيدة تدخل البرلمان بالأنتخابات .

هذا واعتبرت جبهة العمل الاسلامى نتائج الانتخابات فوز مؤلم ، حيث انها تمكنت من كسب ١٦ مقعدا فقط مقابل ٢٢ مقعدا فى الأنتخابات السابقة ، وكذلك فاز ٦ من الاسلاميين مقابل ١٦ فى الانتخابات السابقة ، واعتبر البعض ان تلك النتائج تشهد على تراجع الحركة الاسلامية فى الأردن ، الا انه لابد من حساب تأثير التعديل الذى تم فى الأنتخابات على قدرة الحزبين على الفوز ، فانه وأن كانت الجبهة تعانى من انشقاقات ، وان كان الاداء المنخفض فى المجلس السابق قد أثر سلبا .. إلا انه يذكر أن الجبهة استطاعت ان تخترق دوائر لم تخترقها من قبل كالدائرة الثالثة التى فاز مرشح الجبهة فيها بالمرتبة الأولى ، وكذلك حققت النجاح لأول مرة فى دائرتى عجلون وجرش ، كما ان مرشحى الجبهة حصدوا غالبية الأصوات فى المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية ، وذلك بالرغم من الصراع الحاد بينهم وبين المرشحين الذين هم على صلة بمنظمة التحرير الفلسطينية ، فمن بين النواب ١٣ من أصل فلسطينى فى المجلس انتخب ثمانية نواب تحت راية جبهة العمل الاسلامى ، والنواب الثمانية انتخبوا من مناطق لعب فيها الصوت الفلسطينى عاملا حاسما .

وسوف يلقى على عاتق البرلمان الجديد مهمة مواجهة المشكة الاقتصادية المتفاقمة فى الأردن ، حيث تبلغ الديون الخارجية ٨ مليارات دولار ، كما يوجد بالاردن ١٢٨ الف عاطل اى حوالى ١٨,٨ ٪ من اجمالى قوة العمل الأردنية وذلك فانه قاد بات من المؤكد انه سوف تعقد اتفاقية سلام بين الأردن واسرائيل فى الاشهر القادمة ، مما يصبح معه من الضرورى قراءة شكل البرلمان الحالى من هذا المنظور : والحقيقة ان التدقيق فى أسماء اعضاء البرلمان الجديد يوضح انه سيكون متمشيا مع رغبة الحكومة فى تحقيق تقدم فى مسار عملية التسوية ، فغالبية الاعضاء الجدد هم إما من ابناء العشائر الذين عرفوا بالتزامهم الصارم بتوجهات العاهل الأردنى على الصعد كافة ، واما من الأحزاب « الوسطية التى عمل قادتها سنوات طويلة كمسؤولين كبار فى الدولة .. وانه اذا كان نواب الحركة الاسلامية هم الكتلة الاساسية فى البرلمان ، فيمكن ملاحظة ان جميع التصريحات التى ادلى بها قادة الحركة الذين فازوا فى الانتخابات الاخيرة ، والذين لم يحالفهم الحظ ، تركزت على انهم فى البرلمان سيكرسون كل جهودهم لمقاومة التطبيع مع الدولة الاسرائيلية ولم يتحدثوا على الأطلاق عن إسقاط عملية السلام او ايقافها وكان الشعار الرئيسى لحملتهم الانتخابية يقول : اذا وقع التوقيع فلن يمر التطبيع .. والمهم فى ضوء هذه الحيثيات ان الكتلةالأصولية فى البرلمان الأردنى الجديد ، وفق كل التقديرات ، لن تلجأ الى أية مواجهة فعلية مع الحكومة الجديدة ، وانها ستكتفى بأضعف المواقف وهو تسجيل تحفظ على أية خطوة على طريق الصلح بين الأردن والحكومة الاسرائيلية ، بل ربما يكون أعضاء الجبهة الاسلامية أكثر فرحة من الحكومة الأردنية بعدم حصول جبهة العمل الاسلامى على جميع المقاعد التى ترشحت لها فى معظم الدوائر الانتخابية ، والسبب انهم لا يريدون مواجهة مع النظام ، وان كل ما يريدونه هو تسجيل موقف للتاريخ ازاء عملية الصلح مع اسرائيل وليس اكثر من ذلك .

ومن القراءة السابقة للسنوات الأربع الماضية التى هى عمر التجربة الديمقراطية فى الأردن ، فانه يصعب القول بأن ما أتت به التجربة يمثل انقلابا حادا فى النظام السياسى ، وانما هى تحول منطقى يتسق مع التوازنات القائمة ، بل وانها يمكن ان تصنف حتمى نظم الديمقراطية التعاقدية ... وانه اذا كان هناك متعرجات فى المسيرة او بطء فانه لا يمكن القاء تبعه ذلك على اى من الطرفين وحده ، فالنظام وان كان قد قام بالعديد من الخطوات التى تعد ارتدادا للخلف ، فالمعارضة ايضا قد ساهمت فى دفعه لذلك فاداؤها غلب عليها الطابع الاعلامى ، ولم تبذل جهود حقيقية لتقديم مشروع او موقف بديل لما تتخذه النظام ، ولم تسعى لتحديد الحد الأدنى الواجب الحفاظ عليه فى مسيرة عملية التسوية .

إلا أنه يتوجب على الحكومة فى المرحلة القادمة ، ان تراجع مواقفها بصدد التعددية الحزبية ، وان تعى ان الأردن يحتاج فى مرحلة التحولات الكبرى ـ الجارية الآن على الصعيد الأقليمى ـ الى نظام ديمقراطى مستقر وبالتالى الى نظام حزبى متبلور ومتماسك ، وانها قد ارتبكت خطأ فادحا بمواقفها السابقة ، مما يتوجب عليها ان تعمل على معالجة الآثار المترتبة عليها بكافة الوسائل ، خاصة وإن استمرار مواقفها الحالية قد يدفع البعض الى الكفر بمسيرة الديمقراطية واللجوء الى العنف ، كما انه قد يؤدى خصوصا فى ظل الأوضاع الأقتصادية المتردية التى تهديد الجبهة الداخلية .. خاصة وان الملك يمر بظروف صعبة سيئة ، وهناك شكوك حول ضمان خلفية لولاء الرافد العشائرى لمؤسسة الحكم . □



مستقبل الحياة السياسية فى روسيا الاتحادية بعد الانتخابات البرلمانية



نبية الاصفهانى

تأتى الانتخابات التشريعية والاستفتاء على دستور جديد التى جرت فى روسيا الاتحادية فى ١٢ ديسمبر ١٩٩٣ لتكرس التغيير التدريجى الذى حدث فى التركيبة السياسية الروسية منذ أن انتخب «بوريس يلتسين» رئيسا للبرلمان فى يونيو ١٩٩٠ ثم رئيسا لجمهورية روسيا فى ١٩٩١ (بأغلبية ٥٧,١ ٪) . فقد شهدت الفترة التى امتدت منذ هذا التاريخ الى الانتخابات التشريعية الأخيرة والاستفتاء الدستورى صراعا إتسم أحيانا بالمواجهة العنيفة بين انصار الاسراع بدفع عجلة الاقتصاد الروسى فى النهج الراسمالى وليبرالية الأسواق - وهى العناصر التى التفت حول يلتسين - وبين العناصر التى ترفض ماسمى «العلاج بالصدمات» وتقترح التدرج فى التحول المنشود .

فقد تأكد بأن أساس الخلاف بين الاتجاهين كان لا يختص بالأهداف - فمنذ أن تأكد انهيار الاتحاد السوفيتى فان المسئولين الروس يؤمنون بصفة عامة بضرورة التغيير ولكن الخلاف يتعلق بكيفية قياس هذا التغيير . وقد اتسمت هنا الساحة السياسية الروسية بالتنوع الشديد فى الآراء والتصورات المصحوبة بعدم الوضوح الكافى . وعليه القول بأن الخلاف الذى اشتد بين الجانبين ليتحول الى صراع دامى اسفر عن تدخل الجيش وإشعال الحرائق فى البرلمان - البيت الابيض الروسى - فى ٣ و ٤ اكتوبر - قد نشب واشتد فى الوقت الذى فيه شرعت روسيا فى عملية إصلاح واسعة النطاق .

ومع ذلك فمن الصعب تفهم الخيارات الاقتصادية التى ينادى به السياسيون فى روسيا . فقد أفرزت المواجهة عن رؤيتين مختلفتين لبرامج السياسة الاقتصادية : فان ماأطلق عليهم بالليبراليين - ويراسهم «جايدار» - يريدون مواصلة عملية إطلاق حرية الأسعار - التى بدات فى يناير ١٩٩٢ - كما شرعوا فى مد تطبيق التخصيصية على المؤسسات الكبرى بعد أن طبقت على القطاع التجارى مع الانفتاح الواسع على الخارج والحد من الدعم الحكومى واتباع سياسة نقدية صارمة . مثل هذا التطلع يعنى أساسا قطع الرجعة على أية صورة من صور الاقتصاد الاشتراكى . أما الجانب الآخر - المعنى به هو «الاتحاد المدنى ومايوازيه من مؤسسات الاتحاد الصناعى» - فان رجاله يرون أن عملية انقاذ الاقتصاد تستوجب إقرار ميزانية موجهة الى حد ما مع إقامة حواجز حمائية والتحكم فى الأسعار والأجور ، وتتمثل الأولوية القصوى فى ضرورة إعادة الانطلاق فى الانتاج بعد أن عانى لمدة ٣ سنوات من الردة العميقة وهذا يفترض بالضرورة تلقى الدعم اللازم من الدولة حتى أن

تم ذلك دون تحقيق مكسب كاف .

ولكن هذا الخلاف فى الرؤية لم تفصح عنه الأحداث التى لازمت عام ١٩٩٣ بالوضوح الكافى ويرجع ذلك الى ان البلورة الأولى قد تركزت فى صراع قام بين مايمثله كل من زعيمى الخلاف : السلطة التنفيذية التى يقف على قمتها « بوريس يلتسين » وطاقمه الحكومى والسلطة التشريعية الممثلة فى البرلمان والمحكمة الفيدرالية التى يتزعمها « حسب اللاتوف » . هكذا قام الصراع حول الصلاحيات القانونية التى تؤول لكل من السلطتين . ومن المعروف بأن « يلتسين » كان يتطلع الى أن يذكر إسمه فى التاريخ على انه الرجل الذى كتب شهادة وفاة الاتحاد السوفيتى وانهاء عن الوجود الى غير رجعة . لهذا دأب فى المطالبة بمزيد من السلطات الاستثنائية حتى يمكنه فرض التضحيات اللازمة على الشعب الروسى وانتهاج « الطريق المشرق » الذى يتطلع اليه على حد قوله .

على أية حال ، فان المواجهة العنيفة التى جرت بين الفريقين فى ٤ اكتوبر قد أسفرت عن انتصار « يلتسين » والليبراليين . مع الملاحظة بأن تدخل الجيش – بعد أن التزم بالحياد لفترة – كان العامل الحاسم الذى أنهى المواجهة التى نتج عنها العديد من الضحايا . ومنذ هذا التاريخ يمكن القول بأن « يلتسين » ورفاقه قد اصبحوا للمرة الأولى يملكون زمام الأمور . وقد تدرج هذا الاستحواذ على السلطة على مرحلتين : عندما جرى استفتاء ٢٥ ابريل ١٩٩٣ والذى منح « يلتسين » مسرعيته الأولى كرئيس لروسيا الاتحادية (بأغلبية ٥٨,٩ ٪ تنصب على ٣٢,٦٤ ٪ من مجموع الناخبين المدون اسماءهم . كما أن نسبة المشاركة لم تتعد ٦٤,٦ ٪ . على أية حال ، إن نتائج هذا الاستفتاء قد شجعت يلتسين » على تسديد ضربات أكثر جرأة لغريمه الأول « سلان حسب اللاتوف » وانصاره . وقد أخذ يصدر العديد من المراسم كان آخرها يتصدى صراحة للسلطة التشريعية . ففى ٢١ سبتمبر أصدر مرسوما بحل البرلمان والدعوة الى تنظيم انتخابات تشريعية جديدة بهدف الحصول على ممثلين للسلطة التشريعية لا يشكلون امتدادا للفترة الشيوعية وقد حدد تاريخ هذه الانتخابات فى ١٢ ديسمبر .

وفى ٩ نوفمبر طرح يلتسين مشروعا لدستور جديد وحدد نفس التاريخ (١٢ ديسمبر) للاستفتاء عليه وهى وثيقة تمنحه نصيب الأسد من السلطات كما انها ابعد ماتكون عن الديموقراطية التى كان يتطلع اليها الشعب . فقد كان الدستور القديم – الذى وضعه « ليونيد بريجنيف » ثم أجرى فيه جورباتشوف تعديلات عديدة – يضع السلطة – على الأقل إسميا – بين يدى السوفيت . أما الدستور الجديد فهو يجعل من « يلتسين » المحرك والمصدر الأول والأخير لكافة السلطات . وقد راهن « يلتسين » فى ذلك على مدى تقبل الشعب للاصلاحات التى شرع فيها .

ومن اهم مانص عليه الدستور الجديد :

– إن « مجلس الفيدرالى (أو مجلس الشيوخ) الذى يضم ١٧٨ عضوا – بواقع اثنين لكل من موسكو والـ ٨٨ جمهورية والأقاليم التابعة – لن ينتخب فى مجموعه . فان المادة ٩٥ تنص على أن يكون أحد الممثلين معينا من قبل الرئيس . اما الثانى فيُنتخب من قبل الجمعيات الاقليمية .

– إن « دوما الدولة » (أو مجلس النواب) الذى يتكون من ٤٥٠ عضوا ، يتم اختيار نصفهم فقط بالانتخاب المباشر ، أما النصف الثانى فيكون بالقوائم النسبية التى تتقدم بها الاحزاب وقد تم حصر ١٣ تحالف حزبى مستوفين شروط التسجيل وهو الحصول على ١٠٠,٠٠٠ توقيع . وكان الهدف هو الحد قدر الامكان من صلاحيات هذا المجلس النيابى التى تتلخص فى : تحديد الرسوم والضرائب ومراقبة الاصدار النقدى واعتماد القوانين الفيدرالية فى مرحلة أولى قبل ان تعرض على المجلس الفيدرالى . ويتم اعتماد الميزانية الفيدرالية بأغلبية المجلسين ..

والملاحظ بأن الدستور الجديد قد تخلص من الطابع الانتقالى الذى كان يلتسين قد أضفاه على المشروع الذى تقدم به فى الصيف الماضى وطرحه على الجمعية الدستورية وخاصة فيما يتعلق بموقفه من سيادة واستقلالية الأقاليم . فقد تراجع « يلتسين » عن العديد من التنازلات التى كان قد أبداها وقت المواجهة بينه وبين البرلمان . وكأنه شعر بأنه قد أصبح مطلق اليد فى كافة الأمور مما أسفر عن خلل واضح فى التوزيع بين السلطة التشريعية والسلطة الرئاسية كما أثار المخاوف لدى البعض فى أن تتحول روسيا الى دولة عسكرية – بوليسية مع تدهور الوضع السياسى والاقتصادى ومع تزايد احتمالات اللجوء الى القوة العسكرية مما قد يؤدى الى قدوم العسكريين الى السلطة على حد قول البعض .

ازمة الاحزاب :

عاشت روسيا – لمدة ٧٠ عاما – فى ظل حكم الحزب الواحد – وقبلها فى ظل حكم قيصرى استبدادى . لهذا فأنها اليوم تشهد فوضى حزبية أشبه بتلك التى جرت فى العديد من دول العالم الثالث عندما اعتنقت التعددية الحزبية . فان التحالفات الحزبية الـ ١٣ التى شاركت فى انتخابات ١٢ ديسمبر الماضى قد جرت فيها استطلاعات للرأى العام أكدت فى مجموعها بأن اقبال الناخبين على التصويت ينطلق من مدى شعبية المرشح أو المواقف التى اتخذها وتاريخه الشخصى ولكن ليس استنادا الى برنامج حزبى معين .

على أية حال إن القواعد التى ستلتزم بها عملية الانتخابات التشريعية والاستفتاء على الدستور الجديد قد وضعها « يلتسين » بطريقة ارتجالية مع إدخال تعديلات حتى اللحظة الأخيرة مما لم يعط الوقت الكافى

للأحزاب التى لا تتمتع بمساندة السلطات القائمة الفرصة الكافية لكى تنظم صفوفها . فقد تم وضع لجنة انتخابية حرصت على إبعاد مجموعة من التشكيلات الحزبية كما تم تعيين محكمة مكلفة بالحفاظ على نزاهة وسائل الاعلام وكانت فى الواقع قد خصت الحزب المدلل من الحكومة « اختيار روسيا » بمعاملة مميزة .

وبصفة عامة يمكن القول بأنه منذ حل البرلمان فى ٢١ سبتمبر اصبحت روسيا يحكمها رئيس جعل نفسه المحرك الوحيد للسلطة والمصدر الوحيد للحكم ذلك على حد قول البعض بأن الانتخابات والاستفتاء الذين جريا فى ١٢ ديسمبر كانا مجرد صورة تعرض أمام الـ ١٠٠٠ مراقب الغربى الذين توافدوا لكى يشهدوا على مصداقية العملية الانتخابية .

على هذا الأساس فان التكتلات الحزبية الـ ١٣ التى شاركت فى الانتخابات التشريعية وفى الاستفتاء على الدستور الجديد يمكن تصنيفها وفقا لثلاث اتجاهات كبرى :

١ ـ الليبراليون : من مناصرى يلتسين ومعارضيه . وهم فى مجموعهم ينادون بالتعجيل فى تطبيق الاصلاح الاقتصادى وينقسمون الى حزبين :

ـ « اختيار روسيا » وهو تحالف حكومى يراسه « ايجور جايدار » ويضم ١١ وزيرا وعددا من المقربين ليلتسين ومابقى من الحركة التى وقفت فى ١٩٩١ فى وجه الحزب الشيوعى السوفيتى وساعدت « يلتسين » فى الوصول الى الحكم ، وقدم هذا التحالف ٢١٢ مرشحا .

ـ حركة « يابلوكو » وهى ذات اتجاهات ديموقراطية وان كانت تريد إدخال تصحيحات فى السياسة المتبعة كما تحذر من ان تؤدى هذه السياسة الى قيام احتكارات كبرى . وترجع تسميتها الى أولى حروف أسماء زعمائها الثلاثة وهم : « يافلسكى » و « بولديريف » و « لوكين » . وتتمتع الحركة بشعبية كبرى فى أوساط المثقفين ، وقدمت ١٢٢ مرشحا .

٢ ـ الاصلاحيون المعتدلون : وهم ينادون باقتصاديات السوق ولكن مع مراعاة الظروف الخاصة بروسيا . ومن هؤلاء :

ـ حزب الوحدة والوفاق : يراسه نائب رئيس الوزراء « سيرجى شاخراى » كما يؤيده رئيس الحكومة « فيكتور تشيرنوميردين » ويطالب الحزب بأن يكون الاقتصاد موجها الى حد ما ، قدم ١٩٣ مرشحا .

ـ حركة الاصلاح الديموقراطى : أسسها عمدة سانت بيترسبورج « اناتولى سوبتشاك » وهى حركة اصلاحية قريبة من الحكم وان كانت لا تؤيده فى كل شىء

ـ الاتحاد المدنى : يراسه « اوكادى فولسكى » ويضم اتحاد الصناعيين وهو يدافع عن مصالح رؤساء الصناعات الكبرى ويطالب بالابقاء على الدعم الممنوح للقطاع الصناعى وللكولخوز .

ـ الحزب الديمقراطى : يراسه « نيكولاى ترافكين » وهو معتدل فى برنامجه الاصلاحى ويعارض بشدة الحكم القائم .

ـ ٣ ـ المحافظون : وهم :

ـ الحزب الزراعى ـ ويراسه « ميخائيل لابشين » ويضم نائب رئيس الوزراء « الكسندرا فيريوخا » كما يجمع ٣٠ مليون عضو وهو يدافع عن الكولخوز وله ثقل كبير فى المناطق الزراعية .

ـ الحزب الشيوعى لروسيا الاتحادية : ويراسه « جنادى ريوجانوف » وهو الحزب الشيوعى الوحيد فيما بين ٥ احزاب اخرى قبل الاشتراك فى الانتخابات .

ـ الحزب الليبرالى ـ الديموقراطى : يراسه « فلادمير جيرينوفسكى » وهو التشكيل القومى الوحيد الذى أيد عملية الهجوم على البرلمان كما ابدى قبوله للدستور الجديد .

نتائج الانتخابات التشريعية والاستفتاء على الدستور الجديد :

هكذا لم يألو « يلتسين » ورفاقه جهدا لكى يضمنها نتائج الانتخابات التشريعية والاستفتاء على مشروع الدستور الجديد . ولكى يحقق « يلتسين » هذا الهدف لم يتردد فى ان يشارك بكل ثقله فى الحملات الانتخابية لصالح حزبه المفضل متناسيا فى ذلك ابسط القواعد التى يجب أن يلتزم بها رئيس دولة ديموقراطى وهى الحياد التام فى مواجهة جميع الأحزاب وقت الحملة الانتخابية

١ ـ نتائج الاستفتاء الدستورى :

ركز « يلتسين » اهتمامه الأول على مشروع الدستور الجديد الذى سيستمد فيه ـ اذا إعتمد ـ الشرعية والسلطة شبه المطلقة . ولكن يضمن ذلك جعل الحد الأدنى من المشاركة فى الاستفتاء ٥٠ ٪ من مجموع الناخبين المدونين . أى انه يكفى أن يوافق الربع (٢٥ ٪ +) من مجموع الناخبين على المشروع لكى يعتمد ويصبح الوثيقة التى تنظم توزيع السلطات فى البلاد . وقد تم له ذلك حيث أن أولى النتائج التى أسفر عنها الاستفتاء ـ حتى كتابة هذا التقرير ـ تقول أن ٩٥ ٪ من الناخبين قد شاركوا فى التصويت ومنهم ٦٢ ٪ وافقوا على الدستور الجديد .

وقد كانت هذه النتائج شبه مؤكدة إذ أن الحملة الانتخابية قد ركزت على ضرورة المشاركة فى الاستفتاء الدستورى .

٢ ـ نتائج الانتخابات البرلمانية :

اما فيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية ، فعلى الرغم من كل مابذل فى الحملات الانتخابية وكان يلتسين والحكومة يعتمدون فى ذلك على تطلع الناخبين الى « مستقبل مشرق » وتقبلهم « التضحيات اللازمة » فان الرياح لم تأت بما تشتهيه السفن . فقد كان من المتوقع ، عشية الانتخابات ، على أن يفوز « خيار روسيا » بأكبر عدد من

الأصوات ثم يأتى فى المرتبة الثانية اليمين المتطرف . كما ان يلتسين قد أعرب يوم الانتخاب بأنه يأمل فى أن يشكل برلمان جديد يضم نواب اكثر تفهما وثقافة من النواب السابقين . وهذا كان يعنى بأن اللعبة السياسية داخل البرلمان سوف تجرى بين أغلبية موالية للرئيس ومؤيدة لسياساته الاصلاحية ومعارضة تضم المحافظين ولكن النتائج الأولى للانتخابات البرلمانية قد فقدت هذه الامال عندما فاز اليمين المتشدد بالمرتبة الأولى حيث حصل الحزب الليبرالى الديموقراطى الذى يتزعمه « فلاديمير جيرينوفسكى » بـ ٢٤,٣٢ ٪ من مجموع أصوات الناخبين ثم يليه « حزب اختيار روسيا » بحصوله على ١٤,٢٧ ٪ . ثم يأتى فى المرتبة الثالثة الحزب الزراعى بنسبة ٨,٨٢ ٪ ويليه حزب « نساء روسيا » بـ ٨,٥٠ ٪ . هذا يعنى تفوق المعارضة اليمينية بكثير فى التمثيل النيابى على الأحزاب الموالية للحكومة . فان تحالف « بوبلامكا » لم يحصل سوى على ٦,٩٤ ٪ كما فاز « حزب الافاق والوحدة » الذى يتزعمه سيمرجى شاخراى بالكاد على ٦,١٤ ٪ . وأخيرا حصل الحزب الديموقراطى الروسى الذى يرأسه نيكولاى ترافكين على ٥,٦٧٠ ٪ . وتعد هذه النتائج ماأسفرت عنه عمليات الفرز فى ٥٦ من ٨٨ من جمهوريات ومقاطعات روسيا الاتحادية . أما النتائج النهائية فسوف يعلن عنها فى يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٩٣ .

وماكاد يتأكد فوز الحزب الليبرالى الديموقراطى وصعود معارضة يمينية قوية داخل البرلمان الجديد متى أعلن « جيرينوفسكى » عن استعداده للتعاون مع الرئيس يلتسين ولكنه بدأ بالمطالبة بإقالة كل من فيكتور تشيرنومردين رئيس الحكومة الحالى و « ايجور جايدار » المحرك الرئيسى للبرامج الاصلاحية التى يتطلع الرئيس « يلتسين » المضى فيها .

هكذا نجد ان الانتخابات التشريعية التى جرت فى ١٢ ديسمبر والتى كان الهدف الرئيسى منها أمام العالم تسجيل إتمام عملية الاطاحة بالمعارضة البرلمانية وإحلال جناح محافظ محلها لا يقوى على الصمود أمام التيار الليبرالى ، هذه الانتخابات قد أسفرت على قيام معارضة يمينية قوية وذات أنياب حادة وذات شراسة تفوق تلك التى واجهت « يلتسين » وحكومته منذ شهرين والتى التزم الأمر الالتجاء الى الجيش لكى يتم القضاء عليها .

وبهذا تغيرت التركيبة التى تحكم الحياة السياسية والنيابية فى روسيا الاتحادية لتضيف مزيد من الصعوبات التى تلقاها فى سعيها الى « المستقبل المشرق » الذى وعد به « يلتسين » .

فلا يخفى على أحد ، بأن التركة التى على « يلتسين » ان يديرها قد زادت همومها بالاضافة الى الأزمات التى اثقلت على كاهلها :

أولا ـ ازمة تراجع أحزاب الوسط : كان أهم ماأسفرت عنه هذه الانتخابات هو التراجع السريع الذى حدث لاحزاب الوسط مثل « حركة الاصلاح والحرية الديموقراطية » التى أسسها عمدة « سان بترسبورج » والذى لم يحصل على الحد الادنى المطلوب (٥ ٪) لكى يمثل فى البرلمان الجديد . كذلك لم يفز « الاتحاد المدنى » الذى يرأسه « اركادى فولسكى » بأى تمثيل . أما الحزب الديموقراطى الذى يرأسه « ترافكين » فقد فاز « بالكاد » وأخيرا لم يفز حزب الوحدة والوفاق الذى يرأسه « سيرجى شاخراى » سوى على نسبة ٦,١٤ ٪ وهذا يعنى ان تمثيل الأحزاب المعتدلة داخل البرلمان الجديد لن يزيد على ١٠ ٪ .

ثانيا : عودة ظهور « الحرس القديم » ـ والمقصود هنا هم بعض المتشددين الذين قضى عليهم وقت حركة الانقلاب الفاشلة التى قامت فى ١٩٩١ . فمن هؤلاء فاز « اناتولى كوكياتوف » الذى كان فى ١٩٩١ يتولى منصب رئيس البرلمان السوفيتى وهو أحد المتهمين الذين لم تجر محاكمتهم بعد وأيضا « فاسيلى ستاردوبتشيف » الذى تقدم كممثل للاتحاد الزراعى . هذا يطرح مشكلة منح الحصانة البرلمانية لأشخاص مازالوا يواجهون محاكمة .

ثالثا ـ استفحال الأزمة الاقتصادية : أدى التخبط فى السياسات الاقتصادية الذى مارسها الاصلاحيون طوال السنتين الماضيتين الى عجز فى الميزانية بلغ حدا أثار حيرة الحكومة حول كيفية سد هذا العجز : هل تجبر الأغنياء الجدد على الدفع وهم يعدون السند الأول للنظام القائم أم تلجأ الى الغرب طالبة المساعدة ؟

وبصفة عامة يمكن القول بأن روسيا اليوم تحيا المراحل الاولى من الولادة العسيرة للرأسمالية ، وفيما بين ١٩٩١ و ١٩٩٣ سجل انخفاضا يفوق كل التوقعات وتحول الى شبه انهيار كما ارتفعت الاسعار ارتفاعا جنونيا وزادت معدلات التضخم على نحو مريع . وكان عام ١٩٩٢ هو عام « الصدمة الاقتصادية الأولى » التى أسفرت عن مأساة فى كافة المجالات وبدت البلاد على وشك أن تصبح تابعة تماما للغرب . واليوم يستعد « يلتسين » للشروع فى « الصدمة الاقتصادية الثانية » وهذه تتمثل فى التوسع فى مجال التخصيصية لتشمل الصناعات الكبرى وإطلاق حرية الأسعار للطاقة وغيرها من الاجراءات كما من المتوقع فرض نظام ضريبى جديد بهدف الحد من العجز فى الميزانية . هذه كلها إجراءات سيصعب على يلتسين الحصول على موافقة البرلمان الذى يغلب عليه المتشددون .

رابعا ـ مدى مساندة الجيش : من المعروف بأن الجيش قد ساعد « يلتسين » فى عملية الهجوم على البرلمان فى أكتوبر الماضى ، ويرجع الى ان مساعدة وزير الدفاع الجنرال « بافل جراتشيف » الموالى له . والمعروف ايضا بأن هذا الاخير قد أصدر فى بداية نوفمبر الماضى وثيقة تضمنت الحق فى أن يلجأ الى القوات المسلحة لفض أمور تجرى فى « الخارج القريب » والمقصود هنا الجمهوريات السابقة التى استقالت . كما نصت على عدم

الالتزام بنسبة ١ ٪ من السكان من المجندين . جاءت هذه الوثيقة لتكون المقابل المدفوع من قبل يلتسين لتخلى الجيش عن حياده خلال احداث ٤ اكتوبر .

ومن جهة أخرى قام يلتسين فى ١٩٩٢ بزيادة رواتب العسكريين سبعة أضعاف ماكانت عليه ثم ١٠٠ ٪ عشية الاستفتاء الذى فى ابريل ١٩٩٣ كما أجرى ترقيات فى صفوف الجيش لا ترتبط بالقوات العسكرية بل وفقا للولاء السياسى .

ولكن الجيش لم ينس بأنه كان الأمين الموكل من قبل الدولة ـ الحزب فى الماضى وهو مازال يتطلع الى العودة الى وضعه السابق وهو الذى كان ايضا الجيش الأكبر لاكبر امبراطورية فى العالم ولكنها انهارت دون قتال . فلا عجب فى أن يستمع المجندون الى المطالب التى تقدم بها « رئيس الحزب الليبرالى الديموقراطى ويؤيده فيها ويقال بأن الأغلبية فى وحدة « تاومان » التى قامت بالهجوم على البرلمان فى اكتوبر الماضى قد صوتت لصالح هذا الحزب .

على أية حال ، إن الجيش يشكل اليوم علامة تفاهم كبرى ، وعلى يلتسين أن يحرص على الاحتفاظ به بجانبه .

خامسا : ـ أزمة القطاع الزراعى : يعد الحزب الزراعى من أهم المعارضين لسياسات الحكومة وهو يعارض مالم ينص عليه الدستور الجديد من أن « الأرض ملك من يفلحها » (المادة ١١ فى الدستور القديم)

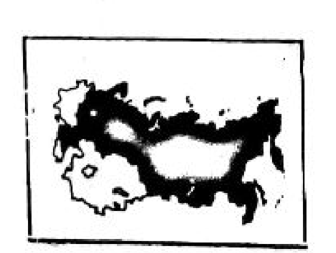
ومن المتوقع أن يعارض الحزب الزراعى سياسة التخصيصية للأراضى الزراعية التى سيشرع فيها يلتسين فهو يمثل مصالح كل من لهم ارتباط ما بالارض بما فى ذلك جميع الذين يعملون فى مؤسسات المركب الزراعى ـ الصناعى .

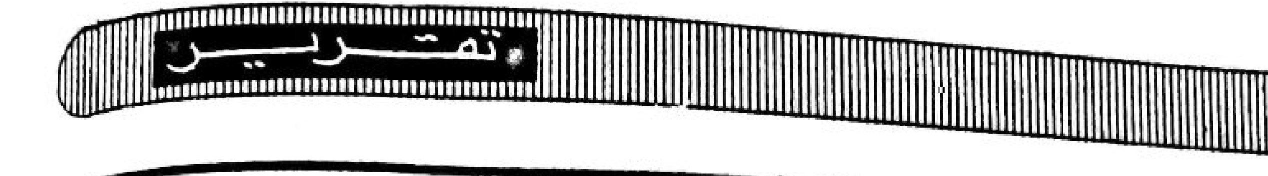
سادسا : أزمة الليبراليين : منذ أن تم الاستيلاء على مبنى البرلمان ظهر على السطح العديد من الانقسامات داخل الطاقم المتعاون مع يلتسين وأخذوا يتبادلون الاتهامات . كل هذا فى نوع من الصراع حول المناصب . وقد اشتدت هذه الاتهامات عندما انهزم الليبراليون الاصلاحيون الى حد ان البعض ارجع هذه الهزيمة الى الانقسامات وعدم توحيد صفوفهم .

●●●

والخلاصة ، فان الانتخابات التشريعية الأخيرة كانت بمثابة اختبار لمدى شعبية الاصلاحات التى انتهجتها الحكومة منذ انهيار الاتحاد السوفيتى . فقد نادت حكومة « يلتسين » بالليبرالية والديموقراطية ووعدت « بالمستقبل المشرق » فجاء تعبير الشعب الروسى معبرا عن رأيه وهو أنه غير مستعد تماما لتقبل النهج الغربى خاصة بعد المأساة وتدهور الظروف المعيشية نتيجة « الصدمة الاقتصادية الأولى » . ربما كان لهذا السبب يريد « يلتسين » أن يحكم « بيد من حديد » كما قال .

ثم أن البعض قد وصف الشعب الروسى بالهامشية وبعدم وجود طبقة وسطى ـ أو مسافة بورجوازية ـ لا فى عهد الاتحاد السوفيتى ولا قبله . ومنذ أن نبذ نظام المجتمع الشمولى مازال الشعب الروسى يتخبط فى مأزق دون أن يتوصل الى المجتمع المدنى الذى يصبو اليه . ولايجب ان ننسى بأن انهيار الاتحاد السوفيتى قد لازمه ماوصفته الخبيرة بالشئون الروسية ـ هيلين كارير دانكوس ـ بفقدان الهوية التى لم يعد لها وجود ولم يحل محلها شىء جديد . فلم توضع بنية للحياة السياسية ومازال اليوم ينقص روسيا صلاحيات الدولة الشرعية بما فيها من احزاب سياسية ومؤسسات برلمانية حقيقية وسلطة قضائية مستقلة . أما اليوم فما يسود الساحة السياسية هو التطرف والتشدد اللذين يهيمنان على التيار الاصلاحى وعلى التيار المحافظ . اما التيار الوسط فمازال قابعا فى الظل حتى تأتى الأيام وتتيح له انطلاقة حقيقية .





الصراع على الساحل الشرقى للبحر الأسود

معتز محمد سلامة

تعتبر منطقة القوقاز احد اشد بؤر الصراعات العالمية . وتاريخ وحاضر هذه المنطقة خير شاهد على ذلك . إذ لم تشهد هذه المنطقة استقرار ممالك ودول سوى فترات محدودة ما قبل الميلاد وفى فترات متفاوته بعد ذلك . وقد تعاقب على هذه المنطقة كافة قوى الاستعمار الشرقى القديم من فرس وأتراك ورومان وبيزنطيين وروس . جعلت موجات الاستعمار هذه المنطقة تعانى من تمزق وانقسام واغتراب دائم . كنتيجة، لاختلاف وتباين التأثير الحضارى الفكرى والمادى الذى احدثته هذه القوى على شعوب وأعراق القوقاز . وكان نتاج هذا القلق والاضطراب التاريخى تشكيلة عرقية ومذهبية هائلة ذات خبرات تاريخية مختلفة . وتعتبر هذه المنطقة (القوقاز) - الواقعة مابين البحر الاسود فى الغرب وبحر قزوين فى الشرق - اكثر الشبه بمنطقة البلقان سواء من ناحية القلق التاريخى ، أو من ناحية التعدد الاثنولوجى .

ومما يضفى على الموقع الاستراتيجى لغرب القوقاز (جورجيا خاصة) إطلاله على البحر الأسود - المفتوح - بخلاف بحر قزوين فى شرق القوقاز .

ونعنى بالصراع شرقى البحر الأسود ذلك الصراع الذى تشهده جورجيا تحديدا ، وابعاده الاقليمية والداخلية وحسب . على اعتبار أن البعد الدولى فى الصراع الجورجى حتى الآن غير مؤثر ، فلازالت القوى الدولية « امريكا وأوربا والأمم المتحدة » تسلم بالنفوذ الروسى والمصلحة الروسية ليس فى القوقاز وحسب وإنما فى كل جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق ، وهذا ما يجعل لهذه المنطقة معايير ومنطقا خاصا فى التعامل الدولى ، وأيضا سيظل لها معان خاصة للاستقلال والسيادة والتبعية ... وغيرها من المصطلحات التى درج على استخدامها القاموس السياسى وتمسكت بها بلدان العالم الثالث .

الأبعاد الداخلية للصراع فى جورجيا :

تتمثل اهم هذه الأبعاد فى ثلاثة :

(١) البعد الاثنوجرافى :

ترجع الأصول العرقية للجورجيين إلى قبائل الكاتفيلى أو الكارتى ، الذين قطنوا الاقليم منذ العصور القديمة وأطلق عليهم « سكارتفيلو » واحتضن اقليم جورجيا المسيحية فى عام ٣٣٧ بعد الميلاد . وبعد صراع مرير بين تركيا وفارس تقسمت جورجيا ، فاستولت تركيا على أجزاء منها ، واستولى الفرس على مقاطعتى « كارتليا -

كاختيا ، اللتين ضمتها روسيا سنة ١٨٠١ ، ثم اتت على البقية المتبقية من أرض جورجيا التى كان يحكمها الأتراك .

وحسب تعداد ١٩٨٩ وصل إجمالى السكان فى جورجيا ٥,٤٤٩,٠٠٠ يتوزعون عرقيا كالتالى :ـ
٦٨,٨ ٪ جورجيون ، ٩,٠ ٪ أرمن . ٧,٤ ٪ روس ، ٥,١ ٪ اذريون ٣,٢ ٪ أوستيينى ، ١,٩ ٪ يونانيون ، ١,٧ ٪ ابخاز ، ويصل تعداد التجمعات الاثنية الأخرى إلى ٥٢,٤٤٣ الف نسمة .

وتبين من خريطة التوزيع العرقى فى جورجيا أن هناك تواجدا مكثفا للقوميات الأخرى خاصة من الأرمن والروس والأزربيننى ، وقد نتج ذلك عن موجات التهجير القسرى والنقل الجبرى للقوميات التى اتبعها ستالين ، حيث عمل على غرس النفوذ والتواجد الروسى فى كافة الجمهوريات الأخرى بهدف الصهر والتذويب الثقافى ، هذا فى الوقت الذى تم فيه اقتلاع قوميات من جذورها كما حدث لبعض تجمعات الأدغار والأوستيين والأبخاز فى جورجيا حيث تم ترحيلهم إلى مناطق فى أسيا الوسطى الاسلامية وبهذا تعتبر جورجيا اكثر جمهوريات القوقاز مشاشة فى تركيبتها الاثنية حيث أن القوميات الأخرى من غير الجورجيين حوالى ٣١,٢ ٪ من إجمالى السكان . ومن ثم فان هذه المشكلة تحمل النظام السياسى فى جورجيا أعباء كبيرة يصعب على دولة وليدة مثل جورجيا التعامل معها ولاسيما مع عدم توافر جيش وطنى قوى .

٢ ـ مناطق الحكم الذاتى :

تعانى جورجيا ازمة مزدوجة . فبالاضافة إلى مشكلة التعددية المجتمعة ، هناك مشاكل الاستقلال والانفصال التى تطرحها جمهوريتا الحكم الذاتى ، إبخازيا ـ ادغاريا ، وإقليم ، أوسيتيا الجنوبية ، المحكوم ذاتيا . وهذه المشكلة هى محور الأزمة الحالية فى جورجيا . فبينما لايتناق التعدد الأثنى مع التسليم بوحدة الدولة الجورجية ، فان مناطق الحكم الذاتى لاتعترف بهذه الوحدة وتتراوح امانيها بين الاستقلال التام (ابخازيا) ، أو الالتحاق بشقيقتها اوسيتيا الشمالية فى إطار الاتحاد الروسى كما ترغب (اوسيتيا الجنوبية) ، أو الالتحاق بتركيا (ادغاريا) وترجع مطالب هذه الأقاليم إلى الاحسلس بهوية ثقافية وحضارية مختلفة .

ومما يضيف حدة واحتداما لأزمات الانفصال أن الأقاليم الانفصالية الثلاثة تقع فى مناطق استراتيجية ، فابخازيا وادغاريا تقعان على البحر الأسود ، وقد يؤدى انفصالهما ـ إن حدث ـ إلى ترك جورجيا على شريط ساحلى محدود على البحر . اما اوستيا الجنوبية فتقع فى بطن الدولة الجورجية وليس هناك من ضمانة الا يؤدى انفصالهما إلى مطالبة أقليات أخرى . الانفصال أو على الأقل التمتع بوضع معين داخل جورجيا ، الا أن الخلفية التاريخية لهذه الأقاليم الثلاثة تبرر مشروعية مطالبها الحالية .

فابخازيا ـ ظلت طيلة تاريخها ذات وضع محدد وهوية مميزة عن جورجيا ، ولم تخضع لجورجيا سوى فترة محددة من تاريخها من ٩٧٨ وحتى ١١٦٣ إضافة إلى الوضع الخاص لها داخل جورجيا خلال العهد السوفيتى ، لكن قبل ذلك مابين ٧٤٦ ـ ٩٧٨ كان للابخاز مملكتهم الخاصة ، ثم تعاقب عليها الأتراك منذ القرن السادس عشر حتى سيطر الروس على القوقاز الغربى جميعه بما فيه ابخازيا ١٨٦٤ . وأدى انتعسف الروسى لاضطهاد الدينى وجباية الضرائب إلى هجرة مابين ١٥٠ ـ ٢٠٠ الف ابخازى إلى تركيا ومن ثم تغيرت التركيبة الديمغرافية للاقليم فبعد أن كان الابخاز يشكلون حوالى ٦٨ ٪ من سكان الاقليم منذ قرن مضى أصبحوا الان اقلية فى وطنهم حوالى ١٧ ٪ فى حين نتج عن سياسة التوطين أن اصبح الجورجيون حوالى ٤٤ ٪ والأرمن ١٥ ٪ والروس ١٤ ٪ من مجمل سكان ابخازيا البالغ ٥٢٥٠٦١ نسمة . ورغم أن الابخاز فى الاغلبية من المسلمين ـ حوالى ٧٠ ٪ منهم من المسلمين السنة ـ إلا أن القضية الدينية ليست المحرك الأساسى حيث تطالب القوميات الاخرى من الروس والأرمن باستقلال ابخازيا عن جورجيا .

وإثر موجات من العنف والعنف المضاد وتنامى المطامح الانفصالية بالاقليم منذ ١٩٧٨ تنامت حركة وطنية مطالبة بالانضمام لروسيا حتى اعلن مجلس السوفييت الأعلى الأبخازى الاستقلال عن جورجيا فى ٢٥ / ٨ / ١٩٩٠ واعلنت جورجيا ، البريزيدوم الجورجى ، فى اليوم التالى بطلان اعلان الاستقلال الابخازى ولازالت الحرب والصراع بين الجانبين مستمرة . وأسفر حتى الآن عن سيطرة الأبخاز على كامل إقليمهم .

أما أدغاريا ـ الواقعة بجانب تركيا على ساحل البحر الأسود ، فرغم كونهم جورجيين الأصل والعرق فانهم يستشعرون هوية خاصة بهم ترجع إلى اسلام جانب كبير منهم وتأثرهم بالثقافة التركية طيلة فترة التواجد العثمانى بالاقليم . ويعتبر بعض القوميين الجورجيين المتشددين التميز الثقافى الأدغارى تهديدا للوحدة والتكامل الاقليمى لجورجيا بينما تتنامى مشاعر العزلة والاغتراب الثقافى لدى الأدغار والتى ترجع بالأساس إلى الاضطهاد الدينى والسياسى . ففى أبريل ١٩٩١ استمرت المظاهرات والاحتجاجات ضد المقترحات الجورجية بالغاء الحكم الذاتى لادغاريا وضد التمسيح الذى يمارس ضد الأدغار والأرزينى والاكراد بالاقليم . ولاشك أن اقتراب الاقليم من تركيا ولد مطمحا إدغاريا بالانضمام إليها وقد يؤدى ذلك إلى اثارة نزاع مستقبل بين جورجيا وتركيا .

اما أوستيا الجنوبية ـ فتعتبر أولى المناطق التى شهدت توترا عرقيا منذ أواخر العقد الماضى ورغم أن معظم الأوسيتيين الجنوبيين من المسيحيين الأرثوذكس الشرقيين فان أوستيا الجنوبية ترغب بالانفصال عن جورجيا والالتحاق « بأوستيا الشمالية » الشقيقة ، وهى الجمهورية المحكومة ذاتيا جنوب روسيا والتى تقطنها اغلبية مسلمة ، وقد شهد الاقليم موجهات عنف حادة مناصرة للحركة الابخازية الداعية للانفصال . لسببين رئيسيين : ففى اغسطس ١٩٨٩ اعلن الجورجيون عن تشريع يكرس طغيان اللغة والثقافة الجورجية وهو ما اعتبرته « الجبهة الشعبية لأوسيتيا الجنوبية » « أديمون بنخاس » تمييزا ضد الأوستيين ، وفى أغسطس من العام التالى أى ١٩٩٠ مرر مجلس السوفييت الأعلى فى جورجيا قانونا انتخابيا يحظر على « أديمون بنخاس » ممارسة حق الترشيح للانتخابات وكرد فعل على ذلك أصدر السوفييت الأعلى لأوستيا الجنوبية قرارا اعتبر فيه إقليم أوستيا الجنوبى جمهورية ديمقراطية سوفيتية تتمتع بالسيادة والحكم الذاتى وذلك فى ١٩٩٠/٩/٢٠ وكما حدث فى ابخازيا أصدر البريزيديوم الجورجى قرارا اعتبر فيه إعلان أوستيا السيادة غير دستورى وذلك فى اليوم التالى مباشرة لاعلان السيادة .

وتتمثل المشكلة بالنسبة لمناطق الحكم الذاتى الثلاث هذه فى أن انكشاف الغطاء والحماية التى كانت تفرضه الدولة السوفيتية السابقة لأقاليم الحكم الذاتى ولد حالة من الارتباك توافرت فيها كافة عناصر الأزمة ولاسيما وأن هذه الأقاليم لم تكن قد وصلت بعد لحالة الانصهار فى جسد الجمهوريات التابعة لها فقد كانت لهذه الأقاليم علاقات مع المركز ربما أقوى من علاقتها بجورجيا ، وكان من الصعب عليها استبدال التبعية لموسكو بتبعية من نوع أشد قد لاتحترم التميز الخاص لهذه الأقاليم ولاسيما بعد رفع الوصاية الايديولوجية للمركز السوفيتى . ولاترى هذه الأقاليم الثلاثة وغيرهاالكثير من اقاليم وجمهوريات الحكم الذاتى ـ فى روسيا وأذربيجان ـ أنها أقل من أى من جمهوريات الاتحاد الخمس عشرة الأخرى المستقلة . وأكبر دليل على أنها تعانى العزلة والأغتراب هى أن هذه الأقاليم كانت الأقل من ناحية المشاركة السياسية لانتخاب سلطات الدولة الجورجية ، كما تمسكت ببقاء الاتحاد السوفيتى ودعمت خطوات التعاون الاقتصادى فى إطار الكومنولث وهذا مايبين حالة الارتياب التى تسود هذه الأقاليم من التسلط الجورجى عليها ، والارتضاء بالدور الروسى حيث لم تكن وضعية جورجيا فى إطار الدولة السوفيتية افضل كثيرا من وضعية اقاليم الحكم الذاتى هذه .

٣ ـ صراعات السلطة فى جورجيا :

تشهد جورجيا صراعات حادة على السلطة ما بين رئيس الدولة والبرلمان فى جورجيا وما بين الرئيس الحالى شيفرنادزة ، وأنصار الرئيس السابق المخلوع جمسا خورديا الذى انتخب انتخابا شرعيا فى مايو ١٩٩١ وإضطر إلى الهرب من البلاد فى يناير ١٩٩٢ إثر الانقلاب عليه من قبل الجيش وأنصار الرئيس الحالى شيفرنادزة .

ويعانى شيفرنادزة الآن من مصادر عديدة للتوتر تتمثل أهمها فى :

١ ـ الصراع مع أنصار جمساخورديا والحركة الانفصالية فى الغرب والتى تستنزف أموالا هائلة وتأتى فى النهاية على برنامج شيفرنادزة الاقتصادى . وبالاضافة إلى هذا فان أنصار شيفرنادزة المقربين من أمثال تنجيز كيتوفانى وزير الدفاع ، وجابا يوزيليانى نائب رئيس مجلس الأمن القومى قد تم استبعادهما .

٢ ـ علاقة شيفرنادزة والبرلمان الجورجى والذى كان يعارض شيفرنادزة ويقف أمام توسيع سلطاته ، وأخيرا تمكن شيفرنادزة من تجميد أو تعليق نشاط البرلمان إراديا وفرض حالة الطوارىء والحكم بمراسيم وأخيرا جمع بين رئاسة البرلمان والدولة .

٣ ـ وفى سعيه إلى تكريس قوته ونظامه السياسى اعلن اخيرا عن عزمه تأسيس حزب سياسى يشبه الجبهة الوطنية يكون ركيزة ومحور العمل السياسى فى جورجيا ، خاصة وأن الجمهورية تتصارع بها كتل وأحزاب عديدة تصل إلى ٤٧ حزبا سياسيا أهمها : جورجيا الحرة ، ماشفيدوبا (كتلة السلام) ، الحزب الديمقراطى الوطنى ، حزب الاستقلال الوطنى ، كتلة إيرتوبا (الوحدة) ، الجبهة الشعبية الجورجية (نوادار ناتادز) ، الحزب الديمقراطى ، الحزب الشيوعى .. وتعتبر اكثر نقاط الضعف فى بنية المؤسسة الحاكمة فى جورجيا هو عدم وجود قوة كافية تحمى النظام والوحدة الاقليمية للدولة ، مما اضطر شيفرنادزة اخيرا للتسليم لروسيا .

٤ ـ الأزمة الاقتصادية :

كانت جورجيا وحتى القرن الماضى متخلفة وفقيرة اقتصاديا . فلم تكن إلا مصدرا للمواد الخام لروسيا القيصرية وموردا للواردات الزراعية ، وقد استفادت جورجيا من حركة التصنيع وعقود التنمية بالاتحاد السوفيتى حتى تكون لديها قاعدة صناعية متطورة إلا أن اهم عوامل القصور فى الاقتصاد الجورجى هو اعتماد الجمهورية على الدول الأخرى فى استيراد النفط والغاز والمواد الخام ، وبينما لم يكن هذا القصور ذا أهمية على عهد الاقتصاد المركزى ، فان الجمهورية الآن تعانى من أزمة كبيرة خاصة مع نضوب العملة الصعبة وعبء الحرب الأهلية . فقد انخفض الدخل القومى ٢٥ ٪ عام ١٩٩١ ، وانخفض الناتج الزراعى النصف ووصل الأمر الى فراغ فى الميزانية . ورغم محاولات شيفرنادذة الخروج من إسار العزلة والحصار الاقتصادى بابرام سلسلة جديدة من الاتفاقات الاقتصادية مع كل من روسيا وتركيا

وارمينيا واذربيجان وإيران وبعض جمهوريات اسيا الوسطى ، الا أن البعض يشكك بقدرة شيفرنادزة على الوفاء بالتزاماته خاصة وان معظم هذه الدول بحاجة للعملة الصعبة .

الأبعاد الاقليمية للصراع :

يحتل البعد الاقليمى فى الصراع الدائر شرق البحر الأسود اهمية خاصة . وذلك لاقترابه من قوى وليدة بازغة تسعى الى اعادة احياء سياسات قديمة ظلت تراثا لعهود امبراطوريات بائدة . ويتداخل فى البعد الاقليمى من الصراع اعتبارات عديدة ومصالح متعددة لتلك القوى التى تطل على البحر الأسود ، ويزداد التنافس فى هذه المنطقة بين قوتين رئيسيتين : روسيا التى تهدف الى احياء المجد القيصرى ، وتركيا التى ترمى الى إعادة اكتشاف واحياء دورها الاقليمى وتحقيق مكتسبات على انقاض الاتحاد المنهار ، ولكل من الدولتين رؤاها المحددة للأهداف والمصالح . وان كانت الأمور حتى الان تسير باتجاه تدعيم الدور الروسى والذى يدعمه ، أوراق الضغط العديدة التى تملكها روسيا على كل من جورجيا واوكرانيا المطلتين على هذا البحر ، وايضا الرضى الغربى عن الدور الروسى فى حفظ الاستقرار فى الجمهوريات السوفيتية وفى هذا السياق سنتناول كلا من الدورين الروسى والتركى مع تركيز خاص على الدور المحورى لروسيا .

اولا ـ الدور الروسى :

تعتبر منطقة غرب القوقاز وساحل البحر الأسود ذات اهمية استراتيجية لروسيا ، فهى تدخل مباشرة فى نطاق الأمن القومى الروسى . فاذا كان المنظور السوفيتى السابق للأمن ارتبط بقضايا استراتيجية كبرى مثل التوازن النووى ، وسياسة الاحلاف ، والأمن فى اوروبا ونزع السلاح ودعم حركات التحرر فى بلدان العالم الثالث ، فان الأمن الروسى يتعلق بذلك الاطار الاقليمى لجمهورياته الاتحاد السوفيتى السابق . وليس الاحتجاج الروسى على محاولة امريكا واوروبا الغربية استيعاب دول اوروبا الشرقية حاليا الا محاولة من جانب روسيا هى الأخرى للاشتراك فى عضوية حلف الناتو وليس الصراع معه ـ ويقف فى وجه مطمعها هذا أسباب عديدة .

وتتمثل اهم الشواغل الاتية للسياسة الروسية فى الاطار الاقليمى فى : ـ

١ ـ تكريس الدور الروسى فى الجمهوريات السوفيتية السابقة وذلك بالتمسك بصيغة الكومنولث وهى صيغة تضمن لروسيا هيمنة كبيرة على الجمهوريات الأخرى .

٢ ـ الحفاظ على الوحدة والتكامل الاقليمى للدولة الروسية

٣ ـ إمرار مشاريع الاصلاح الاقتصادى والسوق الحرة .

ونظرا لان جورجيا بالاضافة الى ارمينيا واذربيجان ـ كانت ممتنعة عن الالتحاق بأسرة الدول المستقلة ـ حيث ان كلا من ارمينيا وجورجيا امتنعتا فى البداية عن الانضمام للكومنولث ـ فقد كان الهدف الروسى الجوهرى اعادة احتواء هذه الجمهوريات والضغط عليها للدخول فى الكومنولث الجديد . فاذا كانت روسيا أقل رغبة فى انضمام دول أسيا الوسطى . فإن خروج دويلات القوقاز عن إطار النفوذ الروسى يحجب التواصل الجغروسياسى مابين روسيا ومجالها الشرقى القديم فى اسيا الصغرى وأيضا الشرق الأوسط والجزيرة العربية .

كما يمثل الساحل الجورجى على البحر الأسود اهمية إضافية بموانيه العديدة فى بوتى وباتومى وفى انجازيا وارغاريا وبالطبع فانه اذا استطاعت روسيا التحكم بهذا الساحل علاوة على الساحل الاوكرانى فانها ستكون قد احكمت السيطرة على شمال وشرق وغرب البحر الأسود وتطويق او تهميش الدور التركى اقليميا . وتجمع أجهزة صنع القرار فى السياسة الخارجية الروسية على حيوية المصالح الروسية فى هذه المنطقة ولا يختلف فى ذلك موقف البرلمان الروسى السابق عن موقف مؤسسة الرئاسة عن موقف المؤسسة العسكرية الروسية والاختلاف بين مواقف هذه القوى الثلاث هو فى الاساليب ودرجة التشدد .

فقد وجه البرلمان الروسى بزعامة حسبو لاتوف تهديدات عديدة للقادة الجورجية لانتهاكهم الحكم الذاتى لانجازيا ، وهو مااعتبره شيفرنادزة تدخلا فى الشئون الداخلية لبلاده . أما مؤسسة الرئاسة والخارجية الروسية فقد أعلنتا مرارا عن موقفها الحيادى تجاه أطراف الصراع فى جورجيا وقامت بمجهودات وساطة ومصالحة بين الجانبين ، أما بصدد القوات المسلحة الروسية فقد تحدثت مصادر عديدة عن تدخل القوات المسلحة الروسية ومساعدتها للانجاز هذا اضافة الى المتطوعين والمرتزقة من الضباط والجنود الروس المتقاعدين .

وقد عبر وزير الدفاع الروسى بانيل جراتشيف عن المصالح الروسية بصراحة حين صرح فى بداية ١٩٩٣ « ان روسيا لاتستطيع ان تترك انجازيا لان هذا يعنى فقدان البحر الاسود لو ان أوكرانيا احتفظت بموقعها على ساحل البحر الأسود متضمنة « القرم » والقاعدة البحرية « سواسبتول » وتحكمت جورجيا فى الموانىء الثلاث سوخومى ـ بوتى ـ باتومى فلم يترك شىء لروسيا من الساحل »

وينطلق المنطق الروسى فى الضغط على شيفرنادزة الى الرغبة فى تحقيق اقصى مصلحة ممكنة . وتقديم المساعدة لذلك الطرف الذى يستعد لتقديم اقصى التنازلات لروسيا فى انجازيا وتتراوح المطالب الروسية مابين المطالبة بانجازيا واوستيبا الجنوبية كليهما وبين المطالبة باستبقاء القواعد العسكرية الروسية والنفوذ الروسى فى

الموانىء البحرية والمطارات فى جورجيا .

وقد دعم من الضغط الروسى على شيفرنادزة مجموعة من العوامل :

١ ـ الاتجاهات القومية الاستقلالية لشيفرنادزة فى بداية حكمه واتهامه لروسيا بالهيمنة الامبريالية

٢ ـ معارضته الالتحاق بالكومنولث

٣ ـ مطالبته روسيا باجلاء قواتها وقواعدها العسكرية وتخلية الموانىء الجورجية

٤ ـ دعوته الى اقتسام اسطول البحر الأسود والاستيلاء على السلاح الروسى فى جورجيا

وقد ولدت كل هذه المطالب غضبا كبيرا داخل صفوف المؤسسة العسكرية الروسية . ولاسيما مع توالى اتهاماته المتكررة لروسيا ، ففى تعليقه على الزيارة التى قام بها وزير الدفاع الروسى بافيل جراتشيف لانجازيا لزيارة القوات الروسية قال شيفرنادزة ٢٧/٢/٩٣ ان زيارة جراتشيف تعد بمثابة « صفاقة دبلوماسية » . وقبل ذلك بثلاث ايام اصدر البرلمان الجورجي قرارا ينسب المسئولية الكاملة لروسيا على اعتداءات الابخاز . كما هدد شيفرنادزة بالتعبئة العامة . الا أنه وعقب موجة حادة من الاتهامات الجورجية لروسيا تراجع شيفرنادزة عن موقفه تجاه التدخل الرسمى أمام التهديد الحقيقى على نظامه من المتمردين من انصار جمساخورويا فى الغرب وامام الانتصارات التى حققها الابخاز ضد القوات الجورجية .

وتكشف تصريحات شيفرنادزة فى الأشهر الماضية نبرة التراجع والتسليم بل وتحبيذ الدور الروسى ، فقد صرح بان الدور الروسى هو « ضامن الاستقرار فى القوقاز » ، وان تطبيع العلاقات مع موسكو هى السبيل الوحيد لاستعادة ابخازيا ، وفى ١٠/ ١٠/ ٩٣ سلم بالانضمام للكومنولث « ان الانضمام الى الكومنولث هو الحل الأخير لانقاذ جورجيا من التفكك » معربا عن أمله فى ان تنتهج روسيا سياسة جديدة ازاء بلاده .

وقد حقق الاتفاق الروسى والجورجي الأخير المبرم فى ١١/١١/٩٣ ـ والذى يقضى بأن تقوم القوات الروسية بتقديم العون اللازم من أجل ابقاء المنفذ المؤدى الى أرمينيا وأذربيجان مفتوحا ـ حقق للقوات الجورجية القدرة على التغلب على قوات جمساخورديا حتى الآن ، كما أن برنامج المساعدات المشترك ١٠/ ٩٣ والذى تتكفل كل من روسيا وارمينيا وأذربيجان من خلاله بحماية خطوط السكك الحديدية والحدود بين جورجيا والموانىء على البحر ، وبينها وبين أذربيجان وارمينيا ، كان أحد الأسباب الرئيسية لانتصارات شيفرنادذة الأخيرة .

الا أن الموقف الروسى بصدد ابخازيا يختلف عن الموقف بصدد جمساخورديا وأعوانه فالأخير متشدد قوميا ويرفض التواجد الروسى فى بلاده ، أما بصدد ابخازيا واوستيا الجنوبية فالموقف الروسى بهذا الصدد وبغض النظر عن المصالح الروسية ـ فهناك أخطار معينة تحدد هامشا دقيقا لما يمكن أن تذهب اليه السياسة الروسية ، تلك المخاطر تتعلق بالحوار الجغرافى مابين اقليمى ، اوستيا الجنوبية وأبخازيا بالجنوب الروسى فى شمال القوقاز والتى تقطنها شعوب عديدة من القوزان والشركس فى جمهوريات خمس محكومة ذاتيا داخل روسيا تحيط بجورجيا من الشمال وهى من الشرق الى الغرب داغستان ـ شيشان انجوش ـ أوسيتيا الشمالية ـ كباردينو بلكاريا ـ كراتشييفوا شيركاسيا . وتأتلف هذه القوميات ولاعراق فيما يسمى « برابطة او فيدرالية شعوب القوقاز الشمالى » وهى منظمة او تنظيم اجتماعى مقره مدينة « نالتشيك » جنوب روسيا ويرأسه « جوهر داوديف » الرئيس التشيشينى . ورغم الحزازات والصراعات البينية بين بعض شعوب القوقاز الشمالى كالصواع مابين الانجوش والاوسيتين الشماليين . الا ان فيدرالية شعوب شمال القوقاز اعلنت تأييدها للابخاز ضد الجورجيين . وهناك الاف المتطوعين منهم يحاربون بجانب الابخاز واضافة الى هذا فان الفيدرالية تؤيد مطالب اوسيتيا الجنوبية للانضمام الى اوسيتيا الشمالية داخل الاتحاد الروسى .

واذا كان موقف شعوب شمال القوقاز يدفع روسيا لمساندة مطالب ابخازيا وسيتيا الجنوبية الا ان روسيا لاتستطيع التمادى فى ذلك الا اذا ضمنت انضمام ابخازيا واوسيتيا اليها حيث ان ذلك يحول دون انتقال عدوى الانفصال داخل جمهوريات الحكم الذاتى السابق ذكرها فى جنوب روسيا ولاسيما وان هناك مطالب بالانفصال فى تتارستان وشاشان انجوش على وجه الخصوص فى الجنوب الروسى .

كما ان روسيا لاتستطيع التغاضى عن مساعدة جورجيا خوفا من مغبة التجائها الى قوى اقليمية اخرى كتركيا وأوكرانيا وان كان هذا الاحتمال غير ممكن تحقيقه فأوكرانيا ذاتها قد استسلمت اخيرا للمطالب الروسية فيما يتعلق بالسلاح واسطول البحر الاسود فى قاعدة سواستبول تحت اثر الضغط الروسى والدين الكبير لروسيا ـ الذى لم يكن لديها قدرة على سداده . كما أن تركيا تعلم أن هذه المنطقة (جورجيا) مازالت منطقة « محرمات » على القوى الأخرى حتى ان المنظمة الدولية حتى الآن ليس لها أثر كبير فى الصراع فى جورجيا .

ثانيا ـ تركيا :

لاتستطيع تركيا أن تقدم الكثير بالنسبة لصراعات القوقاز عامة والصراع فى جورجيا بصفة خاصة لاعتبارات عديدة وإدراكا لذلك فقد كان المدخل التركى فى المنطقة هو مدخل « الدولة النموذج » فى العلمنة والتحديث والعلاقة مع الغرب . ولاشك ان تأسيس « منظمة التعاون الاقتصادى فى البحر الاسود » والتى

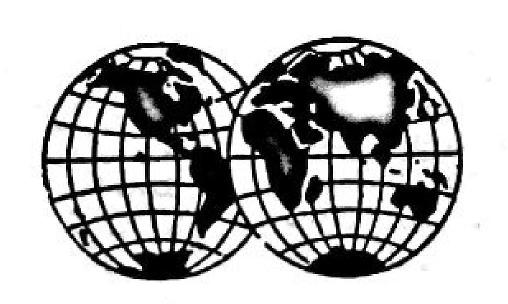
تبنتها ودعت اليها تركيا وكان باكورتها اجتماع اسطانبول يونيو ١٩٩٢ - تعد خطوة كبرى على هذا الطريق .

ولاتحتوى هذه المنظمة الوليدة الدول التى لها شواطىء على البحر الأسود وحسب وإنما انضمت اليها احدى عشرة دولة من بينها دول تنتاب علاقاتها البينية مشاكل وصراعات عدة مثل « تركيا : اليونان » ، « أوركانيا - روسيا » ، « واذربيجان - ارمينيا » واتفق على تنمية التعاون الاقتصادى والتجارى الاقليمى ، وفى مجالات النقل والمواصلات ، والبيئة ، والارهاب .

فمدخل التعاون الاقليمى أول مايخدم تركيا . حيث أن من شأن ذلك ان يزيد استثماراتها واسواق صادراتها فى جمهوريات الاتحاد السابق والتى تمثل معظم اعضاء « منظمة التعاون فى البحر الأسود » وهى منطقة كانت حكرا على الدولة السوفيتية المركزية من قبل . فتركيا الآن أصبحت تواجه دولا عديدة على شواطىء البحر الأسود بعد ان كانت مواجهة لدولة مركزية قوية وهو مكسب كبير ولاسيما بعد تضاؤل أهميتها فى الاستراتيجية الغربية بعد الحرب الباردة .

مستقبل الاستقرار فى غرب القوقاز :

يتبين من ذلك ان روسيا هى القوة الوحيدة التى تحتكر اللعب على مسرح القوقاز وهى القوة القادرة على ضبط الصراع فى جورجيا . الا ان مخاطر توسع نطاق الصراع هو احتمال وارد ولايأتى هذا من دول اقليمية تضع حسابات معينة اقرب الى العقلانية والرشادة - وانما يأتى من تلك القوى غير المنظمة « اى مايمكن تسميته بعرقنة أو مذهبة الصراع ليشمل تحالفات عرقية أو دينية » . ويتأسس هذا الخطر بناء على توارد انباء عن تدخل السلاف من الاوكرانيين والروس بجانب الجورجيين وايضا تدخل شعوب شمال القوقاز . وسيترتب على توصل روسيا - بالأساس، الى معادلة سياسية متوازنة تحظى بالقبول من كافة أطراف الصراع ، وتحقق مصالحها ، مستقبل الاستقرار فى هذه البقعة من العالم . □



البوسنة : من فرض التقسيم الى تكريس الانفصال

عماد جاد

منذ ان رفض برلمان البوسنة خطة التقسيم فى سبتمبر ١٩٩٣ ، والتى كانت تقضى بثلاث دويلات فى ظل كونفيدرالية هشة ، تصاعدت حدة المعارك بين اطراف البوسنة الثلاث من مسلمين وصرب وكروات ، وتصاعدت المعارك فى وقت تحرك الصرب لاستغلال الخلافات الموجودة بين زعماء المسلمين ، فأندلعت معارك بين قوات البوسنة وبعض العناصر التى كانت تسعى للاستقلال بعيداً عن سلطة الرئيس على عزت بيكوفتيش . شكلت الضغوط العسكرية من جانب الصرب والكروات مع الانشقاقات التى ظهرت فى صفوف المسلمين إضافة الى ضغوط الخريف والشتاء واليأس من امكانية التدخل العسكرى الدولى ، وشكلت معا مايمكن تسميته بقوى ضاغطة على حكومة البوسنة ليس من اجل الرجوع عن رفض خطة التقسيم ، بل التسليم بالانفصال والاستعداد لمناقشة ظهور ثلاث دويلات مستقلة مع تقسيم العاصمة سراييفو بين المسلمين والصرب ، بدلا من وضعها تحت اشراف الأمم المتحدة لمدة عامين كما كان يقضى الاتفاق السابق .

وعلى مدار الأشهر الاربع الماضية تزايدت الضغوط العسكرية على حكومة البوسنة ، والتى تفاقمت بقدوم الخريف والشتاء ، على النحو الذى اثبت بما لايدع مجالا للشك ، خطأ حسابات حكومة البوسنة ووهم مراهناتها ، الأمر الذى حرم شعب البوسنة ـ لاسيما المسلمين ـ من وقف مبكر للمعارك وما كان يمكن ان يترتب عليه من مكاسب ارضية لم تكن قوات الصرب والكروات قد سيطرت عليها . وحتى تتضح الابعاد المختلفة لهذه التطورات سوف نتناول القضايا التالية :

١ - رفض برلمان البوسنة لخطة التقسيم :

بعد ان نجح لورد دافيداوين وثورفالد شتولتنبرج ، فى الحصول على موافقة الصرب والكروات على خطة تقسيم البوسنة الى ثلاث دويلات فى ظل حكومة مركزية هشة ، تكثفت الجهود من اجل اقناع مسلمى البوسنة بالموافقة على هذه الخطة وبالتالى التوصل الى تسوية نهائية لمأساة البوسنة . وكانت خطة التقسيم تقضى بمنح الصرب ٥٢ ٪ من اراضى الجمهورية مقابل ٣٠ ٪ للمسلمين و ١٨ ٪ للكروات . كما بذلت بعض الجهود لتحسين اوضاع الـ ٣٠ ٪ المخصصة للمسلمين من خلال منحها ممر الى البحر الادرياتيكى عبر الاراضى المخصصة للكروات وبذلت فرنسا والمانيا جهودهما لاقناع الكروات بالموافقة .

ولكن برلمان البوسنة اعلن فى ٢٩ سبتمبر ١٩٩٣ رفض لخطة التقسيم ، واكد بأن هناك حوالى ٢٠ ٪ من اراضى البوسنة خسرها المسلمون فى القتال ، وبالتالى لابد

من اعادتها حتى يمكن لخطة التقسيم ان ترى النور .

وقد اعطى هذا الرفض من جانب برلمان البوسنة ، للكروات والصرب المبرر لسحب موافقتهما السابقة على خطة التقسيم ، حيث اجتمع برلمان كروات البوسنة فى اول اكتوبر واعلن « سحب كل التنازلات عن الاراضى التى قدمت للمسلمين » . ايضا هدد زعيم صرب البوسنة رادوفان كارجيتش بسحب « التنازلات » التى قدمت للمسلمين وهو ماتم بالفعل فى ٣ اكتوبر .

ومن هنا شهد شهر اكتوبر عودة القتال بين المسلمين والصرب وبين المسلمين والكروات ، والتى وصلت فى بعض مراحلها الى المذابح ، كتلك التى ارتكبتها القوات الكرواتية فى قرية ستوبنى دو وسط البوسنة وادانها مجلس المجلس فى ٢٩ اكتوبر .

ومع تصاعد اعمال القتال ، توقفت قوافل الاغاثة ، وبعضها كان هدفا من جانب القوات الكرواتية وعلى الرغم من موافقة مجلس الأمن فى ٤ اكتوبر على مد مهمة قوات حفظ السلام الدولية لمدة ٦ شهور اخرى ، الا ان المجموعة الاوروبية تحركت فى اتجاه دفع الدول الاسلامية للعب دور رئيسى فى اقناع مسلمى البونسة بالموافقة على التقسيم وتحمل نصيبها من المساعدات الانسانية المقدمة للبوسنة بعد ان اكدت دول اوربا انها تتكفل بنحو ٨٠ ٪ من قيمة هذه المساعدات .

٢ - الانشقاقات داخل صفوف المسلمين :

على الرغم من ان الأسباب الموضوعية والشخصية لانفجار التمزقات داخل صفوف مسلمى البوسنة كانت سابقة على رفض برلمان البوسنة لخطة التقسيم ، الا ان هذا الرفض اعطى للقوى غير المؤيدة لتوجهات الحكومة البوسنية ، الفرصة لاعلان اختلافها والتحرك نحو الاستقلال والحكم الذاتى ، بل ومد جسور التعاون مع الصرب والكروات ثم الاحتماء وراء هذا التعاون والابتعاد عن قبضة حكومة البوسنة وقواتها .

وقد بدات الانقسامات ، بأعلان عدد من مجالس بلديات جيب « بيخاتش » المسلم شمال غربى البوسنة بزعامة رجل الاعمال فكرت عبديتش ، الاستقلال الذاتى عن حكومة البوسنة وتتكون بيخاتش التى بدأ منها التمرد والانقسام - من اربع بلديات عدد مسلميها نحو ربع مليون نسمة ، أضافة الى ٤٠ الفا اخرين من البلديات الثلاث المجاورة . وقرر عبديتش قطع كل اتصال او تفاهم مع حكومة البوسنة ، معلنا الحكم الذاتى ورافضا للحكم العسكرى الذى اعلنه عزت بيكوفيتش على المنطقة .

ومع تصاعد التوتر واعلان الرئيس البوسنى بيكوفيتش الاستعداد للتدخل العسكرى لانهاء هذا « التمرد » هدد فكرت عبديتش بأعلان الانفصال النهائى عن مناطق المسلمين الاخرى ، والدخول فى ترتيبات مع الصرب والكروات لاعلان المنطقة جمهورية رابعة ضمن جمهوريات البوسنة .

ومن ثم اعلن زعيم صرب البوسنة رادوفان كاراجيتش مساندته ل عبديتش « عبديتش هو الزعيم الشرعى للمنطقة المسلمة فى غرب البوسنة » ايضا اعترف الكروات بزعامة فكرة عبديتش فى غرب البوسنة .

وفى الثالث من اكتوبر اندلع القتال بين انصار عبديتش والموالين لحكومة سراييفو ، ليضيف نوعا ثالث من المعارك الجارية على اراضى البوسنة . ففى الوسط والجنوب معارك بين المسلمين والكروات وفى الشمال والوسط معارك بين المسلمين والصرب ، وفى الغرب - بيخاتش « معارك بين المسلمين ، بين قوات عبدتيش وقوات بيكوفيتش .

ولم تقف التداعيات عند هذا الحد ، بل بدات تحركات فى منطقة « توزلا » فى الشمال الشرقى لأعلان الحكم الذاتى بعيدا عن سلطة سراييفو ، وهو الأمر الذى لقى دعما من عبدتيش مع وعود بمساعدات ضخمة .

ومن جانبه اقدم الرئيس البوسنى على اجراء تعديل فى مجلس الرئاسة لاستبعاد عبدتيش منه حيث اجرى فى ٢٢ اكتوبر تعديلا شمل ثلاثة اعضاء حيث عين دور اكوفيتش بدلا من فكرت عبدتيش وايفوكومستيش (كرواتى) بدلا من ميرو لاسيتش (كرواتى) وستيبان كلويتش (كرواتى) بدلا من فراينو بوراس (كرواتى) وجاء استبدال الاخير بعد الميول التى ابداها لتأييد موقف كروات البوسنة على حساب حكومة سراييفو المختلطة .

وقد رد عبديتش على ابعاده بالتهديد بأعلان التحالف بين قواته والميليشيات الكرواتية وتطبيع العلاقات مع صرب البوسنة وتبادل الاعتراف بين جمهورية صرب البوسنة واقليم الحكم الذاتى فى غرب البوسنة وبناء علاقات تستند الى حسن الجوار والتعاون الشامل فى جميع المجالات .

وقد ادت المعارك والانشقاقات الى تزايد الضغوط على حكومة البوسنة ، لاسيما بعد ان برزت تمردات من بين صفوف القوات البوسنية المقاتلة ، مثل اعدام قائد اللواء العاشر واسر نائب قائد لواء المدرعات التاسع بتهمة « التمرد على القيادة » ، واسفرت هذه الضغوط عن اتجاه حكومة البوسنة لابداء قدر كبير من المرونة والاستعداد لبحث قضية التقسيم من جديد مع ادخال تعديلات طفيفة عليها لاتتجاوز ٣,٥ ٪ من اراضى البوسنة . وبدأ ذلك بتصريح وزير خارجية البوسنة حارس سيلا جيتش الذى دعا فيه الوسيط الدولى ثورفالد شتولتنبرج الى معاودة المفاوضات مع الطرفين الصربى والكرواتى ، وهو الامر الذى استغله الصرب والكروات ، فمارسا قدرا اكبر من الضغط من خلال التهديد بتقاسم اراضى البوسنة كافة فيما بينهما دون اخذ حقوق المسلمين فى الاعتبار » .

٣ - عودة الوساطة الاوربية :

بعد توجيه الدعوة للوسيطين الدولى ثورفالد شتولتنبرج ، والاوربى اوين من اجل المادة تنشيط وساطتهما لانهاء الصراع فى البوسنة ، وبعد نجاح الضغوط العسكرية التى مارسها الصرب والكروات على المسلمين ، وتحت وطأة الانقسامات التى سادت صفوف المسلمين ، اتجه الصرب الى تصعيد الضغوط من خلال الدعوة الى رفع العقوبات الدولية كشرط للمشاركة فى مؤتمر لحل مشاكل يوجوسلافيا السابقة والتى تبدأ بانهاء الحرب فى البوسنة ثم معالجة الأمور الأخرى العالقة .

ومن هنا جاءت المبادرة الفرنسية - الالمانية التى تبناها الاتحاد الاوربى ، وتقضى برفع العقوبات الدولية المفروضة على يوجوسلافيا الجديدة - صربيا والجبل الأسود - اذا وافق صرب البوسنة على تقديم تنازلات للمسلمين تتعلق بالاراضى (اى التنازل عن نحو ٣ ٪ من اراضى البوسنة) ، والسماح بمرور قوافل الاغاثة . وبدأ فى ٢٢ نوفمبر فى بروكسيل اجتماعات وزراء خارجية دول المجموعة الأوربية للبت فى المشروع الفرنسى - الألمانى واتخاذ قرار بفتح طريق آمن لمرور قوافل الاغاثة . واسفرت الاجتماعات عن تقديم اقتراح للصرب بتعليق تدريجى للعقوبات المفروضة عليهم مقابل تنازلات عن الاراضى للمسلمين .

وبعد ان اعلنت اطراف الصراع فى البوسنة موافقتها المبدئية على البحث فى هذه المبادرة ، خرج وزير الخارجية الامريكى ليعلن ضرورة عدم التسرع فى رفع العقوبات المفروضة على الصرب كما هاجم الرئيس الامريكى بيل كلينتون الموقف الاوربى معلناً « كان لدى شعور بأن البريطانيين والفرنسيين يعتبرون ان تجنب رفع الحظر اهم بكثير من انقاذ البلاد هذا فى الوقت الذى اضاف فيه كريستوفر أنه لن يكون هناك اى تواجد عسكرى امريكى فى البوسنة الى ان يتم إحلال السلام بين كل الأطراف المتحاربة » .

ومن هنا يبقى الموقف الامريكى من البوسنة لغزاً يحتاج الى التفسير ، ففى الوقت الذى تهاجم فيه الولايات المتحدة الخطة الأوربية للتسوية ، ترفض التدخل العسكرى ، وتعتبر مأساة البوسنة هم اوربى ! !

عموماً اسفرت التحركات الاوربية عن موافقة جميع اطراف الصراع فى البوسنة على الاجتماع فى جنيف لبحث المبادرة الفرنسية - الالمانية التى كانت تنطوى على اغراءات لجميع الأطراف ، فبالنسبة للصرب ، تنطوى المبادرة على تعليق تدريجى للعقوبات على يوجوسلافيا الجديدة مقابل التسليم بتسوية سلمية فى البوسنة تنطوى على تنازلات ارضية للمسلمين ، وفى اقليم كراينيا الذى يخضع لسيطرة صرب كرواتيا .

اما بالنسبة للمسلمين ، فالمبادرة تقدم لهم نحو ٣ ٪ من الاراضى ، مع مساعدات من جانب المجتمع الدولى لاعادة الاعمار . واخيراً تقدم المبادرة للكروات وعود بزيادة المساعدات الاقتصادية المقدمة لكرواتيا اذا قبلت بتسوية فى المناطق الخاضعة للصرب فى كرواتيا (اقليم كراينيا) وبشأن السماح للمسلمين بالحصول على ممر الى البحر الادرياتيكى ..

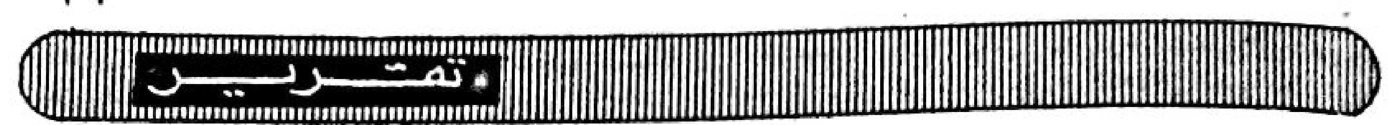
واسفرت اجتماعات جنيف التى بدأت فى ٢٩ نوفمبر عن التوصل الى بعض التفاهمات بين الاطراف الثلاث من بينها بحث امكانية منح المسلمين حوالى ٣,٥ ٪ اضافية من اراضى البوسنة وبحث امكانية تقسيم العاصمة سراييفو بين الصرب والمسلمين بدلا من وضعها تحت اشراف الامم المتحدة لمدة عامين قبل العودة للتفاوض على وضعها النهائى كما كان يقضى الاتفاق السابق .

٤ - اجتماعات جنيف واحتمالات الانفصال :

يمكن القول ان اجتماعات جنيف قد وضعت اسس جديدة لانهاء مأساة البوسنة ، بصرف النظر عن عدم عدالة هذه الأسس فقد جاءت انعكاساً لطبيعة قوة اطراف الصراع على ارضى الواقع ، وبعد فشل كل مراهنات المسلمين على تدخل دولى او مساعدات من العالم الاسلامى ، وبصرف النظر ايضاً انه كان يمكن التوصل الى اسس للتسوية اكثر عدلا فى اوقات سابقة ، ولكنها رحلت بسبب مراهنات خاطئة من جانب حكومة سراييفو .

واذا كانت الأسس التى تم الاتفاق عليها ، يمكن ان تضع حداً لمأساة البوسنة ، فأننا نرى انها وضعت اسس الانفصال بين الأطراف الثلاث ، اى وضعت بذور دويلات ثلاث للأطراف المتصارعة ، فالصرب الى صربيا والكروات الى كرواتيا فى حين تظهر دولة لمسلمى البوسنة يمكن ان تكون دولة لكل مسلمى يوجوسلافيا السابقة لاسيما وان مسلمى المناطق والجمهوريات الأخرى يعانون بشدة من جزاء سياسات صربية قاسية ، وينطبق ذلك على منطقة السنجق التى تقع فى يوجوسلافيا الجديدة ويقطنه نحو ٢٠٠ الف مسلم وايضا اقليم كوسوفو الذى تقطنه اغلبية البانية ويخضع لصربيا . وقد عبر عدد من زعماء مسلمى هذه المناطق عن رأيهم فى ان ظهور دولة لمسلمى البوسنة سوف يكون الضمان الوحيد لمسلمى يوجوسلافيا السابقة .

ومن هنا نجد ان الفرصة المتاحة من خلال اجتماعات جنيف تعد فرصة نموذجية - فى ظل توازن القوى الحالى وتشابكات الموقف الدولى - من اجل انهاء هذه المأساة ، وبالتالى فأن اى خطأ فى الحسابات السياسية ربما يكلف الطرف الأضعف المزيد من الضحايا والمزيد من الاراضى المحدودة التى تخضع سيطرته ، ناهيك عن امكانيات التشرذم التى بدت بوادرها واضحة فى الربع الأخير من عام ١٩٩٣ . □





اليونان وعودة الحزب الاشتراكى الى الحكم

سوسن حسين

أثارت نتائج الانتخابات اليونانية التى تمت فى ١٠ اكتوبر الماضى ردود فعل قوية ومتباينة .. فقد جاء انتصار الحزب الاشتراكى وزعيمه اندرياس باباندريو مفاجأة غير متوقعة ، اصابت الدوائر السياسية العالمية بالدهشة والقلق . لقد انتصر اليسار على اليمين فى دولة عضو فى السوق المشتركة وحلف الاطلنطى .. وفى فترة تميزت بصعود الاتجاهات اليمينية المحافظة .. حتى لقد أصبح من المسلمات السياسية بعد انتهاء الحرب الباردة ان تتوارى الأحزاب الاشتراكية والتقدمية امام هذا المد اليمينى الكاسح . لذلك كان بديهيا ان تثير هذه العودة الكثير من المخاوف وتطرح العديد من التساؤلات خاصة بين دول المجموعة الاوروبية التى ستراسها اليونان فى دورتها التى تبدأ اول يناير الحالى فذكريات الماضى مازالت ماثلة فى ذاكرة هذه الدول التى عانت من مواقف الزعيم الاشتراكى المناوئة وسياساته الدونكيشوتية المتحدية فى الثمانينات !! وهاهو اندرياس باباندريو يعود مرة أخرى الى المسرح السياسى اليونانى بعد ان خرج منه عام ١٩٨٩ متعثرا فى خيوط الفضائح وتهم الفساد المالى التى حاكها له خصومه وعلى راسهم قسطنطين متسوكاكيس رئيس الوزراء الاسبق وزعيم حزب «الديمقراطية الجديدة» اليمينى المحافظ .

ان هذه الاحداث الأخيرة تأخذنا فى رحلة عبر الماضى ... الى يونان الأمس ... فهل هى عودة بعقارب الزمن الى الوراء ؟!

الانتصار الاشتراكى وملابساته :

ـ أسفرت الانتخابات اليونانية المبكرة التى تمت قبل موعدها بثلاثة اشهر عن فوز الحزب الاشتراكى اليونانى « الباسوك » ، بالاغلبية المطلقة وحصل بذلك على ١٧٠ مقعدا من مقاعد البرلمان البالغ عددها ٣٠٠ مقعدا مقابل ١١١ مقعدا لحزب « الديموقراطية الجديدة » ، و٩ مقاعد للشيوعيين . أما حزب الربيع السياسى « بولا » بزعامة المنشق اليمينى انطونيس ساماراس فلم يحصل على عدد الاصوات اللازم لتمثيله فى البرلمان . وقد كان انشقاق سماراس وزير الخارجية السابق (١٩٩٠ ـ ١٩٩٢) سببا فى التبكير بموعد الانتخابات اليونانية . فقد انضم اليه خمسة من نواب الحزب فى البرلمان مما افقد الحزب الحاكم الاغلبية البرلمانية واجبر متسوكاكيس على اجراء الانتخابات قبل موعدها . وقد إنسحب سماراس من الحزب احتجاجا على موقف رئيس الوزراء المتراخى من مشكلة اطلاق اسم مقدونيا على الجمهورية اليوغسلافية السابقة واعتبرها قضية قومية لاتقبل المناقشة ، فمقدونيا هى وطن الاسكندر الأكبر ، واسم يونانى بحت ولايحق

لاى بلد غير يونانى ان يتسمى بهذا الاسم . واتهم متسوكاكيس بالضعف والتواطؤ - ولكى يسحب البساط من تحت قدمى رئيس الوزراء قام بتشكيل حزبه الجديد « الربيع السياسى » ودعا الى انتهاج سياسة جديدة تقوم على اساس المبادىء والاخلاق .

حقا ان سماراس يمثل قيمة سياسية ذات طابع خاص ، فهو سياسى رومانسى يقدم فكرا جريئا وطموحا يجد صداه فى الاوساط الشبابية التى ينتمى هو اليها ، ولكنه لايمكن ان يقنع الشعب اليونانى كبديل خاصة فى هذه الظروف المحلية والدولية الصعبة . فى الحقيقة ان معظم اليونانيين لايمكن ان يتصوروا اليونان بدون « ديناصوراتها » وهو الوصف الذى اطلقته بعض الدوائر الصحفية العالمية على زعماء اليونان المخضرمين

وقد اسفر « صراع الديناصورات » عن فوز الديناصور الأكبر اندرياس باباندريو فى اشرس معركة انتخابية عرفتها اليونان واستخدمت فيها جميع أنواع الأسلحة المشروعة وغير المشروعة ، وكان كل شىء فيها مباحا فى هجوم كل حزب على الاخر . ولأول مرة تنقل الاذاعات اليونانية والتليفزيون هذه الدعايات السلبية .

وفى الواقع ان عودة الحزب الاشتراكى الى حكم اليونان لم تدهش الدوائر المحلية بقدر ما ادهشت الدوائر العالمية . فقد كانت استطلاعات الراى العام الداخلى تشير الى ارتفاع اسهم حزب « الباسوك » ، فالزعماء الاشتراكيون الذين هزموا فى انتخابات يونيه ١٩٨٩ ، ثم فى انتخابات ابريل ١٩٩٠ كانوا يتربصون لخصومهم وينتظرون الفرصة للانتقام تاركين الزعيم اليمينى يغرق فى عمليات الاصلاح الاقتصادى ويتورط فى قضايا البلقان الشائكة التى استنفذت تدريجيا اى تعاطف شعبى معه .

وقد استخدم الثعلب الاشتراكى العجوز سلاح المزايدات فى القضية المقدونية الحساسة لكى يشعل المشاعر القومية لدى الشعب اليونانى ويؤلبه على رئيس الوزراء ويصوره كخائن لوطنه .. وهكذا استغل نقطة الخلاف داخل حزب « الديموقراطية ألجديدة » لصالحه ولتعميق الخلافات داخل الحزب الحاكم

هذا بالاضافة الى الجاذبية الخاصة التى يتمتع بها باباندريو لدى الشعب اليونانى الذى تعاطف معه اكثر بعد ثبوت براءته من تهم الفساد المنسوبة اليه ، ناهيك عن حنين هذا الشعب الى الماضى ومزاياه وشوقه الى الايام الخوالى عندما كانت النقود ذات قيمة ، وكانت الأموال تتدفق من خزائن الدولة بلا حساب فقد عانى اليونانيون من سياسة الاصلاح والتقشف التى فرضها الحكم اليمينى على مدى ثلاث سنوات ، ولم تؤد الى نتائج ملموسة ، وظلت المشكلات الاساسية كما هى بلا حل . والتغيير الوحيد الذى حدث هو الارتفاع الرهيب فى الاسعار دون أن يقابل ذلك زيادة حقيقية فى الدخول .

ومصداقا لقول وزير الخارجية الفرنسى فور ظهور نتيجة الانتخابات اليونانية « ان ذاكرة الشعوب ضعيفة » نجد ان كل ماتتذكره الشعب اليونانى من سنوات للحكم الاشتراكى هو أنه كان أفضل حالا فى ظل هذا الحكم ، ونسى ان حزب « الباسوك » الذى ظل يتشدق بالمبادىء الاشتراكية ومصالح العالم الثالث قد سلك خلال سنوات حكمه التسع سلوكا يتناقض مع هذه المبادىء تماما .

وقد تشكلت الحكومة اليونانية الجديدة من عتاولة حزب « الباسوك » ، ومعظمهم تولوا نفس المناصب التى تولوها من قبل خلال فترة حكم الحزب السابقة ، كما استعان باباندريو بأفراد أسرته فى بعض المناصب الحساسة . وقد اعلن الزعيم الاشتراكى فى اول اجتماع للوزارة الجديدة انه سيقوم برد اعتبار ديمترى تسوفولاس الذى حرم من حقوقه المدنية فى اعقاب اكبر فضيحة سياسية مالية تفجرت فى الفترة الاخيرة والتى عرفت باسم « فضيحة كوسكوتاس » المصرفى المعروف الذى استولى على ٣٠٠ مليون دولار من بنك كريت وفر هاربا الى الولايات المتحدة ، وقال انه تكلف من قبل باباندريو بالاستيلاء على اموال شركات القطاع العام - اليونانية المودعة فى هذا البنك . وقد سقط الحزب الاشتراكى على أثر هذه الفضيحة بعد ان اتفق زعيم الحزب اليمينى وزعيم التحالف اليسارى على فتح ملف الفضائح المنسوبة الى الزعيم الاشتراكى وحزبه .

وقد مرت اليونان فى هذه الفترة بحالة من عدم الاستقرار السياسى وتعرضت لمفارقات ومتناقضات شبيهة بالمسرحية الهزلية ! فقد تحالف اليمين واليسار فى اول سابقة تاريخية من نوعها فى اليونان ليكونا حكومة ائتلافية مؤقتة قبل اجراء انتخابات ابريل ١٩٩٠ . وبعد فوز الحزب اليمينى فى هذه الانتخابات اختفى باباندريو تماما عن المسرح السياسى حتى ظن الناس انه اعتزل الحياة السياسية الى الأبد . ولكنه فى الواقع كان ينتظر فرصته للانتقام ، ولعب أوراق اللعبة الانتخابية بدهاء شديد ونصب للحزب اليمينى فخا وانزلق به الى ساحة المزايدات التى يتقنها هو تماما . ولم ينتصر باباندريو على غريمه فقط وانما نحاه جانبا فقد استقال متسوكاكيس من زعامة حزب الديموقراطية الجديدة تنفيذا لما سبق أن هدد به خلال حملته الانتخابية .

فهل اعتزل الزعيم اليمينى الحياة السياسية نهائيا ؟ أم انها مناورة مؤقتة لن يلبث بعدها ان يتحين الفرصة المناسبة للايقاع بخصمه الاشتراكى والاطاحة به مرة اخرى بعيدا عن الحلبة السياسية اليونانية ؟!

توقعات المستقبل بالنسبة للحكومة الاشتراكية الجديدة

ما الذى يمكن ان نتوقعه من حكومة باباندريو الجديدة ؟ ان الزعيم الاشتراكى قد تعمد الا يكون واضحا بشأن سياساته القادمة ، رغم محاولته اعطاء

الانطباع بان حزبه قد تخلى عن سياسات الثمانينات المتشددة وتأكيده مرارا على ان حزبه لايختلف عن اى حزب اشتراكى ديموقراطى أوروبى . لقد وعد بالعمل على اخراج بلاده من ازمتها ولكنه لم يطرح اساليب محددة لتنفيذ هذا الوعد . بل ان استراتيجية حزب الباسوك لاستعادة السلطة التى فقدها منذ اربعين شهرا قد قامت على اساس اشعال الحمية القومية لدى الشعب اليونانى ، وهى نفس السياسة الخطيرة التى تتبع حاليا فى منطقة البلقان والتى تسببت فى المآسى التى نشهدها اليوم فى هذه المنطقة !! لذلك نقول انها بداية لاتبشر بخير . ويخشى الشركاء الاوروبيون ان يلعب باباندريو دور مشعل الحرائق فى هذا السياق البلقانى المتفجر . ومع ذلك هناك الكثير من المحاذير التى تمنعه من مواصلة سياساته الراديكالية السابقة فحزب الباسوك يعود الى السلطة فى ظروف اقتصادية وسياسية مختلفة تماما عن الثمانينات

اذن ماهى الأولويات التى ستطرح نفسها امام الحكومة الجديدة ؟ مما لاشك فيه ان المشكلات الاقتصادية ستحتل رأس قائمة الأولويات ، تليها مباشرة مشكلات السياسة الخارجية

الأوضاع المأسوية للاقتصاد اليونانى : ان الزعيم الاشتراكى الذى تشدق بوعود الازدهار ورفع مستوى معيشة الشعب اليونانى خلال حملاته الانتخابية لن يستطيع الوفاء بوعوده لقصر ذات اليد . فاليونان تعتمد الان اعتمادا كليا على الأموال التى ستدخل خزائنها من المجموعة الأوروبية ، وذلك للاصلاح وليس للاغداق ، فهذه المساعدات مشروطة بتحقيق أهداف اقتصادية معينة ومحددة وسيكون على الزعيم الاشتراكى محاولة رتق ثوب الميزانية المهلهل والحد من التضخم الذى بلغ أعلى معدل بينّ دول المجموعة ، هذا الى جانب ان الاقتصاد اليونانى يمثل اقل انتاجية واضخم ديون .

حقا ان باباندريو قد ورث عن سلفه ديونا متراكمة واوضاعا اقتصادية متدهورة ، ولكن لايجب ان ننسى ان جميع هذه المشكلات الاقتصادية من صنعه هو ونتاج سياساته السابقة ، فالتدهور الصناعى فى اليونان حدث نتيجة القرار الذى اصدره بتأميم الشركات الصناعية الكبرى . كما أن هذا القرار قد ادى الى انخفاض معدلات الاستثمار فى البلاد وهروب رؤوس الأموال الوطنية الى الخارج . وقد كان من المتوقع ان يزداد حجم الاستثمارات فى ظل الحكم اليمينى السابق ، ولكن بناء الثقة لدى المستثمر يتطلب وقتا طويلا . واذا اخذنا مثلا دولة مثل البرتغال (وهى نفس حجم اليونان) سنجد ان الاستثمارات هناك تصل الى اكثر من خمسة بليارات دولار ، فى حين لاتكاد تصل الى مليارين فى اليونان .

كما ان التدهور الصناعى الذى حدث فى اعقاب عمليات التاميم قد اثر على الميزان التجارى وعلى معدل الصادرات رغم ان عضوية اليونان فى السوق المشتركة قد اتاحت أمامها فرصة ذهبية لم تعرف كيف تستغلها .

وقد كان هدف المحافظين الذين تولوا الحكم فى ابريل ١٩٩٠ هو تغيير الهياكل الاقتصادية ذاتها من اجل اصلاح وتنقية الاقتصاد مثل تحرير الاسعار وتشجيع السياسة التنافسية وتعديل قوانين العمل والبدء فى عمليات الخصخصة وتحويل القطاع العام الى قطاع خاص تدريجيا ، اى بمعنى آخر انقلاب كامل على سياسات باباندريو الاقتصادية التى انتهجها خلال الثمانينات . والتى لم تظهر نتائجها السلبية على الاقتصاد اليونانى الا فى وقت متأخر . وقد ادت سياسة الحزب اليمينى المحافظ الى بعض النتائج ، فقد استطاع متسوكاكيس خفض معدل التضخم من ٢١,٨ ٪ الى ١٢ ٪ وهو أقل معدل بلغته اليونان منذ عشرين عاما ، رغم انه مازال اعلى معدل بين دول المجموعة ، وكان من المتوقع ان يصل الى ١٠ ٪ عام ١٩٩٤ . لو استمر الحزب اليمينى فى الحكم . كما انخفض العجز التجارى من ٣,٥ مليار دولار الى ١,٥ مليار دولار وانخفضت الديون الخارجية الى اكثر من النصف فى نهاية ١٩٩٢ ، وكانت هذه الديون قد تضخمت بشكل هائل فى فترة حكم الاشتراكيين السابقة . كما سجلت الميزانية فائضا طفيفا لاول مرة بعد دفع فوائد الديون . وقد حاولت الحكومة اليمينية القيام باصلاحات هيكلية هامة تهدف الى تحديث الاقتصاد واعطاء المشروعات مزيدا من حرية الحركة ، كما حاولت رفع الانتاجية فى المجال الصناعى وتحسينها ، وقامت باصلاحات أساسية من نظام التأمينات والمعاشات . وأدت عمليات الخصخصة الى تقليص حجم القطاع العام الذى تضخم الى درجة التحكم فى اكثر من نصف قطاع الانتاج ، ولكن جمود هذا القطاع وبيروقراطيته المتفشية قد عرقلت التقدم فى هذا الاتجاه وكذلك بدأت الحكومة اليمينية فى عمليات الاصلاح الضريبى وتخفيض النفقات العامة وقطاع الخدمات ولكن ظل الهدف النهائى بعيد المنال ، فقد ارتفعت الاسعار ارتفاعا رهيبا وظلت الأجور مجمدة والاستثمارات متعثرة مما أدى الى نفاد صبر الشعب اليونانى الذى لم يعد يحتمل مزيدا من التقشف .

وهكذا يجد باباندريو نفسه مطالبا بتحسين مستوى المعيشة عن طريق رفع الأجور والحد من ارتفاع الأسعار ، هذا فى الوقت الذى تفرض فيه ظروف اليونان الاقتصادية التفكير الف مرة قبل الاقدام على انتهاج نفس سياساته الاقتصادية السابقة التى اغرقت البلاد فى الديون وأدت الى هروب الاستثمارات ورؤوس الأموال .
ان اليونان تحتاج اليوم اكثر من اى وقت مضى الى المساعدات الاوروبية ، وقد وقعت على معاهدة الوحدة الاوروبية ، وهى بذلك مطالبة بترتيب بيتها من الداخل

حتى لاتتخلف عن الركب بل ان حزب « الباسوك » قد ساند اتفاقية ماستريخت ووافق على اهدافها ، لذلك فهو مجبر على محاولة الاقتراب من المعايير الاقتصادية التى وضعتها هذه الاتفاقية لأن التقدم فى هذا الاتجاه سيحسم اهلية اليونان للحصول على مساعدات السوق المشتركة . ولكن فى نفس الوقت قد تجد دول المجموعة نفسها مضطرة لشراء اعتدال اليونان على الساحة الدولية والدفع مقابل هذا الاعتدال !! وفى جميع الاحوال سيكون تعامل السوق المشتركة مع الحكومة الاشتراكية أصعب بكثير من تعاملها مع الحكومة اليمينية السابقة التى قطعت شوطا لا بأس به على طريق الاصلاح ، ومع ذلك كان امامها مسافة شاسعة لتلحق بالركب الاوروبى ، فما بالنا اليوم بالحكومة الاشتراكية التى اختارها الشعب املا فى الهروب من الاصلاح الاقتصادى والتضحيات التى يفرضها !

ونجد ان باباندريو قد بدأ حكمه باعلان الغاء برنامج الخصخصة ، مثيرا بذلك مخاوف الاوساط الاوروبية وغيرها ، رغم انه اكد خلال حملاته الانتخابية التزامه بالتعاون مع القطاع الخاص وتحرير الأسواق المالية . وهكذا تناقض اول قرار يتخذه بعد تشكيل الوزارة مع وعوده الانتخابية وشكل أول خطوة على طريق العودة الى سياساته السابقة ، علما بأن خزانة الدولة ستخسر بهذا القرار الملايين التى كانت ستتدفق اليها من عملية الخصخصة .. فهل يعنى ذلك ان الدولة ستعود الى التدخل فى الاقتصاد ؟ وهل سيحكم باباندريو اليونان انطلاقا من فكرة الاشتراكى التقليدى وطبقا لنفس نهج الثمانينات ؟ وهل سيواصل مواقفه الاستقلالية المناوئة للسياسات الاقتصادية للمجموعة وحلف الاطلنطى ؟ ام ان الديناصور الاشتراكى سيتنبه الى ضرورة التغيير ، انطلاقا من حقيقة ان ماكان يصلح لزمن الحرب الباردة لم يعد كذلك بعد انتهائها . اسئلة لانملك الاجابة الحاسمة عليها فى الوقت الحالى .

السياسة الخارجية اليونانية :

من المتوقع ان تمر السياسة الخارجية اليونانية بمرحلة من القلق والتوتر فى ظل حكم الاشتراكيين وكما صدم باباندريو الرأى العام الاوروبى عندما أعلن الغاء الخصخصة ، صدمة للمرة الثانية عندما اعلن ايضا عدم اشتراك اليونان فى المباحثات التى تجرى تحت اشراف الامم المتحدة بشأن « مقدونيا » ورفض اشتراك اليونان فى اى حوار مع سكوبيا يتعلق بهذه القضية . وهذا الموقف المتشدد من جانب اليونان ضد الجمهورية اليوغسلافية التى انضمت أخيرا الى الامم المتحدة تحت اسم « جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة » واصرارها على عدم الاعتراف بهذه التسمية سيحرم هذا البلد من الاستقرار والتنمية ويعرقل عملية التحول الديموقراطى فيه ، كما ان اى انفجار يحدث فى هذه الجمهورية سيؤدى الى انفجارات اخرى مماثلة فى جميع المنطقة ، وهذا هو اخشى ماتخشاه المجموعة الاوروبية ، ويكفيها ما يحدث الان من مآسى دامية فى هذه المنطقة المتفجرة ولاينقصها المزيد من المشاكل . وهى بداية غير واعدة للحكم الاشتراكى فى اليونان ، خاصة وان اليونان ستراس المجموعة الاوروبية فى دورتها الحالية

وهذا يفسر الى حد كبير ما انتاب الدوائر الغربية من قلق بالغ عند اعلان نتائج الانتخابات فى اليونان . فاليونان فى عهد باباندريو كانت هى الدولة الوحيدة التى هددت بالانسحاب من السوق المشتركة وحلف الاطلنطى ، بالاضافة الى مواقف الزعيم الاشتراكى المتحدية للولايات المتحدة ، وباباندريو هو رئيس الوزراء اليونانى الوحيد الذى لم يستقبله البيت الابيض بسبب علاقاته بالقذافى وصدام حسين . ومن الطريف ان باباندريو عدو الامبريالية اللدود كان امريكى الجنسية ، عاش فى الولايات المتحدة لمدة ٢٠ عاما ، بل وحارب فى شبابه مع جنود البحرية الامريكية ثم عمل استاذا للاقتصاد السياسى فى الجامعات الأمريكية قبل ان يعود الى وطنه فى بداية الستينات ليتركه مرة أخرى فرارا الى السويد فى اعقاب انقلاب الضباط الوطنيين ، ثم يعود بعد استقرار الأوضاع عام ١٩٧٤ ليكون حزبه الاشتراكى « الباسوك » ويدخل به اول انتخابات حرة فى اليونان ويحصل على ١٣,٥ ٪ من الاصوات ثم يحصل فى انتخابات عام ١٩٨١ على ٥٢ ٪ ويحكم اليونان لمدة تسع سنوات

وقد حرص زعماء حزب « الباسوك » خلال الانتخابات على طمأنة الدوائر الأوروبية حول التزامهم بقضايا الوحدة الأوروبية ، وقضايا التنمية والبيئة ، واكدوا ان سياسة اليونان الخارجية ستقوم على اساس التعاون الكامل مع المجموعة الأوروبية . ولكن سلوك الحكومة الاشتراكية وموقفها بالذات من قضية مقدونيا قد أثار الشكوك حول مصداقية هذه الوعود . وقد تعالت اصوات بعض المسئولين فى المانيا تطالب بانسحاب اليونان من المجموعة الأوروبية الى حين التأكد من ان سياستها تتطابق مع سياسة المجموعة . ودعت البرلمان الاوروبى الى التحرك لمنع اليونان من رئاسة المجموعة اول يناير لان الرئاسة لابد ان تكون لدولة محايدة تماما فيما يتعلق بقضايا البلقان وجاء هذا الموقف الالمانى المتشدد من اليونان على اثر الانتقادات التى وجهها الوزير اليونانى للشئون الاوروبية الى المانيا ووصفها بانها « عملاق له قوة وحسن وعقل طفل ! »

ومن الملاحظ ان هناك تغير محسوس فى السياسة الخارجية اليونانية فى اتجاه مزيد من التحدى ، فهناك شعور متزايد بالعداء تجاه تركيا ورغبة اكبر فى التدخل فى الازمة القبرصية . وتخشى اليونان من علاقات انقرة القوية مع تيرانا وسكوبيا . لذلك اكد باباندريو فى برنامجه الذى قدمه الى البرلمان فى ٢٣ اكتوبر على ان

سياسة الدفاع القومى ستقوم على اساس وحدة المنطقة الهللينية وان توجهات الاستراتيجية اليونانية ستركز على التصدى للخطر القادم من الشرق !! وهذا يعنى ان تركيا هى العدو الاول وأن ملف قبرص وبحر ايجه سيحتل الاولوية من الآن فصاعدا ، مما يهدد باثارة التوترات على الجانب الجنوبى الشرقى من حلف الاطلنطى ، ويضاعف من هذا التهديد مشروع الدولتين فى شراء الاسلحة بشكل مكثف فى هذه الاونة الاخيرة .

نقطة توتر اخرى هى علاقات اليونان مع البانيا التى ساءت بشكل كبير بسبب مطالبة الحكومة اليونانية السابقة بالحكم الذاتى للاقلية اليونانية فى جنوب البانيا ، ورفضت البانيا التدخل اليونانى فى شئونها الداخلية ، وادى ذلك الى علاقات متوترة بين البلدين ووقوع احداث مؤسفة على الحدود .

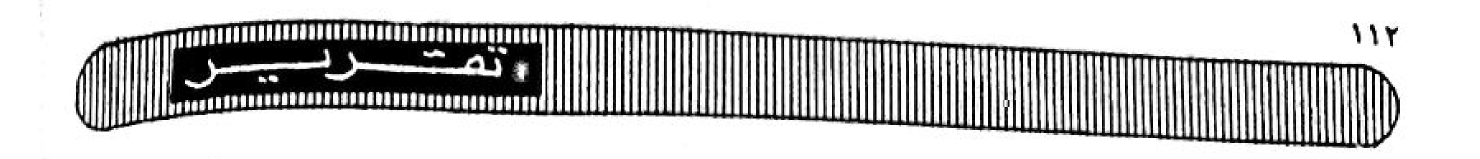
هذا بالاضافة الى عدم احترام اليونان للحظر الذى فرضته اوروبا على الصرب وعلاقاتها الطيبة مع الرئيس الصربى وكلها مواقف تضر بسياسة المجموعة الأوروبية وتجرها الى دهاليز الصراعات البلقانية .

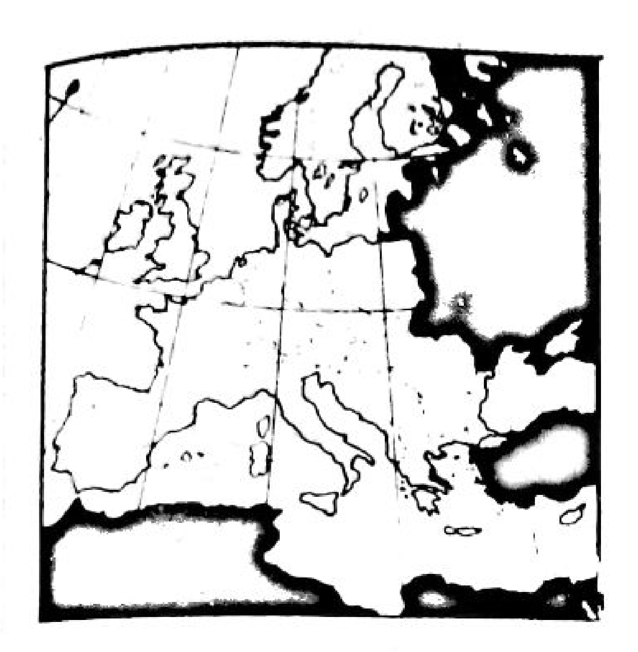
ولكن فى الحقيقة ان باباندريو قد اثبت انه مناور محنك وداهية . فقد وضع لنفسه خط رجعة فيما لو اضطرته الظروف الى العدول عن مواقفه المتشددة . لقد رفض التفاوض نهائيا مع سكوبيا ولكنه فى نفس الوقت قال على لسان وزير خارجيته ان اليونان خسرت قضية مقدونيا بسبب غلطة الحكومة اليمينية السابقة .. وهكذا استعد لاحتمال تغيير موقفه وامتدح ايضا دور الولايات المتحدة فى البلقان . وقد قبل الزعيم الاشتراكى اخيرا الدعوة لزيارة واشنطن ، وهو أمر لم يكن ليحدث فى الماضى سواء من جانب الداعى أو المدعو . ولكن هذا لايعنى الكثير ، فانتهاء الحرب الباردة قد ادى الى ازالة معظم القواعد العسكرية الامريكية التى كانت سببا فى عداء الحزب الاشتراكى اليونانى للولايات المتحدة . كما ان واشنطن على أستعداد لتفعل اى شىء تضمن به مرونة الحكومة الاشتراكية الجديدة وعدم تعنتها فيما يتعلق بدول البلقان المجاورة .

وفى الواقع ان سياسة الحكومة الاشتراكية الجديدة القديمة لم تتضح بعد ، فالموقف لايزال غامضا ، وكل ماوضح حتى الان لايمكن ان يعتبر مؤشرا حقيقيا لسياسات الحكومة القادمة .. انها مجرد تصريحات غير مطمئنة البرنامج الانتخابى للحزب الاشتراكى اليونانى قد قام على مجرد الوعود .. وعود حول رفع مستوى معيشة الشعب وعدم فرض ضرائب جديدة .. وعود حول خفض معدلات التضخم ووضع حد لارتفاع الاسعار ... وعود حول انتهاج سياسة خارجية تعيد الى البلاد كرامتها المفقودة .. ولكن لم يتعرض البرنامج لكيفية تنفيذ كل هذه الوعود أو يحدد الاساليب التى ستؤكد بلوغ هذه الأهداف الكبيرة ! كما نلاحظ انه تجاهل تماما القضية الاساسية اى تحديث الصناعة اليونانية ورفع الكفاءة الادارية .

والحقيقة ان التحفظات الاوروبية على الزعيم الاشتراكى لاعلاقة لها بتقدمه فى السن أو بصحته الضعيفة فكونراد اديناور كان يصغره بعام واحد عندما تولى حكم المانيا الغربية عام ١٩٤٩ ، ورونالد ريجان كان فى الثامنة والسبعين عندما ترك منصبه كرئيس للولايات المتحدة عام ١٩٨٩ ، وانما مبعث هذه التحفظات هو سجله السياسى الحافل بالأخطاء التى ادت الى تخلف البلاد وخاصة على الصعيد الاقتصادى اذا قورنت بالتجربة البرتغالية او الاسبانية مثلا .

واخيرا نقول ان معايير كثيرة ستدخل حتما الى حسابات باباندريو السياسية هذه المرة . فمساحة المناورة أمامه ضيقة وعلى الزعيم الاشتراكى ان يبرهن على روح مسئولية جديدة خاصة وانه مضطر الى العمل على استقرار اقتصاد بلاده تحت رقابة وسيطرة بروكسل ، كما ان الانتخابات الرئاسية فى اليونان ستتم خلال عام ونصف وكلها عوامل ستسهم فى اجباره على توخى الحرص الشديد قراراته فى السياسية وتجعلنا نتوقع ان فترة رئاسة اليونان للمجموعة الاوروبية هذه المرة ستختلف عن سابقيتها المأسويتين فى الثمانينات على الرغم من وجود بعض المؤشرات السلبية التى تدل على ان زعيم الحزب الاشتراكى اليونانى لم يستفد من دروس الماضى .□





مجلس أوروبا : التوجه نحو الشرق

د . هشام مراد

اختتم في ٩ اكتوبر الماضي في فيينا أول اجتماع على مستوى القمة يعقده مجلس أوروبا . فعلى مدى يومين ناقش رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء البالغ عددها ٣٢ دولة القضايا الملحة التي تطرحها بصفة أساسية التغيرات المتلاحقة التي شهدتها وتشهدها دول شرق أوروبا منذ سقوط حائط برلين عام ١٩٨٩ .

والواقع ان المجلس - وهو اقدم منظمة اوروبية منذ الحرب العالمية الثانية حيث تأسس في ٥ مايو ١٩٤٩ - قد بعثت فيه روح جديدة منذ تسارع دول شرق أوروبا الى الانضمام اليه عقب انهيار الأنظمة الشيوعية بها ، حيث انضمت بالفعل ثماني دول هي بولندا والمجر وسلوفاكيا والدولة التشيكية واستونيا ورومانيا وسلوفينيا وبلغاريا . كم تقدمت ثماني دول أخرى بطلبات للعضوية وهي روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء ولاتفيا ومولدفيا وكرواتيا ومقدونيا والبانيا . ولذلك لم يكن غريبا ان تسيطر القضايا الملحة في تلك الدول - والتي تقع في نطاق اختصاصات مجلس اوروبا (★) - على أعمال القمة وعلى رأسها قضيتا حقوق الاقليات القومية وحقوق الانسان ، وهما قضيتان مرتبطتان .

حقوق الاقليات القومية :

احتلت قضية حماية حقوق الأقليات القومية المكان الأول في مناقشات القمة ، وكانت مثارا لخلاف بين فريقين ضم أولهما المانيا والنمسا والمجر وتزعمت ثانيهما فرنسا وبريطانيا ، ومعهما ايطاليا واسبانيا وتركيا . وقد ثار الخلاف بصورة أساسية حول تعريف الأقلية القومية ، وبالتالي حول الحقوق التي تترتب على هذا التعريف . فالفريق الأول الذي تزعمته المانيا سعى

(★) حدد النظام الاساسي لمجلس اوروبا اهدافه في العمل على تحقيق وحدة اكبر بين الدول الاعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والقانونية والادارية بالاضافة الى حماية وتطوير حقوق الانسان والحريات الاساسية . الا ان التطور اللاحق للمجلس جعل من حماية حقوق الانسان المجال الاساسي لعمله خاصة مع ابرام الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان عام ١٩٥٠ . ويأتي المجال الاجتماعي في المرتبة الثانية حيث تم التوقيع في ١٩٦٥ على الميثاق الاجتماعي الاوروبي الذي يعد بمثابة امتداد لاتفاقية حقوق الانسان في مجال علاقات العمل (حقوق التامينات الاجتماعية والرعاية الصحية وانشاء النقابات والاضراب الخ) . وفيما يتعلق بالتعاون على الصعيد الاقتصادي ، فقد ادى قيام السوق الاوروبية المشتركة عام ١٩٥٧ الى استئثارها بالعمل في هذا المجال .

لاعطاء الاقلية القومية تعريفا عرقيا أو اثنيا يوسع من حقوقها . وكانت دوافع المانيا لتبنى هذا التوجه هو وجود اقليات المانية فى بولندا ورومانيا وروسيا وتشيكيا . وينطبق نفس الأمر على المجر حيث توجد أقلية مجرية فى رومانيا . اما الفريق الثانى ، فعمل على اعطاء حقوق الاقلية القومية تعريفا ضيقا ينصب على « الفرد » المنتمى للاقلية وليس على « الجماعة » ، مما يوصد امام تلك الاخيرة باب المطالبة فى المستقبل بأى حقوق سياسية . وتخشى دول هذا الفريق من تغذية الاتجاهات الانفصالية بها ان هى وافقت على التعريف الواسع لحقوق الاقليات القومية الذى تبناه الفريق الأول . وينطبق ذلك بصفة خاصة على وضع ايرلندا الشمالية بالنسبة لبريطانيا والباسك بالنسبة لاسبانيا وفرنسا والأكراد فى حالة تركيا . كما اشار البعض الى تخوف فرنسا بشكل خاص من منح الاقليات حقوقا سياسية واقتصادية بسبب وجود اقلية عربية اسلامية بها معظمها من الجزائر التى تشهد مدا دينيا فى الوقت الراهن . وقد أدى هذا الموقف الى رفض بريطانيا وفرنسا ، تؤيدهما دول أخرى ، مشروع اعلان مشترك بشأن حماية الأقليات القومية والعرقية والدينية فى محاولة للتصدى لاسباب الحرب فى البوسنة والهرسك .

ونظرا لتعذر التوصل لاتفاق حول تعريق الاقلية القومية وحقوقها ، تبنى البيان الختامى للقمة حلا وسطا قدم كلا الطرفين بمقتضاه بعض التنازلات للطرف الاخر . فمن ناحية ، دعا البيان الدول الاوروبية الى تهيئة الظروف الملائمة للافراد المنتمين للاقليات القومية لتنمية ثقافتهم والحفاظ على دياناتهم وعاداتهم وتقاليدهم . كما دعا لتمكين الأقليات القومية من استخدام لغاتها ـ وفق شروط معينة ـ فى علاقاتها مع سلطات الدول التى تنتمى اليها . ويعكس هذا النص التنازل الذى قدمته فرنسا وبريطانيا لالمانيا ارضاء لرغبتها فى حماية الاقليات الالمانية فى دول شرق أوروبا . الا أنهما رفضا من جانب اخر اعطاء اى تعريف للاقلية القومية . كما انهما اصرا على قصر النص فى البيان الختامى على الحقوق الثقافية والدينية للاقليات دون الحقوق السياسية .

ومن ناحية أخرى ، دعا البيان الختامى الدول الاعضاء لصياغة بروتوكول يتم الحاقه بالاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان على ان يقتصر نطاق اختصاصه على المجال الثقافى دون غيره . ويهدف هذا البروتوكول ـ وفقا لنص البيان ـ الى ضمان الحقوق « الفردية » ، وهو مايعكس وجهتى نظر باريس ولندن . لكن البيان اضاف ان ضمان هذه الحقوق ينبغى ان ينطبق بصفة خاصة على الافراد المنتمين لاقليات قومية .

وتأتى اضافة هذا النص استجابة لمطالب كل من المانيا والنمسا والمجر . وبالاضافة لما سبق ، كلفت القمة مجلس وزراء مجلس أوروبا المكون من وزراء الخارجية بصياغة اتفاقية تحدد المبادىء التى يجب على الدول الاعضاء احترامها من اجل ضمان حماية الاقليات القومية . الا ان هذه الاتفاقية ستكون استرشادية وليست إجبارية

حقوق الانسان :

اتخذ القادة المجتمعون فى فيينا مجموعة من الاجراءات تهدف الى تقوية سلطات مجلس اوروبا فيما يتعلق بحماية حقوق الانسان . اذ قرروا تخفيف الشروط التى يمكن بمقتضاها للمواطنين المنتمين للدول الاعضام رفع دعاواهم امام المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان فى حالة انتهاك احدى تلك الدول لحقوقهم المدنية أو السياسية المنصوص عليها فى الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان المبرمة فى ٤ نوفمبر ١٩٥٠ . كما اتفقت القمة على جعل محكمة حقوق الانسان دائمة الانعقاد وعلى تيسير الاجراءات المرتبطة برفع الدعاوى بهدف تقليل الفترة الزمنية اللازمة للبت فى القضايا والتى تتراوح حاليا بين خمس وست سنوات . ويذكر ان امتداد هذه الفترة الزمنية يرجع بصورة اساسية الى انضمام دول شرق اوروبا ، الأمر الذى أدى الى ارتفاع عدد القضايا المرفوعة إمام المحكمة فى العلم الماضى الى ١٨٦١ قضية مقارنة بـ ٤٠٤ قضية فى ١٩٨١ . ويتعين الاشارة فى هذا المقام الى ان الانجاز الرئيسى لمجلس اوروبا منذ تأسيسه تركز فى مجال حماية حقوق الانسان وذلك من خلال ابرام الإتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان التى انشأت كلا من اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان والمحكمة الاوروبية لحقوق الانسان وهما الجهازان المكلفان بالنظر فى الدعاوى التى يرفعها الأفراد أو الدول ضد دولة اخرى بسبب خرقها حقوق الانسان .

الاقتراح الفرنسى :

إن انعقاد مجلس اوروبا على مستوى القمة لأول مرة فى تاريخه ـ أى منذ ٤٤ عاما يعبر بالدرجة الأولى عن قلق دول غرب أوروبا من التطورات التى يمر بها شرق القارة والتى قد تفضى الى أزمات غير متحكم فيها . ولعل فرنسا هى أكثر دول غرب أوروبا حساسية لهذه التطورات او ـ بتعبير أدق ـ اكثرها رغبة فى تفاديها وتحقيق اكبر قدر من السيطرة عليها ـ أن أمكن ـ من خلال اطار مؤسسى تشارك هى فيه ، وبحيث لا يترك المجال لالمانيا وحدها . فمنذ اعادة توحد المانيا ، تخشى فرنسا من هيمنتها الاقتصادية داخل السوق الاوروبية المشتركة ومن نزوعها للسيطرة الاقتصادية والسياسية فى مجالها الطبيعى فى شرق أوروبا ومن اتجاهها الى الاستقلال بقراراتها السياسية الخارجية تجاه تلك المنطقة بعيدا عن التنسيق مع السوق الاوروبية المشتركة . ويتذكر الجميع انفراد المانيا فى ٢٣ ديسمبر ١٩٩١ بقرار الاعتراف بجمهوريتى كرواتيا وسلوفينيا عضوى الاتحاد اليوجوسلافى سابقا رغم التحفظات التى ابدتها كلا من فرنسا وبريطانيا ، ثم اضطرارهما فى النهاية ، ومعهما بقية دول السوق ،

لاتباع نفس المسلك الالمانى فى ١٥ يناير ١٩٩٢ .

ومن هنا لم يكن غريبا ان ياتى اقتراح عقد قمة لمجلس أوروبا من جانب الرئيس الفرنسى . ففى الخطاب الذى القاه أمام الجمعية البرلمانية لمجلس اوروبا فى مدينة « ستراسبورج » فى ٤ مايو ١٩٩٢ ، دعا « فرانسوا ميتران » الى عقد قمة للمنظمة الاوروبية كل عامين ، ثم عاد واقترح فى خطابه امام قمة فيينا فى ٨ اكتوبر ان تعقد القمة كل عام . ومن جانبه ، لم يبد المستشار الالمانى « هيلموت كول » حماسا لفكرة القمة الدورية ، مفضلا عقدها بصورة غير منتظمة عند الضرورة . كما اقترح ميتران زيادة عدد اجتماعات وزراء خارجية مجلس اوروبا (اجتماعان فى السنة حاليا) ودورات الجمعية البرلمانية (أربع حاليا كل عام)

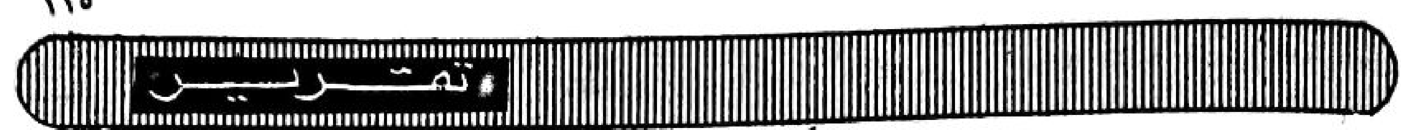
والواقع أن احد الجوانب الاساسية التى يمثلها مجلس أوروبا بالنسبة لفرنسا هو انه المنظمة السياسية الوحيدة الاوروبية بشكل خالص - اى بدون الولايات المتحدة - والتى يمكنها ان تستوعب كافة دول القارة . فهى تضم حاليا كل دول غرب ووسط اوروبا وجزءا من دول شرق القارة وينتظر ان تضم بقية دول الكتلة الشرقية سابقا وفى مقدمتها روسيا . ويرى ميتران ان عقد اجتماعات على مستوى القمة وزيادة عدد اجتماعات وزراء الخارجية ودورات الجمعية البرلمانية هو وسيلة أو اداة لتسهيل قيام ماأسماه « كونفدرالية اوروبية » بين دول شرق وغرب القارة نظرا لتعذر استيعاب دول الكتلة الشرقية سابقا فى السوق الاوروبية المشتركة فى المرحلة الراهنة او المستقبل المنظور . وينبع اقتراح الرئيس الفرنسى من حقيقة وجود فراغ سياسى فى شرق اوروبا يرى بضرورة ان تملأه الدول الكبرى فى فى غرب القارة المهتمة باستقرار هذا الجزء من أوروبا نظرا لتاثرها بالتداعيات التى يمكن ان تحدث فيه . ولم يحدد « ميتران » الشكل الذى يمكن ان تأخذه هذه الكونفدرالية وعزى ذلك الى صعوبة التنبوء بما سيئول اليه تطور الاوضاع فى اوروبا الشرقية . وربما يرجع موقفه هذا الى رغبته فى تفادى اثارة خلافات فى الوقت الراهن بين الدول الاعضاء - وهم كثيرون - حول فكرة الكونفدرالية . لكنه ركز على نقطة اساسية وجدها لا غنى عنها لتحقيق فكرته وهى ضرورة ايجاد « مؤسسات » تضطلع بمهمة التقريب بين الدول الاوروبية ، مقترحا ان يكون مجلس اوروبا هو نواة ذلك فى المجالات الواقعة فى نطاق اختصاصه وهى الدفاع عن قيم الديمقراطية ومايتفرع عنها من حقوق الانسان وحقوق الاقليات .. الخ .

وقد بدا ان هذا الاتجاه المؤسسى الذى عبر عن ميتران لم يرق للاعضاء الجدد من شرق أوروبا الذين ينتظرون ماهو اكثر من ذلك من دول غرب القارة .

وقد عبر عن هذا الرأى « فاكلاف هافيل » رئيس الدولة التشيكية حينما انتقد الفكرة المنادية بانشاء هياكل ومؤسسات جديدة وقواعد ومعايير قانونية ، معتبرا اياها غير كافية . وقد اعترض فى هذا الشأن على ماوصفه بـ « الانانية الحمائية » التى تميز سلوك الغرب تجاه دول شرق أوروبا وعلى عدم استعداد الغرب لتقديم تضحيات فى سبيل الاخذ بيد تلك الاخيرة .

ان التغيرات التى لحقت بشرق اوروبا منذ سقوط حائط برلين ودفعت بثمان من دولها الى الانضمام لمجلس اوروبا وبثمان اخرين الى طلب الانضمام اليها(★★) قد اعطت دفعة جديدة الى هذه المنظمة الاوروبية . وقد انعكس ذلك على التوجه الحالى لها والذى يقوم اساسا على مساعدة دول شرق اوروبا على اقامة انظمة سياسية ديمقراطية . وقد قام المجلس بالفعل باعداد برنامج لادخال الاصلاحات الدستورية والتشريعية والادارية اللازمة لتحقيق ذلك . كما طلب نائب وزير الخارجية الروسى « اناتولى اداميشين » خلال حضوره قمة « فيينا » مساعدة مجلس اوروبا الفنية فى صياغة الدستور الروسى الجديد ، ودعا مراقبى المجلس للاشراف على الانتخابات التشريعية فى ديسمبر ١٩٩٣ . وأيا كان مصير اقتراح « الكونفدرالية » الفرنسى الذى يقوم فى جزء منه على التنافس مع المانيا ، فان الأمر المؤكد هو ان الدور الجديد الذى يقوم به مجلس اوروبا يساعد دول غرب القارة على نشر قيمها السياسية - تحت اشرافها - فى دول الكتلة الشرقية سابقا . ولعل هذا هو ماارادت السكرتيرة العامة للمنظمة « كاترين لالوميير » التعبير عنه حينما ذكرت انه لا ينبغى أن يكون مجلس اوروبا مجرد منظمة مكلفة بحماية حقوق الانسان فقط بل يجب أن تكون ايضا « منظمة سياسية » . □

(★★) ينص النظام الاساسى لمجلس أوروبا على أن قبول عضوية دولة جديدة يتوقف على احترام تلك الدولة لمبدأ سيادة القانون ولحقوق الانسان والحريات الاساسية . ويرجع التساهل النسبى فى قبول دول شرق اوروبا - وهى حديثة العهد بقواعد الديمقراطية الغربية - الى الرغبة فى تشجيعها على المضى قدما فى هذا الطريق .





الـدور الأوروبى فى منطـقة الشـرق الاوسـط

أمانى محمود فهمى

لقد أصبحت عملية السلام فى الشرق الأوسط أحد أهم القضايا التى تأتى دائما فى مقدمة اهتمامات دول المجموعة الأوربية لا سيما منذ بداية عملية الوحدة الأوربية ، ثم دخولها حيز التنفيذ فى نوفمبر من العام الحالى . وليس الهدف من هذا التقرير الموجز عرض مشاريع التعاون الاقليمى التى تقدمت بها بعض دول المجموعة الأوربية لتنفيذها فى المنطقة ، وانما الهدف من هذا التقرير هو اعطاء تصور شامل لمستقبل الدور الأوربى فى الشرق الأوسط من خلال المحددات التى ستحكم هذا الدور باعتبار المجموعة الأوربية الممول الاقتصادى الأول لعملية السلام ، وان كانت دول المجموعة الأوربية ذاتها ترفض حصر دورها فى حدود التمويل الاقتصادى بعيدا عن قضايا الأمن فى المنطقة .

وعلى هذا فسيتناول التقرير أولا خلفية سريعة عن مبادىء وأشكال المساعدات الأوربية للأراضى الفلسطينية المحتلة ثم مراجعة موجزة لبرنامج التنمية الحالية للأراضى المحتلة خلال عام ١٩٩٣ . وأخيرا ، يتناول التقرير بالعرض والتحليل الورقة المقدمة من اللجنة الأوربية عن المساندة الأوربية لعملية السلام فى الشرق الأوسط فى صورتها الأخيرة ، ونعنى بذلك اتفاق غزة ـ أريحا ، وهى الورقة التى عرضت لمستقبل العلاقات الأوربية الشرق أوسطية . ويجب التأكيد هنا على أن هذه الورقة ، والتى تمثل مشروعا حقيقيا يرسم جانبا من ملامح الدور الأوربى فى المنطقة ، لم يتم طرحها بعد على البرلمان والمجلس الأوربى للحصول على موافقتهما ، حيث أن هذا المشروع لا يمكن أن يدخل حيز التنفيذ قبل اقراره فى هذين الجهازين من أجهزة المجموعة الأوربية . ورغم ذلك ، فان محتوى هذا المشروع يسير فى اتجاه معظم الدراسات التى أعدتها اللجنة الأوربية من قبل ، وتم اقرارها بالفعل ، بما يشير الى أن الورقة الأوربية محل البحث سيتم فى أغلب الظن ، اقرارها من قبل الأجهزة الاوربية المعنية .

اولا : تاريخ المساعدات الأوربية للشعب الفلسطينى :

يعود تاريخ المساعدات الأوربية للأراضى الفلسطينية الى عام ١٩٧١ من خلال اتفاقية التعاون بين المجموعة الأوربية ووكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين .

وبين عامى ١٩٧١ و ١٩٨٠ وصل حجم المساعدات الأوربية للاجئين الفلسطينيين الى ١٣٢ مليون دولار .

وفى عام ١٩٨١ بدأت المجموعة الأوربية فى انتهاج سياسة جديدة تقوم على تقديم المساعدات المباشرة للشعب الفلسطينى والتى وصلت حتى عام ١٩٨٦ الى ٨،٩٨ مليون وحدة نقد أوربية .

وقد جدد المجلس الأوربى عام ١٩٨٦ أولويات المساهمات الأوربية فى تحسين أداء الاقتصاد الفلسطينى ورفع مستوى المعيشة بالأراضى الفلسطينية على النحو التالى :

١ ـ المشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم التى تساهم فى التخفيف من حدة البطالة فى قطاعى الصناعة والزراعة خاصة فى المجال الأخير لتحقيق قدر من الاكتفاء الذاتى فى مجال الغذاء من ناحية وتشجيع تصدير المنتجات الزراعية من ناحية أخرى .

٢ ـ تطوير التعليم فى شتى صوره ، خاصة التعليم الفنى والمهنى .

٣ ـ رفع مستوى أداء المؤسسات الفلسطينية عن طريق اقامة روابط مع المؤسسات الأوربية المماثلة خاصة البلديات والجامعات .

ثانيا : برامج التنمية لعام ١٩٩٣ :

١ ـ قامت المجموعة الأوربية بمنح الأراضى المحتلة مبلغ ٩٠ مليون وحدة نقد أوربية لمساعدات تنموية لعام ١٩٩٣ شملت مساعدات مباشرة للاجئين وتمويل مشروعات مشتركة مع المنظمات الأوربية غير الحكومية والتى ساهمت فيها المجموعة الأوربية بمبلغ ١٢,٨ مليون وحدة نقل أوربية ، أى بنسبة ٣٣٪ من قيمة هذه المشروعات البالغة ٣٣ مليون وحدة نقل أوربية هذا الى جانب مساعدات مباشرة بقيمة ١٥ مليون وحدة نقل أوربية لتشجيع التصدير الزراعى من الأراضى المحتلة الى أسواق المجموعة الأوربية ومخصصات أخرى تعادل ٩ ملايين وحدة نقل أوربية كمعونات طارئة .

٢ ـ وعقب الاعلان عن توقيع الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى فى ١٣ سبتمبر الماضى ، أعلنت المجموعة الأوربية فى ٢٩ من ذات الشهر عن تخصيص مبلغ ٥٠٠ مليون وحدة نقد أوربية ، أو ما يعادل ٦٠٠ مليون دولار للفترة من عام ١٩٩٤ حتى عام ١٩٩٨ على أن يقوم البنك الأوربى للاستثمار بتقديم نصف هذه المخصصات فى صورة قروض طويلة الأجل .

ثالثا : مشروع اللجنة الأوربية عن المساندة لعملية السلام فى الشرق الأوسط :

يعتبر هذا المشروع ، الذى كما سبق وأسلفنا لم يتم إقراره بعد من البرلمان والمجلس الأوربى ، أن توقيع الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى يعد نقطة تحول حيوية فى مسار للعملية السلمية فى الشرق الأوسط . ومن ثم ، فإن استكمال البناء السلمى ، فى منظور المشروع الأوربى سيعتمد على توافر عاملين رئيسيين :

ـ دخول كل من اسرائيل وسوريا ولبنان فى مفاوضات حقيقية وملموسة .

ـ قناعة الفلسطينين والاردنيين بالجدوى الاقتصادية التى ستعود عليهم فى حالة البدء فى تنفيذ مشاريع التعاون الاقليمى .

ويتبنى مشروع اللجنة الأوربية ثلاثة محاور رئيسية للتحرك ، الأوربى فى المنطقة تشمل المحور الدبلوماسى الذى بدأت جهوده فى مدريد ، وان كان المشروع يرى أن الاهتمام الأوربى الدبلوماسى يجب أن ينصب حاليا على سوريا ولبنان ، والمحور الاقتصادى وهو أهم هذه المحاور جميعا من وجهة النظر الدولية وليست الأوربية إذ ان دول المجموعة الأوربية لا ترغب فى حصر دورها فى المنطقة على التمويل المالى دون الانخراط فى الترتيبات الأمنية النهائية بها .

وعلى ذلك ، فان التصور الأوربى للمساندة الاقتصادية للاتفاق الوليد بمنطقة الشرق الأوسط هى ان تتم فى صورة مشاركة دولية مع دول المجموعة الأوربية وعلى الاخص دول الخليج ، وعلى أن يغطى الاهتمام الدولى الاقتصادى منطقة المشرق العربى ولا يقتصر على غزة والضفة الغربية فقط .

أما المحور الثالث والأخير ، فهو المحور السياسى وينصب على المفاوضات متعددة الأطراف وترتيباتها ، وهى المجال السياسى الوحيد الذى تجد فيه المجوعة الأوربية دورا شبه معترف به دوليا خاصة من الطرف الدولى الاقوى فى عملية السلام ، وهى الولايات المتحدة . ولهذا ، فستسعى دول المجموعة الأوربية الى تكثيف تواجدها على مستوى هذا المحور لخلق نوع من الأمر الواقع الذى يحتم اشراك الدول الاثنى عشرة فى الترتيبات الأمنية النهائية بالمنطقة بعيدا عن دائرة التمويل الاقتصادى لمشاريع المنطقة خاصة وأن المجموعة الأوربية لا زالت أكبر الدول المانحة للمساعدات الاقتصادية للأراضى المحتلة .

ويحدد تقرير اللجنة الأوربية أهداف الدور الأوربى المستقبلى فى منطقة الشرق الأوسط فى هدفين رئيسيين يمثلان المحركين الأساسيين للسياسة الأوربية بالمنطقة : تهيئة المناخ الاقتصادى اللازم للسلطة الفلسطينية حديثة الاستقلال وتعميم الفائدة والارباح الاقتصادية الناتجة عن تنفيذ خطط ومشاريع التعاون الاقليمى بحيث تشمل اسرائيل ودول المشرق العربى . وعلى ذلك يقسم التقرير علاقات التعاون المستقبلية الأوربية فى المنطقة الى قسمين : غزة والضفة الغربية من جهة ، ودول المشرق العربى واسرائيل من جهة أخرى .

١ ـ غزة والضفة الغربية :

أعلنت المجموعة الأوربية فى ٢٩ سبتمبر الماضى تخصيص مبلغ ٥١٠ مليون وحدة نقد أوربية فى صورة منح وقروض طويلة الأجل على مدى أربع سنوات من عام ١٩٩٤ وحتى ١٩٩٨ . وقد كان البنك الدولى قد أعلن أن الموارد المالية التى ستحتاجها غزة والضفة الغربية ستتراوح ما بين ٥٢٠ الى ٥٥٠ مليون دولار سنويا وذلك فيما بين ١٩٩٤ و ٢٠٠٣ . وترى اللجنة الأوربية أن إسهام المجموعة الأوربية فى توفير هذه الموارد لا يجب أن

يتعدى الثلث على أن تساهم بقية الدول الأوروبية والولايات المتحدة ودول الخليج العربية واليابان وكندا واستراليا بباقى القيمة .

ويحدد مشروع اللجنة الأوروبية هدفين متكاملين للتوجه الأوروبى فى غزة والضفة الغربية واللذين يمكن تناولهما كأسلوب للعمل أو الاستراتيجية الأوروبية فى هذا الجزء من المنطقة وترتكز هذه الاستراتيجية على دعامتين أساسيتين استكمال المشاريع الحيوية التى تم البدء فيها فى مجال الاسكان وقطاع الاعمال والصحة وازالة المخلفات وقطاع الصناعة ويمثل هذا ايضا الهدف قصير المدى للعمل الأوروبى بالمنطقة أما الهدف متوسط المدى أو الدعامة الثانية للاستراتيجية الأوروبية - فهو ما أسماه مشروع اللجنة الأوروبية بالتطبيع الاقتصادى لأراضى السلطة الفلسطينية الجديدة ويتمثل فى تحسين الأداء الفلسطينى الاقتصادى بصفة عامة من خلال تهيئة البنية الأساسية اقتصاديا واجتماعيا وتشجيع وتكثيف نشاطات القطاع الخاص .

وفى هذا المجال يؤكد الأوروبيون على اهمية ان يتم توجيه جميع المساعدات الاقتصادية للاراضى الفلسطينية خلال قناة واحدة هى المجموعة الأوروبية ذاتها .

ورغم أنه قد سبق لأجهزة المجموعة الأوروبية التأكيد على ذلك فى اجتماعات مجموعة العمل الاقتصادى ، فان تقرير اللجنة الأوروبية محل العرض قد وضع تصورا محددا لهذا الهدف يتمثل فى انشاء ما أسماه مجموعة عمل التعاون الاقليمى الاقتصادى REDWG والتى تنبثق عنها مجموعة عمل أخرى خاصة بالتنمية الاقتصادية الفلسطينية PEDWG تشترك فيها جميع الدول المانحة باشراف البنك الدولى .

وتجتمع هذه المجموعة مرة كل ثلاث شهور .

٢ - اسرائيل والمشرق العربى :

يؤيد تقرير اللجنة الأوروبية التوجه الأوروبى الذى ظهر منذ بداية المفاوضات فى الشرق الأوسط والذى تبنى الطبيعة الجماعية للتعاون الاقليمى التى تجمع المشرق العربى ، لمصر والأردن ولبنان وسوريا ، واسرائيل والسلطة الفلسطينية فى علاقة مثلثية تقع المجموعة الأوروبية فى مركزها كدولة مانحة .

ولذلك ، فان مشروع اللجنة الأوروبية قد وضع ما أسماه بالتوجه المزدوج للاستراتيجية الأوروبية فى المنطقة ويقوم على ما يلى :

أ - قيام المجموعة الأوروبية بمساعدة دول المنطقة ، بما فى ذلك السلطة الفلسطينية ، فى تنفيذ مخططات التعاون الاقليمى .

ب - أن تقوم المجموعة الأوروبية ، فى ذات الوقت ، برفع وتحديث الاتفاقيات التى تربطها بدول المنطقة كل على حدة .

وقبل التعرض للجزء الأخير من هذا التقرير وهو محددات الدور الأوروبى مستقبلا فى منطقة الشرق الأوسط ، يمكن رصد ملاحظتين مترابطتين حول مشروع اللجنة الأوروبية كما تم عرضه :

(١) أن تصور المجموعة الأوروبية لدورها فى منطقة الشرق الأوسط ينسحب على دائرتين متقاطعتين : الدائرة الأولى هى دائرة اسرائيل والأراضى الفلسطينية والدائرة الأكبر وتضم دول المشرق العربى .

(٢) وبناء على ذلك ، فان خطط ومشاريع التعاون الاقليمى ، فى الرؤية الأوروبية وطبقا لتصريح « جاك ديلور » رئيس اللجنة الأوروبية ، يجب ان تتشابك بحيث تكون متعددة الابعاد مابين اسرائيل والأراضى الفلسطينية واحدى أو بعض دول المشرق العربى من ناحية ، والمجموعة الأوروبية من ناحية أخرى .

رابعا : محددات الدور الأوروبى المستقبلى فى الشرق الأوسط :

لقد هدف هذا العرض السريع الى تقديم تصور شامل لمستقبل التحرك الأوروبى فى منطقة الشرق الأوسط من خلال الاستراتيجية التى وضعتها اللجنة الأوروبية والتى ترتكز أساسا على ماأسمته بالتوجه المزدوج بشقيه الفلسطينى والاقليمى . ويهمنا هنا تحليل هذا الشق الأخير والخاص بالعلاقات الثنائية بين المجموعة الأوروبية ودول المشرق العربى الى جانب اسرائيل . وفى هذا المضمار ، يمكن تفسير الاستعداد الذى أبدته المجموعة الأوروبية لتحديث اتفاقيات الشراكة الموقعة بينها وبين اسرائيل ودول المشرق العربى ، بأن هذا الأجراء سيوفر للمجموعة الأوروبية منفذا تحتفظ من خلاله بخصوصية علاقاتهما مع بعض دول المنطقة خاصة اسرائيل وذلك بالتوازى مع الترتيبات الجماعية الاقتصادية التى ستعقب عملية احلال سلام نهائى فى المنطقة ، وهى الترتيبات التى ستؤدى الى اقامة مؤسسات للادارة الجماعية للموارد الطبيعية فى المنطقة كالمياه والطاقة . وقد تمتد هذه الترتيبات الى اتفاقيات أمنية بين دول المنطقة بضمان اطراف دولية ومنها المجموعة الأوروبية .

ومن هنا ، فان رغبة المجموعة الأوروبية فى اقامة مناطق للتجارة الحرة مع دول المنطقة والتى يتم التمهيد لها باقامة علاقات تجارية مماثلة بين دول المنطقة مع اسرائيل ، تأتى من منطلق خصوصية العلاقات الأوروبية الشرق أوسطية ، الأمر الذى يستتبع اذن ، اعادة النظر فى اتفاقيات الشراكة كما ترى اللجنة الأوروبية .

واستنادا الى هذه الاهتمامات الأوروبية التى سبق تناولها ، فان محددات دور المجموعة الأوروبية المستقبلى فى المنطقة يمكن تقسيمها الى دائرتين : دائرة المحددات الداخلية ودائرة المحددات الخارجية أو الدولية .

اما المحددات الداخلية فيأتى على رأسها الصعوبات

الاقتصادية التى تعانى منها دول المجموعة الأوربية والتى أدت الى خروج بعض عجلاتها من النظام النقدى الأوروبى قبيل البدء فى دخول الوحدة النقدية فى أواخر العام الحالى . ومن ناحية أخرى ، تواجه المنتجات الأوربية داخل أسواقها منافسة قوية آسيوية وأمريكية جعلت القائمين على الاقتصاد الأوربى يتوجهون بأنظارهم الى اسواق جديدة خاصة تلك التى تقع فى المناطق الجغرافية الحميمة بالنسبة للمجموعة الأوربية واهمها منطقة الشرق الأوسط . ولذلك فان احد اهداف عملية تحديث اتفاقيات الشراكة مع دول المنطقة خاصة اسرائيل ، هو فتح اسواق جديدة أمام المنتجات الأوربية وان كان ذلك يعتمد كثيراً على الدول المستقبلة لهذه المنتجات واستعدادها الاقتصادى لاستيعاب هذه المنتجات .

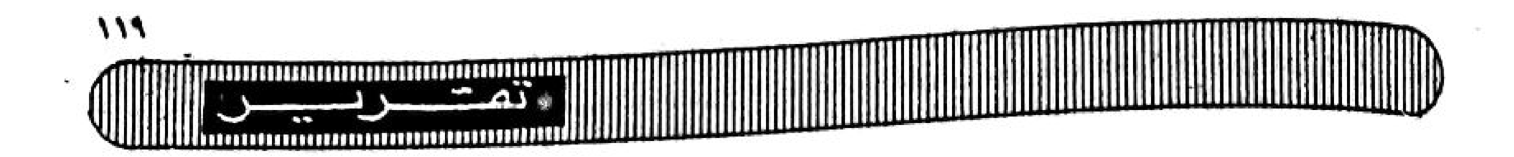
وعلى الصعيد السياسى ، تضم المحددات الداخلية للسياسة الأوربية فى المنطقة ، توازنات القوى المختلفة داخل المجموعة الأوربية ذاتها ، فحتى وقت قريب كانت فرنسا هى القوة الرئيسية والوحيدة المحركة للتوجه الاستقلالى داخل المجموعة الأوربية عن الولايات المتحدة التى تقود التحالف الغربى بشكل شبه منفرد خاصة منذ نهاية حرب الخليج . الا أنه يلاحظ أن الأونة الاخيرة قد شهدت ظهور المحور الفرنسى الألمانى الذى بدأ نشاطه بالاشتراك فى مباحثات أوسلو السرية الخاصة بالازمة اليوغوسلافية ثم توجه بالمبادرة الفرنسية الألمانية فى هذا الشأن . وقد تلا ذلك ايضا تنسيقا فرنسيا ألمانيا قبيل القمة الأوربية الطارئة فى نوفمبر من العام الحالى انتهى الى وضع تصور ألمانى فرنسى مشترك لاصلاح النظام النقدى الأوربى . وبالتوازى مع المحور الفرنسى الألمانى ، هناك تنسيق فرنسى أسبانى ايطالى يرتكز على قضايا التعاون فى البحر المتوسط ويمتد الى التعاون الدفاعى الذى تبلور فى الاقتراح المشترك بانشاء قوة بحرية جوية أوربية مشتركة فى اطار اتحاد غرب أوربا ، الجناح العسكرى للاتحاد الأوربى . وقد قامت قوات الدول الثلاث باجراء مناورات عسكرية فى ١٦ اكتوبر الماضى لتخليص مجموعة من رعايا هذه الدول المحتجزين كرهائن فى احدى الدول الأجنبية . ويقابل هذا الاندفاع الفرنسى ، والألمانى بدرجة أقل ، تحفظ بريطانى ملموس باعتبار التحالف البريطانى التقليدى مع الولايات المتحدة . وبناء على ذلك ، فان سياسة المجموعة الأوربية فى المنطقة سيساهم فى تحديدها الأولويات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية لهذه المحاور جميعا .

وانطلاقا ايضا من هذه الصراعات الداخلية فى المجموعة الأوربية حول مدى استقلالية القرار الأوربى عن التحالف الغربى بوجه عام ، تنحصر المحددات الدولية لدور أوربا فى المنطقة فى المنافسة مع الولايات المتحدة ، وهى المنافسة التى حولتها فرنسا الى شبه مواجهة اقتصادية مع الولايات المتحدة حول الملف الزراعى فى مفاوضات الجات وان كانت المؤشرات الاخيرة تدل على احتمال التوصل الى اتفاق بين الجانبين قبل ١٥ ديسمبر الحالى .

وعلى المستوى السياسى ، فان الخلاف الأوربى الأمريكى بوجه عام والفرنسى الأمريكى بوجه خاص ينصب على تناقض رؤية الطرفين للمهام الدفاعية لكل من اتحاد غرب أوربا وحلف الأطلنطى وان كانت الحكومة اليمينية الجديدة فى فرنسا قد عدلت بعض الشىء عن الموقف المتشدد للحكومة الاشتراكية السابقة بشأن حلف والذى كانت فرنسا قد سحبت قواتها منه عام ١٩٦٦ . ومع ذلك ، فليس من المتصور ألا يثير الاقتراح الأوربى الثلاثى بانشاء قوة عسكرية تستجيب للمتطلبات الدفاعية الأمنية للواقع الأوربى الجديد ، الاستياء الأمريكى خاصة وان تصريحات وزراء دفاع الدول الثلاث ، فرنسا واسبانيا وايطاليا ، تشير الى الأهمية التى توليها الدول المتوسطية الثلاث لمنطقة جنوب المتوسط باعتبارها منطقة متوترة تؤثر سلبا على الأمن فى شمال المتوسط .

ولهذه الاعتبارات جميعا ، فان مستقبل الدور الأوربى فى الشرق الأوسط سيحدده ، ولدرجة كبيرة ، مدى قدرة الأطراف الاقليمية والدولية الفاعلة على استيعاب الطموح الأوربى الذى يسعى الى التاثير بصورة ما على مسار التفاعلات والأحداث الدولية ولاشك ان تكثيف المشاركة الأوربية الثنائية والاقليمية فى منطقة الشرق الأوسط من ناحية ، والمبادرة الأوربية الأخيرة لحل الأزمة اليوغوسلافية من ناحية أخرى ، يمثل اصرارا أوربيا واضحا فى هذا الاتجاه .

وبصفة عامة ، فان مساحة التواجد الأوربى فى منطقة الشرق الأوسط مستقبلا ستتذبذب اتساعا أو انكماشا حسب الحاجة الاقتصادية لدول المنطقة للموارد المالية الأوربية فضلا عن الحسابات الاقليمية لدول المنطقة ذاتها وماسينتج عن ذلك من معادلة نهائية تظل الولايات المتحدة فيها ، على الأقل فى المستقبل القريب ورغم التذمر الأوربى ، الطرف الأقوى .





دورة أوروجواى وإنعكاساتها على الدول النامية

نيرمين السعدنى

يعتبر خطر اندلاع حرب تجارية من أهم الموضوعات التى أثارت كثيرا الراى العام العالمى . فالنزاع التجارى بين الولايات المتحدة والجماعة الاوروبية حول مسألة البذور الزيتية وتجارة الخدمات كاد أن يقوض القواعد المنظمة للتجارة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وأصبحت « الجات » مهددة بأن تفقد مصداقيتها ومن ثم يبدأ العالم مرحلة جديدة من الصراعات بين التكتلات الاقليمية من ناحية ، والمصالح الوطنية لكل دولة ، من ناحية أخرى . هذا هو ما كان سيحدث مالم تبذل الجهود الجادة والايجابية من جميع الأطراف لانقاذ مايمكن انقاذه .

ولعل منه المفيد أن نعود بالذاكرة الى عام ١٩٤٨ حين تم التوقيع على إتفاقية « الجات » كنواة لانشاء منظمة تجارية عالمية تتبع منظمة الأمم المتحدة . وقد جرى تنظيم اعمال هذه الاتفاقية من خلال دورات منفصلة كانت تتم فيها تسوية النزاعات التجارية بين الدول الاعضاء . وحققت الاتفاقية بالفعل نجاحا كبيراً فى جولاتها الأولى ؛ فألغت الرسوم الجمركية على حوالى خمسين ألف سلعة ولكنها اخفقت فى تحقيق تقدم فيما يختص بتخفيض القيود الكمية على الواردات ، مما أدى الى عدم استفادة الدول النامية من الاتفاقية . واستمر الحال هكذا ، حتى جاءت الجولة السابعة فى طوكيو ، والتى إمتدت من عام ١٩٧٣ الى عام ١٩٧٩ ، حيث تم تخفيض التعريفات الجمركية على السلع الصناعية ولكنها لم تحقق تقدما كافيا فى مسألة الدعم الزراعى . ونظراً لالحاح هذه القضية تم تشكيل لجنة تحضيرية فى يوليو ١٩٨٥ من أجل تحديد القضايا المطروحة وجدول الأعمال المفترض مناقشته من خلال عقد جولة جديدة فى اوروجواى . ولم تبد الجماعة الأوروبية حماسا كافيا لهذه الجولة ، فى حين رأت اليابان أن ازالة القيود الثنائية بين امريكا واوروبا سوف يفتح سوقا اوسع للصادرات اليابانية . كذلك الدول النامية كانت تأمل ان تتم مناقشة المنتجات الزراعية والمنسوجات وإزالة القيود المفروضة عليها ، ومن ثم زيادة صادراتها .

« دورة اوروجواى » واهم المصاعب التى واجهتها :

بدأت الجولة الثامنة للجات ، « دورة أوروجواى » ، فى سبتمبر ١٩٨٦ لمناقشة ثلاث قضايا رئيسية : الأولى تتعلق بالقواعد المنظمة للجات نفسها والتعديلات التى يجب إدخالها ، وإنشاء نظام « للتحكيم التجارى » ، وتقليص سياسات الاغراق والنزعات الحمائية . والثانية تعنى بخفض الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية مثل الحصص الكمية ، تراخيص الاستيراد والتصدير ،

وذلك عن طريق مجموعات تفاوضية . أما القضية الثالثة فتشمل إدراج السلع غير التقليدية فى إطار عمل « الجات » مثل المنسوجات والمنتجات الزراعية ، بالاضافة الى تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية ضمن جدول الأعمال .

ولعل تعثر جولة اوروجواى قد عكس على الساحة ، السياسية والاقتصادية ، تباين المصالح القومية للدول المختلفة على النطاق العالمى . فقد رصد مدير عام « الجات » ، « آرثر دنكل » فى ذلك الوقت ، اهم ما ادى الى تعقيدات ، مثل زيادة الاهتمام بالتجارة الاقليمية والاقتصادات القومية ، وإضطراب الدول الكبرى التى تقود مسار التجارة العالمية مما اجبر الدول ذات العجز الى تغيير سياساتها حتى يمكنها تحقيق قدر كاف من التوازن الذى يمكنها من الاستيراد ، وأخيراً تفكك الاتحاد السوفيتى وإتجاه معظم بلدانه إلى إتخاذ سياسات تستهدف اندماجا ، فى السوق العالمى .

ويمكن القول أن جذور الخلاف الأوروبى ـ الأمريكى ترجع الى أكتوبر عام ١٩٦٢ عندما أعلن الكونجرس الأمريكى موافقته على المشروع المقترح من قبل الرئيس الراحل « جون كيندى » . وقد شمل هذا المشروع عدة نقاط هامة منها : منح تخفيضات متبادلة تصل الى ٥٠ ٪ على مجموعة السلع التى تعتبر دول السوق الأوروبية والولايات المتحدة متخصصة فيها . كذلك اجراء مفاوضات على مجموعات بأكملها من السلع بهدف تخفيض التعريفات عليها دون اللجوء الى بنود جانبية او استثنائية ، بالاضافة الى خفض التعريفة الجمركية بشكل تدريجى .

وبناء على هذا المشروع ، إستفاد منتجو الفول الصويا وعباد الشمس فى الولايات المتحدة نتيجة لزيادة صادراتهم الى اوروبا . حين بدأ الأوروبيون فى دفع اعانات كبيرة لمنتجى الحبوب الزيتية الأمر الذى أدى الى انخفاض اسعارها وزيادة حجم المحاصيل . ومن ثم ظهرت الحاجة الى فتح اسواق جديدة فى مناطق شتى فى العالم . ولكن مع استمرار سياسة الدعم الأوروبية ، فشل المزارعون الأمريكيون فى مواجهة المنافسة الشديدة وبدت الحكومة عاجزة عن دفع تعويضات ملائمة لهم . ولهذا ، طالب الجانب الأمريكى اوروبا بدفع تعويضات يصل مقدارها الى حوالى مليار دولار عن الكميات الراكدة من فول الصويا على مدار الثلاثين عاماً الماضية ، بجانب خفض الاعانات المقدمة للمزارعين ، وهو الأمر الذى رفضه الأوروبيون .

وإستمر الخلاف السابق بين الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية الى أن اشتد النزاع فى السنوات الأخيرة . فقد رفضت الجماعة الأوروبية فى ٥/ ١١/ ١٩٩٢ خفض إنتاجها المدعم من الحبوب الزيتية بالقدر الذى تطالب به واشنطن لحماية مزارعيها . مما ادى الى تهديد « كارلا هيلز » ، الممثلة التجارية الأمريكية ـ آنذاك ، بفرض تعريفات جمركية تصل الى ٢٠٠ ٪ على الواردات الأوروبية التى تقدر بحوالى ٣٠٠ مليون دولار . وكرد فعل ، هددت دول الجماعة الأوروبية ، وعلى رأسها فرنسا ، باتخاذ اجراءات انتقامية مماثلة للرد على العقوبات الامريكية . وبعد سلسلة من الاجتماعات بين الجهات المعنية فى كل من الولايات المتحدة والجماعة الاوروبية ، توصل الطرفان الى اتفاق كان من المتوقع ان ينهى أخطر نزاع تجارى فى العالم ويعطى فرصة لاتمام جولة اوروجواى المعلقة ، ولكن فى حقيقة الأمر ، كان هذا الاتفاق بمثابة هدنة مؤقتة او تأجيل لتنفيذ العقوبات الامريكية . وقد نصت بنود الاتفاق على الآتى :

- خفض حجم الاراضى المزروعة بحبوب زيتية فى دول الجماعة الاوروبية الى ١١ مليون فدان بدلا من ١٣,٥ مليون فدان ، بجانب ايقاف ١٠ ٪ من الأراضى التى كانت تنتج حبوبا زيتية بشكل دائم .
- تحجيم إستخدام الحبوب الزيتية فى المجالات الصناعية بمليون طن فقط .
- تخفيض حجم الصادرات الأوروبية المدعمة بنسبة ٢١ ٪ على مدار ست سنوات .
- تخفيض قيمة الدعم الأوروبى للصادرات بنسبة ٣٦ ٪ .

وقد صرحت ، « كارلا هيلز » بأن إدارة الرئيس « بوش » ، قد إضطرت الى إتخاذ هذا الاجراء بعد رفض الجماعة الأوروبية خفضت دعم الزراعات . وفى ٧/ ١١/ ١٩٩٢ ، إجتمع وزراء تجارة الجماعة الأوروبية لمناقشة قرارات الولايات المتحدة وأوصوا بضرورة استئناف المحادثات التجارية للوصول الى حل وكسر جمود المفاوضات ، ولكن فرنسا استمرت فى موقفها المتشدد ، فقدمت وثيقة تؤكد فيها أن الطلبات الأمريكية تعنى إستقطاع مزيد من الأراضى وعدم زراعتها كما هو متفق عليه فى إطار الجماعة الأوروبية ، كما إنها تعفى سلعا لم يأت ذكرها فى برنامج الدعم الزراعى الأوروبى . ومن هنا يتضح تباين المصالح القومية للدول المختلفة ، ولهذا يكون من المفيد دراسة موقف كل دولة على حدة .

وجهات النظر المختلفة :

فى محاولة لتفادى تفشى الحرب التجارية ، تحملت المفوضية الأوروبية مسئولية التفاوض مع واشنطن للوصول الى إتفاق يضمن ، من ناحية ، حماية المنتجات الأوروبية ، ويخفض من خطر تفشى الحرب من ناحية اخرى . ولكن الذى حدث فى الواقع هو رضوخ دول السوق الأوروبية الى المطالب الأمريكية ، بإستثناء فرنسا التى أصرت على الاعتراض على تلك المطالب لاضرارها بمصالحها الوطنية . إلا إن ذلك لايعنى عدم اتفاق الجماعة الأوروبية كلها ، بما فيها فرنسا ، على ضرورة اقامة هدنة مؤقتة مع الولايات المتحدة خوفا من تطبيق

العقوبات المعلنة والتى كان من شأنها تحجيم تجارة العديد من المنتجات الأوروبية .

وفى هذا السياق ، نرى أن وجهتى النظر الالمانية والبريطانية قد اجمعتا على إن اجمالى الصادرات الاوروبية من البذور الزيتية ، محل الخلاف ، لاتتعدى ١١ ٪ من جملة صادرات المجموعة ، وهى نسبة لاتتناسب مطلقا مع حجم الخسائر التى قد تنجم من اعلان معركة مع واشنطن والتى بمقتضاها سيتم التوسع فى تطبيق الاجراءات الحمائية على المستوى الدولى ، الامر الذى سيؤدى حتما الى زيادة معدلات الركود التى تعانى منها معظم دول العالم وعلى رأسها الدول الصناعية المتقدمة ، بالاضافة الى فشل « دورة اوروجواى » والتى كان من المفترض ان تحرر ماقيمته ٢٠٠ مليار دولار .

ومن ناحية اخرى ، رأت الجماعة الاوروبية أن اتفاقها مع الولايات المتحدة لن يكون تنازلا من طرف واحد ، او انصياع الجانب الأوروبى للآخر الأمريكى ، بل على العكس سيكون الاتفاق ذا منفعة متبادلة للطرفين : ففى مقابل تحجيم اوروبا لصادراتها الزراعية ، ستطلب المفوضية الأوروبية من امريكا الحصول على امتيازات فى صادرات الخدمات التى تمثل ٢٥ ٪ من مجمل صادرات الجماعة الى الأسواق الأمريكية . وبهذا تكون الصفقة متكافئة وليس انصياعا للجانب الأمريكى .

اما بالنسبة للجانب الفرنسى المتشدد ، فيأتى بسبب دوافع سياسة فى المرتبة الأولى ، ذلك لان اعتراض فرنسا لم يأت فقط إرضاء لمزارعيها او تجنبا للأضرار التى ستحدث لهم وإنما جاء فى الأساس للمحافظة على الكيان الفرنسى سواء على المستوى الاوروبى او الدولى . فوجهة النظر الفرنسية ترى ان مطالبة امريكا للجماعة الأوروبية بتخفيض صادراتها الزراعية إنما يهدف اساسا الى الانفراد بسلاح الغذاء والسيطرة على اسواق العالم الثالث . ويترتب على هذا توظيف الصادرات الزراعية الامريكية الى الدول النامية بشروط مقيدة لحرية هذه البلدان . اضف الى ذلك ، أن المطالب الامريكية قد جاءت قبيل اجراء الانتخابات الفرنسية الأخيرة بوقت قليل ، الأمر الذى تسبب فى إحراج الحزب الاشتراكى بقيادة الرئيس فرنسوا ميتران وخروج المزارعين الفرنسيين فى مظاهرات عديدة إحتجاجا على الاتفاق الأوروبى - الأمريكى . وكان من الممكن أن يؤدى هذا الاضراب إلى الاطاحة بالحكم الاشتراكى وحرمانه من أصوات المزارعين الذين يشكلون نسبة لايمكن الاستهانة بها فى الانتخابات . كما أن العقوبات الأمريكية هدفت ، بالاضافة لما سبق ، الى خلخلة المحور الفرنسى الالمانى ، والذى كان يعتبر العمود الفقرى للجماعة الأوروبية فى مواجهة جميع المشاكل التى مرت بها فى الفترات السابقة . وبالفعل انضمت المانيا الى باقى دول الجماعة الأوروبية ضد فرنسا خوفا من أن تتحول واشنطن الى المنتجات الصناعية وتقوم بغلق اسواقها امام الصناعات الالمانية . ولهذا طالب رجال الصناعة الالمان الحكومة بأن تكون اكثر مرونة مع المطالب الأمريكية .

ولهذه الاسباب ، حصلت الحكومة الفرنسية فى ٢٥/ ١١/ ١٩٩٢ على تأييد البرلمان فى معارضتها للاتفاق الامريكى - الأوروبى . وحددت موقفها النهائى ، حينذاك فى الآتى :

اولا : بأن وصول إدارة امريكية جديدة للولايات المتحدة ، بعد إدارة « بوش » ، قد يسمح للمناقشات أن تأخذ شكلا أكثر تفاؤلا وقبولا .

ثانيا : إن الجماعة الاوروبية فى انتظار ممثل الادارة الأمريكية الجديدة لمباحثات « الجات » ، وتأمل أن يكون لديه افكار جديدة أكثر مرونة لتحقيق التقارب الكافى بين الأطراف المتنازعة وأخيرا ، اكدت على أن مباحثات « الجات » تشارك فيها منذ فترة كافة الدول الأعضاء ولايجب أخذ إنطباع بأنها مناقشات ثنائية بين الولايات المتحدة من ناحية ، والجماعة الاوروبية من ناحية أخرى .

أما فيما يخص موقف اليابان فإن الحكومة اليابانية كانت ترغب بشدة فى اتمام « دورة اوروجواى » حتى لاتضيع فرصة زيادة حجم المعاملات التجارية الدولية بما يقدر بنحو ٢٠٠ مليار دولار . ولهذا رحب ميازاوا ، رئيس الوزراء اليابانى ، بالاتفاق الذى تم التوصل اليه بين الولايات المتحدة والجماعة الاوروبية ، واعلن عن إستعداد بلاده لبحث مسألة فتح أسواق الأرز مع الولايات المتحدة وإن كان ابدى معارضته لفتح الأسواق المحلية التى تتمتع بالحماية لفترة طويلة .

ونظرا لادراك الولايات المتحدة أنها ستكون الخاسر الأول فى حالة حدوث حرب تجارية نظرا لحالة الكساد المزمنة التى تعانى منها ، فإنها قد فاجأت العالم فى ١٩٩٢/١٢/٨ بإلغاء العقوبات الاقتصادية التى كانت تعتزم اتخاذها ضد الجماعة الأوروبية . الأمر الذى يوحى بأن النزاع السابق ذكره بين الولايات المتحدة وأوروبا لم يكن أكثر من اختبار أمريكى لمدى تماسك السوق الاوروبية المشتركة فى الوقت الذى تعلن فيه وحدتها ! ! . وجاء هذا الالغاء بعد أن توصل الطرفان الى اتفاق لتسوية خلافاتهما الزراعية . ويعتبر هذا الاتفاق نواة إنجاح « دورة اوروجواى » وإزالة الحواجز التجارية بين دول العالم .

وعلى مدار السنة الماضية ، والاجتماعات مستمرة بين الجانبين الامريكى والأوروبى للوصول الى « إتفاق شامل » يمهد الطريق لابرام اكبر معاهدة تجارية دولية . وبالفعل ، قبل مضى الموعد المحدد لاتمام « جولة اوروجواى » فى ١٩٩٣/١٢/١٥ تم التوصل الى الاتفاق المرجو وهى خطوة يعتبرها القائمون عليه « إنجازا ضخما » ، حيث إنه بجانب تفادية لنشوب حرب تجارية ، فإنه يصوغ التجارة الدولية بشكل جديد ويمنح حركة

المعاملات الدولية مرونة وحرية اكثر فى الانتقال وفى هذا السياق ، يمكن القول إن نقاط الخلاف الأخير تتلخص فى مسألة المنتجات الزراعية من ناحية ، وموضوع صناعة السينما والتليفزيون (المنتجات المرئية والصوتية) ، من ناحية أخرى .

الاتفاق النهائى :

كما سبق وذكرنا إن المفاوضيين التجاريين قد توصلوا الى اتفاق نهائى بعد تعثر دام سبع سنوات . وقد وصف متحدث بإسم « الجات » بإنه ، « نجاح مذهل » ، وإن كان « بيتر سازرلاند » ، المدير العام الحالى « للجات » ، قد إعترف بوجود عدد من الخلافات لازالت عالقة بين الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية فى عدة قضايا ، ولكنه كما قال : « إتفقنا على الا نتفق » ، بهدف عدم تعطيل المحادثات .

وإذا نظرنا إلى الفوائد التى ستعود على الدول الموقعة على الاتفاق سنجد إن صافى الدخل العالمى سيرتفع مابين ٢٠٠ و ٣٠٠ بليون دولار سنويا .

وسيتم خفض الرسوم الجمركية الى ٣ ٪ بدلا من ٥ ٪ والغاء الكثير من الحواجز التجارية غير الجمركية . وفيما سيخص الاتفاق الزراعى ، فإنه سيتيح للجماعة الاوروبية الاستفادة من قطاعها الزراعى بزيادة صافى الدخل بحوالى ٢٠ بليون دولار . أما بالنسبة لفرنسا وبالرغم من موقفها المتشدد السابق ، فقد صرح « إدوار بالدور » رئيس الوزراء الفرنسى ، إن الاتفاق يتلاءم مع المصالح الطويلة الأجل لفرنسا على أساس إنه يضع قواعد دولية اكثر عدالة وملاءمة لمصالحهم ، بالرغم من إنه لايلبى كامل مطالبهم ، ولكنه فى نفس الوقت يعطى فرصة اكبر لاستخدام اليات جديدة اكثر مرونة ، ويفتح الأسواق الدولية امام المصدرين . أما اليابان فتصل الزيادة فيها الى ٢٢ مليون دولار بعد فتح اسواقها تدريجيا أمام واردات الأرز والذى كان يخضع للحماية منذ مايقرب من ٢٦ عاما . ولهذا تشعر اليابان بإستياء شديد لأن الولايات المتحدة ارغمتها على الموافقة على شروطها الخاصة بالأسعار وفتح الأسواق .

وعلى صعيد أخر ، نجد إن الولايات المتحدة والجماعة الأوروبية قد نحتا الخلاف القائم على صناعة السينما والتليفيزيون جانبا على اساس إستكماله فى مناقشات استثنائية . الأمر الذى يعتبر نصرا لفرنسا وهزيمة للولايات المتحدة . ذلك لانها لم تستطيع اقناع اوروبا بخفض الدعم الذى تمنحه لمنتجى السينما والتليفزيون ، ولهذا فازت اوربا « بالاستثناء الثقافى ، الذى كانت تسعى اليه منذ بدء المحادثات . كذلك لم يتم الاتفاق على تحرير نشاط الملاحة البحرية والذى يعتبر من الامور الحيوية بالنسبة لليونان ، والدنمارك والولايات المتحدة ، وإنما تم استبعادة ايضا لمواصلة التشاور بشأنه فيما بعد .

ولكن مع هذه الاختلافات ، وبالرغم من خروج مظاهرات عديدة فى كثير من البلدان مثل فرنسا واليابان وبلجيكا وبالرغم منه إستقالة بعض الحكومات ، كما هو الحال فى كوريا ، نتيجة لفتح الأسواق ، إلا إن الاتفاقية قد وقعت بالشكل الذى يحقق مصالح الدول الصناعية الكبرى والولايات المتحدة فى المرتبة الأولى ، فاين العالم الثالث من خريطة « الجات » ؟ !

الجات والدول النامية :

إعتاد المفكرون الاقتصاديون على اطلاق مصطلح « نادى الاغنياء » على اتفاقية الجات . ولم تات هذه التسمية من فراغ وانما أتت من طبيعة العلاقة بين العالم الصناعى المتقدم والعالم الثالث . فمنذ انشاء الاتفاقية فى عام ١٩٤٧ والخلافات مستمرة بين الجانبين ليس على شىء سوى تحديد شكل العلاقة والالتزامات المفروضة على كل منهم . فالبرغم من مطالبة الدول النامية من تطبيق مبدأ المعاملة « التفضيلية » وحجم التنازلات التى يجب ان تقدمها الدول المتقدمة لها كوسيلة لتشجيعها على تحقيق معدلات نمو أفضل ، إلا أنه لم يستجب لمطالبها حتى الآن . ولهذا اضطرت دول العالم الثالث إلى تطبيق سياسات حمائية متشددة للمحافظة على انتاجها المحلى ، وتحجيم حجم الاستيراد . فقامت بفرض حصص كمية على الواردات ، واستخدمت الرسوم الجمركية المرتفعة ، ولكنها مع ذلك لم تستطع معالجة الخلل فى موازين مدفوعاتها أو تسديد الديون المتراكمة عليها . وبالتالى ، منذ منتصف الثمانيات بدأت الدول النامية فى تطبيق نوع أخر من السياسات يعتمد اساسا على زيادة حصتها من الصادرات للعالم الخارجى ، لأن هذا من شأنه ان يحقق عائدا أكبر من العملات الاجنبية التى يمكن استخدامها بعد ذلك فى تدعيم برامج الاصلاح الاقتصادى ومشروعات البنية الاساسية داخل هذه الدول ويتضح من ذلك إن هذا النوع من السياسات يتطلب بالضرورة وجود سوق مفتوحة دون عراقيل أمام صادرات العالم الثالث إلى الدول المتقدمة .

ولهذا يمكن القول إن « دورة اوروجواى » فى مضمونها تعتبر سلاحا ذو حدين بالنسبة للدول النامية : على اساس إنها فى حالة نجاحها ستقوم بالغاء كافة القيود على المنتجات الزراعية والمنسوجات والتى تعتبر الدول النامية منتجا هاما لها . فالسياسات الزراعية الحالية للبلدان الصناعية تعتبر من اهم العقبات التى كانت تواجه العالم النامى . ذلك لأن هذه الدول تقوم بتقديم مساعدات وإعانات ضخمة للمزارعين وتقوم بتزويدهم بمهارات إدارية وفنية كثيرة مما يؤدى إلى زيادة الانتاج الزراعى ، ومن ثم زيادة الصادرات وانخفاض الواردات مما يحول بين وصول الصادرات الزراعية الخاصة بالعالم الثالث للأخر المتقدم . ولهذا فإن فتح الأسواق

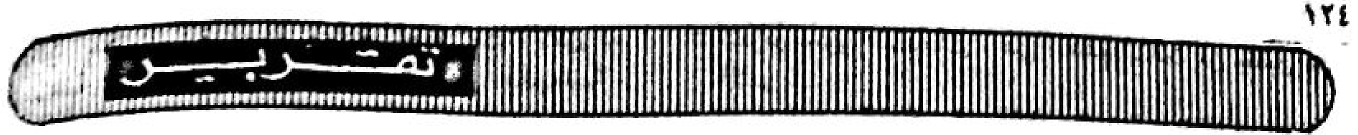
العالمية يمكن أن يؤدى الى زيادة الصادرات ، ومن ثم المساهمة فى معالجة العجز الدائم فى موازين مدفوعاتها .

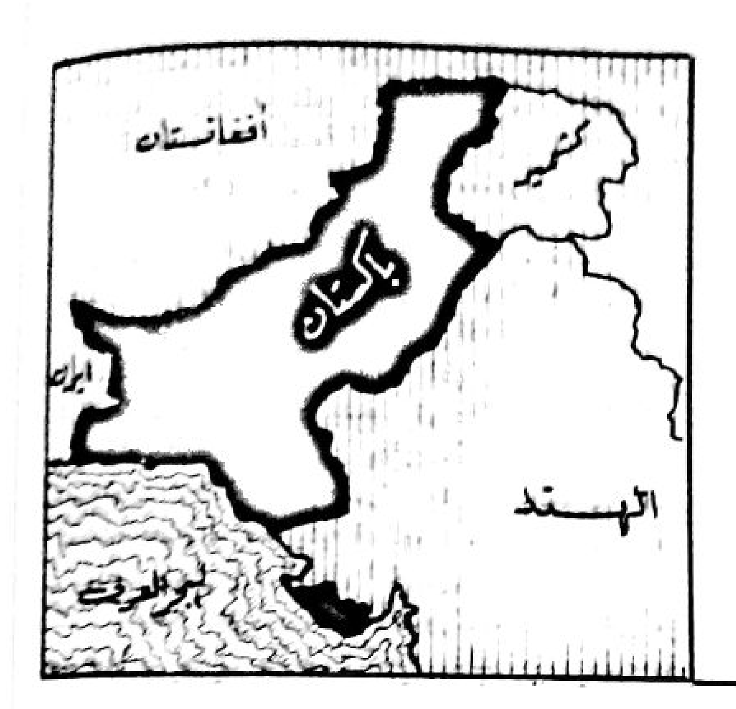
ومن ناحية أخرى ، فإن « دورة أوروجواى » سوف تحرر سوق تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية الأمر الذى يؤدى حتما إلى الاضرار بمصالح بعض الدول النامية المصدرة للخدمات مثل البرازيل والهند . فهذه الدول تعتبر متخصصة فى تقديم الخدمات المصرفية والتأمينية ، ولكن مع فتح الأسواق ستواجه منافسة غير متكافئة مع الدول المتقدمة المتخصصة فى نفس النوع من الخدمات ويجعلها غير قادرة على الاستمرار فى السوق .

ولكن بالرغم من هذا ، فإن الدول النامية تقف مكتوفة الايدى امام قرارات العالم المتقدم . ذلك لان فى ضوء التسمية السابقة للجات ، يكون على العالم الثالث اما أن يخضع لشروط الدول الصناعية الكبرى ، ويسلم بالأمر الواقع ، او على الأكثر يدخل فى مناورات ومراوغات سياسية واقتصادية حتى يظفر باكبر قدر ممكن من المساعدات او الشروط الميسرة . وفى هذا السياق ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد اوضحت بأن الاتفاق على « جولة أوروجواى » لايقبل التقسيم بمعنى انه إما أن تتم الموافقة على برنامج الدورة بشقيه الزراعى والخدمى ، أو أن يرفض بأكمله . ذلك يعنى إن سوق المنتجات الزراعية والمنسوجات لن يتم تحريره مالم يتم تحرير سوق الخدمات ، على العالم الثالث ان يتقبل هذا الامر .

ولعل مسألة التسليم بالأمر الواقع ، السابق ذكرها ، لاتعتبر الخطر الوحيد . وانما يكمن خطر آخر هو تزايد الاتجاه الى بناء تكتلات اقتصادية وتجارية اقليمية . لأن هذه الكتل تعتبر مغلقة على نفسها بهدف خلق مناخ تجارى حر داخل هذه المجتمعات فى مقابل اتخاذ اجراءات حمائية متشددة مع العالم الخارجى . هذا العالم الخارجى ليس الا العالم الثالث . لأنه اذا نظرنا الى التحولات السياسية والاقتصادية التى حدثت مؤخرا فى العالم ، وبالرغم من وجود إضطربات عديدة فى مختلف انحائه ، إلا إن الاتجاه السائد والهدف الرئيسى يكمن فى إنشاء تكتلات إقتصادية ضخمة ، فظهرت بالتالى الجماعة الأوروبية ، والنمور الأسيوية ، وإتحاد أمريكا الشمالية (النافتا) ، وقمة الباسيفيك ، مؤخراً . ومن الملاحظ على هذه التقسيمات غياب الدور العربى أو الافريقى تماما الأمر الذى سيجعل من العالم الثالث الضحية الرئيسية فى حالة فشل « دورة اوروجواى » وغياب المنظومة التى تصوغ النظام التجارى الدولى ولهذه تبنت بعض الدول النامية الدعوة الى إنشاء منظمة للتجارة الحرة تتبع الأمم المتحدة حتى تشكل صوتا مسموعا يمكن أن يؤثر فى « الكبار » ولكن لم يتخذ إجراء بشأنها حتى الآن ! □







الانتخابات ومستقبل الديمقراطية في باكستان

عبدالله صالح

في السادس من اكتوبر الماضى أجريت ثالث انتخابات نيابية تتم فى غضون خمس سنوات ، وهى الانتخابات التى اعتبرت مخرجا للأزمة السياسية التى واجهتها باكستان منذ يناير الماضى ، بسبب المواجهة بين رئيس الدولة - غلام اسحاق خان - ورئيس وزرائه - نواز شريف - وكان الخلاف قد نشب بينهما حول من يخلف الجيش بعد رحيل الجنرال عاصف نواز رئيس اركان الجيش الباكستانى . وقد نجح إسحاق خان فى تعيين احد الموالين له وهو الجنرال عبدالواحد البشتونى . ولم يمض شهر حتى اثار نواز شريف موضوع تعديل المادة الثامنة من الدستور والتى تعطى للرئيس سلطة حل البرلمان ، وذلك فى محاولة لتقليص سلطات الرئيس غلام خان ، الأمر الذى دفع الأخير الى إقالة نواز شريف من منصبه وتعيين شيرمزارى رئيسا للحكومة . ورغم أن هذا الاجراء ليس جديدا بالنسبة لباكستان التى إعتادت منذ نشاتها عام ١٩٤٧ ، على تجميد الدستور وتعطيل البرلمان مرارا وتكرارا الا ان الجديد هو أن المحكمة الدستورية العليا قضت بعدم دستورية قرار الرئيس ، وحكمت باعادة رئيس الوزراء الذى استطاع - بصعوبة - أن يحصل على ثقة البرلمان باغلبية ضعيفة ليواصل الصراع على السلطة فى مواجهة غلام خان . ونظرا لعدم شعبية نواز شريف وموالاة الجيش للرئيس غلام خان فقد اضطر الأول إلى الرضوخ لضغوط الجيش عليه لتسوية خلافاته مع الرئيس او إجراء انتخابات جديدة ، فجاءت إستقالة كليهما لتنهى الأزمة السياسية التى دامت قرابة ستة أشهر .

خريطة القوى السياسية :

تتوزع خريطة القوى السياسية فى باكستان على عدة احزاب تقوم على واحد أو أكثر من الاعتبارات السياسية أو الجغرافية أو الدينية أو العرقية . ويمكن تحديد اهما فى الآتى :

١ - حزب الشعب الباكستانى الذى اسسه ذوالفقار على بوتو وتولى من خلاله السلطة - رئاسة الوزراء - فى الفترة من ١٩٧١ - ١٩٧٧ ، ثم تولت رئاسة الحزب إبنته بنازير بوتو بعد رحيل الجنرال ضياء الحق وعودة الاحزاب السياسية . ويقوم برنامج حزب الشعب على تبنى الأفكار الاسلامية القائمة على الأخوة والمساواة وتثبيت القيم الديمقراطية والاستقلال الاقليمى وتقوية أسس الدولة وحماية حقوق الانسان فى كافة المجالات مع ضمان مشاركة الأحزاب السياسية فى اتخاذ القرارات المصيرية كما يركز الحزب على حماية حدود باكستان والتمسك بتعهدات باكستان الخارجية ، وضمان حرية التعبير عن الراى وحقوق الاقليات ومعاملتهم على قدم

المساواة مع المسلمين . كما يعطى الحزب الاولوية لتسوية مشكلة كشمير وإقامة علاقات جوار على أساس من الاحترام المتبادل .

٢ ـ حزب الرابطة الاسلامية بزعامة نواز شريف ، وهو يركز على النظام الاسلامى فى التشريع ، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتدعيم البرنامج النووى الباكستانى ، ودعم كفاح الشعوب من أجل التحرير لاسيما شعب كشمير ، وضمان حرية الاديان والمعتقدات والحفاظ على وحدة أراضى باكستان وتضامن شعبها وحماية الاستقلال الاقليمى . كذلك يلتزم الحزب بتطبيق النظام البرلمانى والعمل على إقامة دولة رفاهية إسلامية .

٣ ـ الاحزاب الاسلامية الراديكالية : وتشمل الجماعة الاسلامية وجمعية علماء الاسلام . جناح فضل الحق وجناح درخستى ، وجمعية علماء باكستان جناح نورانى ، وجناح نيازى ، بالاضافة إلى جمعية أهل الحديث . وتقوم برامج هذه الأحزاب على الدعوة للتطبيق الكامل للشريعة الاسلامية وتبنى منهج الحلول الجذرية لمشكلات المجتمع الباكستانى وفق القرآن والسنة .

٤ ـ تحالف الشعب الباكستانى : وهو يرتبط بسياسات محمد خان جونيجو ـ رئيس الوزراء الأسبق ـ الذى عينه الجنرال محمد ضياء الحق فى الفترة من ١٩٨٥ ـ ١٩٨٨ ليصبح أول رئيس وزراء يذهب ضحية تعديل ضياء الحق للدستور الذى يسمح له باقالة الحكومة وحل البرلمان .

٥ ـ حزب حركة المهاجرين فى السند : وقد حصل هذا الحزب على أقل من (٣ ٪) من المقاعد البرلمانية فى انتخابات عام ١٩٨٨ .

٦ ـ الجبهة اليسارية الديمقراطية : وهى تمثل التيارات القومية والشيوعية .

ويتنافس فى هذه الانتخابات اربعة رؤساء وزراء سابقين هم بنازير بوتو ـ نواز شريف ـ غلام مصطفى جاتوى ـ شير مزارى . بالإضافة الى ثلاثة محافظين سابقين وستة رؤساء وزراء للولايات وثلاثة رؤساء سابقين للبرلمان . كما ضمت قائمة المرشحين تسع نساء تنتمى أربع منهن الى حزب الشعب وثلاث إلى الرابطة الاسلامية وإثنتان مستقلتان .

تحليل نتائج الانتخابات :

أسفرت الانتخابات عن فوز حزب الشعب بزعامة بنازير بوتو بـ (٨٦) مقعدا مقابل (٧٣) مقعدا لحزب الرابطة الاسلامية بزعامة نواز شريف ، من إجمالى مقاعد البرلمان البالغة ٢١٧ مقعدا . بينما لم تحصل القوى الاسلامية الراديكالية مجتمعة على أكثر من (٩) مقاعد وهى نسبة تقل عن نسبة المقاعد المخصصة للاقليات غير المسلمة (هندوس ـ سيخ ـ مسيحيون ...) ومن جانب أخر فقد قاطع حزب مهاجر عوامى الانتخابات بدعوى أن مرشحيه لايتمتعون بالحماية من إعتداءات الخصوم السياسيين . وأعلن الحزب إجراء إنتخابات مستقلة فى معاقله الجنوبية بمدينة كراتشى وحيدر اباد . وكان الحزب قد فاز بـ (١٥) مقعدا فى انتخابات عام ١٩٩٠ .

وفى الانتخابات الاقليمية التى جرت فى التاسع من اكتوبر حصل حزب الشعب على (٥٦) مقعدا من أصل (١٠٠) مقعد فى إقليم السند . اما فى البنجاب ـ معقل نواز شريف ـ فقد حصل على (١١٢) مقعداً من إجمالى (٢٤٠) مقعدا . بينما حصل حزب الرابطة الاسلامى على (١٠٦) مقعد . وفاز المستقلون والأحزاب الصغيرة ببقية المقاعد . وفى الولاية الحدودية الشمالية الغربية فاز حزب الرابطة بـ (٥١) مقعداً من اجمالى (٨٠) مقعدا . اما فى ولاية بلوشستان فلم يتمكن أى من الحزبين الكبيرين من الفوز باغلبية المقاعد . وتوزعت المقاعد بين عائلات تنتمى لقبائل تقع فى منطقة الحدود الباكستانية الافغانية .

ولم تزد نسبة الاقبال فى هذه الانتخابات عن (٤٠ ٪) من إجمالى المسجلين فى كشوف الناخبين . ويرجع ذلك أساسا إلى فشل الأحزاب الرئيسية فى طرح برامج سياسية وإجتماعية واضحة ، وهو الامر الذى حدا بالكثيرين إلى الامتناع عن الادلاء بأصواتهم . وقد إتسمت الحملة الانتخابية بتبادل الشتائم والتجريح الشخصى ، فالسيدة بوتو إتهمت نواز شريف بالفساد ومحاباة الاقارب على حساب المصلحة العامة ، ورد شريف بدوره الهجوم باتهامها بتهم مماثلة ، بل انه قام بنشر إعلانات فى الصحف المحلية لتشويه صورتها وصورة والدها ذو الفقار على بوتو . وقد ابرزت الحملة الانتخابية مدى الانقسام الذى تعانى منه القوى السياسية الكبرى ، فمعسكر بوتو ساده الاضطراب والقلاقل بعد قرار شقيقها مرتضى بوتو العودة للمسرح السياسى كمنافس لحزب الشعب الذى تتزعمه شقيقته . أما نواز شريف فقد أصيب تحالفه مع بعض الأحزاب الدينية بنكسة قبل إجراء الانتخابات عندما خرجت هذه الأحزاب من التحالف وتعمد بعض رموزها ترشيح انفسهم فى مناطق نفوذهم .

ويمكن تفسير فوز حزب الشعب بزعامة بوتو على منافسه حزب الرابطة الاسلامية فى ضوء عدد من الاعتبارات :

اولا : إنعكاسات الأزمة السياسية التى شهدتها باكستان فى الشهور الأخيرة التى سبقت الانتخابات على كلا الحزبين الكبيرين والتى كان من نتيجتها فقدان حزب الرابطة الاسلامية لتحالفاته السابقة التى اعتمد عليها وذلك بانشقاق جناح المحافظين بزعامة حامد نصار شتاه والمساند للرئيس السابق غلام إسحق خان . ثم فقدانه لحليفة الاكبر إسحق خان ومن خلفه المؤسسة العسكرية التى كان لها أثر كبير فى زعزعة مكانة نواز شريف عندما

حاول الحد من سلطات الرئيس الباكستانى

ثانيا : مقدرة بنازير بوتو على استثمار الازمة السياسية بين نواز شريف واسحق خان وإعلان تأييدها للأخير فى قراره باقالة نواز شريف من رئاسة الحكومة فى ١٨ ابريل الماضى .

ثالثا : اسفرت تجربة كلا الحزبين القصيرة فى الحكم عن تباين رصيد كل منهما من القوى المؤيدة . فحزب الشعب يعبر عن مصالح ملاك الأراضى ويتمتع بنصيب كبير فى أوساط الشعب الباكستانى . اما حزب الرابطة الاسلامية فهو يعبر عن البرجوازية الناشئة ويحظى بتأييد ومساندة رجال الاعمال . وقد ساهمت الحملة التى قادتها بنازير بوتو للكشف عن قضايا الفساد وحصول عدد كبير من رجال الاعمال والصناعة على قروض لم تسدد للبنوك - فى إنخفاض شعبية حزب الرابطة الاسلامية .

رابعا : الشخصية الكارزمية لبنازير بوتو ووالدها من قبلها ، الى جانب نجاحها فى إثارة الطبقات الفقيرة بشعاراتها مثل « كبرا . روتى . مكان » اى منزل وطعام وملبس لكل مواطن . وهو الشعار الذى نادى به ذو الفقار على بوتو فى الماضى - لايزال ذا سحر خاص لدى الطبقات الفقيرة ، والأمية من المجتمع والبالغة أكثر من (٦٥ ٪) وتبدو هذه الصورة بوضوح فى الدوائر التى نجح فيها حزب الشعب ، إذ جاءت معظم اصواته من جنوب البنجاب وهى من أفقر المناطق على الاطلاق . على العكس من ذلك فان معظم اصوات حزب الرابطة جاءت من المناطق الحضرية والمدن وإنخفضت بصورة كبيرة فى الريف . وقد أسهمت العوامل التى شكلت عنصرا إيجابيا فى دعم بوتو ، عنصرا سلبيا فى تقويض عدد مقاعد شريف . لكن الأمر المهم أنه رغم حصول شريف على (٧٢) مقعدا الا أن الأصوات التى حصل عليها بلغت ٣٩,٧٧ ٪ من جملة الأصوات ، اى بفارق (١ ٪) فقط عن بوتو التى حصلت على ٣٨,٣ ٪ . وبالمقارنة مع نتائج انتخابات عام ١٩٩٠ نلاحظ تفوق شريف فى عدد الأصوات رغم دخوله المعركة هذه المرة بمفرده دون تحالفات . فقد حصل عام ١٩٩٠ على (٣٧,٣ ٪) من جملة الأصوات بينما حصلت بوتو على (٣٦,٨ ٪)

إنتكاسة التيار الاسلامى :

طرحت نتائج الانتخابات علامات استفهام حول واقع ومفردات القوى السياسية المختلفة وبصفة خاصة مايتعلق بقوى الاسلام السياسى الذى منى بانتكاسة حادة كان من ابرز ملامحها الهزيمة القاسية التى لحقت بقادة ثلاثة احزاب اسلامية هم القاضى حسين احمد وعبدالستار خان نيازى وشاه أحمد نورانى ، وذلك على الرغم من ترشيح كل منهم نفسه فى دائرتين أو اكثر . وهو أمر يجيزه القانون الباكستانى فى الانتخابات .

ضف إلى ذلك أن القوى الاسلامية مجتمعة لم تحصل على اكثر من تسعة مقاعد فى البرلمان . وقد كان الاعتقاد السائد أن الجبهة الاسلامية التى يتزعمها القاضى حسين احمد يمكن ان تشغل المرتبة الثالثة بعد الحزبين الكبيرين . وانها سوف تحصل على (١٥ - ٢٠) مقعدا على اقل تقدير . وقد تشكل هذا الاعتقاد فى أعقاب الاضراب الذى دعا إليه القاضى حسين أحمد إحتجاجا على إرتفاع الأسعار فى عهد الحكومة الانتقالية . وقد كان التجاوب مع الدعوة للاضراب كبيرا وخاصة فى منطقتى كراتشى وحيدر اباد معقل حزب المهاجرين القومى الذى قاطع الانتخابات . هذا التجاوب الكبير فسره البعض على انه إستفتاء على قوة الجماعة الاسلامية وإمكانية ملئها للفراغ الناجم عن الأزمة السياسية التى شهدتها البلاد فى الأونة الأخيرة . ومن ثم فقد إتجهت الجماعة الاسلامية والجبهة الاسلامية إلى ترشيح أكبر عدد ممكن من اعضائها ورفض كل الطروحات التى قدمها نواز شريف للتحالف معها وكان من بينها (٢٥) مقعدا للجماعة الاسلامية .

ويبدو أن الجماعة الاسلامية أغفلت أنها تفتقر إلى قاعدة شعبية لها فى المجتمع الباكستانى . وأن بناء هذه القاعدة يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين . ولا يمكن تشكيل هذه القاعدة من مجرد تجاوب مع إضراب دعت إليه الجماعة ، إذ أن هذا التجاوب إرتبط بقضية عامة يعانى منها المسلم والمسيحى والهندوسى ، وسوف يحظى أى حزب بهذا التأييد أيا كانت أيدلوجيته . كذلك فإن التيار الاسلامى لم يدخل حقل العمل الاجتماعى بالقدر الذى يمكنه من الاتصال بالجماهير بدرجة كافية ، فالتقوقع حول الذات والانحصار فى الاطار النخبوى المحدود جعل هذا التيار يفقد اهم اليات التأثير على المجتمع الباكستانى . ناهيك عن الجماعة الاسلامية لم تختر مرشحين ذوى مؤهلات إجتماعية او علية أو عسكرية فأغلب الشخصيات التى رشحتها لم تتميز بشىء سوى أنها تنتسب للجماعة الاسلامية .

ولقد إنقسمت القوى الاسلامية الباكستانية على نفسها ما بين تيار سلفى وآخر صوفى أو تبليغى وثالث حركى . كما أن وعى الناخب الباكستانى بهذه التصدعات دفعه للانصراف عن هذه القوى التى فشلت فى التنسيق فيما بينها . كما دفعه للتصويت الاكثر قربا من التوجهات الاسلامية وهو حزب الرابطة الاسلامية . وقد بلغ هذا الاختلاف مداه عندما تحالف فضل الرحمن - وهو زعيم جميعة علماء الاسلام - مع بنازير بوتو أثناء العملية الانتخابية ورفض العمل مع القوى

الاسلامية الأخرى . لقد دخلت القوى الاسلامية الانتخابات تحمل - وهى منقسمة على نفسها - شعارات براقة فى وقت يحتاج فيه المواطن الباكستانى إلى برامج واضحة تتضمن حلولا عملية لمشكلاته الاقتصادية والاجتماعية فكانت النتيجة إنصراف الشعب عنها .

بوتو وتحديات المرحلة المقبلة :

سوف يؤدى نجاح بنازير بوتو فى تشكيل حكومة جديدة ، إلى زيادة الصراع الداخلى الذى لايزال مفتوحا على إحتمالات شتى . حيث أن حصتها البرلمانية ليست كبيرة إلى الحد الذى يجعلها قادرة على بسط كلمتها ، فهى مضطرة أن تخضع للضغوط والمساومات . كما ان نوزها فى السند والبنجاب ليس ساحقا مما يعنى ان المعارضة فى البرلمان وفى الاقاليم لن تكون هينة ، فرجال الاعمال مثلا يرون أن وجود حكومة على رأسها حزب الشعب من الممكن أن يعرقل سياسات الاصلاح الاقتصادى التى بداها رئيس الوزراء السابق نواز شريف . كما أن على حكومة بوتو أن تتعامل بكفاءة مع المشكلات العرقية وتحقيق التوازن فى علاقتها بالمؤسسة العسكرية . اما فى المجال الخارجى فإن علاقة باكستان بالولايات المتحدة وتسوية المشكلات الاقليمية مع جاراتها خصوصا مشكلة كشمير - تعتبر من القضايا ذات الأولوية القصوى فى سياسة باكستان الخارجية .

١) إستكمال الاصلاح الاقتصادى :

إحدى المهام الاكثر إلحاحا على حكومة بوتو داخليا هى إستكمال خطة الاصلاح الاقتصادى وإنجازها فى اسرع وقت ممكن . ذلك أن باكستان تواجه مشكلات إقتصادية حادة ابرز مظاهرها إرتفاع كبير فى أسعار السلع الضرورية وإرتفاع نسبة البطالة وتدهور قيمة الروبية - عملة باكستان - وإنخفاض الاحتياطيات من العملة الصعبة إلى ادنى ماوصلت إليه فى تاريخها الحديث (٢٥٠ مليون دولار فى اغسطس الماضى) وإنخفاض دخل الفرد (المتوسط) إلى ما يقل عن (٣٠٠) دولار فى العام . ناهيك عن أن حكومة بوتو عليها أن تبدأ حكمها بسداد (٩٠٠) مليون دولار من أصل دين خارجى يبلغ (٢٢) بليون دولار .

وكانت باكستان قد بدأت تنفيذ خطة الاصلاح الاقتصادى فى عام ١٩٨٨ كجزء من برنامج التكيف الحكومى على المدى المتوسط الذى إستهدف تحسين كفاءة الاقتصاد . ولكن وتيرة تطبيق هذا البرنامج إتسمت بالتباطؤ حتى بداية عام ١٩٩١ . وتضافرت حرب الخليج وانتهاء الحرب الباردة وضغوط صندوق النقد الدولى على إيجاد ظروف ملحة للاسراع بتنفيذ الاصلاح . وقد إرتفع معدل النمو حسب التقديرات الرسمية فى العام ٩٣/٩٢ إلى ٦,٤٪ مقابل ٥,٦٪ للعام السابق بينما تشير التوقعات إلى أن النمو الاقتصادى سيبلغ ٥,٥٪ فى العام الحالى . ورغم جهود الحكومة لتخفيض عجز الموازنة فى العام المالى ٩٣/٩٢ إلى ٥٪ من الناتج القومى الاجمالى ، إلا ان النتيجة الفعلية كانت ٧,٨٪ من هذا الناتج . وكان هذا راجعا إلى تدهور الظروف الاقتصادية العالمية ودرجة الاستجابة المنخفضة وغير المتوقعة فى الاقبال على برنامج الخصخصة . كما ان موازنة الدفاع تستهلك نحو ٣,٥٪ من الانفاق العام بالاضافة إلى خدمة الديون التى تستحوذ على ٢٥٪ من هذا الانفاق . ضف إلى ذلك عدم الاستقرار السياسى والتغيرات الحكومية المستمرة التى هزت ثقة المستثمرين . ويكفى أن نشير إلى انه فى الايام الثلاثة التى تلت عزل نواز شريف - سحب الباكستانيون (١٤٦) مليون دولار من حساباتهم بالعملة الأجنبية ، وإنخفضت تحويلات الباكستانيين العاملين بالخارج من (٥) إلى (٣) ملايين دولار فى اليوم .

وكان رئيس الوزراء المؤقت - معين قريشى (وهو نائب سابق فى البنك الدولى) قد ادخل فى الفترة الماضية مجموعة من الاصلاحات الطموحة التى يتعين على حكومة بوتو إستكمالها مثل فرض اول ضريبة على الزراعة ، وتحقيق اكبر خفض فى قيمة الروبية منذ (٢٢) عاما بنسبة (٩٪) الأمر الذى أدى إلى إرتفاع الاحتياطى من العملات الصعبة وتراجع العجز التجارى بدرجة كبيرة . وأمام هذه الاصلاحات فرصة طيبة للاستمرار لأنها تلقى تأييد ذوى المصالح فى الداخل وفى العالم الخارجى إلا أن هناك خطرا من إندلاع إضطرابات عامة من جانب القوى الاجتماعية التى ستضار من هذه الاصلاحات . وكانت الحكومة قد وقعت مؤخرا على برنامج مساعدات مشروط مع صندوق النقد والبنك الدوليين وتتمثل هذه الشروط فى تخفيض العجز الضخم فى ميزانية البلاد وزيادة رسوم إستخدام المرافق العامة . وسوف تتوقف حجم المبالغ التى ستحصل عليها باكستان على ما إذا كانت الحكومة ستقوم بتنفيذ الاصلاحات التى نص عليها الاتفاق .

٢) المشكلات والصراعات العرقية :

تتوازى الانقسامات السياسية فى باكستان مع الانقسامات العرقية والاقليمية مما يشكل عقبة فى مسيرة الديمقراطية ، فباكستان تتكون من أربعة أقاليم هى : إقليم البنجاب (٦٠٪ من السكان) والسند وبالوشيستان والاقليم الشمالى الغربى . ويعتبر إقليم البنجاب مسقط رأس العديد من العسكريين . وهو أقوى الأقاليم حيث تمثل حكومته الاقليمية إضعافا للحكم المركزى . كما يعتبر إقليم السند محلا لكثير من الاضطرابات العرقية بين المهاجرين من الهند ، وبين اهل السند القوميين . وترتفع فى هذا الاقليم شعبية بنازير بوتو . أما إقليم بالوشيستان فهو ذو نزعة إنفصالية . وقد ارسل اليه ذو الفقار على بوتو (٨٠) الف جندى لمواجهة عصيان وقع فى عهده . ويرتبط الاقليم

الشمال الغربي بانتشار المخدرات والسلاح . وظلت العاصمة بيشاور مكانا ملائما لتجمع الاصوليين الذين استغلوا مواجهتهم للغزو السوفيتي في افغانستان ليبقوا في الاقليم بعد إنتهاء الحرب .

لقد واجه كل نظام في باكستان معارضة في إقليم معين . فالجنرالان ايوب خان ويحيى خان واجها إستياء في شرق باكستان وفي النهاية إنفصل هذا الاقليم ، وأصبح جمهورية بنجلاديش . وفي عهد الجنرال محمد ضياء الحق كان إقليم السند هو اكثر الاقاليم إضطرابا حيث يعاني أهله من احساس بعدم المساواة السياسية والاقتصادية كذلك فقد قتل الآلاف في الصراعات الدموية العرقية بين المهاجرين من الهند ـ الذين يسيطرون على مدينة كراتشي ـ وبين أهل السند وآخرين بما فيهم المهاجرون من إقليم البنجاب .

٣) دور المؤسسة العسكرية :

تعتبر المؤسسة العسكرية في باكستان هي احد الأطراف الثلاثة المحددة للعملية السياسية ـ إلى جانب رئيس الدولة ورئيس الوزراء ـ ومن ثم فإن أحد التحديات أمام حكومة بوتو هي تحديد إطار العلاقة مع الجيش الذي يلعب دوراً حاسما في الحياة السياسية وقد تجلى هذا الدور مؤخرا في حل الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد في يوليو الماضي ، حيث ظهر الجيش للمرة الأولى بمظهر الوسيط الذي يسعى لانهاء الأزمة بصورة سلمية بدلا من اللجوء إلى خيار القوة أو الانقلاب . كما أنه قام بدور الراعي لعملية الانتخابات .

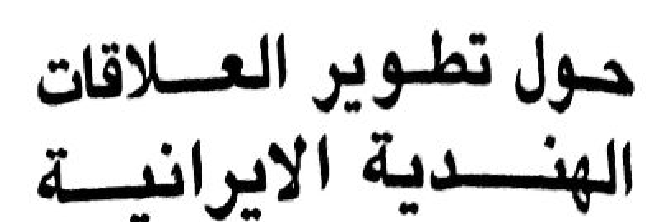
وقد إستطاعت المؤسسة العسكرية في باكستان ان تنمو بشكل كبير ومثير أثناء حكم الجنرال محمد ضياء الحق . ويتسم الجيش الباكستاني بعدد من الخصائص التي تعطيه قوة كبيرة . ومنها أنه لا يعكس بدرجة كبيرة الاختلافات القائمة بين أقاليم الدولة ، الأمر الذي يعطيه ميزة كبيرة في أن يعمل كوحدة متماسكة ، ويسهل من قدرته على التدخل عندما تكون الفرصة ملائمة ، أو يكون هناك فراغ في السلطة ، أو نزاع يحتاج لمن يحسمه . ضف إلى ذلك أن ضخامة مشكلات الدفاع خاصة في مواجهة الهند ـ وإن كانت قد صرفت الجيش إلى حد كبير عن السياسة وزادت من حرفيته إلا انها قد زادت من قوته بدرجة كبيرة . ناهيك عن انّ زيادة الانفاق العسكري أسهم في جعل المؤسسة العسكرية تشعر بأهميتها ومكانتها في مواجهة مؤسسات الدولة الأخرى .

مما جعلها تلعب دورا فاعلا في تشكيل سياسة باكستان الداخلية والخارجية .

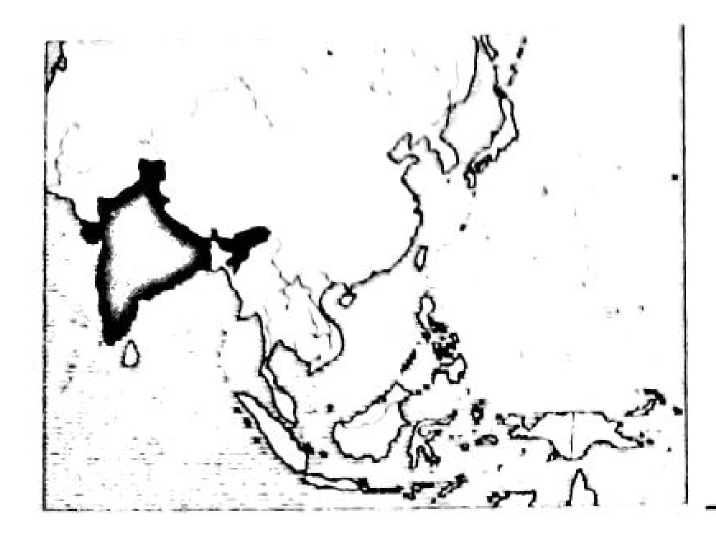
٤) التحديات الخارجية :

كشفت خبرة تولي بنازير بوتو الحكم أنها اختارت التركيز على المشكلات الخارجية كوسيلة مثلى لمواجهة المشكلات والتحديات الداخلية ، فقد اعتقدت بوتو أن اي حكومة باكستانية لن تستطيع مواجهة المشكلات الداخلية للمجتمع الباكستاني دون تحقيق إستقرار حقيقي في علاقات باكستان مع الدول الفاعلة في النظام الدولي وفي علاقاتها بالقوى الاقليمية ودول الجوار .

لقد ظلت باكستان منذ الخمسينات تلعب دورا هاما في الاستراتيجية الأمريكية التي كانت تهدف آنذاك إلى حماية المصالح الغربية من أخطار الشيوعية والمطامع السوفيتية . وقد إزدادت أهمية باكستان بشكل كبير في أواخر السبعينات بعد إشتداد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . وكان إنتصار الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ والغزو السوفيتي لافغانستان في نفس العام من اهم اسباب إرتفاع أسهم باكستان بالنسبة لمنظومة التحالف الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة ومع اتجاه الكيان السوفيتي للتفكك والانهيار تقلصت المعونات التي كانت تحصل عليها باكستان من الدول الغربية حتى توقفت تماما عام ١٩٩٠ . وذلك بسبب إصرار الغرب والولايات المتحدة خاصة على قبول باكستان إجراءات التفتيش على منشآتها النووية . وتحاول باكستان في المرحلة الراهنة تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة عن طريق إقناعها بأن البرنامج النووي الباكستاني يستخدم لأغراض سلمية ولكنها إذا إضطرت إلى الدفاع عن نفسها في مواجهة عدو أكثر عدداً وعدة ، فإنها ستلجأ بالطبع إلى كل الوسائل الممكنة . وقد طالبت باكستان مرارا بأن تسمح الهند للجنة دولية بالاشراف على كل البرامج النووية التي تنفذها دول المنطقة ولكن الطلب الباكستاني قوبل بالرفض . وعلى ذلك فإن أهم أولويات بوتو في المرحلة المقبلة ستكون العمل على إنهاء عزلة باكستان الدولية ، وتحسين علاقاتها الاقليمية مع الهند ، خاصة فيما يتعلق بقضية كشمير التي تعتبر عاملا من العوامل الرئيسية لعدم الاستقرار في المنطقة . كذلك فإن على باكستان السعي لتوثيق العلاقات مع الصين التي أصبحت من القوى المؤثرة على الساحتين الاقليمية والدولية . □



حول تطوير العلاقات الهندية الايرانية



تطرح الزيارة التى قام بها رئيس الوزراء الهندى « ناراسمها راو » لايران خلال شهر سبتمبر الماضى عدد من التساؤلات الهامة حول طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين وتطوراتها المستقبلية .

فالزيارة تعد الأولى من نوعها والتى يقوم بها رئيس حكومة هندى لطهران منذ اندلاع الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ . فبأنتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى بدأت الهند فى البحث عن شركاء اقتصاديين وسياسيين جدد ، وبامكان ايران ان تكون شريكا حيويا وذلك فى ضوء ادراك الهند للامكانيات السياسية والاقتصاديه والعسكرية المتاحة لدى ايران ، بالاضافة الى الانعكاسات المباشرة لعلاقتها مع العالم الاسلامى على الأوضاع الداخلية .

وقد اعرب الرئيس الايرانى « على اكبر هاشمى رافسنجانى » مؤخرا عن رغبة بلاده فى اقامة تعاون ثلاثى يشمل طهران ـ نيودلهى ـ بكين ، وخص التعاون الهندى الايرانى بأهمية بالغة فى اعادة تشكيل وصياغة النظام الدولى الجديد .

وبصفة عامة فان تحليل العلاقات الهندية الايرانية يتطلب الاجابة عن ثلاثة تساؤلات تتناول طبيعة الأهداف الهندية بمنطقة الخليج . والمجالات المتاحة للتعاون المشترك بين الهند وايران وأخيرا أوجه النزاع المحتملة بين الجانبين .

ومن خلال الاجابة عن هذه التساؤلات الثلاثة فانه يمكن وضع تصور عام عن ماهية العلاقات الثنائية بين البلدين واحتمالاتها المستقبلية . وهذا ماسنحاول القاء الضوء عليه .

الهند والخليج العربى :

مما لاشك فيه أن الحصول على النفط بكميات وأسعار ملائمة يعد أحد ابرز الأهداف الهندية تجاه منطقة الخليج ، فعدم استقرار الأوضاع السياسية بالخليج بما له من انعكاسات سلبية على تدفقات النفط وأسعاره يثير العديد من المشاكل امام صانع القرار السياسى والاقتصادى بالهند على حدا سواء .

وقد ترك الاحتلال العراقى للكويت وماأحدثته حرب الخليج الثانية من توتر مؤقت فى اسواق النفط العالمية بصمات شديدة السلبية على الأداء الاقتصادى بالهند والتى تستورد نحو ٥٠ ٪ من وارداتها النفطية من منطقة الخليج العربى ، وتمثل قضية العمالة الهندية بالخليج والتى تتجاوز ١.٥ مليون عامل يدرون عائدا سنويا يتراوح بين ٢ - ٣ مليارات دولار امريكى ، أحد المحاور الرئيسية لصياغة توجهات الهند تجاه المنطقة بالاضافة

الى أن الدول الخليجية تعد سوقا أساسيا لاستيعاب العديد من المنتجات الهندية سواء سلعا استهلاكية أو منتجات التكنولوجيا الوسيطة ، كما يوجد عدد لا بأس به من المشروعات المشتركة بين الهند واقطار خليجية كالامارات وسلطنة عمان بالاضافة الى ايران .

الا أن المصالح الاقتصادية للهند بمنطقة الخليج العربي ، يجب الا تجعلنا نغفل عن الاهمية الاستراتيجية والبعد الايديولوجي لدول الخليج وايران والتى تعد الجوانب الاكثر أهمية وتعقيدا لدى صانع القرار السياسى عند صياغة التوجهات السياسية للهند تجاه منطقة الخليج .

فقد اعتادت الهند ومنذ عهد الاحتلال البريطانى على النظر الى الخليج العربى كامتداد اقليمى وثقافى لها ، وجدير بالذكر أن العديد من الاقطار الخليجية كانت تستخدم العملة الهندية فى تعاملاتها اليومية وذلك حتى أوائل السبعينات من هذا القرن ، ومع زيادة العوائد النفطية وبدء تكون ملامح شخصية خليجية مستقلة فان مفهوم « الامتداد الاقليمى » أخذ فى التراجع ، وباندلاع حرب الخليج الأولى والثانية وتدفق العديد من الأساطيل والجيوش الدولية للمنطقة ، أدى هذا بدوره لتصاعد حدة المخاوف الكامنة لصناع القرار السياسى فى الهند ، وخاصة فى أعقاب استقرار القوات الأمريكية بالمنطقة وعدم توصل الهند والولايات المتحدة الأمريكية الى صفقة للتفاهم الاستراتيجى حول مجال الترتيبات الدفاعية والأمنية بمنطقة جنوب وجنوب غرب اسيا ، وقد لظهرت القيادة الهندية قلقا واضحا تجاه التقارير الواردة بشأن قيام وزارة الدفاع الأمريكية بوضع عدد من السيناريوهات الخاصة باحتمالات التدخل المستقبلى فى الهند مع نشوب حالة من الفوضى أو الحرب الأهلية وافتقاد الحكومة المركزية القدرة على السيطرة على الأوضاع الداخلية ، وتعد هذه النقطة محور الالتقاء الأساسى بين ايران والهند الرافضين لأى تواجد أجنبى بمنطقة الخليج ، حيث لاتقر الهند استبعاد ايران من معادلة الترتيبات الأمنية بالمنطقة ، كما أعلنت عن عدم ترحيبها باعلان دمشق بين مصر وسوريا ودول الخليج الست

ومن جهة أخرى تنظر الهند للترتيبات الدفاعية بالخليج على انها تصب بشكل مباشر لصالح باكستان بما لديها من علاقات تعاون عسكرى وطيد مع الدول الخليجية بالاضافة الى تاريخ جيد من الارتباط الاستراتيجى بالولايات المتحدة الأمريكية .

وبذا يمكن فهم الاعتراض الهندى على نموذج الأمن الحالى بمنطقة الخليج وتأييدها للدعوة الايرانية باخلاء المنطقة من القوى الأجنبية ، لادراكها التام بانها ستصبح القوى العسكرية الحاسمة خلال المنطقة الممتدة من « مضيق ملقان » الى قناة السويس ، الأمر الذى سيدفع بالادارة الأمريكية الى ضرورة الاسراع للتوصل الى اتفاق استراتيجى معها نحو صياغة الأوضاع بجنوب غرب اسيا .

وبانفجار الثورة الايرانية ورحيل الشاه عن مسرح الأحداث السياسية فان العلاقات الايرانية الهندية اخذت منعطفات جديدة اتسمت بالطابع الايديولوجى حتى وفاة اية الله خومينى ، فبرغم من علاقات التوتر بين ايران والهند خلال فترة حكم الشاه وتحالفه مع باكستان فى صراعها ضد الهند ، الا انه لم يطمح للعب دور الزعامة بالعالم الاسلامى ، بل على العكس تماما فانه سعى دائما الى تعزيز مفهوم القومية الايرانية . ولهذا لم يمثل تهديدا للتوازنات السياسية الداخلية بالهند ، والتى تلعب فيها الطائفة الاسلامية والتى تقدر بنحو ١٥٠ مليون نسمة دورا هاما للغاية ، فقد نجحت اليات النظام السياسى بالهند - بدرجة أو أخرى - فى استيعاب الولاء السياسى للمسلمين الهنود وخاصة مع تعرض باكستان لثلاث هزائم ساخنة من الهند انتهت باعلان الجزء الشرقى من باكستان كدولة مستقلة هى (بنجلاديش)

الا أن بروز الخومينية كظاهرة ايديولوجية خلق عددا من التغيرات تتعلق بطبيعة التوجهات الاسلامية الداخلية بالهند ، ابرزها ايجاد درجة أعلى من التماسك داخل الطائفة الاسلامية وذلك مع تراجع حدة الخلافات التقليدية بين السنة والشيعة الهنود ، واكتساب التوجهات الدينية الشعبية مزيدا من الصبغة السياسية ، وعلى الرغم من الاضطرابات التى اجتاحت الثورة الايرانية فى بادىء الأمر . وماتصف به الخطاب السياسى من عداء للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها بالمنطقة ، واندلاع الحرب العراقية الايرانية والتى مثلت جميعها عوامل ايجابية للهند من خلال تراجع التعاون الايرانى الباكستانى بأفتقاد ايران القدرة السياسية والاقتصادية على مساندة اسلام أباد كما كان الأمر خلال عهد الشاه .

الا أن رئيسة الوزراء الهندية السابقة انديرا غاندى ادركت بحساسية سياسية مرهفة مخاطر التغيرات الجديدة بالمنطقة واثارها المستقبلية على الهند ، ومع عودتها للسلطة عام ١٩٨٠ فانها بدات فى الحديث عن مخاطر الأصولية الاسلامية واثارها على مصالح القوى العظمى بالمنطقة ، بالاضافة الى تخوفها من ان تتحول قيادة العمل الاسلامى داخل الهند من أيدى رجال الدين التقليديين الى زعامات اكثر راديكالية بما لذلك من اثار شديدة السلبية على هيكل التوازنات السياسية بالداخل وكذلك على المؤسسات الدستورية العلمانية والديمقراطية بالهند ، وعلى هذا وبرغم من رفض الهند للتوجهات السياسية الراديكالية للنظام الخومينى بايران ، فانها عملت على الابقاء على شعرة معاوية مع النظام القائم بطهران .

مرحلة مابعد الخوميني :

بوفاة آية الله الخوميني في الرابع من يونيه عام ١٩٨٩ ، وتولى هاشمي رافسنجاني مقاليد السلطة بإيران ، وبانهيار الاتحاد السوفيتي وبروز جمهوريات وسط اسيا كفاعل دولي جديد ، فان العلاقات الهندية الايرانية وجدت ارضية خصبة للتعاون المشترك . وبرغم الأهمية التي يوليها الطرفان لدعم العمل الاقتصادي المشترك وتحديدا بمنطقة وسط آسيا الا ان الأمر لا يقف عند حدود النفعية الاقتصادية المحضة بل يتخطاها إلى تغير التوازنات الاستراتيجية - الأمنية بالمنطقة ككل .

فالتغيرات التي طرأت على مفهوم العمق الاستراتيجي للأمن القومي الهندي خلال السنوات الأخيرة ، دفعت بنيودلهي لاعادة النظر في نمط علاقاتها الخارجية ، فحتى بدايات النصف الثاني من الثمانينات تمتعت الهند بعمق استراتيجي تمثل في اقامة تحالف استراتيجي مع الاتحاد السوفيتي وشبكة من التعاون العسكري والامني مع النظام القائم بكابول ، وخلق محور موسكو كابول - نيودلهي درجة ما من درجات الثقة لدى القيادة الهندية سياسيا وعسكريا في نزاعها الدائر مع باكستان ، بالاضافة الى ماسبق الاشارة اليه من ان الظروف المضطربة للثورة الايرانية جعلت باكستان تفتقد هذا العمق الاستراتيجي في صراعها مع الهند ، ومنذ أواخر الثمانينات بدأت هذه المعادلة تتغير تماما وبصورة مناوئة للمصالح الهندية فتفكك الاتحاد السوفيتي ادى الى فقدان الهند لحليفها الاستراتيجي ، وسقوط النظام القائم بكابول ووصول مجموعات المجاهدين الى السلطة احدث تغيرات جذرية في طبيعة العلاقات الهندية - الافغانية والتي اتصفت خلال الخمسين عاما الماضية بالتعاون المشترك في مواجهة باكستان ، وقد صرح أحمد مسعود شاه زعيم أحد الفصائل المقاتلة في افغانستان بان « الأيام القادمة بيننا وبين الهند ستكون كئيبة »

وازدادت حدة القلق لدى القيادة الهندية من عمق التغيرات الجارية والمضادة لمصالح الهند مع رحيل نظام الجنرال ارشاد من بنجلاديش والمعروف بعلاقته الوطيدة بالهند ، وتولى البيجومة خالدة ضياء زعيمة الحزب الوطني البنجلاديشي واقامتها تحالفا سياسيا داخليا مع الجماعات الاسلامية والمعروفة بعدائها السياسي الشديد للهند . بالاضافة الى استمرار الحرب الاهلية بسيرلانكا بما لها من انعكاسات سلبية على الهند ذاتها .

وبذلك فالتراجع السريع والمفاجيء للعمق الاستراتيجي الهندي دفعها الى الاسراع بالعمل على دعم علاقتها بدول وسط اسيا ، وخاصة في ضوء مخاوفها التقليدية من تصاعد دور مؤثر لباكستان بتلك المنطقة وتزايد الحديث عن بروز مايسمى بالهلال الاسلامي والذي يشمل تركيا - ايران - باكستان - افغانستان - وجمهوريات وسط اسيا ، أو ان تتم الاطاحة بالأنظمة القائمة بهذه الجمهوريات لصالح انظمة اسلامية راديكالية الأمر الذي سيترك اثارا سلبية خطيرة على الهند وخاصة بولاية جامو وكشمير .

وقد تصاعدت حدة الاهتمام الهندي جمهوريات وسط اسيا خلال الاثنى عشر شهرا الاخيرة ، وذلك مع بروز احتمال لجوء الهند لهذه الجمهوريات وتحديدا جمهورية كازاخستان كمصدر من مصادر الحصول على اليورانيوم المخصب اللازم لاستمرار العمل في برنامجها النووي ، والذي يواجه حاليا عددا من المصاعب في ضوء تزايد الضغوط الامريكية على الهند لتوقيع اتفاقية الحد من الانتشار النووي وهو ماترفضه الهند حتى الآن .

وستعى ايران من جانبها الى ممارسة تأثير متزايد على هذه الجمهوريات الناشئة ، تخوفا من ان يؤدي تصاعد النفوذ الغربي بوسط اسيا الى تزايد العزلة الدولية المفروضة عليها ، وفي هذا الاطار فان ايران تحاول الاستفادة من مزاياها الجغرافية كجسر يربط بين وسط اسيا والعالم الخارجي بشبكة من خطوط السكك الحديدية والطرق البرية التي تنتهي بالموانيء الايرانية على الخليج العربي أو المحيط الهندي .

وبالفعل فقد طلبت الحكومة الايرانية نحو ٤٠٠٠ عربة قطار من مصانع القطارات الايرانية بالاضافة الى ١٢٠ قاطرة من كندا ، وتم توقيع اتفاقية مع حكومة تركمانستان لانشاء خط سكك حديدية بين مدينتي تاجان ومشهد والذي سينتهي العمل به عام ١٩٩٥ ، وبانتهاء العمل بهذا المشروع فانه سيكون بمقدار تركمانستان وكازاخستان ربط خطوطهما الحديدية بأوروبا عبر ايران وتركيا .

ويعد التساؤل حول الأسباب التي تدفع بايران للتنسيق مع الهند بدلا من تركيا او باكستان لتعاون مشترك بوسط اسيا تساؤلا مشروعا فمن الملاحظ اتسام القيادة الايرانية منذ تولى هاشمي رافسنجاني مقاليد السلطة بدرجة أعلى من البرجماتية وتغليب المصالح الوطنية على الشعار الديني ، كما ان انقرة لم تظهر اية رغبة حقيقية لمشاركة ايران تعاونا جديا في تلك المنطقة ، بل لقد أوردت صحيفة طهران تايمز في احدى افتتاحيتها تهديدا مباشرا لانقرة بان ايران لن تتسامح مع الحملة المعادية لها والتي تشنها وسائل الاعلام التركية على الوجود الايراني بوسط اسيا .

ومن جهة اخرى فان التعاون الباكستاني السعودي للعمل المشترك بوسط اسيا أمر لا يريح القيادة الايرانية على الاطلاق ، وخاصة مع رصد المملكة العربية السعودية مليار دولار لتنمية وسط اسيا من ضمنها ٧ ملايين دولار للمساهمة في تعزيز الدراسات الاسلامية وهو ماترى فيه ايران محاولة لتعزيز المفهوم السنى للاسلام .

كما يوجد تنافس حاد بين ايران وباكستان فيما يتعلق بقيام كل منهما بمد خطوط سكك حديدية لربط جمهوريات

وسط اسيا بالعالم الخارجى ، الا أن ايران تراهن على أن عدم الاستقرار السياسى بأفغانستان سيؤدى الى افشال المشروع الباكستانى المقترح .

وتتضمن ايران بتعاونها مع الهند والتى تمتلك خبرات تكنولوجية جيدة فى مجال السكك الحديدية تحقيق احد ابرز اهدافها الاساسية من الحصول على مستوى جيد من التكنولوجيا وبتكلفة منخفضة مع ضمان عدم التعرض لضغوط سياسية ، وذلك فى ضوء الحصار التجارى المفروض عليها من الدول الغربية ، كما ان التعاون مع الهند يأتى فى اطار المساعى الايرانية الحثيثة لازالة الاثار السلبية التى علقت بها دوليا من جراء تشددها السياسى ، وذلك بدعوى التنسيق مع دولة كالهند تتمتع باحترام دولى واسع النطاق .

وقد خلقت التطورات الاخيرة بافغانستان مجالا جيدا للتعاون بين الجانبين فبرغم من اختلاف التوجهات السياسية لنيودلهى وطهران حول التعامل مع معطيات الأزمة الافغانية خلال فترة الاحتلال السوفيتى ، حيث ساندت الهند النظام القائم بكابول ، بينما دعمت ايران جماعات المجاهدين الأفغان وخاصة المنظمات الشيعية مما أوجد مناخا ملائما للتعاون بين طهران واسلام أباد خلال سنوات الاحتلال السوفيتى ، الا ان وصول مجموعات المجاهدين الى السلطة بكابول قد اظهر بوادر خلاف بين باكستان وايران حول توزيع الأنصبة بأفغانستان ، بالاضافة الى اتهام طهران لاسلام أباد بتنصيب حكمتيار رئيسا للوزراء والذى تصفه وسائل الاعلام الايرانية بانه سنى متشدد وتتهمه بسوء معاملته للاقلية الشيعية بافغانستان لضمان انفرادها بالسيطرة على الأوضاع هناك ، وقد خلق ذلك فرصة ملائمة للحكومة الهندية لزيادة تعاونها مع ايران تجاه الوضع الجديد بافغانستان ، وخاصة مع تصاعد المخاوف الهندية خلال الثمانية اشهر الأخيرة مع تدفق اعداد متزايدة من اعضاء التنظيمات الاسلامية من سودانيين وبحرانيين ولبنانيين وسعوديين وافغان والذين شاركوا فى الحرب الافغانية الى كشمير للمشاركة فى عمليات القتال الدائرة هناك ، وجدير بالذكر هنا ان جهاز المخابرات الهندية قد انكر مشاركة اية عناصر ايرانية فى الصراع الدائر بكشمير .

وبذلك تتقاسم طهران ونيودلهى مخاوف مشتركة من سيطرة باكستان على مقاليد الأمور بافغانستان وقد دفع ذلك الى توسيع نطاق تبادل المعلومات الامنية بين الهند وايران فى هذا الشأن .

كشمير

تعد تصريحات القادة الايرانيين حول قضية كشمير احدّ ابرز النتائج الايجابية التى حققتها زيارة رئيس الوزراء الهندى ناراسمهاراو لطهران ، فمنذ تفجرت اعمال العنف بكشمير فان الخطاب السياسى الرسمى لايران تجاه تلك المشكلة وأوضاع المسلمين الهنود بصفة عامة اتسم دائما بروح التشدد ، مما مثل احدى العقبات الاساسية للتقارب بين الطرفين ، وخاصة فى اعقاب تصريحات الرئيس الايرانى هاشمى رافسنجانى خلال زيارته لباكستان العام الماضى والذى وصف خلالها مشكلة كشمير بانها مشكلة اسلامية مما اثار حفيظة القيادة الهندية .

الا ان المواقف الايرانية خلال الفترة الاخيرة تظهر سعى ايران لصياغة علاقتها مع الهند على اسس جديدة ، تتصف بعدم الربط بين قضايا من قبيل بابرى مسجد واحداث بومباى وكشمير واوضاع المسلمين بالهند من جانب المصالح الثنائية المتبادلة بين البلدين من جانب آخر .

وخلال شهر يوليو الماضى التقى وكيل وزارة الخارجية الهندية جى . ان . ديكشت اثناء زيارته لطهران بكل من رئيس الجمهورية الايرانى هاشمى رافسنجانى ووزير الخارجية على أكبر ولاياتى والذى قام بتأخير زيارته الى اسلام آباد . نحو ثلاث ساعات بهدف الالتقاء بوكيل الخارجية الهندية ، وعلى الرغم من أن الزيارة كانت تهدف الى تذليل العقبات أمام تطبيق قرارات الجولة السادسة من المحادثات الهندية ـ الايرانية المشتركة وتحديد جدول الأعمال الذى سيناقشه رئيس الوزراء الهندى خلال زيارته لطهران الا أن وزير الخارجية الايرانى وكبادرة حسن نوايا تجاه الهند أعلن عن دعم بلاده الكامل لوحدة الاراضى الهندية مؤكدا على أن إيران لن تدعم الانفصاليين الكشميريين ، وفى الحال رحبت الدوائر الرسمية بالهند بهذه التصريحات كخطوة ايجابية على طريق تطوير العلاقات بين البلدين .

واثناء اجتماعات برلمان حقوق الانسان بجنيف والمؤتمر الدولى الأخير لحقوق الانسان بالعاصمة النمساوية فينا ، طلبت أيران من باكستان تحفيف حدة النقد الرسمى الموجه للهند بدعوى تصاعد انتهاكات حقوق الانسان بكشمير ، وخلال المؤتمر الأخير لمنظمة المؤتمر الاسلامى والذى عقد بكراتشى فأن أيران التزمت الصمت تجاه الاوضاع السائدة بكشمير .

وأثناء زيارة رئيس الوزراء الهندى لايران فانه التقى بآية الله خامينى أعلى سلطة روحية بالبلاد لما يقارب الخمس والاربعين دقيقة وذلك فى حضور الرئيس رافسنجانى شرح خلالها رئيس الوزراء الهندسى طبيعة الوضع فى كشمير والخطوات التى اتخذتها الهند لحماية رفاهية المسلمين بها ، وبناء على تصريحات المتحدث الرسمى فأن آية الله خامينى اخبر رئيس الوزراء الهندسى بأن مشكلة كشمير مشكلة داخلية بالهند ، كما تفادى القادة الايرانيون أثناء محادثتهم مع الوفد الهندى التعرض للادعاءات الخاصة بانتهاكات قوات الأمن الهندية لحقوق الانسان بكشمير .

والأمر الاكثر اهمية ان البيان المشترك والذى صدر فى ختام الزيارة قد أدان بشدة الدول المساندة للارهاب والذى فسر بأنه اشارة واضحة للدور الباكستانى بكشمير .

وقد استقبلت المنظمات المقاتلة بكشمير الموقف الايرانى بحالة من « الاستياء » وخاصة فى ضوء تعاملها مع ايران على أساس انها تمثل حجر الزاوية التالى لباكستان فى مساندة مطالبهم بشأن انفصال كشمير ، واصدر الجناح العسكرى للجماعات الاسلامية الكشميرية وحزب المجاهدين بيانا مشتركا أعلنا فيه عن دهشتهما من الموقف الايرانى الجديد والذى وصفه البيان بأنه موقف « مخيب للآمال » .

التعاون العسكرى والنووى :-

يبدو أن من سمات العلاقات الهندية الايرانية المعقدة ان العديد من مناطق التعاون المشترك بين البلدين هى ذاتها مجالات مهيئة لتفجر الخلاف والصراع ، ويبدو ذلك بشكل واضح فى المجال العسكرى .

فعلى الرغم من التعاون العسكرى بين الطرفين والذى سنتعرض له لاحقا الا أن التقرير العسكرى السنوى لعام ٩٢ - ١٩٩٣ والصادر عن وزارة الدفاع الهندية لم يخف قلقه من تصاعد القوة العسكرية الايرانية حيث جاء فيه « أن بايران تعمل بشكل واضح على بناء سريع لقوتها العسكرية وتحديث قواتها مع اهتمام خاص بالصواريخ والقوات الجوية ، بالاضافة الى أن حصولها على عدد من الغواصات أثار جدلا شديدا بالمنطقة ، أن تحديث وتوسيع القوات المسلحة الايرانية يطرح إمكانية قيام ايران بمساعدة باكستان فى أى نزاع قادم » .

وقد أسرعت ايران بانكار هذه الادعاءات من خلال تصريحات رسمية للسيد اس . خراسانى والذى تولى منصب ممثل ايران بالأمم المتحدة خلال فترة الحرب العراقية - الايرانية . ويعكس التقرير العسكرى الهندى احدى وجهات النظر السائدة داخل القيادة العسكرية بالهند والتى تبدى قلقها من تصاعد القوى العسكرية الايرانية ، وتتحفظ على دعم التعاون الدفاعى المشترك بين البلدين لتخوفها من أن يتم تسريب اسرار العسكرية الهندية الى باكستان ، ويشير انصار هذا الاتجاه الى طبيعة التغيرات الدولية والتى ستدفع بالهند - عاجلا أم آجلا . الى ضرورة النظر فى سياستها تجاه مصادر الحصول على الأسلحة ، ومع توقع ان تمثل الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية المصدر الأساسى للتسليح خلال الفترة القادمة فان دعم العلاقات العسكرية مع ايران ربما يثير ردود افعال غير ايجابية لدى الادارة الأمريكية .

بينما يرى الاتجاه الآخر بأن هناك ضرورة ملحة للتعاون مع ايران فى محاولة لتوجيهها بعيدا عن إسلام اباد وأن الروابط الباكستانية الايرانية اكثر هشاشة مما يتوقع الكثيرون فما تزال باكستان تحتفظ بنحو ٤٣,٠٠٠ جندى على حدودها مع ايران ، وتبرر ايران لجوءها الدائم الى دعم ترسانتها العسكرية بأنها تقع بين فكى الرحى مشيرة الى باكستان والعراق ، بالاضافة الى أن خسارة الهند لحليفها السابق بمنطقة الخليج - العراق - يدفعها الى ضرورة الاسراع بتوسيع نطاق تعاونها العسكرى مع ايران .

ويعد وزير الدفاع الهندى السابق شاراد باوار احد ابرز قادة الاتجاه الثانى ، حيث دعا الى تعزيز العلاقات العسكرية بين البلدين الأمر الذى سيضمن حصول الهند على مبالغ ضخمة من النقد الأجنبى والتى يمكن استخدامها للتغلب على العديد من المشاكل التى تواجه القوات المسلحة الهندية .

وخلال الآونة الأخيرة فان طهران ارسلت عددا من المقترحات المحددة الى الهند بشأن زيادة الروابط العسكرية بينهما . وفى الاجتماع السادس للجنة الهندية . الايرانية المشتركة فان وزير الخارجية الايرانى تقدم باقتراح متكامل لدعم التعاون العسكرى مع الهند وخاصة لاقامة هياكل الدفاع الأساسية ونقل التكنولوجيا الوسيطة وصيانة وسائل الاتصال بالاضافة الى شراء نظام) ASCON (للاتصالات الا أن الاستجابة الهندية للمطالب الايرانية لم تكن مشجعة .

وبرغم من أحداث الاعتداء على مسجد « بابرى » خلال شهر ديسمبر الماضى فأن البحرية الهندية قامت بزيارة حسن نوايا للموانى الايرانية فى شهر يناير من هذا العام . وذلك على الرغم من الطلب الرسمى للحكومة الهندية بتأجيل تلك الزيارة نظرا للتوترات الطائفية الداخلية وانعكاساتها على الصعيد الخارجى ، الا أن ايران اعلنت بأن تلك الأحداث لن تؤثر على التعاون المشترك بين البلدين ، وأنها لن توافق على تأخير تلك الزيارة أكثر من أسبوع واحد فقط .

وتعد الزيارة السرية التى قام بها الأدميرال / ال . رامداس القائد السابق للبحرية الهندية الى ايران خلال الفترة من ٢٢ - ٢٧ أغسطس الماضى مؤشرا هاما على توسيع نطاق التعاون بين القوات البحرية فى كلا البلدين ، فالزيادة تأتى فى أعقاب عدم الارتياح الذى اظهرته القيادة الايرانية تجاه المناورات البحرية المشتركة بين باكستان والولايات المتحدة الامريكية والتى تمت بالقرب من الحدود الايرانية بالاضافة الى أن المناورات أجريت حول السبل الملائمة للتعامل مع الغواصات ، وهو ما جعل القيادة الايرانية ترى أنها المستهدفة بتلك المناورات بعد حصولها مؤخرا على ثلاث غواصات روسية الصنع من طراز كيلو كلاس ، وقد أجرى قائد البحرية الهندية خلال الزيارة سلسلة من المحادثات الثنائية مع القادة الايرانيين أستهدفت سبل تعزيز التعاون المشترك بين الجانبين لتشمل القيام بعمليات مسح بحرى مشترك وتبادل الخبرات ، ويحتمل قيام الادميرال ال . رامادس

بزيارة قاعدة « تشاه بهزار » على المحيط الهندى حيث تتواجد الغواصات الايرانية ، ومن المعروف أن الهند لديها ثمانى غواصات من نفس الطراز الذى تمتلكه أيران مما يؤهلها للقيام بعمليات الصيانة اللازمة .

وفيما يتعلق بسجل التعاون النووى بين الجانبين فان الادارة الامريكية تمارس ضغوطا شديدة على نيودلهى لوقف اى تعاون مع أيران فى هذا المجال ، وقد تقدمت طهران بطلب رسمى لشراء مفاعل نووى بقوة عشرة ميجاوات من الهند ، وقوبل ذلك بأعتراض أمريكى شديد ادى الى الغاء الصفقة وقيام ايران بالتوجه الى الصين لشراء مفاعل بديل ، ويشير ذلك الى أن طهران ترى فى الهند شريكا محتملا لتطوير برنامجها النووى ، وتفيد بعض الانباء الواردة الى قيام وفود من هيئة الطاقة الذرية بالبلدين بتبادل الزيارات ، بالاضافة الى أحتمال موافقة الهند على تدريب مجموعة من الكوادر الايرانية فى هذا المجال .

وقد أثارت التصريحات الاخيرة لرئيس هيئة الطاقة الذرية بالهند أثناء المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بجنيف والتى اعلن فيها عن استعداد بلاده لتصدير عدد من المفاعلات النووية والتى تعمل باليورانيوم او مخصبات الثوريوم بقوة خمسة او عشرة ميجاوات لاغراض الأبحاث العلمية ، العديد من التكهنات وخاصة انها تأتى فى اعقاب ورود انباء عن احتمال بيع الهند لمفاعل نووى بقوة خمسة ميجاوات لايران ، حيث ادى الغاء روسيا لصفقة محركات الصواريخ والتى كان من المقرر تسليمها للهند بحلول عام ١٩٩٥ ، نتيجة لضغوط الادارة الامريكية الى تفكير الهند فى الحصول على تمويل خارجى لاستكمال هذا المشروع وخاصة ان العقبة الاساسية والتى ستؤدى الى تأخير البرنامج عن موعده المحدد تعد جوانب تمويلية بالأساس .

التعاون الاقتصادى :

مايزال التعاون الاقتصادى والتجارى بين الهند وايران يتسم بالضعف والهشاشة بمالا يتناسب مع القدرات الاقتصادية المتاحة لدى البلدين ، فتقدر الصادرات الهندية الى أيران بـ ٠،٥٪ من اجمالى الواردات الايرانية ، وخلال العام الماضى لم يتجاوز اجمال التبادل التجارى بين نيودلهى وطهران ٦٥٠ مليون دولار ، وقدر أجمالى الصادرات الايرانية للهند بنحو ٥٢٠ مليون دولار من بينها ٥٠٠ مليون دولار صادرات نفطية ، بينما بلغت قيمة الواردات الايرانية من الهند ما يتراوح بين ١٣٠ - ١٥٠ مليون دولار .

وتصدر ايران للهند سنويا ٢ مليون طن من البترول الخام ، الا انه يتوقع زيادة حصة الواردات الهندية من البترول الايرانى الى اربعة ملايين طن ، اذا ما ابدت أيران مرونة فيما يتعلق بطبيعة وسائل الدفع حيث تتبنى موقفا متشددا من ضرورة السداد نقدا ، بينما تبدى الحكومة الهندية رغبتها فى السداد مقابل سلع وخدمات ، ويحتمل موافقة طهران على العرض الهندى وخاصة فى ضوء العجز التجارى الحالى والذى يبلغ نحو ٤٠٠ مليون دولار لصالح ايران . ويمثل الشاى والبن والحديد الخام والمنتجات الجلدية والسكر والأسمنت بالاضافة الى الالات ومعدات النقل أهم الصادرات الهندية لايران ، الا انه من المرتقب زيادة نسبة الصادرات التكنولوجية الهندية الى ايران وخاصة فى مجالات البنية الأساسية نظرا لرغبة طهران فى الحصول على تكنولوجيا ملائمة بتكلفة مخفضة لاعادة بناء هيكلها الاقتصادى والذى أصيب بالدمار من جراء الحرب العراقية . الايرانية ، بينما تجد الهند فى زيادة صادراتها التكنولوجية فرصة ملائمة لسداد عجزها التجارى مع أيران .

وقد حددت اللجنة الايرانية الهندية المشتركة عددا من مجالات التعاون التى مكنتها ان تؤدى الى ازدهار العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، وتعد المشروعات المشتركة أحد المجالات الهامة التى يسعى الطرفان الى تعزيزها ، وعلى هذا الأساس فقد تم أنشاء الشركة الهندية الايرانية للسفن بأيران ، وشركة مدارس للمخصبات ومدارس للتكرير بالهند ، وقد حصلت الهند مؤخرا على عقد لبناء محطة للطاقة بمدينة « كبريا » الايرانية بما يزيد عن ٦٠٠ مليون دولار ، وتحاول العديد من الشركات الهندية أيجاد موطىء قدم لها بالسوق الايرانى وخاصة فى مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

وخلال اليوم الاخير لزيارة رئيس الوزراء الهندى فأنه تم توقيع مذكرة تفاهم مشترك بين الجانبين لتعزيز آفاق التعاون الثنائى فى مجال المواصلات وتسهيلات الترانزيت والعلوم والتكنولوجيا ، ويتيح اتفاق التعاون فى مجال المواصلات وتسهيلات الترانزيت مجالا واسعا للهند لدعم علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع منظمة التعاون الاقتصادى والتى تضم فى عضويتها تركيا - ايران - باكستان - افغانستان - أذربيجان بالاضافة الى خمس جمهوريات بوسط آسيا ، وبذلك تضع الهند نهاية للاحتكار الباكستانى للتعاون مع هذه المنظمة بوصفها الممثل الوحيد لبلدان جنوب آسيا .

ويعد مشروع خط أنابيب الغاز الممتد من ايران الى الساحل الغربى بالهند أكثر المشاريع طموحا بين البلدين ، حيث تقدر التكلفة المبدئية لهذا المشروع بنحو خمسة مليارات دولار ، وقد وقع وزير البترول الهندى مع نظيره الايرانى مذكرة تفاهم مشتركة خلال شهر يوليو الماضى تتعلق ببدء مجموعة من الدراسات الفورية حول خط انابيب الغاز بالاضافة الى عدد من مشاريع المخصبات الزراعية بجزيرة « جسم » الايرانية .

ويعرض على الحكومة الهندية حاليا مشروعين لخطوط الغاز . الاول وتقدمه سلطنة عمان وتهدف الى مد خط

بحرى الى الهند لتزويدها باحتياجاتها من الغاز الطبيعى بينما يهدف المشروع الايرانى الى مد خط الأنابيب عبر الاراضى الباكستانية .

وقد ابدى عدد من الخبراء الهنود عدم ترحيب بالاقتراح الايرانى نظرا لتفضيل الهند أن يكون خط الأنابيب خارج مضيق هورمز ، تخوفا من أن يؤدى التوتر بمنطقة الخليج الى التأثير على أمدادات الهند من الغاز أو أن تستخدم أيران خط الغاز كورقة سياسية للتدخل فى شئون الهند الداخلية ، أذ ماتعرضت لضغوط محلية للبرهنة على انتمائها الاسلامى بالاضافة الى أن مرور خط الأنابيب عبر الاراضى الباكستانية امر يثير العديد من المخاوف المستقبلية .

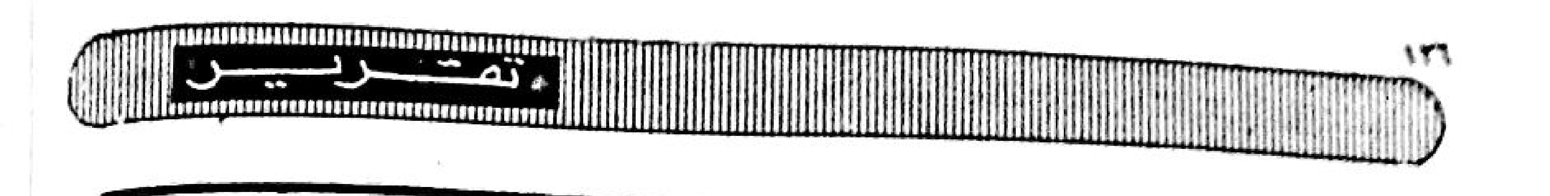
الا أن وزارة الخارجية الهندية ترى أن التجارب السابقة مع أيران تشير الى امكانية الاعتماد عليها كمصدر للحصول على الغاز الطبيعى حيث أبدت أيران التزاما دائما بتعهداتها فى الأوقات الحرجة ، كما أن حاجة ايران الملحة للنقد الاجنبى ستجعلها تفكر عدة مرت قبل أتخاذ أى قرار فيما يتعلق بشأن وقف الامدادات .

ونخلص مما سبق الى أنه يتوقع أن تشهد العلاقات الهندية ـ الايرانية تقدما ملموسا خلال الفترة القادمة وخاصة على صعيد التعاون العسكرى بين البلدين . الا انه من السابق لأوانه رؤية الروابط الهندية الايرانية كنذير بتحالف اقليمى ضد المصالح الغربية ، وذلك على الرغم من أن اقتراح الرئيس الايرانى والذى سبق الاشارة اليه باقامة محور ثلاثى بين طهران ونيودلهى وبكين تأتى على أثر توقيع الهند والصين اتفاقية ثنائية بشأن حل الخلافات الحدودية بين البلدين ، ولا يعود استبعاد قيام محور ثلاثى بين الهند والصين وأيران الى تراجع سياسة الكتل والمحاور فى أعتاب انتهاء الحرب الباردة أو غياب قاسم مشترك لاقامة مثل هذا التحالف الاستراتيجى من هذه البلدان الثلاثة فقط ، بل الأكثر اهمية عدم قدرة الهند على تحمل التكلفة السياسية والاقتصادية لمثل هذا التحالف الاستراتيجى والذى سينظر اليه بالأساس على انه موجه ضد المصالح الأمريكية والغربية وذلك فى الوقت الذى تعد فيه الهند فى أمس الحاجة الى الحصول على الدعم الغربى ومساندة المؤسسات المالية الدولية لأنجاح برنامج التحور الاقتصادى الذى تقوم به الحكومة الحالية وضمان الاستقرار السياسى بالبلاد .□

ب . م









جولة فى الانتخابات الكندية

طارق دحروج

كانت استقالة بريان مولرونى رئيس وزراء كندا السابق يوم الرابع والعشرين من فبراير ١٩٩٣ نتيجة لمجموعة من الازمات التى المت بالمجتمع الكندى خلال السنوات القليلة الماضية يأتى فى مقدمتها الازمة الاقتصادى والازمة الدستورية ففى الوقت الذى تعانى فيه « كندا » ظروفا اقتصادية تعد الاسوأ منذ عام ١٩٤٥ - نظرا لارتفاع نسبة البطالة والعجز فى الموازنة الفيدرالية - تعانى ايضا ازمة دستورية متفاقمة خاصة بعد رفض الناخبين اتفاقية شارلون تاون عام ١٩٩٢ والتى كانت تقضى بمنح اقليم كيبيك مكانة متميزة داخل المجتمع الكندى .

وقد اسفرت الانتخابات الفيدرالية التى اجريت فى البلاد يوم الخامس والعشرين من اكتوبر الماضى . وكما توقع معظم المراقبين والمحللين عن فوز الحزب الليبرالى . إلا أن المفاجأة الأساسية تمثلت فى الهزيمة الساحقة التى منى بها حزب المحافظين الحاكم حيث لم يتسن له الحصول سوى على مقعدين فقط من مقاعد البرلمان الفيدرالى الكندى البالغ عددها ٢٩٥ مقعدا ، وخرج بذلك لاول مرة منذ انشاء الاتحاد الفيدرالى الكندى من اللعبة السياسية . ومن خلال نتيجة الانتخابات تبدلت الخريطة السياسية للبلاد وتغيرت الى حد كبير . ويكفى القول انه لاول مرة فى تاريخ كندا يكون رئيس الوزراء وزعيم المعارضة من اقليم كيبيك المنادى بالانفصال وفى سياق هذا التقرير سنتناول بالشرح والتحليل اسباب استقالة بريان مولرونى ودوافعها ، ثم سنقوم باستقراء سريع لملف الانتخابات الكندية الاخيرة بغية رصد نمط التفاعلات على الخريطة السياسية محاولين استخراج بعض الدلالات والمؤشرات لفهم طبيعة التحولات داخل النظام السياسى الكندى .

١ - استقالة بريان مولرونى :

أعلن رئيس الوزراء السابق استقالته فى فبراير الماضى نظرا لسوء الاحوال الداخلية بسبب تفاقم حالة البطالة وتزايد عدد الشركات المفلسة وتضخم حجم الديون الحكومية . وقد اظهرت جميع استفتاءات الرأى أن شعبية « مولرونى » انخفضت الى درجة لم يبلغها اى رئيس وزراء كندى من قبل إذ أنه لم يحصل على اكثر من ١٢ ٪ من تأييد الكنديين . كما تزايدت الضغوط عليه اثر فشله فى وضع سياسة تسمح بمشاركة الفئات الكندية المختلفة فى السلطة وكذلك فى حل مشكلة الاستقلالية السياسية - الادارية لاقليم كيبيك .

أ - الازمة الاقتصادية :

تركز برنامج « بريان مولرونى » من الناحية الاقتصادية على خلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة

جدول (١) يبين نتائج الانتخابات الكندية وتوزيع المقاعد في البرلمان الفيدرالي

المقاطعة	الحزب الليبرالي	الحزب المحافظ	الحزب الديمقراطي الجديد	حزب الاصلاح	كتلة كيبك	مستقل	المجموع
نيوفاوندلاند	٧	-	-	-	-	-	٧ / ٧
برنس ادوارد ايلاند	٤	-	-	-	-	-	٤ / ٤
نوفا سكوتيا	١١	-	-	-	-	-	١١ / ١١
نيوبرنسويك	٩	١	-	-	-	-	١٠ / ١٠
كيبك	١٩	١	-	-	٥٤	١	٧٥ / ٧٥
اونتاريو	٩٨	-	-	١	-	-	٩٩/٩٩
مانيتوبا	١٣	-	-	١	-	-	١٤ / ١٤
ساسكاتشيوان	٥	-	٥	٤	-	-	١٤ / ١٤
البرتا	٤	-	-	٢٢	-	-	٢٦ / ٢٦
كولومبيا البريطانية	٦	-	٢	٢٤	-	-	٣٢ / ٣٢
اراضي الشمال الغربي	٢	-	-	-	-	-	٢ / ٢
يوكن	-	-	١	-	-	-	١ / ١
المجموع	١٧٨	٢	٨	٥٢	٥٤	١	٢٩٥/٢٩٥

المصدر : السفارة الكندية بالقاهرة

التي كانت تصل نسبتها الى ٩ ٪ عام ١٩٨٨ وكذلك اعادة بناء الاقتصاد الكندي . ويمكن القول ان مولروني قد فشل في تحقيق برنامجه الاقتصادي حيث كان العجز في ميزانية البلاد لدى تسلمه السلطة عام ١٩٨٤ ٣٠ مليار دولار (وصل الى ٣٤ مليار عام ١٩٩٣) مما حدا به الى انتهاج سياسات اقتصادية صارمة ضد الاسراف الحكومي الامر الذي ادى خلال العام الاول من حكمه الى الاستغناء عن عشرين الف موظف وعامل في الحكومة الفيدرالية . كما وضع قواعد للحد من الانفاق منها اغلاق ١٥ سفارة وقنصلية لكندا في الخارج . كما ادى الركود الاقتصادي الى افلاس اكثر من مائتي الف شركة تحول العاملون فيها الى عاطلين . كذلك تميزت ولاية مولروني الثانية بتوقيع اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية والمكسيك والتي صدق عليها مجلس الشيوخ في يونيو ١٩٩٣ والتي تمثل رغبة الحكومة الكندية في اعادة هيكلة الاقتصاد . وعلى الرغم منذ ذلك فقد رفض الاتفاقية الحزب الليبرالي والحزب الديمقراطي الجديد اللذان استطاعا ضد معارضة الاوساط المثقفة للاتفاقية .

ويمكن القول ان الاقتصاد الكندي يعاني منذ عام ١٩٨٩ على وجه الخصوص من كساد كبير ادى الى تباطؤ معدل النمو السنوي عامي ٩٢ ، ٩٣ في الوقت الذي يتوقع فيه المراقبون الا يتعدى هذا المعدل ٣ ٪ خلال عام ١٩٩٤ . يضاف الى ذلك معاناة ١,٥ مليون مواطن من البطالة بما يشكل حوالي ١١,٢ ٪ من عدد السكان كما تبلغ نسبة التضخم ٢ ٪ سنويا مع وصول الدين الخارجي الى ٤٥٨,٦ مليار دولار كندي . ويمكن القول بعد هذا العرض الموجز لحالة الاقتصاد الكندي ان الوضع الاقتصادي كان حجر الزاوية في انتخابات ١٩٩٣ التي اسفرت عن فوز حاسم لليبراليين ، والذي اظهر ميل الكنديين الى التغيير بعد ان ظل حزب المحافظون ثماني سنوات في الحكم .

ب ـ الازمة الدستورية :

تعاني كندا العديد من الازمات مثل ازمة الهوية وازمة التكامل بين الاقاليم وكذلك التداخل بين الحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية وقد ادى كل ذلك في نهاية الامر الى بلورة الازمة الدستورية وقد عملت الحكومة الكندية منذ عام ١٩٨٦ على حل لهذه الازمة . وتجلى ذلك في اتفاقية ميتش ليك والتي كان من بنودها :

١ ـ انفصال كيبك عن الاتحاد الكندي .

٢ ـ توزيع السلطات بين الحكومة الفيدرالية وبين الحكومات المحلية في الاقاليم المختلفة

٣ ـ تعديل التمثيل البرلماني للمقاطعات وتنمية الاتحاد الاقتصادي بين الاقاليم .

إلا ان المفاوضات حول هذه الاتفاقية انتهت بالفشل بعد اربع سنوات من المفاوضات وتحديدا في يونيو ١٩٩٠ وذلك بسبب تمحورها حول ازمة اقليم كيبك الامر الذي اثار سكان المقاطعات الاخرى بسبب عدم ورود مطالبهم في الاتفاقية .

وفي مارس ١٩٩١ تقدمت مقاطعة كيبك خطة لاجراء استفتاء على استقلالها في اكتوبر ١٩٩٢ . وكانت هذه الخطة طبقا للاتفاق الذي توصلت اليه المقاطعات تنص على :

١ ـ الاعتراف بكيبك كمجتمع متميز واعطاؤها مالايقل عن ٣ مقاعد من المقاعد التسعة في المحكمة العليا الكندية .

٢ ـ انتخاب مجلس جديد للشيوخ يضم ٦ اعضاء عن

كل مقاطعة وواحدا عن كل اقليم جديد يتفق على انشائه .

٣ ـ تحصل « اونتاريو » و « كيبيك » كولومبيا البريطانية وبريتيش لولومبيا و « البرتا » على مقاعد اضافية في مجلس العموم ويضمن لكيبيك الحصول بشكل دائم على ٢٥ ٪ من مقاعد هذا المجلس .

٤ ـ الحق الاساسي للسكان الاصليين في الحكم الذاتي مع الاعتراف بالخصائص الثقافية لكل مقاطعة مع احتفاظ هذه المقاطعة بحق سن القوانين الخاصة بها .

٥ ـ احتفاظ الحكومة الفيدرالية بالاشراف على المؤسسات الوطنية مثل هيئة الاذاعة الكندية . كما يمكن لكل مقاطعة اذا شاءت الاشراف على الانفاق الفيدرالي في مجالات متعددة مثل الاسكان والتعدين وغيرها .

وقد رفض الناخبون في ست من مقاطعات من سكان كندا العشر التعديلات التي طرحت في استفتاء ٢٦ اكتوبر ١٩٩٢ بنسبة ٥٦,٦ ٪ في خطوة اعتبرت ضربة قاصمة للنظام السياسي الحاكم بزعامة بريان مولروني . ونتيجة التصويت تعكس بدرجة كبيرة تخلي الناخبين عن القيادات السياسية التقليدية بسبب فشلها في حل الازمة التي تمر بها البلاد . الا ان ذلك لايمنع وجود اسباب اخرى دفعت الشعب الكندي الى رفض الاستفتاء ، منها ، شعور الاقاليم الاخرى بتميز اقليم كيبيك ، وكذلك عن ارضاء اقليمي « كيبيك » ، « واونتاريو » على ان يكون التمثيل في مجلس الشيوخ مستاويا بين جميع الاقاليم نظرا لعدد سكانهما وقوتهما السياسية . يضاف الى ذلك احتواء الاتفاقية على نقاط تفصيلية لن تكن قد تمت مناقشتها قبل الاستفتاء ، ومن ثم فمن غير المعقول التصويت لصالح خطة لم تتضح كل معالمها .

وقد حاول « مولروني » استرداد جزء من مصداقيته المفقودة والتي اضفى عليها التصويت ضعفا جديدا وذلك عندما اعلن نية حكومته تأجيل النظر في المسائل الدستورية والتفرغ لتحسين الاداء الاقتصادي المتردي في البلاد الامر الذي ادى الى توقف الجهود الرامية لتسوية المسألة الدستورية حتى عقد الانتخابات التي جرت في اكتوبر الماضي .

مجيء كيم كامبل :

ظل مولروني رئيسا للوزراء حتى انتخبت « كيم كامبل » وزيرة الدفاع ـ كرئيس لحزب المحافظين وبالتالي اصبحت رئيسة للوزراء في يونيو الماضي بعد فوزها في الاقتراع بنسبة ٥٢,٧ ٪ على منافسها وزير البيئة في حكومة « مولروني » . وللانصاف نقول ان « كامبل » في الفترة التي قضتها في الحكم وحتى موعد الانتخابات كانت تواجه مهمة شبه مستحيلة وهي الابقاء على حزب المحافظين في الحكم حيث ورثت تركة اقتصادية معقدة وازمة دستورية ناجمة عن تيار انفصالي متنامي في اقليم كيبيك . وقد حد افتقاد حزب المحافظين للتأييد من قدرة رئيسة الوزراء على المناورة وحشد التأييد فيكفي القول ان تصويت الناخبين الكنديين في استفتاء اكتوبر ١٩٩٢ كان تصويتا ضد « مولروني » وحزبه في الاساس ومن ثم فكانت هزيمة المحافظين في الانتخابات الفيدرالية متوقعة الى حد كبير .

٢ ـ قراءة في ملف الانتخابات الكندية :

قبل الخوض في مسألة الانتخابات الكندية تجدر بنا الاشارة الى ان الاتحاد الكندي الذي انشيء عام ١٨٦٧ يتكون من عشرة اقاليم . ويقضي الدستور بأنه بعد اجراء الانتخابات كل خمس سنوات يقوم الحزب الذي يحصل على اكبر عدد من مقاعد البرلمان الفيدرالي بتشكيل الحكومة . ويكون زعيم الحزب رئيسا للوزراء بطريقة اوتوماتيكية حتى ولو لم يتم انتخابه كنائب في البرلمان الفيدرالي ويتكون البرلمان الفيدرالي من ٢٩٥ مقعدا موزعة على الاقاليم حسب عدد السكان . فنجد ان اقليم اونتاريو اكثر الاقاليم عددا للسكان (١٠ ملايين نسمة) (من ٢٨,٧ مليون نسمة هم سكان كندا) يحتفظ بـ ٩٩ مقعدا في البرلمان يلية كيبيك ٧٥ مقعدا ثم كولومبيا البريطانية ٣٢ مقعدا تليها البرتا ٢٦ مقعدا ثم مانيتوبا ١٤ مقعدا وكذلك ساسكا تشوان ١٤ مقعدا ثم نيوسكوتيا ١١ مقعدا ، ثم بانسويك الجديدة ١٠ مقاعد ثم نيوفاوندلاند ٧ مقاعد ثم جزيرة البرنس ادوارد ، ٤ مقاعد ثم اراضي الشمال الغربي مقعدان وافيرا يوكن مقعد واحد .

أ ـ **المعركة الانتخابية** : يمكن القول ان حملة كيم كامبل كانت سيئة للغاية فعلى الرغم مما ذكره المراقبون بانها كانت تتمتع « بتعاطف جماهيري » لدى مجيئها للسلطة الا انها ـ نظرا لافتقادها الحنكة السياسية ـ فقد ركزت في حملتها على البطالة واوضحت انها سوف تستمر حتى عام ٢٠٠٠ لانها مسألة لاتستطيع الحكومة السيطرة عليها بشكل كلي مما اغضب الكثير من الناخبين الكنديين . كذلك ركزت كيم كامبل على العجز في الموازنة وهو موضوع يؤرق الناخبين الكنديين وذلك دون وضع طرح واضح التكامل للخروج بالبلاد من اسوأ ازمة اقتصادي تواجه البلاد منذ عام ١٩٤٥ . اما زعيم الحزب الليبرالي جون كريستيان فقد ركز في حملته على ضرورة اعادة مناقشة بعض بنود اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة والمسيك ولذلك فقد حظى بتأييد سكان اونتاريو نظرا لان فتح الحدود مع المكسيك سيؤدي الى ازدياد البطالة بها ولاسيما في القطاع الصناعي كذلك ركز زعيم الحزب الليبرالي على حماية نظام التأمين الصحي والانتخابي وكذلك العمل على حل مشكلة البطالة عن طريق اعطاء دور متزايد للحكومة الفيدرالية لدفع الاقتصاد الكندي . ولاشك ان زعيم الليبراليين قد بنى حملته الانتخابية اساسا على اخطاء المحافظين الذين استمروا في الحكم لمدة ثماني سنوات ستشهدا بالاحوال الاقتصادية السيئة في البلاد . يذكر

جدول (٢) يبين نتائج انتخابات ١٩٨٨

الحزب	عدد المقاعد
المحافظون	١٥٤
الليبراليون	٧٩
الديمقراطي الجديد	٤٣
كتلة كيبيك	٨
اخرين	٣
اماكن شاغرة	٨

المصدر : Le mond, 26 October

ايضا ان كريتيان تفادى الانزلاق الى الحديث عن استقلالية اقليم كيبيك حتى لايخسر اصوات الناخبين . في حين ركز لوسيان بوشار زعيم كتلة كيبيك على استقلالية الاقليم حيث صرح بقوله : « اننا ننتظر استقلال كيبيك خلال العامين القادمين »

ب ـ **نتائج الانتخابات** : من خلال الجدول المبين نجد أن الحزب الليبرالي حصل على ١٧٨ مقعدا بنسبة ٤١،٦ ٪ ، يليه كتلة كيبيك ٥٤ مقعدا ، وحصلت بذلك على مقعد المعارضة الرئيسي ثم حزب الاصلاح ٥٢ مقعدا ثم الديمقراطيون الجدد ٨ مقاعد ثم المحافظون مقعدين اثنين ، ثم المستقل مقعد واحد .

من خلال الجدولين المبينين يمكن أن نستنتج الملاحظات التالية :

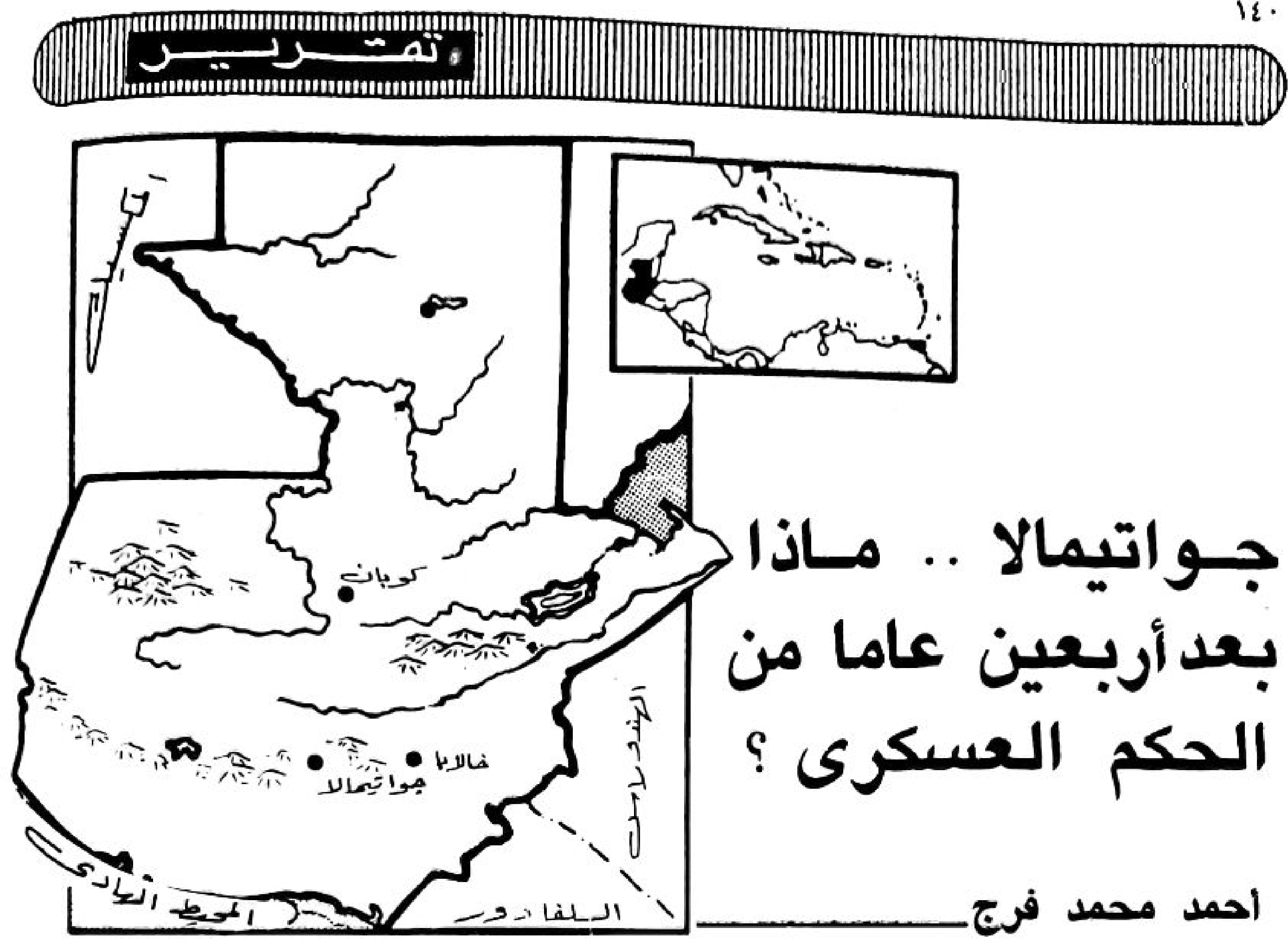
أ ـ هزيمة حزب المحافظين الذى لم يتمكن من الحصول سوى على مقعدين فقط في البرلمان على الرغم من كونه الحزب الحاكم وفقدان رئيسه كيم كامبل لمقعدها في فانكوفر انما يدل على خلل في سياسة الحزب يهدده بالانهيار، وفي نفس الوقت صعود قوى جديدة مثل كتلة كيبيك بحصولها على ٥٤ مقعدا في مقاطعتها فقط وهى لم تحصل على تأييد خارج كيبيك وكذلك حزب الاصلاح الذى حصل على ٥٢ مقعدا وهو لم يكن موجودا من قبل على الخريطة السياسية . وربما يمكن ارجاع ذلك الى فقدان حزب المحافظين للعديد من مواقعه في المقاطعات الكندية المختلفة بعد الفشل الذى منى به على مختلف الاصعدة مما يشير الى اتجاه الكنديين لتغيير الوضع القائم

ب ـ حصول الليبراليين على ١٩ مقعدا فقط في كيبيك على الرغم من انتماء زعيم الحزب جون كريتيان للمقاطعة مفارقة غريبة يمكن تفسيرها بالخلافات الموجودة بينه وبين أهالي الاقليم بسبب رفضه لاتفاقية ميتش ليك عندما كان بالمعارضة عام ١٩٨٧ ، والتى كان من المفترض ان تحصل كيبيك بمقتضاها على مكانة متميزة في حين استمد كريتيان تأييده من اقليم أونتاريو بسبب دعوته الى اعادة مناقشة بعض بنود اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة والمكسيك والذى سيضر اقتصاديا بسكان أونتاريو ، ولذلك فقد حصل في الاقليم على ٩٨ مقعدا من ٩٩ مقعدا في اجمالي مقاعد الاقليم في البرلمان الفيدرالي .

٣ ـ صعود وهبوط بعض القوى السياسية : ففي حين صعدت كتلة كيبيك وحزب الاصـلاح افل نجم الديمقراطيين الجدد أو الحزب الديمقراطي الجديد بحصوله على ٨ مقاعد فقط في البرلمان الفيدرالي في حين انه حصل على ٤٣ مقعدا في انتخابات ١٩٨٨ .

خاتمة : من الواضح أن طريق كريتيان رئيس وزراء كندا الجديد لن يكون مفروشا بالورود فأمام زعيم الحزب الليبرالي ثلاث مهام كل منها اصعب من الاخرى لعل اولها ترتيب البيت الكندى والعمل على حل الأزمة الدستورية حيث صرح يوم انتخابه رئيسا للوزراء : مهمتنا ستكون اثبات ان كندا لاتزال افضل حل للكيبيكيين والكنديين الفرنسيين وكل الكنديين ، وثاني تحدى يواجه رئيس الوزراء هو اصلاح الاقتصاد وإزالة العقبات التى تقف في طريقه . أما أخرها فهو اعادة صياغة طبيعة العلاقات الكندية ـ الأمريكية : فعلى الرغم من ترحيب الرئيس الأمريكي « بيل كلينتون » بانتصار الليبراليين واعرابه عن سعادته بالتعاون معهم إلا أن انتصار « جون كريتيان » يعنى نهاية مرحلة التقارب مع واشنطن التى سادت خلال فترة حكم المحافظين . ولعل اشارة رئيس الوزراء الجديد الى وجوب مناقشة بعض بنود اتفاق التجارة مع الولايات المتحدة يشير الى تحفظ الليبراليين في علاقاتهم مع واشنطن .

تقرير



جواتيمالا .. ماذا بعد أربعين عاما من الحكم العسكرى ؟

أحمد محمد فرج

في يونيو الماضى انتخب البرلمان فى « جواتيمالا » راميرو دليون كاربيو والذى كان يشغل منصب المدعى العام فى قضايا حقوق الانسان رئيسا للبلاد خلفا للرئيس سيرانو الذى أجبر على الاستقالة بعد أسبوع واحد من قيامه بحل البرلمان والمحكمة العليا وتعطيل الدستور . وقد جاء هذا الانتخاب فى محله لأول مرة ، فراميرو كما يؤكد الجميع الوحيد الجدير بالاحترام فى السياسة الجواتيمالانية .

ان البحث فى جذور الحرب الأهلية فى جواتيمالا ـ الدولة الوحيدة حاليا فى أمريكا الوسطى التى لاتزال تعانى من الحروب الأهلية ـ يقودنا الى البحث فى الجذور البعيدة والتى تعود الى خمسة قرون مضت وفى الجذور القريبة والتى ترجع الى سيطرة العسكريين على مقاليد السلطة منذ الاستقلال عام ١٨٣٨ وحتى الحكم المدنى عام ١٩٨٦ . وتناولنا للموضوع يقتضى منا تقسيمه الى خمسة اقسام أساسية هى : ـ

اولا : نبذة تاريخية عن جذور الحرب الاهلية :

منذ أكثر من ثلاثين عاما وجواتيمالا تعيش ممزقة بالحرب الأهلية والتى أودت حتى الآن بحياة أكثر من مائة الف هندى ، وأربعين الفا من المفقودين والذين يمكن اعتبارهم فى عداد الموتى ويعود أصل هذه الحرب العنيفة الى خمسة قرون مضت عندما جاء الغزاة الأسبان الى جواتيمالا الواقعة فى شمال أمريكا الوسطى وبدأوا يستغلون السكان الأصليين فى اعمال السخرة واعتبروهم مواطنين من الدرجة الدنيا وبدأ الغزاة فى الاستيلاء على الاراضى الزراعية واستمروا فى طرد الهنود الحمر بين أراضيهم ، ولم يكن لدى السكان الأصليين أى مستند حيازة مكتوب لأن الأرض التى ظلوا يتوارثونها الاف السنين كانت تحدد وفق تقدير متعارف عليه ووفق ماتقضى به رئاسة القرية ، وعندما بدأ الهنود الحمر يطالبون بحقوقهم منذ نحو ثلاثين عاما كان رد الديكتاتوريه العسكرية عنيفا ، وهو ماحمل الفلاحين الهنود الاكثر شجاعة والمدعومين من الخارج ـ من نيكاراجوا وكوبا ـ الى اللجوء للجبال وتكوين فرقة المقاومة . ومنذ ذلك التاريخ دخلت البلاد دائرة الصراع والذى تركز بين السكان الأصليين بتشكيلاتهم المختلفة والعسكريين وملاك الأرض تساندهم الولايات المتحدة

ثانيا : جواتيمالا من الاستقلال الى الحكم العسكرى :

فى عام ١٨٢١ حصلت جواتيمالا على استقلالها عن الحكم الأسبانى ثم فى عام ١٨٢٤ عن المسكيك وفى عام ١٨٣٨ ، حصلت على الاستقلال من الاتحاد الفيدرالى

لدول امريكا الوسطى . وتعد الفترة من ١٩٤٤ الى ١٩٥٤ اوضح فترات التاريخ الحديث لجواتيمالا قبل وقوعها تحت حكم العسكريين ، فخلال هذه الفترة وصل الى الحكم الرئيس خوان خوزيه أدفالو والذى كان يطمح الى تحويل جواتيمالا الى دولة عصرية وخلفه بعد ذلك جاكوبو جوزمان (١٩٥٠ ـ ١٩٥٤ـ) والذى بدأ فى تطبيق سياسة اصلاح زراعى لصالح السكان الاصليين وهو ماأوقعه فى صدام مع طبقة كبار الملاك المدعومة من الولايات المتحدة ، والتى سرعان ماغزت جواتيمالا مساندة الانقلاب الذى قام به الكولونيل كاسيتلو ارمان لتنهى بذلك فترة من الحكم المدنى فى جواتيمالا وليبدأ توالى حكومات العسكريين على تولى مقاليد السلطة فى البلاد .

ثالثا : حكم الجنرالات ١٩٥٤ ـ ١٩٨٦ :

طوال مايزيد عن ثلاثين عاما تعاقب على حكم جواتيمالا ثمانية من العسكريين وصلوا الى السلطة اما عن طريق الانقلابات العسكرية (٤ انقلابات) أو عن طريق الانتخابات المشبوهة (٤ انتخابات) ففى عام ١٩٥٤ تقلد مقاليد السلطة الكولونيل أرمان المدعوم من الولايات المتحدة وفى عام ١٩٥٨ انتخب الجنرال ايديجوراس فويتى رئيسا للبلاد الى ان قام انقلاب عسكرى عام ١٩٦٣ أدى الى سقوطه على يد الكولونيل بيرالتا أزورديا الذى جمع فى يده جميع السلطات وقام بتعطيل الدستور والغائه وفى عام ١٩٦٤ تم اعداد دستور جديد ، وفى خلال هذه الفترة برزت عدة منظمات عسكرية لمحاربة النظام وفى عام ١٩٦٧ حدثت أول مواجهة عسكرية بين المنظمات المعارضة والحكم العسكرى فى جواتيمالا وكانت هذه المنظمات المعارضة تستمد تأييدها من الهنود الحمر الأمر الذى أدى الى انتشار العنف والفوضى فى جواتيمالا .

فى عام ١٩٧٠ أجريت انتخابات أسفرت عن فوز الكولونيل « أوزوريو » وفى عام ١٩٧٤ اجريت انتخابات جديدة فاز فيها الجنرال لاجرود جارسيا وفى عام ١٩٧٨ انتخب الجنرال « فرناندو ولوكاس » رئيسا للبلاد وبدءا من عام ١٩٨٠ اتسع نشاط حرب العصابات وسط اتهام الحكومة بتعذيب المدنيين خاصة الهنود منهم واعتاد الشعب الجواتيمالى العنف حتى اصبحت سمة الحياة اليومية وكانت الحكومة تضرب بلا هوادة حتى انه عندما قام بعض الهنود الحمر من المنطقة الشمالية باحتلال السفارة الاسبانية ابان حكم « لوكاس » للحصول على تأييد بطلب التماس من السفير ، قامت القوات الحكومية على الرغم من احتجاج مدريد بإشعال النيران فى مبنى السفارة وهو ماأسفر عن مصرع ٣٥ هنديا ودبلوماسى اسبانى وتوالت حوادث العنف التى وصلت الى حد اختطاف الدبلوماسيين وقتلهم ومن بينهم السفير الالمانى فون سبريتى ، كما قام عسكريون يرتدون ملابس مدنية باقتحام اجتماعات النقابات واعتقال عدد من المشاركين الذين اختفوا الى الأبد فيما ترددت انباء عن القائهم فى البراكين ، أما كبار الملاك فقد استخدموا فرق الاغتيال المأجورة لقتل المتحدثين باسم العمال والفلاحين الهنود اذا ماطالبوا بتحسين احوالهم او رفع اجورهم ، اما فيما يتعلق بالسياسيين الديمقراطيين فانه كان يتم اطلاق الرصاص عليهم فى الشوارع امام الجميع . ومع تصاعد اعمال العنف انتخب فى عام ١٩٨٢ الجنرال انجل جيوفارا رئيسا للبلاد لكن المرشحين الآخرين طعنوا فى نزاهة الانتخابات فلم يستطع تولى الرئاسة الى ان قام انقلاب عسكرى بقيادة الجنرال افرايم ريوس الذى بادر بحل البرلمان والدستور وبعد ذلك بعام وقع انقلاب اخر جاء بالجنرال اوسكار فيكتورس الى مقاليد الحكم ومع بداية عهد اوسكار ازداد تسارع انهيار البلاد فى اسوأ كساد عرفته خلال خمسين عاما مضت وارتفعت معدلات البطالة الى ٥٠ ٪ وتقلص نمو الاقتصاد سلبيا بنسبة ٦,١ ٪ وبحلول عام ١٩٨٥ بدأ الاستعداد لأول انتخابات مدنية تشهدها البلاد منذ عام ١٩٥٤ .

رابعا : الحكم المدنى .. سيطرة العسكريين خلف الستار :

فى عام ١٩٨٦ اجريت فى جواتيمالا أول انتخابات تأتى برئيس مدنى الى الحكم وهو الرئيس « ماركوساريزو » مرشح الحزب الديمقراطى المسيحى والذى اعتبر فى نظر كبار الملاك شيوعيا سيدفع البلاد الى الخراب الاقتصادى والسياسى فيما اعتبره الثوار مجرد واجهة يحكم من خلفها العسكريون . وبالفعل فانه طوال اربع سنوات هى فترة حكم « ساريزو » لم تشهد البلاد اى تغييرات واضحة وبدأ الحكم المدنى شبيها بفترات الحكم العسكرية السابقة . وفى عام ١٩٩٠ انتخب « جورج سيرانو » رئيسا لجواتيمالا ويهمنا هنا التركيز على نهايته كرئيس للبلاد تلك النهاية التى أدت به الى الفرار الى السلفادور طالبا اللجوء السياسى .

وفى نهاية شهر مايو الماضى وفى خطوة مفاجئة قام الرئيس « سيرانو » بجمع السلطات فى يده وحل الحكومة الديمقراطية والبرلمان والمحكمة العليا وتعطيل الدستور بدعوى التطهير ومحاربة الفساد واعلانه الحرب ضد المافيا وتجار المخدرات من اجل بناء دولة جديدة وعلى الرغم من وعوده باجراء انتخابات خلال ستين يوما من اجراءاته هذه الا ان المظاهرات سرعان ماانطلعت داخل جواتيمالا وبدات الضغوط الدولية الخارجية تطالب الرئيس سيرانو بالتراجع عن قراراته ، ومع تصاعد حدة الأزمة السياسية فى البلاد ارتفعت الاصوات مطالبة باقالة « سيرانو » وحدث مالم يكن متوقعا عندما تمت اقالة سيرانو بعد اسبوع من قراراته المفاجئة وذلك بعد ان تسلم تحذيرا من الجيش ورجال الاعمال والنقابات المهنية ، واستمرت حالة الغليان فى جواتيمالا تحسبا من عودة العسكريين الى الحكم مرة اخرى بصفة علنية

رسمية خاصة مع فشل نائب الرئيس المخلوع فى الحصول على الأغلبية اللازمة داخل البرلمان والتى تمكنه من تولى مقاليد السلطة بدلا من سيرانو ، وفى الاقتراع الثانى نجح راميرو كاربيو المدعى العام فى قضايا حقوق الانسان فى الحصول على تأييد ١٠٧ أعضاء من ١١٦ عضوا لينهى بذلك حالة التوتر والغليان التى شهدتها البلاد على مدى اسبوعين .

خامسا : « راميرو » مالذى يمكن ان يفعله ؟

جاء انتخاب راميرو دليوكاربيو رئيسا لجواتيمالا كخطوة هامة تحيى الامال فى عهد جديد من الديمقراطية والاصلاح الاقتصادى خاصة وهو واحد من انظف السياسيين فى الدولة .

ان السؤال الذى بدأ يطرح نفسه تلقائيا.. ما الذى يمكن ان يفعله راميرو المدافع عن حقوق الانسان فى دولة انهارت فيها تماما كل هذه الحقوق ، فالذى يمكن ان يفعله بعد ان وصل الى مقاليد السلطة ؟ ما الذى يمكن ان يفعله فى دولة تمزقها الحروب الأهلية ، فى دولة منهارة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا ؟

بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية فى جواتيمالا

بعد مرور نحو ستة أشهر على تسلم راميرو مقاليد السلطة فى جواتيمالا يمكننا القول بأن النظر الى الاصلاحات والاجراءات التى قام بها تعطى مؤشرات للتفاؤل بشأن مستقبل جواتيمالا ولعل أهم هذه الاجراءات يمكن ايجازها فى :

١ ـ خطة السلام الجديدة : قدمت حكومة راميرو خطة سلام جديدة هدفها بناء هيكل اجتماعى للبلاد الجديد فى هذه المحاولة مقارنة بالمحاولات السابقة هو فصل المفاوضات حول انهاء الحرب الدائرة بين الحكومة وقوات العصابات عن القضية الكبرى ، وقد اقترحت الحكومة باعتبارها جهة الاختصاص عقد ندوة سلام ديمقراطية من المفروض ان تتسع للجميع وحيث يوجد مكان للعسكريين ورجال العصابات والأحزاب والنقابات والكنائس ومنظمات حقوق الانسان وايضا الطوائف بالقرى والمنحدرة من اصل هندى فضلا عن اتحادات المزارعين ، ومن المقرر ان يشارك فى هذه الخطة بالاضافة الى كل هذه القوى الوطنية قوى خارجية فى مقدمتها الامم المتحدة ودول نشيطة فى مجال الوساطة ومنها اسبانيا والنرويج وكولومبيا وفنزويلا والمكسيك ، ويرى راميرو ان اتحاد العصابات له دور هام فى مفاوضات السلام الحالية كما كان سابقا حيث يمكنهم الادلاء برأى فى الجهود المبذولة من أجل وضع الاسس والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ليعم الاستقرار أرجاء الدولة .

٢ ـ **التغييرات العسكرية** : قام « راميرو » باجراء تغييرات واسعة بين صفوف العسكريين من منطلق الحفاظ على القوات المسلحة لمؤسسة قوية تقتصر على القيام بمهامها الخاصة فقط اذ ليس عليها القيام بدور سياسى . وفى اطار التغييرات ذاتها قام الرئيس راميرو بالاستغناء عما يسمى بالقائد الاعلى للقوات المسلحة الخاص برئاسة الجمهورية المعروف باسم (أ . ام . بى) كما اختفت تماما جماعة الامن العسكرية الخاصة برئاسة الجمهورية والمعروفة باسم الارشيف . ويأتى اختفاء هذه المؤسسات ليؤكد مدى أهمية الاصلاحات التى يقوم بها « راميرو » حيث اضطلعت هاتان المؤسستان اثناء حكم سيرانو وسيرزو بالقيام بمهام واعمال عنف منافيه للقانون .

٣ ـ **مكافحة الفساد** : فى أول اجراء اتخذه راميرو لمحاربة الفساد قام بالغاء المصروفات غير المشروعة التى كانت تشكل جزءا كبيرا من ميزانية الدولة والتى كان يحصل منها الوزراء على رواتب خاصة مكونين بذلك ثروات غير شرعية .

٤ ـ **حماية صغار المزارعين** : تقوم الحكومة حاليا بشراء الحاصلات الزراعية وتضعها تحت تصرف الهنود الحمر او تقديمها الى خمسة وأربعين الف مزارع جوايتمالى من الهاربين الى المكسيك والذين بدأ البعض منهم فى العودة الى جواتيمالا

٥ ـ **الغاء سياسة التمييز العنصرى** : قام الرئيس راميرو بتعيين رجل من اصل هندى كوزير للتعليم وهو ما يصفه المراقبون بانه خطوة نحو العالم التفرقة العنصرية

مساحة الدولة	١٠٩ كم^2	الناتج القومى الاجمالى	٨,٢مليار دولار
عدد السكان	٩,٢ مليون نسمة	نصيب الفرد من الناتج القومى	٩١٠ دولار
نسبة سكان الحضر	٪ ٣٢	نسبة السكان دون مستوى الفقر	٪ ٧٤
نسبة الأمية	٪ ٤٥	معدل التضخم	٪ ١٣
القوة العاملة كنسبة من السكان	٪ ٣٣,٥	نسبة الديون من الدخل القومى	٪ ٣٣

بادراك واع تماما لمسئولية تعليم كافة الشعب الجواتيمالى الذى تصل نسبة الأمية نسبة الى ٤٥ ٪ ، كما رفض راميرو تعيين أى وزير للشئون المحلية فى البلاد فى اشارة واضحة الى ان السكان المحليين يجب ان يرفضوا مثل هذه التقسيمات العنصرية .

افاق المستقبل :

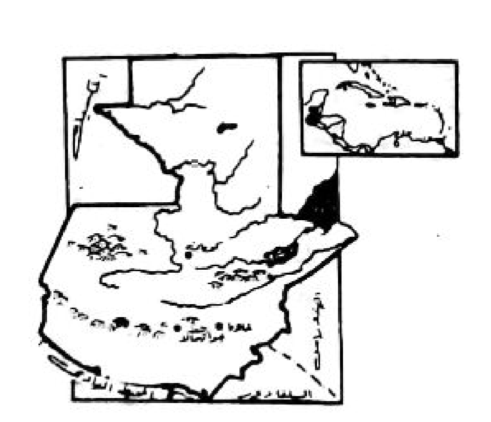
يمكننا القول بعد هذا العرض الذى قدمناه لتطور الحرب الاهلية والصراع بين سكان جواتيمالا الاصليين (٥٤ ٪ من اجمالى السكان) وبين طبقة العسكريين وملاك الأرض يمكننا القول انه لاول مرة منذ عشرات السنين تظهر فى جواتيما لا حكومة تتوافر لديها الارادة والشجاعة لاجراء تغييرات واصلاحات جذرية وهنا يمكننا ان نشير الى مجموعة من النقاط الهامة الخاصة باستشراق مستقبل هذا البلد الصغير :

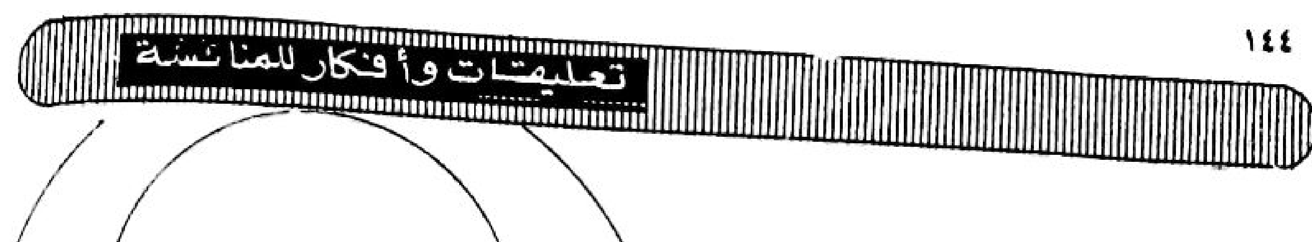
ـ ان العصابات (التى يؤكد الكثيرون انها لا تمتلك حاليا الا الف جندى فقط) عليها ان تسائل نفسها عما اذا كانت تريد استخدام العنف ضد الحكومة التى يراسها راميرو هذه العصابات التى حاربت بمساندة ودعم السكان الأصليين طويلا ضد ديكتاتورية لوكاس وميجافيكتورز وغيرهما ، هل يمكن ان تحارب زعيما ديمقراطيا مثل راميرو ؟

ـ اهمية توافر تشريع واضح عن الملكية الزراعية كأحد الشروط الأساسية لارساء سلام دائم فى البلاد وهنا تظهر اهمية حصول راميرو على دعم داخلى وخارجى

كاف للوفوق فى وجه طبقة كبار الملاك التى سترفض حتما اى تشريعات تمس ممتلكاتها او نفوذها .

ـ ضرورة القضاء على العنف الاجرامى الذى ينبع عن أسباب اقتصادية واجتماعية حيث يبرر الكثير من الفقراء فعلهم الاجرامى بالاثراء غير الشرعى الذى يتمتع به السياسيون والموظفون وتحكم طبقة كبار الملاك . □





المتسق والممكن بين العلم والسياسة

د . محمد عامر

لا يقوم الفكر بمعايير الصواب والخطأ فقط، بل يقوم ايضا بمعايير الخصب والعقم . وقد قال احد المفكرين : إعطنى افكارا خاطئة خصبة ، واحتفظ لنفسك بالافكار الصائبة العقيمة . فالفكر الخصب يولد حوارا خصبا ، حوارا تحرص كل اطرافه على تلاقح الافكار وتطويرها ، تعميقا للفهم وسعيا الى إرتياد افاق جديدة .

وفى هذا السياق يسعدنى ان اشكر فضل شخصين كريمين على هذا التعليق : الأستاذ محمد سيد أحمد الذى يعد هذا المقال استجابة لمقال خصب نشره بأهرام الخميس ١٠/٦/٩٣ (ص ٩) تحت عنوان « السياسة والاتساق العلمى » ، والدكتور اسامة الغزالى حرب الذى شجعنى على تطوير الجزء الأخير من المقال ونشره بالسياسة الدولية .

ورغم ان المقال قد تطور فى سياق حوار ، فقد حرصت على ان يخرج متكاملا ، حتى يمكن ان يتابعه من لم يسبق له قراءة مقال الأستاذ سيد أحمد .

بقى أن اوضح ان كل ماينطوى عليه المقال من آراء واخطاء وعيوب هو مسئوليتى وحدى .

المتسق :

العلاقة بين المتسق والممكن وثيقة ، فالفكر غير المتسق يخلط بين الممكن وغير الممكن . إذا انه من المعروف فى المنطق أن غياب الاتساق يؤدى الى إثبات أى شىء ، ونفى اى شىء . فإن جاز لزيد أن يقول - فى إطار ذات الفكر - إنه يستحيل علينا أن نفعل نفس الشىء . وجاز له أن يقول ايضا إن لنا أن نفعل اى شىء آخر ، وإن علينا أن نفعل أى شىء آخر ، وإن علينا الا نفعل أى شىء

لذا فالفكر المتناقض ، أى غير المتسق ، فكر معيب ، يجب علاجه لرفع التناقض . غير أن هذا ليس دائما بالأمر السهل ، بل إن الصعوبة قد تكون فى إكتشاف التناقض بداية .

وصعوبة إكتشاف التناقض او علاجه لاتقابلنا فقط فى الفكر السياسى او فى العلوم الاجتماعية ، وإنما تقابلنا ايضا فى العلوم الطبيعية ، بل وفى الرياضيات التى يظن البعض انها قلعة الرياضيات المنيعة .

وقصة الرياضيات مع التناقض طويلة وعميقة وخصبة ، ارجو أن أتوفر على كتابتها فى يوم من الأيام . وهى ترجع الى نحو الفين وخمسمائة عام ، عندما اكتشف الفيثاغورثيون تناقضا فى هندستهم . وقد استغرقت عملية رفع هذا التناقض نحو قرن من الزمان ، وتضمنت تطوير الهندسة الى مايعرف الآن باسم الهندسة الاقليدية ، التى سمعنا عنها جميعا فى المدرسة الاعدادية . وقد تضافرت هذه الهندسة اليونانية - المصرية (كان اقليدس استاذا بجامعة الاسكندرية) مع الجبر العربى والحساب الهندى - العربى فى تطوير الفكر الرياضى مما سمح فى أواخر القرن السابع عشر الميلادى بميلاد احد اهم فروع الرياضيات : التفاضل والتكامل . ولد التفاضل والتكامل متناقضا ، وكان هذا واضحا من البداية لمؤسسيه ، ولكل من يهمه الأمر . استغرقت

محاولات رفع هذا التناقض نحو قرن ونصف قرن قبل ان تبدأ فى الاثمار (عام ١٨٢١) . وبعد نصف قرن آخر صار بالامكان القول بأن هذه المحاولات ، وما تضمنته من تطوير جوهري للرياضيات ، قد أدت الى بناء رياضي متسق ودقيق وقوى وجميل ومفيد ، أو هكذا ظن الرياضيون . لكن الفرحة لم تدم طويلا . فبعد ربع قرن لا اكثر ، اكتشف تناقض فى البناء الجديد (عام ١٨٩٧) .

شغلت محاولات التعامل مع هذا التناقض الرياضيين والمناطقة مدة تربو على ثلاثة عقود . وقد طورت هذه المحاولات كلا من الرياضيات والمنطق تطويرا جذريا . فهى التى إرتقت بالمنطق الشكلى الى آفاق لم نكن نحلم بها من قبل وهى التى استكملت الصياغة الرمزية للرياضيات ، وأقامتها - لأول مرة فى التاريخ - على أساس منطقى صريح ، ...

هل نجحت كل هذه الانجازات العظيمة فى رفع التناقض ؟ نحن الآن أكثر حذرا عن ذى قبل ، ولذا فجوابنا هو : لا نعرف ! اقصى مايمكن ان نقول هو ان احدا لم يكتشف بعد تناقضا فى الصرح الرياضى المعاصر . وفى ذات الوقت لانملك (والارجح اننا لن نملك ابدا) برهانا مقبولا على اتساق هذا الصرح الشامخ ، الذى تقوم عليه كل علوم وتكنولوجيا العصر . وبالتالى فمن الوارد ان نكتشف فيه تناقضا مستقبلا . فان حدث هذا ، كان علينا ان نعالجه . والأرجح ان هذا العلاج يفضى الى مزيد من تطوير الرياضيات والمنطق . الاتساق اذن ليس حالة نعرف ان الرياضيات تتمتع بها ، بل اننا نعرف أنها قد افتقرت اليها فى مراحل هامة من تطورها ، وإنما هو هدف تسعى اليه الرياضيات ، وهى فى سعيها هذا تتطور تطورا عظيما ، وتكتسب ابعادا وأعماقا غير مسبوقة . الانسان موضوع الحديث غاليه هو الاتساق الذاتى ، او الاتساق الداخلى . فإذا ما انتقلنا من الرياضيات الى السياسة ، او الى العلوم السياسية ، أو الى العلوم الاجتماعية والطبيعية بصفة عامة ، نجد أن الاتساق يكتسب بعدا إضافيا ، هو الاتساق بين النظرية والمشاهدة ، او الاتساق بين الفكر والممارسة ، او الاتساق بين القول والفعل .. وبذا فان قضية الاتساق تزداد عمقا وتشعبا . كما تزداد أهمية الدور الذى يلعبه السعى الى الاتساق فى تطوير الفكر والممارسة معا .

إننا عندما ندعو الساسة والمفكرين السياسيين وعلماء السياسة الى الاتساق ، فإننا لانطالبهم بأن يبرهنوا على ان افكارهم او نظرياتهم متسقة ، فهذا مطلب عسير ، إن لم يكن مستحيلا ، حتى فى الرياضيات كما ذكرنا اننا نطالبهم فقط بأن يدققوا صياغاتهم ، وأن يأخذوا ما قد يكتشف من تناقضات مأخذ الجد ، حتى يفتحوا بهذا بابا واسعا لتطوير السياسة ممارسة وفكرا وتنظيرا . والدقة تخدم الاتساق من وجهين : فهى تساعد على اكتشاف التناقض ، وتساعد على رفعه ايضا . كما انها تساعد على وحدانية قراءة النص ، أو على الأقل تقلل من عدد تفسيراته ، وتضيق الشقة بينها . وللصلة الوثيقة والمباشرة بين السياسة والمصلحة ، فإن الاهتمام بالدقة والاتساق يجب ان يتضاعف . إذا أن الغموض كثيرا مايغلف تناقضا : تناقضا داخليا ، او تناقضا بين تفسيرات مختلفة ، او تناقضا بين النوايا المعلنة والنوايا المبيتة ... ولم كان من المستحيل على الأشياء المتناقضة أن تتحقق معا ، فإن القوى هو الذى يملى إرادته ويفرض تفسيراته ليحقق مصالحه ونواياه المبيتة .

انظر مثلا الى وعد بلفور . إنه يعد فى بدايته ببذل غاية الجهد لتسهيل تأسيس « وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين » . الا تجد فى هذا شيئا من الغموض ؟ ام انه شىء آخر ؟ ماهو هذا الشىء الآخر ؟ ... ؟ انه تعبير غامض اختير بعناية ليغطى على نية بريطانيا المبيتة على اقامة دولة يهودية مستقلة فى فلسطين . وبهذا الغموض يمكنها ان تجعل هذا الوعد مقبولا لدى بعض القادة العرب ، وهذا بدوره يسهل عليها تحقيق مآربها .. (راجع مذكرات المستشرق هو جارث رئيس المكتب العربى فى قيادة اللبنى عن لقائه بالشريف حسين فى ١٥/ ١/ ١٩١٨) .

ويأبى وعد بلفور الذى لايزيد عدد سطوره على تسعة ، الا أن يضيف التناقض الى الغموض . فهو يؤكد بعد المذكور عاليه مباشرة على انه « لن يفعل شىء قد يكون من شأنه الانتقاص من الحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية الموجودة بفلسطين » كيف ؟ الا يناقض هذا بذل غاية الجهد لتأسيس وطن قومى للشعب اليهودى بفلسطينى ، دون حتى مجرد التفكير فى استطلاع رأى شعب فلسطين ، الذى يشير اليه الوعد باسم « الجماعات غير اليهودية » !

والمشكلة هنا ليست مع لورد بلفور وحكومة صاحب الجلالة - التى صدر الوعد باسمها - وحدهما . بل إنها ايضا مع النظام الدولى الذى كان جديدا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، والذى جسدت « شرعيته » عصبة الأمم ، التى اقامها الحلفاء المنتصرون فى تلك الحرب . اذا انه فى ظل تلك « الشرعية » تبنت عصبة الأمم وعد بلفور فى صك إنتدابها بريطانيا على فلسطينى ، بما يناقض ميثاق العصبة ذاته . وهذا ما اكده لورد بلفور فى مذكرته التى كتبها فى ١٩١٩/٨/١ والتى قال فيها إن « التناقض بين نص ميثاق عصبة الأمم وبين سياسة الحلفاء [فرض وعد بلفور على فلسطين ، وفرض انتداب فرنسا على سوريا] هو اكثر فحشا فى حالة الأمة الفلسطينية المستقلة ، عنه فى حالة الأمة السورية المستقلة » ثم يضيف « وفى الواقع فإنه فيما يتعلق بفلسطين ، لم يصدر الحلفاء بيان حقائق لايقرون ببطلانه ، ولم يصدروا اعلان سياسات دون ان يكونوا قد

بيتوا النية دائما على انتهاكه » .

ويأبى حلفاء الحرب العالمية الثانية الا ان يعيدوا سيرة اسلافهم حلفاء الحرب العالمية الأولى . فقد جعلوا هيئة الامم المتحدة التي اقاموها تجسيدا « للشرعية » الدولية بعد الحرب الثانية تصدر قرار تقسيم فلسطين بما يناقض ميثاقها . بل ان ميثاق الهيئة ذاته يعاني من تناقض ذاتي ..

وعلى عكس الحال في الرياضيات ، فالمشكلة هنا ليست مجرد مشكلة فنية . فإنه من السهل على كل ذي عين ترى وعقل يفقه ، أن يدرك هذا الغموض ، ويكتشف هذه التناقضات ، ويقترح طرقا للتعامل معها . وهذا لاينتقص من كفاءة الذين صاغوا هذه النصوص ، وخططوا هذه السياسات . فالأرجح انهم يدركون مايعتورها من غموض وتناقض ، والأرجح انهم قد تعمدوا هذا ، كما افادنا لورد بلفور . وهنا بالضبط تكمن المشكلة . فالاقوياء يجدون ان من مصلحتهم ان يغلفوا اطماعهم بغلالة من « الشرعية » وإن كان يكتنفها الغموض ، وإن كان يعوزها الاتساق . والضعاف لايملكون احقاق الحق على ارض الواقع ، ولاحتى على مستوى مواثيق وقرارات الهيئات الدولية . ولذا فإن السعي الى الاتساق في السياسة أمر يتجاوز مجرد الجهود الفكرية .

الممكن :

« الممكن » مفهوم ذو مستويات متعددة . فهناك الممكن منطقيا ، والممكن علميا والممكن عمليا . وبشيء من التبسيط يجوز ان تقول ان الممكن منطقيا هو الممكن في العالم الذى نعيش فيه ، أو في اى عالم آخر تتخيله . والممكن علميا هو الممكن في العالم الذى نعيش فيه تحديدا . اما الممكن عمليا فهو ذلك الذى يتحقق او ينجز بالفعل . اى أن دائرة الممكن تضيق عمليا فهو ذلك الذى يتحقق او ينجز بالفعل . أى أن دائرة الممكن تضيق ، ثم تضيق . فإذا ما انتقلنا من « الممكن » الى نقيضه « المستحيل » جاز ان نقول ان المستحيل منطقيا مستحيل علميا ، والمستحيل علميا مستحيل عمليا . اى ان دائرة المستحيل تتسع ثم تتسع . فإذا قبلنا منطقيا أن الصفة ونفيها لايجتمعان لشيء واحد ، صار من العبث ان نبحث في عالمنا عن شيء تثبت له صفة ما ، وتنفى عنه . اذ ان المستحيل منطقيا مستحيل علميا . اى ان دائرة المستحيل تتسع ثم تتسع . فإذا قبلنا منطقيا ان ان الصفة ونفيها لايجتمعات لشيء واحد ، صار من العبث ان نبحث في عالمنا عن شيء تثبت له صفة ما ، وتنفى عنه . اذا ان المستحيل منطقيا مستحيل علميا . واذا قبلنا علميا ان الطاقة لاتفنى ولاتستحدث ، صار من العبث ان نحاول تصميم الة تبذل شغلا دون ان تستهلك طاقة . اذ أن المستحيل علميا مستحيل عمليا .

وعلى عكس مايظن البعض ، فإن التقدم العلمي قد يضيق من دائرة الممكن علميا . فقبل تطور النظرية الذرية الحديثة ، كان من الممكن علميا (وان لم يكن من الممكن عمليا) زيادة كتلة قطعة من الحديد بأى قدر ، مهما صغر . والآن فان هذا غير ممكن علميا ، اذا ان الزيادة يجب ان تكون من مضاعفات ذرة الحديد .

ويخلط البعض بين الممكن عمليا وبين السهل او الواضح او ماهو في متناول اليد . غير أن الامر ليس كذلك . فحتى سنوات قليلة لم يكن من الواضح اذا ما كان من الممكن عمليا ان يجرى الانسان مائة متر في اقل من عشر ثوان . لكن هناك إناسا من ذوى البصيرة والارادة قرروا المحاولة . وبالجهد والتدريب والاصرار الذى ثابروا عليه سنين ، بينوا ان هذا ممكن . عندما استطاع انسان ان يجرى بالفعل مائة متر في اقل من ثوان عشر .

وفي اوائل القرن الماضي كان المصباح الكهربى ممكنا علميا . لكن الأمر احتاج الى عشرات السنين من الابداع المتصل والتجريب الصبور والتقدم في اكثر من اتجاه . توجها توماس اديسون بتجارب اجراها على ستة آلاف مادة مختلفة حتى استطاع ان يصنع سلكا متوهجا مناسبا . إحتاج الأمر الى كل هذا كي يصبح المصباح الكهربائي ممكنا عمليا عام ١٨٧٩ .

الأخطر من هذا أن البصيرة والاصرار يكونان في بعض الأحيان مطلوبين حتى في مواجهة العلم . وهذه هي خبرة المخترع الايطالى الشاب جوليلمو ماركونى الذى لم يكن قد بلغ الثامنة والعشرين من عمره عندما كان يحاول أن يرسل إشارة لاسلكية من بريطانيا إلى أمريكا . فقال له بعض العلماء إن هذا مستحيل علميا ، إذا أن الأرض كروية ، بينما تسير الاشارات اللاسلكية في خطوط مستقيمة ، وبالتالى فهى لن تنحنى مع الأرض ، بل ستتبدد في الفضاء ، ولن تصل أمريكا أبدا . لكنها وصلت يوم ١٢/١٢/١٩٠١ ، أو هكذا قال ماركونى ! وبات الناس بين مكذب ومصدق . ثم أعاد ماركونى تجربته بطريقة اكثر تفصيلا ، واصدر تقريرا موثقا عنها في أول مارس عام ١٩٠٢ ، فأقر كل من يهمه الأمر بأن الاشارة قد وصلت بالفعل . وهكذا تحقق الممكن العملى في مواجهة المستحيل العلمى ، أو هكذا بدا الأمر !

اكتشف إذن تناقض في علم الفزياء بين النظرية والمشاهدة . وهذا يذكرنا بالتناقضات التى اكتشفت في الرياضيات ، ولعبت محاولات رفعها دورا محوريا في تطوير الرياضيات . وبالمثل لعبت محاولات رفع هذا التناقض دورا في تطوير الفزياء . ففى محاولة لرفعه اقترح بعض العلماء (في ذات العام ، ١٩٠٢) وجود شريحة متأنية في طبقات الجو العليا ، انعكست عليها الاشارات اللاسلكية ، ومن ثم وصلت إلى أمريكا . وبعد ذلك باثنين وعشرين عاما ، أى في عام ١٩٢٤ تأكد العلماء من وجود تلك الشريحة ، التى تعرف باسم

عن العلم والفن :

يقول البعض إن السياسة فن الممكن . فما المقصود بهذا ؟ هل هذا قول مقبول ؟ هل يحسن فهمنا لقضايا السياسة ؟ هل يزيد من فعالية تعاملنا معها ؟

لقد تحدثنا بشيء من التفصيل عن الممكن ، فما المقصود بالفن ؟ يجوز فهم الفن بمعنى يجعله نقيضا ، او ضدا للعلم . فالفن مجاله العاطفة ، بينما العلم مجاله العقل . والفن يهدف إلى الرقى بالمشاعر ، بينما العلم يهدف إلى تعميق الفهم ... إن القول بإن السياسة فن الممكن ، وليست علم الممكن ، مع فهم الفن بهذا المعنى ، هو دعوة لعدم إعمال العقل فى السياسة . ولا اظن ان هذا يحسن فهمنا لقضايا السياسة ، أو يزيد من فعالية تعاملنا معها .

وتغييب العقلانية باسم الفن ، على سوئه ، ليس أسوأ من افتعال العقلانية باسم العلم . فما الخبر إذن ؟

للفن معان أخرى ، منها ـ تبعا للمعجم الوسيط ـ أنه مهارة يحكمها الذوق والمواهب ، وانه جملة القواعد الخاصة بحرفة أو صناعة ، وأنه التطبيق العملى للنظريات العلمية بالوسائل التى تحققها ، ويكتسب بالدراسة والمرانه . وهكذا يجوز فهم الفن بمعنى يجعله امتدادا للعلم ، أو مكملا له ، متداخلا معه . بهذا المعنى للفن نستطيع ان نقول إن لكل موضوع توليفه فنية / علمية تساعدنا على تطوير فهمنا وتعاملنا معه . وهذه التوليفة تتوقف على الموضوع ذاته ، وعلى مدى خبرتنا به . وهى بدورها متطورة ، نتيجة الممارسة ، أو نتيجة جعلها موضوعا للبحث والدراسة .

بناء السفن ، مثلا اقدم من بناء الطائرات بآلاف السنين . لكن « علم » بناء السفن أحدث من علم بناء الطائرات . أو بكلمات أدق ، تكنولوجيا بناء السفن القائمة على العلم ، أحدث من تكنولوجيا بناء الطائرات القائمة على العلم . وهكذا فإن توليفة الفن / العلم فى حالة السفن تختلف عنها فى حالة الطائرات . وهذه التوليفه متطورة مع الزمن . بدأت ـ فى حالة السفن ـ فى إطار الفن منذ آلاف السنين ، وظلت اقرب إليه حتى اوائل قرننا هذا ، عندما اخذت تميل إلى العلم اكثر فأكثر . وبصفة عامة فإن اقتران التكنولوجيا بالعلم ظاهرة حديثة نسبيا ، لا يزيد عمرها على ثلاثة قرون . قبلها كانت الهوة بين العلم والتكنولوجيا واسعة . إذ كانت التكنولوجيا أقرب إلى الحرف ، والعلم اقرب إلى الفلسفة . ثم اخذت الهوة تضيق وتضيق حتى آلت إلى ما هى عليه الآن .

وحتى فى مجال العلم نجد أن توليفة الفن / العلم مطلوبة . على إنها مطلوبة حتى فى الرياضيات ، التى يظن الناس انها أبعد ما تكون عن الفن . فمثلا ، عندما اقام إقليدس هندسته فى محاولة لدفع التناقض الذى اكتشف فى هندسة فيثاغورث ، كما أسلفنا ، اقامها على فن المنطق ، اكثر مما اقامها على علم المنطق . وبيان ذلك أن المنطق الذى كان متاحا فى عصره بصورة صريحة لم يزد على المنطق الأوسطى والمنطق الرواقى . وهذا المنطق ـ الذى لا يزال للأسف الشديد مسيطرا على الدراسات الادبية لدينا ـ هو من الضعف بما لا يكفى لأن تقوم عليه الهندسة ، ولا اية نظرية عميقة أو قوية اخرى . ولو اصر إقليدس على ان يقيم هندسته على هذا المنطق (الذى يجوز أن نسميه « علم المنطق ») وحده ، ما تمكن من أن يذهب بعيدا . لذا فقد استكمله باللجوء ـ تلقائيا ، على الارجح ـ إلى الحدس المنطقى ، أو المنطق الحدسى ، وهو ما يجوز أن نسميه « فن » المنطق . وظلت الهندسة ، والرياضيات بصفة عامة ، تعتمد على توليفة فن / علم المنطق ، التى يغلب فيها الفن على العلم ، حتى بدايات قرننا هذا .

حقا ، إن بالهندسة التى تركها لنا إقليدس ثغرات خطيرة . لكنها ـ رغم ذلك ـ ساعدتنا كثيرا على فهم الاشكال ، وخواصها ، والعلاقات بينها .

وظلت لأكثر من الفى عام المثل الاعلى للبناء العلمى المحكم . بل نستطيع القول بأن المناطقة المحدثية قد نسجوا على منوالها فى تطويرهم المنطق من موضوع يغلب عليه الفن ، إلى موضوع يغلب عليه العلم . والذى أود أن أؤكد عليه هنا ، أن إقليدس لو كان قد افتعل العقلانية وأصر على الاعتماد على علم المنطق ، دون فن المنطق ، لكان قد قطع الطريق على هذا التطور العظيم .

مثال آخر لا يخلو من طرافة . وهو هذه المرة ليس عن التوليف بين الفن والعلم ، بل عن المواجهة بينهما . إذا قبلنا أن علم الشطرنج يتجسد فى الكمبيوتر المبرمج للعب الشطرنج ، وأن فن الشطرنج يجسده البشر الذين يلعبون الشطرنج ، لوجدنا ان الفن ينتصر على العلم . إذ أنه لا يوجد ـ حتى الآن على الأقل ـ برنامج يستطيع أن يهزم ابطال العالم فى الشطرنج ، وإن كان هناك برامج تستطيع أن تهزم من دونهم مرتبة .

السياسة والممكن :

ما هى توليفة الفن / العلم المناسبة للسياسة ؟ هذا سؤال تصعب الاجابة عنه . وعلى كل فهذه التوليفة متغيره ، وقابلة للتطوير . ولا مانع من ان نأخذ بقول القائلين بان الفن يغلب ـ حتى الآن ـ على العلم فى هذه التوليفة . ومن ثم فلا مانع من ان نقول معهم إن السياسة فن ، اخذا بالاغلب . على ان نفهم الفن بطريقة تجعله امتدادا أو مكملا للعلم ، لا نقيضا أو ضدا له ، على نحو ما أسلفنا .

لكن هل السياسة فن الممكن ، حتى بهذا المعنى للفن ؟ يعيب هذا القول امران . أولهما أن « الممكن » قد يفهم بمعنى السهل أو ما هو فى متناول اليد . وكما اسلفنا فهذا فهم قاصر ، وضرورة ـ فى هذا السياق ـ لا يحتاج

إلى مزيد إيضاح . وثانيهما أن أداة التعريف « الـ » التى تتصدر كلمة « الممكن » تعطى إيحاء خاطئا بأن هناك ممكنا (عمليا) واحدا ، بينما هناك ممكنات (عملية) عديدة ، بعضها يتطلب خيالا عبقريا وإرادة جبارة ، ومثابرة لا تكل ، كما بيننا انفا . فأى الممكنات هو المراد ؟ الأفضل ! أليس كذلك ؟ إذن فلم لا نقول إن السياسة فن الأفضل ؟ أليس هذا الوصف أصدق ؟ أليس أقرب إلى ما يجرى على أرض الواقع ؟ ألا يحسن من فهمنا لقضايا السياسة ؟ ألا يزيد من فعالية تعاملنا معها ؟

من الايجابيات الواضحة لقولنا إن السياسة فن الأفضل ، أنه يثير مباشرة سؤالا هاما : الأفضل لمن ؟ وكلمة « الأفضل » لا يغلفها الحياد الخادع الذى يغلف كلمة « الممكن » وبالفعل . فالسياسة ليست محايدة ! فهناك قوى سياسية محلية وعالمية متعددة ، ذات مصالح وأولويات وأفضليات مختلفة . وجوهر السياسة هو الصراع بين هذه القوى ، كل تحاول فرض أفضلياتها على الآخر . إلى جانب هذا نجد من سلبيات القول بأن السياسة فن الممكن أنه يعنى ـ عند البعض ـ التوصل إلى حلول وسط . وهذا عيب أخلاقى ، فضلا على أنه خطأ علمى . فإذا كان الانسان يرى أنه على صواب ، فكيف يقبل الحلول الوسط ؟ أين إذن الثبات على المبدأ ؟ وأين التضحية ـ حتى بالحياة ـ فى سبيل المثل العليا ؟ أما الخطأ العلمى فهو يتلخص فى أنه لا يوجد فى الواقع حلول وسط . فما يقال له إنه حل وسط ، هو فى الحقيقة حل أفضل من وجهة نظر مختلفة ، أو فى إطار مختلف . فالحل الأفضل فى ظل قيود معينة ، قد يختلف عن الحل الأفضل فى ظل قيود أخرى . والحل الأفضل على مدى زمنى معين ، قد يختلف عن الحل الأفضل على مدى زمنى آخر . والحل الأفضل لمجموعة معينة من البشر ، قد يختلف عن الحل الأفضل لمجموعة أخرى .

خذ مثلا نضال شعب فيتنام ضد الامبريالية الأمريكية . كان الأفضل مطلقا أن يحقق هذا الشعب العظيم إنتصارات قاضيا على العدوان الأمريكى ، يقذف به إلى البحر ، أو يجبره على التسليم بلا قيد ولا شرط ، كما أجبرت النازية على التسليم فى الحرب العالمية الثانية . لكن للواقع قيوده . والقيد الذى يعنينا هنا هو قوة الولايات المتحدة العسكرية والاقتصادية . فى ظل هذا القيد ، يضحى الأفضل هو الوصول إلى اتفاق مع الولايات المتحدة يضمن جلاء القوات المعتدية ، ويحقق استقلال ووحدة فيتنام .

كيف ؟ إذا ما افترضنا أن الطبقات الحاكمة فى الولايات المتحدة تأخذ هى أيضا بأن السياسة فن الأفضل ، تكون وسيلة التوصل إلى هذا الاتفاق هى إقناعها بأنه هو الأفضل لها . والاقناع هنا قضية عملية فى الأساس ، تتلخص فى جعل بقاء الولايات المتحدة فى فيتنام باهظ التكلفة ، إلى الحد الذى يجعلها ترى أن الأفضل لها (أى الأقل تكلفة) أن ترفع يدها عن فيتنام .

وهذا ما جرى بالفعل . كانت البداية فى يوليو ١٩٥٤ عندما رفضت الولايات المتحدة التوقيع على إعلان مؤتمر جنيف الخاص بفيتنام (وبقية الهند الصينية) . وأخذت تحل محل فرنسا كقوة استعمارية . وفى سبتمبر من ذات العام اقامت الولايات المتحدة حلف جنوب شرق آسيا لاحكام قبضتها على المنطقة . وفى نفس الوقت استخدمت ديم (رئيس وزراء ، ثم رئيس جمهورية فيتنام الجنوبية) فى خرق اعلان جنيف . فكان رفض إجراء الانتخابات التى نص الاعلان على أن تعقد فى يوليو ١٩٥٦ للتعبير الحر عن إرادة الأمة ، ومن ثم حسم قضية وحدة فيتنام ، وغيرها من القضايا الهامة . ومع هذا الخرق لاعلان جنيف ، أخذت مقاومة شعب فيتنام تتزايد . ولما أعيت الولايات المتحدة الحيل فى تثبيت نظامها العميل فى فيتنام الجنوبية ، قررت أن تخوض الحرب مباشرة بجيوشها هى وحلفاؤها ، بل وشرعت فى شن غارات جوية على فيتنام الشمالية فى فبراير ١٩٦٥ .

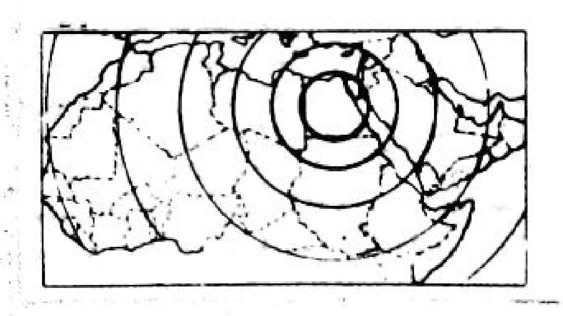
ومع هذا التصعيد بدأت بعض جماعات المثقفين الأمريكيين تنشط ضد هذا العدوان على شعب ينشد الاستقلال والوحدة . ومع تصاعد العدوان ، تصاعدت المقاومة ، وتزايدت خسائر أمريكا . ومع تزايد هذه الخسائر أخذت قطاعات أوسع وأوسع من الأمريكيين ترى أن الأفضل لها أن ترفع أمريكا يدها عن فيتنام . ومن ثم تحولت الحركة الأمريكية المناهضة لحرب فيتنام إلى حركة شعبية ، بعد أن كانت حركة مثقفين . واستمر التصعيد الأمريكى الوحشى نحو ثمانية أعوام تزايدت فهل تضحيات الفيتناميين ، لكنهم لم تلن لهم قناة ، بل استطاعوا أن يوقعوا بالمعتدين خسائر وسعت من دائرة الأمريكيين الذين يرون أن من الأفضل لهم أن يرفعوا أيديهم عن فيتنام ، حتى شملت هذه الدائرة متخذى القرار أنفسهم . وفى ٢٧ يناير ١٩٧٣ وقعت الولايات المتحدة اتفاقية باريس التى بمقتضاها تنتهى حرب فيتنام ، وتسحب أمريكا وحلفاؤها قواتها من فيتنام الجنوبية ، وتفكك قواعدها العسكرية فيها خلال ستين يوما من تاريخ التوقيع .

ورغم انجاز الانسحاب وتفكيك القواعد ، فإن الأمور لم تسر بالسلاسة المرجوة . فكما رفضت حكومة ديم إجراء الانتخابات التى نص عليها اعلان جنيف عام ٥٤ ، رفضت حكومة ثيو (فى فيتنام الجنوبية) إجراء الانتخابات التى نصت عليها اتفاقية باريس عام ٧٣ . لكن الظروف فى ٧٣ كانت غيرها فى ٥٤ . فالولايات المتحدة التى استخدمت ديم لخرق اعلان جنيف ، لم يكن بوسعها أن تكرر نفس الشىء مع ثيو واتفاقية باريس .

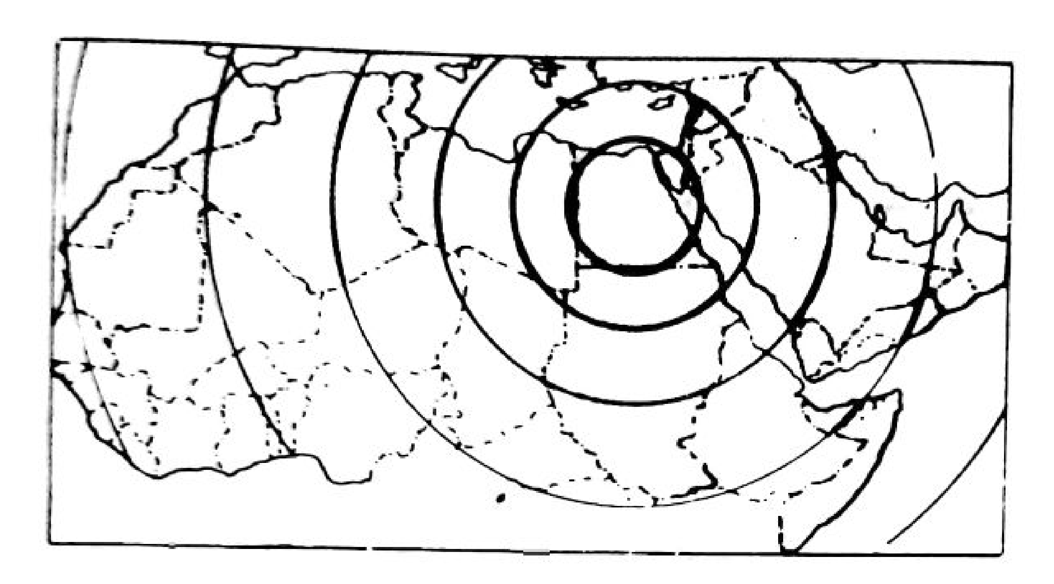


الشرق الأوسط بعد السلام

المحتويات



(١) تقديم الملف : نظرة عامة على المفاوضات



د. عبد المنعم سعيد

أثار الاتفاق الفلسطيني ـ الاسرائيلي وماتبعه من اتفاق اردني ـ اسرائيلي زوابع كثيرة في الساحة السياسية والثقافية والاكاديمية العربية . ولم يحظ امر بكثير من الجدل السياسي والايديولوجي قدر الحديث عن النظام الشرق أوسطي والسوق الشرق اوسطية المشتركة كمستقبل للمنطقة بعد التوصل الى سلام عربي إسرائيلي . وبينما اعتبر البعض كلا من النظام والسوق « اوهاما » « وطواحين هواء » لاأساس لها من الواقع ، اعتبرها اخرون اما انها اصبحت حقيقة واقعة او بسبيلها الى الوقوع في المستقبل القريب . وما بين الموقفين تعددت السبل والمقاصد مابين مؤيد ومعترض وما بينهما .

وتعود هذه الخلافات في كثير منها الى عاملين : تمسك الكثيرين بمواقف ايديولوجية يجرى إسقاطها على الواقع بإصرار عجيب ، وغياب المعلومات والحقائق حول ماهو معروض بالفعل على ساحة المنطقة سواء من الجانب العربي أو الجانب الاسرائيلي أو من اطراف خارج المنطقة . وقد درجت السياسة الدولية على ان تلعب دورا في توفير اكبر كمية ممكنة من المعلومات والتحليلات ووجهات النظر المختلفة امام القارىء الغربي العادى والمتخصص حتى يمكن ترشيد النقاش والحوار الدائر بامتداد الامة العربية . وفي عدد اكتوبر الماضي قدمت السياسة الدولية ملفا خاصا حول المفاوضات الثنائية العربية ـ الاسرائيلية عامة والمحادثات الفلسطينية ـ الاسرائيلية بوجه خاص تحت عنوان : الطريق نحو سلام عربي اسرائيلي .. القضايا والمشكلات .

وفي هذا الملف فان السياسة الدولية تستكمل جانبا اخر من الصورة وهي الخاصة بالابعاد الاقليمية لعملية التفاوض العربي ـ الاسرائيلي والتي تشغل حاليا المفاوضات المتعددة الاطراف الخاصة بالشرق الاوسط والتي ينتظر ان يتم من خلالها تحديد التفاعلات التي سوف ترسم مستقبل المنطقة العربية والشرق الاوسط بشكل عام . وينقسم الملف الى هذه المقدمة التي تمثل نظرة عامة على المفاوضات المتعددة الاطراف وما تشكله من معضلات والاستراتيجيات المختلفة للتعامل معها فضلا عن مناقشة وجهات النظر المختلفة بصدد اربعة قضايا جوهرية (الحد من التسلح ، التعاون الاقتصادى ، المياه ، واللاجئون) مع اطلالة عامة على امكانية استخدام المفاوضات المتعددة الاطراف لخدمة الاهداف العربية .

بعد هذه المقدمة ينقسم الملف الى دراسة « الشرق الاوسط والفكر السياسي العربي » تحاول تحديد الرؤى العربية المختلفة للفكرة الشرق أوسطية . وهو نوع من المسح الضرورى لتبيان « الخنادق » العربية المختلفة ازاء الموضوع . ثم بعد ذلك تأتي خمسة دراسات متتالية يتناول كل منها موضوعا من الموضوعات التي تشغل اللجان الفرعية الخمس للمفاوضات المتعددة الاطراف

الأمن ، الاقتصاد ، المياه ، اللاجئون ، والبيئة . ان السياسة الدولية تأمل ان يساهم هذا الملف كما ساهمت ملفات سابقة فى ترشيد النقاش العربى ومده بالمعلومات والتحليلات اللازمة لادارة حوار رشيد وعقلانى .

المفاوضات المتعددة الاطراف فى الشرق الاوسط :

تمثل المفاوضات الاقليمية متعددة الاطراف فى الشرق الاوسط ، والمشهرة فى ٢٨ ، ٢٩ يناير ١٩٩٢ فى موسكو ، الحلقة الثالثة فى عملية السلام فى الشرق الاوسط بعد حلقة مؤتمر مدريد وحلقة المفاوضات الثنائية . ورغم ان هذه المفاوضات تمثل اهمية التعامل ما بين دول الشرق الاوسط ، وبينها وبين العالم الخارجي ممثلا فى الولايات المتحدة والاتحاد الروسى ودول الجماعة الاوربية واليابان وعدد اخر من الدول التى وافقت على المشاركة فيها إيمانا منها بحيوية السلام فى الشرق الاوسط للسلام العالمى ، فان جوهرها هو تسهيل عملية السلام العربى - الاسرائيلى من خلال تذليل عدد من القضايا الشائكة التى تؤثر على سير المفاوضات الثنائية ما بين الاطراف المباشرة للصراع وهى اسرائيل من جانب و الاردن ولبنان وفلسطين وسوريا من جانب اخر .

والقضايا المعروضة على هذه الحلقة خمسة : الأمن والحد من التسليح ، المياه ، التعاون الاقتصادى ، اللاجئون ، والبيئة . فى هذه القضايا تتعارض وجهات النظر العربية والاسرائيلية تعارضا كبيرا ، ان لم تتصادم بشكل كبير . ورغم ذلك ، فان الدراسات و الحلقات البحثية التى عقدت خلال الاعوام الاخيرة فى الولايات المتحدة واوربا والاتحاد السوفيتى بدأت فى التوصل إلى نوع من الارضية المشتركة التى لا تمثل عبورا للفجوة الواسعة بين الطرفين ، ولكنها تمثل نقطة بداية للتعامل مع هذه القضايا بشكل مشترك . والتفاوض حول هذه القضايا ، سوف يرتبط إلى حد كبير بحلقة المفاوضات الثنائية و يؤثر فيها ويتأثر بها سواء على مستوى سرعة التوصل إلى نتائج ، أو توقف هذه المباحثات وانهيار عملية السلام .

ان هذه المقدمة تسعى إلى تحقيق ثلاثة اهداف . أولها ، ان توضح الاطار العام التى انطلقت منه المفاوضات والاشكاليات والمصاعب التى تواجهها . وثانيها ، التعريف بالقضايا المعروضة ، وحدودها ، ووجهات النظر العربية والاسرائيلية فيها ، فضلا عن الحلول المتصورة لها . وثالثها ، وضع استراتيجية عربية للتعامل مع هذه المفاوضات فى إطار عملية السلام ككل حتى تحقق أكبر عائد سياسى واستراتيجى ممكن .

اولا : الاطار العام :

بعد انتهاء الجولة الاولى من المفاوضات العربية الاسرائيلية من خلال مؤتمر السلام فى مدريد ، ومع بدء المحادثات الثنائية فى مدريد ثم استئنافها فى واشنطن ، بدأت المفاوضات الاقليمية متعددة الاطراف فى موسكو باعتبارها الحلقة المكملة فى المفاوضات لمؤتمر السلام والمفاوضات الثنائية . وقد بلغ من الاهتمام العالمى بهذه المفاوضات ان حضر جلستها الافتتاحية خمسة وثلاثون دولة منها اربعة عشرة دولة عربية . وزاد هذا العدد بعد ذلك حتى وصل الى اثنين واربعين دولة فى بعض اللجان الفرعية .

واعطت الولايات المتحدة اهمية خاصة لهذه المفاوضات ، وباشرت ضغطا كبيرا على الاطراف المعنية حتى تبدأ ، نتيجة عدد من العوامل :

أ - رغبة الولايات المتحدة فى الاستفادة من وضعها فى حرب الخليج ، خاصة بالنسبة لدول مجلس التعاون بعد تحرير الكويت بالقوات الامريكية .

ب - توقع الولايات المتحدة ان السير فى هذه المفاوضات ، أسهل وأقل تعقيدا ، وأقل عرضة للانتكاس ، من المحادثات الثنائية ذات الطبيعة الشائكة والحساسة ، والتى تتباعد فيها الأطراف بصورة ملحوظة .

ج - توقع الولايات المتحدة ان تمثل هذه المفاوضات اغراء حقيقيا لاسرائيل حيث تسمح بالتعامل المباشر مع عدد كبير من الدول العربية .

د - ان الموضوعات المطروحة على جدول اعمال المفاوضات الاقليمية تضع منطقة الشرق الاوسط على طريق التعاون الاقتصادى ، والتنمية الاقتصادية ، ومن ثم تمهد الطريق لتنامى المصالح الاقتصادية المشتركة ، بدلا من تصاعد المصالح السياسية المتصادمة والمتعارضة .

ولكن بالنسبة للجانب العربى ، فان المفاوضات الاقليمية طرحت عددا من المشكلات . وربما كانت المشكلة الاولى التى كان على الاطراف العربية مواجهتها هى كيفية التوفيق مابين استمرار حالة الحرب الرسمية مع اسرائيل ، والجلوس معها على مائدة مفاوضات واحدة تستهدف مواجهة مشكلات اقتصادية وتحقيق تعاون اقتصادى . وحقيقة فان هذه هى المرة الاولى فى التاريخ الذى يحدث فيه هذا الوضع ، ومن ثم فانه لاتوجد سابقة يمكن القياس عليها . وحتى بالنسبة لمفاوضات الحد من التسلح فى اوربا أو بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، فقد جرت بين اطراف لاتوجد بينها حالة حرب رسمية وان اتسمت بتوترات الحرب الباردة . وحتى فان هذه المفاوضات كانت تجرى بعد اجراء تخفيض ملحوظ فى التوتر كما حدث بعد انهاء الصواريخ الكوبية (١٩٦٢) ، وقيام الوفاق (١٩٧٢ وتولى جورباتشوف للسلطة (١٩٨٥) .

المشكلة الثانيه هى علاقة المفاوضات الاقليمية بالمفاوضات الثنائية . فالولايات المتحدة ايدت وجهة النظر الاسرائيلية التى ترى عدم الربط بين أى نوع من المفاوضات الثنائية ، وبينها وبين متعددة الاطراف .

والحجة هنا انه لاينبغى منع التقدم على جبهة من الجبهات فى المفاوضات بسبب الصعوبات التى تواجهها جبهة او اكثر ، وان احراز التقدم فى أى جبهة من شانه « تليين » المواقف ، وتجاوز العقبات فى الجبهات الاخرى . ورغم ذلك فان الواقع السياسى شىء اخر . فقطع المباحثات بين اسرائيل وسوريا ، أو بين اسرائيل والفلسطينيين مثلا ، سوف يولد ضغوطا كبيرة على الدول العربية المشاركة فى المفاوضات الاقليمية لكى تقطع او تجمد المفاوضات بدورها وهكذا يتردى الموقف ويزداد توترا .

المشكلة الثالثة تعلقت باسرائيل ذاتها ، والتى سوف حاولت ان تكون للمفاوضات نتائج سياسية وليس اقتصادية فقط .

المشكلة الرابعة ذات طابع اعلامى ، فمعظم الدول العربية ، عدا مصر ، تحرص على التعامل مع اسرائيل كعدو ، ومن ثم فان وسائل الاعلام عادة ماتشير الى فلسطين المحتلة ، أو الكيان الصهيونى ، أو العدو الاسرائيلى . ان هذا الوضع الاعلامى واجه مفارقة كبرى مع جلوس وفود عربية مباشرة مع اسرائيل ، وتنقله وسائل الاعلام العالمية بطريقة يصعب تجاهلها من اعلام الدول العربية ، والاتعرضت مصداقية وسائل الاعلام المحلية للخطر وتحول المستمعون والمشاهدون والقراء الى وسائل الاعلام الاجنبية .

ثانيا : موضوعات التفاوض :

١ ـ الحد من التسلح:

يقع موضوع « الحد من التسلح » على راس قائمة موضوعات المفاوضات الاقليمية متعددة الاطراف فى الشرق الاوسط . وكان هذا الموضوع قد بدأ يثار بحدة خلال عقد الثمانينات نتيجة القفزة الكمية والنوعية فى مستويات التسلح فى المنطقة نتيجة استمرار الصراع العربى الاسرائيلى ، والحرب العراقية الايرانية . وبعد نجاح الرئيس الامريكى جورج بوش فى الانتخابات فى نوفمبر ١٩٨٩ ، وتوليه الادارة الامريكية فى يناير ١٩٨٩ . فان برنامجه الخاص بالشرق الاوسط تضمن ضرورة السعى من أجل الحد من التسلح فى هذه المنطقة الحساسة والمتوترة من العالم . وجاءت أزمة الخليج فى صيف عام ١٩٩٠ وحرب الخليج الثانية فى شتاء عام ١٩٩١ لكى تجعل هذا الموضوع نقطة اساسية فى برنامج وحركة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط . وتم التعبير عن ذلك انذاك فى اكثر من خطاب وتصريح للرئيس الامريكى ووزير خارجيته جيمس بيكر .

وموضوع الحد من التسلح موضوع قديم فى تاريخ العلاقات الدولية فى القرن العشرين . حيث راى كثير من المفكرين والدارسين ان توافر السلاح بكمية كبيرة لدى طرف دولى يمكن ان يغريه باللجوء الى القوة العسكرية لتحقيق اهداف ومصالح سياسية واقتصادية . وان «سباق التسلح » ـ وهو المفهوم المناقض للحد من التسلح ـ يؤدى الى سلسلة من سوء الفهم لنوايا الاطراف الضالعة فيه ، مما يؤدى الى ازدياد التوتر، الذى قد يصل الى المواجهة العسكرية . ولذا فأن مفهوم «الحد من التسلح » برز كأحد الوسائل الهامة للقضاء على ظاهرة الحرب فى العلاقات الدولية .

ومفهوم الحد من التسلح يمثل مظلة واسعة من المفاهيم الاخرى مثل «ضبط التسلح » و «نزع السلاح » ، وحتى الستينيات فان المفهوم الاخير كان الاكثر شيوعا . وبشكل عام فانه يعنى تقييد القدرة على استخدام السلاح لدى الدول من خلال اساليب متنوعة :

ـ تقييد قدرات وفعالية سلاح معين من حيث المدى او السرعة او القدرة التدميرية .
ـ منع او تقييد انتاج او الحصول على سلاح معين .
ـ مناطق منزوعة السلاح او محدودة التسلح من حيث الكم او النوع او كلاهما معا . ـ ازالة اسلحة معينة .
ـ وضع عدد معين للقوات العسكرية أو لعدد الأسلحة .
ـ اجراءات لبناء الثقة العسكرية من خلال «شفافية» المعلومات العسكرية حول المناورات والتدريبات والسماوات المفتوحة ، ومن خلال المراكز المشتركة لادارة الازمات ومواجهة المخاطر .

وللعالم تجربة غنية فى عملية الحد من التسلح بدات فى مؤتمر واشنطن عام ١٩٢١ حين استطاعت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وايطاليا واليابان التوصل الى اتفاق حول حد اقصى لحمولات السفن العسكرية لمدة عشرة اعوام . وحتى يتم الالتزام بهذا الحد الاقصى لكل دولة فقد كان عليها مجتمعة التخلص من ٦٨ سفينة حربية ، بنيت بالفعل او تحت البناء، منها ٢٨ للولايات المتحدة و ٢٤ لبريطانيا و ١٦ لليابان . وبعد هذه الخطوة لم يحدث تقدم يذكر حتى عام ١٩٥٩ حينما عقدت المعاهدة الدولية متعددة الاطراف الخاصة بالقطب الجنوبى حيث حظرت جميع الانشطة العسكرية فيه ، وتلا ذلك سلسلة من المعاهدات الدولية مثل معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية (١٩٦٨) والثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى انذاك مثل اتفاقية الخط الساخن (١٩٦٣ و ١٩٧١) واتفاقيات سالت ـ ١ (١٩٧٢) . ولكن القفزة الكبرى فى مجال الحد من التسلح جاءت بعد عام ١٩٨٧ حينما اتفق الاتحاد السوفيتى انذاك والولايات المتحدة الامريكية على ازالة اسلحة بكاملها ، وخفض التسلح فى الاسلحة الاستراتيجية ، وخفض كبير فى الاسلحة التقليدية ، ومنع انتاج الاسلحة الكيماوية والبيولوجية .

وفى العادة فان مباحثات الحد من التسلح تقترن بعدد من المشكلات والقضايا التى تؤثر فيها وتعوق التوصل الى اتفاق منها :

ـ المناخ السياسى الذى يحيط بالمباحثات والعلاقة ما بين الحد من التسلح وباقى القضايا المتنازع عليها .

- ان الحد من التسلح يواجه سباق التسلح كما ونوعا ، ومن ثم يحدث احيانا ان يتجاوز السباق محاولات الحد ، بحيث تجد الاطراف عند التوصل الى اتفاق بخصوص توازن تسليحي معين ، انها ازاء توازن جديد يختلف عن ذلك الذى بدأت عنده التفاوض .
- ان الاطراف المختلفة لاتطور تسليحها بشكل متوازن ومتوازى بالنسبة لكل سلاح ، فكل طرف عادة له فلسفته و تطوير نظمه الدفاعية ، مما يخلق مشكلة كبرى تتعلق بترجمة ذلك الى اتفاقيات عادلة ومتوازنة للاطراف . فمن الطبيعى ان يسعى كل طرف الى التركيز على نقاط القوة فى تسليح الخصم لكى يتم الحد منها فى الاتفاقية ، او الاتفاقيات المراد التوصل إليها .
- تحديد طبيعة السلاح وعما اذا كان استراتيجيا او تكتيكيا ، هجوميا او دفاعيا ، وتداخل نظم التسلح الى حد كبير بين الاسلحة التقليدية واسلحة التدمير الشامل .
- ان سباق التسلح المراد الحد منه عادة ما يرتبط بأطراف ثالثة غير مشتركة فى المفاوضات (الصين وفرنسا وبريطانيا فى حالة المفاوضات السوفيتية - الامريكية ، وإيران وباكستان والهند فى حالة المفاوضات العربية - الاسرائيلية) .

الحد من التسلح والصراع العربى - الاسرائيلى :

والحقيقة ان الصراع العربى - الاسرائيلى عرف منذ بدايته العديد من تجارب وترتيبات الحد من التسلح . ففى اتفاقيات وقف اطلاق النار والهدنة فى عام ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ، انشئت مناطق محايدة ومنزوعة السلاح ولجان الامم المتحدة للاشراف على الهدنة على الحدود بين اسرائيل وكل من مصر وسوريا والاردن ولبنان وفى القدس . وفى عام ١٩٥٠ اعلنت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا عن عزمها على وقف صفقات السلاح لمنطقة الشرق الاوسط . وفى عام ١٩٥٦ ، وبعد حرب السويس ، تضمنت اتفاقيات الامم المتحدة التى انهت القتال انشاء قوة الطوارىء الدولية على جانبى الحدود المصرية الاسرائيلية . ورغم رفض اسرائيل لوضع هذه القوات على جانبها من الحدود ، فان مصر قبلت ذلك ، وبذلك فانها قبلت من جانب واحد قيودا على حركة قواتها فى اجزاء محددة من سيناء . وفى خلال الفترة من ١٩٥٦ الى ١٩٦٧ فان مصر لم تقم بنشر قواتها الاساسية فى سيناء .

كل هذه الاجراءات كانت فى الحقيقة لتهدئة صراعات نشب فيها القتال ، ولكن بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ فان اجراءات الحد من التسلح بدأت تستخدم فى عملية السلام التى بدأت بعد الحرب . وفى اتفاقية الفصل بين القوات الاولى لم تقبل مصر فقط قيودا على قواتها وحرية حركتها شرق قناة السويس ، بل قبلت ايضا وجود قوات للامم المتحدة ، وقيودا على دفاعاتها الجوية غرب قناة السويس . وقبلت سوريا قيودا مشابهة بعد اتفاقية الفصل بين القوات على الجبهة السورية - الاسرائيلية فى ذات العام ١٩٧٤ . وفى اتفاقية الفصل بين القوات الثانية عام ١٩٧٥ على الجبهة المصرية ، قبلت مصر بالاضافة الى ما سبق مناطق منزوعة السلاح ، واجراءات لبناء الثقة مثل وجود نظم للانذار المبكر ، والاستشعار الالكترونى ، والاخطار بالتحركات العسكرية .

ولكن اكثر ترتيبات الحد من التسلح طموحا جاءت فى اتفاقية السلام المصرية - الاسرائيلية عام ١٩٧٩ ، حيث قضت الاتفاقية بتقسيم سيناء الى ثلاثة مناطق : المنطقة (أ) ولا يتواجد فيها مايزيد على فرقة مشاة ميكانيكية عدد افرادها ٢٢ الف جندى واجمالى ٢٣٠ دبابة . المنطقة (ب) ولا يتواجد فيها مايزيد على اربعة كتائب من وحدات الحدود مسلحين بأسلحة خفيفة وبحد اقصى اربعة الاف جندى المنطقة (ج) ولا يوجد فيها اية قوات عسكرية مصرية فيما عدا الشرطة المدنية . على الجانب الاسرائيلى من الحدود ، المنطقة (د) ولا يوجد فيها اكثر من اربعة كتائب من المشاة لاتزيد عن اربعة الاف جندى ولديهم ١٨٠ حاملة جنود مدرعة . هذه المناطق يشرف عليها نظام للانذار المبكر وقوات دولية متعددة الجنسية .

وحققت اجراءات الحد من التسلح فى معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية عددا من الاهداف الهامة .

أ - خفضت الى ادنى حد ممكن امكانية الهجوم المفاجىء لكل من مصر واسرائيل .

ب - انها اوجدت عملية للتعاون العسكرى للاشراف على تطبيق الاتفاقية بحسن نية .

ج - انها اوجدت سابقة عدم التوازن فى القوات كوسيلة لاعطاء اسرائيل الامن مقابل تنازلها عن الاراضى .

سباق التسلح فى الشرق الاوسط :

ورغم هذا التاريخ من الحد من التسلح المرتبط بالصراع العربى - الاسرائيلى ، فان منطقة الشرق الاوسط عرفت اكبر سباق للتسلح فى العالم خارج القارة الاوربية ، حتى بين مصر واسرائيل ، طرفى معاهدة السلام الوحيد فى المنطقة . وشمل السباق ليس فقط حجم القوات المسلحة لدى اسرائيل من جانب والدول العربية من جانب اخر ، وانما ايضا نوعية الاسلحة لدى الطرفين ، وشملت مجالات الاسلحة التقليدية ، واسلحة التدمير الشامل ، واسلحة الفضاء هذا السباق خلق توازنا قلقا بين الطرفين ، ويجعل حربا عربية - اسرائيلية اخرى شاملة وباهظة التكاليف بالنسبة للطرفين .

وهناك عدد من الملاحظات الاساسية على التوازن الحالى بين طرفى الصراع العربى - الاسرائيلى . الملاحظة الاولى ذات طبيعة كمية . فالارقام المتاحة ، والحقائق المعروفة ، تؤكد - خلافا لوجهة النظر الشائعة - انه لايوجد « اختلال » استراتيجى بين العرب واسرائيل لصالح الاخيرة بالنسبة للاسلحة التقليدية . وعلى العكس ، فان المعلومات تشير الى الاتجاه المضاد ، وهو

ان هناك تفوقا عربيا على اسرائيل ، سواء فى حجم القوة العسكرية او فى كافة عناصر القوة الشاملة التى يتخذها الخبراء كمؤشرات لقياس القوة ، سواء اذا تم القياس للتوازن بين جميع العرب واسرائيل ، او دول المواجهة العربى واسرائيل . وحتى اذا اخذنا دولا عربية ـ سوريا ومصر ـ منفردة فانها تكاد تكون فى حالة « تكافؤ خام » مع اسرائيل وحدها . اذا ما أخذ فى الاعتبار اعتبارات « الدفاع » و « الهجوم » وان المهاجم عليه دائما تبعة التفوق بنسبة لاتقل عن ضعف القوة المدافعة فى الاتجاه الرئيسى .

الملاحظة الثانية ، انه رغم هذا التفوق العربى « الكمى » فان اسرائيل « المهاجمة » كانت دائما الاكثر قدرة على تحقيق اهدافها بسبب تفوقها « النوعى » ، الذى لايعود الى نوعية اسلحة متقدمة هى الأخرى ، وانما الى عدد من العناصر الجوهرية :

أ ـ وحدة وكفاءة وفعالية القيـادة السياسيـة والعسكرية الاسرائيلية .

ب ـ التقدم العام للمجتمع الاسرائيلى خاصة فى مجالات العلم والتكنولوجيا مقارنة بالمجتمعات العربية .

ج ـ العلاقة الاستراتيجية الوثيقة بين اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية .

د ـ مشاركة اسرائيل فى صنع التكنولوجيا العسكرية المتقدمة ، مقابل قيام الدول العربية باستيرادها .

الملاحظة الثالثة ، انه اذا كان هناك تفوق كمى عربى وتفوق نوعى اسرائيلى فى الاسلحة التقليدية ، فان اسرائيل لديها تفوق ساحق فى الأسلحة النووية ، كما انها بدأت سباقا جديدا فى الفضاء . وفى مواجهة هذا التفوق ، قامت الدول العربية بعدد من الاجراءات لمواجهة التهديد الاسرائيلى ، بالاضافة لتهديدات اخرى فى المنطقة اهمها التهديد الايرانى ، لتحقيق ردع جزئى :

أ ـ الحصول على نوعيات متقدمة من الأسلحة التقليدية وكميات كبيرة (السعودية : طائرات اواكس واف ـ ١٥ ، سوريا : طائرات ميج ـ ٢٩)

ب ـ تطوير الاسلحة الكيماوية .

ج ـ الحصول على ، وتطوير ، صواريخ قادرة على الصول الى اسرائيل وقادرة على حمل رؤوس تقليدية وكيماوية باعداد كبيرة (مصر ، سوريا ، العراق ، السعودية) .

د ـ شن حملة دولية على اسرائيل من اجل مطالبتها بالتوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، وانشاء منطقة منزوعة السلاح النووى واسلحة التدمير الشامل فى الشرق الاوسط .

ولكن سباق التسلح فى منطقة الشرق الاوسط لم ينتهى بعد . فحرب الخليج الثانية شكلت اشارة البدء لمرحلة جديدة من سباق التسلح تستند الى سعى الأطراف المعنية الى الاستفادة من تجربة الحرب والسعى للحصول على احدث أنواع الاسلحة المتقدمة تكنولوجيا التى ابرزتها الحرب فى المجالات التالية :

أ ـ الدفاع الجوى (صواريخ باتريوت ، وتطوير اسرائيل لصاروخ أرو استنادا الى خبرة الحرب) .

ب ـ الطائرات المتقدمة .

ج ـ الصواريخ عالية الدقة من طراز كروز ، حيث طلبت كل من السعودية واسرائيل من الولايات المتحدة صواريخ توما هوك .

د ـ اجهزة التشويش والانذار المبكر والقيادة والتوجيه .

مفاوضات الحد من التسلح :

ان المواقف العربية والاسرائيلية من موضوع الحد من التسلح تتباين الى حد كبير ـ الموقف الاسرائيلى ينطلق من تكييف محدد لأمن اسرائيل ينطلق من النقاط التالية :

أ ـ ان التفوق الكمى العربى يمكن ان يكون له تأثير نوعى اذا ماتم استخدامه بكثافة ونتيجة اتحاد الدول العربية على مهاجمة اسرائيل . ورغم التفكك العربى المستمر ، فليس هناك مايمنع فى المستقبل من حدوث وحدة او تنسيق كما حدث فى حرب ١٩٧٣ . ومهما كان هذا الاحتمال بعيدا ، فان القرارات الامنية تتخذ فقط على اساس اسوأ الاحتمالات .

ب ـ انه حتى ولو لم تحدث وحدة او تنسيق عربى ، فان هناك قدرة لدى اكثر من دولة عربية (مصر وسوريا والعراق والسعودية) على احداث ضرر واذى بالغ باسرائيل لا تستطيع تحمله نظرا لمحدودية عدد سكانها ، وعدم قدرتها على تحمل خسائر كبيرة ، مقارنة بالدول العربية التى لديها عدد كبير من السكان ، ولاتعطى للخسائر البشرية اهمية كبرى ، واصبحت تمتلك اسلحة التدمير الشامل الكيماوية ووسائل نقلها . ولذلك ، فحتى لو استطاعت اسرائيل فى النهاية تحقيق انتصار عسكرى ، فانها فى النهاية تخسر الحرب سياسيا نتيجة الضرر الذى يلحق بها (حرب اكتوبر ١٩٧٣ ولبنان) .

ج ـ ان التفوق الكمى العربى يمكن ان يتحول الى تفوق نوعى فى المستقبل نتيجة تنامى القوة الاقتصادية العربية (بسبب النفط اساسا) ، وقدرة الدول العربية على استيراد الاسلحة المتقدمة ، فضلا عن انه عاجلا أو آجلا سوف يحدث تقدم علمى فى هذه الدول نتيجة انتشار التعليم ، ومن ثم يصبح لديها قدرة اكبر على استيعاب وحتى انتاج الاسلحة المتقدمة .

د ـ ان اعتماد الدول العربية على وجود جيوش عاملة ودائمة يعطيها قدرة كبيرة على تحقيق « المفاجأة » ومن ثم انزال خسائر كبيرة باسرائيل قبل قيامها بالتعبئة العامة التى تحتاج وقت لاتمامها . ونظرا لتنامى قدرات الصواريخ العربية ، فانه سوف يكون لدى الدول العربية القدرة بشكل متنامى لاعاقة عملية التعبئة هذه ونقل الحرب الى الساحة الاسرائيلية ذاتها بعد ان كانت معصومة منها لفترة طويلة (حرب الخليج)

واستنادا الى هذا التكييف للامن الاسرائيلى ، فان المطالبات الاسرائيلية ركزت على مايلى

أ ـ وقف امداد الدول العربية بالسلاح المتقدم ، حتى ولو ادى الى وقف مماثل الى اسرائيل ، استنادا الى تفوقها الحالى ، وتوافر صناعة سلاح متقدمة لديها .

ب ـ ازالة جميع أسلحة التدمير الشامل الكيماوية لدى الدول العربية وتتوقف مساعيها الانتاج او الحصول على الاسلحة البيولوجية والنووية .

ج ـ ازالة ، او تقييد ، قدرات الصواريخ العربية للوصول الى اسرائيل .

د ـ اعادة هيكلة الجيوش العربية فيجرى تخفيض حاد فيها ، وتصبح معتمدة على اسلوب الاحتياط والتعبئة . وبالتالى ينتفى لديها القدرة على تحقيق المفاجأة .

هـ ـ ان اسرائيل لابد وان تحتفظ بالسلاح النووى كرادع أخير ازاء القوة العربية المتنامية .

الموقف العربى ، على الجانب الاخر ، من مفاوضات الحد من التسلح ، له تكييفه الخاص للأمن العربى ، ومن ثم أولوياته التى تختلف ، وتتناقض ، مع الرؤية الاسرائيلية . ويمكن تحديد التكييف العربى للامن على الوجه التالى :

أ ـ ان اسرائيل رغم صغر عدد سكانها ، ومساحتها ، فانها توسعت باستمرار على حساب الاراضى العربية منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن . ويعود ذلك جزئيا على الاقل الى وجود « العمق الغربى » لها ، والذى أتاح لها دوما تفوقا على الدول العربية .

ب ـ ان هناك فجوة كبيرة بين القدرات التكنولوجية بين الطرفين . وبينما تستطيع اسرائيل انتاجها وخلقها ، فان الدول العربية تستوردها ، أو تجمعها على احسن تقدير ، ومن ثم فانها معتمدة على المصادر الخارجية ، التى تتحكم فى امدادات السلاح للجانب العربى بحيث تكفل لاسرائيل تفوقا دائما .

ج ـ أن التفوق النووى الاسرائيلى ليس عامل ردع للدول العربية ، وانما هو عامل اجبار لها على قبول الامر الواقع واحتلال اراض عربية وهو الذى لايمكن القبول به .

د ـ ان لاسرائيل مطامع فى جنوب لبنان ، والاردن ، وسوريا وحتى سيناء المكشوفة الآن لأى هجوم اسرائيلى .

هـ ـ ان حصول الدول العربية على الاسلحة المتقدمة ، ومحاولتها تطوير الصواريخ والاسلحة الكيماوية يشكل احد الحوافز التى تدفع اسرائيل الى مائدة المفاوضات وقبول بعض المطالب العربية .

و ـ ان سباق التسلح على الجانب العربى يجب ان يفهم ليس فى اطار الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، ولكن فى اطار كل الصراعات الاخرى الموجودة فى المنطقة .

ز ـ ان الأسلحة الكيماوية العربية تمثل رادع الحد الادنى امام السلاح النووى الاسرائيلى .

استنادا الى هذا التكييف للأمن العربى ، فان المطالب العربية بخصوص الحد من التسلح اصبحت على النحو التالى :

أ ـ انه لابد من انشاء منطقة منزوعة من اسلحة التدمير الشامل فى الشرق الاوسط وحتى يتحقق ذلك فلابد من توقيع اسرائيل على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، وازالة الاسلحة النووية الموجودة لديها .

ب ـ ان وقف تصدير الاسلحة المتقدمة للدول العربية يجب ان يرتبط بحدوث تقدم فى انسحاب اسرائيل من الاراضى العربية المحتلة . ان توقف الدول الكبرى تصدير الاسلحة المتقدمة لاسرائيل ، وان تتوقف اسرائيل عن انتاجها .

ج ـ ان اعادة هيكلة الجيوش العربية لايمكن ان يتحقق الا فى اطار من تسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى وحل القضية الفلسطينية .

كما هو ظاهر فان الموقفين العربى والاسرائيلى متعارضين الى حد كبير . ولكن ذلك لايمنع من وجود ارضية مشتركة يمكن البحث من خلالها عن سبل للاتفاق نذكر منها :

أ ـ ان كلا الطرفين يقبل ان أية اراضى سوف تنسحب منها اسرائيل سوف تكون منزوعة السلاح او مقيدة التسلح وخاضعة لوسائل المراقبة والانذار .

ب ـ ان هناك قبولا مبدئيا لقاعدة عدم التوازن لصالح اسرائيل حتى وان اختلف المدى الزمنى لهذا القبول ، فاسرائيل تريده دائما ، والعرب يريدونه محددا بالتوصل الى سلام مقبول .

ج ـ ان هناك خوفا من وصول الجيل الجديد من الاسلحة المتقدمة الى الشرق الاوسط خاصة فيما يتعلق بطائرات ستيلث وصواريخ كروز .

د ـ ان هناك قبولا بالقيام باجراءات لبناء الثقة ، وان كان هناك خلافا على توقيتها ، فاسرائيل تريدها فور بدء التفاوض ، والدول العربية تريدها بعد احراز تقدم فى المفاوضات الثنائية .

واستنادا الى هذه الارضية من الاتفاق فان محاولة جرت فى موسكو فى شهر اكتوبر ١٩٩١ بين مجموعة من الخبراء من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والشرق الاوسط تحت مظلة معهد دراسات الولايات المتحدة وكندا بأكاديمية العلوم السوفيتية أنذاك ، لعبور الفجوة الموجودة بين الجانبين العربى والاسرائلى من خلال تجزئة التعامل مع موضوع الحد من التسلح الى اربع مراحل زمنية وتفاوضية وربطها بالتقدم فى عملية السلام على الوجه التالى :

أ ـ المرحلة الاولى وتستمر الى شهر او شهرين ويتم فيها ثلاث مهام رئيسية :

ـ التعرف والتعلم من تجارب الحد من التسلح

(الصراع العربي الاسرائيلي ، التجربة الاوربية للتعاون الأمني ، التجربة السوفيتية - الامريكية في الحد من التسلح ، موقف الامم المتحدة من عملية تسجيل صفقات السلاح .. الخ)

- يضع كل طرف قائمة بمطالبة في اجراءات بناء الثقة .

- تكوين لجان للخبراء تختص بالاسلحة التقليدية واسلحة التدمير الشامل بما فيها السلاح النووى . وبالنسبة لهذا الموضوع الاخير فان تكوين اللجنة سوف يكون لاعطاء معنى سياسى رمزى ولكنها لن تكون نشطة خلال هذه المرحلة ويمكنها الاكتفاء بالتعرف على مطالب الطرفين .

ب - المرحلة الثانية : وتحدث بعد حدوث تقدم في المفاوضات الثنائية والمفاوضات الاقليمية متعددة الاطراف ولكن قبل توقيع اتفاقيات ملزمة . وفي هذه المرحلة يتم مايلي :

- اتخاذ اجراءات بناء الثقة تركز على منع امكانيات الهجوم المفاجىء .

- تقوم الدول الكبرى بوقف صفقات السلاح الخاصة بالاسلحة المتقدمة جدا والتي لاتوجد لدى الطرفين حاليا ولاتتوافر لهم امكانيات انتاجها مثل طائرات ستليت ، وصواريخ كروز المتقدمة البرية والبحرية ، الاجيال الجديدة من اسلحة الدفاع الجوى الفردية المحمولة .

ج - المرحلة الثالثة ، وتبدأ بعد حدوث تقدم كبير في المفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف والتي تتضمن توقيع بعض الاتفاقيات . وهنا تنشط عملية البحث في ضبط التسلح في اسلحة التدمير الشامل والتحضير لانشاء منطقة منزوعة السلاح النووى . ويقوم الاطراف ببعض الاجراءات الخاصة ببناء الثقة في هذا الشأن :

- التوقيع والتصديق على معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية .

- وقف انتاج المواد المشعة التي لاتخضع للاشراف الدولي .

- التزام الاطراف بأن تكون اطرافا اساسية في مؤتمر الاسلحة الكيماوية .

- اجراءات لبناء الثقة فيما يخص الاسلحة البيولوجية

- تجميد عملية الحصول على ، أو انتاج ، أو اختبار الصواريخ ارض - ارض تمهيدا لعملية ازالتها .

- انشاء مجموعة خبراء لدراسة تجربة امريكا اللاتينية في انشاء منطقة منزوعة السلاح النووى .

د - المرحلة الرابعة ، وتتم بعد توقيع اتفاقيات للسلام وهنا تتم عملية خفض شامل للقوات المسلحة لدى الأطراف المعنية ، واعادة هيكلة هذه القوات وانشاء منطقة منزوعة السلاح النووى في المنطقة .

٢ - المياه :

لم يلق موضوعا اهتماما من المراقبين للشرق الاوسط خلال السنوات الاخيرة مثل موضوع المياه . وفي حديث صحفي للدكتور بطرس غالي الامين العام للامم المتحدة ذكر ان المياه سوف تكون سبب حروب قادمة في المنطقة وذكر اخرون ان قطرة المياه في الشرق الاوسط سوف تكون اكثر اهمية من برميل النفط . وفي اكثر من دراسة اسرائيلية وضعت المياه على راس اسباب تمسك اسرائيل بالضفة الغربية . ويكاد يكون هناك اتفاق عام ان تسوية موضوع المياه وتوزيعها وانتاجها هو احد الشروط اللازمة لتسوية الصراع العربية - الاسرائيلي .

ومما اعطى لموضوع المياه هذه الاهمية ، ان هناك عددا من العوامل المرتبطة بالبيئة الشرق اوسطية ، واخرى وردت خلال السنوات الاخيرة ، أدت كلها الى احتمالات قوية لتنامى الاحتياجات الى الماء بطريقة تجعل المصادر المتاحة منها محدودة أو حتى نادرة ، مما يؤدى الى تنازع ، وصراع أمم وشعوب المنطقة عليها .

ويمكن تحديد هذه العوامل فيمايلي :

أ - ان منطقة الشرق الاوسط منطقة صحراوية جافة في معظمها مما يعني ندرة طبيعية في المياه .

ب - ان منطقة الشرق الاوسط فيها واحدة من اعلى معدلات الزيادة السكانية في العالم . مما يعني تنامى الاحتياجات للمياه

ج - ان منطقة الشرق الأوسط تعرف واحدة من اكبر الفجوات الغذائية في العالم ومن ثم فان التوسع الزراعى فيها لسد هذه الفجوة الآن وفي السنوات القادمة سوف يحتاج الى كميات كبيرة من المياه .

د - ان متطلبات التنمية الزراعية والصناعية والحضرية بشكل عام تشمل استهلاك معدلات متزايدة من المياه .

هـ - خلال الثمانينات ، عرفت المنطقة جفافا متزايدا سواء في منطقة القلب (اسرائيل ، والضفة الغربية وقطاع غزة ، الاردن ، وسوريا) أو في مصر نتيجة نقص الامطار على هضبة الحبشة والجفاف عند منابع النيل .

و - قيام تركيا باقامة سدود عند منابع نهر الفرات ، وقيامها باحتجاز المياه لملء هذه السدود مما ادى الى نقص كميات المياه الواردة للعراق وسوريا .

ز - قيام اسرائيل بالاستيلاء على كمية كبيرة من مياه نهر الاردن ، والمياه الجوفية للضفة الغربية ، مما ادى الى اضرار بليغ بالاردن والشعب الفلسطيني .

ونتيجة لهذه العوامل ،بالاضافة الى عوامل اخرى ، فان موضوع المياه ادرج ضمن جدول اعمال المفاوضات الاقليمية متعددة الاطراف . ونظرا لتشعب هذا الموضوع ، فقد يكون مفيدا التركيز على مايخص الصراع العربي - الاسرائيلي .

المياه والصراع العربي - الاسرائيلي :

عرض المياه :

ان اقصى مايمكن الحصول عليه من المياه بشكل مستمر سنويا لكل من اسرائيل والاردن والضفة الغربية وقطاع غزة هو ٢,٥ كيلو متر مكعب من المياه ، ويمكن

استغلال اثنين منها فقط نظرا لضرورة استخدام نصف كيلو متر مكعب لمعادلة الملح الموجود فى المياه الجوفية . هذه الكمية يمكن الحصول عليها من ثلاثة مصادر اساسية :

أ ـ نهر الاردن ، والذى يتلقى مياهه من مصادر فى سوريا ولبنان وخاصة نهر اليرموك الذى يتلقى معظم مياهه من سوريا ، ويوفر ١,٥ كيلو متر مكعب .

ب ـ المياه الجوفية فى الضفة الغربية وتوفر ٠,٧ الى ٠,٨ كيلو متر مكعب من المياه ، التى تنحدر مياهه جيولوجيا من خلال اسرائيل الى البحر المتوسط .

ج ـ مايتبقى (٠,٢ ـ ٠,١ كيلو متر مكعب) من الامطار والمياه الجوفية فى اسرائيل ، التى تمتد جيولوجيا الى قطاع غزة .

الطلب على المياه :

فى الوقت الحالى فان الطلب على مصادر المياه هذه يبلغ حوالى ٣ كيلو متر مكعب من المياه ، او مايزيد على العرض المتاح بحوالى من ٢٠ الى ٥٠ فى المائة ، حيث يزيد هذا الطلب فى الصيف ، وفى سنوات الجفاف ، كما كان الحال فى عام ١٩٩١ . ويستخدم ثلثى الكمية فى الزراعة والثلث الآخر فى كافة الاغراض الاخرى . وتوزع المياه بين الاطراف الثلاثة بطريقة غير عادلة تماما . فاسرائيل التى يبلغ عدد سكانها ٤,٥ مليون نسمة تستهلك ٢ كيلو متر مكعب من المياه ، مقابل كيلو متر مكعب واحد لكل من الاردن والفلسطينيين فى الضفة والقطاع والذى يبلغ عدد سكانهم ٥ مليون نسمة . ونتيجة عدم التوازن بين العرض والطلب ، والتوزيع غير العادل للمياه تولد عدد من النتائج الاقتصادية والسياسية الهامة :

أ ـ ان زيادة الطلب على العرض أدى الى زيادة السحب من المياه الجوفية مما يؤدى الى تزايد احتمالات نضوبها وجفافها .

ب ـ إن زيادة الطلب على العرض أدى الى عدم الاحتفاظ بمستوى المياه فى البحر الميت ، وهو ما يؤثر على التركيبة المعدنية للبحر .

ج ـ زيادة الملوحة فى البحر الميت وفى المياه الجوفية . وفى هذه الاخيرة تزداد صعوبة امكانيات استخدامها فى الزراعة ويزداد احتياجها لمياه اكبر من اجل تحليتها .

د ـ أن الضحية الأولى للتوزيع غير العادل للمياه هو الشعب الفلسطينى الذى يحصل على اقل الحصص ، وتفرض اسرائيل قيودا كبيرة على استخدامه للمياه ، ومن ثم تدهور الزراعة فيه .

هـ ـ ورغم حصول اسرائيل على نصيب الأسد من المياه ، فانها تحتاج الى مزيد منها لتنميتها المستقبلية ، واستيعاب المهاجرين الجدد ، ومن ثم تبرز نتيجتان :

ـ تمسك اسرائيل بالبقاء فى الضفة الغربية أو ضم مناطق واسعة فيها ، للتحكم فى منابع المياه الجوفية (لا يصدق ذلك على غزة التى تستمد مياهها من اسرائيل ، ولعل ذلك يفسر ـ جزئيا على الاقل ـ عدم تمسك اسرائيل بقطاع غزة بنفس درجة تمسكها بالضفة الغربية) .

ـ احتمالات قوية للتوسع الاسرائيلى للاستيلاء على نهر الليطانى فى لبنان وربما نهر اليرموك فى سوريا . او الحصول سلميا ـ من خلال التسوية ـ على انصبة من مياه النهرين .

و ـ الجانب العربى فى المقابل يطالب بالتوزيع العادل للمياه المتاحة حسب عدد السكان مع رفع القيود التى تضعها السلطات الاسرائيلية على المزارعين الفلسطينيين مع مساواتهم بالمستوطنين الاسرائيليين على اقل تقدير .

المياه وتسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى :

الصورة السابقة توضح التعارض البالغ بين وجهتى النظر الاسرائيلية والعربية . وهى تضع سببا جوهريا لاستمرار الصراع العربى ـ الاسرائيلى ووصوله الى مراحل اكثر عنفا ودموية نظرا لارتباط المياه بالحياة نفسها واستمرارها . ونتيجة لهذا الموقف فان اهتماما اقليميا ودوليا توجه نحو محاولة حل هذه المشكلة وتحويل المياه من مصدر للصراع الى اساس للتعاون . ومن المفيد أن نذكر ان هناك تعاونا اسرائيليا ـ اردنيا فى مجال المياه يجرى منذ منتصف الخمسينات حينما عرض المهندس الامريكى جونسون مشروعا للتعاون فى مياه نهر الاردن بين اسرائيل والأردن . ورغم ان هذا المشروع لم تتم ترجمته الى اتفاقيات بين الطرفين ، الا ان كلاهما التزم بما فيه من التزامات تحدد الحصص وتوقيتات الصرف ..... الخ .

وقد اصبح مطروحا فى السنوات الأخيرة عددا من الافكار التى يمكن عن طريقها حل هذه المشكلة . أول مجموعة من هذه الأفكار تطبق على المدى القصير وتنجز من خلال كل طرف على حدة وبتعاون محدود فيما بينها :

أ ـ تنقية واعادة استخدام المياه الخاصة بالصرف الصحى والزراعة .

ب ـ تغيير التركيبة المحصولية الحالية فى اسرائيل والضفة والأردن بحيث تستبعد المحاصيل عالية الاستخدام للمياه مثل القطن (بدأت اسرائيل فى ذلك بالفعل وقد شرعت فى عمل مزارع للقطن فى جنوب الاتحاد السوفييتى ، كما عرضت على مصر عمل مزرعة للقطن بها ولكن مصر رفضت العرض الاسرائيلى حاليا) .

ج ـ تسعير المياه تسعيرا اقتصاديا حتى يمكن ترشيد استخدامها .

د ـ انشاء هيئة مائية بين الأطراف الثلاث حتى يمكن الاستخدام الأمثل للمياه والتقليل الى اقل حد ممكن من فاقد المياه ، والمحافظة على المخزون المائى من النضوب والملوحة .

الحلول المقترحة السابقة ربما تقلل من الازمة الراهنة ، وتعوض جزئيا الفجوة ما بين العرض والطلب ولكنها لا تسد هذه الفجوة ولا تراعى الطلب المستقبلى على المياه بسبب زيادة السكان وحاجات التنمية . ولذلك فان هناك مجموعة من الافكار الاضافية لحل المشكلة فى

المدى المتوسط على الوجه التالى :

أ ـ زيادة الموارد الحالية لنهر الاردن بما يقدر بحوالى ١,٦ كيلو متر مكعب عن طريق انشاء سد على نهر اليرموك . وقد قامت سوريا والاردن بالفعل بالاتفاق على اقامة سد الوحدة وتحصل الاردن على كافة المياه المتوفرة عنه مقابل تمويله مع حصول سوريا على الكهرباء المتولدة عنه . ولكن المؤسسات الدولية رفضت تمويل هذا السد حتى يتم الحصول على موافقة اسرائيل .

ب ـ اقامة سد على نهر الليطانى .

ج ـ انشاء مشروع لتحلية المياه من خلال قناة بين البحر الاحمر والبحر الميت .

الأفكار الواردة فى المدى المتوسط يمكن ان تسد الفجوة الحالية بين العرض والطلب ، كما انها يمكن ان توفى بالاحتياجات المتنامية خلال العشرة سنوات القادمة ، ولكنها لا يمكن ان تحل جذريا مشكلة المياه بعد هذه المدة . ولذلك فان هناك عددا من المشروعات الطموحة والمكلفة والتى تتمثل فيما يلى :

أ ـ مشروع انابيب السلام الذى تعرضه تركيا ، ويتلخص فى ان تقوم تركيا التى لديها فائض مائى كبير فى مد انابيب عبر سوريا لتزويد اسرائيل والضفة الغربية والأردن بالمياه ويمكن مدها بعد ذلك الى السعودية وباقى دول الخليج . وتقدر تكاليف المرحلة الأولى منه بحوالى ٢٠ بليون دولار وحوالى ٦٠ بليون دولار بعد استكماله . هذا المشروع تتحمس له تركيا والولايات المتحدة ، وجوهرة سياسيا هو زيادة الاعتماد العربى على تركيا مائيا مقابل اعتماد تركيا على العرب نفطيا . وعيبه الاساسى تكلفته الحالية ، وتحفظ سوريا عليه نظرا للعلاقات التركية ـ السورية المتوترة فى معظم الأحوال .

ب ـ انشاء محطات ضخمة لتحلية المياه من خلال مفاعلات نووية ، وهو مشروع تتحمس له اسرائيل ، وتتحفظ عليه الدول الكبرى خوفا من انتشار التكنولوجيا النووية فى المنطقة . فضلا عن تكلفتها العالية .

ج ـ مد مياه النيل الى اسرائيل وقطاع غزة والضفة الغربية والاردن . وكان الرئيس انور السادات قد عرض هذا الاقتراح ابان مفاوضات السلام المصرية الاسرائيلية ولكن هذا الاقتراح واجهته معارضة قوية من داخل مصر بسبب ما اثارته المعارضة المصرية حول احتياجات مصر للمياه ، والخوف من ان اتاحة المياه لاسرائيل سوف يجعلها اكثر قدرة على استيعاب المهاجرين . ومن خارج مصر فان الدول الافريقية التى تشترك مع مصر فى مياه النيل عارضت ذلك بشدة على اساس انه ليس من حق مصر التصرف فى مياه النيل دون موافقة باقى الدول .

٣ ـ التعاون الاقتصادى :

التعاون الاقتصادى هو الموضوع الثالث ـ بعد الحد من التسلح والمياه ـ على قائمة الاعمال الاقليمية . وينطلق هذا الموضوع من نظرية فى العلاقات الدولية : ان تنامى المصالح الاقتصادية ، الاعتماد المتبادل ، بين اطراف دولية متخاصمة ومتصارعة يجعل فكرة الحرب والصراع مكلفة ومن ثم تنتهى عداوات تاريخية فالمصلحة الاقتصادية المشتركة بين امريكا وكندا مثلا ـ حتى قبل الاتفاق على إنشاء منطقة التجارة الحرة بينهما عام ١٩٨٨ ـ تقطع باستحالة الحرب بينهما . ولم يعد متصورا ان تحدث حرب اخرى بين فرنسا وبريطانيا وهما اللذان تصارعا لقرون ، او بين المانيا وفرنسا اللذين كان الصراع بينهما محور السياسة الأوروبية بين عام ١٨٠٠ ـ ١٩٤٥ ، أو حتى بين امريكا واليابان بعد ان انتهى الصراع بينهما على آسيا والباسفيك إلى إلقاء الاولى قنابل ذرية على الثانية . والآن ، وبعد الاعتماد المتبادل الكثيف بينهما ، فان فكرة الحرب تصبح غير مقبولة ، وغير منطقية لخدمة مصالحهما .

وطوال سنوات الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، فان المجابهة بين اسرائيل والعرب شملت جبهات متعددة منها الجبهة الاقتصادية حيث رفضت الدول العربية التعامل مع اسرائيل فى كل مناحى النشاط الاقتصادى ، واعلنت مقاطعتها اقتصاديا ، وانشأت الجامعة العربية مكتبا للمقاطعة يعمل على مقاطعة الشركات الأجنبية التى تتعامل مع اسرائيل . ويبدو ان هذه المقاطعة كان لها بعض التأثير السلبى على اسرائيل ، مما ادى الى شن هجوم على الدول العربية فى الولايات المتحدة ، ومما ادى الى اصدار الكونجرس الامريكى لقانون يحظر على الشركات الأمريكية قبول قواعد المقاطعة العربية وحث الدول الغربية واليابان على حذو حذوها .

ورغم ان موضوع المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل ظل دائما مثارا كأحد موضوعات الصراع ، فان التعاون الاقتصادى لم يكن مطروحا على قائمة اعمال عملية السلام بين الطرفين . فقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ لا يوجد فيهما ما يشير الى التعاون الاقتصادى . وكان مفهوما ان اشارتهما لاقامة « سلام دائم وعادل » فى المنطقة يعنى انهاء حالة الحرب بين الطرفين فى الحد الادنى وتوقيع معاهدات سلام كحد اقصى . ولكن بعد عام ١٩٦٧ بدأ تدريجيا مفهوم التعاون الاقتصادى فى الدخول الى ساحة الحديث عن حل الصراع . وقد بدأت العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل واطراف عربية بعد احتلالها للضفة الغربية حيث قام ما يسمى بسياسة الجسور المفتوحة لتصدير صادرات الضفة الغربية الى الأردن وعبرها الى العالم الخارجي . وهى الصادرات التى كانت تمثل جزءا هاما من الاقتصاد الفلسطينى ، وكبديل عن استخدام الفلسطينيين للموانىء الاسرائيلية . ولكن نتيجة ان الصناعات الفلسطينية بدأ يدخل فيها مكونات اسرائيلية فان الاردن بدأ فى رفضها ، مما ادى الى تقليص التجارة الفلسطينية مع الأردن ، واتجاهها نحو الموانىء والمطارات الاسرائيلية للتصدير .

وخطت اتفاقيات كامب دافيد ومعاهدة السلام

المصرية ـ الاسرائيلية خطوة اخرى فى اتجاه « التطبيع » مع اسرائيل كأحد مكونات السلام . وفى هذا الاطار وقعت مصر ٥٢ اتفاقية فى كل المجالات . ورغم ذلك ولاسباب متنوعة لم يتم تنفيذها فى اطار ما اصطلح على تسميته بالسلام البارد بين الطرفين . ولذلك اتجه الفكر الاسرائيلى والغربى بشكل عام الى تجاوز موضوع « التطبيع » الى « التعاون الاقتصادى » كعنصر لا غنى عنه لاقامة سلام حقيقى بين الطرفين .

وبشكل عام فان الفكر العربى ظل متحفظا تجاه فكرة التعاون الاقتصادى مع اسرائيل ، مستندا الى الاسباب التالية :

أ ـ ان التعاون الاقتصادى مع اسرائيل سوف يعنى هيمنتها على الاسواق العربية .

ب ـ ان التقدم الاقتصادى والتكنولوجى الاسرائيلى ، فضلا عن روابطه برأس المال العالمى سوف يعنى اخضاع الاقتصاديات العربية لاساليب استعمارية .

ج ـ ان التعاون الاقتصادى سوف يكون اداة لتسلل وتجسس اسرائيل على المجتمعات العربية .

د ـ ان التعاون الاقتصادى سوف يعطى الاقتصاد الاسرائيلى قدرات اضافية تسمح له باستيعاب المزيد من اليهود ومن ثم التوسع فى الأراضى العربية .

هـ ـ قبل وبعد كل شىء ، فان التعاون الاقتصادى يعطى مشروعية للوجود الاسرائيلى ويقلل من ارادة المقاومة ازاء اسرائيل .

و ـ ان اسرائيل من خلال التعاون الاقتصادى سوف تخلق جماعات داخل الدول العربية موالية لها ولمصالحها ومن ثم تشكل « لوبى » او « طابورا خامسا » لصالح اسرائيل .

ز ـ فى المقابل فان وجهة نظر اخرى تبنتها اقلية رات ما يلى :

أ ـ ان هناك مبالغة عربية شديدة فى القدرات الاقتصادية الاسرائيلية . فرغم ان الاقتصاد الاسرائيلى متقدم نسبيا عن اقتصادات الدول العربية ، الا ان اسرائيل لا تمثل لدى اى من خبراء العالم « معجزة » اقتصادية باى معنى مثل تلك المعروفة بنمور آسيا الاربعة ، سواء من حيث حجم الصادرات ، او الناتج القومى الاجمالى ، او الصناعات ذات التقنية المتقدمة . كما ان الاقتصاد الاسرائيلى يعانى من عجز مزمن فى الميزان التجارى ومن امراض اقتصادية متوطنة مثل التضخم والبطالة .

ب ـ ان اسرائيل لا تستطيع الهيمنة على الاسواق العربية . فصادراتهاﻻ تزيد عن ١١ مليار دولار سنويا (مقارنة ب ٥٩ مليار لسنغافورة ذات الـ ٢,٥ مليون نسمة فقط او حوالى نصف سكان اسرائيل) . كما ان ٣٠ ٪ منها من الماس المصقول الموجه اساسا لاسواق اوروبا وامريكا الشمالية . وما بقى يمكن تقسيمه الى نوعين من الصادرات : الحاصلات والصناعات التقليدية خاصة الموالح والمنسوجات ، وهذه يمكن منافستها بسهولة من قبل دولة عربية مثل فلسطين ومصر وسوريا ولبنان . والصناعات المتقدمة خاصة فى مجال الالكترونيات وهذه مخصصة اساسا للاسواق الاوربية ، وحتى فى حالة طرحها فى الأسواق العربية فان قدرتها على منافسة تلك الواردة من شرق آسيا واوروبا وامريكا محدودة للغاية .

ج ـ ان التعاون الاقتصادى سوف يعنى تخفيف الضغط الحالى على الاقتصاد الفلسطينى ويؤدى الى تنميته مما يؤدى الى تثبيت السكان الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة ويخلق لهم بديلا عن الهجرة التى تزداد معدلاتها بينهم .

د ـ ان التعاون الاقتصادى يشمل ايضا حركة العمل ، وفى الأغلب سوف يتم عن طريق حرية الحركة العمالة العربية والفلسطينية للعمل والاقامة داخل اسرائيل ، والتى هى فى الأصل ارض فلسطينية ، مما يمكن ان يؤثر ـ على المدى الطويل ـ على التركيب الديموغرافى لدولة اسرائيل ، خاصة مع معرفة ان ١٨ ٪ من سكان اسرائيل من الشعب الفلسطينى .

هـ ـ ان التعاون الاقتصادى ، فى ظل السلام ، سوف ينزع عن اسرائيل صفة الدولة المحاربة ، ويقلل تدريجيا من النزعة العقائدية الصهيونية التى تمثل الدافع وراء التوسع الصهيونى .

و ـ ان التعاون الاقتصادى سوف يعنى فى الحقيقة خلق اعتماد اسرائيل على العالم العربى فى المياه والاسواق والطاقة مما يعطى الجانب العربى اوراقا هامة للتاثير على اسرائيل فى المستقبل يؤدى الى استيعابها وذوبانها فى المنطقة كما حدث من قبل مع العديد من الأمارات الصليبية .

أيا كان الخلاف بين وجهات النظر العربية ، فان موضوع التعاون الاقتصادى سوف يكون مدرجا على قائمة المفاوضات الاقليمية المقبلة . ووفقا للدراسات المنشورة فى هذا الصدد فان هناك ثلاثة مستويات متصورة للتعاون الاقتصادى : مستوى التعاون الاسرائيلى الفلسطينى الاردنى ، والتعاون بين اسرائيل والدول العربية ، والتعاون بين اسرائيل والدول العربية ودول هامة فى الشرق الأوسط (ايران وتركيا) .

التعاون الاسرائيلى الفلسطينى الأردنى :

فى الوقت الحالى فان هناك درجة من التشابك بين الاقتصاديات فى اسرائيل وفلسطين (الضفة الغربية وغزة) والأردن ، وتشمل مجالات المياه والتجارة والعمل والعملة والبنية الاساسية ، وبدون الدخول فى كثير من التفاصيل ، وبغض النظر عن شكل التسوية التى سوف تتم ، فان هناك اتفاقا بين معظم المحللين على ما يلى :

أ ـ ان المهمة الأولى للتفاوض ، او التعاون الاقتصادى ، سوف تتعلق بالفترة المباشرة المتعلقة بمسألة الحكم الذاتى الفلسطينى ، وانشاء هوية

فلسطينية مستقلة او مرتبطة بالاردن فى شكل اتحاد كونفدرالى . ان القضايا الدارجة فى هذه المرحلة هى : البنية الاساسية ، العملة (فى الوقت الحالى يستخدم الفلسطينيون الشيكل الاسرائيلى والدينار الاردنى) ، معسكرات اللاجئين الفلسطينيين (وهو مطلب اسرائيل اساسى وسوف يتطلب استثمارات ضخمة فى مجال الاسكان) ، والمياه ، والعمل والعمالة .

ب - ان اتباع الاطراف الثلاثة لسياسات حمائية واستقلالية سوف يضر بالاطراف الثلاث ، ولكن تاثيرها سوف يكون اشد ما يكون على الطرف الفلسطينى . وعلى العكس فان اقامة اقتصاديات مفتوحة تسمح بالانتقال الحر للسلع والبضائع والعمالة سوف يفيد الاطراف الثلاث ولكن اكثر الاطراف استفادة سوف يكون الطرف الفلسطينى حيث ستتاح له سوق اوسع نسبيا فى اسرائيل والاردن سواء للبضائع المنتجة او للعمل فضلا عن حرية اوسع لاستخدام الموانى والمطارات .

ج - ان المرحلة الانتقالية وما بعدها مباشرة سوف يحتاج لاستثمارات هائلة فى الاقتصاد الفلسطينى تراوحت التقديرات فيها ما بين ١٠ و ٢٣ مليار دولار ، وهذه يمكن توفيرها من مصادر فلسطينية وعربية ودولية ، ولذا فان احد اهداف المفاوضات الاقليمية توفير الموارد اللازمة لتطوير الاقتصاد الفلسطينى .

التعاون الاقتصادى بين اسرائيل والدول العربية :

كما اشرنا انه لا توجد علاقات اقتصادية حالية بين اسرائيل والدول العربية ، اللهم الا من قدر محدود مع الاردن ومصر والفلسطينيون فى الضفة الغربية وغزة . ومن الطبيعى ان تعطى اسرائيل اولوية لارساء قواعد التعاون الاقتصادى مع البلدان العربية بهدف الحصول على اعتراف واقعى معها . وبغض النظر عن المسائل السياسية المرتبطة بالمفاوضات فان قائمة العمال المتصدرة لها سوف تكون ما يلى :

أ - الغاء المقاطعة العربية سواء للشركات الاجنبية التى تتعامل مع اسرائيل او للبضائع والسلع الاسرائيلية .

ب - التجارة .

ج - الاستثمارات فى مجالات المياه والنقل والمواصلات والطاقة .

د - التعاون الصناعى والزراعى .

ومن المشروعات المطروحة فى هذا الاطار ما يلى :

- انشاء خط انابيب للغاز الطبيعى من مصر لاسرائيل .
- خط انابيب لنقل النفط من الخليج إلى غزة .
- انشاء مصانع مشتركة للسماد والمنسوجات والملابس وشركات مشتركة فى السياحة .
- انتاج وتسويق فواكه الشتاء (الحمضيات) والخضروات والزهور .
- التعاون فى تقديم خدمات المواصلات .
- مشروع لتخزين المياه فى نهر اليرموك .
- مشروع خاص بنهر الليطانى .
- قناة لمد اسرائيل وغزة بمياه النيل عبر سيناء .
- مشروع لامطار المياه .
- مشروع لتحلية المياه وتوليد الكهرباء على الحدود المصرية - الاسرائيلية .
- مشروع لمد اسرائيل والضفة الغربية والاردن بالمياه من تركيا عبر سوريا .
- ربط الشبكات الكهربائية لمصر واسرائيل والاردن ولبنان وسوريا .
- مشروع اسرائيلى لبنانى مشترك لتوليد الكهرباء من المصادر المائية .
- الترابط بين البنية الاساسية الاسرائيلية والفلسطينية والاردنية (كهرباء ، موانىء ، مطارات ، طرق ومواصلات) .

التعاون الاقتصادى فى الشرق الاوسط :

فى الوقت الراهن فان العلاقات الاقتصادية بين دول الشرق الاوسط محدودة للغاية . وحتى بين الدول العربية التى يجمعها الكثير من مؤسسات التكامل الاقتصادى والسياسى ، فان هذه العلاقات موجودة فى الحد الادنى . ويرى الكثير من المراقبين ان احد اسباب النزاعات المزمنة فى المنطقة سواء بين اسرائيل والدول العربية ، او بين الدول العربية ، او بينها وبين بين دول شرق اوسطية اخرى ، يعود الى تواضع مستويات النمو الاقتصادى فى المنطقة والضعف الشديد للتبادل التجارى بينها ولذلك فإن التعاون الاقليمى .

يشكل احد مداخل حل المنازعات بين دول الشرق الاوسط . وهناك مقترحات حاليا لهذا التعاون سواء بين دول المنطقة او بالمشاركة مع أطراف أخرى على الوجه التالى :

أ - انشاء الجماعة الاقتصادية لدول الشرق الاوسط MIDDLE EAST ECONOMIC COMMUNITY (MEEC) على غرار الجماعة الاوربية .

ب - انشاء بنك خاص للتعمير والبناء على غرار البنك الدولى تشارك فيه أوروبا واليابان

ج - سلطة عليا للمياه فى الشرق الاوسط تماثل المجمع الاوروبى للفحم والصلب الذى حاول ان ينزع عن الدول الاوروبية السيطرة على الفحم والصلب باعتبارهما اساس الصناعات الحربية ، ومن ثم التنازع بين الدول . وفى الشرق الاوسط فإن المياه - كما يتصور - هى اساس الحرب ويمكن ان تكون اساس السلام

د - انشاء منطقة للتجارة الحرة بين دول المنطقة ، كحد ادنى فإنها يمكن اقامتها بين اسرائيل وفلسطين والاردن فى اطار ما يسمى ب « البينولوكس » (على غرار المنقة التى تشمل هولندا وبلجيكا ولوكسمبرج) أو اتحاد كونفدرالى بين الاطراف الثلاث .

٤ - اللاجئون :

تشكل قضية اللاجئين واحدة من اقدم قضايا

للصراع العربي – الاسرائيلي واكثرها صعوبة. حيث بدأت في اعقاب حرب ١٩٤٨ حينما اندفعت اعداد كبيرة من الشعب الفلسطيني الى ما تبقى من فلسطين آنذاك (غزة والضفة الغربية) والى الدول العربية المجاورة (مصر وسوريا ولبنان والاردن) وتسرب بعض منهم الى منطقة الخليج ودول اخرى من العالم. وبعد حرب يونيو ١٩٦٧ حدثت موجة جديدة من الهجرة الفلسطينية الى الدول المجاورة. ونتيجة احداث متنوعة من العنف في لبنان والاردن، وبعد الغزو الاسرائيلي للبنان، وبعد حرب الخليج الثانية، فإن موجات مختلفة ومتنوعة الحجم من الفلسطينيين تحركت بين اكثر من دولة عربية والعالم الخارجي تبعا للظروف السياسية والدولية القائمة.

ويبلغ عدد الشعب الفلسطيني حوالى ٥.٥ مليون نسمة، يوجد معظمهم في دول عربية (٤.٤ مليون نسمة تقريبا)، بينما يوجد اكثر قليلا من المليون في كل من اسرائيل ودول اخرى (اوروبا، امريكا الشمالية، استراليا، ودول اخرى). ومن بين هؤلاء يوجد ٢.٥ مليون نسمة، او حوالى ٤٥٪ من الشعب الفلسطيني لهم صفة اللاجئين وتشرف عليهم وكالة الامم المتحدة لغوث اللاجئين. اما بقية الشعب الفلسطيني، فقد حصل على انصبة متفاوتة من حقوق العمل والاقامة في دول متعددة ولكن فيما عدا الأردن فإنهم لم يحصلوا على حقوق سياسية، او حملوا جوازات سفر خاصة بالدول التي يقيمون فيها. ويلاحظ ايضا وجود حوالى ٢.٤ مليون فلسطيني اى حوالى ٤٣٪ من الشعب الفلسطيني داخل فلسطين بالفعل في اسرائيل والضفة الغربية وغزة. واذا اضيف لهم الفلسطينيون في الاردن (اى في اجمالي اراضي فلسطين تحت الانتداب البريطاني) فإن عددهم يبلغ ٤ مليون نسمة او حوالى ٧٢٪ من الشعب الفلسطيني.

ويثير موضوع اللاجئين الفلسطينيين عدد من القضايا الحساسة والبالغة التعقيد في المفاوضات العربية – الاسرائيلية. ومن المفيد هنا التذكير بأن قرارات الامم المتحدة التي اعقبت حرب ١٩٤٨ اشارت الى حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم او التعويض عنها. ولكن قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لم يشر الا الى حل مشكلة « اللاجئين » دون تحديد لصفتهم. ونجم عن هذا التناقض في موقف الامم المتحدة من قضية اللاجئين وجود مواقف متباينة ازائها من الجانبين العربي والاسرائيلي. كانت بالنسبة للجانب العربي على الوجه التالي:

أ – ان انشاء اسرائيل مثل عملية اغتصاب ليس فقط للارض الفلسطينية، وانما ايضا عملية اقتلاع بالقوة والعنف المسلح لسكان اصليين عاشوا آلاف السنين على هذه الارض، ومن ثم فإن لهم حق العودة الى ديارهم وممتلكاتهم.

ب – ان هذا الحق في العودة اكدته قرارات عديدة للامم المتحدة حول اللاجئين الفلسطينيين ما بين العودة او قبول تعويض عما فقدوه.

ج – ان المواثيق الفلسطينية المختلفة منذ نكبة ١٩٤٨ وحتى اعلان الدولة الفلسطينية عام ١٩٨٨ لم تتراجع ابدا عن هذا الحق.

د – انه اذا كانت اسرائيل تعطي حقا لليهود من جميع انحاء العالم في العودة الى ارض فلسطين، التي تركوها كما تزعم اسرائيل منذ آلاف السنين، فإن من حق الفلسطينيين العودة الى ديارهم التي تركوها منذ اربعة عقود فقط، وبعضهم عقدين فقط.

اما وجهة النظر الاسرائيلية فهي على الوجه التالي:

أ – ان خروج اللاجئين الفلسطينيين من فلسطين تم في نزاع مسلح بين اسرائيل والدول العربية التي هاجمت اسرائيل التي نشأت استنادا الى قرار التقسيم الذي اصدرته الامم المتحدة عام ١٩٤٨ ولم يقبله العرب.

ب – ان نتائج هذا النزاع المسلح، وما تبعه من استمرار العداء العربي لاسرائيل، ادى الى عملية تبادل للسكان، حيث انتقل الى اسرائيل مئات الالوف من اليهود الذين كانوا في البلاد العربية، وانتقل الى الدول العربية العرب الفلسطينيين. هذا التبادل السكاني حدث من قبل في صراعات كثيرة كما حدث بين تركيا واليونان عام ١٩٢٣ والهند وباكستان عام ١٩٤٧.

ج – ان اسرائيل لا تمانع في مبدأ التعويض، ولكن شريطة تعويض اليهود ايضا بنفس الدرجة. اما حق العودة للفلسطينيين فهو يؤدي الى تغيير الصبغة اليهودية لدولة اسرائيل وهو اساس فكرة قيامها.

د – ان قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لا يتحدث الا عن مشكلة اللاجئين ولم يحدد نوعيتهم ومن ثم فهو يصدق على الفلسطينيين واليهود معا.

هـ – ان الدول العربية تعمدت الابقاء على قضية اللاجئين حتى تستثمر في صراعها مع اسرائيل. وهي لم تعط الفلسطينيين فوق أراضيها تلك الحقوق التي حصلوا عليها داخل اسرائيل.

و – ان عودة كثيفة للاجئين الفلسطينيين الى الضفة الغربية وغزة سوف يعني استمرار القلاقل والتنازع والارهاب. وان الحل الامثل لمشكلتهم هو توطينهم حيث يوجدون في البلدان العربية التي يقيمون فيها واعطائهم حقوق المواطنين كما هو الحال في اسرائيل.

ز – ان اسرائيل لا تمانع في بعض الحالات الانسانية من عودة بعض اللاجئين الفلسطنيين في اطار برنامج لتوحيد الاسر.

نتيجة هذا التناقض بين وجهتي النظر العربية والاسرائيلية، فإن معظم المراقبين يتفقون على ان قضية اللاجئين تمثل أعقد القضايا سواء الثنائية او متعددة الاطراف. ورغم الفجوة بين وجهتي النظر العربية والاسرائيلية فإن هناك بعض الافكار المطروحة للتباحث

التوزيع الجغرافي للفلسطينيين في العالم
احصاءات ١٩٩١

البلد	الاجمالي *	وكالة غوث اللاجئين (اللاجئين)**
الجزائر	٤,٦٦١	
البحرين	٢,١٧٤	
مصر	٤٠,٠٦٣	
قطاع غزة	٦٢٢,٠١٦	(٥٢٨,٦٨٤)
العراق	٢٩,٩٢٢	
اسرائيل	***٨٣٠,٨٩٥	
الاردن	****١,٧٢٤,١٧٩	(٩٦٠,٢١٢)
الكويت	**** ١٠٠,٠٠٠	
لبنان	٣٣١,٧٥٧	(٣١٠,٥٨٥)
ليبيا	٢٧,٥٣٠	
عمان	٦,٦٣٦	
قطر	٣٠,٩٩٥	
السعودية	٢٠٥,٨٤٠	
سوريا	٣٠١,٧٤٤	(٢٨٩,٩٢٣)
الامارات العربية	٤٧,٣٧٤	
الولايات المتحدة	١٥٠,٠٠٠	
الضفة الغربية	٩٣١,٥٣١	(٤٨٠,٠٨٣)
دول اخري	١٧٥,٠٠٠	
اجمالي	٥,٥٦٢,٣١٧	(٢,٥١٩,٤٨٧)

المصدر:

The Washington Institute For Near East Policy , THE ARAB-ISRAELI PEACE PROCESS BRIEFING BOOK (Washington DC. : The Washington Institute For Middle East Policy , 1992) p.1.15 .

*مالم يتم الاشارة الي غير ذلك فان الارقام مأخوذة من: "Palestinian Projections for 16 Countries/Areas of the World : 1990 to 2010 . " Washington: U.S. Bureau of the Census , September 1990-March 1991 , Unpublished .

**الارقام الرسمية لوكالة الامم المتحدة لغوث اللاجئين في ٣٠ يونيو ١٩٩١ .

***تشمل العرب الاسرائيليين وعرب القدس .

****تقرير مكتب الاحصاء الامريكي بالاضافة الي تقديرات Christian Science Monitor , September 6 , 1991.

والنقاش على الوجه التالى :

أ - ان جزءا كبيرا من مشكلة اللاجئين يمكن حله عن طريق الاتحاد الكونفدرالى الاردنى الفلسطينى حيث يمكن استيعاب حوالى ٢ مليون لاجىء فلسطينى أو حوالى ٨٠ ٪ من عدد اللاجئين حاليا كمواطنين فى الاتحاد .

ب - ان تحويل هذا العدد من اللاجئين الذين يعيشون فى ظروف بالغة القسوة وتحت اشراف وكالة غوث اللاجئين الى مواطنين مشاركين فى العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية سوف يتطلب استثمارات ضخمة ، وهذه يمكن توفيرها عن طريق التمويل العربى والاجنبى خاصة من اليابان واوروبا ، وهذا احد اسباب اشتراكهم فى المفاوضات المتعددة الاطراف .

ج - ان لاجئى عام ١٩٦٧ لهم حق العودة الى فلسطين فى الاتحاد الكونفدرالى ، ولكن هذه العودة ينبغى لها ان تكون منظمة ووفقا للنمو الاقتصادى والطاقة الاستيعابية للاقتصاد الاردنى بالفلسطينى ، حيث ان عودتهم دون توافر هذه الشروط يمكن ان يؤدى الى عدم الاستقرار ونمو تيارات العنف

د - بالنسبة للاجئى ١٩٤٨ فيمكن استيعابهم بالتوطين فى الدول التى يقيمون فيها ، كما حدث بالنسبة لهؤلاء الذين ذهبوا الى الولايات المتحدة (١٥٠ الفا) والدول الغربية الاخرى (١٧٥ الفا)

هـ - يمكن ايضا فى اطار برنامج توحيد الاسر عودة عدد من لاجئى عام ١٩٤٨ الى اسرائيل ، ولكن سوف يكون ذلك باعداد محدودة

و - يتم تعويض لاجئى عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ اللذين لم يعودوا الى الاتحاد الكنفدرالى أو اسرائيل عن طريق برنامج دولى للتعويض .

هذه الافكار التى تبدو وكانها تضع حلا لمشكلة اللاجئين ، الا ان هناك العديد من العقبات التى تقف امامها على الوجه التلى :

أ - ان هناك عقبات سياسية فلا تستطيع قيادة فلسطينية ان تنقض « حق العودة » بالنسبة للفلسطينيين ، والا فقدت تأييد قطاع واسع من الرأى العام الفلسطينى خاصة لاجئى عام ١٩٤٨ اللذين لن يجدوا لنفسهن مصلحة فى التسوية الراهنة ومن ثم يندفعون فى اتجاه التيارات التى تطالب بكل فلسطين مثل منظمة حماس الاسلامية .

ب - ان اسرائيل تضع من جانبها اولويات خاصة باللاجئين من الضفة الغربية وغزة حيث ترى فى معسكراتهم مصدرا للعنف والانتفاضة ومن ثم تركز على حل مشكلتهم اولا ، وهو ما يقسم قضية اللاجئين بين هؤلاء داخل فلسطين وهؤلاء خارجها .

ج - ان توطين اللاجئين الفلسطينيين فى البلدان العربية التى يعيشون فيها يمكن ان يخل بالتركيبة السكانية ، ويؤدى الى نتائج سياسية ربما لن تستطيع بعض البلدان تحملها . وفى الوقت الحالى فإن لبنان تبدوا اكثر الدول العربية حساسية لهذه المشكلة حيث يوجد بها ٣١٠ الاف لاجىء فلسطينى من اجمالى ٣٣٠ الف فلسطينى . وهؤلاء يزيدون كثيرا عن العديد من الطوائف المشاركة فى اللعبة السياسية اللبنانية ، كما انهم يخلون بالتوازن الحساس بين المسيحيين والمسلمين وبين السنة والشيعة فى لبنان .

د - انه ليس مضمونا حتى الآن الدعم العربى والدولى المالى اللازم لحل هذه المشكلة فى كافة أبعادها على العديد من مناطق الحاجة للدعم المالى فى العالم مثل اوروبا الشرقية وافريقيا ومنطقة شرق اسيا .

ثالثا : نحو استراتيجية عربية للمفاوضات المتعددة الاطراف :

العرض السابق يوضح ان المفاوضات متعددة الاطراف عملية بالغة التعقيد والتشابك وان الفجوة بين الاهداف العربية والاسرائيلية فى هذه المفاوضات بالغة الاتساع . ولكن هذا العرض ايضا يوضح حدود المشكلات المطروحة دون تهويل أو تهوين ، كما يوضح ان هناك جسورا يمكن عبورها بين الطرفين . ولعل العقدة الحاكمة فى هذه المفاوضات هى التناقض الحاد بين الهدف الاستراتيجي للحكومة الاسرائيلية وهو تحقيق قبول اسرائيل فى منطقة الشرق الاوسط دون تنازلات كبيرة فى موضوع الاراضى العربية والقضية الفلسطينية ، والهدف العربى فى أن تكون هذه المفاوضات أحد ادوات « تليين » المواقف الاسرائيلية المتشددة فى موضوع الارض وحقوق الشعب الفلسطينى

هذه العقدة الحاكمة سوف تشكل الخلفية « السياسية » و « الاستراتيجية » لعملية التفاوض . ومن وجهة النظر العربية فإن تحقيق اقصى عائد ممكن من هذه المفاوضات يستدعى التعامل الجدى مع هذه المفاوضات من خلال التعامل مع عدد من القضايا . أولها ، اعداد المفاوضين العرب لهذه المهمة .

مع دراسة وجهات النظر الاسرائيلية فى الموضوعات ، وتعدى صيغتها « الفنيه » الى النتائج السياسية والاستراتيجية لها ، ووضع سيناريوهات مختلفة للرد الموضوعى على المقترحات الاسرائيلية ، وحتى يمكن تحقيق ذلك فإن الامر يستدعى تعبئة افضل الخبراء العرب لخدمة المفاوضين فى هذه المفاوضات

وثانى القضايا الهامة هى خلق اليات للتشاور والتنسيق بين الدول العربية المشاركة . وحتى الان فإن التشاور يتم على المستوى السياسى وبشكل ثنائى بين الدول العربية وهو اشبه بعمليات للاخطار المتبادل والتخفى تحت مظلات واسعة لمواقف سياسية عامة . وربما يكون ممكنا هنا خلق لجنة دائمة بين وزارات خارجية الدول العربية المشاركة فى المفاوضات تقوم بصياغة المواقف ، وامداد المفاوضين ، وعبور الجسر ما بين الجوانب « الفنية » و « السياسية » للموضوعات

المطروحة

وثالث القضايا المطروحة هى وضع استراتيجية عربية عامة للتعامل مع المفاوضات ويمكن القول ان هناك استراتيجيتان الآن للتفاوض مع اسرائيل فى المباحثات متعددة الاطراف . الاولى ، اعلنتها سوريا وهى تأجيل المشاركة فى هذه المفاوضات حتى يتم احراز تقدم جوهرى فى المفاوضات الثنائية خاصة فيما يتعلق بقبول اسرائيل بمبدأ مقايضة الارض بالسلام وقبول الانسحاب من الاراضى العربية المحتلة . والثانية ، وافقت عليها دول مجلس التعاون ومصر ودول عربية اخرى ، وهو ان المشاركة فى المفاوضات الاقليمية يمكن ان نشكل حافزا لاسرائيل ودافعا لها لكى تتخلى عن تشددها .

والتقدير هنا ان نتائج اية مفاوضات تتوقف على ذلك الخليط الذى يقدمه كل طرف من حوافز سلبية امكانيات العقاب القائمة على القوة المسلحة وحوافز ايجابية مغريات السلام وما يعطيه من نتائج افضل من استمرار الوضع القائم أو الحرب . ونظرا لان الجانب العربى لديه عدد محدود من الحوافز السلبية الانتفاضة ، الاعمال الفدائية ، سباق التسلح ولكن لديه الكثير مما يعطيه من حوافز ايجابية الحد من التسلح ، حل أزمة المياه ، التعاون الاقتصادى . ولذا فإن عدم المشاركة كما تريد سوريا فى المفاوضات الاقليمية يعنى فى الحقيقة عدم تقديم الحوافز الكافية لاسرائيل لكى تقلل من تعنتها وتشددها وهو ما تريده النخبة الحاكمة اليمينية المتعصبة فى اسرائيل ، وبالتالى استمرار الاوضاع الراهنة والتى تصب لصالح اسرائيل خاصة فيما يتعلق بسياسة الاستيطان

واذا كانت استراتيجية المشاركة فى المفاوضات الاقليمية هى الانسب اللحظة الراهنة ، وفى ظل توازنات القوى الموجودة من وجهة النظر العربية ، فإن المطلوب هو تحديد الأهداف العربية منها بوضوح على الوجه التالى :

أ - ان تكون هذه المفاوضات اداة للانسحاب الاسرائيلى من الاراضى العربية المحتلة بحيث تضبط سرعة وكمية وحجم الحوافز العربية بمقدار ما تقدمه اسرائيل فى هذا الصدد . وهنا يكون الربط ما بين المفاوضات الجماعية والمفاوضات الثنائية . ولعل ذلك هو ما حدث فعلا فلم يتم أى تقدم فى المفاوضات المتعددة الاطراف حتى تم التوصل للاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى ، وبعدها حدث أول تقدم فى اللجنة الفرعية للبيئة حينما وافقت مصر واسرائيل والاردن على وضع نظام مشترك لمراقبة التلوث فى خليج العقبة ، كما اتفقت إسرائيل مع ستة دول عربية على عمل مشروع خاص بمكافحة التصحر .

ب - ان تكون هذه المفاوضات اداة تجمد او وقف الاستيطان ، خاصة فيما يتعلق بوقف المقاطعة الاقتصادية العربية .

د - ان تكون المفاوضات اداة لتقييد قدرات اسرائيل التوسعية خاصة من خلال موضوع الحد من التسلح حيث يجب ان تسعى الاطراف العربية لتقييد قدرات اسرائيل الهجومية .

هـ - ان تكون المفاوضات اداة لتحقيق اعتماد اسرائيل على الدول العربية وهو ما يمكن تحقيقه من خلال التجارة ومشروعات الطاقه والمياه والبنية الاساسية . ان تحقيق هذا الاعتماد سوف يقيد من قدرات اسرائيل التوسعية

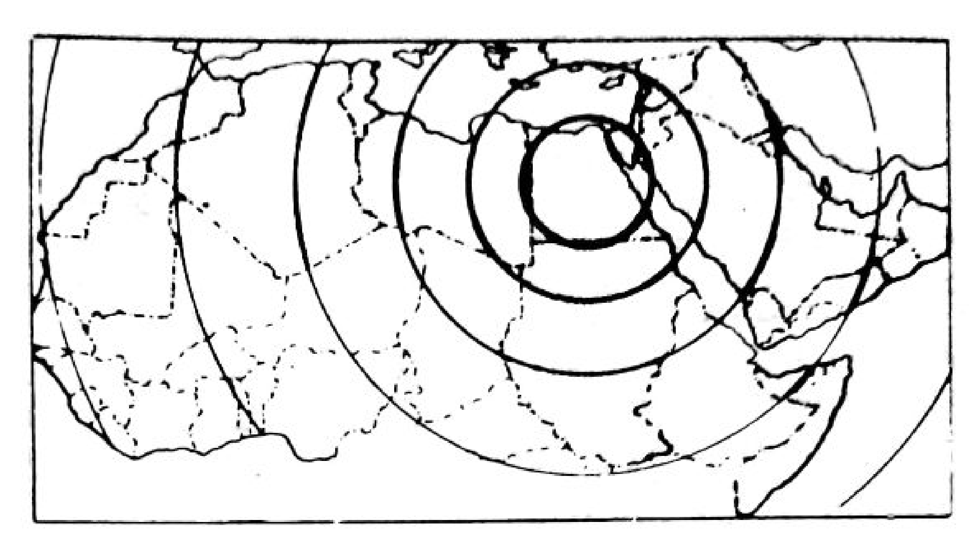
و - ان تحقق المفاوضات فوائد اقتصادية للدول العربية ، وتزيد من التعاون العربى ، فلا ينبغى ان تعطى اسرائيل ميزة اقتصادية ، الا ويتم منحها للدول العربية الاخرى .

ان تحديد اولويات هذه الاهداف ، وربطها بالمفاوضات الثنائية ، يجب ان يكون موضوع لجنة خاصة تمثل وزارات الخارجية كما اسلفنا . ان الاسراع بتشكيل هذه المجموعة مسألة اساسية حتى يمكن التعامل بكفاءة وايجابية مع المفاوضات المقبلة . ان اى تأخير فى هذا الصدد سوف يعنى ان تكون الدول العربية المشاركة فى المفاوضات اسيرة لجدول الاعمال الاسرائيلى والامريكى ، ومن ثم تقل الى حد كبير قدرتها على المبادرة ، ولن يتبقى لها سوى رد الفعل على ما تقوم به اسرائيل وامريكا من مبادرات .

وترغب الولايات المتحدة فى عدم الربط بين نتائج المفاوضات الجماعية والمفاوضات الثنائية . ونظرا لان هذه الاخيرة مليئة بالشراك والمصاعب ، وينتظر تعثرها من وقت لاخر ، فإنه من المنتظر ان تندفع نحو المفاوضات الاقليمية لاحراز تقدم فى المفاوضات ، ولذا سوف تقوم بالضغط على مصر والاردن ودول الخليج حتى يمكن التوصل الى اتفاقيات اقتصادية متنوعة . والتقدير هنا انه رغم عدم ضرورة الاعلان عن الربط بين النوعين من المفاوضات الا انه يجب ضبط سرعة التفاوض والتوصل الى نتائج حسب التقدم الحادث فى المفاوضات الثنائية . ويمكن فى بعض الحالات ، ومن قبيل الحافز ان يتم التوصل الى اتفاقيات دون توقيعها وابقائها معلقة حتى يتم التوصل الى نتائج نهائية ترضى الجانب العربى فى المفاوضات الثنائية .

على اى الاحوال فإن النقطة الجوهرية هنا هى ان الدول العربية المشاركة - طالما قبلت مبدأ المشاركة - فإنها لا يجب ان تقف سلبية فى عملية التفاوض ، بل عليها ان تأخذ زمام المبادرة وتطرحها بقوة على مائدة المفاوضات ، وعلى الرأى العام العالمى ، وعلى الرأى العام الاسرائيلى ، فلو تركت المبادرة لاسرائيل أو الولايات المتحدة ، فإن الدول العربية سوف تجد نفسها أمام سلسلة لا نهائية من الاحراجات والتنازلات الجزئية التى لا تلبث ان تسبب الخسائر الفادحة سواء على مستوى المفاوضات متعددة الاطراف أو حتى تلك الثنائية .

(٢) الشرق أوسطية فى الفكر السياسى العربى



د . محمد سعد ابو عامود

تستهدف هذه الدراسة التعرف على الكيفية التى عالج بها الفكر السياسى العربى مفهوم الشرق أوسطية ، بوصفة احد المشروعات المطروحة لاعادة ترتيب الاوضاع فى المنطقة ، ويرتبط التعرف على الكيفية التى ادرك بها هذا الفكر المفهوم محل الدراسة ، وماهى الموضوعات المرتبطة بهذا المفهوم كما عناها الفكر السياسى العربى ، وماهى اسانيد المؤيدين للشرق اوسطية وماهى تحفظات المتحفظين وماهى اعتراضات الرافضين ، ثم تقدم فى ختام هذه الدراسة تحليلا نقديا لاسلوب معالجة الفكر السياسى العربى للشرق اوسطية ، وتم اختيار مجموعة من الدراسات والمقالات التى تناولت هذا المفهوم باسلوب مباشر (وباسلوب غير مباشر ، اى عالجته من ثنايا موضوعات اخرى ذات علاقة به بدرجة او باخرى) وكان المدى الزمنى لاختيار هذه الكتابات عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ، باعتبار ان هذه الفترة قد شهدت طرحا واسعا لهذا المفهوم فى الادبيات السياسية العربية وقد راعينا فى اختيار المادة موضع التحليل ان تكون ممثلة لكافة الاتجاهات الفكرية السياسية العربية ، بقدر الامكان وان تكون لكتاب وباحثين من معظم الاقطار العربية .

١ ـ المداخل التى تناول من خلالها الفكر السياسى العربى مفهوم الشرق اوسطية :

تعددت المداخل التى تناول من خلالها الفكر السياسى العربى مفهوم الشرق اوسطية ، ويمكن ان نقدم تحديدا لهذه المداخل على النحو التالى :

أ ـ **مدخل التاصيل** ، ويعنى بالتأصيل التاريخى لهذا المفهوم بوصفه مفهوما غير جديد ، وانما سبق طرحه فى مراحل تاريخية سابقة ، وقد اتجه المفكرون العرب الذين اهتموا بهذه الجزئية بدراسة الظروف السابقة التى ظهر فيها هذا المفهوم مقارنة بالظروف القائمة الان وذلك فى محاولة للتوصل الى مدى امكانية تحقق جوانب هذا المفهوم على أرض الواقع العربى .

ب ـ **مدخل الأزمة** ، وهو المدخل الذى ارتبط بأزمة النظام الأقليمى العربى القائمة الان ، والبدائل المحتملة لمواجهة هذه الازمة ، وكان من بينها النظام الشرق اوسطى .

ج ـ **مدخل المؤامرة** ، وهو يرتبط بموقف الغرب العدائى من العرب وسعيه الى الهيمنة التامة على المنطقة العربية ، وتذويب هويتها القومية .

د ـ **مدخل تغير النظام الدولى** ، وانعكاسات هذا التغير على المنطقة العربية .

هـ ـ المدخل الايديولوجي ، وهو يستند الى ايديولوجية معينة يتبناها المفكر عند تناوله للموضوع .

و ـ المدخل المستقبلي ، وهو الذى يركز على عملية استشراف المستقبل ، والى اى مدى ستقود معطيات المستقبل الى تبلور الشرق اوسطية كنظام اقليمي تنتظم من خلاله التفاعلات السياسية والاقتصادية والفكرية فى المنطقة ام ان هناك معطيات اخرى يمكن ان تؤدى الى عدم امكانية تحقق هذا النظام والى اى حد يمكن الاستفادة بالنموذج الاوروبى فى هذا المجال .

ومن الاهمية بمكان ان نشير الى ان هناك تداخلا بين هذه المداخل ولكن القصد من هذا التحديد يتمثل فى تحديد جوانب الرؤية العربية لهذا المفهوم .

وفيما يلى نعرض لنماذج من الفكر العربى تناولت الموضوع محل البحث من خلال كل من هذه المداخل .

اولا ـ مدخل التاصيل التاريخي للشرق اوسطية :

عنى المفكرون العرب بتأصيل هذا المفهوم عناية واضحة وان اختلفوا فى المدى الزمنى الذى يعود اليه ، فرغيد الصلح الكاتب اللبنانى يرجعه الى مؤسس الحركة الصهيونية « تيودور هيرتزل » فينقل عن الصحيفة الاسرائيلية « جيروزاليم بوست » قولها ان مشروع النظام الشرق أوسطى الجديد هو خلاصة يوتريبا هيرتزل الصهيونية حيث يتحول الشرق الاوسط الى منطقة يخيم عليها السلام والتعايش ، وحيث تجتمع الثروات العربية الواسعة مع التمركز الاستثنائى للقوة العقلية التى يمتلكها الصيهانية لخلق جنة من الرخاء على الارض .[١]

ويعرض مراد وهبة لمحاولة طرح الشرق اوسطية كمفهوم ثقافى فى القرن العشرين ، من خلال ماكتبه د . طه حسين فى كتابه « مستقبل الثقافة فى مصر » حيث دلل على ضرورة احياء ثقافة البحر المتوسط ، بقوله : اذا اردنا ان نلتمس المؤثر الاساسى فى تكوين الحضارة المصرية ، وفى تكوين العقل المصرى .. فمن المسخف ان نفكر فى الشرق الاقصى ، ومن الحق ان نفكر فى البحر المتوسط[٢] ويضيف مراد وهبه انه فى نهاية الخمسينيات حاول المفكر اللبنانى بلورة هذه الرؤية للشرق اوسطية فى كتابة « حضارتنا على المفترق » الصادر عام ١٩٦٠ فقد ارتأى حضارتنا متوسطية لانها لاتنتمى الى المعسكر الرأسمالى ولا الى المعسكر الشيوعى ، وهى تواجه الحادا من الشرق ومن الغرب وهى بحكم هذا وذاك تستلزم تعاونا اسلاميا مسيحيا[٣] . اما محمود عبد الفضيل وجميل مطر فيرجعان المفهوم الى مابعد الحرب العالمية الثانية ، فقد تأرجح مفهوم النظام الاقليمى بين تصورين ـ تصور عربى يؤكد على نظام اقليمى عربى يربط هذا النظام بعملية النهوض القومى ، وبان تحقيق الوحدة القومية للامة العربية هى عملية معاضدة ومكملة لعملية الاستقلال القطرى تصور اخر يرى امكانية قيام نظام شرق اوسطى اقليمى فى المنطقة ، وهو يرى ان الاستعمار اراد بهذا ربط المنطقة بقيادة الغرب اثناء الحرب الباردة لمواجهة الاتحاد السوفيتى[٤] .

ويرى « جميل مطر » ان الظروف فى الخمسينيات كانت تسمح ببروز النظام الاقليمى العربى بخلاف الظروف القائمة الان[٥] .

كتابات اخرى تركز على ان هذا المفهوم يرتبط أساسا بالظروف الانية ، خاصة امكانية التوصل الى حل للصراع العربى الاسرائيلى سلميا[٦] .

هكذا تعددت الرؤى العربية بصدد عملية تأصيل مفهوم الشرق اوسطية ، فالبعض ينظر اليها بوصفها مشروعا صهيونيا قديما والبعض يرى انها مشروع صهيونى جديد ، وثالث ينظر اليها من منظور الصراع السياسى التاريخى على المنطقة ، ورابع يركز على الجانب الثقافى لهذا المفهوم كما تبلور فى الفكر العربى المعاصر ، والواضح ان هذا المدخل ينظر الى هذا المفهوم بوصفه مشروع الاخر ، فى مواجهة المشروع العربى الاقليمى ، والهدف من التأصيل التاريخى للمفهوم ، هو تحديد الشروط التى امكن من خلالها استبعاده فى مرحلة زمنية سابقة ، والى اى مدى تتوافق المعطيات الراهنة مع امكانية وضعه موضع التنفيذ .

ثانيا ـ مدخل الأزمة :

ويربط اصحاب هذا الاتجاه بين الازمة التى يعانى منها النظام العربى الاقليمى بعد حرب الخليج الثانية ومفهوم الشرق اوسطية ، بوصفه يمثل المشروع البديل للنظام العربى فى حالة تحلله وانهياره ، ولعل محمد السيد سعيد هو ابرز من عبر عن هذا بقوله :

« اذا لم يتم احياء النظام العربى باقامته على اساس من سلطات حقيقية لمؤسساته وعلى قوى حقيقية بين اطرافه تصبح السياسات الاقليمية امام بديله الأول هو الاستجابة للدعوة الى اقامة ترتيبات اقليمية بديلة ، بعضها على اساس اقاليم فرعية ، وبعضها الاخر على اساس توازنات بين قوى حقيقية راغبة فى الالتزام التعاقدى حول صيانة السلام الاقليمى ، وقد يكون بعض هذه القوى غير عربى ، وبالتالى يفقد النظام العربى صلاحياته وينقلها عمليا وقانونيا الى ترتيبات بديلة ابرزها هو النظام الشرق اوسطى الذى تدعو اليه الولايات المتحدة[٧] .

نفس هذه الرؤية يعبر عنه اكثر من كاتب ومفكر عربى وبعضهم يوضح النتائج التى ستترتب على هذا البديل بالنسبة للعامل العربى[٨] والبعض يجعل من احياء النظام العربى الاقليمى وتقويته شرطا للدخول فى اية مشروعات اقليمية اخرى كالنظام الشرق أوسطى[٩] .

والملاحظ ان اصحاب هذا الاتجاه يطرحون بدائل اخرى لعلاج ازمة النظام العربى الاقليمى ومن ثم فانهم يطرحون الشرق اوسطية بوصفها احد البدائل الممكنة وان كان ذلك لايتحقق إلا فى حالة تحلل وتدهور النظام

العربى . وان كان البعض الاخر يرى امكانية التعايش بين النظامين بشرط ان تتوافر عناصر القوة للنظام العربى(١٠) .

ثالثا ـ مدخل المؤامرة :

وينطلق اصحاب تلك الرؤية من فرض محدد وهو ان هناك محاولات غربية وامريكية مستمرة للسيطرة والهيمنة على المنطقة العربية ، وان حالة الضعف العربية الراهنة اضافة الى الاتجاه نحو التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى قد شجع الولايات المتحدة على طرح مشروع النظام الشرق اوسطى « بهدف تمييع فكرة القومية العربية ، او العمل العربى الجماعى ، فى محيط اكبر تختلط فيه الهويات والاجناس وتواجه فيه البلاد العربية تحدياتها منفردة ، لتذوب القومية العربية فى دوربة المختلفة(١١) .

ونلاحظ ان اصحاب هذه الرؤية يركزون على السياسة الامريكية فى المنطقة العربية ، ويربطونها بسعى الولايات المتحدة الى الاحتفاظ بموقعها المتميز بين القوى الدولية الكبرى ومن اجل الاحتفاظ بالموقع المتميز لاسرائيل ، فطرح المشروع الشرق اوسطى يمكن ان يوفر لاسرائيل موارد مالية بديلة عن المعونات الامريكية التى سيتعذر على الولايات المتحدة الاستمرار فى تقديمها فى المستقبل(١٢) ، كما ان الولايات المتحدة تريد اقامة نظام شرق اوسطى تحظى فيه اسرائيل بدورالدولة الاكثر رعاية ، ولن يسمح للعرب فى هذا النظام ان يكونوا سادة على ارضهم ومالكين لمواردهم وثرواتهم ، فثروات الارض العربية فى نظر النظام الامريكى اكبر بكثير من ان يستقل العرب فى استثمارها والاستفادة منها ، لذا سوف تعمد الولايات المتحدة الى اقامة هذا النظام لتشارك فيه بالاضافة الى الدول العربية الدول المتحالفة مع امريكا وهى اسرائيل وتركيا بالاضافة الى ايران واثيوبيا بعد ان تصبح انظمة هذه الدول متناسقة مع الرغبات الامريكية ، ليصبح العرب مع ضعفهم وتفككهم اقلية فى النظام الاقليمى الجديد للشرق الاوسط(١٣) .

ويحدد كاتب اخر الهدف الامريكى بقوله : « ان المطروح لدى صانع القرار الامريكى هو ان يقوم نظام غير عربى المركز فى منطقة عربية القلب وهذا النظام المقترح متمحور حول الخارج اذ يجد دعامته الامنية الرئيسية فى الاتفاقات الثنائية بين كل قطر عربى على حدة والدول الغربية الرئيسية لاسيما الولايات المتحدة . . » وهو يضمن الهيمنة الامريكية على البترول العربى ، وتجنى منه اسرائيل ثمارا اقتصادية واجتماعية وسياسية واستراتيجية هامة(١٤) .

ويرى سمير أمين ان عودة المشروع الامريكى الاوروبى القديم حول عقد ميثاق عسكرى اقليمى ودعوة العرب اليه ، وهو مايسمى بالتحالف من اجل التقدم من خلال اقامة شبكة من التحالفات الغربية يسيطر عليها الغرب ، هو محاولة لاطالة عمر النظام الاستعمارى القديم ، كما ان الولايات المتحدة فى اعتمادها استراتيجية الهيمنة العالمية فانها تنفذ هذه الاستراتيجية من خلال تاكيد دورها العسكرى فى دول العالم الثالث المتمردة ، والسيطرة على الموارد الاولية والولايات المتحدة بسيطرتها على المنطقة العربية اثبتت انها مدركة لفعالية وسيلة الضغط هذه التى تستاثر بها لمواجهة حلفائها المنافسين(١٥) .

رابعا ـ مدخل تغير النظام الدولى :

يعالج اصحاب هذا المدخل موضوع النظام الشرق اوسطى من خلال إطار اوسع وهو النظام الدولى ، فالعالم اليوم يشهد تغيرات جذرية فى كافة المجالات بصفة عامة ، وعلى مستوى النظام الدولى بصفة خاصة ، فهذه التغيرات على المستوى الدولى تتطلب اعادة النظر فى الترتيبات القائمة على المستوى الاقليمى ، بعبارة اخرى التغير فى النظام الدولى يتطلب تغيرا فى النظم الاقليمية القائمة فى مناطق العالم المختلفة ، وخاصة فى المنطقة العربية التى لها اهميتها الاستراتيجية الخاصة بالنسبة للنظام الدولى .

وتتعدد الطروحات اصحاب هذه الرؤية ، فالبعض يدعو الى صياغة نظام عربى جديد على أسس سياسية واقتصادية متطورة ومتماشية مع طبيعة العصر الذى نعيشه(١٦) ويدعو فريق أخر الى ضرورة التوصل الى نظام عربى جديد على ان تكون له رؤيته الاقليمية والدولية بما يتماشى والظروف الجديدة فى عالم اليوم(١٧) ، فريق ثالث يرى ان النظام الدولى الجديد والذى تتمتع فيه الولايات المتحدة بوضع متميز حتى الآن يتجه إلى التعددية ولكن الاشكالية ان الكثير من القادة العرب غير مقتنعين بذلك وهم يرسمون سياساتهم استنادا الى هذا الوضع القائم الان(١٨) ، ويضيفون بان الولايات المتحدة تحاول اعادة صياغة النظم الاقليمية وخاصة النظام العربى بما يتوافق ومصالحها ويكفل لها استمرارها فى موضعها المتميز الى اطول مدة ممكنة ، ويأتى فى هذا الاطار مشروع النظام الشرق اوسطى(١٩) ويحذر اصحاب هذه الرؤية من ان حركة القوى الخارجية من حولنا تدور فى سرعة فائقة لتتواءم مع المستجدات وتحافظ على المصالح أما فى العالم العربى فاننا مازلنا بعيدين تماما عن بلورة سياسة الحد الادنى التى تستطيع المواءمة والمواجهة معا(٢٠) ، وتشير بعض الكتابات الى بعض السيناريوهات الامريكية بخصوص النظام الاقليمى فى المنطقة ، فالبعض يرى أن الولايات المتحدة ستسعى الى تقسيم الشرق الاوسط الى مناطق نفوذ ، لها على رأس كل منطقة دولة تابعة بها(٢١) ، وينظر كاتب اخر الى النظام الشرق اوسطى بوصفه احد اركان لبنيان جديد للنظام العالمى بهدف صياغة عالم يقوم على تكريس فكرة عدم العدالة وعدم التكافؤ بين الشمال والجنوب ، قوام هذا التصور توزيع

النفوذ المهمين بين محاور المركز الراسمالى الثلاثة ، امريكا اوروبا اليابان ، مع الاحتفاظ بمركز خاص للولايات المتحدة بحيث تتم اقامة مجموعة من نظم اقليمية للسلام والامن الغربى ، فى المناطق والقارات المختلفة ، وذلك عبر التفاهم بين المحاور الكبرى الثلاثة من جهة ، ومحاور صغرى للحركة من جهة اخرى ، ترتبط مع الاولى ارتباط التروس بالترس الاكبر لتدور الالة حيث يراد لها ان تدار حسب النموذج المعد[٢٢] .

ويلاحظ على انصار هذا المدخل انهم يستخدمون افكار نظرية التبعية فى التحليل ، فثمة درجة من درجات التداخل مع المدخل السابق[٢٣] ، إلا أن نقطة التركيز او مجال التحليل المحورى مختلف ، ففى نطاق هذا المدخل مجال التركيز حول النظام الدولى بصفة عامة ، وتاتى الولايات المتحدة بوصفها احد عناصره الهامة ، فى حين ان المدخل السابق يجعل من الولايات المتحدة وسياستها فى المنطقة هى بؤرة التحليل .

خامسا ـ المدخل الايدولوجى :

وهو مدخل يستند اصحابه الى رؤية ايديولوجية معينة عند تناولهم لموضوع مشروع النظام الشرق اوسطى ،ومن ثم فان نظرتهم لهذا المشروع ستتوقف على مدى اقترابه أو إبتعاده عن الاطار الايديولوجى الذى يفكرون فى نطاقه ، ومن الواضح ان هنام رؤيتين ايديولوجيتين بارزتين فى سياق نتاج الفكر السياسى العربى المعاصر ، وهما الرؤية الاسلامية والرؤية القومية .

تنطلق الرؤية الاسلامية للنظام الدولى الجديد بصفة عامة ومايترتب عليه من مشروعات اقليمية كمشروع الشرق الأوسط ، من موقف الشك والحذر ، استناد الى العداء التاريخى بين الاسلام والغرب « فالنظام الدولى الجديد قد قلل الاستقلال وامتلاك القرار لدى دول وشعوب العالم الثالث وحرمها من أية قدرة على المناورة ، وسيعمل هذا النظام على تطويق الجمهورية الاسلامية والحركة الاسلامية للحيلولة دون نمو دورهما فى العالم الثالث وفى العالم الاسلامى بوجه خاص وسيعمل على احتوائها فى مشروع السيطرة الذى يتكون الآن[٢٤] » ويرى كاتب اسلامى اخر « ، انه اذا كان الخلاف قد انتهى بين الشرق والغرب فانه موجه الآن الى الاسلام والمسلمين[٢٥] وكاتب ثالث من نفس الاتجاه يرى بأن هذا النظام هو نظام امبريالى استكبارى قائم على ترتيبات متجددة دوما تضمن نهب الحاق الاطارف فى العالم بالمركز ، وكلما ضعفت قبضته على القوى ، او البلدان المستعمرة ، كلما تهدد وجوده من الاساس ، وهذا ما تحاول امريكا الان باسم المعسكر الراسمالى ان تتحاشاه ، وذلك باعادة انتاج النظام الاستكبارى اى اعادة ترتيب العالم وخصوصا الخوض العربى الاسلامى ، او مابين طهران والقدس على وجه الخصوص كنقطة انطلاق لترتيب العالم بأسره خصوصا بعدما اخذت حركة الشعوب فى المنطقة منحى يهدد التركيبة القائمة ويؤكد عجز وكلاء سايكس بيكو عن القيام بالدور الاخضاعى السابق نيابة عن الغرب ، فكان لابد من النزول الى الميدان باسلوب استعمارى جديد قديم ، وهو اسلوب القمع والاخضاع بالقوة[٢٦] ، ويشير كاتب أخر الى ان الولايات المتحدة تسعى الى تكريس القيم البشعة للحضارة الغربية فى اسوأ صورها «[٢٧] .

ويرى احد الباحثين السياسيين الاسلاميين ان مفهوم النظام العالمى الجديد هو نموذج لابأس به لتركيب عملية التحيز ، والتحيز فيه يتسم بعناصر متعددة ومتشابكة تتفاعل فيما بينها الى الدرجة التى لايمكن معها ان يرد التحيز الى احد هذه العناصر او بعضها ويرى ان الذين يشايعون هذا النظام ويشايعون التدخل والترتيبات الامريكية لحفظ الامن والاستقرار وتحقيق السلام بأن الحضارة الغربية لم تبهرهم فحسب بل تمكنت منهم فثبتوا قيمها وصورها الادراكية وخرائطها المعرفية بحيث اصبحوا لايرون سوى ما يسمح لهم برؤيته ولايرددون سوى الشعارات التى يصوبها الغرب ثم يطرحها لهم وهزيمة هؤلاء كاملة الى درجة انهم لايتخيلون امكانية تحدى النظام المغلق الذى تفرضه هذه الحضارة على كل العالم «[٢٨] .

والواضح ان الرؤية الاسلامية للترتيبات الاقليمية فى المنطقة ، تمتد الى نطاق اوسع فهى تربط مثل هذه الترتيبات المحتملة ، بهيمنة الغرب على العالم ، وبمحاولة فرض قيمه وحضارته على العالم بوصفها القيم الانسانية الوحيدة ،والحضارة الانسانية الوحيدة ، ومن ثم فمثل هذه الترتيبات لاينبغى قبولها على علاتها ، بل يجب افتراض امكانية تحديها بوصفها تمثل رؤية غربية فى الاساس معادية للحضارة الاسلامية والعربية على السواء ، وقبولها بالصورة التى يعرضها الغرب معناه قتل الذات وهزيمتها .

ان كانت هذه هى الرؤية الاسلامية ، فماذا عن رؤية الاتجاه القومى العربى ؟

يربط معظم اصحاب هذا الاتجاه بين النظام الدولى الجديد ايضا وبين النظام الشرق أوسطى المقترح فيرى أحد الباحثين من هذا الاتجاه ان قيام هذا النظام الدولى الجديد يتطلب بالضرورة من وجهة النظر الامريكية ، قيام نظام اقليمى جديد للشرق الاوسط يضم فى اطاره مجموعة الدول الشرق اوسطية وهذه الدول تمتد من تركيا الى مصر مرور باسرائيل وتضم فى اطارها دول المشرق العربى ودول الخليج العربى وصولا الى ايران وباكستان ، وفى اطار المتغيرات الدولية والعربية الراهنة تسعى امريكا بشكل محموم لبناء النظام الشرق اوسطى فى المنطقة تحت ذريعة التسوية والسلام فى الشرق الاوسط[٢٩] وهدف أمريكا هو تكريس هيمنتها الدولية من

خلال هذه الترتيبات السياسية والاقتصادية الراهنة لانشاء هذا النظام بالاضافة الى تحقيق مصالحها الاقتصادية المتمثلة في السيطرة على النفط العربي ، والاسواق العربية ، ومصالحها السياسية باعتبار ان من يسيطر على هذه المنطقة يصبح سيد العالم ويترتب على هذا النظام في حالة قيامه تجاوز القومية العربية وتكريس علاقات التجزئة بين مشرق ومغرب الوطن العربي ، وتكريس الوجود الصهيوني باعتباره عضوا طبيعيا في النظام قيام علاقات جديدة بين دول عربية وغير عربية على اساس لا قومي في اطار الشرق الاوسط على حساب التكامل العربي بالاضافة الى مصادرة الثروات العربية وتامين المصالح الغربية من النفط العربي[٣٠] .

ويصل هذا الباحث بعد استعراضه للرؤية الامريكية والاسرائيلية الى الشرق الاوسط الى نتائج ذات دلالة هامة وهي :

أ ـ ان مستقبل النظام الاقليمي في الشرق الاوسط مرتبط تماما بمستقبل مايسمى بالنظام الدولي الجديد والعكس صحيح ، الا ان مستقبل هذا النظام الدولي الجديد يتوقف على قدرة الولايات المتحدة على الاحتفاظ بسيطرتها على المنطقة العربية ، ونجاحها في تكريس النظام الاقليمي الشرق اوسطي .

ب ـ ان النظام الاقليمي اللاقومي المقترح في المنطقة لن يؤدى الى انهيار المستقبل العربي فحسب وانما الى خروج العرب من التاريخ . فحتى العربي المشارك في هذا النظام سيجرى العمل على طمس هويته وتذويبه في الاطار الاقليمي وليس عزله عن محيطه القومي فحسب لصالح الهوية الشرق اوسطية الجديدة .

ج ـ سيضفي قوة على اسرائيل اقتصاديا وتجاريا على حساب العرب

د ـ النظام الشرق اوسطي هو شكل جديد من اشكال السيطرة الامبريالية والالحاق الامبريالي للوطن العربي والقول بأنه يحقق التنمية الاقتصادية للوطن العربي هو من الاوهام[٣١] وهناك حصيلة كبيرة من الكتابات المعبرة عن الاتجاه القومي تدور في هذا الاطار المتقدم[٣٢] والواضح انها تربط ربطا جدليا بين النظام الدولي الجديد والسياسة الامريكية في المنطقة العربية ، وبين مشروع النظام الشرق اوسطي ، ومن ثم فهذا المشروع في الاساس يحقق المصالح الامريكية والاسرائيلية على حساب المصالح العربية .

ويتجه الفكر القومي الى طرح بدائل أخرى للترتيبات الاقليمية في المنطقة ، منها احياء النظام العربي الاقليمي وتقويته ، وفي هذه الحالة لايمانع بعض القوميين العرب ، من امكانية لدخول العرب في اطار تفاعلات سياسية واقتصادية اوسع في الشرق الاوسط . بشرط ان يكون هذا الدخول في شكل كتلة واحدة ، وبما لايمس المصالح والحرية العربية[٣٣]

كما يطرح بعض المفكرين القوميين بديلا اخر يقوم على اساس امكانية قيام العالم العربي كجسر سياسي بين الغرب والعالم الثالث . والعالم العربي بحكم موقعه ومكانته خاصة في العالم الاسلامي يمكن ان يسهم في الحوار بين الشمال والجنوب بما يمنع الصدام المفاجىء بينهما[٣٤] .

سادسا ـ مدخل استشراف المستقبل

ركز المفكرون العرب في هذا الاطار على استشراف المستقبل بالنسبة للنظام الاقليمي في المنطقة . ويستجد اتجاهات ثلاثة على الاقل . الاول يفترض امكانية قيام نظام إقليمي شرق اوسطي . والثاني يرى ان هناك تحفظات حول هذا الافتراض والثالث يرفض هذا الافتراض . ويطرح بدائل او تصورات اخرى للنظام الاقليمي في المنطقة . وفيما يلي عرض للنماذج من هذه الاتجاهات :

١ ـ الاتجاه الذى يفترض امكانية قيام النظام الاقليمي الشرق اوسطي :

يرى انصار هذا الاتجاه ان المسألة ستحسم لصالح تبلور نظام امني وسياسي جديد في الشرق الاوسط وان كل تقدم في مسار التفاهم العربي الاسرائيلي سيسهم في التخلص من مفاهيم الامن السائدة في المنطقة الان[٣٥] .

ويرى ان محاولة اقامة هذا النظام تختلف عن المحاولات السابقة لعدة اسباب منها :

ـ ان هذة المحاولة لاتجرى لاسقاط نظام شرق اوسطي من الخارج حيث تكون خلفيته خارجية فقط .

ـ ان هناك محاولة لاعطائه هوية منفعية من الداخل ، وبالتالى فهى ليست هوية احادية وانما هوية متعددة الجوانب . والغطاء بمشاركة الاطراف الداخلية . تقوم على انشاء شبكة من التفاعلات وتخلق نخب شرق اوسطية يكون من مصلحتها الحفاظ على هذا النظام

ـ ان هناك اتفاقا عاما فحتى الذين يعارضون هذا النظام في الاطار العربي لايعارضونه بشكل مبدئى وانما يعارضون فقط عملية التوقيت في الدخول لهذا النظام[٣٦] .

ويشير الى أن الشروط مهياة للدخول في النظام الشرق اوسطي ، ومن الاهمية بمكان التشديد على ان اقامة مثل هذا النظام لاتعنى بالضرورة انه نقيض وجود النظام العربي اذا استطعنا كمجموعة عربية ان تكون قطبا مثل الاقطاب الاخرى الداخلة في هذا النظام ، ويحذر من دخول العرب متفردين لانهم حينئذ سيقعون في مثلث ثلاثي الاقطاب يضم ايران واسرائيل وتركيا وكلها دول قومية وقوية جدا كما ان النسيج القومي بها يسمح بأن يشكل وتيرة اساسية للتعبئة ولبلورة مشروع سياسي بالاضافة الى ان هذه الدول لها عمق استراتيجي وهذا كله لا يملكه العرب[٣٧] .

وعن اليات إقامة هذا النظام ، يرى انصار هذا الاتجاه امكانية الاستفادة من التجربة الاوروبية لأنها ادت الى تحول منطقة كانت تاريخيا ميدانا للحروب المستمرة الى منطقة للتكامل والتعاون والأمن المتبادل ، لذلك يمكن القول بأن المفهوم الاقليمى فى العلاقات الدولية والقائم على إذابة اسباب التوتر والبعد عن النزعة المحلية والسياسات الوطنية . قصيرة النظر والعمل على تنسيق التعاون والتكامل يمكن ان يحقق فى منطقة معينة مزاجا مواتيا لحل المنازعات ويطلق الكثير من التفاعلات الايجابية التى تساعد على حفظ السلام وتحقيق التقدم والاستقرار(٣٧) .

وفى هذا الاطار يقدم الأمير الحسن بن طلال ولى عهد الاردن مشروعا للأمن والتعاون العربى الاقليمى فى المنطقة مستفيدا من صيغة هلسنكى(٣٨) .

كما اننا نجد تفصيلا اكثر فى هذا المجال ، إذ يشير السفير « عبد الرؤوف الريدى » الى ضرورة ان يأتى النظام الاقليمى الجديد فى الشرق الأوسط محققا للشعور بالأمن للعرب ككل وإسرائيل ليتيح لهما امكانية التحول من الصراع العدائى الى التعايش المشترك والتفاعل الحضارى والبحث عن حلول للمشاكل المشتركة ويرى انه يجب ان يحقق هذا النظام توازن المصالح بين الطرفين ، وانه من الأفضل بالنسبة للجانب العربى ان يأتى النظام الاقليمى من خلال مفاوضات تأخذ مصالح الطرفين فى الاعتبار ، بدلا من ان يأتى نتيجة لضغوط خارجية ومن ثم فمن صالح الجانب العربى ان يدعو الى عقد مؤتمر للأمن والتعاون والتنمية فى الشرق الأوسط وان يدخل هذا المؤتمر بمقترحات ومواقف يتم التوصل اليها من خلال مفاوضات عربية عربية وبذا يكون الجانب العربى فاعلا فى رسم مستقبل المنطقة (٣٩) .

أما الاستاذ « لطفى الخولى » فيطرح رؤيته فى هذا الشأن بطريقة يمكن ان نطلق عليها رؤية الدوائر المتقاطعة ، فهو يرى ان المسألة ليس مفاضلة بين نظام عربى أو نظام شرق اوسطى ، ولكن يمكن طرحها من خلال القول بنظام عربى ونظام شرق اوسطى ، ويرى ان هناك عوامل تجعل من الضرورى ان يتم التفاعل بين الاطار العربى والاطار الشرق اوسطى ، ترجع الى العامل الجغرافى للنظام العربى الذى يتطلب ضرورة الانفتاح المحسوب على كل ما فى الشرق الاوسط من ثقافات وحضارات واسواق وتبادل المصالح والمنافع معها ، بالاضافة الى أن المتغيرات الدولية الحديثة تتطلب قيام نظم اقليمية ، خاصة فى المواقع الاستراتيجية ، ومن ثم فالمطلوب الآن ان يكون النظام العربى بقوته الجماعية شريكا فى نظام اقليمى اوسع علما بان هذا النظام الاقليمى ليس بدوره بديلا عن النظام العربى ، ومن ثم فالقضية هى فى هذا وذاك معا من خلال اليات وقواعد محددة تقوم على مبدأ الاعتماد المتبادل(٤٠) .

ويرى ان هناك خمس دوائر لأنظمة أمن وتعاون متعددة تتقاطع وتتداخل تتنافر لكنها لا تتطابق وهنا بالدقة تكمن الاشكالية الفكرية والعملية فى التعامل معها اليوم وفى المستقبل وهى دائرة تعاون وأمن عربى ، دائرة تعاون وامن خليجية عربية وغير عربية ، دائرة تعاون وامن بلدان حوض البحر المتوسط عربية جزئيا ـ اوروبية ، دائرة تعاون وامن الشرق الأوسط بصورته الاقليمية التقليدية العربية وغير العربية فى الاطار الاسيوى الافريقى ، دائرة تعاون وامن الشرق الاوسط بصورة اقليمية جديدة فى اطار اسيوى افريقى اوروبى(٤١) .

ويرى ان الاوضاع القائمة واحتمالات تطورها فى المستقبل المنظور ترجع اهمية وضرورة العمل فى اتجاه توسيع الشرق الاوسط ليلحق به اوربا المتوسطية ، ويرى ان هذا يمكننا من القيام بدور الشريك الفاعل فى بلورة اسس واليات النظام الدولى الجديد كما انه يستنفر عوامل الوفاق القومى بين البلدان العربية ، ويرى ان العرب يمكن ان يمارسوا الامن والتعاون سواء على النطاق القومى العربى او الاقليمى المحدود او الاقليمى الواسع من خلال استراتيجية الدوائر المتقاطعة المفتوحة ، والدائمة التحرك بمرونة تتجاوز النماذج المتصلبة الثابتة المغلقة التى تبت فشلها(٤٢) .

ب ـ الاتجاه الذى له بعض التحفظات على الافتراض الخاص بالاتجاه المستقبلى نحو نظام اقليمى شرق اوسطى :

ابرز من عبر عن هذا الرأى د . احمد يوسف أحمد ، الذى يرى انه من الخطورة بمكان أن يدخل العربى فى ترتيبات تعاقدية اقليمية تقوم على اساس توازن معين للقوى على المستوى الدولى بصفة خاصة ، قابل للتغير(٤٣) . ويشير الى أن العروبة لا تعنى العزلة ، ولا تعنى نفى التفاعلات مع دول الجوار وتنظيمها ، ولكن المرفوض هو ان تكون مثل هذه الترتيبات مفروضة من الخارج ، وعلى نحو يتجاهل الهوية والمصالح العربية تحديدا او يلحق الضرر بها ، وهو هدف ظاهر الآن .

ويرى ان الخطورة تكمن فى تزامن التسوية السلمية مع مرحلة ضعف وتفكك عربى بحيث ان السيناريو الأكثر احتمالا هو دخول العرب هذا النظام فرادى وليس فى اطار عربى متماسك وبهذا فتفاقم المخاوف فى ان يكون النظام الشرق اوسطى اطارا لتذويب الهوية العربية وليس اطار للتفاعل بين نظام عربى وبين الخصائص الدولية والاقليمية من حوله بحيث يقوم على الندية والتكافؤ . ويرى ان فرصة هذا النظام المقترح على الأمد المتوسط والطويل كاطار لتنظيم واستقرار التفاعلات الاقليمية غير موجودة لأنه سيبنى على عدم العدالة . كما انه لا يمكن المقارنة بين الوضع فى المنطقة والجماعة الاقتصادية

الأوروبية كما ان هذا النظام صمم فى الاساس لمعالجة ومواجهة معضلات الصراع العربى الاسرائيلى ولم يصمم للتعامل مع قضايا صراعية أخرى بالمنطقة وهو لا يمثل حقائق القوة فى اقليم الشرق الأوسط لاستبعاده العراق وايران ، كما انه يستند الى معادلة دولية معينة وهى الهيمنة الامريكية ، وهى هيمنة مؤقتة(٤٤) .

وامام هزال البديل الشرق اوسطى فى نظرة يمكن ان تستعيد الحركة العربية التى تعانى من ضعف لا شك فيه نشاطها لان مقوماتها باقية ، ومما يدعم من فرصته القومية العربية فى المستقبل ان المتغيرات الدولية الراهنة استندت فى شق رئيسى منهما الى العالم القومى ، ومن ثم فالفرصة متاحة للعرب للامساك بهذه الفرصة(٤٥) .

اما السيد / جميل مطر ، فيرى ان النظام الاقليمى الشرق اوسطى هو احد البدائل المطروحة ، ويعرض لآليات اقامة مثل هذا النظام وان كان يحدد الأخطار التى تنجم عن قيامه ومنها ، انه سيكون حافلا بالتناقضات الثقافية والحضارية ، كما انه اذا قام فى غياب الفكرة العربية ، فاننا سنجد كل دولة من دول الجوار الجغرافى تتحصن خلف متاريس ايديولوجية ، ولن يجد العرب ما يتحصنون خلفه او يحفزهم على التميز والتقدم ، ومن ثم يصعب تصور تحقيق استقرار اقليمى دون استخدم العنف والقوة ، وهو يدعو الى الترتيب فى اتخاذ قرار بشأن الدخول فى هذا النظام ، وان نقطة البدء تكون فى العودة الى النظام العربى بعد انعاشه وتغيير سلوكيات اطرافه وتحديثه ثم نقرر أولا نقرر الاندماج فى النظام الشرق اوسطى ، ويضيف بانه من حق العرب التعرف على تفصيلات هذا النظام المقترح ومناقشتها فيما بينهم قبل الجلوس لمناقشتها مع الآخرين(٤٦) .

ج - الاتجاه الذى يرفض ان يكون النظام الاقليمى فى المستقبل نظاما شرق أوسطيا :

وينتمى انصار هذا الاتجاه الى مدارس فكرية مختلفة تضم الاسلامى والقومى والاشتراكى ، فعلى سبيل المثال يرى الكاتب الاسلامى « فهمى هويدى » انه لا يوجد هوية شرق اوسطية ، لأن المنطقة عربية اسلامية ، ومن ثم فالحديث عن الهوية الشرق اوسطية هو افتعال ودعوة لتذويب خصوصية هذه المنطقة لتنخلع من انتمائها العربى الاسلامى ، وهى صيغة مصممة على ما يبدو لغرس اسرائيل فى جسم المنطقة ، ومن ثم فهو مفهوم يعبر عن احلام وتمنيات اكثر مما يعبر عن معطيات لواقع حقيقى ، ومن هنا ادعو الى عدم الأخذ بهذا المفهوم أو المصطلح لان معطياته على صعيد الواقع غير قائمة(٤٧) .

أما جلال امين فيرى ان الاقتراح المتعلق بالشرق اوسطية هو اقتراح اسرائيلى ، والزعم بانها مفيدة للعرب اقتصاديا غير صحيح ، لأن لاسرائيل مشروع يؤدى تحقيقه الى ضرر محقق بالمشروع العربى وبالآمال العربية ، ومن ثم فالدخول معها فى اى مشروع امر مرفوض ، لانه يتعارض مع الوجود العربى ذاته ، كما ان الدخول مع بلد متفوق تكنولوجيا واقتصاديا فى مشروع له اخطار نعرفها مثل العلاقة بين الدولة المستعمرة والدولة المستعمرة ، والمسألة ليست اقتصادية فحسب لأن هناك خطرا على التطور الثقافى العربى من جراء الدخول فى علاقة مع اسرائيل(٤٨) .

(اما عبد العظيم انيس) فيرى ان السوق الشرق اوسطية هى مشروع امريكى اسرائيلى لضمان مستقبل اسرائيل عند حدوث اتفاقات للسلام ، ويرى ان ايا من هذه الاتفاقات لن تكون فى صالح العرب ، ويرى انه فى المستقبل البعيد حتى لو وقعت الحكومات اتفاقات سلام غير عادلة وغير شاملة وغير ناجزة ، فان النضال سيستمر ضد اسرائيل فى العالم العربى والاسلامى(٤٩) .

أما « كلوفيس مقصود » فيرفض النظام الشرق اوسطى ، لانه يستند الى متغيرات لا تمثل البديل عن الثوابت القومية الراسخة ، وانصار الشرق اوسطية يحكمون على الأمور بالظاهر ولا يستطيعون النفاذ الى جوهر الواقع ، فالحقيقة العربية ليست كلها هى ما يبدو على السطح لأن اذا ان معظم هذه الحقيقة مكبوث مؤقتا ومهمش ، ويرى انه من الضرورى مراجعة التراث ونقدها اولا ، وانه لا يجب الاستسلام لحالة التراجع القومى ، وهو يرى أن الشرق اوسطية هى برنامج يتناغم مع اطماع الهيمنة التى يسعى الغرب والشمال الى فرضها على عالم الجنوب الذى ننتمى اليه ، ويدعو الى ضرورة تجديد الفكر القومى وإظهار المضمون الانسانى للقومية العربية ، فالقومية العربية كانت وستظل حركة تؤكد ما يجمعنا بالغير لا ما يفرقنا عن الغير ، والقيم القومية تجعل مواقعنا راسخة مع العالم لنأخذ منه ما نستحقه ونرغب فيه لتطوير مجتمعاتنا ولكى نوفر للعالم عطاء عربيا ويكون الأخذ والعطاء قائمين على الاحترام الذى بدونه لا تستقيم علاقة(٥٠) .

ولا يضيف د . رمزى زكى الى ما سبق الا ما يلى :
ان هذه السوق الشرق اوسطية ستحول اسرائيل الى شريك كامل لامريكا فى المنطقة بعد ما كانت تقوم بدور الوكيل ، كما يمكن ان تتحول الى دولة اقليمية عظمى بعد ان يكون مشروع الشرق اوسطية قد قلب الموازين الجغرافية والسياسية والقومية والاقتصادية لصالحها ، كما ان هذا المشروع سيضع مصر والأقطار العربية فى حالة الانضمام اليها فى موقع ضعيف وتابع لصالح اطراف غير عربية ، ويقترح ان يكون التعامل العربى مع اطراف هذه السوق فى اطار العلاقات العادية الثنائية ويبقى خيار الانضمام او رفضه مسقبلا أما البديل

الثانى وهو الافضل بنظره فيتمثل فى قيام مصر باقامة تجمع اقتصادى عربى[٥١] .

ويركز د. الدكتور خير الدين حسيب مدير مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت ، على أن النظام العربى فى اسوأ حالاته والمطلوب التوصل الى خطة عمل قابلة للتطبيق ، لمواجهة التحديات الشرق اوسطية وواضح انه يركز على الشعوب العربية ، بوصفها القادرة على تحمل قدرات النهوض والاستجابة اذا ما توفر لها من يدلها على طريق الخلاص ويتمتع بالمصداقية ، واشار الى ان المطلوب هو ابتداع اطروحات ممكنة ومرحلية وانتقالية الى مرحلة افضل[٥٢] .

بالاضافة الى هذا النمط من الافكار ، طرح بعض المفكرين العرب افكارا اخرى تدور فى نطاق رفض النظام الشرق اوسطى بوصفه المشروع المستقبلى فى المنطقة ، وذلك استنادا الى ان هذا المشروع يضر بمصالح بعض الاقطار العربية اضرارا مباشرا مثل مصر والاردن ولبنان[٥٣] كما استند البعض فى رفضه الى ان هذا النظام سيؤدى الى اعادة تقسيم المنطقة العربية ، الى دوائر ، الأولى دائرة تضم اسرائيل والفلسطينيين والأردن ثم دائرة اخرى تضم ، مصر وسوريا ولبنان ، ثم دائرة الخليج ، بالأضافة الى ضم المغرب العربى عن دائرة التفاعلات العربية ، ليدخل فى الدائرة الاوروبية[٥٤] .

٢ ـ القضايا التى اثارها مفهوم الشرق اوسطية لدى الفكر العربى :

من خلال العرض السابق يمكن القول بان هناك عدة قضايا اثارها الفكر العربى عند تناوله لمفهوم الشرق اوسطية واهمها مايلى :

اولا ـ القضايا الاقتصادية :

وتدور حول الاهداف الاقتصادية التى يمكن ان تحققها الأطراف الداخلة فى هذا النظام ، وكيف يمكن تنظيم العلاقات الاقتصادية فيما بينها ؟ ، وانعكاس هذا على امكانات التعاون والتكامل الاقتصادى العربى فى المستقبل ؟

والواضح أن الاتجاه السائد لدى الفكر العربى حتى بالنسبة لمؤيدى الشرق اوسطية يرى انه فى ظل المعطيات الراهنة فان اسرائيل ستحقق اهدافا اقتصادية كبيرة على حساب العرب ، ونفس الشىء بالنسبة للاطراف الأخرى غير العربية ، ومن ثم سنجد أن الاتجاه المؤيد للشرق اوسطية ولعل ابرز ممثليه د . سعيد النجار رئيس جمعية النداء الجديد فى مصر يعلن عن قبوله بشروط ، مثل ان التنفيذ لابد وان يبدأ بعد تحقق السلام الشامل والعادل فى المنطقة ، وانه لايجب ان يكون على حساب التعاون العربى ، ويفرق بين نوعين من العلاقات الاقتصادية التى يمكن ان تنشأ بعد السلام الاول هو نوع من العلاقات ينشأ تلقاء نفسه وليس فى حاجة الى قيام مؤسسات خاصة ، مثل الانتقالات السلعية بين اسرائيل والبلدان العربية ، وانهاء المقاطعة مع اسرائيل والتدفقات الاستثمارية بيننا وبين اسرائيل وفى هذا النوع من العلاقات يضع الدكتور النجار شرطا هاما وهو عدم اعطاء ميزة من طرف لطرف آخر ، سواء فى مجال انتقال السلع او الاستثمارات بين الجانبين ومن ثم تدخل السلع الاسرائيلية دون اعطائها أى ميزة ، وتخضع الاستثمارات الاسرائيلية فى المنطقة العربية لنفس قواعد القانون المنظمة للاستثمار الاجنبى ونفس الشىء بالنسبة للاموال والسلع العربية عندما تتجه الى اسرائيل[٥٥] والواضح ان د . النجار يرى ادخال هذه التفاعلات الاقتصادية فى إطار المعاملات الدولية التنافسية ، وهذه الدائرة الاوسع كما هو واضح تزيل المخاوف من امكانية سيطرة اسرائيل الاقتصادية على المنطقة العربية .

ويشير « د . النجار » الى نوع آخر من انواع العلاقات بمعنى اقامة منطقة تجارة حرة فى المنطقة ، ويفضل فى النواحى الفنية فى هذا الصدد ليصل الى نتيجة مؤداها ان الظروف غير مهيأة لاقامة منطقة حرة بين العرب واسرائيل[٥٦] .

اما الاطروحات الفكرية الأخرى فى هذا الصدد فهى كثيرة وتدور فى مجملها حول الاخطار المحدقة بالاموال والثروات العربية من جراء اقامة السوق الشرق اوسطية ، فاسرائيل متلهفة على الاموال العربية والاسواق العربية ، والقول بان السوق الشرق اوسطية ستحقق التنمية الاقتصادية فى المنطقة العربية هو من باب الوهم ، فهذه السوق تحقق التنمية لاسرائيل باموال العرب ، وتؤكد الهيمنة الامريكية على المنطقة العربية ، كما إن مثل هذه السوق ستؤدى الى اغلاق ملف السوق العربية المشتركة والتعاون الاقتصادى العربى ، لان اسرائيل ستكون اكثر جذبا لرؤوس الاموال العربية ، كما أن هذه السوق الشرق اوسطية ستلغى ادوارا مؤثرة لاقطار عربية هامة فى سياق التفاعلات الاقتصادية العربية كلبنان ومصر[٥٧] .

ثانيا ـ القضايا السياسية :

برزت من خلال المعالجة الفكرية لمفهوم الشرق اوسطية مجموعة من القضايا السياسية شبه المترابطة ، منها السياسة الخارجية الامريكية تجاه المنطقة فى ظل النظام الدولى الجديد ، واتجه عدد من المفكرين العرب الى أن الشرق اوسطية تهدف الى احكام السيطرة الامريكية على المنطقة من خلال اليات دائمة بالاضافة الى الوجود العسكرى الامريكى المكثف فى المنطقة ، وان الولايات المتحدة باحكامها السيطرة على المنطقة العربية ذات الاهمية الاستراتيجية الهامة تحاول أن توظف ذلك من اجل احتفاظها بوضفها المتميز بين القوى الكبرى فى

نطاق النظام الدولى الجديد ، وفى هذا الاطار طرح الفكر العربى للبحث مسألة النظام الاقليمى فى المنطقة ، وكان هناك اتجاه واضح بأن الشرق اوسطية ماهى الا حلقة من سلسلة ترتيبات اقليمية على مستوى العالم وخاصة فى المناطق الاستراتيجية الهامة لربط هذه الاقاليم بالقوى الرأسمالية الكبرى فى العالم وعلى راسها الولايات المتحدة وعالج الفكر السياسى العربى مسألة النظام العربى الاقليمى والاجماع بين المفكرين العرب على انه نظام ضعيف وغير فعال بصيغته الراهنة ، وتعددت الاتجاهات بصدد علاقة هذا النظام بالنظام الشرق اوسطى ، وان كانت نقطة الاتفاق تدور حول ضرورة إحياء النظام العربى بشكل او بآخر ، حتى لدى من يؤيدون الدخول فى نطاق النظام الشرق اوسطى ، فهؤلاء يؤكدون على ضرورة دخول العرب الى النظام الشرق اوسطى كقطب بين الاقطاب الاخرى ، ويحذرون من دخول الدول العربية فرادى ، وبرزت من خلال الاطروحات العربية فى هذا المجال اشكالية الدولة القائد سواء فى المنطقة العربية او على مستوى النظام الشرق أوسطى المقترح . على المستوى العربى نلحظ تركيزا واضحا على مصر للقيام بهذا الدور ولكن بمفهوم يختلف عن الدور الذى قامت به فى الخمسينات والستينيات ، اما على مستوى النظام الشرق اوسطى ، فهناك اتجاهات ، الاول يقول بتحول

اسرائيل الى قوة عظمى اقليمية فى المنطقة عند اقامة هذا النظام ، والثانى يرى بامكانية ان يكون هذا النظام الشرق اوسطى متعدد الاقطاب ، وان كان بعض هذا الفريق يحذر من عدم امكانية توصل العرب الى تشكيل قطب عربى لمواجهة الاقطاب الشرق اوسطية الأخرى ، بينما ترى القلة أن هذا الوضع سيكون حافزا لاشتداد عود الرابطة القومية بين العرب ، بالاضافة الى هذا فقد اثيرت قضية الهوية العربية ، فى اطار هذا النظام ، وانقسم الفكر العربى الى فريقين الاول يرى أن هناك تهديدا مباشرا بذوبان الهوية العربية فى اطار الشرق اوسطية وان هذا هو أحد الاهداف الامريكية

والاسرائيلية المباشرة من هذا النظام ، فريق آخر وهو القلة يرى انه لاخطر على الهوية العربية لانه لايمكن القول بوجود هوية شرق اوسطية وان نطاق التفاعل الرئيسى فى إطار هذا النظام سيتركز على الجانب الاقتصادى خاصة فى مراحله الاولى ، اما الرابطة العربية فهى رابطة ثقافية وحضارية فى الاساس لها جذورها فى الواقع العربى التى يصعب استئصالها وان كان هناك رد من الفريق الآخر على هذه المقولة ، بانه لايمكن الفصل بين التفاعل الاقتصادى والثقافى ، وان الاقوى اقتصاديا سيفرق ثقافته وأسلوب حياته على الطرف الضعيف ، وهو ماتؤكده الخبرة التاريخية(٥٨) .

ثالثا ـ القضايا الأمنية :

من بين القضايا التى تناولها الفكر العربى قضايا الامن فى المنطقة وفى هذا الاطار كانت هناك محاور دار حولها الفكر العربى اهمها مايلى :

أ ـ الى اى حد يؤدى النظام الشرق اوسطى الى توفير الامن والاستقرار فى المنطقة ؟

ب ـ ماهو تاثير هذا النظام على الامن القومى العربى ؟

جـ ـ ماهى الآليات الممكنة لاقامة نظام للامن فى المنطقة ؟

حول هذه المحاور دار الفكر السياسى العربى وقدم اجابات مختلفة ومتعددة يمكن ان نوجزها على النحو التالى :

أ ـ اتجاه يرى أن هذا النظام يمكن ان يوفر الامن والاستقرار فى المنطقة ، باعتبار ان يؤدى الى تحسين الاوضاع المعيشية للسكان ويقلل من حدة التوتر الداخلية ، ويخلق فرصا مناسبة للتعاون وتبادل المنافع ، ويضع انصار هذا الاتجاه شروطا كى يتحقق هذا الهدف ، منها ان يقوم النظام على توازن المصالح وأن يحقق مصالح كافة الاطراف الداخلة فيه وأن تكون له الياته الخاصة لحل الخلافات بالطرق الودية ، اتجاه آخر يرى ان هذا النظام لايحقق الامن والاستقرار لانه يقوم على اسس واهية أهمها وضع الولايات المتحدة القائم الان فى نطاق التوازنات الدولية وهو وضع مؤقت ، كما انه لايمكن ان يقوم على اساس عادل بحكم توازن القوى الاقليمى القائم الآن وهو فى غير صالح العرب(٥٩) .

ب ـ بالنسبة لتاثير هذا النظام المقترح على الامن القومى العربى ، فثمة اتجاه واضح على التاثير السلبى على الامن القومى العربى من جراء هذا النظام فى النتاج الفكرى العربى ، حتى بين المؤيدين لهذا النظام ، فهم يؤكدون على ضرورة ان يتوصل العرب الى اتفاق واضح فيما بينهم اولا بالنسبة للمصالح العربية ، ومجالات التعاون العربى ، ومفهوم الامن القومى العربى ، اما المعارضون للنظام الشرق اوسطى فهم يقدمون العديد من السيناريوهات المحتملة فى نطاق هذا النظام لتفكيك المنطقة العربية ، واعادة تركيبها من جديد بصورة مختلفة عما هو قائم الآن الامر الذى يضر بالأمن من خلال قيامها بازكاء نار الخلافات الداخلية فى الاقطار العربية القومى العربى ، ومن ابرز هذه السيناريوهات ، السيناريو الخاص باعادة فك وتركيب منطقة الشام بما يتوائم والمستجدات الجديدة(٦٠) ويطرح احد الباحثين امكانية قيام دولة اسرائيل المتحدة التى تضم اسرائيل وفلسطين والاردن(٦١) ، سيناريو آخر يطرح اعادة تقسيم المنطقة العربية بصورة جديدة فالمغرب العربى يتم ربطه باوروبا المتوسطة ، ثم تكون دائرة القلب فى المنطقة العربية تحت المظلة الاسرائيلية ، والجناح الغربى فى

المشرق العربى تسيطر عليه تركيا ، اما الخليج فيظل تحت السيطرة المباشرة للولايات المتحدة لحين تغير النظام الايرانى القائم الآن ، ولايستبعد هذا السيناريو امكانية حدوث تعديلات جغرافية فى بعض الاقطار العربية القائمة الان ، وفى نطاق هذا السيناريو فتنزوى مصر فى دائرتها الافريقية(٦٢) .

اتجهت بعض الكتابات الاخرى إلى إبراز مخاطر النظام الشرق اوسطى على الامن القومى العربى من زوايا أخرى ، منها التفوق الاسرائيلى النوعى والكيفى فى الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية والنووية على الجانب العربى ، فى ذات الوقت الذى تفرض قيود على الطرف العربى فى الحصول على تكنولوجيا متقدمة فى مجال التسلح ، هذا التفوق الاسرائيلى المضمون والمكفول من الولايات المتحدة سيكون أكبر دافع للعدوان لدى الطرف الاسرائيلى ، فى حالة تراجع عملية التسلح العربى الى ماهو ادنى من الوضع القائم الان وهو امر مفترض فى حالة قيام النظام الشرق اوسطى ، حيث ستوجه نفقات التسلح إلى مشروعات الاستثمار ، ومن ثم طرح البعض فكرة ضرورة نزع اسلحة الدمار الشامل من المنطقة بحيث يشمل كافة الاطراف بما فيها اسرائيل ، ويضيف البعض خطورة الوضع الناتج عن التهديد الايرانى للارض العربية ، بالاضافة الى الاطماع والاهداف التركية فى ظل وضعية توازن القوى الاقليمى القائم الآن(٦٣) .

عالج الفكر السياسى العربى القضية الامنية للنظام الشرق اوسطى من زاوية ثالثة ، حيث نظر إلى أن ادخال اسرائيل فى الجسد العربى من شأنه ان يثير القلاقل الداخلية فى الاقطار العربية فى ظل تصاعد الاتجاه الاسلامى السياسى ، وان اسرائيل يمكن أن تستفيد من هذه القلاقل لصالحها .

وهناك خبرة عربية فى هذا المجال تؤكد هذا القول تتمثل فى دور اسرائيل فى الحرب الاهلية اللبنانية ، ويشير البعض الى امكانية تلاعب اسرائيل بحقائق الاوضاع فى بعض الاقطار العربية من خلال اثارة مشكلة الاقليات العربية ، خاصة وان اقامة النظام الشرق اوسطى فى ظل توازن القوى القائمة الان وهو يعطى ميزة لاسرائيل ، سيجعل اسرائيل تسعى الى الحفاظ على هذا الوضع ، وهو مايعنى منع أى تغير نوعى فى توازن القوى يضر بالمصلحة الاسرائيلية ، بالاضافة الى ضرورة اضعاف الطرف العربى ، واجهاض اى محاولة لزيادة قوته (٦٤) .

والواضح ان القضايا الامنية قد شغلت حيزا كبيرا من اهتمام الفكر العربى عند تناوله للنظام الشرق أوسطى ، مقارنة بالقضايا الاخرى ، خاصة وان البعد الامنى للقضايا الاقتصادية والسياسية كان واضحا .

جـ - فى نطاق القضايا الامنية اهتم الفكر العربى بدراسة الاليات الممكنة لقيام نظام للامن فى المنطقة ، وفى هذا الاطار يمكن ان نحصر اتجاهات ثلاث رئيسية وهى :

- اتجاه يرى امكانية الدخول فى نظام شرق اوسطى من خلال التوصل الى اليات معينة تنتظم من خلالها التفاعلات السياسية والاقتصادية والامنية ، وتدور هذه الاليات فى نطاق الاستفادة بالخبرة الاوروبية المتمثلة فى اتفاقية الامن والتعاون للجماعة الاوروبية المعروفة باتفاقية هلسنكى .(٦٥)

- اتجاه يرى ضرورة اعداد البيئة العربية واحياء النظام العربى وتقوية التفاعلات العربية العربية اولا ، وتأجيل اتخاذ قرار بالانضمام الى السوق الشرق أوسطية الى مرحلة مقبلة ، حتى تتضح الرؤية بالنسبة للتوازنات الدولية والاقليمية ، ولا يمانع هذا الاتجاه من قيام بعض العلاقات الثنائية العادية بين الاقطار العربية والأطراف غير العربية فى الشرق الأوسط .

- اتجاه ثالث يرى ان الأمن القومى العربى لا يتحقق الا فى الاطار العربى ، وانه من الضرورى الاتفاق بين العرب اولا على مفهوم متفق عليه للأمن القومى العربى ، ثم اعادة بناء عناصر القوة العربية بالمفهوم الواسع ، الأمر الذى يؤدى إلى تعديل توازن القوى القائم الآن ، وان هذا هذا وحده كفيل بضمان الأمن فى المنطقة ، ولا مانع من دخول العرب فى تفاعلات اوسع ولكن بشرط استعادتهم لعناصر قوتهم .(٦٦)

٣ - تحليل نقدى للفكر السياسى العربى فى تناوله للشرق اوسطية :

لعل أول مايلمسه المحلل للفكر السياسى العربى فى تناوله لموضوع الشرق أوسطية ، الدرجة الواضحة من ان لم يمكن الخوف ، وهى ظاهرة طبيعية ، بحكم الميراث التاريخى العدائى القائم فى المنطقة وبحكم الخبرة التاريخية السلبية تجاه الغرب والولايات المتحدة ، بالنسبة للسياسات التى اتبعت فى المنطقة خلال الحقبة الاستعمارية وفى مرحلتى مابعد الحرب العالمية الأولى ، والثانية . وبالرغم من هذا الحذر الا اننا نجد بعض المظاهر الايجابية التى لابد من تسجيلها اولا منها مايلى :

أولا : تعددية المداخل والرؤى التى عالج من خلالها الفكر السياسى العربى موضوع الشرق أوسطية الأمر الذى يتيح مساحة واسعة للنقاش والتحليل الموسع للجزئيات المختلفة التى يمكن ان يشملها النظام الشرق أوسطى ، بحيث يمكن التوصل فى النهاية ومن خلال الحوار الى تصور عربى للموضوع وهو مالم يتم حتى اعداد هذه الدراسة .

ثانيا : التخلى عن أحد السمات التى اعاقت الفكر العربى عن الانطلاق ولو بقدر محدود ، واعنى بها اشكالية البديل الواحد ، والتى تعنى انحصار الفكر فى دائرة محددة عند تناوله لمسألة معينة فلا يحد بصره الى دوائر أخرى ممكنة ومحتملة ، النتاج الفكرى العربى بصدد الشرق الأوسطية تخلص من هذه السمة ، فناقش

الموضوع في دوائر عديدة ، وطرح بدائل اخرى ، قد يكون بعضها غير عملي ، الا ان التوجه نحو الاجتهاد لطرح بدائل اخرى يمثل اتجاها جيدا ، يمكن تطويره في مراحل تالية .

ثالثا : الوزن الواضح للبعد القومي العربي حتى من اولئك الذين لا ينتمون ايديولوجيا الى هذا التيار ، يؤكد أن عقل الامة لم يتأثر كثيرا أو كما نتصور بالمعطيات السلبية التي تحيط بالعالم العربي ، بالرغم من نبرتها العالية التي تهين كل ماهو عربي الهوية .

وبالرغم من هذه الجوانب الايجابية الا ان هناك جوانب اخرى تستحق الوقوف أمامها بالنقد والتحليل ومنها مايلي :

اولا ـ إشكالية التآمر :

هناك وزن واضح لرؤية تقوم على تآمر الاخر على العرب ، في نتاج الفكر العربي بصدد هذا الموضوع ، فهناك مؤامرة ما تحاك ضد العالم العربي ، وكل مايأتي من مقترحات من جانب الطرف الآخر يمكن وضعه في هذا الاطار ، ومن ثم يجب رفضه . أما القلة الرافضة لفكرة التآمر ، فانهم يطرحون افكارهم دون أن يضعوا في الاعتبار اى احتمال لسوء القصد أو امكانية التلاعب من جانب الاخر ، وهو احتمال متاح في عالم السياسة ، ومن ثم فان كان من المطلوب ان يتخلى الفكر السياسي العربي عن نظرية المؤامرة في التحليل الا انه من المفيد ايضا طرح امكانية تلاعب الطرف الآخر بمتغيرات الموقف ومحاولة تطويعها لصالحه خاصة وان الخبرة السياسية العربية المعاصرة تؤكد تعرض العرب لمحاولات ناجحة من هذا القبيل كان لها اثارها المدمرة عليهم وعلى مستقبلهم .

ثانيا ـ إشكالية المصالحة العربية :

بالرغم من التأكيد الواضح على أهمية احياء النظام العربي واعادة بناء العلاقات العربية العربية على أسس جديدة وفعالة ، بوصفها تمثل شرطا أساسيا للدخول الى النظام الشرق الاوسطي لدى المؤيدين ، او بوصفها البديل الأفضل لدى المعارضين الا اننا لا نجد معالجة مفصلة لحل هذه الاشكالية ، خاصة وان هذه المعالجة يجب أن تأخذ في الاعتبار في ظل الوضع القائم موقف الأطراف الدولية خاصة الولايات المتحدة من هذه المصالحة ، فالولايات المتحدة قد تجد في تلك المصالحة وتقوية الطرف العربي الى درجة معينة مايضمن لها استمرار وضعها المتميز في اطار النظام الدولي الجديد ، اويحول دون تحول اسرائيل الى قوة اقليمية عظمى يمكن أن تضر بالمصالح الامريكية في المنطقة في الامد المتوسط ، حالة كهذه يمكن استثمارها لتحقيق المصالحة العربية ، وقد يكون العكس ، وهنا يتطلب الأمر اليات جديدة لتحقيق المصالحة العربية ، ايضا لابد من ان تأخذ معالجة هذه الاشكالية مواقف الأطراف الاقليمية الاخرى من هذه المصالحة خاصة وان لكل منها مشروعه الخاص في المنطقة العربية .

ثالثا ـ عدم التوصل الى فهم عربي محدد للشرق اوسطية :

ان كان تعدد الرؤى مطلوبا الا انه ليس مطلوب بحد ذاته ، وانما هو مطلوب من اجل بلورة ادراك يحدد لمسالة محل البحث ، وهذا ما لا تجده في نتاج الفكر السياسي العربي بصدد الشرق اوسطية . هل هى سوق اقتصادى ؟ هل هى هوية ثقافية بديلة ؟ هل هى ترتيبات امنية ؟ هل هى نظام اقليمي متكامل الابعاد ؟ سنجد كل هذا في الفكر السياسي العربي ، دون الوصول الى تحديد مقبول من جميع الأطراف أو بعض الأطراف . ولعل تحديد النطاق المكاني للشرق الأوسط في الفكر السياسي العربي يقدم نموذجا واضحا لهذه الملاحظة . فهناك اختلاف واضح في تحديد هذا النطاق ، دون ان يتطرق احد الى تحديد الاطار المكاني المناسب للمصالح العربية ، ودون ان يتجه المفكرون العرب ، الى النظر الى المكان بوصفه اداة يمكن توظيفها . فعنصر المكان ليس جامدا في عالم السياسة كما هو الحال في علم الجغرافيا ، انه عنصر ديناميكي عندما يتم توظيفه لخدمة اهداف معينة ، ومن ثم فهناك اطار مكاني للنظام الاقليمي الأكثر اتساعا من النظام العربي يتواءم مع المصالح العربية ، واطار اخر لا يتواءم معها او اقل اقترابا وفعالية بالنسبة لهذه المصالح ، هذا التصور هو أحد الأبعاد الغائبة في نتاج الفكر العربي بصدد الشرق اوسطية .

رابعا ـ الافتقاد الى وضع برامج عملية لمقابلة كافة الاحتمالات الممكنة :

بالرغم من الكم الكبير من الكتابات التى تناولت الموضوع وبالرغم من وجود بعض الاجتهاد لوضع سيناريوهات للمستقبل ، الا أن معظم هذه السيناريوهات جزئية ، بمعنى انها تعالج جزئية معينة من الموضوع ، أو تعالج المسألة في نطاق موقف محدد من الشرق أوسطية ، ومن ثم فلا نجد في المحصلة النهائية لقراءة وتحليل النتاج الفكرى العربي في هذا الموضوع برامج عملية متكاملة لمعالجة الاحتمالات الممكنة في المنطقة .

خامسا ـ الخطاب الفكرى العربي

هو في غالبيته بصدد الشرق اوسطية سواء بالقبول او بالمعارضة موجة الى صانع القرار السياسي اى الى السلطة السياسية ، دون اعطاء الاهتمام بالجماهير ، ومن ثم فهذا النتاج يخاطب النخبة السياسية ولا يخاطب المواطن العربي العادى ، الأمر الذى يجعله يشكل تصوراته ومدركاته من خلال ماتقدمه وسائل الاعلام من معالجات سطحية ودعائية لمثل هذا الموضوع ، وحتى من اقترب من دائرة المواطن العادى من الكتاب اقترب منها بخجل ، مع ان هذا المواطن هو الهدف وهو الأداة ، في اى من مشروعات المستقبل .

سادسا ـ اشكالية الزمن :

نلحظ كذلك خلافا حول الموقف من الزمن ، فهل نسرع فى الدخول الى النظام الشرق اوسطى ام نؤجل ، ام نرفض تماما ؟ وعنصر الزمن عنصر هام فى عالم السياسة حيث ان توقيت اتخاذ القرار امر يتوقف عليه مدى نجاحه أو اخفاقه ، معالجة هذا العنصر فى سياق الفكر العربى تتسم بالسطحية ، فالذين يطلبون الدخول لا يقدمون لنا الاسباب التى تجعل المرحلة الحالية مناسبة من حيث الزمن والذين يطلبون التأجيل يوضحون ان عنصر الزمن القائم الان غير مناسب ، ولهم اسبابهم التى سبق الاشارة اليها ، ولكنهم لايحددون المدى الزمنى للتأجيل ، والى اسلوب التعامل الممكن مع هذا العنصر بما يكفل تطويعه بما يتوافق ورؤيتهم ، ان الزمن ليس فى حد ذاته عنصرا مضادا أو مفيدا ، ولكنه يمكن ان يكون مفيدا ويمكن ان يكون ضارا من خلال اسلوب التعامل معه وتوظيفه .

وبالرغم من هذه الملاحظات فان نتاج الفكر العربى بصدد هذا الموضوع يمكن بلورته وصياغته بما يفيد صانع القرار السياسى العربى فى ادارته للمسائل المتعلقة بترتيب الاوضاع فى المنطقة ولكن السؤال الى اى حد يمكن ان يستجيب صانع القرار العربى للمثقف العربى ؟ !□

المراجع :

(١) رغيد الصلح ، المشاريع اسرائيلية شهادات المنشأ غربية ، الحياة ، ١٩٩٣/٧/٢٦ .
(٢) د . طه حسين ، مستقبل الثقافة فى مصر
(٣) د . مراد وهبة ، ثقافة شرق اوسطية ، ملحق افاق ، جريدة الحياة ، ١٩٩٣/٨/١ .
(٤) د . محمود عبدالفضيل ، السياسة والفكر العربى بين الواقعية والوقوعية ، المستقبل العربى ، العدد ١٧٣ ، يوليو ٩٢
(٥) جميل مطر ، مستقبل النظام الاقليمى العربى ، المستقبل العربى ، العدد ١٥٨ ، ابريل ١٩٩٢ .
(٦) على سبيل المثال انظر : د . رمزى زكى ، شرق اوسطية (م جماعة اقتصادية عربية ، جريدة العربى ، القاهرة ، ١٩٩٣/٨/٧ .
(٧) د . محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربى بعد ازمة الخليج ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس القومى للثقافة والفنون والاداب ، العدد ١٥٨ ، فبراير ١٩٩٢ ، صـ ٢٥٨ .
(٨) المصدر السابق ، صـ ٢٥٩ كذلك انظر : يزيد صايغ ، ازمة الخليج واخفاق النظام العربى ، المستقبل العربى ، العدد ١٤٩ ، يوليو ١٩٩١ ، صـ ٢٠
(٩) جميل مطر ، مستقبل النظام الاقليمى العربى ، مصدر سابق ، صـ ١٨ : صـ ٢١ .
(١٠) جميل مطر ، فى ندوة مستقبل الجامعة العربية ، المستقبل العربى ، العدد ١٦٦ ، ديسمبر ١٩٩٢ ، صـ ٨٧ .
(١١) امين هويدى ، السوق الشرق اوسطية : التطبيع ام السلام اولا ، الاحرار ١٩٩٣/٥/٣٠
(١٢) مراد ابراهيم الدسوقى ، تغيرات استراتيجية فى المنطقة العربية ، الاهرام ١٩٩٣/٣/٢٦ .
(١٣) د . ياسين سويد ، موقع الوطن العربى فى النظام الدولى الجديد ، الوحدة ، الرباط ، العدد ١٠٠ ، يناير ١٩٩٣
(١٤) د . محمد عبدالشفيع عيسى ، النظام الاقليمى العربى فى اطار هياكل وسياسات اللجنة الامريكية الجديدة ، الوحدة ، الرباط ، العدد ١٠٠ ، يناير ١٩٩٣ ، صـ ٨١ : صـ ٨٢ .
(١٥) سمير امين ، بعد حرب الخليج اللجنة الامريكية الى اين ؟ المستقبل العربى ، العدد ١٧٠ ، ابريل ١٩٩٣
(١٦) حديث بطرس غالى ، الاهرام ، عدد ١٩٩١/٧/٧
(١٧) راغدة درغام ، مسودة افكار بحثا عن نظام عربى الحياة ، ١٩٩٣/١٠/٢٤
(١٨) غسان سلامة ، العرب واسرائيل امريكا والمفاوضات ، المستقبل العربى ، العدد ١٧٢ ، يونيو ١٩٩٢ صـ ٤ : صـ ١٢
(١٩) احمد عبدالعزيز شقارة ، الفكر الاستراتيجى الامريكى والشرق الاوسط فى النظام الدولى الجديد ، المستقبل العربى ، العدد ١٧٠ ابريل ١٩٩٣ ، صـ ٤٣ ، صـ ٥٣ ، صـ ٥٥
(٢٠) صلاح بسيونى ، اتجاهات مريكية جديدة فى المتوسط ، الحياة ، ١٩٩٣/١/١ .
(٢١) د . ياسين سويد ، مصدر سابق ، ص ٧٦ .
(٢١) د . محمد عبدالشفيع عيسى ، مصدر سابق ، صـ ٨٢ : صـ ٨٣ .
(٢٢) يلاحظ اننا صنفنا مقال سمير امين وهو احد مفكرى مدرسة التبعية ضمن المدخل السابق ، لان موضوع هذا المقال يدور حول الولايات المتحدة واساليبها فى السيطرة على المنطقة العربية
(٢٣) زكى احمد ، النظام العالمى الجديد فى تصور الاسلاميين العرب ، المستقبل العربى ، العدد ١٥٧ ، مارس ١٩٩٢ .
(٢٤) المصدر نفسه ، ص ١٣٧ (٢٥) المصدر نفسه ، صـ ١٣٧ (٢٦) المصدر نفسه ، صـ ١٣٨
(٢٧) د . سيف الدين عبدالفتاح اسماعيل ، التحيز فى مفهوم النظام العالمى الجديد ، مستقبل العالم الاسلامى ، مالطا ، السنة الثانية ، العدد ٨ ، خريف ١٩٩٢ ، صـ ٧ : صـ ٨
(٢٨) ماجد كيالى ، النظام الاقليمى فى الشرق الاوسط ، ومفهوم التسوية الامريكية الاسرائيلية ، الفكر الاستراتيجى العربى ، بيروت ، معهد الاتحاد العربى ، العدد ٤١ ، يوليو ١٩٩٢ ، صـ ٥٥
(٢٩) المصدر السابق ، صـ ٥٨ (٣٠) المصدر السابق ، صـ ٨٦ (٣١) انظر على سبيل المثال : ـ د . عدنان حسين : حلف الاطلسى ، إستراتيجية فى الشرق الاوسط ، الفكر الاستراتيجى العربى ، بيروت مركز الاتحاد العربى ، العدد ٤٣ ، يناير ١٩٩٣ ، صـ ١٠٠ ، ص ١١٠
(٣٢) جميل مطر ، مستقبل النظام الاقليمى العربى ، مصدر سابق ، صـ ٢١ .
(٣٣) حديث د . بهجت قرنى الى الاهرام ، ١٩٩٢/١٢/٣١ .
(٣٤) د . عبدالمنعم سعيد ، مستقبل النظام الاقليمى فى الشرق الاوسط الحياة ، ١٩٩٣/١٠/٤ .

(٣٥) د . ناصف يوسف حسن . التحولات فى النظام العالمى والمناخ الفكرى الجديد ، وانعكاسه على النظام الاقليمى العربى ، المستقبل العربى ، العدد ١٦٥ ، نوفمبر ١٩٩٢ .

(٣٦) د . ناصيف حتى . فى حلقة نقاش حول مستقبل النظام العربى ، المستقبل العربى ، العدد ١٦٣ ، سبتمبر ١٩٩٢

(٣٧) د . عبدالمنعم سعيد ، مصدر سابق .

(٣٨) الامير الحسن بن طلال ، نحو مؤتمر للامن والتعاون فى الشرق الاوسط ، فى ابراهيم نافع (تقديم) ، ماذا بعد عاصفة الخليج ، رؤية عالمية لمستقبل الشرق الاوسط ، القاهرة ، مركز الاهرام للترجمة والنشر الطبعة الاولى ١٩٩٢ ، صـ ١٢٥ ١٣٦ .

(٣٩) السفير عبدالرؤوف الريدى ، العرب والشرق الاوسط الجديد ، الاهرام ، ١٩٩٣/٨/٩ .

(٤٠) لطفى الخولى ، عرب نعم ولكن شرق اوسطيون ايضا ، الحياة ١٩٩٣/٥/٣٠ .

(٤١) لطفى الخولى ، شرق اوسط جديد . اسيوى افريقى اوروبى ، الحياة ، ١٩٩٣/٨/٩ .

(٤٢) لطفى الخولى ، استراتيجية الدوائر المتقاطعة ، الحياة ، ١٩٩٣/٧/١٩ .

(٤٣) د . احمد يوسف احمد ، فى حلقة نقاش ، مستقبل النظام العربى ، المستقبل العربى ، العدد ١٦٣ سبتمبر ١٩٩٢ ، صـ ٦٨ صـ ٦٩

(٤٤) د . احمد يوسف احمد ، افكار حول السلام والنظام الشرق اوسطى الحياة ، ١٩٩٣/١٠/٢٣

(٤٥) المصدر السابق .

(٤٦) جميل مطر ، مستقبل النظام الاقليمى العربى ، المستقبل العربى : العدد ١٥٨ ، ابريل ١٩٩٢ ١٧ : صـ ٢١ كذلك انظر جميل مطر فى ندوة مستقبل الجامعة العربية ، المستقبل العربى ، العدد ١٦٦ ، ديسمبر ١٩٩٢ ، صـ ٨٧ .

(٤٧) ندوة الحياة عن النظام الشرق الاوسطى الجديد ، الحياة ، ١٩٩٣/٩/١٢

(٤٨) ندوة الحياة عن النظام الشرق الاوسطى الجديد ، الحياة ، ١٩٩٣/٩/١٣

(٤٩) ندوة الحياة عن النظام الشرق الاوسطى الجديد ، الحياة ، ١٩٩٣/٩/١٤ .

(٥٠) كلوفيس مقصود ، أمة متقهقرة وشعب مقهور ، هل من مخرج ، الحياة ١٩٩٣/٧/١٥ .

(٥١) د . رمزى زكى ، لماذا نرفض السوق الشرق اوسطية ، العربى ، القاهرة ، عدد ١٩٩٣/١٠/١٥ .

(٥٢) كلمة د . خير الدين حسيب ، فى افتتاح ندوة الوطن العربى والتحديات الشرق اوسطية ، فى بيروت ١٩٩٣/١٠/١٣ .

(٥٥) ذروة الحياة عن النظام الشرق اوسطى الجديد ، ١٩٩٣/٩/١٢ .

(٥٦) المصدر نفسه ، كذلك انظر د . سعيد النجار ، العالم العربى فى مفترق الطرق ، الاهرام ، ١٩٩٣/١٠/١٠ .

(٥٧) انظر فى هذا الصدد : رمضان عبدالله ، اية سنغافورة فلسطينية نريد ، الحياة ، ١٩٩٣/١٠/٢٢
- اسامة غيث ، التكتل وهلال الشرق الاوسط ، الاهرام ١٩٩٣/١٠/٢٣ .
- نادية رمسيس فرح ، اثار الوفاق الدولى على ادارة النظام الاقتصادى العالمى وانعكاسه على الوطن العربى ، الفكر العربى ، السنة ١٢ ، العدد ٦٦ ، اكتوبر/ ديسمبر ١٩٩١ .
- ابراهيم سعد الدين ، التنمية المستقلة والتغيرات الدولية المعاصرة المستقبل العربى ، العدد ١٥٧ ، مارس ١٩٩٢صـ١٧: ٢٧

(٥٨) انظر فى هذا المجال :

د . محمد عابد الجابرى ، من اجل نظام عربى جديد يخدم مستقبل الامة العربية ، المنتدى ، العدد ٨١ ، المجلد السابع ، يونيو ، ١٩٩٢ ، صـ ٤ : صـ ٨

عصام نعمان ، العربى والعصر رؤية قومية للخروج من الهزيمة المستقبل العربى ، العدد ١٥٨ ، ابريل ١٩٩٢ ، صـ ٤ صـ٢١ .

د . احمد يوسف احمد ، الوضع العربى الراهن وسبل الخروج منه ، المستقبل العربى ، العدد ١٥٩ ، مايو ١٩٩٢ ، صـ ٨٢ : صـ ٩٧

سلم الحص ، افاق السلام فى الشرق الاوسط ، شئون الاوسط ، العدد ٥ ، يناير ١٩٩٢ ، صـ ٦ : صـ ١١ محمود فاضل الجمالى ، مأساة الخليج واللجنة الغربية الجديدة القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٩٢ . ملفات اسرائيل الى المتعددة ، شئون الاوسط ، العدد ٦ ، فبراير/ مارس ١٩٩٢ ، صـ ٣٠ : صـ ٤٠ .

(٥٩) - محمد رضا فودة ، تحديات الامن القومى العربى ، الباحث العربى ، العدد ١٢٨ ، يناير/فبراير ١٩٩٢ ، صـ ٢٨ : صـ ٣٥
- ياسين سويد ، كيف يتحقق الامن القومى للامة العربية ، الوحدة ، العدد ١٨٨ يناير ١٩٩٢ ، صـ ٢٣ : صـ ٢٧ .
- عطا محمد صالح زهرة ، اسرائيل والسلام المفهوم والممارسة ، شئون عربية ، العدد ٦٩ ، مارس ١٩٩٢ ، صـ ٢٢ : ص ٣٤ .

(٦٠) تحسين محمد بشير ، بلاد الشام التكامل العربى واقعا ومصالح مشتركة ، الحياة ١٩٩٣/٧/١٢ .

نفس هذه الفكرة طرحها د . مصطفى الفقى فى محاضرة عن مستقبل الشرق الاوسط ، بالاسكندرية برابطة القانون الدولى ، اكتوبر ١٩٩٣ .

(٦١) وحيد عبدالمجيد ، سيناريو الدولة الاسرائيلية المتحدة ومخاطره ، الحياة ، ١٩٩٣/٩/٢٤ .

(٦٢) ياسين سويد ، موقع العالم العربى فى النظام الدولى الجديد ، مصدر سابق صـ ٧٦ : صـ ٧٩

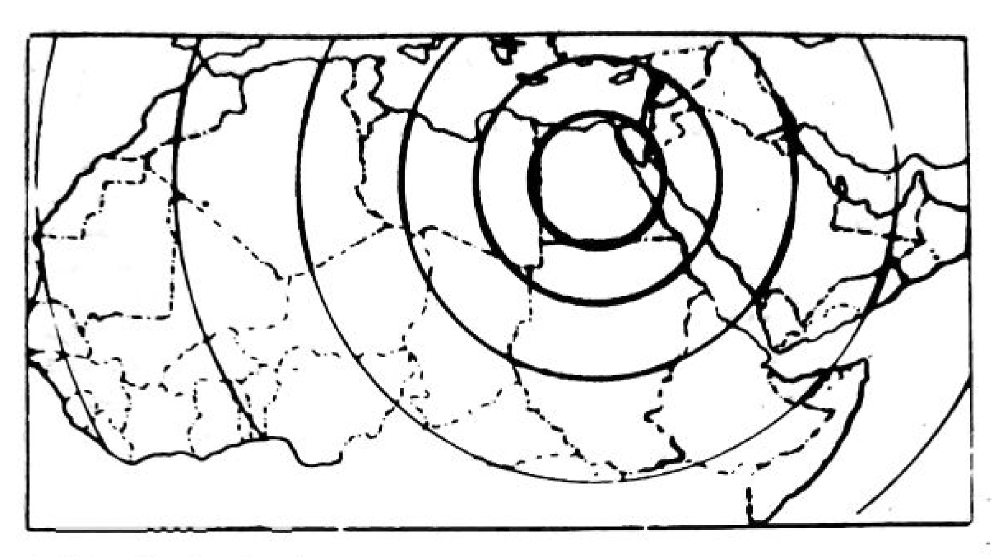
(٦٣) انظر على سبيل المثال : العرب ومعاهدة الاسلحة الكيماوية القادمة ، الاهرام ، ١٩٩٣/٨/٨ .
- امين هويدى ، السوق الشرق اوسطية ، التطبيع ام السلام اولا ، الاهرام ، ١٩٩٣/٥/٣٠ .
- مركز الخليج للدراسات العربية ، الفرصة التاريخية والمأزق التاريخى ، الخليج ١١٩٢/١٢/١ .
- مختار محارم ، عبدالرسول الزرقانى ، مصر وايران وقضية الاستقرار فى الشرق الاوسط ، العالم اليوم ، ١٩٩٢/١٠/٠٧

(٦٤) عبداللطيف محمود ، تطور العلاقات العربية الامريكية من استراتيجية الاضواء الى استراتيجية الاجهاض ، مستقبل العالم الاسلامى ، السنة ٢ ، العدد ٦ ، ربيع ١٩٩٢ ، صـ ١١٥ : صـ ١٢٨ .

(٦٥) يزيد صايغ ، معاهدة هلسنكى للشرق الاوسط لم لا ؟ ، الحياة ، ١٩٩٢/٧/٢١ .

(٦٦) جميل مطر ، مصدر سابق ، صـ ٢٠ : صـ ٢١ .

(٣) المشروعات والأفكار المطروحة بخصوص التعاون الاقليمى فى مجال الأمن والحد من التسلح ونزع السلاح



إعداد : المستشار نبيل فهمى
المستشار د . محمود كارم

يقصد بعمليات ضبط التسلح ونزع السلاح تلك الاجراءات التى تتخذ من اجل تجميد أو خفض أو ازالة بعض أنواع من الأسلحة ووقف بعض الأنشطة العسكرية أو الحد منها واعادة نشر القوات المسلحة بحيث تقل احتمالات نشوب الحرب والحد من ضراوتها وانتشارها اذا وقعت وتكون هذه الاجراءات عالمية أو اقليمية أو مادون ذلك . وقد تعددت محاولات ضبط التسلح ونزع السلاح فى منطقة الشرق الأوسط منذ فجر الصراع العربى الاسرائيلى فى نهاية العقد الرابع من هذا القرن بداية بقرار مجلس الأمن رقم ٥٠ الخاص بانهاء القتال فى فلسطين فى مايو ١٩٤٨ والذى تضمن حظرا على تصدير المعدات العسكرية الى اطراف النزاع ثم اتفاقية الهدنة عام ١٩٤٩ بين اسرائيل وكل من مصر وسوريا ، فاعلان لندن عام ١٩٥٠ الذى التزمت بموجبه بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة بوضع ضوابط لتدفق السلاح الى المنطقة .

توالت بعد ذلك المبادرات والمقترحات والترتيبات على مدى أربعة عقود من الصراع ، فمنها ماطبق جزئيا أو كليا مثل الحظر الفرنسى على تصدير الأسلحة وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى نوفمبر سنة ١٩٦٧ نصت أحكام على حق السيادة الاقليمى لكل دولة من دول الشرق الأوسط من خلال اجراءات تتضمن انشاء مناطق منزوعة السلاح، وكذلك اتفاقيات فض الاشتباك بين اسرائيل ومصر وبين اسرائيل وسوريا عام ١٩٧٤ والتى جاءت نتيجة لمفاوضات مباشرة بين هذه الدول ، كما تضمنت معاهدة السلام بين مصر واسرائيل نظاما للأمن وضبط التسلح يقوم على اساس تحديد مناطق ذات تسليح محدود على جانبى الحدود ونشر قوات مراقبة دولية واقامة انظمة للتحقق والانذار المبكر .

ومن المبادرات ماينتظر الظروف المواتية حتى يترجم على أرض الواقع مثل مبادرة الرئيس محمد حسنى مبارك لاخلاء الشرق الأوسط من كافة اسلحة الدمار الشامل ومبادرات بوش وميتران وكلينتون وهناك مبادرات مبادرة أخرى منها مصرية تدعو الى انشاء منطقة خالية من السلاح النووى فى الشرق الأوسط يتم تقديمها للجمعية العامة للامم المتحدة منذ سنة ١٩٧٤ وتمر بتوافق الآراء فى الجمعية العامة منذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن .

وأخيرا فان مسيرة السلام فى الشرق الأوسط التى انطلقت من مدريد منذ مايزيد عن عامين كان لها اثارها واسهاماتها فى المنطقة فى مجال الأمن وضبط التسلح ، فعلى مستوى المفاوضات الثنائية تضمن اعلان المبادىء بين اسرائيل ومنظمة التحرير الذى وقع فى ١٣ سبتمبر

(★) شارك فى تجميع الوثائق والترجمة سكرتير ثان نمير احمدين خليل والملحقان ماجد نافع واحمد بهاء

١٩٩٣ انشاء لجنة مشتركة للتنسيق والتعاون فى مجالات الأمن . كما تضمن جدول الاعمال المشترك بين الأردن واسرائيل الذى وقع فى اليوم التالى التزام متبادل بعدم تهديد الطرف الآخر أو استخدام الأسلحة ، التقليدية منها أو ذات التدمير الشامل ضده والعمل على انشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية وغير التقليدية فى الشرق الأوسط ، وعلى مستوى المفاوضات متعددة الأطراف هناك مجموعة العمل المعنية بضبط التسلح والأمن الاقليمى وهى تجتمع لدراسة المواضيع المتعلقة بالأمن وعقدت العديد من الندوات والحلقات الدراسية وورش العمل فيما بين اجتماعات مجموعة العمل لدراسة الافكار والمقترحات بشكل أكثر عمقا ومنها ندوات حول التحقق وتدابير بناء الثقة فى البحار وفى مجال الاتصالات وتبادل المعلومات وغيرها وجدير بالذكر ان الهدف من اجتماعات مجموعة العمل هو تناول موضوعات الحد من التسلح بشكل موضوعى وذلك لاول مرة بشكل متدرج لتجاوز التحفظات والتباين بين المواقف الاسرائيلية التى تفضل الاستمرار فى تناول المواضيع على نهج اكاديمى ونظرى والتركيز على بعض اجراءات بناء الثقة الفنية ، والمواقف العربية التى تدعو الى الاتفاق على الأهداف والأولويات الواجب تحقيقها .

وسوف نقوم أولا من خلال هذه الورقة بعرض موجز لأهم المبادرات والأفكار التى ماتزال مطروحة على الساحة الشرق أوسطية والتى تتناول موضعى الأمن وضبط التسلح فى الشرق الأوسط تحديدا وذلك وفقا للتسلسل التاريخى لها قدر الأمكان وتجدر الاشارة ان العرض يشمل استعراضا تاريخيا ومسحا موجزا لاهم تلك المشروعات المطروحة من جانب الأطراف دون الدخول فى اجراءات تحليل أو دراسة مطولة وموضعية عن هذه المشروعات والتى يمكن أن تشملها دراسة قادمة .

ثانيا ، اضافة الى ذلك ، فهناك العديد من التجمعات التى انشات خصيصا لوضع قيود وضوابط لعمليات تصدير وتوريد السلاح والتكنولوجيا ليس فقط لمنطقة الشرق الأوسط وانما على مستوى العالم مثل لجنة التنسيق لمراقبة الصادرات الاستراتيجية COCOM ونظام التحكم فى تكنولوجيا الصواريخ MTCR ومجموعة الموردين للمواد النووية NSG وغيرها مما تؤثر سياساتها على تدفق السلاح والتوازن العسكرى فى المنطقة وسوف نعرض أهم هذه التجمعات واتجاهاتها واكثرها تاثيرا على المنطقة فى نهاية هذه الورقة .

مبادرات طرحت على الساحة الشرق اوسطية :

أولا - الاعلان الثلاثى :

فى يونيو ١٩٥٠ أعلنت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا عن نياتها الالتزام بالحد من تدفق السلاح الى منطقة الشرق الأوسط بحيث يقتصر ذلك على نقل الأسلحة الضرورية للأغراض الدفاعية المشروعة فقط وكان الاعلان اعترافا من الدول الثلاثة بمخاطر سباق التسلح بين الدول العربية واسرائيل وقد قبل الجانبان العربى والاسرائيلى بهذا المبدأ .

ثانيا : انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط :

دعت مصر وايران عام ١٩٧٤ من خلال الجمعية العامة للامم المتحدة الى انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط وصدر القرار رقم ٣٢٦٣ بتاريخ ٩ / ١٢ / ١٩٧٤ يدعو كافة الأطراف المعنية فى المنطقة الى الاعلان عن عزمها على الامتناع على اساس متبادل عن انتاج أو حيازة اسلحة نووية والى الانضمام الى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وقد صدر القرار باغلبية ١٢٨ صوت وامتناع كل من اسرائيل وبورما عن التصويت ، واعتبارا من الدورة ٣٥ لعام ١٩٨٠ اصدرت الجمعية العامة قراراتها فى هذا الشأن بتوافق الاراء (بدون تصويت) وبعد اعتماد القرار عام ١٩٨٠ اعربت اسرائيل عن ضرورة ان يتم انشاء المنطقة المذكورة عن طريق التفاوض الحر والمباشر بين جميع الأطراف المعنية بحيث تضمن كل دولة فى المنطقة التزام الأطراف الأخرى . وفى عام ١٩٨٨ طلبت الجمعية العامة من السكرتير العام للأمم المتحدة بناء على اقتراح مصر اجراء دراسة حول الاجراءات الفعالة والقابلة للتحقيق لتسهيل انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط اخذا فى الاعتبار ظروف وخصائص تلك المنطقة وكذلك اراء ومقترحات الأطراف بهدف إعطاء دفعة لتحقيق إنشاء المنطقة

وقد بدأت الدراسة بتعريف مفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية على أساس ثلاثة مبادىء هى عدم حيازة دول المنطقة لأسلحة نووية وعدم احتفاظ أى دولة بأسلحة نووية داخل النطاق الجغرافى للمنطقة وعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد أهداف تقع داخل المنطقة ويتطلب ذلك التزاما من جانب الدول النووية كما يقتضى تنفيذ اتفاق انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وضع نظام تحقق فعال يتبع ضمان التزام جميع الدول بتعهداتها ثم تناولت الدراسة الحدود الجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط حيث اشارت الى انه ينبغى ان يتم ذلك باتفاق الدول المعنية وانه يمكن تقسيم المنطقة الى بلدان اساسية CORE وبلدان هامشية PERIPHERY وذلك وفقا للوضع الجغرافى والتوترات القائمة والقدرة على حيازة الأسلحة النووية .

كما اشارت الدراسة الى ضرورة وضع جميع المرافق النووية فى المنطقة تحت الضمانات الدولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية أما عن طريق انضمام دول المنطقة الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو بإبرام اتفاق

ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفيما يتعلق بمواقف الدول المعنية اشارت الدراسة الى انه بينما ترى الدول العربية وإيران ان ينبغى على اسرائيل ان تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية او وضع منشأتها النووية تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فان اسرائيل ترى انه ينبغى على دول المنطقة الجلوس معها حول مائدة مفاوضات رسمية ووضع ترتيبات لانشاء المنطقة .

وخلصة الدراسة الى انه يجب التوصل أولا الى نمط من علاقات الامن السلمية على الصعيد الاقليمى وترتيبات ملزمة حتى يمكن القضاء على التهديدات النووية على نحو فعال ودائم مشيرة الى عدد من التعابير والاجراءات لبناء الثقة التى يمكن ان تيسر عملية انشاء المنطقة . كما أشارت الدراسة الى مبادرة الرئيس حسنى مبارك لاخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة اسلحة الدمار الشامل باعتبارها نهجا سليما بعيد المدى . وفى ديسمبر ١٩٩٠ رحبت الجمعية العامة بالدراسة من خلال القرار الخاص بانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط الذى اعتمد أيضا بتوافق الآراء .

ثالثا : مبادرة الرئيس مبارك لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة اسلحة الدمار الشامل (١٩٩٠) :

تقدم الرئيس حسنى مبارك فى ابريل ١٩٩٠ بمبادرة حول اخلاء منطقة الشرق الأوسط من اسلحة الدمار الشامل تضمنت المبادىء التالية :

أ ـ ضرورة تحريم جميع اسلحة الدمار الشامل بدون استثناء سواء كانت نووية أو كيميائية او بيولوجية فى منطقة الشرق الأوسط .

ب ـ تقوم جميع دول المنطقة دون استثناء بتقديم تعهدات متساوية ومتبادلة فى هذا الشأن .

ج ـ ضرورة وضع اجراءات وأساليب من اجل ضمان التزام جميع دول المنطقة دون استثناء بالنطاق الكامل للتحريم .

وفى مايو ١٩٩٠ تضمن اعلان قمة بغداد غير العادية بناء على المبادرة المصرية ان الدول العربية تؤيد المساعى الدولية لنزع اسلحة الدمار الشامل وتؤكد بأن تطبيق ذلك على منطقة الشرق الأوسط لابد ان يقوم على اساس النزع الكامل لكل اسلحة الدمار الشامل فى المنطقة وليس نوعا واحدا منها كما لابد أن يتم ذلك فى اطار الحل الشامل والعادل للنزاع فى المنطقة وان يرافقه اتاحة فرص متساوية للحصول على التكنولوجيا للأغراض السلمية دون تمييز .

وفى يوليو ١٩٩١ تقدم وزير خارجية مصر السيد عمرو موسى بمقترحات اضافية للاسراع بانشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل تضمنت مايلى :

ـ دعوة الدول الرئيسية المصدرة للسلاح وخاصة الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن بالاضافة الى اسرائيل وكذلك الدول العربية ، الى ايداع اعلانات لدى مجلس الأمن تتضمن تأييدا واضحا وغير مشروط لاعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل وتعهدا بعدم اتخاذ خطوات تعرقل هذا الهدف .

ـ دعوة الدول المصدرة للسلاح والدول الأطراف بمعاهدة عدم الانتشار النووى لضمان انضمام كافة دول الشرق الأوسط الى تلك المعاهدة ، ووضع منشأتها النووية تحت الأشراف الدولى .

ـ دعوة دول منطقة الشرق الأوسط التى لم تكن قد فعلت ذلك الى الاعلان عن تعهدها :

أ) بعدم استخدام اسلحة نووية أو اسلحة كيميائية او بيولوجية

ب) بعدم انتاج أو الحصول على اسلحة نووية .

ج) بعدم انتاج أو الحصول على أى مواد نووية صالحة للاستخدام العسكرى

د) بقبول نظام التفتيش الدولى التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية على كافة مرافقها النووية .

رابعا : المقترحات الاسرائيلية لضبط التسلح فى الشرق الأوسط :

فى اكتوبر ١٩٨٦ قدم السفير الاسرائيلى زيبورى باللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للامم المتحدة اقتراحا تضمن اجراء مفاوضات مباشرة بين دول المنطقة بهدف اجراء تخفيض على اساس متبادل ومتوازن للاسلحة التقليدية فى المنطقة مشيرا الى خطورة تراكم تلك الاسلحة واثارها المدمرة على الاقتصاديات الوطنية .

أضاف السفير زيبورى ان مثل هذه المفاوضات سوف تساهم فى بناء الثقة المفقودة بين الأطراف وتفتح الطريق امام هدف انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى الشرق الاوسط .

وفى عام ١٩٨٨ اكد رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحاق شامير فى كلمة القاها امام الجمعية العامة للامم المتحدة تأييد بلاده لاقتراح انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى الشرق الاوسط على أن يتم ذلك عن طريق التفاوض المباشر والحر بين دول المنطقة واقترح اقامة منطقة خالية من الاسلحة الكيميائية فى الشرق الأوسط مؤكدا ان انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية ووقف سباق التسلح فى المنطقة وتحريم الاسلحة الكيميائية اجراءات ضرورية وعاجلة للمنطقة .

وفى نهاية عام ١٩٩١ طرح وزير الدفاع الاسرائيلى ارينز فى تصريح صحفى مقترحات تتضمن حظر نقل وبيع الاسلحة التقليدية الى دول الشرق الأوسط .

وفى يناير سنة ١٩٩٣ تضمنت كلمة وزير الخارجية الاسرائيلى بيريز ـ اثناء مراسم التوقيع على معاهدة حظر الاسلحة الكيميائية فى باريس تأييدا لانشاء منطقة خالية

من الاسلحه الكيميائية والبيولوجية والنووية وكذلك من الصواريخ التى تطلق من الارض وبحيث تكون خاضعة لاجراءات التحقق على اساس متبادل اضاف انه من اجل انشاء نظام امنى بالمنطقة ينبغى :

ـ وقف سباق التسلح ومنع انتشار الاسلحة التى تسبب عدم الاستقرار

ـ بناء الثقة بين دول المنطقة .

ـ تخفيض حدة الشك والعداء والصراعات .

ـ تخفيض القدرة على الهجوم المفاجىء .

ـ تدعيم الاستقرار وادارة الازمات .

ـ ضمان الالتزام بترتيبات ضبط التسلح .

ـ وضع نظام للتفتيش المفاجىء على اساس متبادل بعد اقامة السلام .

اضاف بيريز أن ترتيبات ومفاوضات ضبط التسلح ينبغى ان تقبلها وان تنضم اليها جميع دول المنطقة .

خامسا : المقترحات السوفيتية :

بدات المحاولات السوفيتية لضبط عملية التسلح فى منطقة الشرق الأوسط عام ١٩٥٧ بعد وقف العمل بالاعلان الثلاثى حيث اقترح السوفييت على كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا عدم التدخل فى الشرق الأوسط بما فى ذلك الامتناع عن بيع الاسلحة الى دول المنطقة وقد رفضت الولايات المتحدة حينذاك التجاوب مع المسعى السوفيتى وفى عام ١٩٨٩ قدم وزير خارجية الاتحاد السوفيتى السابق شيفرنادزه بعض المقترحات فى كلمة القاها اثناء زيارته للقاهرة تتضمن :

ـ اقتراح بانشاء مركز اقليمى لمنع اندلاع الحروب بالشرق الاوسط

ـ اجراء تخفيض متوازن للقوات المسلحة والاسلحة التقليدية بين الدول العربية واسرائيل .

سادسا : قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ :

صدر قرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ فى اعقاب قيام العراق بغزو الكويت

ويتكون القرار الذى تراوحت صياغته من مجرد الدعوة أو المطالبة الى الالزام بتنفيذ احكامه ، من ديباجة تتضمن ٢٦ فقرة بالاضافة الى الفقرات العاملة وعددها ٣٤ فقرة فى تسعة اجزاء أهمها الجزء (ح) وهو عصب القرار الذى يتناول الاجراءات التنفيذية والمؤسسية لتجريد العراق من اسلحة الدمار الشامل ووسائل ايصالها والحد من قدراته التقليدية . بينما خصت الفقرات التنفيذية العراق باجراءات ملزمة لنزع السلاح ، فإن ديباجته اشارت الى عدد من المبادىء ودعت دول المنطقة بصفة خاصة الى الالتزام بها ومنها :

ـ الاشارة الى أهمية انضمام جميع الدول الى معاهدة منع تطوير وانتاج وتخزين الاسلحة البيولوجية والسامة

ـ الاشارة الى اهمية سرعة ابرام معاهدة حظر الاسلحة الكيميائية واهمية ان تكون ذات عضوية عالمية

ـ الاشارة الى هدف انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى الشرق الاوسط

ـ الاشارة الى الحاجة الى العمل من اجل انشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط كما اشارت الفقرة العاملة الرابعة عشر بمبادرة الرئيس مبارك فى هذا الشأن

ـ الاشارة الى هدف اجراء ضبط شامل ومتوازن للاسلحة فى المنطقة .

سابعا : الافكار الكندية المطروحة (١٩٩١) :

ـ طرحت كندا افكار فى ١٩٩١/٢/٨ قبل نهاية حرب الخليج تميزت عن المبادرات الاخرى بالتعرض للجوانب البيئية نظرا للاضرار التى سببتها الحرب وتضمنت انشاء الية للتعامل مع الكوارث البيئية الناجمة عن فعل الانسان . وشملت الورقة ايضا جانبا انسانيا حيث دعت الى تقديم العون الانسانى والاقتصادى لضحايا النزاع .

ـ وعلى صعيد ضبط التسلح فقد اشتملت على التالى :

ا ـ تأييد مد معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية الـ NPT الى اجل غير مسمى وذلك عند مراجعة الاتفاقية فى مؤتمر عام ١٩٩٥ وتقوية نظم الرقابة متعددة الاطراف خاصة على المواد الذرية ذات الاستخدام المزدوج مع ضرورة مضى الدول النووية فى اجراءات نزع السلاح النووى .

ب ـ السعى لزيادة اعضاء MTCR وضم الاتحاد السوفيتى (فى ذلك الوقت) اليه .

ج ـ تقوية اتفاقية الاسلحة البيولوجية وبحث انشاء نظام للتحقق ليلحق بالاتفاقية .

د ـ تأييد التوصل لاتفاقية الاسلحة الكيميائية التى لم تكن قد ابرمت فى ذلك الوقت والدعوة الى توسيع عضوية مجموعة استراليا .

هـ ـ تأييد مبدأ الشفافية خاصة حول مبيعات السلاح وضرورة الحصول على تعهد الدول اعضاء اتفاقية الاسلحة التقليدية فى اوروبا بعدم تصدير الاسلحة التى تم الاستغناء عنها الى مناطق التوتر

ـ وعلى الصعيد الامنى فى منطقة الخليج اكدت الورقة اهمية الضمانات الخارجية والتى يفضل ان تكون تحت علم الامم المتحدة مع ابقاء اى وجود عسكرى اجنبى عند الحد الادنى الضرورى .

ـ اما عن النزاع العربى ـ الاسرائيلى فقد بدا الموقف الكندىّ مؤيدا لتسوية تفاوضية عادلة للنزاع على قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ والحقوق المشروعة للفلسطينيين . هذا الى جانب اهمية التعاون الاقتصادى على المستوى الاقليمى للتعاون مع البعد الاقتصادى للأمن .

ـ من ناحية اخرى فقد اشارت الورقة الى دور المصدرين فى مسألة انتشار الاسلحة مع اهمية تقييد

التصدير فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل مع الاخذ فى الاعتبار عدم حظر التكنولوجيا الخاصة بالانشطة المدنية .

ـ هذا ولاتعتبر الورقة الكندية اقتراحا او مبادرة خاصة بضبط التسلح فى الشرق الاوسط بقدر مايمكن اعتبارها تعبير عن السياسة الكندية تجاه مسائل نزع السلاح والامن الاقليمى فى الخليج والشرق الاوسط .

ثامنا : مبادرة الرئيس بوش لضبط التسلح فى منطقة الشرق الاوسط (مايو ١٩٩١) :

تضمنت مبادرة الرئيس جورج بوش بخصوص اسلحة الدمار الشامل فى الشرق الاوسط المبادىء التالية :

١ ـ ان منع الانتشار مشكلة عالمية ويجب ان يكون حلها على المستوى العالمى

٢ ـ ان الوضع فى الشرق الاوسط خطير ولذلك فان المبادرة سوف تركز عليه

٣ ـ ان المبادرة يجب ان تطبق على كل دول الشرق الاوسط بلا استثناء

٤ ـ ان تأييد مصدرى ومستوردى السلاح امر ضرورى لنجاح المبادرة .

٥ ـ ان المبادرة تعكس نتيجة المشاورات التى اجرتها الولايات المتحدة مع الحلفاء والحكومات فى المنطقة والموردين الاساسيين للسلاح والتكنولوجيا .

القيود على الموردين :

ـ التزام الدول المصدرة للسلاح بقواعد عامة لترشيد نقل السلاح

ـ الالتزام بعدم نقل السلاح عندما يؤدى ذلك الى عدم الاستقرار

ـ تأسيس نظام رقابة داخلى فعال على المصدرين للاسلحة

ـ وضع آليات للتشاور بين الموردين الرئيسيين للسلاح ان يخطر بعضهم البعض مقدما بمبيعات السلاح ، والاجتماع بصورة منتظمة ودورية للتشاور بخصوص نقل الاسلحة .

الصواريخ :

ـ تجميد حيازة وانتاج صواريخ ارض ارض من جانب دول المنطقة كخطوة لاستبعاد مثل هذه الصواريخ من الترسانة العسكرية لهذه الدول

تكثيف الجهود للتنسيق فى مجال الرقابة على الصادرات التى تدخل فى صناعة او تطوير الصواريخ .

الاسلحة النووية :

ـ تكرار الدعوة لدول المنطقة غير الاطراف فى اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية للتوقيع عليها .

ـ اخضاع كل المنشآت النووية فى المنطقة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ـ مساندة الجهود التى تدعو الى جعل الشرق الاوسط منطقة خالية من السلاح النووى .

الاسلحة الكيميائية :

ـ دعوة كل الدول للتوقيع على معاهدة حظر الاسلحة الكيميائية .

ـ دعوة دول المنطقة الى الاشتراك فى تطبيق نصوص المعاهدة قبل التوقيع عليها كاجراءات لبناء الثقة بينها

الاسلحة البيولوجية :

ـ تدعيم اتفاقية الاسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ من خلال التطبيق الكامل لنصوصها بحيث يتم متابعة تنفيذ هذه النصوص كل خمس سنوات فى مؤتمرات المراجعة .

ـ دعوة جميع الدول فى الشرق الاوسط للدخول فى اجراءات بناء الثقة فى مجال الاسلحة البيولوجية .

الحظر على العراق :

تأييد قرار مجلس الأمن بحظر انتقال الاسلحة الى العراق وتشجيع جهود اللجنة الخاصة بمنع العراق من الاحتفاظ بالامكانيات التى تؤهله لانتاج اسلحة الدمار الشامل .

تاسعا : مبادرة الرئيس ميتران او الخطة الفرنسية لنزع السلاح (يونيو ١٩٩١) :

طرح ميتران مبادرته فى مطلع شهر يونيو ١٩٩١ بعد ايام قليلة من مبادرة بوش وتتضمن الرؤية الفرنسية ثلاثة مستويات :

أ ـ فئات الأسلحة المختلفة :

ـ الهدف الاساسى نزع السلاح النووى وضرورة تجنب الانتشار النووى خارج الدول الخمس النووية .

ـ ضرورة منع والتخلص من الأسلحة الكيميائية ودعوة جميع الدول الانضمام لمعاهدة حظر الأسلحة الكيميائية .

ـ ضرورة حظر الاسلحة البيولوجية مع اهمية اضافة بروتوكول عن التحقق الى معاهدة الاسلحة البيولوجية .

ـ يعتبر التحكم فى تكنولوجيا الصواريخ الـ MTCR خطوة نحو اتفاق اكثر شمولا وأوسع جغرافيا ليشمل العالم أجمع ، يسمح الاتفاق بالتعاون المدنى فى مجال الفضاء . ويقترح تطوير نظام لبناء الثقة فى الفضاء فى شكل نظام عمل Code of Conduct للاقمار الصناعية المدنية والعسكرية .

ـ لابد الا تعرقل صادرات الأسلحة التقليدية إحداث توازن للقوة فى كل منطقة عند ادنى مستويات التسلح هذا مع احترام حق الدولة المشروع فى الأمن ،

ب ـ المستوى الاقليمى

ـ اهمية البدء بتسوية المنازعات المختلفة فى المنطقة .

ـ اعتماد اجراءات اقليمية لبناء الثقة والشفافية Transparency وانشاء الاطار الملائم لها فى شكل منظمة اقليمية .

ـ بذل الجهود لاحداث توازن اقليمى على اساس القرار الوطنى والتفاوضى على أن يكون جزء لا يتجزأ من هدف اكبر هو إنشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل .

ج ـ المستوى العالمى

ـ اهمية قيام مجلس الامن بتشجيع المحاولات الرامية لتوقيع اتفاقيات إقليمية ومتعددة الأطراف بهدف نزع السلاح ومنع الانتشار .

عاشرا : مبادرة الرئيس كلينتون لضبط التسلح (سبتمبر ١٩٩٣)

تضمن خطاب الرئيس وليام كلينتون امام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٧ سبتمبر معالم سياسة الادارة الأمريكية الجديدة تجاه نزع السلاح وضبط التسلح واسلوب تحركها فى الفترة المقبلة وفى نفس اليوم اصدر البيت الأبيض بيانا تفصيليا تضمن المبادىء التالية :

ـ إن الأمن القومى للولايات المتحدة يتطلب اعطاء اهمية خاصة لمنع الانتشار .

ـ العمل على زيادة النمو الاقتصادى للولايات المتحدة وتحقيق الديمقراطية والاستقرار فى العالم .

ـ العمل على حشد اجماع قانونى وشعبى وكذا تأييد الأصدقاء فى الخارج لتنمية جهود منع الانتشار .

العناصر الأساسية لسياسة منع الانتشار الأمريكية :

أ ـ المواد الانشطارية :

العمل على ابرام اتفاقية دولية لمنع انتاج اليورانيوم العالى الخصوبة والبلوتنيوم المغذى لأغراض التفجير النووى خارج الضمانات الدولية ، وكذلك تشجيع الاجراءات الاقليمية الاكثر فعالية فى هذا الشأن فى المناطق غير المستقرة فى العالم .

ـ اخضاع المواد الانشطارية الأمريكية التى ليس لها حاجة فى مجال الردع لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة النووية .

ـ وضع الوسائل للحد من انتاج البلوتنيوم فى البرامج السلمية .

ب ـ قيود التصدير :

ـ العمل على التوفيق بين القوانين المحلية والالتزامات الدولية فى مجال الرقابة على الصادرات .

ـ وضع قيود اضافية من جانب واحد اذا اقتضت المصلحة القومية ذلك .

ـ مراجعة اجراءات الرقابة على الصادرات من المواد مزدوجة الاستخدام DUAL USE والغاء القيود على المواد التى لا تؤثر على الأمن القومى والمصالح السياسية الأمريكية .

ـ العمل على قصر الحظر على تصدير المواد التى تساعد على انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل ايصالها دون أن يؤثر ذلك على الصادرات من المواد المشروعة التى تساعد على تدعيم الاقتصاد الأمريكى .

ج ـ الانتشار النووى :

ـ العمل من أجل مد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لأجل غير مسمى ، ودعم وكالة الطاقة الذرية للقيام بالمهام الموكلة اليها وزيادة قدرتها على اكتشاف البرامج النووية غير المعلنة :

د ـ انتشار الصواريخ :

ـ تأييد نظام الرقابة على تكنولوجيا الصواريخ MTCR والاعتماد عليه كأداة لمنع الانتشار ـ والعمل على توسيع عضويته .

ـ فرض رقابة فعالة على الصادرات التى قد تؤدى الى انتشار الصواريخ .

ـ العمل على منع تطوير أو حيازة منصات اطلاق الصواريخ الفضائية لأى دولة خارج نظام الرقابة على تكنولوجيا الصواريخ .

ـ دراسة وضع قيود اضافية او ضمانات يمكن ان تقلل من خطر اساءة استخدام تكنولوجيا الفضاء .

هـ ـ الأسلحة الكيميائية والبيولوجية :

ـ العمل على زيادة الشفافية بالنسبة للمنشآت التى قد يوجد بها انشطة بيولوجية .

ـ دعوة كل الدول للانضمام الى اتفاقية حظر الأسلحة الكيمائية .

و ـ المبادرات الاقليمية لمنع الانتشار :

ـ إعطاء أهمية خاصة للمبادرات الاقليمية فى مناطق التوتر :

ـ فى كوريا : العمل على ان تظل شبه الجزيرة الكورية غير نووية وفى الشرق الأوسط : تدعيم الحوار واجراءات بناء الثقة كأساس لانشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .

ـ فى الخليج « الفارسى » : العمل على تدمير القدرات العراقية فى مجال أسلحة الدمار الشامل ومنع العراق من إعادة استئناف أنشطتها مرة أخرى .

المبادرة الالمانية الخاصة بمنع الانتشار النووى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٩٣ :

أعلن وزير الخارجية الألمانى كينكل مبادرة المانية جديدة من عشر نقاط تدعو إلى عقد مؤتمر دولى للاتفاق على اجراءات التحقق لمنع انتشار الأسلحة البيولوجية وانشاء نظام دولى للسيطرة على البلوتونيوم وإنشاء سجل

للأمم المتحدة للأسلحة النووية مع دعوة جميع الدول غير الأطراف فى معاهدة منع الانتشار النووى NPT والاتفاقية الخاصة بالأسلحة الكيمائية والبيولوجية لسرعة التوقيع على تلك الاتفاقات وإقامة مؤتمر دولى لسد الثغرات الموجودة فى إتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية وإنشاء نظام تحقق تابع لها . كما اقترح الوزير تطوير نموذج مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى كنموذج لسياسة عدم الانتشار الاقليمية وتنمية التعاون الدولى فيما يختص بالرقابة على الصادرات وتكثيف الجهود الدولية لابرام معاهدة دولية للحظر الشامل للتجارب النووية .

إحدى عشرة : مفاوضات مجموعة العمل الخاصة بضبط التسلح والأمن الاقليمي :

عقدت مجموعة العمل المعنية بضبط التسلح والأمن الاقليمى أربعة اجتماعات حتى الآن فى كل من واشنطن وموسكو التى استضافت آخر هذه الاجتماعات فى نوفمبر ١٩٩٣ وتضم مجموعة العمل حوالى ثلاث عشرة دولة اقليمية بالاضافة الى عدد من الدول من خارج المنطقة وتقاطعها كل من سوريا ولبنان .

ويتم الاتفاق من خلال المجموعة على عدد من النشاطات والندوات يتم القيام بها فيما بين اجتماعات المجموعة ومنها حلقات بحث حول اجراءات التحقق واجراءات بناء الثقة فى البحار وفى مجال الاتصالات وبناء الثقة وتبادل المعلومات العسكرية والاخطار المسبق لبعض الأنشطة العسكرية وغيرها من الأنشطة

التحقق :

عقدت بالقاهرة ندوة حول اجراءات التحقق فى اتفاقيات ضبط التسلح واجراءات بناء الثقة والأمن وقد تضمن برنامج الندوة قيام الخبراء بالقاء محاضرات فى مختلف مجالات التحقق والوسائل الفنية للمراقبة وقد تناولت المحاضرات مفاهيم وتكنولوجيا التحقق فى المجال النووى والكيميائى والبيولوجى والتقليدى ووسائل المراقبة الجوية والمراقبة عن طريق الأقمار الصناعية .

تدابير بناء الثقة البحرية

عقدت حلقة بحث بكندا حول اجراءات بناء الثقة فى البحار وتناولت الحلقة موضوعى ترتيبات التعاون فى عمليات البحث والانقاذ واجراءات منع الحوادث فى أعالى البحار .

- تدابير بناء الثقة فى مجال الاتصالات :

عقدت الندوة الخاصة بإجراءات بناء الثقة فى مجال الاتصالات فى لاهاى بهولندا وناقشت امكانية انشاء شبكة اتصالات فى الشرق الأوسط على نمط الشبكة الخاصة بمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى كما تناولت الندوة موضوع حل الأزمات وأهمية انشاء مركز لمنع الأزمات على غرار مركز تيينا التابع لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى .

- تبادل المعلومات العسكرية والأخطار المسبق عن بعض الانشطة العسكرية :

استضافت تركيا حلقة بحث تناولت موضوعات تبادل المعلومات العسكرية والاخطار المسبق عن بعض الأنشطة العسكرية كإجراءات لبناء الثقة وتضمن البيان الختامى قائمة بعدد من المجالات والأنشطة التى يمكن تبادل المعلومات بشأنها أو الاخطار المبكر عنها .

- الأهداف بعيدة المدى والتدابير الاعلانية :

استضافت النمسا حلقة بحث تناولت الأهداف بعيدة المدى والتدابير الاعلانية التى اتفق المشاركون بأنها ذات تاثير محدود بحيث لا يمكن ان تحل محل الخطوات العملية لضبط التسلح كما اتفقوا على أن الاعلان عن الأهداف بعيدة المدى مرتبط بتقدم عملية السلام .

التجمعات الاقليمية والدولية للرقابة على الصادرات

اولا : مجموعة موردى المواد والتكنولوجيا النووية (١٩٧٤) :

NUCLEAR SUPPLIER GROUP

- تعرف هذه المجموعة أيضا باسم نادى لندن . وقد تكونت عقب قيام الهند بتفجير نووى عام ١٩٧٤ وفى عام ١٩٧٨ وضعت المجموعة ضوابط لتصدير المواد التى تدخل فى الصناعات العسكرية .

- وقد شل عمل المجموعة لفترة طويلة حتى تم احيائها عام ١٩٩١ حين اجتمعت فى لاهاى لبحث توسيع العضوية وتضم المجموعة الآن ٢٧ دولة أهمهم دول الاتحاد الاوروبى بالاضافة للولايات المتحدة وكندا وبعض الدول الغربية ودول شرق ووسط اوروبا وتضع شرط تطبيق النظام الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتوريد اى من المواد المدرجة فى القائمة الممنوعة TRIGGER LIST والتى شملت مؤخرا - عقب اجتماع وارسو عام ١٩٩٢ - المواد مزدوجة الاستخدام .

ثانيا : مجموعة استراليا للتحكم فى المواد الكيميائية والبيولوجية (١٩٨٥) :

AUSTRALIA GROUP

- تكونت المجموعة عام ١٩٨٥ فى بروكسل ، وذلك فى اعقاب اكتشاف استخدام الأسلحة الكيميائية اثناء حرب الخليج الأولى ، وتضم المجموعة ٢٥ دولة ، وتهدف الى تحسين الضوابط لمنع انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وتضم المجموعة استنادا الى أخر البيانات (مايو ١٩٩٣) دول الاتحاد الاوروبى الولايات المتحدة وكندا وبعض الدول الغربية والارجنتين

- وتضع المجموعة قوائم التحكم فى التصدير

EXPORT CONTROL LIST وتشمل المواد التى تستخدم فى صناعة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية بما فى ذلك ـ حسبما اتفق مؤخرا فى ١٢/ ١٩٩٢ ـ المواد مزدوجة الاستخدام .

ـ وتقوم سياسة المجموعة على عدة اعتبارات أهمها :

١ ـ اتخاذ التدابير الفعالة لعرقلة انتاج الاسلحة الكيميائية والبيولوجية مع الأخذ فى الاعتبار سهولة تطبيق هذه التدابير وتكلفتها الاقتصادية .

٢ ـ عدم اعاقة التجارة فى اطار الأغراض المشروعة (السلمية) حيث لايوجد منع فورى AUTOMATIC BAN لتصدير بعض المواد ولكن ضوابط للتصدير LICENSING .

ثالثا : نظام التحكم فى تكنولوجيا الصواريخ (١٩٨٧) :

MISSILE TECHNOLOGY CONTROL REGIME

ـ تم انشاء الـ MTCR بمبادرة من مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى G7 واتسعت العضوية لتضم ٢٢ دولة تجتمع كل تسعة اشهر لمراجعة الضوابط وتضم المجموعة دول الاتحاد الاوروبى بالاضافة للولايات المتحدة وكندا ودول غربية اخرى .

ـ يتضمن النظام عددا من المعايير الاسترشادية GUIDELINES أهمها :

١ ـ الحد من انتشار الصواريخ القادرة على ايصال الأسلحة النووية على الا يؤثر ذلك على البرامج الوطنية السلمية او التعاون الدولى السلمى .

٢ ـ اشتمل الملحق على فئتين من المواد وتشمل اجهزة الانتاج ونظم الصواريخ التى يزيد مداها عن ٣٠٠ كم وحمولتها عن ٥٠٠ كجم .

٣ ـ يتم مراعاة اعتبارات منع الانتشار النووى وامكانات الدولة المتلقية وطبيعة اهدافها عند تقييم طلبات نقل التكنولوجيا .

ـ هذا وقد تم تحديث قائمة قيود التصدير مؤخرا واتفق على تضمين أى صواريخ/ قذائف تنقل اسلحة الدمار الشامل (كيميائية وبيولوجية) وكذا المواد مزدوجة الاستخدام DUAL - USE ITEMS .

رابعا : اجتماعات الدول الخمس الرئيسية المصدرة للأسلحة التقليدية :

تضمنت مبادرة الرئيس الأمريكي السابق بوش دعوة الدول الرئيسية المصدرة للأسلحة التقليدية وهى الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن للتشاور ووضع ضوابط لتصدير الأسلحة . وعقد ممثلو هذه الدول اجتماعين خلال عام ١٩٩١ الأول فى ٨ و ٩ يوليو فى باريس والثانى فى ١٧ و ١٨ اكتوبر بلندن ، وذلك للنظر فى المسائل المتعلقة بنقل الأسلحة التقليدية ومنع انتشار اسلحة الدمار الشامل ، وقد اتفقوا على عدة اجراءات وتدابير توجيهية لتصدير الأسلحة التقليدية وذلك على النحو التالى :

١ ـ اجتماع باريس :

تضمن البيان مايلى :

أ ـ مراقبة القيود المفروضة على انتقال الأسلحة التقليدية وتطويرها

ب ـ اعطاء اهمية خاصة للشرق الأوسط باعتباره اكثر مناطق التوتر فى العالم وانهم سوف يقومون بزيادة المشاورات وتبادل المعلومات فى هذا الخصوص .

ج ـ تاييد كل الاجراءات المتبعة بخصوص انظمة الحد من التسلح وسوف يعملون على تطبيق هذه الاجراءات وتطويرها وتنسيق الجهود للرقابة على تصدير المواد والالات التى يمكن ان تستخدم فى صناعة اسلحة الدمار الشامل .

د ـ تأييد الاقتراح الخاص بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من اسلحة الدمار الشامل وان هذا يعتبر خطوة اساسية لتنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم ٦٨٧ وتبنته دول المنطقة كأساس لنظام شامل للحد من التسلح بما فى ذلك :

ـ اهمية استبعاد صواريخ ارض ارض .

ـ تقديم تقرير من كل الدول فى المنطقة عن انشطتها النووية الى الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ـ حظر استيراد وانتاج المواد النووية .

ـ دعوة كل دول المنطقة للانضمام الى اتفاقية الأسلحة الكيمائية .

٢ ـ اجتماع لندن :

تضمن بيان لندن النقاط التالية :

أ ـ الاتفاق على أن يتم الأخطار عن نقل الأسلحة الى الشرق الأوسط خاصة مايتعلق بالدبابات ـ العربات المصفحة الصغيرة ـ المدفعية ـ الطائرات الحربية ـ الهليكوبتر ـ السفن الحربية ـ انظمة الصواريخ على الا يتعارض ذلك مع الالتزامات القائمة مع الحكومات الاخرى .

ب ـ الترحيب بجهود الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص عمل نظام لتسجيل نقل الأسلحة التقليدية .

ج ـ اتخاذ اجراءات فعالة لمنع الانتشار والحد من التسلح وضرورة الحفاظ على القيود المفروضة كلما امكن ذلك والتنسيق لوضع ارشادات خاصة بالتصدير لمنطقة الشرق الأوسط .

د ـ الامتناع عن نقل السلاح فى الحالات الاتية :

ـ زيادة حدة صراع عسكرى قائم .

ـ زيادة التوتر فى المنطقة أو المساهمة فى خلق جو من عدم الاستقرار .

ـ الاخلال بالتوازن العسكرى فى المنطقة .

- مخالفة حظر أو اتفاق دولى قائم بالحظر على اطراف معينة .
- استخدامه فى اغراض غير مشروعة .
- تأييد أو تشجيع الأرهاب الدولى .
- التدخل فى الشئون الداخلية لدولة ذات سيادة
- ان يؤدى الى تخريب اقتصاد الدولة المنقول اليها السلاح .

هـ - وقد وضعت ارشادات لنقل الأسلحة التقليدية تتمثل فيما يلى :

- نقل السلاح يجب ان يكون بهدف تمكين الدولة من الدفاع عن نفسها وان نقل السلاح بصورة تفوق هذا القدر يشكل خطر على السلام والاستقرار
- نقل سلاح لايستخدم فى انتهاك مبادىء ميثاق الامم المتحدة .
- يجوز نقل السلاح الى دولة لمواجهة تهديد معين او لدعم امكانياتها فى المشاركة فى ترتيبات شاملة او اقليمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة أو بناء على طلبها .

خامسا : قمة لندن للدول الصناعية السبع (١٥ - ١٧ يوليو ١٩٩٦) :

تضمن بيان لندن للدول الصناعية السبع بعض المبادىء الاسترشادية حول انتقال الأسلحة التقليدية. ومنع انتشار اسلحة الدمار الشامل والصواريخ وذلك على النحو التالى :

١ - انتقال الأسلحة التقليدية :

- تطبيق مبدأ الشفافية ومساندة الاقتراح بعمل سجل دولى لانتقال الأسلحة التقليدية يكون تحت اشراف الأمم المتحدة .
- التشاور المستمر بغرض التطبيق السريع للمبادرات الحالية فى هذا الشأن .
- اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع بناء ترسانة عسكرية تفوق احتياجات الدول للدفاع ومنها امتناع كل الدول عن بيع السلاح الى المناطق التى يزيد فيها التوتر وعدم الاستقرار .

٢ - انتشار اسلحة الدمار الشامل :

أ - الأسلحة النووية :

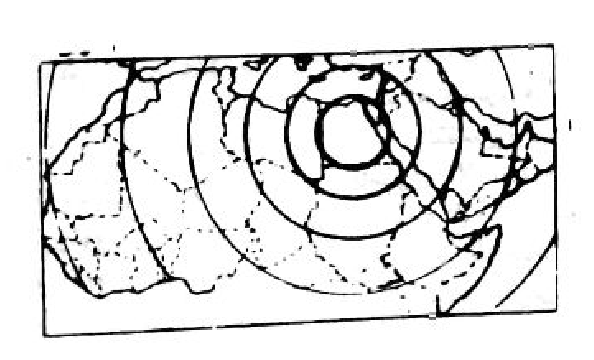
- العمل على ايجاد أكبر اجماع ممكن لوضع نظام لمنع الانتشار يوازن بين منع الانتشار النووى وتنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .
- التأكيد على أهمية معاهدة منع الانتشار ودعوة كل الدول غير النووية لكى تخضع كل انشطتها النووية لضمانات الوكالة .
- الترحيب بقرار كل من البرازيل والارجنتين بالموافقة على ضمانات الوكالة الشاملة وكذلك دخول جنوب افريقيا فى معاهدة منع الانتشار
- التأكيد على ضرورة التزام العراق بقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ .
- التأكيد على ضرورة التزام الدول الموردة بتطبيق ارشادات مجموعة موردى المواد والتكنولوجيا النووية .
- العمل على تدعيم نظام منع الانتشار بعد عام ١٩٩٥ وتقوية وتطوير نظام ضمانات الوكالة ووضع اجراءات جديدة للتطبيق على جماعة الموردين للمواد النووية للتأكد من كفاءة الرقابة على صادرات العناصر ذات الاستخدام المزدوج .

ب - الأسلحة البيولوجية والكيمائية :

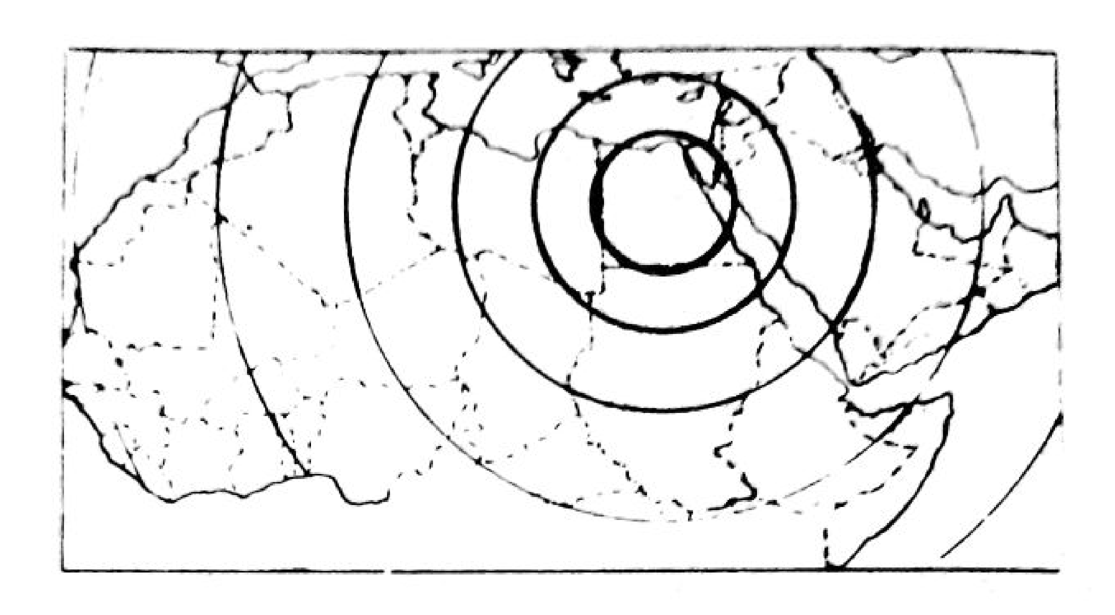
- العمل على زيادة الرقابة على الصادرات التى يمكن أن تساهم فى انتشار الأسلحة الكيمائية او البيولوجية .
- ان الهدف الرئيسى هو عمل حظر شامل ومؤثر على اسلحة الكيمائية والبيولوجية حيث ان استخدام هذه الأسلحة جريمة ضد الانسانية . والعمل على فرض اجراءات قاسية ضد أى دولة تستخدم مثل هذه الأسلحة سواء فى اطار مجلس الأمن أو من خلال أى اطار اخر .

ج - انتشار الصواريخ :

- دعم نظام الرقابة على تكنولوجيا الصواريخ والترحيب باشتراك العديد من الدول فى هذا النظام فى السنتين الأخيرتين . □



(٤) مشروعات التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط



د . طه عبد العليم

تمهيد :

لا تخفى أهمية قراءة الاتفاقية الفلسطينية ـ الاسرائيلية من منظور اقتصادى . ونرصد أولا : ان اثنين من اربعة ملاحق للاتفاقية يتعلقان بالتعاون الاقتصادى فى اطار ثنائى (فلسطينى اسرائيلى) وفى اطار اقليمى (شرق اوسطى) . والملحقان هما « بروتوكول التعاون الاسرائيلى ـ الفلسطينى فى البرامج الاقتصادية والتنموية » (الملحق الثالث) ، و « بروتوكول التعاون الاسرائيلى ـ الفلسطينى بخصوص برامج التنمية الاقليمية » (الملحق الرابع) . وقد تعرض الملحقان لأهم المجالات الاقتصادية للصراع المطلوب تقليمه ، والتعاون المستهدف تطويره ، والتنافس المتوقع اشتداده ، من جانب . كما يثيرا أهم الاشكاليات الاقتصادية لتسوية الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، من جانب آخر .

وهكذا ، فإن برامج التعاون الاقتصادى الفلسطينى ـ الاسرائيلى فى إطار ثنائى : تبدأ بتطوير واستخدام موارد المياه (قضية صراعية) وتشمل التنمية الاقتصادية المشتركة (هدفا للتعاون) وتمتد الى توسيع السوق الاقليمى وجذب الاستثمار الدولى (مجالا للتنافس) . وأما برامج التعاون الاقتصادى الفلسطينى ـ الاسرائيلى فى الاطار الاقليمى فإنها تثير قضايا : الضرورات الاقتصادية للسلام العربى ـ الاسرائيلى من منظور عالمى (بالدعوة الى رعاية الدول الصناعية السبع الرئيسية للتنمية الاقتصادية الاقليمية مثلا) ، وأولويات بناء اقتصاد السلام فى الشرق الاوسط (جائزة السلام لاسرائيل ام توازن المصالح الاقليمية مثلا) ، واشكاليات الارتقاء بالتعاون الاقتصادى الاقليمى (التكامل الاقتصادى الشرق اوسطى أم التكامل العربى مثلا . الخ[١] .

●●●

ويبدو ثانيا : أن العائد الاقتصادى للسلام يتسم بأولوية ظاهرة لمنطقة الشرق الأوسط . وقد يكفى ان نشير الى ضخامة الفرص البديلة للتكاليف الاقتصادية للحروب والاعباء الاقتصادية للتسلح فى هذه المنطقة خلال ربع القرن الأخير وحده (١٩٦٧ ـ ١٩٩١) . وتنذر المتغيرات الاقتصادية العالمية بمزيد من تدهور مكانة ودور دول ومجموعات دول الشرق الأوسط فى ادارة النظام العالمى الجديد ، فضلا عما تقود اليه هذه المتغيرات من تفاقم أسباب تهديد الأمن القطرى والاقليمى والدولى ليس فقط بالنسبة لبلدان الوطن العربى ، وانما أيضا بالنسبة لاسرائيل وغيرها من بلدان الشرق الاوسط . وهكذا ، على سبيل المثال ، فإن أيا من اقطار الوطن العربى وبلدان الشرق الاوسط الأخرى لا ينتسب الى

مجموعة « البلدان الصناعية الجديدة » التى تقترب من الانضمام الى نادى « البلدان الصناعية المتقدمة » . وتعانى الدول النفطية الغنية من الاثار السلبية لاعتمادها الهائل على النفط فى ظل ثورة تكنولوجيا توفير الطاقة والمواد ، ومن عواقب فرض ضريبة الكربون بالاستناد الى اختلال علاقات القوة الشاملة لصالح البلدان المستهلكة للنفط ، فضلا عن النتائج بعيدة المدى لوضع قضية البيئة فى مقدمة الأولويات العالمية على مدى الاعتماد على النفط وغيره من مصادر الطاقة الملوثة للبيئة . وتواجه البلدان متوسطة التطور والمأزومة اقتصاديا مخاطر تراجع المعونة الأجنبية مع تبدل أولوياتها فى البيئة السياسية العالمية الجديدة ، وتواجه تطورات غير مواتية فى البيئة الاقتصادية العالمية التى تشهد اشتداد نزعات الحماية والتكتل فى الشمال ، كما تعانى من التركيز المتعاظم لتدفقات رؤوس الأموال للاقراض والاستثمار ، وتدفقات تجارة السلع والخدمات ، الى جانب تدفقات مواد ومعارف التكنولوجيا ، فيما بين المراكز الصناعية المتقدمة وبدرجات أقل الدول الصناعية الجديدة ، فضلا عن اشتداد المنافسة على ما تبقى من قبل دول شرق أوروبا والكومنولث الروسى ودولة جنوب افريقيا وغيرها . وأما الدول الأشد فقرا والأقل تطورا ، والتى اعتمد بعضها من قبل على تصدير الخدمات الاستراتيجية للقوتين الأعظم فى زمن الحرب الباردة ، فإنها تواجه اخطار التهميش فى النظام العالمى الجديد .

● ● ●

ونرى ثالثا . أن البعد الاقتصادى للأمن يكتسب اهمية متعاظمة فى النظام العالمى الجديد . ونرصد ان تحليل مقدمات وتداعيات نهاية الحرب الباردة العالمية يكشف أن تدهور القدرة الاقتصادية النسبية للقوة العظمى السوفيتية قد هدد باضعاف القدرة على مواصلة سباق التسلح لضمان التوازن الاستراتيجي مع القوة العظمى الامريكية . وساهم تدهور القدرة الاقتصادية للاتحاد السوفيتي السابق فى استسلامه بدون حرب رغم ما بحوزته من أسلحة الدمار الشامل ، وقاد فى نهاية المطاف الى انهياره باضعاف اللاحم الطوعى لجمهورياته وفى قلبه تحقيق الرفاهة .واما التراجع النسبى للقدرة الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية ، فإنه يمثل مصدر التهديد الرئيسى للأمن القومى الامريكي فى صراع الارادات الدولية المستند الى استخدام القوة الاقتصادية بالاساس فى عالم مابعد الحرب الباردة . إذ ساهمت التكاليف الاقتصادية للحرب الباردة ، بدرجة أساسية ، فى اضعاف « القوة المعنوية » الامريكية مجسدة فى جاذبية المثال الليبرالى الامريكي بالجور على برامج الانفاق الاجتماعى ، فضلا عن اضعاف « القوة المادية » الامريكية فى صورة تراجع القيادة الاقتصادية للعالم . ومع تعمق الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين الدول والاقاليم ـ سواء كان متكافئا بين المراكز الصناعية المتقدمة ، او غير متكافىء بالنسبة للأطراف المتخلفة التابعة ـ يتعاظم تهديد الامن القومى او الاقليمى او العالمى نتيجة الانكشاف ازاء استخدام الضغوط الاقتصادية الخارجية أو حتى بسبب المتغيرات الاقتصادية السلبية الخارجية . وفى النظام العالمى الجديد تتحدد المراتب والادوار للبلدان والاقاليم بدرجة متعاظمة على أساس القدرة الاقتصادية وفى قلبها القدرة التكنولوجية ـالصناعية ، وما يتولد عن هذا من قدرة تنافسية ـ تصديرية ، وما يستند اليه من ارتقاء بالتكامل الاقتصادى الاقليمى .

● ● ●

وبإيجاز ، فإن البعد الاقتصادى فى اعلان المبادىء الفلسطينى / الاسرائيلى ، فضلا عن العائد الاقتصادى المنشود للسلام فى الشرق الاوسط ، وأولوية المكون الاقتصادى للأمن فى النظام العالمى الجديد ، توضح اهمية قراءة مشروعات التعاون الاقتصادى فى الشرق الاوسط بما وفره الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى من قوة دفع لهذه المشروعات وما فجره من جدال عربى حولها . وعلى الرغم من تسليمنا بأننا ازاء عملية ، لها مقدماتها السابقة للاتفاق ، وتداعياتها اللاحقة له ، فإن ثمة جديد خطير يجسده هذا الانعطاف التاريخى فى الصراع العربى الاسرائيلى . والامر ـ فى تقديرنا ـ ان هذا الاتفاق ـ بقوة دفع خارجية ظاهرة ـ يقود الى وضع يختلف نوعيا عن التطبيع الاقتصادى ضمن اطار ما سمى بالسلام البارد بين مصر واسرائيل ، فى ظل المتغيرات العالمية والاقليمية الجديدة جذريا . ذلك أن التصورات « الفكرية » عن تكامل اقتصادى فى الشرق الاوسط ، يجمع بالدرجة الاولى بين بلدان المشرق العربى واسرائيل ، تتحول الى مشروعات « عملية » ومهما تكن العقبات الاقتصادية وغير الاقتصادية التى تجابه بناء « التكامل الاقتصادى » فإن هذه المشروعات تدفع ـ فى الحد الادنى ـ نحو « سوق مفتوحة » فى الشرق الاوسط .

وهذا « الانفتاح الاقتصادى » ، قد تعمق مع انتشار تطبيق برامج التكيف الهيكلى والاستقرار الاقتصادى فى بلدان المنطقة ولكن تجاه الاقتصاديات الصناعية المتقدمة أساسا . لكنه يمتد ليشمل انفتاحا اقتصاديا عربيا تجاه اسرائيل ، من جهة اولى ، وتكاملا اقتصاديا فلسطينيا اسرائيليا اردنيا ، من جهة ثانية .

وفى هذه المساهمة سنحاول أن نقدم قراءة أولية ، موضوعية نقدية ، للتطورات والتصورات التى اعقبت توقيع الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى ، دون تجاهل تلك المشروعات والخطوات السابقة له ولكن المرتبطة بما يقود اليه . وعلى ذلك فإن هذه الدراسة الاولية تتناول ثلاث قضايا :

١ ـ اقتصادات السلام فى المفاوضات متعددة الاطراف
٢ ـ التصورات الاسرائيلية والفلسطينية للتعاون والتنمية
٣ ـ المشروعات الغربية للتكامل فى الشرق الاوسط .

١ ـ اقتصادات السلام فى المفاوضات متعددة الاطراف :

١ ـ تباينت رؤى الأطراف المشاركة فى المفاوضات متعددة الأطراف لاقتصادات السلام فى الشرق الأوسط ، وذلك كما تكشف متابعة اجتماعات مجموعات العمل التى انبثقت عن الاجتماع الاول للمفاوضات متعددة الاطراف (موسكو ـ يناير ١٩٩٢) . وهذه المجموعات هى : مجموعة عمل التعاون الاقتصادى الاقليمى ، ومجموعة العمل الخاصة « بالموارد المائية » ، ثم مجموعة العمل المعنية « بقضايا البيئة » . وقد عقدت اجتماعات الخبراء فى مجموعة العمل الاولى تحت رعاية الجماعة الاوروبية ، والثانية تحت رعاية كندا ، والثالثة تحت رعاية اليابان . وترجع اهمية تحليل مواقف الأطراف الاقليمية والدولية بصدد قضايا بناء اقتصاد السلام ، فى ضوء ما دار فى مجموعات العمل المذكورة ، الى أن الاجتماعات التى عقدت حتى توقيع الاتفاقية الفلسطينية الاسرائيلية قد كشفت عن تباينات وأحيانا تناقضات بين أولويات وتصورات الأطراف لاقتصادات السلام . أضف الى هذا ، أن هذه الأهمية تتأكد اذا لاحظنا نص اتفاقية « غزة ـ اريحا .. أولا » .. على أن يكون تعاون الطرفين للنهوض ببرنامج التنمية الاقتصادية الاقليمية ضمن جهود « المفاوضات متعددة الاطراف » .

وفى تقديرنا ان المفاوضات متعددة الأطراف حول مشروعات ومشكلات الموارد المائية تتعلق بقضية جديرة بالتعاون اذا نظر اليها من زاوية زيادة مصادر وترشيد استخدام المياه ، أو التقسيم العادل للمياه بين الدول التى تشترك فى مورد مائى واحد . وتصبح الموارد المائية قضية للصراع اذا ما طرحت من زاوية الادارة المشتركة أو تقاسم المياه فى المنطقة ككل . ونفس الامل يتعلق بالمفاوضات حول قضايا البيئة . فهى مجال للتعاون من منظور العائد المشترك لحماية البيئة لكل الاطراف . وتصبح هذه القضايا موضوعا للتناقض اذا ما طرحت ، وهو أمر ضرورى ، من زاوية منع النشاطات العسكرية المدمرة للبيئة ، وخاصة النشاط النووى لاسرائيل . بيد أن هذه القضايا وغيرها مما لا تخفى أبعاده الاقتصادية مثل قضايا ضبط التسلح ومشكلة اللاجئين لن نتعرض لها فى هذا التحليل الذى يركز على رؤى . **ومواقف الأطراف الاقليمية من التعاون الاقتصادى الاقليمى .**

١ ـ ٢ ـ **والواقع ان اسرائيل تعطى الاولوية للتعاون** الاقتصادى مع البلدان العربية وتطرحه باعتباره دافعا للسلام وليس ناتجا له ، وتراه جائزة السلام تقدم قبله .

ومنذ الاجتماع الاول تقدمت اسرائيل بقائمة مقترحات وخطوات للتعاون فى مجالات ومشروعات محدده . ويلفت الانتباه ذلك التوافق الكبير بين البرامج الاقتصادية لاتفاقية « غزة ـ اريحا » والمقترحات التى قدمها البرفيسور يانير هرشفيلد بتأييد من حزب العمل ودعم من الجماعة الاوروبية ومثلت اسهاما غير رسمى فى اجتماع بروكسل (مايو ١٩٩٢) الذى لم تشارك فيه اسرائيل اعتراضا على تشكيل الوفد الفلسطينى . وقد شملت المقترحات : المشاركة فى الموارد الطبيعية والتكنولوجية والبشرية ، والتعاون من خلال البحث العلمى المشترك ، والمشاركة فى التكنولوجيا ، وتوسيع اسواق المنطقة ، وجذب الاستثمارات من الدول الاجنبية والنفطية ، وجذب مؤسسات التمويل الدولية للاستثمار فى تنمية البنية الاساسية الاقليمية ، واقامة صندوق اقليمى للتنمية فى الشرق الاوسط .

وقد حددت فلسطين موقفها فى اجتماعات مجموعة العمل المعنية بالتعاون الاقتصادى الاقليمى بأن هذا التعاون دعامة لتثبيت ركائز السلام الذى يجب أن تحققه التسوية السياسية أولا ، وأنه يستحيل بغير أن تعود لشعب فلسطين السيطرة على مصادره الاقتصادية وموارده الطبيعية . وأعلن الفلسطينيون انه تم وضع برنامج تنمية للدولة الفلسطينية لمعالجة اثار الاحتلال وخاصة لتحسين البنية الاساسية وتطوير قطاعات التصدير والحصول على التكنولوجيا المتقدمة . ويهدف البرنامج الى جعل الدولة الجديدة مركزا للنقل والاتصالات والتجارة فى المنطقة . وبايجاز ، فإن المقترحات الفلسطينية تركزت على احتياجات الارض المحتلة ، واقتصرت على اقتراحات التعاون على فلسطين والاردن واسرائيل . وكان هذا منسجما مع الموقف الفلسطينى الذى ربط التعاون الاقليمى بالتسوية السياسية .

واكدت مقترحات الاردن فى المفاوضات اهتمامه بالنتائج العملية للتعاون الاقتصادى الاقليمى ، وهو ما ظهر فى اعلانه الخوف من الضغط المتوقع على الاقتصادات الضعيفة نتيجة التعاون ، وانعكس فى المقترحات التى انطلقت من المشاكل الاساسية للاقتصاد الاردنى خاصة اعتماده على استيراد الطاقة وما يعانيه من عجز المياه ونقص التمويل . ويبدو الموقف الأردنى اكثر مرونة من الموقفين المصرى والفلسطينى حيث دعت الأردن الى ربط التقدم فى التعاون الاقليمى بالتقدم فى التسوية السياسية باعتبارهما وجهين لعملة واحدة . وقد تبنى الاردن فكرة تطبيق نموذج مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى بالتفاوض عبر عدة سلال . وتقدم بمقترحات للتعاون فى مجالات توزيع المياه وتوفير الطاقة وتنمية التجارة وجذب الاستثمار الأجنبى وانشاء منطقة للتجارة

الحرة أو اتحاد جمركي وتأسيس بنـك اقليمى للتنمية .. الخ

وأما موقف مصر ، فقد اتسم بدرجة عالية من الروح العملية ومن ادراك المصلحة وذلك بالتأكيد على أنه لاينبغى تجاوز بحث المبادىء الأساسية للتعاون الى بحث أى برامج ومشروعات للتعاون الاقتصادى الاقليمى قبل قطع شوط أساسى للتقدم فى المفاوضات الثنائية بما يؤكد انسحاب اسرائيل من الاراضى العربية المحتلة . ومنذ الاجتماع الأول أكدت مصر أن عملية السلام كل متكامل وأساسها صيغة الارض مقابل السلام . وان التعاون الاقليمى ليس هو السلام وليس بديلا له وانما مرحلة متقدمة من العلاقات مؤسسة على السلام وتتجاوز مجرد التطبيع ، وانه يقوم على ثلاثة أسس محورية هى : الحقوق المشروعة ، والسيادة القومية على الموارد الطبيعية ، والمنافع المتبادلة وتوازن المصالح .

ويلاحظ أخيرا ، انه لم تصدر أى أفكار بشأن التعاون الاقتصادى الاقليمى عن **سوريا ولبنان** اللتين لم تشاركا اصلا فى المفاوضات متعددة الاطراف تأسيسا على موقفهما المعارض لبحث هذا التعاون قبل التسوية السياسية للنزاع .

١ - ٣ - وبين تصورات الاطراف الدولية التى شاركت فى المفاوضات متعددة الأطراف ومجموعة عمل التعاون الاقتصادى الاقليمى تتسم بالاهمية تصورات **الولايات المتحدة والجماعة الاوروبية والبنك الدولى** ، وهى الاطراف المدعوة والراغبة والقادرة على توفير المساندة الاقتصادية لبرامج التعاون الاقليمى المقترحة قبل وبعد اتفاقية « غزة - اريحا » . وبايجاز ، فان تصورات هذه الاطراف تبدو متقاربة مع بعضها البعض ومع التصور الاسرائيلى .

ويلاحظ تحول موقف **الولايات المتحدة** من الميل الى الرأى الاسرائيلى ببدء التعاون فى اطار برامج ومشروعات محددة دون رهن هذا بالتقدم فى المفاوضات الثنائية (كما ظهر فى اجتماع موسكو) ، الى اعلان اقتناعها بالموقف المصرى الذى يرى ضرورة التقدم فى المفاوضات متعددة الاطراف للتوصل الى السلام (فى اجتماع بروكسل) بيدان الويات المتحدة قد تمكنت من الحصول على موافقة الاطراف بأن تعد دول المنطقة قائمة تتضمن مجالات التعاون الاقتصادى الاقليمى المقتـرحة ومعظمهـا مشروعات للتعاون الفنى للتدريب . كما دعت الولايات المتحدة الاطراف الى بحث سبل التعاون من أجل تصحيح الاختلالات الاقتصادية الاقليمية فى مجالات مثل التجارة والاستثمار ، والصحة والتعليم ، ودراسة وتحديد تصورات واولويات ومشكلات التعاون سواء فى المناطق المحتلة او المنطقة ككل فى مجالات الزراعة والسياحة والنقل والمواصلات والتنمية المشتركة للموارد ومجالات الاختلال ومشروعات التعاون السابق ذكرها .

وقد تراست **الجماعة الاوروبية** مجموعة عمل التعاون الاقتصادى واتسم دورها بالنشاط والفعالية ، ودعت فى اجتماع موسكو الى اقامة علاقات اقتصادية وطبيعية بين دول المنطقة مع التركيز على تطوير التجارة الفلسطينية - الخارجية ، وتنمية وتحسين البنية الاساسية للصحة والاسكان فى الضفة الغربية وغزة ، وتنمية النقل والاتصالات بين دول المنطقة . وفى اجتماع بروكسل تقدمت اللجنة الأوروبية بورقة حول فرص التعاون الاقتصادى الاقليمى تضمنت افكارا محددة بينها أن التعاون الاقليمى مواز للتسوية السياسية ، وانه يتوجب الانطلاق من المسئولية المشتركة فى ادارة الموارد المائية والبيئة ، وان النواة الرئيسية للتعاون هى اسرائيل والاردن وفلسطين مع انضمام سوريا ولبنان ومصر لتحقيق توازن القوى والمصالح ، وان التعاون يجب ان يقود فى المدى الطويل الى التكامل الاقتصادى وتحرير التجارة مع وضع قواعد واضحة لهجرة وانتقال العمالة . ودعت الجماعة الاوروبية الى الانهاء الرسمى للمقاطعة العربية لاسرائيل واقامة منطقة تجارة حرة فلسطينية - اسرائيلية بالأساس ، واعلنت استعدادها لتقديم مساعدات فنية والمساهمة فى تمويل مشروعات التعاون المقدر بنحو ١٠ - ٢٠ مليار دولار بالتنسيق مع الاطراف الأخرى مثل الولايات المتحدة ودول الخليج . ثم اكدت الجماعة على أن التعاون خطوة نحو الاندماج الاقتصادى فى المنطقة ثم انخراط اقتصادات المنطقة فى الاقتصاد العالمى ، وأكدت على أولوية التعاون فى مجالات السياحة والنقل والمواصلات والزراعة .

وأما **البنك الدولى** فقد تقدم فى اجتماع بروكسل بثلاثة برامج متفاوتة الآجال للتعاون الاقتصادى الاقليمى فى الشرق الاوسط . وانطلاقا من فلسفته الاقتصادية اكد البنك الدولى على ربط هذا التعاون بأولوية تطبيق سياسات التكيف الهيكلى ، وخاصة بالاعتماد على قيادة القطاع الخاص للتنمية فى اطار اقتصادات حرة ومنفتحة ، وزيادة الاعتماد على رؤوس الاموال الخاصة والمحلية لتحل محل التمويل الرسمى من خارج وداخل المنطقة . وشملت برامج البنك الدولى اجندة للكفاءة والانتاجية أهم بنودها انتقال رؤوس الاموال وجذب الاستثمار الاجنبى ، وتوسيع التبادل التجارى ، وحل مشكلة ندرة المياة ، ووقف تدهور البيئة ، وتنمية البنية الاساسية والتنمية البشرية . كما دعا البنك للجمع بين الاصلاح الاقتصادى وتنسيق السياسات اقليميا ، والدعم الدولى للمشروعات الاقليمية ذات الاولوية العالمية ، وتسهيل وصول منتجات المنطقة الى الدول المتقدمة واقترح انشاء معاهد مشتـركة للعلـوم والتكنولوجيا والثقافة ، واقامة مشروعات مشتركة للبنية الاساسية .. الخ[1] .

١ ـ ٤ ـ وقد ولد الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى ، وهو اول ثمار المفاوضات الثنائية ـ قوة دفع هائلة لمجموعة عمل التعاون الاقتصادى للمفاوضات متعددة الاطراف . وهكذا ، فان اجتماع واشنطن (سبتمبر ١٩٩٣) دار حول تقرير البنك الدولى الذى كلفته مجموعة العمل باعداده . فى اجتماع سابق . **وفى تقرير البنك المعنون « تنمية الاراضى المحتلة : الاستثمار فى السلام »** المستند الى دراسة للبنك عن الحاجات والفرص الاقتصادية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، قدرت الاحتيجات ذات الأولوية للقطاع العام بنحو ٣ مليارات دولار خلال عشر سنوات منها ١,٣ مليار دولار ـ على الأقل ـ تنفق فى السنوات الخمس الأولى . وتتمثل المجالات الأساسية للاستثمار فى الاجل المتوسط طبقا للتقرير فى : اعادة تأهيل وتحسين نوعية البنية الأساسية العامة مثل شبكات المياه والصرف الصحى والكهرباء والنقل البرى والتعليم والصحة والتخلص من القمامة . ولايتضمن مبلغ الـ ٣ مليارات دولار استثمارات القطاع الخاص التى يتوقع أن تكون مصدر التمويل الأساسى لقطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والنفط والغاز والاتصالات . ويؤكد التقرير ان ادارة الفترة الانتقالية ستكون فى غاية الدقة والصعوبة بسبب قاعدة الموارد الطبيعية المحدودة ودرجة التأثر الكبيرة بالتطورات الخارجية وحساسية الوضع السياسى بعد اعوام طويلة من الصراع . بيد ان التقرير يشير الى ان الاراضى المحتلة قادرة على توليد نمو اقتصادى متواصل اذا ما توافرت ادارة جيدة وخدمات عامة موسعة ودور فاعل للقطاع الخاص ونمو تجارى مع الدول المجاورة فى المنطقة والعالم ، والاستفادة من الامكانات الكبيرة المتوافرة مثل المهارات والكفاءات والتحويلات المالية للفلسطينيين خاصة فى الخارج .

وبالنظر الى انتقاد تقديرات التقرير للاحتياجات المالية للاراضى المحتلة ، اوضح البنك الدولى انه اعد تقريره قبل اتفاق اعلان المبادىء الاسرائيلى الفلسطينى ، ولذا فانه لم يأخذ بعين الاعتبار الاتفاق اللاحق على عودة النازحين بعد ١٩٦٧ ، وموافقة اسرائيل على تنفيذ مشروعات استراتيجية مثل ميناء غزة وبعض المطارات . وعلى هذا الاساس اعلن البنك الدولى انه سيعيد تقدير الحاجات الاستثمارية للاراضى المحتلة على ان يقدم التقرير المعدل الى الاجتماع المقبل لمجموعة عمل التعاون الاقتصادى المتعددة الاطراف المقرر عقده فى كوبنهاجن (نوفمبر ١٩٩٣) . ونرصد بالذات ان التقرير يؤكد ان الضفة الغربية وقطاع غزة ستعانى اقتصاديا اذا بقى اقتصادها محليا ، ولذا يدعو التقرير الى توسيع تجارة هذه « المناطق » مع الاسواق المجاورة وتعزيز تجارتها **مع السوق الاسرائيلية** . ويطالب التقرير بانهاء الاعتماد الكامل تقريبا على اسرائيل وبزيادة الاعتماد على اقتصادات مختلفة بينها الاقتصاد الاسرائيلى ، ولكن فى الاجل المتوسط نظرا للتكاليف الكبيرة لخفض التجارة مع الشريك الاسرائيلى المهيمن فى الاجل القصير . **وطبقا للتقرير المذكور للبنك الدولى ستشمل مظاهر التعاون التجارى المحتمل انشاء « منطقة تجارة حرة » فلسطينية ـ اسرائيلية مفتوحة على التجارة مع مصر والاردن**(٣) .

٢ ـ التصورات الاسرائيلية والفلسطينية للتعاون والتنمية :

٢ ـ ١ ـ تعددت التصريحات الرسمية والدراسات المنشورة والتصورات المطروحة قبل وبعد توقيع الاتفاقية الفلسطينية الاسرائيلية بصدد التعاون الاقتصادى فى الشرق الاوسط ، سواء من قبل الاسرائيليين او الفلسطينيين . وفى هذه التصريحات والدراسات والتصورات ، تتجدد مطالب قديمة حرية **بالتروى** مثل الدعوة الى انهاء فورى وشامل للمقاطعة العربية لاسرائيل ومطالبة العرب بتقديم جائزة السلام لاسرائيل مقابل وعد غامض بانهاء احتلالها للأراضى العربية . وتطرح افكار جديدة جديرة **بالتخيل** مثل اعلاء مكانة ودور اقتصادات الشرق الاوسط فى ظل السلام على الخريطة الاقتصادية العالمية على صورة النمور الصناعية الآسيوية ، وان وجب التنبه لطموح اسرائيل للانفراد بأن تصبح النمر الآسيوى فى الشرق الاوسط . ويبدو زمام القياد فى طرح التصورات حول اقتصادات السلام والتعاون الاقتصادى الاقليمى بالشرق الاوسط بيد اسرائيل ، بينما تبدو الاطراف العربية باستثناء فلسطين ـ ضحايا فقدان الاتجاه « اللا أدرية » والمفاجأة ، او خوفى من الحرمان من الثمار الاقتصادية للسلام ، أو اسرى مرارات حرب الخليج الثانية .

ويتسم بأهمية خاصة ايجاز التصورات الاسرائيلية والفلسطينية ، سواء بغرض التعرف على خيارات ومشروعات التعاون الاقتصادى الاقليمى الذى يركز عليه الاسرائيليون أو بهدف التعرف على رؤى وآفاق التنمية الاقتصادية الفلسطينية ـ ببعدها الاقليمى ـ التى يركز عليها الفلسطينيون ، وخاصة عقب توقيع اتفاقية غزة ـ اريحا .

٢ ـ ٢ ـ لقد كانت لاسرائيل المبادرة دوما فى طرح التصورات حول آفاق اقتصادات السلام سواء من منظور التنمية الاقتصادية أو التعاون الاقليمى فى الشرق الاوسط . ودون انتقاص من اهمية مناقشة المخاوف ـ الحقيقية او المصطنعة ـ من الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية ، وتصفية القضية الفلسطينية ، نرى انه قد آن الآوان للقراءة الموضوعية ، والنقدية ، للتصورات والمشروعات الاسرائيلية بغية تقدير الفرص والمخاطر من منظور المصالح العربية ، عامة ، والفلسطينية ، خاصة . وفى هذا السياق ، نرى ـ على سبيل المثال ـ اهمية الافكار

التى طرحها البروفيسور الاسرائيلى حاييم بن شاهار فى مؤتمر عقد بجامعة تل ابيب فى منتصف الثمانينات ، وشارك فيه ساسة وصانعو قرار ، واكاديميون ورجال اعمال . ناقش الفرص والمخاطر ، والمنافع والتكاليف التى يقدمها ويتضمنها السلام العربى ـ الاسرائيلى من منظور اقتصادى .

وتنطلق الدراسة المذكورة من ان القضايا الاقتصادية يتوقع أن تلعب دورا هاما فى بناء السلام رغم عدم مركزيتها فى تاريخ الصراع بين اسرائيل والعرب . ذلك ان العوامل الاقتصادية ، مثل نقص المياه ، قد تولد صراعا وتمثل عقبة أمام العلاقات السياسية السلمية . وقد تعوض المكاسب الاقتصادية عن التنازلات السياسية . وقد تبقى اتفاقية السلام « مجرد ورقة » حتى يرسخها نظام للعلاقات الاقتصادية بين اطرافها يخلق مصالح دائمة فى السلام . وتتوقع الدراسة أن يزيد الناتج القومى الاجمالى لاسرائيل بنحو ٢٢ ٪ خلال عشر سنوات من السلام بالمقارنة مع تقديرات النمو مع استمرار الأوضاع القائمة (آنذاك) ، وبنفس النسبة تقدر الزيادة فى مستوى المعيشة والاستهلاك الفردى ومعدل الاستثمار . ويرجع هذا النمو المتوقع الى خفض الانفاق العسكرى وتحرير موارد أكثر للاستثمار والنمو ، وتحرير جانب هام من قوة العمل الموظفة بواسطة المؤسسة العسكرية ، وجذب الاستثمار الأجنبى بما يخفض تكلفة رأس المال ، وتوسع التجارة الاقليمية بما يرفع الكفاءة الاقتصادية ويوسع فرص العمل والنمو ، وأقامة مشروعات تطوير البنية الاساسية وغيرها . ويلفت انتباهنا فى هذه الدراسة تأكيدها على ضرورة تخطيط العلاقات الاقتصادية بحيث تحقق النتائج المنشودة وتتجنب العواقب غير المرغوب فيه ، وذلك بمراعاة اعتبارات اهمها : التوزيع المتساوى للمنافع الاقتصادية بين الأطراف ، وتحقيق مستوى هام من المنفعة يبرر التعاون ، وعدم خلق تبعية فى اتجاه واحد فى مجالات المصالح الحيوية ، واختيار مجالات التعاون من بين تلك التى تسبب الحد الادنى من الانقسام بين الاطراف كان تحقق نفعا لطرف على حساب آخر وعدم تجاهل الجوانب النفسى بتجنب الدعاوى التى تمس « الكرامة مثل تفوق العقل brain الاسرائيلى ، وقوة العضلات brawn العربية ، وعدم التوصية بالمشروعات التى تستجيب للمعيار الاقتصادى وحده . وبإيجاز . تنطلق الدراسة ، وخاصة فى ضوء الخبرة الأوروبية ، من ان السلام النهائى بين الامم يرتكز الى شبكة واسعة من العلاقات التى تمثل الاقتصادية منها الركيزة الملموسة والاهم .

بيد أن الدراسة ذاتها تحفل بمقترحات لمشروعات تراعى بالدرجة الأولى مصالح اسرائيل مثل الدعوة الى امداد اسرائيل بمياه النيل « الرخيصة » ، واقامة خط للغاز الطبيعى من دلتا النيل لتغذية المشروعات الصناعية فى جنوب اسرائيل ، واعادة تشغيل خط البترول السعودى الى حيفا بدلا من صيدا ، ومقايضة منتجات الصناعات الاحداث الاسرائيلية بالمصنوعات التقليدية المصرية ، .. الخ[٤]

ونرصد ، أن الطموح الاسرائيلى قد تعاظم بعد توقيع اتفاقية غزة ـ أريحا وفى ظل التطورات الاقليمية والعالمية العاصفة والمتلاحقة . وهكذا ، مثلا ، يؤكد دان جيلرمان رئيس غرفة التجارة الاسرائيلية انه « فى اطار السلام يمكن لاسرائيل ان تصبح سنغافورة الشرق الاوسط ويمكن أن تصبح قاعدة تهتم الشركات متعددة الجنسية والشركات الدولية باقامة قواعد بها . ويتصور رجال الاعمال أن تصبح اسرائيل جسرا للتجارة بين العالم العربى وشركائه التجاريين الرئيسيين ، وان تصبح اسرائيل مركزا ماليا فى الشرق الأوسط[٥] . وربما يتلخص منطق اسرائيل فى المكاسب البعيدة والقريبة التى تتوقعها والتى تتراوح بين « ان اسرائيل لا تريد ان تكسب بضعة كيلو مترات وتخسر فى المقابل اسواقا عربية تقدر بنحو ٢٠٠ مليار دولار » وفقا لتصريح منسوب لاحد المفكرين الاقتصاديين بحزب العمل ، . وحتى الاستفادة من المساعدات الدولية الى الضفة وغزة وفقا لوزير مالية اسرائيل[٦] . اضف الى هذا ما ينسب الى شيمون بيريز من اعلان بان اعباء التسلح اشد خطرا على اقتصاد اسرائيل من هجوم عسكرى ، وتطلع الى برنامج مارشال لبناء شرق اوسط جديد بتمويل ذاتى من المنطقة ، ومطالبة بانشاء سوق مشتركة فى الشرق الأوسط ، والسير على درب النمور الأسيوية السبعة والسوق الأوروبية المشتركة واتفاق التجارة الحرة لامريكا الشمالية .. « فهؤلاء هم غرماؤنا »[٧] .

٢ ـ٣ وقد انهت دائرة الشئون الاقتصادية والتخطيط بمنظمة التحرير الفلسطينية وضع « البرنامج الانمائى الفلسطينى ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٠ » ، الذى بدأ العمل فيه منذ منتصف ١٩٩١ وشارك فى اعداده اكثر من تسعين باحث من داخل وخارج الأراضى الفلسطينية المحتلة . ويعد البرنامج أول خطة انمائية فلسطينية تضع الاستراتيجيات والاسس ، والبرامج التفصيلية ، لخلق المقومات الاقتصادية لدولة فلسطينية مستقلة وأوضح يوسف صايغ ـ منسق عام البرنامج ـ ان البرنامج باكمله ينطلق من ساعة تحقيق حكم ذاتى يسمح للشعب الفلسطينى بممارسة حق اتخاذ القرار الاقتصادى .

ومن المنظور الاستراتيجى يتطلع « البرنامج الانمائى الفلسطينى » الى بناء الاقتصاد الفلسطينى على صورة اقتصاديات دول أسيا الصغيرة الديناميكية مثل سنغافورة وهونج كونج ، وذلك بالاعتماد على دور القطاع الخاص وفى اطار اقتصاديات السوق الحرة . ويضع البرنامج فى مقدمة اهدافه تطوير علاقات اقتصادية مميزة مع الأردن بدءا من المرحلة الأولى لبناء

الاقتصاد الفلسطيني ، ويوصي باستخدام الدينار الاردني كعملة رسمية للفلسطينيين وايجاد صيغة للتعاون والتنسيق الفلسطيني الأردني في مجال السياسات النقدية والمالية . وبوجه عام ، كما يؤكد يوسف صايغ منسق عام البرنامج الانمائي الفلسطيني ، فان البرنامج يوصي بتكثيف التعاون مع الأردن في كل المجالات الاقتصادية ضمن صيغ مؤسسية ستقوم السلطات الفلسطينية بتحديدها[٨] .

بيد ان الأهم هو استمرار وربما تعميق الروابط الاقتصادية الفلسطينية الاسرائيلية . وهكذا ، مثلا ، فان ورقة اعدها مجموعة من الخبراء الاقتصاديين الفلسطينيين الى الملتقى الفكرى العربى بالقدس ، تعترف بأن شعار الفصل الفورى للاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد الاسرائيلي شعار غير واقعي ، حيث قطعت اسرائيل شوطا في ربط الاقتصاد الفلسطيني في جزء كبير منه بالاقتصاد الاسرائيلي ، كما أن التشريعات الاقتصادية الفلسطينية مازالت تشكو نقصا بحاجة الى تعويضه[٩] . وقد يكفي ان نشير الى أنه قبل العزل التام للاراضي المحتلة اعتبارا من ابريل ١٩٩٣ وطبقا للتقديرات الاسرائيلية ، فقد عمل في اسرائيل في عام ١٩٩٢ نحو ٣٦ ٪ من عمال الضفة الغربية و ٣٨ ٪ من عمال غزة ، غطت دخولهم بين ٣٠ ـ ٤٠ ٪ من الدخل القومي لقطاع غزة و ٢٠ ٪ من الدخل القومي للضفة الغربية[١٠] . وتقدر الورقة الفلسطينية ، المذكورة اعلاه والمعارضة للارتباط الاقتصادى الفلسطيني الاسرائيلي ، أن نسبة اعتماد المصانع القائمة حاليا في الضفة الغربية وقطاع غزة على مدخلات الانتاج الاسرائيلية تبلغ نحو ٩٠ ٪[١١] . والى جانب هذه الروابط في سوق العمل وهيكل الانتاج ، فان الروابط التجارية لا تقل عمقا ، حيث تقدر الواردات الفلسطينية من اسرائيل بنحو ٩٠ ٪ من اجمالي واردات الأراضي المحتلة ، ويتم نحو ٨٠ ٪ من التجارة الخارجية للأراضي المحتلة مع الاقتصاد الاسرائيلي او من خلاله .

٢ ـ ٤ ـ ويتضح الموقف الفلسطيني والاسرائيلي تجاه قضايا التكامل الاقتصادى او الانفتاح الاقتصادى العربى الاسرائيلي من الملاحق الاقتصادية للاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي . بافتراض منطقي هو جدية او حتمية التزام الطرفين بنصوصه او سقوط الاتفاق ذاته . وهكذا ، كما يتضح من الملاحق الاقتصادية لاعلان المبادىء الفلسطيني الاسرائيلي (الملحق رقم ٣ والملحق رقم ٤) فان الطرفين اتفقا على اقامة لجنة فلسطينية ـ اسرائيلية دائمة للتعاون الاقتصادى ، تركز ـ بين مجالات عديدة ـ على : تطوير اتصالات ومواصلات تربط اسرائيل والضفة وغزة وبلدان اخرى ، والنهوض بالتجارة الاقليمية وما بين الاقليمية وحرية الوصول الى المناطق التجارية الحرة في غزة واسرائيل ، وتطوير مشروعات صناعية مشتركة والتعاون في مختلف فروع الصناعة .. الخ ، (ملحق رقم ٣ باعلان المبادىء) كما اتفق الطرفان على التعاون ضمن جهود المفاوضات متعددة الاطراف للنهوض ببرنامج للتنمية الاقتصادية الاقليمية ، تبادر اليه الدول الصناعية السبع الكبرى وبمشاركة اعضاء منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ودول ومؤسسات عربية اقليمية ، ويشمل برنامج التنمية عنصرا اقليميا يتضمن اقامة صندوق ثم بنك تنمية للشرق الأوسط ، وتطوير خطة اسرائيلية فلسطينية اردنية مشتركة لتنسيق استغلال منطقة البحر الميت وغير ذلك من المشروعات (الملحق رقم ٤ باعلان المبادىء)[١٣] .

٣ ـ المشروعات الغربية للتكامل في الشرق الأوسط :

٣ ـ ١ ـ صدر ما سمي « تقرير هارفارد » الذى شارك في اعداده اقتصاديون اسرائيليون وفلسطينيون واردنيون فضلا عن امريكيين في يونيو ١٩٩٣ ، أى قبل أقل من ثلاثة اشهر من توقيع اعلان المبادىء الفلسطيني الاسرائيلي الذى تلاه قبل مرور شهر آخر اعلان المبادىء الاسرائيلي الأردني ، وقد انطلق التقرير في تناوله لاقتصاديات السلام في فترة الانتقال من افتراضات ثلاثة . الأول ، أن معاهدات السلام ستعطى الفلسطينيين السيادة الاقتصادية . والثاني ، ان الاقتصادات الثلاثة ستتحرك نحو التجارة الحرة . والثالث ، ان هذا التحول الجذرى في العلاقات الاقتصادية ستدعمه مشروعات اقليمة لادماج الاقتصادات الثلاثة .

ويرى التقرير ان التجارة الحرة يمكن تحقيقها خلال فترة قصيرة للغاية بين اسرائيل والأراضي المحتلة ، وبوتيرة أبطأ بين الأراضي المحتلة والأردن ، وعلى مدى أبعد بين اسرائيل والأردن . ويؤكد التقرير أن الأسواق الداخلية للبلدان الثلاثة أصغر من أن تؤدى الى نجاح استراتيجية تنموية لكل بلد على حدة ، ولذا يدعو الى استراتيجية للتوجه التصديرى استنادا الى تحرير الاسواق الثلاثة والتوجه الى الأسواق الاقليمية والعالمية . ورغم تسليم التقرير بالعوائق القائمة والمحتملة ، فانه يشدد على ان الهدف النهائي يجب ان يكون الغاء القيود على انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا ، وإن تحفظ التقرير على تحرير انتقال قوة العمل بين الاقتصاديات الثلاثة . ويتوقع التقرير ان كلا من الشيكل الاسرائيلي والدينار الأردني سيظلان العملتين الرسميتين القابلتين للتداول في الضفة الغربية . وأن يظل الشيكل الاسرائيلي هو العملة الرسمية في غزة ، والا تصدر عملة فلسطينية وطنية ،

فضلا عن اشراف البنك المركزى الاسرائيلى والبنك المركزى الأردنى على البنوك وسياساتها التمويلية ، وذلك فى ظل السلطة الانتقالية الفلسطينية .

ويقدم التقرير خطة للتنمية والتجارة بين الاطراف الثلاثة يراها نقطة انطلاق لعهد اقتصادى جديد فى الشرق الاوسط . ويؤكد التقرير ان اقتصادات السلام لابد وأن تكون شاملة ، وان « منطقة التجارة الحرة » بين الاقتصادات الثلاثة يمكن ويجب ان تشمل فى اسرع وقت مصر وسوريا ولبنان ، اى بقية دول الجوار الاقليمى المباشر لاسرائيل ، ويمكن ان ترتقى لأبعد من ذلك الى جماعة اقتصادية اقليمية للشرق الاوسط بأسره . وانطلاقا من ايمانهم العميق بالتعاون الوظيفى كما يؤكد واضعو التقرير فانهم يقترحون انشاء بنك اقليمى جديد باسم « بنك الشرق الاوسط للتعاون والتنمية »MEBCO لتنمية المشروعات الاقليمية التى تشمل الاقتصادات الثلاثة ، وتمويل جميع مشروعات الضفة وغزة ، ويمتد جغرافيا ليشمل لبنان وسوريا ومصر وغيرها من دول الشرق الاوسط التى تود الاشتراك فيه[١٤] .

٣ ـ ٢ ـ وحول النتائج الاقتصادية للسلام بالنسبة لاسرائيل والاردن « الفلسطينيين » أكدت دراسة هامة سابقة صادرة من **معهد واشنطون** لسياسة الشرق الادنى (١٩٩١) ، ان مصر واسرائيل ، رغم استمرار السلام بينهما ، يملكان القليل لتوضيح الطريق الى روابط اقتصادية ، لكن اسرائيل والاردن و« الفلسطينيين » تربطهم علاقات اقتصادية متشاكبة وذات نسيج يصعب فكه . وتطرح الدراسة اربعة سيناريوهات لتطور هذه العلاقات ، أولها ، انتقال محدود للسلع والعمالة بين الاطراف المكتفية ذاتيا Autarchy . وثانيها ، تدفق حر للسلع والعمالة بين الاردن والمناطق الفلسطينية وتدفق ضئيل مع اسرائيل ، أى وضع ما قبل ١٩٦٧ . وثالثها ، منطقة تجارة Trade Zone على اساس تدفق حر للسلع بدون تدفق كبير للعمل بين اسرائيل والمناطق الاخرى . ورابعها ، بينلوكس Benelux او تدفق حر للسلع والعمل بين الاطراف الثلاثة . وترى الدراسة ان السيناريو الرابع يحقق ازدهار اكبر لهذا التجمع الاقتصادى الفرعى ، وتكلفة تمويل التنمية فى اطاره هى الادنى ، ويحقق كسبا اكبر للاقتصادين الاصغر ، اى الاردنى وخاصة الفلسطينى حيث الاقتصاد الاسرائيلى هو الاكبر والاقل تاثرا بالعلاقات الاقليمية ويملك توقعات افضل فى الاجل المتوسط ، وحاجته الى « جائزة السلام » اقل من الطرفين العربيين . وتحلل الدراسة عددا من خطوات التعاون بينهما : التوجه بالنسبة للضفة وغزة نحو تسهيل تدفق رأس المال الاجنبى وحرية الترخيص لنشاط الاعمال وتيسير التصدير وتطبيق سياسة مالية ونقدية توسعية ، فضلا عن تطوير وتوزيع الموارد المالية وتنمية الجذب السياحى ، للاطراف الثلاثة .

ويلفت الانتباه تأكيد الدراسة على أمرين : الاول « ان اسرائيل ليست بحاجة للضفة الغربية وقطاع غزة لتوطين المهاجرين » ، رغم تقدير اسرائيل ان عدد المهاجرين السوفيت سيصل الى نحو مليون بين عامى ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤ ، اى نحو ٥٠٪ من اجمالى المهاجرين خلال الاربعين عاما السابقة . وتدلل الدراسة على أمرين : الاول « ان اسرائيل ليست بحاجة للضفة الغربية وقطاع غزة لتوطين المهاجرين » ، رغم تقدير اسرائيل ان عدد المهاجرين السوفيت سيصل الى نحو مليون بين عامى ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤ ، اى نحو ٥٠٪ من اجمالى المهاجرين خلال الاربعين عاما السابقة . وتدلل الدراسة على هذا ، بان كثافة السكان فى اسرائيل لم تتعد ٢٠٥ نسمة لكل كيلو متر مربع مقابل ٣٢٧ لليابان و٢٢٠ لالمانيا الموحدة ، فى عام ١٩٨٨ ، وان زيادة السكان بنحو مليون لن تزيد الكثافة السكانية فى اسرائيل عن ٢٥١,٦ نسمة لكل كيلو متر مربع . والثانى « ان نقص المياه لا يعوق تسوية الصراع » على الرغم من الفجوة بين الطلب والعرض المقدرة بنحو ٢٠ ـ ٢٥٪ . وبينما تستحوذ اسرائيل على نحو ٨٠٪ من موارد المياه المتمثلة فى نهر الاردن والآبار الجوفية ، تنال الاردن والضفة الغربية وقطاع غزة النسبة الباقية مع تغطية فجوة الطلب بالسحب الزائد من الابار الجوفية وهو ما يضر بملوحة المياه ، وعلى اساس خفض استهلاك الزراعة للمياه ورفع اسعارها وتنمية وترشيد استخدامها فان الموارد المائية تكفى نحو ١٦ مليون نسمة ، طبقا لأعلى سيناريوهات الهجرة اليهودية والفلسطينية .[١٥]

٣ ـ ٣ ـ ورغم انه لايزال مبكرا تقدير امكانات تحرير التجارة او التكامل الاقتصادى فى الشرق الأوسط ، فان التصورات التى طرحت والخطوات التى اتخذت عقب توقيع اتفاقية غزة ـ اريحا ذات دلالات هامة من زاوية التعرف على احتمالات وتأثيرات واتجاهات تنفيذ مشروعات التعاون والتنمية المقترحة .

وتبرز بوجه خاص ثلاث. خطوات فى اتجاه تعزيز التشابك الاقتصادى بين اسرائيل . والضفة الغربية وقطاع غزة والاردن . وتمثلت **الخطوة الأولى** البارزة فى تشكيل « لجنة اقتصادية مشتركة » عقب توقيع اعلان المبادىء الفلسطينى الاسرائيلى لبحث العلاقات الاقتصادية المتبادلة . وتشير التصورات الاسرائيلية المعلنة الى ان اسرائيل تتطلع الى انفتاح كامل وتعاون وثيق يكون نموذجا للانفتاح والتعاون فى الشرق الاوسط . وعشية توقيع اعلان المبادىء أكدت وجهة النظر الاسرائيلية المؤيدة لهذا التوجه انه « من مصلحة اسرائيل ان تحرص على تحسين نوعية الحياة ومستوى المعيشة فى الاراضى بأسرع ما يمكن ، بحيث يكون لنا فى جوارنا شريك اقتصادى بدلا من ان نجد بجوارنا برميل بارود » . وأما مصلحة الفلسطينيين ، من منظور

اسرائيل . فانها تكمن فى « ان الفصل بين الاقتصادين يعنى الفقر الفورى بالنسبة لهم ، الفقر الشديد ، وانعدام الأمل فى التنمية » . فنحن املهم الوحيد . ونحن بناتجنا القومى الاجمالى البالغ ٦٠ مليار دولار نمثل سوقا هائلة بالنسبة لهم[١٦] .

وتمثلت الخطوة الثانية الهامة فى تشكيل « لجنة اقتصادية مشتركة » فور توقيع اعلان المبادىء الاردنى الاسرائيلى للتعاون فى مجابهة المشاكل الاقتصادية المشتركة مثل مكافحة التصحر فى المنطقة ، والاستخدام العادل لمياه حوض الاردن وغيرها[١٧] . وقد عجلت الآثار السلبية المباشرة لاتفاق « غزة - اريحا » بهذه الخطوة الاردنية . بيد ان الاهم - من المنظور الاقتصادى - هو تطلع الاردن للمشاركة فى « جائزة السلام » مثل تنمية مناطق وادى الاردن والبحر الميت ، وتنمية الموارد المائية ، وتطوير النقل والمواصلات ، والربط الكهربى الاقليمى ، وتدفق الاستثمار الاجنبى ، وتنشيط التجارة والسياحة ، فضلا عن توقعات الاثر الايجابى لعودة النازحين الفلسطينيين[١٨] . اضف الى هذا ، ادراك الاردن لامكانات احياء وارتقاء روابطه الاقتصادية التقليدية والجديدة مع الضفة الغربية .

واما الخطوة الثالثة والأهم ، فقد تمثلت فى تأكيد رئيس البنك الدولى للربط بين عملية السلام وتمويله للمشروعات فى الشرق الاوسط ، واعلانه الأولوية للمشروعات الاقتصادية الاقليمية التى من شأنها تعزيز الروابط بين اقتصاد اسرائيل واقتصاد كل من الاراضى الفلسطينية المحتلة والاردن ، مع تحفظه بأن سلاما اقليميا اوسع سوف يغير هذه الصورة[١٩] . وجاء هذا فى معرض الاشارة الى تقرير عن « المشروعات الاقليمية » لمجموعة عمل التعاون الاقتصادى فى المفاوضات متعددة الاطراف . ويتضمن التقرير ١٨ مشروعا متفاوته الاولويات ، لتعزيز الاندماج الاقتصادى الاقليمى ، اهمها تطوير شبكات الطرق التى تربط دول المنطقة ، وبينها مشروعات لنقل الغاز من الجزائر الى اوروبا والمياه من تركيا الى اسرائيل[٢٠] .

٣ - ٤ - وتلقى عملية بناء المستقبل الاقتصادى للشرق الاوسط دفعا قياديا واساسيا من قبل الولايات المتحدة الامريكية . ليس فقط باعتبارها « راعية السلام » فى المنطقة « والقطب القائد فى العالم ، وانما - وهذا هو الاهم هنا - تحقيقا لمصالحها الاقتصادية الاستراتيجية ، التى اكتسبت مكانه مركزية فى ادارة كلينتون . وبايجاز ، فانه الى جانب تثبيت وجود اسرائيل الاقوى وتحقيق الاعتراف العربى بها وتوطيد التحالف الاستراتيجى الامريكى معها ، وهى اهداف ثابته للسياسة الامريكية ، تمتد الى النظام الدولى للحرب الباردة ، تسعى الولايات المتحدة - من منظور اقتصادى استراتيجى - الى دعم عملية السلام فى الشرق الاوسط لتحقيق أهداف أخرى ثابتة تتأكد فى النظام الدولى لما بعد الحرب الباردة ، وأهمها : تأمين الوصول غير المقيد الى النفط الخام والغاز الطبيعى وهو ما هددته الحروب الاسرائيلية العربية ويهدده عدم التوصل الى سلام مستقر ، والانهاء التام للمقاطعة العربية لاسرائيل وخاصة التمييز ضد الشركات الامريكية التى تتعامل مع اسرائيل لتوسيع الصادرات الامريكية الى المنطقة ، واعادة بناء اقتصادات الشرق الاوسط فى اطار سوق شرق اوسطية تقوم على اساس تحرير التجارة والاستثمار بما يخدم مصالح الاعمال الامريكية بتوسيع الفرص امامها . وقد نضيف هنا ، أن العلاقات الشرق اوسطية الجديدة من شأنها تضييق الخناق على النظم « المناوئة » للولايات المتحدة فى العراق وليبيا وايران ، وان الدعم الاقتصادى للاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى يقود الى تقليص الاسباب المولدة لقوى التطرف « المهددة » للمصالح الامريكية[٢١] .

وتقود الجماعة الأوروبية نشاط مجموعة العمل الخاصة بالتنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادى فى اطار المفاوضات متعددة الاطراف ، وتسارعت وتيرة دورها النشط عقب الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى لتأمين دعمه اقتصاديا بما فى ذلك عبر النهوض بدور « الوساطة » مع دول الخليج العربية لتقديم العون الاقتصادى للكيان الفلسطينى الجديد بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . وتظهر المصلحة الاقتصادية وراء هذا اذا لاحظنا أن الجماعة الاوروبية هى الشريك التجارى الاهم للوطن العربى حيث انفردت وحدها بأكثر من ٤٠٪ من الواردات العربية الاجمالية بين منتصف الثمانينات وبداية ، التسعينات ، وان الجماعة الاوروبية تعتمد على الشرق الاوسط بشكل مطلق تقريبا فى تغطية وارداتها النفطية وقد بلغت نسبة هذا الاعتماد نحو ٥٣,٦٪ فى عام ١٩٩٢ وتسعى الى تعظيم حصتها فى صادرات الغاز الطبيعى من الشرق الاوسط والتى بلغت ٨٥,٨٪ فى عام ١٩٩١[٢٢] . وقد اعلنت الجماعة الاوروبية اعتزامها تنفيذ خطة تنموية على مدار خمس سنوات فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بميزانية تبلغ نحو ٦٠٠ مليون دولار ، واوضحت « ان الجماعة الاوروبية تهدف من وراء ذلك الى العمل من أجل تعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى الاقليمى فى منطقة الشرق الاوسط ، وذلك من خلال تحقيق اندماج اقتصادى قائم على أسس تنموية ، وطرحت الجماعة الاوروبية وثيقة توضح تصورها لقيام سوق موحدة بالشرق الاوسط ، والربط بين المستقبل الاقتصادى لدول المنطقة بقوة يستحيل معها التفكير فى خوض حروب أخرى . وذلك انطلاقا من خبرة الجماعة الاوروبية ذاتها بعد الحرب العالمية الثانية . والى جانب الاهتمام الاوروبى بالسوق والنفط فى المنطقة ، فان الاستقرار عند « تخومها الجنوبية » والسعى الى تقليص اسباب « الهجرة اليها » تمثل دوافع الجماعة الاوروبية للتشديد على الاطار

الاقتصادى للاتفاق السياسى(٢٣) . ونلاحظ ان الجماعة الاوروبية قد بادرت بتقديم مكافأة فورية لاسرائيل بالموافقة على الدخول فى مفاوضات معها بهدف عقد اتفاق شراكة اقتصادية تضمن فتح أسواق واسعة امام الصادرات الاسرائيلية ودعم القدرة العلمية والتنافسية لاسرائيل ، دون استبعاد تطبيق خيار مماثل فى المستقبل بين الجماعة وبلدان المشرق العربى تأخذ بعين الاعتبار خصوصية اقتصاد كل طرف فى المنطقة(٢٤) . ◻

المصادر والمراجع :

١ ـ انظر نص الاتفاقية فى جريدة الأهرام ١٤/ ١٩٩٣/٩ .

٢ ـ فى تحليل مواقف الأطراف نعتمد اساسا على :
د . رؤوف سعد . التعاون الاقتصادى الاقليمى فى الشرق الأوسط ورقة قدمت الى : المؤتمر السنوى السادس للبحوث السياسية حول المفاوضات العربيه ـ الاسرائيلية ومستقبل السلام فى الشرق الاوسط مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة (٥ ـ ٧ ديسمبر ١٩٩٢) وانظر ايضا فى اعمال المؤتمر ذاته :
ـ د . سلوى شعراوى جمعة . قضية البيئة فى المفاوضات متعددة الأطراف .
ـ د . صلاح عامر . المياه فى المفاوضات متعددة الأطراف : نظرة عامة .
ـ د . طه عبد العليم . تعقيب على ورقة د . رؤوف سعد .

٣ ـ انظر : جريدة الشرق الأوسط ٦ و ٢٥ سبتمبر ١٩٩٣ ، جريدة الحياة ١٢ و ٢٠ و ٢٣ سبتمبر ١٩٩٣ .

٤ ـ Haim Ben - Shahar. Economic Cooperation in the Middle East: From Dream to Reality, In : Econimic Cooperation in The Middle East, Gideon Fishelson (ed) . (Boulder, san Francisco & London : West view press, 1989) PP . 1 - 12 .

٥ ـ تقرير لوكالة رويتر من القدس . عن جريدة الإتحاد (الاماراتية) ٨/ ٩/ ١٩٩٣ .

٦ ـ عن دراسة فلسطينية عرضت فى جريدة الحياة ٢٢/ ١/ ١٩٩٣ . وانظر : الشرق الأوسط ٢٤/ ٩/ ١٩٩٣ .

٧ ـ انظر : عبد التواب عبد الحى . اقتصاديات جديدة .. لشرق اوسط جديد جريدة العالم اليوم ٢٦/ ٩/ ١٩٩٣ .

٨ ـ انظر : تصريحات يوسف الصايغ منسق علم البرنامج ، وجواد ناجى مدير ادارة الشئون الاقتصادية والتخطيط بمنظمة التحرير الفلسطينية جريدة الشرق الأوسط ١٠/ ٩/ ١٩٩٣ . ٩ ـ انظر جريدة الحياة ٢٢/ ١/ ١٩٩٣ .

١٠ ـ انظر : جريدة ، العالم اليوم ، ٢/ ١٠/ ١٩٩٣
تقرير لجنة استشارية راسها د . تسفى تروسمان ، بناء على تكليف ابراهام شوحاط وزير المالية الاسرائيلى . وقد اوصت اللجنة بتبسيط اجراءات هذا الانتقال لاعتبارات اقتصادية من منظور المصلحة الاقتصادية لاسرائيل . فضلا عن الاعتبارات السياسية من منظور دعم اتفاقية الحكم الذاتى . ١١ ـ انظر : جريدة الحياة ٢٢/ ١/ ١٩٩٣

١٢ ـ بيانات الغرفة التجارية الفلسطينية لقطاع غزة . ورقة مقدمة من الغرفة الى حلقة نقاش حول الآثار الاقتصادية للاتفاق الفلسطينى ـ الاسرائيلى نظمها اتحاد الصناعات المصرية (القاهرة ٥ اكتوبر ١٩٩٣) .

١٤ ـ انظر :
- Joseph A . Califanom jr . , (Chairman of the Board), Securing Peace in the Middle East : Project on Economic Transition .
The Insitute for social and Economic policy in the Middle East.
John F . Kennedy school of Government, Harvard University, Cambridge, Massachusetts USA, June 1993
وانظر عرض للتقرير فى جريدة الحياة ٢٨/ ٧/ ١٩٩٣ وجريدة العالم اليوم ١٦ ـ ٢٤/ ٩/ ١٩٩٣ .

١٥ ـ Patric Clawson and Howard Rosen, the Economic Consequences of peace for Israel, The Palestinians and Jordan. (Washington, D . C : the washington Institute for Near East policy 1991), P . XI - XIII , 6, 36

١٦ ـ انظر تقرير ، اليونكتاد ، المذكور فى : جريدة الحياة ٢٠/ ٩/ ١٩٩٣ ، ٢٢/ ٩/ ١٩٩٣ ، ٢٨/ ٩/ ١٩٩٣

١٧ ـ جريدة الحياة ٣/ ١٠/ ١٩٩٣ . وانظر : الشرق الأوسط ٢٢/ ٩/ ١٩٩٣ .

١٨ ـ ابراهيم سعودى . الاقتصاد الأردنى .. الطموحات والمحاذير بعد اتفاق ، غزة ـ اريحا اولا ، جريدة العالم اليوم ٧/ ١٠/ ١٩٩٣ ١٩ ـ جريدة الحياة ٥/ ١٠/ ١٩٩٣ ٢٠ ـ انظر : جريدة الحياة ٢٨/ ٩/ ١٩٩٣ .

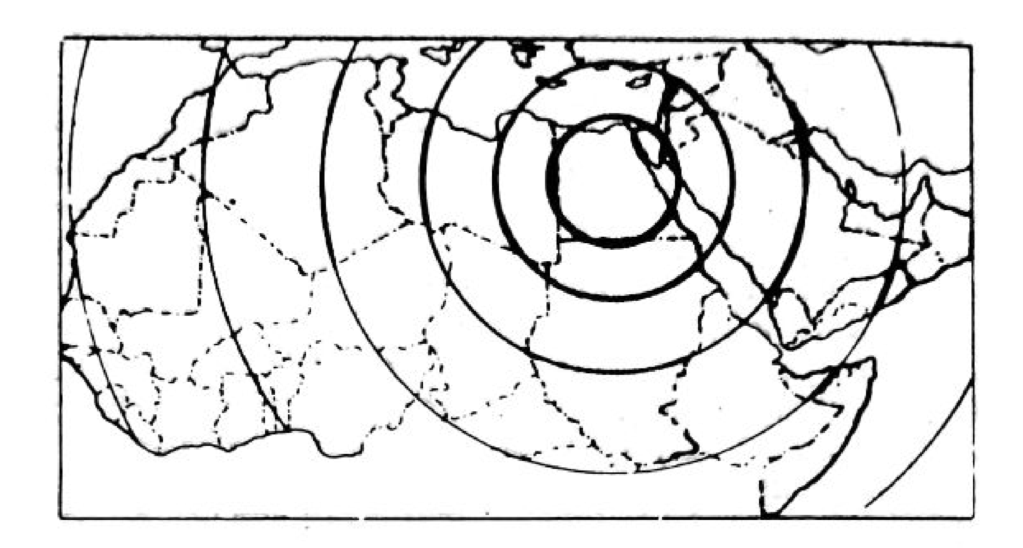
٢١ ـ انظر : د . طه عبد العليم . السياسة الاقتصادية للادارة الجديدة واثرها على السياسة الخارجية الامريكية فى : د . هالة سعودى (محرر) . الادارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط . (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٣) .
وانظر ايضا :
ادوارد دجيرجيان (مساعد وزير الخارجية الامريكية) . محاضرة القيت فى ١٦/ ٩/ ١٩٩٣ . فى احدى المؤسسات العربية الأمريكية . عن : جريدة الإتحاد ٢٦/ ٩/ ١٩٩٣ .

٢٢ ـ حسبت من :
التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٩٢ . الملاحق الاحصائية ، مجلة ، البترول ، العدد السابع . ١٩٩٣ . ، ص ٤٠

٢٣ ـ انظر : تصريحات المفوضين الأوروبيين المكلفين بالتعاون مع بلدان المشرق العربى ، والعلاقات السياسية الخارجية الأوروبية والسفير البلجيكى بالقاهرة فى :
جريدة الشرق الأوسط ٩ و ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣ .

٢٤ ـ انظر عرض التوصية الخاصة بالشراكة الاقتصادية بين الجماعة الأوروبية فى اجتماعه يوم ٤ اكتوبر ١٩٩٣ جريدة الحياة ١١ اكتوبر ١٩٩٣ .

(٥) مشروعات التعاون الاقليمى فى مجال المياه



مجدى صبحى

ينصب جهد هذه الورقة على إستعراض مشروعات التعاون فى مجال المياه . وتستعرض الورقة فى هذا المقام ثلاثة مشروعات رئيسية هى المشروع الاسرائيلى كما عرضه المتخصص فى شؤون المياه « إليشع كالى » ، ثم المشروع التركى المسمى بمشروع « أنابيب السلام » ، ثم اخيرا مشروع إنشاء سد المقارن أو سد الوحدة بين الأردن وسوريا .

وقد فضل الكاتب إتساقا مع مهمة هذا الملف أن يعرض هذه المشروعات دون التدخل بالتعليق أو تصحيح الأرقام المتضمنة خاصة فى المشروع الاسرائيلى وأبعاد ذلك الى نهاية عرض هذا المشروع . ذلك أن الفائدة الكبرى هى التعرف أولا على نوعية المشروعات المقترحة للتعاون قبل الخوض فى مناقشتها سواء بالتصحيح أو التعديل ، بالقبول أو الرفض . فالميزة الكبرى التى تمتلكها إسرائيل مقارنة بالأطراف العربية حاليا ليس فقط فى إختلال موازين القوى لصالحها كما يردد الكثير من الكتاب ، بل فى إمتلاكها لرؤية ومشروع (أو مشاريع) للتعاون أعدت منذ فترة طويلة . ومن المنطقى والطبيعى أن هذه المشروعات قد أعدت « لافادة إسرائيل » أولا وأخيرا !! وهو أمر منطقى أيضا من زاوية أن إسرائيل باتت تحكمها أزمة مائية شديدة منذ عدد من السنوات . وبينما كان من الممكن التماس الاعذار للأطراف العربية بعدم التفاعل مع هذه المشروعات بالنقد قبل عام ١٩٩١ ، فإن هذا لم يعد ممكننا الآن بعد بدء مباحثات السلام والتوصل لاتفاق غزة ـ أريحا أولا . ولا نعنى بذلك التفاعل للقبول وإنما حتى لدراسة وتفنيد المشروعات الاسرائيلية من وجهة نظر الفنيين والمتخصصين العرب ، إذ أن هذه هى الخطوة الأولى لكى يستطيع صانع القرار العربى إتخاذ خطوته القادمة بناء على هذه الدراسة .

اولا : المشروعات الاسرائيلية :

المشروع الأساسى الذى نقدمه هنا هو مشروع « اليشع كالى والمنشور فى كتابه « المياه والسلام وجهة نظر إسرائيلية » . وهذا المشروع يعد تطويرا لمشروع سبق وأن قدمه كل من اليشع كالى وإفراهام تال ضمن دراسة شاملة عن التعاون الاقتصادى والسلام فى الشرق الأوسط بتمويل من د . أرماند هامر رئيس شركة أوكسدينتال للبترول ، ونشرت هذه الدراسة الشاملة فى كتاب بالانجليزية ، تحت عنوان « Economic Cooperation And Middle East Peace »

ويقدم اليشع كالى التعاون بين دول المنطقة فى مجال المياه على النحو التالى :

١ ـ التعاون الاسرائيلي المصرى :

يقوم التعاون الاساسى هنا على أساس نقل مياه النيل الى إسرائيل والأراض الفلسطينية المحتلة . والمنطق الأساسى فى فكرة هذا المشروع حسب اليشع كالى هو أن كميات ضئيلة من المياه بالمقياس المصرى (½ ٪ من الاستهلاك) لا تشكل عنصرا مهما فى الميزان المائى المصرى وهى غير مستهلكة الآن . ويمكن نقل هذه الكمية بصورة مجدية إقتصاديا فى إتجاه الشمال ، الى قطاع غزة وصحراء النقب الاسرائيلية .. كما يمكن ضمن شروط محددة نقلها الى الصفقة الغربية والأردن . وتشكل هذه الكميات من المياه عنصرا حاسما فى تغطية النقص المحلى فى هذه المناطق .

ويؤكد « اليشع » على فكرته بأن هناك فوائض للرى فى مصر تقدر كميتها بنحو ١٠ مليارات متر مكعب فى السنة ، وهذه الكمية لن يكون من الممكن إستخدامها قبل توفر مياه إضافية لمصر عن طريق حصتها من قناة جونجلى . بالأضافة الى ذلك فإن كميات المياه المصرية التى تتجه الى البحر فى الشتاء (ديسمبر ويناير) بسبب الطلب على هذه المياه لأغراض الملاحة وتوليد الكهرباء ، هى كميات قد تكون قليلة بالمعايير المصرية ولكنها ضخمة بالمعايير الأقليمية . وفى إمكان هذه الفوائض التى تضيع فى البحر ايضا المساهمة فى المشروع المقترح لنقل المياه .

ولما كانت مصر تخطط لنقل المياه الى سيناء وإنشاء مشاريع رى فيها حيث من المفروض أن تنقل قناة مصرية مياه النيل على إمتداد شاطىء البحر الأبيض المتوسط ، فإن المشروع المطروح من قبل إسرائيل سيكون مجرد توسيع وتمديد للمشروع المصرى ، وسيسمح ذلك للمشروعين بإستغلال فائض الكمية الكبير .

ويستند المشروع الاسرائيلى الى أن تزويد النقب بمياه النيل أقل تكلفة من تزويده بمياه بحيرة طبريا كما يجرى حاليا (يعود هذا الأمر الى أن إمداد النقب بالمياه من بحيرة طبريا يتطلب إضافة طاقة تبلغ أكثر من ٢ كيلو وات ساعة للمتر المكعب ، فى حين أن التزود من النيل يتطلب طاقة نقل عن كيلو وات ساعة فقط) ويمثل ذلك الفائدة من وراء تبادل المياه . حيث تحصل إسرائيل على مياه النيل من أجل النقب ، وفى المقابل تنقل المياه من بحيرة طبريا الى الضفة الغربية .

ويقوم المشروع على توسيع قناة السلام المصرية المقترحة لرى سيناء لتبلغ قدرة النقل المطلوبة ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا فى حالة إقتصار المشروع على تزويد غزة بالمياه ، ونحو ٥٠٠ مليون متر مكعب فى حال تزويد مستهلكين آخرين . ويعطى « كالى » تكلفة مقارنة فى حال التزويد عن طريق تبادل المياه (مياه النيل الى النقب فى مقابل مياه بحيرة طبريا الى الضفة الغربية أو الأردن . بحيث تكون التكلفة الاجمالية فى حال إستفادة الضفة الغربية ١٩,٨ سنت للمتر المكعب ، وتنخفض الى ٤,٨ فى حالة إستفادة الأردن ولتقدير اهمية هذه التكلفة .

يؤكد « كالى » أن التكلفة الحدية لانتاج المياه فى كل من إسرائيل والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة تتراوح بين ١٠ ـ ٣٠ سنت للمتر المكعب .

٢ ـ التعاون الاسرائيلى ـ الأردنى :

والمشروع الأساسى هنا هو تخزين التدفق الشتوى لنهر اليرموك فى بحيرة طبريا ويستند ذلك الى أن نهر اليرموك أحد مصادر المياه الرئيسية فى المنطقة (يبلغ تصرفه السنوى نحو ٥٠٠ مليون متر مكعب) ومعظم مياهه تابع للأردن رغم إشتراك سوريا وإسرائيل فيه . ويستغل الاردن بصورة أساسية مياه النهر الصيفية التى تحول الى قناة الغور ، وتستخدم عبر هذه القناة فى رى الغور الواقع على طول شرقى نهر الأردن . وعلى الرغم من تدفق اليرموك فى منطقة تحتاج الى المياه (فى الأردن) فإن أغلبية مياه النهر غير مستخدمة . ونظرا الى كون معظم مياه النهر فيضانات شتويا متدفقة ، فإنه لا يمكن إستغلالها سوى عن طريق التخزين الموسمى .

ومن الممكن تخزين المياه إما عن طريق إقامة سد على النهر ، او عن طريق تحويلها الى خزانها « الطبيعى » فى بحيرة طبريا . وإقامة السد متوقفة بسبب مشكلات إشتراك أكثر من دولة فى النهر ، إضافة الى أن السد سيكون باهظ التكلفة ، وهو ما لا تبرره الفائدة الزراعية لمياهه ، حيث تقدر التكلفة الدنيا بين ٤,ـ ٥, مليار دولار . وقدرت التكلفة القصوى بنحو ٨, ـ ١ مليار دولار وهو ما يوازى نحو ٢ ـ ٣ دولار للمتر المكعب سنويا ، وهو أكثر الى حد كبير مما فى إستطاعة الرى فى الأردن تبريره . أما الطريقة الثانية أى تخزين المياه فى طبريا ، فيقدر الاستثمار المطلوب بالمنشآت ضخ المياه وحفر قناة من مجرى النهرالى البحيرة بنحو ٢١ مليون دولار ، ويسمح هذا الاستثمار بإستغلال نحو ١٩٠ مليون متر مكعب سنويا . ومن الواضح حسب « كالى » أن هذا الاستثمار هو الاكثر جاذبية فى المنطقة ليس فقط بسبب التكلفة المنخفضة للمياه ، ولكن بسبب ضخامة الكمية ايضا والتى ستقدم حلا مرضيا لمشكلات المياه فى الأردن .

ورغم محدودية سعة التخزين فى طبريا التى ستحد ايضا من كمية المياه التى يمكن إستقبالها من اليرموك . لكن فى نفس الوقت فإن هذه المحدودية تجعل المشروع مفيدا بالنسبة لاسرائيل . فمحدودية سعة التخزين تتركز فى فائض المياه الشتوى وهو فائض مرشح لأن يفيض دون إستخدام . وليس فى وسع الأردن إستغلال هذه الفوائض بكاملها لأن الطلب الشتوى عنده محدود ، لكن فى وسع إسرائيل إستغلال هذه الكمية بسبب قدرتها على سحب هذه المياه وتخزينها فى خزانات جوفية وسط إسرائيل ، وتلبية الطلب الشتوى على المياه من ثم فى المدن الاسرائيلية . ويقدم إستغلال مياه الشتاء حافزا لاسرائيل على إقامة المشروع كما سيكون هناك حافز آخر

يتمثل فى تحلية مياه طبريا ، فهذه المياه (التى تشكل خزان إسرائيل الموسمى الرئيسى) مالحة للغاية ومن شأن تحويل اليرموك الى طبريا أن يخفض ملوحتها بمقدار ٢٠ ٪ أى من نحو ٨٠٠ جزء فى المليون الى ما يزيد قليلا عن ٦٠٠ جزء فى المليون .

ويتحفظ كالى على التوزيع فى حالة إقامة المشروع . فحصة إسرائيل الحالية من مياه اليرموك تقدر بنحو ٢٥ مليون متر مكعب سنويا . وتحصل إسرائيل فى موسم الرى حيث يتجاوز الطلب الأردنى فى عامة الانتاج المتوسط للنهر) نحو ٤ ملايين متر مكعب شهريا ، بينما فى موسم الشتاء حيث يفوق تدفق النهر الطلب الأردنى ، فإن إسرائيل تستغل مياه النهر بمقدار ما تريد . ويكون طلبها فى الشهر الشتوى أقل من كمية المياه المتوفرة ، ويقوم فى جزئه الأكبرعلى سحب المياه من مجرى الأردن الى طبريا بمضخات خاصة اقيمت لهذا الغرض .

ولذلك فإن تخزين مياه اليرموك الشتوية كى تستهلك لاحقا بما يتلاءم مع الطلب الجارى يستوجب تحديد كيفية تقاسم مياه اليرموك فعليا بشكل مختلف عن التحديد الحالى من وجهة نظر « كالى » .

وبينما درس إستغلال مياه اليرموك فى الأردن عن طريق إنشاء سد المخيبة فقد تم تعليق إنشاؤه لأن ذلك مرتبط بموافقة إسرائيلية ، كما أنه إمتنع عن إستغلال مياه النهر بواسطة سد المقارن بسبب عجزه عن التوصل الى إتفاق مع سوريا . والواقع أن هذا غير صحيح كما سيتضح من عرضنا لمشروعات التعاون بين الأردن وسوريا ويوضح « اليشع كالى » أن المصلحة السياسية فى هذا الشأن (أى التعاون بين الأردن وإسرائيل) فقد تكون اكبر من المصلحة الأقتصادية وزنا . وتنبع هذه المصلحة ، قبل كل شىء ، من أن تطوير الغور يشكل بالنسبة الى دولة الأردن حافز للحفاظ على الهدوء على حدودها مع إسرائيل ، وذلك كما ثبت من تجربة الماضى . علاوة على ذلك ، فإن اغلبية سكان الغور من الفلسطينيين ، ونجاح عملية الاسكان فى هذه المنطقة يخدم المصلحة الاسرائيلية أيضا فى إنجاح عملية توطين الفلسطينيين فى مناطق تحظى بموافقة جميع المعنيين بالموضوع .

والى جانب هذا المشروع هناك التعاون فى إدارة الخزانات الجوفية ، أو فى نقل المياه للأردن من الخارج (من مصر أو لبنان) عن طريق إسرائيل ، أو مشروع لاستمطار الغيوم فوق حوض اليرموك ، بالاضافة الى مشروع قناة البحرين (البحر المتوسط ـ البحر الميت) لرفع منسوب المياه فى البحر الميت وتوليد الكهرباء .

٣ ـ التعاون الاسرائيلى ـ اللبنانى :

التعاون المحتمل هنا يتضمن نوعين : ا) توليد الكهرباء من المياه التى تتدفق الى إسرائيل (بما فى ذلك حصتها من المياه المتفق عليها) ـ ب) نقل مياه لبنانية الى إسرائيل لهدف مزدوج : إنتاج الطاقة وتزويد مستهلكين اخرين بالمياه فى اسرائيل أو الأردن أو الضفة الغربية .

والتعاون الأول يتعلق بمياه نهر الحاصبانى ، بصورة اساسية وبمياه نهر العيون بصورة جزئية ، ومن الممكن إقامة مشروع لاستغلال مياه الحاصبانى كهرمائيا ، تكون عملية السيطرة على المياه وتخزينها فيه ضمن حدود لبنان ، وتكون محطة الطاقة ضمن حدود إسرائيل .

ونقل المياه اللبنانية الاسرائيل قابل للتحقق عن طريق تحويل مياه نهر الليطانى (بوساطة نفق) الى نهر الحاصبانى أو الى نهر العيون . ومن الممكن إستغلال المياه المتدفقة فى الجزء المنخفض من الليطانى . كما يمكن توليد الكهرباء ، فإن تحويل مياه الليطانى الى بحيرة طبريا اجدى من إبقاء هذه المياه تتدفق لتصب فى البحر المتوسط . ونظرا لأن بحيرة طبريًا ادنى من البحر المتوسط فى المستوى بنحو ٢٠٠ متر ، لذا فإن كميات الكهرباء المولدة من كل متر مكعب يبقى من دون تحويل . وسيجرى توليد معظم الكهرباء المولدة من المياه المحولة فى محطة المغور الأسرائيلية المخطط انشاؤها فى أعلى بحيرة طبريا فى مقابل مياه نهر الأردن . وينتظر أن تكون كمية المياه المحولة من الليطانى فى حدود ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا .

ويقرر « إليشع كالى » بشأن الوضع المائى فى الضفة الغربية وغزة

أن النيل هو المصدر المفضل لتزويد قطاع غزة بالمياه ، وذلك لاسباب مادية وسياسية . وهو ليس مصدرا بديهيا بالنسبة للضفة الغربية ، التى يمكن أن تزود بالمياه من اليرموك والليطانى عن طريق بحيرة طبريا .

ومن الأهمية بمكان أن نرصد بعض الاعتبارات الأساسية التى ذكرها « إليشع كلى » حول إطار حل مشكلات نقص المياه بين المنطقة . فيؤكد أنه فى جميع الأحوال فإن إتفاق جونستون لتوزيع المياه فى الدول المشاركة فى حوض نهر الأردن لا يصلح إستخدامه اليوم إطارا قانونيا لتقسيم المياه ، وذلك لثلاثة أسباب :

أ ـ أنه من الممكن بل ومن الواجب إرساء جوهر الاتفاق على ما يسميه القانون الدولى « الاستخدامات القائمة ، وهو الأمر الذى لم يكن ممكننا عندما كان معظم إستخدامات مياه احواض البحر الميت لا يزال بمثابة مشروع للمستقبل .

ب ـ ان المشكلات الأساسية المرتبطة بتوزيع مياه المنطقة اليوم مختلفة كثيرا عن المشكلات التى كانت موجودة فى فترة الاتفاق ، فمشكلات اماكن النقص ، وأماكن الفوائض والمنشآت التقنية التى بنيت والمعانى والامكانات السياسية ، لم تعد قائمة اليوم على النحو الذى كانت عليه فى الخمسينيات .

ج ـ إن إتفاق جونستون لايتلاءم مع الأسلوب المتطور الذى أستغلت فيه المياه وستستغل فى منطقتنا إذا انه

تطرق إلى المياه السطحية فقط (على الرغم من الأهمية الكبيرة التى للمياه الجوفية فى المنطقة ، سواء بالنسبة للاستهلاك او بالنسبة للتوزيع) وهو لم يميز مياه الصيف عن مياه الشتاء (وهى التى يختلف بعضها عن البعض الآخر من حيث القيمة .

اما بشأن الضفة الغربية وغزة فيقرر أن ليس هناك مصدر محلى ! ! أو مجاور قادر على حل مشكلات النقص فى المياه ففى الضفة يرتبط النقص بواقع أن معظم الثروات المائية ، التى كان يمكن من الناحية الفعلية أن توضع تحت تصرف الضفة يجرى استغلالها حاليا ، وخصوصا الخزانات الجوفية المائية الاسرائيلية ! ! والجزء الجنوبى من مياه نهر الأردن الذى تستغله إسرائيل والأردن .

وهذا الوضع كما يقرر « كالى » هو بصورة خاصة من صنع الطبيعة ، إذ أن معظم مياه الخزانات الجوفية (الموجودة فى أراضى الضفة) يتسرب إلى الأراضى الاسرائيلية . ولا يحل وضع نقص المياه فى الضفة وغزة بنقل مياه اسرائيلية اليها ، فهذا الحل غير واقعى ، نظرا الى النقص فى المياه فى اسرائيل نفسها وهو غير مقبول من زاوية قانون المياه الدولى الذى يقدم حصانة الى كل من « الاستخدامات الراهنه للمياه » و « الاستخدامات التاريخية »

ملاحظات عامة على المشروع الاسرائيلى :

فضلنا عدم التدخل وعرض المشروع الاسرائيلى كما هو بدون اية تدخلات بهدف إعداد تلك الملاحظات فى اعقاب عرض هذا المشروع .

ويلاحظ على كافة المشروعات المقترحة للتعاون أن « أليشع كالى » يبدأ أولا بالتحلل من كافة المحاولات التاريخية لتقسيم المياه فى مقابل الأمر الواقع ، حيث أن اسرائيل هى أكثر الدول المستفيدة من الوضع الحالى . ورغم عدم تطابق ذلك مع القانون الدولى الا ان « كالى » يحاول أن ينسب ذلك إلى الاستخدامات « الراهنة أحيانا » ، والاستخدامات التاريخية احيانا اخرى . ويبدو انه يعنى بالاستخدامات التاريخية تلك المستقرة بقوة احتلال الأراضى العربية سواء فى الجولان أو الضفة وغزة . ويكفى الاشارة فى شأن الضفة وغزة الى انه يقرر ببساطة وضع نقص المياه وكأنه من صنع الطبيعة ويتجاهل تماما مسألة استيلاء اسرائيل على النسبة الكبرى (نحو ٨٠ ٪) من مياه الضفة الغربية

اما كافة المشاريع الاخرى لنقل المياه فتتميز بتوجه « إليشع كالى » الى أن تكون اسرائيل مركزا لتوزيعها عبر استخدام بحيرة طبريا كمكان للتخزين ويتجاهل من ثم هنا بعض الحقائق الهامة ومنهاان هناك بالفعل اتفاقا قديما فى عام ١٩٥٤ بين الأردن وسوريا لانشاء سد المخيبة ولكن الأعمال العدوانية الاسرائيلية هى التى اعاقته وحينما نقل السوريون والأردنيون موقع المشروع الى منطقة المقارن وحصل اتفاق جديد بين البلدين فى عام ١٩٨٧ بإنشائه تحت اسم سد الوحدة ، فإن الموقف الاسرائيلى هو عمليا الذى أعاق المشروع . بل ان تقرير عدم جدوى المشروع (سد الوحدة) اقتصاديا كما يقول « إليشع كالى » غير ثابت بدليل أن دراسات الجدوى التى اجرتها هيئات دولية بل وجهات من الولايات المتحدة ذاتها قد اثبتت جدوى وفائدة المشروع على كافة المستويات

أما المشروع الوحيد الذى لا تكون اسرائيل مركزا للتوزيع فيه ، فإنه قد اقيم على أساس تجاهل حقائق الوضع المائى فى مصر فى ظل التزايد السكاني والدورات التى يمر بها الايراد السنوى لنهر النيل من حيث الانخفاض والارتفاع كما أن « كالى » هنا جعل المشروع تبادليا بحيث لا تكون تحت ضغط مصرى وإلا وفى يدها ورقة مقابلة تجاه دول عربية أخرى . بل إن كالى يتجاهل مشروعات وطنية مصرية لاستغلال الفاقد (مثل مشروع التخزين فى البحيرات الشمالية) من مياه السدة الشتوية ، لكى يوصى بإستغلال بعض هذه المياه فى النقل الى إسرائيل وغزة وإحتمال نقله إلى اماكن اخرى .

ثانيا : المشروع التركى « انابيب السلام » :

قدم هذا المشروع لأول مرة « تورجوت أوزال » حينما كان رئيسا لوزراء تركيا فى أثناء زيارة له للولايات المتحدة فى فبراير ١٩٨٧ . ويقوم هذا المشروع على نقل المياه من تركيا إلى كافة دول المنطقة المحيطة بها عبر خطين للأنابيب هما : أولا الخط الغربى الذى يذهب لكل من سوريا والأردن(وربما إسرائيل) وثم المنطقة الغربية من المملكة السعودية أما الخط الاخر ، فهو خط أنابيب الخليج فيتجه من سوريا إلى الكويت فالمنطقة الشرقية من المملكة السعودية فالبحرين وقطر والامارت فعمانْ .

ويعتمد المشروع التركى على أن عمليات قياس منسوب المياه فى كل من نهرى سيحون وجيجون تشير إلى وفرة المياه حيث يبلغ متوسط تصرف مياه النهرين إلى ٣٩ مليون م٣ يوميا تخطط تركيا لاستخدام مالا يتجاوز ٢٢ مليون م٣ منها ، وهو ما يعنى وجود فائض قدره ١٦,١ مليون متر مكعب يوميا يمكن توجيه ٦ ملايين منها يوميا إلى البلدان الأخرى فى المنطقة التى تعانى من نقصفى المياه .

وطبقا لدراسات الجدوى التى قامت بها شركة براون وروت الدولية وهى شركة امريكية ، فقد قدرت تكلفة الانبوب الغربى بنحو ٨,٥ مليار دولار وانبوب الخليج ١٢,٥ مليار دولار ، أى بإجمالى قدره ٢١ مليار دولار وتقدر فترة تنفيذ المشروع بنحو ٨ ـ ١٠ سنوات وعمرة الافتراضى بنحو ٥٠ سنة . وقدر أن المشروع سيوفر المياه بتكلفة مقبولة حيث قدرت تكلفة المتر المكعب من مياه الخط الغربى بنحو ٨٤, دولار وانبوب الخليج بحوالى ١,٠٧ دولار فى مقابل تكلفة تصل إلى ٥ دولار للمتر

المكعب فى محطات تحلية مياه البحر ومن ثم فإن تركيا تطمح إلى تحقيق عائدات مالية كبيرة تصل إلى نحو مليارى دولار سنويا نظير بيع المياه .

والحقيقة أن الخطة التركية لا تفتقر للذكاء ، فبينما هى تزيد من إستخدامها لمياه الفرات ، فإنها تقدم للبيع مياها من انهار تنبع وتصب بالكامل داخل تركيا بشكل يحول دون أى عوائق أمام المشروع .

وقد أعيق المشروع حتى الان بسبب ردود الفعل العربية ، حيث رفضت المشروع أغلب الدول العربية التى كان من المخطط أن تكون المستفيدة منه ، وذلك لتخوف هذه الدول من أن تسلم مقاديرها فى موضوع حيوى كالمياه لتتحكم فيه دولة المصدر تركيا ، ثم رفضها لأن تكون إسرائيل من بين الدول المستفيدة من المشروع . وتحت هذا الرفض قدمت السلطات التركية المشروع بعد حذف إسرائيل من بين الدول المستفيدة منه ولكن من الأمور اللافته للنظر أن تركيا بمعاونة جهات أمريكية متعاطفة مع إسرائيل دعت إلى مؤتمر دولى حول التعاون فى مجال المياه كان من المزمع أن يعقد بإستنبول فى نوفمبر ١٩٩١ .

وقد تم تأجيل هذا المؤتمر نظرا لرفض سوريا تؤيدها فى ذلك جهات عربية أخرى أن تحضر إسرائيل هذا المؤتمر ، إضافة الى الاعتراض على الرفض التركى حتى الان للتوصل الى اتفاق حول توزيع مياه الفرات .

وكانت وجهة النظر الأساسية هو أنه لا يمكن فى الواقع بحث قضايا التعاون الاقليمى فى مجال كالمياه ، دون الحل المسبق لمشكلة الصراع العربى الاسرائيلى وإنسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلى من الأراضى العربية اتى تحتلها . وهو ما قوبل برفض أمريكى ـ تركى لاقامة المؤتمر دون مشاركة إسرائيلية .

والواقع أن الرفض التركى لمشاركة إسرائيل فى مشروع أنابيب السلام لم يكن سوى رفض مرحلى ، الامر الذى يؤكده تصريح شيمون بيريز زعيم حزب العمل الاسرائيلى عقب لقائه مع الرئيس التركى فى ٨ ابريل ١٩٩١ ، بأن الرئيس أوزال مستعد لتنفيذ مشروع أنابيب السلام ، وهو بحق مشروع سلام ، لأن الحرب المقبلة فى الشرق الأوسط قد تشب بسبب المياه وليس الأرض ، وتركيا هى الدولة الوحيدة المتمتعة بفائض مياه فى المنطقة ، وإلى جانب المفاوضات السياسية بخصوص السلام فى المنطقة ينبغى أيضا تبنى خطة اقتصادية اقليمية للتنمية يمكن لها أن تبدأ بتنمية الموارد المائية ، ويمكن لمشروع مياه السلام (الانبوب الغربى) أن يمتد حتى الضفة الغربية لنهر الأردن .

ويؤكد ماسبق مرة أخرى على أن ترويج افكار مثل « حرب المياه » و « التعاون الاقليمى » هى افكار تاتى من قبل إسرائيل والجهات العاطفة عليها فى الغرب لانها من أكثر دول المنطقة معاناة من ندرة المياه ، ورغم استيلائها على موارد عربية كبيرة عبر قوة احتلالها لأراضى عربية مجاورة والتحكم فى مصادر مائية هامة ، إلا أن إزدياد معدلات الهجرة ، ووصول الاستخدام الحالى إلى حد يزيد عن مقدار الموارد المائية المتوفرة لها ، يدفعها لترويج هذه الافكار بهدف جذب المزيد من المياه من خارجها .

ثالثا : مشروعات التعاون الأردنية ـ السورية :

تقلصت حدود التعاون فى حوض نهر الأردن الى حد كبير مع اعلان قيام الدولة الاسرائيلية فى عام ١٩٤٨ ، ثم مع النزاع حول مياه الحوض طوال الخمسينيات والستينيات ، وتعقد الوضع اكثر بعد حرب يونيو ١٩٦٧ .

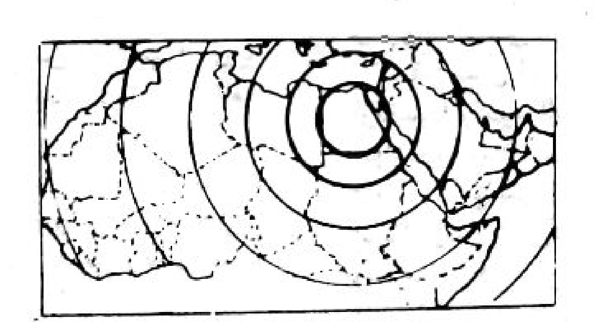
وقد ظل المشروع الوحيد الذى يعد مصدرا محتملا للتعاون هو تنمية نهر اليرموك بين الأردن وسوريا . حيث كان النهر يشكل خطا للحدود بين البلدين بطول ٤٠ كم قبل أن يصبح أيضا نقاطا للتماس بين قوات الاحتلال الاسرائيلى والأردن بعد إحتلال الجولان بطول ١٠ كم . ويعد النهر هاما من زاوية أن تصديفه السنوى يصل إلى نحو ٥٠٠ مليون متر مكعب سنويا .

وقد اقترح منذ فترة طويلة تعود لعام ١٩٥٢ لخطة الخبير الامريكى « بونجر » إنشاء سد على نهر اليرموك فى موقع المقارن وظل هذا السد لفترة طويلة المشروع الرئيسى لتخفيف وطأة الأزمة المائية فى الأردن . ففى أعقاب اقتراح « بونجر » عقدت اتفاقية بين سوريا والأردن فى ٤ يونيو ١٩٥٣ غايتها إنشاء سد لتخزين المياه ينظم جريان النهر ويولد الكهرباء والانتفاع بالمياه فى رى الأراضى الأردنية ، وقد إحتفظت سوريا فى هذه الاتفاقية بحق الانتفاع من مياه كافة الينابيع المتفجرة فى أراضيها وكذلك الحصول على ٧٥ ٪ من القوة الكهربائية المولدة ، وحددت حصة مساهمتها فى تكاليف هذه المنشآت بنسبة ٩٥٪ . وقد تعاقدت الأردن مع إستشاريين أمريكيين لاعداد دراسة الجدوى للمشروع وساهمت فى دفع نفقات هذه الدراسة وكالة غوث اللاجئين ومشروع النقطة الرابعة الأمريكى والحكومة الأردنية ، وقدرت هذه الدراسة أن سعة خزان السد يمكن أن تصل إلى ٥٠٠ مليون متر مكعب . وكانت التكلفة الكلية لاقامة السد تبلغ ١٥ مليون دولار ، وتوقف المشروع لبعض الوقت إلى أن أعادت الأردن إحياءه عام ١٩٦٣ وقدرت التكلفة فى ذلك الوقت بنحو ٥٦,٨ مليون دولار ، وقدر أن ينتهى المشروع خلال ٣ ـ ٥ سنوات ولكن مع تفجر الصراع بين اسرائيل والعرب حول تحويل مجرى نهر الأردن وما أعقبه من حرب ١٩٦٧ فقد علق المشروع العربى الذى كان يتضمن إنشاء سد المقارن .

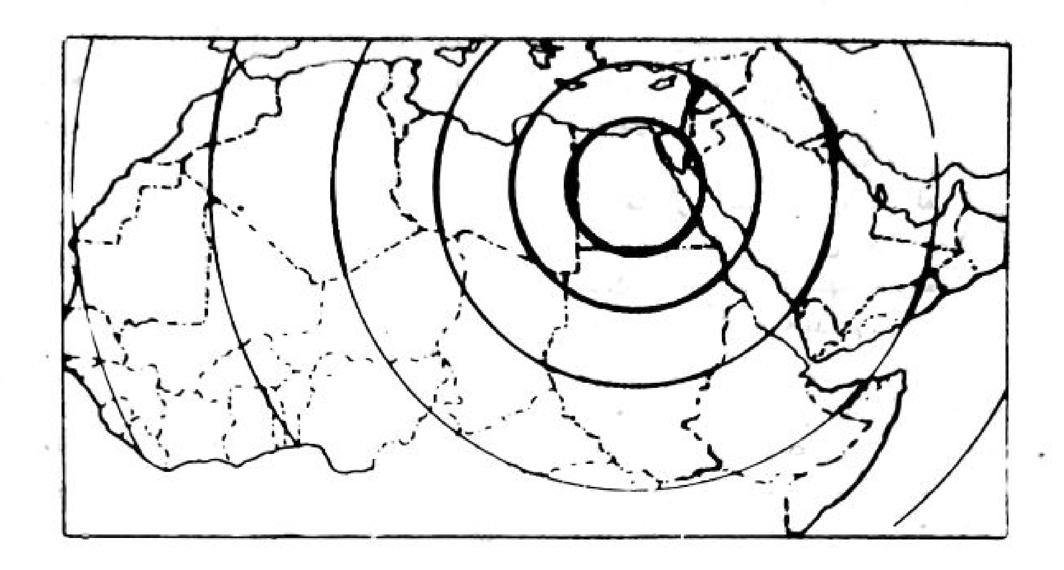
وعادت الأردن فى إطار خطتها السبعية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢ للتركيز على إنشاء السد وتم انهاء كافة الدراسات وأعمال التحريات للموقع والتصميمات وإعداد وثائق العطاءات لهذا المشروع خلال الفترة ٧٥ ـ ١٩٨٢ ، وتم إجتذاب

بعض التمويل الأجنبى حيث أبدت إدارة الرئيس الأمريكى كارتر إهتماما بالمشروع حيث كان رأى الفنيين الأمريكيين أن هذا المشروع لا يوفر للأردن ما يغنيه فى مجال الرى فقط ، وإنما يتيح لسوريا واسرائيل مزيداً من المياه على مدار اسنة وفى عام ١٩٨٠ منحت وكالة التنمية الأمريكية الدولية قرضا يبلغ ٩ ملاين دولار ، إضافة الى عشرة ملايين سبق والتزمت بها وهذا من إجمالى تكاليف المشروع التى وصلت فى ذلك اوقت إلى مليار دولار . إلا ان المشروع توقف هذه المرة لنشوب بعض الخلافات السياسية بين الأردن وسوريا . ومع عودة العلاقات للتحسن بين البلدين فى عام ١٩٨٥ ، أعيد إحياء المشروع ، ووقعت إتفاقية جديدة بين البلدن فى ١٩٨٧/٩/٣ لاقامة سد الوحدة (المقارن سابقا) وقد الفت هذه الاتفاقية إتفاقية عام ١٩٥٣ . ونصت الاتفاقية الجديدة على مسؤولية الأردن عن تمويل جميع مراحل الدراسة والانشاء والتشغيل والصيانة كما نصت على تأمين المياه اللازمة لملء خزانات السدود السورية والمحددة بجدول الاتفاقية واقترح أن يكون إرتفاع السد ١٠٠ متر ، بينما إنخفضت سعته التخزينية عما كان مقدرا سابقا لتصل إلى ٢٢٠ مليون متر مكعب . وطبقا للاتفاقية تحصل الأردن على معظم المياه التى يوفرها المشروع ، مقابل حصول سوريا على كمية مياه أقل ، ولكن تستفيد من أغلب الكهرباء المولدة . وقد ظل الموقف الاسرائيلى هو حجر العثرة حتى الان أمام تنفيذ المشروع .

إضافة إلى هذه المشروعات النيسية فقد تردد مؤخرا ان لبنان يفكر فى بيع المياه الفائضة عن حاجته من نهر الليطانى إلى دول أخرى فى حال التوصل إلى حالة سلام شامل وعادل فى المنطقة . وإذا ماصح ذلك فإنه يكون المشروع العربى الوحيد الذى ينطوى على احتمال التعاون الاقليمى من قبل دولة عربية مع إسرائيل فى شأنه المياه ، وهو ما يوضحه ان يسبق المشروع التوصل لحالة السلام الشامل والعادل . أما بقية المشروعات العربية فى المنطقة فهى لا تتجاوز التعاون بين الدول العربية كمشروع سد المقارن المشار اليه ، ومشروع قناة جونجلى بين مصر والسودان الذى توقف منذ عام ١٩٨٦ .



(٦) قضايا اللاجئين ومستقبل الترتيبات الأقليمية فى الشرق الأوسط



د . وليد محمود عبدالناصر

يعتبر موضوع اللاجئين بصفة عامة من الموضوعات الشائكة عند تناولها سواء على المستوى القانونى او السياسى او الانسانى . وتأتى إحدى الصعوبات عند تناول هذا الموضوع من النطاق الذى يغطيه مفهوم « لاجىء » ، وتداخل هذا التعبير مع تعبيرات أخرى مثل « نازح » ، « مطرود » ، « هارب » ، و « مهاجر » ، وهذا التداخل يعنى امكانية شمول أكثر من تعبير من التعبيرات السابقة لنفس الشخص أو مجموعة الأشخاص . كذلك هناك لاجئون داخل أوطانهم الأصلية ولكن يسكنون قرى أو مخيمات أو مدنا غير قراهم الأصلية . كذلك تتباين أسباب اللجوء من حالة إلى أخرى بين اجتماعية ودينية وسياسية وثقافية وعقائدية . ويختلف الأمر بين من طرد ومن فر من العمليات العسكرية وبين من لم يسمح له بحق العودة ، وكذلك بين عمليات هجرة خطط لها من زمن سابق أو جاءت بشكل عفوى . ومن الواضح طبقا لاخر تقارير المفوضية السامية لشئون اللاجئين فى جنيف الصادرة فى نوفمبر ١٩٩٢ تزايد أعداد اللاجئين فى العالم بأسره . وترتبط هذه الزيادة بأوضاع عديدة مثل الصراعات العرقية والاثنية والقومية فيما بين الدول او داخلها ومشكلات الأقليات المرتبطة بمسائل حقوق الانسان وكذلك مشكلات الحدود واعادة ترسيمها وتفكك الدول الى كيانات أصغر مع ما يتبع ذلك من أحداث عنف وعدم استقرار ، وترتبط كذلك بحدة المشكلات الاقتصادية ومدى تفاقمها .

وإذا انتقلنا من مستوى عالمى الى مستوى أكثر تحديدا ، فإن المنطقة الممتدة من تركيا شمالا إلى القرن الافريقى جنوبا ومن المغرب غربا الى أفغانستان شرقا تضم (طبقا لاحصائيات نهاية ١٩٩١) ١١,٧ مليون لاجىء أى ما يزيدعلى ٥٠ فى المائة من اجمالى اللاجئين فى العالم . ويأتى هذا الحجم الضخم للاجئين نتيجة الصراعات فى المنطقة وفى مقدمتها الصراع العربى الاسرائيلى ، الذى أنتج ملايين اللاجئين الفلسطينيين وهجرة لبنانيين من الجنوب الى مناطق أخرى فى لبنان ، والمشكلة الكردية خاصة فى تركيا والعراق وايران ، بالاضافة الى اللاجئين الافغان فى ايران وباكستان ، ثم اللاجئون الطاجيك فى افغانستان ، واللاجئون الصحراويون فى الجزائر ، واللاجئون الذين نتجوا عن الصراعات الأهلية فى السودان ، ولاجئو صراعات القرن الافريقى فى الصومال واريتريا واثيوبيا ، كذلك هناك لاجئون نتجوا عن حربى الخليج الأولى والثانية ، بما فيهم العرب الشيعة فى جنوب العراق . ورغم أن كل هذه الفئات تسعى الى حلول دائمة لمشكلاتها سواء كانت هذه الحلول فى اطار انسانى أو ـ فى معظم الأحيان ـ فى إطار سياسى ، فإن هذه الدراسة تركز بشكل خاص على

مشكلتى اللاجئين الخاصتين بالفلسطينيين والأكراد نظرا لارتباط هاتين المشكلتين بشكل لصيق بالمفاوضات الجارية حاليا سواء بشكل رسمى كما فى الاطار الفلسطينى - أو بشكل أقل انتظاما وتعددية ورسمية - كما فى الحالة الكردية - تجاه بلورة حلول ما لهاتين المشكلتين فى عالم ما بعد الحرب الباردة وفى اطار ترتيبات أشمل على المستوى الاقليمى لتحقيق سلام واعتدال واستقرار قائم على التعاون ونبذ كل ما من شأنه تحقيق عدم الاستقرار والعنف والاخلال بالمعادلات والتوازنات الأساسية فى الشرق الأوسط .

اولا - مشكلة اللاجئين الفلسطينيين :

تنقسم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الى عدة مراحل ، شملت الأولى الفترة من ١٩٤٧ - ١٩٤٩ ، وغطت الثانية الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ، والمرحلة الثالثة الاقل كثافة واقل شهرة من خلال الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ .

وقد توجهت موجة الفرار (أو الهجرة) - بحسب الموقف الايديولوجى للباحث - الأولى من أراضى اسرائيل بحدود ١٩٤٨ الى الضفة الغربية وقطاع غزو أو أماكن أخرى غير مدنهم وقراهم الأصلية داخل حدود اسرائيل خاصة تجاه المناطق الحدودية بين اسرائيل والدول العربية المجاورة ثم تعرضت أراضيهم لموجات مصادرة متلاحقة خاصة بعد صدور قانون الملاك الغائبين عام ١٩٥٠ ، وقانون الحصول على الاراضى عام ١٩٥٢ ، كما تعرض آخرون للنفى من قراهم الأصلية الى مناطق أخرى داخل اسرائيل طبقا للاحكام العسكرية السائدة حتى عام ١٩٦٦ . وغادر غالبية اللاجئين الى دول عربية أساسا الأردن ولبنان وبدرجة أقل سوريا ، ثم بدرجة أقل مصر والعراق . وفى أعقاب حرب ١٩٦٧ انتقل عدد من اللاجئين الذين كانوا قد لجأوا فى الاربعينات الى الضفة الغربية وقطاع غزة بالاضافة الى بعض سكان المنطقتين الأصليتين الى الدول المجاورة خاصة الأردن . أما موجة الهجرة الى الفرار الى سوريا ، فى وقت كانت قدرات الحكومة السورية والأنروا الاقتصادية محدودة لسد احتياجاتهم ، هذا دون ذكر موجات هجرة لأسباب اقتصادية الى دول الخليج ومناطق أخرى من العالم الخارجى أمام محدودية النشاط الاقتصادى وتزايد معدلات البطالة وخاصة منذ بدء الانتفاضة ، وأخيرا جاءت موجة هجرة أخرى من دول الخليج لآلاف الفلسطينيين منذ أغسطس ١٩٩٠ توجهوا أساسا الى الاردن وبعضهم عاد الى الضفة الغربية وقطاع غزة بعد بقائهم فترة فى مخيمات رعتها الأنروا .

وفى خلال هذه المراحل جميعا ، كان عدد من الفلسطينيين قد تحركوا واستقروا فى أماكن أخرى خاصة فى دول الخليج خاصة الكويت ، وقدر عددهم بنصف مليون ، وتحرك آخرون الى أمريكا اللاتينية أو الشمالية ، وقد اعتبر عدد كبير من الفلسطينيين الذى لجأوا الى دول الخليج وأمريكا الشمالية واللاتينية هذه البلدان بمثابة أوطان دائمة لهم .

وكان نقل - أو طرد أو اجبار - الفلسطينيين على الفرار من ركائز السياسة الاسرائيلية فى المرحلة الاولى نظرا لاعتبارات توراتية ايديولوجية وأمنية تتعلق بأمن الدولة وبيهوديتها واعتبر منح حق العودة للفلسطينيين الذى اجبروا على ترك ديارهم بمثابة « انتحار » للدولة اليهودية وكيانها ، وترتبط كذلك باعطاء مجال لمنح كافة يهود العالم حق « العودة » الى أرض الميعاد : فلسطين ، وربما أن اسرائيل روجت لفكرة أن أرض فلسطين لا تتسع لشعبين ، فكان يجب اخلاء أراض لهم من خلال حث أو دفع العرب للهجرة ومصادرة أراضيهم . وحظيت هذه الاستراتيجية بدعم يهود الولايات المتحدة وغالبيتهم من الارثوذكس . ورغم تأكيد الدولة الاسرائيلية على ديمقراطيتها ومنح حقوق متساوية - ولو نظريا - للفلسطينيين المواطنين داخل حدود ١٩٤٨ أمام القانون مع اليهود فإنها استثنتهم من حقى الجنسة والعودة ، وفى عام ١٩٨٥ تبنى الكنيست الاسرائيلى تعديلا للقانون الأساسى اعتبر اسرائيل دولة الشعب اليهودى . وقد بادرت اسرائيل فيما بعد عام ١٩٤٩ الى تبنى عدة مبادرات لتهجير العرب سواء الى دول عربية مثل الاردن وسوريا والعراق ، أو ليبيا فى منتصف الخمسينات ، أو بعض دول أمريكا اللاتينية فى مراحل تالية خاصة بأوراجواى والارجنتين ، ثم أضيفت صحراء سيناء عقب حرب ١٩٦٧ ، وتجددت الدعوة للتهجير الى شمال سوريا (اقليم الجزيرة) عقب الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ . وقد حظيت هذه الاراء بقدر من التفهم بل والدعم من بعض الادارات الامريكية والتى جاء منها اقتراح جونستون عام ١٩٥٥ ، وراعت اسرائيل دائما الا تغضب سياساتها فى هذا المجال القوى الكبرى التى تساندها : بريطانيا فى البداية ثم الولايات المتحدة فى مرحلة لاحقة ، خاصة ان الولايات المتحدة أيدت عودة لاجئى ١٩٦٧ الواردة فى القرار ٢٤٢ خاصة لم شمل الأسر الا أنها بالمقابل لم تمانع فى حركة واسعة للمواطنين فى اطار تسوية سلمية فى الشرق الاوسط وكسبيل لتوفير فرص للعمالة والدخل .

الا أن موقف اسرائيل كان دائما الحديث عن تحركات سكان عرب ويهود كنتاج طبيعى للصراع العربى/ الاسرائيلى وعما أسمته ب « تبادل السكان » ، وساوت بين فرار الفلسطينيين العرب من أراضى ١٩٤٨ ، أو بعد عدوان ١٩٦٧ الى بلدان عربية وبين هجرة اليهود العرب (قدرتهم بأكثر من نصف مليون يهودى) من دولهم الأصلية الى اسرائيل بل ان اسرائيل ذهبت الى اعتبار انه بينما جاء « فرار » اليهود العرب الى اسرائيل بعد

مذابح ارتكبت بحقهم أو تعرضهم لاضطهاد أو لمصادرة ممتلكاتهم ، فإن اسرائيل - كما أدعت لم تجبر الفلسطينيين على المغادرة وانما خضعوا لاغراءات الدول العربية عام ١٩٤٨ التى وعدتهم بتحرير كل فلسطين واعادتهم الى قراهم ومدنهم الأصلية بالقوة ، وبالتالى أعطت المجموعة الأولى حقوقا اكثر من الثانية . وقد اتهمت اسرائيل الطرف الفلسطينى وبقية الاطراف العربية - بل والأنروا ذاتها - بالمغالاة فى تقدير اعداد اللاجئين الفلسطينيين . وكان رأى اسرائيل انه بيما تمكنت هى من استيعاب وتوطين اليهود العرب ومنحهم الجنسية فكان يجب على الدول العربية معاملة اللاجئين الفلسطينيين لديها بنفس المنطق : أى توطينهم وإدماجهم فى الهيكل الاقتصادى والسياسى والاجتماعى الوطنى لديهم ، ومنحهم الجنسية وعرضت اسرائيل المساهمة المالية فى اى جهد يبذل لتحقيق هذا الهدف . وبالتالى عندما شاركت إسرائيل فى المفاوضات المتعددة الاطراف حول اللاجئين اعتبرت أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ عندما تحدث عن حل عادل لمشكلة اللاجئين كان يقصد العرب واليهود معا ، وتحدثت عن تعويض اليهود العرب الذين هاجروا الى اسرائيل عن ممتلكاتهم المصادرة فى دولهم الأصلية . الا أن الفلسطينيين أنفسهم والدول العربية المضيفة رفضوا خيار التوطين بماق ذلك عرض الأنروا عام ١٩٥٠ لاعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين فى سيناء والاردن وسوريا باعتباره الغاء لمشكلة اللاجئين ومحوا للهوية القومية للفلسطينيين فقد كان وجود المخيمات تذكيرا للجميع بحجم الظلم التاريخى الذى حاق بهم : سواء كان تذكيرا للفلسطينيين أو الدول العربية أو اسرائيلأو المجتمع الدولى ، كما شكل بالنسبة للاجئين وضعا انتقاليا باتجاه الحل النهائى للمسألة الفلسطينية . وجاء منح الجنسية على نطاق واسع فى الاردن فقط ، بينما اقتصر على عدد محدود جدا فى لبنان (١٠ الى ١٥ الف) معظمهم من المسيحيين الفلسطينيين نظرا لدقة وخصوصية التوازن الطائفى فى المعادلة اللبنانية ، بالاضافة الى ارتفاع نسبة اللاجئين الفلسطينيين الى حجم الشعب اللبنانى (٤٠٠ الف لاجىء فى شعب تعداده ٣ ملايين) ، كذلك فرضت فى لبنان قيود على حركة اللاجئين وحصولهم على عمل رغم تمتعهم بفرص تعليمية جيدة بفضل منح وكالة الامم المتحدة لغوث اللاجئين بالشرق الادنى (الأنروا) ومنظمة التحرير الفلسطينية .

واستمر تركز معظم اللاجئين الفلسطينيين فى مخيمات اللاجئين نظرا للقيود المفروضة التى لعبت دورا فى التوازنات الداخلية فى لبنان خاصة إعتماد السنة على دعم الفلسطينيين والدور فى الحرب الأهلية اللبنانية فى عام ١٩٧٥ والحرب مع حركة أمل الشيعية عام ١٩٨٧ وأخيرا القلق من التوطين الدائم للاجئين الفلسطينيين عقب توقيع الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى من قبل أركان الحكم اللبنانى .

أما سوريا فقد تم ادماج الفسطينيين فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية اليومية من خلال عدة قوانين متتالية منحت الفلسطينيين حقوقا متساوية مع السوريين فى مجالات العمل فى التجارة أو الحكومة أو الخدمات العامة أو حزب البعث أو فى التجنيد فى الجيش واللجوء للقوانين السورية ، بالاضافة الى المساواة فى التعليم والانضمام الى الاتحادات والنقابات السورية المختلفة . بل وعرض الزعيم السورى حسنى الزعيم توطين ٣٠٠ الف لاجىء فلسطينى فى اقليم الجزيرة مقابل مساعدات مالية فى الخمسينات . وعلى المستوى السياسى ، ادى هذا الاندماج بالاضافة الى التأكيد على البعد القومى العربى فى سياسات وشعارات الحكم السورى والقيود السياسية العامة هناك الى صعوبة تبلور الهوية القومية الفلسطينية فى أطر مؤسسية مستقلة وذات ثقل سياسى بارز . الا أن الاندمج الاقتصادى والاجتماعى والازدهار النسبى للاحوال الاقتصادية فى سوريا حينذاك فتح المجال أمام اللاجئين لخروج أغلبيتهم من المخيمات والحياة فى المدن وفى أحياء أفضل حالا من المخيمات التى عانت من تدهور أحوالها مثل منطقة اليرموك بدمشق التى جذبت فيما بعد مواطنين سوريين

وفى مصر والعراق تمكن غالبية الفلسطينيين من الاندماج والمشاركة بشكل فاعل فى الحيا الاقتصادية والثقافية فيهما ، رغم عدم منحهم الجنسية .

أما فى الاردن والضفة الغربية ، فإن معظم اللاجئين الفلسطينيين تحركوا من المخيمات الى المدن والقرى ، وكان السبب الرئيسى لذلك فى الأردن هو منحهم الجنسية واندماجهم الكامل فى المجتمع والسياسة والاقتصاد . وجاء مشاركة هؤلاء الفلسطينيين فى انتخابات ٨ نوفمبر ١٩٩٣ البرلمانية فى الأردن على قدم المساواة مع المواطنين الأردنيين ليشجع تصريحات بأن هؤلاء الفلسطينيين ليسوا فى حاجة لممارسة حق العودة نظرا لاندماجهم الكامل فى المجتمع الأردنى وتمتعهم بكافة الحقوق ، الا ان حديث الملك حسين لاذاعة الشرق بباريس فى ١١ نوفمبر ١٩٩٣ نفى هذا التفسير واعتبر أن من حق هؤلاء اللاجئين العودة أو التعويض طبقا للقرارات الدولية . وبينما تشكل من لاجئى المخيمات الفلسطينى فى لبنان والاردن واسرائيل طبقة حضرية بروليتارية فى المخيمات المحيطة بالمدن فى الخمسينات وحتى السبعينات ، ففى الخليج تبوأوا مناصب مهنية وحرفية أرفع . أما قطاع غزة فممثلة مثل لبنان يعيش ثلاثة ارباع السكان فى المخيمات وهم من لاجئى ١٩٤٨ ، وبصفة عامة ، فيمكننا القول بأن أوضاع سكان المخيمات الفلسطينية سواء داخل الأراضى المحتلة أو فى الدول العربية المجاورة هى الأسوأ حالا بين الفلسطينيين وذلك لعدة أسباب . ويعود

السبب الأهم الى أن معظم هذه المخيمات انشئت اصلا باعتبارها مأوى مؤقتا وذلك فى خمسينات هذا القرن ، وبالتالى تدهورت عبر الزمن وتعانى معظمها - كما يظهر من تقريرين اصدرتهما الأنروا فى سبتمبر ١٩٩٣ - من تعرض المساكن لخطر السقوط وهى مساكن لا يملكها اللاجئون اصلا وعدم كفاية الخدمات الصحية والتعليمية التى تقدمها الأنروا التى تتولى الادارة اليومية للمخيمات ، خاصة فى ضوء الزيادة السكانية وزيادة الكثافة العددية فى المخيمات وتزايد عدد اللاجئين وتدهور اوضاعهم خاصة بعد أحداث الخليج عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١ التى نتج عنها نزوح ٣٠٠ الف فلسطينى من دول الخليج - خاصة الكويت - أساسا الى الأردن والضفة الغربية - واغلاق الأراضى المحتلة عام ١٩٩٣ .

كذلك تعانى المخيمات فى كثير من الاحوال من غياب امدادات المياه والصرف الصحى وكذلك تدهور الأحوال البيئية بالاضافة الى الاعتبارات الاقتصادية - وفى مقدمتها البطالة - خاصة عقب عودة أعداد كبيرة من الفلسطينيين من منطقة الخليج عقب ازمة الخليج عام ١٩٩٠/١٩٩١ مما استوجب فى أحيان كثيرة دفع الأنروا مساعدات مالية مباشرة للأسر الفقيرة رغم نقص الموارد المالية للأنروا . وقد ارتبطت أوضاع اللاجئين - خاصة فى المخيمات - بالأوضاع الاقتصادية المحيطة ، ففى غزة والضفة الغربية اعتمدوا على الذهاب للعمالة فى اسرائيل وبالتالى تأثروا سلبا باغلاق هذه المناطق وبقرارات تخفيض حجم العمال الفلسطينيين الداخلين الى اسرائيل عبر الخط الأخضر وستكون هناك حاجة ضرورية فى المستقبل وفى ظل اى ترتيبات اقليمية للبحث فى اجراءات لتنظيم حركة هذه القوى العاملة . وينطبق هذا الارتباط بين اللاجئين والأوضاع الاقتصادية المحيطة ايضا على الدول العربية المضيفة ، فتزداد معاناتهم بزيادة معدلات البطالة المحلية فى هذه الدول وحالات الانكماش والكساد الاقتصادى ، وهو أمر قد يستمر لسنوات فى المستقبل وبالتالى يزيد صعوبة قبول الدول المضيفة - ناهيك عن الفلسطينيين انفسهم ، لخيار توطين اللاجئين فى اطار اى تسوية مقبلة فى الشرق الأوسط .

واذا انتقلنا الى الموقف الفلسطينى تجاه مسألة حق العودة ، فإننا نجد أن الموقف الأول للفلسطينيين لم يكن يركز على حق العودة كحق منفصل او مسألة قائمة بذاتها بل ربطوها بشكل تام مع تحرير كل الاراضى الفلسطينية . كذلك جاء النص على حق العودة فى الميثاق الوطنى الفلسطينى المعدل عام ١٩٦٨ وربطه مرة أخرى بالحل السياسى أى انشاء الدولة الفلسطينية ، وقد جاء ذلك عقب رفض الفلسطينيين قرار مجلس الأمن ٢٤٢ فى نوفمبر ١٩٦٧ متهمين اياه بمعالجة المشكلة الفلسطينية كمشكلة لاجئين وليست كمشكلة أمة تطالب باستعادة وطنها ، اى التناول الانسانى وليس السياسى للمشكلة . الا انه بحلول عام ١٩٧٤ وتبنى الدورة ١٢ للمجلس الوطنى الفلسطينى للبرنامج السياسى المرحلى الذى تحدث بشكل غير مباشر عن خيار الدولتين اول مرة : الفلسطينية والاسرائيلية ، جاء حديثه عن حق العودة للشعب الفلسطينى هذه المرة بشكل مستقل وغير واضح : العودة الى اين تحديدا ؟ كما فسره بعض المراقبين بانه قصد منه فقط أن يستخدم كسلاح فى وجه اسرائيل لاجبارها على القبول بخيار الدولتين جنبا الى جنب . وجاءت الدورة ١٨ للمجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر فى نوفمبر ١٩٨٨ واعلان استقلال الدولة الفلسطينية والبيان السياسى اللذين صدرا عنها ليؤكدا بوضوح - ولأول مرة - ان الفلسطينيين يتحدثون عن حق العودة طبقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وكان القرار الأساسى فى هذا الشأن هو قرار الجمعية العامة ١٩٤ فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ الذى اشار الى حق اللاجئين فى العودة اذا رغبوا فى العيش فى سلام مع جيرانهم مع حقهم فى التعويض ، وحق من لا يرغب فى العودة فى الحصول على تعويض . والجدير بالذكر انه عقب تبنى القرار ١٩٤ انشأت الامم المتحدة لجنة توفيق خاصة بفلسطين فى لوزان عام ١٩٤٩ الا ان الفلسطينيين الذين حضروا أمام اللجنة رفضوا التعويض وتمسكوا بحق العودة الى اراضيهم وممتلكاتهم . وجاءت اشارات المجلس الوطنى الفلسطينى عام ١٩٨٨ الى قرارات الامم المتحدة لتعنى أمور عدة سنوات قبل مفاوضات السلام التى بدأت عام ١٩٩١ وتبلورت فى الاتفاق الفلسطينى / الاسرائيلى فى سبتمبر ١٩٩٣ . وأول ما عنته هو فتح الباب أمام التعويض لمن يرغب فى ذلك وليس قصر المسألة على حق العودة ، وثانى ما تضمنه هذا الاعلان هو ترك مسألة العودة مفتوحة : هل تكون الى أراضى اسرائيل (داخل حدود ١٩٤٨) للاجئى ١٩٤٨ أم الى داخل الدولة الفلسطينية المستقلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) ، كذلك فتح الباب أمام امكانية عودة لاجئين من عام ١٩٤٨ الى اسرائيل على شرط « العيش فى سلام مع جيرانهم » ، وهو ما يعنى فى هذه الحالة القبول بالقوانين الاسرائيلية والحصول على الهوية الاسرائيلية . ويجب الاشارة هنا الى ارتباط حق العودة بموضوع حقوق الانسان فى مجملها وموضوع القانون الدولى الانسانى بما فى ذلك الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية .

وتدخل فى اطار مسألة حق العودة من وجهة النظر الفلسطينية ايضا مسألة الكونفدرالية مع الأردن التى تحل فى رأى البعض جزءا من مشكلة حق العودة نظرا لأنها تعنى تثبيت اللاجئين الفلسطينيين الموجودين بالأردن مع امكانية حصولهم على تعويض عن ممتلكاتهم داخل حدود اسرائيل . وكذلك يتم التفكير فى مسألة منح

الفلسطينيين المقيمين فى دول الخليج وخارج الوطن العربى الجنسية الفلسطينية يسهل سفرهم وتحركهم ولكن مع استمرار اقامتهم بالبلاد التى يوجدون بها مع النظر ايضا فى امكانية حصولهم على تعويض عن أراضى وممتلكات داخل اراضى ١٩٤٨ .

ويأتى السؤال الأهم بالنسبة للاجئين الموجودين بلبنان بصفه خاصة لعدم امكانية توطينهم نظرا لضخامة عددهم كنسبة من سكان لبنان وتهديد ذلك للتوازن الطائفى هناك وتدهور احوالهم المعيشية وكونهم من لاجئى ١٩٤٨ أى من الذين لن تشملهم المباحثات الحالية حول اللاجئين بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية التى تقتصر حتى الان على مسألة لم شمل العائلات وتخص بالأساس الذين فروا خلال وبعد حرب ١٩٦٧ - بل وعلى أعداد محدودة منهم - وهو مطلب حظى بتعاطف غربى نظرا لارتباطه بحقوق الانسان الاساسية وترك مسألة لاجئى ١٩٤٨ الى مفاوضات التسوية النهائية بعد ثلاث او خمس سنوات وربما تأتى مسألة حل المشكلة للاجئى ١٩٤٨ فى لبنان من خلال ترتيب ما لعودتهم الى الضفة الغربية وغزة فى مرحلة ما وحصولهم على تعويض ما عن ممتلكات ما قبل ١٩٤٨ . أما الفئة التى تمثل اقل مشكلة من اللاجئين المطالبين بحق العودة فهم هؤلاء الذين تركوا قراهم ومدنهم الأصلية ولجأوا لأماكن أخرى داخل اسرائيل بحدود ١٩٤٨ أيضا . والحل لهؤلاء سيكون اما التعويض ان قبلوا البقاء فى أماكنهم الحالية - كما أنه حتى عودتهم الى قراهم ومدنهم الأصلية ليس من المفترض أن تمثل مشكلة كبرى لاسرائيل لانهم بالفعل مواطنون اسرائيليون كما أنهم يقيمون داخل اسرائيل وبعد تحقيق السلام بين اسرائيل والفلسطينيين لن يكون هناك دواع « أمنية » لمعارضة عودتهم . وبعضهم أقام دعاوى فى محاكم اسرائيلية للمطالبة بعودتهم ، ولم يتخل هؤلاء عن أراضيهم عودتهم . وبعضهم أقام دعاوى محاكم اسرائيلية للطمالبة بعودتهم ، ولم يتخل هؤلاء عن أراضيهم الأصلية بل انضموا الى مبادرات بقية عرب اسرائيل منذ ١٩٧٥ للدفاع عن الاراضى الباقية لهم . الا ان المشكلة بالنسبة للاجئى ١٩٤٨ داخل اسرائيل هى فى بعض الاحيان تدمير بعض قراهم وممتلكاتهم أو حلول مهاجرين يهود مكانهم .

ولكن الامر يتوقف فى كل هذه الأحوال على نتائج التفاوض بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ، وهى التى ستحدد مدى شمولية العودة او انتقاليتها وكذلك نسبة التعويض وحجم العائدين والجدول والمدى الزمنى لعودتهم ، وكذلك يتصل الأمر بالأراضى المتاحة لاستيعاب العائدين حيث أن اكثر من ٥٠ فى المائة من اراضى الضفة والقطاع صودرت بواسطة اسرائيل . ونود أن نشير هنا الى أن الطرف الفلسطينى لم يعارض حق يهود اسرائيل العرب فى العودة الى أوطانهم ان شاءوا مما أوقع الطرف الاسرائيلى فى موقف يتسم بالحرج .

وقد تزايد الحديث خلال الفترة الأخيرة - خاصة بين صفوف بعض المثقفين الفلسطينيين - عن أحداث التوازن بين ما يقبله الفلسطينيون وما يقبله الاسرائيليون بشأن حق العودة مما يتطلب اقرار هذا الحق من حيث المبدأ مع تطبيقه بشكل اكثر تحديدا وبشكل محكوم

وكان - وسيظل - الوجه الاخر لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين هو تحسين أوضاعهم الحياتية والاقتصادية والاجتماعية نظرا لتدهور حالتهم بشكل خاص داخل المخيمات . وهنا كان دور الاطراف الخارجية هاما ، فمن جهة حاولت الامم المتحدة من خلال الأونروا ، وبدرجة اقل برنامج الأمم المتحدة الانمائى ، لعب دور ما فى تحسين احوال اللاجئين أو على الأقل الحيلولة دون تدهورها سواء من خلال تقديم خدمات صحية وتعليمية وتدريبية وبيئية أو من خلال تقديم مساعدات تقنية وايجاد مشروعات مولدة للدخل وتوفير فرص عمل (بلغ عدد العاملين لدى الأنروا ٢٠ الف شخص معظمهم من الفلسطينيين) أو اقراض الفلسطينيين لمساعدتهم على الاستثمار فى مشروعات انتاجية توفر بدورها فرص عمالة وكذلك اقراضهم لتحسين حالة مساكنهم وتقديم خدمات استشارية للمرأة ولرعاية الطفولة ومحو الأمية وخدمات المياه والصرف الصحى ومنح مالية للأسر الأكثر فقرا . كذلك قدمت الأطراف الغربية الرئيسية (خاصة الولايات المتحدة ، دول أوروبا الغربية واليابان) حوالى بليون دولار منذ ١٩٥٠ لأنشطة الأنروا وخدماتها للاجئين الفلسطينيين . بل ان هناك من يرى أن الولايات المتحدة كانت لسنوات طويلة تؤمن بأن تحسين الأحوال الاقتصادية والمعيشية للاجئين الفلسطينيين خاصة فى المخيمات هو السبيل الوحيد لاقناعهم بأن وضعهم كلاجئين سينقلب الى وضع دائم - وليس مؤقتا كما كان مفترضا - يشهد تحسنا فى ظروف حياتهم اليومية ، وذلك كبديل عن التوصل الى تسوية سياسية عادلة ودائمة لمشكلة اللاجئين .

الا أن المسئولين الامريكيين انكروا أنهم نظروا الى استراتيجية المساعدة الانسانية كبديل للحل السياسى بل كأمر مكمل له .

ولكن بصفة عامة ، فقد نجح الغرب عبر الوقت فى كسب أرضية لدى كل من العرب واسرائيل لفكرة أن تحسين الأوضاع المعيشية للاجئين هو - على الأقل - وجه من أوجه معالجة قضاياهم - بصفة خاصة العاجلة - منها وتم تناولها كبند أساسى على جدول أعمال المجموعة متعددة الأطراف الخاصة باللاجئين فى دوراتهما الأربع وستتطلب المرحلة الانتقالية ، وماقد يرتبط بها من عودة لاجئين من خارج الاراضى المحتلة . مساهمات مالية أكثر من الاطراف المانحة من خلال

الانروا خاصة بعد ذكر موضوع اللاجئين فى اعلان المبادىء الفلسطينى / الاسرائيلى ، وبهدف تفادى الاثر السلبى المتوقع للمرحلة الانتقالية على الجماعات الأفقر والأضعف بين اللاجئين . وتتميز الانروا بوجود قنوات اتصال تطورت عبر الزمن مع القيادات الفلسطينية فى الداخل والخارج ، بما يؤهلها للعب دور فى ادماج معظم اللاجئين الحاليين والعائدين فى النظامين المحلى والاقليمى الجديدين .

ويرتبط مفهوم تحسين الأحوال اليومية للاجئين اى ايلاء الاهتمام للأوضاع قصيرة الأجل بمفهوم آخر تكرر استخدامه أكثر من مرة وهو مفهوم الحماية الدولية التى شكلت مطلبا للطرف الفلسطينى فى مراحل مختلفة خاصة منذ النصف الثانى من الثمانينات وان اختلف تغطيتها الجغرافية والفئوية من مرحلة الى أخرى : فأحيانا طالبت منظمة التحرير الفلسطينية بأن تشمل الحماية كافة الفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين سواء كانوا لاجئين أم لا ، وفى مراحل أخرى طالبت بالحماية للاجئين الفلسطينيين فى لبنان . وقد ساد اعتقاد أن هذا المطلب سيختفى عقب التوقيع على الاتفاق الفلسطينى / الاسرائيلى فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ، الا انه فى أعقاب حملات مداهمات واعتقالات اسرائيلية فى الاراضى المحتلة تلت مقتل مستوطنين اسرائيليين فى أكتوبر ١٩٩٣ ، خرج السيد فارووق قدومى رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية مطالبا بحماية دولية للفلسطينيين فى الداخل المحتل ، كما طرح الرئيس عرفات فى جولته الأوروبية اللاحقة مطلب ارسال قوات دولية الى الاراضى المحتلة خلال الفترة الانتقالية ـ وان كان الطرف الاسرائيلى أبدى اعتراضه على هذه المسألة .

وهناك مسألة اخرى مرتبطة سلبا بعودة اللاجئين الفلسطينيين الى اراضيهم الا وهى موجة الهجرة اليهودية المتصاعدة الى اسرائيل منذ منتصف الثمانينات (يهود الفلاشا من اثيوبيا) ويهود الاتحاد السوفيتى السابق والذين تزايدت معدلات هجرتهم منذ عام ١٩٩٠ ، حيث بلغ عدد المهاجرين اليهود السوفيات الى اسرائيل خلال عامى ١٩٩٠ و ١٩٩١ وحدهما ٣٥٨ الف ، ورغم ما روجت له اسرائيل حينئذ بأن عدة آلاف فقط منهم اتجهت للاستيطان بالضفة الغربية فإنه حتى اذا افترضنا صحة هذا القول فإن توجه الباقين الى داخل حدود اسرائيل لعام ١٩٤٨ يعنى أنهم اما استقروا مكان يهود اسرائيليين آخرين انتقلوا للضفة الغربية أو القدس أو غزة ، أو انه حتى بمجرد استيطان هؤلاء اليهود السوفيات داخل حدود ١٩٤٨ فإنهم يكونون بذلك قد أعاقوا امكانية عودة عدد من اللاجئين الفلسطينيين الذين فروا أو طردوا عام ١٩٤٨ الى قراهم ومدنهم الأصلية .

ويجب هنا أن نشير الى ارتباط أى عملية ادماج او توطين لأى نسبة من اللاجئين الفلسطينيين فى أى دولة عربية بمستقبل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى هذه البلدان التى تمر معظمها حاليا بمرحلة سيكون من الصعب ـ فى حال استمرارها ـ اقناع شعوب هذه الدول بقبول ادماج مئات آلاف آخرين ينضمون الى القوى العاملة فى مجتمعات تعانى من معدلات بطالة واضحة او مقنعة متزايدة ، بل انها قد لا تقبل حتى باستمرار القدر من الامتيازات والمشاركة المتاح حاليا للفلسطينيين فى هذه الدول .

كذلك فإننا لا يجب أن نغفل عن حقيقة أن هناك قطاعات من اللاجئين الفلسطينيين الذين استقروا فى الدول المضيفة خاصة الأردن وسوريا قد أصبح لهم مصالح اقتصادية متشابكة بشكل غير قابل للانفصام مع النشاط الاقتصادى المحلى وتراكمه ودوراته المختلفة ، مما قد يصعب معه تصور تركهم هذه الدول المضيفة وعودتهم واستقرارهم سواء فى مواطنهم الأصلية فى اراضى ١٩٤٨ أو حتى عودتهم الى أراضى الدولة الفلسطينية المرتقبة فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وان كان من المتوقع أن يكون من الأفضل لهم الحصول على التعويضات .

ونشير فى هذا السياق الى ما تناولته مصادر صحفية عديدة خلال الاشهر القليلة الماضية عن محادثات سرية سواء اسرائيلية / عراقية ، أو امركية / عراقية مباشرة أو غير مباشرة تهدف الى التوصل الى صفقة يقبل بمقتضاها العراق استقبال وتوطين مئات آلاف الفلسطينيين خاصة أولئك المقيمين فى لبنان وذلك للحلول محل العمالة المصرية التى غادر جزء كبير منها العراق إبان حرب الخليج الثانية ، على أن يكون المقابل للعراق هو فك الحصار المفروض على تصدير نفطه . ورغم عدم تأكد هذه الأنباء ، فإنها تزامنت مع تصريحات متصاعدة لعدد من القادة اللبنانيين تدعو للتخلص من عبء اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان .

واذا نظرنا الى نتائج آخر جولة للمفاوضات متعددة الاطراف الخاصة باللاجئين التى جرت فى تونس فى سبتمبر ١٩٩٣ والخاصة بلم شمل عائلات فلسطينية باعادة لاجئين من ١٩٦٧ اقتصر الاتفاق فيه على التزام اسرائيل باعادة خمسة الاف سنويا على أن يتم اعادة عشرة الاف حتى نهاية عام ١٩٩٤ ، وهو ما يمثل عددا محدودا اذا ما قورن ليس بمجمل اللاجئين الفلسطينيين وإنما حتى مقارنة بلاجئى ١٩٦٧ وحدهم مما يزيد من احساس الاحباط وخيبة الامل لدى اللاجئين خاصة سكان المخيمات والامر يبقى على كل الاحتمالات والسيناريوهات للدورات القادمة لهذه المفاوضات المتعددة الاطراف بالاضافة الى المفاوضات الثنائية الاسرائيلية/

الفلسطينية سواء لتطبيق اتفاق المرحلة الانتقالية او لمفاوضات التسوية النهائية .

كما تزايد الحديث فى الفترة الاخيرة - بما فى ذلك دوائر منظمة التحرير الفلسطينية - عن حق التعويض - وهو ما يمكن أن تركز عليه اسرائيل بشكل متزايد وعلى أساس تبادلى « تعويض اللاجئين الذين تركوا ديارهم فى فلسطين مقابل تعويض اليهود العرب عن قيمة ممتلكاتهم فى الدول العربية » . ويمثل حق التعويض بلا شك اقرار ممن يقبل التعويض باسقاط الحق التاريخى والقانونى سواء من جانبهم او ابنائهم من بعدهم فى المطالبة بالعودة . كما يرتبط حق التعـويض فى التصور الصهيونى - بمفهوم انهاء شكل المخيمات وتوطين اللاجئين الفلسطينيين خاصة فى دول الطوق العربى التى تحمل امكانات فى المستقبل لتلقى موجات نزوح فلسطينية جديدة .

وترتبط افكار العودة والتعويض من جهة بمدى قبولها ليس فقط لدى الحكومة الاسرائيلية ولكن أيضا لدى الرأى العام الاسرائيلى الذى يعانى من انقسامات حادة بين يمين متعصب بشكل متزايد ضد أدنى ممارسة لحق العودة للفلسطينيين ويسار متفهم ومتقبل - ولكن بحدود - لممارسة جزء من الفلسطينيين لهذا الحق . ومن جهة اخرى يحتاج الامر لمباركة الدول الغربية المانحة الرئيسية التى قد يكون عليها فى نهاية الامر تمويل ليس فقط عملية دفع التعويضات سواء فى اتجاه اللاجئين الفلسطينيين - أو حتى اليهود العرب اذا تم الاتفاق فى مرحلة ما على ادراجهم او جزء منهم فى عملية التعويض أو حتى أن استبعدوا منها ولكن أصرت اسرائيل على تعويضهم بشكل ثنائى من جانب دول غربية او عربية مانحة - وانما أيضا تمويل اعادة التوطين فى حالات العودة سواء مباشرة أو من خلال الانروا وكذلك ما قد يتطلبه توطين عدد من اللاجئين الفلسطينيين فى دولة أو أكثر من الدول العربية .

كذلك فان مصير قضية اللاجئين سترتبط - وأن لم تتعرض الجهات الرسمية لهذا الموضوع حتى الان - بمجمل الجهود الدولية لتنظيم وتمويل أنشطة التنمية وأعادة الاعمار فى أراضى الدولة الفلسطينية المنتظرة « الضفة الغربية وقطاع غزة » ، وعلاقتها مع اسرائيل خاصة ما يتصل بأسواق العمالة ، وكذلك بما ستسفر عنه المفاوضات المتعددة الاطراف الخاصة بالتعاون الاقتصادى والبيئى الاقليمى من نتائج واتفاقيات وترتيبات مؤسسية خاصة أن حل مشكلة اللاجئين يسهل من ازالة التوتر والحساسيات والعداء بين العرب والاسرائيليين بما يمهد لمشروعات تعاون مشتركة بين الطرفين فى مرحلة لاحقة . كذلك يجب تعويض بعض الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين الذين سبق لها الاستفادة بشكل مباشر او غير مباشر من مساعدات واستثمارات دولية لصالح اللاجئين فى الماضى مثل الخدمات التعليمة والصحية ..

ثانيا - المسألة الكردية :

يعتبر الاكراد رابع جماعة عرقية من حيث العدد فى الشرق الاوسط بعد العرب والايرانيين والاتراك وهم جار اصيل لهذه الجماعات كان لهم ثقافة مكتوبة منذ القرن الحادى عشر . ويتوزعون حاليا على خمس دول . نصفهم تقريبا ١٠ ملايين بتركيا ، وحوالى ٤.٥ مليون بالعراق ، و٤ مليون بايران والبقية موزعة بين سوريا والاتحاد السوفيتى . وقد تميز وضع الاكراد بالعيش فى المناطق الاكثر تخلفا واهمالا فى الدول التى يقيمون بها .

وقد كانت الطبيعة القبلية للاكراد فى الاساس وانقسامهم دائما على دول ونظم وثقافات مختلفة ووجود ثلاث لهجات للغة الكردية مما جدد دعواتهم فى معظم الاحيان لمجرد المطالبة بالحكم الذاتى باستثناء حزب العمال الكردستانى . وجاء التحول التدريجى والجزئى للاكراد من القبلية الى الحضرية ليدفع بالهوية القومية الكردية والحركات السياسية المعبرة عنها خاصة مع نهاية الحرب العالمية الاولى وبعد سقوط معاهدة سيفر لعام ١٩٢٠ التى وعدوا فيها بدولة مستقلة على أيدى مصطفى كمال أتاتورك . وتواجدوا فى مناطق حدودية متجاورة وتمتعوا فى غالبية الاحوال بحرية المرور فيما بين هذه الحدود وقد ضعفت الفكرة القومية والدعوة لانشاء دولة خاصة بهم حتى بدايات القرن العشرين . كذلك فقد استغلت الحكومات المركزية فى الدولتين العثمانية والقاجارية النزاعات فيما بين زعماء قبائل الاكراد ورغبتهم فى الحصول على هامش من السلطة المحلية لتحقيق سيطرة غير مباشرة على الاكراد وتفريق صفوفهم إنتقلت فى مرحلة تاريخية لاحقة إلى فرض سيطرة مركزية مباشرة . ورغم اتهام الاكراد بأن الحدود التى تفرقهم هى حدود استعمارية فأنه من الثابت أن الحدود الغربية لايران هى نفس الحدود بين الدولتين العثمانية والصفوية منذ عام ١٥١٤ . ومن جانب اخر فان كل محاولة كردية للتمرد على سلطة الدولة التى يقيمون فيها لم تنته فقط بهزيمة لهم بل وتلتها عمليات تدمير وقمع وتهجير شردت مواطنين أكراد سواء داخل حدود دولتهم الاصلية أو كلاجئين عبر الحدود فى دول اخرى . فبينما لجأ أكراد عراقيون خلال انتفاضاتهم المتتالية «١٩٦١ - ١٩٧٠ » ، « ١٩٧٤ - ١٩٧٥ » ، « ١٩٨٦ - ١٩٨٨ » ، « ١٩٩١ » الى الهجرة واللجوء سواء فى اماكن أخرى فى العراق على الحدود مع دول مجاورة أو فى سوريا وايران وتركيا ودول خليجية قدر عددهم بمليونين عام ١٩٩١ ، ومن جانبهم فان أكراد ايران لجأوا الى مناطق اخرى داخل ايران أو للعراق خاصة خلال العمليات العسكرية

بينهم وبين الجمهورية الاسلامية التى امتدت منذ عام ١٩٨٠ الى ١٩٨٣ .

اما اكراد تركيا ، فمنذ بداية الاعمال العسكرية بين حزب العمال الكردستانى والقوات التركية عام ١٩٨٤ ، نزح الاف الاكراد تجاه الحدود مع ايران او العراق وعبروا هذه الحدود فى غالبية الاحوال ليستقروا اما فى مخيمات او فى مناطق جبلية بالبلدين ، خاصة بعد سيطرة الادارة الكردية العراقية على كردستان العراق عقب حرب الخليج الثانية .

كما انتقل عدد من اكراد تركيا الى سوريا التى اتهمتها تركيا طويلا بدعم حزب العمال الكردستانى وتوفير معكسرات تدريب له فى سهل البقاع اللبنانى ، بينما توجهت نسبة لا بأس بها من اللاجئين الاكراد الاتراك للاستقرار بأوروبا الغربية واصبحوا هدفا لحملات التعبئة والتجنيد من قبل حزب العمال الكردستانى الانفصالى .

ومن جانب أخر ، فان الاكراد عمدوا - فى سعيهم للحصول على شكل من أشكال الحكم الذاتى فى دولهم المختلفة - الى الاعتماد على دعم حكومة دولة أو اكثر من الدول المجاورة او القوى الاقليمية والدولية الكبرى سواء كان هذا الدعم عسكريا أو سياسيا أو اعلاميا . ورغم أن هذه الدول المجاورة والأطراف الاقليمية والدولية كانت على أتم الاستعداد لتقديم هذا الدعم فى مراحل معينة لصالحها الذاتية ، فان هذه الاستراتيجية كان لها سلبيات عدة . فمن جهة ، عرضت هذه الاستراتيجية الاكراد فى كل دولة لاتهامات بالخيانة ضد السيادة الوطنية ووحدة أراضى ، هذه الدولة وبالتالى فتح الباب أمام حكومات هذه الدول لشن حملات تدمير لقرى ومناطق الاكراد وتهجيرهم أو اجبارهم على ترك موطنهم الاصلى وبالتالى تصعيد مشكلات اللاجئين . ومن جهة ثانية ، جزات هذه الاستراتيجية - ما يعتبره القوميون الاكراد أساس الدعوة الكردية - «وحدة الشعب الكردى فقد كان تحالف اكراد أحدى الدول مع حكومة دولة مجاورة يعنى سكوت هؤلاء الاكراد عن سياسات تلك الحكومة المعادية لمطالب الاكراد المقيمين بها ، وبالتالى التعرض مرة أخرى - لتهمة «الخيانة» ولكن هذه المرة من جانب «اخوانهم الاكراد» المقيمين فى دولة أخرى . ومن جهة ثالثة ، كانت نتيجة هذه الاستراتيجية أنه عندما تحقق للدولة المجاورة أو القوى الاقليمية أو الدولية اهدافها السياسية الخاصة بها من جراء الضغط على حكومة الدولة المعنية من خلال دعم حركة الاكراد بها ، كانت تتوقف على الفور أى مساعدات تقدمها هذه الدول للاكراد وبالتالى تتركهم فريسة سهلة لانتقام حكومة الدولة التى يقيمون بها سواء كان هذا الانتقام موجها للنشطين عسكريا وسياسيا فقط أم شمل مجمل المواطنين الاكراد .

فبينما لجأ اكراد العراق للحصول على دعم امريكى/ اسرائيلى/ ايرانى خلال انتفاضة عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، كان موقف الولايات المتحدة ردا على توقيع العراق عام ١٩٧٢ اتفاقية تعاون وصداقة مع الاتحاد السوفيتى وكان موقف اسرائيل نيلا من العراق لمشاركته فى حرب ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ، بينما جاء موقف ايران للحصول على تنازلات من العراق بشأن السيادة على شط العرب ، وجاء توقيع العراق على الاتفاق العراقى/ الايرانى عام ١٩٧٥ وقبول اقتسام السيادة على شط العرب ليجعل ايران توقف دعمها لاكراد العراق بزعامة الملا مصطفى البرزانى حينذاك . كذلك اعتمد أكراد العراق على دعم ايران خلال الحرب العراقية/ الايرانية والذى جاء ايضا ردا على استضافة العراق لمنظمة مجاهدى خلق المعارضة للحكم الايرانى بالاضافة الى دعم سورى فى أوائل الثمانينات نتج عن العداء الطويل بين حزبى البعث فى سوريا والعراق . واخيرا جاءت انتفاضة الاكراد عقب حرب الخليج الثانية مستغلة هزيمة النظام العراقى وتشجيع الغرب لهم ووعوده الضمنية بالدعم . الا ان هذه الانتفاضة وجدت نفسها وحدها وتخلى عنها الجميع مما أدى الى هزيمتها وموجة هجرة وتشريد ضخمة للاجئين الاكراد خاصة الى مخيمات المناطق الحدودية مع تركيا وايران احتاجت الى مساعدات اغاثة انسانية بملايين الدولارات وشكلت عامل عدم استقرار اقليمى كان أحد الاسباب التى دفعت الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية الى تبنى انشاء منطقة أمنة للاكراد فى شمال العراق - بناء على الحاح تركى - تلتها فى مرحلة لاحقة منطقة عدم طيران لحماية الشيعة العرب فى جنوب العراق بعد أن لجأ - حسب بعض التقديرات - ١٥٠ الف منهم الى ايران سواء خلال الحرب العراقية/ الايرانية أو عقب فشل انتفاضتهم المسلحة عام ١٩٩١ ضد السلطة المركزية العراقية . ولم تقتصر هجرة اللاجئين الاكراد من العراق عقب حرب الخليج الثانية الى ايران وتركيا ، بل توجهت أعداد - وان كانت محدودة - منهم الى سوريا والسعودية .

وقد أيد السوفييت عام ١٩٤٥ انشاء دولة كردية فى مهاباد الا انهم ما لبثوا أن تركوها تواجه وحدها قوات الشاه عقب اتفاقية مالطه ، بينما يعتقد عدد من المراقبين أن سوريا سائدت لفترة حزب العمال الكردستانى التركى فى مواجهة وجود خلافات حدودية ومائية مع تركيا ، بينما سعى العراق فى عدة مواقف الى دفع وتشجيع اكراد ايران للتمرد .

وتعتبر حالة أكراد العراق هى الاكثر اهمية نظرا لأنها حظيت بأكبر تغطية إعلامية وسياسية على المستويين الدولى والاقليمى وتم استقبال قادة أكراد العراق من قبل مسئولين رفيعين فى كل من الدول الاقليمية او الغربية الكبرى . كذلك فقد فتحت مسألة المنطقة الآمنة الباب

الحديث عن مفهوم الحماية الدولية للاجئين سواء المتواجدين في شمال العراق او في مخيمات داخل الحدود الإيرانية والتركية - وهي نفس الفكرة التي سبق الاشارة اليها عند الحديث عن وضع اللاجئين الفلسطينيين - وبدا الحديث عن توزيع الادوار بين الامم المتحدة والمفوضية السامية للاجئين وقوات التحالف في هذه المنطقة الامنة

وقد جاء تعاون زعماء اكراد العراق مع تركيا في منع اي عمليات عسكرية لحزب العمال الكردستاني ضد تركيا انطلاقا من شمال العراق كنموذج على اختلاف الحسابات والمصالح السياسية بين اكراد الدول المختلفة وإعطاء الاولوية احيانا لتحالفات مع دولة لاتستجيب لمطالب اكرادها ولو كانت هذه التحالفات موجهة ضد اكراد دولة اخرى . وبالمقابل ساهمت حربا الخليج الاولى والثانية على تقارب نسبي في صفوف بعض منظماتهم فعقدوا مؤتمرا في باريس عام ١٩٨٩ وفي استوكهولم عام ١٩٩١ كما توحدت ١٢ حركة سياسية تركية في اطار واحد ، ووحد اكراد العراق ميليشياتهم وتوحد الحزبان الاساسيان (الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني) في جبهة كردستانية موحدة واجراء انتخابات برلمانية في صيف ١٩٩١ وانشاء ادارة كردية مستقلة تبنت الصيغة الفيدرالية .

وبينما اعطت ايران والعراق حقوقا ثقافية ولغوية للاكراد منذ فترة فان الاقرار باللغة الكردية في تركيا جاء فقط عام ١٩٩١ بعد أن كانت تعتبرهم اتراكا « نسوا لغتهم » ، الا انه على المستوى السياسي كانت العراق هي الدولة الوحيدة التي منحت الاكراد حكما ذاتيا عام ١٩٧٠ . الا أن الاكراد اتهموها بافراغه من مضمونه عندما اصرت على تدريس اللغة العربية وهيمنة السلطة المركزية على كل امور الاقليم الكردي واستبعاد مناطق غنية بالنفط من حدود اقليم الحكم الذاتي وطرد السكان وتدمير القرى .

وحتى في التاريخ المعاصر ، استمر انقسام الاكراد بين من نجحت في استمالته السلطات المركزية او كان له مصالح اقتصادية مرتبطة بهذه السلطات أو تعتقد ان هذه السلطات تقدم له خدمات أو امتيازات هامة ، ومن تمرد على هذه السلطات سواء في تركيا أو العراق أو ايران مؤكدة استمرار اهمية العامل القبلي في السياسات الكردية .

وهناك خصوصية اخرى يجب ذكرها بشأن الحالة الكردية ، فان قطاعات من الاكراد هاجرت من المناطق الحدودية بين تركيا وايران والعراق واستقرت في مدن أو مناطق أخرى واندمجت بشكل ما في سكان هذه المدن والمناطق ، وأبرز مثال على ذلك ان ٢٠ في المائة من سكان مدينة اسطنبول أكراد و ٢٥ في المائة من سكان بغداد أكراد ، وهذا الأمر يمثل مشكلة للطرفين معا : الحكومات المركزية والحركات الكردية التي تتبنى مطالب وطنية لها ابعاد اقليمية

وقد جاءت احداث حرب الخليج الثانية وماتلاها من مآسي انسانية تعرض لها الاكراد حظيت بتغطية اعلامية وسياسية غربية ضخمة في وقت كان من مصلحة الدول الغربية الاساسية استخدام الاكراد للضغط على الحكم العراقي ، وربما في مرحلة مقبلة على ايران او حتى تركيا - رغم عضويتها في التحالف الغربي وفي حلف شمال الاطلنطي . ورغم رفض الغرب من قبل التدخل - على الاقل علنيا - في المسالة الكردية باعتبارها مسالة داخلية ، فان الغرب بدا الحديث عن حماية الاكراد وحقوقهم في الارض والهوية . وتتحدث اطراف غربية حاليا عن امكانية ربط رفع العقوبات الدولية المفروضة على العراق بموجب قرار مجلس الامن ٦٨٧ بارغام العراق على حسن معاملة الاكراد والشيعة واعادة اللاجئين منهم الى موطنهم الاصلي .

ورغم رفض الدول المعنية (تركيا - ايران - العراق - سوريا) فكرة استقلال الاكراد وتخشى تصاعد المشاعر القومية الكردية وانشطة الانفصاليين الاكراد ، فانه بدأ وعي متزايد لديها بأن بقاء المشكلة الكردية على حالها قد يحول ملايين الأكراد الى لاجئين داخل أو خارج أوطانهم وقد تدفع أكثر لتزايد عدد المنحازين للاعمال العسكرية والارهابية بين صفوفهم . خاصة أن الاكراد يقيمون بالمناطق الحدودية ويتحركون بحرية خلالها بما في ذلك حركة اللاجئين وهي حركة فشلت الحكومات المركزية في السيطرة عليها تاركة حالة من عدم الاستقرار الحدودي والاقليمي . كما تدرك تركيا ارتباط تحسن نوعي في معاملتها للاكراد بغرض قبولها بالجماعة الاوروبية مستقبلا . ويجيء حديث أكراد العراق الآن حول الحاجة لضمانات دولية لأى اتفاقات في المستقبل مع الحكم العراقي ليولد مخاوف لدى تركيا وايران بشكل خاص مما يمثله هذا المطلب من سابقة - في حالة الاستجابة له - في مجال منح امتيازات للأقليات ترتبط بمراقبة دولية . وتخشى الدولتان ايضا من تأثير دولة كردية مستقلة بالعراق حيث شكل الاكراد ٢٣ في المائة من السكان بما يهدد بانتشار الأمر اليهم واعادة رسم حدودهم ، الا أن تركيا ربما تكون قد تطمئن في مرحلة ما الى تعهدات أكراد العراق بأن غاية أملهم هو حكم ذاتي في اطار فيدرالي خاصة اذا ما اثبتت الادارة الكردية في شمال العراق فاعليتها في تأمين الحدود التركية / العراقية من حزب العمال الكردستاني ، وربما حينئذ تفكر تركيا - بل وايران - في توطين اللاجئين الاكراد لديها في مناطق شمال العراق .

وقد يتوافق هذا الموقف مع الموقف الغربي الذى لايبدو محبذا لدولة كردية ولكن نصيب اكبر للاكراد في ادارة شئونهم والتعبير عن لغتهم وثقافتهم والعيش

بكرامة فى دولة تقر بأنها متعددة القوميات ، مما يحقق استقرارا محليا واقليميا ويستوعب بشكل نهائى حركة اللاجئين عبر الحدود . ويأتى رفض الاستقلال واضحا فى ضوء تخوف الاطراف الاقليمية والدولية من أن ينتهى الأمر بالاكراد يشكلون دولة قد تسيطر على منابع هامة للنفط العراقى وموارد مائية هامة فى دجلة والفرات وبالتالى لاتكون بحاجة للاعتماد على قوى أخرى بل تصبح قوة اقليمية قائمة بذاتها ، كذلك هناك بالطبع التخوف الاساسى من فكرة فتح باب اعادة رسم خريطة حدود الشرق الاوسط .

ونشير اخيرا الى أن اكراد الاتحاد السوفيتى قد طالبوا مؤخرا بدولة مستقلة لهم فى القوقاز لتغطى منطقة تشمل ٥٠٠ ألف كردى بعد تشتت بقية أكراد الاتحاد السوفيتى السابق نتيجة موجات هجرة قسرية او طوعية الى مناطق أخرى داخل حدوده السابقة .

خاتمة

تؤدى بنا القراءة التحليلية والتاريخية السريعة التى عرضنا لها لما انتجته المشكلتان الفلسطينية والكردية ـ على اختلافهما ـ من أوضاع للاجئين الى عدد من الاستنتاجات الهامة :

أولا ، ان مسألة حل مشكلات اللاجئين لها ارتباط اساسى بأوضاع الاستقرار الاقليمى ، فكل منهما يؤثر فى الآخر . كذلك فان حل مشكلات اللاجئين يأتى فى اطار مايسمح به النظام الدولى والاقليمى خاصة الاطراف الاساسية فيه ـ فى اطار مصالحها ـ وعما اذا كانت هذه الاطراف ستسمح بتفكك دول قائمة او أعادة رسم حدودها للاستجابة لاحتياجات اللاجئين ، وهل سيتم هذا ـ حالة قبوله اقليميا ودوليا ـ فى كل الاحوال أم فى كل حالة على حدة حسب خصوصياتها .

ثانيا ، ترتبط مسألة ايجاد حلول لمشكلات اللاجئين باعتبارها مشكلات انسانية ـ سياسية بمسائل عديدة متداخلة ومعقدة بعضها سياسى مثل مسألة الديمقراطية والمشاركة الشعبية وبعضها يقع فى نطاق حقوق الانسان ، والآخر يقع فى اطار القانون الانسانى ، والثالث يندرج تحت القانون الدولى والرابع مازال غير محسوم ان كان يقتصر على القانون الداخلى أم من حق المجتمع الدولى التدخل بشأنه كما ترتبط بظهور مفاهيم ومطالب جديدة لها طبيعة عالمية ولكنها بالضرورة تخدم مصالح اطراف بعينها فى مراحل قادمة مثل افكار الرقابة الدولية والضمانات الدولية بشأن توطين اللاجئين أو حمايتهم او فرض ضغوط أو عقوبات سياسية واقتصادية لاجبار دول او اطراف معينة على تنفيذ التزامات وتعهدات تجاه اللاجئين ، مع ما قد يعطى لهذه الاجراءات من تسميات تنطلق من قيم الليبرالية والديمقراطية وحقوق الانسان وربما الفيدرالية .

ثالثا ، لاشك أن حل مشكلات اللاجئين بالشرق الاوسط قد تشهد صفقات ومساومات تستحق أن تطلق عليها صفة « التاريخية » ، تتداخل فيها حركات السكان بمساعدات ومشاريع اقتصادية تعنى بتحسين الاحوال المعيشية وصيغ قديمة أو مستحدثة للاندماج القومى تتغلب على التباين الثقافى والصراعات العرقية والدينية ، بل ربما يكون عليها أن تتغلب على مسألة « قداسة الحدود » لحل نزاعات حدود ارتبط عدد منها فى الماضى بأحلام انشاء دول قومية متجانسة عرقيا كما قد تدخل فى هذه المعادلات ايضا ترتيبات التعاون الاقليمى سواء سياسيا او اقتصاديا بشكل أو بآخر بما يسمح بتواجد وتعايش دول متعددة القوميات .

وأخيرا ، فانه لاشك فى أنه سواء على المستوى الاقليمى او الدولى يهدف الاتجاه الراهن لتقنين التدخل الدولى فى مناطق الصراع الساخنة ـ ضمن اهداف أخرى تتفاوت حسب مصالح القوى الكبرى ـ الى تجنب تدفق اللاجئين الذى ينتج عن هذه الصراعات ويستدعى مساعدات ضخمة تطالب الدول المتقدمة بسداد نسبة كبيرة منها وعدم استقرار يؤثر على مصالح هذه الدول . الا أننا نحب أن نذكر ان هذا التدخل الدولى قد يؤدى الى اشعال هذه الصراعات أكثر وبالتالى الاتيان بنتائج أكثر سلبية .

قائمة بمراجع الدراسة

المراجع العربية :

خالد الحروب ، « اسقاط حق العودة يفتح ملف المخيمات فى دول الجوار العربية » . الحياة ، ١٩٩٣/١١/٨ ، ص ١٤ .

المراجع الاجنبية :

Bradshaw, David. "After the Gulf War: The Kurds". The World Today. Vol.47.No.5 May 1991.

Brand, Laurie. "Palestinians in Syria: The Politics of Integration". Middle East Journal. Vol. 42, No.4. Autumn 1988.

Chase, B.F. "The Problem of Statelessness: The Gulf War, Palestinian Evacuees and US Immigration Policy", Georgetown Immigration Law Jounal. Vol. 6(3). October 1992.

"Debate on the 1948 Exodus". Journal of Palestine Studies. Vol. 11. No. 1. Autumn 1991.

Fuller, Graham E. "The Fate of the Kurds". Foreign Affairs. September-October 1993.

Gilbert, Martin. The Dent Atlas of the Arab-Israeli Conflict. 6th ed. London: JM Dent, 1993.

Graz, Liesl. "Kurdes de L'Ex-URSS". Le Courrier. 22/7/1992.

Hallaj, Muhammad. "Palestinian Refugees and the Peace Process". Middle East International, 5 November 1943. No. 462. P. 16.

Hiltermann, Joost R. "Diverting Water: Displacing Iraq's March People". Middle East Report. March-April 1993. p.36.

Humphrey, Michael. "Migrants, Workers and Refugees". Middle East Report. March-April 1993.

"Israel Tried to Cover the Problem With Rosy Words". Al-Fajr. 23/11/1993. p.1.

Khalidi, Rashid I. "Observations on the Right of Return". Journal of Palestine Studies. Vol. 11. No. 2. Winter 1992.

Laurant, Annie, "Camps de Réfugiés, Camps de Combattants: Les Palestiniens". Etudes Polemologiques. No. 44. 4/1987.

Lawyers Committee for Human Rights. Asylum Under Attack: A Report on the Protection of Iraqi Refugees. New York. 1992.

Marx, E. "Palestinian Refugee Camps in the West Bank and the Gaza Strip". Middle Eastern Studies Vol. 28(2). April 1992.

Mcdowell, David. "The Kurds: A Historical Perspective". Asian Affairs. October 1991.

"The Middle East: Source of Most of the World's Refugees". Middle East Report. March-April 1993. p.9.

The Multilaterals: Israel's Vision of Regional Cooperation in the Middle East. BIPAC, 1992.

Nassar, Jamal R. "Apartheid in the Jewish State: The Refugees Who Never Left Home". Scandinavian Journal of Development Alternatives. Vol. 6. No.1. March 1987.

Palumbo, Michael. The Palestinian Catastrophe. London: Faber and Faber, 1987.

Pickering, Thomas R. "The United States and Programs for Improving Palestinian Quality of Life". Middle East Review. Vol. 20. No. 4. Summer 1988.

Quigley, J. "Family Reunion and the Right to Return to Occupied Terrotiry". Georgetown Immigration Law Journal. Vol. 6(2). June 1992.

Rouhana, Nadim. "The Intifada and the Palestinians of Israel: Resurrecting the Green Line". Journal of Palestine Studies. Vol. 19. No. 3. Spring 1990.

____________. "The Political Transformation of the Palestinians in Israel: From Acquiescence to Challenge". Journal of Palestine Studies. Vol 18. No. 3. Spring 1989.

Shadid, Mohammad and Rick Seltzer. "Political Attitudes of Palestinians in the West Bank and Gaza Strip". Middle East Journal. Vol 42. No. 1. Winter 1988.

Shahak, Israel. "A History of the Concept of Transfer in Zionism". Journal of Palestine Studies. Vol. 18. No. 3. Spring 1989.

Simmons, Michael. "United Nations Seeks Iranian Asylum for Iraqis". The Guardian. 26/1/1993.

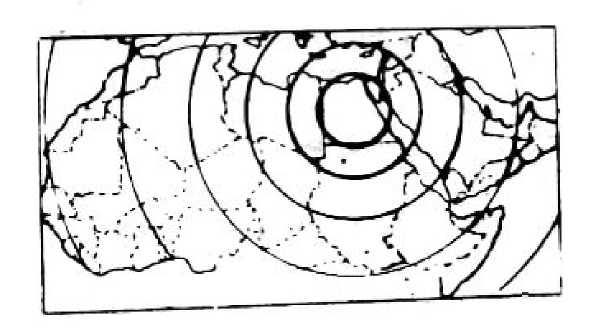
Turkman, Ilter. "UNRWA's Challenges After the Gulf Crisis". Die Véreinten und Österreich. 1991. No. 2.

UNRWA. Report on the Gaza Strip. Vienna: UNRWA. September 1993.

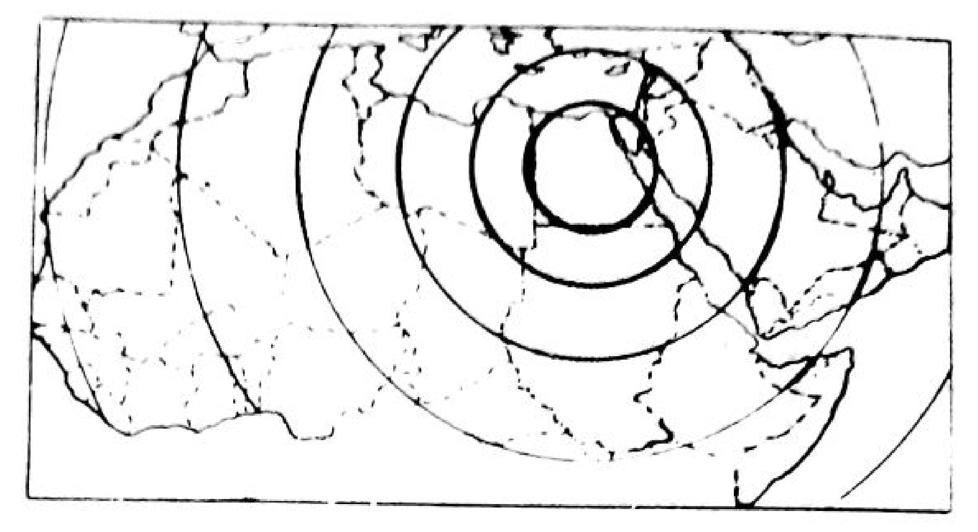
____________. Report on the West Bank Development and Financial Needs During the Transitorial Period. Vienna: UNRWA, September 1993.

Zedalis, R.J. "Right to Return: A Closer Look". Georgetown Immigration Law Journal. Vol. 6(3). October 1992.

Zieck, M.Y.A. "Voluntary Repatriation: An Analysis of the Refugee's Right to Return to his Own Country". Austrian Journal of Public and International Law. Vol.44(2). 1992.



(٧) البيئـــة : صـــراع التـــعاون



عمرو الجويلى

مقدمة

تأرجحت الشئون البيئية الشرق اوسطية فى شهر نوفمبر الماضى بين عدة إستراتيجيات تفاوضية إختلفت فى رؤيتها بين كونها مدخلا الى تعاون إقليمى يغفل بدون مبرر عددا من الأمور البيئية الهامة ، وبين رؤية شمولية ترى إدراج كافة الموضوعات البيئية خاصة تلك التى تحمل مخاطر بيئية عالية وترتبط إرتباطا مباشرا بالسبب الرئيسى لعدم الاستقرار فى الشرق الأوسط وهو اختلال الميزان الاستراتيجى العربى الاسرائيـلى لصالـح الأخيرة .

وبقدر ما حققت قضايا البيئة تقدما فى عقد إتفاقات أولية بين دول عربية وإسرائيل فى عدد من الموضوعات ، بقدر ما اثارت تحفظا عربيا حول الأصرار على عدم التطرق الى شئون بيئية تحمل مخاطر على الدول العربية المتاخمة لاسرائيل والمتعلقة بأنشطة إقتصادية وعسكرية إسرائيلية . ولكن بالرغم من ذلك إستطاعت الاجتماعات الأخيرة إعطاء قوة دافعة لعدد من الموضوعات من خلال ندع بذرة التعاون وإستكمال الجهود الدراسية للحالة البيئية فى الشرق الأوسط ولذا لعبت البيئة فى هذا الجانب دورها المعتاد فى عبور السيادة الوطنية وإثراء الجهود التعاونية لمواجهة تحديات حالية ومستقبلية مشتركة .

وفى نفس الوقت كانت البيئة مسرحا للمقارنة بين العمل البيئى العربى المشترك تحت المظلة التقليدية ـ جامعة الدول العربية ـ والتنسيق العربى التفاوضى مع اسرائيل . ولذا كانت البيئة بمثابة معمل الاختبار لما يمكن عليه عملية بناء شرق اوسط سلامى بما فى هذه العملية من تصارع يمكن ان نطلق عليه (الصراع من اجل التعاون) .

إستضافت القاهرة اجتماع مجموعة عمل البيئة ضمن المسار المتعدد الأطراف لعملية السلام الشرق اوسطية فى جولتها الرابعة فى فندق هيلتون رمسيس فى الفترة مابين ١٥ ـ ١٦ نوفمبر الماضى بحضور ٤٥ وفداً . وكذلك عقد مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة دورتهم الخامسة يوم ٢٤ نوفمبر الماضى بمقر جامعة الدول العربية .

وعلى الرغم من أن جميع الدول العربية التى شاركت فى مجموعة عمل البيئة (م . ع . ب) فى جولتها الرابعة قد شاركت فى إجتماعات مجلس الوزراء العرب فى دورته الخامسة ، على الرغم من ذلك إختلفت بعض الموضوعات المثارة فى المنتدبيين مما يرجح وجود عملية فصل بينهما .

العمل البيئى العربى المشترك والتنسيق العربى التفاوضى :

١ان ماتم الاشارة اليه من فصل بين اجتماع مجلس الوزراء العرب وإجتماع « م . ع . ب » هو فى الحقيقة

(★) الآراء الواردة تعبر عن راى الكاتب الشخصى

فصل بين مرحلتين متعاقبتين من مراحل التعاون الدولى احداها التنسيق فى السياسات (بما فيها الاستراتيجيات التفاوضية) ، وثانيها الأنشطة والبرامج المشتركة . وبما ان التنسيق التفاوضى بين الدول العربية المشاركة فى « م . ع . ب » إفتقد الى إطار محدد بعد إنقطاع إجتماعات دول الطوق ، بالاضافة الى مشاركة دول من خارج الدائرة المباشرة المحيطة باسرائيل غير الاعضاء فى الطوق) فقد كان من المتوقع ان يتم ذلك التنسيق فى إجتماعات مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة ، او أن يتم على الاقل مراجعة وتقييم لأداء التفاوض البيئى العربى فى إجتماعات المجلس التى جاءت لاحقة على إجتماع « م . ع . ب » إلا أن الموضوع لم يدرج اصلا فى جدول الأعمال .

إن إدراج بند لتقييم او تنسيق الأداء التفاوضى العربى فى إجتماع مجلس الوزراء العرب كان من شأنه خلق إطار قومى للتعامل مع القضايا البيئية فى « م . ع . ب » ، خاصة فى ضوء ما ذكره الاسرائيلى بيليج المدير العام لوزارة البيئة الاسرائيلية عن إجتماع تحضيرى مع الفلسطينيين تمت فيه مناقشة معظم الموضوعات ، وعن إجتماع اخر مع الأردن حول المشاكل الايكولوجية لخليج العقبة اثمرت ما اسماه « تفاهما كاملا » بين إسرائيل والأردن[١] . فالبرغم من أن الجامعة العربية لاتشارك فى اى من مجموعات العمل المنبثقة عن المفاوضات متعددة الأطراف ، إلا ان الشئون البيئية هى بطبيعتها عبر حدودية ، وبالتالى تستوجب معاملتها معاملة مختلفة عن مجموعات عمل أخرى مثل التعاون الاقتصادى الذى يعتمد بصفة اساسية على الارادة السياسية للدول المشاركة .

جدول اعمال الاجتماعين :

وحيث ان الشئون البيئية يصعب فصلها على اساس الحدود السياسية ، فقد تطرق الاجتماعان الى بعض الموضوعات المتماثلة . بالنسبة لـ م . ع . ب تكون جدول الأعمال من اربعة موضوعات رئيسية : ـ ١) إدارة البيئة بما فيها التدريب والوعى العام وإشتمل هذا البند على مناقشة التعليم البيئى والمسح البيئى لقطاع غزة ، واخيرا صياغة مدونة سلوك ـ ٢) التلوث البحرى وأدرج فيها الوقاية مد الكوارث المائية والاستعداد للطوارىء فى خليج العقبة بالاضافة الى مناقشة المنطقة الشاطئية للبحر المتوسط ـ ٣) نوعية المياه ، الصرف الصحى والتصرف فى المخلفات ، وتطرق هذا البند الى المجارى ، وإدارة المخلفات ومعالجة الصرف الصحى فى المجتمعات الصغيرة ـ ٤) التصحر[٤] .

أما جدول أعمال مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شئون البيئة فقد تضمن ١٢ بندا من أهمها : ـ ١) برنامج العمل البيئى العربى لعامى ١٩٩٤ / ١٩٩٥ ومتطلبات التنفيذ ـ ٢)) اللجنة المشتركة للبيئة والتنمية فى الوطن العربى ـ ٣) التعاون بين المجلس ومركز البيئة والتنمية للاقليم العربى واوروبا ـ ٤) تبادل معلومات حول السفن التى تحمل مواد تسبب تلوثا للبيئة ـ ٥) إعادة تشكيل المكتب التنفيذى ـ ٦) جائزة مجلس الوزراء العرب لعام ١٩٩٤ ـ ٧) شعار يوم البيئة العربى (١٤ اكتوبر) لعام ١٩٩٤ ـ ٨) دعم المركز العربى للبحوث العلمية والبيئية ـ ٩) الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن[٣] .

إن فحص جداول الاعمال يظهر أن هناك محاولة لوضع مبادىء عامة ، وقواعد قانونية للسلوك البيئى فى الشرق الأوسط . ويقع ذلك فى دائرة القانون البيئى الدولى

حول وضع القانون البيئى الدولى :

يعتبر مجال القانون البيئى الدولى من أحدث فروع القانون الدولى . وقد شرع المتخصصون فى تنظير هذه العملية فيما يسمى بتحديد المستويات المرجعية لأهمية هذا التحديد فى تعريف المبادىء العامة للادارة الجماعية وإستنباط قواعد محددة وكذلك لاستنباط سلوك إلزامى كان مصرحا به او محرما[٤] . ويعتبر المنظرون ان المستويات المرجعية تثبت وتعكس وتعطى تعبيرا تعامديا لنتائج المساومة الخلفية بين مصالح الدول المتناقضة[٥] .

وللوصول الى تحديد ووضع مستويات مرجعية ، هناك طرق تقليدية جرت العادة على إستخدامها وهى المؤتمرات الدبلوماسية المؤقتة والتى ينتظر منها الوصول الى إتفاقية او معاهدة . إلا أن لهذه الطرق التقليدية سلبيات تحد من نفعيتها للشئون البيئية . فهى تحتاج للاجماع وتحتوى على تأخر زمنى ذاتى نظرا لحاجتها الى التصديق البرلمانى[٦] . ولتفادى تلك العيوب يقدم المنظرون وسائل سياسية توفر حوافز لسلوك جماعى عقلانى[٧] . ويقترح Pmeter Sand مستويات مرجعية غير متماثلة تتكون من حوافز انتقائية ، إلتزامات تفاوتية اللجوء الى التضامن الاقليمى ، والتشجيع على « إنجاز فوقى » من جانب الدول العائدة[٨] .

إن مقترحات Sand لمستويات مرجعية غير متماثلة ، يمكن ان تكون اسس التعاون الاقليمى البيئى فى الشرق الأوسط وتضامن إقليمى عربى وإنجاز فوقى إسرائيلى نظرا لتحملها الجانب الاكبر من التلويث البيئى ، بالاضافة الى إلتزام تفاوتى لمراعاة صغار وافقر الدول فى المنطقة . إذ فى هذا الاطار النظرى تقع مدونة السلوك التى يتفاوض عليها أطراف المفاوضات .

مدونة السلوك البيئى :

إهتمت اليابان منذ الجولة الثالثة (م . ع . ب بمسألة مدونة للسلوك البيئى . وفى كلمة نائب وزير الشئون الخارجية اليابانى « هياشى اوادا » لاجتماع مجموعة العمل فى طوكيو فى مايو ١٩٩٢ ذكر « اوادا » ان مبادىء

السلوك تساعد على رسم رؤية للمستقبل تتبلور فيها النتيجة النهائية لسعى السلام وتؤثر على سرعة ومجرى اعمال مجموعات العمل[٩] .

وقد حددت اليابان عناصر لمدونة السلوك على النحو التالى - ١) الخطة الأساسية - ٢) المسئوليات على المستوى المحلى والمركزى - ٣) مسئوليات القطاع الخاص والمواطنين - ٤) المعايير البيئية المحلية / القطرية والاقليمية الدنيا - ٥) تقييم الأثر للمشاريع الكبرى - ٦) إستخدام وتنمية تكنولوجيات ومنتجات غير ضارة بالبيئة - ٧) الوعى العام والتعليم - ٨) تسوية النزاعات - ٩) اعمال الغوث - ١٠) المراقبة الداخل إقليمية والأشكال الأخرى للتعاون .

وفى الجولة الرابعة إتفق على إقتراح من اليابان لعقد اجتماع لمجموعة القاهرة التشاورية فى بداية ١٩٩٤ لمتابعة إقتراح اليابان الخاص بمدونة السلوك ، كما قدمت النمسا إقتراح « مدونة التصرفات الادارية » لاستكمال الجوانب الناقصة فى إقتراح اليابان . وتحت نفس البند فى الجولة الرابعة ، أعلنت الولايات المتحدة انها ستشارك مع مصر فى رئاسة ورشة عمل حول المراقبة البيئية وقياس النوعية للتأكد من مصداقية المعلومات البيئية عن طريق المقاييس البيئية . وستعقد الورشة فى ربيع عام ١٩٩٤ .

بالنسبة لهذا الشق نجد أن أبعاد مدونة السلوك غامضة ، وتتأرجح بين شمولية التغطية (من جانب الموضوعات) وعمومية الصياغة . كما لم يتضح حتى الآن الاخراج القانونى لهذه المدونة وهو الذى سيحدد الأثر القانونى المترتب عليها ويختلف بإختلاف الشكل ، ما اذا كان اعلانا مشتركا او إتفاقية موقعة . وتجدر الاشارة الى انه يصعب صدور مثل هذه المدونة بتغطية شاملة لكافة الموضوعات المدرجة إلا اذا حدث تقدم فى جميع بنود التفاوض ، بالاضافة الى مشاركة أهم الأطراف الاقليمية ، وهو مالم يحدث حتى الآن ولذا تعتبر الجهود المبذولة فى هذا المجال بمثابة « دراسة » اكثر منها « تفاوض » .

الادارة البيئية والوعى العام :

تلعب الثقافة البيئية دورا أساسيا فى مواجهة التحديات البيئية بل انها تلعب دوراً غير مباشر هاما فى المفاوضات أيضا . فبقدر ما كان هناك وعى بيئى بقدر ما إستطاع المفاوض إستغلال هذه النقطة فى صالح مواقفه المتشددة وإن كانت زيادة الوعى البيئى تكون ايضا عامل ضغط على المفاوض لارتباطه بإرضاء القوى الداخلية المؤيدة للبيئة . فى هذا المجال ناقشت « م . ع . ب » التجميع الكندى للأدبيات حول مواد التعليم مما يعد إستجابة لفكرة إنشاء مركز اقليمى للتعليم البيئى . ويبدو أن إختصاص هذا المركز سيكون ادارة البيئة فى سواحل البحر المتوسط[١٠] كما قدمت إسرائيل تقريرا عن إسعداداتها « لسنة البيئة ١٩٩٤ » ، وإقترحت أن تتبع الدول المجاورة تقليدا مماثلا .

وفى نفس المجال قرر مجلس الوزراء العرب فى دورته الخامسة أن يكون موضوع جائزة المجلس لعام ١٩٩٤ هو « صيانة الموارد المائية وتنميتها » ، وأن يصبح شعار الاحتفال بيوم البيئة العربى لعام ١٩٩٤ هو « البيئة والاقتصاد » . وهنا يلاحظ تراجع المجلس عن إعتماد الشعار الذى إقترحته الأمانة الفنية ، وتم ذكره فى البيان الصحفى السابق للاجتماع نفسه . وكان ، « البيئة والسلام » ، بما يوحى بعزوف الجامعة العربية من الاضطلاع بدور فى عملية السلام ولو حتى مفاوضات البيئة .

وحول الوعى البيئى ، اقر مجلس الوزراء العرب « برنامج التوعية والاعلام البيئى فى الوطن العربى » الذى يشمل عقد ورشة عمل حول المشاركة الشعبية فى برامج حماية البيئة فى مارس ١٩٩٤ وعقد دورة تدريبية للعاملين فى مجالات الاعلام حول دور وسائل الاعلام فى نشر الوعى البيئى فى ديسمبر ١٩٩٤ ، وإعداد ونشر مجموعة من الكتيبات حول القضايا البيئية والقيام بدراسة حول حالة المعرفة البيئية لدى تلاميذ المدارس الابتدائية يتم بحثها من قبل ورشة عمل متخصصة تعقد فى يونيو ١٩٩٥ ، واخيرا إعداد افلام تسجيلية قصيرة عن الموضوعات البيئية فى هذا الموضوع بالذات يتضح أن الفصل بين الغمل البيئى العربى - العربى والمفاوضات البيئية العبية الأجنبية قد يكون موفقا وذلك نظرا بخصوصية نظم التعليم العربية ولأهمية خلق وعى بيئى قوى ثاقب الرؤية وواع بالدوافع الخارجية للتدخل الأجنبى تحت ستار البيئة . ويصعب هذا ايضا من أى عملية إختراق للنظام التعليمى العربى . كما أن الوعى البيئى ، مع التسليم بأهميته فى المحافظة على البيئة لا يعد شأنا بيئيا عابرا للحدود السياسية كالتصحر أو التلوث مثلا ولذا يخضع لامكانية تشكيله بصفة قومية .

ومن أجل القيام بواجب التوعية البيئية والادارة البيئية لابد أن توجد مؤسسات وطنية فى إطار الدولة للقيام بهذه المهمات . وكل الدول المشاركة تملك امكانية إنشاء هذه المؤسسات إن لم تكد موجودة بالفعل إلا الجانب الفلسطينى الذى لا يملك عقدة المؤسسات وإن بدأت خطوات إنشائها

البيئة : خطوة للسيادة الفلسطينية :

عادة ما تعتبر البيئة احدى القضايا المضعفة للسيادة الوطنية فى مجال العلاقات الدولية عبر الحدودية التى تتطلب عملا دوليا مشتركا غالبا ما يأخذ شكلا له بعد فوق قومى . إلا أن أعمال الجولة الرابعة (م . ع . ب) تكاد تثبت العكس حيث سهلت الطريق أمام إنشاء سلطة بيئية فلسطينية تتمشى مع اعلان المبادىء الموقع يوم ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ .

كانت هناك محاولات لتفادى الاقرار بأولوية إقامة مؤسسات بيئية فلسطينية فى الجولات الثلاث السابقة .(١١) أما فى الجولة الرابعة فقد بارك رئيس الوفد الاسرائيلى خطوة ، إنشاء مؤسسة بيئية فلسطينية وشجعها على حد قول محمد الحميدى عضو الوفد الفلسطينى .(١٢) وفى هذا الاطار ستجرى سلسلة ندوات حول التدريب البشرى . كما تقدمت النمسا بإقتراح تمويل بنك معلومات بيئية فى الضفة الغربية وغزة . وأخيرا تقوم هولندا بإجراء مسح بيئى عن غزة بما فيه البناء المؤسسى . وحول تكلفة بناء المؤسسات البيئية الفلسطينية والتخطيط البيئى ذكر رئيس الوفد الفلسطينى جاد إسحق انه سيتكلف حوالى ١٥ مليون دولار .(١٣)

ويعني ذلك أن البيئة قد تصبح معبرا غير مباشر لزيادة سلطة الفلسطينيين على الأرض المسترجعة مما يعد تعظيما تراكميا بمقدار السيادة الوطنية خاصة إذا ما تم البناء المؤسسى فى كافة نواحيه بما فى ذلك تدعيم الموارد البشرية والمادية وبناء القدرات التكنولوجية والتعليمية والتعاونية .

وفى حين تزايد الوجود الفلسطينى فى بعض الموضوعات وزادت السلطات المنوطة به فإن عدم تمتع الوفد الفلسطينى بسيادة تماثل سيادة الدول كان وراء تهميش دوره فى موضوعات أخرى . فمثلا فى موضوع التلوث البحرى فى خليج العقبة كان الدور المحورى هو لمصر والأردن وإسرائيل وذلك بسبب عدم وجود أراض محتلة عام ١٩٦٧ تطل على خليج العقبة مما إستبعد مشاركة فلسطينية صريحة فى الاتفاقات المعقودة بهذا الشأن .

التلوث البحرى : خليج العقبة :

يحتل موضوع التلوث البحرى حيزا كبيرا من الاهتمام البيئى فى الشرق الأوسط ليس فقط من قبل الدول المشاطئة للبحر الأحمر أو البحر الأبيض المتوسط، بل أيضا من جانب بعض الدول من خارج المنطقة نظرا لأهمية البحرين ، وخاصة البحر الاحمر وفرعه خليج العقبة فى البحث العلمى ولمركزيته بالنسبة للسياحة المائية العالمية .

ومن أجل حماية البحر الأحمر وخليج العقبة قدمت مصر إقتراحا بإنشاء مركز تنسيق إقليمى للكوارث البحرية وإستعداد الطوارىء . وقد لقى الاقتراح مساندة من مجموعة العمل . وتم الاتفاق على إنشاء مراكز للطوارىء فى مدينتى العقبة ونويبع ، بالاضافة إلى تقوية تلك الموجودة فى إيلات . وتعد هذه خطوة فى إتجاه إنشاء المركز الاقليمى .

كما تم الاتفاق أيضا على خطط عمل بيئية متوازنة فى الدول المشاطئة لخليج العقبة ، تكون خطوتها الاولى هى قيام مصر والاردن وإسرائيل بخطة للاعداد المسبق لمواجهة تسرب البقع الزيتية بتمويل المجموعة الاوروبية .

وقدم البنك الدولى خطة عمل بيئية مبنية على دراسات السابقة لخليج العقبة . وإستمتعت مجموعة العمل إلى نتائج ندوة عن الوقاية من الكوارث البحرية والاستعداد للطوارىء عقدت فى طوكيو فى يونيو ١٩٩٣ وتكاملت مع ورشة عمل أمريكية عن حوادث المواد الملوثة والتى تم بحثها فى الجولة الثالثة .

بالاضافة الى عدم المشاركة الفلسطينية ، نلاحظ عدم مشاركة السعودية فى هذه الترتيبات بالرغم من أن السعودية تطل على خليج العقبة ويبدو أن السعودية تراقب عن بعد هذه الجهود دون الاشتراك العلنى فيها ، وعلى أساس ان كل هذه المشاريع توفر ما يسمى فى العلاقات الدولية : Collective Good أى الخدمات التى يشارك البعض فى تقدمها ، ولا يستطيعون منع إستخدامها من قبل الاخرين . قد لقى هذا التعاون فى مجال مكافحة التلوث البحرى فى خليج العقبة تغطية اعلامية كبيرة .(١٤)

اما بالنسبة لاجتماع مجلس الوزراء العرب ، فقد اكد أن الهيئة الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الاحمر وخليج عدن ستعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية . كما تطرق المجلس إلى تبادل المعلومات حول السفن التى تحمل تلوثا للبيئة . وحول هذه النقطة أكد المجلس على حق الدول العربية فى حماية بيئتها البحرية ثم دعا إلى دعم التعاون وتنسيق الجهود بين الدول العربية لحماية البيئة البحرية وصيانتها وخاصة فيما يتعلق بإستعراض الاتفاقيات الدولية التى تتعلق بموضوع النفايات الخطرة .(١٥) كما طالب المجلس بتبادل المعلومات بين الدول العربية والمنظمات العربية والاقليمية حول السفن التى تقوم بنقل النفايات الخطرة والنووية . وتركزت باقى القرارات حول موضوع متابعة وملاحقة المسئولين عن التلويث البحرى النووى والكيماوى .

التلوث البحرى فى البحر المتوسط :

لا يقتصر التلوث البحرى على خليج العقبة والبحر الأحمر وانما يمتد الى البحر الأبيض المتوسط . وجدير بالذكر أن محاربة التلوث فى البحر الأبيض لا يرتبط مباشرة بمفاوضات السلام حيث تمت بعض الانجازات بشأنه حتى قبل بدء عملية السلام مثل معاهدة برشلونة وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط (MAP) ، واخيرا ميثاق نيقوسيا (١٩٩٠) . وتقوم المجموعة الأوروبية بدور نشط فى هذا المجال من خلال برنامجها (LIFE)

وقد أكدت التقارير أن البحر المتوسط يتعرض لملوثات صناعية تصل كل عام إلى ما يقرب من ١٢٠ الف طن من الزيوت الطبيعية و ٢٨٠٠ طن من الرصاص و ٢٤٠٠ طن من الكروم و ١٠٠ طن من الزئبق و ٨٠٠ الف طن من الفوسفور . وقد إستضافت مصر مؤتمر بحار نظيفة ٩٣ لبحث أسباب تلوث مياه البحر المتوسط فى الفترة ما

بين ٩ إلى ١٢ نوفمبر الماضى .
اما عن (م . ع . ب) فقد قدمت المجموعة الأوروبية تقرير إنجاز عن مشروعها لادارة مندمجة للشاطىء الشرقى من البحر المتوسط وسيتم تطويره ليناقش لاحقا . ومن التلوث البحرى إنتقلت أعمال (م . ع . ب) إلى تلوث المياه وإدارة المخلفات .

ادارة المخلفات ، المجارى وتوعية المياه :
قدمت الولايات المتحدة عرضا عن ورشة العمل التى عقدتها عن معالجة الفضلات المائية فى المجتمعات الصغيرة، اعلنت فيه عن عزمها على مساندة تلك المشروعات بما فيها أجهزة لمعالجة الفضلات المائية فى المجتمعات الصغيرة التى يقل عدد أفرادها عن عشرة الاف نسمة ، وبتكلفة مالية معقولة ، حيث أنه من غير الممكن تنفيذ مشروعات ذات تقنية عالية فى مجتمعات صغيرة حيث لا يوجد من الأموال ما يكفى[١٦] وفى مجال مقارب عرضت إيطاليا عقد ندوة عن إدارة المخلفات الصلبة ، وذلك لتنسيق ودمج الخبرات المتاحة فى المستقبل القريب ، كما عرضت اليابان إستضافة ندوة فى بداية عام ١٩٩٤ عن تكنولوجيات ضبط التلوث الصناعى .
وفى نفس مجال التلوث الصناعى قرر مجلس الوزراء العرب ـ ١) إلى إعداد معايير عربية للانبعاثات من الصناعات يتم بحثها من قبل ورشة عمل متخصصة تجتمع فى مايو ١٩٩٤ ٢) التطبيق النموذجى للارشادات العامة للتشخيص المفصل للآثار البيئية للصناعات والمعايير العربية على ثلاث صناعات مختارة ـ ٣) عقد ورشة عمل لتقييم نتائج التطبيق النموذجى للارشادات والمعايير فى سبتمبر ، وأخيرا عقد ورشة عمل حول نشاط الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال لتوضيح سياسة الصندوق فى تقديم المساعدات .

التصحر :
كان بند التصحر هو البند الوحيد الذى تم تخصيص تمويل لأحد مشروعاته خلال الجولة الرابعة لـ م ع ب . لقد ناقشت م ع ب اقتراحا قدمه البنك الدولى لضبط الموارد الطبيعية فى الأراضى القاحلة وإلتزمت اليابان بمساهمة مبدئية قدرها ٥٣٠,٠٠٠ دولار أمريكى لبدء المشروع مما يعد الالتزام التمويلى الوحيد خلال هذه الجولة .
وكان إقتراح إسرائيل الخاص بإقامة مشروع لمكافحة التصحر قد لقى قبولا من العديد من الأطراف المشاركة فى المفاوضات . وقد وافقت ست دول عربية هى مصر والاردن وفلسطين والجزائر وتونس وعمان على إقتراح البنك الدولى بإقامة وحدة تنسيق وشبكة تعاون بين الأجهزة الأكاديمية فى الدول المعنية لمكافحة ظاهرة التصحر . وقرر البنك الدولى إقامة صندوق خاص لتمويل المشروع راسماله من ٨ إلى ١١ مليون دولار للانتهاء منه فى غضون اربع سنوات . وسوف يشمل مشروع «مكافحة التصحر خمسة مجالات رئيسية هى : ـ ١) إدارة وتنمية المراعى والمزارع الحيوانية ـ ٢) تنمية وإدارة الموارد المائية ـ ٣) معالجة ملوحة الأراضى ـ ٤) تطوير الغابات والمحافظة عليها بشكل إقتصادى ـ ٥) تطوير الحياة النباتية فى المناطق الصحراوية : ومن المقرر عقد إجتماع يضم ممثلى ست دول عربية واسرائيل فى تونس خلال الشهر القادم لبحث الخطوات التنفيذية . والجدير بالذكر انه فى إجتماعات لاهاى اكتوبر ١٩٩٢ كانت قد أثيرت إمكانية إنشاء مركز إقليمى للتعاون فى مكافحة التصحر[١٧]
اما عن إجتماع مجلس الوزراء العرب ، وقع موضوع التصحر تحت بند برنامج العمل البيئى العربى لعامى ١٩٩٤ و ١٩٩٥ حيث إشتمل على « برنامج مكافحة التصحر وزيادة الرقعة الخضراء فى الوطن العربى » يدخل ضمن خطوات هذا البرنامج دعم وتحديث وإستكمال الدراسات الأولية ودراسات ما قبل الجدوى لمشروع الحزام الأخضر فى كل من بادية الشام والجزيرة العربية والقرن الأفريقى على أن يتم بحث نتائج هذه الدراسات من قبل ورشة العمل المتخصصة فى نهاية عام ١٩٩٥ .
كما تقرر دراسة حالة التصحر فى الوطن العربى ووضع خريطة تفصيلية لها على أن يتم الانتهاء منها خلال عام ١٩٩٥ .
وعند فحص قضية التصحر ، نجد أنها تفتقد إلى وثائق قانونية وإجرائية لتنظيم سلوك الدول تجاه هذه المشكلة[١٨] سواء على المستوى العربى أو الشرق أوسطى ، مما يرشح أن تكون المرحلة القادمة مرحلة التفكير فى إتفاق مدون يتعلق بهذه المسألة .
وبذلك نجد أن إجراءات التعاون قد بدأت بالفعل فى هذا المجال ومعظم المجالات الأخرى خاصة التصحر ، الادارة البيئية وخليج العقبة والتلوث البحرى نظرا للصيغة التقنية لهذه الموضوعات وعدم مساسها بمؤسسات أو شئون أخرى مثل الاقتصاد أو الدفاع ولكن قضايا البيئة فى المنطقة لا تقتصر على هذه الموضوعات . فحتى تكون البيئة فى الشرق الأوسط نظيفة ، وجب إدخال شئون بيئية أخرى .

القضايا البيئية الخلافية :
لبعض الأنشطة الاقتصادية والدفاعية أثر بيئى خطير ويقع فى مقدمة هذه الأنشطة مجال الطاقة والأسلحة النووية . وبقدر ما يكون التعامل مع هذه الأنشطة اقتصاديا أو أمنيا بقدر ما تقع الآثار فى نطاق الاهتمام البيئى مما يبرر أو حتى يستوجب أن تدخل فى جدول الأعمال البيئى ، خاصة فى الشرق الأوسط حيث تنفرد

اسرائيل بإمتلاك الأسلحة النووية ، وبالطبع محطات الطاقة النووية . ورغم أن موضوع التصرف فى النفايات النووية ومخاطر الحوادث النووية لم يدرج رسميا فى جدول اعمال مجموعة عمل البيئة (م ع ب) إلا أنه قد اثير خلال الجولة الرابعة بالقاهرة وأثار خلافات بين الدول العربية وإسرائيل[١٩] .

لم تكن هذه هى البادرة الأولى من جانب الدول العربية لاثارة هذا الموضوع وإدراجه فى جدول أعمال المجموعة ، فقد تبنت مصر المطالبة بتحريم نقل المواد المهددة للبيئة إلى دول أخرى ودعت إلى التخلص من النفايات والمواد المشعة داخل حدود الدولة ذاتها بالاضافة إلى منع النشاطات العسكرية المدمرة للبيئة من خلال ورقة العمل التى قدمتها مصر فى جولة طوكيو (مايو ١٩٩٢) والتى حددت فيها بعض « المبادىء الاسترشادية » للسلوك البيئى .

لم تكتف مصر بالمبادىء بل إتجهت إلى صميم « الأمن البيئى » وطالبت بسياسات وإجراءات عملية للتحكم فى النفايات المشعة وضمان دفنها بطريقة سليمة ويتواءم هذا الموقف المصرى مع موقعها الجيوبولتيكى فهى الدولة العربية المحورية سياسيا بالاضافة إلى إنكشافها بيئيا أمام أية حوادث وإشعاعات نووية لقرب مفاعل ديمونة الاسرائيلى ، وعدم وجود حواجز طبيعية أمام تلك الحوادث . ويدخل هذا التصرف المصرى فى إطار الثابتة الأساسية وهى « أن يتسع جدول أعمال مجموعة عمل البيئة ليشمل كافة المخاطر وكيفية الاستعداد لمواجهتها[٢٠] .

ولكى يستقر الأمن البيئى الاقليمى لابد من النظر إلى كافة مخاطره وتتمثل فى خطرين رئيسيين : ١) خطر الحادثة النووية ٢) التصرف فى النفايات النووية وتستلزم هذه المخاطر عدة اجراءات للوصول إلى السلامة النووية

بالنسبة للنفايات النووية توجد طرق لمعالجتها من ضمنها التخزين طويل المدى تحت الصخر وإن كان البيئيون يتساءلون عن حق الجيل الحالى فى ترك تلك الملوثات للأجيال القادمة[٢١] . وتختلف شروط معالجة ودفن النفايات النووية بإختلاف كثافة الاشعاعات وعادة ما تنقسم إلى ثلاث شرائح : ـ ١) النفايات منخفضة المستوى المنخفض مثل الملابس الواقية للمشغلين ، العبوات ومواد أخرى تعرضت لجرعات قليلة من الاشعاعات ٢) النفايات متوسطة المستوى عادة ما تتكون من المواد المعدنية مثل الراتنجات والوحول ـ ٣) النفايات عالية المستوى التى تتكون من انابيب الطاقة فى المولدات[٢٢] وعادة ما تحتاج عملية الدفن السليمة إلى إختبارات جيولوجية دقيقة لتحديد ما إذا كانت النفايات ستؤثر على أية خزانات مائية جوفية تتعرض لضغط إلى اعلى مما يهدد بتسرب الاشعاعات إلى مجرى المياه[٢٣]

وهو ما قد يحدث فى الشرق الأوسط . هذا عن الدفن الأرضى ، اما القاء النفايات فى البحار ، فقد قرر موقعو إتفاقية لندن فى نوفمبر الماضى فرض حظر دائم على إلقاء النفايات النووية فى البحار . ويعد ذلك تطورا على الاتفاقيات المنفصلة فى أوسلو وباريس اللتين وضعتا حظرا محددا بخمسة عشر عاما . احتفظت بعض الدول كالمملكة المتحدة بحق إعادة بدء الدفن بعد انقضائه ولذلك فبالنسبة لنفايات إسرائيل النووية وجب عليها إتباع شفافية فى المعلومات توضح نوعية النفايات التى تنتجها وتصنيفها ضمن الشرائح الثلاث وحث إسرائيل على معالجة النفايات التى يتم دفنها أرضا والتشاور على أماكن الدفن بعد إجراء الاختبارات الجيولوجية اللازمة ، وأخيرا إستخدام الارادة الدولية فى حظر الدفن البحرى حظرا تاما التى توصل اليها فى لندن فى نوفمبر للضغط على إسرائيل ولكن بالاضافة إلى مشكلة التخلص من النفايات هناك خطر الحوادث النووية .

الحادث النووى وسبل المواجهة :

يعتبر الحادث النووى شأنا بيئيا عبر حدودى يتميز بآثار واسعة التغطية وطويلة المدى ، بالاضافة إلى عدم إلتزامها بوقت أو مكان معين وتصاحبها إصابات واضحة[٢٤] . ويصعب أو يستحيل فى الحادثة النووية على الدول التيقن من أدوارهم (مصدر ، ضحية بريئة أو عابر محظوظ نظرا لعوامل الجو وانماط الريح) مما يجعلهم يتفاوضون بدون معلومات محددة بشأن مصالحهم . ويسهل ذلك عليهم وضع المصلحة المشتركة فى حساباتهم عند التفاوض .

وينطبق ذلك على الدول العربية المتاخمة لاسرائيل حيث لا تدرى بالدقة موقعها من حادثة نووية إسرائيلية الا أن إسرائيل هنا تتمتع بعدم الانكشاف أمام حادثة نووية مماثلة من جانب الدول العربية لعدم وجود طاقة نووية واسعة فى العالم العربى وإن كانت إسرائيل مهددة بحوادثها هى النووية .

ويعدد « يانج » اهداف أى تنظيم دولى لمواجهة الحوادث النووية بالتالى ١) التقليل من إحتمالات الحدوث ـ ٢) الحد من الدمار عن طريق توفير إنذار مبكر ، وإمكانيات الحد من الدمار ، والاغاثة الطارئة وإجراءات التنظيف السريعة ـ ٣) تسهيل العناية المتطورة للضحايا ـ ٤) توسيع دائرة الاصابة حتى لا تتحمل دولة واحدة كل المخاطر ٥) تحضير ترتيبات إعادة البناء غداة الحادثة ـ ٦) إنشاء آليات لادارة طلبات التعويض ـ ٧) تفادى تخفيض حوافز الدول الفرادى لتنظيم إستخدام الطاقة النووية داخل ولايتها الوطنية .

اما عن عناصر هذا التنظيم الدولى ، فيذكر « يانج » خمسة ـ ١) معايير السلامة ـ ٢) وسائل الانذار المبكر والحد من الدمار ـ ٣) تسهيلات المراقبة ـ ٤) ترتيبات

الغوث وإعادة البناء ـ ٥) أليات التعويض . بالنسبة لمعايير السلامة فهى تتعلق بمحاولة خفض إحتمالية وقوع الحوادث . لابد أن تشمل معايير السلامة المنشآت والتشغيل . عن طريق توافر مستلزمات أساسية فى تصميم وتشييد المحطات النووية من ناحية بالاضافة إلى مستلزمات تدريب العاملين ، وسائل التشغيل داخل المحطات ، ظروف الغلق المؤقت ، طرق الاخلاء . فى هذا السياق لا توجد مشكلة راكب يعانى الحرية حيث أن مواطنى الدولة يكونون أول الضحايا .

ولكن عند وقوع الحادثة تكون إجراءات ومعايير السلامة قد فشلت بالفعل فى الوقاية من الآثار ، ولذا تكون المرحلة الثانية هى الانذار المبكر وإجراءات الحد من الدمار . وبالرغم من أن تفادى كافة الآثار مستحيل ، إلا أن الانذار المبكر يساعد على الحد من الدمار خاصة عندما يتزامن مع إجراءات معدة لحماية الجماعات البشرية والبيئية الطبيعية . إن المعرفة الدقيقة لنطاق وتوجه السحابة المشعة يساعد على معرفة المناطق التى تقع فى خطر وتساعد على توجيه عناية السكان إلى مخاطر غير مباشرة كتلوث الطيور المهاجرة والحيوانات والآثار على النبات وما يترتب عليه من سلسلة غذائية . وتساعد المعلومات السريعة أيضا على القيام بإجراءات الاخلاء ووقف سلسلة العدوى التلوثية فى الحيوانات والغذاء . وهنا يكون من المفيد إنشاء نظم إنذار مبكر مشتركة ، تسهل عملية نشر مبسطة لأجهزة إكتشاف مصحوبة وغير مصحوبة ، بالاضافة إلى مراكز معلوماتية مركزية تتمكن من جمع وتحليل المعلومات المنفصلة . ويساهم ذلك فى تراكم الخبرات العلمية وتنمية شبكة من العلماء والمهندسين يتمكنون من مقارنة النتائج وتبادل الخبرات .

وبرغم أهمية الانذار المبكر وإجراءات الحد من الدمار ، إلا أنها لا تعالج كافة آثار الحادثة النووية حيث أن المواد النووية لها حياة بعيدة المدى مما يستلزم جهود مراقبة ومتابعة لآثارها . فمثلا لابد من تتبع الجزئيات النووية فى سلسلة الغذاء . وبالنسبة لخلق أجهزة المراقبة المناسبة يحتاج ذلك إلى شبكة من قواعد الملاحظة وحرية مرور للأشخاص المرخص لهم مع إلتزام تمويل بعيد المدى لا يتأثر بتذبذب الموازنات الوطنية ولا المناورات السياسية . وتصاحب هذه القواعد معامل بحث مركزية لتجميع وتحليل المعلومات . وبرغم أن مثل ذلك التعاون يبدو صعبا للغاية بين دول متعادية إلا أن هناك سابقة إتفاقية التعاون البيئى (١٩٧٢) بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق .

يأتى بعد هذه المرحلة عملية الاغاثة وإعادة البناء التى قد تبدو غير مسببة فى حالة اى كارثة طبيعية الا أن الوضع يختلف مع الحادثة النووية حيث تكون المنطقة المصابة شاسعة ويحتاج المصابون إلى عناية متطورة جدا بالاضافة إلى أعمال نزع تلوث فى مناطق متطرفة جدا . ولذا لابد من دراسة إدارة برامج الاغاثة وإعادة البناء ويقترح « يانج » صندوقا دوليا يكون له سكرتاريته المستقلة يخول لها إتخاذ قرارات مستقلة .

واخيرا تكون مرحلة اليات التعويض حيث تكون الدول متباطئة لتعويض الضحايا خارج حدودها . ويقترح يانج نوعا من التامين الممول مسبقا ولو بمبالغ بسيطة يتبعها تمويل مباشر عند وقوع الحادث .

أما عن الهيئات المنفذة لتلك العناصر من « التنظيم الدولى » يفرق « يانج » بين وسائل مركزية وأخرى لا مركزية . فبالنسبة للاجراءات الوقائية يجادل يانج بأن الترتيبات التنظيمية اللامركزية افضل ، لأن الدول تحرص على رعاياها وبالتالى يتوافر الحافز . أما عن الانذار المبكر والمراقبة طويلة المدى ويقترح « يانج » جهازا مركزيا لتحليل وتركيب المعلومات ويمكن إستخدام منظمات قائمة بالفعل كالهيئة الدولية للطاقة الذرية أو المعهد الدولى لنظم التحليل التطبيقية وعن أعمال التنظيف وإعادة البناء يؤيد « يانج » إنشاء منظمات مركزية جديدة .

الخلاصة والاستنتاجات :

اظهرت البيئة المرحلة الانتقالية التى يعيشها الشرق الأوسط من مرحلة اللانظام والفوضى إلى مرحلة يتم فيها صياغة بعض القواعد والأعراف بل والاتجاه إلى مناخ تعاونى بدلا من المناخ العدائى السائد طوال الخمسين سنة الماضية . ومن الطبيعى أن يتخلل هذه المرحلة عدة صراعات هدفها ضمان الموقع عند، إستتباب مرحلة التعاون إنه إذن صراع التعاون .

خلال هذه المرحلة تدخل كل مجموعة مشاركة بتصور وهدف مختلف . فمثلا فلسطين هدفها تحقيق أكبر قدر من السيادة وتحسين الأحوال المعيشية فى الأراضى المسترجعة عن طريق ضمان أكبر نسبة من المساعدات الخارجية . أما إسرائيل فتحاول النفاذ داخل المحيط العربى الذى طالما حرمت منه وتستخدم البيئية كأحد مداخل هذا التعاون ، وخاصة تلك القضايا البيئية التى تمثل تحديا مشتركا غير مربوط بأى قضايا سياسية أو أمنية وعائد التعاون متعدد الأطراف فيه عال تحاول إسرائيل من خلال هذا صرف النظر عن قضية المتسبب والمسئول عن العديد من النشاطات المدمرة للبيئة لا سيما تلك ذات الشق العسكرى النووى والذى تنفرد به إسرائيل دون باقى الدول العربية . وفى نفس الوقت ترفض بعض الدول العربية الواعية ومن ضمنها مصر حذف بعض الشئون البيئية لمجرد انها لا تلائم إسرائيل حاليا . اما عن الأطراف الخارجية فيشترك معظمهم من اجل تدعيم العملية السلمية والانتقال إلى مرحلة إستقرار فى الشرق الأوسط تفتح الأسواق الأوسطية أمام منتجاتهم ، وتوفر مد خط من الطاقة شريان الحياة فى

الغرب . يهتم عدد من الأطراف الخارجية بإجراء أبحاث بيئية قليلا ما يتوفر لعلمائهم فرصة للدراسة فى بيئة مثل الموجودة فى خليج العقبة مثلا . ويعمل بعض الأطراف الغربية على تجريب التكنولوجيا البيئية المطورة لديه وتعتبر اليابان على رأس هذه الدول . أما بالنسبة لباقى الأطراف العربية فإشتراكها بمثابة حسن النبض وتهيئة مواطنيها لتقبل السلام التدريجى مع إسرائيل بالاضافة إلى معادلة المشاركة فى تلقى المساعدات الأجنبية .

تعتبر صياغة جدول الأعمال وتحديده فى مجموعة عمل البيئة هى أصعب الأمور فيها ، وتعكس القوة النسبية للأطراف المشاركة كما تعكس رؤية راعى المفاوضات الرئيسى الولايات المتحدة الأمريكية - ولذلك تتكرر محاولات الأطراف المشاركة لادخال الموضوعات ذات الاهمية لهم ولا سيما معادلات الدول العربية إدخال بند التصرف فى النفايات النووية ومخاطر الحادث النووى فى مقابل إعتراضات إسرائيلية وتأييد من بعض الدول الغربية التى تسعى أن تكون « م ع ب » هى المنتدى الذى من خلاله يتحقق تقدم إعلامى ، ومن خلاله تجرى إتفاقات شبيهة بإجراءات بناء الثقة بين دول يربطها عداء تاريخى وتنافس مستقبلى .

إن إختيار جدول الأعمال يعكس أيضا التقدم أو التأخر فى المسار الثنائى . فهناك مشكلة فى تحديد ما هو متعدد الأطراف وما هو ثنائى ، ابرزها مثلا مسألة إقامة سلطات بيئية فلسطينية والتى طالما حاول الفلسطينيون إستخدام التأييد العربى لادراجها فى مجموعة العمل إلا أن حلها كان ثنائيا فى المقام الأول . ايضا هناك بعد أى من جدول الأعمال لابد من النظر اليه فى إطار ريجيم بيئى عالمى ، وأى من القضايا ذات صبغة إقليمية أكثر .

تأتى ايضا مسألة المشاركين فى أعمال مجموعة العمل . إن العدد الكبير الذى وصل إلى ٤٥ وفدا يحتم دراسة تأثير عدد الوفود المشاركة على الأداء التفاوضى وهناك العديد من الدراسات النظرية حول التعددية المحدودة والواسعة . وهنا تثار ايضا قضية مقاطعة سوريا ولبنان لأعمال المفاوضة متعددة الأطراف كلها ويثار التساؤل : هل تملك سوريا « حق نقض » على أى إتفاق بيئى يعقد من خلال أعمال اللجنة ، أم أن وزن سوريا البيئى غير مهم فى عدد من القضايا كخليج العقبة على سبيل المثال . ثم يطرح التساؤل حول ما إذا كانت سوريا تخسر فرصة المشاركة فى رسم خريطة الشرق الأوسط البيئية من خلال مقاطعتها لأعمال المجموعة ؟

إن مسألة المشاركين لا تقتصر على هذا بل تمتد لتشمل نوعية المشاركين وهى دول ومنظمات حكومية دولية فى حين اثبتت الدراسات النظرية اهمية دور المنظمات غير الحكومية والجماعات الابستمية فى خلق مناخ تعاونى وفى صياغة جدول الأعمال من الرأى العام العالمى . وهذا يستلزم من الدول العربية مساندة نشاط منظمات عربية غير حكومية فى مجال البيئة والعمل على رفع كفاءتها وزيادة عددها .

لا تعقد إجتماعات (م . ع . ب) فى فراغ بل توجد جنبا إلى جنب مع عدد من مجموعات العمل الأخرى فى عملية السلام ، ولذا يجب دراسة طبيعية العلاقة بين مجموعات العمل وبينها البعض . وهنا لابد من بحث هل من المفيد للدول العربية ربط المسائل بين اللجان فمثلا يمكن للفلسطينيين أن يدخلوا موضوع اللاجئين البيئيين وأن يجادلوا بأن إجراءات وتدابير إسرائيل تجاه الاراضى الزراعية الفلسطينية على سبيل المثال قد أرغم العديد من الفلسطينيين على ترك أرضهم نظرا للتدابير والتدمير البيئى الاسرائيلى .

اخيرا يجب دراسة بعض الموضوعات التى قد يثيرها الجانب الاسرائيلى فى حالة ما اذا وجدت إرادة سياسية لتعطيل سير المفاوضات - فتماما كما أن موضوع السكان بدأ يدخل فى المجال البيئى بين الجنوب والشمال فى إطار الريجيم البيئى العالمى ، يمكن لاسرائيل إدخال هذا البعد بطريق غير مباشر .

ان عملية الاستعداد للجولة القادمة المتوقعة فى إبريل ١٩٩٤ فى دولة إقليمية لا تقتصر على وزارة الخارجية بل تستوجب جهدا بحثيا فى كافة القضايا التى طرحت فى هذا التقرير ولا سيما موضوع الاثار البيئية للنشاط الاسرائيلى النووى . □

المراجع :

1 - Israel Peleg , Interview with Mona Eltahawy , « Palestinians , Israelis Optimstic On Environment » , Reuters (Nov . 15 , 1993) , CSA 927 .

٢ - لقاء شخصى مع Futashi Matsumoto الدبلوماسى بسفارة اليابان بالقاهرة .

٣ - جامعة الدول العربية ، تقرير وقرارات مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة فى دورته الخامسة ، القاهرة ١٩٩٣/١١/٢٤ .

4 - A . Hurrell & B . Kingsbury . « Introduction » In A . Hurrell & B . Kingsbury (eds .) , The International Politics of The Environment , (1992) , PP . 1 - 40 .

5 - Ibid .

6 - Peter Sand , « International Cooperation : The Environ mental Experience » in gessico Mattews (ed .) , Preserving the Global Environment : The Challenge of Shared Leader - Ship (New York : WW Norton , 1991) , P . 240 .

7 - Ibid .
8 - Ibid .

٩ ـ هياشى ادادا ، « رؤية اليابان للتعاون الاقليمى فى مجال البيئة فى الشرق الاوسط » ، العالم اليوم (١٩٩٣/١١/٢٣) ص ١٢ .
١٠ ـ يحى غانم ، انشاء محطة لمكافحة بقع الزيت بالعقبة ، الأهرام ، (١٩٩٣/١١/١٦) ص ٥ .
١١ ـ جاد اسحق فى لقاء مع عاطف صقر ويحيى غانم ، « اجتماع ممثلى ٦ دول عربية واسرائيل » ، الاهرام ، ١٩٩٣/١١/١٨ ص ٦ .

12 - Muha ed Humaid , Interview With Mona El Tahawy , op . cit . , Reuters (Nov . 15 , 1993) , CSA 927 .

١٣ ـ جاد اسحق ، مرجع سبق ذكره .
١٤ ـ يحيى غانم ، أول اتفاق عربى اسرائيلى فى المفاوضات المتعددة الاطراف ، الاهرام (١٩٩٣/١١/١٧) ص ٦ .
١٥ ـ الاتفاقيات المعنية هى : ١) الاتفاقية الدولية الخاصة بمنع التلوث البحرى من جراء المخلفات والمواد الاخرى المبرمة فى لندن ١٩٧٢ ـ ٢) اتفاقية بازل بشأن التحكم فى نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود ، ٣) الاتفاقية الدولية لمنع التلوث البحرى من السفن لسنة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨ ، ٤) اتفاقية برشلونة حول حماية البحر الابيض المتوسط من التلوث ، ٥) الاتفاقية الاقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن ، ٦) بروتوكول حماية البيئة البحرية من التلوث الناتجة من مصادر فى البر والتابع لاتفاقية الكويت الاقليمية للتعاون فى حماية البيئة البحرية من التلوث ،٧) اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووى أو طارىء اشعاعى ، ٨) اتفاقية حصر واستحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيماوية وتدمير تلك الاسلحة .
١٦ ـ رافت سليمان ، « ممثلو أربعين دولة للحفاظ على بيئة الشرق الأوسط » العالم اليوم ، ١٩٩٣/١١/١٥ ص ١١ .
١٧ ـ السفير ، ١٩٩٢/١٠/٢٧ .
١٨ ـ سلوى جمعة ، « قضية البيئة فى المفاوضات متعددة الأطراف » ، بحث مقدم من المؤتمر السنوى السادس للبحوث السياسية : مفاوضات عربية واسرائيلية ومستقبل السلام فى الشرق الأوسط . ٥ ـ ١٩٩٢/١٢/٧ ص ٨ .

19 - « Multi agree on environment » , Al Ahram Weekly , 18 - 22 / 11 / 39 .

٢٠ ـ مستشار هاجر الاسلامبولى ، تعقيب على بحث سلوى جمعة السابق ذكره ، ص ٣ .

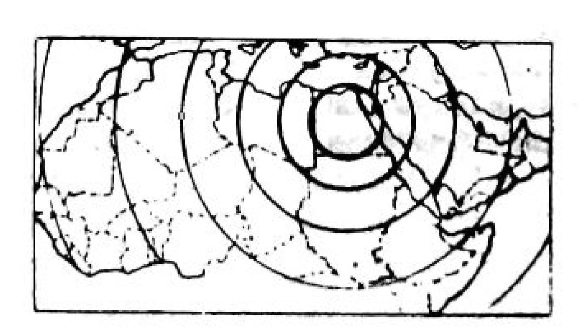
21 - B . Maddox , « At a Strategic Cross Roads » , Financial Times , 16 / 11 / 39 .
22 - Ibid .
23 - Ibid .

٢٤ ـ هذا الجزء وما يليه مبنى فى الأساس على الفصل السادس من كتاب « أوران يانج » بعنوان :
Regime Formation as Contract Negotiation : Nuclear Accidents .

والكتاب بعنوان :
Oran Young , International Cooperation : Building Regimes for Natural Resources and the Environment (London : Cornell University Press , 1989) .

• • •

أسهم ـ مشكورين ـ فى توفير المعلومات السادة : د . سلوى جمعة (الجامعة الامريكية) والسيدة سمية سعد والسيد وائل أبو بكر (إدارة البيئة ـ وزارة الخارجية) والسيد فاطمة الملاح والسيد خالد والى والسيد كريم العبيد (الجامعة العربية) والسيد جان راسو (المفوضية الاوروبية) والسيد نوتوشى ماتسوموتو (السفارة اليابانية).





الردع : وطنيـــاً وعربيـــاً

ع . د الدكتور هيثم الكيلانى

يمكن القول إن صيف العام ١٩٩٠ ، الذى شهد غزو العراق للكويت ، وما تلاه من حرب ، كان الجسر الذى عبرت عليه متغيرات متعددة ، منها ما هو جذرى ، ومنها ما هو طارىء ، ولكنها ، جميعها ، أسهمت فى تكوين حالة جديدة فى المنطقة العربية ، اتسمت بالسيولة فى الافكار والرؤى والافاق ، وبانها فتحت الأبواب امام مختلف الاحتمالات والتطورات ، ولفت الغد وما وراءه من مستقبل ، بالضبابية والغموض ، .

لقد دفعت حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) ، وما سبقها وزامنها من معالم الحالة الجديدة للنظام العالمى الذى ساد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، مشكلات الامة العربية الى السطح ، حيث أصبحت المواجهة والمعالجة امرين لا مهرب منهما .

وفى مثل هذه الحالة التى تعيشها المنطقة العربية ـ وهى حالة فريدة لم تعرفها المنطقة منذ ان انتظمت دولها وفى إطار مؤسسى قومى اقليمى هو جامعة الدول العربية ـ من الطبيعى ان نجهد فى تلمس منافذ الخلاص ، وان نحاول تصحيح اتجاه المركب ، بالرغم من العاصفة التى لا تزال هوجاء ، لما تهمد رياحها وتهدأ امواجها .

فى اطار هذا المسعى تأتي هذه الدراسة عن الردع ، بشقيه الوطنى والعربى ، لتدلل على أنه السبيل الاقوم فى المرحلة الراهنة ، والقاعدة التى نستند اليها للمرحلة القادمة . وعلى هذا فإن الدراسة تتطلب التعرف الى معالم الحالة الراهنة فى ظل النظام العالمى الجديد ، وما احدثت من متغيرات فى الجوار الجغرافى للوطن العربى ومشكلاته ، وبخاصة الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، ليقودنا ذلك كله الى الحديث عن الردع كمفهوم وكاسلوب من أساليب الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، تمهيدا لرسم معالم مشروع للردع العربى ، ينعقد حوله الحوار ليثريه بالراى والاجتهاد .

اولا ـ فى إطار النظام العالمى الجديد :

حينما نريد أن نبحث فى إمكان القدرة على بناء قوة ردع عربية ـ وهى الوسيلة العسكرية للامن القومى العربى ـ فى إطار النظام العالمى الجديد ، لابد لنا من أن نتلمس منزلة هذه القدرة وتلك القوة فى ذلك الاطار . ويدعونا هذا الى أن نستعيد بعض الملامح التى تعرضت للتغيير ، يوم أن كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى يشكلان ، حتى منتصف الثمانينات ، بؤرة « القطبية الثنائية » ، والحد الذى تصطدم عند طرفيه عقيدتان لنظامين متعارضين ، هما الرأسمالية والشيوعية . ومن تلك البؤرة وذلك الحد ولدت الحرب الباردة ، وانطلقت معها شرارات عشرات من الحروب الاقليمية والصغيرة والمحدودة والمحلية والاهلية . وقد عاش العالم وقائع هذه الفترة التاريخية التى امتدت اربعين عاما ، وبدأت اثر انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وأشرفت على مخاض الخلاص فى منتصف الثمانينات .

ولقد شكلت كتلتا التنازع والتصادم نظامين عسكريين سياسيين ، تمثلا فى حلف شمالى الاطلسى وحلف وارسو وحمل كل نظام رقما عالميا : العالم الأول والعالم الثانى . ووجدت بقية دول العالم ـ ومنها الدول العربية ـ التى لم تنضم الى هذه الكتلة أو تلك ، وجدت نفسها تحمل اسم العالم الثالث ، الذى التصقت به مختلف سمات التخلف والتبعية . وحينما زال العالم الثانى من الوجود ، الفى العالم الثالث نفسه يحمل رقما غير متسلسل ، وشعر كأنه فقد وزنه .

وهكذا أخذت المفاهيم والمصطلحات تتغير ، بدءا من النصف الثانى من الثمانينات . وتفككت انظمة واحلاف وتكتلات ، وهاجرت دول من خندق الى خندق آخر . وشكل ذلك كله ملامح ومقدمات لما

سمى « النظام العالمى الجديد » . وكان من الطبيعى ان ينال التغيير مستوى القطبية الدولية التى تؤثر فى مسرى الاحداث فى العالم ، لتصبح ما يشبه « المركز » ويصبح الآخرون ما يشبه « الأطراف » . والمركز هنا هو تلك الكتلة الرئيسية من الاقتصادات الرأسمالية المسيطرة على العالم ، وقطبها القائد هو الولايات المتحدة . اما الأطراف فهى مجموعة الدول الأضعف فى النواحى الصناعية والمالية والسياسية والعمرانية ، والتى تتحرك فى اطار شبكة من العلاقات يرسم المركز اشكالها وحدودها . وثمة دول من الأطراف ، ذات قوى او غنى او عمران ، تطمح الى ان تهجر دائرة الأطراف وتنضم الى عضوية المركز .

وهكذا نشأ هيكل جديد للقوى المؤثرة فى حالة السلم والأمن الدوليين ، والفاعلة فى توجيه تلك الحالة ، التى من ابرز معالمها انشداد الأمن الوطنى للدول ، والأمن القومى للتكتلات القومية ، والأمن الاقليمى للتكتلات الاقليمية ، الى الأمن الدولى ، الذى تسيطر الولايات المتحدة على دفة قيادته ، انشدادا مباشرا ، بعد أن كان الأمن الدولى منشدا الى التنافس بين القوتين العظميين وكتلتيهما ، وبعد أن كانت الأمون الوطنية والقومية والاقليمية موضعا للتنافس بين القوتين وموضعا للحرب الباردة وآثارها وتداعياتها .

هذا عن ابرز معالم المتغيرات الجذرية العالمية . أما عن الوطن العربى ، فقد كان فى عصر القطبية الثنائية ، موضع التنافس الواضح ، والقوى أحيانا ، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى . وكان هذا يعنى أن للوطن العربى « قيمة » سياسية لدى الكتلتين . اما وإن هذا التنافس قد انتهى دوره ، فمن الطبيعى أن يتغير مقدار هذه « القيمة » صعودا فى نواح ، وهبوطا فى نواح اخرى . وإن كانت نواحى الهبوط اكثر من نواحى الصعود . ومن الطبيعى أن يتأثر الأمن القومى العربى بمقدار تلك القيمة ومعانيها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ، ففقدنا هامشا كنا قادرين على التحرك فيه ، وتدهورت مكانة الدول العربية فى النسق الدولى ، وتراجعت أهمية قضاياها .

ليس هذا فحسب ، وإنما تتراكم الدلائل على أننا مقبلون على تأسيس نظام اقليمى يؤطر منطقة الشرق الأوسط ، ويتجاوز ، بحدوده ، النظام العربى الذى تجسده جامعة الدول العربية . وثمة تركيز على هذا النظام الشرق أوسطى ، وبخاصة بعده الاقتصادى وبعده الأمنى . وتبدو اسرائيل شديدة الحماسة له ، إذ اكثرت أدبياتها السياسية ، الرسمية والمجتمعية ، من تفسيره ورسم ملامحه . ومن الطبيعى أن تمتد حدود النظام المنتظر الى ما وراء حدود الوطن العربى ، فتشمل تركيا وإيران واسرائيل .

ولست أرى أن نتوقف طويلا عند مشروع النظام الشرق أوسطى ، واحتمالات نجاحه أو فشله ، وعناصر تكوينه وأطراف عضويته . فإن ذلك كله ، مهما اختلفت التصورات والرؤى فيه ، يهون ، وتخف المخاوف وتقل المخاطر إذا ما أعددنا العدة له ، أو لغيره ، ونحن كتلة عربية قوامها : المؤسسة القومية الجامعة ، وقوة ردع قادرة على حماية الأمة وقيمها الحضارية .

ثانيا ـ الجوار ومشكلاته :

الجوار الجغرافى العربى متنوع ، فثمة حدود مشتركة مع ثلاث عشرة دولة . ولكننا سنكتفى بالاشارة الى ايران وتركيا ، ثم نخص اسرائيل ببعض الحديث .

والعلاقة مع ايران يمكن وصفها ، بصورة عامة ، بالاضطراب ، إذ أخذت بعض القضايا المحورية تلقى بظلالها على تلك العلاقة ، وتطبع مسارها بشىء من التوتر . فقد انتهكت القوات الايرانية الحدود والأجواء العراقية غير مرة ، ورسخت احتلالها للجزر الاماراتية الثلاث ، ولا تزال ترفض اعادة هذه الجزر الى دولة الامارات العربية المتحدة بالطرائق السلمية ، وتعرضت مرارا لاتهامها بالتدخل فى الشئون الداخلية لبعض الدول العربية ، القريبة منها والبعيدة ، من خلال دعم الجماعات المتطرفة فيها .

وتسعى ايران الى أن تصبح قوة اقليمية رئيسية فى منطقة الخليج والشرق الأوسط ، وتتوسل الى ذلك بتحديث جيشها واعادة تنظيمه وتسليحه بأحدث أنواع الأسلحة ، وقد باشرت ايران ، فعلا ، مساعيها الى ان تظهر بمظهر تلك القوة . فهى تبدى عدم رضاها عن إقامة نظام أمنى لمنطقة الخليج يتجاهل دورها فيه . ولقد ذهبت الى التصريح بأن أى نظام للأمن فى المنطقة لا تشارك فيه ، أو لا يأخذ فى اعتباره الدور الايرانى ، سينتهى الى العطالة والفشل . وتستغل إيران ، فى هذا الصدد ، النتيجة التى انتهت اليها حرب الخليج ، وهى أن الأمن القومى العربى غير قادر على صون الأمن والاستقرار فى منطقة الخليج ، وأنه وهم لا أساس له فى الواقع . وترى أنه لا مكان لدول مثل مصر وسورية او غيرهما فى بنية النظام الأمنى للخليج .

أما عن تركيا فقد أتاحت لها حرب الخليج ترسيخ عودتها الى دائرة الشرق الأوسط ، وأداء دور ينتظر ان يصبح هاما وأكثر فاعلية فى شؤون المنطقة الأمنية . وانتهكت قواتها الحدود والأجواء العراقية غير مرة . وهى تريد أن تقطف ثمار مساهمتها فى التحالف الذى قادته الولايات المتحدة ، فترسخ دورها فى إدارة أزمات المنطقة ، وفى بنية نظام الأمن فيها ، وفى توسيع شبكة علاقاتها الاقتصادية والتبادل التجارى ، وأن تكون لها اليد الطولى فى إدارة استثمار مياه نهرى الفرات ودجلة ، على حساب الحقوق المشروعة للدولتين الجارتين سورية والعراق .

ومشكلات الجوار تنقلنا الى مشكلة المياه ، إذ تجمع الدراسات المتخصصة على أن منطقة الشرق الأوسط مقبلة على شح متزايد فى الموارد المائية ، بحيث تطغى هذه المشكلة على المشكلات الأخرى ، فتصير مسألة حيوية مصيرية . وتتوقع بعض الدراسات ، ان يكون التنافس على المياه سببا لاشعال صراعات مسلحة جديدة فى المنطقة فى مستقبل ليس ببعيد .

ويمكن تلمس مظاهر هذه المشكلة فى اربعة أحواض هى : حوض نهر الأردن ، وحوض دجلة والفرات ، وحوض النيل ، وحوض الجنوب اللبنانى . وتكمن المعضلة المائية فى سياسات الجوار . فإسرائيل تسرق مياه الجنوب اللبنانى ، وحوض الاردن ، ومياه الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتستنزفها وتحرم أصحابها الشرعيين منها . والنهران العظيمان ، النيل والفرات ، يصبان فى الأرض العربية ، لكنهما لا ينبعان منها . وهذا معناه أن يكون لدول الجوار الجغرافى القدرة على التحكم بمجراهما ومنسوبهما ، وأن يؤدى ذلك الى إمكان إيقاع الأذى بمصر والسودان وسورية والعراق ، ولا سيما فى ظل غياب التفاهم الاقليمى ، وعدم توافر قوة ردع عربية قادرة على حماية الحق العربى فى هذه الموارد المشتركة .

ثمة مشكلة أخرى تتعلق بالتسلح ، فدول الجوار تعقد الصفقات وتطور جيوشها وأسلحتها بتسارع ملحوظ . وتختلف أغراض التسلح فى دول الجوار من دولة الى أخرى . فإذا كان غرض اسرائيل هو الحفاظ على التفوق العسكرى فى منطقة الشرق الأوسط ، سواء كان الأمر يتعلق بمسيرة السلام أو من أجل التهديد بالسلاح للردع ، أو بالدور الذى تسعى اليه فى حالة السلم ، وهو دور « الدولة الصغيرة العظمى » فإن تركيا تريد أن تحظى بمنزلة « القوة الاقليمية العظمى » . أما ايران فتهدف الى تعزيز مركزها التفاوضى فى المنطقة ، سواء بالنسبة الى ترتيبات الأمن أو المنازعات فيها .

ثالثا ـ بين الصراع العربى ـ الاسرائيلى ومشروع الردع :

هذه نظرة جد خاطفة ومبتسرة الى العلاقة العربية مع ايران

وتركيا . فلنلق الان نظرة على الحالة الراهنة والمستقبلة للصراع العربي ـ الاسرائيلي ، لنتلمس اسباب علاقته بمشروع الردع العربي ، تاثرا به وتاثيرا فيه .

يعد الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، الذي أخذ منذ اكثر من عامين ينعطف من مجراه العنفي الى مجرى تهادني وتعايشي ، والذي حقق بعض الانجازات في مجراه الجديد ، واتخذ لنفسه ملامح جديدة تغير من ظاهره ومن اسمه المصطلحي ، يعد هذا الصراع في الوقت الراهن ابرز المشكلات العربية ـ الجوارية في اطار منطقة الشرق الاوسط . فعدا حروبه الست ، واعتداءات اسرائيل الكثيرة ، ووقائع الجبروت الاسرائيلي الطاغي واللا إنساني ، وانطواء الخطط الاسرائيلية الراهنة والمستقبلة على أهداف توسعية جغرافيا ، تحمل ملامح الحلول التي بلغتها بعض الأطراف العربية ، وبخاصة الطرف الفلسطيني ، مع اسرائيل بعدا زمنيا طويلا يحمل في غضونه احتمالات متعددة ومختلفة .

وفي غضون تلك الفترة ، التي قد تمتد الى اكثر من عقد من الزمن ، ستتالى مظاهر الحلول وخططها ، الواحد تلو الاخر ، وبخاصة في اطار فلسطين حيث تقوم دولة وتولد دولة أخرى في الاطار الجغرافي نفسه . وستبرز مشكلات تفكيك العلاقات المتشابكة والآثار والترسبات الاحتلالية والاعتدائية التي بلغ عمرها أكثر من ربع قرن ، بروزا حادا ومعقدا في بعض جوانبها ، قد يدفع الى نشوء حالات تتسم بالتوتر واحتمال التصعيد .

واذا ما افترضنا أن خطوات اقامة السلام على جميع المسارات العربية ـ الاسرائيلية الثنائية ، ستتوالى حتى تكتمل في نهاية المطاف ـ إذا افترضنا هذا ـ فإن اقامة السلام ستشغل ، كما أشرنا ، أكثر من عقد من الزمن ، تكون خلاله نظرية الامن الاسرائيلية قائمة ومحتفظة بمقوماتها وأسسها وعناصرها التي انتهت إليها في ختام مرحلة الحروب العربية ـ الاسرائيلية ، مضافا اليها المتغيرات والعوامل التي استجدت بعد حرب الخليج الثانية ، وفي اثر زوال المنظومة الاشتراكية ، وافرازات مرحلة تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي بطريقة التفاوض .

ستبقى هذه النظرية قائمة ومستمرة ومتطورة ، وبخاصة ميزة التفوق العسكري على القوى العسكرية العربية ، والقدرة على دفع الحدود غير الجغرافية للأمن الاسرائيلي الى ما وراء حدود الوطن العربي .

في ضوء نظرية الامن الاسرائيلية هذه ، ذات الأذرع الضاربة الطويلة ، وبخاصة الجوية والجو ـ برية ، من الطبيعي ان تعمل اسرائيل لترسيخ تفوقها من خلال استثمار التناقضات القائمة ، والتي قد تنشأ ، خلال مسيرة السلام او فيما بعدها ، بين الدول العربية نفسها ، ثم بين هذه من جهة ودول الجوار الجغرافي من جهة أخرى ، وبخاصة تركيا وايران واثيوبيا . وإذا كانت هذه التناقضات ، من حيث وجودها ونشوؤها وتعقدها وبروزها في المواجهة لتصبح مشكلات ترقى الى مستوى اهتمامات الامن العربي ، هي الآن في حالة كمون او تحرك بطيء ، فإن احتمالات تعقد بعضها ودفعها الى المواجهة واردة وقائمة ، وبخاصة حينما تتطلب بعض الظروف ذلك ، أو تتوافر العوامل الكافية لذلك .

ومن يتتبع الأدبيات العسكرية الاستراتيجية الاسرائيلية ، الرسمية والثقافية العامة ، يلاحظ ان هناك اجماعا ازاء المسائل المتعلقة بمستقبل التوازن والامن الاقليمي ، جوهره ضرورة الاستمرار في صوغ الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية على اساس « الخيار الاسوأ » ، وأن الوسيلة الوحيدة لبناء تلك الاستراتيجية هي التفوق العسكري وما يسميه الاستراتيجيون الاسرائيليون « الرادع الاستراتيجي الاسرائيلي الذاتي » ، ويقصدون به السلاح النووي . ويرى هؤلاء ان هذين العاملين ـ التفوق والردع ـ هما القادران على مواجهة اسوأ الاحتمالات والمفاجآت التي قد تطرأ على موازين القوى ، سواء في مرحلة التفاوض ، او فيما بعد اقامة السلام . ذلك أن اسرائيل تعتبر المنطقة والسياسات العربية عرضة للتغيرات والمفاجآت ، اضافة الى أن دول المنطقة مستمرة في ركم الاسلحة المتطورة ، وأن مصادر تسليحها متنوعة بالرغم من زوال الاتحاد السوفييتي كمصدر لتسليح بعض الدول العربية .

يضاف الى ذلك أن الاستراتيجيين الاسرائيليين لا يزالون يتمسكون بنظرية « الهزيمة الواحدة » ، التي تعني في رايهم ان هزيمة واحدة تلحق باسرائيل ستكون كافية للقضاء عليها ، في حين ان الامر غير ذلك بالنسبة الى العرب . وحتى تحتفظ اسرائيل بالقدرة على تلافي الهزيمة ـ وهي دائما وحيدة ـ ، يجب أن تظل متفوقة تسليحيا وعسكريا وتقانيا . وهو ما لا يجوز أن تجازف بفقدانه حتى في حالة اقامة السلام وترسيخ دعائمه[1] .

واذا كان الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، بالرغم من بدئه مسيرة السلام وتحقيقه بعض الانجازات ، لا يزال يشكل المحور الاستراتيجي الاول والمحدد لوجهات المسار السياسي والدفاعي والامني في منطقة الشرق الاوسط ، فإن هذا لا يعني أن الخريطة الاستراتيجية للمنطقة يمكن أن تختصر بالصراع العربي ـ الاسرائيلي واحتمالاته فقط . فعلى العكس من ذلك ، فإن ما شهدته المنطقة من احداث ومتغيرات ، وبخاصة منذ مطلع الثمانينات ، يرسم محاور أخرى للصراعات .

إن جميع هذه الاحتمالات والمتغيرات ، الراهنة والمتوقعة في الزمان القريب ، تضفر الأسباب وتمهد الدرب الى مشروع الردع العربي ، الذي سنقدم له بفقرتين ، اولاهما تتعلق بمفهوم الردع ، وثانيتهما تستقي الخبرة من تاريخ الصراع العربي ـ الاسرائيلي .

رابعا ـ الردع كمفهوم :

الردع مجموعة من التدابير يتخذها احد طرفي الصراع ، وتهدف الى ثني الخصم عن خططه ، باقناعه بانه سيخسر المعركة إن هو اقدم عليها ، او أن الهدف الذي يسعى إليه سيكلفه ثمنا يفوق بكثير قيمة الهدف نفسه ، وعلى هذا يمكن ايجاز مفهوم الردع بمقصده العسكري بانه ثني العدو عن القيام بعمل عسكري ، وبمقصده السياسي بانه ثني الخصم عن أن يقدم على عمل ما حتى لا يتعرض للعقاب .

وقد ارتبط نشوء مصطلح « الردع » بظهور السلاح النووي ، ولكن مضمون « الردع » نجده في الحروب التقليدية ، ونتلمس مظاهره في الفتوح الاسلامية ، إذ استطاعت القوات الاسلامية ، في احيان كثيرة ، أن توفر على نفسها القتال ، وعلى اعدائها الدمار والهزيمة ، فقد حدث أن اقتنع بعض الاعداء بأن هدف الفاتحين لم يكن القتل والتدمير ، وإنما ابلاغ رسالة الاسلام الى الناس ، على اساس أن لا اكراه في الدين . وحدث ايضا أن اقتنع اعداء آخرون بانهم يواجهون قوما لا قبل لهم بمقاتلتهم ، بعد أن ايقنوا أن المسلمين يطلبون الشهادة في سبيل الله ، وينشدون الحياة الآخرة دون الحياة الدنيا . وهكذا كان للردع اثره وتأثيره في مسيرة الفتوح الاسلامية . وكان للقيادة الاستراتيجية الرفيعة التي تميز بها الخليفة عمر بن الخطاب دور بارز في تجسيد مفهوم الردع في الفتوح ، وتوظيف القوة المعنوية التي كان يتميز بها الجندي المسلم

---

(١) انظر قولة كبار الخبراء الاستراتيجيين الاسرائيليين في جريدة الحياة ، لندن ، ١٩٩٣/٧/٣١

في بناء الردع . ولعل هذا الموضوع يشكل محور دراسة مستقلة قادمة إن شاء الله .

ويمكن القول إن الردع في عصر الحرب الباردة هو الذى انهى ذلك العصر ، وهو ـ الى جانب اسباب اخرى ـ الاتحاد السوفييتى والكتلة الاشتراكية وحلف وارسو . وتفسير ذلك ـ بايجاز جد شديد ـ أن الدولتين العظميين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ، دخلتا في سباق تسلح تصاعدى غير محدود ، مجهز بالأسلحة النووية التى اقتنع الطرفان بأن استخدامها سيؤدى الى تدمير مؤكد متبادل يشمل الطرفين معا . وفي المرحلة الاخيرة من عصر الحرب الباردة ، وتحديده في العام ١٩٨٣ ، انتقلت الولايات المتحدة الى طور جديد من التسلح والتقانة العسكرية ، جسدته « مبادرة الدفاع الاستراتيجى ـ حرب النجوم » ، ورصدت له مليارات الدولارات ، وقصدت فيه الى بناء درع فضائى يبيد الصواريخ البالسيتية والهجمات الفضائية المعادية . وقد حدث أن عجز الاتحاد السوفيتى عن مسايرة هذا الطور الجديد الاميركى ، عجزا اقتصادية وتقانيا وعسكريا . وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية المباشرة في أن تعيد القيادة السوفيتية النظر في نظريات الدفاع والخطط الاقتصادية ، حيث بدأ التفكك ثم الانهيار .

وهكذا يمكن القول إن الردع ـ بسلاحه النووى ـ أوقف الحرب الباردة عند عتبة معينة ، فلم يمكنها من اجتيازها الى « هوة الحرب الساخنة » . نضيف الى ذلك ، أن نمو سلاح الردع الامريكى وتطويره الى حد الغلبة في السباق التسلحى الأمريكى ـ السوفييتى ادى ، مع عوامل أخرى ، الى النتائج التى أشرنا اليها .

خامسا ـ « علم الردع » العربى ـ الاسرائيلى .

ليس مبالغة القول إن وقائع الصراع العربى ـ الاسرائيلى كانت ، ولا تزال ، تشكل مدرسة قائمة بذاتها في « علم الردع » . فعلى مدار خمسة وأربعين عاما من التقاتل ، بالسلاح والسياسة والاقتصاد ، اثبت الردع المتبادل استحالة ان ينفى احد طرفى الصراع الطرف الاخر ، او ان يلغى وجوده ، او أن يتجاوز هذا الوجود المادى على الأرض . ولقد كانت بعض مظاهر هذا الصراع وحروبه شواهد على ذلك كله : فحرب ١٩٦٧ التى كانت قمة الهزائم العربية ، لم تلغ الارادة العربية لتحرير الاراضى المحتلة ، بالرغم من مرارة الهزيمة وفجائيتها القاسية واتساع آثارها . بل كانت الحافز على انجاز عسكرى عربى بلغ الذروة في عظمة الاداء (حرب تشرين / أكتوبر ١٩٧٣) . ولكنه لم يستطع هو ايضا ، بالرغم من فجائيته وإبهاره ، أن يتجاوز حدودا لم تتوافر له الظروف والعوامل كى تعينه على اجتيازها . وحينما ارادت العسكرية الاسرائيلية في العام ١٩٨٢ أن تحسم أمر الصراع العربى ـ الاسرائيلى حسما لم تنجح حرب ١٩٦٧ في بلوغه ، شنت حربا احتلت فيها مدنا وسهولة وجبالا وعاصمة عربية ، لتقتلع منها جذور المقاومة ، فلسطينية أو لبنانية ، وقبل أن ترتد اسرائيل مدحورة ، ارتدت قوات دول عظمى ، مثل القوات الأميركية والفرنسية ، من ساحة المقاومة في لبنان ، بعد أن دفعت ثمنا غاليا من أرواح أبنائها . اما المثل الرابع والأخير ، فهو ما تشهده الساحة الفلسطينية من محدودية القدرة العسكرية الاسرائيلية على نفى وجود الشعب الفلسطينى بانكار حقوقه الوطنية او الغائه باقتلاعه من وطنه وتهجيره (ترانسفير) الى أرض الغربة ، بالرغم من ضخامة آلة تلك القدرة ، وجبروتها وممارساتها اللا إنسانية ، وانفلاتها في ساحة القتل والتدمير وهى حرة من كل قيد داخلى أو خارجى ، إلا خوفها من هذا العدو الصغير الذى تلف أسطورته كل شارع وبيت في الأراضى المحتلة . إنها انتفاضة الشعب الفلسطينى التى انطلقت في أواخر العام ١٩٨٧ .

ما نود أن ننتهى إليه من هذه الأمثلة التى استقيناها من تاريخ الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، هو أن الردع المسلح المتبادل استطاع ـ من خلال تراكم الصدامات المسلحة والمواجهات السياسية والاقتصادية والمتغيرات الدولية والاقليمية ـ أن يولد اقتناعات متبادلة لدى طرفى الصراع ، أدت الى تراجعات متبادلة في بعض الاهداف المعلنة . وحينما بلغت تلك الاقتناعات حد الرغبة في معالجة مشكلات الصراع بطريقة التفاوض ، اقلعت سفينة التسوية في مؤتمر مدريد (١٩٩١/١٠/٣٠) .

وإذا كان الردع المسلح المتبادل ، في أطار الظروف العربية والاقليمية والدولية التى اشرنا إليها ، وراء توفير عامل الاقتناع بنقل الصراع من ميدان التقاتل المسلح الى طاولة التفاوض ، فإن ذلك لا يعنى أن السلام بات في متناول اليد ، فنهمل الماضى ودروسه ومآسيه ومحنه ، ونستبشر خيرا بالغد وحده . فهذه القولة غير دقيقة وغير علمية لاشكاليات تفرزها ـ ودائما في دائرة الردع كمفهوم وكوسيلة ـ طبيعة الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، دون غيره من أنواع الصراعات الاخرى .

تتمثل الاشكالية الأولى في أن الصراع العربى ـ الاسرائيلى ، ـ حتى يتم تفكيك عناصره وتفتيتها وتذويبها لكى تفقد امكانية التوالد والعودة الى الحياة ـ يتطلب صبرا في المعالجة ، وعمقا في التحليل ، وبيئة تتصف بالبعد عن التوتر وعوامل الاثارة . ويعنى هذا كله ان الصراع المعروض على طاولة التفاوض ، يختزن ، ولمدة قد تطول عقدا من الزمن أو اكثر ، عناصر التوتر والاثارة ، وتنفتح نوافذه على احتمالات التجدد أو العودة الى تكون الاسباب وتراكم العلل . إن الاتفاق الفلسطينى ـ الاسرائيلى (١٩٩٣/٩/١٣) الذى تضمن اعلان مبادىء فقط ، نموذج لهذا الاختزان الذى نتحدث عنه .

وتتمثل الاشكالية الثانية فيما يمكن أن يتطور اليه ميزان القوى على مدار المدة التى ستستغرقها عملية اقامة السلام . فثمة احتمال ان تطرأ عوامل على ميزان القوى القائم اليوم ، وأن تكون تلك العوامل ضاغطة وذات تأثير يؤدى الى تغير في الميزان ، فترجح كفة وتشول أخرى ، وبخاصة اننا لا نشك في أن اسرائيل ستعمل ـ كعادتها ـ لتحسين وضعها التفاوضى بكل الوسائل ، فتعزز قوتها العسكرية ، وتوظف تفوقها التقنى وعلاقتها التحالفية مع الولايات المتحدة ، وقد تشهر سلاح الردع ، إن تطلبت عملية التفاوض ذلك .

أما الاشكالية الثالثة فإنها تجسد المشروع الصهيونى كله ، منذ أن صاغه هرتزل في مؤتمر بال (١٨٩٧) ، وبدأ باقامة قاعدة انطلاقة (اسرائيل ١٩٤٨) ، وباشر حروبه واحتلالاته وتوسعاته . إنه مشروع متكامل الجنبات والمراحل . وهو إذا هدأ الآن بلا حرب على طاولة المفاوضات ، فإنه سيبقى في مقدمة التحديات لأمتنا وأمننا ، دون النظر الى ما ستنتهى إليه عملية التفاوض من تعاقدات والتزامات .

لقد سلكت اسرائيل طوال عمرها مسلكين عسكريين ، كان احدهما ينوب عن الآخر : أولهما التوسع والاحتلال بقوة السلاح ، وثانيهما الردع الذى يحمى ما تحتله وتتوسع فيه . ويمكننا أن نصنف العمليات العسكرية الاسرائيلية ، بصفة عامة ، في هذين المسلكين .

وبالرغم من تاريخ اسرائيل الحافل بهذه العمليات ، على مدار خمسة وأربعين عاما ، وبالرغم من يقين الجانب العربى بتفويق القوة العظمى ، الولايات المتحدة ، اسرائيل عسكريا على العرب ، وامتلاك اسرائيل وحدها السلاح النووى في المنطقة ، لم يؤد الردع دائما وظيفته المرجوة ، ولم يبلغ ، بالضرورة ، هدفه في كل مرة شهر سلاحه ، وفي تاريخ الصراع العربى ـ الاسرائيلى شواهد كثيرة ،

منها على سبيل المثال : أعمال المقاومة الفلسطينية (١٩٦٥ وما بعدها) ، واغلاق مضائق تيران (ايار/مارس ١٩٦٧) ، والحشد المصرى فى سيناء قبيل حرب ١٩٦٧ ، والهجوم المصرى - السورى المفاجيء (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣) ، وادخال صواريخ ارض - جو سورية الى لبنان (نيسان / ابريل ١٩٨١) ، وعمليات المقاومة اللبنانية ضد الاجتياح الاسرائيلي للبنان (١٩٨٢ - ١٩٨٥) ، وانتفاضة الشعب الفلسطيني (أواخر ١٩٨٧) . ولم تكن الافعال او ردود الافعال العربية هذه سوى تحد واضح للردع الاسرائيلي ، دون النظر الى أن الفكر الاستراتيجي العربي قد أحسن الحساب او اخطأ فى فعله أو رد فعله . ولعل هذا يدعونا الى الترجيح بأن الفكر العربي لم يكن مقتنعا بقدرة إسرائيل على تحقيق نصر حاسم وخاصة بعد حرب ٧٣ إذ مال الفكر العربي الى الاقتناع بأن النصر ممكن فى المستقبل . شريطة استخلاص الدروس والعبر الملائمة . ولقد تعزز هذا التوجه - وإن كان لأسباب وبدروس وعبر اخرى - فى إثر حرب ١٩٨٢ حين اخفقت اسرائيل فى جميع أهدافها بعد أن قاتلت دونها طوال ثلاث سنوات (١٩٨٢ - ١٩٨٥) : فلم تستطع تغيير بنية النظام اللبنانى ، ولا قطع أواصر العلاقة السورية - اللبنانية ، ولم تنجح فى اجبار لبنان على توقيع معاهدة سلام .

وهكذا ، بدأ الردع الاسرائيلي يفقد هيبته وتضعف منزلته كلما تعرض للتجربة والامتحان . بيد أن هذه الحالة لا يجوز قط أن تغرينا بالاستهانة به . فلاسرائيل من المنابع ما يكفيها لاعادة بناء قوتها الرادعة كلما تآكلت . ومن هنا ، يترسخ فى يقيننا بأن اسرائيل قد اعتادت على استخدام القوة ، وعلى التهديد بها . وهو ما يولد فى النفس العربية ، حتى فى مرحلة بناء السلام وفى ظل السلام ، المخاوف من النزعة العدوانية للعسكرية الاسرائيلية ، ومن مطامعها التوسعية ولهذا فمن الحكمة أن نقرأ بامعان هذا النص الذى ورد فى ورقة اعدها استاذان جامعيان اسرائيليان ، فى شهر شباط/فبراير ١٩٩٣ ، أى بعد أن مضى على مسيرة السلام التفاوضى عام واربعة اشهر : « وبما أن استخدام القوة العسكرية فى الشرق الأوسط أمر مقبول كوسيلة سياسية ، فلن يكون من الحكمة التخلى عن الردع ... إن تعزيز الردع يستلزم ابداء القدرة على تكليف الخصم ثمنا باهظا ، والمحافظة على سمعة الاستعداد لاستخدام القوة . ولهذا السبب يتوجب على اسرائيل الابقاء على قوة ردع عسكرية كبيرة ، مستعدة للحرب ، قادرة على انزال الهزيمة بأى ائتلاف عربي »[٢] .

سادسا - مشروع الردع العربي :

بادىء ذى بدء ، سيكون من نافلة القول أن نؤكد أن تكوين قوة الردع العربية ، وانطلاقها للفعل والتأثير ، مرهونان اليوم بالارادة العربية ، وخاصة بإحداث تبدلات اساسية فى القضايا العربية . وهى تبدلات لا تحمل مسؤولية اجرائها دولة عربية واحدة ، وإنما تتطلب جهدا عربيا جماعيا ، يتناسب مع طبيعة المخاطر والتهديدات التى تتعرض لها الأمة ، والتى لا سبيل الى منع حدوثها إلا بتكوين ردع عربي قادر على حماية الأمة ورد الأذى عن قيمها .

ولأن المخاطر والتهديدات لم تعد ذات طابع عسكرى فقط ، فإن الردع الذى سيواجهها لابد أن تتوافر فيه الجوانب والابعاد والوسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتقانية والعلمية والثقافية والاعلامية وسواها . وإذا كانت الظاهرة العسكرية فى الردع هى الغالبة ، فلأنها ، فى الأصل ، وليدة تشابك جميع تلك الجوانب والابعاد والوسائل وتفاعلها . ويعنى هذا ، أن القوة الوطنية بمختلف عناصرها - ومن بعدها القوة القومية الجامعة للقوى الوطنية - لا يمكنها أن تؤسس قوة ردع ، إلا إذا توافر لها حد ادنى من التنمية ، باعتبار أن التنمية تعنى - فى هذا المجال - التقدم فى مختلف المجالات : الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتقنية .

والطاقات العربية قادرة على تكوين قوة ردع جامعة ، نواها القوات المسلحة القطرية . ولسنا الآن فى مجال البحث فى امكانات تشكيل قوة الردع العربية واحتمالاته . وإنما نود أن نشير الى أن مستلزمات بناء هذه القوة متوافرة فى الوطن العربي ، وأن بناءها يضع الامة العربية فى منزلة القوة المتفوقة فى منطقة الشرق الأوسط كلها .

وإذا ما أردنا استقصاء عناصر هذه القوة - ولعل هذا الموضوع يكون محور دراسة مستقلة - فإننا ملاقوها فى هذا العمق الاستراتيجي للوطن العربي ، وفى ميادين القوى البشرية والطاقات العلمية والثقافية والتقانية ، وميادين المال والاقتصاد والثروات الطبيعية ، اضافة الى القوات المسلحة القائمة فى كل قطر عربي ، والى الأسلحة والمعدات العسكرية والانظمة الدفاعية المتطورة . وإذا كانت هذه العناصر غير متكاملة من حيث الاكتفاء الذاتي الكامل ، ففى قدرة السياسات العربية المنسقة أن تعالج هذه الثغرة فى بنية الردع القومى .

ويتأثر الردع العربي بالقوى الخارجية العالمية ، إذ ليس له ولا من مصلحته أن يتجاهلها . وله أن يتحرك فى هامش لحرية العمل ، وأن يجهد - قدر المستطاع - فى أن لا تكون القوى الخارجية - أو بعضها الأقل - نصيرا للخصم ، أو عدوا للردع العربي ، طالما أن هذا الردع يتحرك ضمن اطار الدفاع لا العدوان ، ويرتبط ، فى كل حال ، بالشرعية الدولية .

ثمة مشكلات يعانيها مشروع الردع العربي المأمول . ويمكن تركيز هذه المشكلات فيما يلى :

١ - غياب الارادة السياسية العربية التى هى الأساس لبناء الردع ، مفهوما وتخطيطا ووسائل .

٢ - ضعف البنى الصناعية والتقانية فى الصناعات العسكرية العربية . وهو ما يجعل التبعية العربية للخارج فى هذا المجال قوية وضاغطة على حرية الردع كأداة ، اضافة الى القدرة الذاتية على بناء تلك الأداة .

٣ - ولكى يتمكن الطرف العربي من أن يكون رادعا ، عليه أن يمتلك قوات عملياتية جاهزة ، وموارد كافية وقابلة للتعبئة والتوظيف فى خدمة الردع . ونود هنا أن نشير الى الجاهزية العملياتية للقوات ، نظرا الى محوريتها فى الوطن العربي كمسرح حرب . ذلك أن لهذا الوطن وضعا جيوستراتيجيا متميزا ، والمسافات فيه شاسعة ، وخطوط المواصلات فيه لا تلبى الحاجة الاستراتيجية ، وامكانات النقل الاستراتيجي لديه محدودة ، جوا وبحرا وبرا ، وهو ما يؤثر على امكانية ايصال القوات الى مسرح العمليات بسرعة وكفاءة وجاهزية عالية . ويعنى هذا أن الجاهزية العملياتية العربية مرهونة بكل ما من شأنه تحويل القوة الكامنة المتوافرة الى قوة فاعلة وقادرة على لى ارادة الخصم وردعه ، حتى قبل أن تتحشد قواته فى مسرح العمليات .

لا ريب فى أن أى مشروع لبناء الردع العربي ، مفهوما وقوة ووسيلة ، لابد له من أن يأخذ فى اعتباره التجارب والامتحانات التى مر بها العمل العسكرى العربي المشترك ، واجهزته والاحكام التى نظمته ، والدروس التى يشكل بعضها عبرا . ولابد لأى فكر استراتيجي عربي يعكف على دراسة حالة الأمن القومى العربي

(٢) د . افرايم عنبار ، د . شموئيل سندلار ، جامعة بار - إيلان ، مركز بار - إيلان للدراسات الاستراتيجية ، مجلة معراخوت ، ع ٣٢٨ ، شباط/ فبراير ١٩٩٣ . مجلة الملف ، مؤسسة المنار ، نيقوسيا ، آيار/ مايو ١٩٩٣ .

الراهنة من ان يستعيد محنة صيف ١٩٩١ ، حين عصفت حرب الخليج الثانية بما بقى من اطلال الأمن العربى . ولا تزال حالة هذا الأمن على ما انتهت اليه تلك الحرب أمنا مكشوفا ، ومخترقا ، وتكمن في صلبه عوامل تفكيكه وتفتيته .

ويوم أن بدأت أزمة الخليج كانت احكام معاهدة الدفاع العربى المشترك غائبة ، وأجهزته ومؤسساته معطلة . ولكن احتلال العراق للكويت وما نجم عنه من صراع مسلح ، شرع أبواب الوطن العربى في وجه المخاطر والتهديدات ، وجر قوات أجنبية الى مسرح العمليات الشرقى العربى ، وهدم اربع دعائم كانت تعتبر من الثوابت . وهذه الدعائم التى هدمها تتمثل في المقولات التالية : أن التضامن العربى عصى على النزاعات والصراعات العربية فهو أقوى منها وأكثر رسوخا وأن الخلافات بين الاشقاء يمكن تسويتها داخل البيت العربى وأن السلاح العربى لايشهر قط في وجه الشقيق وأن قيام دولة عربية باحتلال دولة شقيقة امر لايرد في حسبان وحتى تتمكن الأمة من إجتياز المرحلة الراهنة بصعوباتها وعقباتها الكثيرة التى أورثتها إياها حرب الخليج وبخاصة ماأدت إليه من عطالة للتضامن العربى ومن تدمير انزلته في الدفاع العربى المشترك ، بمفاهيمه ومؤسساته واجهزته ، ثمة سبيلان يمكن سلوكهما في المرحلة الانتقالية التى تعبرها الأمة . وهما سبيلان - إن نجحنا فيهما - فإننا نكون قد وضعنا المدماك القومى في بنية الردع العربى المنشود . وهذان هما السبيلان .

١ - أولهما أن تبنى كل دولة عربية ، بقدر طاقتها وحاجتها ، قوتها المسلحة ، دفاعا عن ذاتها .

٢ - وثانيهما أن تتماسك الدول العربية في اطار مجموعات جهوية (اقليمية) تحكمها عوامل محددة (مثل : الجوار ، أو التماثل الاجتماعى والاقتصادى) وان تعمل كل مجموعة على التنسيق والتعاون من اجل تأطير قواتها في اطار قوة ردع جهوية ، تدافع عن مجمل المجموعة ، على اساس ان اى عدوان على احد اعضاء المجموعة هو عدوان على سائر الاعضاء . ولنا أن نضرب مثلا على ذلك « مجلس التعاون لدول الخليج العربية » . فقد استطاع هذا المجلس ، ولما يمض على تأسيسه سوى اثنى عشر عاما ، أن يطور لنفسه ، وعلى اساس التجربة والخبرة والحاجة ، مفهوما دفاعيا يتلاءم مع الوضع الاستراتيجى للمجموعة ، ويسعى الى معالجة التهديدات والمخاطر التى تتركز في منطقة الخليج . ولقد بدأ المجلس بداية متواضعة ، حين بنى « قوات درع الجزيرة » نواة لقوة ردع خليجية . وهو قد أخذ يعمل في ميدان الدفاع من خلال مؤسسات اقامها ، مثل مجلس رؤساء الاركان ، ومجلس وزراء الدفاع ، ثم مؤتمر القمة . وقد بلغ التنسيق مستوى اعداد خطة للتعاون في المجال العسكرى ، ينتظر ان تأخذ طريقها الى الاقرار والتنفيذ[٣] .

إن هذا المثل الذى نضربه ، يمهد لصياغة مفهوم مشترك للردع العربى ، ولتشكيل قوة له . ذلك أن تصعيد مفهوم الردع من مستواه القطرى الى المستوى الجهوى ، ثم الى المستوى القومى ، يبدو اليوم ، في الظروف الراهنة التى تمر بها الامة ، وفي ظل العوامل التى تحكم الوضع الحالى في المنطقة ، أحد الحلول المناسبة ، إذ تتوافر بعض العوامل لاحتمالات نجاة .

ومما يجعل لهذه « البنية الردعية » ، التى تشكلت نواتها بقوات « ردع الجزيرة » ، امكانية الاندماج مستقبلا في المستوى القومى ، هى أن مجلس التعاون الخليجى ، الذى انبثقت منه « البنية الردعية » المذكورة ، وتتبع لقيادته ، هو تجمع اقليمى فرعى ، يعتبر في أحد جوانبه نظاما أمنيا فرعيا لا ينفصل في تنظيمه وتوجهاته - حسب نظامه الأساسى - عن التنظيم الرئيسى العربى الشامل ، جامعة الدول العربية ، ولا يتعارض مع ميثاقها . يضاف الى ذلك أن التطابق بين الامن القومى والأمن الوطنى هو من الامور الأساسية في حالة مثل حالة الدول العربية ، التى يتحتم فيها الاخذ بعين الاعتبار أن الاحترام الكامل لسيادة كل دولة هو من القواعد الأساسية في اسباغ مظاهر القوة والاحترام عليها كأمة واحدة ، وإن كانت موزعة الى دول وأنظمة متعددة .

هذا عن المستويين الوطنى والجهوى . أما عن المستوى القومى ، فإن احدى مرجعياته ومراحله المتقدمة والانتقالية ، تتمثل في « اعلان دمشق » بصيغته التى صدرت يوم ١٩٩١/٣/٦ ، عقب انتهاء حرب الخليج ، وهو وثيقة اعتمدت المفاهيم الأمنية التى اعتمدها ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك ، اضافة الى أنه لم يأت بديلا للجامعة أو الميثاق او المعاهدة ، وإنما اختص فقط بالتعامل مع وضع أمنى اقليمى فرعى يواجه أزمة حادة .

ولا تزال معاهدة الدفاع المشترك ، التى انضمت اليها جميع الدول العربية ، وبدأت تنفيذها في ١٩٥٢/٨/٢٢ ، المرجع الناظم لشؤون الدفاع المشترك ، والمؤسس لأجهزته . ولا يزال هذا المرجع يشكل أساسا أوليا لابد من اعادة النظر فيه وتعديل بعض أحكامه ، من اجل أن يصبح متلائما مع التجارب التى مرت بها المعاهدة طوال اكثر من اربعة عقود ، ومن أجل أن تستطيع مجابهة حالات محددة (كمثل ما حدث في صيف ١٩٩٠ حينما احتلت دولة عضو في المعاهدة دولة عضوا في المعاهدة نفسها) .

ما نود أن نشير اليه في تقويم المعاهدة في الوقت الراهن ، هو أنها لا تزال ، بأحكامها الحالية ، صالحة لأن تكون الأساس المرجعى الذى تبنى عليه قوة الردع العربية .

وبعد ، فإننا حينما نفكر في مشروع بناء قوة ردع عربية ، فإننا ندرك أننا ننشد أملا ، ونركب مركب الطموح ، وقد تبحر فوق أمواج الحلم ، إننا ندرك ذلك ، لأننا نعيش ضياع الأمل وانطفاء الطموح وغياب الحلم . ولكننا ندرك ايضا أننا في لحظات تاريخية ليست ببعيدة عنا ، استطعنا أن ندافع عن وطننا وأمتنا ، وأن نجند قواتنا ونعبىء طاقاتنا في اطار عمل عربى مشترك امتدت أبعاده الى مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية . ولقد ولدت فينا تلك الوقائع التى عشناها ارادة صناعة المستقبل بقدر ما أتانا الله عز وجل من قوة وطاقة وحكمة . □

---

(٣) اعدت هذه الخطوة في اجتماع رؤساء اركان دول المجلس في أبو ظبى ، انظر جريدة الحياة ، لندن ، ١٩٩٣/٨/٣٠ .

المحيط الهادى الآسيوى وسباق التسلح الجديد

مراد ابرهيم الدسوقى

مقدمة :

تعد منطقة المحيط الهادى الاسيوى واحدة من اكثر مناطق العالم نموا فى المجال الاقتصادى ، ولكنها اصبحت خلال السنوات الأربع الماضية مؤهلة بدرجة لم تتكرر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لحدوث ما يمكن ان نطلق عليه « انهيار فى الاوضاع الأمنية » ، ومع انهيار الاتحاد السوفيتى ، وبدء تنفيذ السحب التدريجى المخطط للقوات العسكرية الأمريكى - والتى كان وجودها يتركز فى منطقة خليج سوبك بالفلبين - فإنه يتعين على دول المحيط الأسيوى ان تعيد تقويم اوضاعها الجيواستراتيجية والحقائق والمتغيرات المحيطة بها ، وادخال التعديلات المطلوبة عليها .

وفى الوقت الذى كان فيه الخبراء يتصورون أن انتهاء الحرب الباردة سوف يسفر عن تحول سلمى فى العلاقات التى تربط بين دول منطقة المحيط الهادى الاسيوى ، ولكن واقع الحال ينبىء بأن انتهاء هذه الحرب ربما كان هو السبب المباشر وراء انخراط دول شرق وجنوب شرق اسيا فى سباق تسلح جديد وخطير يتزايد معدله يوما بعد اخر ، وهو الأمر الذى اصبحت له انعكاسات خطيرة على الأمن الاقليمى والأمن ادولى .

ويحتل احتمال حدوث فراغ امنى فى هذه امنطقة الحساسة من العالم المرتبة الأولى على راس قائمة المخاوف التى يتوقع الخبراء ان تحدث فى المستقبل القريب او المنظور ، ولربما كان احتمال ان تسيطر كل من الصين واليابان على المنطقة اقتصاديا او عسكريا - او كليهما معا - هو الأمر الأكثر ترجيحا فى راى فريق آخر من الخبراء . وبينما تعتبر صفقات الطائرات الامريكية طراز اف - ١٦ إلى تايوان ، وكذلك صفقة الطائرات طراز سوخوى - ٢٧ الروسية إلى الصين بمثابة جزء بسيط من جهود هاتين الدولتين فى مجال شراء انظمة الاسلحة المتقدمة ومعدات القتال المتطورة ، فإن المساعى الرامية الى تحسين وتطوير الامكانيات الذاتية فى مجال انتاج الاسلحة المتطورة تسير بخطى سريعة ومنتظمة .

وفى الوقت ذاته تقوم معظم - ان لم يكن كل - الدول الاخرى فى الاقليم بتنفيذ برامج طموحة وضخمة لشراء الاسلحة ، هذا فضلا عن قيامها بإنجاز برامج مماثلة لتطوير صناعات الأسلحة المتقدمة تكنولوجيا . وعلى الرغم من أن دول المحيط الهادى الأسيوى قد حرصت على تفادى حدوث اى اشتباكات مسلحة بينها خلال العقود الثلاثة الماضية - وذلك فيما عدا الاشتباك قصير الامد فى منطقة الحدود بين الصين وفيتنام فى عام ١٩٧٩ والذى يعد الاستثناء الوحيد من ذلك - فإن هناك اسبابا كثيرة مثيرة للقلق ويمكن أن يؤدى تطورها إلى اشعال شرارة الصراع الاقليمى فى أى وقت ، وليس استمرار التوتر بين الكوريتين وكذلك النزاعات حول الجزر فى جنوب بحر الصين إلا امثلة بسيطة على ذلك .

اثر غياب الية اقليمية للحد من التسلح فى المحيط الهادى الأسيوى :

يؤدى غياب أى نوع من انواع المحادثات الاقليمية للحد من التسلح فى منطقة المحيط الهادى الاسيوى - ولو على غرار المحادثات الجارية حاليا للحد من التسلح فى الشرق الأوسط - إلى تزايد ضخم ومستمر لسباق التسلح الاقليمى ، ويستتبع ذلك نمو واضح فى الامكانيات التكنولوجية الناجمة عن جهود تطوير الامكانيات الصناعية الذاتية فى المنطقة ، ومن هنا فإن القلق حول احتمالات تطور الأمور فى المستقبل فى منطقة المحيط الهادى الأسيوى يتضاعف سواء على مستوى الدول ذاتها أو على المستوى الاقليمى أو حتى على المستوى الدولى . وبينما تواصل معظم دول حلف الناتو وكذلك الدول التى كانت تشكل فيما مضى حلف وارسو خفض انفاقها العسكرى ، وتقلل من معدلات تطويرها لانظمة الاسلحة الحديثة ، فإن الكثير من دول جنوب شرق اسيا ماضية فى سبيل زيادة انفاقها العسكرى - وفى بعض الحالات بنسبة مئوية عالية - وتوجه استثماراتها فى سبيل شراء الأنواع الحديثة والمتطورة من الذخائر والقنابل والصواريخ الحديثة . ولعل الأثر الأكثر خطورة لغياب الية اقليمية للحد من التسلح فى المحيط الهادى الاسيوى يكمن فى اتجاه العديد من دول المحيط الهادى الأسيوى نحو تطوير امكانيات صناعة الاسلحة والمعدات العسكرية على المستوى المحلى ، بحيث يستطيع انتاج هذه الصناعات ان ينافس ما تنتجه المصانع الغربية فى غضون السنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين . وفى هذا السياق سنجد ان دول المحيط الهادى الأسيوى تتميز عن دول العالم الثالث عموما بحرصها على التركيز فى اتجاه استيراد التكنولوجيا والصادرات المتطورة تكنولوجيا ، إذ بينما تسعى دول افريقيا ودول امريكا اللاتينية على سبيل المثال الى استيراد أنظمة الاسلحة كاملة التصنيع من الدول الرئيسية المنتجة لها ، فإن دول المحيط الهادى الاسيوى تبحث عن التكنولوجيا التى تستطيع من خلالها تصنيع الاسلحة الخاصة بها

ونحرص على الحصول عليها ، وسوف يكون نجاح اكثر من دولة من دول المحيط الهادى الاسيوى فى توطيد اقدام صناعة اسلحة متطورة محليا خلال السنوات القليلة القادمة سببا فى مضاعفة الصعوبات التى يمكن ان تعترض سبيل الجهود الرامية إلى ضبط التسلح فى هذه المنطقة . ويمكن أن نضرب مثلا حيا على ذلك ما يحدث حاليا فى منطقة الشرق الأوسط فى مجال جهود الحد من التسلح التى غالبا ما تصطدم بالمتغيرات التى افرزها النجاح الاسرائيلى ـ المدعوم من الغرب ـ فى ارساء قاعدة انتاج اسلحة ومعدات عسكرية متطورة على المستوى المحلى .

جهود دول المحيط الهادى الاسيوى فى مجال صناعة الأسلحة :

تجنح معظم دول المحيط الهادى الاسيوى الى تحقيق أعلى نسبة ممكنة من الاعتماد على الذات فى مجال الأمور الدفاعية . وتسير جهود دول المحيط الهادى الأسيوى لبناء الصناعات الدفاعية فى عدة خطوط متوازية ، تصب جميعها فى اتجاه واحد هو زيادة قدرة « الاكتفاء الذاتى الدفاعى » ، وخصوصا بعد سحب الغطاء الامنى الامريكى ، وهو الأمر الذى ادى إلى زيادة الاهتمام بسوق المنتوجات العسكرية او السوق الدفاعية . وتزدحم منطقة المحيط الهادى الاسيوى بكم كبير من الأمثلة العملية التى توضح المدى الذى ذهبت اليه دول الاقليم فى هذا المجال . ومن ابرز تلك الامثلة سنجد أمامنا تايوان التى تعتزم انتاج وتجميع نسبة عالية من مكونات الطائرة اف ـ ١٦ ، وذلك فى الوقت الذى تواصل فيه تايبيه العمل فى مجال تطوير مقاتلة دفاعية خاصة بتايوان ، كما وصلت بحوث اشتقاق نظام دفاع جوى تايوانى نابع من نظام الدفاع الجوى المضاد للطائرات / المضاد للصواريخ طراز باتريوت الأمريكى . الى مرحلة متقدمة وتبحث الصين عن التكنولوجيا الأجنبية اللازمة لتطوير مقاتلاتها طراز 7 -ز وطراز 8 -زالتى تعمل مع القوات الجوية الصينية وتعد أفضل طائرة صناعة صينية ، كما تتفاوض الصين مع الروس للحصول على ترخيص انتاج المقاتلة الروسية المتطورة للغاية طراز ميج ـ ٢١ . وحتى الآن لم تحسم بكين قرارها حول نوع التكنولوجيا التى سوف تستخدمها لتحديث الطائرة (811 -j) وما اذا كانت تكنولوجيا غربية أم تكنولوجيا روسية . ولكن أيا كان نوع التكنولوجيا فإن عملية التحديث سوف تشمل محرك الطائرة وأنظمة الملاحة الجوية التى تعتمد عليها . وتنتج اليابان المقاتلة طراز اف ـ ١٥ بترخيص من الولايات المتحدة الأمركية كما انها ماضية فى سبيل تطوير المقاتلة اليابانية متعددة المهام طراز fs- x المشتقة من الطائرات الامريكية اف ـ ١٦ . أما كوريا الجنوبية فإنها بدأت بالفعل الانتاج المحلى للطائرات المقاتلة طراز اف ـ ١٦ ، التى تعد بمثابة العمود الفقرى للقوات الجوية فى كوريا الجنوبية ، وذلك بالاضافة الى انتاج العديد من الأنظمة القتالية الاخرى .

وفضلا عن أنظمة الأسلحة الاساسية المطلوبة لأداء الواجب القتالى فى ميدان المعركة ، فإن دول المحيط الهادى الاسيوى تصنع وتنتج ايضا الكثير من أنظمة الاتصال والأنظمة الالكترونية وانظمة البحث اللازمة لاستخدام القوات المسلحة فى تلك الدول . ومع مزيد من الانخراط فى مجال الصناعات المدنية الأكثر تعقيدا (مثل أجهزة الكومبيوتر والالياف البصرية وابحاث اشعة الليزر) ، فإن دولا مثل اليابان وتايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية سوف تصبح فى طريقها إلى تصدير انظمة الاسلحة المتطورة للغاية وكذلك الذخائر الحديثة ذاتية التوجيه فى نهاية حقبة التسعينيات أو مع مطلع القرن الحادى والعشرين . ونظرا لأهمية الدور الذى لعبته مكونات الحرب الالكترونية فى حرب تحرير الكويت ، فإن برامج انتاج الأنظمة والمعدات الالكترونية المستخدمة فى العمليات العسكرية لدى دول المحيط الهادى الاسيوى ستعتمد على الدروس المستفادة من تلك الحرب ، كما ان قدرات وامكانيات انتاج الأجهزة الالكترونية المدنية لدى هذه الدول سوف تتيح فرصة جيدة للغاية لتطوير الانتاج الحربى فى هذا المجال .

ومن المعروف ان معدل التطور الذى تشهده دول المحيط الهادى الأسيوى لايسير بقدر متساو بينها فى كل الأحوال ، كما أن بعضا من هذه الدول لايستطيع ان يتكفل بسداد التكاليف الباهظة اللازمة لشراء كميات كبيرة من أنظمة الأسلحة المعقدة . ومع ذلك فان التراكم المتزايد من الأسلحة المتطورة للغاية والمعدات العسكرية لدى دول المحيط الهادى الأسيوى فى الوقت الذى يتراجع فيه حجم الانفاق العسكرى فى اماكن اخرى من العالم يسبب قلقا شديدا سواء لدول هذه المنطقة او للعالم كله . ولربما كان اشتراك هذه الدول فى مفاوضات امنية شاملة ، مماثلة على الاقل لتلك المفاوضات الجارية فى منطقة الشرق الأوسط ـ سببا فى تخفيف حدة هذا القلق . ولكن الأمر ليس كذلك فى الواقع ، حيث لاتشهد آسيا اى شكل من اشكال تلك المفاوضات ، حيث لايوجد هناك سوى المفاوضات بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية التى تستمر حينا وتتوقف احيانا ، كما لاتوجد اى دلائل تشير الى ان دول المحيط الهادى الأسيوى سوف تصبح مؤهلة للاشتراك فى هذه المناقشات فى وقت قريب ، والمثير فى هذه القضية ان سباق التسلح الخطير بين دول المحيط الهادى الاسوى لايبدو انه قابل للتهدئة من خلال اى آليات كابحة ، كما أن هذه السباق يعكس بشكل مباشر جميع الدلالات المؤكدة للاتجاه نحو التصعيد على الأقل خلال السنوات القليلة القادمة . ومن الأمور الأخرى ذات الدلالة ان معظم محاولات الدخول فى مجال تصنيع المعدات العسكرية وانظمة التسليح على المستوى المحلى فى دول المحيط الهادى الاسيوى تمر فى الغالب من خلال بوابة أمريكية (تايوان وكوريا الجنوبية واليابان تصنع وتنتج الطائرة اف ـ ١٦ او اجزاء منها ، تايوان تطور نموذجا خاصا بها من الباتريوت) وبغض النظر عن وجود علاقات تقليدية مع الولايات المتحدة او عدم وجودها ، فان الدول الاخرى تحاول ان تدخل تعديلا جذريا على مسارات علاقاتها التسليحية حتى تتمكن بطريقة ما من طرق الأبواب الأمريكية للحصول على مايلزمها من تكنولوجيا تتيح لها فرصة تطوير ما لديها من اسلحة ومعدات (من ابرز الأمثلة على ذلك الصين نفسها)

التطبيقات العسكرية للنمو الاقتصادى فى دول المحيط الهادى الأسيوى :

مما لاشك فيه ان ذلك النمو فى الامكانيات العسكرية الكامنة لدى دول المحيط الهادى الأسيوى يرتبط ارتباطا مباشرا ووثيقا مع النمو السريع فى القوة الاقتصادية لهذه الدول التى لم يكن ناتجها القومى الاجمالى فى عام ١٩٦٠ لايتعدى نسبة ٤ ٪ من الناتج القومى الاجمالى العالمى ، ولكن هذا الناتج اصبح يمثل مايزيد على ٢٥ ٪ من الاجمالى العالمى فى عام ١٩٩٢ .

وبسبب استراتيجية الانتاج التى تتبعها هذه الدول والموجهة اساسا نحو التصدير ، فانها استطاعت ان تحقق نموا كبيرا فى مجال الناتج القومى الاجمالى على امتداد العقدين الماضيين فى الوقت الذى تراجع فيه هذا الناتج لدول عديدة اخرى ، من بينها دول تعد من الدول الاكثر تماسكا ـ مثل رومانيا وتشيكو سلوفاكيا ـ وفى خلال الفترة فيما بين عامى ١٩٧٩ ـ ١٩٨٩ ، ارتفع الناتج القومى

الاجمالى المشترك لكل من الصين واليابان والدول الست الأخرى التى يطلق عليها إسم النمور الصاعدة (وهى الدول التى دخلت مجال التصنيع حديثا (NICS) : اندونيسيا ، ماليزيا ، سنغافورة ، كوريا الجنوبية ، تايوان ، تايلاند) الى ١٦٦ ٪ (من ١,٥ تريليون دولار فى عام ١٩٧٩ الى ٤ تريليون دولار فى عام ١٩٨٩) ، بينما لم يرتفع الناتج القومى الاجمالى لباقى العالم الا بنسبة ١٠٦ ٪ فقط .

وأتاح الازدياد المضطرد فى الناتج القومى الاجمالى فى هذه الدول الفرصة امام حكوماتها لكى تضاعف من مصادرها الاقتصادية ، ونظرا للظروف السائدة فى هذه المنطقة ، كان من الطبيعى ان تختار حكومات عديدة ان توجه تلك المصادر لاستثمارها فى مجال التوسع فى تحديث البنية العسكرية الأساسية . ولذلك سنجد انه فى غضون الفترة نفسها (٧٩ ـ ١٩٨٩) ارتفع الانفاق العسكرى لكل من اليابان والدول الصناعية الست السابق الاشارة اليها (NICS) من ٣١,٧ بليون دولار امريكى الى ٥١,٤ بليون دولار امريكى بنسبة زيادة تعدادها ٦٢ ٪ . وتشير البيانات الاحصائية الأحدث الى أن الانفاق العسكرى لهذه الدول ـ فيما عدا اندونيسيا اخذ فى الازدياد فى بدايات التسعينيات (انظر الجدول رقم ١) .

وعلى الرغم من صعوبة الحصول على بيانات يمكن الاعتماد عليها حول الانفاق العسكرى الصينى (يتم اخفاء معظم الانفاق العسكرى الصينى من خلال دمجه فى حسابات مدنية وغير عسكرية) ، إلا أن هذه المعلومات تشير الى أن هذا الانفاق قد انخفض فى منتصف حقبة الثمانينيات ، ولكنه عاد لكى يرتفع بمعدل يتراوح بين ١٠ ـ ١٥ ٪ سنويا اعتبارا من عام ١٩٨٩ وحتى الآن . وبالاضافة الى ذلك فان الزيادة فى الانفاق العسكرى لازمه وصاحبه ارتفاع فى نسبة مشتروات الأسلحة المستوردة وزيادة فى الاستثمارات الموجهة نحو تنمية الامكانيات المحلية لصناعة الأسلحة المتطورة . وعموما فان النمو الاقتصادى السريع فى منطقة المحيط الهادى الأسيوى يرتبط بالجوانب العسكرية الكامنة من خلال عدة نواحى هامة وخطيرة .

١ ـ تعتمد دول المحيط الهادى الاسيوى اعتمادا مباشرا على الخطوط البحرية المنتظمة لنقل الصادرات والواردات ، ومن الضرورى والهام ايضا أن تتمتع الحركة البحرية وأعمال النقل البحرى من والى دول هذه المنطقة بالحرية والأمن الى اقصى حد . ولذلك لايعد امرا مقبولا على أى مستوى ان تتعرض اى من الخطوط البحرية للخطر ، لأن ذلك يمثل تهديدا للمصالح الاقتصادية والتجارية لهذه الدول . وينعكس خوف دول المحيط الهادى الأسيوى من احتمالات تعرض خطوطها البحرية على نسب الاستثمار الموجهة الى القوات البحرية التابعة لتلك الدول . ومن ابرز الأمثلة على ذلك ما تقوم به اليابان حاليا من بناء لاربع مدمرات طراز ايجليس (Aegis) ـ وربما اكثر من اربع ـ وذلك بالاضافة الى بنائها لاسطول من الفرقاطات والغواصات الحديثة ، وكذلك توقيع تايوان على عقد شراء ست مدمرات طراز لافاييت من فرنسا ، فى الوقت الذى تقوم فيه صناعة السفن التايوانية ببناء ثمان فرقاطات طراز (PFG) بترخيص من الولايات المتحدة الأمريكية ، هذا بالاضافة الى سنغافورة التى تبنى خمسة طرادات طراز (٦٢) (TMGPA-62) بترخيص من المانيا ، وماليزيا التى وقعت على عقد شراء مدمرتين حاملتين للصواريخ من بريطانيا ، وتايلاند التى اصبح لديها ست مدمرات صينية الصنع واخيرا اندونيسيا التى قامت بشراء ٣٩ قطعة بحرية تابعة لبحرية المانيا (الشرقية) ومن بينها ١٢ طراد حامل للصواريخ الموجهة .

٢ ـ تسعى دول المحيط الهادى الأسيوى الى تمويل النمو الاقتصادى المطرد ، ولذلك تحاول كل دولة من هذه الدول ان تستبقى منابع النفط والمصائد السمكية التى تقع فى المناطق البحرية المواجهة لشواطئها لكى تظل تحت سيطرتها . وهذه المناطق ـ التى يطلق عليها منطقة المصالح الحيوية البحرية ـ كثيرا ما تكون متداخلة ومحل نزاع ، وهو الامر الذى يؤدى فى النهاية الى تزايد احتمالات نشوب صراع مسلح حول الارض بين عديد من الدول فى المنطقة . وسنجد فى حالة المحيط الهادى الأسيوى تزايد احتمالات نشوب النزاع حول مجموعة جزر الباراسيليز (Paracel) وجزر سبراتلى ، وهما مجموعتان من الجزر فى بحر الصين الجنوبى ، وهناك ادعاءات متعارضة بامتلاكها من كل من بروناى والصين وماليزيا والفلبين وتايوان وفيتنام . ونظرا للاعتقاد فى وجود كميات ضخمة من احتياطيات النفط فى هذه الجزر ، فان كل دولة تقاوم الجهود التى تبذلها الدول الأخرى والتى ترمى الى تأكيد ادعاء ملكية الجزر او حتى احتلالها . وتأخذ عملية المقاومة هذه اشكالا عدة ، حيث تقوم كل دولة بارسال بعض من القطع البحرية بشكل دورى الى منطقة الجزر لتأكيد صدق وجدية دعاواها فى امتلاكها ، وهو الأمر الذى يؤدى الى حدوث اشتباكات مسلحة أحيانا . وتشير آخر التقارير الواردة من بحر الصين الجنوبى الى أن الصين قد قامت ببناء مدرج لاقلاع وهبوط الطائرات يصلح لاستخدام طائرات السلاح الجوى الصينى طراز سوخوى ـ ٢٧ فى جزيرة وودى التى هى واحدة من مجموعة جزر الباراسيليز .

٣ ـ يرتبط النمو الاقتصادى فى منطقة المحيط الهادى الأسيوى ارتباطا وثيقا بذلك التطور الذى يحدث فى المجالات التكنولوجية ، ويولد هذا الارتباط تطبيقات عسكرية ذات دلالات عميقة .

وللحفاظ على نفس معدلات النمو الاقتصادى الحالية فى القرن الحادى والعشرين تلجأ الكثير من دول المحيط الهادى الأسيوى الى استثمار رؤوس أموالها فى تطوير الالكترونات الحديثة وانظمة الاتصالات والصناعات الفضائية . وبينما تبدو منتوجات هذه الصناعات موجهة فى الأساس الى السوق المدنية فان التقنيات المستخدمة فى تطوير هذه المنتوجات لها تطبيقات بالغة الأهمية فى المجالات العسكرية وبصفة خاصة فى مجال تطوير الأسلحة المتقدمة ـ على غرار الانواع التى استخدمت اثناء حرب الخليج لتحرير الكويت ـ ومع نمو الامكانيات الصناعية لهذه الدول فى هذا المجال ، فان دول المحيط الهادى الأسيوى ستجد نفسها ـ تبعا لذلك ـ فى موقع قوى يؤهلها لتصنيع الانظمة العسكرية المتطورة وتصنيع مكوناتها ويضاعف من ذلك عدم وجود قيود من أى نوع على عمليات التطوير وكذلك انفتاح القنوات بين تلك الدول والقوى العالمية والاقليمية الأخرى المتمرسة فى هذا المجال .

٤ ـ من الطبيعى الا تحقق دول المحيط الهادى الأسيوى فائدة متراكمة بنفس النسبة من الثروة والتقدم التكنولوجى . وهناك بعض الدول مثل كمبوديا وكوريا الشمالية والفلبين وفيتنام ، التى لم تحقق سوى فائدة محدودة من النمو الاقتصادى الذى حدث فى حقبة الثمانينيات ، وليس من المنتظر ان تحقق هذه الدول عوائد ضخمة فى المستقبل القريب ، وهناك فى الوقت ذاته ايضا دول أخرى مثل الصين واندونيسيا ، إستطاعت أن تحقق ازدهارا فى بعض المناطق ولكن مازال هناك قدر كبير من الفاقة والتخلف فى بعض المناطق الداخلية بجانب هذا . ومن الممكن أن يؤدى عدم الاتساق فى توزيع

(جدول ١-) معدل التغيير في الانفاق العسكرى لدول المحيط الهادى الاسيوى (*) (١٩٨٥ - ١٩٩١)

الدولة / البيان	معدل التغيير (٪)	الدولة / البيان	معدل التغيير (٪)
الصين	٦٠,١٤	الفلبين	٤٢,٨٦
كوريا الشمالية	١٥,٨٢	ماليزيا	٢٣,٣٦
كوريا الجنوبية	٢٧,٨٢	اندونيسيا	١٩,٣٤
اليابان	١٥,٦١	سنغافورة	٣٠,٩٥
تايوان	٢٤,٥٩		

(★) المصدر STPRI 1993

الثروة الى توليد دافع قوى لنمو الصراع ، وبصفة خاصة اذا توافق نشوبه مع اندلاع خلافات طائفية أو خلافات مذهبية ، أو تزامن نشوب ذلك الصراع مع تزايد التأكيدات حول تدفق الثروة النفطية من المناطق المتنازع عليها (وبصفة خاصة مناطق جزر اسبراتلى ومناطق مجموعة جزر الباراسيلز) .

ومع تراجع ذكريات الحرب الباردة وتراجع الخوف من الاتحاد السوفيتى (وكذلك الخوف من الدول المستقلة التى تخلفت عنه) . فان الأمن الاقليمى سوف يتشكل (بقدر متزايد) من خلال ذلك الخوف النابع من التهديدات الناجمة عن القوة العسكرية التى تمتلكها كل من الصين واليابان ، وهما أقوى دولتين فى المنطقة وكذلك من العداءات الاقليمية .

وفى هذا السياق سنجد أن الصين قد قامت بزيادة انفاقها العسكرى ويبدو أنها تركز اهتماماتها على الاعداد والتحضير لخوض النزاعات الأقليمية . وهى الاهتمامات التى ولدت احساسا بالعداء لدى الدول المجاورة لاسيما تايوان . وعلى الرغم من مضاعفة كلا الدولتين لحجم التجارة الثنائية مع الطرف الآخر ، وعلى الرغم من اقدام كلتيهما على القيام بعمليات تبادل للافكار والقضايا السياسية بشكل مباشر ، إلا أن أيا منهما لم يتوقف عن تكرار مايدعيه حول أحقيته فى السيادة على أراضى الآخر ، وفى هذا الاطار سنجد أن كلا من الصين وتايوان قد زادتا من استثماراتهما فى مجال الاستعداد العسكرى ، ويعد الموقف الصينى - التايوانى حاليا واحدا من اكثر المواقف حساسية فى عالم تجارة الأسلحة ، اذ بينما يقوم قادة كلا البلدين بتوقيع عقود شراء أسلحة تبلغ قيمتها عدة بلايين من الدولارات ، فان موافقة الولايات المتحدة على بيع طائرات مقاتلة طراز اف - ١٦ الى تايوان ادت إلى تشجيع كل الدول الغربية التى تصدر الأسلحة - وبصفة خاصة فرنسا والمانيا - إلى أن تعرض على تايبيه أحدث مافى ترسانتها من طائرات عسكرية وسفن حربية بغض النظر عن مافى ذلك من تهديد للعلاقات الاقتصادية مع بكين . أما الصين فانها من جانبها قامت باستغلال الظروف الصعبة التى تمر بها روسيا حاليا ، ووقعت على عقود شراء أحدث الأسلحة الروسية واكثرها تقدما بأبخس الأثمان وتشتمل قائمة الأسلحة التى اشترتها الصين من روسيا مؤخرا على المقاتلات طراز ميج - ٣١ (مقاتلات اعتراضية متطورة) والقاذفات طراز تى يو - ٢٢ . ودبابات القتال الرئيسية المعدلة تى - ٧٢ إم وطائرات الأنذار المبكر طراز ايه - ٥٠ ، وكذلك الصواريخ المضادة للصواريخ البالستيكية وتسعى الصين من خلال بنية عسكرية قوية ومؤثرة فى هاينان وجزيرة وودى إلى السيطرة على بحر الصين الجنوبى بالقوة بدلا من أن تكون مضطرة إلى الاعتماد على آلية التفاوض فى مواجهة أى دول أخرى تدعى لنفسها حقوقا فى جزر سبراتلى وجزر البارسيليز . ومن هذه الناحية يعد امتلاك الصين حديثا لطائرات قتالية طويلة المدى فضلا عن الحصول على تكنولوجيا اعادة تزويد الطائرة بالوقود جوا من الاتحاد السوفيتى السابق ، يعد ذلك مؤشرا له دلالته . واذا واصلت الصين تنفيذ برامجها التى تهدف الى الحصول على الأسلحة المتطورة والتكنولوجيا المتقدمة بنفس المعدل الحالى فان ذلك سيكون بمثابة دافع قوى لجيرانها مثل تايلاند وماليزيا وأندونيسيا لزيادة جهودهم فى مجال الحصول على الأسلحة وكذلك التركيز على تطوير صناعات الأسلحة المتقدمة تكنولوجيا وبينما تتحاشى اليابان نشر أى معلومات على الملأ تشير إلى أى نوايا يابانية تجاه بناء قوة عسكرية ذات توجهات هجومية ، فان مايتوافر من معلومات عن الجهود اليابانية فى مجال بناء القوة العسكرية يجعل الدول المحيطة بها تتذكر عمليات الغزو العسكرى والاحتلال اليابانى خلال الحرب العالمية الثانية ، وعلى هذا يعتبر قرار طوكيو ارسال قوة حفظ سلام (غير مقاتلة) إلى كمبوديا - وهى المرة الأولى التى يتم فيها نشر قوات يابانية فيما وراء البحار منذ الحرب العالمية الثانية - قرار مثيرا للقلق الشديد فى منطقة جنوب شرق آسيا . وبالنسبة لبعض الدول المحيطة باليابان تعد عمليات بناء وتشييد السفن ناقلة الدبابات وطائرات النقل طويلة المدى . وهى أنواع من الأسلحة والمعدات العسكرية التى لم تمتلك اليابان مثيلا لها منذ عام ١٩٤٥ م بمثابة مؤشرات لها دلالاتها الخطيرة وبمواصلة طوكيو تنفيذ مثل هذه الخطط فان ذلك سوف يجدد المخاوف تجاه النزعة التوسعية اليابانية وهو الأمر الذى يحتمل أن يلهب مستويات الانفاق العسكرى لدى دول الجرف القارى الأسيوى الأخرى .

ومن الامور الأخرى التى تغذى حالة القلق السائدة بدرجة ما فى هذا الاقليم مسألة رفض كوريا الشمالية فتح منشآتها النووية التى يشك فى قدرتها على تصنيع إنتاج الوقود اللازم للقنبلة النووية امام عمليات التفتيشية الاولى . وعلى الرغم من أن الانشطة النووية

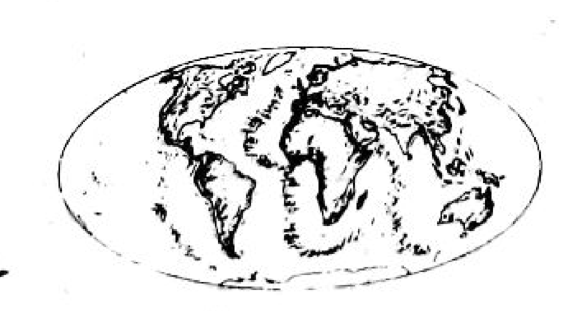
لبيونج يانج امر مثير القلق الشديد لكوريا الجنوبية والولايات المتحدة (التي مازالت تبقى على ٣٥ الف جندى متمركزين في كوريا الجنوبية) . إلا أن ذلك يعرض دولا أخرى في المنطقة للخطر ، وبصفة خاصة اليابان ، وهو الأمر الذى يضيف المزيد من الاسباب الداعية إلى تكثيف جهود البناء العسكرى في المنطقة .

وتعد كل من الصين واليابان وكوريا الشمالية بمثابة اكثر القوى تهديدا للأمن في منطقة اقليم المحيط الهادى الأسيوى ، ولكن الأطراف الاقليمية الأخرى المتصارعة فيما بينها تسهم ايضا في الزيادة واسعة النطاق للانفاق العسكرى ، حيث تعتبر تايلاند ان الجيش الفيتنامى (الذى يصل تعداده إلى ٧٠٠ الف مقاتل) المصدر الأساسى للتهديد لكى تبرر بذلك انفاقها العسكرى المتزايد وجهودها في مجال بناء القوى العسكرية وماتحتاج اليه من أسلحة ومعدات . وعلى نحو مشابه يثير التصاعد في عمليات البناء العسكرى سواء في ماليزيا أو في أندونيسيا قلقا في سنغافورة . والأمر الذى يحقق التوازن بين هذه القوى المتصارعة هو النمو التجارى وكذلك استقرار العلاقات السياسية في الاقليم ، ولكن هذه الأمور يصعب الأعتماد عليها اعتمادا حقيقيا عند السعى لوضع تصور مناسب للتخطيط الأمنى على المدى الطويل على مستوى كل دولة من دول المحيط الهادى الأسيوى .

الأشكال المحتملة للتوسع العسكرى والتحديث التكنولوجى للقوات العسكرية :

بناء على هذه الأسباب كلها فان دول المحيط الهادى الأسيوى مؤهله بدرجة اكبر للاستمرار في توسيع وتحديث قدراتها العسكرية خلال السنوات القادمة . وهذا سيأخذ اشكالا عدة .

- تطوير قوات جوية وبحرية وبرية (بمراعاة الترتيب) حديثة لديها امكانيات متفوقة ، تستطيع التدخل ضد الأستعدادات المحتملة لدى الدول المجاورة لشن اعمال هجومية مفاجئة ، وبحيث تكون هذه القوات قادرة على مواجهة احتمالات تطور الأمور في المستقبل ، سواء داخل اراضى الدول المجاورة أو بالقرب من شواطئها .
- زيادة الاعتماد على انظمة الأسلحة الحديثة وانظمة الاسناد العملياتى للقوات المقاتلة في ميدان المعركة (الحرب الالكترونية , المعاونة النيرانية ، المعلومات ، الاتصالات) ، وتلعب الخبرة المكتسبة من حرب تحرير الكويت في مجال استخدام الذخائر الحديثة دورا كبيرا في تحديد الخطوط العامة لخطط التطوير في ذلك المجال .
- تطوير صناعات عسكرية محلية تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى للقوات المسلحة لهذه الدول ، وفتح مجالات جديدة أمام عمليات التصدير في المراحل التالية ، ومن المحتمل أن يزيد التعاون بين عدد من الدول في المحيط الهادى الأسيوى (تايوان ، سنغافورة ، تايلاند) واسرائيل في مجال انتاج انظمة التسليح المتطورة .
- من الممكن ان تؤدى العوامل الثلاثة السابقة الى ظهور بعد رابع بالنسبة لبعض الدول وهو تطوير أسلحة التدمير الشامل ووسائل ايصالها المختلفة وزيادة الأعتماد عليها لتحقيق قدر مناسب من الردع الأستراتيجى .



العقيدة العسكرية الروسية : التحولات والدوافع

أحمد إبراهيم محمود

منذ انهيار الاتحاد السوفيتى ، شهدت قضايا الامن والتوجهات الاستراتيجية العامة للكيان الروسى الجديد جدلا وخلافا شديدين فيما بين المسئولين الروس المعنيين ، لا سيما بين القيادتين السياسية والعسكرية . فقد ادى انتهاء الحرب الباردة وتفكك حلف وارسو وانهيار الاتحاد السوفيتى ، الى تداعى الكثير من مكونات الفكر الاستراتيجى الذى كان يحكم القضايا الامنية والعسكرية فى الاتحاد السوفيتى السابق ، وباتت هناك حاجة حيوية لصياغة اطار استراتيجى اكثر تجاوبا مع المعطيات الدولية والاقليمية والداخلية الجديدة . وبطبيعة الحال ، فان المناظرات والمناقشات التى شهدتها عملية الصياغة هذه كانت فى واقع الامر بمثابة انعكاس للتفاعلات السياسية الاكثر اتساعا الدائرة فى البلاد ، حيث تمحور الخلاف والجدل فيما بين تيارين رئيسيين ، اولهما التيار المحافظ الداعى الى تعديل العقيدة العسكرية للقوات المسلحة الروسية بما يتفق مع التحولات المذكورة ، ولكن من دون التخلى تماما عن المبادىء الرئيسية للفكر العسكرى الروسى ، بما يجعل الصيغة الجديدة تماثل الى حد ما مع ما كان قائما فى ظل الحقبة السوفيتية ، لا سيما من حيث الحفاظ على المكانة الدولية والاقليمية المتميزة لروسيا ، خاصة فى منطقة الكومنولث ، طالما ان هذه السيطرة تفرضها الاحتياجات الامنية والروابط الاقتصادية المتشابكة ، مع ضرورة توفير القدرات العسكرية التى يمكن من خلالها تحقيق هذه السيطرة . اما التيار الثانى ، فقد كان اكثر مرونة ، ودعا الى ابداء المزيد من التجاوب مع المطالب الامنية الغربية ، وذلك فى اطار العمل على بناء الثقة فيما بين الجانبين الروسى والغربى واقامة قاعدة اكثر متانة للمصلحة المادية بينهما ، حتى وان ادى ذلك الى المزيد من التنازل من جانب روسيا .

وقد ادى هذا الخلاف الى الحاق الشلل فترة طويلة بعملية تحديد التوجهات الاستراتيجية العامة للقوات المسلحة الروسية ، بل وتجميد اعمال البناء العسكرى والتسليحى الروسى . وبدت اثار هذا الخلاف واضحة فى بعض الحالات فى توتير العلاقة بين القيادتين السياسية والعسكرية فى البلاد ، مما كان من شانه على سبيل المثال اقالة الماريشال يجرى سكوكوف السكرتير العام لمجلس امن روسيا الذى اقاله الرئيس الروسى بوريس يلتسين فى يونيو ١٩٩٣ من جراء خلافهما حول قضايا الامن والتوجهات الاستراتيجية العامة للبلاد ، وايضا بفعل احتدام الجدل حول الصيغة الاولية للعقيدة العسكرية الروسية التى اعلنت فى مايو ١٩٩٢ .

على ان الدور الحاسم الذى لعبته القوات المسلحة الروسية فى انهاء الصراع السياسى بين السلطتين التنفيذية والتشريعية فى البلاد لصالح الرئيس يلتسين قد ادى الى استعادة المؤسسة العسكرية الروسية لقدر كبير من النفوذ الذى كانت تتمتع به فيما مضى ، وباتت العلاقة بين المؤسستين السياسية والعسكرية محكومة بما يمكن وصفه بـ (منطق المقايضة) الذى تتجاوب القيادة السياسية بمقتضاه مع رؤى ومطالب واحتياجات القوات المسلحة ، بينما تقوم القوات المسلحة من جانبها بتوفير الحماية للنظام السياسى والدستورى فى البلاد . وذلك على خلاف الحياد السابق الذى كانت القوات المسلحة تتعامل به مع القضايا السياسية فى العهد السوفيتى البائد . وعلى اية حال ، فان هذا المنطق الجديد ادى الى تيسير حسم الكثير من القضايا الخلافية التى كانت قائمة من قبل ، حيث اصبح الرئيس يلتسين اكثر تجاوبا مع المطالب العسكرية ، ومنها الانتهاء من اقرار عقيدة عسكرية جديدة للقوات المسلحة الروسية ، والتى جرى الاعلان عن اقرارها بالفعل فى نوفمبر ١٩٩٣ ، واكتفت المصادر الروسية بالاشارة الى بعض الملامح البارزة لهذه العقيدة ، وسوف يهتم هذا التحليل بتناول الجوانب الرئيسية للعقيدة المذكورة ، مع محاولة تحليل الابعاد المختلفة الحاكمة لها .

الاطار العقائدى العام

نبعت اهمية صياغة عقيدة عسكرية جديدة فى روسيا من ان القيادة العسكرية الروسية جابهت عقب تفكك الاتحاد السوفيتى احتياجا ملحا لاعادة بناء واعادة تنظيم القوات المسلحة ، بالاعتماد على النصيب الروسى من التركة العسكرية للاتحاد السوفيتى المنهار ، وكان المفترض ان يجرى بناء وتجهيز هذه القوات على المستويين العملياتى والتكنولوجى فى اقصر وقت ممكن ، بحيث تصبح هذه القوات عقب ذلك الضمان الاساسى لسلامة الاراضى الروسية . وقد استلزمت هذه المهمة بطبيعة الحال صياغة عقيدة عسكرية روسية جديدة تكون بمثابة الاساس الذى يحكم عملية بناء القوات المسلحة الروسية ، وفق مبادىء توضع فى ضوء التحليل الموضوعى للمعطيات السياسية والعسكرية القائمة فى العالم ، وعلى اساس التنبؤ العلمى بعيد المدى .

ومن ثم ، تتمثل القيمة الفعلية للعقيدة العسكرية ، اى عقيدة عسكرية ، فى كونها تقدم المفهوم الاساسى العام لامن الدولة المعنية ، وصياغة اهداف ومهام السياسة العسكرية للدولة ، وتحديد المصالح ذات الاولوية لها ، والتعبير عن مواقفها من قضايا الحرب واستخدام القوة العسكرية ، وصياغة المهام القتالية الموكولة الى قوات الدولة فى ظروف الصراع المسلح ، وتشخيص طبيعة التهديدات العسكرية الفعلية والمحتملة ، وطبيعة الحرب المستقبلية

التى يمكن ان تنخرط فيها البلاد ، علاوة على توصيف الاساليب التى يمكن من خلالها مواجهة العدوان بالوسائل العسكرية ، فضلا عن انها لابد ان تعكس الخطوط الاساسية للمفاهيم الاستراتيجية ، وتوجيهات اعداد الدولة ككل لاغراض الدفاع عن التكامل القومى لاراضى الدولة وسلامتها .

وقد ركزت عمليات صياغة العقيدة العسكرية الروسية على مجموعة من القضايا ذات الأولوية فى الفكر العسكرى الروسى ، وتذكر بعض المصادر الروسية رفيعة المستوى ان هذه القضايا تتمثل على وجه التحديد فى[١] :

أولا ، احتواء العدوان ، فقد ركزت القوات المسلحة الروسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على هدف احتواء العدوان ، الا انه لم يكن من الواضح على وجه الدقة كيفية تحقيق هذا الهدف . وبالتالى ، فان مبدأ احتواء العدوان AGGRESSION - CONTAIN-MENT PRINCIPLE الذى جرى التركيز عليه فى العقيدة العسكرية الروسية الجديدة يتطلب بناء قوات تكفى للتصدى للتهديد المحتمل ، بهدف توليد ادراك لدى العدو المحتمل بان الخسائر التى سوف يتكبدها سوف تزيد بصورة مؤكدة عن المكاسب التى يمكن ان يحققها فى حالة الهجوم .

ثانيا ، الاعداد لمواجهة الحروب المحلية والاقليمية ، فالعقيدة العسكرية السوفيتية لم تكن تعطى اهتماما كافيا لعمليات الاعداد للدخول فى عمليات قتالية ذات طبيعة محلية واقليمية ، وذلك فى غمرة انشغالها فى المواجهة الكونية واسعة النطاق ضد المعسكر الغربى ، علاوة على ان مثل هذه النوعية من الحروب لم تكن شائعة الى حد كبير فى ذلك الوقت . وفى الوقت الراهن ، اصبح العسكريون الروس يدركون ان لمثل هذه الصراعات منطقها الخاص ، الامر الذى يستلزم اخضاعها لتقييم تفصيلى من الناحية النظرية بغرض الخروج ببعض الخلاصات العلمية التى تعين على تحديد كيفية اعداد القوات اللازمة للدخول فى هذه الحروب ، لا سيما وان العديد منها قد اندلع بالفعل فى انحاء عديدة حول روسيا .

ثالثا ، الاهتمام بالتطور فى التكنولوجيا العسكرية ، فالنظرية العسكرية الروسية الخاصة بالعمليات العسكرية على المسارح القارية مازالت تعتمد على اسلوب (المشاة - الدبابات) ، وذلك فى الوقت الذى بات فيه من الواضح ان هناك دورا متناميا للهجوم الجوى وانظمة الدعم النيرانى ، لا سيما الاسلحة الدقيقة الموجهة ، الامر الذى انعكس من الناحية العملية فى العقيدة العسكرية الروسية الجديدة فى الاهتمام بهذه التطورات واتخاذ الترتيبات اللازمة للاستفادة من جميع النظم القائمة والوسائل الخاصة بشن الحرب .

رابعا ، الاهتمام بقضايا الانتشار الاستراتيجى ، لا سيما قضايا الانتقال بالقوات من حالة السلم الى حالة الحرب . ذلك انه على الرغم من ان الجزء الاوروبى من روسيا يعتبر الاكثر كثافة بالسكان ، الا انه يخضع لبنود معاهدة باريس التى تسمح بتخزين العتاد الحربى فى سيبيريا فقط ، مما يطرح على العسكريين الروس تساؤلا حيويا بشأن كيفية نقل تلك المعدات من هناك فى حالة الضرورة ، وكيفية نقل القوة البشرية من وسط روسيا للانضمام الى مناطق تخزين الاسلحة فيما وراء الأورال ، وكيفية نقل القوات الروسية المعبأة الى اطراف الدولة التى تحتاج الى وجودها ما لم تكن هناك قدرات كافية للنقل الاستراتيجى ، وباتت هذه التساؤلات تستقطب حيزا رئيسيا من الاهتمام فى الفكر العسكرى الروسى الجديد .

خامسا ، الواقعية فى فن الحرب ، فالكثير من الدراسات الروسية فى مجال فن الحرب كانت ذات طابع تجريدى ، ولم تكن كافية للتعامل مع الاوضاع القائمة والموارد الاقتصادية المتاحة فى الدولة ، الامر الذى يؤكد على ضرورة التركيز فى الفكر العسكرى الروسى الجديد على ضرورة توفير المزيد من الواقعية فى البحث العلمى العسكرى ، وتوجيه الجهود البحثية فى المستقبل نحو التجاوب مع الواقع .

فى ضوء ما سبق ، يمكن القول ان فهما افضل لابعاد التغيير فى العقيدة العسكرية الروسية يمكن ان يتحقق عند مقارنة القضايا الجديدة مع القضايا المماثلة التى كانت متضمنة فى العقيدة العسكرية التى كانت متبناة فى الاتحاد السوفيتى السابق . وتحتاج مثل هذه المقارنة أولا الى تعيين المصادر الرئيسية التى اصابها التغيير اكثر من غيرها من مصادر الفكر العسكرى الروسى بشكل عام ، ذلك ان العقيدة العسكرية للاتحاد السوفيتى السابق كانت قد صيغت فى ضوء المبادىء المستقاة من ستة مصادر رئيسية تتمثل فى : الاراء الحربية النظرية للماركسية - اللينينية ، والاستراتيجية السياسية للحزب الشيوعى السوفيتى ، وخبرة الحروب السابقة ، والافكار النظرية لعلم الحرب البرجوازى ، واسهامات المفكرين العسكريين الروس فى العهود القيصرية ، والتطورات الحادثة فى التكنولوجيا العسكرية . وبالتالى ، فإن التغيير الذى شهدته العقيدة العسكرية الروسية فى الوقت الراهن يعود فى احد اهم جوانبه الى استغناء روسيا عن النظرية الماركسية - اللينينية والاستراتيجية السياسية للحزب الشيوعى كمصادر للفكر العسكرى . ومن هذا المنظور ، يمكن الاشارة على وجه التحديد الى اربعة مجالات رئيسية للتغيير فى العقيدة العسكرية الروسية الجديدة تتمثل فى :

١ - التخلى عن المفهوم الماركسى - اللينينى للحرب فى البيئة الدولية واعتماد مفهوم جديد بدلا منه ، فالنظرية الماركسية - اللينينية كانت تنظر الى الحرب بوصفها ظاهرة اجتماعية تاريخية تحدث فى مرحلة معينة من تطور المجتمع الطبقى ، وبوصفها ايضا احدى الاشكال السياسية للصراع الطبقى التى تلجأ القوى الرأسمالية الى أشعالها للحصول على السيطرة العالمية[٢] ، فى حين ان القيادة العسكرية الروسية باتت تتبنى فى الوقت الراهن مفهوما تقليديا عن الحرب يقوم على ان احتمالات اندلاع الحرب تنبع من استمرار حالة الفوضى التى تطبع الجماعة الدولية ، والتى لا توفر بطبيعة الحال اية ضمانات فى مواجهة احتمالات تزايد درجة الخطر العسكرى وتطوره ، وامكانية وصوله الى درجة التهديد المباشر فى ظل ظروف معينة .

٢ - التراجع عن المواجهة الاستراتيجية العالمية ، فالعقيدة العسكرية الروسية اصبحت تتبنى اهدافا متواضعة بالقياس على العقيدة العسكرية السوفيتية القديمة ، فقد تبنى العسكريون السوفييت فى عقود الحرب الباردة مفهوما عالميا للامن ، امتد الى خارج الحدود المباشرة للاتحاد السوفييتى ، واتسع ليشمل الدول الاعضاء فى حلف وارسو ، بل امتد ايضا الى الحلفاء والاصدقاء فى المنطقة العربية وافريقيا واسيا وامريكا اللاتينية . اما فى الوقت الراهن ، فان مفهوم الامن الروسى يقتصر فقط على الامن المباشر للاراضى الروسية والنطاق الجيوبوليتيكى المحيط بها ، والذى يضم دول الكومنولث وأوروبا الشرقية .

٣ - تعديل مبادىء بناء القوات المسلحة الروسية ، ففى ظل الحقبة السوفيتية كانت اعمال بناء القوات تعتمد على دراسة

الامكانات العسكرية للعدو المحتمل واتجاهات تطور قواته المسلحة وطبيعة الحرب التى ينوى شنها . اما فى الفترة الراهنة ، فان اعمال بناء القوات المسلحة باتت هادفة فقط الى تحقيق الحد الادنى من الاحتياجات الامنية والدفاعية ، بما ينطوى عليه ذلك من خفض وتيرة اعمال البناء التسليحى ايضا ، كما جرى فى نفس هذا الاطار تلك حالة الاستنفار والعسكرة التى ميزت المجتمع السوفيتى بأسره فى ظل الحرب الباردة .

٤ - تغيير القواعد الحاكمة للتصعيد النووى ، حيث كان من المحتم ان اية حرب تنشب بين الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية من ناحية والغرب من ناحية اخرى فى فترة الحرب الباردة سوف تكون حربا صاروخية نووية ، وتكون قاعدة واساس ادارتها الاستخدام المركز للصواريخ النووية بواسطة جميع افرع القوات المسلحة ، وفى مقدمتها الصواريخ الاستراتيجية . وفى ظل العقيدة العسكرية الروسية الجديدة ، اعطت القيادة الروسية لنفسها الحق فى الاستخدام الاول للاسلحة النووية فى حالات الصراع المسلح ، الا انها وضعت هذا الاستخدام فى نهاية سلم التصعيد ، وفى اعقاب حرب تقليدية واسعة النطاق ، وفى حالة تعرض الاراضى الروسية والاهداف الحيوية بها لهجوم غربى واسع ، سواء باستخدام اسلحة الدمار الشامل او باستخدام اية اسلحة اخرى تتعادل معها فى القوة التدميرية . اضف الى ذلك ، ان العقيدة الجديدة استبعدت استخدام الاسلحة النووية فى مواجهة الدولة غير النووية التى وقعت على معاهدة عدم الانتشار النووى ، ما لم تكن هذه الدول متحالفة مع دول نووية .

والواقع ، ان كثيرا من هذه التغييرات قد جرى التمهيد لها منذ فترة ليست بالقصيرة ، لا سيما مع بداية عملية البريسترويكا فى الاتحاد السوفيتى السابق فى منتصف الثمانينات ، وما افضت اليه من بدء ارهاصات بلورة عقيدة عسكرية جديدة للبلاد تقوم على مبادىء مختلفة الى حد كبير عما كان متبعا من قبل ، مثل مبادىء : الكفاية المعقولة ، ومنع الحرب ، والاعتراف بالطبيعة التبادلية للامن ، والتأكيد على أولوية الادوات السياسية لتعزيز الامن ، وتبنى استراتيجية دفاعية[٣] ، فيما يعنى ان التعديلات الاكثر حداثة فى العقيدة العسكرية الروسية تعتبر تدشينا لمسيرة طويلة من التطور . ومع ذلك ، فان هناك العديد من المبادىء التى اتسمت بدرجة واضحة من الثبات فى العقيدة العسكرية الروسية ، مثل الاهمية الحاسمة للفترة الاولى من الحرب والقتال على جبهة بالغة الضخامة والاتساع والتركيز على التطوير المتزايد للمستوى النوعى لافراد القوات المسلحة .. وغيرها ، ويعود الثابت الذى تميزت به هذه المبادىء الى كونها مستمدة فى الاساس من خبرة الحروب السابقة والدراسة الموضوعية للمعطيات المحيطة بالعملية الصراعية .

مدركات التهديد

ظل الجانب المتعلق بأدراك التهديدات الفعلية والمحتملة فى العقيدة العسكرية الروسية بمثابة قضية خلافية فى الدوائر الاستراتيجية المعنية فى روسيا . ويتمحور الخلاف بالدرجة الاولى حول اسبقية التهديدات الداخلية والخارجية . ففى الصيغة الأولية للعقيدة المذكورة التى صدرت عن وزارة الدفاع الروسية فى مايو ١٩٩٢ ، جرت الاشارة الى ان هناك ثلاثة مصادر رئيسية لتهديد الامن القومى الروسى تتمثل فى[٤] :

اولا ، الغرب ، الذى مازال يمثل مصدرا للتهديد الخارجى للامن الروسى من زوايا عديدة ابرزها استمرار البناء العسكرى لحلف شمال الاطلنطى فى اوروبا واستمرار الوجود العسكرى الامريكى فى الشرق الاقصى ، وفى مناطق اخرى عديدة حول روسيا ، علاوة على احتمال توظيف المساعدات الاقتصادية الغربية فى الضغط سياسيا على روسيا .

ثانيا ، الاضطرابات والقلاقل القادمة من العالم الثالث ، والمتمثلة اساسا فى عدم الاستقرار السياسى وتنامى القدرات العسكرية للكثير من دولة ، بما ينطوى عليه ذلك من مخاطر الانتشار النووى والارهاب النووى . .

ثالثا ، احتمالات نشوب الاضرابات داخل رابطة الكومنولث او فى روسيا ذاتها ، الامر الذى قد يستوجب تدخلا عسكريا روسيا ، لا سيما فى حالة انتهاك الحقوق المدنية للاقليات الروسية فى الكومنولث او دخول اى من تلك الدول فى ترتيبات امنية مع قوى اجنبية .

وبالتالى ، فان هذه الصياغة الأولية اغفلت الاشارة الى التهديدات الداخلية ، واكتفت بالتنويه الى احتمالات عدم الاستقرار الداخلى فى البلاد ، الامر الذى كان محورا للجدل فيما بين الاستراتيجيين الروس ، حيث طرح الخبراء العاملون فى وزارة الخارجية الروسية والاصلاحيون الراديكاليون تقويما مختلفا يؤكد على ان روسيا منذ نهاية الحرب الباردة لم تعد تجابه تهديدات خارجية ذات بال ، وتتمثل التهديدات الاكثر خطورة الماثلة امامها فى التهديدات الداخلية المنصبة اساسا فى احتمالات اندلاع حرب اهلية داخل الاتحاد الروسى او نشوب حرب بين روسيا ودول الكومنولث الأخرى ، فيما يعنى ان معضلة الامن الروسى من وجهة نظر هؤلاء الاصلاحيين تتمثل فى بقاء كيان الدولة ذاته ومنع انشطار البلاد على اسس عرقية واقليمية .

اضف الى ذلك ، ان المفاهيم العقائدية التى وردت فى هذه الصياغة الاولية كانت محل انتقادات عنيفة من جانب بعض الاوساط السياسية والاكاديمية فى الغرب ، حيث جرى النظر اليها بوصفها تعكس تطابقا مع نفس المفاهيم السوفيتية التقليدية التى كانت سائدة ابان الحرب الباردة فيما يتعلق بمدركات التهديد ، لا سيما من حيث اعتبار الغرب مصدرا رئيسيا لتهديد الامن الروسى . ومن ناحية اخرى ، نظر بعض المحللين الغربيين الى هذه الوثيقة باعتبارها تنطوى على تناقض سياسى صارخ يتمثل فى ان روسيا اعطت لنفسها بموجب هذه الوثيقة الحق فى التدخل عسكريا فى دول الكومنولث حال انتهاك حقوق المواطنين الروس المقيمين فى تلك الدول ، مما يعتبر تراجعا ضمنيا عن الالتزامات الروسية السابقة بالتخلى عن المزاعم الاقليمية والتعهد بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى ، مما يعنى ان العقيدة العسكرية الروسية فى صورتها الأولية المعدلة كانت تقدم تبريرا سياسيا للتدخل العسكرى الروسى فى دول الكومنولث الاخرى . ومما زاد من خطورة هذا التناقض ان روسيا مازالت تحتفظ بالفعل بقوات مسلحة ضخمة فى الكثير من تلك الدول ، لا سيما فى منطقة البلطيق ، الأمر الذى يتيح لروسيا التدخل بسهولة فى هذه الدول عند الضرورة[٥] .

لكل هذه الاسباب ، خضعت مدركات التهديد لمراجعة واضحة فى الفترة السابقة ، وبدا ذلك جليا فى الصيغة الاكثر حداثة للعقيدة العسكرية الروسية التى اعلن عن بعض عناصرها فى نوفمبر ١٩٩٣ . وعلى الرغم من ان هذه الصيغة لم تنشر تفصيلا ، الا ان القدر اليسير المعلن منها يؤكد على ان المصدر الاساسى لتهديد امن

روسيا اصبح متمثلا بالدرجة الاولى فى الصراعات الاقليمية الصغيرة الحادثة او التى يمكن ان تحدث داخل النطاق الجيوبولتيكى المحيط بالاتحاد الروسى ، علاوة على ان هذه الصيغة انطوت على تقنين واضح لتدخل القوات المسلحة الروسية فى الشئون السياسية الداخلية فى البلاد لحماية النظام الدستورى وتدعيم سلطة القيادة السياسية .

ومن ثم ، فان الاهداف السياسية ـ العسكرية للقوات المسلحة الروسية بمقتضى العقيدة العسكرية الجديدة باتت اقرب ما يلى :

١ ـ الدفاع عن امن وسيادة روسيا وحماية حدودها .
٢ ـ حماية النظام السياسى والدستورى للبلاد .
٣ ـ مواجهة النزعات القومية الانفصالية داخل البلاد .
٤ ـ حماية الاقليات الروسية فى دول الاتحاد السوفيتى السابق .
٥ ـ الحفاظ على الامن والاستقرار فى منطقة الكومنولث .

وفى ضوء ما سبق ، ظلت العقيدة العسكرية الروسية فى صياغتها الجديدة محتفظة بحق التدخل فى الكومنولث باسره ، وان كانت العقيدة قد ضيقت قليلا من نطاق التهديد الذى كانت تحدده من قبل . والدلاله الاكثر اهمية لهذا التطور تتمثل فى ان العقيدة الجديدة تعكس نزوعا واضحا من جانب القيادة العسكرية الروسية لاستعادة السيطرة باشكال جديدة على الدول الاعضاء فى رابطة الكومنولث ، بل وتتكامل هذه النزعة مع اتجاه القيادة الروسية نحو محاولة الاستحواذ على مكانة الدولة الضامنة للامن والاستقرار فى منطقة اوروبا الشرقية باسرها ، وهو الاتجاه الذى بدا واضحا فى رفض روسيا انضمام دول اوروبا الشرقية الى حلف شمال الاطلنطى ، بل وفى دعوتها الى تعديل بنود معاهدة خفض الاسلحة التقليدية فى اوروبا ، حتى يكون فى مقدورها نشر المزيد من الدبابات قرب مناطق الصراع فى القوقاز .

طبيعة الحرب المستقبلية

اهتمت العقيدة العسكرية الروسية عقب انهيار الاتحاد السوفيتى ببلورة سيناريوهات جديدة للصراعات المستقبلية المحتملة بما يتفق مع طبيعة التحولات الحادثة فى بنية النظام الدولى ، وبما يتناسب ايضا مع طبيعة الظروف التى تمر بها البلاد . وفى هذا الصدد ، ينبغى التفريق بين جانبين رئيسيين يتعلقان بطبيعة الحروب المستقبلية التى يعتقد المفكرون العسكريون الروس ان بلادهم قد تضطر الى الدخول فيها خلال الفترات المقبلة . يتعلق أولهما بالاطار العام الذى سوف يحكم العمليات العسكرية المستقبلية من المنظور العسكرى ـ الفنى البحت ، والمرتبط فى الاساس بالمستوى الراهن للتطور فى التكنولوجيا العسكرية ، بينما يرتبط ثانيهما بالسيناريوهات التى ترسمها العقيدة العسكرية الروسية للصراعات المستقبلية .

ففيما يتعلق بالاطار العام للعمليات العسكرية المستقبلية ، بات العسكريون الروس يعطون اهتماما واضحا للتطور المذهل فى التكنولوجيا العسكرية ، والتى ادت الى احداث ثورة فى الشئون العسكرية ، لا سيما من حيث ما ادت اليه من تعديل طبيعة مسرح العمليات ، ولما افضت اليه من جعل الانتصار فى المعارك العسكرية الحديثة يقتضى اولا احراز عدد من المتطلبات الضرورية ، ابرزها التفوق الجوى والسيطرة الاليكترونية والقوة البحرية المتفوقة ، الامر الذى جعل الحرب الحديثة عبارة عن (معركة بر ـ جوية متكاملة INTEGRATED AIR - Capital) ، ويعتمد مثل هذا النوع من المعارك على الكيف والنوع اكثر من اعتماده على الكم ، وتؤكد المصادر العسكرية الروسية بوجه خاص على الأهمية الفائقة لعناصر الطاقة الموجهة والتسلح الاليكترونى والليزرى والاجهزة فوق الصوتية .. وما الى ذلك .

وقد ادت هذه التطورات فى التكنولوجيا العسكرية الى تعديل التصور الروسى للحرب المستقبلية ، لاسيما تعديل العلاقات النظرية والعملية بين الاستراتيجيا والفن التعبوى والتكتيك ، حيث ادت التطورات التكنولوجية المذكورة الى إنهاء نظرية الفن التعبوى الشرقية بصورتها التقليدية التى تبلورت منذ نهاية الثلاثينات . فقد ظلت هذه النظرية تعتمد فى احد اهم مكوناتها على مفهوم (العمليات والمعركة العميقة) ، ويقوم هذا المفهوم بدوره على فكرة ان مفتاح الانتصار فى المعارك العسكرية يتوقف على تنفيذ عمليات هجوم متزامنة ضد القوات المعادية فى المقدمة والمؤخرة فى آن واحد معا من خلال مهاجمة احتياطيات العدو فى المؤخرة وتدمير عناصر القيادة والسيطرة والاتصالات والدعم اللوجستيكى الخاصة به ، مما يحرم قواته الامامية من الدعم والاسناد ، ويسهل تطويقها ومحاصرتها والحاق الهزيمة بها .

وفى الوقت الراهن ، تسبب التطور التكنولوجى العسكرى فى اتاحة امكانية تنفيذ هذه النظرية بصورة تختلف تماما عما كان قائما من قبل . فالقائد الميدانى اصبح يمتلك فى متناول يده كافة الموارد التى يحتاج اليها لانجاز الاهداف التكتيكية والتعبوية فى اعماق العدو ، فى نفس الوقت الذى يقوم فيه بمهاجمة خطوطه الامامية ، حيث بات من الممكن تنفيذ الضربات العميقة بالصواريخ والمقذوفات بعيدة المدى والحرب الاليكترونية والغارات الجوية ، الامر الذى ادى الى اتاحة امكانية تنفيذ هجمات متزامنة على احتياطيات العدو فى العمق وقواته الامامية فى نفس الوقت ، وقد ادت هذه التحولات من وجهة النظر الروسية الى تغيير العلاقات السابقة بين العناصر المكونة للفن العسكرى ، لاسيما من حيث ان التطورات المشار اليها ادت الى اتاحة الفرصة للقيادات الاستراتيجية والتعبوية لالحاق الهزيمة بالخصم بصورة مستقلة ، وبالاعتماد على قواتها الذاتية . ومن ثم ، دفع هذا التغير نحو اعادة صياغة العلاقة بين التكتيك والاستراتيجية والفن التعبوى ، ولايعنى ذلك ان التكتيك من حيث هو فن ممارسة المعركة سوف ينتهى ، ولكن دور التكتيك سوف يتغير بصورة جذرية فى ظل الظروف الجديدة (٦) .

أما فيما يتعلق بالسيناريوهات التى رسمتها القيادة العسكرية الروسية للحروب المستقبلية ، فقد اقتصرت بالدرجة الأولى على تلك الحالات التى يمكن ان تتعرض خلالها سيادة الدولة وتكاملها الاقليمى للخطر او تلك التى يمكن ان تشهد ضغطا سياسيا واقتصاديا على روسيا من جانب القوى الكبرى . وقد حددت الصيغة الاولية للعقيدة العسكرية الروسية ثلاثة اشكال رئيسية للحرب التى يمكن ان تتورط روسيا فيها وتتمثل بالتحديد فى (٧) :

اولا ، **الصراعات منخفضة الحدة** ، حيث حددت تلك الوثيقة عددا من الحالات الخاصة التى يمكن ان تلجأ روسيا خلالها الى استخدام القوة ، ويتضمن ذلك اعمال حفظ السلام وحماية خطوط الملاحة البحرية والمناطق الاقتصادية وحماية المواطنين الروس فى الخارج ، كما نظرت هذه الوثيقة الى الصراعات المحلية فى دول الكومنولث بوصفها احدى الحالات التى قد تستوجب تدخلا روسيا .

ثانيا ، **الحرب التقليدية واسعة النطاق** . يمكن ان يحدث هذا النوع من الحروب ـ حسب ماورد فى الوثيقة الروسية ـ فى حالة تعرض روسيا او دول الكومنولث او اى دولة اخرى تقع على مقربة من حدود روسيا للاعتداء ، ومن الممكن ان يتطور الصراع فى مثل

هذه الحالة الى صراع فيما بين احلاف وكتل كبرى ، ويعتبر العسكريون الروس حرب الخليج وعملية عاصفة الصحرا مثالا بارزا على مثل هذا النوع من الصراع . وطبقا لهذا السيناريو ، يمكن ان تشهد هذه الحرب مرحلتين رئيسيتين ، اولاهما مرحلة بداية الحرب مع حدوث تدخل بحرى واسع النطاق ضد دول الكومنولث عقب فترة انذار غير محددة ، ومن الممكن ان تشتمل الحرب فى هذه الحالة على العمليات الجوية والبحرية التى تشن خلالها غارات هجومية كثيفة ضد الاهداف الاقتصادية والعسكرية الهامة عن طريق الاسلحة الذكية ومعدات الحرب الاشعاعية ـ الاليكترونية . ومن ثم ، يمكن ان تقوم القوات المعادية فى هذه المرحلة باستخدام الاسلحة الجوية والبحرية عالية الدقة ضد مراكز القيادة والسيطرة فى دول الكومنولث ومنع عمليات التعبئة ونشر القوات . اما المرحلة الثانية من هذا السيناريو ، فتشتمل على قيام القوات المعادية بشن حملة برية مكثفة داخل الاراضى الروسية تحت غطاء جوى قوى . وتذهب الوثيقة الى ان دور القوات المسلحة الروسية فى هذه الحرب سوف يتمثل فى مواجهة الهجوم الصاروخى المعادى وحماية الاهداف الاستراتيجية مثل المراكز الادارية والقاعدة الصناعية وتنفيذ هجوم انتقامى ، مع ضرورة العمل على حرمان القوات المعادية من امتلاك القدرة على مواصلة الحرب .

ثالثا . **الحرب النووية** ، انطوت العقيدة العسكرية الروسية الجديدة على تحول بالغ الاهمية يتمثل فى التخلى عن التعهد الخاص بعدم البدء فى استخدام الاسلحة النووية ، وهو المبدأ الذى كان قد اعلنه بريجنيف فى عام ١٩٨٢ . وقد نظرت العقيدة الجديدة الى الحرب النووية بوصفها امتدادا للحرب التقليدية واسعة النطاق ، ذلك ان الضربات المعادية بالاسلحة التقليدية الذكية ضد عناصر القوة النووية الروسية على اختلاف مكوناتها سوف تدفع المخططين العسكريين الروس الى اعتاب التصعيد النووى . ومن الناحية الافتراضية ، تنظر العقيدة الروسية الى هذا الهجوم حال حدوثه باعتباره مساويا لاستخدام اسلحة الدمار الشامل ، مما يتطلب من وجهة النظر الروسية القيام برد انتقامى على نفس المستوى .

وعلى هذا الاساس ، فان الصراعات منخفضة الحدة استحوذت من الناحية الفعلية على الحيز الاكبر من الاهتمام فى العقيدة العسكرية الروسية ، وانعكس ذلك فى صورة اتجاه القيادة الروسية نحو التوسع فى استخدام قوات حفظ السلام لاحتواء الصراعات المحلية والقومية فى الكثير من دول الكومنولث . وكانت اعمال حفظ السلام هذه فى حقيقة الامر بمثابة اداة من الادوات المستخدمة لاضفاء الشرعية على تدخل روسيا للدفاع عن مصالحها الاستراتيجية فى الكومنولث ، حيث تدخلت روسيا بصورة مباشرة لهذا الغرض فى كل من مولدوفا وطاجيكستان واوستيا الجنوبية ، وارتبط هذا التدخل بوجود اقلية روسية كبيرة تتعرض للتهديد بموجب هذه الصراعات . كما استهدف التدخل فى تلك الحالات الحفاظ على الاستقرار فى الدول المجاورة والحيلولة دون انتقال الصراع اليها . وقد حرصت السياسة الروسية فى هذا الصدد على ابداء استعدادها لاستخدام مستوى عال من القوة العسكرية لفرض السيطرة الكاملة على الموقف بين الاطراف المتصارعة ، من خلال تخصيص قوات اكثر تفوقا من الناحيتين الكمية والنوعية على الاطراف الاخرى المتصارعة ، مع الحرص على الاحتفاظ بموقف محايد بين تلك الاطراف ، حتى وان كان هذا الحياد شكليا فى الواقع (٨) . ومن ناحية اخرى ، فان التحول الذى تضمنته العقيدة الجديدة يعكس محاولة روسية ضمنية لتعويض الضعف العام الذى اصاب القدرات الروسية الشاملة من خلال امتلاك الحق فى استخدام القوة النووية . وقد ظل المخططون العسكريون الروس يدعون فى هذا الاطار الى ضرورة الاحتفاظ بالتكافؤ النووى مع الولايات المتحدة الامريكية عند مستويات ادنى لفترة انتقالية لاتقل عن عشر سنوات ، جنبا الى جنب مع اتخاذ اجراءات لبناء الثقة والاستمرار فى اعمال الخفض الاستراتيجى . وقد حذر هؤلاء المخططون فى بداية الامر من الاندفاع فى طريق خفض التسلح الاستراتيجى مع الولايات المتحدة ، لما يمكن ان يفضى اليه ذلك من حدوث اضطرابات اجتماعية وتقديم الذرائع للقوى المحافظة فى البلاد .

بناء القوات

مرت اعمال بناء القوات فى روسيا بالعديد من المراحل التى كانت تمثل انعكاسا للتطورات الجارية فى حركة التفاعلات السياسية . ففى اعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى بفترة قصيرة ، طرح الرئيس الروسى بوريس يلتسين على قادة دول الكومنولث فكرة انشاء ماسمى بـ (الجيش الموحد) الذى يضم قوات من جميع الدول الاعضاء ، الا ان هذه الفكرة جابهت اعتراضا من جانب اوكرانيا وكازاخستان وروسيا البيضاء ، الامر الذى دعا الرئيس يلتسين الى اتخاذ قرار فى ٢٠ مارس ١٩٩٢ بانشاء قوات مسلحة روسية مستقلة ، فيما كان بمثابة ايذان بالسير فى طريق بناء جيوش وطنية منفصلة فى دول الكومنولث ، بدلا من الجيش السوفيتى السابق (٩) .

وقد جرى عقب ذلك وضع خطة تفصيلية لاعادة بناء القوات المسلحة الروسية تستغرق ما يتراوح بين ٦ ـ ٨ سنوات ، مؤلفة من ثلاث مراحل على النحو التالى (١٠) :

المرحلة الاولى (٩٢ ـ ١٩٩٣) ، وقد نفذت بالفعل ، وجرى خلالها انشاء وزارة دفاع للاتحاد الروسى ، والانتهاء من استكمال القوة العددية الموضوعة ، والهيكل التنظيمى اللازم للقوات المسلحة الروسية ، وتحديد نظام القيادة والسيطرة عليها ، واقامة ترتيب معين واطار زمنى لعملية الاصلاح ، وانشاء اساس قانونى لتشغيل تلك القوات استنادا الى قواعد القانون الدولى والاتفاقات الدولية المبرمة ، وتصميم نظام للضمانات الاجتماعية للعسكريين الروس وعائلاتهم .

المرحلة الثانية (ما بين ٢ ـ ٣ اعوام) ، وينتظر خلالها الانتهاء من اعمال سحب القوات الروسية من اقاليم الدول الاخرى ، والبدء فى تخفيض الافراد العاملين فى الخدمة ، والوصول بالقوة الاجمالية العاملة فى الجيش الروسى الى ٢,١ مليون فرد بحلول عام ١٩٩٥ ، وادخال نظام مختلط للخدمة العسكرية يجمع بين التطوع والتجنيد الالزامى .

المرحلة الثالثة (مابين ٣ ـ ٤ اعوام) ، ويجرى خلالها استكمال سحب جميع القوات التابعة لمجموعة الشمال الغربى ، ومواصلة خفض القوات العاملة طبقا للاتفاقات الدولية المبرمة ، علاوة على ادخال اصلاحات هيكلية وتنظيمية على القوات المسلحة ، مع تخفيض العدد الاجمالى للقوات المسلحة الى ١,٥ مليون فرد فى نهاية هذه المرحلة .

وبموجب هذا البرنامج الزمنى ، كانت القوات المسلحة الروسية قد اكملت مع نهاية عام ١٩٩٢ سحب حوالى ١٠٠ الف فرد ، ٢٠٠٠ دبابة ، ١٥٠٠ قطعة مدفعية ، مليون طن من معدات الدعم والاسناد ، وذلك من اراضى واقاليم الدول الاخرى . اضف الى ذلك ، انها انتهت ايضا فى نفس التاريخ من تخفيض ٢٢٠ الف فرد . كما

جرى تخفيض ٢٠ فى المائة من القوات العاملة فى اجهزة وزارة الدفاع الروسية ، بواقع ٦٠٠٠ فرد ، منهم ١٣٠ ضابطا برتبة جنرال . وقد بدأ الجيش الروسى ايضا مع نهاية عام ١٩٩٢ فى ضم ١١٠ الف متطوع الى الخدمة العاملة سواء على اساس الاحتراف او التعاقد ، للعمل بدءا من عام ١٩٩٣ ، كان منهم ٦٠ الف فرد يعملون بالفعل فى الخدمة العاملة على اساس تعاقدى . ومن المفترض ان يجرى المزج بين اسلوبى التجنيد والتطوع فى القوات المسلحة الروسية على ثلاث مراحل على النحو التالى [١١] :

المرحلة الاولى (٩٢ ـ١٩٩٣) ، وجرى خلالها ضم ١٠٠ الف فرد الى الخدمة العاملة على اساس تعاقدى ، اى بنسبة ١٠ فى المائة من القوات المسلحة الروسية المستهدفة .

المرحلة الثانية (٩٤ ـ ١٩٩٥) ، وتهدف الى رفع عدد الجنود المتعاقدين مع القوات المسلحة الروسية الى ٣٠ فى المائة من اجمالى القوة العاملة .

المرحلة الثالثة (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠) ، ويجرى خلالها العمل على الوصول بنسبة الجنود المتعاقدين مع القوات المسلحة الروسية الى ٥٠ فى المائة من اجمالى القوة الفعلية العاملة .

وقد اعطيت الاولوية فى هذا السياق لانشاء قوات متحركة قادرة على التحرك والتدخل السريع فى اى اتجاه يتعرض فيه الامن الروسى للتهديد ، الامر الذى جعل من الضرورى ادخال هياكل جديدة للقوات ، وجرى لهذا الغرض التخطيط لاقامة ثلاثة هياكل واسعة طبقا لدرجة استعدادها والمهام القتالية الموكولة الى كل منها ، وتتمثل هذه الهياكل فى [١٢] :

١ ـ القوات دائمة الاستعداد constant Readiness Troops والتى يفترض ان تكون لديها القدرة على التأثير الفعال فى الصراعات المحلية ، وتتمركز فى المسارح الامامية بهدف رد العدوان ، وسوف تكون هذه القوات محدودة من حيث العدد . وقد جرى بالفعل الاعلان عن تشكيل بعض مكونات هذه القوات ، وسوف تشتمل حسب هذا الاعلان على اربع فرق للنقل الجوى تكون قادرة على نقل فرقة مقاتلة كاملة دفعة واحدة ، وتتألف عناصر النقل من ١٢ فوج هليكوبتر مستقل ، وسوف يتم تعويض النقص المدفعى عن طريق الحاق وحدات جوية قتالية متمثلة فى خمس مقاتلات ومقاتلتين ارضيتين وطائرات هليكوبتر . اما نقص عناصر الدفاع الجوى الارضية ، فسوف يجرى تعويضة عن طريق ضم ثلاثة افواج لصواريخ الدفاع الجوى ، وما يتراوح بين ٥ ـ ٧ افواج من المقاتلات .

٢ ـ القوات خفيفة الحركة Mobile Forces ، ومن المنتظر الانتهاء من بنائها فى غضون ما يتراوح بين عامين الى ثلاثة اعوام ، وسوف تمتلك هذه القوات القدرة على الانتقال بسرعة الى اى منطقة لمساعدة القوات الامامية فيها على رد الاعتداءات الحادثة ذات المستويات الوسيطة ، ومن المفترض ان تتألف هذه القوات من ثلاثة فيالق يبلغ اجمالى قوتها معا مايعادل قوة حوالى خمس فرق قديمة . وبشكل عام ، فان العناصر التسليحية التى سوف تتألف منها هذه القوات تتمثل فى : القوات المحمولة جوا ، وحدات المشاة ، القوات الراكبة الخفيفة ، وحدات الملاحة البرية ، جميع وسائل الدعم والاسناد الضرورية الاخرى .

٣ ـ الاحتياط الاستراتيجى Strategic Reserves , وتتألف من قوات الاحتياط ، والتى يمكن استدعائها فى حالة نشوب ازمة كبرى او فى حالة نشوء تهديد ما او فى حالة الحرب لتوفير الاحتياجات اللازمة للعمليات واسعة النطاق .

وهكذا ، فان التنظيم المذكور لاعمال بناء القوات فى روسيا يوضح ان القيادة العسكرية الروسية تبنت المنهج النظامى التقليدى لمعالجة اشكاليات بناء القوة العسكرية . كما يعكس ذلك نفس الاسلوب الروسى التقليدى فى التعامل مع مشكلة الدفاع عن الاقاليم الكبيرة بقوات غير كافية لتغطية كافة محاور الصراع ، وذلك من خلال الاعتماد على قوات محدودة من حيث العدد ، ولكنها تعتمد على التحرك السريع عبر خطوط المواصلات الداخلية .

السياسة التسليحية

لعبت المبادىء المتبعة فى تنفيذ اعمال بناء القوات المسلحة فى روسيا دورا منطقيا فى توجيه السياسة التسليحية الروسية فى مرحلة مابعد الانهيار السوفيتى . والواقع ، ان دراسة قضايا التسليح الروسية تتسم بالتعقيد البالغ ، لانها تتضمن فى داخلها العديد من الجوانب المتعلقة بالجوانب التسليحية ـ الفنية لعمليات البناء العسكرى الروسى من مختلف جوانبها والاولويات الروسية المعطاة لاعمال التطوير التسليحى والسياسة التصديرية الروسية فى مجال الاسلحة والمعدات .

لقد اصبحت عملية البناء العسكرى للقوات المسلحة الروسية محكومة باعتبارات الامة الاقتصادية الحادة التى تمر بها روسيا ، وما افضى اليه ذلك من تخفيض الانفاق العسكرى ، الامر الذى ادى الى حصر الاولويات الرئيسية للسياسة التسليحية الروسية فى الحفاظ على عتاد القوات المسلحة الروسية عند مستوى الحد الادنى الضرورى . ومن ثم ، اصبحت الاولويات التسليحية الروسية منصبة فى الاساس على توفير الاحتياجات اللازمة لاستكمال اعمال اعادة بناء القوات المسلحة الروسية على النحو المذكور سالفا ، والتركيز على وجه التحديد على المجالات الاتية [١٣] :

- معدات القوات سريعة الحركة .
- انظمة التسليح الاستراتيجى .
- انظمة الدفاع الجوى .
- انظمة الفضاء العسكرية .
- الاسلحة بعيدة المدى عالية الدقة .
- وسائل الملاحة البرية .
- وسائل الاستطلاع .
- اسلحة ومعدات الحرب الاليكترونية .
- انظمة القيادة والسيطرة .

لذا ، فان القوات الروسية باتت تركز بالدرجة الاولى على منظومات الاسلحة التى توفر تفوقا نوعيا فى ساحات العمليات . وفى هذا الاطار ، يتمثل دور انظمة التسلح الاستراتيجى فى العقيدة العسكرية الروسية فى كونها تعتبر ضرورة حيوية لضمان امن روسيا وجميع دول الكومنولث لردع اية عدائيات يمكن ان تتعرض لها فى المستقبل ، وان كان ذلك لايمنع بعض المصادر الروسية الرفيعة من الدعوة فى نفس الوقت الى مواصلة اعمال خفض السلاح الاستراتيجى ، بل والالتزام بتقديم ضمانات للامان النووى .

وفى نفس هذا الاطار ، اصبحت روسيا تعمل على توظيف ترسانتها العسكرية الضخمة بوصفها اداة للحصول على العملات الصعبة من الراغبين فى الشراء من دول العالم الثالث . وكان هذا التوجه مدفوعا فى واقع الامر باعتبارات متعددة . فالترسانة التسليحية الروسية ذاتها اصبحت عبئا على كاهل الاقتصاد الروسى ، ليس فقط لما تحتاج اليه من البحوث والتطوير ، ولكن ايضا

من حيث مانحتاج اليه من الصيانة والتخزين ، الامر الذى دفع الحكومة الروسية منذ فترة ليست بالقصيرة نحو البحث عن اساليب متعددة لمعالجة هذه الاشكالية تراوحت بين تحويل العمليات بالقصيرة نحو البحث عن اساليب متعددة لمعالجة هذه الاشكالية تراوحت بين تحويل العمليات الانتاجية فى المصانع الحربية الروسية نحو الانتاج المدنى (١٤) ، وبين التوجه نحو التوسع فى تصدير الاسلحة والمعدات . ومن ثم ، باتت سياسة تصدير السلاح الروسية محكومة خلال الاونة الاخيرة من حيث الدوافع والاليات باعتبارات مختلفة تماما عما كان سائدا فى ظل الحقبة الشيوعية فى البلاد . فقد اصبحت هذه السياسة محكومة بمجموعة محددة من الخصائص التى تتمثل فى :

اولا ، التخلى عن الاعتبارات الايديولوجية التى كان الاتحاد السوفيتى القديم يلتزم بها ، حيث ادت الازمة الاقتصادية الطاحنة التى تمر بها البلاد الى دفع الحكومة الروسية نحو تبنى سياسة تقوم على بيع الاسلحة والمعدات الى كل من يستطيع دفع ثمنها ، واصبحت هذه السياسة تقوم على مبدأ (ان لم نبع ، باع غيرنا) ، . واصبحت روسيا سوقا مفتوحا لبيع الاسلحة الفائضة عن الحاجة . وتصل كميات الاسلحة والمعدات المعروضة فى هذه السوق الى كميات مذهلة تفوق الوصف ، وتتراوح الاسلحة محل البيع مابين الغواصات النووية وطائرات القتال المتطورة ودبابات القتال الرئيسية ، وصولا الى المسدسات الخفيفة .

ثانيا ،البيع باسعار تنافسية قد تقل عن تكلفة الانتاج الفعلية ، فقد اتجهت السياسة التسليحية الروسية نحو تخفيض اسعار صادراتها من الاسلحة والمعدات ، وذلك بهدف زيادة قدراتها التنافسية فى مواجهة الغرب فى اسواق العالم الثالث ، علاوة على ان الجانب الروسى اصبح يتوسع كثيرا فى تقديم خدمات مابعد البيع الى الاطراف المستوردة بهدف امتلاك ميزة نسبية فى السوق الدولية للسلاح . وتستفيد روسيا فى هذا الاطار من ان الاسلحة والمعدات المتعاقد عليها عادة ما تكون قد استعملت من قبل فى صفوف القوات السوفيتية ، بما يبرر خفض اسعارها عند اعادة بيعها مرة اخرى .

ثالثا ، تكثيف وتعميق الاتفاقات الثنائية مع الدول المستوردة ، وذلك من خلال ادخال صفقات السلاح ضمن منظومة اكثر اتساعا للتعاون الاقتصادى والتكنولوجى . ويبدو ذلك واضحا بشكل خاص فى التعاون التسليحى بين روسيا وايران ، حيث جاء التعاون التسليحى فى هده الحالة كجزء من برنامج شامل للتعاون فى العديد من المجالات بين الدولتين . وعلى وجه العموم ، فان العلاقات بين روسيا وكل من الصين والهند وايران تعتبر الاكثر كثافة من نوعها فى المجالات التسليحية ، ويتجه التعاون بشكل خاص نحو المجال الصاروخى ، لاسيما فى مجال الصواريخ الباليستية وصواريخ الدفاع الجوى المتطورة .

رابعا ، تاكيد الوجود الروسى فى المعارض الدولية للسلاح ، فقد ابدت الحكومة الروسية حرصا بالغا على المشاركة فى كافة المعارض التسليحية الكبرى فى العالم ، من اجل ابراز النظم التسليحية الروسية فى مواجهة النظم الغربية ، بل ان روسيا حرصت على تقديم احدث مبتكرات ترساناتها العسكرية فى هذه المعارض .

وعلى هذا الاساس ، فان سياسة تصدير السلاح الروسية اصبحت محكومة باعتبارات اقتصادية محضة ، الامر الذى يجعل المعيار الوحيد للبيع يتمثل فى القدرة على الدفع (١٥) . على ان هذه السياسة تواجه فى الوقت الراهن قيودا عديدة تنبع فى الاساس من الضغوط التى يمارسها الغرب على روسيا تحت مظلة منع الانتشار وضبط التسلح ، حيث تمارس الولايات المتحدة على سبيل المثال ضغوطا على روسيا لمنعها من توريد الاسلحة العديد من الدول . ففى بعض الحالات ، يكون الاعتراض نابعا من اختلاف الولايات المتحدة مع التوجهات السياسية للدولة التى سوف يتم تصدير الاسلحة الروسية اليها ، حتى لو كانت الاسلحة المصدرة من النوع التقليدى الذى لا يترتب عليه الاخلال بالتوازنات الاقليمية القائمة ، بينما يكون سبب الاعتراض فى حالات اخرى نابعا من التاثيرات الاستراتيجية التى يمكن ان تنجم عن توريد اسلحة بعينها الى مناطق الصراع الملتهبة فى العالم ، مثل الصواريخ باليستية المتوسطة والبعيدة المدى . وعادة ماتمارس الولايات المتحدة هذا الضغط من خلال التلويح بالاغراءات الاقتصادية والتعاون التكنولوجى مع الجانب الروسى .

والخلاصة ، ان التغييرات التى طرات على العقيدة العسكرية الروسية تعكس عددا من المعطيات التى باتت تحكم الحركة السياسية داخليا وخارجيا ، حيث تدلل هذه التغييرات على استعادة المؤسسة العسكرية الروسية لقدر لاستهان به من النفوذ الذى كانت تتمتع به فى ظل الحكم الشيوعى ، بل انها اصبحت تتمتع بمكانة اكبر نسبيا فى الوقت الراهن فى الساحة الداخلية فى بعض الحالات من خلال دورها الجديد المتمثل فى حماية النظام السياسى القائم ، الامر الذى اتاح لهذه المؤسسة فرض وجهات نظرها على القيادة السياسية فى مجالين رئيسيين . اولهما تقنين الدور الروسى المسيطر فى دائرة الكومنولث واوروبا الشرقية ، وهو ما ينطوى على المزيد من التشدد فى مواجهة النزعات الاستقلالية للدول الاخرى فى تلك المنطقة واجبارها على الانضواء داخل دائرة النفوذ الروسى . وثانيهما ضمان تجاوب السلطتين التنفيذية والتشريعية مع الاحتياجات المالية والتنظيمية والبشرية للقوات المسلحة ، حيث تركت العقيدة الجديدة هذه الاحتياجات معلقة من دون تحديد واضح ، وهو مايبدو نابعا من الرغبة فى اتاحة امكانية تكييف تلك الاحتياجات طبقا للتطورات المستقبلية . ومع ذلك ، فان كافة التغييرات التى طرات على العقيدة العسكرية الروسية تبقى فى نهاية المطاف ذات طبيعة انتقالية مؤقتة بفعل استمرار حالة السيولة التى تطبع معظم جوانب الحياة فى روسيا ، سواء فى المجال الداخلى او على صعيد العلاقات الخارجية .

المراجع

(1) Pavel Grachev , " Drafting a New Russian Military Doctrine : Guidlines for the Establishing of the Russian Armed Forces " , **Military Technology** , vol. xvll , Issue 2 , 1993 , p.p.10 - 17

(٢) ف. د. سوكولوفسكى (اشراف) ، **الاستراتيجية الحربية من وجهة النظر السوفيتية** ، ترجمة محمد عبد الحليم ابو غزالة (القاهرة : دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، د. ت.) ، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٥

(3) Stephen Meyer , " The Sources and Prospects of Gorbachev 's New Political Thinking on Security " , **International Security** ,Vol. 13, No. 2, Fall 1988 , p.p. 124 - 165

(4) Natalie Gross , " Reflections on Russia's New Military Doctrine " , **JANE ' S Intelligence Review ,** Vol. 4 , No. 8 , August 1992 , p. 339

(5) James Holcomb , " Russian Military Doctrine : Structuring For the Worst Case ", **JANE ' S Intelligence Review ,** Vol. 4 , No. 12 , December 1992 . p.p.331- 334

(6) Charles Dick , " Russian Views on Future War - Part 1 " , **JANE'S Intelligence Review ,** Vol. 5 , No. 9 , September 1993 , p.p.390 - 392

(7) Natalie Gross , " Reflections on Russian's New Military Doctrine ", **op - cit** , p.p.340 - 341

(8) James Greene , " The Peacekeeping Doctrines of The Commonwealth of Independent States " , **JANE'S Intelligence Review** ,Vol. 5, No.4, April 1993, p. 156

(9) Richard Woff , " A Russian Army " , **JANE'S Intelligence Review ,** Vol. 4, No. 5 , May 1992 , p.p.198 - 200

(10) Pavel Grachev , " Drafting a New Russian Military Doctrine ..." , **op - cit ,** p p. 10 - 17

(11) Trevor Watters , " The New Russian Army One Year On : Hopes and Fears " , **JANE' S Intelligence Review ,** Vol. 5 , No. 7 , July 1993 , p.p. 305 - 306

(12) Robert Hall , " Russia's Mobile Forces : Rationale and Strusture " , **JANE'S Intelligence Review ,** Vol. 5, No. 4, April 1993 , p.p.154 - 155

(13) Pavel Grachev , " Drafting a New Russian Military Doctrine .." , **op - cit** , p.p. 10 - 17

(14) Brigitte Sauerwein , " Post - Soviet Economy : The Military Legacy " , **International Defense Review ,** Vol. 25 , 4/ 1992 , p.p. 323 - 324 . and James Sherr , " Russia's Defense Industry : Conversion Or Rescue ? " , **JANE'S Intelligence Review ,** Vol. 4, No.7, July 1992, p.p. 297 -300

(15) Mark Galeotti , " The Russian Arms Bazaar " , **JANE' S Intelligence Review ,** Vol. 4, No.11, November 1992 , p.p.490 - 491

العلاقات الاستراتيجية و إلقاء النفايات فى بحر اليابان

كريم حجاج

مقدمة :

ألقى حادث إلقاء النفايات النووية فى بحر اليابان من قبل روسيا فى منتصف شهر أكتوبر الماضى الضوء على واحدة من أكثر المشاكل الأمنية الحاحا ، والتى ستواجه منطقة شمال شرقى آسيا فى السنوات القادمة ، كما ستؤثر على السياسات الأمنية لدول هذه المنطقة البالغة الاهمية سواء من الناحية الاقتصادية او الاستراتيجية . فأثناء الحرب الباردة كانت المنطقة تشكل إحدى الساحات الرئيسية للتنافس الامريكى السوفيتى حيث انها تساوت فى اهميتها الاستراتيجية مع القارة الاوروبية فى حسابات القوتين العظميين . والواقع ان انتهاء الحرب الباردة لم ينتقص من هذه الاهمية إذ ان مستقبل المنطقة ككل سيتحدد وفقا لسياسات دولها المرشحة ان تلعب دورا اساسيا فى النظام العالمى الجديد مثل الصين واليابان ، فضلا عن استمرار الوجود العسكرى الامريكى والرغبة الواضحة لروسيا الاتحادية فى لعب دور فعال فى صياغة المستقبل الاقتصادى والأمنى للمنطقة وفقا لأسس تتماشى مع مصالحها . ولعل الاهم من ذلك هو النمو الاقتصادى الهائل الذى شهدته دول شرق آسيا . فهى تنتج فيما بينها ما يقرب من ٤٠ ٪ من إجمالى الناتج العالمى وتخطو خطوات ثابتة نحو اقامة كتلة تجارية تنافس كل من أوروبا وامريكا الشمالية .

بيد أن وجود بعض المشاكل الامنية يهدد هذا المستقبل الواعد . فالازمة فى شبه جزيرة كوريا تهدد بجر المنطقة إلى حرب إقليمية سيكون من الصعب على الدول الرئيسية فيها أن تلتزم بالحياد . كما أن هناك مشاكل حدودية عديدة لم تحل حتى الان مثل مشكلة جزر « سبراتلى » بين الصين وتايوان والفلبين وفيتنام وماليزيا والنزاع حول جزر « سنكاكو » التى تدعى السيادة عليها كل من الصين واليابان وتايوان . هناك أيضا احتمالات تجدد الحرب الأهلية فى كمبوديا إذا ما فشلت الامم المتحدة فى الوصول بالبلاد إلى صيغة للحكم الديمقراطى مقبولة من جميع الأطراف الفاعلة فى الساحة السياسية . ولعل استمرار وجود مثل هذه المشاكل الامنية الكامنة يفسر ظاهرة زيادة معدلات الانفاق العسكرى . الأمر الذى يهدد بنقل المنطقة إلى مرحلة سباق تسلح دون ضوابط تهدد الاستقرار الاقليمى التى باتت تشكل ثانى اكبر سوق للسلاح بعد الشرق الاوسط[١] وبينما سيتحدد مستقبل النظام الشرق أسيوى بسياسات الأقطاب الفاعلة فيه فإن العلاقات الروسية ـ اليابانية وتداعياتها ستكون إحدى العوامل الأساسية والمؤثرة التى ستتبلور حولها الصيغة النهائية للوضع الأمنى فى المنطقة فى حقبه مابعد الحرب الباردة . فمحورية العلاقات بين طوكيو وموسكو تنبع من كونها احد المؤشرات الهامة للتوجهات الامنية والسياسية لليابان بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والتى على أساسها ستتشكل السياسات المستقبلية لمعظم دول الحوض الباسيفيكى وعلى امتداد فترة الحرب الباردة ظلت العلاقات بين اليابان والاتحاد السوفيتى السابق متوقفة على قضية جزر الكوريل الاربع التى احتلها الاتحاد السوفيتى فى الأيام الأخيرة من الحرب العالمية الثانية . لذا فإن مصير هذه القضية سيحدد بشكل أساسى الاسلوب الذى ستدار به مشكلات الحدود الأخرى فى المنطقة .

وهنا تكمن أهمية حادث إلقاء النفايات إذ أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بمستقبل النزاع الحدودى بين البلدين حول جزرى الكوريل كما سيتضح لنا من خلال هذا التحليل .

ـ العلاقات السوفيتية اليابانية وقضية الجزر :

خلال حقبة الحرب الباردة كان الاتحاد السوفيتى ينظر الى اليابان كحلقة رئيسية ضمن تحالف سياسى . عسكرى أمريكى يضم كلا من كوريا الجنوبية ، تايوان ، الصين ، دول رابطة جنوب شرقى اسيا ، استراليا ونيوزيلندا إضافة الى اليابان التى تحولت الى القاعدة الاستراتيجية الرئيسية للوجود العسكرى الامريكى فى المحيط الهادى . لذا فإن الأولوية الاستراتيجية لموسكو فى منطقة شرق آسيا إرتكزت على كسر هذا التحالف عن طريق تحسين علاقاتها مع الصين الشعبية وتحييد اليابان عسكريا أو على الاقل إضعاف الرابطة الامنية بينها وبين واشنطن وذلك من خلال إصرار الاتحاد السوفيتى على ضرورة عقد معاهدة سلام مع اليابان كخطوة أولى نحو تحسين العلاقات وجذبها تدريجيا من دائرة النفوذ الامريكى . إلا أن هذه السياسة قوبلت برفض يابانى قاطع لابرام معاهدة سلام مع موسكو دون تسوية مشكلة الجزر التى رفض الاتحاد السوفيتى بدوره التنازل عنها بحجة أن ذلك سيفتح الباب أمام تنازلات أخرى شأن المشاكل الحدودية مع جيرانه .

وقد واكب مجىء جورباتشوف الى السلطة اقتناع متزايد لدى أقطاب السياسة السوفيتية بأنها لا تستطيع الاستمرار فى منافسة التحالف الغربى عسكريا ، فضلا عن أن هذه السياسة قد أدت الى

تخلف موسكو عن ركب التطور الاقتصادى الذى شهدته دول جنوب اسيا منذ منتصف السبعينات . الامر الذى كان سيؤدى الى زيادة عزلتها سياسيا واقتصاديا فى المنطقة . ونتيجة لهذا التحول فى وجهة النظر السوفيتية عدلت موسكو من سياستها تجاه اليابان دون تغيير فى هدفها الاستراتيجى وهو ازالة الوجود العسكرى الامريكى فى المنطقة عن طريق اضعاف الرابطة الأمنية بين طوكيو وواشنطن . فكانت موسكو تراهن على أن تقديم عروض مغرية بخصوص قضايا نزع السلاح وإجراءات بناء الثقة ، اضافة الى دورها فى تحسين العلاقات بين الكوريتين والتدخل سياسيا لتهدئة الصراع الدائر فى كمبوديا ، ستتشكل جميعها نوعا من الضغط غير المباشر على طوكيو لتليين موقفها من قضية الجزر وتحييد القوى السياسية داخل اليابان المناهضة لمثل هذه السياسة .(٢) فقد حاولت موسكو بذلك ان تستغل التناقضات فى مواقف الاطراف داخل الساحة السياسية اليابانية لصالحها وخاصة ذلك التباين فى وجهات النظر بين الحزب الليبرالى الحاكم الذى كان يريد التقليل من محورية الجزر فى العلاقات السوفيتية ـ اليابانية وبين وزارة الخارجية ووكالة الدفاع اللتين طالما اصرتا على ضرورة تسوية مشكلة الجزر قبل تحقيق أى تحسين فى العلاقات مع موسكو . وفشلت هذه السياسة فى احداث انشقاق داخلى فى اليابان حيث وجد الحزب الليبرالى نفسه مضطرا لتاكيد الموقف اليابانى الثابت تجاه قضية الجزر وقت الانتخابات لحساسية الراى العام اليابانى حيال هذه المسألة .

والواقع فإن محورية جزر الكوريل فى العلاقات السوفيتية ـ اليابابة ـ اليابنية لم تتأثر بإنهيار الاتحاد السوفيتى . فرغم حاجة روسيا الماسة للمساعدات الاقتصادية اليابانية لتنمية اقاليمها الشرقية ولتعزيز موقف المنادين بالديمقراطية والاصلاح الاقتصادى المتجمعين حول الرئيس بوريس يلتسن ، لم تستطع البلدان إزالة هذه القضية الشائكة من جدول أعمال علاقاتهما الثنائية حيث اشترطت طوكيو تنازل روسيا عن الجزر لموافقتها على تقديم مساعدات اقتصادية ، بينما رفضت روسيا هذه الصيغة لاسباب عدة .

فإذا كانت مشاكل الحدود قد شكلت مصدر قلق بالنسبة للاتحاد السوفيتى السابق فإنها فى نظر السياسيين الروس تهدد بقاء الاتحاد الروسى ككيان سياسى موحد . فبعد تحلل الاتحاد السوفيتى وتشكيل رابطة الدول المستقلة وجدت روسيا نفسها امام مشكلات حدودية مع كل من جمهورية إستونيا فى البلطيق وجمهورية اوكرانيا بخصوص شبه جزيرة القرم ، ذلك فضلا عن مطالبة جمهوريات الشاشان وتترستان وباكوتيا بالاستقلال العام عن الاتحاد الروسى ، الامر الذى يهدد بتفتيت الاتحاد الى ٢١ جمهورية منفصلة لهذا السبب تحولت مشكلة الجزر الى قضية حساسة فى السياسة الداخلية الروسية وباتت بمثابة امتحان على قدرة الاتحاد الروسى على المحافظة على حدوده الحالية ووحدته السياسية .

والسبب الثانى وراء الاخفاق فى التوصل إلى حل لقضية الجزر يكمن فى وجود حوالى ٣٤،٠٠٠ مواطن روسى مقيمين فى الجزر ، ٢٧،٠٠٠ منهم من المدنيين و ٧،٠٠٠ من العسكريين . وقد اثار هذه المسالة بقوة فالنتين فيودوروف حاكم جزيرة ساخالين الروسية الذى ادعى ان الجزر اليابانية جزء تاريخى من الاراضى الروسية . ورغم ان البرلمان الروسى اثبت بطلان هذا الادعاء فى جلساته يوم ٢٤ اكتوبر ١٩٩١ عن طريق الكشف عن وجود وثائق فى أرشيف وزارة الخارجية تثبت أن روسيا القيصرية اعترفت بسيادة اليابان على الجزر بعد توقيع معاهدة « شيمودا » بين البلدين عام ١٨٥٥ فإن إحتجاج فيودوروف عكس مخاوف الحكومة الروسية حيال مستقبل ٢٥ مليون مواطن روسى يعيشون خارج الاراضى الروسية داخل جمهوريات الكومنولث .

وقد حاولت حكومة يلتسن تبديد هذه المخاوف إذ اعلنت ان حدود روسيا الاتحادية مصانة بموجب اتفاقيات حدودية تدعمها شرعية القانون الدولى . وبخصوص تلك الحالات التى لم يتم التوصل فيها الى اتفاقيات بشأن الحدود فتنتظم داخل الاطار الأمنى الذى يوفره مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى ، والذى إنضمت فقره جديدة اليه جميع الجمهوريات السوفيتية السابقة فى اجتماع براغ فى شهر يناير ١٩٩٢ .

اما بالنسبة لمشكلة السكان الروس فى الجزر فقد اعلنت الحكومة اليابانية على لسان رئيس وزرائها السابق كيشى ميازاوا عن إستعدادها لدفع تعويضات مالية الى العائلات الراغبة فى مغادرة الجزر وإعطاء حق الاقامة للراغبين فى البقاء عليها(٣) تصل الى ٣٠،٠٠٠ دولار للعائلة .

غير ان هذه المساعى لاخراج قضية الجزر من حالة الجمود المحيطة بها لم يكتب لها النجاح . حيث أصدر البرلمان الروسى تحت ضغط من الجناح اليمينى المتشدد بيانا جاء فيه انه لن يصدق على اى قرار يتخذه يلتسن تتنازل روسيا بموجبه عن الجزر لليابان . الأمر الذى مثل تصعيدا خطرا فى المواجهة السياسية آنذاك بين يلتسن والبرلمان ، وذلك رغم الغموض الذى يحط بموضوع صلاحيات البرلمان بخصوص الشؤون الدولية . وقد شكل هذا التصعيد المفاجىء الخلفية السياسية لقرار يلتسن الغاء زيارته لليابان فى اغسطس ١٩٩٢ . فقد قرر مجلس الامن الروسى ، الذى شكله يلتسن بموجب قراره الصادر فى ٧ يوليو ١٩٩٢ على غرار مجلس الامن القومى الامريكى . إلغاء الزيارة فى جلسته يوم ٩ سبتمبر بعد تقييم نتائج الزيارة التى قام بها مساعد يلتسن يورى بتروف الى طوكيو أواخر شهر اغسطس حيث لم يبد الجانب اليابانى اى إستعداد لتليين مواقفه السابقة(٤) . ويعد هذا الاجراء ابرز مثال على حساسية قضية الجزر وضيق هامش المناورة المتاح لحكومة يلتسن عندما يتعلق الأمر بتنازلات حدودية أو الاقليات الروسية خارج روسيا الاتحادية .

وظلت المواقف الداخلية على ماهى عليه حتى نجح يلتسن فى قمع حركة التمرد التى قادها البرلمان فى اكتوبر الماضى وإضعاف نفوذ اليمين ، ولو مؤقتا ، فى الساحة السياسية . وأدى هذا الى زيادة التوقعات بشأن التوصل الى تسوية لمشكلة الجزر فى زيارة يلتسن الاخيرة لطوكيو فى ١١ ـ ١٤ اكتوبر الماضى .

لكن الزيارة فشلت فى هدفها الاساسى وهو جلب الاستثمارات اليابانية لروسيا وخاصة لمحافظاتها الشرقية التى تعانى من تدهور حاد فى بنيتها التحتية وذلك لعدم تقديم يلتسن التنازلات اللازمة بخصوص مسالة الجزر على عكس كل التوقعات التى رات ان قمع تمرد البرلمان سيطلق يد يلتسين لتغيير موقف روسيا حيال النزاع الحدودى . فقد اكد يلتسن التزام روسيا بالاعلان الذى توصل اليه وزير خارجية اليابان السابق هاتوياما ونظيره السوفيتى نيكولاى بولجانين فى ١٩ اكتوبر ١٩٥٦ والذى نص على تسليم جزيرتى شيكتان ومجموعة جزر هابوماى الى اليابان بعد توقيع معاهدة سلام بين البلدين . ولكن رغم ترحيب اليابان بهذا الالتزام كونه يمثل تراجعا عن الموقف السوفيتى التقليدى القائل بعدم وجود اى نزاع حدودى بينها وبين اليابان الا انها مازالت تصر على إسترجاع جميع الجزر ورات فى موقف يلتسن انه غير كاف كأساس للتفاوض(٥) . ونظرا لهذا التقصير لم تستطع روسيا ان تحصل على مساعدات إقتصادية مباشرة ألا انه تم الاتفاق على إعادة جدولة مليار دولار من

بين روسيا لليابان إضافة الى الاتفاق على مشروعات مشتركة بخصوص التنقيب عن النفط فى جزيرة ساخالين والتعدين فى سيبيريا وشبكة تليفونات جديدة تشمل المحافظات الشرقية الروسية .

ويثور تساؤل حول الأسباب الكامنة التى حالت دون التوصل الى حل بشأن مسالة الجزر وخاصة بعد تعزيز موقف « يلتسن السياسى داخل روسيا وإستعداد اليابان الواضح لتقديم مساعدات إقتصادية لموسكو التى هى فى امس الحاجة اليها . والواقع ان السبب يكمن فى عدم إستطاعة الحكومة الروسية معالجة البعد الامنى من قضية الجزر والذى يمثل فى حقيقة الأمر السبب الرئيسى وراء إستعصاء النزاع بين البلدين والذى اظهره بوضوح حادث إلقاء النفايات من جانب البحرية الروسية فى بحر اليابان .

ـ حادث القاء النفايات :

بعد اسبوع من زيارة « يلتسن » لطوكيو ، وتحديدا فى ١٦ اكتوبر كشفت منظمة Green Peace البيئية ان البحرية الروسية القت مايقرب من ٩٠٠ طن من النفايات النووية فى موقع يبعد ٢٥٠ كم غرب جزيرة هوكايدو اليابانية . وقدرت درجة إشعاع النفايات بحوالى ٢ كورى (وحدة النشاط الاشعاعى) وهو يعتبر مستوى منخفض . وهذه النفايات هى بقايا مواد التبريد المستخدمة فى المفاعلات النووية لأسطول الغواصات النووية التابع للبحرية الروسية فى المحيط الهادى . وأكدت وزارة البيئة الروسية هذا النبأ فى اليوم التالى ، كما اعلنت انها اخطرت اليابان والوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل أسبوعين من موعد الالقاء . واضافت ان هذه النفايات لن تحدث أية أضرار بيئية[٦] وفى مؤتمر صحفى عقد يوم ١٧ اكتوبر اعلن متحدث بإسم البحرية الروسية انها ستلقى كمية إضافية من النفايات تقدر بـ ٢٨,٠٠٠ متر مكعب من النفايات السائلة يوم ١٥ نوفمبر[٧] .

واثار هذا الحادث قلقا شديدا لدى الجانب اليابانى حيث إستدعت وزارة الخارجية اليابانية السفير الروسى فى طوكيو « لودفيج شيزوف » واعربت له عن احتجاجها الشديد للتصرفات الروسية ، وأصرت على ان تلغى روسيا عملية الالقاء الثانية المقررة فى ١٥ نوفمبر . ونفت اليابان ان تكون قد اخطرت مسبقا من الجانب الروسى . واوضحت ان روسيا هى الدولة الوحيدة التى تخالف اتفاقية لندن ، المعقودة فى عام ١٩٨٣ تحت رعاية المنظمة الدولية للملاحة ، التى تحظر القاء النفايات ذات مستويات الاشعاع العالية ، كما تتضمن قرارا غير ملزم يحظر إلقاء مواد ذات مستويات إشعاع منخفض[٨] .

وتحت ضغط مكثف من الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان وبعد مكالمة هاتفية من وزير الخارجية اليابانى تسوموتو هاتا الى نظيره الروسى اندرى كوزيريف اعلنت روسيا أنها ستلغى عملية الالقاء الثانية . غير انها اضافت انها ستطالب بمساعدات لبناء منشآت لتكرير والتخلص من النفايات النووية . وانه إذا لم يتم الاستجابة لهذا المطلب خلال ١٨ شهرا ستضطر البحرية الروسية الى معاودة عمليات الالقاء . كما اعلن وزير البيئة الروسى دانيلوف دانيلان أن رئيس الوزراء الروسى امر بإجراء دراسة جدوى لبناء مرفأ لتكرير النفايات النووية فى إحدى المحافظات الشرقية تقدر تكاليفه بحوالى ١٠ مليار روبل اى حوالى ١١ مليون دولار[٩] . ويبدو انه لم يكن لدى طوكيو اى خيار سوى الخضوع فى وجه الابتزاز الروسى ، إذ اعلنت عن استعدادها لتقديم مبلغ ١٠٠ مليون دولار لانشاء هذا المرفأ يتم استقطاعها من الاموال المخصصة لمساعدة روسيا على التخلص من اسلحتها النووية .

والواقع ان السجل البيئى للاتحاد السوفيتى السابق ملىء بسوابق لمثل هذه التصرفات التى حاولت موسكو ان تخفيها عن انظار الاعلام العالمى . ففى عام ١٩٨٩ اغرقت البحرية السوفيتية غواصتها النووية « كوسومولنت » قبالة الساحل النرويجى وهى مازالت تسرب مواد نووية مشعة الى الان . كما إعترفت روسيا فى اوائل هذا العام ان لديها ١٦ مفاعلا نوويا فى القطب الشمالى ومفاعلين فى بحر اليابان إضافة الى ٢١,٠٠٠ برميل من النفايات السائلة[١٠] .

ومن الواضح ان محصلة هذه السياسات سيكون لها اثار بيئية على المدى المتوسط والبعيد . فرغم ان الحادث الاخير لن يكون له انعكاسات بيئية تذكر نظرا لانخفاض مستويات الاشعاع للنفايات التى تم القاؤها الا أن الاثار المتراكمة لمثل هذه الاعمال يمكن ان تحدث أضرارا بيئية فى غاية الخطورة . فمنذ اواخر الخمسينات القت موسكو مايقرب من ٢,٥ مليون كورى من المواد المشعة فى بحر اليابان ، وهى كمية خطيرة خاصة إذا قورنت بمستوى الاشعاع الناتج عن كارثة تشرنوبل والتى بلغت ١٣٠,٠٠٠ كورى[١١] . واكثر التهديدات خطورة ستكون على الثروة السمكية التى تعتمد عليها اليابان وكوريا الجنوبية بشكل اساسى فى إحتياجاتهما الغذائية .

ولعل الأخطر من ذلك هو عدم وجود حل لهذه المشكلة . فقد اظهر هذا الحادث الأخير قضية أصبحت تمثل مشكلة حقيقية بالنسبة للبحرية الروسية . فقد أعلنت منذ بداية هذا العام انها لاتملك اية منشآت للتخلص من النفايات النووية التى يخلفها اسطولها من الغواصات النووية والتى تتسبب فى انتاج ٦٠٠ طن من النفايات النووية غير السائلة وحوالى ٢٠,٠٠٠ متر مكعب من النفايات السائلة . وقد توقف بناء المنشآت للتخلص من هذه النفايات منذ الستينيات[١٢] . والواقع ان مسألة القاء النفايات تشير الى البعد الامنى المتصل بالوجود البحرى الروسى فى منطقة شمال شرقى اسيا وبصفة خاصة الغواصات النووية العاملة ضمن الأسطول الباسيفيكى للبحرية الروسية . فهذا التواجد العسكرى المكثف فى المنطقة يتحتم بأعتبار طبيعة المنطقة واهميتها الجيو استراتيجية واللذين يعدان العاملان الرئيسيان وراء ابقاء قضية الجزر موضع نزاع بين البلدين . وذلك لأن أى حل لقضية السيادة على جزر الكوريل يجب أن يتعرض اولا لهذه المشكلة الامنية المعقدة .

الغواصات النووية الروسية والبعد الاستراتيجى لقضية جزر الكوريل

منذ نشأة النزاع الحدودى بين اليابان والاتحاد السوفيتى عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية لم ينظر الى قضية جزر الكوريل باعتبارها مسالة قانونية محورها نزاع على السيادة بين البلدين وانما تشابكت القضية مع الوضع الأمنى فى المنطقة وبصفة خاصة التوجهات الامنية لكل من اليابان والولايات المتحدة . فبعد إبرام المعاهدة الأمنية بين اليابان والولايات المتحدة فى يناير ١٩٦٠ تصلب الموقف السوفيتى حيال قضية الجزر فى مواجهة ماراه محاولة لضرب طوق عسكرى حوله ضمن إستراتيجية واشنطن الهادفة الى تقليص النفوذ السوفيتى فى الشرق الاقصى والمحيط الهادى . ومن ثم ربط الاتحاد السوفيتى بين قضية الجزر وبين الوجود العسكرى الامريكى فى اليابان وإشترط إخلاء المنطقة من أى وجود عسكرى اجنبى قبل تخليه عن سلسلة جزر الكوريل . والأمر الذى دعم هذه

المخاوف هو التقارب الصينى الامريكى بعد زيارة الرئيس الأمريكى السابق نيكسون الى الصين عام ١٩٧١ ، إذ خشيت موسكو من احتمال انضمام الصين الى المحور الامريكى - اليابانى المناهض لها ، الامر الذى أعاق أى احتمال للوصول الى حل وسط لمشكلة الجزر . وإزداد الأمر تعقيدا بسبب مساندة الصين للموقف اليابانى بعد توصل البلدين الى معاهدة صداقة فى ١٧ اغسطس ١٩٧٨ التى نصت المادة الثانية منها على ضرورة ان يعمل الطرفان معا لصد اية محاولات لفرض « الهيمنة » على المنطقة ، والذى رأى فيه الاتحاد السوفيتى محاولة واضحة لتكريس عزلته فى المنطقة وضم القوة العسكرية الصينية الى التحالف الغربى[١٣]

واكتسبت الجزر الاربع اهمية استراتيجية وبصفة خاصة فى مجال التخطيط النووى بعد إدخال الاتحاد السوفيتى أول طراز من الغواصات النووية فى ترسانته النووية فى مطلع الستينات ، والتى تمركز معظمها فى بحر الأوخوتسك : وقد نظر مخططو الاستراتيجية العسكرية السوفيتية لبحر الأوخوتسك ، التى تشكل جزر الكوريل المدخل الشرقى والرئيس له ، على أنه الملاذ الامن الذى يحمى أسطول الغواصات النووية السوفيتية التى تباشر أعمالها من قاعدة بتروبافلوسك الواقعة فى شبه جزيرة كمشتكا . لذا فإن تحصين هذا البحر وحماية الممرات المؤدية اليه بات بمثابة ركيزة استراتيجية أساسية للتخطيط العسكرى السوفيتى فى المحيط الهادى بحيث يستحيل إقتراب أية قوات معادية منه فى حالة الحرب[١٤]

وازدادت القيمة الاستراتيجية للجزر مع تحديث أسطول الغواصات النووية السوفيتية فى أواخر السبعينات . فقد استبدلت البحرية السوفيتية غواصاتها من طراز « يانكى » التى اضطرت لقصر مدى الصواريخ التى تحملها ان تقوم بمعظم عملياتها الاساسية بعيدة عن قواعدها بطرازات جديدة من فئة « دلتا - ١ » و « دلتا - ٢ » ، التى تستطيع إرسال صواريخها إلى أهدافها فى الولايات المتحدة واوروبا الغربية من مسافات بعيدة ، الأمر الذى مكن البحرية السوفيتية من حصر اماكن تمركزه فى الغواصات فى مواقع قريبة من قواعدها . وبالتالى ازدادت الأهمية الاستراتيجية لبحر الأوخوتسك وجزر الكوريل . وقد اكتسبت هذه الغواصات أهمية استراتيجية متزايدة فى استراتيجية الردع السوفيتية وخاصة بعد تحديث الترسانة النووية الأمريكية أوائل الثمانينات الذى كان الهدف منه هو موازنة التفوق السوفيتى فى الصواريخ النووية الثقيلة المتمركزة على الأرض . فسهولة استهداف الصواريخ الأرضية زاد من قيمة الغواصات النووية فى التخطيط النووى السوفيتى نظرا لصعوبة تحديد مواقع تمركزها الأمر الذى يجعلها مؤمنة من احتمالات ضربة استباقية .

كما اعلنت البحرية الأمريكية أوائل الثمانينات عن استراتيجية حربية جديدة ارتكزت على هجوم وتدمير أسطول البحرية السوفيتية فى قواعدها البحرية قبل أن تستطيع الاقتراب من السواحل الأمريكية[١٥] . هذه العوامل مجتمعة دفعت المؤسسة العسكرية السوفيتية الى تحصين مواقع تمركز غواصاتها النووية فى بحر الأوخوتسك والنظر الى سلسلة جزر الكوريل كنوع من الحاجز الطبيعى امام الغواصات الهجومية الامريكية التى ستضطر الى المرور من قنوات بحرية ضيقة من السهل الدفاع عنها ومن ثم إغلاق بحر الأوخوتسك واستبعاد أى وجود بحرى معاد قد يعرقل عمليات الغواصات النووية[١٦] .

وقد ادت هذه الاستراتيجية الى تكثيف الوجود العسكرى السوفيتى على الجزر فى أواخر السبعينات فارسلت موسكو سربا مكونا من ٤٠ طائرة ميج - ٢٣ الى جزيرة ايتوروفو اكبر جزر الكوريل إضافة الى كتيبة جنود مؤلفة من ١٣,٠٠٠ عسكرى .

ورغم إنتهاء حقبة الصراع الامريكى السوفيتى فإنه يبدو ان منطق الحرب الباردة مازال يهيمن على تفكير المؤسسة العسكرية الروسية التى تنظر الى اسطول غواصاتها النووية على انه احدى الارصدة القليلة المتبقية فى يدها . والحقيقة ان اعتماد روسيا على غواصاتها النووية سيزداد إذا تم التوصل الى اتفاق نهائى بشأن معاهدة ستارت - ٢ ، فالمعاهدة ستلزم الجانب الروسى بتفكيك الجزء الاكبر من ترسانته من الصواريخ الأرضية الثقيلة وخاصة المتعددة الرؤوس التى شكلت حجر الزاوية لاستراتيجية الردع السوفيتية . ومن المتوقع ان تحاول روسيا تعويض هذه الخسارة عن طريق زيادة عدد الصواريخ المحمولة على غواصاتها النووية وذلك وفقا للسقف المسموح به فى المعاهدة (حوالى ١٧٥٠ رأس نووى) . الأمر الذى سيعزز من الاهمية الاستراتيجية لأسطول الغواصات النووية التى ستصبح بذلك الركن الاساسى فى الترسانة النووية الروسية[١٧] .

هذه الاعتبارات الاستراتيجية توضح الأسباب وراء معارضة المؤسسة العسكرية لأية صفقة يتم بموجبها التنازل عن جزر الكوريل الاربع لليابان . فإضافة إلى اهميتها كحاجز طبيعى تحتمى وراءه الغواصات النووية فهى تمثل ايضا حلقة هامة فى خطوط اتصال الاسطول الباسيفيكى وبالذات فى شبكة الامداد الواسعة التى تربط بين القاعدتين البحريتين الرئيسيتين لروسيا فى الشرق الأقصى وهما « فلاديفوستوك » الواقعة قرب الحدود الصينية الروسية وبتروبافلوسك فى شبه جزيرة كمشتكا . فالطريق البرى الذى يربط بين القاعدتين يعتبر طويلا للغاية ويصعب إستخدامه فى فصل الشتاء . لذا فإن معظم الامدادات من والى القاعدتين يتم نقلها بحرا عبر طريق يمر من بين جزيرتى « كونيشارى » و « ايتوروفو » ، فضلا عن أن هذه الأخيرة يوجد بها مراكز اتصال لمراقبة النشاط البحرى الأمريكى واليابانى فى المنطقة[١٨] . لهذه الأسباب تعد المؤسسة العسكرية من ابرز المعارضين للتخلى عن الجزر وقد أثارت هذه المشكلة بقوة فى جلسات البرلمان التى خصصت لمناقشة مسألة الجزر فى ٢٨ يوليو ١٩٩٢[١٩] . والحقيقة أن مصير النزاع سيتوقف فى المقام الاول على الخريطة السياسية فى روسيا التى لم تتضح معالمها حتى الان . فإذا استطاع يلتسن تجاوز معارضة الجيش الروسى ستكون امامه فرصة للتوصل الى تسوية ما بشأن قضية الجزر والانتفاع بالمساعدات الاقتصادية التى من المؤكد ان اليابان ستقدمها الى موسكو إذا تمت هذه التسوية . غير ان التطورات السياسية فى روسيا تشير الى استبعاد مثل هذا السيناريو نظرا لاعتماد يلتسن المتزايد على الجيش للحفاظ على نفوذه ومكانته السياسية ، وهو الأمر الذى كان واضحا تماما فى استعانة يلتسن بالقوات المسلحة لقمع حركة التمرد ضده . وطالما ان واقع الأمور يحتم استمرار تنامى نفوذ المؤسسة العسكرية فى الساحة السياسية ستظل الاعتبارات العسكرية - الاستراتيجية تهيمن على قضية الجزر .

- الحلول المقترحة لقضية الجزر :

والواقع ان هذا التحليل يشير الى مدى تعقيد الحلول المطروحة لتسوية نزاع جزر الكوريل . فهى لايمكن ان تحل بمعزل عن القضايا الامنية التى تمثل فى الحقيقة محور الخلاف بين البلدين . وهناك ثلاثة حلول مطروحة على الساحة لتسوية مشكلة الجزر :

الحل الاول يتمثل فى جعل الجزر الاربع وبحر الأوخوتسك منطقة منزوعة السلاح مع إبقاء قضية السيادة على الجزر محل تفاوض فى

المستقبل بين طوكيو وموسكو .وبموجب هذا الحل سيكون لزاما على روسيا أن تنقل غواصاتها النووية الى الأسطول الأطلنطى . غير ان هذ الحل يطرح عدة صعوبات اهمها تحفظ الاتحاد السوفيتى سابقا ومن بعده روسيا الاتحادية على نقل غواصاتها إلى المحيط الاطلنطى لان ذلك سيتطلب تغييرات جذرية فى التخطيط النووى حيث سيكون اسطول الغواصات أكثر عرضة للانكشاف ، ومن ثم للهجوم وقت الحرب ، اذا انحصرت مواقع تمركزه فى المحيط الأطلنطى فقط ، الأمر الذى سينتقص من قيمته الاستراتيجية . فضلا عن عدم وجود قواعد بحرية فى الأطلنطى تستطيع خدمة الأسطول النووى الروسى بأكمله ، خاصة بعد حرمان روسيا من شواطئها على البلطيق بعد استقلال جمهوريات البلطيق الثلاث[٢٠] .

الحل الثانى والذى قدمه الاتحاد السوفيتى اكثر من مرة كأساس للتفاوض بين البلدين يتمثل فى تخلى موسكو عن جزيرة شيكوتان ومجموعة جزر هابوماى واحتفاظهما باكبر جزيرتين واهمها استراتيجيا وهما إيتوروفو وكوناشيرى وذلك وفقا للمادة التاسعة من إعلان ١٩٥٦ . وقد أعاد هذا الطرح نائب وزير الخارجية الروسى جيورجى كونادزى الذى اعلن استعداد حكومة يلتسن التفاوض بشأن مستقبل اينوروفو وكونا شيرى واللجوء الى التحكيم الدولى فى حالة تعثر المفاوضات . والهدف وراء هذا الطرح هو تليين موقف اليابان عن طريق إظهار بعض المرونة ولارضاء المتشددين الروس الذين طالما عارضوا الاستجابة المطلقة للمطالب اليابانية[٢١] . لكن رغم ترحيب طوكيو بتأكيد يلتسن التزامه بإعلان ١٩٥٦ إلا أنها غالبا سترفض مثل هذا الاقتراح لكونه يمثل تجزئة لمسألة السيادة على الجزر .

الحل الثالث ينصب على التوصل الى صيغة مقبولة يعلن بمقتضاها إقامة منطقة خالية من السلاح النووى فى شمال شرقى آسيا مما يعنى سحب تلك القطع التى تعمل بالطاقة النووية فى أسطول الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية . غير أن تنفيذ مثل هذا الاقتراح يطرح صعوبات جمة نظرا لتعقيدات الموقف الراهن فى شبه الجزيرة الكورية بعد رفض كوريا الشمالية إخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتشكيك الصين فى النوايا الأمريكية فى كل مايتصل بالسلاح النووى . ولعل السبب الأهم وراء صعوبة هذا الحل يتمثل فى استمرار اعتماد اليابان على المظلة النووية الامريكية التى توفرها الغواصات النووية العاملة ضمن الأسطول السابع فى المحيط الهادى . فحتى قبل توقيع اليابان على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية فى يونيو ١٩٧٦ وهى تتقيد بضوابط معينة بخصوص الشق النووى من سياساتها الأمنية حيث تعهدت اليابان بعدم امتلاك او تصنيع او ادخال أى نوع من السلاح النووى اراضيها او مياهها الاقليمية باعتبارها الدولة الوحيدة التى تعرضت لهجوم نووى . لكن رغم تقييد اليابان بالمبدأين الأولين ، أى عدم امتلاك أو تصنيع أسلحة نووية . إلا أن احتياجاتها الأمنية اضطرتها إلى غض النظر عن استخدام قطع الاسطول السابع التى تحمل أسلحة نووية قواعدها البحرية الأمر الذى يضمن استمرار توفير المظلة النووية من قبل الولايات المتحدة التى تحتمى تحتها اليابان[٢٢] .

ويشير هذا العامل الأخير إلى مؤشر هام ستتحدد وفقه السياسات الأمنية المستقبلية لليابان فى فترة مابعد الحرب الباردة إذ أن التوجهات الامنية لطوكيو ستعتمد فى المقام الاول على قدرة الولايات المتحدة على ضبط الوضع الأمنى فى المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى . فبرغم انتهاء الحرب الباردة وتقليص التهديد السوفيتى فإن اليابان تواجه بيئة أمنية جديدة تزداد اضطرابا . ولعل من أخطر معالمها هو الغموض الذى يحيط بمستقبل الوضع فى كوريا الشمالية والنزاعات الحدودية فى بحر الصين التى تهدد بعرقلة الملاحة التى يعتمد عليها الاقتصاد اليابانى . فإذا كانت اليابان اعتمدت فى السابق على الوجود العسكرى الأمريكى لتوفير احتياجاتها الامنية فى إطار معاهدة الدفاع المتبادل (MUTUAL SECURITY TREATY) فإن عجز هذا الاطار فى ضمان الاستقرار الاقليمى قد يدفع اليابان إلى حل القيود السياسية والسيكولوجية التى حالت دو اتخاذ سياسة أمنية مستقلة طوال فترة الاربعة عقود الماضية[٢٣] .

المراجع :

1 - Michael T. Klare, "The Next GreatArms Race," *Foreign Affairs* Vol.72, No.3 (Summer 1993), pp. 136-152

2 - Stephen Blank, "Soviet Perspectives on Asian Security," *Asian Survey*, Vol.31, No.7 (July 1991), pp. 646-650.

3 - Leszek Buszynski, "Russian and Japan: The Unmaking of a Territorial Settlement," *The World Today*, March 1993, pp. 49-51.

4- Buszynski, p. 53.

5 - *Time* October 25, 1993; *Financial Times* October 11, 1993; October 14, 1993.

6 - *International Herald Tribune* October 18, 1993.

7 - *International Herald Tribune* October 19, 1993.

8 - *International Herald Tribune* October 20, 1993.

9 - *The Independent* October 22, 1993; *International Herald Tribune October* 21, 1993.

10 - *The Times* October 18, 1993.

11 - *Newsweek* November 1, 1993.

12 - *International Herald Tribune* October 18, 1993; October 20, 1993.

13 - Hiroshi Kimura, "Gorbachev's Japan Policy: The Northern Territories Issue," *Asian Survey* Vol.39, No.9 (September 1991), pp. 811-813.

14 - Blank, pp. 651-655.

15 - John Mearshiemer, " A Strategic Misstep: The Maritime Strategy and Deterrence in Europe," *International Security* Vol.11, No.2 (Fall 1986), pp. 3-58.; Linton F. Brooks, "Naval Power and National Security: The Case for the Maritime Strategy," *International Security* Vol.11, No.2 (Fall 1986), pp. 58-89.

16 - Andrew Mack and Martin O'Hare, "Moscow-Tokyo and the Northern Territories Dispute," *Asian Survey* Vol.30, No.4 (April 1990), pp. 384-386.

17 - Alexei Arbatov, "Start II, Red Ink and Boris Yeltsin," *Bulletin of Atomic Scientists* (April 1993), pp. 16-21.

18 - Falkenheim, Peggy L. "Evolving Regional Ties in Northeast Asia: Japan, the U.S. and the USSR," *Asian Survey* Vol.28, No.2 (December 1988), pp. 1236-1240.

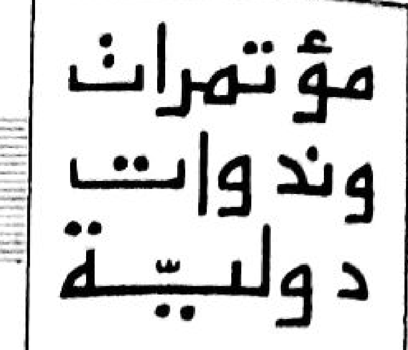
19 - Buszynski, pp. 51-52.

20 - Andrew Mack and Martin O'Hare, pp. 392-397.

21 - Buszynski, p. 53.

22 - Tsuneo Akaha, "Japan's Nonnuclear Policy," *Asian Survey* Vol.24, No.8 (August 1984), pp. 852-877.

23 - Thomas Burger, "From Sword to Chrysanthemum: Japan's Culture of Anti-Militarism," *International Security* Vol.17, No.4 (Spring 1993), pp. 119-150; Nobuo Okawara and Peter J. Katzenstein, "Japan's National Security: Structures, Norms, and Policies," *International Security* Vol.17, No.4 (Spring 1993), pp. 84-118.



العالم العربى وصورته فى وسائل الاعلام

مدريد (٢٢ - ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٩٣)

د . ألفت حسن اغا

شهدت العاصمة الاسبانية مدريد أعمال المؤتمر العلمي « العالم العربي وصورته فى وسائل الاعلام » فى الفترة من ٢٢ - ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٩٣ . وقد نظم هذا المؤتمر مؤسسة كوميونيكا برئاسة تيتو دراجو ، بالاشتراك مع وكالة الانباء الدولية « انتربرس سيرفيس » ، ومعهد التعاون مع العالم العربي ، ووزارة الخارجية الاسبانية والمجموعة الاوروبية ، وفرع الجامعة العربية بمدريد .

ولقد حضر هذا المؤتمر حشد كبير من علماء الاجتماع والسياسة والتاريخ والاعلام وممثلى المنظمات غير الحكومية ، والاكاديميين والدارسين فى اسبانيا والعالم العربي ، وذلك لتحليل واقع العالم العربي وصورته فى وسائل للاعلام الغربية بهدف تحقيق فهم افضل لهذا الواقع وتأييد نشر المعلومات والانباء الموضوعية الخالية من الاحكام المسبقة والمشوهة عن العالم العربي .

وفى الجلسة الافتتاحية تحدث عدنان الايوبى رئيس جمعية الصحفيين العرب فى مدريد عن تردى صورة العربى فى الاعلام الغربى ودعا الى كسر الافكار الجاهزة وتبديد سوء الفهم وكشف الاطراف المساهمة فى تشويه صورة العرب وزرع الفتن .

ثم تحدث تيتو دراجو منظم المؤتمر واشار الى ان الامر مجرد صدفة بين تاريخ انعقاد المؤتمر وتوقيع الاتفاق الاسرائيلى - الفلسطينى الذى كان من شانه تغيير صورة ياسر عرفات من ارهابى الى محب للسلام ، وتمنى ان يساعد هذا المؤتمر على التفكير والتأمل والتواصل ، ودعا المشاركين من شتى المجالات لاستخلاص اهم النتائج الملموسة .

وتحدث بعد ذلك فى الجلسة الافتتاحية ايضا ، السيد طه احمد ، رئيس مكتب الجامعة العربية فى مدريد ، ليحل محل الامين العام المساعد للجامعة العربية السيد عدنان عمران الذى كان من المقرر ان يتحدث فى افتتاح المؤتمر ولكن طول اجتماع مجلس الجامعة ادى الى تأخير وصوله . وقال السيد طه احمد ان تسمية هذا الملتقى « العالم العربى وصورته فى وسائل الاعلام » يدل على شعور منظمى الملتقى بالظلم الواقع على العربى والاعتداءات المستمرة عليه وتشويه صورة العربى الذى يظهر دائما فى دور الشرير ، فهو اما ارهابى ، سارق ، قاتل ، متشدد وجاهل ، او هو سبب الازمة الاقتصادية بسبب كثرة ماله او هو سبب البطالة بسبب فقره ، والسلسلة طويلة وكلها مأخوذة عن وسائل الاعلام الغربية ، فالعدو الجديد هو الاسلام ، وشوكة الاسلام هم العرب يقع هذا الغبن والاعتداء على الانسان العربى وهذا يؤدى الى تعميق الهوة بين العرب والغرب . ودعا السيد طه أحمد النخبة من الطرفين لردم هذه الهوة وإيجاد نقاط مشتركة .

ولقد تنوعت أعمال المؤتمر بين جلسات يقدم فى كل منها بحث مطول يقدمه احد المشاركين ، وبين موائد مستديرة تعقد لمناقشة موضوع بعينه يشارك فيه عدد من المشاركين ويقدم كل واحد منهم رؤيته .

ففى الجلسة الاولى القى الكاتب والصحفى بول بالتا ، مدير مركز الدراسات الشرقية المعاصرة بجامعة السوربون ، محاضرة بعنوان « وسائل الاعلام وسوء التفاهم الاوروبى - العربى » ، اشار فيها الى الصورة السلبية للعربى فى وسائل الاعلام الغربية ، الا ان هناك تحسنا نوعيا وكميا ملحوظا فى تناول الاعلام الغربى منذ عام ١٩٦٧ ، باستثناء ازمة الخليج ١٩٩٠ - ١٩٩٢ التى مهدت الى تلاعب إعلامى لا نظير له ، كان الصحفيون ضحية له ولكنهم كانوا

مشاركين فيه . وبما اننا دخلنا عصر الاعلام فعلينا ان نتعرف على قواعد هذا العصر . من اهم ما جاء فى محاضرة بول بالتا ان وسائل الاعلام تعكس علاقات القوى الموجودة على الساحة فى العالم ولكن ليس بامكانها ان تخلق الاحداث ، بل تستطيع فقط ان تكبر او تصغر هذه الاحداث ، وقرر بول بالتا ان هناك اربع صور للعربى فى اوروبا منذ حرب الجزائر ، فالعربى ارهابى فى تلك الحرب . والصورة الثانية ان العربى عامل فقير مهاجر الى اوربا ، والصورة الثالثة انه ثرى أو امير خليجى يملك كل شىء إلا التمدن . اما الصورة الرابعة فهو اصولى متعصب ظهر مع ثورة الخمينى وحرب افغانستان واصوليين فى مصر والجزائر .

وارجع اسباب هذه الصورة السلبية الى عدم فهم التاريخ وقصور كتب التاريخ التى لا تتحدث عن الأمور الايجابية ، وكتب الفلسفة التى لا تضم الفلاسفة والادباء العرب . ولكن رغم الرياح المعاكسة ، يرى بول بالتا انه قد حان الوقت لوجود سبل للتعاون ، وان الاتفاق بين اسرائيل والفلسطينيين يمكن ان يسهم فى عقد مؤتمر التعاون المتوسطى .

وفى المائدة المستديرة الأولى التى ادارها السفير عدنان عمران الامين العام المساعد لجامعة الدول العربية ، وكانت بعنوان « العوامل التى تشكل العالم العربى » تحدث كل من ميجيل كروز هيرناندز الأستاذ فى قسم الدراسات العربية والاسلامية والشرقية بجامعة مدريد ، وبيرو مارتينيز مونتاقيز ، رئيس قسم الدراسات العربية والاسلامية والشرقية بجامعة مدريد ، وكريستاكيس كتسامبايس ، رئيس وكالة الأنباء القبرصية ، ومحمود صبح الأستاذ فى قسم الدراسات العربية بجامعة مدريد ، وكارمن رويز برافو - فيلا سانت ، الأستاذة فى قسم الدراسات العربية والاسلامية والشرقية بجامعة مدريد . تحدث هؤلاء عن العروبة والاسلام باعتباره العمود الفقرى للعالم العربى ، هذا بالاضافة الى العوامل الجغرافية والسياسية ، والمؤسسية والثقافية فى العالم العربى .

ولقد افتتحت جلسات اليوم الثانى من المؤتمر بمائدة مستديرة عنوانها « العالم العربى وعلاقته بأوروبا » ادارها جورج ديز كالار المدير العام لقسم افريقيا والشرق الأوسط فى وزارة الشئون الخارجية الاسبانية ، وتحدث فيها الأساتذة : بشارة خضر مدير مركز دراسات وبحوث العالم العربى المعاصر بالجامعة الكاثوليكية ببلجيكا ، وماريا جيسيس فيجيرا الاستاذة بقسم الدراسات العربية بجامعة مدريد ، والدبلوماسى جوزيف لويسز لوبيز شومر ، ودومنجو ديل بينو مراسل وكالة الأنباء الاسبانية فى القاهرة ، وميجيل انجل باسبتيز نائب رئيس تحرير جريدة الباييس قدم هؤلاء رؤية تاريخية للحوار العربى الأوروبى وأكدوا على ضرورة امكانية هذا الحوار ، والجوانب السياسية والدينية والثقافية والاقتصادية للعلاقات بين اوروبا والعالم العربى .

وفى الجلسة الثانية عقدت مائدة مستديرة بعنوان « المهاجرون العرب : العنصرية فى وسائل الاعلام الأوروبية والراى العام الأوروبى » ادارها فرناندو بوبيج دى لابلاكاتسا المدير العام للسياسة الداخلية بوزارة الداخلية الأسبانية ، وتحدث فيها كل من الاساتذة ، كارمن دى ميجيل بمركز البحوث الاوروبى ود . محمد عابد الجابرى استاذ علم الاجتماع بجامعة محمد الخامس بالدار البيضاء ، وعدنان الأيوبى رئيس جمعية الصحفيين العرب فى اسبانيا ومراسل صحيفة الفجر بالقدس ، وانطونيو ايزكيرادو الاستاذ بقسم الاجتماع بكلية العلوم السياسية والاجتماعية بجامعة مدريد ، ومحمد العربى مسارى الكاتب المغربى ونقيب الصحفيين بالمغرب . وتناول المتحدثون اتجاهات الراى العام الأوروبى تجاه الشعوب العربية وتأثير الاسلام على صورة العرب فى الصحافة الاوروبية ، وصورة المهاجرين العرب فى أوروبا والعنصرية فى وسائل الاعلام الغربية .

وفى الجلسة الثالثة التى ادارها تيتو دارجو منظم المؤتمر ، تقدمت د . ألفت حسن اغا رئيسة وحدة الدراسات الاعلامية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ببحث عن « الأصولية الاسلامية وصورتها فى وسائل الاعلام الغربية » .

وفى الجلسة الرابعة عقدت مائدة مستديرة حول « اللغة المستخدمة فى وسائل الاعلام : الترجمة ونقل المصطلحات العربية » ، ادارتها ادريانا دراجو من مؤسسة كوميونيكا ، وتحدث بها الأساتذة سعيد علمى الصحفى فى الأذاعة الخارجية الاسبانية ومراسل وكالة الانباء الكويتية ، والصحفية لولا انفانت بمدريد ، ومانيويل كروز فرناندز مدير النشر بمؤسسة تليفونيكا وجوان اورتيجا مارين ، مدير مركز التكنولوجيا بمالاجا . ثم تحدث ميجيل انجل موراتينوس مدير معهد التعاون مع العالم العربى عن الهجرة والتعاون والتنمية .

وفى اليوم الثالث والأخير عقدت مائدة مستديرة لمناقشة موضوع « العالم العربى فى الصحافة الأوروبية » ، ادارها فيليب ساهاجون ، الصحفى واستاذ العلاقات الدولية بجامعة مدريد ، واشترك فيها كل من الاساتذة محمد عبد الكافى مراسل جريدة العرب فى مدريد ، وجيما مارتين ميموز الاستاذة فى قسم الدراسات العربية والاسلامية والشرقية بجامعة مدريد ، ومحمد حمادى مدير تليفزيون موريتانيا ، وفرانسيس جيلز مراسل الفاينانشيال تايمز لشمال افريقيا . ناقش هؤلاء صورة الشعوب العربية والسياسيين العرب المهاجرين فى وسائل الاعلام الأوروبية والاسلام وصورته فى اوروبا .

وفى الجلسة الثانية عقدت مائدة مستديرة ايضا لمناقشة « العالم العربى فى وكالات الانباء » ادارها جيرمان انكوجيا المدير التنفيذى لمؤسسة تليفونيكا ، واشترك فيها كل من الأساتذة فايز صايغ المدير العام لوكالة الانباء السورية ، ومحمد المنصف بن تمسك المدير العام لوكالة الأنباء التونسية ، وجوزيه مارياموريللو رئيس وكالة الانباء الأسبانية « كوليبسا » ، وكارلوس جونز اليس ريجوزا مدير الانباء فى الوكالة الاسبانية (EFE) ، واحمد عبد الرحمن مدير فلسطين الثورة .

وفى الجلسة الأخيرة تحدث الاستاذ عبد البارى عطوان رئيس تحرير جريدة القدس عن صورة العالم العربى فى وسائل الاعلام الغربية فاكد ان هناك حالة عداء متاصل وان الغرب معاد لنا كعرب وليس كمسلمين فقط ، وان العرب ساهموا فى خلق هذه الصورة ولكن هذا لا ينفى ان هناك عداء متأصلا ، وتساءل كيف نواجه هذا ؟ . الخطوة الاولى تأتى من الغرب وأشار الى أن هناك صحفيين غربيين موضوعيين ولا يجب التعميم .

وفى الجلسة الختامية اعلن تيتو دراجو منظم المؤتمر ان اوراق المؤتمر ستنشر فى كتاب باللغة الاسبانية ووعد بأنه سيحاول اصدار نسخة باللغة العربية بالتعاون مع إحدى المؤسسات العربية

المؤتمر السنوى للجمعيــة الأمريكيـة للعلوم السياسية (APSA)

واشنطون (١ ـ ٥ سبتمبر ١٩٩٣)

د . حسن بكر احمد

تحت شعار سياسة الهوية عقد المؤتمر السنوى رقم (٨٩) للجمعية الامريكية للعلوم السياسية فى فندق هيلتون واشنطون العاصمة الامريكية . تضم الجمعية فى عضويتها اكثر من ١٥ الف عالم متخصص فى العلوم السياسية معظمهم من الامريكيين وقلة من العالم الخارجي . وقد حضر المؤتمر هذا العام ما لا يقل عن ٩ الاف عالم سياسة من الولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلنده واسرائيل ومصر وسوريا والاردن وفلسطين والسعودية والامارات والمجموعة الاوروبية واليابان ومعظم دول امريكا اللاتينية والصين الشعبية . وفى الحقيقة كان المؤتمر عبارة عن مظلة امريكية ومشاركة رمزية من معظم بلاد العالم . شاركت اسرائيل بعدد لا يقل عن عشرة علماء فى المؤتمر كان جل تفكيرهم يتركز حول التبشير بشرق اوسط جديد يسوده السلام الامريكى بوكالة اسرائيلية وظهرت بحوث السلام الاسرائيلية اكثر عمقا عن ذى قبل يشاركها جيش من العلماء اليهود الامريكيين المسيطرين على الجمعية والمؤتمر . شارك فى المؤتمر أيضا معظم العاملين فى المؤسسات الامريكية الحاكمة ، اما كمحاضرين أو مناقشين او حضور فقط ، وتجسد ذلك فى موظفى البيت الأبيض والكونجرس والبنتاجون والمخابرات المركزية الامريكية وبالذات مجلس الأمن القومى .

الموضوع الرئيسى الذى دار حوله المؤتمر هو سياسة الهوية سواء كان ذلك على المستوى الامريكى او الدولى . وفى الحقيقة عكس المؤتمر بجلساته الـ ٥٥٠ التغيرات الجذرية فى الساحة السياسية الامريكية المحلية ، ثم علاقاتها بالاقاليم المختلفة عبر العالم ثم بالعالم ككل . رأس المؤتمر الرئيسى المنتخب لوشيوس باركر البروفيسور بجامعة ستانفورد بكاليفورنيا وعاونه كمساعدين للرئيس البروفيسور باولا د . ماكلين من جامعة فيرجينيا والبروفيسور بيتر جورفيتش من جامعة كاليفورنيا ـ سان دييجو .

اشتمل المؤتمر على عديد من الموضوعات بعدد جلسات الخمسمائة منها جلسات ادارية للجمعية ، جماعات علمية منظمة لجلسات حوالى ١٠٠ جلسة ثم جلسات المائدة المستديرة للعلماء الكبار فى الجمعية (Round - table Session) اما لدراسة تقدم معين فى بعض فروع العلم او ظواهر جديدة لم تدرس بعد ، او للتطورات السياسية التى لحقت بالعالم خلال ٩٢/١٩٩٣ . وقد عقد داخل المؤتمر خمس جلسات عن الشرق الأوسط واحدة عن نظم الشرق الاوسط السياسية ادارها جيمود جرين من جامعة اريزونا بحضورها وشارك فيها د . بهجت قرنى من جامعة مونتريال وروبرت سبرنجبورج من جامعة ماكويورى باستراليا . الثانية عن الادارة والسياسة العامة فى الشرق الاوسط وادرها بروفيسور لويس كانتورى من جامعة ميريلاند . والثالث عن الاقتصاد السياسى للعمل ورجال الاعمال فى الشرق الأوسط ادارها كليمنت هنرى من جامعة تكساس ـ اوستنن . الرابعة وكانت عن الفلسفة السياسية (الاسلامية والقومية) وادارها بروفيسور تشارلز بتروورث من جامعة ميريلاند . الخامسة وكانت عن علم الاجتماع الشرق اوسطى وادارها أوجستسوس ريتشارد نورتون من الاكاديمية العسكرية للولايات المتحدة ، أما السادسة والاخيرة فقد كانت عن العلاقات الدولية فى الشرق الاوسط وادارها البروفيسور مايكل هدسون من جامعة جورجتاون بواشنطن . وقد عقدت جلستان خاصتان باسرائيل مولتهما Shoshana Kiebanoff من جامعة سانت مونيكا بكاليفورنيا . الأولى عن الارض والهوية القومية فى اسرائيل وادارها هوارد اديلسون من جامعة مدينة نيويورك والثانية عن : خمسة عشر عاما على توقيع كامب ديفيد : الرؤساء صناع السلام فى الماضى والحاضر . وادارها مارفن موربر من كلية ماموث . وقد اختتمت الجلستان بعقد مؤتمر موسع للمجموعة المتخصصة فى الدراسات الاسرائيلية تحت شعار : دراسة الهوية القومية والسياسة الاسرائيلية .

وبالاضافة الى ماسبق يمكن تقسيم اعمال المؤتمر على النحو التالى :

- جلسات متعلقة بدراسة فروع علم السياسة : التطورات والظواهر الجديدة ، وسائل التعليم ، الجماعات المنظمة للبحوث ، التمويل .. الخ .
- جلسات متعلقة بالتطورات الداخلية الامريكية فى عهد كلينتون فى مختلف أوجه السياسة والحكم فى امريكا .
- جلسات متعلقة بمواجهة العنصرية والتمييز عبر امريكا والعالم سواء ضد المراة او ضد السود .
- جلسات متعلقة بالدول النامية فى اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية وبالذات على منطقة الشرق الأوسط .
- جلسات موسعة وكثيرة حول اوروبا الشرقية وتطوير وتمويل النظم التى كانت شيوعية وطرق تحويلها الى نظم رأسمالية .
- جلسات حول تطوير ادارة الصراع والتعاون والأمن القومى والاقتصاد السياسى والتكنولوجيا والاتصال الجماهيرى ـ الخ فى مرحلة مابعد الحرب الباردة .
- استخدام الكمبيوتر ودراسات البيئة واستعمال الأدب فى تطوير علم السياسة الجديد فى العالم .
- امريكا فى عالم مابعد الحرب الباردة ورؤيتها للعالم الجديد والنظام الدولى الجديد .
- سياسة التغيير فى العالم .
- سياسة الهوية وهى الموضوع الرئيسى للمؤتمر وخصص لها

اكثر من ٥٠ بحثا فى اكثر من عشر جلسات بالمؤتمر فى علاقتها بالمواطنة وحقوق الانسان وجماعات الهوية والاقليات .. الخ

وهناك مجموعة من الملاحظات على هامش المؤتمر .

١ ـ ان التركيز الاساسى للمجتمع السياسى العلمى الامريكى هو السياسة الداخلية وتدوير عجلة الانتاج الامريكى والحياة الامريكية واضعين فى الاعتبار المكسب الامريكى الخارجى كقيادة للعالم وللنظام الدولى الجديد وقد حان الوقت لاعادة النظر وترتيب البيت الامريكى من الداخل ولو على حساب الخارج .

٢ ـ ان الاهتمام الاكبر للسياسة الخارجية الامريكية هو الجزء الشرقى لاوروبا وبالذات الدول الخارجة من رحم الشيوعية لليبرالية والنظام الراسمالى وقد حظى هذا الجزء بالاهتمام الاكبر سواء فى داخل المؤتمر او فى جميع مراكز البحوث التى زرتها بعد واثناء المؤتمر وفى الكتب التى خرجت من المطابع والنشرات والدوريات .

٣ ـ عودة نظرية المؤتمر من جديد او نظرية الشيطان . فهناك جلسات سادها اعتقاد داخل المؤتمر بوجود مؤامرة يقودها المركب العسكرى . الصناعى الامريكى لاستمرار بعض المناطق مشتعلة فى العالم أو اشعال مناطق جديدة لاستمرار توريد مايزيد عن ١٧ بليون دولار فى ترسانة الاسلحة الامريكية اليها . هذا التراكم من التسلح الناجم عن معركة الحرب الباردة سوف يقلل من الاهتمام بالداخل مرة اخرى من خلال جماعات الضغط من شركات الاسلحة على الرئيس والادارة الامريكية ولتسعى امريكا الى الهيمنة الخارجية والتدخل فى مناطق مشتعلة أو تشعل مناطق معينة فى الخارج وبالتالى يقل مردود السلام فى الداخل ويزيد لحساب اصحاب شركات الاسلحة ومعاونيهم فى البنتاجون . وفى الحقيقة فان المركب العسكرى ـ الصناعى هو خليط من الجنرالات المتقاعدين ورجال الصناعة فى المؤسسات التسليحية الامريكية وقوتهم مضاعفة على الكونجرس والادارة الامريكية وبالطبع البنتاجون .

٤ ـ فى هذا الاطار هناك نظرية تامرية تدور فى أروقة المؤتمر وفى خارجه سواء من اليمين أو من اليسار الامريكى (راجع مجلة Policy View التى تصدرها الاغلبية الاخلاقية اليمينية التابعة للقس جيرى فارويل) تقول بان جنرالات البنتاجون قد خدعوا الادارة الجديدة واحدثوا استقطاعات قليلة جدا فى ميزانية الدفاع وحولوا الانفاق الكبير الى مصادر جديدة وعسكرية تدخل تحت دائرة وزارة الدفاع وبالتالى ظلت الميزانية كما هى رغم عدم وجود اخطار محدقة بامريكا كما كانت ابان الحرب الباردة ومواجهة المعسكر السوفيتى وانه من خلال جماعات الضغط داخل الكونجرس ورجال الرئيس امكن تمرير هذه الميزانية على حساب رفاهية الشعب الامريكى . وقد خصصت عدة جلسات داخل المؤتمر حول كيف نهب العسكريون مردود السلام على الشعب الامريكى واثر ذلك على الاقتصاد السياسى وقد حاضر فى ذلك رجال اكاديميون يعملون على « دسك » الرئيس كلينتون (هالستى ونورث وراست .. الخ)

٥ ـ ان امريكا تتخلص من المناطق المشتعلة فى العالم وبالذات تلك القادمة من الحرب الباردة باقل التكاليف ، ذلك للتركيز على اوروبا الشرقية وامريكا اللاتينية ومواجهة العمالقة الاوروبيين والتحالف الاسيوى الجديد عبر الاطلنطى والباسيفيكى . وفى هذا الاطار يكون انهاء مشكلة الشرق الأوسط . فرغم ان الاطراف هناك لا يشكلون خطورة تذكر على المصالح الامريكية فان وجود بؤرة الصراع الفلسطينى ـ الاسرائيلى وجزيرة العرب والمعادية لاسرائيل فى ظل تصاعد الأصولية الاسلامية وتحويل الصراع من قومى ـ دينى قد دفع بالادارة الامريكية الى ضرورة تهدئة الوضع نهائيا وانهائه بطريقة تخدم المصالح الامريكية بطريقة مثلى .. وبالتالى تكريس الجهد الامريكى لاسيا وأوروبا الموحدة ونشر السلام الامريكى فى العالم .

٦ ـ ان الاصولية الاسلامية كما وضح من خلال المؤتمر لا تشكل تلك الخطورة على المصالح الامريكية التى نتخيلها فى الشرق الأوسط . بل من الواضح ان الامريكيين قد وجدوا طرقا ووسائل معينة للتعامل مع الدول والجماعات والافراد الاصولية وان ثمة تعاون ما قائم بينهم بما لا يضر بمصالح الولايات المتحدة وحلفائها . وكان التبرير المعطى ان هؤلاء الناس لم يصلوا الى مرحلة الخطر المحدق الذى لا يمكن تجنبه اى انه خطر بعيد وتأثيره محدود على الولايات المتحدة ، هذا بالاضافة الى استخدامهم ككروت مساومة ضد بلادهم تقلق هذه البلاد اذا ماارادت الخروج عن المالوف مع الولايات المتحدة ولكنها لاتستبدلهم بها .

لقد عكس المؤتمر خلال جلساته الخمسمائة وخلال الثلاثين جلسة التى حضرتها باختيارى (تملا كل الوقت وزيادة) رؤية امريكا الجديدة للعالم بعد الحرب الباردة من الاهتمام بالداخل مع عدم الغاء الخارج والتخلص من بؤر التوتر القديم . هذا فى الوقت الذى كانت تجرى فيه تسوية الصراع الفلسطينى ـ الاسرائيلى على قدم وساق خارج المؤتمر مما انعكس بدوره على الحاضرين الذين سادهم التفاؤل بمردود السلام على الداخل الامريكى فحسب .

«ندوة» التعاون والأمن فى جنوب شرق أوروبا والشرق الأوسط

اليونان : (٢٩ اغسطس ـ ١١ سبتمبر ١٩٩٣)

احمد ابراهيم محمود

ادت التطورات العاصفة التى تشهدها البيئة الدولية فى الفترة الراهنة الى إحداث تحول جذرى فى منظومة التفاعلات السياسية والقيمية فى النظام الدولى . وقد ترتب على هذا التحول الجذرى اتجاه كافة القوى نحو اعادة رسم استراتيجياتها فيما يتعلق بقضايا الامن والتعاون الدولى ، بما يحقق لها تكيفا افضل مع الظروف الدولية المتغيرة ، واصبحت عملية اعادة الصياغة هذه موضوعا للاهتمام الاكاديمى والسياسى والصحفى ، مع التركيز بالدرجة الاولى على المناطق ذات الطبيعة الحساسة فى البيئة الدولية ، لاسيما القارة الاوروبية والشرق الاوسط . وفى هذا الاطار ، انعقدت ندوة (التعاون والامن فى جنوب شرق اوروبا والشرق الاوسط) ، خلال الفترة مابين ٢٩ اغسطس ـ ١١ سبتمبر ١٩٩٣ ، ونظمتها المؤسسة اليونانية للدفاع والسياسة الخارجية ، وذلك فى اطار سلسلة الندوات السنوية

المعروفة بـ (ندوات هالكى HALKI SEMINARS) . وبشكل عام ، فان الهدف الرئيسى لهذه السلسلة من الندوات يتمثل فى خلق تفاهم بين الدبلوماسيين والباحثين والصحفيين من دول اوروبا والشرق الاوسط حيال قضايا الامن وضبط التسلح ومنع الانتشار والتعاون الدولى . وشهدت الندوة فى هذا الاطار تنوعا مفيدا فى الاراء والافكار ووجهات النظر . وقد شارك فى هذه الندوة العديد من المسئولين والاكاديميين والصحفيين والدبلوماسيين المنتمين الى معظم دول اوروبا والشرق الاوسط والولايات المتحدة والهند وجنوب افريقيا .

وقد ركزت الندوة على القضايا الخاصة بمنطقتى جنوب شرق اوروبا والشرق الاوسط ، حيث جرى خلال الاسبوع الاول تناول المستجدات الاستراتيجية على الساحة الاوروبية مثل : انعكاسات انتهاء الحرب الباردة على الامن الاوروبى ، والتحديات النابعة من شرق اوروبا ، وقائمة الاهتمامات الجديدة فى الساحة الاوروبية ، وقضايا التطور الديمقراطى فى شرق اوروبا ، والازمات الناشبة فى يوغوسلافيا القديمة ، ومستقبل رابطة الكومنولث ، والعلاقة بين الجماعة الاوروبية وشرق اوروبا ، ونماذج التعاون الاقليمى فى اوروبا . اما فى الاسبوع الثانى ، فقد جرى التركيز على قضايا الشرق الاوسط مثل : قضايا ضبط التسلح ومنع الانتشار فى الشرق الاوسط والبحر المتوسط ، وتحديات الاستقرار الداخلى فى الشرق الاوسط ، وتطورات عملية السلام فى المنطقة ، والانعكاسات المحتملة لمؤتمر منع الانتشار المزمع عقده فى عام ١٩٩٥ ، وقضايا الانتشار النووى فى ظل نظام دولى جديد . ولايستهدف هذا التقرير اجراء تغطية تفصيلية لما دار فى الندوة من مناقشات ، وانما يكتفى فقط بالقاء الضوء على الافكار الرئيسية التى طرحت فى الندوة ، لاسيما تلك الافكار التى تنطوى على اهمية خاصة فى سياق تطور القضايا المثارة .

قضايا الامن والتعاون الاوروبى :

احتلت القضايا المتعلقة بالتفاعلات الامنية فى القارة الاوروبية حيزا رئيسيا من الاهتمام فى الندوة . وقد انطلق التناول فى هذا الجانب من ان إنتهاء الحرب وتفكك حلف وارسو وانهيار الاتحاد السوفيتى قد أدى الى نشوء معطيات استراتيجية وأمنية جديدة تماما على الساحة الاوروبية ، الامر الذى اثار العديد من التساؤلات حول مدى ملاءمة الأبنية القائمة فى اوروبا للتعامل الفاعل مع المتغيرات الجديدة فى القارة الاوروبية وتشخيص طبيعة المستجدات الامنية فى اوروبا والصراعات الناشبة فى البلقان وتطورات عملية الوحدة الاوروبية . وفى هذا السياق ، قدمت العديد من المداخلات ابرزها : (البيئة الامنية الجديدة فى اوروبا) للبروفسور بو هولدت مدير المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى لندن . و (التحديات الاقتصادية فى شرق اوروبا) للدكتور فرانز ـ لوتار التمان نائب مدير معهد (SUEDOST) الالمانى . و (التحديات الامنية والسياسية فى شرق اوروبا) للدكتور سينجيز اوكمان نائب مدير الجماعة الاوروبية بجامعة مرمرة فى تركيا . و(صالة التكامل الاوروبى) للبروفسور مايكل شتورمر مدير معهد (Stiftung Wissenschaft Und Politik) . و (السياسة الخارجية والامنية المشتركة للجماعة الاوروبية) للدكتور روبرتو اليبونى مدير الدراسات فى معهد الشئون الدولية فى روما ، علاوة على تناول الجوانب المختلفة للازمة اليوغوسلافية .

وبشكل عام ، فان إجماعا قد تبلور داخل الندوة على ان عملية الوحدة الاوروبية باتت تواجه عددا من التحديات منذ اواخر الثمانينات ، ابرزها . انهيار النظم الشيوعية فى اوروبا الشرقية ، والتنافس المكثف من جانب اليابان والولايات المتحدة والدول الصناعية الجديدة ، والأهمية المتزايدة للتجارة بين الكتل التجارية الاقليمية ، والحاجة الى ضم المانيا الموحدة فى الجماعة الاوروبية .. وغير ذلك ، الامر الذى اثار قضية توسيع نطاق العضوية داخل الجماعة الاوروبية . وقد خلصت بعض الدراسات الى ان عملية التوسيع هذه لن تعيق عملية التكامل فيما بين دول الجماعة الاوروبية ، الا ان التوسيع سوف يحتاج الى اقامة ابنية جديدة ، كما يحتاج الى توسيع قاعدة الاغلبية لدى اتخاذ القرارات داخل المجلس الاوروبى . ومن ثم ، فان التعميق يعتبر شرطا لازما للتوسيع ، وتبقى مع ذلك اشكالية كيفية ضم دول وسط اوروبا الى الجماعة ، فعلى الرغم من ان هذا الضم يبدو حيويا لاحتواء عدم الاستقرار فى تلك المنطقة ، فان هناك خلافا شديدا حول كيفية تنفيذ ذلك ، فالبعض يرى ان ضم تلك الدول الى الجماعة الاوروبية سوف يتيح لها امتلاك حرية اختيار الكيفية التى تنخرط من خلالها فى اليات العمل داخل الجماعة الاوروبية . بينما يرى البعض الاخر ان الدول الجديدة ينبغى عليها ان تتكيف مع الجماعة الاوروبية ، وليس العكس .

اما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للجماعة الاوروبية ، فان بعض الدراسات اشارت الى ان القوة الدافعة فى هذا الاتجاه نبعت بالأساس من محاولة دول الجماعة التجاوب مع تحولات البيئة الدولية من ناحية ، والتكامل مع الاجراءات الاقتصادية المختلفة للوحدة الاوروبية من ناحية اخرى . وقد ادى هذان الدافعان معا الى اهتمام الدول الاعضاء بالاتفاق على اسس السياسة الخارجية والامنية الموحدة فى اطار معاهدة ماستريخت ، الا ان المعاهدة مع ذلك كانت عبارة عن صيغة وسط ، حيث انها أجلت حسم القضايا الخلافية الى المستقبل ، وارتكزت القواعد التى ارستها هذه المعاهدة فى مجالى السياسة الخارجية والأمن على منطق مزدوج : اولهما منطق التعاون فيما بين الحكومات، وثانيهما تكامل فيما بين جميع دول الجماعة . وبموجب هذه المعاهدة ، وافق الاعضاء على تقوية دور اتحاد غرب اوروبا من خلال انشاء « الظروف المشتركة » و « الاعمال الجماعية » ، الا ان المعاهدة لم تحدد بالتفصيل المجالات ذات الاولوية فى السياسة الامنية والخارجية الموحدة . وقد تناول بعض المشاركين على وجه التحديد مناقشة مواد المعاهدة التى تتناول هذا الجانب . وخلصوا الى ان هناك حاجة ملحة الى صياغة قواعد اكثر وضوحا فى مجالى الامن والسياسة الخارجية فيما بين دول الجماعة الاوروبية . ذلك ان التطورات المتلاحقة اكدت على ان جانب القصور الحقيقى الذى تعانى منه الجماعة الاوروبية يتمثل فى الافتقار الى منظومة واضحة من المبادىء والاهتمامات السياسية المشتركة ، وهو الامر الذى بد واضحا خلال الازمة اليوغوسلافية التى اكدت على ان السياسات الاوروبية مازالت وطنية ذات منطلقات ضيقة ، وليست اوروبية جماعية . ومن ثم ، فان هذا التحليل يخلص الى ان الجماعة الاوروبية تحتاج الى ابتكار اليات فاعلة لادارة الصراعات وتفاديها قبل وقوعها ، فضلا عن ضرورة التعامل مع مفهوم الامن باعتباره مفهوما معقدا يتألف من مكونات سياسية واقتصادية ، جانبا الى جنب مع المكون العسكرى .

التسوية والاستقرار الداخلى فى الشرق الاوسط :

تعتبر قضيتا التسوية والاستقرار الداخلى من القضايا المتلازمة التى تتبادل علاقات التأثير والتأثر فى الاطار الاقليمى الشرق اوسطى ، ذلك ان النمط العام للتفاعلات الداخلية فى دول المنطقة يؤثر بالضرورة على التفاعلات الاقليمية بين دول المنطقة من كافة

زواياها ، وفى مقدمتها تسوية الصراعات القائمة فيما بين دول المنطقة ، لاسيما الصراع العربى ـ الاسرائيلى ولذلك ، فقد اشتملت الندوة على تخصيص حيز كبير لمناقشة هاتين القضيتين ، وتباينت الرؤى ووجهات النظر المطروحة فى هذا الشأن ، سواء فى تشخيصها لمصادر عدم الاستقرار فى الشرق الاوسط او فى تقييمها لانعكاسات عدم الاستقرار على شبكة التفاعلات الاقليمية . فقد حدد الباحث جيرد نونمان المحاضر بجامعة لانكستر فى مداخلته المعنوية بـ (معوقات الاستقرار فى الشرق الاوسط) مصادر عدم الاستقرار فى المنطقة فى : ضيق نطاق المشاركة السياسية ، واشكالية الشرعية سواء للنظم الحاكمة او للدولة ذاتها ، والفجوة بين الدول الفقيرة والغنية ، وازمة المياه ، والنزاعات الحدودية ، والتجزئة العرقية ـ الدينية ، واشكاليات التنمية ، والانفجار السكانى ، والهيمنة الاجنبية ، والتدخل الاجنبى ، والنزاع العربى ـ الاسرائيلى ، وسباق التسلح ، وغياب آلية خاصة لتسوية النزاعات ، والافتقار الى التكامل . اما الباحث الجزائرى زيد يزيد من جامعة ديلاور الامريكية ، فقد حدد تلك المصادر فى ورقته المعنونة بـ (تحديات الاستقرار الداخلى فى الشرق الاوسط) فى : اشكالية الاصولية الدينية ، واشكالية الدين الخارجى ، وندرة المياه . وخلص الباحث الى ان المتغيرات الدولية تلعب دورا بالغ الاهمية فى دفع تلك التحديات ، الامر الذى يقتضى اعطاء الفرصة لدول المنطقة للمشاركة بفاعلية فى حركة التفاعلات العالمية باعتبار ذلك نقطة الانطلاق الاولى لمعالجة التحديات الداخلية القائمة فى دول المنطقة ، جنبا الى جنب مع بذل الجهود الداخلية للتصدى لهذه التحديات . وفى نفس هذا السياق ، نظرت هدى حوا الباحثة فى الشئون السياسية والعسكرية بجامعة اكستر فى ورقتها المعنونة بـ (الاستقرار الاقليمى واستقرار النظم فى الشرق الاوسط : مقاربة ارتباطية) الى الاستقرار فى المنطقة باعتباره ظاهرة ذات ابعاد محلية واقليمية ، واشارت الى ان النظم الحاكمة فى الشرق الاوسط شهدت استقرارا ملحوظا منذ اوئل السبعينات ، واعتمد هذا الاستقرار فى المقام الاول على القمع والوفرة النفطية فى المستويات المحلية ، ثم ساعد الاستقرار الداخلى على اقامة نظام اقليمى جديد فى المنطقة يقوم على اعلاء البراجماتية والسياسات العملية ، الا ان الاستقرار الداخلى القائم على القمع فى المنطقة ادى الى خلق مجتمعات واقاليم عاجزة عن التفاعل مع المستويات الاخرى .

من ناحية اخرى ، اثارت تطورات عملية السلام مجادلات حامية فى الندوة بين معظم المشاركين ، لاسيما عقب ابرام اتفاق غزة ـ اريحا أولا . وقدمت فى هذا السياق العديد من المداخلات ، سواء التى تناولت مواقف بعض الاطراف المعنية او التى تناولت بعض القضايا الوظيفية . ففيما يتعلق بمواقف الاطراف ، قدمت المداخلات التالية : (اتفاق السلام الاسرائيلى ـ الفلسطينى المؤقت : الجوهر والسياسات) للدكتور يزيد صيانغ المحاضر بكلية سانت انتونى بجامعة اكسفورد ، و (اسرائيل : مقاربتها للسلام مع الفلسطينيين) للباحثة الاسرائيلية انات كيرز بمعهد جافى للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل ابيب ، و (المفاوضات السورية الاسرائيلية : وجهة النظر الاسرائيلية) للباحث الاسرائيلى ايائيل زيسر بمعهد موشى ديان لدراسات الشرق الاوسط وافريقيا بجامعة تل ابيب ، و (مصر وعملية السلام فى الشرق الاوسط) للدكتور مصطفى علوى استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة . اما على صعيد القضايا الوظيفية ، فقد اقتصر التركيز على مشكلة المياه ، وقدمت فى هذا الاطار مداخلة للدكتور عبد اللطيف درويش المحاضر بالجامعة الاوروبية فى اثينا عن (سياسات المياه والسلام) وبشكل عام ، تبلورت خلال النقاش المواقف التالية :

اولا ، ارتكز الموقف الفلسطينى فى جوهره على ان الاتفاق الفلسطينى ـ الاسرائيلى ينطوى على تكريس الضم الاسرائيلى الفعلى للاراضى العربية المحتلة ، ذلك ان هيكل الحكم الذاتى الفلسطينى الذى سوف يقام فى الاراضى المحتلة لن يمتلك سلطات حقيقية ، وسوف يكون محكوما بسلطات اللجنة الاسرائيلية ـ الفلسطينية المشتركة التى سوف تقام عقب بدء العمل بنظام الحكم الذاتى . وسوف يؤدى الاتفاق من وجهة النظر هذه الى خلق نظامين للحكم الذاتى ، اولهما اسرائيلى يتمتع بكافة الصلاحيات ، وثانيهما فلسطينى مكبل بالقيود ، وسوف يكون للمستوطنين الاسرائيليين فى الاراضى المحتلة ادارة عسكرية ومدنية ، ونظام مستقل للشئون الامنية والمالية والقضائية والمائية .. وما الى ذلك ، بل سوف يكون للاسرائيليين هياكل مماثلة لكافة هياكل الحكم الذاتى التى سوف يقيمها الجانب الفلسطينى . وبالتالى ، فان الخشية الاساسية فى هذا التحليل تتمثل فى امكانية نشوء وضعية اشبه بنظام الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا .

ثانيا . اتخذ الموقف الاسرائيلى طابعا تبريريا ـ دفاعيا ، وارتكز على ان اتفاق غزة ـ اريحا يمثل بحد ذاته نقطة تحول نوعية بالغة الاهمية فى مسار عملية التسوية السلمية للصراع العربى ـ الاسرائيلى ، لاسيما من حيث ان هذا الاتفاق يعكس قدرا من المرونة فى مواقف الاطراف المعنية . ووفقا لوجهة النظر الاسرائيلية ، فان اهمية الاتفاق تبدو واضحة من حيث ان الجانب الاسرائيلى بدأ عملية التفاوض وفقا لصيغة مدريد عازما على ان يكون اقصى مايعطيه للفلسطينيين هو الحد الادنى من الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وبدا هذا الموقف واضحا فى سياسة الليكود التفاوضية ، وكان من المفترض حسب هذه الخطة ان يكون هذا الحد الادنى من الحكم الذاتى بمثابة وضع نهائى ، وكان من المفترض حسب هذه الخطة ان يكون هذا الحد الادنى من الحكم الذاتى بمثابة وضع نهائى ، وليس مجرد مرحلة انتقالية . اما على الجانب الفلسطينى ، فان النية كانت متجهة منذ البداية نحو اقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة فى الضفة الغربية وقطاع غزة دفعة واحدة . وفى ظل هذا التباين الحاد بين هذين الموقفين ، شهدت عملية التفاوض مسارا متعرجا وجمودا متواصلا . ومن ثم ، فان القيمة الكبرى لاتفاق غزة ـ اريحا من وجهة النظر الاسرائيلية تتمثل فى كونه يعكس نزوعا نحو الحلول الوسط ، والتخلى عن المواقف المتشددة التى ميزت السياسات التفاوضية للاطراف المعنية .

وعلى اية حال ، فان الجانبين الفلسطينى والاسرائيلى اتفقا فى النهاية على ان الاتفاق يمثل مجرد خطوة انتقالية ، ويشدد الفلسطينيون على ان قبولهم للاتفاق ينبع فى الاساس من رغبتهم فى تخفيف المعاناة عن مواطنيهم فى الاراضى المحتلة ، اما فيما يتعلق بالتقييم الاسرائيلى لمسار المفاوضات مع سوريا ، فقد جرى التأكيد على ان الجانبين السورى والاسرائيلى كانا محكومين فى مواقفهما من عملية السلام باعتبارات عملية . حيث كان التحرك السورى فى هذا الصدد يندرج فى اطار اتجاه القيادة السورية نحو تبنى سياسة خارجية اكثر براجماتية ، وذلك فى اعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى ، وارتكزت هذه السياسة فى احد اهم مكوناتها على محاولة فتح حوار مع الولايات المتحدة الامريكية وتحسين العلاقات معها ، وكانت هذه الاستراتيجية الجديدة من وجهة النظر الاسرائيلية بمثابة السبب المباشر وراء قيام سوريا بتحسين علاقاتها مع مصر والمشاركة فى المجهود العسكرى الدولى المناهض للعراق ، كما كانت السبب وراء قبول سوريا الاستجابة للدعوة الامريكية للانضمام الى مسيرة السلام فى المنطقة ، ووضعت سوريا شروطا مسبقة للتفاوض مع اسرائيل تتمثل فى : ضرورة انسحاب اسرائيل بشكل كامل من

مرتفعات الجولان ، وان تكون اية اتفاقية سورية - اسرائيلية جزءا من اتفاق شامل يتضمن تسوية المشكلة الفلسطينية . وعلى الجانب الاخر، فان الموقف الاسرائيلي بدوره شهد تطورا ملموسا عقب وصول العمل الى الحكم فى البلاد ، حيث ابدى رابين استعدادا ملحوظا لمناقشة مسألة الانسحاب من مرتفعات الجولان ، الا ان اسرائيل ظلت متمسكة فى المقابل بضرورة اعتراف سوريا بحق اسرائيل فى الوجود ، وايضا ضرورة التوصل الى ترتيبات امنية ملائمة لصيانة الامن الاسرائيلي . وعلى الرغم من ان الجانب السورى اظهر حرصا على مواصلة العملية السلمية ، وايضا على الرغم من ان الجانب الاسرائيلي اظهر استعداده لتقديم تنازلات اقليمية مقابل السلام ، الا ان الجانبين يواجهان ضغوطا داخلية ، الامر الذى يجعل كل طرف منهما بانتظار المبادرة من الطرف الاخر ، وتخلص وجهة النظر الاسرائيلية هذه الى ان على الرغم من كافة هذه الصعوبات ، فان هناك سببا قويا للتفاؤل ، لاسيما وان التحرك فى طريق السلام مازال مستمرا ، حتى وان كان هذا الطريق مليئا بالعثرات .

ومن ناحية اخرى ، جرى التركيز على موضوع المياه فى المباحثات الفلسطينية - الاسرائيلية ، حيث اشار الباحث الفلسطيني عبد اللطيف درويش الى ان المياه تحتل موقعا بالغ الاهمية فى المفاوضات المذكورة ، وتعتبر من اكثر قضايا التفاوض تعقيدا ، ذلك انه اذا كان الجانب الاسرائيلي مستعدا لتقديم تنازلات فيما يتعلق بموضوع المستوطنات ، الا انه لن يقوم بالمثل فى موضوع المياه . والاكثر من ذلك ، ان مشكلة المياه باتت كامنة فى كافة ازمات المنطقة ، كما اصبحت مسألة حيوية فى الحوار السياسى بين دول المنطقة ، وتنطوى هذه القضية على ثلاثة ابعاد : البعد البيئى ، والبعد الاقتصادى ، والبعد السياسى . وخلص الباحث الى ان اسرائيل لابد ان تحترم قرارات جينيف ١٩٤٩ المعينة بالاقاليم الخاضعة للاحتلال ، كما لابد ان توقف اسرائيل الهجرة المتدفقة اليها طالما ان مواردها الذاتية لاتكفى لاستيعاب المهاجرين ، علاوة على أن جميع دول المنطقة لابد ان تعمل معا على التباحث لاستخدام وتوزيع المياه بطريقة عادلة وسليمة .

قضايا ضبط التسلح ومنع الانتشار :

شهدت قضايا ضبط التسلح على المستويين الاقليمى والعالمى تركيزا واضحا فى المناقشات داخل الندوة ، وقدمت فى هذا الاطار العديد من الاوراق البحثية ، تمثلت على وجه التحديد فى : (الانتشار النووى من الستينات حتى الوقت الراهن) للدكتور ديفيد فيشر المستشار بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ، (ابعاد منع الانتشار) لجيفرى كيمب الباحث بمؤسسة كارنيجى الامريكية ، (الانتشار فى المتوسط والشرق الاوسط : رؤية اسرائيلية) للباحث الاسرائيلى شاى فيلدمان ، (الانتشار فى المتوسط والشرق الاوسط : رؤية عربية) للدكتور محمود كارم مدير ادارة نزع السلاح فى الخارجية المصرية ، (الانتشار فى المتوسط والشرق الاوسط : رؤية اوروبية) للدكتور ثانوس ديرميس مدير المؤسسة اليونانية للدفاع والسياسة الخارجية ، (جهود منع الانتشار : حالة العراق) للدكتور ديفيد فيشر ، (جهود منع الانتشار : حالة ايران) للدكتور شهاب الشهابى مدير المعهد الايرانى للدراسات السياسية فى طهران ، (ومنع الانتشار فى المباحثات العربية الاسرائيلية) للدكتور محمود كارم ، (الرؤية العربية لمؤتمر منع الانتشار المزمع عقده فى عام ١٩٩٥) لنمير احمدين السكرتير الثانى بادارة نزع السلاح بالخارجية المصرية ، (السياسة المصرية فى مجال ضبط التسلح) لاحمد ابراهيم محمود الباحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، بالاضافة الى حلقة نقاش موسعة فى ختام الندوة حول (منع الانتشار النووى فى ظل نظام عالمى جديد) شارك فيها نمير احمدين وديفيد فيشر جيفرى كيمب ، وبشكل عام ، فان النقاش حول قضايا ضبط التسلح فى الندوة كان بمثابة انعكاس لما يدور فى المفاوضات الجارية على المستوى الاقليمى والدولى الاوسع ، كما غلب على النقاش التعميم وغياب الرؤى التفصيلية من جانب الكثير من المشاركين ، وقد تبلورت خلال النقاش المواقف التالية :

- **الموقف الاسرائيلى** . طرح المشاركون الاسرائيليون موقفا عاما حول قضية ضبط التسلح النووى فى الشرق الاوسط ، لاسيما بالنسبة للافكار التى تتناول كلا من : تجميد التسلح النووى ، ضبط التسلح النووى ، التخلص من المخزون النووى ، فقد اكد شاى فيلدمان على ان اسرائيل توافق من حيث المبدأ على الفكرتين الاولى والثانية ، ويبدو ذلك من وجهة نظره واضحا فى موافقة شيمون بيريز على مبادرة الرئيس حسنى مبارك لاعلان الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل ، علاوة على تأكيدات اسحق رابين فى هذا الشأن ، الا انه اكد فى المقابل على ان اسرائيل لايمكن ان تفكر فى تدمير مخزونها من السلاح النووى خوفا مما يمكن ان يحمله المستقبل من تطورات على القدرات الايرانية والعراقية فى هذا المجال ، لاسيما من حيث ان للدولتين نوايا معلنة بشأن امتلاك اسلحة الدمار الشامل .

- **الموقف المصرى** ترتكز السياسة المصرية فى مجال ضبط التسلح فى الشرق الاوسط على عدد من المبادىء الثابتة التى تدور اجمالا حول شمولية التناول والربط والتساوى . وقد جرت الاشارة فى الندوة الى ان الموقف المصرى من قضية ضبط التسلح فى الوقت الراهن يعتبر امتدادا لموقفها التقليدى الذى تبلور منذ عام ١٩٧٤ ، والذى يقوم على اعتبار ضبط التسلح بمثابة الضمان الحقيقى لاستمرار العملية السلمية واقامة قاعدة راسخة للثقة المتبادلة بين الاطراف المعنية ، علاوة على ان ضبط التسلح سوف يساعد بالضرورة وبطريقة اكثر فاعلية على تحقيق التوازن الاستراتيجى وضبط العلاقات الصراعية وتوجيه حصة كبرى من الانفاق الدفاعى لخدمة جهود التنمية الاقتصادية فى دول المنطقة . ومن هذا المنطلق ، يرتكز الموقف المصرى على ثلاث ركائز رئيسية ، اولها التأكيد على الاهمية القصوى لمبدأى المساواة والشمول بين جميع الدول ، وثانيها ضمان التوازن الامنى لجميع الدول الاقليمية كميا ونوعيا بدون استثناء ، وثالثها الدعوة الى اخلاء منطقة الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل ، والربط فيما بين الانواع المختلفة من هذه الاسلحة . اضف الى ذلك ، ان وجهات النظر المصرية التى طرحت فى الندوة اكدت على ضرورة التزام الجانب الاسرائيلى (على الاقل خلال المرحلة الانتقالية السابقة على ازالة اسلحة الدمار الشامل نهائيا) بضمانات صارمة ازاء الدول الاخرى فى المنطقة ، لاسيما ازاء الدول العربية المشاركة فى مباحثات السلام ، وبصفة خاصة من حيث التركيز على ضرورة توفير الضمانات بعدم اللجوء الى التهديد النووى بكافة اشكاله ، علاوة على عدم عرقلة مساعى الدول الاخرى للحصول على التكنولوجيا النووية اللازمة للاغراض السلمية . ومن ناحية اخرى ، اكد الدكتور مصطفى علوى الاستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة خلال الندوة على انه عند مناقشة التسلح النووى الاسرائيلى ينبغى عدم الاكتفاء بمطالبة اسرائيل بالانضمام الى معاهدة منع الانتشار النووى المعروفة اختصارا بـ (NPT) ، وذلك لان المعاهدة تنص على منع الدولة من الحصول على السلاح النووى مستقبلا ، ولكنها لاتتعامل مع المخزون الموجود بالفعل لدى تلك الدولة . وبالتالى ، يصبح من الضرورى لدى مناقشة هذه القضية التأكيد على ضرورة التزام اسرائيل بالتخلص من مخزونها النووى بالكامل ، دون الاكتفاء بالصيغ المطاطة لمعاهد منع الانتشار .

ـ الموقف الامريكى ، انطلق العرض الذى قدمه الباحث الامريكى جيفرى كيمب لموقف بلاده من قضية ضبط التسلح فى الشرق الاوسط من ان السياسة الامريكية فى هذا الشأن تهدف الى جعل المنطقة امنة ومستقرة وخالية من اسلحة الدمار الشامل . وفى هذا الاطار ، فان النقطة المحورية التى جرى التركيز عليها تتمثل فى تحليل طبيعة التناقضات الداخلية التى يتسم بها الموقف الامريكى فى مجال ضبط اسلحة الدمار الشامل ، سواء فى الشرق الاوسط او على المستوى العالمى الاوسع ، وهى التناقضات التى تعود فى المقام الاول الى الخلاف بين البيت الابيض والكونجرس ، والذى يؤدى الى حالة واضحة من عدم الانسجام بين ركائز السياسة الامريكية فى هذا المجال ، ويبدو ذلك واضحا فى تبنى الولايات المتحدة معيار انتقائى ، وليس شاملا ، فى مجال ضبط التسلح ، والعجز عن تبنى معيار موحد وثابت لانفاذ اعمال ضبط التسلح .. وما الى ذلك . ومن ناحية اخرى ، جرت الاشارة الى ان الولايات المتحدة مازالت ملتزمة بموقفها التقليدى القائم على التأكيد على ضرورة الاحتفاظ بالسلاح النووى فى الاستراتيجية الامريكية ، باعتباره اداة رئيسية للردع ، وايضا بوصفه الملاذ الاخير فى ظروف الصراع المسلح الفعلى .

ـ الموقف الايرانى ، اتخذ الموقف الايرانى طابعا دفاعيا فى تبرير برامج التسلح الايرانية المكثفة على كافة المستويات . ويقوم جوهر الموقف الايرانى على ان الدول العربية المجاورة ، سواء العراق او دول الخليج العربية الاخرى او غيرها ، تعمل على تنفيذ برامج تسليحية تضمن لها امتلاك نوعيات فائقة التقدم من الاسلحة والمعدات ، الامر الذى يضطر ايران فى المقابل الى تنفيذ برامج تسليحية تضمن لها امتلاك الحد الادنى من القدرات الدفاعية الطبيعية .

وعلى وجه العموم ، فان هذه الندوة كانت مناسبة جيدة لتبادل الاراء ووجهات النظر فيما بين الاعضاء المشاركين بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك ، حيث اتيح للجميع ليس فقط التعبير عن مواقف ووجهات نظر بلادهم حول القضايا المثارة ، بل ايضا التعرف على مواقف الاطراف الاخرى ازاء نفس القضايا ، بما يتيح فهما افضل لدى جميع الاطراف ، مما ساعد على لفت الانظار الى العديد من الجوانب الحيوية فى القضايا المثارة ، الامر الذى كان بمثابة مجال ملائم للتفاعل والحوار العلمى فيما بين الاعضاء المشاركين . □

«مؤتمر» مستقبل جنوب وشرق البحر المتوسط فى عملية سلام الشرق الأوسط

(الاسكندرية ٩ ـ ١١ ديسمبر ١٩٩٣)

أسامة فاروق مخيمر

قام بتنظيم المؤتمر مؤسسة « فريدرش ناومان » تحت رعاية السيد الدكتور/ يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية واستصلاح الاراضى والذى أوفد نيابة عن سيادته الاستاذ الدكتور/حسين محمود الحناوى مستشار وزير الزراعة ..

فى اليوم الأول للمؤتمر تحدث السيد السفير/ محمود شكرى مساعد وزير الخارجية بوزارة الخارجية المصرية عن الظروف الدولية الراهنة غير المسبوقة مثل : انهيار الايديولوجية ، وسمة التعاون الاقليمى فى شكل تجمعات كبرى ، وان الأمن اصبح مرتبط بالنواحى الاقتصادية والاجتماعية .. وليست العسكرية فقط ، التعاون البيىء الدولى ، ثورة الاتصالات ، حقوق الانسان ، الديمقراطية ... وأشار الى المبادرات المصرية للتعاون بين دول المتوسط والى أن الفروق بين شمال وجنوب المتوسط يجب ألا تحول بين التعاون فى منطقة المتوسط .

كما تحدث فى نفس الجلسة د . جابريل شيفر من معهد ليونارد دافيز للعلاقات الدولية حيث تحدث عن : البناء الاجتماعى ، الثقافة السياسية ، البنية الاقتصادية فى منطقة البحر المتوسط وعن عوامل التجانس وعوامل الفرقة بين دول المنطقة وأثرها على عملية السلام فى المنطقة .

تلى ذلك جلسة اختصت بالمواضيع الاقتصادية تحدث فيها الدكتور سعيد النجار فقدم ورقة عن « التصورات الاقتصادية للتنمية والتعاون الاقليمى فى منطقة البحر المتوسط » تطرق فيها إلى كيفية الاستفادة اقتصاديا من ثمار السلام فى المنطقة ، وتوقف عند الاراء المختلفة المطروحة لاحتمالات انشاء سوق شرق أوسطية وسوق مشتركة فى المنطقة وأشار الى التكامل الاقليمى فى المنطقة ومثلث الاردن ـ فلسطين ـ اسرائيل للتعاون الاقتصادى .

وقد تحدث فى نفس الجلسة د . افرى اهيرم من الجامعة العبرية فقدم ورقة عن : حالة الاقتصاد فى دول منطقة البحر المتوسط حيث تطرق الى التعاون الاقتصادى فى المنطقة وضرورة رفع المقاطعة العربية عن اسرائيل كخطوة اولى لبدء هذا التعاون .

وفى هذه الجلسة قدم الدكتور فؤاد سلطان وزير السياحة والطيران المدنى السابق رؤية حول أهمية السياحة والاستثمار المباشر لها وايضا الاستثمار بعيد المدى وأثره على تنمية اقتصاديات المنطقة .

وفى الجلسة الأخيرة من اليوم الأول القى د . بهرى يلمز استاذ الاقتصاد بجامعة بلكنت ـ انقره بحثه عن : « الدور السياسى والاقتصادى الجديد لتركيا فى المنطقة بعد سقوط الاتحاد السوفيتى » وفيه عرض الى الدور التركى المتعدد كدولة علمانية تسعى الى دخول الجماعة الاوروبية عام ١٩٩٦م مع كونها احد اعضاء حلف الناتو وانتقل الى دورها كدولة قريبة الى الجمهوريات الاسلامية المستقلة حديثا فى آسيا وايضا دورها الفعال كموازن فى منطقة الخليج العربى .. وذكر موضوع المياه واستعداد تركيا الى بيع المياه الى دول المنطقة فى مقابل مادى لها .

كذلك أكد الدكتور كارالمبس تساردانس استاذ الاقتصاد الدولى بجامعة بانتيس باليونان فى بحثه : « الدور السياسى والاقتصادى لليونان فى البحر المتوسط فى التسعينات » على ضرورة التعاون المتوسطى مشيرا إلى التعاون الثلاثى بين : اليونان ، مصر ، ايطاليا وحوار ٥ + ٥ . وأشكال التعاون الثنائى والجماعى الأخرى وقدم

خلاصة عن إمكانيات عمل السياسة الخارجية اليونانية فى : زيادة مشاركة الجماعة الاوروبية فى منطقة المتوسط والخليج والشرق الاوسط سياسيا واقتصاديا لحل المشاكل العديدة فى المنطقة .

هذا وقد وجه اللواء (م)/ احمد عبدالحليم إلى المتحدث استفسارا عن دور اليونان والجماعة الاوروبية فى يوغوسلافيا السابقة وكونها بؤرة لعدم الاستقرار فى المنطقة لابد من التعامل معها بحكمة حتى لاتنفجر وتؤثر على امن وسلامة المنطقة .

اليوم الثانى للمؤتمر وخصصت جلساته للحديث عن أثر السلام فى المنطقة على العلاقات بين الاطراف العربية فى عملية السلام واسرائيل وتحت هذا الموضوع قدمت الابحاث والملاحظات والتعليقات والاسئلة . قدم السفير د /شيمون شامير السفير الثالث لاسرائيل فى مصر رؤيته عن : « تأثير معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية على الأمن والاقتصاد » حيث اعتبر ان زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧ كانت بمثابة انتصار للسلام فى المنطقة كلها . وان السادات كان قد دخل بالفعل إلى « النظام العالمى الجديد » عن طريق : توثيق علاقات مصر مع الولايات المتحدة ومحاولاته للتخصيص فى الاقتصاد وادخال الديمقراطية والليبرالية والوقوف ضد القوى الراديكالية .

وينتقل السفير د . /شيمون شامير إلى التركيز على فوائد السلام على كل من مصر بالتحديد ثم اسرائيل وحيث حدد الفوائد الاقتصادية لمصر من عملية السلام بأنها مثلا : (المساعدات الامريكية ، الاستثمارات الاجنبية نتيجة للسلام ، السياحة ، بترول سيناء ..) . وقد خلص الى انه رغم كل الصعوبات والاحباطات التى حدثت فى عملية السلام بين مصر واسرائيل الا انها كانت ناجحة « لقد نجحنا فى ادارة الازمات بين الدولتين فى عدة امور مثل الارهاب وفى أسوا الاحوال فتحنا قنوات للاتصال بين الدولتين » واكد على ضرورة وجود « ثقافة السلام » حتى تتناسب مع روح السلام .

وتحدث د . وليد سعيد وهو سفير لبنانى سابق عن السلام الذى بدأته مصر وهل سوف ينتهى بسوريا .

وقد قدم اللواء ا .ح (م)/ احمد عبدالحليم رئيس وحدة الدراسات العسكرية والاستراتيجية بالمركز القومى لدراسات الشرق الاوسط ورقة بعنوان : « انظمة الامن فى الشرق الأوسط على اساس الخبرة المصرية - الاسرائيلية » تحدث فيها عن مقدمة تاريخية للخبرة المصرية - الاسرائيلية ، وعن انظمة الامن فى المنطقة ، وعن الحد من التسلح فى منطقة الشرق الاوسط .

وتحدث د . بركات الفرا من مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بالقاهرة عن اتفاق غزة - اريحا واثره على العلاقات الاقتصادية والسياسية فى المنطقة وداخل الاراضى المحتلة .
كما قدم الدكتور/رضا العدل مدير مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ورقة عن الاقتصاد الاسرائيلى واثر المتغيرات فى المنطقة على العلاقات الاقتصادية فيها .

وتعرض د . الفرد توفيس مدير البرنامج والدراسات الاوروبية بالجامعة العبرية إلى : « السياسة المتوسطية الجديدة للجماعة الاوروبية » حيث قدم ورقة بهذا العنوان تحدث فيها عن الانتقال من عملية السلام إلى التعاون الاقتصادى فى المنطقة والتى يعتبر السلام أساسا لها .

اليوم الثالث والأخير للندوة : القى العميد (م)/مراد ابراهيم الدسوقى من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام بحثا عن « انعكاسات اهداف السلام على الاستقرار فى الشرق الأوسط » ركز فيها على عوامل الاستقرار والنظام العالمى الجديد ، والابعاد الاقتصادية لاعلان المبادىء

ثم القى ا/أسامة فاروق مخيمر الباحث بالمركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ورقة عن : « الاستراتيجية الامريكية الجديدة فى الشرق الاوسط » تحدث فيها عن الابعاد العسكرية والسياسية لهذه الاستراتيجية خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتى .

الجلسة الثانية : تحدث فيها د . فولكر بيترس عن الصراع العربى - الاسرائيلى والصراع فى منطقة الخليج العربى وتعرض الى سباق التسلح وسياسة الدول الكبرى فى تصدير السلاح إلى المنطقة .

ثم قدم اللواء (م) سعيد فاضل المحلل الاستراتيجى نظرته عن : « التغيرات الاقليمية والحد من التسلح فى منطقة الشرق الاوسط فى ورقة قدمها للمؤتمر بهذا العنوان فتضمنت الورقة أزمة الخليج ، الصراع العربى - الاسرائيلى .. وخلص الى مجموعة من المفاهيم التى يجب ان تؤسس عليها عملية بناء ثقة حقيقية وسلام حقيقى بين اطراف الصراع فى المنطقة .

أيضا قدم السيد ا . د/حسين محمود الحناوى مندوب السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة ورقة بعنوان : « السياسة المتوسطية الجديدة ومشاريع التعاون الافقى مع الجماعة الاوروبية » حدد فيها الاعتبارات التى يمكن على اساسها ان تتعاون دول المنطقة بما يحدد ويحقق مصلحة كل طرف من الأطراف فيها وأفاق التعاون بين دول المتوسط .

وفى الجلسة الختامية للمؤتمر تم القاء بعض الملاحظات والتعليقات الختامية عن الندوة حيث تطرقت الى حاجة المنطقة الى السلام بناء على « اسس حقيقية » من بناء الثقة وتحقيق المصالح والحقوق المشروعة لاصحابها وانه دون ذلك لن تشعر المنطقة بالسلام الحقيقى وضرورة ان تعم ثقافة جديدة هى ثقافة السلام فى المنطقة بناء على الاسس السابقة ولفتح اسس من الفهم المتبادل والاستقرار فى المنطقة .

«ندوة» الاعلام والمياه والتنمية

القاهرة : (١٤ - ١٦ نوفمبر ١٩٩٣)

فتحى على حسين

نظم مركز البيئة والتنمية للاقليم العربى واوروبا « سيدارى » ندوة بالقاهرة فى الفترة من ١٤ ـ ١٦ نوفمبر ١٩٩٣ حول دور الاعلام فى التوعية بمشاكل البيئة خاصة موضوع المياه الذى يشكل معضلة رئيسية فى المنطقة العربية ، شارك فيها كل من الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال ووزير الدولة للتنمية الادارية وشئون البيئة ، والدكتور محمد عبد الهادى راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية والاستاذ أمين بسيونى رئيس اتحاد الاذاعة والتليفزيون نائبا عن السيد صفوت الشريف وزير الاعلام ، والدكتور محمد عبد الله نور المدير التنفيذى (لسيدارى)

كان ايضا ضمن الحضور مندوبو تسع دول عربية مشاركة هى الأردن والبحرين وسلطنة عمان واليمن وسوريا وتونس والبحرين وسلطنة عمان واليمن وسوريا وتونس والمغرب وليبيا ومصر ، ومندوبون عن عدد من المنظمات الدولية والاقليمية من بينهم السيدة فاصمة الملاح مندوبة عن جامعة الدول العربية ، والأستاذ توفيق بن عماره عن برنامج الأمم المتحدة الانمائى ، والدكتور عبد العزيز الفتيح ممثلا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة اضافة إلى مشاركة عدد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية على راسها جهاز شئون البيئة ومكتب التعاون الفنى نى للبيئة ومؤسسة فريدريك إيبرت وممثلى عدد من الجامعات المصرية والاقليمية فى مختلف التخصصات .

وقد تمحور النقاش حول عدد من النقاط أهمها :

- كيفية النهوض بالوعى البيئى فى المنطقة العربية .
- وضع إطار للحوار والتواصل المشترك بين كافة الأطراف المعينة بقضايا البيئة ويشمل ذلك متخذى القرار والاعلاميين والمتخصصين فى البيئة .
- تكوين مجموعات عمل تهدف كل منها إلى وضع مؤشرات عملية لمجابهة المشكلات البيئية المشتركة .

وفى بداية الندوة أكد د . عاطف عبيد على أهمية العنصر البشرى كركيزة أساسية للتنمية فى مجتمعاتنا العربية ، وأشار إلى التحديات التى تواجهها مصر فى الأنظمة وأساليب التشغيل فى قطاع الانتاج والخدمات وأعرب عن أمله فى الاتفاق على ماهو ممكن تنفيذه وليس على المستحيل تنفيذه من أجل تحقيق مستقبل أفضل .

ومن جهته أوضح د . عبد الهادى راضى وزير الأشغال العامة والموارد المائية أن النظرة لقضايا المياه على مستوى مستخدميها يجب أن تكون نظرة بعيدة المدى تضمن للأجيال القادمة نصيبهم فى حياة كريمة ولأوطاننا الكرامة والعزة .

وأضاف أن أخطر حلقات التنمية هى اقتناع مستخدمى المياه بقضاياها المتعددة ، ومن هنا فإن رسم الأسلوب الواجب إتباعه فى شأن تحقيق ذلك وقياس ردود الفعل وتقييمها والمتابعة النشطة الفاعلة هى أخطر القضايا التى نرى أن يكون الدور الاعلامى فيها مكثفا ومتواصلا .

وأوضح أن موارد المياه فى مصر محدودة فى حصة مياه النيل وان المياه المخزنة فى بحيرة السد العالى ليست بلا نهاية ولا يمكن الصرف منها إلا فى اطار حصة مصر المائية . وأن الموارد المائية الأخرى تعتبر من قبيل إعادة الاستخدام . ولذلك فإن تنمية هذه الموارد وحسن استخدامها هو أحد اهتمامات مصر الرئيسية .

واكد الدكتور عبد الهادى راضى ان هناك محاور رئيسية ومنشآت حاكمة تمثل مفاتيم التنمية للزراعة والشرب والصناعة وتوليد الطاقة والسياحة والملاحة فى مصر ، وهى أساسا النيل والسد العالى والقناطر وامنشآت الكبرى وشبكات الرى والصرف ومنشآتها على مختلف المستويات ، ومن هنا فإن حمايتها والحفاظ عليها وصيانتها تعد احد أهم اهتمامات مصر الحالية .

واشار إلى أن مصر تشترك مع ثمانى دول أخرى فى نهر النيل . وأن خصوصية علاقة الشعبين السودانى والمصرى هى أحد محاور الاهتمامات المصرية الرئيسية من أجل تنمية موارد النيل ومنع ضياع اى جزء من مياهه .

وأوضح أن فلسفة الاعلام فى مجال المياه تتلخص فى كونه وسيلة متصلة ومستمرة للاقتناع والاقناع ونقل المعلومات والأفكار وإظهار الحدود والقيود الداخلية والخارجية وترسيخ الوعى لدى الجماهير بمختلف مستوياتها بهذه القضايا القومية ، علاوة على قياس ردود الفعل وتقوميها وترجمتها إلى خطوات عمل متجددة لتصل إلى الهدف الشامل وهو حسن استخدام الموارد المائية وحمايتها ورعايتها . أما أدواته . من وجهة نظر وزير الموارد المائية ـ فهى الكوادر المدربة على تناول هذه القضايا والتدريب والتعليم المستمر والمادة العلمية المبسطة وطرق العرض من صحافة وإذاعة مرئية ومسموعة والملصقات والمطبوعات والقوافل الاعلامية ، علاوة على الدور الرئيسى لرجال الدين فى مختلف المستويات والندوات ومؤتمرات اليوم الواحد .

وأعرب د . عبد الهادى راضى عن أمله فى ان تتحرك أجهزة الاعلام بسرعة واستمرارية فى إطار المفهوم الومى لقضية المياه باعتبارها ذات اثر فعال فى الأمن القومى العربى والسلام الاجتماعى وأن يشمل التناول الداخل والخارج وكل اطراف التنمية من متخذى القرار حتى مستخدمى المياه .

ثم تحدث السيد امين بسيونى ، الأمين العام لاتحاد الاذاعة والتليفزيون ، والذى حضر مندوبا عن السيد صفوت الشريف وزير الاعلام ، فاوضح ان الاهتمام بالبيئة قد اصبح اليوم قضية عالمية بعد ان بلغ القلق "على مستوى العالم كله ذروته على ما يمكن أن تتعرض له الحياة الانسانية على كوكب الارض من مخاطر ، مما أدى الى انعقاد قمة الارض فى يونيو من العام الماضى التى اشتركت فيها وفود اكثر من مائة وعشرين دولة يتدارسون تلك المخاطر ويتعاهدون على التكاتف من أجل انقاذ الارض وحماية البيئة . وكانت مصر

«ندوة» الاعلام والمياه والتنمية

القاهرة : (١٤ - ١٦ نوفمبر ١٩٩٣)

فتحى على حسين

نظم مركز البيئة والتنمية للاقليم العربى وأوروبا « سيدارى » ندوة بالقاهرة فى الفترة من ١٤ - ١٦ نوفمبر ١٩٩٣ حول دور الاعلام فى التوعية بمشاكل البيئة خاصة موضوع المياه الذى يشكل معضلة رئيسية فى المنطقة العربية ، شارك فيها كل من الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال ووزير الدولة للتنمية الادارية وشئون البيئة ، والدكتور محمد عبد الهادى راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية والاستاذ أمين بسيونى رئيس اتحاد الاذاعة والتليفزيون نائبا عن السيد صفوت الشريف وزير الاعلام ، والدكتور محمد عبد الله نور المدير التنفيذى (لسيدارى)

كان أيضا ضمن الحضور مندوبو تسع دول عربية مشاركة هى الاردن والبحرين وسلطنة عمان واليمن وسوريا وتونس والبحرين وسلطنة عمان واليمن وسوريا وتونس والمغرب وليبيا ومصر ، ومندوبون عن عدد من المنظمات الدولية والاقليمية من بينهم السيدة فاصمة الملاح مندوبة عن جامعة الدول العربية ، والأستاذ توفيق بن عماره عن برنامج الأمم المتحدة الانمائى ، والدكتور عبد العزيز الفتيح ممثلا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة اضافة إلى مشاركة عدد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية على راسها جهاز شئون البيئة ومكتب التعاون الفنى نى للبيئة ومؤسسة فريدريك إيرت وممثلى عدد من الجامعات المصرية والاقليمية فى مختلف التخصصات .

وقد تمحور النقاش حول عدد من النقاط أهمها :

- كيفية النهوض بالوعى البيئى فى المنطقة العربية .
- وضع إطار للحوار والتواصل المشترك بين كافة الأطراف المعينة بقضايا البيئة ويشمل ذلك متخذى القرار والاعلاميين والمتخصصين فى البيئة .
- تكوين مجموعات عمل تهدف كل منها إلى وضع مؤشرات عملية لمجابهة المشكلات البيئية المشتركة .

وفى بداية الندوة اكد د . عاطف عبيد على اهمية العنصر البشرى كركيزة أساسية للتنمية فى مجتمعاتنا العربية ، واشار إلى التحديات التى تواجهها مصر فى الأنظمة وأساليب التشغيل فى قطاع الانتاج والخدمات واعرب عن أمله فى الاتفاق على ماهو ممكن تنفيذه وليس على المستحيل تنفيذه من اجل تحقيق مستقبل افضل .

ومن جهته أوضح د . عبد الهادى راضى وزير الأشغال العامة والموارد المائية أن النظرة لقضايا المياه على مستوى مستخدميها يجب أن تكون نظرة بعيدة المدى تضمن للأجيال القادمة نصيبهم فى حياة كريمة ولأوطاننا الكرامة والعزة .

واضاف ان أخطر حلقات التنمية هى اقتناع مستخدمى المياه بقضاياها المتعددة ، ومن هنا فإن رسم الأسلوب الواجب إتباعه فى شأن تحقيق ذلك وقياس ردود الفعل وتقييمها والمتابعة النشطة الفاعلة هى أخطر القضايا التى نرى أن يكون الدور الاعلامى فيها مكثفا ومتواصلا .

وأوضح أن موارد المياه فى مصر محدودة فى حصة مياه النيل وان المياه المخزنة فى بحيرة السد العالى ليست بلا نهاية ولا يمكن السحب منها إلا فى اطار حصة مصر المائية ، وأن الموارد المائية الأخرى تعتبر من قبيل إعادة الاستخدام . ولذلك فإن تنمية هذه الموارد وحسن استخدامها هو أحد اهتمامات مصر الرئيسية .

واكد الدكتور عبد الهادى راضى ان هناك محاور رئيسية ومنشات حاكمة تمثل مفاتيح التنمية للزراعة والشرب والصناعة وتوليد الطاقة والسياحة والملاحة فى مصر ، وهى أساسا النيل والسد العالى والقناطر وامنشآت الكبرى وشبكات الرى والصرف ومنشآتها على مختلف المستويات ، ومن هنا فإن حمايتها والحفاظ عليها وصيانتها تعد احد اهم اهتمامات مصر الحالية .

واشار إلى أن مصر تشترك مع ثمانى دول أخرى فى نهر النيل ، وأن خصوصية علاقة الشعبين السودانى والمصرى هى أحد محاور الاهتمامات المصرية الرئيسية من أجل تنمية موارد النيل ومنع ضياع اى جزء من مياهه .

وأوضح أن فلسفة الاعلام فى مجال المياه تتلخص فى كونه وسيلة متصلة ومستمرة للاقتناع والاقناع ونقل المعلومات والأفكار وإظهار الحدود والقيود الداخلية والخارجية وترسيخ الوعى لدى الجماهير بمختلف مستوياتها بهذه القضايا القومية ، علاوة على قياس ردود الفعل وتقويمها وترجمتها إلى خطوات عمل متجددة لتصل إلى الهدف الشامل وهو حسن استخدام الموارد المائية وحمايتها ورعايتها . اما أدواته . من وجهة نظر وزير الموارد المائية - فهى الكوادر المدربة على تناول هذه القضايا والتدريب والتعليم المستمر والمادة العلمية المبسطة وطرق العرض من صحافة وإذاعة مرئية ومسموعة والملصقات والمطبوعات والقوافل الاعلامية ، علاوة على الدور الرئيسى لرجال الدين فى مختلف المستويات والندوات ومؤتمرات اليوم الواحد .

واعرب د . عبد الهادى راضى عن امله فى ان تتحرك اجهزة الاعلام بسرعة واستمرارية فى إطار المفهوم الومى لقضية المياه باعتبارها ذات أثر فعال فى الأمن القومى العربى والسلام الاجتماعى وأن يشمل التناول الداخل والخارج وكل اطراف التنمية من متخذى القرار حتى مستخدمى المياه .

ثم تحدث السيد أمين بسيونى ، الأمين العام لاتحاد الاذاعة والتليفزيون ، والذى حضر مندوبا عن السيد صفوت الشريف وزير الاعلام ، فأوضح ان الاهتمام بالبيئة قد أصبح اليوم قضية عالمية ، بعد أن بلغ القلق على مستوى العالم كله ذروته على ما يمكن أن تتعرض له الحياة الانسانية على كوكب الارض من مخاطر ، مما أدى الى انعقاد قمة الأرض فى يونيو من العام الماضى التى اشتركت فيها وفود أكثر من مائة وعشرين دولة يتدارسون تلك المخاطر ويتعاهدون على التكاتف من أجل انقاذ الارض وحماية البيئة . وكانت مصر

سباقة الى المشاركة فى هذه القمة ، ولم يكن اشتراكها فيها مجرد تأكيدها الحضارى العريق فحسب ، وانما كان تجسيدا أيضا لادراكها المعاصر لدورها فى حماية البيئة على أرض مصر والتعاون مع كافة دول العالم والهيئات والمؤسسات الدولية فى هذا المجال .

وأكد ان الاعلام المصرى يدرك تمام الادارك اهمية دوره فى مجال البيئة ، ويحشد كافة امكانياته لكى يقوم بهذا الدور من خلال كافة الاشكال البرامجية والفنية المباشرة وغير المباشرة ، وذلك من أجل خلق وعى بيئى يوفر للجميع الرؤية الواضحة بأبعاد قضية البيئة ويضع أمامه كافة الحقائق والمعلومات ، ويلقى الاضواء على دور كل المساهمين فى خدمة البيئة ورعايتها .

وبين الأستاذ أمين بسيونى أن هناك برامج مباشرة فى كل شبكات الاذاعة وقنوات التليفزيون المكرسة لخدمة قضية البيئة وأشكالا فنية غير مباشرة فى عشرات البرامج الاذاعية والتليفزيونية تتناول البيئة من خلال الفقرات واللقاءات المختلفة مع المتخصصين والجماهير ، فضلا عن الريبورتاجات والزيارات الميدانية . وقد أضيفت إلى ذلك مؤخرا تنويهات قصيرة تتراوح بين دقيقة ودقيقتين كتوجيهات تنشر بين البرامج على امتداد ساعات الارسال لتوعية الجماهير وترشيد سلوكها فى التعامل مع البيئة ومن جهته دعا الدكتور عبد الله نور المدير التنفيذى لسيدارى إلى ضرورة التكاتف العلمى والاعلامى والتنفيذى من أجل خلق وعى حقيقى بأبعاد مشكلة الموارد المائية المتاحة وتنميتها وحفظها من التلوث والهدر الناتج عن الاستهلاك الغير رشيد .

وأضاف أن التنمية المتواصلة تستهدف اشباع الحاجات الأساسية للجيل الحاضر ، دون الاضرار بحقوق الأجيال القادمة . وهنا يأتى دورنا ، اعلاميين ومتخصصين أصحاب الرأى ومتخذى القرار فى حشد كافة الطاقات والامكانيات من أجل مواجهة النفس ، ومكافحة الخطر الكامن فى ندرة مصادر المياه وتلوثها والاستخدام غير الرشيد لها .

وناشد د . نور باسم مركز البيئة والتنمية للاقليم العربى وأوروبا الاعلاميين إلى التواجد فى مقدمة الركب حتى يتم تعميق الوعى بالمشكلة بما يؤدى الى تغيير اختيارى للسلوكيات وفى الورقة التى قدمتها د . عواطف عبد الرحمن استاذ الصحافة بكلية الاعلام جامعة القاهرة اشارت إلى أن نقطة الانطلاق فى الاهتمام الاعلامى بقضايا البيئة قد بدات ثم تنامت واتسعت بعد مؤتمر ستوكهولم الذى يعد البداية العالمية للوعى البيئى خصوصا وانه اكد على حق الانسان فى الاعلام البيئى ضمن الاعلان الدولى عن حقوق الانسان البيئية الذى اصدره عام ١٩٧٢

وقد لعب برنامج الامم المتحدة للبيئة الذى يعد من أبرز ثمار هذا المؤتمر دورا بارزا فى تزايد الاهتمام الاعلامى بقضايا البيئة منذ نهاية السبعينات وطوال حقبة الثمانينات حتى بلغ ذروته العالمية فى مؤتمر الأرض فى البرازيل ١٩٩٢ .

وأوضحت أن الخبرة العالمية فى مجال الاعلام والبيئة تشير إلى وجود نموذجين رئيسيين يسيطران على خريطة الاهتمام الاعلامى بالبيئة فى شمال العالم وجنوبه . يعتمد النموذج الأول على الاهتمام الموسمى المؤقت المرتبط بالأزمات والنكبات البيئية وغالبا ما يصاحبه نمط التغطية الاعلامية القائم على الا الاكتفاء بالجوانب الصارخة فى الأحداث البيئية وتحاشى الاشارة إلى الأسباب مع الميل إلى التهويل والمعالجة السطحية علاوة على انتهاء الاهتمام الاعلامى بانتهاء الحدث وعدم الحرص على متابعته أو تفسير آثاره . ويرى أصحاب هذا النموذج الذى مازال يسيطر على ضفتى العالم شماله وجنوبه أن الاهتمام بقضايا البيئة لا يزيد عن كونه استجابة!! تفرضه السوق الاعلامية . وقد يفسر ذلك كثيرا من السمات السلبية التى يتسم بها هذا النموذج الذى يستمد أسسه النظرية من المفهوم الغربى الذى يركز على الوظائف التسويقية للاعلام ويحصر أدواره فى تلبية احتياجات السوق دونما نظر إلى وظائفه التربوية أو التثقيفية .

أما النموذج الثانى للاهتمام الاعلامى بقضايا البيئة فهو يعتمد على النظرة المتكاملة لهذه القضايا سواء فى علاقاتها العضوية بالقضايا المجتمعية الأخرى (السياسية والاقتصادية والثقافية) أو فيما تتميز به من سمات الاستمرارية وعدم الانقطاع مما يستلزم معالجات اعلامية تتسم بالشمول ومتابعة اعلامية متصلة وغير منقطعة ولا تقتصر فقط على الأزمات والنكبات . ويطرح هذا النموذج نمطين من أنماط المعالجة الاعلامية للبيئة وهما النمط التعليمى والنمط النقدى . ويرتكز النمط التعليمى على رؤية مفادها أن نشر المعلومات الصحيحة عن البيئة ليس كافيا بل لابد من توعية الجمهور بحقوقه البيئية والمسئوليات المترتبة على هذه الحقوق . أما النمط التربوى النقدى فهو يضيف إلى النمط السابق إهتمامه بمحاولة اشراك الجمهور فى عملية تقييم الموضوعات البيئية التى تنشرها وتذيعها وسائل الاعلام بحيث يسهم المتلقى فى تعديلها أو تطويرها .

وتتميز التغطية الاعلامية لقضايا البيئة فى اطار هذا النموذج بالطابع التربوى الذى يراعى التدرج فى عرض المشكلات البيئية ونشر إسهامات الجماعات غير الحكومية ومتابعة الأزمات البيئية بصورة علمية هادئة طويلة النفس مع تجنب التهويل أو المبالغة .

ومن جهة أخرى طالبت الدكتورة أميمة كامل مدير عام البرامج الثقافية بالاذاعة بضرورة استثمار البرامج الدينية لحث الجماهير على الحفاظ على البيئة . لما لهذه البرامج من شعبية كبيرة وتأثير عميق لأنها تخاطب الضمير الدينى لدى الجماهير .

«ندوة» لبنان : خمسون عاما على الاستقلال

القاهرة (٢٢ نوفمبر ١٩٩٣)

هـ . ع

نظم مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، فى اطار متابعته للأحداث السياسية العربية ، ندوة ليوم واحد بمناسبة مرور خمسين عاما على استقلال لبنان ، وذلك فى الثانى والعشرين من نوفمبر ١٩٩٣ . وفى افتتاحه لأعمال الندوة ، أكد د . على الدين هلال - رئيس المركز - على أهمية الموضوع ودلالته البالغة . فعلى الرغم من ان لبنان ليست دولة اقليمية كبيرة من حيث المساحة ، أو عدد السكان أو القوة العسكرية أو الثروة ، الا انها ظلت دائما تمثل رمزا لعدد من القيم فى الحياة السياسية العربية ، أولها

الديمقراطية ، ونموذجا لمعانى الحضارة والاستنارة والانفتاح الثقافى ، ومرآة تعكس الواقع العربى وتستشرف مستقبله .

وقد شارك فى افتتاح الندوة كل من السفير عدنان عمران – الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية – نائبا عن د . عصمت عبد المجيد ، والسفير بدر همام – مساعد وزير الخارجية – نائبا عن د . عمرو موسى ، والسفير عبد الرحمن الصلح ، سفير لبنان فى مصر .

وقد تحدث السفير عدنان عمران عن تاريخ لبنان الطويل فى المقاومة والنضال منذ ماقبل الاستقلال وحتى الان ، ثم اشار الى حاضر لبنان والمأزق الذى يعيشه مؤكدا ان الطائفية هى بضاعة اكثر منها قناعة لدى اللبنانيين . واخيرا أشار الى أن القومية العربية هى الخيار الوحيد للخروج من المأزق اللبنانى ، بل والمأزق العربى بصفة عامة .

اما السفير بدر همام ، فقد تمحور حديثه حول الحضارة اللبنانية الضاربة فى عمق التاريخ ببعديها العربى والمتوسطى ، وصلاتها بمصر عبر التاريخ وحتى اليوم كما اشار الى علاقة لبنان الخاصة بالغرب التى اتاحت لها لقرون طويلة الاتصال بالحضارة والفنون الغربية ، مما كان له بالغ الأثر فى تشربها لقيم معينة اهمها الحرية والديمقراطية .

وفى ختام الجلسة الافتتاحية ، تحدث السفير عبد الرحمن الصلح عن إسهامات لبنان منذ الاستقلال فى المحيطين العربى والدولى ، وان هذا البلد الصغير ان استطاع يكون احدى الركائز الرئيسية للديمقراطية فى المنطقة ، وساهم فى وضع اللبنات الاولى لسياسة عدم الانحياز ، وشارك بعد الاستقلال فى تاسيس جامعة الدول العربية ، ومازال يسعى لتحقيق التضامن وتوحيد الصف العربى .

وكان موضوع الجلسة الاولى هو «التجربة الديمقراطية فى لبنان» ، فمن المعروف ان لبنان مثل ظاهرة فريدة فى العالم العربى حيث ظل منذ الاستقلال وحتى عام ١٩٧٥ النموذج الوحيد لتطبيق الديمقراطية وعمادها الأساسى التعددية الحزبية . وقد رصد د . على الدين هلال – رئيس الجلسة – السمات الرئيسية للخبرة الديمقراطية فى لبنان وهى : ١ – تنظيم العلاقات المدنية – العسكرية بما يعطى اليد العليا دوما للمدنيين .

٢ – الأخذ بنظام التعددية الحزبية فى الوقت الذى كانت فيه اغلب الدول العربية محكومة بالتنظيم السياسيات الموحد تحت مسميات مختلفة . ٣ – رفع شعار الاقتصاد الحر فى الوقت الذى اتبعت فيه معظم الدول العربية السياسية الاشتراكية والاقتصاد المخطط .

وفى إطار هذه الجلسة تحدث د . محمد صفى الدين عن ملامح التطور الديمقراطى فى لبنان بصفة عامة ، بينما ركز د . حسنين توفيق ابراهيم على تجربة الانتخابات الأخيرة . وقد اكد د . محمد صفى الدين على الخصوصية التى يتمتع بها لبنان داخل محيطه العربى ، فهو الدولة العربية الوحيدة التى تلتزم بالتعددية السياسية منذ ماقبل الاستقلال . هذه الخصوصية التى نتجت عن ثقافة سياسية تدعم التعددية فى ظل التعدد المجتمعى الذى يتسم به لبنان . وأشار المتحدث الى اهم سمات التجربة الديمقراطية فى لبنان وهى : ١ – أنها قدمت مثالا بارزا على احترام الحريات السياسية ، فكانت دوما كعبة للمعارضين الملاحقين من قبل دولهم ، ٢ – انها شهدت ظاهرة التعدد الحزبى غير المحدود ، فهناك على الأقل ثلاثون حزبا سياسيا فى لبنان . مما يؤكد عدم وجود قيود على الحياة السياسية . ٣ – وأخيرا انها تقدم مثالا على القوة البارزة لمؤسسات المجتمع المدنى ، والتى حفظت لبنان من التفسخ أثناء الحرب الأهلية . وقد اختتم د . صفى حديثه بأنه على الرغم من تلك السمات ، فالنظام اللبنانى لا يمكن اعتباره ليبراليا بالمعنى الكامل ، ويرجع ذلك الى عدد من المشكلات الرئيسية ، أولها مشكلة الطائفية والتوزيع الطائفى للسلطات فى الدولة ، وثانيها مشكلة النظام الحزبى المشتت الذى يؤدى الى ضعف مجلس النواب فى مواجهة مجلس الوزراء . يضاف الى ذلك المشكلة الأخيرة الناجمة عن تهميش المسيحيين فى الانتخابات الأخيرة والتى كانت محور اهتمام د . حسنين توفيق ابراهيم . بدأ د . حسنين حديثه بالاشارة الى اهمية الانتخابات النيابية الأخيرة فى لبنان باعتبارها أول انتخابات نيابية تجرى منذ عشرين عاما بسبب الحرب الاهلية . ثم قدم تحليلا لهذه الانتخابات فى اطار بيئتها الداخلية المتمثلة فى الأزمة المتفاقمة فى اعقاب الحرب الأهلية ، وبيئتها الاقليمية التى تمثلت فى كارثة الخليج الثانية واثار التوافق الأمريكى السورى ، وبيئتها الدولية المتمثلة فى الدعوة لاقرار السلام فى المنطقة . كما قدم المتحدث تحليلا لمنطق القوى السياسية المختلفة ، والتى شهدت انقساما طائفيا حول الموقف من الانتخابات ، فكان معظم المقاطعين من المسيحيين ، ومعظم المؤيدين من المسلمين مع قليل من الشخصيات المسيحية المستقلة . أما عن ادارة العملية الانتخابية ، فقد أكد المتحدث ان القوى المؤيدة لاجراء الانتخابات عقدت فيما بينها شبكة من التحالفات حتى بين الغرماء التقليديين ، فى حين أن القوى المعارضة لم تشكل تكتلا سياسية صلبا ، كما لم تقدم أية برامج بديلة . وقد اختتم د . حسنين حديثه بتحليل لنتائج الانتخابات فحواه ان المجلس المشكل كنتيجة لهذه الانتخابات هو كامل العدد ولكنه ناقص التمثيل بسبب ماسبقت الاشارة اليه من تهميش المسيحيين . كما ان غالبية الاعضاء المنتخبين ليسوا جزءا من الكتل البرلمانية الفاعلة .

وقد دارت معظم المناقشات فى هذه الجلسة حول أزمة التمثيلية الحالية فى لبنان ، وهل تنذر بالانفجار ؟ أم ان التغيرات الاقليمية والدولية سوف تدعم استقرار لبنان فى المرحلة المقبلة ؟ ! واذا قدر للبنان تحقيق الاستقرار الداخلى ، فهل يكون ذلك على أساس بنود ميثاق الطائف ؟ أم يمكن الحديث عن آلية بديلة اكثر فاعلية ؟ ! !

اما الجلسة الثانية ، فكان موضوعها الحرب الاهلية التى استمرت قرابة سبعة عشر عاما فى لبنان وتحديات اعادة البناء . وفى البداية أشار السفير حسن شاش رئيس الجلسة الى القضايا التى يثيرها انتهاء الحرب الأهلية فى لبنان مثل اعادة الاعمار ، والجراح النفسية التى خلفتها الحرب ، وضرورة تجاوز هذه المرحلة حتى يتمكن لبنان من استعادة دوره فى المنطقة . وفى بداية هذه الجلسة تحدثت د . نيفين مسعد عن الحرب الأهلية باعتبارها محطة اساسية من محطات التطور السياسى اللبنانى ، وذلك من خلال مدخل أساسى هو التفاعل والتأثير المتبادل بين آليات التفكيك والدمج فى فهم الواقع اللبنانى . وأشارت المتحدثة الى أن مفهوم اللبننة فى حد ذاته يستخدم استخدامين متناقضين ، فيراه البعض رمزا للتجزئة والتشرذم ، بينما يعتبره البعض نموذجا للقدرة على التواصل والاستمرار بعد حرب أهلية ضارية . وتناولت المتحدثة ، عوامل التفكيك فى المجتمع اللبنانى والمتمثلة أساسا فى الطائفية والعوامل التى ادت الى تكريسها داخليا وخارجيا حتى بلغت ذروتها باندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ . ثم انتقلت بعد ذلك الى تحليل عوامل الدمج التى بدأت كفتها ترجح فى أواخر الثمانينات ، وذلك فى اطار قناعة الأطراف اللبنانية المختلفة بأن الحل السياسى هو المخرج الوحيد من المأزق اللبنانى ، وقناعة الأطراف الاقليمية بدعم الدور السورى فى تحقيق استقرار لبنان وقطع الطريق امام قيام ايران بهذا الدور وأخيرا فى اطار المشروع الغربى للتسوية الاقليمية للصراع

العربى الاسرائيلى . وقد ختمت د . نيفين حديثها بالتساؤل حول المستقبل ، واكدت أن ارادة جموع اللبنانيين هى التى سوف ترجح كفة أى الاليتين ، التفكيك ام الدمج ؟

بعد ذلك تحدث د . سليم نصر عن طبيعة الحرب الاهلية ومستقبل اعادة الاعمار فى لبنان . بالنسبة لطبيعة الحرب الاهلية ، رصد د . نصر اربعة ظواهر أساسية ، أولها التعقد البالغ حيث انها كانت نتاجا لثلاث حروب متداخلة هى الحرب الاهلية ، والحرب حول لبنان ، والحرب من خلال لبنان . وثانيها هى ان مشاركة السكان فى النزاع المسلح فى لبنان كانت نسبيا محدودة لم تزد عن ٨٪ الذكور البالغين . وثالثها ان المجتمع المدنى اللبنانى استمر خلال الاحداث يقاوم الحرب من خلال الاشكال المختلفة للمقاومة الرمزية ، كما استمرت معظم الاتحادات والنقابات متمسكة بوحدتها . وتمثلت الظاهرة الرابعة والأخيرة فى ان الصراع داخل الطوائف والأحزاب كان أعنف داخل كل طائفة منه بين كل طائفة والأخرى . وفى حديثه عن اثار الحرب الأهلية وعملية اعادة الاعمار ، اكد د . نصر ان المجتمع اللبنانى يتميز بالقدرة العالية على المصالحة والتسامح ، وان العنف لم يكن أبدأ سمة متأصلة فى ثقافته حتى بالنسبة للجيل الذى نشأ وتربى فى ظل الحرب . وبالنسبة لعملية اعادة الاعمار فقد ركز على اهمية مراعاة التوازنات بين الطوائف المختلفة جنبا الى جنب مع العوامل الاقتصادية أو التقنية حتى تترسخ العدالة ويتحقق الاستقرار . كما أكد فى النهاية على ضرورة تدعيم الدور الاقتصادى للدولة فى المرحلة القادمة وذلك على خلاف التقاليد اللبنانية السابقة .

وقد دارت مناقشات هذه الجلسة بالأساس حول عملية اعادة الاعمار ، وسبل دعم الثقة فى الحكومة وعودة الأموال البنانية المهاجرة ، وكيفية اعادة التوازن بين قوة الدولة المنهكة فى لبنان من ناحية ، وقدرة الطبقة المسيطرة اقتصاديا من ناحية أخرى .

وكان موضوع الجلسة الثالثة والأخيرة فى هذه الندوة هو لبنان فى المحيطين الاقليمى والدولى . وقد افتتحها د . أحمد يوسف أحمد - رئيس الجلسة - بالحديث عن النموذج الفريد للعلاقات الاقليمية والدولية للبنان ، وأثر المتغيرات الحديثة فى هذين المستويين ، الاقليمى والدولى - على تطور الأوضاع داخل لبنان

وفى بداية هذه الجلسة تحدث د . نصيف حتى عن تجربة الاختراق الخارجى فى التاريخ اللبنانى . وفى هذا الاطار أشار الى الوظائف التى لعبها لبنان فى الميحط العربى ومن أهمها : انه كان دوما مسرحا لصراعات عربية - عربية - وعربية - دولية بل ودولية - دولية ، ومن الأمثلة البارزة على ذلك انه لعب دور « صندوق البريد » فى الصراع العربى - الاسرائيلى . يضاف الى ذلك الدور الذى لعبه لبنان كجسر ثقافى حيث كان مختبراً للافكار والعقائد الفكرية المختقة سواء كانت تيارات ماركسية أو ليبرالية أو قومية . وقد اختتم د . نصيف حتى حديثه برصد أهم الدروس المستفادة من هذه الخبرة اللبنانية وهى :

١ - ضرورة تحقيق الاستقرار فى المنطقة ، فلبنان كدولة صغيرة قابلة للاختراق هى من أكثر المتضررين من حالة اللاسلم واللاحرب هذه

٢ - ضرورة تحقيق التضامن العربى القائم على تكامل المصالح وليس الشعارت الجوفاء . وأخيرا ضرورة التوصل الى صيغة مناسبة للعلاقة مع سوريا تحظى برضاء القوى الوطنية المختلفة ، وتحقق مصلحة الطرفين .

ثم تحدث د . محمد السيد سليم حول الاشكاليات التى تثيرها علاقة لبنان بمحيطة الاقليمى الدولى . وأكد د . سليم على ان لبنان يمثل مجتمعا فى حالة اختراق مباشر حيث تستطيع الاطراف الخارجية ان تؤثر بأيد لبنانية . بالنسبة للعلاقة بالمحيط الدولى أشار د . سليم الى ان المتغيرات الحديثة فى النظام الدولى حملت اثارا غير سلبية على لبنان ، حيث تزامن توقيع اتفاق الطائف مع انهيار النظام الاشتراكى . اما العلاقة بالمحيط الاقليمى فقد تناولها بقدر أكبر من التفصيل . فعلى صعيد العلاقة اللبنانية السورية ، أشار الى التداخل الاقليمى ، الاجتماعى ، والثقافى بين البلدين . وما يؤدى اليه من حتمية وجود علاقة خاصة بين البلدين . الا أن المشكلة تكمن فى ان طرفى هذه العلاقة غير متكافئين من حيث الوزن والقوة ، وغير متماثلين من حيث طبيعة النظام السياسى فى كل منهما . وبخصوص اشكاليات العلاقة مع اسرائيل ، فقد حددها د . سليم فى ثلاثة عوامل هى : أولا الاحتلال الاسرائيلى لجنوب لبنان ، واصرار لبنان على تطبيق القرار ٤٢٥ فى هذا الخصوص ، بينما ترفض اسرائيل ذلك وتعرض الانسحاب على مراحل . ثانيا : الوجود الفلسطينى فى الأراضى اللبنانية والذى يشكل مأزقا خارجيا فى العلاقة مع اسرائيل ، وداخليا فى تنظيم وادارة وجود اللاجئين الفلسطينيين العامل الثالث والأخير هو اشكالية استيلاء اسرائيل على مصادر المياه اللبنانية ، ويؤكد د . سليم فى ختام حديثه ان مقاطعة لبنان للمفاوضات متعددة الأطراف ليس الاستراتيجية المثلى لمواجهة هذا الخطر .

بعد هذا العرض دارت المناقشات حول مستقبل لبنان فى ظل التسوية فى المنطقة ، واثيرت التساؤلات حول تأثير اتفاق غزه - أريحا على المنظمات الفلسطينية فى جنوب لبنان وعلى حزب الله . أما أكثر النقاط اثارة للجدل فكانت الأساس القانونى للتسوية المحتملة بين لبنان واسرائيل ، وما اذا كانت لبنان ستستمر فى تمسكها بالقرار ٤٢٥ ام ستقبل بحل وسط .

وفى ختام الندوة ، قدم د . محمد صفى الدين عرضا موجزا لاهم ما طرح فيها من أفكار ومادار من مناقشات . وبذلك انتهى الاحتفال بالذكرى الخمسين لاستقلال لبنان . والذى كان فى جوهره احتفالا بقيمة الحرية وتجربة الديمقراطية .

«ندوة» الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي : الفرص والمخاطر

القاهرة (٢١ اكتوبر ١٩٩٣)

هناء عبيد
معتز محمد سلامه

لاشك ان الاتفاق الفلسطيني / الاسرائيلي شكل اهم المستجدات على ساحة الصراع العربي الاسرائيلي الممتد ، وان تداعيات هذا الاتفاق وانعكاساته لن تقتصر على طرفيه ، وانما سيكون لها مردودات على كافة الاطراف المباشرة وغير المباشرة في الصراع ، بل وعلى هوية ومستقبل النظام الاقليمي بوجه عام .

- وفي هذا السياق كان انعقاد ندوة « الاتفاق الفلسطيني / الاسرائيلي : الفرص والمخاطر » والتي نظمها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام في ٢١ / ١٠ / ٩٣ استجابة مبكرة لتساؤلات عديدة طرحت على اذهان المفكرين والعموم بالعالم العربي على حد سواء . وتطرح اوراق الندوة وجهة نظر موضوعية تأخذ بعين الاعتبار النواحي الايجابية « الفرص » ، والنواحي السلبية « المخاطر » بهدف دعم الاولى وتقليص الثانية . وقد استهل د . على الدين هلال رئيس الجلسة الاولى بالاشارة الى ان الاتفاق يوازى على المستوى الاقليمي انهيار الاتحاد السوفيتي على المستوى العالمي ، حيث انه يفتح الباب لعلاقات اقليمية مختلفة في منطقة دارت تفاعلاتها الاساسية منذ مايقرب من خمسين عاما حول الصراع العربي الاسرائيلي ، وقضيته الجوهرية (القضية الفلسطينية) التي ينهي هذا الاتفاق علاقة الخصومة التاريخية بين طرفيها .

- وفي هذه الجلسة تم عرض ورقتين ، الاولى قدمها د . عبد العليم محمد حول « المسار التفاوضي الفلسطيني الاسرائيلي واتفاق اعلان المبادىء لترتيبات الحكم الذاتي » . وتتناول الورقة الخلفية العامة للاتفاق على المستوى الاقليمي من حيث تدهور الاوضاع العربية وسيادة الاستقطاب والانقسام ، وعلى المستوى الدولي من حيث انفراد الولايات المتحدة بالزعامة وماادى اليه من تراجع خيار المواجهة العسكرية لصالح الحل السلمي .

١ - وفي اطار النظرة التقييمية الشاملة للاتفاق ، حدد د . عبد العليم الثغرات الاساسية وهي : ١ - وجود مرحلة تمهيدية في اطار المرحلة النهائية ، وهو مايتناقض مع المواقف الثابتة للوفد الفلسطيني في المفاوضات الثنائية .

٢ - خلو الاتفاق من مفاهيم مستقرة في القانون الدولي تتعلق بالحقوق الفلسطينية مثل السيادة ، وحق تقرير المصير ، او التنويه بقوة الاحتلال .

٣ - اقتصار المرجعية القانونية للاتفاق على قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ .

٤ - غموض الصلاحيات التشريعية المخولة للمجلس التمثيلي المزمع انشاؤه .

٥ - كون الاتفاق نسخة معدلة من مشروع « آلون » وفقا لاراء بعض المحللين .

٦ - ان الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير ودولة اسرائيل هو اعتراف غير متكافىء .

٧ - واخيرا ان الاتفاق يفرض تطبيعا لامحدود مع اسرائيل مقابل انسحاب غير محدد من جانبها .

اما الورقة الثانية ، فقدمها د . محمد السيد سعيد ، وموضوعها « هل يمهد اعلان المبادىء لدولة فلسطينية ؟ » .

وقد استهل المؤلف ورقته بالتأكيد على ان إعلان المبادىء يمثل انقطاعا نوعيا عن الميراث الاستراتيجي لحركة التحرر الوطني الفلسطيني حيث انه ينشىء آلية جديدة لحل القضايا محل النزاع تختلف عن الالية الصراعية التقليدية ، هذه الالية الجديدة هي ماأطلق عليه « الاقلمة المتبادلة » أو « الترويض المتبادل » .

وفي معرض الاجابة عن التساؤل الاساسي للبحث ، قسم المؤلف ورقته الى ثلاثة اجزاء :

اولا : موقف الاتفاق او الاعلان من مشروع الدولة الفلسطينية :

وهنا يخلص الى ان نص الاتفاق لايشير الى هذا الموضوع صراحة ، ومع ذلك فالواقع المادي قد يرجح هذا الاحتمال بشروط اهمها بناء الثقة في مجال الامن الاستراتيجي ، وبناء الاستعداد لأولوية التنسيق المباشر في العمل الاقليمي .

ثانيا : البيئة السياسية المتغيرة وآليات ترجيح قيام الدولة الفلسطينية :

ويركز في هذا الجزء على منطق الاقلمة المتبادلة الذي سيحكم الجانب الرئيسي من العلاقات بين الطرفين ، واثر ذلك على ترجيح قيام الدولة الفلسطينية .

ثالثا : طبيعة هذه الدولة المحتملة :

ويميز هنا بين وجهتي نظر ، ترى إحداهما احتمال قيام دولة فلسطينية ملحقة باسرائيل ، بينما تتوقع الاخرى دولة فلسطينية ذات اهلية سيادة مرتفعة ولكنها غير كاملة ويرجح د . محمد السيد سعيد انه على المدى القصير قد تنشأ دولة مقيدة ملحقة باسرائيل ، الا انه قد تتطور على المدى الطويل فرص قيام الدولة الديمقراطية العلمانية الموحدة على ارض فلسطين .

عكست مناقشات هذه الجلسة - الى حد كبير - تجاوزا لفكرة تقييم الاتفاق بالقبول أو الرفض ، ولكنها لم تخف توجسا عاما حيال بعض ابعاد وتداعيات هذا الاتفاق . فمسألة غموض بعض نصوص الاتفاق ، اعتبره البعض غموضا بناء ، بينما توجس اخرون من

احتمال تفسيره لصالح الطرف الاقوى . كذلك ثار جدل واسع حول الاعتراف العربى باسرائيل والتعاون الاقليمى المتوقع ، هل سيكون ذلك على حساب العرب ، ام انه يمكن ان يتم من خلال نهضة عربية ؟ ! هل الاتفاق يعبر نهائيا عن سقوط الخيار العربى ؟ وماهى تداعياته على النظام الاقليمى العربى ؟ ماهو شكل وطبيعة الدولة الفلسطينية المرتقبة ؟ وماهى اثار علاقاتها الخاصة ـ امنيا واقتصاديا ـ باسرائيل على المحيط الاقليمى ؟ ! !

يضاف الى ذلك ماأثاره بعض الحضور من الفلسطينيين من تساؤلات حول كيفية تنظيم العلاقة بين غزة واريحا مع البعد الكبير فى المسافة بينهما ، وكيفية تيسير حرية التنقل فى قطاع غزة مع هذا الانتشار للمستوطنات بداخلها ، واخيرا ماهو مصير الفلسطينيين فى باقى الاراضى المحتلة ؟

اما الجلسة الثانية فكان موضوعها الأبعاد الاقتصادية والامنية للاتفاق ، واستهلها الاستاذ امين هويدى وزير الحربية الاسبق رئيس الجلسة بالتأكيد على الاهمية المصيرية لطرح مشروع عربى متكامل لمواجهة المشروعات التى قد لاتتلاءم مع المصالح العربية .

وعرضت الورقة الاولى فى هذه الجلسة التى قدمها د . طه عبد العليم للاتفاق من المنظور الاقتصادى . وقد استهلها بالتأكيد على اهمية المكون الاقتصادى للأمن فى النظام العالمى الجديد ، بالاضافة الى الاولوية الظاهرة التى يتسم بها العائد الاقتصادى للسلام فى منطقة الشرق الاوسط .

ويقرأ د . طه الابعاد الاقتصادية للاتفاق من خلال خمسة محاور اساسية .

أولا : اقتصادات السلام فى المفاوضات متعددة الاطراف ، من خلال عرض لرؤى الاطراف المختلفة ـ الاقليمية والدولية فى اطار صيغة مدريد .

ثانيا : التصورات الفلسطينية والاسرائيلية للتعاون والتنمية ، من خلال تحليل التصريحات والدراسات المعلنة للطرفين بهذا الخصوص .

ثالثا : مشكلات واحتياجات التنمية الاقتصادية الفلسطينية مع التركيز على تقرير اليونكتاد .

رابعا : المشروعات الغربية للتكامل فى الشرق الاوسط ، والتى ظهرت فى عدد من الدراسات اهمها تقرير هارفارد الصادر فى يونيو ١٩٩٣ ، والدراسات الصادرة عن معهد واشنطن .

واخيرا تقييم فرص ومخاطر التكامل الشرق اوسطى ، وذلك من خلال محاولة الاجابة على عدد من التساؤلات الجوهرية اهمها : هل تملك اسرائيل القدرة على الهيمنة على الاقتصادات العربية ؟ هل تصبح فى ظل السلام فى المنطقة سنغافورة الشرق الاوسط ؟ ماهو نموذج التطبيع الذى نريده ؟ هل هو النموذج الاوروبى ، ام الشرق اسيوى ؟ وماهى مجالات واساليب التنافس والتعاون فى ظل هذا الوضع الجديد ؟ !

أما الورقة الثانية فى هذه الجلسة ، فقد قدمها العميد مراد الدسوقى حول « اعلان المبادىء غزة ـ أريحا : الفرص والمخاطر على الصعيد الامنى » . ويخلص العميد مراد من خلال العرض الى ان المخاطر التى يرتبها الاتفاق ـ من المنظور الامنى ـ بالنسبة للاطراف العربية تفوق الفرص المحتملة ، وهو مافصله على النحو التالى :

أولا : على المستوى الفلسطينى ، اشار الى عدة مخاطر اهمها : التواجد الاسرائيلى لحماية المستوطنين فى غزة حسب بنود الاتفاق والعبء الذى ستمثله المستوطنات عموما على سلطة الحكم الذاتى . هذا بالاضافة الى ان انتقال السلطة الى الفلسطينيين فى الضفة لن يتم بنفس السرعة التى تم بها فى القطاع بسبب تزايد الكثافة السكانية فى الضفة الغربية . وكذلك ربط الاتفاق منح سلطة الحكم الذاتى لباقى الضفة الغربية بمدى تطور الاداء الفلسطينى فى السيطرة على الاوضاع الداخلية .

ثانيا : على المستوى السورى والبنانى : اكد العميد مراد الاهمية القصوى لهضبة الجولان لكل من سوريا واسرائيل من منظور الامن الاستراتيجى . وحيث ان الاتفاق افقد سوريا الموقف العربى الموحد ، فان اسرائيل سوف تتشدد مع الجانب السورى وتحاول تاخير الاتفاق حتى يتم انتاج الصواريخ أرو ، وتحويل ميناء حيفا الى مقر دائم للاسطول السادس الامريكى .

ثالثا : على المستوى العربى العام : ميز بين الانشغال العربى منذ بداية التفاوض بالشكل الذى يمكن ان تتم فى اطاره التسوية ، والانشغال الاسرائيلى بالتجهيز لمرحلة مابعد التسوية ، مؤكدا ان العرب لم يطوروا اوضاعهم الاستراتيجية بالسرعة الواجبه لمجابهة متغيرات مابعد انتهاء الحرب الباردة .

وعلى الرغم من هذه المخاطر العديدة ، يرى العميد مراد بصيصا من الامل مرده التغير الجذرى فى التفكير الاستراتيجى الاسرائيلى المتمثل فى قبول التنازل عن الارض ، والذى قد يمتد مستقبلا لقضايا استراتيجية اعمق مثل نزع اسلحة الدمار الشامل من المنطقة .

وقد أثارت هاتان الورقتان سيلا من التساؤلات حول التغيرات الهائلة والترتيبات الجديدة المرتقبة ـ اقتصاديا وامنيا ـ فى المنطقة فى ظل السلام .

فعلى المستوى الاستراتيجى الامنى ثارت التساؤلات حول : من هو العدو فى ظل السلام الجديد ؟ وهل تتغير مصادر التهديد بعد الاتفاق مع اسرائيل ؟ وماهو مستقبل المؤسسات العسكرية العربية ودورها فى النظام الاقليمى الجديد ؟ وهل يمكن قيام تعاون اقليمى امنى بين العرب واسرائيل فى المستقبل ؟ وماهو اثر ذلك على النظم العربية داخليا ؟ هل تتحول الى نظم اكثر عسكرية فى مجال القمع الداخلى بعد خفة حدة التهديد الخارجى ؟ !

أما على المستوى الاقتصادى ، فقد ثارت التساؤلات حول نمط التعاون الاقتصادى الاقليمى المرتقب ، هل يكون مزيجا من الكم العربى والكيف الاسرائيلى كما تتمنى تلك الاخيرة ؟ وهل التكامل الشرق اوسطى يمكن ان يكون بديلا عن التكامل العربى ؟ وماهى اهمية ودور التنسيق العربى فى هذا الاطار الجديد ؟ ماهى مزايا ومخاطر ظهور المثلث الذهبى الفلسطينى الاسرائيلى الاردنى ؟ وكيف نحول دون تحول الاقتصاد الفلسطينى الى قاعدة اسرائيلية لاختراق الاقتصاد العربى ؟ ! !

اما الجلسة الثالثة التى رأسها د . احمد يوسف احمد ، فقد تناولت المعارضة الفلسطينية والاسرائيلية للاتفاق من ناحية ، واثر الاتفاق على الوزن الاستراتيجى لمصر من ناحية اخرى . الورقة الاولى قدمها د . وحيد عبد المجيد حول « المعارضة الفلسطينية والاسرائيلية للاتفاق : منطقها ، وزنها ، مستقبلها » .

وفى سياق تناوله لمنطق المعارضة على الجانبين ، قسم المعارضة الفلسطينية الى ثلاث مجموعات :

١ ـ المجموعة الرافضة لمبدأ التسوية السلمية ايا كان مضمونها (القوى الاصولية)

٢ ـ المجموعة الرافضة لعملية التسوية الراهنة التى انطلقت من مؤتمر مدريد (التنظيمات المستقلة)

٣ ـ المجموعة المعارضة للاتفاق الاخير تحديدا (بعض عناصر فتح وعدد من الشخصيات المستقلة)

ويرى د . وحيد انه اذا كانت المجموعة الاخيرة هذه قد طرحت محاولات جدية وقوية فى انتقاد مضمون الاتفاق ، فان الوضع يبدو مختلفا بالنسبة للمعارضة الاسرائيلية التى كان عليها ان تواجه اتفاقا يصعب القول بانه ينطوى على ضرر بمصلحة اسرائيل ، ولذلك

اتسم خطابها الرافض للاتفاق بغلبة الطابع الحماسي العاطفي .

وفي تناوله لوزن المعارضة ، اكد ان الظروف الراهنة تجعل المعارضة على الجانبين في وضع اضعف من وزنها النسبي خصوصا مع حالة الانهاك والعجز عن تصعيد الانتفاضة على الجانب الفلسطيني ، وانحسار نفوذ اليمين نتيجة للاتفاق على الجانب الاسرائيلي . وبصدد مستقبل المعارضة الفلسطينية ، اشار د . وحيد الى ان العلاقة بين المعارضة وسلطة الحكم الذاتي سوف تتوقف على الطريقة التي ستتعامل بها هذه السلطة مع اعمال المقاومة . كما لم يستبعد امكانية مشاركة المعارضة في انتخابات الحكم الذاتي سواء بشكل مباشر او غير مباشر . اما المعارضة الاسرائيلية ، فرغم انها قد خسرت جولة اتفاق الحكم الذاتي ، الا انه من المنتظر ان يتحدد مستقبلها من خلال معركة الاتفاق الاسرائيلي مع سوريا .

اما الورقة الثانية التي قدمها د . عبد المنعم سعيد حول « مصر والاتفاق الفلسطيني / الاسرائيلي : نظرة استراتيجية » ، فانها تأتي في سياق هواجس معينة تنتاب لفيف من المثقفين والمفكرين المصريين حول امكانية تقلص الدور والمكانة المصرية عقب التسوية .

ويرى د . عبد المنعم سعيد ان عقد الثمانينات شهد تغيرا في الوضع الاستراتيجي لمصر نجم عن التغير في الوزن النسبي لعناصر قوتها الاساسية مقارنة مع الدول الاقليمية الاخرى ، ومع ذلك ظل الوضع الاستراتيجي لمصر على اهميته وحيويته بسبب نجاح القيادة المصرية في استخدام الظروف الاقليمية والدولية لصالح الاهداف المصرية ، على أربع جبهات هي : ١ ـ الحرب الباردة ٢ ـ امن الخليج ٣ ـ الصراع العربي الاسرائيلي ٤ ـ منطقة القرن الافريقي .

وقد شهدت السنوات الثلاث الاخيرة تغيرا في الظروف على هذه الجبهات الاربع بما قد يؤدي الى تقلص المكانة الاستراتيجية المصرية . ويحدد د . المنعم سعيد مهمتين اساسيتين لاعادة تشكيل وتعريف الدور المصري هما : ١ ـ في المدى القصير استكمال عملية السلام ٢ ـ في المدى المتوسط البدء في عملية بناء مجموعة من الارصدة الاستراتيجية المتوافقة مع النظام العالمي الجديد ، والتي تكفل لها استمرار دورها الاقليمي والدولي .

ويختتم د . عبد المنعم سعيد ورقته بمجموعة من المقترحات لتدعيم وتطوير الدور المصري اهمها :

١ ـ الاستمرار بخطى اسرع في استكمال مسيرة الاصلاح الاقتصادي ، وتقديم نموذج سياسي ، اقتصادي وثقافي له اشعاعات المؤثرة اقليميا .

٢ ـ استغلال الموقع الاستراتيجي لمصر كمركز هام لخطوط الغاز والنفط وكمعبر بين المغرب والمشرق العربيين

٣ ـ استغلال الرصيد المصري من المياه في اطار التعاون الاقليمي .

٤ ـ الحفاظ على الرابطة العربية خصوصا على المستوى الثقافي .

وعلى خلاف المناقشات في الجلستين السابقتين ، حيث سادت الخلافات الحادة والتناقضات في الاراء ، ساد مناقشات هذه الجلسة نوع من التوافق والاجماع على الاقل حول نقطتين رئيسيتين : الاولى هي مدى اهمية المعارضة الفلسطينية كاداة للضغط او كورقة اخيرة في يدي المفاوض الفلسطيني ، وضرورة تفهم عناصر المعارضة لهذا الدور . النقطة الثانية والأهم ، هي ضرورة القيادة المصرية لعمل عربي مشترك يهدف الى صياغة مبادرة حضارية عربية تشمل الثقافة ، الاقتصاد ، السياسية ، والفن ، .. ، بما يكفل لهذه الأمة مواجهة تحديات المستقبل بفكر واع واقدام صلبة .

وفي نهاية الندوة عقدت جلسة ختامية في صورة حلقة نقاش مفتوحة ، رأسها الاستاذ السيد يسين مدير المركز . وتحدث د . اسماعيل صبري عبد الله حول مبدأ حق كل شعب عربي بالتصرف في وطنه واحترام مصر لهذا الحق . كما اشار الى اهمية التكامل العربي مع ضرورة تغيير النظرة التقليدية للتكامل الرسمي او الفوقي باستراتيجية اخرى اكثر فاعلية . كما تحدث د . حازم الببلاوي عن مستقبل الدور المصري والصعوبات التي تواجهه في المرحلة القادمة مشيرا الى ان ذلك الدور سيتوقف على سلوك مصر ذاتها ورؤيتها لادوات تحقيق هذا الدور . وقام د . اسامة الغزالي حرب بتحليل وتفنيد بعض الافكار التي تستخدم كمسلمات في الحوار حول الاتفاق مثل مقولة ان هذا الاتفاق كان مفاجئا ، او انه سينهي الصراع العربي الاسرائيلي ، او سيمثل نهاية القومية العربية فكل هذه القضايا مازالت محل جدال . وأكد السفير سعيد كمال ان منظمة التحرير لم تتنازل لصالح اسرائيل تحت وطأة ازمتها المالية كما يشاع ، وان الكيان الفلسطيني لن يكون ابدا اداة في يد اسرائيل .

ـ واختتم الاستاذ السيد يسين الندوة بالتأكيد على اننا لن نلغي تاريخنا أو نتخلى عن عقائدنا ، لكن هناك واقع جديد ، وسؤال أجدى هو : ماذا عن المستقبل ؟

«ندوة» جزر الخليج العربي : أسباب النزاع ومتطلبات الحل

باريس (٥ نوفمبر ١٩٩٣)

عمرو هاشم ربيع

نظم مركز الدراسات العربي ـ الاوروبي الذي تأسس في فرنسا عام ١٩٩٢ ، ندوة حول جزر الخليج العربي .. اسباب النزاع ومتطلبات الحل ، وذلك في يوم ٥ نوفمبر ١٩٩٣ . وقد ناقشت الندوة الأوراق التالية : ـ

ورقة د . صالح بكر الطيار « اشكالية ازمة الجزر » حيث استعرض أسباب تمسك ايران باحتلال طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ، معتبرا انها تهدف الى تحقيق غايات سياسية واستراتيجية واقتصادية وتاريخية وقانونية . وانطلق د . الطيار في عرضه التاريخي حول الموضوع من القرن الثامن عشر حتى الوقت الراهن . وبعد أن قدم من الاسانيد القانونية ما يثبت الانتماء العربي لهذه الجزر ، اعتبر أن الممارسات الايرانية لا يمكن تفسيرها على أنها دعوة للسلم واحترام حسن الجوار ، وبالمقابل كانت هناك الدعاوى الاماراتية لوضع حد لهذا النزاع بالطرق السلمية . وقد طالب د . الطيار بحل النزاع حول الجزر دون الاعتماد على اية قوة خارجية ، وناشد ايران التجاوب مع مبادىء الاسلام ، ودعا كافة الأطراف الى التحلي بالروية لحل النزاع سلما .

اما بالنسبة لمداخلة السيد جوليان ولكر حول الأسس التاريخية للنزاع حول جزر الخليج حتى سنة ١٩٧١ فيلاحظ انه قدم مسحا تاريخيا لتطور العلاقات وميزان القوى بين العرب والفرس . وكيف ان القواسم وهم السكان الأصليون للجزر تابعوا بسط نفوذهم في عام ١٧٢٢ بعد سقوط اسرة سفافيد الفارسية واحتلوا قشم وسيطروا على جزيرة بسيدو لفترة وجيزة ، وفي عام ١٧٤٧ سيطر احد فروع القواسم على لنجه ، ويورد الرحالة الدانماركي بعد زيارته للخليج عام ١٧٦٥ « يسيطر العرب على كل الشاطيء البحري العائد للامبراطورية الفارسية من مصب نهر الفرات حتى مصب نهر الاندلس » ومع ان القواسم قد اخرجوا من لنجه في عهد حكم كريم خان الذي امتد من ١٧٦٣ الى ١٧٧٩ الا انهم عادوا وسيطروا على المرفأ وذلك حتى عام ١٨٨٧ حيث اخرجوا منه بالقوة .

وفي القرن التاسع عشر كانت الجزر غير ماهولة وكان القواسم يستخدمونها للرعي الموسمي وحين طالبت بها الادارة الفارسية عام ١٨٨٧ كانت السلطات البريطانية تستعد لاعلان ملكيتها عليها . وقد اظهر المندوب البريطاني في الشارقة نسخا من خمس رسائل من بينها رسالة من الشيخ بن سعيد من لنجة تؤكد ان جزر طنب هي من املاك الشيخ حميد بن عبد الله من رأس الخيمة كما هو الحال عندما كان والده الشيخ عبد الله يتولى الحكم في الشارقة ورأس الخيمة خلال سنوات ١٨٤٦ و ١٨٥٥ كما اكتشفت الاستقصاءات البريطانية وثائق مؤرخة بين ١٨٨٤ و ١٩٠٨ تظهر بوضوح ان جزيرة ابو موسى تابعة للشارقة . ويستمر السيد ولكر في سرد الأحداث التاريخية بالوثائق عن تطورات النزاع والمطالب الايرانية والعربية بملكية الجزر خصوصا عندما شجع البريطانيون حاكم الشارقة والذي كان حاكما لرأس الخيمة ايضا برفع اعلام امارة الشارقة على الجزر عام ١٩٠٢ لكن الايرانيون خلعوا هذه الأعلام عام ١٩٠٣ ورفعوا بدلا منها العلم الايراني وعينوا حارسا على الجزر ، الا ان البريطانيين اصروا على ازالة العلم الايراني واعادة رفع العلم القاسمي من جديد .

وفي عام ١٩٢٣ فوجيء المندوب البريطاني في طهران برسالة موجهة اليه من قبل وزارة الخارجية الايرانية تطالب فيها ايران بجزر طنب وابو موسى فرد المندوب البريطاني تلك الرسالة بعد ان اضاف اليها مذكرة مفادها انه في عام ١٩٠٤ رفضت الحكومة الايرانية رفع اعلامها على الجزر » .

بالرغم من كل شيء حاول البريطانيون والفرس البحث عن حلول للجزر في سنة ١٩٣٠ وكادت تلك المحاولات ان تسفر عن معاهدة بريطانية فارسية الا انهم ما لبثوا ان تخلوا عن هذه المباحثات وتوصل النزاع حتى تاريخ الاحتلال الايراني للجزر في عام ١٩٧١ قبل انسحاب بريطانيا الرسمي من منطقة الخليج بيوم واحد .

وفيما يتعلق بمداخلة الدكتور حسن اغيليبور حول الخليج الفارسي وجزر طنب الصغرى وطنب الكبرى وابو موسى فالملاحظ انه طرح وجهة نظر ايرانية بحق ايران في ملكية الجزر الثلاث ويذكر انه تصفح الاطالس العالمية المعروفة وبحث في الموسوعات الجغرافية المتعارف عليها ولم يعثر لا على تسمية الخليج العربي ولا تسمية الجزر العربية وهي طنب الصغرى وطنب الكبرى وابو موسى . وهذه الجزر موجودة في الوثائق التي رجع اليها باعتبارها جزر ايرانية .

ويشدد الدكتور اغليبيور رئيس حكومة ايران الحرة في المنفى ، على ان الجزر كانت ولازالت ايرانية منذ فجر التاريخ والوثائق الأولى تثبت ذلك وتثبت ان الخليج فارسي منذ العام ٥٤٩ قبل الميلاد . وان جميع الاطالس التي استشهد بها تؤكد ان الجزر ايرانية وكذلك الخرائط الجغرافية المطبوعة ما بين اعوام ١٨٩١ و ١٨٩٧ التي تظهر ان الجزر هي جزء من الأراضي الفارسية .

ويعرض صاحب المداخلة عدة شواهد تاريخية على اهمية الجزر الاستراتيجية فقد احتلها البرتغاليون عام ١٥٠٧ وطردهم الشاه عباس منها بعد عام ١٦٢٢ كما احتلها الانجليز عام ١٨٨٧ واحتجت الحكومة الايرانية مرات عديدة على هذا العمل وطالبت الحكومة البريطانية باحترام القانون الدولي .

وفي عام ١٩٠٣ رفع الانجليز علم امارة الشارق على طنب الكبرى . ويؤكد الدكتور اغليبيور ان كافة القوى العالمية تشهد ان الجزر ايرانية حتى المانيا وفرنسا اكدتا ذلك .

واخيرا يطلق الدكتور حسن اغيليبور نداءا الى قادة الدول العربية ليحذرها من تصعيد التوتر في حالة اعلان مطالب غير صحيحة وان ذلك سيولد صراعا في المنطقة وسيخسر الجميع . لذا ، يجب التفكير بالاخوة التاريخية والدينية التي تجمعنا » .

وبالنسبة لمداخلة السيد مهرداد خونساري بشأن التصور الايراني لقضية الجزر الثلاث ، فقد عرض السيد خونساري لكامل الفترة التاريخية لأزمة الجزر الثلاثة منذ ان كانت موضعا لجدل كبير بين ايران وبريطانيا بين اعوام ١٨٨٧ ـ ١٩٧١ واهميتها الجيو ـ استراتيجية اذ كان هم بريطانيا هو جعل الخليج الفارسي منطقة مهمة للاتصالات عبر البحر وبذلك باتت السيطرة على المنطقة وفرض الحماية عليها ضرورة ملحة لحماية الهند من تأثيرات روسيا ومن تأثيرات فرنسا المسيطرة على مصر وقد ازدادت اهمية المنطقة لبريطانيا منذ اكتشاف النفط فيها . ومنذ وصول رضا شاه للحكم في ايران بدأت تظهر المطالبة الايرانية الملحة بالسيادة الاقليمية على الجزر وعلى امارة البحرين التي كانت ايضا محمية بريطانية بعد ان اسقطت من السيطرة الفارسية في القرن السابق .

وبعد مناقشات عام ١٩٣٠ ـ ١٩٣١ تخلت ايران عن مطالبتها بالسيادة على البحرين وتوصلت مع حاكم الشارقة الى معاهدة الادارة المشتركة لجزيرة ابو موسى واستعادت جزيرتي طنب الصغرى وطنب الكبرى بانزال قواتها فيهما .

يقول السيد خونساري ان ما حصل لا يختلف كثيرا عما تقدمت به ايران من حل في سنة ١٩٣٠ . ولكن في عام ١٩٦٨ وبعد ان انحسر النفوذ البريطاني في المنطقة جعل بريطانيا توافق على ما تقدمت به ايران من حل . وقد اعلمت ايران بريطانيا رسميا برغبتها بفرض السيادة على جزيرتي طنب الصغرى وطنب الكبرى في ١٩٧٠/٥/٣٠ .

لم تكن ايران مستعدة للمساومة على موضوع سيادة ايران على الجزيرتين رغم تدخلات الدول العربية كالعراق وليبيا وذلك للاهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها هاتين الجزيرتين وللحقوق التاريخية التي لايران فيهما وحفاظا على كبريائها المتوارث . ورغم رفع تصدر قرارا ملزما لايران بشأن الجزر .

اما بشأن مداخلة الدكتور ارسلان محمد احمد حول اسباب النزاع ومتطلبات الحل فقد عبر الدكتور ارسلان عن وجهة النظر العربية عموما في مسالة ازمة الجزر الثلاث ، وهو ينطلق من بحث الأهمية الاستراتيجية ـ الجيوبوليتيكية ، والجيو ـ اقتصادية لملكية الجزر الثلاث لانها تمثل موقعا جغرافيا مهما في توفير الحماية الاستراتيجية العسكرية وتامين قسط وافر من متطلبات أمن الملاحة الدولية على مداخل الخليج . وقد اصبحت الجزر اليوم احد بؤر التوتر في منطقة الخليج والجزيرة العربية بسبب السيطرة العسكرية الايرانية عليها ومحاولة ايران تغيير الملامح التاريخية والتركية الديمغرافية ـ السكانية فيها باعتبارها جزر عربية اصيلة ولازال

ارتباطها الجيو ـ بولتيكى يجسد ملكيتها القانونية الشرعية لدولة الامارات العربية المتحدة .

وباختصار يشدد الباحث على ان الملكية السياسية التاريخية والجغرافية وبالوثائق الرسمية تثبت حتى عهد قريب ومنذ عام ١٨٣٥ تبعيتها لابناء العمومة من قبيلة القواسم فى امارتى رأس الخيمة والشارقة وفق المراسلات والمستندات التاريخية المتداولة مع الحكومة البريطانية .

ويذكر المحاضر الدكتور ارسلان فى مدخلاته ان الجزر « تعتبر ملكية اقتصادية تابعة لدولة الامارات العربية المتحدة وهى جزر غنية بالثروة البحرية المحيطة بسواحلها وايضا غنية بالثروات المنجمية .

ويقوم الدكتور ارسلان بتحليل الابعاد السياسية الراهنة للاطماع الايرانية فى المنطقة وتهديد مستقبل امن الملاحة الدولية لمضيق هرمز فى الخليج العربى منذ فشل المفاوضات البريطانية ـ الايرانية سنة ١٩٣٢ ـ ١٩٣٤ وحتى ١٩٧١ حين دخلت قوات الشاه العسكرية الى الجزر واحتلتها بعد ان اتبعت ايران سياسة ضبط النفس خلال ٢٠ عاما قبل اللجوء الى اسلوب القوة فى تنفيذ خططها . فى حين استخدم الجانب العربى الاسلوب الديبلوماسى فى معالجة الأزمة بينما عمدت ايران الى سياسة الاستيطان وتهجير السكان العرب من الجزر وتحويل جزيرتى طنب الصغرى وطنب الكبرى الى قاعدتين للبحرية الايرانية . ويخلص الباحث الى ضرورة تصميم منظومة استراتيجية جديدة وفعالة للأمن القومى فى الخليج العربى مع امكانية تنسيق المواجهة العربية الشاملة والمحتملة فى حل اشكالية النزاع العربى الايرانى . مع عدم اهمال منطق التفاوض السلمى .

أما بالنسبة لورقة د . مفيد شهاب حول الأسانيد القانونية والتاريخية لتبعية الجزر الثلاث وسيادتها طبقا لقواعد القانون الدولى . فيقول ، ان هناك مبادىء أساسية يجب ان تؤخذ فى الاعتبار عند تسوية منازعات الحدود .

وبعد ان شرح د . شهاب هذه المبادىء قام بتطبيقها على النزاع حول جزر الخليج ، فتحدث اولا عن مبدأ نهاية الحدود واستقرارها ، حيث ذكر ان هيمنة ايران على الجزر يعد انتهاكا لهذا المبدأ ، لان هذه الجزر خضعت منذ القدم لسيطرة دولة القواسم . التى ورثتها الامارات العربية المتحدة .

اما مبدأ السلوك اللاحق . فيرى الباحث احد الجانب العربى قد تمسك دوما باحقيته فى السيدة على الجزر الثلاثة . وان الجانب الايرانى تعامل مع هذا الموضوع كمبدأ عام ، بإعتبار ان الجزر الثلاث عربية وليست ايرانية . وقد دلل الباحث على ذلك ، بالوقائع والاحداث التى تؤكد ذلك عربيا وايرانيا .

وفيما يتعلق بالقيمة الاستدلالية للخرائط بشأن النزاع حول الجزر ، فقد فند الباحث زيف الدفع الايرانى المتعلق بتقديم ايران خرائط بريطانية تشير لسيادة ايران على الجزر ومنها الخريطة العسكرية التى قدمتها لشاه ايران عام ١٨٨٩ .

وبالنسبة لمبدأ احترام السلامة الاقليمية . فيقول الباحث ان الهيمنة الايرانية تتعارض مع هذا المبدأ . وان استخدام ايران للقوة فى احتلال الجزر لا يعطيها الحق فى الاحتفاظ بالجزر . وانه ليس لايران ان تدفع فيما يتعلق بجزر ابو موسى بان سلطاتها ووجودها العسكرى والمدنى فيها يستند لما سمى بمذكرة التفاهم او الترتيبات التى وقعتها مع حاكم الشارقة فى نوفمبر عام ١٩٧١ . وقد فند الباحث ايضا الاسباب القانونية لذلك .

وفيما يتعلق بمداخلة السفير جعفر رائد حول مستقبل العلاقات الايرانية العربية فى ضوء الخلاف الايرانى الاماراتى حول الجزر الثلاث فيبدأ السفير رائد مداخلته بملاحظة تتعلق ببعض المصطلحات والعبارات المستخدمة والتى تشكل احراجا للايرانيين المشاركين ولكنه سيتغاضى الخوض فيها حتى لا يبتعد عن صلب الموضوع .

ثم يستعرض تجربته الشخصية منذ ان بدأ سفيرا لايران فى المملكة العربية السعودية فى أوج ازمة الجزر الثلاث فى يناير عام ١٩٧٢ . ويقول السفير جعفر رائد « لم اكن بعيدا عن المشكلة تماما حيث سبق ان شاركت فى بعض المحادثات التى اجرتها الحكومة الايرانية مع الشيخ خالد القاسمى شيخ الشارقة فى حينه ، وكان للمملكة العربية السعودية دور ايجابى فى تسوية قضية « البحرين » بصورة مرضية .

«ندوة» التطـــور الســـياسى فى مصر : ١٩٨٢ ـ ١٩٩٢

القاهرة : (١٧ ـ ١٩ اكتوبر ١٩٩٣)

منال لطفى

عقد مركز البحوث والدراسات السياسية مؤتمره الاول لشباب الباحثين فى العلوم السياسية حول (التطور السياسى فى مصر فى الفترة من ١٩٨٢ ـ ١٩٩٢) . وقد ناقش المؤتمر فى ايام إنعقاده الثلاثة من ١٧ الى ١٩ اكتوبر الماضى واحدا وعشرين بحثا على مدار العديد من الجلسات .

الجلسة الاولى من المؤتمر ناقشت ورقتين بحثيتين الاولى لـ ا/ منار الشوربجى (التطور الدستورى والقانون) فى مصر من منظور علاقتهما بالتفاعلات السياسية . وركزت الباحثة على التفاعلات بين نظلم الحكم واحزاب وقوى المعارضة واوضحت ان السلطة تستغل الاداة التشريعية للابقاء على القيود المفروضة على العمل السياسى والنشاط الحزبى وعن محددات الحوار الحزبى اكدت الدراسة أن الحزب الحاكم كان هو صاحب المبادرة فى إجراء حوار مع احزاب المعارضة وليس العكس . كما أن اداء أحزاب المعارضة تجاه اى موضوع يتحدد بحساسية الموضوع ووجود انقسام حوله ، واوضحت الدراسة أن الحوار الحزبى من الناحية العملية يتمثل فى إستماع الحكومة الى بيانات احزاب المعارضة ووجهات نظرها دون أن يمتد ذلك ليشمل المشاركة فى صنع القرار وخلصت الدراسة الى ان احد مظاهر الحياة التشريعية والقانونية فى مصر التداخل

والتضارب بين القوانين التى تنعدم قدرتها على حل المشكلات التى صدرت من اجلها . اما المداخلات فركزت على نقطة اساسية وهى ان التشريعات لاتساهم فى التحول الديمقراطى للنظام لانها نابعة منه بمعنى ان السلطة تعيد إنتاج شرعيتها من خلال هذه القوانين وبالتالى فإن عدم وجود فرصة لتطوير النظام من الداخل قد يفتح الباب للجماعات المتطرفة لاصلاح النظام السياسى من الخارج بشكل عنيف وبالتالى على النظام ان يمتلك الجراة لاصلاح نفسه من الداخل بشكل تدريجى .

اما الورقة الثانية لـ د/ محمد صفى الدين فقد دارت حول « الثقافة السياسية ودورها فى التحول الديمقراطى) وتناول الباحث فيها مصادر الثقافة السياسية فى مصر وخلص الى ان الثقافة السياسية لاتغذى التوجهات الديمقراطية ، لانها ثقافة إشكالية تتميز بتبعية الحاكم وان جذور هذه الثقافة تمتد الى مصر الفرعونية حيث ان الطبيعة الايكولوجية حتمت وجود حاكم قوى مركزى يستطيع التعامل مع الكتغيرات الطبيعية ونظرا لان الاسرة الممتدة والدين والتعليم يكرسون حالة من التبعية والتلقية فإن احتمالات مساهمة الثقافة السياسية فى التطور الديمقراطى تبدو ضئيلة ، اما المداخلات فقد دارت حول الفصل بين الدين وبين إستغلال السلطة للدين لتضمن ولاء الأفراد وخضوعهم لها واختلفت الاراء حول امكانية إلقاء تبعة سيادة ثقافة الاستبداد على مصر النهرية منذ سبعة آلاف عام !! واستخدام وسائل الاعلام كعامل للتطور الديمقراطى فى ظل خضوعها لسيطرة الدولة .

اما الجلسة الثانية فناقشت ورقة د/حمدى عبدالرحمن (اداء مجلس الشعب فى الدورة الثانية من الفصل التشريعى السادس) واعتمدت الدراسة على المقارنة بين وظائف مجلس الشعب من ناحية ومايقوم به فعلا من ناحية أخرى لتقييم ادائه . وحدد الباحث وظائف مجلس الشعب فى الوظيفة التشريعية ، المالية ، الرقابة من خلال السؤال ، الأستجواب ، والاقتراح بسحب الثقة وتوصل من خلال الجزء التطبيقى على الدورة الثانية من الفصل التشريعى السادس إلى ان مجلس الشعب شكليا ـ له من الوظائف مايجعله اداة رقابة وحساب للسلطة التنفيذية إلا ان هذا واقعيا يتعارض مع ما للسلطة التنفيذية فى النظام السياسى المصرى من سلطات مطلقة وانه نظرا لان مجلس الشعب هو الذى يرشح رئيس الجمهورية فقد حرصت السلطة التنفيذية على ان يحصل الحزب الوطنى على نسبة لاتقل عن ٨٠ ٪ من جملة مقاعد المجلس ومن ثم فالمجلس لايعدو ان يكون « فرعا تشريعيا » للسلطة التنفيذية اكثر من كونه سلطة تشريعية مستقلة « واكدت المداخلات على اهمية استخدام مناهج بحث غير « المنهج الوظيفى » لدراسة اداء مجلس الشعب مثل « اداة الاستبيان » التى قد تساهم فى الخروج بنتائج جديدة حول العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية فى نظام تسلطى والاعتماد على مصادر محايدة للمعلومات لان الباحث اعتمد على تقرير الانجاز الخاص بمجلس الشعب والذى يعده جهاز فنى يتبع الأمانة العامة .

اما الورقة الثانية فى هذه الجلسة فهى ا/عمار على حسن (أداء التحالف الاسلامى فى مجلس الشعب خلال الفصل التشريعى الخامس ، وتناول الباحث فى ورقته أسباب تحالف حزب العمل الأشتراكى وحزب الأحرار وجماعة الأخوان المسلمين فى انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٨٧ ثم قيم اداء التحالف داخل البرلمان من خلال مستوى المشاركة وبؤر الاهتمام وخلص الى ان اداء التحالف تأثر بالتفوق العددى لنواب الحزب الحاكم فى مجلس الشعب وعدم اعطاء نواب المعارضة فرصة للكلام وتقديم الاقتراحات ثم الانشقاق داخل الكتلة ١٩٨٩ ويؤكد الباحث انه برغم هذا استطاع التحالف أن يحقق بعض الانجازات مثل إقالة زكى بدر وتحييد المجلس ازاء وزير الثقافة وإقناع وزير التعليم بتطوير العملية التعليمية وزيادة حجم البرامج الدينية فى وسائل الاعلام ودارت المناقشات حول صحة تقييم الباحث لأداء التحالف والأنجازات التى حققها .

اما الجلسة الثالثة فقد بدات بمناقشة ورقة ا .. سعيد عبدالمسيح (تقييم اداء السلطة التنفيذية بالتطبيق على تجربة الاصلاح الاقتصادى « مايو ١٩٩١ نوفمبر ١٩٩٢ » ، وتناول الباحث فى ورقته مفهوم الخصخصة والاصلاح الاقتصادى ودواعية وبرنامجه (السياسات المالية والنقدية وسعر الصرف ...)

وإجراءات الاصلاح الاقتصادى مثل تحرير اسعار الفائدة وفتح المجال امام عمليات السوق الحرة وتعويم سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية وتوصل الباحث الى ان مؤشرات النجاح فى القطاعين المالى والنقدى شكلية اذا وضعنا فى الاعتبار الغاء حوالى ١٤ مليار دولار من ديون مصر وتمويل العجز عن طريق أذون الخزانة وخفض الانفاق الحكومى . وقد اكدت المداخلات على النجاح النسبى لأداء الحكومة فى مشكلة الأصلاح الأقتصادى .

اما الورقة الثانية فكانت لـ ا/عبدالله صالح (الدور السياسى للقضاء المصرى . دراسة لحقبة الثمانينيات) وقد تعرض الباحث للدور السياسى للقضاء والظروف العامة خلال الثمانينات ثم الدور السياسة المباشر وغير المباشر للقضاء وخلص الباحث الى أن فكرة « حياد القضاء » هى فكرة نظرية . فالقاضى يميل الى رؤى معينة إزاء قضايا عصره الأمر الذى ينعكس على تصرفاته وأن الدور السياسى غير المباشر للقضاء كان اكثر حسما وظهر بوضوح فى قضايا الفساد و إلغاء قانون الأحوال الشخصية والافراج عن المتهمين الذين تعرضوا للتعذيب ودارت التعليقات حول مدى استقلال مؤسسة القضاء عن مؤسسة السلطة وضرورة ضبط المفاهيم وإختيار المنهج المناسب للدراسة .

اما الجلسة الرابعة فقد ناقشت ورقة ا/عمرو الشوبكى (الدولة والنظام الحزبى فى مصر) وتناول الباحث فى ورقته دور مؤسسة الرئاسة فى التحول نحو التعددية الحزبية فى مصر فتحدث عن تحويل السادات المنابر الى احزاب فى ١٩٧٦ ، إلا ان الاطار السياسى والقانونى للتعددية الحزبية قاد نحو هيمنة مؤسسة الرئاسة على الحياة الحزبية ، كما أن الجهاز القضائى المصرى لعب دورا فى تشكيل الخريطة الحزبية والسياسية فى مصر اما عن مستقبل النظام الحزبى فى مصر فيؤكد الباحث ان سطوة الدولة فى مصر وهيمنتها الثقافية والسياسية لاتقف عائقا حتميا امام التطور الديمقراطى بل ان هذا التطور مرهون بلعب القيادات العليا والوسيطة فى الدولة المصرية وجزء من البيروقراطية دور حاسم فى إتجاه التطور الديمقراطى ، إما المداخلات فقد دارت حول مشاكل التعددية الحزبية فى مصر وإمكانية لعب البيروقراطية المصرية دورا ايجابيا فى التحول الديمقراطى .

والورقة البحثية الثانية قدمها ا/ صلاح سالم عن (المنافسة الحزبية فى مصر ١٩٧٦ ـ ١٩٩٣) وتناول فيها المنافسة الحزبية فى مصر من حيث التسابق بين الأحزاب السياسية على مقاعد مجلس الشعب فى فترة الدراسة وعالجت الورقة ضوابط المنافسة الحزبية فى مصر وخصائص النظام الحزبى والمؤسسات السياسية التى هى احد الضوابط القانونية التى تحدد النظام الحزبى وقدرته على المنافسة وتداول السلطة وأخيرا تناول الباحث الخصائص التنظيمية للاحزاب والمنافسة فيما بينهم وخلص الى ضعف المنافسة الحزبية بسبب عدم وجود امكانيات منافسة كاملة . اما التعقيبات فقد تناولت

ضرورة إستحداث مداخل منهجية لدراسة النظام الحزبى فى مصر مثل (التنافس ، الفاعلية) وتحديد المفاهيم .

اما الجلسة الخامسة فقد ناقشت بحث ا/ايمان نور الدين (اثر الانشقاق على الاداء السياسى لحزب العمل) فاستعرضت الباحثة الاطار السياسى العام الذى يعمل فيه حزب العمل وعلاقته بمؤسسة الرئاسة وباقى احزاب المعارضة ثم تناولت اثر الانشقاق على اداء الحزب من خلال مؤشرات التماسك الداخلى ، البناء التنظيمى وحجم العضوية والتمثيل فى الانتخابات وخلصت الدراسة إلى أن الانشقاق لم يكن له تاثير يذكر على اداء الحزب السياسى وهذا لاسباب تتعلق بالوزن السياسى للجماعة المنشقة ، اما المداخلات فقد دارت حول إستخدام الباحثة مؤشرات غير موضوعية لمعرفة اثر الانشقاق وعدم الربط بين المدخل النظرى والتطبيقى .

اما ورقة ا/ محمد ابو الفضل (الحزب الناصرى : الوضع الراهن وافاق المستقبل) فقد عالجت تطور الحركة الناصرية ونشأة الحزب ثم الانشقاقات داخله وعلاقته بالسلطة السياسية والمستقبل المتوقع للحزب وقد أكد الباحث على الصعوبات التى واجهته وتمثلت فى الغياب الكامل لأى كتابات حول الحزب الناصرى ، وتركزت المناقشات حول ضرورة اهتمام الباحث بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى اثرت على نشأة وتكوين الحزب وغياب الاطار المنهجى وادواته التحليلية فى الدراسة وعدم اعطاء أهتمام بتحديد اى وزن نسبى لكل كتلة من الكتل المتناصرة فى الحزب وبالتالى صعوبة إستشراق المستقبل .

اما الجلسة السادسة فخصصت لثلاثة اوراق بحثية . الورقة الأولى لـ ا/ إيمان محمد حسن « حزب التجمع : البنية والدور السياسى فى إطار التعددية السياسية المقيدة » ، وتناولت بنية حزب التجمع والاطار الفكرى والهيكل التنظيمى وعضوية الحزب ثم محددات الدور السياسى للحزب وخلصت الباحثة الى ان اداء الحزب وبدورة تاثر بالعوامل الداخلية والخارجية مثل القيود والقانونية وهيمنة السلطة التنفيذية والمنافسات الداخلية ومشاكل البناء التنظيمية وأهتمت المداخلات بمناقشة مشاكل التعددية فى مصر .

اما ورقة ا/ معتز سلامة (الاداء السياسى للحزب الوطنى الديمقراطى) « ١٩٧٩ ـ ١٩٩٢ » فعالجت دور الحزب فى ظل ثقافة الاجماع السياسى والعلاقة بين الحزب والدولة من حيث التوحد التنظيمى وتماثل البرامج والسياسات وأخيرا خلص الباحث إلى ان تقويم الاداء السياسى للحزب الوطنى يختلط بتقويمنا للاداء السياسى للدولة ذاتها نظرا لتشابك العلاقات بين الطرفين ودارت المناقشات حول امكانية الفصل بين رئاسة الجمهورية وزعامة الحزب الوطنى لتحقيق تكافؤ فى المنافسة بين الاحزاب .

والورقة الثالثة قدمها ا/حامد عبدالماجد (إشكاليات العلاقة بين النظام السياسى والحركات الاسلامية » ، وأوضح الباحث ان السلطة المركزية فى مصر الفرعونية هى التاصيل للشمولية السياسية وان عنف الحركات الاسلامية ليس اصيل بل هو رد فعل على عنف السلطة التى تحاول تقويض اى دور للحركات الاسلامية عن طريق تجاهل دورها الاساسى فى الحركة الوطنية المصرية وتهميش التعليم الدينى ويؤكد الباحث انه عند وصول الجماعات الاسلامية للحكم على باقى التيارات أن تسلم له بالحاكمية . وقد اتسمت المداخلات بطابع صدامى اكد أن عنف الحركات الاصولية هو الاكثر خطرا لانه يتجه نحو الافراد والمجتمع وأن الحركات الاصولية تتميز بطابع ديكتاتورى لامجال لتجاهله .

اما الجلسة السابعة فناقشت ورقة ا/ ايمن عبدالوهاب (الدور السياسى للجمعيات التطوعية فى مصر » وتناولت الورقة الجمعيات الاهلية بين الدولة والمجتمع المدنى والسمات العامة لهذه الجمعيات ثم اساليب التعبير عن الدور السياسى من خلال نماذج بعض الجمعيات مثل (الجمعية الشرعية وجمعية النداء الجديد) وغير هذا من الجمعيات وفى ملاحظاته الختامية أشار الباحث الى الصعوبات التى تواجه الابحاث فى هذا المجال بسبب قلة المعلومات والحس الامنى الذى تتعامل به العديد من الجمعيات خاصة ذات التوجه الاسلامى . وطرحت الورقة عدة تساؤلات متعلقة بالآليات التى يجب توافرها لكى يكون لهذه الجمعيات دور سياسى وكيفية مساهمتها فى التحول الديمقراطى . وناقشت المداخلات العلاقة الصدامية بين الجمعيات الأهلية وبين النظام السياسى وسطوة الدولة فى مصر واثر هذا على هشاشة تنظيمات المجتمع المدنى والروابط التى تربط بين الدولة والجمعيات الأهلية بما يفقد هذه الجمعيات فاعلية العمل بمعزل عن تاثير المؤسسة الحاكمة .

اما ورقة ا/هويدا عدلى رومان (النقابات العمالية بين العمال والدولة فى مصر ١٩٨٢ ـ ١٩٩٣) فتناولت نظام الأنتخابات النقابية الذى يكرس هرمية العمل النقابى وتنعدم معه امكانية التاثير من اسفل لأعلى ثم أساليب الدولة السلطوية التى تدمج جماعات المصالح فى عملية صنع القرار الحكومى وبالتالى تدجين ممارستهم المخالفة كمصالحها ، وتؤكد الباحثة انه على الرغم من أساليب الاستقطاب السلطوى الا أن عوامل هامة مثل السياسات الاقتصادية الجديدة وما قد يكون لها من آثار سلبية على العمال فى مصر قد تدفع نحو فك إشتباك المصالح بين النقابة والسلطة وبالتالى تتيح للحركة إنفلاتا اكبر عن السلطة .

ودارت المناقشات حول آليات الهيمنة التى تتبعها الدولة للسيطرة على النقابات والجمعيات المدنية والمقارنة بين أداء المجتمع المدنى فى حالة السلطة الليبرالية والشمولية .

اما ورقة ا/حاتم نصار (دور رجال الأعمال المصريين فى التاثير على السياسة الاقتصادية) فعالجت الهيكل التنظيمى للجمعية ودينامياتها ومصادر قوتها وفاعليتها ثم تطور ادائها وقد أكد الباحث على أن جمعية رجال الأعمال المصريين لعبت دورا مؤثرا نسبيا فى عملية صنع السياسات الاقتصادية وأهتمت المداخلات بأثر التحولات الاقتصادية فى مصر على أداء جمعية رجال الأعمال والآفاق المستقبلية لعمل هذه الجمعية .

اما الجلسة الثامنة عن (العوامل الخارجية والتطور السياسى) فناقشت ورقة ا/ امانى مسعود « الابعاد السياسية لظاهرة عودة العمالة المصرية » ، وتناولت الباحثة خصائص العائدين المصريين ومضامين سياسات العودة ثم الآثار الاجتماعية والسياسية للعودة من حيث نسق القيم والاستقرار السياسى وخلصت الدراسة الى خطورة عدم استيعاب العائدين لان ذلك يهدد اما بالعودة مرة اخرى واما بالانضمام لحركات الرفض . واكدت المداخلات على الصعوبات الاقتصادية المضاعفة التى تواجهها مصر نتيجة عودة العمالة وضرورة تحسين الأداء الاقتصادى لايجاد فرص عمل والحذر من التداعيات الاجتماعية والسياسية التى قد تصاحب ارتفاع معدلات البطالة .

اما الورقة الثانية فكانت لـ ا/عمرو الجويلى (العوامل الخارجية والتطور الديمقراطى فى مصر) وتناول بحثه أثر العوامل الخارجية الدولية والاقليمية على التطور الديمقراطى فتحدث عن إنهيار الاتحاد السوفيتى وحرب الخليج ثم عالج الأدوات التى استخدمها الغرب فى دفع دول العالم الثالث للتحول الديمقراطى . اما المداخلات فدارت حول الأوزان النسبية للعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فى التطور الديمقراطى والمصالح الغربية وراء دعوة الديمقراطية .

اما الجلسة التاسعة (الاعلام والتطور الديمقراطى) فناقشت ورقة د/ سليمان صالح (الاعلام والتطور الديمقراطى فى مصر ١٩٨٢ - ١٩٩٢) فعالجت العلاقة بين الصحافة والقانون والصحافة والسلطة وأكد الباحث أن احتكار السلطة لوسائل الاعلام واستخدامها لقوانين المراقبة والمصادرة وحظر النشر تقيد امكانيات لعب الاعلام دورا فى التطور الديمقراطى . وركزت المداخلات على اثر التكنولوجيا والأقمار الصناعية فى الديمقراطية فى العالم كله .

اما الدراستان الاخيرتان فكانتا تحليلا لمضمون صحف الاهرام والشعب والأهالى فى تناولهم لظاهرة الارهاب وقدم الورقتين ا/أحمد عبدالجواد وا/ خالد عبداللطيف .

اما الجلسة الختامية فشملت عددا من التوصيات الهامة مثل إقامة مؤتمر لشباب الباحثين كل عام وإقامة دورات تدريبية للباحثين الشباب تحقق لهم فهما اعمق للمشكلة البحثية والمناهج العلمية والفروض وتعاون المراكز البحثية المختلفة فى مصر فيما يتعلق بالتنظيم والتمويل وإعطاء الخبرة □

«الندوة» العربية لهجرة وتنقل العمالة

القاهرة (٣٠ اكتوبر - ٣ نوفمبر ١٩٩٣)

هيثم سعدالدين

تسليط الضوء على اوضاع العمالة العربية المهاجرة والوافدة ، وتلمس السبل لتحسين اوضاعها وحماية حقوقها من خلال تطبيق احكام الاتفاقيات العربية والدولية بهذا الشأن ودراسة انعكاسات الهجرة والتنقل على الاقتصاد الوطنى والقومى العربى . كل هذه الكلمات بما تتضمنه من معايير كانت موضوع الندوة العربية التى انعقدت بالقاهرة خلال الفترة من ٣٠ اكتوبر حتى ٣ نوفمبر ١٩٩٣ .

شارك فى هذه الندوة - التى نظمها الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والاتحاد العام لنقابات عمال مصر - ممثلو احدى عشرة منظمة نقابية قطرية وسبعة اتحادات مهنية عربية . وخلال فترة انعقاد الندوة بالجامعة العمالية استمع المشاركون الى البحوث والعروض القطرية المقدمة للندوة ، ومناقشتها بروح من المسئولين العمالية والعلمية المجردة التى انصبت جميعها على معالجة قضية الهجرة للأيدى العاملة العربية وتنقلها من جوانبها المختلفة من حيث أوضاع العمال العرب المهاجرين فى دول اوربا الغربية ، ومسألة تعزيز ارتباطها بالوطن الأم ، ومن حيث سوق العمل العربية وعلاقتها بالهجرة والتنقل والسياسات العربية الواجب اتباعها لتنظيم هذه الهجرة بما يخدم - على السواء - مصالح البلدان المرسلة والمستقبلة للعمالة العربية ، والعمل على تنفيذ احكام الاستراتيجية العربية للتشغيل ، واحكام اتفاقيات العمل العربية والدولية فى هذا المضمار ، والتى تسهم الى حد كبير فى تحديد الآليات التى من شأنها التعامل مع هذه القضية بهدف ايجاد سوق عمل عربية واحدة تسهم بشكل فعال فى تحقيق التنمية فى البلدان المستقبلة للعمالة وتحسين الاوضاع الاقتصادية فى البلدان المرسلة للعمالة والحفاظ على حقوق الأيدى العاملة المتنقلة والمهاجرة الاقتصادية والاجتماعية .

وكانت رؤية الاتحاد العام لنقابات عمال مصر فى جزئية العمالة المهاجرة والعائدة ان اسبابها ثلاثية

- الاقتصادية عندما انخفضت عائدات النفط فى دول الخليج الى اكثر من النصف عما كانت عليه فى السنوات التالية لحرب اكتوبر ، وتحديدا فى منتصف الثمانينيات ، واعتبارا من ٨٤ وازاء ذلك بدأت حركة الاستغناء ، عن اعداد كبيرة من العمال فى الدول الخليجية ولكن هذه العودة الجماعية لم يكن سببها فقط اقتصاديا بل كانت هناك اسباب فنية ، منها منافسة العمالة الآسيوية لها فى سوق العمل العربى ، ويضاف لذلك ان الدول المستوردة للأيدى العاملة انتهت من الجزء الاكبر من مشروعات البنية أساسية وعمليات التشييد والبناء ، فضلا عن أنها بدأت مثلا فى إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية ، كلما كان ذلك ممكنا ، خاصة بعد التوسع فى التعليم بها .

اما السبب الثالث فهو السياسى « والعسكرى » وهو فى شأن العودة الجماعية لاتقل تأثيرا عن الأسباب الاقتصادية وذلك بسبب :

- ان الدول النفطية المستوردة ، التى تتطلب لدخول العامل المهاجر إليها تأشيرة دخول ، تستخدم سياسة منح التأشيرات بأسلوب سياسى يمكنها احيانا من الضغط على البلد المصدر عند الحاجة : باعتبارا أن استيراد العمالة وسيلة من رسائل التخفيف عن البلاد التى تعانى من البطالة ، وانها وسيلة لزيادة تحويلات العاملين بالخارج الى ذويهم بالداخل ، تتوقف الزيادات فى التأشيرات او التقليل منها على طبيعة العلاقة التى تربط البلد المستقبل بالبلد المرسل

والمجموعة الثانية من الدول العربية المستوردة للأيدى العاملة ، هى التى لاتتطلب اى تأشيرة من العرب الوافدين اليها مثل ليبيا والعراق ، وهاتان الدولتان انما فتحتا الحدود امام العمال العرب المهاجرين ، إما لأسباب سياسية « ايديولوجية » كما هو الحال بالنسبة لليبيا ، واما لاسباب خاصة كالحرب ، كما هو الحال بالنسبة للعراق .

ان هذا الاسلوب ترتيب عليه مشاكل كثيرة حيث تدفقت الأيدى العاملة العربية - وعلى الأخص المصرية - دون أى إعداد او تخطيط - وسرعان ما اصبحت المنافسة بين افراد هذا الجيش من المتعطلين وسيلة فى ايدى اصحاب الاعمال لخفض الأجور ، ووسيلة ضغط على هؤلاء الوافدين بقبول شروط مجحفة !

ويلاحظ ان النتائج لاتقف عند حد الاعداد العائدة والتحويلات التى ستضيع ، فالمشكلة لها ابعاد سياسية واجتماعية خطيرة ، فهناك خسائر مباشرة ، وغير مباشرة بالنسبة لنا فالتحويلات المصرفية للعمالة المصرية فى كل من الكويت والعراق تقدر بنحو ٢,٤

مليار دولار سنويا ، والاستثمارات المطلوبة لتوفير فرص عمل للعمالة العائدة تقدر بحوالى ٤,٥ مليار دولار .

ويشير اتحاد عمال مصر بانه لن يتعرض للحلول الواجبة من قبل الدول المصدرة للأيدى العاملة لاستيعاب العمالة العائدة فقد افاضت الابحاث والندوات فى تعداد هذه الوسائل وتقديم الحلول ، وهى فى مجملها اجراءات اقتصادية كان يتعين على الدول المعنية بالتخطيط لها والتحسب لوقوعها ، وتحضير الحلول البديلة ولكن هذا لم يكن الوضع . وعلى الدول المصدرة الان ان تواجه هذه المشكلة بالمتاح لها من امكانيات ، وان كنا نعلم ان المتاح لها لايكفى ، وان حل هذه المشكلة لن يتاتى الا فى اطار جماعى ، باعتبار ان « الفقر » مشكلة تهدد الجميع مهما كان بعيدا .

ولنا ان نتساءل عن اوجه الحماية المقررة للعمال العائدين ، على الاخص اذا كانت عودتهم لأسباب سياسية ، او لقرارات عسكرية (كالحرب) ولعل المثال المصرى دليل على اهمية هذا التساؤل ، فلقد عاد عمال مصر الى وطنهم اكثر من مرة . اما لأسباب سياسية (عام ٨٥ و ٨٧ من ليبيا) كما عادوا من العراق بشكل جماعى ايضا فى اكثر من مناسبة (٨٦ بسبب خفض التحويلات و ٨٩ بسبب انتهاء الحرب العراقية الايرانية و ٩٠ بسبب حرب الخليج .

وقدر عدد العائدين بسبب الاخيرة ٢٠٠ الف مصرى بالاضافة الى ٥٠ الف كانوا يقضون اجازاتهم بالوطن ولم يتمكنوا من العودة اى بلغ مجموع العائدين ٢٥٠ الف مصرى أغلبهم لم يكن له وظيفة بالحكومة او القطاع العام فى مصر .

ومن غير ان نتساءل عن أسباب المعاملة التى لقيها هؤلاء العمال نسأل فقط عن مستحقاتهم ؟ فهؤلاء لم يحرموا فقط من مستحقات نهاية الخدمة ولكن حرموا من مدخراتهم لدى البنوك وصناديق التوفير .

والشيء الغريب ان تلك المشاكل ـ اى الحصول على المستحقات ـ اثر الطرد الجماعى من دول الاستقبال لاتجد حلولا لها سواء كانت العلاقات السياسية طيبة (كما هو الحال الان بين ليبيا ومصر وبين الكويت ومصر) اوكانت العلاقات السياسية متوترة (كعلاقة العراق ومصر)

والغريب ان العلاقات السياسية الطيبة تشبه فى هذا المجال العلاقات السياسية السيئة كلتاهما لاتشفع للعامل فى الحصول على حقوقه إثر طرده من البلد الذى كان يعمل فيه .

لا ترى كيف يمكن حل الامر .. خاصة على الصعيد القانونى ولا يعنى ذلك ان نندفع لنطالب بهيئات متخصصة او تشريعات خاصة .. فقد علمتنا التجربة فى محيط الدول العربية ان البنيان التشريعى والمؤسسات مهما كانا على درجة من الاتفاق والتنظيم ـ لا تشفعان فى تحقيق حماية العامل المهاجر حماية كاملة .

٧ ملايين مهاجر عربى ! !

وخلاصة ما أشارت به منظمة العمل العربية أن التنقل يشمل قرابة ٣,٩ مليون عربى ، وأن الهجرة لاوربا تشمل قرابة ثلاثة ملايين اخرى واصبحت هذه الهجرة تؤثر فى المجتمع العربى وتمتد الشريحة السكانية المعنية بها كما تزيد عن ٥٠ مليون عربى ، كما ان عوائد المهاجرين والمتنقلين تؤثر بشدة فى ميزان المدفوعات ورخاء العائلات وقد اتجهت هذه العوائد للتقلص بشدة مخيفة ، ويبدو ان هذه التجربة قد انتقلت الى مرحلة جديدة تتقلص فيها وفى التشغيل وتشهد المزيد من العودة .

والبلدان العربية حرصا على المصلحة المشتركة مدعوة الى معالجة اشكاليات الهجرة والتنقل كأحد عناصر المصير المشترك ، وقد تم بناء صروح تشريعية ، عربية تساعد على ترشيد هذه الأولوية الهامة فى التعاون العربى والتى فاقت كل أوجه التعاون الأخرى .

وقد تمثلت رؤية اتحاد عمال فلسطين فى أن الاسباب التى تؤدى الى هجرة وتنقل الأيدى العاملة العربية مازالت موجودة وأن النضال والصمود وحده للطبقة العاملة العربية تنظيماتها النقابية ووحدة العمال العرب فى اطار الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب ، والضغوط على الأنظمة العربية لتأخذ دورها فى انهاء مسالة ايجاد « كفيل » للعمل وكذلك حصول العامل على الاقامة ، وقد طردت عائلات كثيرة بسبب هذه الحجة الواهية رغم قرارات مؤتمرات منظمة العمل العربية المتتالية ، ان انهاء هذه الأساليب والقضاء عليها من شانه فى نهاية المطاف ان يؤدى الى تحقيق أهداف الحركة العمالية العربية وطموحاتها .

كما ان فك الحصار عن المجال وشعب ليبيا والعراق والصومال من شانه ان يحسن وضع العمال العرب ويخفف من معاناتهم وان تحرير فلسطين وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة من شانه ان يخفف من معاناة عمال وشعب فلسطين ، ويساعد فى عودة ولم شمل العائلات والايدى العاملة الفلسطينية التى هاجرت الى الاقطار العربية والأجنبية لأرض الوطن تساهم فى بناء الاقتصاد الوطنى الفلسطينى ومستقبل الأجيال القادمة .

وهناك نقطه هامة اثارها اتحاد عمال فلسطين هى أن دول الخليج بها اكثر من ١٥ الف مكتب استخدام غير الشركات الوهمية للتجارة فى عملية استخدام العمالة عن دول جنوب وشرق أسيا وتحقق الارباح الهائلة نتيجة لذلك لاحلالهم محل الأيدى العاملة العربية ! ! وقد بلغ ربح هذه المكاتب والشركات فى عام واحد بليون دولار امريكى ! !

ويوضح الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب أن الهجرة او تنقل قوة العمل قد تكون دائمة وقد تكون مؤقتة ولها دوافع مختلفة مادية او فنية او نفسية او حتى سياسية أو جميعها ، وان كان الدافع المادى اهمها ومع ذلك فانها كلها منبثقة من استمرارية واقع التخلف الأقتصادى والأجتماعى وتعمق التمايز الاجتماعى داخل الاقطار العربية وفيما بينها ، وتزايد الأندماج التابع للاقتصادات العربية بالأقتصاد الرأسمالى العالمى وسوقه الدولية .

ولا شك ان بلدانا تصدر موادها الاولية ورؤوس اموالها مقابل الحصول على المواد المصنعة والغذائية هى بلدان تحرم عمالها من وسيلة العمل الفعلية وتجعل منهم طبقة « دونية » تتجمع صفوفها كجيش احتياطى لهجرة مقبلة جاهزة للتحرك .

ان ظاهرة الأنتقال الحالى للقوى العاملة فيما بين الاقطار العربية يتم اساسا خارج اى تنظيم قومى او حتى ثنائى ومازال القرار الفردى للعامل المتنقل هو أساس الموقف .

كما أن استعادة جزء من العمال المهاجرين لا يمكن ان تتحقق الا فى اطار خطط علمية مدروسة للتنمية الأقتصادية ولفروع الأقتصاد الوطنى بحيث تم توفير فرص العمل والمعيشة الملائمة لهم بدون حدوث هزات او أزمة فيض فى العمالة المحلية ، وان هذا ينطبق على المستويين القطرى والقومى وخلصت رؤية الاتحاد الدولى للعمال العرب الى أن التنسيق والتكامل الأقتصادى العربى هو الوعاء الرئيسى لاستيعاب الأيدى العاملة العربية واستعادة اجزاء هامة من العمالة المهاجرة .

وقد اسفرت الندوة فى نهاية اعمالها عن عدة نتائج رأت ضرورة الأخذ بها لعلاج المشكلة التى من أجلها عقدت الندوة . ففى مجال السياسات العامة والاجراءات : حث الحكومات العربية على تطبيق الاستراتيجية العربية للتشغيل التى اقرها مؤتمر العمل العربى

وتنفيذ احكامها للحد من ظاهرة البطالة وصولا للاستخدام الامثل للموارد البشرية . والتصديق على الاتفاقيات العربية والدولية المتعلقة بهجرة وتنقل الأيدى العاملة ضمانا لحقوقها الكاملة فى البلدان المستقبلة . ووفاء لجهودهم فى إعمار وتقدم هذه البلدان ، وعدم المساس بحقوق واوضاع العمال العرب الوافدين اليها او عدم ربط ذلك بالخلافات السياسية بين الحكومات ، واعتماد سياسات عربية لتنمية الموارد البشرية كثروة فى المجتمع تدريبا وتأهيلا والعمل على توفير المقومات لاستقرار الكفاءات العربية من أجل تطور وتقدم المجتمع العربى .

وكان هناك مطلب عمالى من المشاركين اكد على ضرورة الغاء نظام الكفيل ، المعمول به فى بعض الدول العربية ، لما ينجم عنه من استغلال بشع للعمال وحقوقهم واهدارا لكرامتهم الانسانية ، وايجاد سوق عربى يؤدى الى خلق التكامل العربى فى مجال العمالة ويهم فى تحقيق التكامل الاقتصادى العرب واتباع سياسة عربية تنظم عملية تنقل الأيدى العاملة فى اقطار العرب ، والوقوف أمام السياسات الاقتصادية المفروضة من قبل مؤسسات الاقراض الدولية والتى لا تراعى العدالة الاجتماعية وتؤثر سلبا على الجماهير الكادحة وتهددهم فى معيشتهم ومستقبل أسرهم ، وان يكون هناك تنسيق بين التنظيم النقابى والسلطات الوطنية ومنظمات اصحاب الاعمال المختصة من اجل توفير مناخ مناسب لجذب الأموال العربية واستثمارها داخل اطار الوطن العربى دعما للاقتصاد الوطنى والقومى .

اما فى مجال الحقوق التأمينية للعمال الوافدين فاكدت الندوة على ضرورة العمل على سريان نظم التأمينات الاجتماعية على العمال العرب الوافدين ومساواتهم فى هذا المجال بالعمال الوطنيين ، وافادة العامل العربى الوافد من مزايا الضمان الاجتماعى اذا توافرت شروط استحقاقها طبقا لقانون الدولة التى يعمل بها ، ايضا ان يتمتع العامل العربى الوافد بالحق فى تحويل اشتراكاته وكذلك اشتراكات صاحب العمل فى تأمين الشيخوخة ، والعجز والوفاة الى الدولة التى انتقل للعمل بها ، وحقه فى تحويل معاشه ايضا الى الدولة التى يستقر بها او تستقر بها أسرته دون اية قيود من الدولة التى يربط بها المعاش .

ومن اجل الحفاظ على القيمة الحقيقية لاموال مؤسسات الضمان الاجتماعى فإن ذلك يستلزم انشاء شركة عربية لاستثمار تلك الأموال يتكون راسمالها من مساهمات صناديق ومؤسسات الضمان الاجتماعى فى الأقطار العربية على أن تستثمر هذه الاموال فى انشاء مشروعات تسهم فى تحقيق التنمية وامتصاص البطالة .

وفى مجال العمال المهاجرين طالبت الندوة بضرورة التنسيق بين المنظمات النقابية والأجنبية الصديقة بالتعاون مع الحكومات المعنية فى الأقطار العربية المرسلة والدول الاجنبية المستقبلية للعمالة العربية من أجل تحقيق ضمان حق الاقامة والعمل فى البلدان الاجنبية دون تمييز بين العرب وغيرهم وحقهم فى الانتساب الى مؤسسات الضمان الاجتماعى والرعاية الصحية والاستفادة من كافة المزايا الاخرى . والاستفادة من التدريب والتأهيل المنصوص عليه فى قوانين بلد الاقامة فى مواجهة الأجراءات التعسفية التى تتخذها الدوائر المختصة لحرمانه من هذا الحق .

القمة الرابعة لمنظمة الـ « إيجاد »

اديس ابابا : (سبتمبر ١٩٩٣)

عصام سعدالدين

فى السابع من سبتمبر (١٩٩٣) الماضى ، إختتمت اعمال القمة الرابعة لرؤساء دول وحكومات ، الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف ، لدول شرق إفريقيا فى اديس ابابا ، وكانت تلك القمة قد عقدت بمقر اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة تحت شعار ، السلام وحماية البيئة من اجل التنمية ، ، بمشاركة رؤساء ست دول هى إثيوبيا ، إرتيريا ، جيبوتى ، كينيا ، اوغندا ، والسودان ، وحضر الاجتماعات كل من نائب الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية لافريقيا ، والأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، وممثلون لدول السوق الأوروبية المشتركة ، وبعض المنظمات الدولية الاخرى ، وذلك فى إطار أعمال تلك الدورة التى وصفت بأنها هامة قياسا على الدورات السابقة لدول المنظمة .

ويعود إنشاء منظمة الايجاد Inter Governmental Authority for Development & Draught إلى المؤتمر الأول للقمة الافريقية السداسية الذى انعقد بدولة جيبوتى خلال النصف الثانى من يناير ١٩٨٦ الماضى ، وضم ست من رؤساء دول شرق إفريقيا فى محاولة لايجاد حل للمشكلات العادة الناشئة عن تزايد موجات الجفاف والمجاعة التى عصفت بمواطن تلك الدول بشكل مأساوى لعدة سنوات متتابعة . وقد اكتسب هذا المؤتمر الذى حضره رؤساء دول جيبوتى ، إثيوبيا ، كينيا ، اوغندا ، السودان ، الصومال (فى ذلك الوقت) اهمية خاصة ، فقد كان المؤتمر الأول من نوعه فى تاريخ منطقة القرن الافريقى وشرق إفريقيا ، والذى يجتمع فيه رؤساء دول تلك المنطقة متجاورين نزاعاتهم وخلافاتهم ليقوموا بتوقيع وثيقة ميلاد منظمة جديدة للتعاون الاقليمى هى منظمة « الايجاد » ، ويتناول هذا التقرير أهم القضايا المرتبطة بأعمال القمة الأخيرة لرؤساء تلك المنظمة .

١ ـ اهمية الدورة الحالية للمنظمة :

تكتسب القمة الأخيرة للايجاد اهميتها من تصاعد اهمية المشكلات المرتبطة بدور تلك المنظمة ، ومجالات عملها (التنمية ومكافحة الجفاف) ، فقد كان الجفاف دائما بمثابة « الكارثة » بالنسبة لافريقيا ، كما قال الرئيس الجيبوتى حسن جوليد فى إفتتاحه اول مؤتمر قمة لدول الايجاد عام ١٩٨٦ ، إذ انه حسبما قال الرئيس السنغالى عبده ضيوف ـ الذى حضر الاجتماع الأول بصفته رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية فى ذلك الوقت ـ إجتاح الجفاف بشكل مأساوى ٣٧ دولة افريقية تضم اكثر من ١٨٢ مليون نسمة حتى منتصف الثمانينات ، وهو مادفع دول شرق إفريقيا إلى تشكيل هذا

التجمع لتحديد الوسائل المشتركة التى يتعين الاخذ بها لمحاربة اسباب مشكلة الجفاف ، ومحاولة تحييد بعض اثاره وإنعكاساته السلبية على عملية التنمية . وقد تلقت منظمة الايجاد منذ إنشائها مساعدات مختلفة من منظمات دولية وإنسانية مختلفة ، غير ان غالبية تلك المساعدات كانت قد توقفت فى السنوات الماضية لعدم جدية سياسات المنظمة بهذا الشان ، ومن هنا تاتى اهمية الاجتماع الرابع (اديس أبابا ـ سبتمبر ١٩٩٣) الذى إتفقت دول الايجاد خلاله على صياغة وتنفيذ عدد من « البرامج الجادة » التى تجعل اوساط المنظمة ودولها تامل فى أن يعود الدعم الخارجى لانشطتها إلى التدفق فى وقت لاحق .

لقد جاءت الدورة الحالية للمنظمة بعد فترة من الركود الطويلة التى مرت بها « الايجاد » ، وفى ظل المناخ الدولى والاقليمى الحالى فإن اعضاء المنظمة قد قرروا إعادة تنشيطها وتدعيم دورها كإطار لخلق تعاون إقتصادى بين الدول الاعضاء خاصة فيما يتصل ببرامج مكافحة الجفاف والجراد وغيرها . وحسب التصورات التى سادت فى اوساط قمة اديس ابابا الأخيرة فإن هناك منظومة من الدوافع المشتركة تدفع ايضا فى هذا الاتجاه ، اهمها :

١ ـ ان بلدان شرق إفريقيا تواجه تحديات سياسية وإجتماعية وإقتصادية تؤثر بصورة سلبية على حياة المواطنين العاديين فى المنطقة ، وهو الأمر الذى يتطلب إعطاء الاولوية للبرامج الخاصة بتحقيق الاكتفاء الذاتى فى المواد الغذائية وحماية البيئة .

٢ ـ ان الدول الأعضاء تواجه تحديات كبيرة تتطلب ايضا بذل المزيد من الجهد بهدف التنمية البشرية والمادية ، بغرض إستغلال الثروات الطبيعة التى تزخر بها بلدان شرق افريقيا .

٣ ـ ان هناك تحديا اكبر واكثر عمقا يواجه دول تلك المنطقة بصورة حادة فى الفترة الأخيرة ، ويستلزم التعامل معه بصورة سريعة نسبيا ، وهو تعزيز علاقات التعاون بين أعضاء « الايجاد » فى ميادين النقل والمواصلات والطاقة .

٤ ـ أن الاعداد الهائلة من اللاجئين والمشردين بفعل الحروب والبيئة فى دول المنطقة قد ساهمت بصورة سلبية فى تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى دول المنطقة .

ويضاف إلى كل ذلك ، ان التغييرات التى جرت فى شرق أوروبا ، وإتجاه الدعم الغربى إلى دول أوروبا الشرقية قد أدى بصورة مباشرة إلى نقص ملحوظ فى تدفق المعونات والموارد المالية إلى دول إفريقيا ، ومنها الدول الأعضاء فى منظمة الايجاد ، وهو أحد التحديات الكبرى التى تواجه دول المنطقة لعدم كفاية مواردها المحلية ، واعتمادها الرئيسى على تلك المعونات المباشرة فى تنفيذ برامجها الاقتصادية والتنموية . والأهم من ذلك ان بعض القضايا السياسية الهامة قد بدأت تفرض نفسها على جدول أعمال القمة خلال مرحلة الاعداد لها ـ مثل مشكلة جنوب السودان ـ فى إطار عملية التطور الملحوظ فى دور « الايجاد » بإتجاه بحث قضايا ذات طابع سياسى ، وإتجاه بعض القيادات الحالية للدول الاعضاء فى المنظمة (كما يحدث فى حالة إثيوبيا وحالة ارتيريا) للبروز كقوى سياسية اقليمية فاعلة فى منطقة شرق إفريقيا التى تعد حاليا منطقة تحولات هامة على صعيد قارة إفريقيا ، وعلى صعيد الأقاليم المحيطة ، بحكم الاوضاع الجيوبوليتيكية التى تربط شرق إفريقيا والقرن الافريقى بدوائر الأمن القومى للكثير من الدول المجاورة والمحيطة بتلك المنطقة .

٢ ـ أعمال الدورة الحالية للمنظمة :

توضح أوراق القمة الرابعة للايجاد اهم مواقف الدول الاطراف فى المنظمة تجاه القضايا التى طرحت خلالها ، وبالتالى اهم ملامح « برنامج عمل » الدورة الحالية كما وضحت خلال اجتماعات القمة ، وماتم تقديمه خلالها من أوراق ، ويمكن رصد اهم ما يتصل بكل دولة من دول « الايجاد » كما يلى :

١ ـ إثيوبيا : أكدت اثيوبيا خلا الاجتماعات على ضرورة إعطاء اهمية كبيرةللاستراتيجيات الخاصة بالأمن الغذائى وحماية البيئة ومحاربة التصحر، وناشدت المنظمات الدولية المانحة للمعونات دعم منظمة الايجاد لكي تصبح وسيلة فعالة لتعزيز التعاون الاقليمى والتركيز على قضايا الجفاف تحديدا، بالاضافة الى تحسين المستوى المعيشى لشعوب المنطقة ، مؤكدة على أن تعميق التعاون والتكامل الاقتصادى بين بلدان المنطقة يمكنها من معالجة مشكلاتها المشتركة والمتماثلة إفتتاحة اعمال القمة الرابعة على أن حضور رؤساء الدول الاعضاء يوضح التصميم على تعزيز التعاون فيما بين بلدان «الايجاد » فى إطار أهداف المنظمة ، وقال أنه يجب مواصلة الجهود لاستعادة السلام والاستقرار فى الصومال ، والعمل المشترك من اجل تحقيق السلام والامن والتنمية فى المنطقة ، لاسيما فى إطار الصعوبات الاقتصادية التى تواجهها الدول الأعضاء ، وما ادت اليه النزاعات الدائرة والجفاف والتصحر والاعداد الهائلة من اللاجئين والمشردين والنازحين من تزايد التردى فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة .

٢ ـ كينيا : لقد تم انتخاب الرئيس الكينى « دانيل أراب موى » رئيسا للدورة الحالية للايجاد ، وقد تعهدت كينيا خلال أعمال القمة بعد تسلمها رئاسة الهيئة الحكومية بتوسيع مجالات عمل « الايجاد » وتنشيط دورها وتحركاتها ، وتحقيق أهدافها .

٣ ـ إريتريا : لقد تمت الموافقة على عضوية «إرتيريا » بمنظمة الايجاد خلال هذا المؤتمر ، والقى الرئيس الاريترى « أسياس افورقى » كلمة أمام أعضاء المنظمة إنتقد فيها أداء منظمة الوحدة الافريقية ، وهو موقف ثابت لدى القيادة الاريترية تجاه منظمة الوحدة الافريقية ، واشاد بهيئة الايجاد مشيرا إلى ان المنظمة الاقليمية او شبه الاقليمية تستطيع ان تحقق نتائج افضل من المنظمة القارية ، واكد أن بلاده سوف تتعاون مع « الايجاد » لأبعد الحدود .

ولم تخرج مواقف الدول الأخرى المشاركة فى القمة عن هذا الاطار السابق ، بإستثناء مواقف السودان التى تركزت على مشكلة جنوب السودان التى طرحت كبند أساسى من بنود جدول اعمال القمة . وقد اكد سالم أحمد سالم امين عام منظمة الوحدة الافريقية على ضرورة التعاون والتكامل الاقتصادى بين البلدان الاعضاء فى « الايجاد » ، وتحدث الأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية لافريقيا (العياشى ياكر) عن تردى وتدهور قطاع الزراعة ، وإستمرار غزو الجراد فى القارة ، وإرتفاع نفقات إستيراد المواد الغذائية ، بالاضافة إلى مشكلة الانفجار السكانى السريع الذى تشهده القارة ، وطالب الحكومات الافريقية بإعطاء اهمية خاصة لتحقيق الاكتفاء الذاتى فى المواد الغذائية والأمن الغذائى الاقليمى وشبه الاقليمى ، واوضح أن إحدى مهام القمة الرابعة للايجاد هى القيام بخلق ظروف ملائمة تمكن من تنفيذ الخطة الخمسية (٩٢ - ١٩٩٦) الخاصة بتحقيق الامن الغذائى وحماية البيئة فى المنطقة . واشار ممثل الجماعة الاقتصادية الاوروبية ـ الدول المانحة للمعونات ، إلى ان المانحين للمعونات « وشركاء التنمية » فى الجماعة الاوروبية يؤكدون دعمهم للتعاون والتكامل الاقليمى كوسيلة لضمان السلام والاستقرار ، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

وأكد أن دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية تؤيد الخطة الخمسية (٩٢ - ١٩٩٦) التى وضعتها منظمة الايجاد .

٣ - نتائج إجتماعات القمة الرابعة :

خلال اجتماعات القمة الرابعة للايجاد ، ساد إتجاه بضرورة تعزيز نشاطات الايجاد ، وتم اقرار التوصيات التى قدمها المجلس الوزارى للمنظمة ، وإقرار الخطة الخمسية للهيئة ، وبحث السبل الكفيلة بالتغلب على الصعوبات المالية التى تواجهها الايجاد ، والتى سيطر النقاش حولها على كثير من الجلسات . وإجمالا ، يمكن رصد مقررات قمة الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف (إيجاد) فيما يلى)

١ - العمل على التنسيق من أجل مقاومة الجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية .

٢ - ترجمة برامج المنظمة إلى خطة عملية قابلة للتنفيذ .

٣ - العمل على التنسيق المشترك لدول المنظمة والمحافظة على امن الدول الأعضاء .

٤ - قبول دولة إريتريا فى عضوية المنظمة .

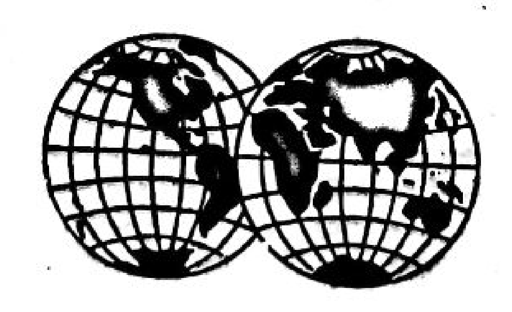
٥ - الاشادة بدور الامم المتحدة فى الصومال ، الرامى إلى انقاذ اعداد كبيرة من المواطنين من خطر الموت جوعا .

٦ - تشكيل لجنة من رؤساء : إثيوبيا ، إريتريا ، كينيا ، وأوغندا ، لايجاد حل لمشكلة جنوب السودان .

٧ - تشكيل الاشتراكات فى وقتها المحدد والاتفاق على النسبة المعمول بها حاليا بين الدول الأعضاء .

٨ - التوصية بدمج منظمة مكافحة الجراد الصحراوى لشرق إفريقيا فى منظمة الايجاد لتشابه المهام وتقليل النفقات وزيادة فعالية « الايجاد » .

ولم تثر معظم هذه التوصيات نقاشات واسعة عقب إنتهاء القمة ، لكن من الواضح أن ثمة جدال واسع فى أوساط « ايجاد » ، قد ثار حول الكثير منها خلال الاجتماعات ذاتها ، وقد تركز هذا الجدال على القضايا السياسية ، فقد ساد إتجاه قبل اصدار البيان الختامى - ووضح فى البيان - يدعو إلى الحذر فى التعامل مع الوضع السياسى الحرج فى الصومال ، والتشاور المثمر بين دول المنطقة ، وتدعيم الدور الذى يمكن أن تلعبه دول شرق إفريقيا فى المشكلة الصومالية ، لاسيما الدور الاثيوبى . وهو نفس ما اثير بخصوص جنوب السودان ، فقد تم التداول حول تشكيل « لجنة مصغرة » برئاسة الرئيس الكينى دانيل أراب موى للعمل على التوصل إلى الوسائل العاجلة لحل المشكلة ، وتم إقرار تلك اللجنة بالفعل . وقد رحب الرئيس السودانى « عمر البشير » بتشكيل اللجنة الرباعية المكلفة بتسوية مشكلة جنوب السودان « سلميا » ، وقال انه سيدعم « المهام السلمية » لها . وليس من الواضح حتى الآن ما إذا كانت توصيات هذه الدورة سوف تواجه نفس مصير توصيات الدورات السابقة أم لا ، فلم تحدث تطورات هيكلية فى مسار « منظمة » لاتزال تواجه مشاكل مالية حادة ، إلا انه يمكن القول أن ميول التعامل الجماعى او المشترك مع مشاكل شرق افريقيا فى تلك المنطقة تتصاعد إلى حد كبير ، لاسيما فى ظل رؤية بعض دول تلك المنطقة لدور ما متصور لها فى التعامل مع قضاياها .





إشراف : د. نهى المكاوى

الواقعية والمثالية والسياسة الدولية

griffithes, Martin. Realism, Idealism and International Politics : A Reinterpretation, (London : Routladge, 1992)

هذا الكتاب لا غنى عنه لأى دارس للعلاقات الدولية سواء أكان فى سنواته الأولى أو استاذا فى هذا المجال . فبالنسبة للطالب يستعرض المؤلف الآراء والمساهمات الرئيسية لأهم ثلاثة من منظرى السياسة الدولية وهم « مورجنثاو Morgrnthau » و « والتز Waltz » و « بوول BULL » . أما بالنسبة للاستاذ الجامعى فسنفاجأ بفرضية « جريفث » الرئيسية وهى اعتبار الكاتبين الأولين ، اللذين يعتبرهما أغلب الدارسين عمودى الواقعية الكلاسيكية والواقعية البنيوية كمثاليين ، بينما يصف الأخير Bull بانه اقرب الثلاثة الى الواقعية !

يعيد الكتاب تفسير الواقعية والمثالية ، ويفرق بين استخدام الكلمتين لوصف جدل فكرى ، واستخدامها لتسمية مدارس فكرية فى المجال الاكاديمى لدراسة السياسة الدولية . أى أنه يفرق بين « Realism » المدرسة الواقعية « و » Isealism المدرسة المثالية ، ويرى الكاتب أن تسمية الاتجاهين الفكريين بالمثالية والواقعية كانت من دواعى الدعاية ولذا ينبغى اعادة التفكير فى استحقاق كل اتجاه للوصف الذى اطلق عليه . وأنه ينبغى ايضا الفصل التام بين اسم المدرسة الفكرية وكونها واقعية او مثالية فى تناولها لموضوع الدراسة .

يعتمد الكتاب أساسا فى محاولته لاعادة تفسير الواقعية والمثالية فى السياسة الدولية على نقل استنتاجات « بيركى Berki » عن مدلول المصطلحين فى النظرية السياسية الى السياسة الدولية . ويقلل هذا من اصالة الافتراضات وتسميتها الى « جريفث » ، حيث يقتصر اسهامه على ادخال هذا المنهج الى مجال دراسة العلاقات الدولية .

يزعم « جريفث » أنه يدافع عن الواقعية برغم تصنيفه لمورجنثاو ووالتز كمثاليين بل انه يضع على عاتقه « تنقية » الواقعية ممن فرضوا آراءهم واسهاماتهم على أنهم الممثلين الوحيدين للواقعية فى تحليل العلاقات الدولية . ويتبع جريفث فى ذلك منهجا تفكيكيا لكى يعيد تعريف المصطلحات التى اقتصر استخدامها على معارك جدلية .

يقتصر الكتاب على المنظرين الشموليين الذين ركزوا على التفاعلات الدولية فى مجملها ، ويختار منهم الكتاب الثلاثة بصفتهم البراجماتية كممثلين لمدرسة الواقعية فى دراسة السياسة الدولى يضع « جريفث » كلمتى المثالية والواقعية فى سياق الاستخدام اللغوى العادى . وهنا يفترض أسلوب « بيركى » فينظر الى الواقعية والمثالية كمصطلحين نسبيين فى اطار سياق قابل للتغير دوما . وفى تحليله لفرضيات نظريات السياسة الدولية يرى جريفث بعدين اساسيين أولهما البعد المعرفى حيث الوصف العميق للحادثة الدولية ، وثانيهما البعد التقييمى حيث المضمون الارشادى والمعيارى . ومن خلال الكتاب بأكمله يستكشف جريفث البعدين المذكورين فى أعمال المنظرين الثلاث .

ويقارن « جريفث » تصنيف مورجنثاو « و » والتز « و » بوول « للنظرية » كحقيقة « و » كعلم « و » كقاموس أو تقليد على التوالى . ومن هنا يجادل بأن « مورجنثاو » ينتمى الى مثالية ماضوية (نوستالجية) حيث يعيد تشكيل الماضى مقدما فن الدولة الذى امتلكه الدبلوماسى الأوروبى فى القرن الثامن عشر كنموذج تقاس بجانبه السياسة الدولية فى عهد ما بعد الحرب العالمية الثانية . ما « والتز » فيسميه بالمثالية القانعة لكونه يعيد تشكيل المنظوم ثنائى القطبية كأفضل ضمان للابقاء على استقرار الوضع الدولى . ثم يستنتج « جريفث » أن أعمال « بوول » هى اقرب ما تكون الى الواقعية بمعناها المطروح فى الكتاب .

الواقع : بين الفورية والضرورة والحقيقة :

هنا يتجه « جريفث » الى ايجاد اسناديات للواقع ويحدد ثلاثا : الفورية ، الضرورة والحقيقة . وبذلك يعتبر الواقع متغاير الخواص مع كونه متجانس التكوين ، وليس كونه أحاديا متماثلا كما يزعم المثاليون .

بالنسبة الى الواقع عبر إسنادية الفورية ، يرى « جريفث » عدم ملاءمة ذلك المعيار كأساس للواقعية السياسية حيث أن الانتهازية أو انتهاز الفرص مشوبة بالعديد من المخاطر لارتباطها « بالنجاح » كعامل أوحد للتقييم . وحيث أن الفعل الذى تم القيام به هو فعل « ناجح » نظرا لكونه قد حدث ، فأن اعتماد هذا المنطق يغفل اعتبار العواقب طويلة المدى وبالتالى فأن انتهاز الفرص تكون لعاكسة الواقعية .

اما عن اسنادية الضرورة فيتهم « جريفث » متبعى هذا المعيار بانهم يجعلون السياسة الدولية ميكانيكية اكثر منها عضوية . ويضيف أن اتباع هذه الاسنادية ينتج عنه انقسام واضح بين « الشرح » و « الوصف » .

واخيرا يتجه « جريفث » الى إسنادية الحقيقة حيث يرى انه بالاختلاف مع الاسنادتين الأوليين ، تقدم هذه الاسنادية النظام السياسى الحقيقى ، الذى من خلاله يمكن الوصول الى المثاليات الرئيسية وهى السلام والعدالة والحياة الفاضلة للانسانية بمجموعها . وتحقيق هذه المثاليات . وهنا يتطرق الى رفض المؤرخ الانجليزى المعروف « مارتن وايت » Martin Wight لوجود « نظرية دولية » من نوع النظرية السياسية بهدفيها معرفة الحياة الفاضلة والدولة الأمثل ورأى « وايت » أن النظرية الدولية هى نظرية بقاء وليس تقدما . وأن المصالح الانسانية التحررية كالعدالة يمكن التطلع اليها فقط من خلال الحدود المؤسسية والاقليمية للدولة كوحدة منفصلة . وينقد جريفث وايت حيث يؤكد أن الدولة المنفصلة ظاهرة تاريخية تبحث عن انهيار السلطة السياسية لروما فى أوروبا فى العصور الوسطى ، وبالتالى لايمكن القول بأن عدم امكانية تطور وتقدم المنظوم الدولى الحالى ، هى أمر بديهى أو مسلم به .

وهنا يطرح جريفث الطبيعة الجدلية للواقع وكونه متغاير الخواص (Heterogenuous) وليس متجانسا (Homogenous) ، باحتوائه على ذاتية متناقضة . ومن هنا تصبح الواقعية السياسية هى الوعى بالتغاير كمعطى يتم التعامل معه ، وبعكس ذلك تكون المثالية السياسية هى نفى لتغاير الحياة الدولية .

المثالية : الماضوية ، القانعة والخيالية :

يبرز « جريفث » أن الواقعية السياسية (سواء فى الوصف أو الارشاد المعيارى) تعبر عن فصل أو انقسام بين اسناديتى الضرورة والحرية كعوامل اسناد مستقلة للواقع السياسى وكقاعدة للفعل السياسى الدولى وتقييمه . وبناء على ذلك تصبح المثالية السياسية ذات معان جامعة وليست مفردة ، حيث تأخذ اشكال الماضوية أو الخيالية وتدرج القناعة كمتغير يرتبط بالماضى .

وباعتماد هذه التفرقة بين اشكال المثالية المختلفة يصبح « مورجنثاو » اكثر ماضوية لاسلوبه فى الرد على المثالية الخيالية فى النظرية الدولية اثناء فترة مابين الحربين . فبدلا من أن يحارب مورجنثاو والمثالية الخيالية بواقعية سياسية . اذا به يقع فى مثالية ماضوية اذ حاول اعادة تشكيل الماضى فى صورة الدبلوماسية الأوروبية فى القرنين الثامن والتاسع عشر كالافضل امل ونموذج للنظام الدولى والاستقرار فى فترة ما بعد ١٩٤٥ .

أما « والتز » فيعيد تصوير الواقع الراهن (فى حينه) لعالم تسيطر عليه قوتان عظميان . ويرى « والتز » مثاليا قانعا بالواقع الراهن ويسعى الى تبرير استمرارية القطبية الثنائية .

« مورجنثاو » والنظرية كحقيقة :

يعتمد « مورجنثاو » على اسنادية الضرورة بالنسبة للسياسة الدولية . وبالتالى تصبح مضمارا لصراع قوة بين الدول كما يرى « مورجنثاو » أن العلاقات بين الامم تستمد من العلاقات بين الافراد ولذا بدأ بالسلوك الفردى كأساس لشروحه .

ومثلت الطبيعة الانسانية ، بفرض أنها أنانية متشوقة للقوة وبفرض أن الانسان أساسا ذو نزعة شيطانية ، الأساس الذى بنى مورجنثاو عليه نظرته للسياسة الدولية على أنها مضمار لصراع القوة . وفى ظل هذه النظرة اعتبر « مورجنثاو » السياسة دائرة حياة مستقلة عن الدوائر الاخرى . ونظرا لهيكلة السياسة الدولية المختلفة عن مثيلتها المحلية . وحدد « مورجنثاو » الاختلافات البنيوية بين السياسة الداخلية المحلية وبين السياسة الدولية .

وقد رأى مورجنثاو فى كتابه « السياسة بين الامم » أن الطبيعة الانسانية استاتيكية ساكنة وانه يمكن الاستعانة بآراء العديد من المفكرين السابقين . وهنا رأى « مورجنثاو » ايضا أن مفهوم القوة والمحدد عبر فرضيات شبه ميتافيزيقية يرسى استقلالية السياسة ، وأن التوابع السلوكية تأخذ شكلا اكثر حدة من خلال السياق البنيوى بين الدول وان كان السياق لايحتم مثل هذا السلوك . وعلى ذلك تصبح البنية الدولية هى السياق المكانى والزمانى لانماط تاريخية تنتج عن صراع على القوة بين الدول .

عناصر نظرية « مورجنثاو » :

بعد أن حدد « مورجنثاو » (١) طبيعة الانسان و (٢) استقلالية السياسة و (٣) خصوصية السياسة الدولية ، اتجه الى وضع نظرية امبريقية عن طريق معرفة دور القوة الذى يحدد نطاق وطبيعة السياسة الدولية وبالتالى الانماط المتكررة التى تحدثها نشاطات الدول من خلال الصراع على القوة .

ويرى مورجنثاو ان نظرية السياسة الدولية تتعلق مباشرة وفقط بالدول الاكثر قوة التى فى استطاعتها التأثير على عمل المنظومة باكملها ، مع عدم اهتمامه . بمنطق العملية التاريخية التى من خلالها تتغير مكانة الدول عبر الوقت . وبناء على فرضية « مورجنثاو » بأن كل الدول تسعى الى زيادة قوتها يحدد ثلاثة انماط للسياسة الخارجية أولا الدفاع عن الوضع الراهن والحفاظ على التوزيع الاجمالى للقوة ، ثانيا الامبريالية والسعى لتغيير الوضع الراهن ، وثالثا المكانة الذى به تحاول الدول التباهى بقوتها .

توازن القوى :

يستنتج « مورجنثاو » أن الصراع المطرد على القوة فى الساحة الدولية ينتج توازن القوى ، والذى يعنى « حالة تكون فيها القوة موزعة على أمم مختلفة بالتساوى تقريبا » . ويرى أن توازن القوى حتمى عندما تحاول كل دولة أن تعظم قوتها فى سياق فوضوى .

وفى انتقاده « لمورجنثاو » يوضح « جريفث » أن اغفال الطبيعة المركبة للانسان هو الذى دفعه لهذه النظرة التشاؤمية للسياسة الدولية . كما أن الفصل بين السياسة المحلية والدولية لابد من اعتباره متغيرا وليس معطى . وبما أن « مورجنثاو » يحاول تبسيط الطبيعة التعددية للانسان ، فانه يعتبر من المثاليين الذى يرون جانبا احاديا من الواقع . كما أن مورجنثا يفتقد الماضى الذى يتوق اليه من حيث قدراته الدبلوماسية فى القرن الثامن عشر ، خاصة بالنظر الى انحدار الدبلوماسية التقليدية نتيجة ثورة الاتصالات ، واتباع دبلوماسية القمة وأخذها طابعا اعلاميا معلنا بالاضافة الى صعوبة الدبلوماسية فى نطاق القطبية الثنائية .

والتز: النظرية كعلم: الواقعية البنيوية:

اسس اتجاها رئيسيا اخر فى نظرية السياسة الدولية من خلال كتابه « نظرية السياسة الدولية » الذى نشر عام ١٩٧٩ وتم تنصيبه منذ ذلك بانه اب للواقعية البنيوية STruetural Realism أو « الواقعية الجديدة Neo- Realism. ويركز « والتز » على الخصائص البنيوية لمنظومة الدول وكونها ذات بيئة فوضوية . وبالتالى يأخذ والتز البنية السياسية الدولية كحقيقة اجتماعية تحدد سلوك الدول والنتائج الدولية وبالتالى ينبغى اعتبارها منظومة للتحليل . وهنا يتعرض لمشكلة (البنية / الفاعل) الازلية فى دراسة العلاقات الدولية ويفرق بين التغير داخل البنية وتغير البنية نفسها . ويضع والتز ثلاثة معايير للتعرف على طبيعة المنظومة (١) الترتيب الهرمى أو الفوضوى . (٢) التفرقة الوظيفية . (٣) توزيع الامكانيات . ولذا تعتبر البنية محددا مستقلا للسلوك الدولى حيث انها تضع مجموعة الظروف المقيدة .

وتكون للفوضوية البيئة آثار اقتصادية وسياسية . اقتصاديا ، تحدد من تقسيم العمل بين دول المنظومة الدولية كما تقلل من فرص الاندماج الدولى . أما سياسيا واستراتيجيا فينتج عن الفوضوية عملية توازن القوى حيث تكون الدولة فاعلا يسعى الى تعظيم قوته ، ويشبه والتز البنية الدولية بالسوق فى التعاملات الاقتصادية .

الاستقرار الدولى وعدد القوى :

يؤكد والتز أن الفوضوية تفسر استمرارية السلوك (توازن القوى) برغم التغيرات فى مستوى الوحدات والعمليات . وبما أن الفوضوية والدول لاتتغير ، فان والتز يعتبر عدد القوى العظمى هو المتغير المنظومى الوحيد نظرا لأن توزيع الامكانيات تتغير عبر المنظومات وليس داخلها . ويتجه الى محاولة استشراف عواقب تغير عدد القوى العظمى على الاستقرار الذى يعرفه بانه الاستمرارية البنيوية . وهنا يفرق بين الاستقرار الدولى والسلام الدولى حيث الاول تعكس انعدام المواجهة العسكرية بين الدول العظمى فى المنظومة الدولية ، وبالتالى الاستمرارية البنيوية ومن خلال هذا المنطق يستنتج والتز بأن الثنائية القطبية هى افضل حالة لحفظ الاستقرار الدولى .

نقد الواقعية البنيوية :

فشل والتز - كما يوضح جريفث - فى ان يجعل من نظرته السياسة الدولية نظرية علم طبيعيا فيزيقيا . لقد وقع والتز فى خطأ حين ركز على سكون واستاتيكية البنية فى الحياة الدولية ، وجعل منها حتمية بنيوية . وتشبه فرضيات والتز فرضيات مورجنثاو ، من حيث اعتبار الدول وحدات لا اجتماعية . وقد عرف والتز النظام بانه اجبار القوى للضعيف ، وبالتالى فان الدول الاكثر نجاحا هى الاكثر كفاية ذاتية والاقل اعتمادا على الدول الأخرى ، حيث ان الاعتماد ولو كان متبادلا فقد اعتبره والتز انكشافا خطرا . الا ان والتز لم يوضح كيف يمكن استنتاج مثل هذه الفرضيات من مجرد عدم وجود حكومة دولية كنتاج للفوضى الدولية .

بوول : المجتمع الاناركى :

انفرد بوول عن باقى منظرى السياسة الدولية برؤيته المركبة لحقيقة تغاير وتمايز الحياة الدولية . فقد ادخل بوول ما اسماه العنصر المجتمعى واهمية الحفاظ على « النظام » order بين الدول . وبدلا من « هوبز » Hobbes الذى اعتمد عليه مورجنثاو و والتز فى نظرتهم لحالة الطبيعة الدولية International State of Nature كحالة حرب الجميع فقد استمد بوول أصوله الفكرية من « ابو القانون الدولى » جروشيوس

لقد كان لكتاب « بوول » الأساسى « المجتمع الفوضوى » الاثر الرئيسى فى اعلاء قيمة النظام فى المنظومة الدولية International Syatem. بل أن بوول ادخل مصطلح « المجتمع الدولى » اضافة الى المنظومة الدولية . لقد شدد بوول على أن تعايش الدول قد افرز مجتمعا دوليا يتمتع بحكم وان افتقد الحكومة Governance without Government . ويكون الحكم عن طريق عدة مؤسسات دولية (وليس منظمات) حدد منها خمسا وهى (١) توازن القوى ، (٢) القانون الدولى ، (٣) الدبلوماسية ، (٤) أدارة القوى العظمى ، (٥) الحرب . اى أنه اعتبر الحرب مؤسسة سلوكية من ضمن مؤسسات أخرى .

وأقرن بوول فصلا أساسيا للتوتر الذى يحدث بين النظام والعدالة فى المجتمع الدولى ومتى يأخذ احدهما الأولوية على الاخر . لقد عرف بوول النظام أنه : « نمط النشاط الذى يمكن من المحافظة على الاهداف الأولية والمبدئية والعالمية للحياة الاجتماعية وقد حدد ثلاثة بالنسبة للمجتمع الدولى وهى الأمن ، الحفاظ على الاتفاقات وحماية الممتلكات . وقد فرق بوول بين النظام الدولى والعالمى والمجتمع الدولى والعالمى من حيث الاشخاص المخاطبين ، دولا أم افردا . وانتهى « بوول » فى كتابه الي ضرورة وجود حد أدنى من النظام للوصول الى الغايات الإنسانية الأرقى كالعدالة وان كان النظام يفتقد استقراره ان هو أخل بشدة بقواعد العدالة .

نقد « بوول » :

من الملاحظ أن جريفث « يرتاح » الى تحليل « بوول » اكثر بكثير من المنظرين الآخرين مورجنثاو والتز . ولكن يأخذ عليه عدم تعدى ما وصفه وايت بالـ « Thmee R.S » Realism, Rationalism, Revolutionism ، نظرا لتأثير « وايت » الشديد على « بوول » خاصة لكونه أستاذه .

الخلاصة :

لايمكن اعتبار كتاب جريفث الجرىء جدلا بيزنطيا حول استخدام كلمتى الواقعية والمثالية ، بل أنه فرضية تؤثر تأثيرا مباشرا على رؤيتنا لواقع الحياة الدولية والتفاعل بين الدول . فاذا كانت الواقعية تحتم إعلاء الفورية والضرورة فوق الاعتبارات طويلة المدى فان اغفال البنية التحتية المفهومية للمجتمع الدولى تكون حتمية العواقب . ويفسر ذلك جانبا من فشل محاولة العراق « الواقعية » لاحتلالها الكويت نتيجة نظرة مقصورة على فكرة ملء فراغات القوة ، والاعتماد على الصفقات السياسية . كما انه يمكن الاستعانة بمفاهيم بوول لشرح حالة العلاقات العربية تجاوز مفهوم المنظوم الاقليمى العربى الذى أطلقه جميل مطر وعلى الدين هلال وذلك الى مفهوم « المجتمع الاقليمى العربى » الذى يمكن أن يستوعب الخصائص المميزة للعلاقات العربية مثل التمازج بين القطرية والقومية .

برغم ذلك لم يخل الكتاب من بعض نقاط الضعف حيث فشل فى طرح جدول الاعمال لما بعد نقد واقعية موجنثاو و والتز ، كما إنه لم يقدم اضافة الى ما أغفله بوول مكتفيا بذكر ماينقص اعماله من نقاط . الا ان الكتاب فى مجمله يعد من افضل المقدمات لدراسة السياسة الدولية فى بعدها النظرى ولذا أسهب فى تلخيص أراء المنظرين الثلاثة الكبار لما فيها من اهمية فضلا عن ندرة تناولها باللغة العربية . □

عمرو الجويلى

فزورة الحرب

John Vasquez The War Puzzle Cambridge : Cambridge University Press, 1993, 378 P.

احد منشورات جامعة كامبريدج بالاشتراك مع الجمعية البريطانية للدراساتالدولية يتناول الكتاب ظاهرة الحرب كتجربة انسانية ودولية . يعتمد المؤلف استاذ العلوم السياسية بجامعة رتجدوس فى هذا الكتاب على جهد ممتد على مر ٢٥ عاما لعدد كبير من الباحثين فى شئون الحرب والسلام بدءا بريتشردسون وكوينسى رايت . ويعتبر الكتاب مثلا ممتازا للقراءة النقدية للنظريات المختلفة ، يتألف الكتاب من تسعة فصول تشكل دراسة وافية لظاهرة الحرب او فزورة الحرب كما يسميها المؤلف . ينقسم الكتاب الى جزءين فالثلاثة الفصول الاولى تتناول تعريف الحرب وانواعها والعوامل المؤثرة عليها . وتتناول الفصول الستة المتبقية الحرب التنافسية ، اسبابها ، آلياتها وتأثير النظام العالمى على ظاهرة الحرب . اخيرا ينتهى الكتاب بنظرة الى طبيعة السلام وآلياته .

خلاصة الكتاب أن ظاهرة الحرب تنقسم فى واقع الامر الى عدة انواع ولكل نوع مسبباته وآلياته الخاصة . هناك اسباب رئيسية وأخرى فرعية للحروب المختلفة وان اراد المرء ان يحدد سببا واحدا لظاهرة الحرب التنافسية فهو الصراع على الارض / الاقليم تتباين الحروب فيما بينها من حيث سرعة اندلاعها حسب اتجاهات السياسة الخارجية للدول المتصارعة . وتعتبر السياسة الخارجية من اهم الاسباب الفرعية التى تؤدى الى الحرب فهى تنطوى على معانى داخلية وتحوى اشارات للعالم الخارجى تؤثر بدورها على معانى الاشياء عند البلد أو البلاد المتنافسة . وكل ذلك يحدد الى مدى بعيد مساحة المناورة كما تراها الاطراف المتصارعة مما يؤدى اخيرا الى اندلاع الحرب .

يقرر الكاتب أن العامل الرئيسى الذى يشكل السياسات الخارجية هو النظام العالمى ـ فكلما كان النظام العالمى منظما للصراع موفرا للهياكل والآليات اللازمة لادارة الصراع كلما تجنبت الأطراف المتصارعة الحرب وحققت مطالبها بالطرق السلمية .

يعرف المؤلف الحرب على انها عنف منظم من قبل وحدات سياسية ضد بعضها البعض . وهو بذلك يفرق بين مفهوم العنف ومفهوم الصراع . فكما قال اوارد كار ، فإن الصراع سمة اساسية فى حياة البشر وكل الكائنات الحية تقريبا . اما العنف المؤدى الى الحرب نتيجة بعض الصراعات . والحرب كعنف منظم لها قواعد وأعراف واهداف وتقوم بها جماعات هى تحديدا وحدات سياسية تهدف بالحرب وحدات سياسية اخرى .

قديما عرف الأغريق الحرب على انها المنافسة بإستعمال القوة وهو مفهوم يعتمد على مبدأ المنافسة كنشاط له قواعد . ثم جاء جروشيوس ليؤكد على هذا المعنى بتعريفه للحرب على انها حالة قانونية للتنافس . وحديثا عرف رايت الحرب بانها حالة قانونية مقننة لتصارع الجاميع مستخدمة السلاح . المفهوم الانثروبولوجى للحرب كما اوضحته مارجريت ميدهو انها اختراع اجتماعى توارثته الاجيال لانها وجدت فى الصراع فرصة للنجاح والاستمرار . يؤكد علماء انثروبولوجيا أخرون ان هذا الاختراع المسمى « حرب » قد كان تعزيزا لرغبة الانسان وبعض انواع الحيوانات فى الحفاظ على الارض . ويعرف كلويتس الحرب على انها اداة سياسية لارغام الأخرين على تحقيق رغباتنا . مفهومه هذا يسلط الضوء على البعد السياسى للحرب فهى وسيلة للاخضاع وما السياسة الا عملية اخضاع سيطرة وطاعة . المفهوم السيكولوجى للحرب يعتبرها حالة عقلية ونفسية تفجر نوازع الغضب والكراهية . ولذلك يمكن تسمية العلاقة الامريكية السوفيتية بعد الحرب العالمية الثانية بالحرب الباردة رغم ان الاشتباك المسلح والعنف المباشر بينهما لم يحدث .

بعد هذا العرض لمفاهيم الحرب يستخلص الكاتب ستة اعتبارات :

(١) الحرب نشاط مكتسب . (٢) تنتج الحرب عن عملية متواصلة لا اسباب محددة محتمة للحرب (٣) هذة العملية المتواصلة التى تسبق الحرب هى تفاعلات مرتبطة ببعضها البعض (٤) الحرب وسيلة لاتخاذ القرار حين تنعدم وسائل اخرى (٥) الحرب انواع ولكل نوع مسبباته وآلياته .

وعلى ذلك فقد حدد الكاتب انواع الحرب كالآتى :

الحرب التنافسية : هى حرب بين طرفين متساويين فى القوة . يحكم هذا النوع من الحروب منطق ميزان القوى فيتنامى شعور بالخوف والريبة المتبادلة بين الطرفين ويتصاعد سباق التسلح وتزداد احتمالات الحرب الوقائية فى حسابات الطرفين يسبق هذا النوع من الحروب فترات طويلة من التنافس المشهود وتستتب مشاعر الكراهية والخوف مما يجعل الرغبة فى ايقاع الاذى بالطرف الأخر هدفا فى حد ذاته . وتنقسم الحروب التنافسية الى حروب محدودة من ناحية التعبئة والاهداف والآثار ولكنها متعددة الأطراف كحرب التوحيد فى ايطاليا وحروب محدودة بين طرفين اثنين فقط كحرب روسيا واليابان او الصين والهند تنقسم الحروب التنافسية كذلك الى حروب عامة التعبئة والأهداف والآثار ومتعددة الاطراف كالحربين العالميتين او حروب عامة بين طرفين كالحرب الأهلية الامريكية .

ثم ينتقل الكاتب الى مفهوم التنافس فيقول ان من سبقوه من باحثين حددوا مفهوم التنافس لتسهيل عملية البحث الاحصائى بعدد الصراعات العسكرية التى حدثت بين الأطراف المتحاربة على مر عشر او عشرين سنة . يرى الكاتب ان هذا التحديد ينقصه الكثير من التنظير لآليات عملية التنافس ذاتها وهو نوع من التنظير يخدم فهمنا لظاهرة الحرب . فالتنافس يكون عادة بين ضدين على شىء ذى قيمة عالية لكلا الطرفين مما يتسبب فى استمرار حالة الاستعداد للصراع من اجل ذات القيمة عند الطرفين وتتشكل ردود افعال كل طرف حسب تحركات الطرف الأخر . يختلف التنافس عن اى حالة اخرى فهو يعتمد على رغبة كل طرف فى إيذاء او حرمان الطرف الأخر من ذات القيمة المتنافس عليها . بينما ان حالات

الصراع الاخرى قد تعتمد على مدى استكفاء طرف ما دون النظر الى مدى الضرر الذى لحق بالمنافس .

الحرب غير المتساوية : هى حرب بين طرفين او اكثر غير متساويين فى القوة . يحكم هذه الحرب منطق الهيمنة او الثورة على الهيمنة او الاثنين فى آن واحد . ولايسبق هذا النوع من الحروب صراع طويل تنتج عنه مشاعر الخوف والكراهية . بل يسبقها حسابات متزنة لفرص الخسارة والمكسب من قبل الطرف الاقوى . اما الطرف الاضعف فهو الاكثر رغبة من الايذاء والكراهية . ولكن فى حالة نجاح حرب التحرير من قبل الطرف الاضعف يكون قد سبقها حسابات دقيقة ايضا للمكسب والخسارة . الحروب غير المتساوية تنقسم بدورها الى حروب محدودة بين طرفين ، كحرب المكسيك او حروب محدودة بين عدة أطراف لحرب الامبراطورية النمساوية المجرية ضد الدنمارك وهناك حروب غير متساوية عامة ومتعددة الاطراف كالحرب الاهلية الاسبانية ، أو عامة بين طرفين كحرب إبادة الأرمن عام ١٩٠٩ .

هذان النوعان من الحروب يعتمدان نظريا على قدرة الباحث على تحليل وقياس التساوى فى قوة الاطراف المتصارعة . ويحذر الكاتب من ان عملية قياس التساوى فى القوة يجب الا تختلط بعملية النصر والهزيمة فى الحرب . فقد تتساوى القوة رغم وضوح من الغالب ومن المغلوب اثناء الحرب .

ينتقل الكاتب الى المؤثرات على الحرب . فيقول ان السياسة الخارجية تحدد الى مدى بعيد عملية تصاعد الصراع الى حد الحرب التاريخ هو المنبع الذى يستنبط منه صانع القرار التجربة واسباب المنافسة

ولكن التاريخ ليس بالينبوع الجامد او المحايد لان التاريخ هو فى واقع الامر نظرة انسانية فى وقت محدد لما سبق من أحداث . النظرة تلك تتحدد حسب معطيات اللحظة السياسية والثقافية والاقتصادية ويعتبر الكاتب النظام العالمى من اهم العوامل المؤثرة على مفهوم التاريخ ، وبالتالى على السياسة الخارجية للدول . يعتمد البناء القيمى الذى ساد النظام العالمى الحديث على مفهوم المصلحة والقوة . ويميز هذا المفهوم عملية توزيع للمصالح ترتبط غالبا بقيم غالية لايمكن التسامح او التضحية بشأنها فالخسارة فادحة والمكسب باهر . ذلك على عكس مفاهيم اخرى سادت فى نظم عالمية سابقة حين كانت عملية توزيع المصالح اقل حدة وكانت اهمية الخسارة والمكسب اقل او فرصة الخسارة والمكسب اقل

ويتناول الكاتب ثلاث نظريات بالنقد . تعتمد النظريات الثلاث على مفهوم القوة فى النظام العالمى ، اولاها نظرية الهيمنة كما اوضحها جيلين فى ١٩٨١ والقائلة بأن القوة المركزة تؤدى الى الهيمنة وحين تضعف هذه القوة تظهر قوة جديدة تتحدى المهيمن بالحرب حتى تؤكد هيمنتها لتبدأ دورة جديدة من القوة ـ الهيمنة ـ الضعف . خطأ هذه النظرية يكمن فى انها تساوى بين القوة واتخاذ قرار الحرب والتحدى . فكل قادر على الحرب ليس بمحارب ويعطى الكاتب مثل الولايات المتحدة منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى ١٩٤٧ فقد كانت اقوى بكثير من بريطانيا المهيمنة على النظام العالمى فى ذلك الوقت . لكن الولايات المتحدة لم تسع للتحدى والحرب ، بل انها اجبرت على خوض الحرب العالمية الثانية . مثال آخر هو المانيا فى الحرب العالمية الاولى . فقد كانت حرب المانيا مع صربيا وعلى اثر الصراع الالمانى الفرنسى والتحالف مع روسيا لم تكن المانيا تتحدى الهيمنة الانجليزية . ولذلك لاتستطيع نظرية الهيمنة تحديد البادىء بالحرب او شروط نشوب الحرب او عواقبها .

نظرية اورجانسكى اكثر إحكاما فهو يحدد شروط نشوب الحرب حين تبدأ القوة العالمية الثانية فى تخطى قدرة القوة الاولى المهيمنة وبذلك فهو يفتح المجال لأحد احتمالين ، إما ان تنشأ الحرب فى لحظة تتساوى فيها القوة الثانية مع الأولى ، او فى لحظة تقترب فيها القوة رقم ٢ من القوة الأولى المهيمنة . ويؤكد اورجانسكى ان نظريته تنطبق على حالات القوى الرئيسية فى النظام العالمى وقد كانت دراسته اكثر تحديداً على التاريخ الاوروبى للحروب . وهنا تكمن محدودية نظرية اورجانسكى . لقد اثبتت الدراسات التى ركزت على قوى دولية غير رئيسية او غير اوروبية ضعف العلاقة بين التحول فى القوة واحتمال الحرب .

واخيراً فإن نظرية مودلسكى ايضاً مخطئة فى تحليل اسباب الحرب لأنها تركز على وظيفة الحرب لا على اسبابها . يقول مودلسكى ان الحرب هى آلة افراز للقوى العالمية المهيمنة . ولكن عدة حالات تاريخية تثبت ان المهيمنة ليس بالضرورة المنتصر فى الحرب او البادىء بها .

ويتساءل الكاتب : هل يوجد أى علاقة بين القوة والحرب ؟ والاجابة هى نعم ولكنها علاقة غير مباشرة . فإزدياد قوة إحدى الدول الكبرى او تدهورها لايؤدى بالضرورة الى الحرب . لكن قدرة النظام العالمى على امتصاص مطالب وطموحات الدولة ذات القوة المتصاعدة هو مايؤدى الى الحرب فى حالة ما اذا فشل النظام العالمى فى امتصاص تلك المطالب تماما كما هو الحال داخل اى نظام سياسى فإن عدم تلبية مطالب فئة او طبقة قد يؤدى الى العنف والصراع .

ثم يتساءل الكاتب عن اكثر المطالب إلحاحا وقد تؤدى الى الحرب . وينتهى بعد استعراض الكثير من الدراسات الاحصائية الحديثة الى ان المطالب الاقليمية الخاصة بالارض هى اكثر المطالب الحاحا . دراسة جوتشمان ولانج عام ١٩٨٣ اثبتت ان ٨٢ ٪ من عينة عشوائية لثلاثين حربا كانت بسبب الارض . دراسة هوتس عام ١٩٩١ راجعت أهم الحروب من عام ١٦٤٨ الى ١٩٨٩ من حيث اسباب وقوعها لتؤكد ان النزاع على الارض كان من اهم اسباب اندلاع الحرب . أحد تجليات الارض هى كثرة حروب الجيران . يقدر الكاتب ان اهمية حروب الجيران تعود الى اهمية الارض/ الاقليم فى ذهن التجمعات البشرية . ان من المؤكد ان الارض/ الاقليم اصبحت ذات اهمية خاصة فى وجدان الشعوب . فكرة الدفاع عن الارض قديمة تناقلتها الاجيال وتعلمت معها ان الدفاع بل والحرب هى شىء نبيل وهام لحياة الجماعة .

واخيراً يطرح السؤال : هل هناك طريقة لتجنب الحروب ؟ ويجيب الكاتب ان التجمعات البشرية تعيش عادة فى سلام وتوزع المكاسب والثروات دون اللجوء الى الحرب . علينا فقط ان نركز على هذه الحالات لدراستها ومعرفة العوامل التى تحكمها . من الضرورى النظر الى السلام على انه اكثر من مجرد فترة بلا حرب السلام هو حالة انسانية ناتجة عن وجود اليات للتعامل بين الدول تبعدها عن الرغبة فى تحقيق رغباتهما بالقوة . لذلك فإن مودلسكى وجيلين وآخرين مخطئون فى اعتقادهم بأن كل مرحلة انتقال او تغيير فى ميزان القوى يواكبها حرب ذلك لأن مؤسسات السلام القادرة على امتصاص التغير والاستجابة لمتطلبات ومصالح جديدة بمقدورها منع الحرب . الحرب اذن هى فشل المؤسسات فى الاستجابة وليست تغييرا فى موازين القوى . ولذلك فإن نحلم بالسلام لايعنى ان نحلم بنهاية الصراع من حياة الدول . علينا ان نحلم بتأسيس الصراع والتحكم فيه بطرق تتسم بالمرونة والشرعية .

هذا الكتاب جدير بالقراءة لأنه يدفع بالبحث بعيدا عن نظريات القوة والهيمنة الى افاق اكثر ارتباطا بعالم اليوم شديد التطور والتغير .

ن . م

السياسة الخارجية بين اعتبارات القوة والأخلاق

Michael Cromartie (ed) Might and Right after the Cold War Ethics and public policy centre Washington . U S A 1993 .

أعادت نهاية الحرب الباردة ذلك النقاش القديم حول دور الأخلاق في السياسة الخارجية الأمريكية ، هل يجب على الولايات المتحدة فيما يتعلق بسياستها العالمية أن تأخذ في إعتبارها الجانب الانساني والقيمى أم أن هذا مقصور فقط على علاقات الأشخاص ببعضهم البعض ؟ بمعنى أن صانعي السياسة الخارجية الامريكية لا يراعون سوى « المصلحة القومية » التى تعبر عن ذلك الحد الادنى الذى تم إرتضاؤه بمقتضى الدستور والثقافة السياسية الامريكية . ولكن هذه « المصلحة القومية » الا تشمل مجموعة من القيم والمبادىء « الأخلاقية » ؟ إذن كيف يمكن تجنب هذه المفارقة بين إعتبارات العقلانية والرشادة التى يتحتم الأخذ بها وبين الاعتبارات المثالية والأخلاقية ؟

يحاول هذا الكتاب شرح العديد من طرق وأساليب تقييم إختبارات السياسة الخارجية ناقدا كلا الاتجاهين المثالى الساذج والواقعى التقليدى معطيا إهتماما خاصا الى قيمة التعقل والحذر او ما يسميه العقلانية التجريبية التى هى قيمة جوهرية فى اية سياسة خارجية ناجحة . لقد تحدث الكثيرون ـ منذ أرسطو ـ عن العلاقة بين العقلانية وفن إدارة الحكم ، ولكن عندما نتحدث عن السياسة الخارجية والاعتبارات الأخلاقية . فإن الامر يثير الكثير من الجدل ما بين مؤيدين ومعارضين للجانب الأخلاقى ولكل من الفريقين حججه ـ القوية او الضعيفة ـ وأسبابه ـ الجزئية على الاقل . وأول ما يثار هنا هو : هل الاعتبارات الأخلاقية كافية وحدها لتحديد وقيادة السياسة الخارجية ؟ هذا السؤال يمكن الاجابة عليه بطريقتين مختلفتين . فإذا كان السؤال يدور حول ما إذا كانت الأخلاق تشمل كل المبادىء والنصائح الضرورية للحكومة لكى تتصرف على نحو « جيد » وعقلانى ، فإن الاجابة ستكون مؤكدة . أما إذا كان السؤال يدور حول ما إذا كان الاعتماد على الأخلاق هو الذى يؤكد أن السياسة الخارجية « جيدة » وعقلانية ، فإن الأجابة ستكون بالنفى . فالمعايير ونماذج السلوك ليست هى المحدد لمدى نجاح أى سياسة خارجية فى تحقيق أهدافها ، حيث أن السياسة هى فى الغالب نتاج لمجموعة من الافتراضات الأخلاقية والحلول الوسط وأحيانا تكون الاختيارات بين البدائل الاقل سوءا وليست الاكثر نفعا . فالسياسة ليست موقفا يسود فيه العدل والانتصار الأخلاقى فى صورتهما النقية . فالسياسة هى مدينة البشر وليس مدينة الله . وهؤلاء الذين يرفضون هذه التفرقة ويخضعون لاغراء « اليوتوبيا » غالبا ما يفعلون الكثير من الشرور . وإذا كان سلوك الانسان لا يرقى الى مرتبة الملائكة فإنه لا يجب ان يتشبه بهم مضيفا على نفسه صورة من صور الكمال . وإلا فإن سلوكه سوف ينحدر الى أسوأ درجات الحيوانية . وإذا كانت الاخلاق لا تستطيع ان تصنع خبراء فى الهندسة او الكيمياء فإنها بالضرورة ليست كافية لكى تنتج رجال سياسة اكفاء .

إن ثمة صعوبة فى ترجمة النوايا الاخلاقية الى سياسات عامة سوف ترتب حقوقا أو التزامات على الآخرين . ولقد تحدث الفلاسفة قديما عن أخلاق الحكام التى يجب ان تكون مثالا فى الكمال باعتبارهم إرادة الله على الأرض . اما الآن فإن الامر مختلف فالأرادة أصبحت للشعب الذى يختار حكامه ويمتلك حق مساءلتهم . وإذا كان توماس كوهن قد ميز ـ فى كتابه عن بنية الثورات العلمية ـ بين العلم الأخلاقى والعلم الثورى فإنه يمكن إضافة فئة أخرى هى العلم التنافسى الذى يثير دائما النقاش متى تغيرت الأهداف والطرق والمفاهيم والحقائق المناسبة له . وإذا كانت السياسة الاخلاقية موجهة أساسا الى الحفاظ على النظام القائم والقيم المرتبطة بهذا النظام ، فإن السياسة الأمريكية لا تعتبر سياسة اخلاقية بهذا المعنى كما لا تعتبر سياسة ثورية ، وإنما هى اقرب للسياسة التنافسية . فهناك قدر كبير من عدم الاتفاق على كثير من القيم السياسية

ويوجد فقط مجرد إتفاق على قواعد اللعبة السياسية .

إن مفردات الأخلاق والمعايير السلوكية التى يتبناها الأفراد فى تعاملاتهم الخاصة غير كافية لمناقشة أو إختبار السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، فالسياسات التى يتم تبنيها هى خليط من الأخلاقيات والقواعد العامة والشعارات وغيرها مما يمكن تسميته بالمصلحة القومية . ويزداد الجدل بين المؤيدين والمعارضين لاقتحام الأخلاق عالم السياسة فى حالة الحرب او الأزمات الطاحنة . فخلال حرب فيتنام كانت هناك العديد من الأصوات التى تحذر من عاقبة التدخل الأمريكى فى فيتنام وتصف الساسة الأمريكيين بأنهم غير أخلاقيين . ومن ناحية أخرى فإن هذا الاتجاه رفضه آخرون على إعتبار أن هذه السياسة الأخلاقية يمكن أن تؤدى الى العديد من المخاطر ، ذلك أن القيم والاخلاقيات يختلف تقديرها من شخص لآخر ومن جماعة لأخرى . كذلك فإن إتباع صانع السياسة الخارجية لنصائح هذه الفئة او غيرها أو بناء على توقعاته لما سوف يرضى الناس أخلاقيا ـ لن يعفيه من المسئولية التى تفترض قدرا من العقلانية فى صانع السياسة .

ولهذا فإنه يجب أن نأخذ فى الاعتبار أن ثمة فارق بين الطبيعة الأخلاقية لسلوك الأفراد فى تعاملاتهم مع بعضهم البعض وبين الأخلاق فى مجال العمل السياسى . ومرد هذا الخلاف الى تباين طبيعة الاهداف والغايات والوسائل المتبعة فى كلتا الفئتين من التعاملات . فالالتزامات الأخلاقية الملقاه على كاهل الدولة أقل من تلك الملقاة على الأفراد . ففى مجال السياسة لا تعتبر كل الأخطاء جرائم ولا يمكن أن تغتفر كذلك . ومن ناحية أخرى فإن الاهداف والغايات السياسية للدولة تحتوى على نسق سياسى أوسع بكثير من ذلك الذى يستطيع الفرد وحده أن يصنعه مثل العدل والنظام المدنى والأمن والرفاهية العامة . فالأفراد من حيث قدراتهم السياسية هم

مواطنون يمكنهم ان يشاركوا فى تامين هذه الاهداف . ولكن شخصا واحدا لا يستطيع بمعزل عن الاخرين ان يضمن ذلك ضف الى ذلك ان الشخص يستطيع أن يتصرف بنفسه ولنفسه مباشرة . ولكن المسئول السياسى لا يتصرف من أجل نفسه فهو مجرد وكيل يعمل لحساب ومصلحة الاخرين ومن ثم فإن إعتباراته الاخلاقية لا يمكن ولا يجب ان نجعلها تؤثر على مصالح الاخرين . والفرد ايضا يستطيع ان يمتلك حياته الخاصة وينفرد بها عن الأخرين ولكن اغراض الدولة هى اغراض عامة ، فالفرد حينما يتصرف بعيدا عن السياسة فإنه يستطيع ان يؤثر على الأفراد الذين يعرفهم بصورة مباشرة وهو قادر على ان يلاحظ مباشرة نتائج تصرفاته التى هو مسئول عنها . أما السياسى المتخصص ـ وكذلك المواطن حين يمارس دورا سياسيا ـ فهو يشارك فى عملية سياسية معقدة يصبح فيها من العسير تحديد قيمة واثر الاعتبارات الخاصة بالفرد ذاته . ناهيك عن ان الدولة تمتلك سلطة مركزية تتمتع بالقوة والشرعية وعليها إلتزام مماثل باستخدام هذه السلطة من أجل تحقيق غايات سياسية محددة سلفا وبينما يستطيع الفرد ان يكون سلبيا أو محايدا إزاء المشكلات العامة ، فإن الدولة لا تستطيع ذلك فى معظم الأحوال .

وإذ كانت الاعتبارات الشخصية والأخلاقية غير مناسبة لاغراض السياسة الخارجية وعلاقات الدولة مع غيرها من الدول ، فهل يعنى ذلك أن العلاقات بين الدول خالية من اية قيود اخلاقية سواء كانت هذه القيود ممكنة من الناحية النظرية على الأقل او مرغوبة لهذه الدولة لكى تتفاعل بكفاءة مع غيرها من الدول ، ودون الأشارة الى الأخلاق ؟ والحقيقة أن الأمريكيين لم يسمحوا بذلك طوال العقود الماضية . ويتضح ذلك بصورة بارزة فى فترات الأزمات والقرارات المصيرية . ومثال ذلك مشروع مارشال الذى تم بمقتضاه تخصيص الكثير من الموارد الأمريكية لاغراض إعادة إعمار دول أوربا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية . ومثل حرب فيتنام . ففى هذه المناسبات أصدر العديد من الأمريكيين احكاما أخلاقية على السياسات التى إتبعها صانعو السياسة الخارجية . وغالبا ما كان رد فعل هؤلاء القادة على ذلك أنهم يبررون هذه السياسات على أساس مقتضيات الموقف او أن هذه السياسات قد تم إتخاذها بناء على توصيات الخبراء المتخصصين . ويعد ذلك بمثابة رسالة اخلاقية موجهة الى الشعب من القائد طالبا منهم المزيد من الثقة ، كذلك فإن مخاطر إستخدام الأسلحة النووية وعدم جدوى تكديس المزيد منها بعد إنتهاء التهديد السوفيتى قد أعادت الحديث عن اخلاقية إستخدام هذه الاسلحة فى إبادة الانسان . ومن جانب آخر فإن السياسة فيما بعد الحرب الباردة لم تعد تقتصر على مفاهيم السيادة والأمن بقدر ما تدخلت فيها إعتبارات خاصة بالاعتماد المتبادل وظهرت قضايا جديدة لا يمكن التعامل معها بالقوة العسكرية مثل قضايا البيئة والتصحر والمجاعات التى تعانى منها الكثير من الدول فى انحاء العالم .

ومن الموضوعات التى اثارت جدلا كبيرا حول السياسة الخارجية الامريكية موضوع المساعدات « الانسانية » التى تقدمها الولايات المتحدة وغيرها من الدول الى الاقطار النامية ، ولقد لجأ البعض الى القول بأن حسن النوايا يقتضى ـ وفقا للاعتبارات الانسانية والاخلاقية ـ ان من يملكون الاكثر يجب أن يعطوا هؤلاء الذين هم فى امس الحاجة وان ذلك لا ينطبق ـ ولا يجب أن ينطبق ـ فقط على علاقات الافراد ببعضهم البعض ، وانما أيضا فى مجال العلاقات الدولية فالولايات المتحدة تنتج بانتظام فائضا من المواد الغذائية ، بينما تعانى العديد من الدول من المجاعات أو على الاقل من نقص شديد فى المواد الغذائية ووجهة النظر الاخلاقية تقتضى سواء من الولايات المتحدة وحدها او بالتعاون مع الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة ـ أن توزع الغذاء الفائض على الدولة المحتاجة ، إلا ان خبرة الامريكيين فى محاولتهم للاستجابة لذلك كانت دائما غير سعيدة ، وذلك بسبب العديد من النتائج غير المتوقعة والمعوقة للانتاج . ناهيك عن أن المساعدات الغذائية تؤدى الى تحويل نمط الاستهلاك فى الدول المتلقية للمساعدات من نمط الاستهلاك المعتمد على الأنتاج المحلى الى الاعتماد على الخارج ، الى جانب ان هذه المساعدات تعوق سياسات الاصلاح الزراعى فى تلك الدول . وغالبا ما تكون النوايا الحسنة غير كافية لتغيير الواقع ، ولعل الوضع فى الصومال يرينا مثالا لما يمكن أن تصل إليه المأساة .

إن القرار السليم فى السياسة الخارجية ينبغى ان يقوم على العقلانية والحذر من ناحية ، وأن يراعى المصلحة القومية وليس ما يراه صانع القرار « اخلاقيا » أنه حسن . وهذه المصلحة القومية يوجد قدر كبير من الاتفاق عليها فى الولايات المتحدة ، فالثقافة السياسية للمجتمع الامريكى تمد صانع السياسة الخارجية بمجموعة من المبادىء السياسية والقيم السياسية وقواعد العمل التى ترشده فى مجال عمله ، والتى فى إطارها يتم صنع السياسة الخارجية . والعقلانية تعنى أن يتصرف صانع السياسة الخارجية مع الموقف المثار عن طريق تحليل المعلومات المتصورة والممكنة وإختيار البديل المناسب موضوعيا من بين مجموعة البدائل المتاحة أمامه .

والواقع أن هناك إتجاها عاما فى الولايات المتحدة نحو التقليل من إستخدام المصطلحات المعبرة عن الاحكام القيمية فى السياسة الخارجية ، ومن ثم فإن الاحكام القيمية والاخلاقية إذا صدرت فإنها تقدم على انها من قبيل حرية الراى وليس من قبيل حرية الراى وليس من قبيل الاخلاق . ففى أعقاب حرب فيتنام اكد « إيجين مكارثى » ـ الذى كان معروفا بنزعته الأخلاقية ـ أنه لا يعارض الحرب على أساس إعتبارات سياسية او أخلاقية وإنما لأنها كانت مكلفة للغاية سواء من الناحية الاقتصادية او البشرية ، ولذا فانها كانت حربا « سيئة » للغاية . والغريب انه كان لا يدرك انه يرسى مبدأ اخلاقيا عن مدى عدالة الحروب وبالمثل فإن الكثير من القادة عندما يحاولون أن يكونوا عقلانيين فانهم فى نفس الوقت يصدرون احكاما اخلاقية . وهذا يذكرنا بنساء موليير اللاتى كن يقلن النثر دون أن يكن عالمات بذلك . فليس من المهم ان يكن عالمات بالنثر ما دمن يقلنه جيدا ، كذلك فإنه ليس من المهم أن يدرك صانع السياسة الخارجية انه يصدر أحكاما قيمية طالما انه يفعل ذلك بعقلانية . وعلى اية حال فإنه من الافضل بالنسبة للمرء ان يكون عقلانيا عن أن يكون قادرا على مناقشة الاخلاق علميا .

عبد الله صالح

عمليات حفظ السلام : الخبرات الراهنة والأبعاد المستقبلية

F.T. Liu and Hennery Wiseman (Rapporteurs); The United Nations Peace-Keeping Operations: Recent Experiences and Future Aspects (Tokyo: The United Nations University and The International Peace Academy, 1992)

اكتسبت اعمال حفظ السلام التى تقوم بها الامم المتحدة اهمية متعاظمة فى ظل التحولات الجارية فى بنية النظام الدولى بصورة اكثر بكثير من ذى قبل . ففى ظل الحرب الباردة ، كانت أعمال حفظ السلام تمثل الجانب التنفيذى الوحيد فى الوظيفة العسكرية للامم المتحدة ، وذلك بفعل ما أفضت اليه ظروف الانشقاق الايديولوجى والاستقطاب الدولى وتضارب المصالح وقتذاك من تقويض روح الأمن الجماعى التى عبر عنها ميثاق المنظمة الدولية ، الأمر الذى ادى بدوره الى العجز عن انفاذ الترتيبات التى نص عليها الميثاق فى حالة تهديد السلام والعدوان . وعلى الرغم من الاهمية الاستثنائية التى حظيت بها اعمال حفظ السلام من جانب الأمم المتحدة منذ ذلك الحين ، الا ان هذه الأعمال باتت تستحوذ فى الوقت الراهن على مكانة متزايدة فى ظل التحولات العالمية العاصفة ، حيث حملت هذه التحولات فى احشائها ابعادا جديدة لانعدام الأمن على امتداد الساحة الدولية ، وعلى كافة المستويات الوطنية والاقليمية والقارية والعالمية . ومن ثم ، فان هذه التحولات طرحت على الأمم المتحدة تحديات لم تنشأ اصلا لمواجهتها ، فى الوقت الذى تتزايد فيه الحاجة الى الدور الأمنى للمنظمة الدولية ، مما يتطلب تعزيز دور الامم المتحدة كأداة رئيسية لمنع الصراعات وحلها وحفظ السلام .

ويتضمن هذا الكتاب واحدا من الجهود الأولى التى نظمت فى هذا الصدد ، حيث يشتمل على اعمال ندوة نظمتها كل من جامعة الامم المتحدة واكاديمية السلام الدولية ، تحت رعاية وزارة الخارجية اليابانية ، وذلك فى الفترة من ٣ ـ ٤ سبتمبر ١٩٩١ فى العاصمة اليابانية . وشارك فيها لفيف من الاكاديميين والسياسيين المعنيين بهذا الشأن . وقد تناولت الندوة على وجه التحديد سبعة محاور رئيسية تتمثل فى : الأمن الجماعى وانشطة حفظ السلام فى التسعينات ، ومشاركة انواع متعددة من الافراد فى عمليات حفظ السلام ، وعمليات الامم المتحدة فى ناميبيا وامريكا الوسطى ، وأزمة الخليج والامم المتحدة ، وعمليات الامم المتحدة فى الصحراء الغربية ، وابعاد عمليات الامم المتحدة فى كمبوديا ، والاحتمالات والقيود التى تواجه الدور المستقبلى لليابان فى عمليات حفظ السلام .

وفى الجلسة الافتتاحية ، تحدث المستر مونو سوزوكى Muno Suzuki نائب وزير الشئون الخارجية اليابانى عن (اليابان وعمليات حفظ السلام) ، حيث اشار فى كلمته الى انه كان هناك اهتمام اصيل من جانب اليابان بعمليات حفظ السلام التى تقوم بها الامم المتحدة ، ثم جاءت ازمة الخليج لكى تزيد من اهتمام الشعب اليابانى بالكيفية التى يمكن من خلالها حفظ السلام ، والكيفية التى يمكن لليابان ان تساهم بها فى هذه العملية . فقد ايدت اليابان بشدة الدعوة التى انتهى اليها قادة الدول الصناعية السبع فى قمة لندن فى يوليو ١٩٩١ حول الحاجة الى تقوية ودعم فاعلية الامم المتحدة فى مجال صيانة حقوق الانسان والحفاظ على السلام والامن الدوليين ، كما اكدت على ان تحقيق هذا الهدف يحتاج الى مواصلة الجهد من جانب المجتمع الدولى والدول الاعضاء فى الامم المتحدة . علاوة على ان اليابان قدمت منذ انضمامها الى الامم المتحدة دعما ماليا الى انشطة المنظمة الدولية فى مجال حفظ الامن ، الا ان مساهمة اليابان بقوات عسكرية لم تبدأ الا حديثا جدا ، واقتصرت حتى وقت صدور هذا الكتاب على ارسال مراقبين مدنيين لمتابعة العملية الانتخابية فى ناميبيا ونيكاراجوا فى اطار عملية الامم المتحدة هناك ، ولقى هذا الدور تقديرا ملموسا ، كما عملت على تعديل بعض جوانب نظامها التشريعى حتى يمكنها المشاركة فى عمليات حفظ الامن .

الامن الجماعى وانشطة حفظ السلام فى التسعينات :

فى البداية ، تحدث السير برايان اوركهارت Sir Brian Urquhart الامين العام المساعد سابقا للشئون السياسية الخاصة فى الامم المتحدة ، حيث اشار الى ان فى الفترة الراهنة التى تشهد تحولات درامية واضطراب فى الساحة الدولية ، تحتاج الامم المتحدة خلالها الى تبنى منهج اكثر نظامية فى التعامل مع قضايا الامن والسلام الدوليين ، وايضا فى التعامل مع اعمال اقامة نظام دولى جديد . وينبغى أن يؤسس هذا النظام الجديد على الاجماع المنظم والقانون الدولى ، مع الاستعداد للعمل الجماعى متى دعت الضرورة الى ذلك . ومن الضرورى فى هذا السياق اجراء تعديلين رئيسيين ، اولهما ان يتبنى مجلس الامن اسلوبا وقائيا يقوم على المبادرة والفعل ، اكثر من اعتماده على اسلوب رد الفعل ، لاسيما حيال التعامل مع قضايا الامن الدولى وادارة الصراع وتنفيذ عمليات حفظ السلام ذات الأنواع المختلفة قبيل اندلاع الأزمات . ويتمثل ثانيهما فى ان يكون أداء الاعمال الضرورية الأزمة لحفظ السلام والأمن مترابطا بصورة وثيقة للغاية ، بحيث تؤدى كل خطوة الى الخطوة اللاحقة . وسوف تعتمد هذه التطويرات المقترحة على دعم الدول الاعضاء فى المنظمة الدولية ، وعلى التزامها عمليا بهذه التطويرات ، مع القيام بالاعمال المترتبة على مثل هذه الالتزامات ، لاسيما فيما يتعلق بتمويل عمليات حفظ الامن . وحذر اوركهارت فى نهاية كلمته من ان العالم يجابه سلسلة من المشكلات الكونية التى يحتمل ان تهدد مصيره فى المستقبل المنظور ، ولن يكون من الممكن التعامل مع تلك المشاكل مالم يقم المجتمع الدولى بتطوير منهج نظامى ملائم ازاء قضايا الأمن والسلام الدوليين ، على ان يكون فى الصدارة من هذا المنهج اليات لحفظ السلام .

وقد تحدث فى نفس الجلسة البروفسور شيجيرو كوزاى Shigeru Kozai البروفسور بكلية الحقوق ـ جامعة طوكيو حول العلاقات الارتباطية بين كل من حفظ السلام وصنع السلام وتعزيز السلام ، حيث اشار الى ان عمليات حفظ السلام التى تقوم بها الامم المتحدة قد تطورت بصورة ملحوظة خلال السنوات الماضية ، وتتمثل السمة الاكثر بروزا لعمليات حفظ السلام فى الأعوام القليلة الماضية تتمثل

فى التنوع المتزايد فى طبيعتها ، والتى جعلت تلك العمليات تنطوى على عناصر متنوعة من حفظ السلام وصنع السلام فى اطار عملية تسوية سلمية شاملة ، وعبر استخدام فئات متعددة من العسكريين والمدنيين على حد سواء . ومن ثم ، فان التمازج بين جهود حفظ السلام وصنع السلام يمكن ان يجعل تسوية النزاعات اكثر يسرا . وفى نفس هذا السياق ، لايرتبط حفظ السلام بالضرورة بتعزيز السلام ، بحكم ان هاتين الوظيفتين متعارضتان بصورة اساسية . وكانت الحالة الوحيدة التى شهدت ارتباطا بين هاتين الوظيفتين هى حالة مهمة المراقبة التى تقوم بها بعثة الامم المتحدة على الحدود العراقية ـ الكويتية (Copital) . وقد اكد البروفسور كوزاى على انه مالم يجر التغلب على صعوبات معينة ، فإنه لن يكون ممكنا إعادة احياء نظام الامن الجماعى ، على الرغم من انتهاء الحرب الباردة .

المشاركة فى عمليات حفظ السلام :

تعتبر مشاركة نوعيات متعددة من العناصر المدنية والأمنية والعسكرية فى اعمال حفظ السلام من القضايا الشائكة ، سواء من حيث توفير الخدمات اللوجستيكية او التنسيق فيما بين هذه العناصر .. وما الى ذلك . وفى هذا السياق ، تناول المستر اف . تى . ليو F.T.Lui المستشار الخاص فى اكاديمية السلام الدولى والأمين العام المساعد سابقا للشئون السياسية الخاصة فى الامم المتحدة ، تاريخ تطور عمليات الامم المتحدة ، حيث اشار الى ان مفهوم حفظ السلام قد تطور بواسطة الامم المتحدة خلال الحرب الباردة لان النظام الاصلى لمجلس الامن لم يكن صالحا للعمل بسبب اتساع هوة الخلاف بين القوى الكبرى . وقد تولى الأمين العام بنفسه توجيه عمليات حفظ السلام ، وتتأسس تلك العمليات على الاقتناع ، وليس على اساس الاكراه ، ولاتستخدم السلاح الا لاغراض الدفاع عن النفس ، ثم تطورت عمليات الامم المتحدة بصورة مرنة وعملية . وعلى الرغم من ان المبادىء الاساسية التى حكمت تلك العمليات لم تتغير كثيرا ، الا انها تنوعت من حيث الانشطة التفصيلية وتشكيل العناصر المشاركة فيها ، وذلك حتى يمكنها مجابهة احتياجات كل عملية والظروف السياسية المحيطة بها . وقد بدأت أول عملية للامم المتحدة فى عام ١٩٤٨ فى صورة بعثة مراقبة عسكرية مؤلفة من عدد محدود من المراقبين العسكريين للقيام بمهمة الاشراف على اعمال وقف اطلاق النار بين العرب واسرائيل . وفى اعقاب ذلك ، قامت الامم المتحدة فى عام ١٩٥٦ بابتكار قوة حفظ السلام ، للمساعدة فى احتواء الصراع ، وتألفت تلك القوة وقتذاك من عدة الاف من القوات . وقد زودت هذه القوات بأسلحة دفاعية خفيفة ، الا انه لم يسمح لها باستخدام السلاح الا لاغراض الدفاع عن النفس . وقد اسندت الى بعثة المراقبين وقوات حفظ السلام مهام ذات طبيعة عسكرية ، واعتمدت على عسكريين ، وعلى عدد قليل من المسئولين المدنيين ذوى المهام التنظيمية والسياسية . وقد اعتمدت قوات حفظ السلام فى الحالات التالية على المزج بين العمليات المدنية ذات الطبيعة السياسية والانسانية القائمة على استخدام اعداد اكبر من المدنيين ، جنبا الى جنب مع العسكريين ، واطلق عليها اسم (عمليات حفظ السلام متعددة الابعاد) . وفى الاونة الاخيرة ، نفذت الامم المتحدة عمليات حديثة فى امريكا الوسطى لم تكن تتماثل مع العمليات الكلاسيكية لحفظ السلام ، الا ان مثل هذه العمليات كانت تندرج بصورة مباشرة فى اطار صيانة الامن والسلم الدوليين ، ويمكن تسميتها (عمليات مرتبطة بحفظ السلام Peace-Keeping-Related Operations) . وقد ادى عدم امتلاك المنظمة الدولية لمؤسسة عسكرية خاصة بها الى استعارة افراد عسكريين من الدول الاعضاء ، وتقدم هذه الدول قواتها على اساس تطوعى بناء على طلب الامين العام للامم المتحدة ، مع تكفلها بجانب من التكاليف .

وفى نفس هذا الاطار ، تحدث السفير فيليب كيرش Philippe Kirch نائب المندوب الكندى الدائم لدى الامم المتحدة ورئيس مجموعة العمل التابعة للجنة الخاصة بعمليات حفظ السلام فى الامم المتحدة ، حيث اعرب عن اعتقاده بأن على الامم المتحدة ان تزيد من اعداد العسكريين والمدنيين العاملين فى عمليات حفظ السلام فى السنوات القادمة ، وذلك للتجاوب مع الزيادة فى العمليات متعددة الابعاد التى تقوم بها الامم المتحدة ، والتى تنطوى على انغماس المنظمة الدولية فى الانتخابات الداخلية والعمليات الانسانية . ومن الممكن القيام بهذه الزيادة من خلال ابرام اتفاقات بين الحكومات المعنية والأمم المتحدة لتلبية احتياجات عمليات حفظ السلام . على ان تلتزم هذه الحكومات بتقديم العناصر المؤهلة اللازمة للعمليات المطلوبة ، لاسيما من حيث زيادة اعداد العسكريين المشاركين فى تلك العمليات .

عمليات الامم المتحدة فى ناميبيا وامريكا الوسطى :

فى اطار الاستعراض التقويمى لانشطة الامم المتحدة فى مجال حفظ السلام ، تناول السيد عبده سيس Mr. Abdou Ciss الامين العام المساعد لشئون ادارة الموارد الانسانية بالامم المتحدة والمدير السابق لمجموعة المساعدة الانتقالية التابعة للامم المتحدة فى ناميبيا (untag) موضوع (دور الامم المتحدة فى ناميبيا) ، حيث اشار الى هذا الدور نبع فى الأصل من خطة التسوية إلتى وافق مجلس الامن فى عام ١٩٧٨ ، واصدر مجلس الامن قرارا بشأنها فى ٢٩ سبتمبر ١٩٧٨ . وقد تولت الأمم المتحدة بموجب هذا القرار الاشراف على عمليات وقف اطلاق النار وتفكيك الأبنية العسكرية للأطراف المتصارعة وتنظيم الانتخابات واعلان الاستقلال . وقد جرى اسناد هذه العملية بالكامل الى الامم المتحدة بموجب القرار رقم ٦٢٩ الصادر عن مجلس الامن فى ١٦ يناير ١٩٨٩ . وبدأ تنفيذ العملية فى ١ ابريل ١٩٨٩ ، وكانت واحدة من أولى عمليات حفظ السلام متعددة الابعاد الرئيسية التى نفذتها الامم المتحدة بواسطة عناصر مدنية وعسكرية كبيرة الحجم . وقد بلغت القوة الاجمالية العاملة فى هذه البعثة حوالى ٨٠٠٠ فرد ينتمون الى ١٢٠ دولة ، منهم ٢٠٠٠ مدنى ، ١٥٠٠ مراقب امنى ، ٤٥٠٠ من العسكريين . وحققت هذه العملية نجاحا بالغا ، لاسيما العملية الانتخابية التى مهدت الطريق امام حصول ناميبيا على الاستقلال ، والاكثر من ذلك ان هذه العملية تقدم دروسا بالغة الأهمية فى كيفية تنفيذ العمليات متعددة الابعاد ، لاسيما على صعيدى التعزيز اللوجستيكى وصياغة خطة متكاملة للعمل فى مجال حفظ السلام وكيفية تفادى حوادث العنف التى قد تنشب خلال مراحل تنفيذ المهمة .

من ناحية اخرى ، تناول السيد الفارو دى سوتو Mr. Alvaro De Soto الأمين العام المساعد لشئون الابحاث وجمع المعلومات بالامم المتحدة والمبعوث الشخصى للأمين العام فى عملية السلام بامريكا الوسطى (دور الأمم المتحدة فى امريكا الوسطى) ، حيث إشار الى ان عمليات الامم المتحدة فى تلك المنطقة افتقرت منذ البداية الى خطة واضحة ، وكانت مجرد اداة لتنفيذ الاتفاقية المعروفة باتفاقية (اسكويبولاس Esquipulas الثانية) التى اتفق عليها رؤساء دول امريكا الوسطى فى اغسطس ١٩٨٧ ، واشتملت هذه العمليةعلى وجه التحديد على مهمتين رئيسيتين هما : حفظ السلام ، الاشراف على عملية التحول الديمقراطى . وفى هذا الاطار ، جرى تشكيل مجموعة مراقبى الامم المتحدة فى امريكا الوسطى (ONUCA) فى نوفمبر ١٩٨٩ بواسطة مجلس الامن ، كما اقيمت

مكاتب اتصال ومراكز تفتيش في الدول الخمس ، واشتملت المجموعة على وحدات دورية متحركة لمراقبة الاوضاع في المناطق الحساسة على الحدود والقيام باعمال التفتيش بناء على طلب الحكومات المعنية ، اضف الى ذلك ، ان مجلس الامن صرح بناء على طلب الامين العام بانشاء (بعثة الامم المتحدة للتفتيش في السلفادور ONUSAL) ، على ان تتولى البعثة مراقبة انتهاكات حقوق الانسان فقط ، مع وجود امكانية لتكثيف اعمال هذه البعثة حسب تطور الموقف بين حكومة السلفادور وحركة فارابوندى مارتى للتحرير الوطني ، الامر الذى ينطوى على امكانية قيام البعثة بتوسيع نطاق اختصاصاتها حال نجاح الاطراف المتصارعة في الاتفاق على وقف اطلاق النار . وقد اشار السيد دى سوتو الى ان الظروف المعقدة التى صاحبت تشكيل (ONUCA) و (ONUSAL)قد ادت الى نشوء العديد من المشكلات في وجه فرق التفتيش التابعة للامم المتحدة .

ازمة الخليج والامم المتحدة :

تعتبر ازمة الخليج نقطة تطور بالغة الاهمية في عمليات الامم المتحدة ، وقدم السيد اولارا اوتونو Mr. Olara A. Otunnu رئيس اكاديمية السلام الدولية ووزير الشئون الخارجية في اوغندا سابقا مداخلة مطولة حول هذا الامر . وقد اشار في البداية الى ان الازمة المذكورة كانت بمثابة اختبار حرج للامم المتحدة في مجال صلاحية الية الامن الجماعي في مرحلة مابعد الحرب الباردة ، الامر الذى دعا الامين العام الى التعامل مع هذه الازمة عبر سلسلة من الاجراءات التى اشتملت على ثلاث مراحل : أولها المنع والاقناع قبل تصاعد النزاع الى صراع خطير ، وثانيها تطبيق اجراءات ارغامية لاتتضمن استخدام القوة المسلحة ، وثالثها الاستخدام الجماعي للقوة المسلح كاداة اخيرة . والواقع ان الازمة المذكورة تعتبر مجالا ملائما للخروج بعدد من الملاحظات الاولية التى تتمثل في : ضرورة اجراء دراسة متأنية من جانب مجلس الامن لتحديد اساليب استخدام نظام العقوبات في المستقبل ، والبحث في البدائل التى يمكن طرحها في حالة الاستخدام المستقبلي للقوة الجماعية لتفادى الاشكاليات التى ظهرت في حالة العراق ، وزيادة قدرة الامين العام على اتخاذ الاجراءات الوقائية لمنع تطور الازمات ، علاوة على ضرورة التباحث بشان كيفية التدخل في حالة حدوث انتهاك جسيم لحقوق الانسان في دولة ما ، من دون الاخلال بمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول .

في نفس هذا السياق ، القى السيد سير جيو دى ميلو Mr. Sergio Vieire de Melo مدير قسم العلاقات الخارجية في المفوضية العليا لشئون اللاجئين بالامم المتحدة ، كلمة بالنيابة عن السيد ساداكو اوجاتا المفوض العام لشئون اللاجئين ، اشار فيها الى عمليات الطوارىء التى قامت بها الامم المتحدة خلال ازمة الخليج ، والتى اشتملت على عدة مراحل قامت فيها بمساعدة الاردن وحكومات الدول المجاورة التى تدفقت اليها جحافل اللاجئين ، وتكفلت وكالات الاغاثة المختلفة باقامة مخيمات في كل من الاردن وسوريا وتركيا والعراق . وقد تزايدت معدلات تدفق اللاجئين مع تطور الازمة . والواقع ان الامم المتحدة لم تكن مستعدة للتجاوب مع تلك الاوضاع ، الامر الذى دعا الولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى لارسال قوات الى شمال العراق لانشاء مناطق امنة وتقديم الامن للسكان الاكراد في تلك المناطق . وقد خلص السيد ميلو الى ان الدروس التى تدلل عليها تجربة ازمة الخليج تتمثل بالاساس في ضرورة قيام الدول الغربية باتخاذ مجموعة من الاجراءات الضرورية لتحسين قدرة المنظمة الدولية على الاستجابة لحالات الاغاثة الانسانية ، ودعا في هذا الاطار الى تحسين قدرة المنظمة الدولية على الانذار المبكر وتوفير تمويل مناسب لاعمال الطوارىء .. وما الى ذلك .

عمليات الامم المتحدة في الصحراء الغربية وكمبوديا :

استكمالا للاستعراض السابق ، قدمت السيدة هايساكو شيمورا Ms. Haisako Shimura مديرة مكتب الشئون السياسية الخاصة بالامم المتحدة وصفا للدور الذى لعبته المنظمة الدولية في الصحراء الغربية في اطار العملية التى يرمز اليها اختصارا بـ (MINURSO) التى تشكلت بموجب قرار صادر عن مجلس الامن في ابريل ١٩٩١ ، واستهدفت هذه العملية تنفيذ خطة السلام التى كان الامين العام قد طرحها ، والتى كانت الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو قد وافقتا عليها من حيث المبدأ في اغسطس ١٩٨٨ . وارتكزت على وقف اطلاق النار وتنظيم استفتاء لتقرير المصير وتحديد الوضع المستقبلي للسكان في الصحراء ، وتولت الامم المتحدة عملية تنظيم الاستفتاء بالكامل ، وليس مجرد الاشراف عليه . وقد تألفت البعثة من ثلاثة عناصر عسكرية وامنية ومدنية . وتقدر الميزانية المبدئية للعملية بحوالى ٢٠٠ مليون دولار ، وكان من المقرر لها ان تبدأ فور توفير الاموال اللازمة . وقد اشارت التعقيبات حول هذه المداخلة الى ان هناك عددا من الاشكاليات التى تجابه عملية الامم المتحدة ، في مقدمتها ان اختصاص الامم المتحدة ليس واضحا بما فيه الكفاية ، علاوة على الخلاف بين الحكومة المغربية والممثل الخاص للامين العام بشأن نطاق صلاحيات البعثة الدولية ، فضلا عن وجود عدد من الصعوبات التمويلية والتخطيطية .

وفي نفس الجلسة ، تحدث السيد رافع الدين احمد Mr. Rafeeuddin Ahmed وكيل الامين العام للشئون الاقتصادية والاجتماعية والممثل الخاص للامين العام للشئون الانسانية في جنوب شرق اسيا ، عن عملية الامم المتحدة في كمبوديا ، حيث اشار الى ان الامين العام للمنظمة الدولية عمل منذ عام ١٩٨٢ على التوصل الى تسوية سلمية في كمبوديا بمشاركة العديد من الدول المعنية واطراف الصراع ، وامكن من خلال هذه العملية التوصل من حيث المبدأ الى خطة تسوية شاملة تتضمن : وقف اطلاق النار ، خفض قوات الاطراف الاربعة المتصارعة ، اجراء انتخابات حرة وعادلة في البلاد ، انشاء مجلس وطني يتولى السلطة خلال المرحلة الانتقالية ، فضلا عن تنفيذ الاتفاق تحت رعاية الامم المتحدة . وقد امكن عقب ذلك التغلب على العديد من القضايا الخلافية ، وتألفت بعثة الامم المتحدة في كمبوديا من عناصر عسكرية وامنية ومدنية متعددة الابعاد . وفي التعقيبات التى تلت هذه المداخلة ، جرى التنويه الى ان حالة كمبوديا تعتبر الاكثر تعقيدا وصعوبة في تاريخ عمليات حفظ السلام التى نفذتها الامم المتحدة ، وذلك بفعل الصعوبات العديدة التى تجابه تنفيذ هذه العملية ، لاسيما من حيث افتقار كمبوديا الى البنية الاساسية اللازمة لانتشار قوات حفظ السلام وصعوبات توصيل الامدادات الى فرق الامم المتحدة ونقص الرعاية الصحية .

اليابان وحفظ السلام :

احتل الدور المستقبلي لليابان في عمليات حفظ السلام حيزا رئيسيا في أعمال الندوة ، حيث تحدث السفير كيواكي كيكيوشي Kiyoaki Kikuchi المندوب الدائم لليابان سابقا في الامم المتحدة ، عن تاريخ جهود الحكومة اليابانية في البحث عن طرق مقبولة للاسهام في عمليات حفظ السلام . وعلى الرغم من ان تلك الجهود بدأت منذ عام ١٩٥٨ ، وانطوت على العديد من المحاولات ، الا ان حرب الخليج الثانية شهدت نقلة نوعية هامة حينما ارسلت اليابان كاسحات الغام

الى الخليج للمشاركة بصورة رمزية فى المجهود العسكرى الدولى ضد العراق ، ثم حاولت الحكومة اليابانية عام ١٩٩٠ تمرير (قانون التعاون السلمى مع الامم المتحدة) ، ولكن البرلمان رفض هذا المشروع ، الا ان المناظرات التى اثيرت خلال تلك الفترة جعلت الشعب اليابانى اكثر وعيا بالاساليب المختلفة التى يمكن من خلالها الاسهام فى صيانة الامن العالمى بصورة سلمية ، كما تبلور خلال تلك الفترة نوعا من التقارب فيما بين الاحزاب الرئيسية الثلاثة فى اليابان بشأن تلك القضية ، علاوة على ان الحكومة اليابانية عملت على تعديل النظام التشريعى فى نفس ذلك الاتجاه . وقد اشارت التعقيبات والمناقشات فى هذا المحور الى وجود تاييد واسع لمشاركة اليابان بصورة نشطة وفعالة فى انشطة حفظ السلام ، لاعتبارات مبدئية وعملية فى آن معا ، لاسيما من حيث ان مبدأ المسئولية الجماعية عن صيانة الامن والسلام الدوليين يقتضى مثل هذه المشاركة .

وهكذا ، فان هذا الكتاب يتضمن افكارا بالغة الأهمية فيما يتعلق بكيفية تطوير وظيفة الامم المتحدة فى مجال حفظ الامن والسلام . وقد وجد الكثير من هذه الافكار طريقه بالفعل الى التنفيذ العملى ، لاسيما وان خطة الامين العام التى قدمت الى الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن باسم (مفكرة من أجل السلام) انطوت على الكثير من هذه الافكار ، الا ان الاشكالية الرئيسية التى باتت ماثلة بوضوح فى مواجهة اعمال تطوير الوظيفة الامنية للامم المتحدة تتمثل بالاساس فى غياب رؤية شاملة لاحداث هذا التطوير . ذلك ان خطة الامين العام لحفظ الامن والسلم الدوليين فى مرحلة مابعد الحرب الباردة مازالت محل خلاف فيما بين الدول دائمة العضوية فى المجلس ، الامر الذى حال دون بدء سريان العمل بها . أضف الى ذلك ، ان اليات العمل داخل المنظمة الدولية مازالت تكرس احتكار الدول الغربية الكبرى للسلطة الفعلية فى الامم المتحدة ، الامر الذى اتاح لها فرض وجهة نظرها الخاصة لدى بحث تطوير وظيفة الامم المتحدة ، فضلا عن عزوف تلك الدول عن تحمل الاعباء المالية والسياسية التى قد تتطلبها عملية احلال الامن والسلم من منظور انسانى عام ، واتجاهها بدلا من ذلك نحو توظيف وتسخير المنظمة الدولية لخدمة مصالحها المباشرة .وبالتالى ، فان تعامل القوى الكبرى مع قضايا الامن والسلم الدوليين بات يتخذ اتجاها انتقائيا يقوم على تقويم الموقف الصراعى من منظور المصالح المباشرة للدول الكبرى ، الامر الذى يحول حتى الوقت الراهن دون زيادة فاعلية الامم المتحدة كاداة رئيسية لمعالجة قضايا الامن على امتداد الساحة الدولية .

احمد ابراهيم محمود

الرؤى الصينية فى الشرق الأوسط

Lillian Craig Harris, China Considers The Middle East,I . B . Tauris & Co Ltd, London, 1993 ..

تأتى اهمية هذا الكتاب من عدة زوايا ، لعل ابرزها انه صادر عن باحثة متخصصة فى شئون الصين وعلاقاتها الشرق أوسطية ، بحيث نجد الكتاب وهو يرصد تاريخ الصين وتحولاتها الداخلية ، لا يغفل الامتدادات الشرق اوسطية لهذه التحولات . ومن زاوية ثانية نجد ان توقيت صدور هذا الكتاب يجعله يحظى بقدر اكبر من الاهمية والاعتبار ليس لفهم التحولات التى تجرى داخل حدود الصين والتى شكلت ما يطلق عليه الآن مرحلة الانطلاق الصينى والذى يشبه المعجزة فى الجانب الاقتصادى ، وايضا التحولات السياسية . بل وما يمكن ان يترافق ذلك من دور دولى للصين بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتحلل الأتحاد السوفيتى والأزمة الخانقة التى تمسك بتلابيب الأقتصاد الروسى . وهى الأمور التى تلقى بظلالها على مستقبل الدور الصينى فى ظل النظام الدولى الراهن .

وبالنسبة لنا كعرب ، فى الكتاب ما يساعدنا على اعادة تقييم العلاقات الصينية ـ العربية وكيف تحولت من الاهتمام الشديد والحرص على عدم اقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل الى تلهف صينى لتدعيم العلاقات مع اسرائيل لا سيما فى المجال العسكرى الاستراتيجى فى الوقت الذى تزايدت فيه المصالح الصينية فى الدول العربية . ومن هنا يكن ان يكون ما فى الكتاب من رؤى وافكار ـ غربية ـ مقدمة لاعادة تقييم عربى لماضى وحاضر العلاقات الصينية ـ العربية حتى يمكن صياغة سياسة واقعية تجاه الصين على النحو الذى يعود بالفائدة على المصالح المصرية ـ العربية فى كل المجالات

واذا عدنا للكتاب نجده يقع فى ثلاثة اقسام يتناول الأول منه التشكل التاريخى للعلاقات الصينية ـ الشرق اوسطية منذ ما قبل الميلاد وحتى نهاية القرن التاسع عشر وتتم الدراسة من خلال التعرض لقضايا كبرى فى تاريخ العلاقات الصينية ـ الشرق اوسطية فتبدأ بدراسة « طريق الحرير » الذى ربط الشرق والغرب لمدة تربو على الألفى عام والتواصل بعد ظهور الاسلام . ثم تتاول بعد ذلك « صدام الامبراطوريات » . وتاريخ علاقات الصين بالشرق الاوسط فى عهد المغول ، وأخيرا هذه العلاقات فى الحقبة الجمهورية اى خلال الفترة من ١٩١٢ ـ ١٩٤٩ .

اما القسم الثانى فيتناول ـ تحت عنوان « البناء القومى الحديث » The Modern Superstructure مرحلة بناء جمهورية الصين الشعبية ، بعد عدة قرون من انهيار « طريق الحرير » ، وبعد حقبة شهدت الهيمنة الاوروبية ، كانت الاتصالات الصينية ـ الشرق اوسطية فيها شبه معدومة ومع بداية عام ١٩٤٩ ، جاءت البداية الجديدة للصين وبكلمات ماوتسى تونج « التخلص من الهيمنة الاجنبية وبقاياها من الاقطاع ، وان يصبح ابناء الصين مسيطرين على مقدراتهم » وبدأ التوجه الصينى صوب الشرق الاوسط الذى كانت معظم دولة ترزح تحت نير الاستعمار ، وبالتالى كانت الروابط والمصالح المتبادلة محدودة ثقافيا واقتصاديا ودبلوماسيا . وبمرور الوقت تمكنت الصين من تدشين روابط قوية مع الشرق الاوسط .

ويتعرض الكتاب فى هذا الأطار لتاثيرات العلاقات الصينية ـ

السوفيتية على الشرق الاوسط وتكييف الرؤية الصينية لهذه المنطقة انطلاقا من رؤية الولايات المتحدة كمصدر رئيسى للخطر على الصين والدول النامية . وفى مرحلة تالية - بعد حكم ستالين - بدأت الخلافات الصينية - السوفيتية تتعمق ، وبالتالى تزايدت المخاوف الصينية من التوجهات السوفيتية المتعاونة مع القوى الامبريالية لاسيما بعد استبعاد الصين من قمة الاربعة الكبار التى عقدت فى جنيف فى يوليو ١٩٥٥ .

وبعد ذلك تتناول المؤلفة الغزل الصينى لاسرائيل بدءا بالاعتراف المتبادل وانتهاء بالاتجاه الصينى لتجميد هذه العلاقات وعدم الاقدام على اقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل بسبب تطور العلاقات الصينية - العربية لاسيما بعد ارسال الصين لمتطوعين للتصدى للعدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ . وبعد ذلك تدعيم العلاقات الصينية الشرق اوسطية وبدء برنامج مساعدات صينى للدول العربية ، بعد ادراك الصين لاهمية موقع وقيادة مصر .

وفى هذا الاطار تتناول المؤلفة الفترة من ٥٨ - ١٩٦٩ باعتبارها فترة « الفوضىالعظيمة » فى علاقات الصين الشرق اوسطية . اما الفترة من ٧٠ - ١٩٨٢ فتخضع لها عنوان (الصين تبحث عن سياسة خارجية) ، فى ظل التصورات الصينية للنظام الدولى وعقلية الحصار والاضطهاد والبيئة العدائية لاسيما بعد الاحباطات الصينية من عدم ثورة « الشرق الاوسط » اقتداء بالنموذج الصينى . وتؤرخ لموت ماوتسى تونغ بأعتباره نقطة التحول فى انطلاق الصين نحو الاندماج فى المجتمع الدولى ووضع بذور الرؤية الصينية للنظام الدولى والعلاقات مع الشرق الاوسط ، وترى ان اربع قضايا رئيسية ساهمت فى هذا التحول والرؤية الجديدة هى : الغزو السوفيتى لافغانستان ، الصراع العربى - الاسرائيلى ، الحرب العراقية - الايرانية وأخيرا الأزمة اللبنانية .

فهذه القضايا دفعت الصين الى تبنى سياسة خارجية تسعى الى فهم اكثر للشرق الأوسط ، ومزيد من الاعتدال والتوازن فى علاقاتها الخارجية ، وانتقاد مستمر للسياسة الامريكية ، والبحث عن تسوية سلمية للصراع العربى - الاسرائيلى .

اما الجزء الثالث والأخير من الكتاب وهو من اهم الأقسام الثلاثة ، ونرى أنه فى حاجة لقراءة متأنية من جانب الباحثين العرب ، فهو الخاص بـ « مستقبل غير مستقر » ، ففى هذا القسم يتم تناول الحرب فى الخليج باعتبارها نقطة تحول جوهرية فى علاقات الصين الشرق اوسطية ومن خلال هذا المدخل يثير الكتاب العديد من التساؤلات التى يراها بدون اجابة حاسمة حتى الآن ومن امثلتها :

- كيف اثرت نهاية الحرب الباردة على الدور الصينى المحتمل فى الشرق الاوسط ؟

- مدى فعالية الدبلوماسية الصينية فى دعم المصالح الاقتصادية الصينية فى الشرق الاوسط ؟

- ما هو حدود الدور الذى يمكن ان تلعبه الصين فى عملية السلام فى الشرق الاوسط ؟

- موقع الشرق الاوسط فى مكونات الامن الصينى ؟

ويتعرض الكتاب بعد ذلك الى الأبعاد المختلفة للموقف الصينى من الغزو العراقى للكويت والحرب فى الخليج ، وكيف ادارت القيادة الصينية سياستها تجاه الحرب فى الخليج والتناقض ما بين الحفاظ على المصالح الاقتصادية للصين والتى تقتضى الحل السلمى ، والرغبة فى تدعيم علاقاتها الخليجية ومن ثم تأييد العمل العسكرى - واقعيا - والذى يترتب عليه تدعيم النفوذ الامريكى فى الخليج والشرق الاوسط وما يترتب عليه من مشاكل أمنية للصين ووسط آسيا .

- يتعرض الكتاب بعد ذلك الى المصالح الصينية فى الشرق الاوسط ومستقبل العلاقات بينهما انطلاقا من الرؤية الصينية واحتمالات التنافس من جانب قوى اسيوية اخرى كاليابان . ايضا قضية « الاسلام » بين الصين والشرق الاوسط واحتمال تحول الاسلام الى مصدر للاضطرابات فى غرب الصين على النحو الذى يمكن ان يفجر مطالب انفصالية اسلامية .

وينتهى الكتاب برؤية للمستقبل يغلب عليها الطابع الاستفهامى ، وتبدأ رؤية المستقبل بالنظر الى العقد الأخير من القرن العشرين على انه بداية فهم صينى حقيقى للشرق الأوسط ومحاولة بناء سياسات جديدة تتعامل مع المعضلات القديمة . ايضا رؤية العرب للصين باعتبارها قوة عظمى بازغة ودورها فى التصدى للسياسة الامريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى .

عماد جاد

أسيا الوسطى : الجغرافيا السياسية الجديدة

Graham Fuller , Central Asia : The new geopolitics Los Angeles : Rand National Defense Research Institute , 1993 86 P .

تبلورت افكار كاتب هذا التقرير اثناء رحلة قام بها فى دول أسيا الوسطى فى يونيو ويوليو ١٩٩١ ومايو ١٩٩٢ قابل خلالها عددا كبيرا من السياسيين والمفكرين فى اوزباكستان وكزاخستان وكيرجستان . تتلخص نتائج التقرير فى الآتى :

(١) القدرة الامريكية على تحديد مستقبل أسيا الوسطى قدرة محدودة . بينما تتمنى الولايات المتحدة ان تتحد الدول الأسيوية الجديدة فى وحدة فيدرالية او كنفيدرالية فإن المشاعر الوطنية فى المنطقة ستكون اقوى من التمنى الأمريكى (٢) التحول من حكم الحزب الشيوعى وكبت المشاعر الوطنية والدينية الى الحكم الديمقراطى سيأخذ وقتا طويلا وسيأتى بعد عملية فوز وتمشيط اجتماعى واسعة تتحدد بعدها الهوية والتحالفات . (٣) إحدى اهم بؤر النزاع فى المستقبل هو الوجود الروسى فى صورة اقليات تسكن الجمهوريات الجديدة . كازاخستان مؤهلة لحرب أهلية دروس لوجود تجمع روسى كبير . (٤) العلاقات الأسيوية مع الدول المجاورة

وبالتحديد مع تركيا وايران وافغانستان والصين ستلعب دورا كبيرا فى تحديد الأولويات الامريكية فى المنطقة . (٥) تركيا مؤهلة لتلعب اكثر الأدوار ايجابية وذلك لأنها تقدم النموذج الأمثل وهو الاتجاه نحو الغرب والديمقراطية والعلمانية وسياسة السوق الحر . (٦) ستكون ايران عمليا ثانى دولة فى الاهمية من بين كل الجيران ، وذلك لأنها تمثل المعبر البرى الوحيد للخليج ولأوربا من ناحية تركيا ، وهى صاحبة تجربة صناعية وثورة سياسية ستكونان عامل تأثير على اسيا الوسطى . (٧) بعض العناصر العربية ستحاول تعبئة جمهوريات أسيا الوسطى ضد السياسة الامريكية .

إذن ما هى المصالح الامريكية ؟

على ضوء تلك النتائج فإن كاتب هذا التقدير يرى ان أسيا الوسطى لا تمثل مصدر اهتمام للولايات المتحدة إلا فيما يخص الثروة البترولية فيما عدا البترول فإن آسيا الوسطى تمثل مصدر قلق للولايات المتحدة . فهناك العديد من الاحتمالات التى إن تحققت لمثلت خطرا لن تستطيع الولايات المتحدة تجاهله . أول هذه الاحتمالات هو صراع روسى مع كازاخستان حول مشاكل عرقية واقليمية وعسكرية . كذلك فإن احتمال نشوب نزاعات مشابهة بين الجمهوريات الأسيوية وبعضها ايضا وارد . وقد تندلع صراعات مماثلة فى افغانستان وباكستان وايران وغرب الصين من اجل الانفصال او الانضمام الى إحدى الجمهوريات الاسيوية الجديدة .

وقد اشتد النزاع على مر التاريخ بين روسيا والصين حول منطقة أسيا الوسطى وهو ما قد يتجدد حسب المواقف التى ستتخذها الجمهوريات تجاه روسيا والصين . اذا ما تأزمت الأوضاع الاقتصادية والسياسية فى آسيا الوسطى فاتحة الباب لمزيد من النفوذ السياسى للحركات الاسلامية ، فإن هذا التطور من شأنه ان يثير حفيظة القوميات الروسية والهندية والصينية ويغير من توازن القوى فى العالم الاسلامى . اخيرا اذا تطورت القوة النووية لبعض الجمهوريات او انتشرت التكنولوجيا النووية لجمهوريات جديدة لتزايد القلق داخل وخارج المنطقة .

لكل هذه الاحتمالات قد يكون كما يرى الكاتب من مصلحة الولايات المتحدة ان تبقى على قدر من التأثير فى المنطقة وهو ليس بالأمر العسير لأن المنطقة ستمر بأزمات كثيرة نتيجة انهيار شبكات الاتصال الاقتصادى والسياسى التى تعودت عليها النخب الحاكمة . وهنا تكمن اهمية الولايات المتحدة لآسيا الوسطى . وعلى صانع القرار الأمريكى ان يتذكر ان الجمهوريات الأسيوية مختلفة بعضها عن بعض على سبيل المثال فإن اوزباكستان وتركستان اقل الجمهوريات ديمقراطية فى الوقت الحاضر بينما ان جمهورية كيرجستان هى اكثرها ديمقراطية وانفتاحا نظرا للميول الشخصية لرئيس الجمهورية عسكر اكاييف .

كيرجستان جمهورية ذات طابع بدوى . ٥٢ ٪ من سكانها كيرجيز و ٩٠ ٪ من تضاريسها جبلية وعرة . اسم الطابع السياسى للجمهورية بالتحفظ الشديد . وعلى أعقاب الصراع العرقى الدامى فى ١٩٩٠ بين الكيرجيز والاوزبك فى اقليم أوش أتى عسكر اكاييف الى الحكم بعد ان كان مجهولا سياسيا ومشهورا علميا كأحد اعضاء أكاديمية العلوم . يؤمن اكاييف بالحرية السياسية والتعددية العربية ، ويرغب فى ان يعيش سكان الجمهورية فى مجتمع مدنى مفتوح وأمن لذلك فقد كانت كيرجستان من اوائل الجمهوريات التى أسست نظاما متعدد الاحزاب ، واعطت الاحزاب حرية الحركة والتجمع والتنظيم والنشر .

والجمهورية بها ٢٠ جماعة وطنية تستعد الآن للتنظيم وتأسيس مراكز ثقافية للدفاع عن تراثها ورغم صلابة موقف رئيس الجمهورية الذى يريد ان يضمن حق كل جماعة ومواطن فى الدفاع عن هويته إلا انه سيكون فى مواجهة برلمان اغلبيته من الكيرجيز الذين لا يفكرون إلا فى حقوق جماعتهم . ومن الناحية الاقتصادية تتمتع الجمهورية بثروة فحم ومصدر طاقة مائية ، والصناعة الوحيدة بها هى صناعة علف الحيوان . ولذلك فقد تبنى رئيس الدولة قوانين انفتاح واستثمار ادت بالفعل الى اجتذاب انتباه كوريا الجنوبية واليابان وتركيا واسرائيل . ولكن عملية التخصيص تواجه معارضة لأن التخصيص سوف يخدم مصالح الروس المستوطنين وغيرهم من السكان غير الأصليين الذين يملكون خبرات صناعية وتجارية لا يملكها السكان الاصليون .

وضع كازاخستان مختلف لأنها الجمهورية الوحيدة التى يسكنها اغلبية روسية بينما ان الكزاخ يمثلون ٤٠ ٪ من مجموع السكان ولغتهم ضعيفة فى وجه الروسية . لذلك فإن الحركة الوطنية الكزاخستانية هى اكثر الحركات الوطنية شراسة وحقدا على الماضى الروسى الامبريالى . والحركة الوطنية هناك واعية تماما للمخاطر والمكاسب التى تنتظرها . فتأجج المشاعر الوطنية قد يؤدى الى انفصال شمال الجمهورية وانضمامه الى روسيا . كذلك فإن الأغلبية الروسية فى الجمهورية واعية الى ان التواجد الكبير للأقلية الكزاخستانية فى برلمان الجمهورية قد يعطى الحركة الوطنية فرصة ، لانقضاض على قوانين البلاد وتغييرها لصالح الكزاخ . وإن حدث هذا لتغيرت الأيدى المتحكمة فى موارد الثروة الطبيعية فى الجمهورية وفى المقدرة النووية التى اصبحت أحد رموز الحركة الوطنية .

اوزباكستان مثال أخر . صرح رئيس الجمهورية اسلام عبد الخنيفنش كاريموف للكاتب بأن الشعب الاوزبكى سينفض غبار التاريخ الذى طمس شخصيته وسيقلع عن ترديد المفاهيم الروسية التى اقنعته انه شعب بلا تاريخ ولا حضارة . ومع تزايد حدة الازمة الاقتصادية الناتجة عن أنماط تنمية غير عادلة ترتفع فى اوزباكستان صيحات ضد الترك فى وادى الفرجان والكيرجيز فى منطقة الأوش . ويعتقد رئيس الجمهورية كازعوف ان الأحداث المؤسفة التى نتجت عن الصراعات هى أحد اعراض تلاعب اليد الروسية الخفية بمقدرات الجمهورية الحديثة .

وحين سئل كاريموف عن النموذج الذى يصلح لاوزباكستان قال ان الصين بها نموذج جيد يصلح للجمهورية اكثر من النموذج الديمقراطى الراسمالى . يوجد فى مواجهة كاريموف حزبان للمعارضة ، حزب الحرية وحزب الوحدة وكلاهما يشكو من ديكتاتورية كاريموف الذى مازال يقبض على حرية تكوين الأحزاب وحرية الصحافة . ومع ان الجميع ، معارضة وحزبا حاكما يدعى الوطنية إلا أن الكل يزايد على درجة الوطنية ، وتشكو المعارضة من امتيازات الاقلية الروسية فى الصناعة والخدمات ومن التميز ضد الأوزبك فى التعيين وتتهم المعارضة الحزب الحاكم بالتواطؤ مع موسكو لصالح السكان الروس . ومع ذلك فهناك جهود لتغيير نمط الزراعة الاحادى الذى أمد موسكو بالقطن عبر السنين ولتغيير اللغة الروسية فى الحكومة والجامعات من الروسية الى اللغة الأوزباكية . وسوف تواجه المعارضة صعوبة فى الوصول للحكم لعدة أسباب اهمها ان الحزب رغم تسلطه قد أصبح اكثر براجماتية ليواكب التطورات الأخيرة فتبنى خطا وطنيا شعوبيا . كذلك فهناك درجة عالية من المحافظة متأصلة فى جمهور الناخبين . فإذا جرت انتخابات حرة لاختار الشعب الحزب الحاكم لتعوده على ذلك . ايضا هناك درجة كبيرة من عدم الوعى الوطنى او السياسى فى المناطق الريفية فى اوزباكستان . وعليه فإن المعارضة مرغمة على تحديد هوية وطنية اكثر راديكالية من النخبة الحاكمة مما لا يطمئن رئيس الجمهورية

الذى يريد علاقات طيبة مع موسكو ومع الاقلية الروسية فى اوزباكستان ذات الخبرة والولاء والبالغ عددها ١,٧ مليون نسمة . هناك ايضا مشكلة ملحة على حكام ازباكستان وهى مشكلة الطاجيك المنظمين فى جماعتين هما الجمعية الاجتماعية الثقافية ، والمركز القومى الثقافى . كلاهما يعمل على جعل اللغة الطاجيكية اللغة الرسمية الثانية فى اوزباكستان ، وحث الحكام على تطبيق قوانين لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين كل سكان الجمهورية . وتشير هذه المشكلة الى خصوصية الشعور الوطنى فى اسيا الوسطى فبينما ان الاوزبك والطاجيك اقرب الى بعضهم البعض بسبب اشتراكهم فى صنع حضارة الاسلام فى اسيا الوسطى ، إلا ان عامل اللغة والثقافة وعدالة التوزيع اقوى كعنصر تفرقة من عامل الدين والتاريخ المشترك .

الإسلام فى وسط أسيا له وضع خاص . فقد استقبلت الشعوب الأسيوية المسلمة البريسترويكا بفرح شديد لما انطوت عليه من حرية عبادة .

ولكن هذا الوضع خلق بؤرة تنافس بين رجال الدين القريبين من السلطة اثناء الحكم الشيوعى ، ورجال الدين فى الوقت الحاضر الذين يرون انفسهم كطليعة جديدة لرجال دين وطنيين وغير موالين للسلطة بما تعنيه موالاة السلطة من تنازلات . اذن فالاسلام فى أسيا الوسطى هو احد أبعاد الصراع الوطنى مع الماضى . وهو ما يتضح جليا فى التأكيد على إسلامية الحركة الوطنية فى كازاخستان بينما ان الاسلام تاريخيا كان ضعيفا فى تأثيره على هوية الشعب الكازاخى . لن تظهر راديكالية الحركات الاسلامية فى أسيا الوسطى إلا فى حالتين (١) اذا تطور النزاع بين الحركة الوطنية والسكان الروس الى نزاع دينى بين مسيحى ومسلم . او اذا وصف الغرب النزاع على هذه الصورة . (٢) اذا تطور الوضع الداخلى الى المزيد من الحرمان الاقتصادى والديكتاتورية السياسية فقد تستخدم المعارضة شعارات اسلامية عن الشرعية والعدل الاجتماعى لتقوية مركزها وهو ما قد تكون المعارضة مستعدة له على اى حال بسبب علاقتها مع حركات اسلامية عالمية تمدها بالمال وهو شيء مسموح به حتى الآن رسميا .

ن . م

المعجزة الآسيوية والنمو الاقتصادى والسياسة العامة

The East Asian Miracle : Economic Growth and Public Policy The World Bank 1993 , 390 P .

هذا التقرير من البنك الدولى هو أهم ما كتب عن أسيا فى ١٩٩٣ وأهم ما كتب فى التنمية بعد انهيار النموذج البديل للرأسمالية فى المعسكر الشرقى . يتعرض التقدير بالتحليل لنمط التنمية فى ثمانى دول أسيوية هى اليابان وهونج كونج وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان واندونيسيا وماليزيا وتايلاند .

بداية يؤكد البنك على أن معدل النمو فى هذه الدول فى الفترة ما بين ١٩٦٥ الى ١٩٩٠ غير مسبوق وغير قابل للمنافسة . فقد كان معدل النمو الحقيقى ٥,٥ ٪ سنويا بينما كان المعدل فى الدول الصناعية ٢,٥ ٪ و ٢ ٪ فى جنوب أسيا وأقل قليلا فى الشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية . تتالق المعجزة الأسيوية اكثر فى مجال تصدير المنتجات المصنعة . ففى عام ١٩٦٥ كان نصيب اليابان حوالى ٨ ٪ من مجموع التجارة العالمية فى المنتجات المصنعة ، وكان نصيب الدول الأسيوية السبع حوالى ٢ ٪ ، بينما كان نصيب الدول النامية الأخرى حوالى ١٠ ٪ . وفى عام ١٩٨٠ ارتفع نصيب اليابان الى ١٢ ٪ والدول السبع الى ٥ ٪ بينما انخفض نصيب الدول النامية الى حوالى ٦ ٪ وفى ١٩٩٠ ظل نصيب اليابان ١٢ ٪ وارتفع نصيب الدول الأسيوية السبع الى ١٠ ٪ بينما انخفض نصيب الدول النامية الى ٤ ٪ او اقل .

كذلك فإن نمط توزيع الدخل فى الدول الأسيوية الثمانى (بما فيها اليابان) لا يقارن بدول اخرى فى العالم النامى . على سبيل المثال فإن دخل اغنى ٢٠ ٪ من السكان فى كوريا الجنوبية يعادل ٨ امثال دخل افقر ٢٠ ٪ من السكان . فى المكسيك والبرازيل يعادل دخل اغنى ٥ ٪ من السكان ٢٠ ، مثل دخل افقر ٥ ٪ من السكان . وقد استطاعت ماليزيا أن تقلل من نسبة السكان تحت خط الفقر من ٣٧ ٪ من تعداد سكانها عام ١٩٦٠ الى ٥ ٪ عام ١٩٩٠ بينما لم تستطع البرازيل تقليل هذه النسبة إلا من ٥٠ ٪ عام ١٩٦٠ الى ٢١ ٪ عام ١٩٩٠ .

ويتساءل تقرير البنك عن سر هذه المعجزة . ويأتى الجواب بسيطا للغاية . فقد نجحت الدول الأسيوية الثمانى فى تطبيق اساسيات الاقتصاد وهى . (١) الحفاظ على معدل تضخم منخفض (٨ ٪ فى المتوسط مقابل ١٨ ٪ فى الدول النامية) (٢) سعر صرف وتحويل عملة يحفظ للاقتصاد قدرته التنافسية فى السوق الدولية . (٣) نظام مالى مستقر وفعال (٤) مناخ ملائم للاستثمار طويل الاجل (٥) الحد من التسعير الجزاف او المفتعل (٦) حسن استخدام التكنولوجيا المستوردة (٧) الاستثمار فى الزراعة لتقليل الفجوة فى الدخل بين الريف والحضر . (٨) الاستثمار فى التعليم الاولى والثانوى (٦٥ ٪ من ميزانية التعليم فى سنغافورة و ٨٠ ٪ من ميزانية التعليم فى اندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايلاند) (٩) الحفاظ على معدل ادخار عالى .

ويتعجب الكثيرون من عدم تبنى البنك الدولى لبعد عاشر وهو تدخل الدولة كأحد الملامح التى اشتهر بها الاقتصاد الأسيوى .

فقد تدخلت الدولة فى معظم هذه الدول لدعم قروض المستثمر وخفض معدل الضرائب المكلف بدفعها وذلك فى حالة صناعات بعينها . قامت الدولة بتشجيع التصدير فى حالة صناعات اخرى ورفعت الدولة فى معظم هذه الدول (ما عدا سنغافورة وهونج كونج) من اسعار الجمارك لحماية بعض الصناعات المحلية فى مراحل نموها المبكرة . فى حالة كوريا الجنوبية بالذات استمدت تلك الحماية حتى اوائل الثمانينات لمعظم الصناعات المحلية كما استمرت الحماية حتى ١٩٨٠ فى تايوان ضد ٤٠ ٪ من الواردات الى السوق التايوانية .

ويؤكد التقدير ان الدول الأسيوية الثمانى تبنت مجموعة متباينة من السياسات التى تعتبر تدخلا من الدولة ولكن بدرجات نجاح متفاوتة . فقد كانت اكثر نماذج التدخل الحكومى نجاحا هى التدخل

لامداد صناعات معينة براس المال والتدخل لتشجيع التصدير فى صناعات معينة . ويحذر البنك من التضخيم فى أهمية التدخل الحكومى الدائم وفى كل المجالات وذلك لان الدراسة تؤكد ان هناك صورا للتدخل لم تؤت ثمارها والامثلة متوفرة فى حالة اليابان . ايضا هناك امثلة عديدة فى كوريا الجنوبية وتايوان تؤكد قدرة القطاعات التى لم تدخل الدولة لحمايتها او تشجيعها على تحقيق معدلات نجاح مماثلة . واذا تتبعنا نصيب استثمار القطاع الخاص فى تلك الدول لا تضح لنا انه فى عام ١٩٧٠ كان نصيب استثمار القطاع الخاص أعلى منه فى الدول النامية الاخرى وفى نهاية الثمانينت كان نصيب استثمار القطاع الخاص ضعف مثيله فى الدول النامية الأخرى . اى ان البنك فى تقديره يشهد بأن درجات حياد الدول الآسيوية الثمانى عن اقتصاديات السوق قلت بكثير عن درجات حياد الدول النامية عن اقتصاديات السوق فقد ذهبت الدول النامية الى ما هو ابعد بكثير من الدول الآسيوية فيما يخص تدخل الدولة ومع ذلك لم تحقق اى نجاح مشابه لنجاح الدول الآسيوية .

واخيرا يصف التقدير السياسات الآسيوية العامة بأنها تضمنت قوانين السوق الأساسية التى تشجع الاستثمار ونماذج من تدخل الدولة خاصة فى مجال توفير رأس المال وخفض الضرائب والفوائد على القروض وتشجيع التصدير وحماية بعض الصناعات المحلية . واكب هذه السياسات درجة عالية من الاستثمار فى التعليم الاساسى ودرجة عالية من الالتزام البيروقراطى . فما هو جدير بالذكر ان البيروقراطية الآسيوية لم تشهد فسادا او بطالة مقنعة كمثيلاتها فى الدول النامية .

ويحذر التقدير من أوهام الذين يتخيلون ان تقليد هذا النموذج سوف يؤدى بالضرورة الى نفس النجاحات وذلك لأن المناخ العالمى فى العشرين سنة الماضية كان مواتيا لمثل هذه السياسات ، ولكن هذا المناخ قد تغير الى حد بعيد . فلن يسمح المجتمع الدولى للدول النامية بتشجيع الصناعة المحلية عن طريق الدعم . كذلك فإن قوانين التجارة العالمية لن تسمح ، بحوائط عالية من الجمارك والضرائب تقف فى وجه الواردات لحماية الصناعة المحلية . أما ما يمكن تقليده فى المعجزة الاسيوية فهو تركيزهم على التعليم والتكنولوجيا ونجاحهم فى خلق جو من التعاون بين القطاع الخاص والدولة .

يتناسى التقدير بعدين فى التجربة الآسيوية . أولا ، لقد اطاعت الشعوب الآسيوية النخب الحاكمة ومديرى الاستثمار دون مجادلات طويلة فى دهاليز الأيديولوجية والهوية مما وفر جوا من الاستقرار . ثانيا لقد كان ثمن التنمية الآسيوية باهظا إذا عرفت المشاكل البيئية التى تركتها تركة التنمية من تلوث هواء ومياه . فهل يمكن تقليد المعجزة مع الحفاظ على البيئة وفتح باب النقاش والمشادات على مصراعيه بين الدولة ومعارضيها ؟

د . نهى المكاوى

التقرير الاستراتيجى الآسيوى ١٩٩٢ - ١٩٩٣

Asian Strategic Reirew: 1992 - 1993, New Delhi, the Institute for Defence Studies and Analyses

اصدر معهد الدراسات والتحليلات الدفاعية بالعاصمة الهندية نيودلهى العدد الثانى من التقرير الاستراتيجى الاسيوى السنوى والذى « يتضمن مراجعة وتقييما لاهم التطورات الاستراتيجية باسيا مع رصد للتغيرات التى طرات على الانفاق والقوى العسكرية خلال عام ٩٢ - ١٩٩٣ » .

ويشير التقرير فى مقدمته لوجود ما لا يقل عن ٣٦ صراع مسلح كبير بمناطق مختلفة من انحاء العالم ، الا ان أبرز التحديات الامنية التى تواجه بنية الدولة القومية فى إطارها الحالى لا تعود الى انفجار الصراعات المسلحة ذاتها ، بل الى التغيرات الجذرية التى طرات على طبيعة الصراع . فقد تغيرت « طبيعة الحرب » بتراجع الحروب النظامية بمفهومها التقليدى كصراع بين قوى عسكرية متماثلة ومنظمة لصالح الحروب غير النظامية .

ويعد جمود هياكل المؤسسات القومية ووسائل الاستيعاب التقليدية للصراع والتى تمت صياغتها خلال فترة الحرب الباردة وعدم تكيفها بعد مع المعطيات الدولية الجديدة احد الاسباب الرئيسية الكامنة وراء اتساع نطاق الصراعات المسلحة دوليا وعدم التوصل الى علاج امثل لها . بالاضافة الى ذلك فان بروز قضايا الارهاب الدولى واستخدام أموال المخدرات لزعزعة الاستقرار السياسى تمثل تحديات ذات نتائج شديدة الخطورة والسلبية على المجتمع الدولى والقيادات الوطنية على حد سواء . وبذلك تخلص مقدمة التقرير الى ان خطورة الاشكال الجديدة من الحروب تبرز من اقتحامها العميق للنسيج الداخلى للمجتمع فى ظل غياب هياكل دولية أو اقليمية او وطنية قادرة على الاستيعاب والردع الحاسم .

ويفتتح مدير المركز السيد جاسجيت سينغ التقرير بدراسة نظرية حول « ادارة الأمن الاقليمى » يتطرق فيها الى ان المنهج « الكونى » للتعامل مع القضايا والنزاعات الاقليمية والمحلية والذى ساد خلال فترة الحرب الباردة لم يعد بالضرورة قادرا على تزويدنا بالحلول المثلى لقضايانا الحالية ، ويدفعنا ذلك الى ضرورة النظر فى تبنى منهج اقليمى للتعامل مع القضايا الدولية المختلفة ، مشيرا فى هذا السياق الى ملاحظتين جديرتين بالدراسة ، تتناول الأولى قضية نظرية تتعلق بضرورة إعادة تعريف مفهوم « الاقليم » ، فالمفهوم التقليدي والذى ساد خلال فترة الحرب الباردة يضع العامل الجغرافى فى مقدمة محدداته لاقليم دولى ما مما سيؤدى الى بروز معظم المشاكل الامنية كخلافات ثنائية دولية . ومن أبرز الامثلة على ضرورة إعادة النظر فى هذا المفهوم أن بعض الجزر التابعة للهند تعد جغرافيا اقرب الى اندونسيا وماليزيا وبورما منها الى الهند . وعلى الرغم من ذلك ينظر اليها على انها جزء من جنوب اسيا بينما ينظر الى اندونسيا وماليزيا تحديدا على انهما جزء من اقليم « جنوب شرق اسيا » . وبذلك تدعونا الدراسة الى معالجة القضايا الامنية على المستوى الاقليمى من خلال منهج « تشابك وتداخل الاقاليم » بدلا من الأسلوب السائد حاليا فى مجال الدراسات السياسية النظرية والتطبيقية والقائم على « التميز الجغرافى » بين الاقاليم المختلفة .

وتمثل الملاحظة الثانية امتدادا طبيعيا لما تمت الاشارة اليه سابقا فتبنى منهج تشابك وتداخل الاقاليم فى معالجة قضايا النزاع سيدفع الى ضرورة تغير الاسلوب التفاوضى لحل القضايا الخلافية بما يتطلبه ذلك من دعم « الحل الشامل » ومع ما يعنيه من ضرورة التوصل الى تسويات متزامنة والحيلولة دون تفتيت العملية التفاوضية ، وذلك كبديل لاسلوب الحلول الجزئية والمتتالية والذى يعنى الفصل بين المسارات الثنائية وعدم الاقرار بوجود اية صلة بينها .

ويتضمن الفصل الثانى عرضا تفصيليا لاتجاهات الانفاق العسكرى فى آسيا ، مدعما بكم ضخم من البيانات والاحصائيات والاشكال البيانية والتى تتناول مؤشرات مختلفة للمقارنة بين النفقات والقوى العسكرية لمختلف البلدان الآسيوية . وبخلاف المؤشرات الغربية فان التقرير يشير الى تراجع الانفاق العسكرى الهندى بشكل حاد مقارنة بدول الجوار الجغرافى ، فقد انخفض معدل الانفاق العسكرى الهندى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى الى ٢,٤٤ ٪ عام ٩٣ ـ ١٩٩٤ مقارنة بـ ٤,٠٤ ٪ عام ٨٦ ـ ١٩٨٧ ، وتبدو خطورة هذا التراجع فى ضوء استمرار معدل النمو المنخفض للناتج المحلى الاجمالى منذ عام ١٩٩٠ ، وتاثر الانفاق الدفاعى بشدة بالتخفيضات المتتالية فى قيمة العملة الهندية . وعمليا فأن الهند لم تحصل على اية انظمة تسليح رئيسية منذ عام ١٩٨٦ وهو العام الذى حصلت فيه على مدافع بوفرز عيار ١٥٥ م . م ، ويلمح التقرير الى ان انخفاض الميزانية العسكرية كنتيجه لتقلص الموارد العامة للدولة امر لايتفق مع استمرار وحجم التهديدات التى يتعرض لها الأمن القومى الهندى ، الا ان هذا الانخفاض يبرز كمؤشر واضح على ثقة ورغبة صانع القرار السياسى بالهند لاحتواء التوترات الحدودية وتجنب اى مخاطر باندلاع الحرب .

ويدق هذا الفصل ناقوس الخطر حول تراجع حصة الابحاث والتطورات العسكرية من اجمالى ميزانية الدفاع ، داعيا القيادة السياسية والعسكرية الى سرعة النظر فى تلك القضية الهامة نظرا لعلاقتها الحيوية والمباشرة فجوهر فلسفة الاعتماد على الذات والاكتفاء الذاتى فى مجال التسليح وتطوير البدائل الوطنية للخلاص من الضغوط السياسية والاقتصادية التى يخلفها الاعتماد على استيراد الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية الأجنبية .

وتحت عنوان « تطورات القوى العسكرية خلال الفترة من ٨٨ ـ ١٩٩٣ » يتناول الفصل الثالث دراسة رصدية لما يمكن ان نطلق عليه حركة مشتريات الأسلحة لدى معظم بلدان القارة الاسيوية ، فيلاحظ ان معظم الاقطار الاسيوية بدات العمل فى تبنى برامج سريعة كتحديث وتطوير قواتها المسلحة وزيادة الحياة العملية لما هو متاح لديها من أنظمة تسليح مختلفة ، وعلى الرغم من بروز البعد التكنولوجى فى مقدمة اهتمامات القوات العسكرية بمختلف الاقطار الاسيوية ، الا ان العقيدة القتالية نفسها قد دخلت مرحلة من التعديل لتتلاءم مع التحديات الدولية الجديدة والأوضاع غير المستقرة التى تسود العالم منذ انتهاء الحرب الباردة وكنتيجة منطقية للتغيرات الجوهرية التى طرأت على تكنولوجيا التسليح .

وفيما يتعلق بتجارة الأسلحة فان الدراسة ترصد بصورة غير مباشرة نتائج انهيار الاتحاد السوفيتى وماخلفه ذلك من عدم توازن فى السوق الدولية للسلاح حيث استطاع عدد من بلدان غرب آسيا (المملكة العربية السعودية) والعديد من بلدان جنوب شرق آسيا الحصول على العديد من انظمة التسليح المتطورة

وفى مقدمتها الصواريخ متوسطة المدى ، وجدير بالذكر ان نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من تجارة السلاح الدولية قد قفز من ١٠ ـ ١٥ ٪ خلال الفترة من ٨٥ ـ ١٩٨٧ الى ٥٧ ٪ خلال عام ١٩٩٢ .

ومن الطبيعى ان تحتل قضية الحد من الانتشار النووى موقعا هاما بين ثنايا التقرير وخاصة مع بروزها كقضية شديدة الحساسية فى صياغة أطر العلاقات الاستراتيجية بين الهند والولايات المتحدة الامريكية . ومن واقع أهمية القضية يتناول التقرير دراستين منفصلتين حول الحد من الانتشار النووى . الأولى بعنوان معاهدة الحد من الانتشار النووى ـ المشاكل والاحتمالات ، اما الثانية فتتناول المنهج الامريكى للحد من الانتشار النووى بآسيا ، ومن خلال الدراستين يحاول التقرير القيام بتغطية شاملة لهذه القضية بالتركيز على الجانب النظرى ودعمه بدراسة تطبيقية .

وبرغم من دعوة التقرير الى ضرورة العمل للتوصل الى اتفاقيات جديدة لاتتجاهل حقوق البلدان النووية مع حماية مصالح البلدان غير النووية الا أنه لاينفى صعوبة تلك الخطوة فى ظل الاوضاع الدولية وموازين القوى الحالية .

ومن خلال الفصل السادس يشد التقرير انتباهنا الى ظاهرة دولية جديرة بالدراسة والتحليل ، وذلك على الرغم من عدم تناولها بشكل عميق وموسع فى اى من التقارير الاستراتيجية الدولية الصادرة حتى الآن .

فظاهرة انتشار اسلحة القتال الصغيرة (رشاشات الكلاشنكوف AK-47, والقنابل اليدوية والالغام) تبدو ظاهرة مشتركة فى جميع البلدان التى تتعرض لحالة من عدم الاستقرار السياسى فانتشار اعمال العنف والارهاب ، وكمثال بسيط على مدى انتشار اسلحة القتال الصغيرة وانعكاستها السلبية على الأمن الداخلى فأن السلطات العسكرية الهندية بولاية جاموركشمير قد صادرت نحو ٨٠٠٠ رشاش ومايزيد عن مليون طلقة رصاص ، ١٠,٠٠٠ قنبلة يدوية ، ١٧٠٠ لغم و ٢١٠٠ كيلو جرام من المواد شديد الانفجار من الانفصاليين الكشمريين خلال الفترة من ٨٨ ـ ١٩٩٣ .

وترصد الدراسة اكثر من عامل يكمن وراء زيادة العرض والطلب الدوليين على تلك النوعية من الأسلحة ، فتغير طبيعة الحرب على المستوى الدولى واندلاع الحروب محدودة النطاق كصراعات مسلحة محصورة بين جماعات عرقية ودينية مختلفة ، وتواكب ذلك مع انتشار اعمال العنف والارهاب على المستوى الدولى وتزايد معدلات الجريمة وازدهار تجارة المخدرات الدولية ادى الى زيادة الطلب الدولى على تلك النوعية من الأسلحة لملاءمتها لطبيعة تلك العمليات .

كما ان العديد من البلدان المحيطة بمناطق الصراع والحروب الاهلية قد وجدت فى تصدير أسلحة القتال الصغيرة فرصة ذهبية لانعاش اقتصادياتها كما هو الحال فى البلدان المحيطة بالبوسنة والهرسك .

ويتناول الفصلان السابع والثامن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من المنظور السياسى والتكتيكى ، فيشير التقرير الى ان « الأمن الدولى يتعرض لعملية تحول جذرية منذ نهاية عصر الحرب الباردة ، وفى مثل هذه الظروف المتغيرة ستلعب الأمم المتحدة دورا حاسما لحفظ السلام والأمن الدوليين ، وخصوصا من خلال تدابير التدخل .. مما يخلق حاجة ملحة وعاجلة لتطوير اطار مفاهيمى لجعل عمليات حفظ السلام اكثر فاعلية » ويدعو التقرير الى ، ان تولى الأمم المتحدة عناية اكبر بقضايا السلام الاقليمى والنزاعات محدودة النطاق والارهاب الدولى وانتشار الأسلحة الصغيرة .. مع ضرورة تطوير اليات عمل للاستخدام الأمثل للدبلوماسية الوقائية والتاكيد على ان مصالح كل من البلدان المتقدمة والنامية تدعو الى دعم الأمم المتحدة لتحمل مسئوليتها كاملة بدلا من ان يلقى ذلك العبء على عاتق دولة عظمى بشكل منفرد أو مجموعة من الدول التى تسعى الى حل النزاعات خارج اطار الأمم المتحدة .

وبعنوان « اتجاهات العقيدة العسكرية » يتطرق الفصل التاسع للتغيرات الجذرية فى سيناريو الأحداث الدولية ومايتطلبه ذلك من تغير مواز لاعادة تنظيم القوات المسلحة وهياكلها الداخلية وعقائدها القتالية لمواجهة التحديات الناشئة فى اعقاب انتهاء الحرب الباردة .

وتشير الدراسة الى أن البلدان الغربية ستشاهد فترة من الاستقرار مع تلاشى الصراع التقليدى بين الكتلة الاشتراكية السابقة والنظم الرأسمالية وانتهاء التهديدات الكونية بحرب نووية عالمية ، الا أن البلدان النامية تشاهد اندفاع حاد نحو بناء قدرتها العسكرية لمواجهة عصر من عدم الاستقرار وخاصة انها لم تفلح بعد فى التكيف مع الأوضاع الدولية الجديدة .

ويتصدى الفصل العاشر والأخير من التقرير لقضية تحديات الأمن الداخلى ، ورغما عن اسلوب المعالجة النظرى وما اتصفت به الدراسة من درجة عالية من العمومية الا انها تخص الهند بأهتمام مركز عند تناولها لأثر العوامل الخارجية فى دعم التحديات الداخلية . حيث تتهم الدراسة باكستان بدعم حركات التمرد فى الهند وخاصة منذ عام ١٩٨٤ ، ويشير الباحث الى ان تراخى كل من الحكومة الباكستانية والافغانية فى مكافحة تجارة المخدرات لأسباب تتعلق بالتوازنات السياسية الداخلية ، ونجاح اباطرة المخدرات فى اقامة شبكة من العلاقات النفعية مع البيروقراطية الادارية بالبلدان فترك آثار سلبية على الهند يجعلها ممر لشحنات المخدرات المتجهة الى الدول الغربية .

وبرغم تصاعد حدة المشاكل الداخلية وخاصة ببلدان العالم الثالث فان الدراسة تؤكد على خطورة الاستخدام المتزايد للقوات المسلحة ـ والتى تمثل الأداة النهائية للدولة ـ فى معالجة مشاكل الأمن الداخلى ، نظرا لعدم تأهيلها لمثل هذه المهام ، كما أن تصاعد الحديث الدولى عن حقوق الانسان سيضع العديد من القيود الدولية والمحلية على استخدام القوات المسلحة كوسيلة مثلى للتعامل مع المشاكل الداخلية ، مما يتطلب خلق آليات عمل لتعميق الحل السياسى للتناقضات الداخلية بالمجتمع .

وبلاشك فان صدور العدد الثانى من التقرير الاستراتيجى الآسيوى يمثل اضافة جادة لمجال الدراسات والتحليلات الاستراتيجية بالهند ومنطقة جنوب آسيا ويأتى ذلك مع نجاح التقرير فى التخلص ـ إلى حد ما ـ من الاشكالية الدائمة فى تحليل ومعالجة قضايا الأمن القومى للهند من خلال منظور الصراع مع الصين وباكستان والتركيز على الاخيرة باعتبارها الخطر المباشر على وحدة وتكامل الهند ، حيث يبرز التقرير بشكل واضح أهمية النظر الى العوامل الداخلية كأسباب رئيسية لتفجر النزاعات المحلية .

وتعد الدراسة الخاصة بانتشار اسلحة القتال الصغيرة واثارها السلبية على الأمن الوطنى مجالا خصبا للدراسات الاكاديمية وخاصة مع عدم تعرض أى من التقارير الاستراتيجية الصادرة حديثا لتلك القضية التى تحتل جانبا كبيراً من الخطورة والاهمية .

وبرغم من الانتقادات التى قد يوجهها البعض للتقرير من غياب اى محاولة جادة للبحث عن صيغة استراتيجية بديلة الا انه سيكون من الصعب القبول بهذا الانتقاد حيث لاتعد مهمة التقارير الاستراتيجية السنوية طرح استراتيجيات بديلة بل التركيز على رصد وتقييم الاستراتيجيات المتبعة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة .

وعلى الرغم من نجاح التقرير ـ إجمالا ـ فى مناقشة عدد من القضايا الهامة والجديرة بالدراسة ، إلا أن سيطرة الصبغة العسكرية والأمنية على تحليل قضايا الأمن القومى فى الوقت الذى اتسع فيه نطاق هذا المفهوم ليشمل العديد من الروافد التى اصبحت تمثل مرتكزاته الأساسية ، يمثل احد ابرز جوانب الضعف والسلبية بالتقرير فعلى سبيل المثال لم تتعرض أى دراسة بالتقرير للآثار الناجمة عن التغيرات الاقتصادية العالمية والتوجه الدولى الحالى لاتباع سياسات اقتصادية اكثر ليبرالية ، بما لذلك من انعكاسات خارجية وداخلية متباينة على التركيبة السياسية للمجتمع وتطوره المستقبلى

وربما يعود التركيز الذى اوله تقرير هذا العام للجوانب العسكرية الى أنه من بين ثمانية باحثين مشاركين فى كتابة عشر دراسات تمثل محتوى التقرير فان اربعة منهم ذوو خلفية عسكرية ، وهذا يطرح قضية مزورة توسيع قاعدة المشاركين بالتقرير وتنوع خلفيتهم الثقافية لتشمل مجالات معرفية متعددة تساهم فى مزيد من الاثراء الفكرى للتقارير القادمة .

هشام بدوى

مؤلفات أجنبية حديثة

□ مؤلفات عن الشرق الأوسط :

Ian O. Lesser Bridge Or Barrier ? Turkey and West After the Cold War Los Angeles: Rand National Defense Research Institute, 1993, 86 p.

تركيا والغرب بعد الحرب الباردة لم تتأثر الاهمية الاستراتيجية لتركيا بانتهاء الحرب الباردة . بل على العكس فإن دور تركيا اثناء حرب الخليج ودورها المحتمل فى البلقان والبحر الأسود وآسيا الوسطى يجعلها القنطرة بين الشرق والغرب . ولايمكن لتركيا الاعتماد على موقعها الجغرافى وحده للمحافظة على هذه الاهمية . فالموقع الجغرافى وحده لم يؤهل تركيا للمشاركة الكاملة فى المجموعة الأوروبية ولن لايؤهلها لعضوية الوحدة الاوروبية . رغم استقرار التوجه الغربى فى تركيا وقناعة النخبة الحاكمة هناك بالميراث الاتاتوركى . لذلك فستظل تركيا من المدافعين عن حلف شمال الاطلنطى مع الولايات المتحدة كحلقة الوصل المضمونة بينها وبين الغرب . وستجد تركيا نفسها ممزقة بين الدفاع عن آمالها فى العضوية الاوروبية والتاكيد على هويتها التركية الآسيوية لما لتركيا من مصالح أمنية واقتصادية مع جيرانها فى آسيا الوسطى والشرق الاوسط . هذا المناخ يجعل تركيا اكثر حرصا على مهادنة ومصادقة الولايات المتحدة التى تعطى لتركيا بعض الشرعية كعضو فى المعسكر الغربى وهى (أى الولايات المتحدة) ايضا مهتمة بتركيا كحلقة وصل مع آسيا الوسطى . ولكن على تركيا أن تتخطى ازمة الثقة التى تعانى منها فى أروقة الكونجرس الامريكى بسبب المشكلة الكردية والارمنية .

وعلى الولايات المتحدة فى المقابل ان تشجع تركيا على الحفاظ على قدم فى اوروبا وأخرى فى آسيا وان تبلور علاقة عسكرية جديدة تحمى المصالح الامريكية وتتجاوب مع المخاوف التركية من

بوسفور ، ومتفادى القانون الامريكي الذى يحمى اليونان من اى بادرة هجومية فى القوة التركية . على الولايات المتحدة كذلك توسيع نطاق التعاون الاقتصادى والسياسى مع تركيا كنموذج للسوق الحر والعلمانية . ومن المعروف ان خسائر تركيا الاقتصادية بعد حرب الخليج وصلت الى ٩ بلايين دولار بسبب خسارة تركيا للسوق العراقية اغلاق خط انابيب البترول معها . لذلك فعلى الولايات المتحدة تشجيع تركيا على اقامة تجمع اقتصادى حول البحر الأسود .

Paul B. Hurkey: Toward the 21 St Century LOS AMNGELES: Rand National Defense Research Institute, 1993, 42 p.

تركيا فى القرن الحادى والعشرين :

يتوقع كاتب هذا التقرير الا تتغير توجهات تركيا فى المستقبل القريب بالاتراك على حد قوله متفقون على الخطوط العامة للسياسة التركية وهى مزيد من الديمقراطية والحداثة والتقدم الاقتصادى .
يرى الكاتب ان الوسط اليمينى هو السائد فى الثقافة والسياسة التركية مما يضعف من قدرة اليسار الوسطى او المعتدل من الوصول للحكم يعتقد الكاتب كذلك ان الاسلام السياسى محدود القوة فى منظومة السياسة التركية فهو موظف بعناية من قبل الوسط اليمينى . ويقدر الكاتب ان رغم ضعف وتفكك الاحزاب السياسية التركية الا ان مستقبل الديمقراطية بها مستقر دون ان يحلل ذلك .
على الصعيد الاقتصادى يحدد الكاتب المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد التركى وهى تضخم مزمن ، عجز فى الميازنية ، وقطاع عام كبير وبحاجة شديدة للتخصيص ، أما عن الايجابيات الاقتصادية فى تركيا فهى واضحة فى الاتجاه الى تزايد الصادرات التركية والاستثمارات الأجنبية بها .

Marry Morris New Political Realities and the Gulf: Egypt, Syria, and Jorsan LOS Angeles: Rand National Defense Research institute, 1993, 56 PM.

مصر وسوريا والاردن فى مواجهة حقائق سياسية جديدة فى الخليج :

يتعرض هذا التقرير الى مستقبل علاقات الدول الثلاث مع دول الخليج على إثر حرب الخليج وماكشفته من مواضع ضعف داخل كل نظام على حدة ومابين الدول الثلاث ودول الخليج . تجمع بين مصر وسوريا والاردن بعض الملامح المشتركة منها انها من الدول ذات الاقتصاد الفقير نسبيا فى العالم العربى كما انها تفتقر الى المصادر الطبيعية للثروة خاصة فى وجه نسبة تزايد عالية للسكان . لذلك فهى تشترك فى مشكلة اساسية وهى توفير فرص عمل وخدمات عامة لهذا العدد المتزايد من السكان . وفى اثنتين من هذه الدول - اى مصر والاردن - يتمتع التيار الاسلامى بشعبية متزايدة . ومع ذلك فهناك مشاكل خاصة بكل دولة على حدة تجعلها تختلف عن الدول الاخرى فى التوجه والسياسات . فى مصر على سبيل المثال هناك مشاكل اقتصادية وبيروقراطية عظيمة قد تؤثر على قدرة هذا النظام على مجابهة التيار الاسلامى وقدرته على تاكيد قيادته لمنطقة الخليج . وفى سوريا مشكلة خلافة واضحة . لايعلم احد فى سوريا من سيخلف الرئيس الاسد وماسيعنيه هذا بالنسبة لاستقرار التوجه السورى الحديث نحو الولايات المتحدة واحتمالات تزايد التوجه السورى نحو ايران . وفى الاردن توجد مشاكل اكثر تعقيدا ، فهى مملكة ذات موقع جغرافى وتكوين سكانى غاية فى التعقيد ومهمة الملك الاساسية هى انعاش الاقتصاد والابقاء على توازن قوى بين الاردنيين من اصل فلسطينى والاردنيين القوميين والاسلاميين .
على الجانب الاخر هناك مصلحة أمريكية اساسية فى منطقة الخليج وهى البترول الذى يمثل ٢٢ ٪ من البترول الخام المستورد فى امريكا . وبما ان الولايات المتحدة قد التزمت بحماية امن كل من اسرائيل والسعودية فعليها ان ترسم سياسة خارجية دقيقة تجاه الدول الثلاث (مصر وسوريا والاردن) اللاتى تؤثرن على الخليج وتتاثرن به بطريقة مباشرة اقتصاديا وسياسيا . تمتلك الولايات المتحدة العديد من الوسائل لمساعدة تلك الدول على التنمية والاستقرار مثل المساعدات الاقتصادية على المستوى الحكومى والخاص والقنوات الدبلوماسية للتاثير على التيارات السياسية وحركة التسليح فى المنطقة . ومع اهمية ربط المساعدة الامريكية بشروط إلا انه من الضرورى لصانع السياسة الخارجية الامريكية ان يقدر مدى الضغوط الداخلية فى كل دول المنطقة من قبل حركات معارضة تشكك فى شرعية تلك النظم ورأى عام لايقبل التفريط فى السيادة .

Ian O. Lesser Security in North Africa : Internal and Exteral Challenes LOS Angeles: R.AND National Defense Research Institute. 1993, 76 P.

الأمن فى شمال افريقيا والتحديات الداخلية والخارجية :

يحدد التقدير الاتجاهات الاقليمية فى شمال افريقيا كالآتى)
(١) الاستقرار الداخلى وشرعية النظام الاتجاه العام فى هذه الحالة يكون فى جهة الأزمة بسبب الانفجار السكانى وتدهور الاقتصاد .
(٢) التيار الاسلامى . الاتجاه العام فى هذه الحالة يكون فى جهة الراديكالية العنيفة وذلك لقناعة الجماعات الاسلامية فى شمال افريقيا انها لن تصل الى الحكم الا عن طريق العنف مما يدفعها لتبنى مواقف راديكالية ومد جسور التعاون مع الراديكالية العالمية .
(٣) الشمال الاوروبى . الاتجاه العام فى هذا الصدد هو تزايد حدة الخوف فى شمال افريقيا من عمليات صد وتميز ضده من قبل الشمال فى اوروبا والتى تعانى هى الأخرى من مشاكل اقتصادية وتزايد حركات الراديكالية اليمينية . (٤) دور جديد على الخريطة العالمية . تتجه دول شمال افريقيا الى البحث عن دور جديد لها فى خريطة العلاقات والأيديولوجيات العالمية بعد أن ضعفت حركة عدم الانحياز عالميا . (٥) سباق التسلح الاقليمى يتجه الى الصعود والحدة . (٦) قدرة الرأى العام على تحديد اتجاه السياسة الخارجية تتجه الى التزايد ايضا خاصة بعد حرب الخليج حين غمرت مشاعر الرأى العام المضادة للتحالف العالمى المشاعر الموالية للتحالف من قبل النخبة الحاكمة فى تونس والمغرب .
ودلالات هذه الاتجاهات على المصالح الامريكية متعددة منها :
(١) على امريكا ان تحدد موقفا واضحا من الجزائر المؤهلة لتكون القائد الاقليمى فى المنطقة لما لها من تعداد سكانى وثروات طبيعية وتجربة صناعية وقدرة نووية وتطلعات فى السياسة الخارجية . على الولايات المتحدة ان تتقبل الديمقراطية فى الجزائر مع احترام الاحزاب الاسلامية المعتدلة وربط المساعدات الامريكية بعملية ديمقراطية صحيحة ومعتدلة فى الجزائر . (٢) ليس من مصلحة الولايات المتحدة ارساء قواعد عسكرية فى المنطقة ولايمنع هذا من توطيد العلاقات التجارية والسياسية . (٣) من الضرورى ان تحافظ الولايات المتحدة على تواجد فعال فى البحر المتوسط للتعامل مع الموقف فى حالة تطور القدرة النووية الجزائرية بشكل يهدد المدن الأوروبية الجنوبية . (٤) يمكن للولايات المتحدة ان تتوقع المساعدة من جانب النظام التونسى والمغربى بل والجزائرى إن هى التزمت بما سبق الاشارة اليه .

★ المؤلفات السابقة صدرت كلها عن مؤسسة راند البحثية بكاليفورنيا وهى مؤسسة تغذى الجيش الامريكى بالتقارير والتوصيات . ونقدم الشكر للباحثة مارى موريس على تعاونها مع مكتبة السياسة الدولية .

Mansour Moaddel Class, Politics, and Ideology in the Iranian Revolution Michigan: Columbia University Press, 1993, 346 P. S37. 50

الطبقة السياسة والايديولوجية فى الثورة الايرانية :

يقدم هذا الكتاب تحليلا سسيولوجيا للثورة الايرانية مع التركيز على أسباب واليات الثورة من منطلق الأيديولوجية . يؤكد المؤلف على ان الثورة الايرانية لاتفهم جيداً من منظور الصراع السياسى او الطبقى لانها نتاج لايديولوجية ثورية . اى ان هذا الكتاب يعالج الأيديولوجية كعامل مستقل يؤثر فى النتائج السياسية على عكس نظريات اخرى تعالج الأيديولوجية كعامل متاثر بالسياسة والاقتصاد .

Hooshang Amirahmadi and Nader Entessar Iran and Arab World New York: St. Martin,s Press, 1993, 267p. S49.95

ايران والعالم العربى :

يفند المؤلف محددات العلاقات العربية الايرانية مع التركيز على علاقة ايران بكل من السعودية ومصر والعراق ولبنان وسوريا . يخلص الكتاب إلى ستة أبعاد رئيسية للعلاقات العربية الايرانية وهى البعد الثقافى والعرقى والجغرافى والتاريخى والايديـولوجى والسياسى . وفى حدود هذه الأبعاد يرى الكاتب ان ايران ما بعد الثورة قد أيقنت برجماتية وفاعلية السياسة الخارجية الايرانية فى عهد الشاه . وان الوضع الراهن فى العالم العربى هو وضع غير قابل للدوام فى حد ذاته . بالكتاب تقييم للسياسة الامريكية تجاه ايران وتجاه توازن القوى فى منطقة الخليج .

Ann Lesch, ed. Transition to Palestinian Self Government: Practical Steps Toward Israeli-Palestinian Peace Purdue: Indiana University PMRESS, 1992, 160 p. S10. 95

التحول الى الحكم الذاتى الفلسطينى :
خطوات عملية :

دراسة هامة قام بها عدد من الدارسيين للشرق الاوسط داخل لجنة الأمن الدولى التابعة للاكاديمية الامريكية للعلوم والآداب . ضمت مجموعة الدارسين اساتذة فلسطينين واسرائيليين وعرب وامريكيين قاموا جميعا بتخطى المواقف المعلنة فى المفاوضات وطرحوا حلولا عملية للمشاكل الواقعية المتوقعة فى المرحلة الانتقالية . دارت معظم المشاكل المطروحة بالدراسة حول المؤسسات المدنية والسياسية والأمن الداخلى والخارجى وشئون الاقتصاد والمصادر الطبيعية . الدراسة متوازنة وواعية ويجب قراءتها ومقارنتها بالواقع الحالى الذى تبلور بعد نشر هذه الدراسة .

Ahmad Moussalli Radical Islamic Fundamentalism: The Ideological and Political Discourse of Sayyid Qutb Beirut: The American University in Beitut, 1993, 26p. $20.00

الأصولية الراديكالية الاسلامية وافكار سيد قطب :

دراسة امينة وذكية لأحد اهم المفكرين المصريين فى القرن العشرين . توضح الدراسة بعض الاخطاء الشائعة عن الاصولية مؤكدة ان الاصولية فكرية بقدر ماهى سياسية وانها تحول الافكار المحافظة الى اهداف تقدمية وانها لاتتجاهل بل تتعامل مع الحقائق العلمية . وفى نهاية الدراسة يوضح الكاتب بعض نقاط الضعف فى الفكر الاصولى لسيد قطب ومنها تقديمه الأهداف السياسية على الاصول الفلسفية وكان الله يتجلى فقط فى المجال السياسى . الاصولية عند سيد قطب ينقصها التحليل التاريخى المنظم .

Akbar Ahmad Postmodernism and Islam: Predicaments and Promise London: Routledege, 1992, 294p. $19.95

مابعد الحداثة والاسلام :

ربما لصعوبة الموضوع محل الدراسة فقد يصعب على القارىء تحديد الخط الاساسى بهذا الكتاب ، فهو مجموعة من المقالات تتراوح بين موضوعات فلسفية عن آلهة الاغريق ورسل الساميين ودراسات فى الثقافة والاسلام والاعلام . ومع ذلك فالكتاب يستحق القراءة لانه يمثل احدى محاولات قليلة تسعى لتطبيق التحليل المعروف باسم « مابعد الحداثة » على المجتمع الاسلامى . فاطروحات « مابعد الحداثة » مازالت فى طور التكوين لاتستطيع التحدث عن نظرية بالشكل المتعارف عليه . لذلك فكل محاولة لتطبيق هذه الأطروحات على عالمنا الاسلامى مهما كانت ناقصة هى محاولة محمودة .

Bassam Tibi Contflict and War in the Middle East 1967- 1991: Regional Dynamic and the Superpowers New York: St. Msrti,s Press, 1993, 253p. $39.95

الصـراع فى الشـرق الاوسط بين الاقليميـة والقوىالعظمى :

يتناول طيبى قضية هامة وهى البعد الاقليمى والدولى لحروب الشرق الاوسط منذ ١٩٦٧ . الفكر السائد فى المنطقة يرجع هذه الحروب الى الصراع الدولى مابعد الحرب العالمية الثانية ويرى الصراعات الاقليمية على انها المجال الذى حارب فيه المعسكران الشرقى والغربى دون مواجهة مباشرة حسب قواعد الحرب الباردة . ولكن طيبى يؤكد غير ذلك ، فهويؤكد على أن آليات الصراع الاقليمى هى التى حتمت وحددت مجرى الأمور فى حروب ١٩٦٧ و ١٩٧٣ والحرب العراقية الايرانية . إنها دراسة تنظيرية تستدعى دراسة تنظيرية تستدعى القراءة والتفكير .

□ مؤلفات فى العلاقات الدولية :

Paul Kennedy Prepring for the Tewnty Forst Century New York: Random House, 1993, 428p. $25.00

التحضير للقرن الحادى والعشرين :

هذه الدراسة الجديدة للكاتب المشهور بول كيندى صاحب كتاب « صعود وهبوط الدول الكبرى » لعام ١٩٨٨ لاتقل فى الأهمية والاتقان البحثى عن مؤلفاته السابقة . فهى دراسة تحليلية جذابة للقوى الخمس الكبرى التى تتنافس على سيادة المستقبل . لكنها غير تقليدية فهى تتناول اسئلة تخص عالم القرن الحادى والعشرين حيث التعداد السكانى للكرة الارضية سيصل الى ٨ بلايين وربما ١٠ بلايين معظمهم يعيشون فى حزام الفقر العالمى . يتناول بول

كيندى ملامح التكنولوجيا فى القرن الحادى والعشرين بالتحليل فى محاولة للكشف عما ستسفر عنه من ايجابيات وسلبيات وصراعات ثم فيتساءل ان كانت تكنولوجيا الزراعة الحديثة ستتسبب فى إفقار المزيد من المزارعين التقليديين ، وتكنولوجيا التصنيع الآلى ستفعل نفس الشىء للصناع التقليديين ، وماذا ستفعل المشاكل العرقية والثقافية بشعوب الجنوب ، وماهو الدور الذى ستلعبه كل من اليابان واوروبا والولايات المتحدة فى هذا الصدد ؟ ولاينسى الاستاذ كيندى استاذ علم التاريخ ان يتساءل عن دور التعليم والمراة فى القرن الحادى والعشرين

انها دراسة مكملة لدراسة عام ١٩٨٨ حين قام كنيدى بتحليل العوامل الداخلية التى تساعد على صعود وهبوط مقدرات الدول الكبرى دراسة عام ١٩٩٣ تركز على العوامل العالمية والمشاكل العابرة للقارات والتكنولوجيا الحديثة كمحددات للقوة العالمية فى القرن المقبل علينا سريعا . (فى العدد القادم من السياسة الدولية عرض تفصيل لهذا الكتاب)

Mark Zacher The International Political Economy of Natural Resources 2 molumes, London: Edward Edger Publications, 1992, 1000p. 82.00 English Pounds

الاقتصاد السياسى الدولى للمصادر الطبيعية للثروة :

عمل فى مجلدين يتناول الاقتصاد السياسى لمصادر الثروة الطبيعية فى العالم . يركز هذا العمل على تآكل الموارد الطبيعية فى اجزاء مختلفة من العالم ويقوم بتحليل العوامل المؤثرة على تلك الثروة . يولى الكتاب اهمية خاصة لمسالة الاستثمار الاجنبى ومايحكم قرارات المستثمرين الاجانب والدول المضيفة لهم . واخيراً يتناول الكتاب بالتحليل الاحتمالات المستقبلية للصراع والتعاون فى مجال استثمار الثروة الطبيعية .

John Vasquez The War Puzzle Cambridge: Cambrisge Unversity Press, 1993, 378p.

فزورة الحرب :

دراسة فى ظاهرة الحرب ، مغزاها وانواعها واسبابها واكثرها تكرارا والعوامل المؤثرة فيها . يخلص الكتاب الى عدة نتائج يترتب عليها فصل خاص بظاهرة السلام ومايجب ان يتواجد عالميا ليتحقق السلام بين الدول .

(بهذا العدد من السياسة الدولية عرض مفصل لهذا الكتاب) .

□ مؤلفات فى التنمية والاقتصاد :

Paul Ekins, ed. Real Life Economics: Understanding Wealth Creation London: Routledge, 1992, 432p. 12.99 English Pounds

الاقتصاد الواقعى وحقيقة تكوين الثروة :

منذ ١٩٤٥ والعالم الصناعى المتقدم ينعم بمستويات رفاهية عالية . ولكن هذا الكتاب يضىء النور الاحمر محذراً من ان نظرية التحديث التى واكبت هذا السجل الاقتصادى الباهر غير حقيقية ، فهى لاتذكر ان التقدم الصناعى واكبه تدهور شديد فى صحة العالم البيئية وفى نمط الحياة الثقافى الاجتماعى فى الدول الصناعية . اذن فهذه دراسة تعيد النظر فى نظريات الاقتصاد والحداثة وتستخلص بعض النتائج التى قد تؤثر على السياسات الاقتصادية فى المستقبل .

Clause Alvares Science Development and Violence: The Revolt Against Modernity Oxford: Oxford UNiversity Press, 1992, 198p. 10.95 English Pounds

العلم والتنمية والعنف : ثورة ضد الحداثة :

دراسة ثانية تعيد النظر فى مسلمات نظرية الحداثة التى تقوم على ان التقدم هو مضمون التنمية والتحديث . يؤكد الكاتب ان التحديث كان مدمرا ومفسدا للبيئة الطبيعية ولذلك يجب التحذير من ان التحديث كما سبق فى القرن العشرين وربما التاسع عشر ايضا لم ينطو على تقدم وتنمية فى جميع نواحى الحياة وعلى طول الخط .

John Firor and Judith Jacobsen, ed. Humans and the Environment Boulder: Westview Press, 1992, 250p. $27.75

الانسان والبيئة :

فى معارضة واضحة لنظرية الحداثة يعرض الكاتبان وجهة نظر تؤكد على ان البيئة الطبيعية قد اضيرت على مر العصور بسبب الثقافات المختلفة والمتعاقبة .

ولايريان ـ على عكس الكتاب السابق ـ ان الثورة الصناعية والتحديث هما وحدهما اللذان اضرا بالبيئة الطبيعية للانسان . يقرر الكاتبان ان الثورة الصناعية والتحديث هما احدى حلقات السلسلة التاريخية الطويلة من الأعمال البشرية المضرة بالبيئة .

Christian Uglig ed. Strategien der Armutsbekampfung Bochum: Institut fur Entwicklungsforschung und Entwichlungspolitik, 1993, 102 S.

استراتيجيات مكافحة الفقر :

دراسة فى نظريات التنمية يقوم بها فريق بحثى من جامعة بوخوم بالمانيا . يتضمن الكتاب سبعة فصول تتناول مقولات واطروحات نظرية فى ميدان التنمية . على سبيل المثال يتناول كارل اوزنر مسئولية المجتمع الدولى عن مشاكل الفقر بالتحليل ويتساءل إن كانت هذه المشاكل تحول انتباه المؤسسات الدولية عن التخطيط للمستقبل . وقد يتعجب المرء من تلك الرؤية الجامدة لفقراء العالم ، لكن واقع الامر ان المؤسسات الدولية غارقة فى مشاكل يومية تمتص الجهد والمال ويبقى القليل منهما للتدبر فى مشاكل المستقبل وسبل الوقاية منها .

تتناول جودرون لخنمان نماذج التنمية التى يدعمها ويروج لها البنك الدولى والمجتمع الصناعى مثل برنامج الاصلاح الاقتصادى والتخصيص . تعتقد لخنمان ان تلك النماذج لم تخطط جيدا لتحقق ما وعدت به من تحسين احوال الفقراء وتؤكد ان نظرة الى تلك النماذج والبرامج تكشف عن عدم اكتراث او استفادة من الانتقادات العديدة التى وجهت الى تلك البرامج من انحاء شتى من العالم . ويتعرض فصل آخر لقضية تشجيع المشاريع الصغيرة فيؤكد الكاتب ان دراسة حالة نيجيريا توضح صدق الاعتقاد بان تشجيع المشاريع الصغيرة يزيد من فرص الفقراء ولكنه يحذر من ان هذا النموذج التنموى لاينجح الا اذا واكبته مجهودات كبيرة فى مجال التعليم وتبادل المعلومات وحل مشكلة السيولة المالية . ذلك الى جانب مشاكل المراة العديدة التى تتناولها فريدريكا روستابرج موضحة كيف تفشل برامج التنمية حين لاترى حقيقة المؤسسات والمفاهيم من وجهة نظر المراة الفقيرة .

□ مؤلفات عن أوروبا :

Erich Schmidt-Eenboom Schnuffler Ohne Nase- Der BND Detmold: Curt Schmitt, 1993, 516 S. DM 78.00

الجهاز السرى الالمانى :

دراسة نقدية للجهاز السرى الالمانى فى مرحلة مابعد الحرب الباردة . يعتبر المؤلف ان انتهاء الحرب الباردة هو التحدى الاكبر الذى يواجه اجهزة جمع المعلومات فى المعسكرين الشرقى والغربى . ويأخذ المؤلف الجهاز الالمانى كحالة للدراسة فيقول انه بينما تتبدل الأهداف والهياكل شرقا وغربا على اثر انتهاء الحرب الباردة إلا ان الجهاز السرى الالمانى لايتغير . فهو مازال يحوى اكبر عدد من الموظفين فهم اكثر عدداً من وزارة الخارجية الألمانية . وهو بذلك يعتبر القوة الخامسة فى الدولة . هذه الاستمرارية لاتعكس فاعلية الجهاز او فائدته لكنها تعكس صعوبة التأقلم مع المناخ العالمى الجديد

John Cole and Francis Cole TMHE Geography of the European Communty London: Routledge, 1993, 320 p. 12.99 English Pounds

جغرافية الجماعة الاوروبية :

تحليل واف لمقومات المجتمع الاوروبى الاقتصادية والسياسية والبيئية مع التركيز على كل دولة اوروبية متعددة . يخلص الكاتبان الى ان الفوارق بين الدول الاوروبية كبيرة خاصة فيما هو خاص بالقوة ومصادرها . لذلك يولون أهمية خاصة لردود الأفعال المتباينة والمرتقبة فى كل دولة اوروبية على إثر عمليات الاندماج .

□ مؤلفات عن روسيا وآسيا الوسطى :

Christian Schmidt- Hauer Rubland in Aufruhr Betmold: Curt Schmitt, 1993, 350 S DM 39.80

الانتفاضة الروسية :

يلقى مراسل جريدة ZEIT الالمانية وصاحب كتاب عن قصة حياة جورباتشوف نظرة متشائمة على احتمالات الاصلاح الاقتصادى فى روسيا . يسود الاقتصاد الروسى فى الوقت الراهن حالة فساد عامة وتهرب من الضرائب وعدم انضباط ادارى . وإذا اضفنا الى ذلك الثقافة الروسية التى تشجع على الخوف من السلطة لاالمشاركة فيها فإن عملية الاصلاح ستعنى الحاجة الى مراجعة عامة وشاملة للهيكل القانونى للدولة حتى تتبدل هذه الثقافة ويبدا الروس فى احترام السلطة والمحافظة عليها .

Graham Fuller Central Asia: The New Geopolitics LOS Angeles, Rand National Defense Research Institute, 1993, 86 p.

آسيا الوسطى والجغرافيا السياسية الجديدة :

(انظر العرض التفصيلى بهذا العدد من السياسة الدولية)

ن . ك

المؤلفات العربية السياسية

□□ د . محمد عابد الجابرى - الخطاب العربى المعاصر - بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية - ١٩٩٢ □□

يعرض الكتاب لاحد اهم الامور المثيرة للجدل داخل النخبة السياسية والثقافية العربية . وهو المعنى بلغة الخطاب العربى المعاصر . فى محاولة للاقتراب من الصورة التى يطرح العربى نفسه من خلالها على العالم من ناحية . والتى يرسم من خلالها اماله وطموحاته ومطالبه من ناحية اخرى . وباختصار شديد هى رؤية للذات العربية المعاصرة ضمن ما يجرى حولها من تغيرات عالمية عميقة من خلال تصور هذه الذات نفسها ومن واقع ما صدر وما يصدر عنها . وينقسم الكتاب الى خمسة فصول اساسية تقع فى ٢١٥ صفحة وتعنى بأنواع ذلك الخطاب العربى .

الفصل الاول : الخطاب النهضوى العربى :

ويدور حول قضية النهضة عامة والتجديد الفكرى والثقافى خاصة ويقول المؤلف انه منذ بدء اليقظة العربية الحديثة ، ومع اوائل القرن التاسع عشر والفكر العربى بمختلف إتجاهاته وتياراته ، يعيش مشكلة النهضة ، وبالأخص يبحث عن مشروع للنهضة . بل يجب القول : أن مشكلة « النهضة هى التى كانت ، ولا تزال ، وراء انبعاث الفكر العربى وانقسامه إلى اتجاهات وتيارات » وإذا كان شعار الثورة » قد سيطر على ساحة هذا الفكر منذ أوائل الخمسينات من هذا القرن ، فإن هذا لا يعنى أن مشروع النهضة قد تحقق كاملا وأن شعار النهضة لم يعد يستجيب لطموحات الجيل العربى الجديد . كما قد يكون تراءى للبعض فى أوائل الستينيات ، بل بالعكس لقد استرجع هذا الشعار منذ بضع سنوات مكانته فى الساحة الثقافية العربية . بينما دخل شعار الثورة منطقة الظل على نفس الساحة . وينتقد المؤلف الخطاب النهضوى السلفى المعاصر قائلا بأنه ليس بخطاب متطور يتجاوز نفسه ومشاكله باستمرار بل بخطاب يكرر نفسه ويطرح نفس المشكلة . كما انه يركز على العقل السلفى المشتق من « عقلت » البعير إذا جمعت قوائمه » ويرجع فى اساسه الأخلاقى والدينى إلى » وسمى العقل عقلا لانه يعقل صاحبه عن التورط فى المهالك . أى يحبسه » ويستمد فعاليته من كونه يعقل عن « الله » إما « بفكر ونظر » كما يقول المتكلمون وإما بـ « بصيرة ومعرفة » كما يقول المتصوفة السنيون .

والعقل السلفى إذن مكبوح الجماح مردود الشطط لا ينتج العلم بل هو « صديق له فقط » يبحث فى أسرار الكون ولكن مع إحترام الحقائق الثابتة إنه عقل الماضى ، لا بل عقل السنه الذى كبح جماح

سيرة النهضة الماضية التى شيدها عقل المعتزلة والفلاسفة والعلماء .

ثم يختتم المؤلف هذا الفصل بالحديث عن فشل محاولات النهضة العربية من خلال مشاريع غربية كالليبرالية فيقول « لقد إلتقط الليبرالى العربى مركبات ذهنية من فضاء الفكر الأوروبى وأخذ ينثرها فى الفضاء العربى على شكل متنوعات صحفية الطابع وبـ لغة التلغراف ، مركبات لا رابطة بينها فلم تجد اثرا .

ثم الاشتراكية فيقول بأن الاشتراكى العربى لم يبذل قدرا من النجاح يفوق اخاه الليبرالى . رغم محاولات ذلك الاشتراكى لنقد الليبرالى بنفس مصطلحات الاشتراكية العالمية . ولم يكن كلاهما سوى سلفى فى نهاية الامر . وفى جميع الأحوال فإن الوعى بالنهضة يثير قضية النموذج السلفى فى مواجهة النموذج الأوروبى . وكل من النموذجين يفهم النهضة على أنها إستعادة وإسترجاع لمسيرة النهضة سواء الاسلامية ، أو الغربية . ولكن المستقبل يستلزم فك إسار هذه الرابطة فى محاولة للتعارف النقدى على هذه المذاهب جميعا . بما يمكن من بناء النوذج الجديد الذى يجمع الاصالة والعصرية معا .

الفصل الثانى : الخطاب السياسى : ـ

ومحور الفصل العلمانية وما يرتبط بها والديمقراطية واشكالها وإشكالياتها ويعد هذا الخطاب فى الحقيقة الوجه الآخر للخطاب النهضوى العام . وبالتالى فهو يمارس السياسة لا كخطاب فى الواقع القائم » بل كخطاب يبحث عن واقع اخر . فهو لا يواجه الواقع السياسى القائم ولا يدعو إلى تغييره أو إصلاحه إنطلاقا من تحليله ، بل إنه يقفز عليه ليطرح كبديل له إما « الواقع ـ الماضى العربى الاسلامى المجيد » أو « الواقع ، الحاضر الأوروبى فى ثوبه الليبرالى أو ما بعد الليبرالى . وبالتالى فإنه يتمحور أيضا حول نفس القطبين فى تعبيرات أخرى منها الدين والدولة ، الاسلام والعروبة . حقوق الأغلبية والأقلية ويمعنى أخر مسالة الديمقراطية .

وعن ثنائية الدين والدولة قبول مفكرنا العربى أن الفصل فى هذه القضية كان يقدم ولا يزال من طرف التيارات المتعارضة كشرط أولى لنجاح النهضة بل لامكانيتها . حيث كتب أحد رواد الليبرالية العربى يقول : منذ قرن « مادام قومنا لا يميزون بين الأديان التى يجب ان تكون بين العبد وخالقه ، والمدنيات التى هى بين الانسان وابن وطنه أو بينه وبين حكومته . ولا يضعون فاصلا بين هذين الميدانين المتميزين . فلا يؤمل نجاحهم فى أحدهما ولا فيهما جميعا » بينما يرد عليه مفكر سلفى معاصر فيقول وإنا معشر المسلمين إذا لم يؤسس نهوضنا وتمدننا على قواعد ديننا وقرآننا فلا خير فيه لنا ولا يمكن التخلص من وصمة انحطاطنا وتاخرنا إلا من هذا الطريق ، ويعلن هذا السلفى على مرجعية الليبرالى العربى وهى الحضارة الأوروبية فيقول « إن ما تراه من حالة ظاهرة حسنة فينا من حيث الرقى والتقدم والأخذ بأسباب التمدن هو عين التقهقر والانحطاط لأننا على تمدننا مقلدون للأمم الاوروبية » وفى كل الأحوال ياتى الخطاب السياسى غامضا يفتقد التركيز والهدف ويعالج قضايا سياسية غير مباشرة من خلال طرح قضايا غير سياسية مباشرة .

وعن ثنائية العروبة والاسلام يقول بأن الخطاب السياسى القومى فى محاولته إعادة ترتيب العلاقة بين العروبة والاسلام تاريخيا وقانونيا من التاكيد على أن الاسلام فى حقيقته الصافية نشأ عن قلب العروبة وأفصح عن عبقريتها إحسن إفصاح فلا يمكن أن يكون هناك صدام . ولكن لا يعنى إعتزازنا بالاسلام والتراث واعطاءنا القيم منزلتها إتخاذ الاسلام رابطة سياسية يمكن إقامة كيان على أساسها . بينما يطرح مفكر سلفى رؤيته النقيضة فيقول « أن أمة العرب قد عزت بالدين . ومجدت بالدين فلا سبيل لها غير الدين إن أرادت البعث والحياة ورغبت فى العزة فلن تقوم الامة ثانية إلا بما قام به أولها » .

وعن ثنائية أو إشكالية الديمقراطية يقول المؤلف إن رواد السلفية كانوا قد عادلوا بسرعة بين الديمقراطية والشورى الاسلامية فى خطابهم وكانت الشورى أو الديمقراطية فى تعريفهم تعنى غياب الاستبداد المطلق أما الاستبداد المقيد « فهو غير ممنوع فى الشرع ولا فى العقل بل هما على وجوبه » بينما يرد الليبرالى العربى قائلا بأن « الديمقراطية تنطوى على معنى أكبر . فالديمقراطية نظام فى المجتمع قبل ان تكون نظاما فى الحكم » ورغم أن كثيرا من دعاه الديمقراطية قد ناصروا الثورة المصرية ومدها القوى الذى تجاهل الحريات . إلا أنهم إستكانوا توصيف ذلك بإنه محاولة لتخوين الحرية السياسية من خلال الحرية الاجتماعية . وإن كان الاتجاه المعاصر عاد ليؤكد على أن حرية التعبير والتفكير التى ينبغى أن تتاح ضمن المجتمع العربى السائر فى طريق الديمقراطية الصحيحة هى الحرية التى ينبغى أن تتعدى الأهداف السياسية الأساسية للديمقراطية . ولا تتناقض مع المبادىء الكبرى للحياة القومية .

الفصل الثالث : الخطاب القومى :

ويركز حول التلازم الاشكالى الذى يقيمه الفكر العربى بين الوحدة والاشتراكية من جهة وبينهما وبين تحرير فلسطين من ناحية أخرى ويقول المؤلف فى هذا الفصل بأن الخطاب الوحدوى القومى قد مر بعدة مراحلة تطويرية . فى المرحلة الأولى طرحت قضية الوحدة طرحا عاطفيا صرفا بل صوفيا فلم يكن الاهتمام موجها نحو البحث عن الأسس الموضوعية التى تجعل الوحدة ممكنه ولا عن المراحل التى لابد من قطعها قبل الوصول إلى الوحدة الشاملة بل لقد طرحت الوحدة الشاملة هذه كبديل عن واقع الماساة المتخلفة من التخلف والتجزئة والاستعمار رغم عدم تهيؤ الظروف الموضوعية لذلك وهو ما كان يؤلم المفكرين القوميين .

المرحلة الثانية : وتميزت بطرح اقل رومانسية وإن اتسمت بملامح افلاطونية ركزت على أن القومية العربية ليست مبدأ وليست فكرة ندعو إليها . فالمبدأ والفكرة اشياء طارئة يمكن أن توجد اليوم لتنتهى غدا . وانما القومية العربية « وجود » قائم ليس لنا حيلة فى الابقاء عليه أو إلغائه ونحن حينما ندعو إلى القومية العربية فنحن لا ندعو إلى الايمان بفكرة وإنما ندعو إلى الوعى على وجود . وعلى حقيقة . فلا يكتمل وجود الانسان العربى ولا تتفتح حضارته إلا بوعيه القومى .

المرحلة الثالثة : ولقد عاصرت فترة المد القومى المصاحب للثورة المصرية ، والحركة الناصرية واتسمت بسمتين . الأولى خلط الوحدة بالاشتراكية وإقامة رباط بينهما باعتبار الاشتراكية العربية ضرورة لبناء الوحدة . وبالتالى طرحت الاشتراكية ليس بوصفها تطورا للوجود العربى ، بل على انها شرط له . والسمة الثانية هى الثورية التى صبغت الفكرة ودعت إلى إستخدام القوة فى تحقيقها باعتبار أن بعض المنعطفات التاريخية فى عمليات التحول تستوجب ذلك الاستخدام حيث عبر عن ذلك مفكر قومى قائلا « إن تحقيق الوحدة العربية من الأهمية والخطورة بالنسبة لحياة الأمة الحاضرة والمستقبلة . ولجرد دفاعها عن بقائها ما يفوق فى ميزان المقارنة الثمن الذى يتطلبه إستخدام القوة » .

المرحلة الراهنة : وهى أقل ثورية وأكثر عقلانية فى دعوتها إلى الوحدة وتركز فى طروحاتها على أن وحدة الأيديولوجيا لابد أن تسبق الوحدة السياسية العربية المنشودة . ذلك ما يستخلصه كاتب قومى فيقول « إن فكرنا القومى لا يصدر عن مواقع واحدة ولا يشق لنفسه قنوات مشتركة . وهو لهذا السبب يشكو من تعدد الاجتهادات التى تؤدى فى النهاية إلى تشويش العقل العربى وضد بناء تصور مشترك للقضايا الرئيسية المطروحة فى حياتنا الفكرية » .

كما يحاول هذا التيار المعاصر المزج بين الديمقراطية والوحدة كبديل لرباط الاشتراكية المتراجعة فى العالم . وهذا ما يبدى كيفية وحدود تاثر المشروع الوحدوى العربى بالتيارات الفكرية المعاصرة .

الفصل الرابع . الخطاب الفلسفي :-

ويدور حول صلب الاشكالية العامة للخطاب العربي الحديث والمعاصر . وإشكالية الأصالة والمعاصرة . ويقول المؤلف في هذا الفصل ما خلاصته أن الخطاب الفلسفي في الفكر العربي الحديث والمعاصر هو فرع من الخطاب النهضوي وإمتداد له وهو يؤكد إنتماءه إليه إما صراحة أو ضمنا وهذا يعني بأنه واقع هو الآخر تحت ضغط إشكالية عامة هي لفكر النهضة وهي الأصالة والمعاصرة .

ورغم مزاعم هذا الخطاب الفلسفي الداعي للمزج بين طرفي الاشكالية والأصالة والمعاصرة ، لبناء فكر النهضة إلا أنه عندما يتجه إلى التراث ، أو إلى الفكر الاوروبي لا يبحث عما يجب أخذه . بل يكاد ينصرف بكل إهتماماته إلى البحث عن مكان في التاريخ لتراثنا الفلسفي وصولا إلى تأصيل الفلسفة العربية الاسلامية . ثم محاولة إنشاء فلسفة عربية معاصرة من جهة أخرى . ومن هنا كان هذا الخطاب في الحقيقة خطابا بين : خطاب من أجل فلسفة الماضي ، وخطاب من أجل فلسفة المستقبل ثم يتحدث المؤلف عن الصراع الدائر في الفكر العربي لاثبات أصالة الفلسفة الاسلامية من جانب السلفيين . وهو الأمر الذي حقق نجاحا في إطار من الاعتراف الغربي بهذه الأصالة عبر القرن التاسع عشر بالذات باعتبارها فلسفة متميزة وليست استمرارا أو تمثلا بالفلسفة الأرسطية .

ويعرض المؤلف مدى الجدل والخلاف حول هذه الفلسفة من قبل الليبراليين والماركسيين . الزاعمين بلا جدواها . والمطالبين بنقله نحو الفلسفة الأوروبية وهو الأمر الذي كان ملحا على العقل العربي بالذات مع تصاعد الفلسفة الوجودية في منتصف القرن .

ويخلص المؤلف في النهاية للقول بأن « الخطاب الفلسفي في الفكر العربي الحديث والمعاصر هو خطاب أيديولوجي سافر ، وبالتالي فهو يحمل معه . ومستعد لأن يحمل بطبيعته كل التناقضات الممكنة مادامت تجد تبريرها أيديولوجيا لدى صاحبها »

الفصل الخامس : خلاصات وآفاق مستقبلية :

وفي هذا الفصل يكثف المؤلف للقضايا العربية محل البحث في هذا الكتاب . في خلاصات عامة سريعة بعضها يتضمن النهج . وبعضها يتضمن المحتوى . وإن ركز على عدة خلاصات هي :

- إن هناك طابعا إشكاليا لقضايا الفكر العربي الحديث والمعاصر يفرض نفسه رغم الفصل الاجرائي الذي تم به العرض حيث تتضح البنيوية الشديدة في تشابك قضايا الدين والدولة والعروبة والاسلام والديمقراطية والقومية وإشكالية الاصالة والمعاصرة في آن واحد .
- أن الخطاب النهضوي العربي لم يستطع طوال المائة سنة الماضية إعطاء مضمون واضح ومحدد ولو مؤقتا لمشروع النهضة التي يبشر بها حيث بقي إتجاه تطوره نحو الماضي لا الواقع ومتغيراته .
- لم يستطع الخطاب السياسي العربي فصل نفسه عن إشكاليات الخطاب النهضوي فبقي أسيرا له . رافعا نفس لافتاته والتي حملت كل لافتة منها إشكالية مزدوجة ذات بعدين .
- لم يستطع الخطاب القومي رغم كل الأقلام المتحمسة له والمتعددة المشارب ورغم إنفراده بالساحة الفكرية سنوات عديدة بناء نظرية قومية ولا تشديد حلم وحدوي مطابق لها .
- أما الخطاب الفلسفي فلم يتردد هو الآخر في إعلان انتمائه إلى الاشكالية العامة للنهضة . وبهذا فقد بقي مناقضا لنفسه عاجزا عن تحقيق وحدته البنيوية وهو الذي رفع شعارها لتحقيق النهضة .

وأخيرا : يمكن القول من خلال قراءة الكتاب بأن العقل العربي قد فشل حقيقة في بناء خطاب منسق لقضاياه الهامة . ورغم تنوع الاشكاليات فقد بقيت في سياق إشكالية الأصالة والمعاصرة .

صلاح سالم

□□ د . محمد نعمان جلال - مصر وحقوق الانسان بين الحقيقة والافتراء « دراسة وثائقية » - القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٩٣ □□

يقدم الكتاب دراسة وثائقية لموقف مصر تجاه قضية حقوق الانسان بمفهومها الشامل . بعد ان يقدم لذلك بدراسة علمية نظرية ، كما يتعرض بالرد على تقرير منظمة العفو الدولية بشكل تفصيلي باستخدام الوثائق الرسمية لوزارة الخارجية ووزارة العدل ، كما يقدم على حد قول الأستاذ عمرو موسى وزير الخارجية في تقديمه لهذا الكتاب مثالا للعمل الدبلوماسي المصري في المحافل الدولية ، بلورة للنظرة الى حقوق الانسان والدفاع عنها في اطار من الواقعية التي تعكس امال شعبنا وتراثه وحضارته وفي نفس الوقت تأخذ في الحسبان طبيعة مرحلة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي يمر بها والتحديات والمخاطر التي يتعرض لها .

مؤلف الكتاب هو الدكتور محمد نعمان جلال مندوب مصر الدائم لدى جامعة الدول العربية ، ومندوب مصر المناوب السابق لدى الأمم المتحدة ، وعضو وفد مصر في اللجنة الاجتماعية والانسانية بالأمم المتحدة في الدورات من ٨٧ - ١٩٩٢ - وقد اشترك من خلال عمله الدبلوماسي في عرض وجهة نظر مصر ازاء قضية حقوق الانسان امام هذه المحافل الدولية .

ويرى المؤلف أن مفهوم مصر لحقوق الانسان مفهوم متميز ومتوازن وهو ما أنعكس في نشاط وفد مصر في الأمم المتحدة وأدى به لأن يكون شريكا مع الدول النامية ودول عدم الانحياز في التعبير عن المفهوم الجمعي لحقوق الانسان ومؤيدا للدول الغربية في الاهتمام بحقوق الانسان الفرد ومساندا للدول الاشتراكية في تعبيرها عن البعد الاجتماعي لحقوق الانسان ومدافعا عن القيم المرتبطة بحقوق الانسان والنابعة من فلسفة الاسلام ومثله الأخلاقية العليا . وربما كان هذا المفهوم المصري الفريد والمتميز انعكاسا لما أسماه المفكر المصري العملاق جمال حمدان « عبقرية المكان » بأبعاده الجغرافية والحضارية والزمانية في موسوعته الشهيرة « شخصية مصر »

ويسوق المؤلف بعض الأمثلة على هذا الموقف المصري الفريد وبخاصة عندما ناقشت الأمم المتحدة اربع قضايا ذات حساسية خاصة وهي قضايا التمييز العنصري وعقوبة الاعدام والنظرة للأسرة والسلوك الجنسي للفرد .

وطرحت الدول الافريقية قضية التمييز العنصري وضرورة التخلص من هذه الظاهرة البغيضة واعتمدت الأمم المتحدة برامج عمل للعقد الدولي للقضاء على التمييز العنصري وكان وفد مصر عادة من اوائل المتحدثين في هذا البند في اجتماعات الامم المتحدة وتميز الموقف المصري بأنه ينبع من عدة عوامل :

اولها : انتماؤه الافريقي حيث عانت القارة من شرور التمييز العنصري .

وثانيهما : عقيدته الاسلامية التي ترفض اى دعاوى للتمييز العنصري لافضل لعربي على أعجمي الا بالتقوى » .

وثالثها : الممارسة المصرية حيث لا وجود للتمييز العنصري على ارض الواقع السياسي او الاجتماعي في مصر . وأخيرا القوانين المصرية التي تدين اى تمييز على اساس العنصر . الا انه مما لفت انظار كثيرين في المناقشات ان الدول الافريقية تتناول في بياناتها حوادث للتمييز العنصري في بلادها وكذلك الدول الغربية تذكر التشريعات العديدة التي تصورها كل دولة لمحاربة هذا النوع من التمييز وكذلك تتناول القضايا التي تطرح على المحاكم في الدول المختلفة . ولكن مصر التي لم تعرف اصلا هذه الظاهرة كان وضعها مختلفا فلم تشهد محاكمها قضايا للتمييز العنصري وكان ذلك

موضع دهشة ممن لايعرف مصر الحضارة التى يتسم شعبها بالتسامح والاعتدال وهذا ماحرص وفد مصر على توضيحه فى بياناته ومداولات .

اما قضية عقوبة الاعدام فقد اثارتها احدى الدول الغربية كمصالح حزبية ارتبطت بسياسة احد قادتها ، وحولتها بما لدى تلك الدولة من قوة الى قضية عامة تختص بحقوق الانسان وتلقفتها منظمة العفو الدولية لتجعل من الغاء هذه العقوبة قرينا ودليلا على احترام حقوق الانسان . وهنا كان موقف مصر اكثر صعوبة لتعارض مبدأ الالغاء مع قواعد الشريعة الاسلامية التى تجعل من القصاص احد اركان النظام العقابى ، كما اتجهت القوانين المصرية لتشديد مجالات تطبيق عقوبة الاعدام على مهربى المخدرات ، ولذلك عمل الوفد المصرى على معارضة المبدأ بقوة والتحرك فى اطار المجموعة الاسلامية لحشد التأييد لموقفه ، ولم يكن ذلك بالأمر السهل فى ظل تحول قضية حقوق الانسان لتصبح بقرة مقدسة لايجوز المساس بها وتصبح عقوبة الاعدام احد اجزاء هذه البقرة ، ومن العجيب ان عقوبة الاعدام واردة فى التوارة والانجيل ومنفذة فى بعض من تشريعات الدول الغربية وفى مقدمتها الولايات المتحدة وفى تشريعات عدة دول افريقية ومن اوروبا الشرقية الا أن الموجة التى ارتبطت بتفكك المعسكر الأشتراكى وسعيه لاظهار تبنيه لقضايا حقوق الانسان بالمفهوم الغربى جعل الجميع يتراجع واقتصرت المعارضة على قلة من الدول الاسلامية والصين واختص الكثير من الوفود او امتنعت عن التصويت على القرار الخاص بالبروتوكول الاختيارى الخاص بالغاء عقوبة الاعدام .

اما قضية الأسرة فكانت أكثر مساسا ببناء المجتمع اذ نظرت الدول الأوروبية الى ان الأسرة تعنى اى أفراد يعيشون معا بغض النظر عن جنس هؤلاء الأفراد ، فى حين نظرت الدول الاسلامية بقيادة مصر الى أن الأسرة هى رباط يجمع الأب والأم والابناء .

وهنا حدث اختلاف واضح فى المفهوم للأسرة وكذلك فى طبيعة دور الأسرة فى المجتمع هل هى اداة من ادوات التغيير ام هى الهدف من التغيير والتطور والتقدم وتبنى وفد مصر مفهوم الأسرة القائمة على القيم والمثل العليا وانها هدف التطور والتقدم لأنها اساس بناء المجتمع السليم وامكن الوصول الى حلول وسط بين الاتجاهات المختلفة بتجنب تعريف الأسرة وجعل ذلك مسئولية كل مجتمع يعرفها وفقا لقيمه وفكره وعقيدته .

- اما قضية السلوك الجنسى للفرد وارتباط ذلك بحقوق الانسان فقد كانت اكثر تلك القضايا غرابة ، اذ دافعت بعض الدول الأوروبية عن الشذوذ الجنسى ودعت لاعتماد ذلك باعتباره حقا من حقوق الانسان وكان تصدى وفد مصر لذلك قويا ولجأ فى اسانيده لما ورد فى التوراه والانجيل والقرآن حول نقد هذا السلوك الشاذ لبعض الافراد والشعوب وأن ذلك كان قصورا من مصادر التخريب الاخلاقى الذى ادى الى انهيار الحضارات ، واضطر المدافعون عن الشذوذ الجنسى للتراجع اكثر من مرة فى اكثر من دورة من دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة الى حين تفسح الفرصة فى لحظة مناسبة او فى غفلة من الزمن لاعادة طرح مثل تلك الآراء .

لقد اراد المؤلف بسرد بعض هذه القضايا التى ارتبطت بمفاهيم حقوق الانسان ان يبرز خمس حقائق رئيسية تتصل بقضية حقوق الانسان فى تطورها ومستقبلها وهى :

الحقيقة الأولى : ان قضايا حقوق الانسان ليست كما يتبادر للذهن لأول وهلة انها تختص بحق الانتخابات وحق ابداء الرأى والمعارضة السياسية بل انها اكثر تشعبا وعمقا واتساعا اذا انها تمس كل مجتمع فى صميم بنائه السياسى والاجتماعى والثقافى والحضارى .

الحقيقة الثانية : ان مبدأ حقوق الانسان مبدأ عام ومطلق ، للانسان قيمة فى ذاته بحكم كونه انسانا ولذا قال القرآن الكريم « ولقد كرمنا بنى ادم » ، وقال سبحانه وتعالى « ولقد خلقنا الانسان فى احسن تقويم » ، الا أن تطبيق المبدأ هو امر نسبى يختلف باختلاف الزمان والمكان والتطور الاجتماعى والاقتصادى والثقافى القضايا الاجتماعية والانسانية سيظل الاختلاف حولها حقيقة من حقائق الوجود الانسانى ذاته ولعل مما يزيد الامر صعوبة وتعقيدا .. كون الانسان حقيقة مركبة لايستطيع ان يدرك كنهها سوى الخالق عزوجل ، اما الوجود البشرى ذاته فان اختلاف النظرة والمعلومات والآراء والافكار هو السمة المميزة له ويشير المؤلف الى الاختلاف المستمر حول واقعة احراق مكتبة الاسكندرية ومن المسئول عنها كدليل على أن الحقيقة فى ذاتها نسبية وأن سبر اغوارها سيظل مطلباً مشروعا لكل مجتهد فى مجال بحثه .

الحقيقة الثالثة : ان قضايا حقوق الانسان بمفهومها الشامل والواسع ليست ترفا فكريا ولا هى مماحكة سياسية لتصّيد خطأ هنا او نقص هناك وانما هى قضايا ترتبط بتطور كل مجتمع وتراثه ونظامه السياسى والاقتصادى والاجتماعى ومن ثم فالعمل من اجل حقوق الانسان هو عمل من اجل التطور والتقدم للمجتمع بافراده وجماعاته وطوائفه وفئاته كلها .

الحقيقة الرابعة : ان تشعب وتنوع النظرة لحقوق الانسان تقتضى معالجة جادة لهذه القضايا فى بعدها الشامل وهو مايستلزم تضافر عمل اجهزة عديدة فى الدولة ابتداء من الأزهر الشريف والكنيسة ووزارات العدل والداخلية والخارجية والاعلام والثقافة والتعليم والشئون الاجتماعية ومنظمات حقوق الانسان غير الحكومية حتى لاتتأثر نظرتنا لحقوق الانسان بالمفهوم الغربى وحده مما يفقد مجتمعنا اصالته وقيمه وحضارته بل وتفرده .

الحقيقة الخامسة : انه كان ومازال لوفود مصر فى الأمم المتحدة منذ انشائها وفى المؤتمرات الدولية المختلفة دور متميز فى بلورة مفاهيم حقوق الانسان والربط بين ذلك وبين قيم مصر الحضارية والثقافية هذا الدور ينبع من ان لمصر حضارة هى اعرق الحضارات وفلسفة فريدة فى نوعها تستوعب التطورات الثقافية والفكرية عبر العصور ، من فرعونية ، ومسيحية ويهودية واسلامية ويونانية ورومانية وحضارات حديثة غربية واشتراكية ، كل هذا انصهر فى بوتقة واحدة هى عبقرية مصر الخالدة .

إسلام عفيفى

□□ د . ناهد صالح - قياس الرأى العام : الماضى والحاضر والمستقبل - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة - ١٩٩٣ □□

فى تصديره لهذا الكتاب الهام ، عبر د . احمد خليفة بحق عن اجمل ما فى الكتاب الذى بين ايدينا قائلا « انه فى وضوح كامل وثقة بالغة استطاع ان يضع يده على معظم الاعتبارات التى تحيط باستطلاع الرأى فى الماضى والحاضر ، لتصبح هذه الدراسة التطورية الوثائقية التحليلية جرعة كاملة تتضمن خلاصة القضايا فى شأن قياس الرأى العام » .

ويعد هذا الكتاب ، وهو المجلد الأول من سلسلة مجلدات تتناول موضوع قياس الرأى العام ، مقدمة ضرورية لكل الدارسين والعاملين والمهتمين بهذا المجال ، وهذا لأنه يتعمق فى دراسة وتحليل القضايا الاساسية المتعلقة بقياس الرأى العام ، ويعرض بشكل شامل ومتكامل لكافة ابعادها ، مع عدم اغفال البعد التاريخى والسياقات السياسية والثقافية والعلمية عند معالجتها . ولقد حرصت الكاتبة على متابعة اعمال احدث المؤتمرات العلمية المتعلقة

بموضوعات الرأى العام ، الى جانب توثيقها الدقيق والأمين للمعلومات والبيانات من مراجعها الأصلية .

ولا شك ان الكتاب يعد اضافة الى المكتبة العربية التى كانت بحاجة الى الكتب العلمية المتخصصة فى موضوع قياس الرأى العام .

وينقسم الكتاب الى جزاين : يتتبع الجزء الأول تاريخ قياس الرأى العام منذ بدايته المبكرة وحتى الآن . ويتوازى هذا التاريخ مع تاريخ قياس الرأى العام فى الولايات المتحدة الامريكية التى بدات فيها قياسات الرأى العام ، ومنها انطلقت الى الدول الأخرى .

ويتناول الجزء الثانى تاريخ قياس الرأى العام فى دول الاتحاد السوفيتى السابق . وقد جاء اختيار الكاتبة هذا لتحقيق البعد التاريخى المقارن اذ يسهل المقارنة بين تاريخ قياس الرأى العام فى دول تؤمن بالديمقراطية والتعددية السياسية وبالتالى ترحب بالتنوع والاختلاف فى الرأى ، بدول قام نظامها السياسى اساسا على رفض الديمقراطية ، ومنع التعددية السياسية وبالتالى ادانة الاختلاف فى الرأى .

وتتبعت الكاتبة ايضا التحول الجذرى والمفاجىء الذى شهدته دول الاتحاد السوفيتى السابق فى الخمس سنوات الأخيرة وتأثير ذلك على موضع قياس الرأى العام .

ينقسم الجزء الأول والذى يعالج المراحل التاريخية لقياس الرأى العام الى خمس فصول يتناول كل فصل منها مرحلة بعينها . فيعرض الفصل الأول للبدايات المبكرة لاستطلاعات وقياسات الرأى العام . ويمكن القول انه رغم اختلاف المؤرخين حول تحديد بداية تاريخية لها (سواء عام ١٨٢٤ أو ١٩١٦ أو ١٩٣٦) الا ان كل بداية من هذه البدايات الثلاث تمثل بداية فترة فى تاريخ استطلاعات الرأى العام لها معالمها وسماتها العلمية والمنهجية . وبتتبع استطلاعات الرأى العام منذ بداياتها المبكرة وحتى منتصف ثلاثينيات القرن العشرين ، تبين انها نشأت فى الولايات المتحدة الأمريكية ولم تعرف طريقها الى دول اوروبا الغربية حتى ذلك التاريخ . وارجعت الكاتبة سبب ذلك الى المناخ السياسى والمناخ العلمى اللذين سادا الولايات المتحدة اثناء تلك المرحلة واللذين جعلا الولايات المتحدة الأمريكية هى التربة الصالحة والملائمة لنشأة وتطور استطلاعات الرأى العام .

ويتناول الفصل الثانى مرحلة التأسيس والانتشار ، وهى المرحلة التى بدات عام ١٩٣٦ وامتدت الى عام ١٩٤٨ بالتحديد .

ولقد تميزت هذه المرحلة بانتشار الوعى السياسى والعلمى والمنهجى باستطلاعات الرأى العام بالأضافة الى انتشار المؤسسات المتخصصة فى اجراء هذه الاستطلاعات فى العديد من دول العالم ، وبظهور دوريات علمية متخصصة فى الرأى العام ، وجمعيات علمية رائدة اهتمت بطرح كافة القضايا السياسية والنظرية والمنهجية والاخلاقية الخاصة بهذا المجال الحيوى . ولقد شهدت هذه المرحلة تنوعا كيفيا وتزايدا كميا فى استطلاعات الرأى العام ، فلم تعد قاصرة على الاستطلاعات الهادفة الى توقع نتائج الانتخابات ، بل امتدت لتغطى العديد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولكن بفشل معاهد الرأى العام فى الولايات المتحدة الامريكية فى التنبؤ بنتيجة انتخابات الرئاسة عام ١٩٤٨ ، انتهت مرحلة فى تاريخ استطلاعات الرأى العام ، وحقبة تعد من اثرى الحقب فى تاريخها ـ لتبدأ مرحلة اخرى تميزت فى بدايتها بفقدان المصداقية فى استطلاعات الرأى العام ، وانتهت على العكس من ذلك تماما حيث اصبحت استطلاعات الرأى العام جزءا اساسيا فى نسيج النظام الديمقراطى . ولقد اطلقت الكاتبة على هذه المرحلة الثالثة مرحلة التراجع والمراجعة . وببداية الستينيات استطاعت استطلاعات الرأى ان تسترجع مكانتها وخاصة بعد تنبؤها الدقيق بنتيجة انتخابات الرئاسة لعام ١٩٦٠ الذى محا الى حد كبير فشل عام ١٩٤٨ ـ وبذلك بدات مرحلة جديدة فى تاريخ استطلاعات الرأى العام يمكن تسميتها مرحلة « الاندفاع والانطلاق » ، والتى تمتد منذ بداية الستينيات وحتى بداية السبعينيات . فقد شهدت بداية الستينيات اندفاعا من جانب الممارسين لاستطلاعات الرأى ، ومؤسساتهم ، نحو العمل فى خدمة الاحزاب السياسية او لحسابها ولم يقتصر الامر على الولايات المتحدة الامريكية فقط ، وانما امتد ايضا الى بريطانيا وفرنسا والمانيا الاتحادية . كما شهد عقد الستينيات انطلاقا حقيقيا فى مجال استطلاعات وقياسات الرأى العام فى دول الاتحاد السوفيتى السابق وفى العديد من دول اوروبا الشرقية وفى مقدمتها بولندا على وجه الخصوص . وتبدأ المرحلة الخامسة وهى مرحلة « النضج » منذ أوائل السبعينيات وتمتد حتى يومنا هذا ، وفيها يبدأ تناول استطلاعات الرأى العام برؤية متكاملة وشاملة من خلال اجراء المسوح الاجتماعية والمقارنة بهدف رصد موقف الرأى العام من اهم القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والاهتمام بتتبع التغير ، من حيث الزمان والمكان ، فى اتجاهات الرأى العام ازاء هذه القضايا وذلك من خلال عمل علمى متكامل يتم اجراؤه بصفة دورية فى دول متعددة وتعتبر هذه المرحلة نقلة كيفية فى تاريخ استطلاعات الرأى العام وقياساته لانها ركزت على الجانب الديناميكى الخاص بالعملية . وليس مجرد الاكتفاء برصد موقف الرأى العام فى اللحظة الآنية :

كشف تتبع الكاتبة لتاريخ قياس الرأى العام عن نشأة وازدهار استطلاعات وقياسات الرأى العام فى ظل الدول الديمقراطية ، ولا شك ان تتبع تاريخ وتطور قياسات الرأى العام فى الدول الشمولية او التسلطية سيوضح العلاقة بين الديمقراطية وقيام الرأى العام .

وهذا ما فعلته الكاتبة فى الجزء الثانى من هذا الكتاب وعنوانه « تاريخ قياس الرأى العام فى الاتحاد السوفيتى السابق » . وينقسم هذا الجزء ايضا الى خمس فصول يعالج كل فصل منها حقبة من الحقب التاريخية فى تاريخ قياس الرأى العام فى الاتحاد السوفيتى السابق .

يعالج الفصل الأول بداية الاهتمام باستطلاعات الرأى وتبدأ هذه الحقبة مع بداية الثورة البلشفية فى ٧ نوفمبر ١٩١٧ ، وتمتد لتشمل فترة حكم لينين والسنوات الأولى من حكم ستالين وتنتهى بنهاية عشرينيات هذا القرن . وقد شهدت هذه الحقبة محاولات محدودة لاستطلاعات الرأى جاءت اساسا فى سياق الاهتمام ببحوث الاعلام والاتصال الجماهيرى ويمكن القول ان المناخ الثقافى الذى كان لا يزال منفتحا على الغرب والمناخ السياسى الذى كان يسوده قدر معقول من الحرية ساعدا على ظهور هذه البدايات المتواضعة والمحدودة فى مجال استطلاعات الرأى .

ويتناول الفصل الثانى الحقبة الثانية التى تمتد منذ بداية الثلاثينيات وحتى منتصف خمسينيات هذا القرن ، وتمت بها ادانة استطلاعات الرأى وحظر اجرائها . فلقد تصاعدت المواقف المعارضة لاستطلاعات وقياس الرأى العام بحجة عدم جدواها أو بدعوى تهديدها لدعائم النظام ومقوماته . ولقد بلغ الهجوم ذروته فى عام ١٩٣٦ بصدور قرار حظر اجراء استطلاعات للرأى العام . وقد جاءت وفاة ستالين عام ١٩٥٣ لتسدل الستار على هذه الحقبة المظلمة فى تاريخ استطلاعات الرأى العام فى الاتحاد السوفيتى ولتبدأ مرحلة اخرى تمثل البداية الحقة فى تاريخ استطلاعات الرأى العام فى هذه المنطقة من العالم .

وتبدأ الحقبة الثالثة والتى تم فيها احياء الاهتمام بقياس الرأى العام ، منذ وفاة ستالين وتمتد حتى أواخر الستينيات وبالتحديد عام ١٩٦٨ عندما غزا فيه الاتحاد السوفيتى تشيكوسلوفاكيا . وتتميز هذه الحقبة بانقشاع مناخ القهر والقمع والارهاب الجماعى ، بالاضافة الى اعادة انتعاش العلوم الاجتماعية وشمولها بالرعاية من جانب الدولة ، الا ان غزو الاتحاد السوفيتى لتشيكوسلوفاكيا جاء ليسدل الستار على هذه الحقبة التى يؤرخ البعض لبداية تاريخ مسوح واستطلاعات الرأى العام فى الاتحاد السوفيتى ببدايتها ،

ويعتبرها البعض الآخر العصر الذهبي لها . ولكن رغم قدر الحرية التى اتاحها خروشوف ، فإن دراسة الرأى العام ظلت تعامل بحرص شديد من جانب الباحثين الذين كان عليهم اختيار موضوعات استطلاعاتهم بعيدة تماما عن النواحى السياسية والايديولوجية .

اما الحقبة الرابعة ، فتمتد من تاريخ غزو الاتحاد السوفيتى لتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ مباشرة وحتى تولى ميخائيل جورباتشوف السلطة . وساد هذه الحقبة التى تمتد حتى منتصف الثمانينات خلاف وانقسام فى الرأى بين قيادات الحزب الشيوعى الحاكم ، ما بين مؤيد لأهمية قياسات الرأى العام التى تستند الى المنهج العلمى ، ومعارض لمثل هذه القياسات ومحذر من خطورتها على استمرارية النظام . وقد انعكس هذا الامر على وضع قياسات الرأى العام وعلى نوعية الاساليب المنهجية التى اعتمدت عليها ، وعلى مواقف علماء العلوم الاجتماعية من جدواها ومن تحديدهم لوظائفها . ولقد اطلقت الكاتبة على هذه الحقبة « تسييس قياس الرأى العام »

وتمتد الحقبة الخامسة منذ السنوات الأولى من حكم جورباتشوف وحتى الآن . ولقد شهدت هذه الحقبة الانطلاق الكمى والكيفى لقياسات الرأى العام . وقد تمثل الانطلاق الكمى فى انتشارها فى غالبية ارجاء الاتحاد السوفيتى السابق . اما الانطلاق الكيفى فقد تمثل فى امتدادها من الموضوعات الاجتماعية الآمنة الى الموضوعات السياسية الساخنة مثل قضايا القوميات والانتماء ومحددات النظام السياسى ، وشعبية القادة ومدى الرضا عن سياساتهم .

وتطرح الخاتمة رؤية مستقبلية لقياس الرأى العام مستندة الى استقراء الماضى وتحليل الحاضر فى استشرافها للمستقبل . وفيها تناولت الكاتبة ثلاث قضايا أساسية فى قياس الرأى العام : قضية الديمقراطية ، وقضية النظرية والمنهج ، وقضية الأخلاقيات . وهذه القضايا الثلاث هى القضايا التى سيخصص لكل منها احد المجلدات القادمة حيث سيتم تناول كلا منها فى سياق الماضى والحاضر قبل طرح رؤية للمستقبل . وهو نفس المنهج المتبع فى هذا المجلد الأول .

د . الفت حسن اغا

□□ د . وليد محمود — عبد الناصر - الحركات الدينية والعلاقات الدولية - رسالة دكتوراه - جامعة جنيف (معهد الدراسات الدولية المتقدمة) - جنيف - سويسرا □□

تتناول هذه الرسالة المواقف التى تبلورها وتتبناها الحركات الدينية ذات التوجه والنشاط السياسى تجاه قضايا العلاقات الدولية وهيكل النظام الدولى ، من خلال دراسة حالة لمواقف القوى الاسلامية السياسية فى مصر خلال الفترة من عام ١٩٦٧ الى ١٩٨١ ازاء قضايا اقليمية ودولية متعددة منها ما هو جزئى ومحدد وما هو شامل وعام .

وقد جمع الباحث فى رسالته بين المنهج التاريخى ومنهج دراسة الحالة مع التحرك من مسائل جزئية الى معالجة أكثر شمولية ، بالاضافة الى الاستفادة من دراسات تحليل المضمون التى وردت فى أبحاث أخرى .

ورغم الجذور الدينية للموضوع محل الدراسة ، فإن الباحث يركز على رؤية الجوانب السياسية والايديولوجية له .

وقد عمد الباحث فى مقدمة دراسته الى تقديم عدد من التعريفات الميدانية الخاصة ببعض المفاهيم التى تفيد فى سياق فهم موضوع الرسالة ومعالجته مثل مفاهيم : « الايديولوجيا » ، « السياسة الخارجية » ، « الأمة » ، « الجهاد » وغيرها ، كذلك عرض للعلاقة بين الدين والايديولوجية وغير ذلك مما يشكل أدوات تحليلية فى صلب الرسالة ذاتها .

وقد أفرد الباحث فصلا كاملا لاعطاء خلفية تاريخية حول مواقف الدول الاسلامية المتعاقبة منذ فجر التاريخ الاسلامى وكذا الفقهاء المسلمين الأوائل حول « الأمة » فى النظام الدولى ، وأنماط علاقاتها مع الأطراف غير الاسلامية فى اوقات الحرب والسلم على حد سواء . كما يغطى هذا الفصل اتجاهات مفكرين اسلاميين عاشوا فى مصر فى أوقات مبكرة تجاه التحديات التى واجهت العالم الاسلامى حينذاك ، ومن هؤلاء جمال الدين الافغانى ومحمد عبده ورشيد رضا . كذلك يعطى موجزا لمواقف جماعة الاخوان المسلمين فى مصر خلال الفترة من عام ١٩٢٨ وحتى عام ١٩٥٢ تجاه مسائل مثل الوحدة الاسلامية والقضية الفلسطينية والعلاقات مع العالم غير الاسلامى .

اما الفصل الثانى من الرسالة فقد تناول مواقف الحركات الاسلامية فى مصر خلال الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٨١ تجاه ما أسماه الباحث بـ « القضايا الداخلية للعالم الاسلامى » أى المواقف تجاه مسألة الوحدة الاسلامية وطبيعتها وسبل تحقيقها وأهدافها ، وما يرتبط بها من مسألتى الوحدة العربية والقومية كمفهوم سياسى وعقائدى ، وكذلك رؤية هذه الحركات لتجارب « اسلامية » فى دول بعينها مثل ايران والسعودية وليبيا ، والسودان وباكستان ، بالاضافة الى عرض موجز لما تبنته هذه الحركات من مواقف تجاه أحداث دول عربية واسلامية أخرى مثل لبنان وتركيا وغيرهما .

اما الفصل الثالث من الرسالة فيعالج مواقف الحركات الاسلامية خلال الفترة محل البحث تجاه التحديات الخارجية الثلاثة الاساسية طبقا لتعريف هذه الحركات : وهى التحدى الاسرائيلى (اليهودى) ، والتحدى الغربى (المسيحى) ، والتحدى الشيوعى (الملحد) .

وفى تناول هذه المواقف تتعرض الرسالة لمستويات متعددة للتحليل بما يتضمن المستوى الدينى والسياسى والاقتصادى والثقافى/الحضارى والعسكرى . كما يحلل الباحث رؤية الحركات الاسلامية لدور هذه الأطراف الخارجية من منظور تاريخى وموقفها من العالم الاسلامى ويرتبط بذلك القاء اللوم على هذه الأطراف الخارجية باعتبارها مسئولة عن المشكلات التى يواجهها العالم الاسلامى . وركزت الرسالة فى هذا السياق على تطور مواقف الحركات الاسلامية بشكل خاص عبر السنوات تجاه القضية الفلسطينية . وكذلك تعرض الباحث بشكل تفصيلى لدور المسألة الافغانية فى تحديد - أو بمعنى أدق تشديد - مواقف الحركات الاسلامية فى مصر تجاه الاتحاد السوفياتى خلال تلك الفترة .

اما الفصل الرابع من الرسالة ، فقد حاول فيه الباحث الربط بشكل تحليلى بين مواقف الحركات الاسلامية تجاه القضايا الجزئية التى تناولها الفصلان الثانى والثالث ، وبين رؤيتها الشاملة للعالم ، وانماط العلاقات الدولية وهيكل النظام الدولى ودور المنظمات الدولية ، بالاضافة الى الدور الذى يمكن « للأمة الاسلامية » ان تلعبه فى اطار النظام الدولى . كما يقيم هذا الفصل دور فكرة المؤامرة العالمية ضد الاسلام فى الفكر العالمى للحركات الاسلامية وربطها بين القضايا الداخلية للعالم الاسلامى و « الأعداء » الخارجيين للأمة . كذلك فإن هذا الفصل يحلل المعالم التى رأت الحركات الاسلامية ضرورة أن تشكل اسس نظام عالمى جديد والقواعد التى يجب أن تنظم المجتمع الدولى وعمل المنظمات الدولية . ويتميز هذا الفصل بتحديد المفاهيم الأساسية التى استخدمتها الحركات الاسلامية فى

توصيف العلاقات الدولية وكذلك التسلسل الهرمى لهذه المفاهيم فى فكر ومواقف هذه الحركات تجاه المسلك الذى يجب أن تسير فيه الأمة فى ادارة علاقاتها مع البيئة الخارجية .

وتخلص الرسالة بخاتمة تقييمية لمواقف الحركات الاسلامية فى مصر خلال الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٨١ تجاه العلاقات الدولية والقضايا الاقليمية والكونية .

ومن المؤكد أن الباحث قد بذل جهدا كبيرا فى التنقيب عن المراجع اللازمة للدراسة ، واللجوء الى تغطية اكبر قدر من الكتابات سواء الصادرة عن القوى الاسلامية أو مكتوبة عنها بواسطة باحثين أخرين ، بحثا عما يفيد موضوع الرسالة مما هو منشور فى مختلف هذه الكتابات فى ظل غياب أى عمل شامل متكامل حول مواقف مختلف القوى الاسلامية فى مصر خلال الفترة محل الدراسة تجاه العلاقات الدولية سواء من داخل صفوف هذه القوى أو خارجها .

وقد تميزت الرسالة بالتعمق فى تحليل العوامل التى أثرت فى بلورة القوى الاسلامية لمواقفها حول القضايا الدولية ، وتلك التى حددت أولويات هذه القضايا فى فكر ومواقف هذه القوى خلال الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٨١ . كذلك امتازت الرسالة بالتعرض بشكل نقدى للتفاعل بين القوى الاسلامية فى مصر خلال الفترة محل البحث وبين تطورات البيئة الخارجية ، وانعكاس هذه التطورات ـ سواء كانت اقليمية أو دولية ـ على مواقف تلك القوى تجاه قضايا العلاقات الدولية . كما تلقى الرسالة الضوء على مدى تغيير هذه القوى لمواقفها لتلك التطورات ، وكذلك التباينات فيما بين هذه القوى خلال الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٨١ تجاه المسائل الدولية والاقليمية ، والتغييرات عبر الفترات المتتالية فى موقف كل من هذه القوى على حدة بالاضافة ، الى تحليل وتقييم العوامل التى ادت الى هذه التباينات والتغييرات .

ورغم اشارات متفرقة فى عدة مواضع فى الرسالة الى مقارنات عابرة بين مواقف هذه القوى الاسلامية السياسية وتلك التى تبنتها قوى أخرى مثل أحزاب المعارضة السياسية أو مؤسسة الأزهر تجاه القضايا المتصلة بالواقع الدولى والاقليمى ، فان الرسالة لم تعتبر هذه الطبيعة المقارنة جزءا اساسيا من جوهرها . كذلك فان الرسالة عملت على أن تتجنب بشكل تام اى ادخال لمسائل تتصل بقضايا خلافية على المستوى السياسى والاجتماعى الداخلى فى مصر خلال الفترة محل البحث ومواقف القوى الاسلامية تجاهها ، ونفس الملاحظة تنطبق على محدودية الاشارات لموقف هذه القوى تجاه مسالة الأقليات العرقية والقومية والدينية ، ويتصل بذلك أيضا عدم تعرض الرسالة مطلقا الى الموقف تجاه اقباط مصر باعتبار تلك مسالة داخلية لا تندرج فى اطار القضايا الاقليمية والدولية .

وقد ساعدت الرسالة فى التعرف على اللغة السياسية التى استخدمتها القوى الاسلامية خلال الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٨١ فى التعبير عن مواقفها تجاه مسائل خارجية وتقييم الى أى مدى استقت هذه القوى هذه اللغة من مصادر دينية أو معاصرة أو من ممارسات لدول اسلامية سابقة أو حديثة أو آراء فقهاء مسلمين فى مراحل تاريخية سابقة .

وربطت الرسالة عند تناول مواقف القوى الاسلامية فى مصر خلال الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٨١ تجاه العلاقات الدولية ، بين تحليل هذه المواقف وبين آراء عدد من المنظرين والقادة الاسلاميين السابقين على الفترة محل الدراسة ، والذين أثروا على مواقف هذه القوى وفى مقدمة هؤلاء حسن البنا وسيد قطب والمفكر الباكستانى أبو الأعلى المودودى وأن كان ذلك ـ مرة أخرى ـ بشكل مجزأ عند تناول قضايا اقليمية ودولية بعينها .

وتأتى أهمية الرسالة فى ضوء قلة أو ربما ندرة ـ الدراسات الاكاديمية التى تعالج مفاهيم الحركات الاسلامية ومواقفها ليس تجاه قضايا عقائدية أو فقهية داخلية ، أو تجاه مسائل الشرعية والسلطة السياسية ، وانما تجاه مسائل متصلة بالنظام الدولى والعلاقات الاقليمية والدولية ، بما يتعدى الدور المحلى للاسلام كايديولوجية وحركة سياسية داخل حدود بلادها القطرية . وتزداد هذه الأهمية اذا أخذنا فى الاعتبار الاهتمام المتزايد الذى توليه الدوائر السياسية والاستراتيجية والاكاديمية بالدور المتصاعد على المستوى السياسى للاسلام عبر العالم ، خاصة فى البلدان الاسلامية وسعيها للتعرف على مواقف الحركات الاسلامية ذات النشاط السياسى تجاه مختلف المسائل والقضايا الداخلية والاقليمية والدولية . وبالتالى تساهم هذه الرسالة فى فهم مواقف مختلف القوى الاسلامية فى مصر خلال الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٨١ تجاه العلاقات الدولية ، وتفتح الطريق أمام مسائل أخرى جديرة بالبحث ودراسات أخرى بنفس الدرجة من الجدية والتعمق .

ولا شك أيضا أن هذه الرسالة تساهم فى ارساء الأطر العلمية التى يمكن ان نغير فى دراسة مواقف وآراء الحركات الدينية فى مناطق ودول أخرى من العالم تجاه قضايا العلاقات الدولية .

أ . غ . ح

□□ محمد بهاء الدين عبدالمنعم الغمرى ـ نظام الحكم فى السودان الفترة من ١٩٦٩ الى ١٩٨٥ وأثره على العلاقات المصرية السودانية ـ رسالة دكتوراه ـ كلية تجارة الاسماعيلية ـ جامعة قناة السويس ٥ أغسطس ١٩٩٣ □□

قليلة هى الدراسات المصرية التى حاولت تناول العلاقات المصرية السودانية المعاصرة وتحديدا منذ استقلال السودان عام ١٩٥٦ وذلك بالقياس الى الكم الهائل من الدراسات والبحوث والرسائل الجامعية التى ناقشت الجذور التاريخية لهذه العلاقات ومسارها طوال فترة الحكم الثنائى البريطانى المصرى للسودان . وتأتى دراسة الدكتور بهاء الدين الغمرى لتسد فراغا فى المكتبة حيث تناولت حقبة هامة (١٩٦٩ ـ ١٩٨٥) من العلاقات المصرية السودانية المعاصرة

جاء الفصل التمهيدى للتعريف بالسودان وطبيعته الجغرافية وتركيبه السكانى والنظام الاقتصادى وخلص منه الى ان السودان يعتبر أكبر دولة أفريقية من حيث المساحة ، ونظرا لوضعه الجغرافى وتوسطه بين بعض الدول الأفريقية العربية والأفريقية الزنجية ، فقد وجدت به خصائص المجتمعات العربية والتركيب الأفريقى ونتج عن ذلك تنافر اجتماعى بين ابناء وطن واحد . فضلا عما أعملته السلطات الاستعمارية البريطانية من سياسات ترمى الى فصل شمال السودان عن جنوبه والذى مازال السودان يعانى منه ، بالاضافة الى نشر الروح الطائفية وتنمية النعرة العنصرية ، مما أدى الى تقويض التجارب الديمقراطية التى مر بها السودان منذ استقلاله فى اول يناير ١٩٥٦ ، وعدم تحقيق اى نتائج ايجابية فى أحوال السودان الاقتصادية لانشغال الاحزاب السياسية السودانية فى تحقيق مصالحها الذاتية . كما تناول جنوب السودان باعتباره صورة من صور الأزمات السياسية التى تمر بها الدول حديثة الاستقلال .

وتناول الفصل الأول نظام الحكم فى السودان خلال الفترة ١٩٥٦ - ١٩٦٩ ودراسة دستور ١٩٥٦ المؤقت باعتبار ذلك المدخل الطبيعى لموضوع الدراسة حتى يستقرىء من دراسة هذه الفترة الدور المصرى فى حصول السودان على استقلاله ، والصراع بين الاحزاب السياسية السودانية الذى ادى للقضاء على الديمقراطية الاولى فى السودان وقيام حزب الأمة بتسليم السلطة الى الجيش لتقوم مرحلة حكم عسكرى بقيادة الفريق ابراهيم عبود استمرت من نوفمبر ١٩٥٨ حتى قيام ثورة اكتوبر ١٩٦٤ الشعبية . الا ان الصراع الحزبى عاد مرة أخرى ولم يستفد زعمائه من دروس التجربة الديمقراطية الأولى ، ونشب الصراع بين السلطات الدستورية الثلاث ، وكانت تلك مقدمات لقيام ثورة مايو ١٩٦٩ .

وتناول الباحث فى الفصل الثانى نظام الحكم فى السودان الفترة من ١٩٦٩ - الى ١٩٧٣ موضحا وشارحا لأسباب قيام ثورة مايو ١٩٦٩ محللا لأسباب قيامها ، واعلان نميرى منذ البداية أن هدف الثورة اجراء تغيير عميق فى النظام داخل السودان ، وانجاز أعمال ثورة أكتوبر الذى لم يكتمل والعمل على انهاء مشكلة جنوب السودان ودخل النظام فى صراع مع الأحزاب السياسية التى حلها نميرى وانتصر عليها وبدأ فى وضع الاطار الدستورى لنظام الحكم فى السودان ونقل عن مصر تنظيمها السياسى فى ذلك الوقت - الاتحاد الاشتراكى - باعتباره التنظيم السياسى الوحيد فى السودان وكان متأثرا بفكر عبد الناصر وبشخصيته الكاريزميه . وقد نجح نميرى الى حد كبير فى توحيد السودان وأخذ بنظام الجمهورية الرئاسية ، الا أن نظامه دخل مرحلة جديدة فى عام ١٩٧٧ عندما سمح للمعارضة السودانية والتى سبق أن افسدت الحياة البرلمانية من دخول الاتحاد الاشتراكى السودانى وبالتالى بدأت الفتنه والاضطرابات تعود مرة أخرى الى المجتمع السودانى ، واستطاع نميرى فى عام ١٩٧٢ أن يعيد السلام فى الجنوب بتوقيع اتفاقية أديس أبابا التى أعطت الجنوب الحكم الذاتى الاقليمى فى اطار السودان الموحد .

واستهدف الفصل الثالث دراسة وتحليل نظام الحكم فى السودان فى دستور ١٩٧٣ الدائم والذى نص على وجود السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية واضاف اليها تنظيم الاتحاد الاشتراكى السودانى والحكم الذاتى الاقليمى للجنوب .

ثم جاءت تجاوزات نميرى لفرض مزيد من السيطرة فى عدد من التعيلات على الدستور حتى يزيد من سلطاته فى اصدار القوانيين الاستثنائية وكذلك فى محاولة منه لمواجهة المحاولات الانقلابية المتكررة ضده .

وكانت تعديلات سبتمبر ١٩٨٣ بمثابة انقلاب على الدستور الدائم ونقطة تحول فى نظام الحكم فى السودان ، حيث أطلق على رئيس الجمهورية قائد المؤمنين وراعى الأمة الاسلامية ورأس الدولة وإمامها ويشارك فى السلطة التشريعية ، ومسئول عن اقامة الدين وحماية القيم الدينية والروحية والسياسية وأعطى نفسه الحق فى تحديد خليفته فى الرئاسة وأن على الجميع مبايعته ، وانشأ مجلس للشورى قلص به دور مجلس الشعب وانقض على اتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ والتى سبق أن حل السلام بموجبها جنوب السودان .

وفى الفصل الرابع قام الباحث بعرض مشكلة جنوب السودان فى اطار نظام الحكم السودانى حيث استعرض طبيعة المشكلة وجذورها والتى خلص من الدراسة والتحليل الى اعتبارها من بين أزمات التنمية السياسية وخص منها أزمتى الاندماج والهوية نظرا للتركيب القبلى الواضح فى جنوب السودان قبل أن يوجد السودان بحدوده الحالية .

وفى تناوله للفصل الخامس استعرض الباحث العلاقات المصرية السودانية خلال الفترة محل الدراسة ١٩٦٩ - ١٩٨٥ وكيف أن العلاقة كانت واضحة لدى قادة البلدين خاصة وأنه ليس من مصلحة أى من البلدين الاستغناء عن الآخر . كما كانت هناك قناعة لدى نظام الحكم فى السودان بأن بقاءه واستمراره فى الحكم يرتبط بمدى أخذه وتماثله عن نظام الحكم فى مصر .

وقد مرت هذه الفترة بثلاث مراحل ، الأولى خلال الفترة الأخيرة من حكم عبد الناصر وقامت أثنائها ثورة مايو ١٩٦٩ ، والتأييد والدعم المصرى للثورة وتقديم المعونات لها رغم الظروف التى كانت تمر بها مصر فى أعقاب نكسة ١٩٦٧ ، وتأثر النظام بالمبادىء الناصرية وأخذه لمعظم الفكر الناصرى سواء التنظيم السياسى الواحد (الاتحاد الاشتراكى) أو فى التأميم - رغم اختلاف الظروف بين البلدين - أو فى السياسة الخارجية . ورغم قصر الفترة التى عاشها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر من بين المدة التى تولاها نميرى فى حكم السودان الا ان تأثيرة شخصية عبد الناصر كانت مستمرة ولفترات طويله من حكم نميرى .

وكانت المرحلة الثانية فى أعقاب وفاة عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ وحتى اكتوبر ١٩٨١ وتولى الرئيس محمد أنور السادات حكم مصر ، وقد شهدت تلك الفترة ازدياد مظاهر الدعم والتعاون المباشر بين نظامى الحكم فى البلدين ، بدأت بتشكيل القيادة السياسية الموحدة بين مصر وليبيا والسودان بهدف تقوية وتطوير التعاون بين البلدان الثلاثة ، ثم وقوف مصر الى جوار السودان فى أعقاب محاولة انقلاب هاشم العطا فى يوليو ١٩٧١ ، ورغم أن العلاقة لم تكن تسير على وتيرة واحدة طوال تلك الفترة مما يمكن أن نسميها بالسياسة البندولية من جانب نظام الحكم فى السودان ومن بينها خلق مشاكل فى الحدود الدولية ودور جامعة القاهرة فرع الخرطوم وموضوع اتفاقية مياة النيل ، الا أن الامور سرعان ما كانت تعود الى طبيعتها ، وتم التوقيع على منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى فى فبراير ١٩٧٤ ، ثم اتفاقية التعاون العسكرى والدفاع المشترك ، كما كان هناك تنسيق فى السياسة الخارجية بين البلدين (بلغ فى كثير من الاحيان درجة التطابق) .

وجاءت المرحلة الثالثة والأخيرة بالنسبة لحكم نميرى (١٩٨١ - ١٩٨٥) والتى تولى فيها الرئيس محمد حسنى مبارك رئاسة الجمهورية لتشهد دعما قويا بين مصر والسودان ، وأولى الرئيس مبارك جل اهتمامه لتوطيد وترسيخ أركان التعاون مع السودان ، وتم التوقيع على ميثاق التكامل فى الخرطوم فى أكتوبر ١٩٨٢ الذى كان من أبرز مظاهر التعاون وتنمية العلاقات المصرية السودانية إلا أنه بعد تعديلات الدستور الدائم التى أجريت عام ١٩٨٣ والتى فجرت مشكلة الجنوب مرة أخرى حاول نميرى جر مصر للدخول معه فى حرب ضد الجنوب ، الا أن القيادة السياسية المصرية الحكيمة بزعامة الرئيس محمد حسنى مبارك أوضحت بما لا يدع مجالا للشك أنها لن تدخل فى حرب ضد الجنوب ، فتلك مشكلة داخلية وأن نظام الحكم فى السودان هو الذى فتح ملفها مرة أخرى بعد أن كان السلام قد ساد ربوع السودان ، ورغم المحاولات الأخيرة لنميرى لالغاء ما سبق أن أصدره من قرارات الا أنه فقد مصداقيته فى الشارع السودانى والذى قام بانقلاب ضد حكم نميرى الذى دام ما يقرب من ستة عشر عاما .

وانهى الباحث دراسته بعرض النتائج التى وصل اليها من خلال استعراضه لنظام الحكم فى السودان خلال الفترة من ١٩٦٩ الى ١٩٨٥ والتى تقلد فيها نميرى حكم السودان بثورته التى قام بها فى ٢٥ مايو ١٩٦٩ وأيده فيها شعب السودان لتنتهى باستيلاء الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب قائد الجيش على السلطة بتأييد من الشعب السودانى أيضا الذى سبق ان اولاه وذلك فى ٦ ابريل ١٩٨٥ ليسدل الستار على أطول فترة زمنية استمر فيها شخص واحد هو الرئيس السابق جعفر محمد نميرى فى حكم السودان فى تاريخه الحديث .

باستيلاء الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب قائد الجيش على السلطة وبتأييد من الشعب السودانى الذى سبق وأن اعطى ثقته فى النميرى وسحبها منه فى انتفاضة ابريل ١٩٨٥ يعود النظام الحزبى فى السودان بعد فترة انتقال لمدة عام استمرت حتى عام ١٩٨٦ .

الى ان قامت ثورة الانقاذ الوطنى فى ٣٠ يونيو ١٩٨٩ بقيادة عمر البشير لتقضى مرة أخرى على التجربة الديمقراطية السودانية لتسيطر الجبهة الاسلامية القومية بزعامة الترابى على نظام الحكم فى السودان تحت عباءة النظام العسكرى الحاكم وتفتتت علاقات السودان بمعظم دول العالم ومن بينها مصر دولة الجوار التى ظلت وستظل دائما بيت أمن لكل الاشقاء من السودان الشقيق .

ولا يسعنا فى نهاية هذا العرض الا تهنئة الدكتور بهاء الدين الغمرى على رسالته القيمة والتى نرجو أن تكون فاتحة لدراسات اخرى تعالج العلاقات المصرية السودانية المعاصرة ولتكون ترجمة امنية للعلاقة الخاصة التى تربط البلدين والشعبين لان العزوف عن مثل هذه الدراسات ليس فى صالح تطوير وتنمية العلاقات المصرية السودانية .

احمد يوسف القرعى

□□ د . وحيد عبد المجيد - الاحزاب المصرية من الداخل - كتاب المحروسة - ١٩٩٣ □□

يقع هذا الكتاب فى ٢٦٩ صفحة من القطع المتوسط ، فى خمسة فصول رئيسية . ويهدف الكتاب ضمن ما يهدف الى مناقشة العلاقة بين قضية الديمقراطية فى كل من منظمات المجتمع ونظام الحكم ، سعيا لاستجلاء ما تنطوى علية من تعقيد .

وتقوم الدراسة محل العرض على اتباع المنهج المقارن ، بشكل مزدوج بمعنى المقارنة بين الاحزاب السياسية المصرية المعاصرة واحزاب ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ . أضافة الى مقارنة وضع الاحزاب المصرية الراهنة فيما يتعلق بالديمقراطية الداخلية .

ويعالج الكتاب مفهوم الديمقراطية داخل الاحزاب السياسية بشكل مجرد . ثم ينتقل الى الجانب العملى حيث يتناول خبرة الممارسة الديمقراطية داخل الاحزاب المصرية قبل ١٩٥٢ ، ونمط توزيع السلطة والاختصاص فى الاحزاب المصرية المعاصرة ، وطبيعة العلاقات بين النخبة والاعضاء فى تلك الاحزاب ، وانماط التفاعلات داخل النخبة الحزبية فيها .

فيما يتعلق بالموضوع الاول ، يتناول الكاتب اربعة موضوعات اساسية ، وهى مفهوم الديمقراطية فى كل من النظرية التعددية ، ونظريات النخبة ، والنظرية الماركسية ، ويختتم بوضع مؤشرات لدراسة الديمقراطية داخل الاحزاب السياسية .

وبالنسبة للنظرية التعددية ، يوضح المؤلف انها تتركز بشكل اساسى على تاكيد وجود تنوع فى القيم والممارسات والمؤسسات فى الدولة والمجتمع بحيث تكون القوى موزعة بين عدد من الجماعات . ويتطرق الكاتب فى هذا الشأن الى الديمقراطية فى الاحزاب المعاصرة . واهمية الديمقراطية داخل الاحزاب لدعم استقرار النظام الحزبى . فيشير الى : ١ - تاثير كل من النظام الحزبى على الديمقراطية فى الاحزاب المعاصرة . ٢ - تاثير التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الديمقراطية داخل الاحزاب ، حيث يشرح على سبيل المثال بمزيد من التفاصيل اثر التقنية الجديدة للحملات الانتخابية على التطور الديمقراطى داخل الاحزاب . ويمر بشكل سريع على عامل جوهرى يتعلق بأثر الشكل الطبقى للعضوية فى الاحزاب على القضية محل الدراسة .

اما بالنسبة الى نظريات النخبة ، فيوضح المؤلف ان البداية الفعلية لهذه النظريات جاءت على يد «ميشلز» وان كل من باريتو وموسكا قد أرسى أسسها . وهذه النظريات تؤكد وجود نخبة قوية تسيطر على المنظمات والجماعات مكرسة بذلك حكم الاقلية ، بحيث لا يصبح للاغلبية فى نهاية الامر سوى حق انتخاب زعماء تلك المنظمات ويستعرض الكاتب أهم الانتقادات التى وجهها انصار التعددية «ليبست - دانلدر - دال» ، وأنصار المدرسة الماركسية «بوخارين - سيدنى هوك» ، الى تلك النظريات .

وفيما يتعلق برؤية النظرية الماركسية لموضوع الديمقراطية داخل الاحزاب السياسية ، فيقول الكاتب ان تلك النظرية ترى ان دور الحزب فى الاطار الماركسى يتلخص فى كونه أداه لبناء الشيوعية ، ومن ثم فهو تعبير عن مصلحة طبقة محددة ، ومن هنا أهمية وحدة الارادة داخله ، وهو ما لا يعنى أنتقاء وجود اراء مختلفة داخله ، بل ان القرار يصدر بعد مناقشات بحيث يصبح بعد ذلك أمرا ملزما . ويعتبر مبدأ المركزية الديمقراطية المبدأ التنظيمى الذى يعبر عن هذا المعنى . وقد تعرض هذا المبدأ الى نقد شديد منذ مجىء جورباتشوف الى الحكم فى الاتحاد السوفييتى كما تعرض لنقد العديد من الاكاديميين من امثال كارل دويتش - ليون بارادات - جوردان سكيلنج وان اختلفت أوجه معارضتهم .

وقد حصر الكاتب المؤشرات الخاصة بدراسة الديمقراطية داخل الاحزاب السياسية فى ثلاثة هى : - نمط توزيع السلطة فى الاحزاب ، من خلال دراسة كل من البناء التنظيمى للاحزاب السياسية ، وعملية صنع القرار الحزبى والعلاقة بين النخبة والاعضاء فى الاحزاب ، من خلال دراسة كل من الاطر المؤسسية لمشاركة الاعضاء واسلوب التجنيد ودوران النخبة . أضافة الى دراسة أنماط التفاعلات داخل النخبة الحزبية ، وهو ما يتضمن مؤشرين فرعيين هما الصراع على النفوذ داخل النخبة الحزبية ، حول قضايا سياسية وفكرية .

بعد ذلك ينتقل المؤلف الى الفصل الثانى من كتابه وهو بعنوان «خبرة الممارسة الديمقراطية داخل الاحزاب المصرية قبل ١٩٥٢ والذى يركز فيه على كل من حزب الوفد وحزب الاحرار الدستوريين وجماعة الاخوان المسلمين والحزب الوطنى الديمقراطى فيبدأ بدراسة نمط توزيع السلطة والاختصاص فى هذه الاحزاب ، فيخلص الى ان هذه الاحزاب اتسمت بدرجة عالية من المركزية التى تفاوتت من حزب الى اخر بشكل طفيف . فبالنسبة الى البناء التنظيمى ، كان حزب الوفد الاكثر مركزية على المستويين الافقى والراسى . كما اتسم بناء الوفد بدور محورى لرئيسه بدرجة أعلى مما عرفه الاحرار والوطنى . اما الاخوان فقد تميزوا على بقية الاحزاب بأهتمام بالبناء الافقى الذى كان اكثر ديمقراطية فى بعض جوانبه من البناء الراسى . وكان الحزب الوطنى اكثر ديمقراطية فى بنائه الراسى . وعلى صعيد أسلوب أتخاذ القرارات الحزبية ، كان الوفد اقلها ديمقراطية ، على عكس الاحرار ، بأستثناء فترة رئاسة محمد محمود له . اما الاخوان ، فقد اتسمت عملية اتخاذ القرار باللجوء الى التوافق . فى حين تميزت المرحلة الاولى من الوطنى بوجود قدر من الديمقراطية .

بعد ذلك ينتقل المؤلف الى دراسة العلاقة بين النخبة والاعضاء ، وذلك من خلال دراسة كل من الاطر المؤسسية لمشاركة الاعضاء والتجنيد ودوران النخبة . وقد خلص الى ان العلاقة بين القيادة

والاعضاء اتسمت بعدم الديمقراطية اجمالا فى الاحزاب الاربعة ، وان عرفت جماعة الاخوان والوطنى وضعا افضل نسبيا . فبالنسبة للمؤتمر العام لم يكن له وجود فى حالة الوفد . اما بالنسبة الى حزب الاحرار ، فلم يكن للمؤتمر دور فى النشاط الحزبى . اما جماعة الاخوان والوطنى ، فقد عرفا صيغة المؤتمر ، لكن لم يتوفر الاسلوب الديمقراطى فى اختيار اعضاء هذا المؤتمر ، وان كانت ممارسة الوطنى لهذه الصيغة فى السنوات الخمس الاولى فقد اتسمت بقدر أعلى نسبيا من الديمقراطية . وعلى صعيد عملية الحراك فى القيادة الحزبية ، كانت السمة العامة للاحزاب الاربعة هى محدودية انفتاح هذه القيادة ، فلم يعرف حزب الوفد اسلوب الانتخاب فى عملية تشكيل قيادة الحزب، ورغم ان الاحرار لم يعرف اسلوب الانتخاب ايضا ، الا أن دور رئيسه لم يكن حاسما فى تشكيل القيادة . اما الاخوان والوطنى فكان حالهما افضل نسبيا .

بعد ذلك يوضح الكاتب انماط العلاقة داخل النخبة الحزبية ، فيلاحظ انها اتسمت فى الاحزاب الاربعة بطابع سلطوى بلغ ذروته فى الوفد وجماعة الاخوان فى عهد مرشدها الاول . اما حزب الاحرار ، فكان اسلوب ادارة الخلافات داخله افضل بسبب عدم وجود زعامة طاغية للحزب باستثناء رئاسة محمد محمود . وبالنسبة الى الوطنى فهو لم يعرف الاسلوب الديمقراطى فى ادارة الخلافات .

بعد ذلك ينتقل الكاتب الى الفصل الثالث من مؤلفه وهو بعنوان نمط توزيع السلطة والاختصاص داخل الاحزاب المصرية المعاصرة وذلك من خلال دراسة كل من البناء التنظيمى ، وعملية صنع القرار الحزبى فى كل من حزب مصر العربى الاشتراكى واحزاب التجمع والوفد والعمل والوطنى والاحرار وهى الاحزاب التى قام الكاتب بدراستها فى معرض تناوله للاحزاب المعاصرة .

ففيما يتعلق بالبناء التنظيمى فقد استخلص الكاتب اربع نقاط اساسية هى ١ - ان هناك تقدما حدث فى الهياكل التنظيمية للاحزاب المعاصرة بالمقارنة مع احزاب ما قبل ١٩٥٢ ، ويتمثل جوهر هذا التقدم فى قدرة الاحزاب المعاصرة على ايجاد هياكل بالمعنى الحديث . ٢ - ان اللوائح الداخلية للاحزاب المعاصرة لا تساعد على معرفة دقيقة بطبيعة العلاقة بين المستويات التنظيمية لاى حزب . بل ويمكن القول بان اللوائح الداخلية تعطى فى العادة صورة مضللة لطبيعة هذه العلاقة . ومن ثم اخفاء حقيقة هيمنة المستوى القيادى بل ورئيس الحزب على هذه السلطة فى الغالب كما ان ما تنص عليه هذه اللوائح بشان ممارسة الاحزاب لنشاطها من اسفل الى اعلى يتعارض مع واقع العملية الفعلية التى تكونت بمقتضاها من اعلى الى اسفل . ٣ - ان جميع الاحزاب لم تستكمل بناءها التنظيمى على المستوى القاعدى فى نهاية فترة الدراسة «١٩٩١» ، وكان هذا احد المؤثرات السلبية على الممارسة الديمقراطية داخلها .

٤ - ان اسلوب الانتخاب لم يترسخ بعد فى البناء التنظيمى للاحزاب ، ورغم ما نصت عليه لوائحها الداخلية وان اجاز بعضها تعطيله مؤقتا فى المرحلة الاولى . فلم تعرف احزاب مصر والاحرار والوطنى اسلوب الانتخاب فى نهاية فترة الدراسة ، وبدأ الاحرار فى الاخذ به على المستوى القيادى فحسب وبطريقة صورية ، كما بدأ الوطنى فى الاخذ به على المستوى القاعدى فقط قبيل مؤتمره السادس فى ١٩٩٢ . اما الوفد فلم يعرف اسلوب الانتخاب الا للمستوى القيادى . ورغم ان التجمع والعمل اخذا باسلوب الانتخاب منذ وقت مبكر ، فقد شابته ماخذ فى كليهما .

أما بالنسبة الى عملية صنع القرار الحزبى . فقد تناولها الكاتب من زاوية كل من صنع القرارات المتعلقة بالانتخابات العامة «قرار المشاركة - قرار تحديد المرشحين » وبالتصرف فى الحزب او التحالف مع غيره » قرار الوفد والتجمع تجميد نشاطهما ١٩٧٨ - قرارا حزبى مصر والاحرار بالاندماج فى الائتلاف مع الوطنى قرار العمل والاحرار بشأن التحالف الاسلامى ، وقد استخلص الكاتب ثلاثة اتجاهات ١ - الدور المحورى لرئيس الحزب فى هذه العملية ، ويعد هذا انعكاسا للبناء التنظيمى .

٢ - سعى رؤساء الاحزاب فى معظم الاحوال الى تغليف المضمون السلطوى لعملية صنع القرار بشكل ديمقراطى ، من خلال طريقة اخراج القرارات . من خلال طريقة اخراج القرارات . ومع ذلك كانت هناك عدة استثناءات من هذا الاتجاه العام . ٣ - محدودية مشاركة المستوى الوسيط وضآلة مشاركة المستوى القاعدى فى عملية صنع القرار الحزبى فكان اهم دور للمستوى الوسيط متعلقا بقرارات التصرف فى الاحزاب بالحل او تجميد النشاط . اما المستوى القاعدى فقد اقتصرت مشاركته على بعض قرارات تحديد مرشحى بعض الاحزاب للانتخابات العامة ..

الفصل الرابع من هذا الكتاب بعنوان طبيعة العلاقات بين النخبة والاعضاء فى الاحزاب المصرية المعاصرة امرين اساسيين هما : الاطر المؤسسية لمشاركة الاعضاء والتجنيد ودوران النخبة ففيما يتعلق بالاطر المؤسسية لمشاركة الاعضاء خلص الباحث الى نتيجتين اولاهما ان هناك اتجاها عاما الى تقييد هذه المشاركة يساعد على ذلك ما يبدو انه ميل تلقائى لدى معظم اعضاء الاحزاب لعدم المشاركة . وثانيهما ، وجود تفاوت بين الاحزاب من حيث فعالية الاطر المؤسسية لمشاركة الاعضاء القاعديين ، وخاصة الاطار الرئيسى المتمثل فى المؤتمر العام ، ويشمل التفاوت مدى انتظام دورات المؤتمر العام ، واختيار مندوبى المستوى القاعدى له ، فى كل من المناقشات به وفى اختيار قيادة الحزب . ولذلك لا يمكن فهم دلالة مؤشر الاطر المؤسسية للمشاركة على الممارسة الديمقراطية داخل الاحزاب الا بأخذ كل هذه العناصر فى الاعتبار . وقد تبين ان هذه العناصر لم تتوفر مجتمعة الا فى حزب العمل حتى مؤتمره العام الخامس اى قبل حدوث الانقسام داخل الحزب .. كما ان هذه العناصر ، بالمقابل غابت مجتمعة فى كل من حزبى مصر والاحرار لاسباب مختلفة . اما الاحزاب الثلاثة الاخرى فقد تفاوتت فى المستوى الذى اتاحته مؤتمراتها للمشاركة القاعدية . وكانت المفارقة ان اكثرها انتظاما فى عقد المؤتمر العام وهو الوطنى ، كان اقلها من حيث المشاركة الفعلية لمندوبى المستوى القاعدى . اما الوفد الذى لم تنعقد جمعيته العمومية بشكل منتظم ، فقد شهد قدرا كبيرا من هذا التفاعل فى بعض الدورات غير المنتظمة لهذه الجمعية . وبالنسبة الى التجمع فقد واجه هذه المشكلة بدرجة اقل فى مؤتمرة العام الاول ، لكنه تجاوز ذلك نسبيا فى المؤتمر الثانى . على انه اذا كان حزبا الوطنى والوفد اشتركا فى غياب انتخابات المستوى القاعدى فقد تميز الوفد باشراك مندوبى المستوى القاعدى فى انتخاب المستوى القيادى ، وان كان اولئك المندوبين ليسوا منتخبين . ولذلك يتميز التجمع بوجود مجال اوسع من الوطنى والوفد المشاركة مندوبى المستوى القاعدى فى مناقشات المؤتمر العام ، خاصة وانهم منتخبين . ويبدو التفاوت بين الاحزاب اقل فيما يتعلق بالاطر الاخرى للمشاركة ، سواء بالنسبة للاجهزة التى تحل محل المؤتمر العام بين دوراته ، أو الاطر غير المنتظمة للمشاركة . فلم يتح اى منها فرصا للتفاعل بين القواعد والنخبة ، رغم وجود تميز طفيف للغاية لحزبى العمل والتجمع فى بعضهما .

اما بالنسبة الى مسألة التجنيد ودوران النخبة ، فقد خلص المؤلف الى انه لا توجد علاقة بين اسلوب التجنيد للنخبة الحزبية بالانتخاب او بالتعيين وبين معدل الدوران عليها . ويسرى ذلك فى

حالة النخبة العليا والعامة فقد تبين ان معدل الدوران على النخبة فى حزبين إعتمدا على التعيين «الاحرار والوطنى» يعتبر اعلى منه فى حزب اعتمد على اسلوب الانتخاب (التجمع) . كما ان ذلك المعدل فى حزبى الاحرار والوطنى جاء اعلى من الوفد الذى اخذ بالانتخاب فيما يتعلق بالنخبة العليا ، ويمكن اعتباره كذلك ايضا فى حالة النخبة العامة . والملاحظ ان حزبى التجمع والوفد اخذا باسلوب الانتخاب المقيد بالقائمة وليس المفتوح والتنافسى حتى انتهاء فترة الدراسة وان كان الثانى قد عدل ذلك الوضع منذ يناير ١٩٨٩ . اما الحزب الوحيد الذى اخذ باسلوب الانتخاب الحر التنافسى فى التجنيد لنخبته «العمل» ، فقد عرف اعلى معدل للدوران على النخبة العامة ، وكان من اعلى ثلاثة احزاب فى الدوران على النخبة العليا .

ويختتم الباحث دراسته بفصل أخير بعنوان انماط التفاعلات داخل النخبة الحزبية فى الاحزاب المصرية المعاصرة وذلك خلال دراسة كل من الصراع على النفوذ داخل النخبة الحزبية ، والخلافات السياسية والفكرية

عمرو هاشم ربيع

□□ نجوى إبراهيم محمود - السياسات العامة والتغير السياسى فى مصر - سياسة الاسكان - دراسة حالة ١٩٧٤ - ١٩٨٦ - مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية - ١٩٩٣ □□

ترجع أهمية هذا الكتاب الى أن يتضمن إحدى الدراسات الرائدة فى تحليل السياسات العامة ، ذلك أن مجال السياسات العامة هو مجال حديث وهام فى علم السياسة ، فهو اداة هامة لتقويم اداء النظام السياسى وفاعليته إذ أنه لا يكتفى بدراسة مضمون السياسة وإنما يتطرق الى كيفية صنعها ، وتكلفتها ، وبدائلها ، وكيفية تنفيذها ، والمطابقة بين الأهداف المعلنة والنتائج العملية للتطبيق ، ويدخل فى ذلك تحليل الآثار المتوقعة وغير المتوقعة من تنفيذ سياسة ما .

وتتناول الدراسة - التى أعدتها د . نجوى ابراهيم محمود لنيل درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة القاهرة - الاسكان كدراسة حالة نظرا للأهمية التى يمثلها كاحدى الحاجات الأساسية للمواطنين وذلك من منظور سياسى للتعرف على كافة القوى الرسمية وغير الرسمية التى تؤثر فى صياغة القرار السياسى فى مجال الاسكان .

وتعرض الباحثة فى الفصل الأول لمشكلة الاسكان كإحدى الحاجات الاساسية فى دول العالم الثالث والتى تتمثل فى اتساع الفجوة الهائلة بين العرض والطلب مما ادى لانتشار المناطق العشوائية وزيادة الأحياء الفقيرة . ونتيجة لذلك قامت الدول النامية والتى فشلت فى توفير نوعية الاسكان التى تحتاجه فئة محدودى الدخل ، وكذلك الاعداد المطلوبة الى تبنى نموذج الجهود الذاتية الذى يخفف العبء عن رؤوس الأموال العامة .

وتتناول الباحثة فى المبحث الثانى مقومات مشكلة الاسكان فى مصر والتى تأتى فى مقدمة المشكلات التى تستأثر باهتمام النخبة الحاكمة فى مصر حيث انها من المشاكل الحيوية التى تواجه فئات كثيرة فى المجتمع المصرى .

وتعرض الدراسة جذورا ازمة الاسكان وعوامل تفاقمها والتى تتمثل فى عوامل ديموجرافية وهى الهجرة من الريف الى الحضر ، وكذلك ارتفاع تكلفة البناء ، بالاضافة الى اختلاف موقع مشكلة الاسكان فى قائمة اولويات السياسات العامة .

وادت هذه العوامل مجتمعة الى تصعيد مشكلة الاسكان فى مصر ، وانعكس ذلك بشكل اساسى فى زيادة حجم المأوى المؤقت ، وتدهور العديد من المناطق ، هذا الى جانب انتشار الاسكان العشوائى ، وتصاعد عدد ساكنى المقابر والعشش من ٥٠ ألف فى تعداد ١٩٧٤ الى ١٤٠ الف فى تعداد ١٩٧٦ .

وتتناول الدراسة الاهمية القصوى لقضية الاسكان وكيف انها احتلت مكان الصدارة فى البرامج والخطط السياسية ، فقد اظهرت الوزارات المتعاقبة فى برامجها اهتماما خاصا بالأسكان الاقتصادى وجعلت الدولة المسئولة الأولى عن توفيره ، كما رصدت الباحثة تشجيعا ملحوظا من جانب النخبة الحاكمة للقطاع الخاص للمساهمة الجادة فى حل أزمة الاسكان وتخفيف هذا العبء عن الدولة . فيلاحظ أنه منذ تبنى سياسة الأنفتاح الأقتصادى والقطاع الأقتصادى يلعب دورا متزايدا فى قطاع الأسكان وأن الدولة تشجع هذا الاتجاه وتقوم بتقديم التسهيلات من تشريعات وقروض .

وفى الفصل الثالث تبين الباحثة عملية صنع سياسة الاسكان فى مصر من خلال بحث دور كل من السلطتين التنفيذية ، والتشريعية ، ودور القوى غير الرسمية .

وتتناول الباحثة الدور المحورى الذى تلعبه السلطة التنفيذية فى صنع السياسات العامة فى مجال الاسكان مبينة أن بيان الحكومة يحدد الخطوط العريضة لتلك السياسة بناء على توجيهات رئيس الجمهورية . ويلعب وزراء الأسكان دورا مختلفا فى درجة أهمية وفقا لعدة عوامل منها :الثقل السياسى للوزير ، واهتماماته ، وفترة استمراره فى الوزارة .

أما عن كيفية تنفيذ السياسة فهى تتم عن طريق وزارة الاسكان التى شهدت عدة تغييرات مؤسسية ما بين الدمج والانفصال عن مجالات أخرى كالتعمير والمرافق والتشييد .

أما عن السلطة التشريعية فقد اثبتت الدراسة ان السلطة التنفيذية تمسك بزمام الوظيفة التشريعية . فقد اظهرت الدراسة أن معظم التشريعات التى صدرت فى الفترة محل البحث الخاصة بالأسكان كانت مشروعات قوانين تقدمت بها الحكومة وأن مساندة الحكومة لبعض الأقتراحات كانت الدفعة التى عجلت بصدور تلك التشريعات ، والعكس صحيح ، فكانت معارضة السلطة التنفيذية السبب وراء تجميد البعض الآخر .

وتعرض الباحث لدور القوى غير الرسمية فى التأثير على عملية صنع سياسة الاسكان مؤكدة أن جماعات المصالح المختلفة وخاصة المقاولين ومستوردى مواد البناء استفادوا من المناخ الذى افرزته سياسة الانفتاح الأقتصادى والذى اثر بدوره على السياسة العامة للاسكان ، فاستفادوا من الضمانات والتسهيلات التى قدمتها الدولة لتحقيق ثروات طائلة ومصالح شخصية دون الاهتمام بالمساهمة الجادة فى حل مشكلات الاسكان وبالنسبة للمساعدات الخارجية المقدمة من هيئات أجنبية نجد أن الطرف الأجنبى قام بتقديم

الخبراء ودراسات الجدوى التى كانت تستوعب جزءا كبيرا من المنحة المقدمة منه . كما قدمت القروض الدولية وفقا لمعايير وأولويات املتها سياسة الجهة المقرضة ولم تكن المساهمة فى حل مشكلة الاسكان سوى مساهمة جزئية . وتقوم الباحثة فى الفصل الخامس بتقويم الآثار المترتبة على السياسات المتبعة فى مجال الاسكان كمؤشر لأداء النظام السياسى وذلك بتطبيق بعض المعايير الكمية والكيفية للتقويم .

وفيما يتعلق بالمعايير الكمية ، فإن الموارد المخصصة لسياسة الاسكان من جملة الاستثمارات القومية لم تصل بعد لمعدل الاستثمار المستهدف للأسكان فى الدول النامية .

وبتطبيق المعيار الكيفي أظهرت الدراسة أن منذ ١٩٨٢ بدأ معدل انشاء الاسكان الاقتصادى الذى يلائم الجماعة المستهدفة من محدودى الدخل يتحقق بأزيد مما كان مستهدفا ، وإن كان أسلوب توزيع الوحدات قد أدى الى اعطائها لغير مستحقيها .

كما أظهرت الدراسة تميز النخبة للاسكان الحضرى وتركت قضايا الاسكان فى الريف دون مواجهة حقيقية .

ونتيجة لقصور سياسات الاسكان اتجهت الفئة غير القادرة لاشباع حاجتها للمأوى عن طريق مخالفة القوانين ، وبناء الاسكان غير الرسمى ، واستخدام المقابر كمأوى .

وتعرض الباحثة للآثار السياسية والاجتماعية لقصور سياسة الأسكان فى مصر . وتتمثل الآثار السياسية فى ظاهرة العنف السياسى والتى يفسرها البعض بوجود فجوة بين ما يتوقع المرء أن يحصل عليه وبين ما يحصل عليه فعلا ، ويتسبب ذلك فى إصابة عدد كبير من المواطنين بالحرمان مما يتسبب فى ظهور العنف السياسى بين العديد منهم .

أما عن مشكلة الاسكان والمشاركة الشعبية للمواطنين ، فقد اظهرت الدراسة أن الفقراء بشكل عام لا يعتقدون أن لديهم الفرصة للتأثير على السلطات ذلك أن العديد من الدراسات التى تناولت موضوع المشاركة السياسية قد ركزت على دور الدخل والتعليم والعمل والمسكن كمحددات رئيسية للمشاركة السياسية .

نجلاء عبدالحافظ

□ □ إبراهيم نوار - المعارضة العراقية والصراع لاسقاط صدام مطبوعات (إن) - لندن - ١٩٩٣ □ □

يقدم هذا الكتاب رؤية عن المعارضة العراقية من خارجها ، تتسم بقدر من التوازن ويمكن القول انه اول كتاب يتناول المعارضة العراقية فى هذه الفترة الحساسة من تاريخ العراق ، ويعرض لجوانب مهمة من بنيان المعارضة العراقية وعلاقاتها ، والمنطق الذى تنطلق منه قياداتها ، الى جانب محاولة الوقوف على بعض أسباب التحولات او الانقسامات والمعارك التى وقعت فى صفوف المعارضة نتيجة لاسباب داخلية تتعلق بتركيبة المعارضة وتشرذمها العرقى والمذهبى والسياسى ، او تحت تأثير الظروف الاقليمية الضاغطة والتى تعمل لتحقيق مصالح مختلفة تصل لحد التضارب فى بعض الاحيان .

ينقسم الكتاب الى ثلاثة اقسام رئيسية ، يرتبط كل منها بالاخر ، وإن كان كل قسم يمثل مادة علمية مختلفة فى طبيعتها عن القسمين الاخرين . فالقسم الاول عبارة عن عرض تحليلى لواقع وتطور المعارضة العراقية خلال الفترة منذ تشكيل لجنة العمل المشترك فى دمشق فى ديسمبر ١٩٩٠ . وحتى تشكيل المؤتمر الوطنى العراقى وإنعقاد مؤتمر صلاح الدين فى سبتمبر ١٩٩٢ ، وصولا الى عقد المؤتمر الاول لدعاة الملكية الدستورية فى العراق فى ٢٠ يونيو ١٩٩٣

وقد تناول المؤلف فى الفصل الأول ، بالاضافة الى المراحل المختلفة لتطور المعارضة ، مسألة وجودها كظاهرة اقليمية ، وبروز تسمية « دول القرار » التى يقصد بها كل من سورية وايران والسعودية وتركيا ، وكان الشعب العراقى ليس هو صاحب القرار فى مصيره ، كما اورد المؤلف بيانات مفصلة عن الانتفاضة ، وخصص مبحثا مستقلا كيوميات لاحداثها . وفى المبحث الاخير من القسم الاول يتناول الكتاب مفاوضات الاكراد مع صدام حسين من خلال التعرض للمعالم الرئيسية التى حددت مسارها ومن ثم النتائج التى تمخضت عنها ، ويعرض فى سياق تحليلى للخلافات داخل الجبهة الكردستانية وموقف الحركة الاسلامية من المفاوضات اما القسم الثانى من الكتاب فيتكون من مجموعة من المقابلات والمحاورات التى اجراها المؤلف مع قادة المعارضة العراقية خلال الفترة ٩٠ - ١٩٩٣ ، وقد شملت هذه الحوارات قيادات عراقية تمثل مختلف الاتجاهات ، وفى الحقيقة فان هذا القسم يمثل نافذه مباشرة هامة للتعرف على الافكار المختلفة ، بالاضافة الى ماقدمه المؤلف من عرض جيد لشخصيات هؤلاء القادة والقوى الشعبية او الحزبية التى يستندون اليها ، وتناول هذا القسم العديد من الحوارات كان من بينها حوارات مع ، الشيخ محمد مهدى الاصفى زعيم حزب الدعوة الاسلامية ، الشيخ محمد تقى المدرس زعيم منظمة العمل الاسلامى ، السيد حسين الصدر (زعامة اسلامية مستقلة) ، السيد حسين الموسوى ممثل جماعة العلماء المجاهدين العراقيين فى اوروبا ، سعد صالح جبر زعيم المعارضة الليبرالية العراقية ، فخرى كريم عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى العراقى ، الشيخ سامى عزازه آل معجون شيخ قبائل جنوب العراق .

اما القسم الثالث والأخير من هذا الكتاب فيتكون من مجموعة من الوثائق السياسية الهامة التى كشفت عن بعض تفاصيل جوانب الفترة موضع التحليل ، وقد تنوعت هذه الوثائق مابين رسائل الى بيانات سياسية ، كما قدم لها المؤلف بسرد تحليلى عن الجلسات التمهيدية لبعض مؤتمرات المعارضة والقضايا التى حكمت مسار المناقشات .

ورغم ان المؤلف يذكر فى مقدمته ان الكتاب يقدم صورة عن المعارضة العراقية وأنه تبقى هناك جوانب كثيرة بحاجة الى الاستكمال من اصحابها او المشاركين فيها . الا ان الكتاب قدم - بلاشك - عملا هاما يعين الباحثين ويقدم أهم الخطوط التى شكلت بنية المعارضة وحكمت مسارها ، ويتضح فيه خبرة المؤلف وحدبه على العراق من منطلق الاحساس بالهم العربى العام .

هانىء رسلان

□ □ طارق حجى - التحول المصيرى : دراسات فى السياسة والاقتصاد والادارة والثقافة - الدار المصرية اللبنانية - ١٩٩٣ □ □

يأتى كتاب التحول المصرى لمؤلفه طارق حجى ليكمل السلسلة التى بدأها والخاصة بالافكار والتصورات لاصلاح الواقع المصرى بعد تأصيل اسباب مشكلاته ومعضلاته الكبرى والمزمنة ثم الانتقال الى وضع تصورات حلول تلك المعضلات . وقبل هذا الكتاب نشر

للمؤلف اربعة كتب تناولت نفس القضية المصرية وهى ما العمل (١٩٨٦) والاصنام الاربعة (١٩٨٨) وثالوث الدمار (١٩٩٠) ومصر بين زلزالين (١٩٩١) .

وكما يقول الكاتب فى مقدمة كتابه ، فان الكتب الخمسة تمثل اعمدة فى صرح واحد هو المشروع الذى يقدمه لفهم جذور معضلات واقعنا المعاصر وسبل حل هذه المشكلات وكيفية وآلية تحقيق تحولات كلية - ماكرو - فى اتجاه الخروج بهذا المجتمع من أتون المعضلات التى احاطت به .

فى البداية يطرح المؤلف تصوره الكلى لمشكلات الواقع المصرى وآلية حلها مؤكدا أن معظم المصريين اليوم يتفقون حول حتمية احداث تغيير جوهرى فى حياة مصر بهدف الارتقاء بالمستوى العام لمعيشة الشعب المصرى ويرى طارق حجى أن هذه الرغبة المشتركة فى التغيير تتم بمجموعة من الخصائص هى : -

ان التغيير المطلوب هو تغيير بالوسائل الاصلاحية التدريجية وليس بالسبل الثورية .

أن التغير المنشود هو تغيير لا يعتمد على منطلقات أيدلوجية لأن عالم القرن القادم هو عالم لا تحكمه الايدلوجيات .

فى الجزء الثانى يتناول المؤلف متطلبات الاصلاح الاقتصادى السياسية والادارية ويحددها فى وجود رؤية واضحة ومحددة المعالم لأخطاء الماضى ولاختياراته ولاهدافنا المستقبلية وما نصبو لبلوغه وتحقيقه هذا الى جنب وضع خطة طويلة المدى لتقليص دور الدولة واجهزتها والتخلى عن تشريعات العمل ذات الروح الاشتراكية وعدم الابقاء على كل القيادات الادارية والتنفيذية التى تعجز عن تحقيق الأهداف الموضوعة والانتقال التدريجى لنموذج الوزراء السياسيين بعد الفشل الذريع فى مصر والعالم لنموذج الوزراء التكنوقراط . وفى الجزء الثالث يتساءل المؤلف ما العمل ؟ ويجيب عن ذلك بوضع عشرة تصورات منها اصلاح التعليم وتطوير وتحرير الادارة فى القطاع العام وضرورة محاربة الفساد وتطوير التشريعات والقوانين العمالية وضرورة اشاعة روح الاستقرار والاستمرار وتطور المعارضة المصرية ذاتيا الى معارضة بناءة وإيجابية وفى الجزء الرابع يستكمل المؤلف تصوراته للحل ويرى أن التنوير هو الأمل الكبير ، بعد ذلك يتناول المؤلف فى مجموعة من المقالات الايدلوجيات ويتساءل هل أصبح عالمنا بلا أيدلوجيات مدللا بالدروس والغير المستفادة بين التجارب الاشتراكية المتساقطة .

وفى الجزء الثامن من الكتاب يستعرض طارق حجى عناصر الادارة الفعالة ويحددها فى عشرة عناصر منها القدرة على القيادة ووضوح الرؤية والقدرة على الابتكار والخلق والحس التجارى والقدرة على إثارة حماس العاملين والقدرة على التاثير والقدرة على تعليم الآخرين ثم يتناول المؤلف معوقات الادارة فى مصر والتى خبرها بحكم ممارساته العملية فى مجال البترول وتدريسه مادة الادارة فى العديد من الجامعات ويحددها فى شعور قوى بالحقوق لا يقابله شعور مماثل بالواجبات واعتبار الوظيفة حقا اجتماعيا وضعف الالتزام تجاه العمل وانعدام روح المنافسة وضعف مستوى ونوعية التعليم العام والفنى وتدهور المستويات الحرفية ، وضعف التدريب المهنى بوجه عام والخلط بين الاداء والقدرة وضعف النظام الادارى ويستكمل المؤلف فى الجزئين التاسع والعاشر توضيحه لاهمية الادارة وفعاليتها فى حل مشاكل مصر وفى النهاية وبدءا من الجزء ١٣ يستعرض المؤلف بعض خواطره وأفكاره عن ثورة يوليو والبيئة والتلوث وسقوط الماركسية وانور السادات وحقوق الانسان والابعاد السياسية لانتصار يلتسين والمعجم الموسوعى للمصطلحات الثقافية ودليل المستمع المصرى للموسيقى السيمفونية .

أن كتاب طارق حجى هو النهاية يؤكد بأنه رجل مهموم حتى النخاع لمشكلات بلده وقضاياه وأزمته .

أحمد محمد فرج

◻ ◻ سمير محمد عبد الوهاب - دور القيادة فى التنمية المحلية ، دراسة مقارنة مع التطبيق على مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٣ ◻ ◻

حصل الباحث سمير محمد عبد الوهاب ، على درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف الأولى . نوقشت الرسالة يوم الخميس ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٣ ، وتكونت لجنة المناقشة والحكم على الرسالة من الاستاذ الدكتور أحمد رشيد (مشرفا ورئيسا) ، والأستاذ الدكتور كمال المنوفى ، وكيل الاقتصاد والعلوم السياسية لشئون البيئة والمجتمع (عضوا) ، والأستاذ الدكتور رجاء عبد الرسول ، رئيس جهاز بناء وتنمية القرية المصرية (عضوا) .

وقد ركز هذا البحث على القيادة المحلية بأنماطها المختلفة ، سواء كانت قيادات شعبية محلية (تمثيلية) أو قيادات تنفيذية ، والتى تستمد أهميتها من دورها فى عملية التنمية المحلية ، ومن قدرتها على تعبئة جهود المواطنين المحليين وراء مشروعات التنمية المحلية ، وكذلك إضفاء روح التعاون والانسجام بين هؤلاء المواطنين لتقبل كل ماهو ضرورى من تغييرات تستوجبها مطالب تحقيق التنمية .

وقد استهدف البحث تحقيق مايلى :

١ - دراسة وتحليل مفاهيم التنمية المحلية والقيادة ، مع اقتراح المفاهيم الملائمة للبحث ، ومدى تأصيل دور القيادة فى التنمية المحلية .

٢ - تحديد أنماط القيادات المحلية بصفة عامة ، وفى مصر بصفة خاصة .

٣ - بحث وتحليل العوامل التى تؤثر على دور القيادة فى التنمية المحلية .

٤ - اقتراح معايير لتقييم اداء القيادة فى مجالات التنمية المحلية ، ثم وضع مقترحات لتطوير دور القيادة فى التنمية المحلية .

كما تطرق البحث إلى الاجابة عن التساؤلات الآتية :

١ - ماهى الأدوار المحددة للقيادات المحلية والشعبية والتنفيذية فى مشروعات التنمية وفى تشجيع المشاركة الشعبية ؟

٢ - ماهى الجوانب المختلفة للقيادة والتى تؤثر على دورها فى التنمية المحلية ؟ وماهى المشاكل التى تواجه القيادات المحلية اثناء قيامها بدورها فى مجال التنمية المحلية ؟ وماهى الحلول المقترحة لمواجهة هذه المشاكل ؟

٣ - ماهى العلاقات الافقية والرأسية بين القيادات الشعبية المحلية ، والقيادات التنفيذية ، وكذلك بين هذه القيادات والقيادات المركزية ؟

٤ - ماهى الموارد المالية التى تعتمد عليها القيادات المحلية فى تمويل مشروعات التنمية المحلية ؟ وهل هذه الموارد كافية أم لا ؟

وقد قام الباحث بتقسيم بحثه إلى ثلاثة ابواب ، تسبقها مقدمة ، وتعقبها خاتمة .

ففى المقدمة ، تناول الباحث مشكلة البحث وأهميته ، وأهدافه ، وفروضه ، ومناهجه .

وفى الباب الأول ، ناقش – فى فصلين – مفاهيم القيادة والتنمية المحلية ، ودور القيادة فى صنع وتنفيذ سياسات ومشروعات التنمية المحلية .

وتطرقت الدراسة ، فى الباب الثانى ، الخاص بالقيادة والتنمية المحلية فى الهند وتنزانيا – من خلال فصلين – إلى رؤية القيادة السياسية للتنمية المحلية ، وأنماط القيادة المحلية فى الهند وتنزانيا ، وإلى دور القيادة فى صنع وتنفيذ سياسات ومشروعات التنمية المحلية .

اما الباب الثالث ، والخاص بالقيادة والتنمية المحلية فى مصر ينقسم الى أربعة فصول حيث ناقشت الدراسة فى الفصل الأول منه رؤية القيادة السياسية للتنمية المحلية ، وأنماط القيادة المحلية فى مصر ، وتناول الباحث فى الفصل الثانى دور القيادة فى صنع وتنفيذ سياسات ومشروعات التنمية المحلية فى مصر . وركز الفصل الثالث على مؤشرات ومشاكل القيادة والتنمية المحلية فى مصر . اما الفصل الرابع ، فقد انطوى على الدراسة الميدانية التى أجراها الباحث عن دور القيادة فى التنمية المحلية فى محافظات : الجيزة ، بنى سويف ، والوادى الجديد .

وفى الخاتمة ، تناولت الدراسة اهم النتائج ، مع تقديم التوصيات .

وقد توصلت الدراسة ، من خلال تحليل دور القيادة فى التنمية المحلية فى مصر والهند وتنزانيا ، إلى أن هناك تشابها – إلى حد كبير – فى تجارب الدول الثلاثة فى مجال التنمية المحلية .

وفيما يتعلق بمشروعات وبرامج التنمية المحلية ، توصل الباحث إلى عدة نتائج ، من اهمها : أن التنمية المحلية فى جميع الدول الثلاث (مصر ، والهند ، وتنزانيا) قد اعتمدت فى المرحلة السابقة على الاستقلال وعلى الجهود التطوعية والاهلية ، وافتقاد مشروعات وبرامج التنمية المحلية فى مصر إلى اهم السمات الخاصة بمفهوم التنمية المحلية ، حيث اتسمت هذه المشروعات والبرامج بعدم التكامل بين الريف والحضر وبعدم التوازن فى النمو الاقتصادى والاجتماعى بين المحافظات المختلفة .

وفيما يتعلق بأنماط القيادة المحلية وأساليب اختيارها ، توصل الباحث إلى وجود علاقة بين تصور القيادة السياسية للتنمية المحلية وبين انماط القيادة المحلية ، واختلاف اسلوب اختيار القيادات الشعبية المحلية فى دول المقارنة ، ففى مصر يتم الاختيار فى جميع مستويات الادارة المحلية بنظام القوائم الحزبية المطلقة ، مع وجود مقعد فردى فى كل دائرة انتخابية ، وتختلف الهند فى ذلك ، حيث يتم اختيار اعضاء مجلس القرية فى معظم الولايات عن طريق الانتخاب المباشر ، فى حين يتم الاختيار فى المستويات الاخرى عن طريق الانتخاب غير المباشر ، وإن كان الأمر يختلف من ولاية لأخرى .

وبالنسبة لدور القيادة فى صنع وتنفيذ سياسات ومشروعات التنمية المحلية ، توصل الباحث إلى أن الخطة المحلية بالمعنى المتعارف عليه غير موجودة ، باستثناء خطط التنمية المحلية الخاصة باتفاقية التنمية المحلية المعقودة بين الولايات المتحدة الامريكية ومصر ، بالاضافة إلى تعاظم دور القيادات التنفيذية المحلية ، فى مقابل محدودية دور القيادات الشعبية او التمثيلية ، والتناقص بين حجم السلطات الممنوحة للقيادات المحلية ، خاصة التمثيلية والشعبية وبين حجم المسئوليات التى يتعين على هذه القيادات الاضطلاع بها فى الدول الثلاث .

كما كشفت الدراسة عن محدودية دور الجهود الذاتية فى مشروعات التنمية المحلية ، وعدم وضوح العلاقة بين رؤساء الوحدات وبين القائمين على فروع الخدمات أو الوزارات فى الوحدات المحلية .

كما كشفت الدراسة عن العديد من المشاكل التى تواجه القيادة فى ادائها لدورها فى التنمية المحلية ، ومن أهم هذه المشاكل مايلى : عدم كفاية الموارد المالية المحلية الذاتية ، وتعدد صور الفساد الادارى فى بعض الوحدات المحلية ، وعدم وضوح سلطة القيادات التنفيذية على فروع الوزارات والمرافق التى تتبع الهيئات العامة ذات الطبيعة الخاصة ، وعدم استقرار معظم القيادات المحلية ، وانتشار بعض القيم التى تؤثر سلبيا على عملية التنمية المحلية ، وعدم ملاءمة التقسيم الادارى الحالى لعملية التنمية المحلية .

ولكى تضطلع القيادة المحلية بدورها المنشود فى مجال التنمية المحلية ، فقد اوصت الدراسة بما يلى :

أولا : ضرورة وضع سياسة عامة للتنمية المحلية تراعى الظروف والاوضاع الحالية لكل وحدة محلية ، والتفاوت القائم بين المحافظات وبعضها البعض ، وكذلك بين الريف والحضر .

ثانيا : وضع شروط موضوعية واضحة ومحددة لاختيار القيادات المحلية ، بحيث تتوافر لدى هذه القيادات القدرة على العمل ، وتفهم طبيعة الوحدة المحلية التى يعمل فيها القائد ، والقدرة على إقناع المواطنين والتواجد معهم فى مواقع العمل .

ثالثا : توفير المقومات اللازمة لوضع خطط متكاملة للتنمية المحلية والاقليمية ، ودعم أجهزة التخطيط بالكوادر الفنية القادرة على وضع الخطط المحلية والاقليمية .

رابعا : العمل على توفير فرص حقيقية لمشاركة شعبية جادة وفعالة فى التنمية المحلية ، وذلك من خلال توسيع وتعميق دور القيادات الشعبية المحلية فى وضع خطط التنمية المحلية فى إطار السياسة العامة للدولة .

خامسا : ضرورة التأكد من الحاجة الفعلية للمشروعات وتوفير مصادر تمويلها قبل البدء فى تنفيذها ، مع الالتزام التام بالتخطيط العلمى المسبق ، وإجراء الدراسات الفنية والاقتصادية ، ووضع البرامج الزمنية اللازمة للتنفيذ ، وإسناد إنشاء هذه المشروعات إلى الشركات القادرة على تنفيذها بالمواصفات الفنية المطلوبة وفى المواعيد المحددة للانتهاء منها .

سادسا : الحد من تدخل الحكومة المركزية فى شئون الوحدات المحلية ، وإعادة النظر فى مستويات الوحدات المحلية بتقليل عددها وتحديدا اختصاصات المجالس الشعبية المحلية فى مستوياتها المختلفة تحديدا واضحا ودقيقا ، وكذلك تحديد علاقة كل منها بالمستويات الأدنى .

سابعا : إعادة النظر فى نظم الرقابة الداخلية المطبقة حاليا ، بحيث تتلاءم اساليبها واهدافها مع ازدياد نشاط ومسئوليات وحدات الادارة المحلية ، بما يكفل سد الثغرات التى عن طريقها يتم ارتكاب عمليات الاختلاس والتلاعب فى العهد والأموال العامة .

ثامنا : الاهتمام بالدور الكبير الذى يمكن أن تؤديه المشاركة الشعبية للمواطنين المحليين فى تمويل مشروعات التنمية المحلية ، على أن يتم تبنى المفهوم العلمى للجهود الذاتية ، بحيث تقوم هذه الجهود على أساس التبرع والتطوع ، وليس على أساس الاكراه ، ويتعين ضرورة مراعاة التعاون فى الامكانات ودخول المواطنين بين الوحدات المحلية وبعضها البعض .

تاسعا : العمل على تأكيد دور القيادات المحلية فى إعداد الموازنات

والهياكل المالية المحلية الأخرى وتنفيذها ومتابعها ، للوصول إلى المستوى الذى يسمح بدعم مواردها والانفاق منها بالمرونه الكافية ، وفق البرامج ومعدلات الأداء المقررة ، مع تطوير اللوائح المالية ونظم العمل ، وتوفير الكوادر ذات الكفاءة العالية فى الادارات المالية والحسابية بالمحافظات .

راغب محمد السعيد عجاج

□ □ د . عبد الله الأشعل - النظام القانونى للاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى - كتاب الأهرام الاقتصادى - ديسمبر ١٩٩٣ □ □

عندما كشف النقاب عن الاتفاق الاسرائيلى الفلسطينى الذى وقع فى واشنطن فى سبتمبر ١٩٩٣ بعد اشهر من المفاوضات السرية فى اوسلو بين ممثلى الجانبين انقسم الرأى العام الفلسطينى والعربى حول هذا الاتفاق ، بيد أن هذا الاتفاق لم يثر معارضة الحكومات العربية ربما لسبب أولى وهو أن أصحاب الحق هم الذين ابرموه خلافا لما أثير حول كامب ديفيد الذى كانت تتبناه الولايات المتحدة نفسها .

وبداية ، لايحسب المؤلف ان الأمر سوف يحسم بمجرد الاختلاف حول الاتفاق او مدلولاته المختلفة وانما يحسب أن الجدل سيتوازى مع جهود وتنفيذ الاتفاق ، وأنه اذا كان من الأجدى ان نبحث عن افضل الصيغ لتعظيم المكاسب العربية فانه يرى أن دعم الصفوف العربية ومساندة المفاوض العربى فى الافكار والمواقف النافعة هو الطريق الصحيح الايجابى فى هذه الظروف .

ومن هذا المنطلق يقدم الباحث تحليلا قانونيا صرفا للاتفاق والقضايا المتفرعة عليه أو بسببه وآثاره القانونية - كما تصورها هو - دون أن يصنف نفسه بين معسكر المؤيدين أو الرافضين لهذا الاتفاق

وقد قسمت الدراسة الى خمسة فصول تبدأ بفصل حول موقع الاتفاق فى سلسلة مشروعات السلام فى المنطقة بحيث جاء هذا الاتفاق والعالم العربى ورصيد القضية الفلسطينية فيه فى اسوأ اوضاعها .

وقد قدمت تلك المشروعات فى ظروف معينة تتصل بميزان القوى بين الاطراف وعلاقات الاطراف بالقوى الدولية المؤثرة ، ومفاهيم التسوية الايديولوجية من فكرة التسوية اصلا . وتنقسم مشروعات التسوية من زاوية إطارها القانونى الى عدة مجموعات كان اخرها كامب ديفيد ومؤتمر مدريد للسلام ، وتتمثل هذه المجموعات فى :

(١) مشروعات التسوية فى اطار الامم المتحدة : حيث اصدرت هذه الاخيرة ثلاث وثائق اساسية هى قرار التقسيم وقرارى مجلس الامن ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ و ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ .

(٢) المشروعات والمبادرات العربية : وتتمثل فى قرارات بلودان ومبادرة الرئيس التونسى الحبيب بورقيبه ومشروع المملكة العربية المتحدة ومبادرة الملك فيصل ومشروع الملك فهد ثم مشروع فاس ، ومبادرات الرئيس السادات ، وأخيرا الاتفاق الاردنى الفلسطينى عام ١٩٨٥ .

(٣) المبادرات الامريكية : وهدفت الى العمل فى اطار هدفين بارزين هى تاكيد مصالح وأمن ومواقف اسرائيل ، ومناهضة موسكو حيث تطور الدور الامريكى من دور منافس الى دور منفرد فى النهاية ، وهذه المبادرات هى مبادرة روجرز ، ومبادرة فانس ، ومبادرة ريجان ، ثم مبادرة سولتز واخيرا مبادرة بوش ١٩٩١ .

(٤) المبادرات السوفيتية : فلقد قدمت موسكو قبل انهيار الاتحاد السوفيتى مبادرتين بالاضافة الى الموافقة السوفيتية على مبادرة بوش عام ١٩٩١ وموافقتها على مشاركة واشنطن فى رعاية مؤتمر مدريد للسلام .

(٥) المبادرات الاوروبية : ثمة اربع مبادرات أوروبية هى البيان الثلاثى الامريكى البريطانى الفرنسى فى ٢٩ / ٣ / ١٩٥٠ ، ومشروع السلام الرومانى فى أوائل السبعينات ، وبيان البندقية فى ١٣ / ٦ / ١٩٨٠ ، وقد صدر بيان بروكسل فى ٢٢ / ٣ / ١٩٨٣ ، أما قمة فاس ١٩٨١ فهى تمثل إرادة سلمية وحث اسرائيل على إظهار استعدادها للسلام بقبول قرارى مجلس الامن ووقف بناء وتوسيع المستوطنات .

(٦) المبادرات الاسرائيلية : الثابت أن اسرائيل اعلنت عن ما لايقل عن عشرة مشروعات للسلام كان اخرها موقف حكومة العمل من مختلف جوانب الصراع ، وقد اكدت منذ مشروع « شاريت » على رفضها التفاوض على اساس قرار التقسيم .

وفيما يتعلق بالاتفاق الاسرائيلى / الفلسطينى ، فالجدير بالذكر ان اسرائيل حققت كافة نقاط استراتيجية الفكر الصهيونى من خلاله ، وذلك دون أن تسبق الأحداث أو تصادر على المطلوب .

ويتناول الفصل الثانى مناهج تحليل الاتفاق ويهدف فيه الباحث الى تقديم الاطار العام الممكن لتحليل الاتفاق ومساندة الموقف العربى فى هذا الاتفاق دون اتخاذ موقف معين . والجدير بالذكر ان المناهج المختلفة للتحليل التى يقدمها الباحث ليست تقييما للاتفاق ، كما انها لاتعتبر صدا لردود الافعال ، ووفقا لذلك فقد نظر الباحث الى اتفاق واشنطن من خلال المناهج التالية :

- المنهج المتقابل : ويعتمد على تحليل وجهات النظر الفلسطينية والاسرائيلية والنرويجية والامريكية .

- المنهج الظاهرى : ويشمل من مقترح الموضوع ؟ ولماذا تتسابق الدول العربية على تاكيد صلتها بالاتفاق ؟ وماهى حجم المعارضة للاتفاق ؟ ثم ماهو مضمون الجدل بين رئيس الحكومة الاسرائيلية ومعارضيه ؟

- منهج الرفض الايديولوجى : ويندرج تحته فئة القوميين العرب وفئة الاسلاميين .

- المنهج البراجماتى : وينطلق من حسابات القوة بين اسرائيل والفلسطينيين فى ضوء تداعيات ازمة الخليج واختفاء الاتحاد السوفيتى وتاكيد الادارة الأمريكية على تعاونها مع اسرائيل .

- المنهج الوظيفى : وينطلق من الاعتقاد بأن الوثائق الدولية قد تعبر فى لحظة معينة عن واقع التسوية .

- المنهج المقارن : ويستند الى مقارنة مايقدمه اتفاق واشنطن مع مايقدمه اتفاق كامب ديفيد الا ان اختلاف السياق بين الحادثين يجعل هذا المنهج عقيما .

- المنهج التآمرى : ويندرج تحته خمس نظريات تنطلق من عدم الثقة فى اسرائيل وفى الأطراف العربية الأخرى وهى : نظرية التآمر الاسرائيلى الامريكى ، ونظرية التآمر بين اسرائيل والمنظمة ضد الحركة الاسلامية والانتفاضة ، ونظرية المقامرة الاسرائيلية القائلة بان اسرائيل ليست مستعدة لتقديم تنازلات ، ونظرية احلال مفهوم الشرق الأوسط محل النظام العربى .

- منهج تحليل الدور : حيث يرى أصحابه أن اسرائيل بعد انتهاء الحرب الباردة ارادت لنفسها أن تقوم بدور صانع السلام الجرىء .

- المنهج الموضوعى : وهو هل حقق اتفاق واشنطن المطالب العربية والى اى مدى يعد الاتفاق خطوة فى هذا الاتجاه . ؟

وخصص الباحث الفصل الثالث لتبادل القضايا القانونية المرتبطة بالاتفاق وبالاعتراف المتبادل بين اسرائيل والمنظمة ، وقد قام

بتفصيل ثلاث نقاط اساسية لامكانية فهم الابعاد القانونية لهذه الوثيقة نوجزها فى الاتى :

اولا : الصيغة القانونية للاتفاق : ويمكن تكييفها وفقا لنظريتين : الأولى أن مشروع الاتفاق قد اشار الى انه اتفاق بين حكومة اسرائيل والفريق الفلسطينى فى الوفد الاردنى الفلسطينى المشترك فى مؤتمر السلام ممثلا للشعب الفلسطينى ثم اعقب ذلك الاعتراف المتبادل بين اسرائيل والمنظمة مما أدى الى ابرام الاتفاق بين اسرائيل والمنظمة وليس الفريق الفلسطينى المشار اليه فى مشروع الاتفاق المؤرخ فى ١٩/٨/١٩٩٣ والنظرية الثانية ان هذا الاتفاق ليس اتفاقا دوليا نظرا لان اسرائيل لم تعترف بالمنظمة بوصفها حكومة لدولة وان الاعتراف ليس سوى اعتراف بأمر واقع بوصفها ممثل للشعب الفلسطينى .

ثانيا : النظام القانونى للاعتراف المتبادل : ويثير نقطتين اساسيتين : الأولى هى اطراف الاعتراف المتبادل وهى اسرائيل منظمة التحرير . والثانية : موضوع الاعتراف ، وتعنى حدود الاعتراف الفلسطينى باسرائيل ، وحدود الاعتراف الاسرائيلى بمنظمة التحرير .

ثالثا : الاجراءات الدستورية لابرام الاتفاق من جانب طرفيه : فلقد اطلق عليه اتفاق مبادىء يعمل فى اطارها الجانبان الفلسطينى والاسرائيلى على التوصل الى تسوية .

وتعرض الباحث فى الفصل الرابع للجوانب القانونية للاتفاق حيث ان الهدف من المفاوضات هو تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية فى الضفة وقطاع غزة فى مرحلة انتقالية لاتتعدى السنوات الخمس تؤدى الى تسوية نهائية قائمة على اساس قرارى مجلس الأمن ، ولكن هذا النص يثير نقطتين : النقطة الأولى تثير تساؤل حول ماذا لولم تنجح هذه الترتيبات خلال هذه السنوات الخمس النقطة الثانية تتصل بمضمون وشكل الوضع النهائى للأراضى الفلسطينية .

وتناول الباحث فى الفصل الخامس الاثار القانونية للاتفاق وذلك من خلال سبع قضايا :

- القضية الأولى : هى النظام الاقليمى الجديد الذى يرسمه الاتفاق .
- القضية الثانية : هى وضع المنظمة فى المستقبل .
- القضية الثالثة : هى مستقبل وضع الاراضى والسكان .
- القضية الرابعة : هى مدى انطباق القانون الدولى الانسانى على المرحلة الانتقالية .
- القضية الخامسة : هى مدى التوافق بين الاتفاق والشرعية الدولية
- القضية السادسة : هى اثر الاتفاق على وضع فلسطين وممثليها فى المنظمة ووضع بعثاتها فى الخارج
- القضية السابعة : هى العلاقة القانونية بين اسرائيل والعرب ، تلك العلاقة التى تحكمها حالة الحرب التى نشأت قبل قيام اسرائيل وترتب عليها عدم اعتراف العرب باسرائيل وفرض المقاطعة الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية عليها .

واخيرا فى نهاية هذا العرض نرى انه من الطبيعى ان تكون مطالعة هذا الكتاب محل نظر كل باحث عربى يهتم بالقضية الفلسطينية حيث يأتى المؤلف واحدا من ابرز المتخصصين فى العلوم السياسية القانونية ، كما ان الكتاب ليس مجرد رؤية سياسية لاعلان المبادىء فحسب ، لكنه اطار وتحليل قانونى لهذا الاعلان . انها بحق زاوية جديدة اتحفنا بها الدكتور الاشعل فاضاف من خبرته وعلمه الى حلقات هذه القضية الهامة .

محمود طه شبحه

□ □ عمرو هاشم ربيع ، القضايا الخارجية فى عهد مبارك ، كتاب الاهالى رقم ٤٦ سبتمبر ١٩٩٣ □ □

يتناول هذا الكتاب ، الذى يتألف من ٦١٦ صفحة من القطع المتوسط ويقدمه د . اسامة الغزالى حرب رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية ، من خمسة أبواب « الاحزاب السياسية والسياسية الخارجية فى العالم الثالث مع التركيز على الوطن العربى » و « السياسة الخارجية المصرية ابان فترة رئاسة مبارك الاولى اكتوبر (٨١ - ١٩٨٧) . ثم ينتقل بعد ذلك الى الجزء التطبيقى من دراسته حيث يتناول مواقف احزاب المعارضة من قضايا السياسة الخارجية مركزا فى ذلك على حزب الوفد وحزب التجمع وحزب العمل وجماعة الاخوان المسلمين ابان ائتلافها مع الوفد عام ١٩٨٤ ومع العمل عام ١٩٨٧ ، ويوضح ذلك كله من خلال ثلاثة ابواب هى « القضايا الامنية لدى احزاب المعارضة المصرية » و « القضايا السياسية لدى احزاب المعارضة المصرية » و « القضايا الاقتصادية لدى احزاب المعارضة المصرية » ، ثم يختتم الكتاب بخاتمة يوضح فيها الكاتب نتائج دراسته .

ففيما يتعلق بالباب الاول ، وهو باب نظرى متميز يتعلق بدراسة علاقة الاحزاب السياسية المصرية بالسياسة الخارجية ، يبدأ الكتاب بمقدمة بعنوان « البحث عن اطار نظرى » ، ثم يستطرد بشرح مداخل دراسة النشاط الخارجى للاحزاب السياسية حيث يرى ان هناك خمسة مداخل . اولا : مدخل الفاعلين فى العلاقات الدولية ، ثم مدخل الحركات عابرة القومية . وحيث ان المداخل السابقة قد تناولت قضية البحث عن علاقة الاحزاب السياسية بالسياسة الخارجية من منظور العلاقات الدولية ، فقد تناول الباحث المدخل الثالث من منظور النظم السياسية المقارنة ، اما المدخل الرابع ، فهو مدخل الاعتماد المتبادل وقائمة الاهتمامات الداخلية والخارجية الجديدة ، واخيرا يوضح مدخل الدبلوماسية الشعبية .

بعد ذلك يتطرق المؤلف الى تحديد الادوار المحتملة للاحزاب السياسية فى اطار بيئة سياسية خارجية وداخلية جديدة ، فيوضح نموذجا للتفاعلات الخارجية والداخلية المركبة الحديثة كخلفية لدور الاحزاب السياسية ، ووظيفة الاحزاب السياسية فى النمط المركب الحديث للتفاعلات الدولية والداخلية ، وذكر ان هناك تفاوتا فى قيمة النشاط الخارجى للاحزاب السياسية ومساهمتها فى صنع السياسة الخارجية لدولها تبعا لمجموعة من المحددات المرتبطة بالبيئة الداخلية ، وبالاوضاع الاقليمية والدولية .

ثم يتحدث بعد ذلك عن محاور العمل الخارجى للاحزاب السياسية . اما بالنسبة الى وسائل العمل الخارجى ، فهى تشتمل على اربع فئات هى الاتصال مع الحكومات الاجنبية - الاتصال بالقوى المنظمة فى الخارج - الاتصال مع المنظمات الدولية المفتوحة لغير الدول والحكومات - الاعلام الحزبى .

بعد ذلك ينتقل المؤلف لشرح حالة الاحزاب العربية ، فيذكر انها تتسم بعدد من الخصائص ، التى تنعكس على تناولها للقضايا الخارجية وصياغة مواقفها نحوها . وتبرز هذه الخصائص فى الامور التالية : اولا ، الطابع السلطوى للنظم السياسية فى البلاد العربية . ثانيا ، خصوصية النظام الاقليمى العربى . ثالثا ، هشاشة التكوينات الحزبية العربية من الناحية التنظيمية .

اما بالنسبة للباب الثانى ، وهو بمثابة مقدمة للابواب اللاحقة المتعلقة بدراسة موقف الاحزاب السياسية المعارضة لقضايا السياسة الخارجية ، فيتناول السياسة الخارجية المصرية ابان فترة رئاسة مبارك الاولى (٨١ - ١٩٨٧) . وذلك من خلال التطرق الى

ثلاث قضايا . رئيسية وهى القضايا الامنية . وتشمل القضية الفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلى . والحرب العراقية الايرانية . والقضايا السياسية . وتشمل السياسة الخارجية تجاه القوتين العظميين . والسياسة الخارجية تجاه الوطن العربى . والقضايا الاقتصادية ذات البعد الخارجى . وتتضمن قضايا التجارة الخارجية وقضايا الديون الخارجية والمعونات . اضافة الى بعض القضايا الاخرى المرتبطة بمصادر الحصول على النقد الاجنبى .

ويتناول الباب الثالث رؤية احزاب المعارضة للقضايا الامنية ، فيعالج مواقف احزاب المعارضة المصرية ، من القضية الفلسطينية والصراع العربى الاسرائيلى ، والحرب العراقية الايرانية . ويوضح الكاتب بالنسبة الى الموضوع الاول ان هناك بعض جوانب الاتفاق وبعض جوانب الاختلاف فى رؤية الاحزاب بشأنه . كما يلاحظ وجود خلاف بين مواقف هذه الاحزاب وموقف مصر الرسمى . فحزب التجمع ، يرفض التسوية المنفردة مع اسرائيل ويقبل بالتسوية الشاملة كهدف تكتيكى لايتناقض مع الهدف الاستراتيجى وهو القضاء على اسرائيل . اما حزبا العمل والوفد ، فرغم رفضهما بشكل عام لمبدأ التسوية المنفردة . الا انهما يعتبران التسوية الشاملة بمثابة هدف استراتيجى .

اما الحرب العراقية الايرانية . فيوضح الباحث ان هناك تباينا بين رؤى احزاب المعارضة الثلاثة بالنسبة لاثر الحرب على الامن القومى المصرى . وبشأن مواقف احزاب المعارضة من الدور الاجنبى فى استمرار الحرب . فيبين الكاتب ان الاحزاب الثلاثة وجماعة الاخوان المسلمين اتفقت فى هذا الشأن على ان اسرائيل والولايات المتحدة هما الطرفان المستفيدان من النزاع . وقد اوضح ان حزب العمل اعتبر ان الكتلة الشرقية تستفيد ايضا من النزاع . اما بالنسبة الى الدور الاجنبى فى منطقة الخليج . فان مواقف الاحزاب الثلاثة وجماعة الاخوان . قد انتهت عام ١٩٨٧ لعدم الارتياح لهذا الوجود . ويوضح الباحث ان هناك تشابها بين موقف « الوفد » و « التجمع » من حيث تأييد الجانب العراقى كمبدأ . وهو ماتشابه مع موقف مصر الرسمى . اما موقف « العمل » . فقد اتسم بالتذبذب خاصة نتيجة تزايد النفوذ الاسلامى داخله . الا ان كافة الاحزاب قد ايدت انهاء الحرب العراقية الايرانية . وبالنسبة الى « التجمع » فقد بدأ منذ عام ١٩٨٤ فى الجنوح النسبى نحو تخفيف العداء مع ايران . اما « الوفد » . فقد تطور موقفه تجاه المزيد من العداء لايران . اما بالنسبة الى « العمل » فقد تحول موقفه بشكل دراماتيكى ، تجاه تأييد الجانب الايرانى فى الحرب . بعدما كان يؤيد الجانب العراقى .

ويتعرض الباب الرابع « للقضايا السياسية لدى احزاب المعارضة » . فان الكاتب يطرح مواقف احزاب المعارضة ازاء كل من القوتين العظميين والوطن العربى . فبالنسبة للقوتين العظميين ، يرى أن هناك اتفاقا كاملا فى رؤية الاحزاب حول التوجهات العامة تجاه القوتين العظميين ، وهذه التوجهات على رأسها التمسك بمبادىء عدم الانحياز . الا ان الباحث يؤكد ان هناك بعض الخلافات فيما بين الاحزاب ، ويذكر فى هذا الشان وجود تشابه نسبى بين رؤية التجمع والوفد فى ان هناك عدم توازن فى السياسة المصرية لصالح الولايات المتحدة . ولم يتشابه الوفد سوى مع العمل فى ان السياسة المصرية كانت تتسم فى وقت من الاوقات بالانحياز للاتحاد السوفيتى . اما فيما يتعلق بمواقف احزاب المعارضة من قضية التسوية . فيقول الباحث انه رغم الخلاف فى التفاصيل . فان هناك تشابها عاما فى مواقف الاحزاب بالنسبة للموافقة على عقد مؤتمر دولى . وفيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بالسياسة الخارجية تجاه القوتين العظميين ، فيلاحظ تحمس التجمع ثم العمل ثم الوفد لعودة العلاقات المصرية السوفيتية . وعن الوجود السوفيتى فى افغانستان ، فان المؤلف يقول ان التجمع لم يرفضه من حيث المبدأ على عكس العمل والوفد . وقد لاحظ حدوث تطور فى رؤى احزاب المعارضة ازاء القوتين العظميين تمثل فى تبنى حزب التجمع بعض السياسات الاكثر حيادا تجاه الوجود السوفيتى فى افغانستان ، والتسوية مع اسرائيل ، اما بالنسبة للعمل ، فقد تبنى موقفا مناوئا للاتحاد السوفيتى . وفيما يتعلق بموقف الوفد ، فلم يلاحظ عليه اى تطور سوى استمرار عدائه للاتحاد السوفيتى .

وبالنسبة لمواقف المعارضة تجاه الوطن العربى ، فيرى المؤلف ان كافة انظار الاحزاب كانت تتجه لعودة مصر للصف العربى ، وقد استنبط الباحث من خلال قراءة وثائق الاحزاب وجود مرتكزات اساسية ، لتعاملها مع الوطن العربى . واوضح ان الاحزاب الثلاثة اتفقت على اعتبار ان القضية الفلسطينية مرتكزا اساسيا لهذا التعامل . وقد لاحظ الباحث تبنى الاحزاب لمواقف منظمة التحرير . وفيما يتعلق بالعلاقات الفلسطينية ـ الفلسطينية والعلاقات الفلسطينية ـ السورية . فان الكاتب اوضح اجمالا ان الاحزاب الثلاثة ايدت الوحدة الوطنية الفلسطينية واستقلالية القرار الفلسطينى . وفى دراسته عن السياسة المصرية ازاء السودان راى الباحث وجود تباين فى رؤية الاحزاب . حيث كان كل من الوفد والعمل يركزان على قضية الوحدة مع مصر . كما كانت جميعها تنتقد فترة حكم نميرى . وفيما يتعلق بالسياسة المصرية تجاه ليبيا ولبنان . فقد اوضحت الدراسة سعى الاحزاب الثلاثة لتهدئة الخلاف بين مصر وليبيا . وكان الوفد من اكثر الاحزاب نقدا للسياسة الليبية ، على عكس العمل ثم التجمع . وبالعكس . كان الوفد اقل الاحزاب اهتماما بأزمة لبنان الداخلية .

ويأتي الباب الخامس بعنوان « القضايا الاقتصادية لدى احزاب المعارضة » . فيرى المؤلف بداية ان الاحزاب الثلاثة تتفق على ضرورة ان يرتكز تحرك مصر على الصعيد الخارجى على دعم سياسة التنمية . اضافة الى ذلك درس الباحث مواقف احزاب المعارضة من قضية التجارة الخارجية ، وبالنسبة لمواقف الاحزاب من قضية الاقتراض والمعونات الخارجية . فقد عالجها المؤلف من خلال التطرق لأربع قضايا يتضح من خلالها رفض التجمع للاستعانة بالقروض اما العمل والوفد فلم يرفضاها . ولكن طالبا بضرورة الحد منها . وفيما يتعلق باسباب مشكلة الاقتراض وتضخم الدين . فقد أرجعها التجمع لسياسة الانفتاح اما العمل فأرجعها للاجراءات التى صاحبته . وفيما يتعلق بوسائل علاج مشكلة القروض فقد رفض العمل والتجمع شروط الاصلاح المفروضة من الخارج . وبالنسبة لمقترحات الحل . اشار المؤلف لقبول التجمع والعمل لامكان التعاون مع الدول النامية لحل مشكلة المديونية . وربط التجمع والوفد الحل بتوافر مناخ ديمقراطى سليم .

وفى الخاتمة يستخلص الكاتب بعض النتائج العامة لدراسته : ـ

اولا : ان هناك إهتماما حزبيا بالعمل الخارجى ، وهذا الاهتمام برز فى عدة أمور هى ١ ـ ان الاحزاب العربية بشكل عام لها اهتمام تقليدى بالقضية القومية والمؤثرات المحورية المحيطة بها . ٢ ـ ان اهتمام احزاب المعارضة المصرية الثلاثة بالقضايا القومية ، كان وليد اهتمام تاريخى وتقليدى بهذه القضايا . ٣ ـ ان وجود قدر من التوجه الخارجى لاحزاب المعارضة . ربما كان لعجزها الداخلى بشكل عام . وذلك بسبب السطحية والارتجال فى القضايا الداخلية والقيود الصارمة التى يفرضها النظام السياسى على العمل الحزبى .

ثانيا : بروز سمات محددة لتقييم اداء احزاب المعارضة فى مجال السياسة الخارجية . ويمكن ايجاز هذه السمات من خلال التطرق لامرين اساسيين هما : فاعلية عمل احزاب المعارضة فى مقابل عدم فاعليتها . وواقعية الاداء فى مقابل مثاليته . ويقول المؤلف ان فاعلية الاحزاب اتسمت بالضعف ، كما ان هذه الاحزاب غالت احيانا فى رفع شعارات مثالية . كما غالت احيانا اخرى فى رؤيتها الوقاعية لقضايا السياسة الخارجية .

ثالثا : بروز اتجاهات متشابة واحيانا مشتركة لدى احزاب المعارضة الثلاثة ، تجاه قضايا السياسة الخارجية محل الاهتمام

رابعا : ميل احزاب المعارضة فى ممارسة نشاطها على الصعيد الخارجى لتبنى مواقف لاترتبط عادة بصياغة سلوكيات محددة

ويرجع ذلك لطبيعة النظام السياسي والحزبي القائم . وفي هذا الشأن يبدى المؤلف ملاحظتين اساسيتين : ١ ـ ان الاحزاب السياسية في البلدان المتقدمة ، تتأثر بشكل يفوق تأثر مثيلاتها في الدول النامية ومنها مصر ، بقائمة الاهتمامات الجديدة الداخلية والخارجية ، والتي كان ينظر لها على انها مجال مستحدث لعمل الاحزاب السياسية . ويمكن تلمس هذا الفارق في الحالة المصرية ، بالنظر لاحتكار الدولة لادارة كل من التفاعلات التقليدية ، والتفاعلات التي ابرزتها قائمة الاهتمامات الجديدة في مجال السياسة الخارجية تاركة للاحزاب السياسة فتات الانشطة التقليدية ، الامر الذى اثر دون شك على حركتها في العمل الخارجي . ٢ ـ وجود قيود مادية ومعنوية يفرضها النظام السياسي ، على التحركات الحزبية في مجال السياسة الخارجية ، وتبرز هذه القيود على وجه الخصوص في الامور التي لاتثير ارتياح القيادة السياسية . وان القيود التي يفرضها النظام السياسي على التحرك الحزبي في مجال السياسة الخارجية هي قيود مقننة وغير مقننة .

خامسا : تباين مواقف احزاب المعارضة من قضايا السياسة الخارجية من ناحية ، مقارنة بموقف مصر الرسمي من ناحية اخرى ، ويرتبط ذلك بما يلي :ـ ١ ـ اهمال السلطة التنفيذية لمواقف احزاب المعارضة من قضايا السياسة الخارجية والقضايا الاقتصادية ذات البعد الخارجي . ٢ ـ اختلاف التوجهات الايديولوجية لاحزاب المعارضة بصفة عامة مع توجهات القيادة السياسية . ٣ ـ محدودية العمل الحزبي الخارجي الجماعي ، الامر الذى يقلل الى حد كبير من الضغط على سياسة مصر الخارجية .

سادسا : ان هناك علاقة بين ايديولوجية الحزب وتاريخه السياسي وتنظيمه وتحالفاته مع القوى السياسية الاخرى من ناحية ، وبين توجهه في مجال السياسة الخارجية من ناحية اخرى .

سابعا : بروز تباين في مواقف احزاب المعارضة فيما يتعلق بدرجة الاتساق تجاه الموقف من قضايا السياسة الخارجية . وقد كان حزب العمل اكثر الاحزاب التي اتسمت مواقفها بالتذبذب ، ويرجع ذلك ضمن مايرجع لتغير توجهات الحزب بعدما سيطر انصار التيار الاسلامي عليه .

د . نجلاء صلاح

□□ السيد عوض محمد عثمان ـ دور منظمة التحرير الفلسطينية في تنمية الشعب الفلسطيني ـ رسالة دكتوراه ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة ـ سبتمبر ١٩٩٣ □□

تتناول الدراسة بالمتابعة والتحليل والرصد منظمة التحرير في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٩١ وتقدم الدراسة فرضية اساسية محورية تتحدد في ان تزايد اعباء الدور الذى تلعبة منظمة التحرير الفلسطينية في التنمية الشاملة لقرارات الشعب الفلسطيني وفي ضوء ظروف ومعطيات اخرى يؤثر طرديا على ان تصبح المنظمة رهينة للمعادلة السياسية العربية وما يعنيه ذلك من انعكاسات على مدى حدود استقلالية القرار الفلسطيني في قضايا الحرب والسلام في الشرق الاوسط وهكذا يقدم الباحث فرضية بين دور المنظمة واستقلالية القرار والدعم ومصادره الا أنه كما لاحظ الدكتور المنوفي اثناء مناقشة رسالة الباحث فأن مسألة استقلالية القرار لم يقترب منها الباحث في متن او نهاية بحثه .

وطرح الباحث في مقدمة بحثه المفاهيم الاساسية لبحثه كمفهوم التنمية كما سلم الباحث في تعريفه للشعب الفلسطيني بصعوبة وضعية عرب فلسطين عام ١٩٤٨ في هذه الدراسة .

ويتناول المدخل التمهيدى للرسالة ملامح تطور الكيانية الفلسطينية وهو التعبير السياسي الفلسطيني الخاص والشعار الذى تفرد به الفلسطينيون تعبيرا عن كفاح الشعب وشخصيته الوطنية الموحدة المستقلة وقد تناول الباحث في هذا المبحث التطور التاريخي للحركة الوطنية الفلسطينية منذ نشأتها قبيل العشرينيات حتى ثورة ١٩٣٦ التي قام الباحث بعرض عوامل اجهاضها كما تناول اللجنة العربية العليا ثم الهيئة العربية الفلسطينية وحكومة عموم فلسطين كخلفية تاريخية تمثل الاجهزة السياسية القيادية لشعب فلسطين قبل عام ١٩٤٨ واشار الباحث الى ان اعتراف الجامعة العربية بحكومة عموم فلسطين لم يوفر لها قوة الغطاء الشرعي ولم يمنحها شروط التعامل معها على انها كيان مستقل وبوفاة رئيسها احمد حلمي في يونيو ١٩٦٣ كانت النهاية الفعلية لاخر تجارب القيادة التقليدية للشعب الفلسطيني .

وتبدأ الرسالة بالفصل الاول عن منظمة التحرير الفلسطينية وطبيعة النشأة والبنية الحقيقية والهيكل المؤسسي وذلك بهدف التعرف على طبيعة ظروف وملابسات نشأة المنظمة والتفاعلات الذاتية والاقليمية والدولية التي مهدت وواكبت ولاحقت هذه النشأة ثم متابعة بنية وهيكل المنظمة .

وتناول الباحث في المبحث الاول بدايات المؤسسات الكيانية الفلسطينية بدءا من حركة فتح عام ١٩٥٧ وتأسيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين عام ١٩٥٩ بالقاهرة وحركة الارض في عام ١٩٥٩ بين العرب الفلسطينيين في الوطن المحتل بعد نكبة ١٩٤٨ ثم تناول فوج التحرير الوطني في العراق في مارس ١٩٦٠ والاتحاد العربي من خلال موقف حزب الشعب وحركة القوميين العرب وموقف الجامعة العربية من انشاء كيان فلسطيني حيث وافق مجلس الجامعة في دورته الاربعين على توصية اللجنة السياسية والتي تضمنت « ان الوقت قد حان ليتولى اهل فلسطين امر قضيتهم » لتمهد بذلك أمام قيام منظمة التحرير عام ١٩٦٤ حيث تولى الشقيرى الدعوة لانعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الاول في ٢٨ مايو ١٩٦٤ في القدس واكد الباحث ان الشرعية العربية كانت حاسمة في المرحلة التأسيسية للمنظمة ثم تناول موقف المنظمات العربية والفلسطينية من نشأة المنظمة فأوضح ان الهيئة العربية العليا تضررت من نشأة المنظمة بينما ايدتها حركة القوميين العرب واتخذت فتح موقف الحذر والترقب وطالبت بأن يكون الكيان مرتكزا للثورة المسلحة وليس بديلا عنها بينما عارضها حزب التحرير الاسلامي

وتناول الباحث تنحية الشقيرى من رئاسة المنظمة وملابساتها وتولى من بعده يحيى حموده في ٢٤ ديسمبر ١٩٦٧ حيث بدأت جهود من اجل اعادة صياغة العلاقات الفلسطينية الداخلية واعادة تنظيم المنظمة ومؤسساتها لتدخل مرحلة التزاوج بين الشرعية والثورية .

وفي المبحث الثاني تناول الباحث في مائة صفحة تطور البنية التحتية والهيكل المؤسسي للمنظمة وهو ادعى الى ان يكون فصلا مستقلا نظرا للجهد الفائق الذى بذله الباحث حيث تناول بالدراسة المجلس الوطني والمجلس المركزى واللجنة التنفيذية ودوائر المنظمة والقضاء الثورى فالسلطة التشريعية والتي يمثلها المجلس الوطني الفلسطيني هو السلطة العليا للمنظمة وهو الذى يضع سياستها ومخططاتها وبرامجها والمجلس له لجان للمناقشة اثناء الانعقاد والدورات ولجان دائمة متخصصة .

وتناول الباحث بالتفصيل تطور عضوية المجلس عبر دوراته العشرين بدءا من الدورة الاولى عام ١٩٦٤ بالقدس حتى الدورة العشرين عام ١٩٩١ بالجزائر وعرض للتوزيع الجغرافي ونسب ممثلي التنظيمات الشعبية ولاحظ الباحث اتجاه العضوية في المرحلة

التاسيسيه فى دوراتها الثلاث الاولى الى التوسع فى حجمها ثم الانخفاض حتى الدورة الثانية عشرة حيث بدأ توسع ملحوظ كما لاحظ ان مكان انعقاد دورات المجلس يعكس طبيعة العلاقات العربية الفلسطينية ففى القاهرة عقدت ١١ دورة وفى الجزائر ثلاث دورات وفى كل من دمشق وعمان دورتين بالاضافة الى دورة واحدة فى كل من القدس وغزة . وتناول الباحث المجلس المركزى ، الذى قررت تشكيله الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى من بين اعضائه ليقوم بمتابعة قرارات المجلس ويساهم فى تنفيذها ، وتطور دوره ليصبح اكثر من دور استشارى فله دور تشريعى من خلال تقديم التوصيات بسن قوانين جديدة ودور تنفيذى يستطيع بموجبه اتخاذ قرارات لتنفيذ سياسات معينة احالتها اللجنة التنفيذية اليه وله دور سياسى من خلال بياناته التى لها قوة معنوية وله دور مراقب لاعمال المنظمة وانجازاتها .

وجاء الفصل الثانى بعنوان منظمة التحرير الفلسطينية والتنمية الاجتماعية للشعب الفلسطينى من خلال تناول الرعاية الاجتماعية والخدمات التعليمية والرعاية الصحية وبعد تناول الباحث تفصيلا لجهود فصائل المقاومة للتنمية الاجتماعية قام بعرض الجهود التنموية لمؤسسة الشئون الاجتماعية ورعاية اسر الشهداء والاسرى التابعة للمنظمة والتى بدأت من خلال فتح الى ان شملت فى رعايتها اسر شهداء الثورة الفلسطينية من مختلف الفصائل ووسعت نشاطها .

وقدم الباحث تفصيلا لتحديات الانتفاضة وواقع الخدمات الصحية وحدود وأبعاد دور المنظمة فى الرعاية الصحية فى الاراضى العربية المحتلة من خلال جمعية الهلال ودائرة شئون الوطن المحتل واللجنة الاردنية الفلسطينية والاطر الصحية الجماهيرية والخطة الصحية للمنظمة .

وخصص الباحث الفصل الرابع لدور المنظمة فى تعليم الشعب الفلسطينى من خلال إبراز اهمية التعليم للفلسطينيين ودور المنظمة فى تعليم الشعب الفلسطينى من خلال التعليم النظامى والتعليم المهنى والفنى وما بعد الثانوى والجامعات الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة .

وتناول الباحث فى الفصل الخامس دور المنظمة فى رعاية الجوانب الاقتصادية للشعب الفلسطينى وهو فصل ضخم فى مائة وتسعين صفحة ثم تناول المحور الثانى للفصل الخاص بالشئون الاقتصادية لعرض دور المنظمة فى هذا الشأن تجاه الشعب الفلسطينى فى الداخل حيث عرض الباحث لاهداف السياسة الاقتصادية للاحتلال الاسرائيلى فى الاراضى العربية المحتلة . ثم تناول الباحث آليات التبعية الاقتصادية واجراءات الخنق الاقتصادى للاراضى المحتلة من خلال تقليص ومحاصرة مصادر نمو الاقتصاد الفلسطينى بمصادرة الاراضى والاستيلاء على مصادر المياه .

كما تناول آليات الدمج من خلال تغيير التركيب المحصولى للزراعة فى المناطق المحتلة ثم تناول المشاكل العامة لتسويق المنتجات الفلسطينية

وتناول ايضا الباحث آليات التبعية من خلال استغلال العمالة العربية وتحويلها عن عملها التقليدى ثم آلية الدمج والربط من خلال تكثيف المبادلات التجارية بين المناطق المحتلة والاقتصاد الاسرائيلى ثم اواصر التبعية النقدية والمالية لهذا الاقتصاد وتصعيب امكانات الحياه امام الفلسطينيين

ثم عرض للرؤية الفلسطينية لاطار برنامج لدعم الصمود المقاوم وتعزيز الاعتماد على الذات فى الاراضى الفلسطينية المحتلة ومجهودات المنظمة فى استشراف المقومات الاقتصادية للدولة الفلسطينية المستقلة وانتقد الباحث الكوتا الفلسطينية والتى تعكس توزيع مقاعد المؤسسات تبعا لقوى الفصائل الفلسطينية المختلفة حيث يرى الباحث ان الكوتا وهى سمة اساسية لعمل المؤسسات الفلسطينية تأتى بقيادة سياسية للمؤسسات الاقتصادية وهى متخصصة غير حزبية مما يفقدها فعاليتها كما يرى الباحث الى تدعيم كافة مؤسسات المجتمع المدنى بالاراضى المحتلة وتفعيل نشاطها وتوحيدها فى صيغ تنظيمية تعظم اداء دورها والتنسيق فيما بينها .

اما الفصل السادس فيتناول دور المنظمة فى رعاية جوانب العمل الثقافى الفلسطينى من خلال سبعين صفحة تتناول فى مدخلها تعريفات اكاديمية عن التنمية الثقافية ثم خلفية الثقافة الفلسطينية واهتمامات الثورة بها من خلال انشاء مركز الابحاث الفلسطينى ودائرة متخصصة للتربية والثقافة ثم دائرة للاعلام والثقافة ثم دائرتين واحدة للاعلام والثانية للثقافة

ثم تناولت الدراسة خطة عمل الدائرة الثقافية فى مجال النشاط الابداعى والسينما والمسرح والانتاج التليفزيونى والفنون التشكيلية والفنون الشعبية وثقافة الطفل والاثار والتراث والمتاحف ودور الدائرة فى دعم وتنمية العمل الثقافى فى الاراضى العربية المحتلة

وتناول الفصل السابع والاخير فى الرسالة فى مائة وثلاثين صفحة دور المنظمة فى التنمية السياسية للشعب الفلسطينى من خلال المنظمات الشعبية والنقابية فعرض فى بدايته للتعريفات الاكاديمية للمشاركة والتعبئة والسياسة ثم تناول تفصيلا هذه التنظيمات وهى ثلاثة عشر تنظيما :

ثم عرض الباحث للتنشئة السياسية للطفل الفلسطينى وتطورها .

ثم عرض الباحث لرؤية ختامية للرسالة وابدى الدكتور ابراهيم صقر المشرف على الرسالة فى مناقشته للباحث اختلافه مع هذه الرؤية والتى ترتكز على انتقاد اتفاق غزة اريحا اولا والذى تم توقيعه قبل مناقشته الرسالة بأسبوع ـ ثم تناول رؤية تقييمه لدور المنظمة من خلال عملية بناء مؤسسات الدولة فأنتقد غياب الرؤية الاستراتيجية لذلك وطغيان اعتبارات الكفاح المسلح والجهود الدبلوماسية والدعائية والاعلامية مما حد من تمتع مؤسسات واجهزة الخدمات الاجتماعية والثقافية كما كرر انتقاده لمسألة الكوتا الفلسطينية وهى ما اكد الدكتور ابراهيم صقر ايضا فى مناقشته للباحث انه لا يتفق معه فى هذا الانتقاد فالمنظمة حركة تحرر اولا واخيرا ترتكز على قوى سياسية متعددة ثم عرض للمستقبل السياسى للمنظمة على ضوء اعلان المبادىء حيث يرى الباحث ان المهمة التاريخية للمنظمة هى انجاز هدف اعلان المبادىء حيث يرى الباحث ان المهمة التاريخية للمنظمة هى انجاز هدف التحرير والعودة بمختلف الاشكال النضالية على جزء او كل من التراب الوطنى الفلسطينى .

وهذه الدراسة الشاملة والتى اعتمدت على ثمان واربعين مقابلة اساسية كمصدر للمعلومات بالاضافة للكتب والمقالات باللغتين العربية والانجليزية تجعلنا ندعو الباحث لضغط الالف صفحة حتى تكون متاحة للمواطن العربى قبل الباحث المتخصص الذى له مقدرة على قراءة الف صفحة خاصة ان الباحث اسهب فى الرسالة اسهابا شديدا الى حد ان هذه الرسالة تمثل اوضاع الشعب الفلسطينى وتطورها اكثر منها دور المنظمة فى تنمية هذا الشعب وبالتالى فالمتغير المستقل هنا وهو المنظمة اصبح متغيرا تابعا فى هذه الرسالة مما ادى الى عرض عشرات الصفحات التى كان يمكن دمجها خاصة المعلومات المنشورة حتى وان اصبحت غير متاحة حاليا اما جهد الباحث الواضح والمتميز فيظهر جليا فى فصل بنية المنظمة وهو الفصل الاول وخاصة المبحث الثانى منه .

ونشير الى ان ظروف البحث والمعوقات التى واجهته والظروف الادارية التى أملت الانتهاء منه يجب ان تمثل اهتماما من المهتمين بالبحث العلمى ونكرر ان هذه الرسالة تثير الكثير من الجدل ليس حول موضوع الرسالة فى حد ذاته فحسب وانما عن البحث العلمى ومشاكله ووسائل دعمة وتعزيزه من اجل تطوير الوطن العربى وهو ما يثار ويخمد عند مناقشة كل رسالة .

عصام الدين فرج

□ □ عبد العزيز شادى - دور الأحزاب الدينية فى النظام السياسى الاسرائيلى فى الفترة من ٦٩ - ١٩٨٨ - رسالة ماجستير - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - ١٩٩٢ □ □

تتناول الدراسة موضوعا هاما . تكمن اهميته فى عدة نواح . اولها ، كون الرسالة تشكل أول بحث منظم يعالج الاحزاب الدينية فى اسرائيل باللغة العربية ، وثانيها ذلك الاطار الزمنى ما بين عامى ١٩٦٩ الى ١٩٨٨ .. فلقد شهدت هذه الفترة الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية لثلاث حروب عربية إسرائيلية بدات بنكسة ١٩٦٧ ثم بهزيمة اسرائيل عام ١٩٧٣ ثم اجتياح لبنان عام ١٩٨٢ . حيث اثرت كل حرب من هذه الحروب على الحياة السياسية فى اسرائيل بشكل مختلف فحرب ١٩٦٧ - حسبما يرى الباحث - ادت الى خلق الجو الذى ترعرعت فيه حركة « جوش ايمونيم » الاستيطانية الدينية التى خرجت من عباءة (حزب المفدال - الحزب الدينى الوطنى) ثم جاءت حرب ١٩٧٣ لتقضى على الصهيونية الاشتراكية وتمهد الطريق لصعود الليكود الى الحكم . الامر الذى غير من السلوك السياسى لحزب [اجودات - الحزب الاسرائيلى الدينى الثانى] . واخيرا فلقد احدثت كل من مبادرة السادات وغزو لبنان انشقاقات داخل الاحزاب الدينية مما اثر على دورها .. اى انها فترة متميزة مؤثرة على الدور الذى لعبته الأحزاب الدينية .

وتنقسم الرسالة الى خمسة فصول .. يتناول الفصل الأول منها التأصيل النظرى لمفهوم الاحزاب الدينية وأدوارها فى الائتلافات الحزبية ويعالج الفصل الثانى لنشأة وتطور الأحزاب الدينية قبل نشأة الدولة ويتعرض الفصل الثالث للتطور التاريخى والمؤسسى للاحزاب الدينية بعد نشأة الدولة من ٤٨ -١٩٨٨ ويبحث الفصل الرابع عن دور الأحزاب الدينية فى الائتلافات الحزبية .. أما دور الأحزاب الدينية فى التكامل القومى فيتناولها الفصل الخامس .. وقد حاول الباحث فى الفصول الخمسة أن يناقش فرضيات ثلاث رئيسية ١ - أن هناك علاقة ايجابية بين التحديث الذى تعرض له اليهود فى أوروبا وبين ظهور الأحزاب الدينية ، بمعنى انه طالما بقى اليهود داخل الجيتو لم تكن هناك دواع لظهور مؤسسات او تنظيمات تدافع عن الهوية الدينية ، لكن عندما ظهرت التحديات التحديثية التى تهدد هذه الهوية ظهرت الحاجة الى تنظيمات تحافظ عليها .

٢ - أن هناك علاقة بين شكل او نوع النظام الحزبى وبين دور الأحزاب الدينية ، بمعنى ان شكل النظام الحزبى هو المتغير المستقبل الذى يحدد طبيعة دور الأحزاب الدينية فى النظام السياسى ، وان نظام التمثيل النسبى الذى تأخذ به اسرائيل يعطى لهذه الأحزاب دورا هاما فى الحياة السياسية - ٣ - أن هناك علاقة بين التدين وأزمة الهوية ، بمعنى أن حرص الأحزاب الدينية على تدعيم التدين فى المجتمع الاسرائيلى أثر على مشكلة التكامل القومى وحافظ على علاقة الصراع بين الاتجاهات الدينية وتلك العلمانية فى المجتمع .

وفى إطار معالجته لهذه الفرضيات يجد الباحث ان عناصر التحديث التى تعرض لها اليهود فى أوروبا خلال القرنين الـ ١٨ ، ١٩ قد شكلت بالفعل نوعا من التهديد للهوية الدينية وتطلبت حماية هذه الهوية وجود تنظيمات تحمى هذه الهوية ، لكن اختلفت الأساليب .. فالصهيونية الدينية شكلت احد الأجنحة الايديولوجية داخل الحركة الصهيونية لحماية الهوية الدينية ، بعبارة اخرى عملت « همزراحى » على حماية القيم والهوية من خلال التكامل مع الحركة الصهيونية . اى الاصلاح من الداخل ، فى حين لجأت « أجودات يسرائيل » الى اسلوب العزلة عن الحركة الصهيونية لحماية قيم المتدينين الارثوذكس من هذا التهديد العلمانى . أضف الى ذلك أن نشأة المستوطنات الاستيطانية التى تجسد قيم علمانية شكلت تهديدا للقيم الدينية للمتدينين سواء الذين كانوا يعيشون فى اليشوف القديم (الذين كونوا الفرع الفلسطينى لاجودات) أم الذين عاشوا فى الييشوف الجديد (وكونوا الفرع الفلسطينى لهمزراحى وهابوعيل هامزراحى)

غير أن عملية التحديث ليست وحدها المؤثرة على التطور المؤسسى للاحزاب الدينية ، فقد تاثر هذا التطور بالمتغير الاقليمى الدولى فمثلا تأثر موقف أجودات يسرائيل من المشروع الصهيونى العلمانى بما فعله النازيون فى أوروبا عندما دمروا الأساس البشرى الذى اعتمد عليه أجودات اوروبا الوسطى . لذلك خرج عن عزلته وبدأ بالاعتراف بالصهيونية كحل وملجأ لليهود الفارين من « المذابح » ، وكذلك فعندما احتلت اسرائيل الاراضى العربية فى ١٩٦٧ عجل ذلك بعملية التكيف الجيلى داخل المفدال ، فلقد اوجدت هذه الحرب البيئة المناسبة لنمو نشاط شباب المفدال ، الذى شكل حركة « جوش ايمونيم » الاستيطانية التى شكلت بقيمها ونشاطاتها البديل الدينى لقيم « الحالوتز » الاسرائيلى ، كما كانت بداية الطريق لتولى جناح الشباب للسلطة فى الحزب . وعندما دخلت الجيوش المصرية سيناء فى ١٩٧٣ واستردت أرضها فى ١٩٨٢ حدث الانشقاق الايديولوجى « متساون » بزعامة « حاييم دروكمان » عن المفدال وبعد ذلك انقسم الحزب بين الداعين الى السلام (يهودا عميطال - يهود بن مائير وبين الداعين الى التمسك بأرض اسرائيل الكبرى ، ولقد حدث نفس الشىء فى أجودات . أما عندما بدأت المفاوضات العربية الاسرائيلية فى مدريد فى ١٩٩٢ فقد زاد الانقسام بين الأحزاب الدينية ، ففى الوقت الذى تؤيد فيه « شاس » و « قائمة التوراة الموحدة » التسوية التى يقترحها المعراج نجد أن المعزال واجودات (قسم كبير منه) يؤيدون الليكود .. ومن ثم يمكن القول بأن عملية التحديث قد ادت الى تكوين الأجنحة الايديولوجية الدينية .. ادت الهجرة الى تحويلها الى حركات استيطانية ثم أسهمت التحديات الدولية/ الاقليمية فى التأثير على تطور هذه الحركات عندما نشأت الدولة وتحولت الى أحزاب . وقد أدى صعود الأيديولوجية التصحيحية (الليكود) وانهيار الاشتراكية الصهيونية فى عام ١٩٧٧ الى زيادة تطرف الاحزاب الدينية على المستوى القومى كما أدى الى تزايد الوزن النسبى « للاتجاه الحرارى » أو تدهور الوزن النسبى للصهيونية الدينية .

وفيما يتعلق بوجود علاقة بين شكل أو نوع النظام الحزبى الاسرائيلى وبين دور الأحزاب الدينية يرى الباحث أن هذا ليس صحيحا على اطلاقه .. فليس تغير النظام الحزبى هو الحاسم فى تغير أدوار الاحزاب الدينية أم التقليل منه دون التأثر بشكل النظام الحزبى ، اى أنهاكانت بمثابة المتغيرات المستقلة ، وكان النظام الحزبى هو المتغير الوسيط فى التأثير على دور الاحزاب الدينية .

ويخلص الباحث الى أن الصراع الدينى/اللادينى قد وصل الى مرحلة الصدام العنيف داخل المجتمع الاسرائيلى فى الفترة الاخيرة ومنذ اوائل الثمانينات ، ولقد اعترفت النخبة الحاكمة بانه اخطر التهديدات التى تواجه المجتمع الاسرائيلى بل يصل فى خطورته الى ان يتساوى مع التهديد الخارجى وإذا حدث وتمت التسوية بين اسرائيل م للدول العربية فانه حسبما يرى الباحث سيتاجج هذا الصراع وستزداد حدته . كما ستزداد حدة التناقض الاشكنازى - السفاردى . فلقد كانت تهديدات الأمن القومى أحد الديناميات الهامة فى الحفاظ على التكامل القومى بين عناصر المجتمع الاسرائيلى .. وهو الأمر الذى تجسد فى تقديس الحياة العسكرية مما

جعل الجيش احد الأدوات الهامة فى تحقيق التكامل القومى .

ثم ينهى الباحث رسالته بعدة تساؤلات جوهرية .. ماذا سيحدث لو أن التهديدات الاقليمية الخارجية قد تم حلها بشكل ما ؟ هل سيقل الدور الذى يلعبه الجيش فى عملية التكامل القومى ومن ثم تبدأ القوى الاجتماعية فى البحث عن المشاركة فى عملية التخصيص السلطوى للموارد النادرة مع ما قد يصاحب ذلك من أزمات ؟ ..

ولعل اهم نقد يوجه لهذه الرسالة هو عدم سعيها للاجابة على هذه التساؤلات .. فبرغم الجهد الهائل الذى بذله الباحث فى الوصف التحليلى للأحزاب الدينية فى اسرائيل إلا أنه كان من المفترض ان تسعى الدراسة فى نهاية الأمر الى طرح تصور محدد حول مستقبل كل من المؤسسة الدينية والعسكرية وامكانية إصابة اسرائيل بنفس المرض السياسى الخطير الذى أصاب كلا من الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا - غير أن هذا لا يغمط حق البحث والباحث فى الثناء ، باعتباره عملا جادا ومجهدا سيما وأنه الأول بلغتنا العربية .

احمد المسلمانى

□□ عماد جاد ، التوازن السكانى بين العرب واليهود فى اسرائيل والأرض المحتلة وأثره على مستقبل الصراع العربى الاسرائيلى ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ □□

دخل الصراع العربى الاسرائيلى منذ انعقاد مؤتمر مدريد فى اواخر اكتوبر عام ١٩٩١ ، مرحلة جديدة من الصراع ، وان اتخذت شكلا سلميا لتثير فى نفس الوقت كافة مقومات الصراع وماخلفه من نتائج سواء على الأرض أو الأفراد الى جانب مايطرحه من افكار وتصورات مختلفة سواء نتيجة لامكانيات تحقيق تسوية ما أو بالنسبة لفكرة ديمومة الصراع ولو على المستوى الاجتماعى الممتد ، وذلك نظرا للطبيعة الخاصة للصراع العربى الاسرائيلى من حيث الاتسام بالاستمرارية والامتداد خلال فترة طويلة من الزمن ، وتميز تفاعلاته خلالها بالكثافة والتكرار والتقلب وغياب امكانيات الحل السريع والعادل ، لما يتسم بعمق المسببات .

من هنا تأتى اهمية هذه الدراسة التى يتناول فيها الباحث ، احد بعديى الاستعمار والاستيطان وهو العامل السكانى ، إذ انه من غير الممكن ان يقوم الاستعمار دون بشر او بدون ارض . وبالتالى تظل مسألة محدودية تناول هذا العامل بشكل علمى وعقلى ، محل تساؤل وخاصة مع هذا الكم الكبير من المقالات والدراسات التى تتناول العديد من جوانب الصراع الأخرى . الأمر الذى يحسب للباحث تناوله لهذا الموضوع معتمدا فى التحليل على المستويين النظرى والتطبيقى ، بشكل يتجاوز به حالة العمومية والتبسيط التى يتم بها تناول الجوانب الديموجرافية للصراع ودورها فى مستقبله ، حيث شهدت فترة الثمانينات الحديث عن « القنبلة الديموجرافية العربية » فى اسرائيل والاراضى الفلسطينية المحتلة ومعدلات الزيادة الطبيعية المرتفعة لدى العرب وتراجع اعداد المهاجرين الى اسرائيل وتزايد اعداد اليهود النازحين من اسرائيل ، الى غير ذلك من العوامل التى تشير الى امكانيات حسم الصراع من خلال البعد السكانى . وهو مايخالف الواقع الحالى ومايشهده الصراع من تطورات ذهبت به باتجاه معاكس لما كان يامله العرب من امكانية إذابة اسرائيل داخل بحر العرب فى الأراضى المحتلة .

وفى هذا الاطار ، تنبع اهمية التعرف على المتغير السكانى ، باعتباره احد العوامل المحددة لنمط وطبيعة العلاقات سواء داخل الدولة الواحدة أو فيما بين الدول . وهو مايمكن من خلاله تفهم الواقع الحالى لمسيرة التسوية التى يشهدها الصراع ، فى ضوء المستجدات الجديدة وما خلفته من واقع على الأرض او على المستوى السياسى . وانطلاقا من ذلك يطرح الباحث عدد من التساؤلات او الفرضيات الخاصة بالصراع مثل : أن تزايد عدد السكان العرب فى اسرائيل والاراضى الفلسطينية المحتلة هل يمكن ان يشكل عامل كاف لفرض حل سلمى وعادل للقضية الفلسطينية ؟ ومدى قدرة اسرائيل على تحييد اثار عامل الزيادة الطبيعية من خلال ماانتهجته من سياسات الخنق الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى الاراضى الفلسطينية المحتلة ؟

ويحاول الباحث الاجابة على التساؤلات السابقة من خلال تقسيمه الدراسة بشكل يغطى معه كافة الجوانب المتعلقة بالعامل السكانى للصراع فجاءت الرسالة فى أربعة فصول على النحو التالى :

الفصل الاول ويتناول المتغيرات السكانية والصراعات السياسية . ويشمل مراجعة للاتجاهات النظرية المختلفة فى دراسة العلاقة بين العامل السكانى والتأثيرات التى يمارسها على الصراعات السياسية . ويتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث يتناول الاول اثر الاتجاهات السكانية على الصراعات السياسية . ويتناول الثانى : المتغيرات الوسيطة - علاقة الموارد بالمستوى التكنولوجى ، السياسات التمييزية والوعى بها - ويركز المبحث الثالث على دراسة حدود تأثير المتغيرات السكانية على الصراع السياسى والصراع الاجتماعى الممتد ، والاتجاهات التعصبية وتغذية الصراع السياسى ، والصراع السياسى والمتغيرات السكانية .

أما الفصل الثانى : فيركز على السكان فى اسرائيل والاراضى المحتلة ويشمل أربعة مباحث . يتناول المبحث الاول : السكان فى اسرائيل ويركز الثانى على السكان فى الاراضى الفلسطينية المحتلة ، اما المبحث الثالث فيتناول الزيادة الطبيعية وصافى الهجرة فى اسرائيل والاراضى الفلسطينية المحتلة . ويركز المبحث الرابع على الاسقاطات السكانية فى اسرائيل والاراضى الفلسطينية المحتلة .

ويتناول الفصل الثالث ، التمايزات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين العرب واليهود فى اسرائيل والاراضى الفلسطينية المحتلة من خلال ثلاثة مباحث . اما الفصل الرابع فخصص لدراسة العامل السكانى ومستقبل الصراع حيث يدرس أثر العامل السكانى على مستقبل الصراع من خلال ثلاثة مباحث ، الاول حدود تأثير العامل السكانى ، والثانى يتناول الخيارات المطروحة لحل الصراع ، اما الثالث فيضع استراتيجية عربية لتوظيف العامل السكانى فى حل الصراع .

وقد توصل الباحث فى نهاية الدراسة الى مجموعة من النتائج المتعلقة بالتأثيرات المحتملة للعامل السكانى على مستقبل الصراع العربى - الاسرائيلى ، منها :

١ - ابراز اهمية القيود المعوقة لدور المتغيرات السكانية فى تحديد مسار ومستقبل الصراع ، مثل انخفاض معدلات الزيادة الطبيعية العربية فى اسرائيل والاراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، والنزوح الفلسطينى من الاراضى المحتلة ، وبالتالى ، كان صافى الهجرة بمثابة المكون الرئيسى للتجمع اليهودى على ارض فلسطين ، حيث شكل صافى الهجرة نحو ٦٦٪ من اجمالى الزيادة السكانية اليهودية خلال الفترة من ٤٨ - ١٩٦٥ ، ونحو ٨٣٪ خلال عام ١٩٩٠ .

٢ - التأكيد على التأثيرات السلبية لسياسة الترانسفير على الاوضاع السكانية الفلسطينية ، حيث ادت هذه السياسة الى تقليص فاعلية العامل السكانى الفلسطينى وزيادة هامشيته . وقد ازدادت خطورة هذا العامل تدريجيا بالنظر الى ان سلطات الاحتلال الاسرائيلى امتلكت دائما الامكانات والقدرات التى تتيح لها تنفيذ سياسة الترحيل باعتبارها ركنا محوريا فى الفكر الصهيونى

٣ ـ على الرغم مما يعانيه المجتمع الاسرائيلي من عدم الاندماج ، فان الدراسة تستبعد امكانية تنازع الفئات اليهودية فيما بينها . ذلك ان يهود الغرب يتفوقون على يهود الشرق في المستوى الحضاري العام ، الا ان السياسات التمييزية التي يمارسها يهود الغرب ضد نظرائهم الشرقيين تتراجع بانتظام ، الأمر الذي دعا اليهود الشرقيون الى عدم المبادرة باى عمل من اعمال العصيان والتمرد المسلح ضد سيطرة يهود الغرب منذ قمع حركة الفهود السود في مطلع السبعينات ، واتجهوا بدلا من ذلك الى المطالبة بتحسين اوضاعهم من خلال القنوات الشرعية . وبالتالى ، يصبح من المنطقى عدم الانسياق وراء العديد من الافكار والدراسات الداعية الى استغلال الخلافات بين يهود الشرق ويهود الغرب .

٤ ـ ان كافة المحددات أو المتغيرات السابقة تجعل من المحافظة على الوضع الراهن أفضل خيار لاسرائيل إذ انه يحقق لاسرائيل مزايا التعامل مع البعد السكاني وتحجيمه بالاضافة الى الابعاد الاخرى الاقتصادية والأمنية والسياسية . فبقاء الأرض المحتلة دون ضم قانوني يعني عدم تمتع سكانها بالجنسية ومن ثم يصبح العرب في اسرائيل اقلية لاتزيد نسبتها عن ١٨ ٪ من اجمالى السكان وهو مايحافظ لاسرائيل على طابعها اليهودي ويتيح لها امكانية تنفيذ الترانسفير ـ سياسة الترحيل للفلسطينيين ـ عندما تتحقق الظروف الملائمة لذلك من وجهة النظر الاسرائيلية .

٥ ـ أن الدور السكاني بمفرده لا يمكن النظر اليه كقوة دافعة لحل الصراع العربي الاسرائيلي ، بدون ان يرتبط بالعوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية في منظومة متكاملة تشكل برنامج متكامل يكون للعامل السكاني في إطارها دور محدد يتكامل مع الأدوار التي تلعبها العوامل الأخرى .

وفضلا عن ذلك يؤكد الباحث عدم دقة الاستنتاج الذي وصل اليه بعض الدارسين العرب وكذلك اليهود ، من ان الزيادة الطبيعية المرتفعة لدى العرب في اسرائيل والاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ستؤدي الى تفوق سكاني عربي يؤدي على المدى البعيد الى حسم الصراع لصالح العرب ، بعد ان يذوب اليهود في الأراضي الفلسطينية . وهذا الاستنتاج استند الى معدلات الزيادة الطبيعية المرتفعة لدى العرب في حقبة شهدت ادنى معدلات الهجرة اليهودية الى اسرائيل ، وهي الحقبة التي شهدت ايضا إعداد الاسقاطات السكانية التي يؤدي التحليل الظاهري لارقامها الى الخروج بنتيجة واحدة مؤداها ان العرب سوف يتحولون الى اغلبية في أرض فلسطين في حين أن اليهود سوف يشكلون اقلية سكانية تتناقص نسبتها من اجمالى السكان بمرور الوقت .

لذا يخلص الباحث الى ان دور العامل السكاني يتسم بالمحدودية ، بل والهامشية اذا تم الاعتماد على مجرد الأرقام فقط ، اى نسبة الفئات المختلفة بحسب العرق ، الدين ، اللغة . اذ هناك الكيف بجانب الكم ، فضلا عن ان التجارب التاريخية اثبتت قدرة الأقلية على التحكم في الاغلبية لفترة طويلة جدا ، هذا بالاضافة الى القيود والمخاطر التي تحيط بوجود الأغلبية العربية في الأراضي الفلسطينية .

من هنا سعى الباحث لتوظيف دور العامل الثاني ضمن اطار استراتيجية عربية متكاملة تبدأ برفع ثمن خيار الحفاظ على الوضع الراهن بالنسبة لاسرائيل وذلك عبر عدد من الخطوات يجيء في مقدمتها تصعيد أعمال المقاومة في الاراضي المحتلة من خلال توسيع نطاقها لتشمل قوات الاحتلال وتجمعات المستوطنين اليهود ، حتى يمكن المحافظة على عروبة الاراضي المحتلة وخلق مشاكل عديدة لقوات الاحتلال وعرقلة اتمام عمليات توطين المهاجرين الجدد ، واخيرا اكتساب الراى العام العالمي بتوجيه الاهتمام الدولي الى هذه المنطقة .

الى جانب خلق جسور للتنسيق مع عرب ١٩٤٨ لاسيما وان من بينهم فئة مازالت تحتفظ بهويتها الفلسطينية وترفض الاندماج في المجتمع الاسرائيلي . كذلك السعى للحفاظ على معدلات الزيادة الطبيعية المرتفعة لدى الفلسطينيين . إذ تظل معدلات الزيادة الطبيعية هامة على المدى البعيد لاسيما اذا ماتراجعت الهجرة اليهودية سواء باستنفاذ الراغبين في الهجرة من الخارج او بالاثار الناتجة عن اعمال المقاومة في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

وهكذا يمكن القول بالنسبة للنتائج التي استخلصتها هذه الدراسة أو بالنسبة لتصورها لدور العامل السكاني في اطار استراتيجية عربية ، تظل اهميتها مقصورة على تناولها لاحد الابعاد التي ظلت حبيسة في اطارها النظري ، ولم تتعداه الى الواقع العملي الذي يفرض وجود تصور مستقبلي شامل للمنطقة العربية ، يأخذ في الحسبان الوسائل الكفيلة بربط الانسان او المواطن العربي بحركة الصراع اياما كانت سلما أو حربا .

ايمن السيد عبدالوهاب

□□ د . خيرالدين عبداللطيف محمد ـ الحصانات الدبلوماسية القضائية : الاعفاء من القضاء الاقليمي « دراسة مقارنة ما يجرى عليه العمل في مصر » ـ المكتبة العربية للنشر والتوزيع ـ قطر ١٩٩٣ □□

هناك موضوعات تتطلب لمن يتصدى بالكتابة فيها نوعا خاصا من المهارات والقدرات ، إضافة الى المثابرة والدأب ، ومن بين تلك الموضوعات ، ذلك المتعلق بالحصانات الدبلوماسية القضائية او الاعفاء من القضاء الأقليمي .

إضافة الى ذلك تأتي اهمية هذا الكتاب في توقيت الصدور ، حيث اصبح موضوع الحصانات الدبلوماسية الشخصية والقضائية يتزايد في الاهمية لدى الاتجاه من جانب الأنظمة الشمولية الى التغاضي عن تطبيق ما نصت عليه اتفاقية فيينا ، فكان هناك اقتحام للسفارات ، واغتيالات وأخذ رهائن ، ايضا ـ وكما يقول الدكتور عز الدين فودة في تقديمه للكتاب ـ تتزايد اهمية دراسة هذا الموضوع بعد شيوع استخدام او استغلال الحصانة الدبلوماسية في التهرب من المثول أمام القضاء من جانب من يتمتعون بالحصانة القضائية بسبب نشاطاتهم في غير نطاق مهامهم الدبلوماسية ومن بينها أعمال الخطف والقتل واطلاق النار التي تثير غضب الجماهير في الدولة المستقلة أو اعمال الأرهاب والاعتداء على الممثلين الدبلوماسيين .

وينقسم الكتاب الى بابين رئيسيين يسبقهما فصل تمهيدي :
في الفصل التمهيدي يتناول المؤلف الاساس النظري والقانوني لتبرير منح الحصانات الدبلوماسية وقاعدة الحرمة الشخصية للمبعوثين الدبلوماسيين . وفي تناوله للأساس النظري لتبرير منح الحصانات الدبلوماسية يعرض لثلاث نظريات هي نظرية التمثيل الشخصي ، نظرية امتداد الأقليم ونظرية ضرورات الوظيفة او مقتضيات الوظيفة .

ويتعرض بعد ذلك للحرمة الشخصية للمبعوثين الدبلوماسيين وموقع الحصانة القضائية منها ، بادئا بتعريف الحرمة الشخصية للمبعوثين الدبلوماسيين ونطاقها ، ثم الحرمة الشخصية للمبعوثين الدبلوماسيين في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية واخيرا الحرمة

الشخصية للمبعوثين الدبلوماسيين فى التشريعات الوطنية .

ويتطرق المؤلف بعد ذلك الى الحصانة القضائية ونطاقها من خلال مبدأ الاعفاء من الخضوع للقضاء الاقليمى للدولة المعتمد لديها ، ثم التكييف الاجرائى للدفع بالحصانة القضائية والأساس القانونى للحصانة .

وفى الباب الأول يتناول المؤلف قضية النطاق الشخصى للحصانة القضائية من خلال دراسة القضايا التالية : الاشخاص المتمتعين بالحصانة القضائية ومشكلة تحديد فئات المبعوثين الدبلوماسيين المتمتعين بها ، الحصانة القضائية للدبلوماسيين الرسميين ، الحصانة القضائية لأسرة المبعوث الدبلوماسى ، الحصانة القضائية للموظفين غير الدبلوماسيين أى اعضاء البعثات الخاصة والممثلون الاقتصاديون والتجاريون والعسكريون والاعلاميون .

اما فى الباب الثانى والذى وضع له عنوان « النطاق الموضوعى للحصانة القضائية ، فيتناول المؤلف خمس قضايا رئيسية هى اعفاء المبعوث الدبلوماسى من الخضوع للقضاء الجنائى فى الدولة المعتمد لديها ، والقضية الثانية هى اعفاء المبعوث الدبلوماسى من الخضوع للقضاء المدنى فى الدولة المعتمد لديها مع التعرض للاتجاهات الرئيسية فى هذا الشأن . اما القضية الثالثة فهى اداء الشهادة والتنفيذ والتنازل عن الحصانة القضائية ، والقضية الرابعة ، هى الاعفاءات المالية ، واخيرا ابتداء وانتهاء التمتع بالحصانة القضائية .

ويخلص المؤلف من دراسته الى نتائج على درجة عالية من الأهمية من بينها وجود علاقة وثيقة بين الحصانة القضائية وبين سيادة الدولة . وان عدم خضوع المبعوث الدبلوماسى للقضاء الجنائى فى الدولة المعتمد لديها هو أهم نواحى الحصانة القضائية التى يتمتع بها فى هذه الدولة وهو نتيجة حتمية لحرمته الشخصية التى تفرض على سلطات الدولة المختلفة عدم التعرض لذاته او مسكنه بأية صورة من الصور ضمانا لاستقلاله ومحافظة على طمأنينته واحتراما للدولة التى يمثلها . ليست للمبعوث الدبلوماسى المار باقليم دولة أخرى الصفة الرسمية التى تعطى له الحق فى مواجهة هذه الدولة فى أن يتطلب منها ان تعامله من جانبها وفق الحصانات والامتيازات المقررة له فى الدولة المعتمد لديها ، هذا مع الأخذ فى الاعتبار ان الرغبة فى تيسير العلاقات الدبلوماسية بين الدول ، أدت الى اتفاقات محددة بشأن اتخاذ ما يلزم لتيسير مهمة مبعوث الدول الأخرى عند مرورهم عبر اقاليمها فى طريقهم الى مقار عملهم او فى عودتهم الى وطنهم . أما مدى هذه التسهيلات وحدودها فلم يستقر الرأى بعد بشأنها . ايضا تلتزم الدول المعتمد لديها بحماية حامل الحقيبة الدبلوماسية اثناء قيامه بوظائفه على ان يكون مزودا بوثيقة رسمية تبين مركزه وما يحمله من طرود .

ايضا يرى المؤلف ان العمل الدولى اصبح واضحا ومحددا الى حد كبير بخصوص مضمون ومدى الحصانات والامتيازات التى يتمتع بها المبعوثون الدبلوماسيون بمختلف درجاتهم ابتداء من اولى درجات السلم الدبلوماسى اى الملحق الى درجة السفير ، ولكن الأمر يختلف بصدد حصانات وامتيازات الموظفين الاداريين الفنيين واعضاء هيئة الخدمة او مستخدمى البعثة وافراد اسرهم جميعا ، أو يتفاوت العمل الدولى فى هذا الشأن .

ويؤكد المؤلف انه بالنسبة للبعثات الخاصة وعلى الرغم من الدور البارز الذى تقوم به فى معالجة كثير من المسائل التى تعرض فى محيط العلاقات الدولية ، وبالرغم من اتساع نطاق استخدام هذه البعثات ، فان التنظيم القانونى لها لم يتوفر الا بالتوصل الى اتفاقية البعثات الخاصة فى عام ١٩٦٩ التى اقرت تمتع اعضاء هذه البعثات بحصانة قضائية تماثل حصانة المبعوثين الدبلوماسيين المقررة بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ .

عماد جاد

□ □ سفير / طه المجدوب - حرب اكتوبر وحصاد السلام - الناشر : الهيئة العامة للاستعلامات القاهرة اكتوبر ١٩٩٣ □ □

يقع الكتاب فى حوالى ٤٥٠ صفحة من القطع الكبير . ويشتمل على مقدمة وعشرة فصول رئيسية وخاتمة و ١٢ ملحق تتصدر الكتاب فقرة من رسالة الرئيس حسنى مبارك الى مؤتمر العطاء الحضارى للاسلام ٢٨ اغسطس ١٩٩٣ تقول « ان السلام .. اهم قضايا الحياة فى هذا العصر والعمل من أجل هذا السلام هو اقدس غاية ننشدها ونبذل من أجله أقصى طاقة وأعظم جهد » .

ويقول رئيس هيئة الاستعلامات فى تقديم الكتاب انه يجيء بمناسبة الذكرى العشرين لحرب اكتوبر المجيدة ، تلك الحرب التحريرية وثيقة الصلة بقيم الكرامة الوطنية ، وقداسة التراب الوطنى ، والتى كانت فى التحليل الاخير ، قرارا وطنيا رشيدا ومخاطرة مدروسة بدقة على المستويين العسكرى والسياسى . فهى لم تكن مغامرة للضم والتوسع ، او رد فعل تحركه عوامل الانتقام والثأر بل كانت دعامة لمشروع وطنى وقومى كبير لحل قضية صراعية من خلال التسوية السلمية الشاملة من موقف قوة تفاوضى لحل نزاع متجدد كلف مصر وحدها أربعة حروب ، استنفدت مواردها ، وحطمت مقومات نموها ، ووضعتها على شفا كارثة اقتصادية واجتماعية . فلقد حققت الحرب أهدافها ، حيث اقنعت اسرائيل بأنه قد ولت الى غير رجعة حقبة اللاوزن واللامبالاة المزرية بقوة العرب الضاربة والمؤثرة فى صورتها الشملة . وايقن العرب على الجانب الاخر أن استمرار المواجهة التصادمية سيؤدى بكل طاقات المنطقة ومواردها فى اتون صراع لن يخبو ، فى مناخ دولى تحكمه وتتحكم فيه مصالح دولية معلنة وخفية .. تتضاءل امامها المصالح الاقليمية محدودة المدى والمجال . فلقد لقنت حرب اكتوبر اطراف الصراع بلا تفرقة انه قد ولت الى غير رجعة مرحلة من تقييم المواقف والسياسات والغايات ، بنيت على موقف العاطفة القومية وغرور القوة ونشوة البلاغة اللفظية حينا اخر ، واقنعت الطرفين بأنه لا بديل عن التسوية العادلة المتوازنة ، والحقوق المشروعة لكل طرف والتعايش فى ظل نظام اقليمى متوازن ، تسعى شعوبه نحو البناء والتنمية والتقدم . وعلى صعيد اخر أكدت حرب اكتوبر عبقرية القرار المصرى وجدوى الخبرة المصرية فى ادارة صراعات المنطقة وهى خبرة كان لها فعالياتها وفاعليتها منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم وفى المستقبل ، لقد حسمت حرب اكتوبر القضايا الجدلية فى المنطقة لصالح السلام الذى سبقت به مصر اقرانها من دول المواجهة واطراف الصراع .

ويؤكد المؤلف فى مقدمة كتابه ، على أن مصر لم تكن ابدا مجرد تراث تاريخى عميق ، ولكنها أيضا حاضر يتسم بالاستمرارية غير نظم سياسية متعددة منذ حصول مصر على استقلالها . هذا الحاضر قد اتسم بصياغة مشروع قومى حضارى ، تقوم اسسه على بناء القوة الذاتية والشاملة والتحديث ، والتنمية ، والجمع بين الاصالة والمعاصرة . ويضيف بأن مصر بعد أن انهت صراعها الدامى مع اسرائيل فى اكتوبر ١٩٧٣ وتفرغت داخليا لجهود التنمية والاصلاح الاقتصادى ، وتوفير المناخ الديمقراطى ، وتأكيد حكم وسيادة القانون .. انطلقت خارجيا لنشر تجربتها بشأن السلام وتوحيد

الصف العربي . فضلا عن صياغة خط ومفهوم سياسي جديد للحوار مع العالم ، والدعوة لانشاء نظام عالمي يقوم على أساس العدل والمساواة والسلام ، وعلى منهج سياسي جديد للتعامل مع العالم العربي من منطلق العمل على رأب الصدع ، وتنقية الاجواء ، واشاعة روح الوئام بين الاشقاء العرب . وفي هذا الاطار سعت مصر من اجل التوصل الى عالم خال من أسلحة الدمار الشامل ، متحرر من الحروب ، عالم جديد يؤمن بالعدل والمساواة ، ويضيف بأن الكوادر السياسية والدبلوماسية المصرية البارزة قد نفذت هذه السياسة المصرية بكفاءة عالية وبراعة واضحة وان تحقيق السلام جعل مصر تأخذ باسلوب « التفاوض » لتحرير اراضيها واستعادة حقوقها بعد ان مهدت لذلك بنصر عسكري حققته في أكتوبر ١٩٧٣ كان هو مفتاح الطريق الى السلام ولقد نجحت السياسة المصرية بفضل حكمتها وتوفر الرؤية السياسية الواضحة لدى قيادتها في استرجاع كل سيناء حيث كان يوم ٢٥ ابريل ١٩٨٢ يوما مشهودا يمثل انتصار ارادة السلام بعودة سيناء . وقد كان انسحاب اسرائيل من سيناء بمثابة شهادة عميقة الدلالة على جدارة السياسة الخارجية المصرية ومهارة الدبلوماسية المصرية في حل المنازعات . كما أثبت المفاوض المصري قدرته على ادارة دفة التفاوض بكفاءة عالية ساندته في ذلك الرغبة الحقيقية في تحقيق السلام ووقوف الجبهة المصرية الداخلية بجانبه تؤيده في جميع مواقفه .

وعن قضية « طابا » يقول بأنها لم تكن قضية مساحة كيلو متر مربع أو أقل من ارض سيناء فحسب ، ولكنها كانت نموذجا للالتزام الوطني ورمزا لاحترام السيادة المصرية وتطبيقا لمبدأ أعلنه الرئيس مبارك منذ المراحل الاولى من النزاع بعدم التفريط في أية ذرة من تراب مصر ولا تفريط في طابا . هكذا أصرت مصر على الالتجاء الى مبدأ التحكيم كوسيلة سلمية لتسوية المنازعات وفض الخلافات الاقليمية . فلقد دأبت السياسة المصرية على التوصل الى صياغة عربية موحدة للسلام كهدف أصيل من أهداف الامة العربية ، بالمثل كما استطاعت ان تعرب بوضوح عن توجهها القومي العربي الذي يمثل الوجه الحقيقي لمصر وتأكد في كل الازمات التي مرت بالعالم العربي سواء في الحرب العراقية - الايرانية أو في الغزو الاسرائيلي للبنان أو في ازمة وحرب الخليج الاخيرة . ويضيف المؤلف بأن جهود السياسة المصرية في المجال القومي طيلة الثمانينات قد أثمرت ليس فقط عن عودة العلاقات المصرية العربية بل وعن نموها وتطورها بدخولها مرحلة جديدة من التعامل المكثف لصالح شعوب الامة العربية وتحقيق السلام على أراضيها . وقد توجت جهود مصر في هذا الشأن بعودتها الى الجامعة العربية في مايو ١٩٨٩ وعودة الجامعة العربية الى مقرها الدائم بالقاهرة في سبتمبر ١٩٩٠ ، وبذلك استردت مصر مكانتها المعهودة في العالم العربي ، مكانة الريادة والمسئولية والواجب والالتزام في مواجهة التحديات التي تعترض طريق الامة وفي القيام بالمهام التي ينبغي أن يقوم بها من أجل تحقيق السلام في المنطقة كلها . وبأنه نتيجة ايمان السياسة المصرية بأن جوهر الصراع في الشرق الاوسط هو « المشكلة الفلسطينية » ، أو كما عبر عن ذلك الرئيس مبارك بقوله : « نقطة الارتكاز في مشكلة الشرق الاوسط هو القضية الفلسطينية » وهي ليست فقط جوهر الصراع بل هي مصدره . أن دور مصر التاريخي في المنطقة هو دور صانع السلام وحارسه . لذلك فقد انطلق العمل منذ توقيع معاهدة السلام بين مصر واسرائيل الى استكمال صنع السلام في المنطقة العربية وبالرغم من انتكاس قضية السلام واصابة القضية الفلسطينية بضربة قابضة نتيجة انشغال بأزمة الخليج التي احدثت شرخا عميقا في العلاقات العربية وحرمت الامة العربية من قوة ضخمة من البشر والسلاح ، الا أن القيادة المصرية لم تيأس ولم تنس قضية السلام والمشكلة الفلسطينية وهي تعيش في أتون أزمة وحرب الخليج ، فسعت الى تهيئة الظروف لبدء مفاوضات السلام الشامل في اطار مؤتمر للسلام وبمشاركة نشطة من القوى الدولية المعنية . هكذا تبنت مصر فكرة المؤتمر الدولي وقدمتها للعالم وأكدت أنه لا بديل عن عقد هذا المؤتمر الذي تشارك فيه الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن الى جانب الاطراف المعنية بالنزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ويكون اساس التفاوض في هذا المؤتمر قراري مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ومبدأ الارض مقابل السلام والامن لكل أطراف النزاع . هنا ولم تكتف مصر بطرح فكرة المؤتمر الدولي للسلام والدعوة له بل انها قامت بدور كبير في التمهيد لعقد المؤتمر بمدريد في أكتوبر ١٩٩١ .

ان فصول الكتاب تعتبر سياحة سياسية في موضوعات كثيرة متعددة ومتشعبة تؤكد على فلسفة السلام التي تبنتها مصر في علاقاتها مع اسرائيل واسلوب التنفيذ المتوازن والمتوازي لالتزامات المعاهدة التي تهدف الى تحقيق الامن وترسيخ الاستقرار الدائم في المنطقة ، حيث انهت المعاهدة مرحلة هامة من مراحل الصراع من اجل السلام بعد أن أحدثت تغييرا جذريا في طبيعة الصراع بين العرب واسرائيل وحولته من صراع دموي مسلح الى صراع حضاري سلمي يعتبر التحول الطبيعي لحرب أكتوبر بما طرحته من ثمار للسلام . ويستطرد الكاتب في فصوله الى الحديث عن عروبة مصر وثبات الدور المصري وموازين القوى العربية ، وكيف اهملت الدول العربية في فترة من تاريخها القضايا القومية ، وتفرغت لاعاقة المسيرة المصرية وخطوات السلام التي تتبعها مع اسرائيل ، وكيف كانت مصر تواصل مسيرتها القومية من خلال جوهر المسيرة وهو القضية الفلسطينية . ثم الرحيل المفاجيء للرئيس السادات وتولي الرئيس حسني مبارك المسئولية في ١٩٨١ . ويبرز الكاتب ما واجهته السياسة الخارجية المصرية خلال العقود الثلاثة التي سبقت عقد الثمانينات بتحديين اساسيين هما :

أ - احتواء الاطماع الاسرائيلية .

ب - حل المشكلة الفلسطينية باعتبارها جوهر النزاع في الشرق الاوسط . ويتعرض لسياسة مصر بعد ٢٥ ابريل ١٩٨٢ وقضية طابا باعتبارها « مسمار جحا » في سيناء ليكون مثارا لمشكلة استمرت سبع سنوات في جدل من أجل عدة مئات من الامتار ارادت اسرائيل ان تمد أطماعها اليها ليصبح لها قدم محتفظة بها داخل الاراضي المصرية واختارت منطقة طابا ذات الاهمية الاستراتيجية الحيوية لتنفذ فيها الرغبة العدوانية . ويؤكد في منطلقات عهد مبارك على دور مصر والقضايا العربية ودعوتها لنبذ الخلافات . ويضيف بأنه اذا كانت القيمة الحقيقة لحرب اكتوبر ١٩٧٣ انها غيرت بصورة جذرية خريطة العلاقات الاقليمية في منظومة الشرق الاوسط ، وافرغت نظرية الامن الاسرائيلي من مضمونها حتى اهدرتها قيمتها ، وأعادت ترتيب أولويات قضايا الا من ومتطلبات التعايش بين شعوب المنطقة الا انه تظل أبرز هذه القيم الحقيقية التأكيد دون مبالغة على سلامة المقولة التي تبنتها مصر منذ بدايات المواجهة المبكرة بين أطراف النزاع ، أن السلام العادل والحقوق المشروعة لشعوب الشرق الاوسط هما الدعامتين الضروريتين لضمان أمن واستقرار هذه المنطقة .

ان مهمة العودة المتبادلة بين مصر والعرب .. لم تكن مسألة تتعلق بتأكيد سلامة السياسة الخارجية المصرية فحسب ، بل

واحداث تحولات فى العلاقات . كانت ضرورية لخدمة التوازن الاقليمى بين مصر واسرائيل من ناحية .. والتوازن بين العلاقات المصرية « العربية والمصرية » الاسرائيلية من ناحية اخرى ، بما يسمح للدبلوماسية المصرية بصياغة تحركاتها بالشكل الذى يجمع بين التزامات مصر التعاقدية المتعلقة بمعاهدة السلام مع اسرائيل واولويات التزاماتها القومية باعتبارها احد الثوابت التى لا تتغير فى سياستها الخارجية . ويؤكد الكاتب فى خاتمه سفره بانه خلال فترة القطيعة تعلم العرب الكثير كما تعلمت مصر الكثير ايضا .. والتقى الجميع حول مفاهيم متطورة ، ورؤية قومية واضحة لمعالم المستقبل العربى ، وهكذا بزغ الامل فى صحوة عربية جديدة بدات تلوح فى الافق العربى اخذت معالمها تتضح مع نهاية عقد الثمانيات ، غير أن القدر لم يمهل الصحوة حتى تتماسك وتقود الامة الى أن جاء غزو العراق للكويت فى اغسطس ١٩٩٠ وقلب كل الموازين العربية والاقليمية . وكما سبقت مصر وحسمت خيار السلام منذ اكتوبر ١٩٧٣ ، لم يفكر العرب بجدية للاخذ بخيار السلام ، الا بعد زلزال الخليج الذى حسم هذا الخيار العربى. فقد اكدت الازمة على ضرورة العمل على تطهير المنطقة من بؤر الصدام .. وتصفية مشكلات الصراع وعناصر التوتر فى منطقة الشرق الاوسط فلقد برز مدى عمق النظرة المصرية ، ومصداقية سياسة مصر التى صارت عليها ، فلاول مرة فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى .. يدور الاتصال المباشر بين الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وهى المنظمة التى ظلت اسرائيل ترفض وجودها منذ ربع قرن وحتى اسابيع قليلة حيث بدأ الحديث حول اتفاق مرحلى للحكم الذاتى المحدود .. مصحوبا بحديث عن الاعتراف المتبادل بن اسرائيل والمنظمة ، وعن أصدار اعلان مبادىء يتضمن الخطوات الرئيسية لخطة السلام .. التى سيبدأ تنفيذ اولى خطواتها العملية التى تتخذ لحل القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ . وهى الخطوة الخاصة باتفاق الحكم الذاتى لقطاعى غزة واريحا اولا .. ويؤدى الاتفاق التاريخى الى اقامة سلطة فلسطينية فوق ارض فلسطين لاول مرة .. تعيد اسم « فلسطين » الى ارض الواقع .

د . عادل السالوسى

□ □ مركز الدراسات العربى - الاوروبى ، العالم العربى وتحدياته فى ظل النظام العالمى الجديد ، بارس ، ١٩٩٣ □ □

الكتاب هو محصلة لاعمال المؤتمر الدولى الأول لمركز الدراسات العربى الاوروبى بباريس حيث عقد المؤتمر فى الفترة من ٢٥ - ٢٧ يناير ١٩٩٣ تحت عنوان : « العالم العربى وتحدياته فى ظل النظام العالمى الجديد » وعقد المؤتمر تحت رعاية جامعة الدول العربية .

ويتركز الكتاب حول ثلاثة محاور رئيسية هى : أولا ، الوضع الراهن للعالم العربى وما يواجهه من تحديات خارجية وداخلية تؤثر على الأمن القومى العربى من تحديات سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، عسكرية .. ثانيا : ابعاد « النظام العالمى الجديد » الاخذ فى التشكل تحت قيادة ورعاية الولايات المتحدة الامريكية واثاره المتوقعة على النظام الاقليمى العربى ، والعلاقات العربية - الاوروبية . ثالثا : الوحدة الاوروبية واثرها المتوقع اقليما وعالميا وماهية الدور الذى يتناسب مع ثقل ووزن هذا « القطب الاوروبى » .

افتتاحية الكتاب مجموعة من الكلمات التى ألقيت فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر وبعض الرسائل للمؤتمر ومن ضمن الكلمات التى القيت كلمة الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية ، وكلمة الدكتور مفيد شاب رئيس المؤتمر وكلمة الدكتور عبد الله عمر نصيف الامين العام لرابطة العالم الاسلامى وروبيرت هولستين ممثل المجموعة الاوروبية ... ويحتوى الكتاب على ثمانى جلسات اضافة الى الجلستين الافتتاحية والختامية .

الجلسة الأولى : وكانت عن تحديات التنمية والتعاون العربى - الاوروبى حيث أبرزت الاوراق المقدمة فى هذه الجلسة القدرات الاقتصادية الهامة للوطن العربى من مساحة تقدر بحوالى ١٤,١٥٦ الف كم٢ وموارد طبيعية ومصادر للطاقة اضافة إلى توافر الطاقات البشرية والخبرات الفنية والتكنولوجية مما يؤهل البلدان العربية إلى دور لا يستهان به فى النظام الاقتصادى العالمى اذا أحسن استغلال هذه المصادر الاقتصادية . ثم تم عرض تحديات التنمية فى الوطن العربى وعلى راس هذه التحديات ارتفاع نسبة الامية فى البلدان العربية حيث تتراوح نسبتها بين ٢٣ ٪ و ٩٠ ٪ فى حين تبلغ ١ ٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب التحديات الاخرى مثل نقص العماله الماهرة وانخفاض ملحوظ فى القوة العاملة من النساء والفائض الكبير للعمالة فى القطاع الحكومى . وقد قدمت فى الجلسة اوراق عن « العقبات الجمركية التى تضعها اوروبا أمام الصناعات البتروكيماوية العربية » و« تطور اسعار البترول وتأثيرها على التنمية فى الدول المصدرة للبترول » كما تم فى الجلسة مناقشة اتجاهات وتطلعات التجارة والنقل بين اوروبا والغرب العربى حيث يلعب البحر المتوسط دور الوسيط فى التعاون بين شمال وجنوب المتوسط ويكون شبكة من الاتصالات فى مجالات النقل ، المال ، التصدير ...

الجلسة الثانية : وخصصت لدراسة التحديات الأمنية العربية - الاوروبية المشتركة حيث سلطت الاضواء على المتغيرات العالمية والاقليمية من سقوط للاتحاد السوفيتى ورياح الديموقراطية التى هبت على أوروبا الشرقية وتداعيات الوحدة الأوروبية بدولة المانية موحدة وبدون شك فقد شارك الوطن العربى فى هذه الاحداث والمتغيرات من الوحدة اليمنية إلى حرب الخليج الثانية إلى محادثات السلام بين العرب واسرائيل فى مدريد فى اكتوبر ١٩٩١م .

واذا كانت الاهمية الاستراتيجية والجيوبوليتيكة للعالم العربى تعتبر من عوامل قوة الوطن العربى فإن عوامل أخرى وقضايا عديدة تؤثر على الأمن القومى العربى هى : الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية ، قضية المياه ، الاطماع الاقليمية لدول الجوار (ايران - تركيا - اثيوبيا) فى المنطقة العربية ، قضية التخلف التكنولوجى - قضايا الحد من التسلح - قضايا الديون الخارجية . وفى هذا الاطار تم طرح مجموعة من « الترتيبات » الواجب اتباعها لتنفيذ خطة أمن قومى عربى شامل .

الجلسة الثالثة : ناقشت دور وسائل الاعلام فى ظل النظام العالمى الجديد وفى هذه الجلسة عرضت معوقات الاعلام العربى ونذكر منها كونه اعلام حكومى يخضع لسياسة الدولة بصورة قد تتعارض مع مصداقيته مقابل تدفق هائل للقطاع اعلامى يغلب عليا طابع الخصخصة فى الجانب الغربى . وتمت مناقشة حاجات النظام الاعلامى العربى وقدمت أوراق حول هذا الموضوع .

الجلسة الرابعة : تضمنت الجلسة الرابعة بحث السياسة الخارجية والعلاقات الدولية للعالم العربى حيث قدمت ورقتين : الورقة الأولى بعنوان « المشاكل الاقليمية واثرها على الأمن والاستقرار فى العالم العربى ، دراسة حالة القرن الافريقى » والورقة الثانية بعنوان « العلاقات العربية الايرانية واثرها على الاستقرار داخل العالم العربى »

الجلسة الخامسة : وجاءت بعنوان « آفاق التعاون الأمنى

والاستراتيجي العربي ـ الاوروبي في ظل النظام العالمي الجديد » وكان الحديث عن مفهوم التوازن الجيوبوليتيكي العالمي اذ اعتبر سقوط حائط برلين عام ١٩٨٩ م فاتحة لمرحلة جديدة في العلاقات الدولية وهو ما كان بالفعل حتى ان البعض اعتبر ذلك » نهاية التاريخ » بمعنى الانتصار النهائي للقيم الغربية بشقيها اقتصاد السوق والتعددية السياسية . كما طرح موضوع هو » تجرد منطقة الشرق الاوسط من السلاح النووي وتخفيض التسلح التقليدي في ظل السلام الشامل » حيث تم مناقشة الانفاق العسكري الكبير في البلدان العربية مقابل الانفاق في المجالات الأخرى مثل التعليم مثلا . وعن الدور الذي يمكن ان تلعبه المجموعة الاوروبية في ملء الفراغ الاستراتيجي في جنوب البحر المتوسط بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واحتمال ضعف السيادة الامريكية قدمت ورقة لمناقشة هذا الرأي .

الجلسة السادسة : وخصصت لموضوع العوامل الفلسفية والاجتماعية والدينية وهجرة العقول واليد العاملة . وعن الاصولية السياسية والدينية والتفكير الاسلامي كانت الدعوةمن أجل فهم فكري صحيح للاسلام . وعن الارهاب والعنف وموقف الدين الاسلامي منهما كان التاكيد على ان » الأصل في الاسلام هو السلام . واستخدام القوة أو العنف لا يكون الا في حالات الدفاع عن العقيدة أو الوطن أو العرض وما إلى ذلك » وان الاسلام في مفهومه الصحيح لامكان فيه للاكراه أو القسوة بل » ان سماحة الاسلام عمادها الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة والابتعاد عن القسوة والفظاظة » .

الجلسة السابعة : وكانت عن موضوع التوازن الاقليمي الحالي في جنوب البحر المتوسط ومنطقة الخليج وفيها قدمت ورقة عن » دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تامين وتحقيق استقرار وأمن منطقة الخليج العربي » حيث تطرقت الورقة لاهمية منطقة الخليج منذ القرنين السادس عشر والسابع عشر والتنافس بين بريطانيا وفرنسا وهولندا على هذه المنطقة لفترة طويلة ثم الأهمية التي أعطاها البترول للمنطقة وصولا إلى معضلة الأمن والاستقرار في المنطقة وكانت خلاصة الورقة أن من الضروري عقد مؤتمر اقليمي تشاركفيه الدول الثماني الخليجية مع دول الجوار الاقليمي والخروج بإعلان مبادىء لجعل هذه المنطقة منطقة أمن واستقرار . كما قدمت ورقة عن » تحديات التنمية في الغرب ومستقبل حوض البحر المتوسط » وورقة أخرى عن » التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط في ظل الصراع على مصادر المياه » .

الجلسة الثامنة : وقد عرضت لموضوع هام هو » نحو توازن اقليمي جديد في منطقة البحر المتوسط ، وفي معرض الحديث عن تاثير التغيرات العالمية على النظام الاقليمي العربي تم طرح أربع قضايا يمكن من خلالها ان يختبر هذا التأثير على النظام الاقليمي العربي وهذه القضايا هي :

١ ـ البنية القيادية الراهنة للنظام الدولي وحرية الحركة المتاحة أمام النظم الاقليمية .

٢ ـ افاق تسوية الصراعات الاقليمية .

٣ ـ قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان .

٤ ـ المبدأ القومي والاوضاع الدولية الجديدة .

وفي ختام الجلسات القى البيان الختامي للدكتور أحمد عصمت عبد المجيد حيث اكد البيان على ضرورة الانطلاق من الثقة بالذات واصلاح أوضاعنا العربية على اعتبار ذلك » هو خير مواجهة لأي دور خارجي في تدهور أحوالنا » .

اسامه فاروق مخيمر

□□ ثروت زكي مكي ـ وسائل الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية في الدول النامية ـ دراسة حالة التجربة المصرية ١٩٥٢ ـ ١٩٨١ ـ رسالة دكتوراه مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ ديسمبر ١٩٩٣ □□

يرتبط الاطار النظري لهذه الدراسة بنظريات التنمية السياسية والاجتماعية وبالتحديد في جانبها المتعلق بالمشاركة السياسية ، فمنذ موجة الاستقلال التي شملت افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية عقب الحرب العالمية الثانية ، فان دراسات التنمية والتحديث والتغير لاقت رواجا كبيرا ، وسعت هذه الدراسات الى تحليل عملية التحول التي تحدث في هذه الدول من الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافة والاجتماعية . وفي هذا السياق اثيرت قضايا مثل بناء المؤسسات السياسية والثقافية السياسية والمشاركة السياسية ، كما تمت دراسة العوامل التي تؤثر في هذه العملية مثل البيروقراطية والاحزاب والمؤسسات التعليمية والجيش وأدوات الاتصال الجماهيري .

وتنقسم هذه الدراسة الى بابين يشتملان على ستة فصول . يتناول الباب الأول الجانب النظري لوسائل الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية في الدول النامية موزعة على ثلاثة فصول . يعالج أولها مفهوم الاتصال الجماهيري ونظريات الاتصال ومحدداته وتاثيره والمهام التي يقوم بها . ويتناول ثانيها تعريف المشاركة السياسية وعوامل وأبعاد أزمة المشاركة السياسية في الدول النامية . ويستعرض ثالثها الاتجاهات المختلفة لدراسة العلاقة بين وسائل الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية واطار تفسير العلاقة بينهما .

ويعالج الباب الثاني في ثلاثة فصول الجانب التطبيقي لوسائل الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية في مصر ٥٢ ـ ١٩٨١ . فيتناول الفصل الرابع تطور وسائل الاتصال الجماهيري والسياسة الاعلامية للنظام السياسي . ويستعرض الفصل الخامس مفهوم المشاركة السياسية لدى النخبة السياسية والصيغ التي طرحت للمشاركة واسباب العزوف عنها . ويسعى الفصل السادس الى محاولة وضع اطار للعلاقة بين وسائل الاتصال الجماهيري ومتغيرات المشاركة السياسية خلال الفترة محل الدراسة .

ـ ويمكن تلخيص أهم نتائج هذه الدراسة في القضايا الثلاث الاساسية التالية :

ـ القضية الأولى : تتصل بالعلاقة بين ادوات الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية .. ويتوقف أهمية الدور الذي تؤديه وسائل الاتصال الجماهيري عليطبيعة العلاقة ربينهما والنظامين الاجتماعي والسياسي . فالعملية الاعلامية هي نتاج بناء اقتصادي ـ اجتماعي في مرحلة من مراحل التطور الانساني والعلاقة بين العمليتين السياسية والاتصالية علاقة جوهرية على نحو مميز فاذا كان عالم السياسة يقوم على القوة أو مستندا الى الشرعية او مبنيا

على المشاركة فلابد من وجود وسائل اتصال لنقل رسائله الى الجمهور المستهدف والتعبير عن قيمه وممارساته .

وبصفة عامة فان من يملك وسائل الاتصال فى النظم السياسية المعاصرة يؤثر ويوجه ان لم يسيطر مباشرة على السلطة حيث ان امكانات التكنولوجيا الهائلة وفرت قدرات هائلة لصناعة الفكر وتوجيه الكلمة وتدفق المعلومات وانسياب الاراء . وتؤدى الاثار المترتبة على عملية التنمية من ارتفاع مستويات التعليم والتحضر والتصنيع والمكانة الى زيادة اعداد الراغبين فى المشاركة فى العملية السياسية وارتفاع مستويات تطلعات الجماهير . ويفترض لنجاح تلبية المطالب المتزايدة بالمشاركة وتوسيع نطاقها عدة متطلبات هامة منها :

١ ـ نشر ثقافة سياسية تؤكد قيمة المشاركة وجدواها بالنسبة لكل من المواطن والنظام السياسى من خلال ادوات التنشئة وبالأخص ادوات الاتصال الجماهيرى والتعليم .

٢ ـ توافر القنوات التى تسمح بالمشاركة .

٣ ـ احساس المواطن بفاعلية قنوات المشاركة وقبول القوى السياسية المختلفة استخدامها .

ـ القضية الثانية : تتعلق بخصائص السياسة الاعلامية فى مصر خلال فترة الدراسة

ان اعلام كمهنة وصناعة يشكل جزءا اساسيا من تركيبة المجتمع يتفاعل مع التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع ويعبر عنه . ولعل اصدار ثورة يوليو قانون تنظيم الصحافة عام ١٩٦٠ على سبيل المثال يعبر عن اتساقها مع نفسها وانسجامها مع توجهاتها السياسية واختياراتها الاقتصادية والاجتماعية ، أرادت تمصير وتأميم أدوات الانتاج الرئيسية واحداث تغييرات جذرية فى المجتمع ومن ثم أممت وسائل الاتصال لحاجتها الى جهاز اعلامى يواكب التحولات التى تسعى لاحداثها .

وفى عهد الانفتاح كان من المنطقى ان تتغير مهمة الاعلام لتساير السياسات الجديدة وتعبر عنها ، ولكن الواقع كان مغايرا لذلك حيث ظلت وسائل الاعلام مملوكة للدولة ويسيطر عليها النظام القائم بوسائل عدة . وبعبارة اخرى ظل وضع وسائل الاتصال الجماهيرى فى عصر الانفتاح متناقضا مع الاختيار الايديولوجى والتوجه نحو التعددية الفكرية .

ويمكن أن نرصد أهم السمات التى تميز بها الاداء الاعلامى خلال فترة الدراسة فيمايلى :

١ ـ سيادة تقدير مغال فيه لقوة وسائل الاتصال الجماهيرى فى دعم اهداف التغير ومواجهة عقبات التنمية .

٢ ـ الاتساق الشديد فى التعبير عن اتجاهات وقيم النخبة الحاكمة .

٣ ـ اختلاف اولويات العمل الاعلامى من مرحلة لأخرى وفقا لاهداف كل مرحلة مثل التركيز على التنمية ثم الوحدة العربية فالصراع العربى الاسرائيلى ثم السلام .

٤ ـ احكام سيطرة الدولة على وسائل الاتصال الجماهيرى بأساليب متعددة منها التراخيص والملكية والتمويل والتشريع والتحكم فى مصادر المعلومات .

٥ ـ كثرة التعديل والتبديل والتغيير فى هياكل المؤسسات الاعلامية وقياداتها مع ازدياد عدد العسكريين داخل هذه المؤسسات .

٦ ـ سيطرة النشاط الترفيهى على مضامين الرسائل الاعلامية وغلبة نمط القيم الفردية ويرتبط بذلك وصف عدم صلاحية مضامين الرسائل الاعلامية لاثارة الحوار والنقاش مما كرس عدم الاهتمام .

اما القضية الثالثة : فتتمثل فى علاقة الاتصال الجماهيرى بالمشاركة السياسية فى مصر . اذ كان توزيع نطاق المشاركة السياسية يتطلب ثقافة سياسية مواتية ووجود احساس لدى الفرد بفاعلية قنوات المشاركة . فان التجربة المصرية تشير الى انه رغم توافر قنوات المشاركة فانه من الصعب الجزم بوجود احساس علم بفاعليتها فقد ادت آليات السيطرة والتوجيه على وسائل الاعلام فى الفترة محل الدراسة الى اهتمام الممارسة الاعلامية بالجوانب السياسية والتحرك فى دائرة تسليط الضوء على الحكام ، كما ادى سعى السلطة الى السيطرة الكاملة على مصادر المعلومات . وتشير الدراسات الى ارتباط التعرض لوسائل الاتصال الجماهيرى بمستوى الوعى وبدرجة أعلى من الاهتمام بالمشاركة السياسية ، كما ان توافر وسائل الاعلام يجعل درجة التعرض لها اكبر ، وتكرار التعرض يزيد من امكانية الحصول على المعلومة السياسية .

وتوضح دراسات المجتمع المصرى ارتباط مستوى الدخل بدرجة التعرض لوسائل الاعلام ، وان التعرض لوسائل الاعلام الالكترونية اكبر من التعرض لوسائل الاعلام المطبوعة . وعلى مستوى الجماعة عكست وسائل الاتصال الجماهيرى درجة عالية من التأييد لبرامج وسياسات النظام واشخاصه .

وعلى مستوى النظام السياسى ككل تؤكد دراسة المجتمع المصرى ان وسائل الاتصال قد حاولت ان تكون مصدرا للمعلومات عن المؤسسات السياسية وبنائها وتطويرها الا ان العوامل المختلفة قد تضافرت لتقلل من اثر هذا الدور فى فاعلية المشاركة السياسية . اذا كان هدف اى دراسة علمية هو الاجابة على اسئلة محددة فانها تفتح الباب فى الوقت نفسه امام اثارة اسئلة أخرى تتطلب البحث والدراسة .

من القضايا التى طرحتها هذه الدراسة استكمال دراسة العلاقة بين وسائل الاتصال الجماهيرى والمشاركة السياسية فى مصر منذ ١٩٨١ وحتى الان خاصة فى ضوء تطور الممارسة الحزبية ، ومن القضايا المطروحة أيضا اثر التقدم التقنى فى مجال الفضاء والاقمار الصناعية والاتصال فى المشاركة السياسية فى مصر ؟ وهل تؤدى سيطرة الدول العربية على مقدرات بث الاقمار الصناعية المباشر الى التأثير فى الثقافة السياسية والتنشئة السياسية فى مصر ؟ كما تطرح الدراسة مستقبل وسائل الاتصال الجماهيرى فى مصر على ضوء الاتجاه نحو الخصخصة وغلبة آليات السوق .

عبدالعزيز احمد عبدالعزيز

□ □ د . أمين ساعاتي ، الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية .. التسويات العادلة - المركز السعودى للدراسات الاستراتيجية - القاهرة - ١٩٩١ □ □

تعتبر الحدود الدولية بين الدول - وبالذات فى المنطقة العربية - من أخطر المسائل فى التاريخ السياسى المعاصر . والكتاب الذى نعرض له يتناول دراسة التطورات السياسية التى رافقت عمليات

التوصل إلى اتفاقيات تحديد الحدود الدولية بين المملكة العربية السعودية وتسع دول تحد المملكة من كافة الجهات .

ويتشكل الاساس القانونى لحدود المملكة ـ كما يذكر المؤلف ـ منذ أن استكمل الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود رحمه الله تاسيس المملكة فى عام ١٣٤٣ هـ/ ١٩٢٤ وتثبيت سلطته على جميع أراضيها ، ثم استكمل شرعية حكومته فى ٢٥ جمادى الثانية ١٣٤٤هـ/ ٨ يناير ١٩٢٦م حيث قام ممثلو الامة فى بطاح مكة المكرمة بمبايعته ملكا شرعيا على كتاب الله وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم .

وبعد المبايعة الشرعية للملك عبد العزيز من قبل ممثلى الامة توالت اعترافات الدول الكبرى والدول الصغرى على السواء بحكم وحكومة الملك عبد العزيز على حدودها السياسية والدولية التى استطاع أن يبسط كامل سلطاته عليها .

وقد واجهت المملكة منذ فجر تأسيسها ـ وعلى مدى سبعين عاما ـ صعوبات كثيرة للتوصل إلى اتفاقيات ترسيم الحدود مع دول الخليج وكانت المصاعب إما طبيعية تتمثل فى طبيعة التركيب الجيوبوليتيكى للخليج أو سياسية تتمثل فى حساسية الميراث الفعلى وفى محاولات الاستعمار البريطانى فى تثبيت الخلافات بين دول الخليج .

وترتبط قضايا حدود المملكة ـ كما يقول المؤلف ـ فى منطقة الخليج العربى بطبيعة النظم القائمة فى الدول الخليجية والعلاقات التى تربط هذه الدول والتقاليد العربية والدينية التى تتشابه بينها ولكن مع مرور الايام فان قضايا الحدود فى منطقة الخليج اخذت تتميز بخصوصية لاتقوم فقط على الجوانب الاجتماعية والتراثية وإنما تقوم أيضا على العوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية والديمقراطية .

ولقد اكتسبت قضايا الحدود بين دول الخليج بعدا اقتصاديا بعد تفجر البترول بكميات هائلة فازدادت الخلافات بين الدول الخليجية تبعا لرغبة كل الدول فى امتلاك المزيد من الاراضى التى تكتنز المزيد من الذهب الاسود . بيد أن البعد الدولى الذى تعاظم مع اهمية البترول فى الاسواق العالمية جعل الخطر الخارجى يشكل عاملا أساسيا للاتفاق ثم التوحد .. أى أن قيام أشكال مختلفة من التقارب كانشاء دولة الامارات العربية المتحدة ثم قيام مجلس التعاون الخليجى قد أدى إلى الاسراع فى تسوية مشاكل الحدود بين دول الخليج خوفا من الخطر الخارجى أو ـ كما أطلق عليه المؤلف ـ خوفا من الغريب ولذلك فقد تمت فى العقدين الأخيرين تسوية مالم تستطع هذه الدول تسويته فى سبعة عقود من الزمن .

ويذكر المؤلف أن الملك عبد العزيز ـ مؤسس المملكة العربية السعودية ـ كان من أشد الزعماء حرصا على سلامة حدود بلاده ولقد وضع قضية الحدود الدولية فى صلب ملف السياسة الخارجية التى قامت على مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول والحرص على إقامة علاقات صداقة وحسن جوار مع كافة الدول المجاورة . ولذلك كان من أبرز مايميز سياسة الملك عبد العزيز هو رفضه تزحيف أو تأجيل البت فى مسائل الحدود التى كان يعتبرها من القنابل الموقوتة التى لو تركت فانها ستنفجر فى وقت لاحق ، لذلك كان يفضل مواجهة هذه المشاكل فى وقتها والسعى إلى وضع الحلول التى سبق لها حتى لاتكون عبئا خطيرا يهدد ـ فى المستقبل ـ حدود الدولة .

وإذا كانت بعض مشاكل الحدود بين المملكة وبعض الدول المجاورة ظلت معلقة إلى مابعد وفاة الملك عبد العزيز ، فان المبادىء والقواعد التى وضعتها حكومة الملك عبد العزيز كانت كافية لاقناع الاطراف الأخرى فى الاشتراك فى الجهود السريعة إلى التوصل الى اتفاقات نهائية عادلة .

وفعلا تم فى عهد الملك سعود التوصل الى اتفاقية نهائية مع دولة البحرين ، وفى عهد الملك فيصل تم التوصل إلى اتفاقية نهائية مع دولة الامارات العربية المتحدة وايران . وفى عهد الملك خالد توصلت المملكة إلى تسوية نهائية مع العراق والاردن . كما إن حكومة خادم الحرمين الشريفين ، الملك فهد بن عبد العزيز قد انهت كافة الخلافات بينها وبين سلطنة عمان وتم التوقيع على الاتفاقية النهائية للحدود الدولية بين الدولتين .

وطوال سبعين عاما برعت الدبلوماسية السعودية فى تأمين حدود الدولة وفى تثبيت املاكها عبر مجموعة من الوثائق والاعترافات الرسمية الدولية المتبادلة .

إن هذا الكتاب يغوص بحق فى بحور التاريخ الحديث للمملكة منذ بدأ تكوينها والظروف التى احاطت بابرام كل اتفاقية لترسيم الحدود بينها وبين كافة الدول التى تجاورها أو تشترك معها فى الحدود ويلقى الضوء على طبيعة الدبلوماسية السعودية التى نجحت فى إبرام هذه الاتفاقيات بهدوء ووعى بأهمية التراب الوطنى والحفاظ على التراث العربى .

وجيه عبد العاطى الحديدى

□□ خلف عبدالعظيم سيد الميرى ـ تاريخ البحرية التجارية المصرية (١٨٥٤ ـ ١٨٧٩) ـ الهيئة العامة للكتاب ـ ١٩٩٢ □□

لهذه الدراسة اكثر من اهمية سواء بالنسبة لموضوعها (البحرية التجارية فى مصر) أو بالنسبة للفترة الزمنية التى تعالجها (١٨٥٤ ـ ١٨٧٩) وايضا بالنسبة للتخصص الاكاديمى فى دراسة تاريخ مصر الحديث .

ففى مجال أهمية اختيار الموضوع ـ وهو ما يؤكد المؤلف عليه فى مقدمة كتابه الذى يقع فى أكثر من ٧٠٠ صفحة من القطع المتوسط ـ وضح أن مصر تتميز بموقع جغرافى ملاحى وأن هذا الموقع تمت فيه إصلاحات ملاحية كان من شأنها تشجيع العمل البحرى على فترات متقطعة لكنها شهدت طفرات كبيرة خلال عهدى سعيد (١٨٥٤ ـ ١٨٦٣) وإسماعيل (١٨٦٣ ـ ١٨٧٩) منها على سبيل المثال ترسانة الأسكندرية وتجديد وإنشاء الفنارات ثم الاضافة الجوهرية لمزايا الموقع الملاحى بعد إفتتاح قناة السويس (١٨٦٩) .

وعلى الصعيد السياسى شهدت مصر فى هذه الفترة ـ موضوع الدراسة ـ تطورا ملحوظا قفز بها إلى العصر الحديث بإختلاف أبوابه سواء فى الادارة أو الاقتصاد او الفكر أو حتى تسليح الجيش الذى شارك فى كثير من المعارك الحربية خاصة فى عهد اسماعيل باشا كما شهدت الفترة نفسها تزايد نشاط التجار والسفن والشركات الملاحية الأجنبية منذ انهيار سياسة الاحتكار فى أواخر عهد محمد على .

وهكذا ـ يقول المؤلف ـ فإن دراسة البحرية التجارية المصرية تعكس محاولة الوقوف على نجاح مصر فى إيجاد

اسطول تجارى خاص بها يفيد من موقعها وما اجرته من إصلاحات بحيث يسهم فى حركة تطورها وتدعيم أسطولها الحربى والحد من سيطرة السفن الأجنبية فى أعقاب إنتكاسة النشاط البحرى فى عهد عباس باشا الأول مثلما يسهم بدوره فى الربط بين مصر والعالم الخارجى .

كذلك تتيح هذه الدراسة ـ التى قسمها المؤلف إلى مقدمة وتمهيد وسبعة فصول ـ المجال لرصد مسألة التطور الحضارى المصرى وتواصله مع التطور العالمى بعد إكتشاف البخار والذى أعتبره المؤرخون بمثابة ثورة فى عالم الملاحة .

وتقدم الدراسة من خلال الوثائق المصرية القديمة وأوراق شركات الملاحة التى تأسست أنذاك المدى الذى وصلت إليه القوة البحرية التجارية فى مصر ، كما تقدم صورة حقيقية لتطور حركة الأستثمارات المصرية المبكرة فى شركات المساهمة كذلك مدى الضرر الذى أصاب مشروعاتها من سوء إدارة بعض الأجانب وتضيف أبعادا جديدة لقضية الصراع السياسى بين مصر وانجلترا فى البحر الأحمر ، كما تضيف أبعادا أخرى لطبيعة العلاقات المصرية العثمانية .. وتؤكد الدراسة أن البحرية التجارية لم تكن بأية حال بعيدة عن لعبة السياسة بكل إيجابياتها وسلبياتها .. فهى لا تقتصر على تناول موقعها أو دورها فى إطار خصوصية العلاقة المصرية العثمانية أو خصوصية علاقة مصر التاريخية بالاماكن الأسلامية أو الأطار السياسى الذى ربط مصر وملحقاتها فى أفريقيا ، وإنما تمتد لرصد آثار العلاقة مع الدول الأجنبية سواء بالنسبة للاستثمارات أو نشاط السفن فى نقل التجارة والركاب والبريد وكيفية تصدى السفن التجارية المصرية لتجارة الرقيق قبل توقيع المعاهدة الأنجليزية المصرية عام ١٨٧٧ .

وأما بالنسبة للفترة الزمنية موضوع الكتاب فهى تتعلق ببداية حكم سعيد باشا والتى جاءت فى أعقاب انتكاسة سابقة وبالتالى تعطى ملمحا من النشاط ثم تنتهى بنهاية عهد إسماعيل باشا وتوضح لنا مدى اهتمامه بالبحرية التجارية خاصة منذ تحوله من الشركة العزيزية إلى مصلحة وابورات البوستة الخديوية التى حملت إسمه واضمحلت من بعده .

والفترة كلها (١٨٥٤ ـ ١٨٧٩) كانت متميزة ومتباينة فى تاريخ مصر الحديث لأن كلا العهدين كان متميزا فإذا أعتبرنا ان عهد سعيد كان بمثابة التطور بعد الانتكاسة جاز لنا ـ على حد قول المؤلف ـ أن نقول أن عهد أسماعيل كان يجسد الطموح لمصر وكانت فترته تسبق بثلاث سنوات قدم الأحتلال البريطانى لمصر .

أما أهمية الدراسة على صعيد التخصص الأكاديمى فى دراسة تاريخ مصر الحديث ، فهى دراسة وثائقية غاصت وقدمت لنا التفاصيل الدقيقة لحركة البحرية التجارية فى مصر ابتداء من إدارتها العليا إلى وكلائها المنتشرين فى شتى الموانى التى تتعامل معها إلى نظام العمل والتعامل على سفنها من قباطينها إلى أصغر العاملين على متنها .

ويشير المؤلف الى أن هذه الدراسة ـ التى تناولت الظروف التاريخية ومشروعات البحرية التجارية المصرية والادارة بمختلف جوانبها والسفن وتطورها الكمى والكيفى والتوكيلات الملاحية ثم دور السفن التجارية فى النشاط الخارجى ـ كانت فى الأصل رسالة ماجستير للمؤلف بنفس العنوان تقدم بها لكلية البنات جامعة عين شمس وقد أجازتها اللجنة العلمية بامتياز .

طارق فتحى

□□ د . سيد مصطفى سالم ـ تكوين اليمن الحديث ، ١ ـ اليمن والامام يحيى ١٩٠٤ حتى ١٩٤٨ ـ الطبعة الرابعة ـ دار الامين القاهرة ١٩٩٣ □□

يتحدث هذا الكتاب ـ تفصيلا ـ عن تاريخ اليمن فى العصر الحديث مبتدئا من علاقة الامبراطورية العثمانية باليمن بعد فتح الأولى لمصر عام ١٥١٦ م حيث وجه العثمانيون انظارهم نحو الشرق الاوسط والبلاد العربية ويرجع سبب زحفهم الى الجنوب بعد ان استقروا فى مصر الى انهم قد ورثوا تركة المماليك بما فيها من مشاكل التى كان من ابرز هذه المشاكل تحول الطريق التجارى الى راس الرجاء الصالح بعيدا عن مصر ومحاولة اعادته اليها ولذلك جهد العثمانيون اسطولا حربيا فى السويس للزحف به نحو سواحل شبه الجزيرة العربية الجنوبية لمحاربة البرتغاليين واعادة الطريق التجارى الى مصر .. وفعلا وصل الاسطول العثمانى الى عدن فى سنة ٩٤٥ هـ (١٥٣٨ م) .

إستمر اليمن بعد ذلك لمدة قرنين من الزمان مستقلا تحت حكم مشايخ ورؤساء محليين ودعم الاستقلال النشاط المستمر مع البلاد الاجنبية وبالتالى انتعشت الاحوال هناك ـ وقد كان ذلك يتوقف بالدرجة الأولى ـ على شخصيه الامام وعلى قدرته على فرض سيطرته على المناطق المختلفة .

ويواصل المؤلف حديثه عن طبيعه اليمن التى تحتاج الى حكم اكثر صلاحا وقوة فإلى جانب الوضع القبلى وبعد المسافة عن العاصمة العثمانية ثم ضعف العثمانيين العام كل ذلك كان من اكبر عوامل الاضطراب السياسى ومن اكبر العقبات امام استقرار الحكم العثمانى هناك .

ولقد تميز الحكم العثمانى هنا باليمن بظاهرتين بارزتين : ـ

وكان العثمانيون عنصرا لايختلف دينيا عن رعاياهم فى اليمن بل ان المتطرفين ـ بعض الشىء ـ من العرب طالبوا باستقلال ذاتى تحت تحت لواء الامبراطورية العثمانية ـ وقد ذهب البعض الى ان الزيد بين لم يقبلوا الخلافة العثمانية بل ثاروا ضدها لأنها ـ فى نظرهم ـ خلافة سنية وان المذهب الزيدى يحصر الخلافة الدينية فى الائمة فقط وان كان هذا الرأى مبالغ فيه .

الظاهرة الثانية حقيقة الحكم ذاته فهو بدون شك حكم دولة قد اصابتها الشيخوخة ودب فيها الفساد وبالتالى كان لهذا آثاره على الوضع القائم فى اليمن .

وعن سياسة السلطان عبد الحميد الثانى يقول المؤلف : لقد عرف عهده بكثير من المظاهر الخاصة به واعتمد حكمه على الجاسوسية والارهاب وركز السلطة كلها فى يده ! الى جانب تعطيل الدستور والغاء البرلمان فى بداية حكمه رهو الذى وعد بانه جاء الحكم لتنفيذ الدستور ـ ومن الطبيعى والحال هكذا ـ فقد ادت هذه السياسة الى تدهور الاقتصاد وضياع الممتلكات وقيام الثورات وقيام سيادة حكم الفرد .

وقد حاول السلطان عبد الحميد ـ كما يقول المؤلف ـ تغليف نفسه بكثير من مظاهر الورع والتقوى فاتخذ مثلا مكة المكرمة مركزا للدعاية وخاصة فى موسم الحج الى بيت الله الحرام واهتم بانشاء المساجد وفتح مدارس الدعاة فى استانبول وكان يرغب فى مد الخط الحديدى الى مكة المكرمة ولكنه لم يتمكن من ذلك .

وافرد المؤلف جانبا من كتابه فصلا عن الاوضاع فى الجزيرة

العربية ومدى علاقتها باليمن .. فقد نالت الجزيرة العربية اهتمام العثمانيين الخاصة خلال القرن القرن التاسع عشر فعملوا على تقوية نفوذهم هناك ثانية ويرجع تاريخ تعين الولاة فيها الى سنه ١٨٤١ م حيث عين واليا على الحجاز بقصد اخضاع البلاد المقدسة الى نظام مباشر للحكم يستند الى ادارة مزدوجة يستمد منها الوالى سلطته من تأييد الاشراف وهم اصحاب السلطة التقليدية فى مكة المكرمة .. كما استطاعت الامارة الوهابية ان تستعيد بعض قوتها وتجذب انتباه حكومة الهند الانجليزية وايضا فرنسا فضلا عن السلطان العثمانى .

وحاولت بريطانيا شراء ميناء عدن وهجمت على المدينة بالحيل العديدة وافتعلت بريطانيا مبررا تعتمد عليه فى ضرب عدن مما ادى لاحتلالها فى يناير ١٨٣٩ .

ونصل الآن الى بيعه الامام يحيى بالامامة على اليمن ويصور المؤلف ذلك فيقول : اشتد المرض بالامام المنصور فى سنة ١٩٠٤ م واتفقت كلمة العلماء على مبايعته ولقبوه بالمتوكل وارتقى عرش اليمن فى هدوء وفى موافقة اجماعية .. وكان اول عمل قام به ان شهر الحرب على الاتراك وهاجمهم بقوة بلغت حوالى عشرين الف رجل قامت بحصار صنعاء وتجمعت القبائل واشتد الحصار اهلها الكثير مما انتهى الامر من دخول صنعاء وكان للاتراك مواقف عدائية صريحة ضد قضية اليمن او بالاحرى ضد قضية العرب بوجه عام اذ كان الاتجاه السائد عند الاتراك هو سياسة التتريك والمركزية الشديدة لان ذلك كان - فى نظرهم وسائل فعالة لحل قضية اليمن .. على اعتبار اليمن والولايات العربية مستعمرات مثل مستعمرات انجلترا وفرنسا .. ويرجع هذا الاتجاه الحديث عن الاحتكاك السياسى والفكرى باوروبا ولكنه فى نفس الوقت كان يخالف الاصول التاريخية التى قامت عليها الامبراطورية باطرافها المترامية كما هى على مر القرون ويحطم الاسس الواقعية للعلاقات العربية التركية طوال هذه الفترة .

وقد زاد من تناقض الاوضاع وتعقدها فى الجزيرة العربية وجود النفوذ البريطانى فيها عن طريق عقد المعاهدات التى تنظم علاقة بريطانيا مع ثلاثة من امراء الجزيرة العربية .. ولقد تعقد الوضع فى الجنوب العربى فانجلترا لاترضى مطلقا للامام يحيى ان يمد نفوذه الى المحميات ولا تقبل ان يبقى طويلا فى المحميات التى احتلها فعلا مما دفعها الى تغيير سياستها تجاه الامام وقد نتج عن هذا التغيير استئناف المفاوضات بين الامام والانجليز .. وارسلت انجلترا بعثة كلايتون الى صنعاء فى ربيع ١٩٢٦ بعد ان نجحت مفاوضاته مع الملك عبد العزيز آل سعود من اجل مشكلات حدوده الشمالية مع العراق وشرق الاردن ونجاحه مع ابن آل سعود هو الذى شجع الانجليز على ارساله الى التفاوض مع الامام يحيى .

وعن علاقة اليمن بايطاليا اوضح المؤلف اهتمام ايطاليا بتنظيم الناحية التجارية بين البلدين مع عدم اغفال الجانب السياسى فى نفس الوقت وكانت هذه المعاهدة لمدة عشر سنوات وكانت ايطاليا تعتبر هذه الاتفاقية نصرا لها .

أما انجلترا فلم تقف مكتوفة الايدى بل بدأت ارسال الوفود وعندما تتعثر المفاوضات تقوم طائرات بريطانيا بالقاء القنابل .

وعن العلاقة بين الامام يحيى والملك عبد العزيز آل سعود فقد اتخذت فى معظم الاحوال مظهرا خاصا من التفاوض وارسال الوفود ومحاولة تعيين حدود فعلية بين البلدين .

وقد انضم اليمن الى جامعة الدول العربية منذ تأسيسها فى مارس ١٩٤٥ وايضا صار لها مقعد فى الامم المتحدة كدولة مستقلة .

عثمان الجوهرى

□ □ د . عاصم محروس عبدالمطلب ، القطن فى العلاقات المصرية - البريطانية ١٩٣٨ - ١٩٤٢ ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، القاهرة ١٩٩٣ □ □ □

يعالج هذا الكتاب قضية القطن فى العلاقات المصرية - البريطانية فى الفترة من ١٩٣٨ الى ١٩٤٢ من واقع اوراق الهيئة النيابية السابعة وهى الفترة التى شهدت قيام الحرب العالمية الثانية ، وتصاعد التوتر الدولى ، وهى الأمور التى كان لها صداها فى خلق ازمة القطن المصرى فى هذه الفترة التاريخية .

جاءت هذه الدراسة فى اربعة فصول تناول الأول منها قضية القطن والهيئة النيابية السابعة فى الفترة من ١٩٣٨ - ١٩٤٢ . وأوضح مدى الأهمية الكبرى لمحصول القطن فى حياة مصر الاقتصادية ، فهو بالنسبة للفلاح يعد المحصول النقدى الرئيسى ، كما انه يعتبر العمود الفقرى لاقتصاد البلاد ، ويمتد تأثيره على السياسة الاقتصادية الداخلية والخارجية ، من حيث الانتاج الكبير ، إحتلاله لمركز الصدارة فى التجارة والصادرات المصرية ، اذا مثل فى هذه الفترة حوالى ٨٥ ٪ من مجموع الصادرات المصرية . ومما يزيد من اهمية وخطورة محصول القطن . هو أنه على الرغم من إنه يمثل المحصول الرئيسى فى البلاد وخلال تلك الفترة ، الا ان مصر لم تستطع ان تتحكم فى اسعاره هبوطا وارتفاعا ، لارتباط ذلك بالسوق العالمى .

ولقد واكبت الهيئة النيابية السابق ١٩٣٨ - ١٩٤٢ . ازمة القطن المصرى بدرجة كبيرة وتفاعلت معها ، وقد تميزت هذه الهيئة النيابية بانها مثلت احزاب الاقلية فى مصر ، بينما مثل حزب الوفد - صاحب الاغلبية الشعبية وقتذاك - المعارضة ، وهو امر له دلالته سواء من حيث تكوين مجلس النواب او اسلوب معالجته للمسالة القطنية .

ونظرا لغلبة كبار الملاك فى هذه الهيئة النيابية والحكومات المواكبة لها ، فقد كان من الطبيعى ان تهتم بالمسالة القطنية نظرا لمصالحه ولأسباب اخرى تتعلق بأهمية القطن بالنسبة للاقتصاد القومى ، واهميته المباشرة لقطاع الفلاحين والتجار والوسطاء ، كذلك لوجود حزب الوفد صاحب القاعدة الشعبية العريضة فى المعارضة والرغبة فى عدم اعطائه الفرصة لاستغلال اوجاع المواطنين للتشهير بالحكومة ، ناهيك عن اضطراب الاحوال الدولية وتعاون مصر وبريطانيا فى فترة الحرب العالمية الثانية ، وحرص كلا الطرفين على استتباب الأمور فى مصر وحل مشاكلها الاقتصادية وفى مقدمتها مسالة القطن .

أما الفصل الثانى من الكتاب فقد عالج مسالة تعويض بريطانيا لمصر عن الاسواق التى فقدها القطن ، سواء كانت اسواق المانيا أم اسواق البلاد التى احتلتها فى الحرب العالمية الثانية ، وهو ما ادى الى قلة تصريف القطن ، الامر الذى هدد البلاد فى محصولها الرئيسى . وبقيام الحرب العالمية الثانية وتوتر الموقف الدولى ، واجهت القطن المصرى ازمة حادة فى تصريفه للاسواق الخارجية واحتلت مسالة القطن اهتمام مجلس النواب المصرى وخصوصا تقارير اللجنة المالية عند مناقشة مشروع الميزانية العامة ، كما بلغ الاهتمام بالقطن درجة كبيرة وظهرت على السطح مشكلة انخفاض اسعاره وازداد اهتمام مجلس النواب بهذه القضية ، وطالب النواب بتدخل الحكومة فى السوق لوقف تيار انخفاض السعر وتحديد مساحة زراعته ، وتمثل رد فعل الحكومة فى السوق لوقف تيار انخفاض السعر وتحديد مساحة زراعته ، وتمثل رد فعل الحكومة فى ان سعر القطن مرتبط بعاملين هما : تخفيض نفقات الانتاج وزيادة

الطلب العالمى . وازاء عدم تحرك الحكومة طالب النواب فى جلسات لاحقة ضرورة اعانة القطن ليواجه منافسة القطن الامريكى ، وتصاعدت مشكلة القطن وتراكمت نتيجة غلق الأسواق الالمانية امام القطن المصرى . ورأت مجموعة من النواب وعلى رأسهم اسماعيل صدقى ، ضرورة مناقشة هذه المشكلة فى الدورة غير العادية للبرلمان المصرى . وبالفعل خصصت اكثر من جلسة فى هذه الدورة غير العادية لمناقشة ازمة القطن المصرى . وبالرغم من ذلك تعرض القطن المصرى لأزمة تمثلت فى صعوبة تصريفه وتمويله ، فضلا عن هبوط اسعاره . ولقد اوضح النواب العوامل التى ادت الى هذه الأزمة فى : اعلان الحرب ، وماترتب عليه من قلق وامتداد ذلك الى السوق ، وعدم قدرة صغار التجار على الشراء لقلة الأموال ، وامتناع التأمين على القطن ضد اخطار الحرب ، احتجاب فرنسا عن السوق ، وايقاف تصدير القطن الى البلاد المحايدة فى اوربا .. الخ

وازاء ذلك كله طالب النواب ان تشترى بريطانيا كل محصول القطن ، وبسعر لا مغالاة فيه ، وفقا لقاعدة السعر الامريكى للقطن مع مراعاة فرق العملة والنوعية فى الخمس سنوات الماضية .

وبذلك كان الضغط البرلمانى على الحكومة عاملا مؤثرا فى تحريك هذه المفاوضات بل وشاركت الحكومة البريطانية فى مواجهة هذه الضغوط باقتراح الاجابات على التساؤلات البرلمانية .

وحول تطورات معارك الحرب العالمية الثانية وهبوط اسعار القطن بصورة كبيرة دارت نقاط الفصل الثالث ، فقد ازدادت الحالة سوءاً بدخول ايطاليا الحرب بجانب المانيا ضد الحلفاء مما كان له اثر سىء فى مختلف الاوساط المالية والاقتصادية حيث توقفت تجارة القطن الى حد كبير .

ونتيجة لذلك تقدمت المعارضة الوفدية بمذكرة لبريطانيا فى الاول من ابريل ١٩٤٠ تناولت عدة مطالب سياسية تتعلق بانسحاب القوات البريطانية ومايترتب عليها بالاضافة الى سوء الحالة الاقتصادية فى مصر وموقف بريطانيا من مسألة القطن المصرى والحيلولة دون تصديره للبلاد المحايدة او شرائه بأسعار وشروط مناسبة . ولقد احدثت هذه المذكرة نوع من الصدمة لبريطانيا ، نظراً لما لاقته من حماس وطنى من جميع فئات وطوائف الشعب المصرى ، ونظرا لما فجرته من مناقشات مهمة وواسعة حولها سواء فى الصحافة او البرلمان .

وبرغم خطورة واهمية هذه المذكرة ، فضلا عن الصدق الوطنى ، بما احتوته من مضمون فان مجلس النواب المصرى تجاهل مضمونها وانصبت مناقشاته على الشكل فقط ، وبذلك انتهى الاستجواب حول هذه المذكرة باستنكار كل عمل فيه محاولة لاقحام دولة اجنبية فى شئون البلاد ، وكذلك معالجة المسائل المصرية ، وخاصة العلاقات المصرية ـ البريطانية بغير الطريق الدستورى ، وبالرغم من ذلك فقد كان من نتيجة الأثر الذى احدثته المذكرة الوفدية ، توصل الحكومتان المصرية والبريطانية الى اتفاق على شراء الحكومة البريطانية لكل المحصول الجديد ، مما كان له صدى طيبا لدى القوى السياسية والاقتصادية المصرية . ويبرز الفصل الرابع من الكتاب لمسألة الاستنزاف البريطانى لمصر فيما يتعلق بمحصول القطن وشرائه بأرخص الأسعار ، ومواقف الحكومة المصرية والاجراءات التى اتخذتها فى سبيل ذلك ، وموقف القوى السياسية من الاتفاق المصرى ـ البريطانى ، ناهيك عن مسألة توزيع الارباح بين الحكومتين المصرية والبريطانية طبقا للاتفاق .

ولقد ادت تطورات الاحداث فى مصر الى تولى حكومة مصطفى النحاس السلطة فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وانحل البرلمان وانتهت الهيئة النيابية السابعة ، وبالتالى غيرت بريطانيا من سياستها الاقتصادية فى مصر وذلك لسببين اساسيين : اولهما ، تسهيل مهمة الوفد فى الحكم وثانيهما ، تعبئة الشعور الداخلى الى جانبهم .

وقد تمثل هذا التغيير فى امرين يتعلق الأول منهما برفع الحكومة لأسعار شراء القمح والذرة ، بينما يختص ثانيهما بشراء الحكومة البريطانية لنصف مليون قنطار من القطن صنف جيزة (٧) جود فما فوق بسعر خمسة ريالات ونصف الريال وفقا للأسعار التى حددتها لجنة الشراء البريطانية لسنة ١٩٤٠ اى بسعر (٢١) ريالا ونصف ريال .

ويختتم الكتاب بعدة ملاحظات من اهمها : أن أزمة القطن حدثت فى ظروف دولية صعبة ، وأن الوقت الذى صدرت فيه القرارات البريطانية لحل ازمة القطن كان وقتا حرجا للغاية ، كما كانت هذه القرارات البريطانية اقل من التطلعات المصرية ولم تترك لمصر خيارا فى المسألة القطنية غير بيعه لها . وبذلك اصبحت بريطانيا هى التاجر الاول والوحيد . ولقد كان المحرك الرئيسى لبريطانيا لفرض سياساتها ازاء القطن المصرى هو تحقيق مصالحها بالدرجة الاولى بصرف النظر الآثار السلبية لذلك على مصر .

اما الحكومات المصرية فى تلك الفترة ـ وهى حكومات اقلية ـ فلم تكن تملك من قدراتها شيئا ولم يكن لها سياسة مصرية بالنسبة للقطن ، اما اهتمام مجلس النواب بهذه القضية فى تلك الفترة ، فقد كان على درجة كبيرة من الوعى بابعاد المشكلة مفندة لسياسة بريطانيا وتأييد الحكومة والهيئة السعودية لها . كما كانت المعارضة الوفدية موضوعية بدرجة كبيرة ، فلم تكن تعارض لأجل المعارضة ، مما جعل الكثير من النواب من الاتجاهات الحزبية الأخرى ، بل ومن المؤيدين للحكومة ، يشاركونها نقدها للاتفاق الثالث بوضوح .

زكريا محمد عبدالله

□□ درية عونى ـ عرب وأكراد ـ خصام أم وئام ـ دار الهلال ـ القاهرة ١٩٩٣□□

تطورت المسألة الكردية فى العامين الأخرين تطورا جذريا سريعا وأيا كان الاتجاه الذى يأخذه هذا التطور فانه سيكون له أكبر الأثر على الوضع العربى والاقليمى فهناك بوادر واضحة لتطورات جديدة تشهدها المنطقة فى إطار النظام العالمى الجديد .

ولقد حاولت المؤلفة الأستاذة درية عونى من خلال اكبر عدد ممكن من الوثائق التاريخية والمعلومات الموثقة والزيارات الميدانية فى كردستان العراق وفى تركيا وخاصة المنطقة الكردية والمقابلات مع كل من شارك فى اخذ القرارات التى نسجت العلاقات العربية الكردية من عرب وأكراد أن تقدم للقارىء العربى هذا الكتاب الذى يملأ فراغا فى المكتبة العربية إذ يقدم بانوراما شاملة وموجزة عن الوضع الجغرافى للشعب الكردى ووطنه المجزأ بين تركيا وإيران والعراق وسوريا وثروات هذه المنطقة خاصة النفط والماء وأصل هذا الشعب الحضارى والتاريخى وإرادته السياسية الكامنة من اجل تأكيد هويته والحصول على حقوقه المشروعة .

وترى المؤلفة فى مقدمة الكتاب انه من المستحيل ان يستمر المجتمع الدولى فى تجاهل الحقوق القومية لأكثر من ٣٠ مليون نسمة يعيشون تحت ظل أربعة نظم مختلفة . وكان للرأى العام تأثير ضخم على الحكومات حتى أنه كان وراء صدور أول قرار من نوعه فى تاريخ الأمم المتحدة بشأن اكراد العراق والذى نتج عنه إقامة منطقة حماية على شمال العراق (أى التدخل العسكرى لأسباب إنسانية ـ القرار رقم ٦٨٨) وبعد ذلك كان دور الصومال ثم البوسنة والهرسك الخ .

يتطرق الباب الأول من الكتاب إلى منشأ الكرد ، وتاريخهم الحضارى منذ فجر التاريخ إلى اليوم . وكيف أن هذا الشعب قد عاش ويعيش منذ أكثر من ثلاثين قرنا ، بصورة متواصلة على أرضه (كردستان) وأن له لغته وثقافته الخاصة به وعاداته وتقاليده . وكيف أنه عاش حقبات طويلة من تاريخه الطويل فى استقلالية ، حيث مارس خلالها كل سيادته على أرضه .

ويشرح هذا الباب أيضا كيف تبلور الشعور القومي للشعب الكردي ، رغم تقسيمه ، من خلال مئات من الثورات ، والانتفاضات والحروب ، إلى أن أصبح يطالب بحق تقرير المصير لشعب يفوق تعداده حوالى ٣٠ مليون نسمة ، يعيشون في أكثر مناطق حساسية في المنطقة .

والباب الثاني من الكتاب ويتناول العلاقات العربية الكردية ، منذ فجر التاريخ الى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) وكيف كان الشعبان العربي والكردي ، جنبا الى جنب في وئام ، ثم في تلاحم ايام الفتوحات الاسلامية ، ثم في خندق واحد في مواجهة الهيمنة الفارسية والعثمانية ، وبإنتهاء الحرب العالمية الأولى ، انتهت هذه المرحلة فقد قسم الحلفاء المنطقة إلى دول قامت على اشلاء الامبراطورية العثمانية المنهارة ، وفقا لمصالحهم النفطية والاستراتيجية ، لا حسب الحدود الطبيعية والاثنولوجية (العراقية) ، واضعين بذلك بذور كل الحروب ، والاضطرابات المهدرة للثروات البشرية والاقتصادية التى عرفتها ، وتعرفها الآن المنطقة ، والتى للأسف ستعرفها في المستقبل ، إذا لم يعد اهل المنطقة حساباتهم ، وأن يأخذوا زمام اقدارهم بأيديهم .

وتعطى الأبواب التالية (من الثالث الى السابع) من الكتاب المرحلة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الأولى ١٩٢٠ إلى حرب الخليج ١٩٩١ . أى منذ إنشاء الدولة العراقية ، من ثلاث ولايات كانت تحت الحكم العثماني ، اثنتان عربيتان (ولايتا البصرة وبغداد) (والثالثة كردية) ولاية الموصل أى كردستان العراق او كردستان الجنوبية ، وتشرح كيف أن العلاقات العربية الكردية ، دخلت مرحلة الصدام الذى تطور في العراق ، بالذات من تصادمات مسلحة في الثلاثينات الى حرب إبادة للشعب الكردي ، من قبل الحكومات المتعاقبة ، وبالأخص أثناء الحقبة الصدامية .

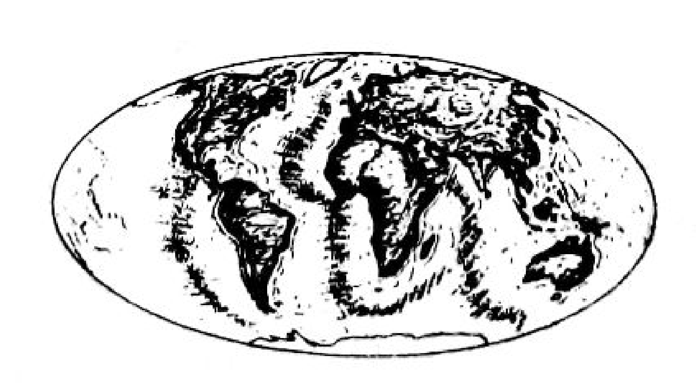
ويشرح كيف أن باقى الأنظمة العربية ، إما من منطلق شوفيني ، أو لأسباب داخلية (خاصة الدول التى بها اقليات) تضامنت على درجات متفاوتة ، تبدأ بالصمت السلبي ، وتصل الى المساندة العسكرية ، مع الأنظمة العراقية المتعاقبة ضد الشعب الكردي .

كما تستعرض المؤلفة العلاقات العربية الكردية في الفترة من ١٩٢٠ الى ١٩٩١ بصفة عامة من خلال مواقف الجامعة العربية ، ثم من خلال العلاقات الثنائية ، أى علاقة كل الأنظمة العربية مع ممثلى الحركة الكردية في العراق .

وفي الابواب التالية (من السابع الى العاشر) تطرق الكتاب بإيجاز الى وضع الكرد في سوريا ، وتركيا وإيران ، ويسرد انعكاسات تطور القضية الكردية بعد عام ١٩٩١ ، وكيف أصبحت هذه القضية أحد أهم الأوراق المطروحة على مائدة عملية إعادة تخطيط المنطقة .

أما الباب الأخير فينظر الى المستقبل المحتمل ، للوضع الجغرافي ، السياسي ، الاقتصادى الاجتماعي لكردستان من وجهة نظر المؤلفة حيث تضع عدداً من السيناريوهات المحتملة بعد ان اعطت في الأبواب السابقة صورة عن وضع الشعب الكردي في الماضي والحاضر خاصة بعد حرب الخليج وعلى سبيل المثال فإن المؤلفة تلخص السيناريو المحتمل بالنسبة لكردستان تركيا بأنه بعد فترة من حرب قاسية بين الطرفين التركي والكردي وتأكدها من عدم امكانية حل عسكرى سيجلس الطرفان على مائدة المفاوضات ومعايير القوى بين الطرفين والوضع الاقليمي والدولي كما ترى المؤلفة سيحددان إما إن يكون الحد الادنى : أى حقوق ثقافية ولا مركزية إدارية في كردستان تركيا أو الحد الاقصى : فيدرالية في إطار دولة تركية - كردية .
وترى المؤلفة انه في كلتا الحالتين سيكرر لذلك أكبر الاثر على اكراد العراق وأكراد سوريا وأكراد ايران .

هناء عبد السلام العبادى



كتـــب جـــديدة وردت الى المجــلة

أحزان حرية الصحافة

الكتاب : احزان حرية الصحافة ـ ٢٨٧ ص من الحجم المتوسط .
تاليف : صلاح الدين حافظ
تقديم : محمد حسنين هيكل
الناشر : مركز الاهرام للنشر والترجمة ـ عام ١٩٩٣

يحتوى كتاب احزان حرية الصحافة ، على مقدمة وتمهيد وخمسة أبواب ، أما المقدمة فقد كتبها الكاتب الصحفى الكبير محمد حسنين هيكل ، وفيها تحدث عن أوضاع الصحافة من حيث الزمان الذى نعيشه والمكان الذى نعيش فيه ، كما تحدث عن المؤلف ، إذ قال « إن هذا الكتاب فصول تجىء فى زمانها ومكانها ، ولعلها الى جانب ذلك تجىء من النبع الذى كان ضروريا أن تتدفق منه أفكار صافية ورائقة عن حرية الصحافة ، حتى وإن اقترنت الحرية بالاحزان فى العنوان الرئيسى الذى اختاره المؤلف لكتابه ، ومختصر ما يمكن ان يقال عن المؤلف صلاح الدين حافظ أنه واحد من قلائل ظلت رؤوسهم مستقرة وثابتة فوق اكتافهم فى زمان إلتوت فيه الأعناق ، وفى مكان دهمته فوضى عارمة باعدت بشدة بين ماهو طبيعي وماهو واقعى ولعل ذلك كان داعى أحزانه على حرية الصحافة » .

يتناول المؤلف موضوعه فى خمسة أبواب هى على التوالى ، مفاهيم نظرية حول حرية الصحافة ، حرية القهر الديموقراطى ، حرية الصحافة وتحكم السلطة ، وحرية الصحافة وتهافت الممارسة ونصل الكلام فى فصل الختام ، وهو الباب الاخير ويضم الفصول التالية : رياح الديموقراطية وحرية الصحافة ، ضمانات حرية الصحافة من اين تبدأ ، الوصايا العشر لحرية الصحافة .

نهاية التاريخ وخاتم البشر

تاليف : فرانسيس فوكوياما
ترجمة : حسين احمد امين
الناشر : مركز الاهرام للترجمة والنشر ـ القاهرة ـ ١٩٩٣

مؤلف الكتاب هو فرنسيس فوكوياما النائب السابق لمدير مجموعة تخطيط السياسة بوزارة الخارجية الامريكية وهو حاليا مستشار لمؤسسة راند كوربوريشن فى واشنطن .

لم يثر كتاب آخر مثلما اثار كتاب فوكوياما « نهاية التاريخ وخاتم البشر » من جدل صاخب على النطاق العالمى . وفى هذا الكتاب يؤكد المؤلف أن المنطق الاقتصادى للعالم الحديث والنضال من أجل المنزلة أديا لانهيار النظم الاستبدادية اليمينية او اليسارية على حد سواء ، واقامة الديمقراطيات الراسمالية الليبرالية باعتبارها نهاية للتاريخ .

وبعد ذلك يحاول فوكوياما الاجابة على السؤال التالى هل سيخلق هذا مجتمعا مستقرا للانسان الذى سيعيش فى ظله « خاتم البشر » أم أن حرمانه فيه من السعى للهيمنة سيجعله يعود بالعالم من جديد لحالة الفوضى الكاملة واراقة الدماء ؟

الجمعيات السرية فى العالم

تاليف : د . عبد الوهاب السهيتى
الناشر : دار الهلال (كتاب الهلال) ـ نوفمبر ١٩٩٣

يحاول هذا الكتاب الاجابة على بعض الأسئلة التى شغلت كثيرا من الناس : ما علاقة اليهود بالبهائية والماسونية ؟ وما المخطط اليهودى للسيطرة على العالم كما ورد فى بروتوكولات حكماء صهيون ؟ ما حقيقة العبقرية اليهودية والاجرام اليهودى ؟ ولم آثر المحاربون اليهود المحاصرون فى قلعة ماسادة الانتحار على الاستسلام للرومان ؟ وهل كان اليهودى الفريد دريفوس جاسوسا ام بطلا وطنيا ؟ وهل كان اليهودى ليو فرانك ذئبا بشريا ام ضحية العنصرية ؟ وهل يعجن اليهود خبز عيد الفصح بدماء طفل مسيحى ؟ وما مدى سيطرة اليهود على الاعلام وما مدى هيمنة اللوبى الصهيونى على الولايات المتحدة وغيرها من الدول ؟ وهل الصوت اليهودى عنصر حاسم وفعال فى توجيه سياسات هذه الدول ؟

والاجابة التى يقدمها هذا الكتاب ليست تقليدية باية حال ، فهو يحول هذه القضايا إلى مجرد حالات يستخدمها لدراسة قضية اعمق وأوسع ، وهى قضية إدراك الانسان لواقعه من خلال نماذج تفسيرية تتفاوت فى درجة سطحيتها وعمقها . فهى قد تكون نماذج بسيطة تختزل الواقع الى عنصر واحد او عنصرين وتستبعد قدرا هائلا من المعلومات والحقائق والمعطيات . وقد تكون نماذج مركبة فتوصل للمدرك صورة ثرية مركبة تضم كثيرا من عناصر الواقع وأبعاده والتى كان قد تم استبعادها من جراء استخدام النماذج البسيطة الاختزالية .

هذا الكتاب إذن ليس عن اليهود وحسب ، وإنما عن بعض القضايا المنهجية الخاصة بانواع النماذج ، وكيفية صياغتها ، والفرق بين النماذج الاختزالية البسيطة والنماذج المركبة ، وعملية رصد الواقع وجمع المعلومات ومراكمتها من خلال هذه النماذج .

وهو لهذا السبب لايهم الدراسين فى حقل الدراسات اليهودية والصهيونية وحسب ، وإنما يهم ، وربما بالدرجة الأولى ، المهتمين بقضايا المعلومات ودراسة الادراك الانسانى .

المنظمات الدولية

تاليف : د . مصطفى سلامة حسين

يقدم الدكتور مصطفى سلامة حسين استاذ القانون الدولى العام بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية كتابه عن المنظمات الدولية فى اطار فكرة المصلحة التى تعد فى رأى المؤلف هى الغاية التى تسعى الى تحقيقها الدول لدى اتجاهها الى انشاء علاقة دولية فيما بينها ، فالدول تكمن تصرفاتها فى السعى نحو تحقيق الاستقرار والأمن مما يمكنها بالتالى من ادراك التقدم الاقتصادى فما تراه الدول محققا لمصلحتها يفسر تلقائيا تكوين واعمال او توظيف احكام القانون الدولى العام .

وهكذا يبرر المؤلف منهجه فى دراسة التنظيم الدولى وذلك بالبحث عن المصلحة كغاية للدول فى تكوين قواعد التنظيم الدولى وبنيانه ورسم توجهاته والكتاب فى أربعة ابواب تتناول على التوالى : النظام القانونى للمنظمات الدولية ثم منظمة الأمم المتحدة ، ثم المنظمات الاقليمية وأخيرا المنظمات الاقتصادية .

دراسة مقارنة لنظــام تقويم اداء اعضاء هيئــة التدريس فى جامعات مصر فى ضوء الخبرات الانجليزية والأمريكية

□ رسالة دكتوراه ـ اعداد : د . محمود صالح خالد
□ كلية التربية ـ جامعة عين شمس ـ ١٩٩٣

الحديث عن الجامعات وادوارها المتعددة تجاه مجتمعاتها فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية وغيرها ، يتوقف على انجاز وعطاء اعضاء هيئة التدريس فيها ودورهم فى تحقيق أهدافها .

ويشير واقع التعليم العالى فى مصر الى ان موضوع تقويم كفاءة الأداء قد اغفل رغم انه الوسيلة للتقويم وتحسين ادارة النظم ، ومن ثم فان تقويم اداء اعضاء هيئة التدريس فى الجامعات المصرية من الأهمية بمكان ذلك لأن مهنة الاكاديميين كانت ولازالت جوهر عمل الجامعة رغم كل التحديات والصعوبات .

والتساؤل المطروح كيف يمكن تطوير هذا النظام فى ضوء خبرات جامعات انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ؟

ويعتبر هذا البحث محاولة علمية جادة للاجابة على هذا التساؤل فى محاولة لتحقيق بعض أهداف الجامعات المصرية بصورة اكثر دقة وواقعية وشمولية والخاصة بنظام تقديم اداء اعضاء هيئة التدريس بها سواء كان ذلك على المستوى التنظيمى او المستوى الأكاديمى .

الكتــاب الاحصــائى السنــوى (١٩٥٢ ـ ١٩٩٢)

اعداد : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ يونيو ١٩٩٣

يعتبر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء المصدر الرسمى لامداد جميع اجهزة الدولة والهيئات والجامعات ومراكز البحوث والمنظمات الدولية بالبيانات والاحصائيات والتقارير التى تساعد فى اعمال التخطيط والتطوير والتقييم ورسم السياسات واتخاذ القرار .

ومن بين مطبوعات الجهاز يأتى الكتاب الاحصائى السنوى (١٩٥٢ ـ ١٩٩٢) متضمنا مقارنات زمنية لمختلف المجالات الاحصائية التى تغطى كافة اوجه النشاط الاقتصادى وقد أضيف الى هذه الكتاب بعض الاحصائيات الجديدة التى تشكل عونا للباحثين والمخططين ومتخذى القرار ، كما اورد الكتاب فى النهاية ملحقا بأهم الاحصاءات الدولية حول تقديرات السكان ومتوسط نصيب الفرد من المجموعات الغذائية والسعرات الحرارية .. الخ .

الدبلوماسية الكويتية فى مواجهة العدوان العراقى على الكويت

الناشر : المركز الاعلامى الكويتى ـ القاهرة ١٩٩٢

يتضمن هذا الكتاب الوثائق الرسمية التى تقدمت بها دولة الكويت الى كل من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ردا على الوثائق التى تقدمت بها العراق بشأن العدوان العراقى على الكويت . وتغطى الوثائق احداث الازمة منذ بدايتها فى الثانى من اغسطس ١٩٩٠ وحتى العاشر من سبتمبر ١٩٩١ مرورا بحرب التحرير وعودة الشرعية الى البلاد .

ومثل هذا الكتاب الوثائقى يعد اضافة جيدة وجادة لجميع الباحثين فى الأزمة من جميع جوانبها .

ترسيم الحدود الكويتية العراقية

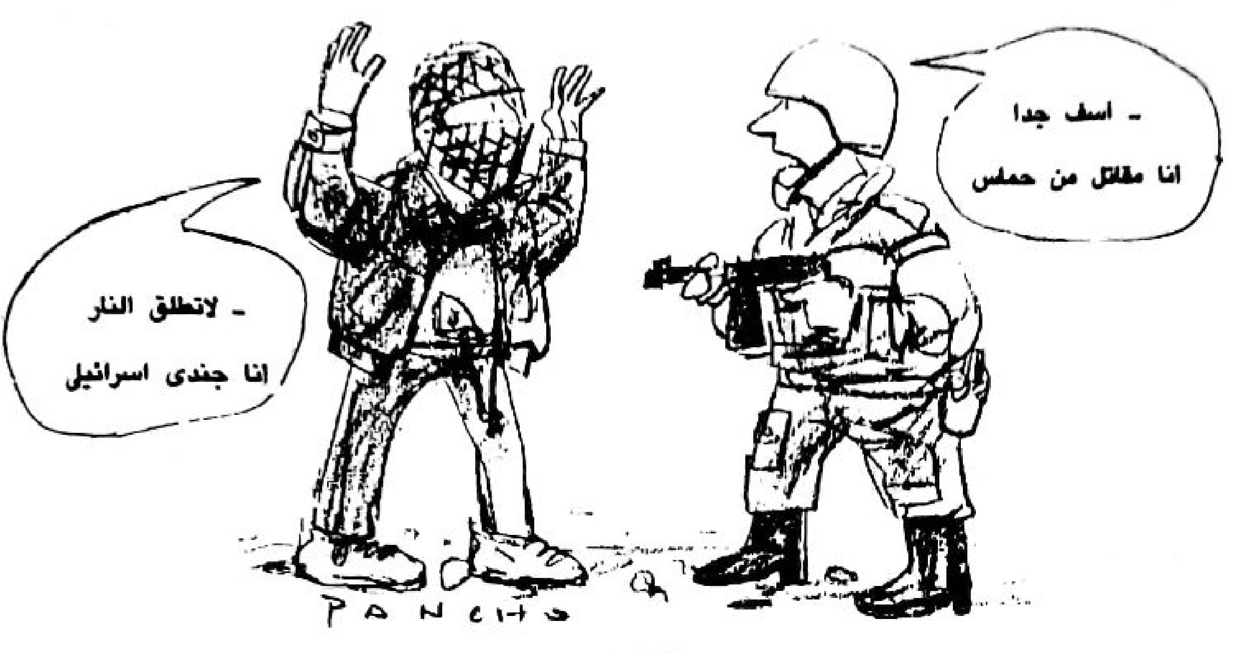
اعداد : المركز الوطنى لوثائق العدوان العراقى على الكويت ـ الكويت ١٩٩٢

يدور هذا الكتاب حول قضية الحدود بين الكويت والعراق التى اصبحت قضية الشرعية الدولية وحمايتها حيث قام مجلس الأمن للمرة الاولى وبقوة القانون الدولى بالعمل على ترسيم حدود دولة عضو فى هيئة الأمم المتحدة من خلال لجنة علمية محايدة قراراتها نهائية وحاسمة فى حل هذا النزاع المزمن الذى استمر عقودا متواصلة منذ الثلاثينات .

ويلتزم الكتاب بالوثائق المعتمدة والحقائق العلمية الثابتة فى العرض التاريخى للاتفاقيات التى وقعت لتحديد تلك الحدود وتوقف كل من الطرفين فى الالتزام بها والعمل على تنفيذها حيث خرجت قضية الحدود وترسيمها من نطاقها الثنائى بين اخوة وجيران فى أمة عربية مسلمة لتصبح قضية العالم لترسيخ اسس العدل والعمل على حماية القانون الدولى والاصرار على فرصته .

احمد يوسف القرعى

رسوم الكاريكاتير فى الصحـــافة العالمية



جريدة الموند ٢٧ اكتوبر



مجلة النيوزويك ٨ ديسمبر ١٩٩٣



مجلة النيوزويك الدولية ٨ ديسمبر ١٩٩٣

مجلة النيوزويك ٨ نوفمبر ١٩٩٣



حول التدخل العسكرى لأهداف انسانية

إعداد : د . هدى راغب عوض

فى عرض سريع للمجلات التى تهتم بالشؤون الدولية نجد ان معظم الموضوعات التى احتوتها هذه المجلات سواء سياسية او اقتصادية تركز على الفترة ما بعد الحرب الباردة بين القوتين العظميين والتى تتمثل فى بداية نظام دولى جديد لم يتبلور بعد .

■ مجلة **World Politics, Vol. 45, No. 3, 1993**

ركزت محتوياتها على الموضوعات الاقتصادية من أهمها :

« سياسة التحولات الاقتصادية : وصلاحية تجربة العالم الثالث فى اوربا الشرقية » : جون نلسون **Joan Nelson**

« لماذا التجديد ؟ انشاء بنك للتسويات الدولية » : بث سيمونز **Beth Simmons**

« المصداقية والتكاليف والمؤسسات : تعاون فى العقوبة الاقتصادية » : ليسا مارتن **Lisa Martin**

■ مجلة **The World Today**

ركزت محتوياتها فى الأعداد المختلفة على موضوعات سياسية واجتماعية ، اهمها : فى عدد فبراير ١٩٩٣ ثلاثة موضوعات تركز على التدخل الدولى باسم الانسانية ، دراسة حالة البوسنة .

« التدخل فى البوسنة رأى مؤيد » : جين شارب **Jane Sharp**

« التدخل فى البوسنة رأى خالف » : ميشيل دوار **Michael Dewar**

« هل هناك حق التدخل بدافع انسانى » : كريستوفر جرينوود **Christopher Greenwood** فى عدد ابريل ، نجد موضوعات عن :

« الأمم المتحدة ، فرصة جديدة لحفظ السلام الشامل » : بطرس بطرس غالى

فى نفس العدد نجد موضوعا اجتماعيا عن : « المجر وحسابات التغير الاجتماعى » : رودلف اندوركا **Rudolf Andorka** .

فى عدد يوليو ، نجد موضوعا آخر عن المجر : « المجر والمجتمع الأوروبى : من وجهة نظر اوروبا الغربية » : جزميد فريز **Gijs Midovrics**

■ مجلة **Foreign Affairs, Summer 1993**

تتنوع الموضوعات فى محتويات هذا العدد بين سياسية واقتصادية ، اهمها :

مقالة « تضارب الحضارات » : صمويل هانتنجتون **Sammuel Huntington**

مقالة عن مايحدث فى البلقان : « تاريخ التطهير العرقى : دراسة حالة عن جرائم الحرب فى البوسنة » : وليم بافاف **William Pfaff**

مقالة عن السياسة التجارية الجديدة فى أمريكا : « سياسة كلنتون التجارية الصاعدة » : جيفرى جارتون **Jeffrey Garten**

مقالة عر أوكرانيا : « مناظرة : هل تبقى اوكرانيا على سلاحها النووى » : جون ميرشيمر **John Mearsheimer**

■ مجلة **Foreign Policy, Summer 1993**

تتنوع أيضا الموضوعات فى محتويات هذا العدد بين سياسية واقتصادية . وأهم هذه الموضوعات :

« يوجوسلافيا : حرب جديدة وعداوات قديمة » : دوكو دودر **Duko Doder**

« السوق الأوروبية المشتركة : فقدان الثقة » : توماس كيلنجر **Thomas Kielinger**

« اعادة الأمل فى الصومال وقفزة نحو الديمقراطية » جيمز جرانت **James Grant**

■ مجلة **Orbis: A Journal of World Affairs, Vol. 37, No. 3, Summer 1993**

فى هذا العدد نجد موضوعات متنوعة ولكن كان من اهمها هو موضوعان عن السلام الدولى والقومية العربية .

مقالة للدكتور بطرس بطرس غالى ، السكرتير العام للامم المتحدة : « اجندة من اجل السلام » **Butros Butros Ghali**

المقالة الثانية عن : ذبول القومية العربية : محمود فاكسب **Mahmoud Faksb**

■ مجلة **International Affairs, Volume 69, No. 3, July 1993**

الموضوعات الرئيسية فى هذا العدد عن الحرب الانسانية والدور الجديد للامم المتحدة ، الى جانب موضوعت أخرى عن :

« التأمين النووى : مستقبل الأسلحة النووية والذين يمتلكونها » : ميشيل كويلين **Michael Quilan**

إن هذا العدد يعرض لقضية هامة تشغل المجتمع الدولى فى الأونة الأخيرة بعد انتهاء الحرب الباردة ، وهى الحرب لأهداف انسانية أو التدخل الدولى لحماية حقوق الانسان . وقد تناولت هذه القضية بعض المجلات الدولية من زوايا مختلفة يتم عرضها فى هذا العدد .

International Affairs

International Affairs
Vol. 69 No 3, July 1993
Humanitarian War, the New Un
and Peacekeeping;
Humanitarian War; Military interivention
and human rights
Lawrence Freedman, Adams Robert and
Mar-rack Goulding

الحرب لاهداف إنسانية والأمم المتحدة الجديدة وحفظ السلام

لورانس فريدمان ادمز روبرت ، مريك جولدين

إن المقدمة لهذا الموضوع كتبها البروفسير لورانس فريدمان وهو استاذ فى دراسات الحرب بكلية كينج لندن . يؤكد فريدمان فى هذه المقدمة على ان الأزمات التى احتدمت فى الأونة الاخيرة بعد انتهاء الحرب الباردة مثل ازمة تقسيم يوجوسلافيا ، حرب الخليج والحرب الاهلية فى الصومال قد اسفرت عن تفاعلات جديدة على الساحة الدولية ، منها تعاون الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (سابقا) من اجل احياء وتنشيط دور الأمم المتحدة فى حفظ السلام . وفى حقيقة الأمر ان هذا التعاون بين هاتين الدولتين برغم خلافهما واختلافهما فى كثير من الامور قد ادى الى اضافة ادوار متناقضة واعباء جديدة الى الأمم المتحدة التى تسعى لحفظ السلام .

ان المقدمة التى تناقش القضية المشار اليها تطرح التساؤل التالى :

كان المبرر لعدم التدخل الخارجى فى دولة ماهو لحفظ السلام القائم على حساب العدالة ، فهل اصبح ذات المبرر هو الاساس للسماح بالتدخل الخارجى والعسكرى ان اقتضى الأمر ؟

المقالة الاولى عن الحرب لاهداف انسانية والتدخل العسكرى وحقوق الانسان :
قدمها ادمز روبرت وهو استاذ العلاقات الدولية بجامعة اكسفورد وهذه المقالة منقولة عن محاضرة لجون فتسنت وهو من الشخصيات المرموقة فى مجال دعم العلاقات الدولية .

يشير ادمز الى ان اعمال الأمم المتحدة فى الاونة الأخيرة قد اتسمت بالعنف ، اى اللجوء الى استخدام القوات المسلحة لاهداف إنسانية خاصة فى شمال العراق والصومال ويوجوسلافيا (سابقا) . وهذه الاعمال المتناقضة باسم الانسانية تثير تساؤلات حانقة تدور معظمها حول اشكالين هما :

اولا : هل التدخل انسانى فى المنازعات ، والذى ياخذ شكل معونات مادية وطبية تتم تحت الرعاية الدولية ، اصبح درجة على سلم يمكن ان يؤدى الى تدخل عسكرى مباشر ؟

ثانيا : هل نستخلص من الممارسات الحالية أن هناك اجمالى اجماع دولى بادىء فى الصعود حول التدخل العسكرى لأهداف انسانية فى دولة ما يمكن ام يتم حتى بدون موافقة سلطاتها بغرض حماية مواطنيها من التعذيب او القتل الجماعى .

هذان الاشكالان يدخلان فى اطار الشرعية القانونية بمعنى انه تحت ظروف خاصة او معينة يعتبر التدخل العسكرى الخارجى امرا قانونيا . فى واقع الامر ان هذين الاشكالين لهما جذور تاريخية ولكن تبقى الحقيقة ان العلاقة بين النظرية والممارسة الدولية دائمة التغيير والتبديل .

التدخل للأهداف الاسانية تغير فى الراى العلم :

اذا كان جزء من المجتمع الدولى قد قبل مبدأ حق التدخل فى شئون دول اخرى باسم الانسانية او لحماية حقوق الانسان ، فهذا يعتبر تغيرا جذريا عن ماكان يتبع من قبل . وفى محاولة لفهم مغزى هذا التغير فى الرأى العام العالمى خاصة الأمم المتحدة ، لابد من القاء الضوء على ميثاق الأمم المتحدة الذى وضع سنة ١٩٤٥ والذى يؤكد على احترام سيادة الدول وتحريم اعتداء الدول بعضها على بعض وحق الدفاع عن النفس ضد اى عدوان وهو المبرر القانونى الوحيد للجوء بعض الدول إلى استخدام القوة والميثاق يضع حدودا فى حالة تدخل الأمم المتحدة كما هو منصوص فى المادة (٧) ٢ فى حالة تدخل الأمم المتحدة فى شئون دول اخرى . ومنذ عام ١٩٤٥ والأمم المتحدة توجه اللوم الى البلاد تعطى التى تعطى لنفسها حق التدخل العسكرى على دولة اخرى تحت اية ظروف وقد صدر فى عام ١٩٧٥ تصريح يركز على مبادىء القانون الدولى المختص بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقا لميثاق الأمم المتحدة وينص على : « ان تدخل

دولة فى شئون دولة اخرى يعتبر تعديا على روح ونصوص الميثاق وهذا من شأنه ان يخلق وضعا يهدد السلام والأمن العالمى » .

وبالرغم من ذلك فان الممارسة الفعلية قد كشفت عن خلل فى تنفيذ مبدأ عدم التدخل . وعلى ذلك فان فكرة التدخل الانسانى قد اكتسبت مساندة من المجتمع الدولى لاسباب عديدة اهمها دعم حقوق الانسان . فقد اصبح هذا المبدأ هو المبرر الاساسى لممارسة التدخل العسكرى الخارجى . فبأسم حقوق الانسان تم غزو القوات الامريكية لبانما سنة ١٩٨٩ برغم من ان فكرة التدخل العسكرى الخارجى لم تكن واردة فى اى من نصوص او مواد ميثاق الأمم المتحدة فالمادتان ٣ و ٤ تحرمان الاعتداء على دولة من دوله او دول اخرى كما ان المادة ٥١ تعطى حق الدفاع عن النفس ، كما انه طبقا للمادة ٧ ، فان الميثاق لايعطى للأمم المتحدة حق التدخل فى الشئون الداخلية لأية دولة . لكن فى الآونة الاخيرة طرأت تغيرات او تطورات تثير اسئلة حول اهمية موافقة المجتمع الدولى على عمليات الاغاثة مع احترام سيادة الدولة خاصة فى حالة تشوب حرب اهلية .

وقد ختم ادمز مقاله بطرحه لعدة محاورات قد تنتج عن ممارسات التدخل الانسانى .

(١) الاعتقاد بان هناك قيمة او قيما معينة لابد ان تسود حتى على سيادة وهيمنة الدول والمجتمعات المختلفة ، هى فكرة صليبية مشكوك فى امرها اذن لابد من معالجة حقوق الانسان بطريقة تضمن سيادة الدول وعدم اهدار كرامتها .

(٢) لابد من الاعتراف بأن الدافع الانسانى ليس المبرر اساسى للسماح بالتدخل الدولى ، وان هناك دوافع اقوى وهى المصلحة والمنافسة بين الدول القوية .

(٣) فى حالة دعم التدخل الانسانى العسكرى موسيلة لتامين حقوق الانسان ، لابد من دعم وسائل اخر لاتقل اهمية ، مثل الممارسات الدبلوماسية وسياسة التغير التدريجى بدلا من تدخل عسكرى سريع قد لاياتى بالنتيجة المرجوه التى يمكن الحصول عليها بوسائل اكثر صبرا وتعقلا كما حدث عند انهيار النظام الشيوعى بالاتحاد السوفيتى بعد انتهاء الحرب الباردة .

(٤) ان فكرة التدخل تعتمد على موافقة طرف من أطراف الدولة المتنازعة ، لذلك فانه يساعد على الانقسامية اذ ان الذين يقومون بتقديم المساعدات يتحازون لطرف دون الآخر .

(٥) بالرغم ان فكرة التدخل قد يكون لها مايبررها الا انها لايجب ان تكون البديل الاساسى لسياسات و قرارات اخرى قد تكون اكثر حسما وفاعلية فى حل الأزمات . فما حدث فى شمال العراق والصومال و يوجوسلافيا كان من صنع الانسان لذلك لابد من اتخاذ سياسات عسكرية واقتصادية وسياسية بدلا من اللجوء الى التدخل العسكرى الذى يمكن ان يهمل الاسباب الحقيقية لهذه الأزمات .

(٦) أن فكرة التدخل العسكرى الانسانى لابد أن يكون تحت أشراف الأمم المتحدة ، لكن مايحدث فى الواقع يثبت انه مازالت هناك تدخلات عسكرية ثنائية من جانب الولايات المتحدة وحلفائها مثل تركيا كما حدث فى شمال العراق لخلق منطقة طيران حرة وامنه Safe Havens

(٧) ان مصاحبة الحماية العسكرية للمعونات الانسانية والقائمين عليها ، جعلت فكرة المعونة الانسانية مرتبطة بفكرة الاستعمار . ان معظم المستعمرات بدأت بقصد حماية المرسلين والتجار وحتى المقهورين من اهل البلد . كما ان فكرة الحماية العسكرية للمعونات الانسانية قد تؤثر سلبيا على عمل منظمات أخرى للاغاثة الانسانية مثل الصليب الأحمر .

(٨) أن فكرة التدخل الانسانى اصبحت مرادف لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام وهذا من شأنه ان يؤدى الى التشكك فى ان دور الأمم المتحدة هو السلام القائم على القوة العسكرية او التدخل العسكرى .

وفى ختام مقالة قدم ادمز الاجابة على السؤالين اللذين طرحهما فنسنت فى البداية .. من خلال هذا العرض لافكار فنسنت عن التدخل العسكرى باسم الانسانية ، نجد ان هناك تداخلا واضحا بين الاهداف او الدوافع الانسانية الخالصة والتى عن طريقها تتم التدخلات العسكرية وبين دوافع اخرى تعبر عن مصلحة شخصية لدولة او مجموعة من الدول وأن هذا من شأنه ان يسىء الى فكرة التدخل باسم الانسانية . كما ان اية محاولة لايجاد صيغة مشتركة يجمع عليها المجتمع الدولى ، حتى لو كان بوضع حدود للتدخل العسكرى الانسانى وتحت ظروف معينة جدا ، يعتبر امرا فى غاية الصعوبة . لأنه ليس من السهل الاجماع على وجهة نظر واحدة ، خاصة اذا كان لدى بعض هذه الدول مطامع او مصالح شخصية . وهذا يدل على أن جون فسنت يتشكك من اية فكرة قد تسىء او تقلل من شأن مبدأ عدم التدخل .

المقالة الثانية التى تتناول تطور الأمم المتحدة وحفظ السلام :

وهى مقدمة من ماريك جولدن وهو الأمين العام للشئون السياسية بالأمم المتحدة وقد تقلد منصب الأمين العام لعمليات حفظ السلام من فبراير ١٩٩٢ حتى مارس ١٩٩٣ وقد قام بعدد من المهام الخاصة بالنيابة عن السكرتير العام للأمم المتحدة .

يستهل جولدن مقاله بعنوان تطور حفظ السلام . فلا شك ان الفترة مابعد انتهاء الحرب الباردة قد اعطت فرصا جديدة للأمم المتحدة للمساهمة فى ضبط وفض المنازعات ، ونتيجة لذلك قد اضيفت مهام جديدة

وأساليب جديدة اختلفت عن مايتبع سابقا وكانت اكثر تجانسا . الامم المتحدة الان تمر « بتحولات بيولوجية » ، وهذا التعبير لايعنى التطور ، لأن التطور يعنى انه من خلال التجربة والخطأ يمكن تطوير اسليب ووسائل اكثر فاعلية لمواجهة المتغيرات الدولية والبيئية . فى عام ١٩٩٢ زاد عدد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة خمسة اضعاف حتى وصل عدد الجنود الى ٥٢.٠٠ ، لذلك من الافضل استخدام تعبير « التطور الاجبارى » للامم المتحدة » .

وقد اشار جولدن الى ستة انواع او عينات من العمليات التى تقوم بها الان قوات الأمم المتحدة وهى :

(١) قوات لمنع نشوب منازعات بناء على طلب طرف من اطراف النزاع وتنتشر قوات حفظ السلام فى الاراضى المتنازع عليها فقط لتحذير الطرف الاخر من اجراء اى عدوان مثال على ذلك عندما طلب جوربا تشوف من السكرتير العام الحالى ان ينشر قوات لحفظ السلام فى مقدونيا ، وهذا مذكور فى اجندة الأمم المتحدة .

(٢) قوات حفظ السلام التقليدية ومهمتها تدعيم حفظ السلام وخلق جو للمباحثات السياسية وتشمل مهمتها مراقبة قرارات وقف اطلاق النار والسيطرة على المناطق المحايدة التى تتوسط الدول المتنازعة ، الخ ... وهذه القوات مهمتها مؤقتة ولايجب لها ان تستمر ، الا انه فى واقع الأمر ويمكن لهذه القوات ان تبقى لمدة اطول اذ لم يكن هناك خيار اخر أمام المجتمع الدولى لمنع نشوب حرب . وهناك ثلاث فئات تشتمل عليها قوات حفظ السلام وهى :

(١) قوات غير مسلحة للمراقبة كما هو الحال فى الشرق الادنى فى كشمير .

(ب) قوات مسلحة منتشرة فى الحالات التى تكون المهمة فيها السيطرة على الأراضى ، كما هو الحال فى قبرص وسوريا وجنوب لبنان وكرواتيا (لكن من الناحية النظرية وليس الفعلية) .

(ج) قوات مسلحة او غير مسلحة لفرض السلام ، كما هو الحال على الحدود العراقية الكويتية . وهذه الفئة من قوات حفظة السلام لها حق الانتشار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والذى لايشترط رسميا موافقة اى من الاطراف المعنية ، الا انه فى الواقع لابد من تعاون بين القوات والاطراف الاخرى لانجاح المهمة .

(٣) قوات حفظ السلام لعمليات تنفيذ التسوية الشاملة التى اتفق عليها الأطراف المعنية .

(٤) قوات لحماية تسليم المعونات ومواد الاغاثة وهى فئة جديدة ظهرت فى الأونة الاخيرة ، كما يحدث فى البوسنة والهرسك .

(٥) فئة من قوات الأمم المتحدة ليست لحفظ السلام لأنها تستخدم القوة المسلحة . وهذه الفئة مسؤوله عن بنام السلام خاصة فى البلاد التى تمر بحالة فوضى نتيجة لانهيار مؤسساتها السياسية والتشريعية على هذه القوات ان تعيد بناء هذه المؤسسات فهى مطالبة بوضع برامج تشمل على تقديم المعونات الانسانية ، ووقف اطلاق النر والتسوية السياسية بين الاطراف المتنازعة واعادة تأهيل النظم السياسية والادارية والاقتصادية وقد قامت الامم المتحدة بهذه المهمة بنجاح فى الكنغو فى سنة ١٩٦٠ وهى الان تفعل نفس الشىء فى الصومال . ويتعين عليها استخدام القوة لانجاز هذه المهام .

(٦) ايضا قوات ليست لحفظ السلام لأنها مختصة باستخدام القوة العسكرية لوقف اطلاق النار وباحداث هذا النوع او هذه الفئة من القوت فقد تخطت الامم المتحدة الخط الفاصل بين حفظ السلان والاجبار على السلام .

لاشك ان مهام الأمم المتحدة قد تضاعفت وتشعبت فى خلال الخمسة اعوام السابقة وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة . ان هذا التحول فى دور الأمم المتحدة من منظمة لحفظ السلام الى احلال السلام بالقوة العسكرية يعتبر امرا هاما ومطلوبا ايضا اذ انه يعطى فاعلية ومصداقية لقرارتها . الا ان هذا التحول يثير عددا من الاسئلة التى لابد من مواجهتها والرد عليها . وهذه الاسئلة هى :

(١) ماهى المعايير التى يلجأ اليها مجلس الامن فى استخدام القوة ؟

(٢) كيف يضمن مجلس الامن نجاح المهمة العسكرية حتى لا يؤثر على مصداقية المنظمة فى حالة فشلها ؟

(٣) هل المجتمع الدولى على استعداد للصرف على ميزانية العمليات العسكرية لحفظ السلام ؟ على سبيل المثال عملية عاصفة الصحراء ، فان تكلفة يوم واحد لهذه العملية كان يكفى ويزيد مصاريف الامم المتحدة لمدة عام كامل وفى هذا الصدد لابد من الاشارة الى ان الحكومات المشتركة بقواتها هى التى تتحمل تكاليف العمليات العسكرية لاحلال السلام . ولكن فى الحقيقة اذا اردنا دعم فاعلية الأمم المتحدة ومصداقيتها كنظام دولى مسؤول عن الأمن والسلام الشامل ، يجب على كل الاعضاء ان يتحملوا الاعباء المادية كافة .

(٤) هل كل اعضاء مجلس الأمن على استعداد للمساهمة فى عمليات حفظ السلام وتعويض الخسارة التى قد تنجم من تنفيذ هذه العمليات .

(٥) كيفية التخطيط وادارة عمليات حفظ السلام فى المستقبل . فمن المعروف ان مجلس الأمن هو الذى يسيطر ويقود هذه العمليات لكن من هو المسؤول عن مجلس الامن ؟

ان مطالب الحرب اكثر كثيرا من مطالب السلام لذلك لم يكن اى من العمليات العسكرية حتى الان تتم تحت ادارة وسيطرة الأمم المتحدة بل تحت سيطرة بعض اعضاء مجلس الامن . وبالرغم من ان السكرتير العام

اوصى بأن تكون العملية الجديدة للأمم المتحدة فى الصومال تحت سيطرة وادارة الأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من الميثاق ، الا ان هناك بعض العناصر فى المقر الرئيسى للأمم المتحدة فى نيويورك تحت سيطرة الولايات المتحدة . والسؤال هنا ، هل نفس الشىء يحدث فى البوسنة بمعنى ان العمليات والترتيبات تتم اسميا تحت سيطرة الأمم المتحدة ولكن فعليا تحت قيادة الدول المشتركة بقواتها فى ختام مقاله اكد جولدن على ان الامم المتحدة تتحمل اعباء اكثر من طاقتها لدعم وتطوير حفظ السلام ، لذلك يجب على كل الاعضاء المشتركين ان يشاركوا ويتعاونوا مع مجلس الامن والسكرتير العام فى هذه المسؤوليات التى فرضتها الظروف الحالية بعد انتهاء الحرب الباردة . □



The World today, February 1993
Is There a right of humanitarian intervention?
Christopher Greenwood

هل هناك حق التدخل لأهداف انسانية

كريستوفر جرين وود

هذا السؤال طالما شغل المهتمين بشئون القانون الدولى . فان احترام سيادة الدولة اية دولة هو حجر الأساس او الزاوية لنظام القانون الدولى ، كما انه ليس من حق دولة استخدام او التهديد باستخدام قوات مسلحة ضد دولة اخرى وانتهاك اراضيها واستقلالها السياسى . لكن عندما تنتهك حكومة ما حقوق شعبها وتعرضه لمخاطر المجاعة والهلاك والحرب الاهلية وترفض هذه الحكومة اية تدخلات خارجية وان كانت فى صورة معونات ، هل يحق للمجتمع الدولى ان يراقب مايحدث من مأسى ويظل ساكنا او سلبيا لايحاول التدخل . وبرغم ان هذا السؤال قديم الا ان الاحداث الجارية تعيد طرح هذا السؤال وباعتبارات جديدة . قبل الدخول فى تفاصيل الاجابة على هذا السؤال لابد اولا ان نشرح معنى التدخل الانسانى . أن هذا المصطلح ينحصر فى الحالات التى يتعرض فيها قطاع كبير من المواطنين ، وليس بالضرورة رعايا دولة او دول اخرى ، فى دولة ما للموت او التعذيب على نطاق كبير . وذلك نتيجة لسياسة حكومة هذه الدولة كما هو الحال فى المناطق التى يسكنها الشيعة والاكراد فى العراق بعد ازمة الكويت ، او بسبب انزلاق الحكومة الى الفوضى والتسيب كما هو الحال فى ليبيريا والصومال . ان التدخل فى هذه الحالات لحماية المواطنين يكون بالتهديد باستعمال القوة عن طريق نشر قوات مسلحة حتى لاتلجأ الدولة المعنية الى مقاومة مهمة التدخل حتى وان كان لتوزيع معونات اغذية وادوية طبية .

طبقا لأجندة حفظ السلام للأمم المتحدة فقد صرح الدكتور بطرس غالى ان موافقة الدولة المضيفة ليس شرطا اساسيا لعمليات حفظ السلام ، ان مجلس الأمن قد انشىء لكى يعطى اساسا قانونيا للقرارات التى تسمح بالتدخل ـ مبررا ذلك بأن التدخل يسمح به فى الحالات التى تهدد السلام وقد استطاع مجلس الأمن ان يفلت من الرفض او الرد التقليدى بان مايسمى بالتدخل الانسانى يمكن ان يصبح رخصة للتنافس بين الدول القوية . فى حالة العراق فان المبادرة بالتدخل لم تتم بموافقة الدولة ، أما فى الصومال وليبيريا فقد كان هناك نوع من الموافقة الا أن احتمال مقاومة مسلحة يعنى ان المهمة الدولية قد اخذت طابع عسكرى . ان مفهوم التدخل يعنى مبادرة دولة واحدة او مجموعة دول متحالفة لمهمة تنفذ تحت رعاية الأمم المتحدة لكن بالنسبة للمسائل القانونية فهذا امر مختلف ، ان تدخل الأمم المتحدة يجب ان يتم بناء على السلطات المخولة لها من الميثاق . والسؤال الذى يطرح نفسه هنا هو هل القانون الدولى يسمح بتدخل مسلح فى اية دولة ، حتى وان كان ضد رغبة حكومة هذه الدولة بغرض حماية المواطنين من الموت او المعاناة ؟

الموقف القانونى التقليدى :

حتى وقت قريب كانت الاجابة على هذا السؤال هو أن التدخل العسكرى من دولة واحد فى اراضى دولة اخرى مهما كان السبب ، يعتبر تعديا على مواد بعينها فى القانون الدولى . المادة ٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة الخاص يمنع استخدام القوة حتى وان كان استخدامها من اجل الأهداف المنصوص عليه فى الميثاق وهى بالأساس حماية حقوق الانسان .

ان معظم الدول التى اشتركت فى مناظرة التدخل الدولى رفضت فكرة التدخل الانسانى لحماية حقوق

الانسان ، على الاقل عندما ينتج عن هذا التدخل اسقاط حكومة ما حتى وان كانت مسؤولة عن اهدار حقوق مواطنيها . ان محكمة العدل الدولية اتخذت موقفا مماثلا فى نيكاراجوا عندما نفت فكرة تعدى حكومتها على حقوق مواطنيها كذريعة او تبرير للتدخل العسكرى من جانب الأمم المتحدة .

وفى هذا الصدد ، جاءت دراسة قام بها المسئولين عن التخطيط فى مكتب الكومنولث Common Ecaith Forign & عام ١٩٨٤ وكانت نتيجة هذة الدراسة مثيرة حقا اذ جاءت توصياتها مساندة و مؤيدة للتدخل ، كما انه فى بعض الظروف لايمكن ان ننظر الى التدخل على انه عمل غير قانونى .

ان الاتجاة نحو فكرة التدخل الانسانى من جانب الأمم المتحدة امر يحمل معنيين ، فبعض المعارضين لتدخل دولة فى شؤون دولة اخرى .. ابدوا فكرة التدخل من جانب الأمم المتحدة لأن هذا سوف يقلل من ضرر تدخل تقوم به دولة من ذاتها . إلا انه كانت هناك معارضة شديدة من دول كثيرة تنفى حق الأمم المتحدة فى التدخل فى شئون دولة اخرى طبقا للمواد المنصوص عليها فى الميثاق . ان المادة ٢ (٧) من الميثاق تنص على الآتى :

« ليس فى الميثاق مايخول للأمم المتحدة السلطة فى التدخل فى شؤون تقع فى نطاق التحكيم الداخلى domestic jurisdiction فى اية دولة الا انه لم يكن نص المادة ٢ (٧) واضحا كل الوضوح بالنسبة لتدخل الأمم المتحدة فى كل الظروف او الأحوال . ففى عام ١٩٧٠ ، كانت هناك مساندة من مجموعة لايستهان بها للأمم المتحدة مؤيدة حقها فى التدخل حتى فى الشئون التى تقع فى نطاق التحكيم الداخلى لدولة ما اذا كان هناك اعتداء صارخ على حقوق الأنسان طبقا لالتزمات الدولة وطبقا للقانون الدولى .

إن المادة ٢ (٧) فى الفصل العاشر من دستور الأمم المتحدة تمنح السلطة لمجلس الأمن ان يتخذ اى اجراء او عمل يراه مناسبا فى الحالات التى تهدد السلام وقد يشمل عملية عسكرية اذا استدعى الأمر . بمعنى اذا كانت الأحوال او الظروف فى دولة ما تشكل تهديدا للسلام والامن الدولى ، فان مجلس الامن لدية السلطة لأتخاذ الأجراءات اللازمة ، وعلى هذا الأساس فرض المجلس حد التسلح على جنوب افريقيا فى ١٩٧٧ .

الحاجة الى اعادة النظر :

بعد انتهاء الحرب الباردة وما نتج عنها من أحداث مأساوية ، لابد من إعادة النظر فى التقييم التقليدى لشرعية التدخل الأنسانى ، خاصا وقد تمخضت هذة الأحداث عن تحولات فى الأتجاهات السياسية لمجلس الأمن حيث اصبح التدخل الأنسانى امرا لايمكن التغاضى عنه . ايضا هناك تغيير فى الرأى العام العالمى بخصوص الموازنة بين احترام سيادة اى دولة وبين المطالب الانسانية . وقد علق على ذلك السكرتير العام السابق للأمم المتحدة بيريز دى كويار بقولة :

« نحن نشهد تحولا فى اتجاهات الراى العام الى الاعتقاد بان الدفاع عن المظلوم والمقهور باسم الأخلاق لابد ان يسود على النصوص او الحدود القانونية »

إن الأحداث التى نشهدها فى العراق وليبريا والصومال ويوجوسلافيا ، تؤكد ان المنهج التقليدى لايعكس بدقة حالة القانون الدولى :

بالنسبة للعراق ، فبعد هزيمة العراق فى معركة الصحراء بعد غزوه للكويت دعا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة العراق بأن يكف عن عمليات العنف التى يستخدمها تجاة مواطنيه خاصة الأكراد وذلك طبقا لقرار الأم المتحدة ٦٨٨ وكان هذا القرار قد صدر من كثرة القلاقل التى يقوم بها الأكراد ضد سياسة صدام حسين والتى قد احبطتها وقهرتها القوات العراقية بأساليب وحشية منافية لكل حقوق الأنسان وقد نزح كثير من الأكراد لاجئين الى الحدود التركية التى منعتهم بدورها من دخول البلاد مما اضطرهم الى التشرد فى الجبال وجاء قرار الأمم المتحدة بالزام العراق بإيقاف اعتداءاته الوحشية على المناطق الآهلة بالأكراد . والذى يؤدى بالتالى الى تهديد السلام والأمن العالمى . وقد الزم مجلس الأمن الحكومة العراقية بالسماح للمنظمات الدولية بتقديم المساعدات للمناطق المنكوبة وقد دعا هذا القرار كل اعضاء الأمم المتحدة بالمساهمة فى تقديم المساعدة لاعانة الأكراد المتضررين . وفى واقع الأمر ان قرار ٦٨٨ للأمم المتحدة فتح افاق جديدة لمجلس الأمن لكى يتخذ خطوات اكثر حزما من ذى قبل ضد الدول التى تسىء معاملة مواطنيها . وقد صدر هذا القرار باغلبية عشرة اصوات ضد ثلاثة هم كوبا واليمن وزيمبابوى . وبالرغم انه هذا ليس لديه صفة الأجبار من قبل الأمم المتحدة او اية من اعضائها الا ان كلا من الولايات المتحدة والملكة المتحدة نشرت قواتها فى الجو ارضا وجوا فى شمال العراق وجنوبها من اجل ايجاد سماء آمنة للاجئين الأكراد وقد طلب المجلس من العراق ان يسحب قواته جوا وارضا ، وقد كانت لهذة المهمة اعراض كثيرة كما وصفها دوجلاس هيرد لأيجاد سماء امنة ايضا لايجاد اماكن وظروف آمنة للاجئين الأكراد . كما اضاف »

نحن لانتكلم عن انفصال الأكراد او اعطاء مكان دائم لهم ، فنحن نؤيد استقلال ووحدة الأراضى العراقية انما نحاول ان ننقذ اللاجئين الأكراد من التشرد فى الجبال .

أما بالنسبة الى الأساس او السند القانونى لهذا التدخل فقد كانت الوسائل التى استخدمت طبقا لقرار ٦٨٨ هى : الاعتراف الدولى بان التدخل كان لحماية السلام والأمن الدولى فهذا يعنى انه ليس هناك اى تدخل

فى الشؤون الداخلية . ايضا ان الأهداف الأنسانية للتدخل كانت طبقا لما جاء فى قرار ٦٨٨ لانهاء احتلال العراق للكويت بكافة الوسائل بناء على اجماع دولى ، برغم معارضة العراق على انتهاك سيادتها على اراضيها . كما ان هناك بعض العمليات التى تقوم بها كل من الولايات المتحدة والملكة المتحدة والتى ليس من الضرورى للقيام بها الأحتكام او الأستعانة بقرار من الأمم المتحدة مادامت هذة العمليات تخدم الأغراض الأنسانية كما حدث فى جنوب وشمال العراق التى فرضت عليها كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا ان تكون منطقة محظورة الطيران حتى يتسنى ارسال وتقديم المعونات والمساعدات الأنسانية وقد كان هناك نوع من الخلط والتشويش للأساس القانونى لهذة العمليات التى قامت بها الدول العربية ، وقد صرح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كرد على اعتداء العراق على الكويت ورفضه لقرار ٦٨٨ لوقف اطلاق النار .

بالنسبة الى الوضع فى ليبيريا والصومال فان الوضع مختلف عن العراق ، فان التدخل الأنسانى من جانب الأمم المتحدة كان من اجل رفع المعاناة عن المواطنين وحمايتهم من أخطار المجاعة والموت نتيجة لسياسات حكومة البلدين التى تسببت فى نشوب منازعات وحروب اهلية . ففى ليبيريا ادت الحرب الأهلية التى نشبت فى صيف ١٩٩٠ الى حالة متدنية من الفوضى مما جعل المجموعة الأقتصادية لدول غرب افريقيا (ECOWAS) ينشر قواته لحفظ السلام وكان الهدف منها وقف اطلاق النار وتأسيس حكومة مؤقتة للأعداد للأنتخابات كما نشرت تصريح للتأكيد على ان قوات حفظ السلام التى ارسلت الى ليبيريا هى اولا لوقف القتل العشوائى للابرياء فى ليبيريا من مواطنين واجانب ، وثانيا لمساعدة المواطنين واستعادة مؤسساتهم الديمقراطية ، كما ان المجموعة الأقتصادية لم يهدف لانقاذ جزء من البلاد ومعاقبة جزء آخر .

اما بالنسبة للسند القانونى للمجموعة الأقتصادية فقد اعتمد اساسا على موافقة الأمم المتحدة ومجلس الامن لانه لم يكن متيسرا اخذ الموافقة من الحكومة الليبيرية السابقة او المؤقتة الحالية لذلك اعتبر التدخل امر ضروريا لحماية حقوق الأنسان . وبالرغم من ان مجلس الأمن قد فرض حظر ارسال اسلحة طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذى يحرم ارسال اسلحة او معدات عسكرية الا انه استثنى المجموعة من هذا القرار على اساس انه للاستخدام الخاص بهذة المجموعة .

أما بالنسبة الى الحالة فى الصومال فان سقوط حكومة سياد برى فى اوائل ١٩٩١ قد اعقبة صراعات دامية بين الفصائل والقبائل الصومالية ومانتج عن ذلك من مجاعات كبيرة فى بداية ١٩٩٢ ادت الى موت الكثير من المواطنين جوعا وذلك لأن توزيع المعونات اصبح بالأمر الصعب ويعتمد على الذين يملكون زمام المقاطعات المختلفة فى الصومال ، وقد هرب كثير من الصوماليين لاجئين الى البلاد المجاورة . ان قرار الأمم المتحدة ٧٣٣ الذى تبناه مجلس الأمن فى يناير ١٩٩٢ طبقا للفصل السابع يفرض حظر ارسال اسلحة او معدات عسكرية الى الفصائل الصومالية . وفى وقت لاحق صدرت قرارات اخرى بخصوص نشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة يقدر ٤،٢٠٠ جندى للقيام بعملية السلام التقليدية حسب قول الدكتور بطرس غالى . هذا معناه انه لن يكون هناك انتشار قوات لحفظ السلام الا باذن من السلطات الصومالية المحلية الموجودة فى القطاعات المختلفة ، ولن تستخدم القوة الا فى حالات الدفاع عن النفس وان تسخدم خارج هذا النطاق ، وفى حقيقة الأمر سيكون من الصعب انتشار قوات الأمم المتحدة بكامل قواتها طبقا لهذة القرارات التى تقيد عملها وقد اوصى الأمين العام مجلس الأمن بان الحالة فى الصومال قد تدهورت الى الحد الذى لايمكن علاجه بالطريقة السلمية وانه لابد من اتخاذ اجراءات اكثر تشددا لحماية العمليات الانسانية فى الصومال . وقد لخص السكرتير العام الوضع فى الصومال على النحو التالى :

« فى الوقت الراهن لايوجد حكومة فى الصومال تستطيع ان تسأل او تسمح باستخدام قوات امن ، لذلك يكون من الضرورى ان مجلس الأمن يقرر طبقا للمادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة ، ان هناك تهديد للسلام نتيجة للمنازعات الموجودة فى الصومال . وعلى مجلس الأمن ان يقرر الأجراءات التى يجب ان تتخذ لحفظ السلام والأمن العالمى . كما ان على مجلس الأمن ان يقرر ان الأجراءات الغير عسكرية المشار اليها فى الفصل السابع من الميثاق ، لم تعد ذات فاعلية . وبناء عليه اتخذت الولايات المتحدة زمام المبادرة لتوفير القوات اللازمة لاتمام المهمة العسكرية ولكن على اساس ان يكون زمام هذة العمليات فى يدها . وبرغم ان السكرتير العام وعدد من الدول كانوا يفضلوا ان تكون هذة العمليات تحت سيطرة الأمم المتحدة الا انهم قبلوا عرض الولايات المتحدة . وقد كانت النتيجة قرار ٧٩٤ ، الذى تمت الموافقة عليه بالاجماع فى ٣ ديسمبر ١٩٩٢ والذى رحب بان توفر الولايات المتحدة القوات اللازمة وقد صرح المجلس بأنه عملا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، فقد فوض السكرتير العام والدول الاعضاء بتنفيذ هذا العرض واستخدام كل الوسائل اللازمة لتوفير ، فى اقرب وقت ممكن ، بيئة امنة لعملية الأغاثة الأنسانية فى الصومال . ان قرار ٧٩٤ يعطى مجلس الأمن درجة كبيرة من السيطرة السياسية اكثر مما كان يملكة فى ازمة الكويت وهذة نقطة هامة جدا فى راى اعضاء مجلس الأمن .

بالنسبة للوضع فى يوجوسلافيا فهى اكثر تعقيدا من

الحالات السابقة : العراق وليبيريا والصومال . وبالرغم ان النزاع كان داخل الجمهورية الفيدرالية الأشتراكية اليوجوسلافية (SFRY) الا ان تفكك الجمهورية حول هذا النزاع من قضية محلية الى قضية دولية . ومن هذا المنطلق اصبح الأساس القانونى للتدخل من جانب دولة واحدة او دول متعددة لايحتاج تبريرة بنطرية التدخل الانسانى . وبناء علية صدر قرار مجلس الأمن ٧٢١ الذى فتح الباب امام انتشار قوات الأمن الدولية فى كرواتيا بعد فشل قرار ٧١٣ الذى اصدره المجلس فى المرحلة الأولى من النزاع لأحتواء الأزمة عن طريق حظر ارسال اسلحة الى الأطراف المتنازعة . وقد جاء قرار ٧٢١ بناء على طلب الحكومة اليوجوسلافية ، ولكن الوضع قد تغير فى فبراير ١٩٩٢ اصبحت كرواتيا وسلوفنيا دولتين مستقلتين مما يدل على ان الجمهورية الفيدرالية اليوجوسلافية فى مرحلة التحلل او التفكك ، لذلك فان قرار مجلس الأمن ٧٤٣ بشأن القوات المنتشرة فى الأراضى التابعة للحكومة الكرواتية لم يعد يشار اليه على انه يعتمد على موافقة الجمهورية الفيدرالية اليوجوسلافية بل على اساس الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . والأن بانفصال البوسنة والهرسك وكرواتيا وسلوفنيا فقد اصبح الوضع اكثر تعقيدا لتداخل وتشابك المنازعات المحلية والدولية .

إن الوضع فى يوجوسلافيا يختلف عن غزو العراق للكويت ، ومما لاشك فيه انه هناك معارضة لحكومات البوسنة وكرواتيا من القوميات الصربية . كما يوجد ايضا عناصر للحرب الأهلية فى البوسنة وكرواتيا والتى مازالت متداخلة ومتشابكة مع النزاع الدولى . ولذلك فان تادخل الامم المتحدة يعتبر تدخلا انسانيا اكثر منه اجراءات امن عادية . فأن مهمة قوات حفظ السلام فى البوسنة لتأمين مطار سراييفو لتأمين عملية تسليم المؤن ومواد الأغاثة . ولذلك من حق هذة القوات تسخدم القوة اذا ما واجهت مقاومة لمهمتها . ان التدخل الانسانى واستعمال القوة لمقاومة العدوان الدولى موقفان مختلفان . فالموقف الأول ، يتعين بالتدخل العسكرى فى دولة ما لحماية مواطنيها ، والموقف الثانى ، يتحيز لجانب دون الأخر فى النزاع بين الدول . فى الظروف التى تواجهها الجمهورية اليوجوسلافية الفدرالية السابقة ، فان مجلس الأمن له السلطة بموجب القانون اتخاذ احد الموقفين .

من خلال عرض هذه الحالات الاربع ، نجد ان هناك تغيرا ملحوظا فى اتجاة المجتمع الدولى نحو عمليات التدخل الأنسانى فى الآونة الأخيرة . فان فكرة استخدام الأمم المتحدة للقوة بموجب الميثاق للتدخل فى شؤون دولة ما على اساس انسانى ، اصبحت مقبولة ومعترفا بها من قبل المجتمع الدولى . ان الممارسات الأخيرة للأمم المتحدة فى ليبيريا وفى الصومال وجمهورية يوجوسلافيا الفيدرالية (سابقا) جعلت مجلس الأمن يتمسك بمبدأ موافقة او قبول الدول المعنية لفكرة التدخل من اجل حفظ السلام ، حتى وان كانت موافقة شكلية . وقد صدقت الجمعية العامة على قرار ٤٦/١٨٢ لسنة ١٩٩١ ان المبدأ الاساسى للمساعدة الانسانية هو « احترام سيادة ووحدة اراضى الدولة طبقا لميثاق الأمم المتحدة . وعلى هذا الأساس تتم المساعدة الأنسانية بموافقة الدولة المعنية خاصا اذا كان هذا التدخل يأخذ طابعا عسكريا »

إلا ان مجلس الأمن ابدى استعداده لأتخاذ موقفا حاسما بموجب الفصل السابع من الميثاق ، فى حالة مايسمى بالطوارىء الأنسانية كما يحدث فى الصومال خاصة وانه ليست هناك حكومة شرعية يمكن اخذ موافقتها بشأن التدخل وذلك لأن الوضع فى الصومال يعتبر تهديدا للسلام والأمن العالمى .

وهنا يكون من الصعب الحد من حق التدخل او وضع حدود له ، خاصة ان التدخل الانسانى اصبح قانونيا فى ظل المتغيرات المحلية والدولية ، الا انه فى راى البعض ليس بالحل العملى . بمعنى انه اصبح اسهل كثيرا اللجوء الى التدخل الأنسانى بكافة طرقه بدلا من ايجاد حل اكثر فاعلية وحسما وهذا الأمر يثير مخاوف امكانية اساءة هذا الحق ، لأن من شأن هذا التدخل ان يؤثر على ميزان القوى بين الدول . ■





The World Today Vol 49, No. 4 April 1993
UN peace-keeping in a new era: a new chance for Peace
Boutros Boutros Ghali

عصر جديد للأمم المتحدة لحفظ السلام : فرصة جديدة للسلام

LE MONDE diplomatique

Le Monde Diplomatique October 1993
nouveau champ d'action pour les Nations Unies
Democratie et droits de l'homme
par Boutros Boutros Ghali

دور جديد للأمم المتحدة : الديمقراطية وحقوق الانسان
د . بطرس بطرس غالى

لاشك ان بعد انتهاء الحرب الباردة بدأ عصرا جديدا يتسم بالتعاون بين الدول التى تعمل فى إطار الأمم المتحدة بطرق غير منظورة وذلك من بضع سنين فقط فان عصر المواجهة بين القوتين العظمتين الذى عرقل دور الأمم المتحدة فى اتخاذ قرارات حاسمة لحل المنازعات ، قد انتهى . الآن توجد فرصة غير عادية لبدء استخدام امكانيات الامم المتحدة للقيام بدورها الأساسى فى حفظ السلام .

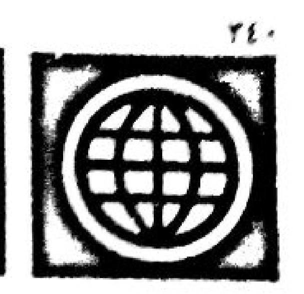
ان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هو المسؤول الاول لحفظ السلام والأمن العالمى ، ولكنه بسبب الحرب الباردة فقد فاعليته لمدة اربعة عقود . ولكن الآن هناك روح تعاون جديدة بين اعضاء مجلس الأمن الذى بدأ يعمل بحزم وجدية فى تناوله لبعض المشاكل التى كانت معلقة والمشاكل التى ظهرت مؤخرا . لاشك ان المجتمع الدولى قد لجأ الى الأمم المتحدة لطلب العون والمساعدة ليس فقط لاحتواء الخلافات بل ايضا للحيلولة دون نشوبها فى المقام الاول . ان هذه العوامل مع ظهور عداوات كثيرة فى مناطق كثيرة فى العالم قد فرضت على الأمم المتحدة ان تقوم بدورها باكثر جدية وتجاوب لكى تجابه هذه الأزمات المتزايدة .

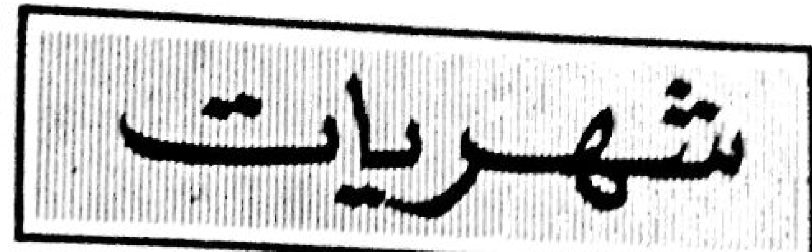
ان رد مجلس الأمن على عدوان العراق على الكويت كان مؤشرا لبداية جديدة للتعاون بين اعضائها كما ان اعضاء مجلس الأمن قد وافقوا على اللجوء إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وبما ان الامم المتحدة قد اصبح لها ادوار فعالة واكثر ايجابية مما كانت عليه فى الماضى ، فقد اثيرت بعض التساؤلات حول مدى موضوعيتها وحيادها مع مختلف المنازعات . ولمقاومة هذه المخاوف ، كما اكد الدكتور بطرس بطرس غالى ، فانه يتعين على الامم المتحدة ان تلتزم بمبادئها واظهار عدم تحيزها فى القرارات التى تتخذها خاصة فيما يختص بتطبيق مواد الفصل السابع من الميثاق . لأنه اذا ما اتسمت قرارات الأمم المتحدة بعدم الموضوعية او الحياد فسوف يؤثر حتما على مصداقيتها وفاعلية ادوارها .

ان القرارات الأخيرة لمجلس الأمن بشأن تأسيس قوات جديدة لعمليات حفظ السلام ، هو فى الواقع المطلب الأساسى الموضوع على عاتق الامم المتحدة لمواجهة تحديات العصر الجديد . فقد أسست الأمم المتحدة فى خلال اربعة اعوام منذ ١٩٨٨ قوات لعمليات حفظ السلام اكثر بكثير من اربعة عقود ماضية ، ففى عام ١٩٩٢ شهدت الأمم المتحدة زيادة فى القوات المنتشرة لحفظ السلام ، تقدر بحوالى اربعة اضعاف ، اى اكثر من ٥٠٠٠٠ جندى منتشر لتنفيذ ١٣ عملية .

هناك مطلب أساسى اخر من الامم المتحدة بفرض مسؤوليات اخرى على قواتها غير ظاهرة الأنتشار العسكرى لحفظ السلام ، هذه المسؤوليات تشتمل على اغاثة اللاجئين ، مراقبة الأنتخابات ، تطوير الحوار السياسى ، مساعدة البلاد النامية فى بناء اقتصادها واعادة تأهيل مواطنيها . هذه القوات قد قامت حديثا بتوفير الحماية لتوزيع المعونات الانسانية فى المناطق المنكوبة والتى بها قلاقل . وجدير بالذكر ، ان بعض هذه العمليات قد واجهت فيها قوات حفظ السلام صعوبات ومقاومة عنيفة من اطراف غير معروفة مثلما يحدث فى البوسنة والهرسك وكمبوديا . وبالرغم من هذه الصعوبات فان الأمم المتحدة تدفع بمجهوداتها لحل القضايا المعلقة والقضايا الأخرى التى ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة .





سبتمبر ١٩٩٣
اكتوبر ١٩٩٣
نوفمبر ١٩٩٣

اعداد : أبو السعود ابراهيم

سبتمبر ١٩٩٣

الاردن

١٤ : الاردن واسرائيل توقعان اتفاقا يشمل الانسحاب من أرض أردنية محتلة .

استراليا

١٤ : فتحى سرور فى كلمته امام البرلمان الدولى باستراليا يؤكد أن مصر إختارت السلام للجميع

٢٠ : ختام أعمال المؤتمر البرلمانى الدولى باستراليا وتأييد الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى

٢٤ : سيدنى تنتزع تنظيم اوليمبياد ٢٠٠٠ بعد معركة ساخنة ضد بكين ومانشستر .

اسرائيل

٨ : مصادمات عنيفة بين الشرطة والمتطرفين الاسرائيليين الرافضين للسلام مع الفلسطينيين .

: استقال وزير داخلية اسرائيل بعد توجيه المحكمة العليا باقالته

١٠ : رئيس كتلة الليكود : الاعتراف بالمنظمة يوم اسود على اسرائيل .

١٢ : إستقالة « إريه درى » وزير داخلية اسرائيل

: حماس تقتل ٤ جنود اسرائيليين بغزة فى هجوم على سيارة جيب .

١٣ : توقيع الاتفاق الفلسطينى - الاسرائيلى فى احتفال تاريخى بالبيت الابيض .

١٤ : رابين يصل الى المغرب ويجرى مباحثات مع الملك الحسن تمهيدا لاقامة علاقات دبلوماسية .

٢٣ : الكنيست يقر إتفاق السلام الاسرائيلى الفلسطينى بأغلبية ٦١ صوتا ضد ٥٠ وامتناع ٨ عن التصويت

٢٤ : السلطات الاسرائيلية تغلق الضفة وغزة وتعزلها عن العالم .

انجولا :

١٦ : مجلس الأمن يفرض حظرا تجاريا على حركة يونيتا الانفصالية بأنجولا .

٢٦ : بدء تنفيذ عقوبات الأمم المتحدة ضد حركة يونيتا المتمردة فى أنجولا .

ايران :

١٠ : الغاء زيارة وزير إماراتى لايران احتجاجا على موقفها من الجزر الثلاث .

ايرلندا :

٤ : انفجار قنبلة قرب محكمة فى ايرلندا الشمالية .

إيطاليا

٣ : إعتقال « دييجو كرتو » القاضى الايطالى المعروف لتورطه فى فضيحة النساء .

١٨ : مسلمون ومسيحيون ويهود يؤدون صلاة جماعية طلبا لسلام العالم بميلانو .

٢٤ : فى ختام المؤتمر العالمى لحوار الاديان الكبرى بميلانو ، تحفظ اسلامى على عقد الدورة القادمة بالقدس لعدم اتمام التسوية الشاملة وحسم الوضع النهائى .

٢٩ : خريف ساخن بايطاليا بسبب تصاعد الاضطرابات العمالية .

بريطانيا :

٦ : بريطانيا متهمة بانتهاك حقوق الانسان .

١٥ : اتحادات العمال البريطانية تهدد بانتفاضة ضد سياسة تجميد الأجور .

: حزب العمال المعارض يستغل الازمة ويشن حملة عنيفة ضد الحكومة .

١٦ : تصاعد حملة الهجوم على جون ميجور تمهيد اللاطاحة به .

٢٧ : بريطانيا ترفض العرض الليبى لمحاكمة متهمى لوكيربى بسويسرا .

بولندا :

١٩ : انتخابات برلمانية حاسمة فى بولندا وسط توقعات بفوز الشيوعيين .

٢٠ : فوز الشيوعيين فى بولندا والدعوة لاحياء الاتحاد السوفيتى يثيران خوف أوروبا .

٢٥ : التحالف اليسارى البولندى يبدأ الصدام مع فاونسا ويطالب بخفض سلطات الرئيس والدعوة لانتخابات رئاسية .

تركيا :

٣ : تركيا تعزز قواتها على الحدود مع ارمينيا بعد توغل القوات الارمينية فى أراضى أذربيجان

تشاد :

٤ : أعلى وسام من رئيس تشاد « إدريس ديبى » للسفير جلال عبدالمعز بمناسبة انتهاء عمله كسفير لمصر فى تشاد .

الجزائر :

٤ : الاعلان عن تشكيل الحكومة الجزائرية الجديدة

: بن بيللا الرئيس الاسبق اضرب عن الطعام لحمل السلطة على التوصل الى حل وسط مع الجبهة الاسلامية للانقاذ

٨ : مالك رئيس الحكومة الجزائرية الجديدة يعلن إستعداده للحوار مع كافة القوى الجزائرية بشرط التخلى عن الارهاب

٢١ : اغتيال اثنين من الرعايا الفرنسيين فى الجزائر على أيدى إحدى المجموعات المسلحة .

٢٥ : مقتل خمسة اشخاص فى أحداث العنف بالجزائر .

جزر القمر :

٢١ : الجامعة العربية توافق على عضوية جزر القمر لتصبح العضو رقم ٢٢ ، مصر ١٩ دولة أبدت الانضمام والعراق إمتنع عن التصويت .

جنوب افريقيا :

٨ : الاتفاق على صيغة تشريع لانهاء إحتكار البيض للحكم بجنوب افريقيا ، تشكيل مجلس تنفيذى انتقالى لادارة البلاد تمهيدا لأول انتخابات حرة .

١٧ : مصرع واصابة ١١ فى احداث عنف جديدة بجنوب أفريقيا .

٢٣ : قانون جديد ينهى انفراد البيض بالسلطة فى جنوب أفريقيا .

٢٣ : قانون جديد ينهى انفراد البيض بالسلطة فى جنوب أفريقيا .

٢٤ : قررت كندا ودول الكومنولث البريطانى رفع العقوبات الاقتصادية عن جنوب افريقيا استجابة لنداء مانديلا .

رومانيا :

١٧ : رئيس رومانيا فى حديث هام لرئيس تحرير الاهرام ببوخارست ، أقدر لمصر دورها فى إيجاد المناخ الأفضل لحل نزاعات المنطقة سلميا .

زيمبابوى :

١٢ : انظر : مصر

السعودية :

١٧ : تشكيل ١٣ مجلسا للمناطق بالسعودية لرفع مستوى الادارة والتنمية .

السودان :

٥ : مصرع ٨ من اعضاء بالوفد السودانى فى محادثات السلام مع المتمردين .

٩ : مصر توزع مذكرة سودانية على الدول الافريقية حول الاتهام الامريكى بالارهاب .

الصومال :

٢ : إطلاق صاروخ على طائرة امريكية فوق مقديشو ومقتل طيار امريكى على هجوم على معسكر لاغاثة الصوماليين

٦ : الطائرات الامريكية تستخدم الصواريخ لمطاردة المسلحين من انصار عيديد

٧ : إصابة جنديين امريكيين وصوماليين فى معركة بمقديشو

١٠ : نيران الهليوكوبتر الامريكية تحصد ١٠٠ صومالى بعد هجوم على القوات الباكستانية

١١ : مصرع وإصابة ٩ من العاملين فى الـ سى . إن . إن بمقديشو ، عيديد يطلب من كارتر الوساطة فى نزاعه مع الأمم المتحدة

١٣ : مقتل ٦٠ صوماليا واصابة ٣ جنودا امريكية فى اشرس معارك بالرشاشات فى جنوب مقديشو

١٥ : مصرع وإصابة ١٠ من جنود الأمم المتحدة بالصومال وتهديدات صومالية باحتجاز رهائن امريكيين

١٧ : وسط استمرار اخطاء القوات الخاصة الأمريكية فى مقديشو ، اتجاه لزيادة القوات الدولية بالصومال بحوالى ٥ آلاف جندى

٢٨ : مهاجمة جنود الأمم المتحدة اثناء إعادة إفتتاح محكمة بمقديشو

الصين :

٢ : إنتشار الفساد يهدد بانهيار الحزب الشيوعى الصينى

٧ : الصين والهند توقعان إتفاقا لخفض القوات تمهيدا لتسوية نهائية للخلافات على الحدود

: المخابرات الأمريكية تحذر من الاثار السلبية للنمو الاقتصادى الصينى .

١٤ : الافراج عن دى جينج شنج اشهر منشق سياسى فى الصين

العراق :

٧ : حكومة جديدة فى العراق برئاسة احمد خضير ، وصدام يبقى على وزرائه المقربين.

٢٤ : بغداد توافق على تشغيل كاميرات التصوير فى موقعين لاختبار الصواريخ .

: إجتماع بين العراق والأمم المتحدة لبحث الرقابة طويلة المدى .

٢٥ : العراق يغلق سفاراته فى زيمبابوى والسنغال وتشاد لأسباب مالية .

فرنسا :

١٥ : حملة احتجاج واسعة للمزارعين بفرنسا

٢٦ : إطلاق قمر صناعى فرنسى لمراقبة الارض ورسم الخرائط

سلطنة عمان :

١٧ : قررت لبنان افتتاح سفارة لها فى سلطنة عمان ، واعلن يوسف بن علوى بن عبد الله وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية ان سلطنة عمان تستعد لفتح سفارتها فى لبنان أيضا .

: قام يوسف بن علوى وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية مؤخرا بجولة شملت زيارة مصر ، بعد ان قام بزيارات مماثلة لكل من قطر ، ولبنان ، وسوريا . واعلن ان مجلس التعاون الخليجى أيد الاتفاق الذى تم بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل وهدفنا فى ذلك هو ان يؤدى ذلك الاتفاق الى استرجاع الأراضى العربية والى اشاعة الأمن والاستقرار فى المنطقة العربية .

الفلبين :

٢٤ : محكمة فلبينية تحكم بسجن إيميلدا ماركوس ١٨ عاما بعد ادانتها بارتكاب جرائم فساد .

فلسطين :

٥ : انظر : مصر

: ٢,٣ مليار دولار لتمويل الحكم الذاتى للفلسطينيين

: المؤتمر الاسلامى يؤيد اتفاق غزه اريحا وايران تدينه

٦ : اعتقال ١٨ فلسطينيا فى الاراضى المحتلة

٩ : عودة ١٨٩ مبعدا فلسطينيا

١٠ : الجامعة العربية ترحب بالاعتراف المتبادل بين المنظمة واسرائيل ، سعيد كمال : الاعتراف بالمنظمة يتضمن الاعتراف بالحقوق الفلسطينية

١٣ : توقيع اتفاق السلام الفلسطينى الاسرائيلى فى احتفال تاريخى بالبيت الأبيض فى احتفال تاريخى بالبيت الأبيض .

: رفع العلم الفلسطينى فى القدس الشرقية

١٥ : كلينتون يبدأ حملة عالمية لمساعدة الفلسطينيين ويدعو لاجتماع مشترك عربى اوروبى أسيوى

: البنك الدولى يقترح ٣ مليارات دولار لغزة والضفة

: ممثل خاص لبطرس غالى فى الاراضى المحتله

١٧ : جائزة لعرفات ورابين وبيريز لدورهم فى السلام تمنحها اليونسكو

٢١ : اغتيال محمد هاشم رئيس اللجنة السياسية المنظمة لحملة التأييد للاتفاق الفلسطينى - الاسرائيلى وذلك لخلاف حول الاتفاق

: مجهول يرفع علم فلسطين فى الكنيست اثناء مناقشة الاتفاق الاسرائيلى الفلسطينى

٢٢ : عرفات يعين قادة القوة الامنية فى غزه واريحا

٢٥ : اول اجتماع فلسطينى - اوروبى

لبحث المساعدات الاقتصادية للاراضي المحتلة ببروكسل .

فنزويلا :

٢٨ : مصرع ١,٥١ اصابة ١٥ في انفجار خط انابيب بفنزويلا

فيتنام :

١٤ : واشنطن تخفف عقوباتها الاقتصادية عن فيتنام

كمبوديا :

٤ : سيهانوك يرفض تنصيبه ملكا على كمبوديا منعا لاثارة المشاكل .

١٧ : حسم الصراع على السلطة في كمبوديا بتعيين نوردوم رانا ريده رئيس اول للحكومة

٢١ : نوردوم سيهانوك ملكا لكمبوديا بمقتضى دستور جديد

٢٤ : كمبوديا تتحول رسميا الى الملكية الدستورية .

كوريا الشمالية :

٢٧ : صحيفة يابانية ٥٠ الف جندى مسلحين بالصواريخ يتولون حماية رئيس كوريا الشمالية ونجله .

الكومنولث :

٢ : امريكا وروسيا توقعان على سلسلة من اتفاقيات التعاون المشترك . رفع القيود عن تصدير التكنولوجيا المتقدمة لروسيا في بداية تعاون غير مسبوق

٣ : برلمان روسيا بوجه لطمة ليلتسين ويلغى ايقافه لروتسكوى عن العمل .

٦ : طالب اعضاء البرلمان في جمهورية اوكرانيا الرئيس ليونيد كرافتشوك بتقديم استقالته لتخليه عن اسطول البحر الاسود .

٧ : غزة ارمينى شامل لاذربيجان ، وايران تقيم مناطق آمنه للاجئين وطوارى بتركيا

٨ : اتفاقية جديدة لتنشيط التعامل بالروبل الروس الجديد .

١٥ : شيفر نادزه يسحب استقالته ، اتفاق على اعلان الطوارىء في جورجيا .

: بين المتمردين وقوات الحكومة ، اصابة شيفر نادزه في محاولة لاغتياله داخل مقره

١٩ : التوقيع على اتفاق بسحب القوات المتحاربه في ابخازيا . الفصائل المتنازعة في جورجيا توحد صفوفها لمواجهة الانفصاليين .

٢٠ : اذربيجان تنظم من جديد لرابطة الكومنولث

٢١ : اذربيجان مفاجئة في روسيا : يلتسين يحل البرلمان ويقرر اجراء انتخابات جديدة

: البرلمان يعزل وزيرى الدفاع والامن ويجرد يلتسين من سلطاته ويعين روتسكوى رئيسا بالانابة

٢٢ : الجيش ينحاز الى يلتسين في صراعه ضد خصومه الجيش .

٢٧ : سقوط عاصمة جورجيا في يد المتمردين الابخار وفرار شيفر نادزه إختباؤه داخل مخزن للنفايات النووية .

٢٨ : شيفر نادزه يعود الى عاصمة جورجيا بعد سقوط « سوخوى »

البوليس الروسى يحاصر البرلمان ويطلب استسلام النواب .

٢٩ : يلتسين يمد المهله الممنوحه لاعضاء البرلمان للاستسلام حتى ٤ اكتوبر ، قلق واشنطن من احتمال وقوع مواجهات داميه بين الرئيس الرئيس الروسى وخصومه .

الكويت :

٢١ : مجلس الامة الكويتى يقر ٤٧٥ مرسوما ويرفض ١٨ مرسوما .

٢٤ : الكويت تبعد السفير الليبى حسنى صاح لاتهامه بالاساءة للسعودية .

لبنان :

١٤ : ردود فعل الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى في لبنان : ازمة سياسية بسبب فصل ٨ متظاهرين ضد الاتفاق .

ليبيا :

١٥ : ليبيا تطلب ضمانات بشأن محاكمة المتهمين في لوكيربى ، والامم المتحدة تدرس المطالب الليبية وغالى يجتمع مع سفراء الدول الغربية

١٨ : صحيفة ليبية تشن هجوما حادا على المسئولين بالخارجية للاتصال ببريطانيا .

مصر :

٢ : جهود مصرية مكثفة لدعم اتفاق غزة ـ اريحا كبداية للانفراج الشامل في عملية السلام

: مبارك يتلقى تقريرا من عمرو موسى حول مباحثاته في اسرائيل ، اتصالات موسى وتنسيق مصرى فلسطينى مغربى لتذليل العقبات امام توقيع الاتفاق

٤ : المحكمة العسكرية تخلى سبيل متهم من طلائع الفتح لمرضه ، الدفاع يشيد برئيس المحكمة ويؤكد اعتزازه بالعمل معه .

٥ : عرفات عقب مباحثات أجراها بالقاهرة ، الموقف العبى من الاتفاق ايجابى وموافقة الاردن بناءة

: عرفات يطلع مبارك على تفاصيل اتصالاته مع وزير خارجية النرويج .

٨ : جهود مصرية للتوصل لاتفاقات مماثله لاعلان المبادىء الفلسطينية الاسرائيلية

: مبارك يؤكد وجود حد ادنى لا يصح التنازل عنه في أى اعلان مبادىء .

: بدء اجتماعات المنظمة الافريقية للمطارات

١٠ : الرئيس مبارك يهنىء الزعيمين الفلسطيني والاسرائيلي بالاعتراف المتبادل وبصفه بأنه خطوة جريئة .

١٢ : استقبل الرئيس مبارك موتين ماهاش وزير دفاع زيمبابوى لبحث سبل دفع وتنمية مجالات التعاون العسكرى بين البلدين

١٦ : مبارك وعرفات بحثا خطوات تنفيذ اتفاق غزه اريحا وتنسيق المواقف خلال المرحلة المقبلة بالاسكندرية

١٧ : كلينتون يشيد بجهود مصر ومبادرات مبارك من أجل تحقيق السلام في الشرق الأوسط .

١٨ : مصر تفوز بكأس العالم لكرة اليد لاول مرة

١٩ : بيان هام لعرفات حول الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى في الدورة المائة لمجلس الجامعة العربية بالقاهرة .

١٩ : مباحثات لمبارك ورابين لمناقشة خطوات تنفيذ الاتفاق الفلسطينى ـ الاسرائيلى

٢٠ : الصندوق يبلغ مصر ونادى باريس اقراره مرحله ثانية للاصلاح الانتصار

: بيان بالاجماع لوزراء الخارجية العرب : مجلس الجامعة العربية يرحب باتفاق غزه ـ اريحا كخطوة أولى لتطبيق مبدأ الارض مقابل السلام

٢١ : الجمعية العامة توافق على مشروع تقدمت به مصر واختيار مصر لمنصب نائب رئيس الجمعية العامة للامم المتحدة من بين ٢١ نائبا يمثلون المجموعات الافريقية

٢٢ : قمة مصرية وسورية بالاسكندرية لبحث عملية السلام .

: مبارك والاسد يبحثان الانسحاب الاسرائيلى من الجولان وعملية السلام . واستمرار المشاورات بين مصر وسوريا للوصول الى الحل العادل والشامل

٢٧ : الرئيس مبارك في حديث مع محطة تليفزيون امريكية : مبارك : سوريا وافقت على توقيع معاهدة سلام مع اسرائيل . والاتفاق بين دمشق وتل أبيب بحل مشكلة لبنان .

٢٩ : حديث هام للاهرام مع الرئيس مبارك حول اهم القضايا داخليا وخارجيا .

: مجلس النواب الامريكى يقر لمعونات الخارجية متضمنه ٢١٠٠ مليون دولار لمصر .

الهند :

٧ : انظر : الصين

١١ : مصرع واصابة ٤٣ في انفجارين بالغرب من البرلمان الهندى .

الولايات المتحدة :

٣ : امريكا تخفض قواتها الى ١,٢ مليون جندى

٤ : غواصه هجومية أمريكية تشترك لاول مرة في مناورات الخليج .

٦ : اتهامات لادارة كلينتون بأنها اداة فى يد الأمم المتحدة .
: تحذير أمريكى للصرب بقصفهم بطائرات الاطلنطى
٢٠ : الأمم المتحدة تبدأ دورتها الجديدة وسط فوضى عالمية وعجز مالى خطير
: مدينة موستار المحاصره بالبوسنه تحترق بالف قذيفة كرواتية رغم اتفاق الهدنة .

اليابان :

٧ : قمر صناعى يابانى لتنظيف الفضاء الخارجى

اليمن :
٢٩ : ٢١ مليون دولار منحة سلطنة عمان لليمن لتمويل مشروع طريق الربط البرى الذى يربط البلدين

يوجوسلافيا :
٤ : القوات الكرواتيه تشن هجمات مدفعية وصاروخيه على المسلمين
٥ : القوات الصربيه تطرد ١٠ الاف مسلم أخرين من منازلهم
١٢ : الأطلنطى يبحث ارسال ٥٠ الف جندى لحفظ السلام فى البوسنه
: الصرب يهددون بهجمات ضد الجيش الكرواتى فى اتحاد كرواتيا .

١٦ : انتخاب القاضى المصرى جورج ميشيل أبو صعب ضمن ٨ قضاه لمحاكمة مجرمى الحرب فى البوسنه
٢٠ : الوسيطان الدوليان يلغيان اجتماع الاطراف المتصارعه بسراييفو
٢٥ : المسلمون والكروات يتوصلون الى اتفاق بوقف اطلاق النار فى موستار
٢٦ : كلينتون يجتمع بكبار مستشاريه لبحث ارسال قوات حفظ سلام الى البوسنه

: اشتباكات عنيفة فى موستار رغم اتفاق وقف اطلاق النار

أكتوبر ١٩٩٣

الأردن :
٤ : إختيار الاردن عضوا فى لجنة الارتباط للاتفاق على الاراضى المحتلة

إسرائيل :
انظر : فلسطين
٤ : إصابة ٢٩ جنديا اسرائيليا فى عملية انتحارية شمال القدس ، ورابين يتعهد باستمرار حمله القمع ضد انصار حركة حماس .
٥ : تقليص ضمانات القروض الامريكية لاسرائيل بسبب بنائها المستوطنات
٦ : انظر : مصر
١٢ : اسرائيل تسمح بعوده ٥ الاف لاجىء فلسطينين سنويا
: قوائم بـ ١١ ألف معتقل فلسطينى فى اسرائيل تمهيدا للافراج عنهم .
٢٠ : قبل ساعات من بده محادثات طابابين الفلسطين اسرائيل تفرج عن زعيم فلسطينى بارز وتوقع الافراج عن ٥ الاف اخرين .
: قوات كوماندوز اسرائيلية تدمر مراكب الصيد بجنوب لبنان .
٢٢ : اسرائيل تخفف اجراءات الحصار فى الاراضى المحتلة وتطلق سراح الف معتقل فلسطينى .
٢٥ : اسرائيل تطلق سراح ٧٠٠ معتقل فلسطينين .

افغانستان :
١٣ : مصرع وإصابة عشرات الاشخاص فى اشتباكات عنيفة بأفغانستان .

المانيا :
١٣ : ٢٨٠ مليون مارك مساهمة من المانيا لتنمية الاراضى المحتلة .
١٥ : المحكمة الدستورية الالمانية ترفض زواج الشواذ .

الامارات :
٩ : عمار النعيمى وليا لعهد امارة عجمان

انجولا :
١٠ : انجولا ترفض محاوله حركة المتمردين لكسب الوقت ، وغارات مكثفة على مواقع التمردين
١٣ : حركة يونيتا المتمردة تصعد هجماتها فى الحولان
٢٥ : بدء محادثات السلام الانجولية فى لوساكا .

إيطاليا :
٢٢ : استقالة ، جوفر يدوكانينو ، رئيس هيئة الاركان بالجيش الايطالى .

باكستان :
١٠ : فوز حزب الشعب فى الانتخابات الاقليمية بباكستان ، وبوتو تدعو فواز شريف للعب دور المعارضة .
١٩ : البرلمان ينتخب بوتو رئيسة للوزراء باغلبية كبيرة . ونواز شريف بنوى مدير عهد جديد فى علاقة المعارضة بالحكومة .

البحرين :
٢٠ : وفاة الشيخ عبد الرحمن فارس آل خليفة سفير البحرين بواشنطن اثر عملية جراحية اجريت له عن عمر يناهز ٥١ عاما .

بريطانيا :
١٠ : تفجارات تهز لندن للمرة الثالثة خلال اسبوع وميجور يرفض المحادثات مع الارهابيين .
١٦ : اضخم مظاهرة ضد العنصرية تتحول الى معركة دموية فى شوارع لندن .

بلجيكا :
١٣ : بلجيكا تنضم للفيلق الالمانى الفرنسى

بوروندى :
٢١ : مصرع فيلكور نداواى رئيس بوروندى وثلاثة من كبار المسئولين فى انقلاب عسكرى

بولندا :
١٨ : ، فالديمير باولاك ، زعيم حزب الفلاحين رئيسا لوزارة بولندا .

تركيا :
٤ : مصرع ٢٦ شخصا بجنوب تركيا اثر انفجار لغم ارضى باحدى سيارات الاتوبيس
١١ : فى اكبر هجوم عسكرى القوات التركية تقتل ٥٠ كرديا فى شمال العراق .
٢٤ : كانسو تشيلر رئيسة وزراء تركيا تجرى تعديلا وزاريا وتتعهد بمكافحة الارهاب فى تركيا .

تونس :
٢٢ : افتتاح المعرض التجارى الافريقى العربى الاول بتونس .

الجزائر :
٦ : مصرع رابح جينرى ٤٥ عاما احد زعماء حزب الاتحاد الشيوعى الجزائرى ومقتل ٤ ارهابيين .
١١ : تنفيذ حكم الاعدام فى ١٣ إرهابيا بالجزائر
١٨ : اغتيال سابع رجل اعلام واضراب الصحفيين بالجزائر .
١٩ : اغتيال ضابطى طيران روسيين بالجزائر .
٣١ : اطلاق سراح الفرنسيين الثلاثة المختطفين فى الجزائر .

جنوب افريقيا :
١ : بدء المباحثات بين مصر وجنوب افريقيا حول مشروع توليد الكهرباء من نهر انجا بزائير وربط مصر بافريقيا واوروبا بالشبكة الكهربائية
٨ : الجمعية العامة ترفع العقوبات عن جنوب افريقيا استجابة للنداء الذى وجهه زعيم المؤتمر الوطنى الافريقى نيلسون مانديلا .
١٥ : فاز زعيم منظمة المؤتمر الوطنى الافريقى نيلسون مانديلا ورئيس جنوب افريقيا فريدريك دى كليرك بجائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٣ مناصفة بينهما .
: قاضى المحكمة العليا يصدر حكما باعدام اثنين من البيض المتطرفين عقب ادانتهما باغتيال كريس هانى الزعيم الافريقى .

سرى لانكا :
٣ : جيش سرى لانكا يستولى على ميناء استراتيجى للمتمردين .

السعودية :
٧ : انظر : الصومال
٢٠ : انظر : مصر

السودان :
٤ : تشكيل حركة جديدة للمقاومة الوطنية بجنوب السودان برأسها القائد الجنوبى الفرد لادوجور .
١١ : الدولار الامريكى يقفز الى ٣٥٠ جنيها سودانيا ، ارتفاع حالات الملاريا لتزايد توالد البعوض .
١٦ : الفريق عمر حسن البشير رئيسا لجمهورية السودان بعد حل مجلس الانقاذ .
١٩ : البشير يعين اللواء الزبير محمد صالح نائبا للرئيس وتعيين الفريق حسان عبد الرحمن وزيرا للدفاع .
٢٥ : رفع حظر التجول الليلى المفروض على الخرطوم منذ ٤ سنوات .

سوريا :
٧ : الرئيس كلينتون يستقبل فاروق الشرع وزير الخارجية بالبيت الابيض ويؤكد التزامه باحلال سلام شامل فى الشرق الاوسط ، وسوريا ترفض اجراء مفاوضات سرية مع اسرائيل .
١٦ : تصريحات لفاروق الشرع وزير الخارجية عقب استقبال الرئيس مبارك له بتمسك سوريا بموقفها من عملية السلام الشامل .

السويد :
١٢ : الاكاديمية السويدية للعلوم تمنح جائزة نوبل للاقتصاد لكل من الامريكيين روبرت فوجل ، دوجلاس نورت .

الصومال :
١ : سقوط ضحايا فى انفجار صاروخ بالخطأ فى مقديشو .
٣ : مصرع جنديين امريكيين فى انفجار لغم بمقديشو .
٤ : اصابة ٥٠٠ صومالى فى معارك مقديشو ومقتل ١٢ جنديا امريكيا واصابة ٧٥ اخرين .
٥ : كلينتون يحذر عيديد من سوء معاملة الاسرى الامريكية وابناء عن اعتزام عيديد إستخدام الاسرى دروعا بشرية لحمايته .
٧ : وصول سفينة اغاثة سعودية للصومال ، ٣٠ الف طن مواد غذائية اجمالى المساعدات .
١٥ : مجلس الشيوخ يقر بقاء القوات الامريكية بالصومال حتى نهاية مارس .
١٩ : كلينتون يقرر سحب القوة الخاصة من الصومال ، واتصالات غير رسمية للامم المتحدة بعيديد .

الصين :
٥ : بعد تجربة نووية صينية تحت الارض امريكا تقرر استئناف تجاربها النووية .
١٧ : فى ختام الجولة الثانية للحوار العربى الصينى المطالبة بتنشيط مساهمة الصين والدول العربية فى صياغة جديدة للعالم .

العراق :
٧ : العراق يسلم الامم المتحدة معلومات حول الاطراف المساهمة فى دعمه عسكريا ، والامم المتحدة تطالب بتقديم تنازلات اخرى لتشهد بالتزام بغداد بالقرارات الدولية .
١٠ : ٥٠ خبيرا يشاركون فى اول مهمه للبحث عن برامج التسلح السرية فى صحراء العراق .
١٧ : قصف عراقى لمركز حدودى كويتى .

سلطنة عمان :
٢ ـ ٤ : قام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بزيارة لليمن تلبية لدعوة رسمية من الفريق على عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة بالجمهورية اليمنية وقد ادلى السلطان قابوس لدى وصوله الى صنعاء ببيان صحفى قال فيه : وأننا على يقين ان هذه الزيارة ستهيىء لنا فرصة طيبة لبحث افاق التعاون المثمر البناء الذى بدأناه فعلا لبناء جسور التواصل والترابط بين بلدينا .
٨ : رحبت سلطنة عمان مجددا بالاتفاق الفلسطينى / الاسرائيلى واعربت عن تطلعها الى احلال سلام شامل يضمن المصالح والحقوق والمنافع المتبادلة لكل الاطراف على اساس تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥ ومبدأ الأرض مقابل السلام .
ودعت السلطنة كل اعضاء الأمم المتحدة لتأييد هذه العملية والمساهمة البناءة فى اى دور تلعبه الأمم المتحدة فى صنع السلام .
واكدت السلطنة ان التعاون الاقليمى من اجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية سيبقى مطلبا مستمرا فى بناء جديد فى منطقة الشرق الاوسط .
جاء ذلك فى كلمة السلطنة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الثامنة والاربعين والتى ألقاها يوسف بن علوى بن عبد الله وزير الدولة للشئون الخارجية .

فلسطين :
١ : كلينتون يفتتح المؤتمر الدولى لدعم الشعب الفلسطينى .
: المؤتمر يتعهد بدفع مليار دولار خلال عامين للوفاء باحتياجات الحكم الذاتى
٣ : ١٨٤ مليون يون دولار من المجموعة الاوروبية ووكالة اونروا ، وكالة غوث اللاجئين الفلسطينين لغزة واريحا .
٥ : اضراب فى غزة ومواجهات فى مخيم البريج حدادا على استشهاد شابين فلسطينيين برصاص قوات الاحتلال .
٦ : انظر : مصر
٩ : عملية فدائية فلسطينية على الساحل الشمالى الاسرائيلى ، واشتباكات تتدخل منها الطائرات والدبابات الاسرائيلية .
: سفير فسلطين فى الاردن : احباط مخطط ايرانى لاغتيال عرفات بمساعده دوله عربية
١١ : استبعاد هانى الحسن عضو حركة فتح من اجتماعات المجلس الفلسطينى لمعارضة افتقا غزة ـ اريحا .
١٢ : المجلس المركزى الفلسطينين يقر اتفاق غزة ـ اريحا وينتخب عرفات رئيسا للسلطة الوطنية .
١٣ : فى بداية تنفيذ اعلان المبادىء الفلسطينين ـ الاسرائيلى اجتماع لجنتى الارتباط غزة ـ اريحا فى مصر (طابا) فى مكاتب لمنظمة التحرير فى امريكا .
١٦ : نبيل شعث يصرح بأن بناء الثقة مع اسرائيل يبدأ باطلاق سراح ١٣ الف معتقل ومسجون

٢٠ : بدء الجولة الثانية من مفاوضات لجنة غزة اريحا في اطابا ، بحث تحديد منطقة اريحا الافراج عن المعتقلين .
٢١ : اغتيال اسعد توفيق الطنطاوي صاحب اول مبادرة سلام فلسطينية اسرائيلية .
٢٤ : منظمة التحرير : الافراج عن اول دفعة من المعتقلين الفلسطينيين .
٣١ : انشاء ١٢٥ الف وحده سكنية في الضفة الغربية لاستيعاب النازحين .
: عرفات نقل مؤسسات المنظمة لمناطق الحكم الذاتي باستثناء الدائرة السياسية .

فنزويلا
٢٢ : اختيار فنزويلي مدعيا عاما لمحكمة جرائم الحرب في البوسنة .

كوريا الجنوبية :
١٠ : مصرع ١٨٠ شخصا في كوريا الجنوبية في اسوأ كارثة بحرية منذ ٢٠ عاما .

الكومنولث :
٢ : سقوط ميناء بجورجيا في ايدي قوات جامسا خورديا ، الرئيس الجورجي المخلوع
: النواب الروس يلغمون مداخل البرلمان ويتبادلون حرب الميكروفونات مع الحكومة
٣ : تأييد امريكي وغربي للرئيس يلتسين وحلف الأطلنطي يحذر من حرب اهلية
٤ : يلتسين يطالب بمحاكمة المتسببين في المذبحة
: سقوط ٥٠٠ قتيل واستسلام حسبو اللاتوف روتسكوى بعد ضمان الجماعة الاوروبية لسلامتها .
٥ : يلتسين يعتزم حل جميع المجالس المحلية ويطرد اثنين من حكام الاقاليم .
٧ : انتخاب حيدر علييف رئيسا لأذربيجان
: يلتسين يعطل المحكمة الدستورية الروسية ويسحب الحرس من امام قبر لينين
٩ : من الطوارئ وحظر المظاهرات وتعليق انشطة احزاب المعارضة في روسيا .
١٠ : يلتسين يحل مجالس المدن والقرى في كل انحاء روسيا ، والمراقبون يؤكدون احكام قبضة الرئيس الروسي على السلطة يهدد الاصلاحات الديمقراطية .
١٦ : تأجيل عودة رائدي فضاء روسيين لعدم وجود صاروخ إطلاق .
١٧ : معارضو شيفرنادزه يستولون على بلده استراتيجية غرب جورجيا .
١٨ : انهاء حالة الطوارىء في العاصمة الروسية واحتجاز عشرات الالاف من الخارجين على القانون .
١٩ : يلتسين يقرر طرد نواب البرلمان المنحل من منازلهم ويقطع عنهم الكهرباء والماء الساخن .
٢٠ : قوات جورجيا تستعيد ٣ مدن رئيسية من المتمردين . روسيا وارمينيا واذربيجان تستعد للتدخل لحماية الطرق المؤدية لتبليسي .
٢٧ : قرار ليلتسين تخصخصه الأراضي الزراعية .
٣١ : مقاطعة الاورال . الجمهورية رقم ٢٢ في روسيا

الكويت
١٣ : بعد اجتماع صباح الأحد مع كريستوفر الكويت قد تم الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي ماليا .
١٧ : توقيع اتفاقية امنية بين فرنسا والكويت .
٢٧ : الاتفاق على تحويل ميناء الشويخ الى منطقة حرة .

لبنان :
١٧ : اصابة ٢ من القوات الدولية بقذيفة في الجنوب اللبناني المحتل .

ليبيا :
٣ : ليبيا ترفض تحديد موعد تسليم المتهمين وفرنسا والغرب يطالب بتعهد ليبي مكتوب بالتسلم .
١٩ : حريق بمقر البعثة العسكرية الليبية في موسكو .
٢٠ : نجاح مصر في تأجيل عرض مشروع تشديد العقوبات ضد ليبيا .

مصر :
١ : بدء المباحثات بين مصر وجنوب افريقيا حول مشروع توليد الكهرباء من نهر ، انجا بزائير وربط مصر بأفريقيا واوروبا بالشبكة الكهربائية
: ٢,١ مليار دولار مساعدات لمصر بالميزانية الامريكية الجديدة .
٢ : وزير الداخلية في تخريج دفعة من ضباط الأمن المركزي . ضبط وثائق تؤكد تورط عناصر ارهابية من الخارج .
٣ : مبارك يوجه كلمة يدعو فيها المواطنين للمشاركة في الاستفتاء .
٤ : قرار جمهوري بترقية الفريق طنطاوي الى رتبة مشير وترقية قائد السلاح الجوى لرتبة الفريق ومشير فخري للفريق فهمي قائد الدفاع الجوي في اكتوبر .
: إقبال جماهيري غير مسبوق على لجان الاستفتاء ومظاهرات تأييد رائعة لمبارك .
٥ : مبارك يتلقى من وزير الداخلية النتائج الرسمية للاستفتاء ٩٦,٢٨ ٪ قالوا نعم لمبارك .
٦ : تحت رعاية مبارك اول قمة بين عرفات ورابين منذ اتفاق غزة - اريحا .
: الاتفاق على تشكيل ٤ لجان فلسطينية اسرائيلية تبدأ أعمالها بلجنتين في القاهرة وطابا .
: الافراج عن الفريق متقاعد سعد الشاذلي رئيس الاركان الأسبق بمناسبة احتفالات اكتوبر
٧ : قرار جمهوري برفع سن تقاعد القضاه الى ٦٤ عاما
٨ : اخلاء سبيل د . حلمي مراد وصحفيين بجريدة الشعب بالضمان المالي واستكمال التحقيق وذلك بعد القبض عليهم بسبب مانشرته الجريدة .
١١ : خيري هاشم رئيسا لاتحاد العمال خلفا للسيد راشد بعد بلوغه سن المعاش .
١٢ : مبارك يؤدي اليمين الدستورية في جلسة غير عادية لمجلس الشعب لبدء فترة الرئاسة الثالثة . ويلقي خطابا سياسيا هاما يحدد فيه ابعاد العمل الوطني في المرحلة المقبلة .
١٣ : مبارك يكلف د . عاطف صدقي بتشكيل الوزارة الجديدة .
: مبارك يبحث مع شيمون بيريز وزير خارجية اسرائيل ، دفع مفاوضات السلام على كافة المسارات .
١٤ : الوزارة الجديدة ادت اليمين الدستورية امام الرئيس .
١٦ : مبارك تسلم رسالة الاسد واستعرض مع الشرع تطورات عملية السلام والعلاقات الثنائية .
١٨ : ٥٠٠ مليون جنيه منحه دنماركية لمشروعات حماية البيئة على مدى ٥ سنوات .
: مبارك يستقبل دينيس روس المنسق الأمريكي لعملية السلام بالشرق الأوسط .
: بارك ويوري موسيفيني بحثا قضايا الصومال وزائير والمنظمة الافريقية .
: في اول اجتماع لمجلس الوزراء الجديد برئاسة صدقي : اجراءات للسيطرة على قيادات التنظيمات الارهابية بالخارج .
١٩ : الرئيسيين مبارك وميتران يبحثان بالقاهرة عملية السلام والأزمة الليبية . الغربية وقضايا افريقيا .
٢٠ : مبارك وفهد بحثا جهود السلام وتطورات الموقف بالخليج والصومال والبوسنة والعلاقات الثنائية بجدة .
٢١ : انتخاب مصر لعضوية المجلس الاقتصادي الاجتماعي وعضوية المجلس الدائم لمجموعة الدول الفرانكفونية .
٢٥ : قررت الجبهة الوطنية الفرنسية (البرلمان) إختيار الرئيس حسني مبارك رجل الدولة .
٢٩ : مبارك يتلقى ارفع اوسمة اليونسكو تقديرا لجهوده التي يبذلها بلا ملل في طريق السلام .

هايتي :
١٦ : مجلس الأمن يقرر فرض حصار بحري على هاييتي . سفن حربية امريكية لمراقبة تنفيذ العقوبات .
١٩ : فرنسا والارجنتين تشاركان في الحصار البحر ضد هاييتي . تصاعد حدة التوتر داخل الجزر وتنفيذ العقوبات الدولية .

بعد تقييد العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة ضد هايتي

الهند

٣٠ زلزال بالهند يعادل انفجار قنبلة هيدروجينية وضحاياه من ٣٠ إلى ٤٠ ألف

[illegible] القوات الهندية تقتحم مجمعا إسلاميا بحثا عن المتطرفين

الولايات المتحدة

٤ محاكمة الإرهابيين المتهمين بتفجير المركز التجاري بنيويورك

٧ فوز الأمريكية السوداء توني موريسون ٦٢ سنة بجائزة نوبل للآداب لعام ١٩٩٣

كلينتون يرسل ٥ آلاف جندي للصومال ويقرر الانسحاب في ٣١ مارس القادم

٢٠ مجلس الشيوخ الأمريكي يرفض تقييد سلطات كلينتون في إرسال قوات لمناطق النزاع

اليابان

١٣ اليابان تدعم تحول روسيا الديمقراطي وموسكو تسحب قواتها من الجزر اليابانية

١٨ أزمة حادة بين طوكيو وموسكو بعد إغراق روسيا نفاياتها النووية في بحر اليابان

٢٠ [illegible] إمبراطورة اليابان [illegible] زوجة الإمبراطور أكيهيتو

اليمن

٥ الحكم بإعدام اثنين من المتطرفين في اليمن

١٦ علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني يقاطع جلسة مجلس النواب اليمني المخصصة لأداء مجلس الرئاسة اليمين الدستورية

١٩ في مؤتمر صحفي مشترك بين ميتران وعلي عبدالله صالح في صنعاء الرئيس اليمني يستبعد وجود أزمة سياسية أو مجرد تباين في الآراء، وميتران رفع العقوبات عن العراق بعد تطبيق القرارات الدولية

يوجوسلافيا السابقة

٢ القوات الكرواتية تطلق النار على ٤٠٠ لاجئ بالبوسنة بعد طردهم من الشطر الغربي من مدينة موستار

٥ قرار مجلس الأمن بمد مدة عمل قوات حفظ السلام

٩ القوات الكرواتية تستخدم الأسرى المسلمين [illegible] بشرية [illegible] لاختراق صفوف البوسنيين

[illegible] الصرب [illegible] حصارهم حول بانيالوكا [illegible] الأمم المتحدة [illegible]

١١ هجمات مدفعية وصاروخية مكثفة على سراييفو ومعارك وسط البوسنة

منظمة العفو الدولية تدين انتهاكات الصرب في اقليم كوسوفو

١٢ الأمراض والمجاعة تهدد حياة مسلمي البوسنة، هجمات مستمرة بالمدفعية على مواقع المسلمين

١٤ القوات الصربية تقصف سراييفو لإجبار المسلمين على قبول اتفاق التقسيم، ومجلس الأمن يدين اعاقة الصرب الملاحة في نهر الدانوب

١٨ تعيين الدكتور شريف البسيوني الأمريكي الجنسية والمصري الأصل رئيسا للمحققين في جرائم الصرب بيوجوسلافيا

اليونان

١٢ باباندريو يعلن تشكيل الحكومة اليونانية الجديدة وتضم كارولوس بابولياس وزيرا للخارجية

نوفمبر ١٩٩٣

أثيوبيا:

١٨ : في ختام أعمال مكتب القمة الأفريقية بأديس أبابا تقدير جهود مبارك لحل الأزمة في الصومال وتحويل صندوق منظمة الوحدة الأفريقية للسلام

الأردن:

٨ : فوز السيدة : توجان فيصل في انتخابات البرلمان الأردني لأول مرة

٩ : النتائج الرسمية لأول انتخابات تعددية في الأردن : جبهة العمل الاسلامي تحصل على ١٦ مقعدا فقط من ٨٠ وانتصارات هامة للمستقلين

٢٣ : طاهر المصري رئيسا للبرلمان الأردني وهو من أشد مؤيدي عملية السلام بالمنطقة

٢٤ : مبارك والملك حسين يبحثان في القاهرة دفع جهود السلام وتنقية الأجواء العربية والعلاقات الثنائية

ارتيريا

٢٨ ارتيريا تقرر الافراج عن مراكب الصيد المصرية المحتجزة داخل مياه البحر الأحمر في شهر ابريل الماضي

اسرائيل

٢ : الليكود يفوز بمنصبي عمدة القدس وتل أبيب

٦ : نجاح تجربة لاطلاق صاروخ السهم ، الاسرائيلي المضاد للصواريخ .

٦١ : أربعة سفن تابعة لحلف الأطلنطي تزور اسرائيل لأول مرة .

: صفقة حمولة من احدث الطائرات الأمريكية لاسرائيل الصفقة تتكون من ٢٠ قاذفة للطيران الليلي

٢٠ : اسرائيل تقبل وجود ١٥ ألف شرطي فلسطيني

٢٢ : أول إعتراف اسرائيلي : الموساد إغتال زعماء فلسطينيين في السبعينات .

: استئناف إجتماعات لجنة غزة - اريحا للقاهرة ٨٣ ٪ من فلسطين القطاع يرفضون التعاون الأمني مع اسرائيل

: استمرار المقاطعة العربية لاسرائيل حتى تنسحب من جميع الأراضي المحتلة

٣٦ قيام العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل وزيمبابوي

اوغندا

١٩ . اوغندا تلغي العقوبات الاقتصادية والتجارية عن جنوب افريقيا المفروضة من حوالي ٣٠ عاما .

إيران

١٧ : طرد دبلوماسيين من ايران بسبب قيامهم بأعمال التجسس على اللاجئين الايرانيين بالسويد

٢٠ : ايران تعين حسن رضاوي حاكما على جزيرة أبو موسى ليصبح أول حاكم للجزيرة

٢٩ : إختطاف طائرة مدنية إيرانية الى العراق

باكستان

١٣ : فوز فاروق ليغاري برئاسة باكستان ويعتبر انتصار ساحق لحزب بوتو

بريطانيا

٨ : غضب في صحافة بريطانيا ضد الديلي ميرور ، بسبب صورة مثيرة للأميرة ديانا

١١ : حرب الكاميرات السرية في بريطانيا التليفزيون ينتقم للأميرة ديانا ويصور فيلما سريا لرئيس تحرير الديلي ميرور

: بدء تنفيذ العقوبات الاقتصادية التى فرضتها الأمم المتحدة ضد هاييتى .

الهند :
٣ : زلزال بالهند يعادل انفجار قنبلة هيدروجية وضحاياه من ٣٠ الى ٤٤ الفا .
١٦ : القوات الهندية تقتحم مجمعا اسلاميا بحثا عن المتطرفين .

الولايات المتحدة :
٤ : محاكمة الارهابين المتهمين بتفجير المركز التجارى بنيويورك .
٧ : فوز الامريكية السوداء « تونى مدريسون » ٦٢ سنة بجائزة نوبل للادب لعام ١٩٩٣ .
: كلينتون يرسل ٥ الاف جندى للصومال ويقرر الانسحاب فى ٣١ مارس القادم .
٢٠ : مجلس الشيوخ الأمريكى يرفض تقييد سلطات كلينتون فى ارسال قوات لمناطق النزاع .

اليابان :
١٣ : اليابان تدعم تحول روسيا الديمقراطى . وموسكو تسحب قواتها من الجزر اليابانية .
١٨ : أزمة حادة بين طوكيو وموسكو تفجرها القاء روسيا نفاياتها المشعة فى بحر اليابان .
٢٠ : اغماء مفاجئة تصيب إمبراطورة اليابان نيشيكو زوجة الامبراطور « اكيهينو » .

اليمن :
٥ : الحكم باعدام اثنين من المتطرفين فى اليمن .
١٦ : على سالم البيض نائب الرئيس اليمنى يقاطع جلسة مجلس النواب اليمنى المخصصة لاداء مجلس الرئاسة اليمين الدستورية .
١٩ : فى مؤتمر صحفى مشترك بين ميتران وعلى عبدالله صالح فى صنعاء :
: الرئيس اليمنى يستبعد وجود ازمة سياسية بل مجرد تباين فى الاراء ، وميتران : رفع العقوبات عن العراق بعد تطبيق القرارات الدولية .

يوجوسلافيا السابقة :
٢ : القوات الكرواتية تطلق النار على ٤٠٠ لاجىء بالبوسنة بعد طردهم ن الشطر الغربى من مدينة موستار .
٥ : قرار مجلس الأمن يمد مدة عمل قوات حفظ السلام .
٦ : القوات الكرواتية تستخدم الاسرى المسلمين كدروع بشرية ملغومة لاختراق صفوف البوسنيين .
: الصرب يشددون حصارهم حول ماجلاى وبيجوفيتش يشرح للأمم المتحدة موقف بلاده .
١٢ : هجمات مدفعية وصاروخية مكثفة على سراييفو ومعرى وسط البوسنة .
: منظمة العفو الدولية تدين انتهاكات الصرب فى اقليم كوسوفو .
١٣ : الأمراض والمجاعة تهدد حياة مسلمى البوسنة . هجمات مستمرة بالمدفعية على مواقع المسلمين .
١٤ : القوات الصربية تقصف سراييفو لاجبار المسلمين على قبول اتفاق التقسيم . ومجلس الأمن يدين اعاقة الصرب للملاحة فى نهر الدانوب .

١٨ : تعيين الدكتور شريف البسيونى الامريكى الجنسية والمصرى الأصل رئيسا للمحققين فى جرائم الحرب بيوجوسلافيا .

اليونان :
١٢ : باباندريو يعلن تشكيل الحكومة اليونانية الجديدة وتضم كارولوس بابولياس وزيرا للخارجية .

نوفمبر ١٩٩٣

اثيوبيا :
١٨ : فى ختام أعمال مكتب القمة الافريقية باديس أبابا تقدير جهود مبارك لحل الأزمة فى الصومال وتحويل صندوق منظمة الوحدة الافريقية للسلام

الأردن :
٨ : فوز السيدة : توجان فيصل فى انتخابات البرلمان الاردني لأول مرة
٩ : النتائج الرسمية لأول انتخابات تعددية فى الأردن : جبهة العمل الاسلامى تحصل على ١٦ مقعدا فقط من ٨٠ وإنتصارات هامة للمستقلين

٢٣ : طاهر المصرى رئيسا للبرلمان الأردنى وهو من أشد مؤيدى عملية السلام بالمنطقة

٢٤ : مبارك والملك حسين يبحثان فى القاهرة دفع جهود السلام وتنقية الأجواء العربية والعلاقات الثنائية

ارتيريا :
٢٨ : ارتيريا تقرر الافراج عن مراكب الصيد المصرية المحتجزة داخل مياه البحر الاحمر فى شهر ابريل الماضى .

اسرائيل :
٢ : الليكود يفوز بمنصبى عمدة القدس وتل ابيب
٦ : نجاح تجربة لاطلاق صاروخ : السهم ، الاسرائيلى المضاد للصواريخ .
٦١ : اربعة سفن تابعة لحلف الاطلنطى تزور اسرائيل لاول مرة .
: صفقة حمولة من احدث الطائرات الأمريكية لاسرائيل الصفقة تتكون من ٢٠ قاذفة للطيران الليلى
٢٠ : اسرائيل تقبل وجود ١٥ الف شرطى فلسطينى
٢٢ : أول إعتراف اسرائيلى : الموساد إغتال زعماء فلسطينيين فى السبعينات .
: استئناف إجتماعات لجنة غزة - اريحا للقاهرة ٨٣ ٪ من فلسطين القطاع يرفضون التعاون الأمنى مع اسرائيل .
: استمرار المقاطعة العربية لاسرائيل حتى تنسحب من جميع الأراضى المحتلة .
٢٦ : قيام العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل وزيمبابوى

اوغندا :
١٩ : أوغندا تلغى العقوبات الاقتصادية والتجارية عن جنوب افريقيا المفروضة من حوالى ٣٠ عاما .

إيران :
١٧ : طرد دبلوماسيين من ايران بسبب قيامهم بأعمال التجسس على اللاجئين الايرانيين بالسويد
٢٠ : ايران تعين حسن رضاوى حاكما على جزيرة أبو موسى ليصبح أول حاكم للجزيرة
٢٩ : إختطاف طائرة مدنية إيرانية الى العراق

باكستان :
١٣ : فوز فاروق ليغارى برئاسة باكستان ويعتبر انتصار ساحق لحزب بوتو

بريطانيا :
٨ : غضب فى صحافة بريطانيا ضد : الديلى ميرور » ، بسبب صورة مثيرة للأميرة ديانا
١١ : حرب الكاميرات السرية فى بريطانيا : التليفزيون ينتقم للأميرة ديانا ويصور فيلما سريا لرئيس تحرير الديلى ميرور

جزر القمر :
٢٠ : توقيع وثائق انضمام العضو ال ٢٢ للجامعة العربية
: وزير الخارجية يصرح بأن جزر القمر تحتاج لخطة التعريب

جنوب افريقيا :
١٨ : دستور جديد ينهى التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا

زيمبابوى :
٢٦ : قيام العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل وزيمبابوى

السعودية :
١٦ : بدء إجتماعات وزراء خارجية التعاون الخليجى دورتهم ال ٤٩ بالرياض

السنغال :
٨ : فوز السنغالى جاك ضيوف بمنصب مدير عام منظمة « الفاو »

السودان :
٧ : السلطات السودانية تفرج عن ثلاثة مصريين كانوا معتقلين فى السجون السودانية منذ ٢٤ يونيو الماضى .

سوريا :
٢٣ : مصر تشترك مع ٨ دول عربية فى مؤتمر رعاية الصم بدمشق

الصومال :
٢٧ : مصر تشارك فى مؤتمر اديس ابابا حول تنظيم المساعدات وإعادة بناء الصومال

الصين :
٥ : مسلح يختطف طائرة صينية الى تايوان ويعلن استسلامه .
١٢ : الصين وروسيا توقعان إتفاقية عسكرية مدتها ٥ سنوات
١٣ : تحطم طائرة ركاب صينية اثناء هبوطها فى مطار مدينة « اوروم كى » غرب الصين

العراق :
١٨ : مجلس الامن يقرر إستمرار العقوبات الشاملة على العراق

سلطنة عمان :

١٨ : ألقى السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان خطابا هاما بمناسبة العيد الوطنى لسلطنة عمان ، وحول السياسة الخارجية قال : لننا نعمل مع اشقائنا فى دول مجلس التعاون الخليجى على ضمان الاستقرار والأمن فى منطقتنا ، كما نسعى جاهدين الى الاسهام فى ارساء دعائم السلم وتخفيف معاناة الشعوب التى تكابد ويلات الحروب والظلم والاضطهاد . ومن هذا المنطلق ندعو الى حل جميع المشاكل الاقليمية بالطرق السلمية .

فرنسا :
١٩ : مجموعتان من الأكراد تحتلان كاتدرائية نوتردام . بباريس ومحطة تليفزيون بمارسيليا احتجاجا على تهمة الانتماء او الاتصال بحزب عمال كردستان .
: إحباط محاولة إختطاف طائرة هليكوبتر مصرية قام بها فرنسيان لتهريبهما الى الخارج .
٢٦ : البرلمان الفرنسى يقر قانون الحد من المهاجرين

فلسطين :
٣ : إعتقال عدنان ياسين نائب حكم بلعاوى سفير فلسطين فى تونس ونجله هانى ياسين لتورطهما فى عمليات تجسس لحساب جهاز المخابرات الاسرائيلى الموساد .
٦ : هانى الحسن رئيسا للجنة الفلسطينية المشرفة على لجان المفاوضات متعددة الأطراف
٢٠ : الدينار الاردنى سيكون العملة الفلسطينية المؤقتة
٢٢ : تخريج فوج امنى فلسطينى بعد تدريبه بمصر
٢٥ : اعنف مصادمات فى قطاع غزة منذ التوقيع على إتفاق الحكم الذاتى ، إصابة ٤٠ فلسطينيا ورابين يهدد بتأجيل تنفيذ الاتفاق

فنزويلا :
٣٠ : رفع الحصانة عن رئيس فنزويلا الاسبق لوسنتش لمحاكمة بتهمة الفساد .

الكومنولث الجديد :
٦ : يلتسين يتراجع عن اجراء انتخابات رئاسية مبكرة

ليبيا :
٧ : ليبيا طلبت رسميا من سويسرا محاكمة المتهمين فى لوكيربى .

مصر :
٨ : مصر عضو بالمجلس التنفيذى لليونسكو بعد فوزها باعلى نسبة للاصوات
٩ : الخبير المصرى محمد على نيازى رئيسا لادارة التفتيش والتحقيقات للامم المتحدة
٢٣ : الرئيس مبارك يتسلم أوراق إعتماد ١٥ سفيرا جديدا لبلادهم فى القاهرة
٢٤ : مبارك والملك حسين يبحثان فى القاهرة دفع جهود السلام وتنقية الاجواء العربية والعلاقات الثنائية .
٢٥ : نجاة عاطف صدقى من محاولة إرهابية اثمة قرب منزله بمصر الجديدة
٢٩ : الرئيس حسنى مبارك يفتتح المتحف الحربى القومى بالقلعة بعد تطويره
: مصر وبريطانيا توقعان اتفاقية للتعاون القضائى بينهما
: اغلاق التمثيل التجارى المصرى بهامبورج

النمسا :
٢٣ : بدء اجتماع الأوبك فى فيينا لبحث التهديدات لمستوى أسعار البترول
٢٤ : منظمة الاوبك تقرر الحفاظ على سحب الأنتاج الحالى البالغ ٢٤,٥٢ بليون برميل يوميا

نيجيريا :
١٥ : رفع اسعار الوقود فى ٦٧ ٪ ويشل حركة الطيران
١٧ : إستقالة ارنست شونيكان الرئيس المؤقت لنيجيريا وتعيين سانى اباشا وزير الدفاع مكانه
١٨ : فى تصعيد خطير للأزمة نيجيريا : حل جميع المؤسسات الديمقراطية بعد إستيلاء العسكريين على الحكم ، تشكيل مجلس عسكرى مؤقت وطرد حكام الولايات وحظر الأنشطة السياسية .
٢٣ : تعيين : بابا جاناكينجيبى « نائب ابيولا وزيرا لخارجية نيجيريا

هولندا :
٣٠ : هولندا أول دولة تبيح قتل المرضى الميؤس من شفائهم

الولايات المتحدة :
٨ : كلينتون يقبل استقالة : الرجل الثانى « كلينتون وارثون » فى الخارجية
١٨ : إنتصار سياسى وشخصى كبير لكلينتون بموافقة مجلس النواب على اتفاقية (نافتا) بانشاء اكبر منطقة للتجارة الحرة وتضم ٣٧٠ مليون مستهلك فى كندا وامريكا والمكسيك .
٢٠ : الكشف عن أن المخابرات الأمريكية تهرب الكوكايين الى امريكا فى عام ١٩٩٠ و ٢٢ مليار دولار لمحاربة الجريمة المسلحة
٢١ : قمة الباسفيك فى مدينة سياتل بولاية واشنطن الامريكية تقرر إقامة مجموعة إقتصادية ضخمة ، الدعوة لازالة الحواجز التجارية واختتام مفاوضات الجات فى موعدها

اليابان : ٨ : فوز « يوزان فيوجيتا » مرشح الحزب الليبرالى الديمقراطى بانتخابات اختيار حكم جديد لمدينةهيروشيما

يوجوسلافيا السابقة :
٢٢ : المجموعة الاوروبية تقرر : تعليق العقوبات المفروضة على الصرب



نشاط الأمم المتحدة

إعداد : نادية عبدالسيد

الجمعية العامة :

ـ شارك فى الدورة السنوية ٤٨ للجمعية العامة ٣٠ رئيس دولة أو حكومة وتعاقب على منصة الجمعية العامة ٨٠ وزيرا للخارجية وافتتح الدورة صمويل انسانالى (جويانا) فى حضور الأمين العام الدكتور بطرس غالى ومندوبى ١٨٤ دولة عضو فى المنظمة الدولية . وتضمن جدول اعمال الدورة ١٥٧ بندا من بينها موضوع التعاون بين الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية ، والوضع فى الشرق الأوسط ، وسياسات الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا ، والوضع فى امريكا الوسطى ، ونزع الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية ، ووضع المرأة والتنمية فى مختلف ارجاء العالم والمسائل المتعلقة بالبيئة والسكان . وقد وصف الدكتور بطرس غالى هذه الدورة بأنها « دورة سلام » وبدأت الجمعية العامة اعمالها بالموافقة على تقرير « جدول اعمال السلام » الذى اقترحه الأمين العام وصاغته لجنة خاصة برئاسة مصر واقرت الجمعية العامة هذا التقرير (٢١ / ٩) .

ـ قدم د . بطرس غالى التقرير السنوى عن أعمال المنظمة الذى شكل الموضوع الاساسى للمناقشة العامة ، واعتبر التقرير اطول تقرير تقدم به أى أمين عام للمنظمة الدولية منذ سنوات واشتمل التقرير على مقدمة وأربعة فصول تضمنت : تنسيق استراتيجية شاملة ، تطوير المجتمع العالمى ،، التوسع فى مجال الدبلوماسية الوقائية وتقديم المساعدة الانسانية وتسوية المنازعات وخلاصة تقوية الاساس الانسانى (انظر نص التقرير ـ ملحق عدد اول اكتوبر من مجلة السياسة الدولية) . واشارت مقدمة التقرير الى أن الأمم المتحدة أدركت ان فرصة جديدة قد سمحت بانتهاء الحرب الباردة واصبح بامكان المنظمة ان تؤدى دورها المحورى فى ارساء النظام العالمى وتحقيق التقدم والازدهار . وهكذا استخدمت الامكانات الهائلة للمنظمة الدولية فى محاولة اقامة نظام عالمى اكثر استقرارا . وذكر التقرير ان انجازات كبرى قد تحققت فى كل الميادين تقريبا ، وأوضح انه كانت هناك ايضا نكسات ومواطن قصور كثيرة ولذلك فإن جدول الاعمال والمهمات يشمل قضايا العالم الكثيرة والمعقدة فى معظم الأحيان .. واضاف التقرير الى انه اتضح خلال هذه الفترة ترابط المهمات فى ميدان حفظ السلام واتسعت دائرة عمليات الأمم المتحدة مثل كمبوديا والصومال ويوغسلافيا السابقة الى ابعد مما هو تقليدى بالفكر والتعريف .. ان بدء الجيل الجديد لحفظ السلم لايقتصر على الأبعاد العسكرية فقط بل يتعداها الى الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية والبيئية وهذه كلها تستدعى المنهج الموحد والمتكامل .

وهذا ما ينطبق ايضا على التنمية فهى لم تعد مجرد خطط اقتصادية وموارد طبيعية ، بل لابد من ان تكون العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية جزء لايتجزأ من منهج متكامل .. ويبدو انه ليس هنالك حتى الان اى اتفاق عام على مفهوم علمى جديد للتنمية والى ان يتحقق ذلك تظل الامم المتحدة تواجه سلسلة متعاقبة من الصراعات . واعتبر د . غالى « ان التنمية لن تزدهر من دون ان يوازيها تقدم رئيسى آخر هو التحول نحو الديمقراطية » .

واكد التقرير أنه فى الأمم المتحدة الجديدة ينبغى ان يكون التنسيق بين هذه الجوانب كلها فى صلب مهمة متكاملة متماسكة شاملة النظرة والأسلوب ، وأوضح ان اهداف المجتمع الدولى أبعد منالا من الامكانات المتاحة .

وحاول الأمين العام فى تقريره ان يكون واقعيا وشاملا لكى يوجه انظار الدول الاعضاء الى مدى وحجم المهمات التى واجهتها فى السنة السالفة ، وخلص التقرير الى أن متابعة البرامج والتدابير العاجلة التى اتخذت خلال العام تقتضى التزاما طويل الاجل باقامة مجتمع دولى يتورط فيه العدل ويأخذ دائما بأسباب الراحة والازدهار .

ـ قررت الجمعية العامة رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا استجابة للنداء الذى وجهه زعيم المؤتمر الوطنى الافريقى نيلسون مانديلا الى دول العالم برفع العقوبات عن بلاده (١٠/٨) .

ـ اتخذت الجمعية العامة قرارا تاريخيا لتكثيف التعاون بين مختلف دول العالم لمكافحة تجارة المخدرات بهدف القضاء على الروابط المتنامية بين عصابات تهريب المخدرات الدولية والجماعات الارهابية التى وجدت فى هذه التجارة مصدرا سخيا للتمويل يصعب الكشف عنه مع توافق اهداف الجانبين لزعزعة الاستقرار السياسى بكل

صورة ممكنة (٢٩/ ١٠) .

اصدرت الجمعية العامة قرارا يطالب كوريا الشمالية بالرضوخ لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وأوضح القرار ان رفض كوريا الشمالية التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية يشكل سابقة خطيرة . وافق على القرار ١٤٠ دولة مقابل رفض دولة واحدة هى كوريا الشمالية وامتناع انجولا والصين وكوبا وغانا وغينيا والعراق ومالى والسنغال وفيتنام عن التصويت (٢/ ١١) .

– انشات اللجنة الثالثة المتفرعة عن الجمعية العامة والمكلفة بالبحث فى المشاكل المتعلقة بحقوق الانسان فريق عمل لبحث استحداث منصب مفوض لحقوق الانسان (١٦/ ١١) .

– أحال د . بطرس غالى تقريرا أعدته لجنة حقوق الانسان الى الجمعية العامة حضت فيه اللجنة طهران الى وضع حد للتصفيات التى تطال المعارضين فى الخارج وتحديد المسئولين عن هذه العمليات الاجرامية ومعاقبتهم . وحمل التقرير الاستخبارات الايرانية مسئولية تهديد المعارضين او محاولة قتلهم (١٦/١١) .

– وقعت باكستان والمفوضية العليا للاجئين اتفاقا يتناول سبل اعادة اللاجئين الافغان المقيمين فى باكستان الى بلادهم والذين يقدر عددهم بنحو ٣,٥ مليون مهاجر (٢٠/ ٩) . وفى تطور لاحق افاد تقرير للجنة حقوق الانسان أن « تهديدات خطيرة لاتزال تلقى بثقلها على حق الحياة » فى افغانستان ورات اللجنة ان على الحكومة الافغانية ان تطبق احكام اتفاقيتى اسلام اباد للسلام » اللتين تنصان على تشكيل لجنة انتخابية ومجلس أعلى لصياغة دستور جديد (٢٣/ ١١)

– تناولت مناقشات الجمعية العامة ضرورة اصلاح هيكل عضوية مجلس الأمن ليعكس تمثيل الـ ١٨٤ دولة الاعضاء بشكل عادل . وطالب ممثلو حوالى ٤٠ دولة بالاشترك فى المناقشة ، وعرض د . نبيل العربى مندوب مصر الدائم لدى المنظمة الدولية فى الكلمة التى القاها امام الجمعية العامة اقتراحا يقضى بتخصيص مقعدا او اكثر لكل منظمة اقليمية فى العالم دون حق الفيتو واكدت المانيا واليابان مساعيهما للحصول على عضوية دائمة فى المجلس (٢٤/ ١١) .

– صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتراضى على قرار يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة من اجل تنظيم الاستفتاء فى الصحراء ، وبموجب القرار تسمح الجمعية العامة للأمين العام بتخصيص نفقات فى حدود المبلغ الاجمالى ٣,٢ مليون دولار شهريا خلال الفترة من اول سبتمبر حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ (١٥/ ٩) . وفى تطور لاحق

اعلن د . بطرس غالى فى تقرير رفعه الى مجلس الأمن انه يبدو جليا انه من المستحيل اجراء الاستفتاء كما هو مقرر فى نهاية العام الحالى ، نظرا الى الصعوبات التى لم تحل ، مع المغرب وجبهة البوليساريو (٢٧/ ١١) .

– انتخبت الجمعية العامة القاضى المصرى جورج ابى صعب عضوا من بين ثمانية قضاة فى هيئة محكمة جرائم الحرب التى شكلتها الأمم المتحدة لمحاكمة مجرمى الحرب فى البوسنة ، ويستمر عمل القضاة المنتخبين ٤ سنوات قابلة للتجديد بداية من ١٥ نوفمبر (١٦/ ٩) .

مجلس الأمن :

البوسنة والهرسك :

– تم فى اول سبتمبر التوقيع على اتفاق لوقف اطلاق النار فى موستار جنوب البوسنة تحت اشراف الأمم المتحدة بين قوات مجلس الدفاع الكرواتى وقوات المسلمين وتعهد الجانبان « ضمان حرية حركة تامة لقوة الحماية » ولمراقبى المجموعة الأقتصادية الاوربية وتبادل الاسرى بين الطرفين (٢/ ٩) .

– حذر رئيس بعثة الأمم المتحدة فى البوسنة من عواقب انهيار محادثات السلام اليوغسلافية فى جنيف ، واكد أن تدهور الموقف فى البوسنة ستكون له انعكاسات خطيرة على سير عمليات الاغاثة الانسانية ومهمة قوات حفظ السلام (٢/ ٩) .

– حض مجلس الأمن الاطراف المتحاربة فى البوسنة والهرسك على استئناف المحادثات على مشروع السلام الذى قدمه الوسيط الاوربى اللورد اوين والدولى ثورفالد شتولتنبرغ الذى يقضى باعطاء المسلمين ٣٠ بالمائة من اراضى البوسنة مقابل ٥٢ بالمائة للصرب و١٧ بالمائة للكروات (٤/ ٩)

– فى جلسة غير رسمية مغلقة عقدها مجلس الأمن دعا الرئيس بيكوفيتش الى استخدام القوة ضد الاطراف التى تمنع قوافل المساعدات الانسانية من الوصول الى وجهتها وحث مجلس الأمن على المطالبة بوقف فورى وغير مشروط للنار فى بلاده (٨/ ٩) .

– فى بيان قصير اصدره مجلس الأمن اعرب منه عن « قلقه العميق » ازاء تصعيد القتال فى كرواتيا ، كما أعرب عن قلقه ازاء تقارير عن احتجاز كروات البوسنة لاعداد من مسلمى البوسنة فى معسكرات اعتقال فى ظروف تبعث على الأسى وطالب بتمكين اللجنة الدولية للصليب الأحمر من دخول المعسكرات دون أية عراقيل

اعلن الرئيس البوسنى بيجوفق والرئيس الكرق فرانيو توجمان توصلهما لاتفاق لوقف اطلاق النار بين القوات الحكومية المسلمة والميلشيات الكرواتية فى البوسنة يشمل اغلاق معسكرات الاعتقال التى يقيمها الجانبان واعادة فتح الطرق امام قوافل الاغاثة الانسانية (١٥/ ٩)

– اعلن الرئيس الصربى سلوبودان ميلوسيفتش عن قرب التوقيع على اتفاق لاحلال السلام فى البوسنة معربا عن الاستعداد لمنح المسلمين نسبة اضافية من الاراضى . جاء ذلك التصريح قبل اجتماع دعا الى عقده فى مطار سراييفو الوسيطان الدوليان ووافقت الاطراف الثلاثة على المشاركة فيه للتوقيع على اتفاق السلام (١٧/ ٩) .

– اجتمع الوسيطان الدوليان مع زعماء الاطراف المتحاربين فى البوسنة على متن سفينة حربية بريطانية فى البحر الادرياتيكى فى محاولة لانقاذ اتفاق السلام ، وتضييق الفجوة التى تفصل بين اطراف النزاع لتقسيم البوسنة على اساس قومى الى ثلاث دويلات فى اطار اتحاد كونفيدرالى فضفاض (٢٠/ ٩) . واعلن وزير خارجية البوسنة انه تم التوصل الى اتفاق بشأن مطالب المسلمين الخاصة بالحصول على منفذ على البحر الادرياتيكى وتسوية بعض نقاط الخلاف (٢١/ ٩)

– اصدرت كرواتيا انذارا للأمم المتحدة لتحديد موعد اقصى لنزع سلاح الانفصاليين الصرب الذين يسيطرون على ثلث اراضى البلاد او سحب قوات حفظ السلام من زغرب بحلول ٢٠ نوفمبر . وكان الأمين العام قد أوصى أن تمدد مهمة الحماية الدولية ستة أشهر ، الا انه رفض طلب زغرب ان تتحرك المنظمة الدولية لتسريع عملية اعادة الاراضى التى احتلها الصرب الى السيادة الكرواتية (٢٣/ ٩) .

– بعث د . بطرس غالى برسالة الى رئيس مجلس الأمن للتشاور مع اعضاء المجلس حول تعيين سولى جيهانجيز وزير العدل الهندى السابق فى منصب المدعى العام للمحكمة الدولية المشكلة لمحاكمة مجرمى

الحرب ف يوغسلافيا السابقة (٢٥/ ٩) .

ـ أصدر مجلس الأمن القرار ٨٦٩ الذى حدد بموجبه مهمة قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ف يوغسلافيا السابقة اربعا وعشرين ساعة فقط بناء على طلب ملح من روسيا (١/ ١٠) لرغبة وزير الخارجية اندريه كوزيريف الذى كان متواجدا ف نويويرك ف اجراء مشاورات عاجلة مع موفدين صربيين وكرواتيين .

ـ بموجب القرار ٨٧١ وافق مجلس الأمن بالاجماع على تحديد مهمة قوات حفظ السلام الدولية ف يوغسلافيا السابقة لستة اشهر بعدما سحب روسيا اعتراضاتها على التحذير الذى تضمنه القرار الى بلجراد بأن اقامتها العراقيل ف وجه تسوية مشكلة الأقلية الصربية ف كرواتيا يعنى استمرار العقوبات المفروضة عليها (٥/ ١٠) .

ـ اكد الرئيس بيجوفيتش تمسكه بعدم قبول الخطة الدولية لتقسيم البوسنة الى ثلاث دويلات مستقلة ، مالم يتم استعادة مسلمى البوسنة للمناطق التى تعرضت للتطهير العرقى ، ودعا الجميع ف خطابه امام الجمعية العامة الى الاستماع الى مبررات رفض البرلمان البوسنى لهذه الشروط . وف تطور آخر دعا بيجوفتيش الأمم المتحدة الى ضرورة تطبيق قراراتها ف المجال الانسانى لاحترام وقف اطلاق النار والسماح بمرور المساعدات الانسانية ورفع الحصار المفروض على سراييفو وبلدان اخرى ف البوسنة خاصة المناطق الامنة التى اعلنتها المنظمة الدولية (٨/ ١٠)

ـ أعرب بيان رئاسى غير ملزم اصدره مجلس الأمن عن قلقه البالغ ازاء قيام منظمتين صربيتين غير حكوميتين بتعطيل الملاحة ف نهر الدانوب وفرض رسوم على السفن الأجنبية التى تعبر القطاع النهرى الخاضع لاتحاد يوغسلافيا السابق ردا على العقوبات المفروضة على جمهوريتى الصرب والجبل الأسود واكد ان فرض الرسوم يمثل انتهاكا للالتزامات الدولية الخطية التى قدمتها حكومة الصرب لضمان الملاحة ف الجنوب (١٤/ ١٠) .

ـ بموجب القرار رقم ٨٧٧ وافق مجلس الأمن بالاجماع على تعيين رامون اسكوفار الفنزويلى مدعيا عاما ف المحكمة الدولية التى اقامتها الأمم المتحدة ف مطلع العام الحالى للنظر ف جرائم الحرب التى ارتكبت ف يوغسلافيا السابقة (٢٢/ ١٠) .

ـ هدد قادة القوات الكرواتية باستخدام القوة العسكرية لمنع القوات الدولية من مواصلة التحقق من الوضع ف قرية ستوبنى دو المسلمة وسط البوسنة بعد ان احرقها الكروات بالكامل (٢٧/ ١٠) . واصدر مجلس الأمن ادانة شديدة للمذبحة التى شهدتها القرية كما دان الهجمات التى شنتها جماعات مسلحة أخرى على افراد من قوة الأمم المتحدة (٢٩/ ١٠) .

ـ فشلت المحادثات السرية التى جرت ف اوسلو بين مسئولى الكروات واقليم كرابينا بسبب اصرار الوفد الكرواتى على أن اقليم كرابينا جزء من كرواتيا وليس دولة مستقلة كما يرغب الصرب ، واعلن ثوت فوليبك وسيط الأمم المتحدة أن المحادثات بين الجانبين سوف تستأنف قريبا ف مكان آخر . وقد جاء انهيار المحادثات بعد يوم من مبادرة السلام التى اطلقها الرئيس الكرواتى توجمان والتى تضمنت استعداد حكومته للتوقيع خلال خمسة عشر يوما على اتفاق لوقف النار مع حرب كرابينا ولمنحهم حكما ذاتيا (٣/ ١١)

ـ أعلن رئيس مجلس الأمن خوسيه لويس خيوس ان الأمم المتحدة ستجرى تحقيقا للكشف عن ملابسات حادث اختطاف الصرب لاثنين من مسئولى وزارة الداخلية ف البوسنة من داخل احدى سيارات الامم المتحدة (٩/ ١١) .

ـ وجهت حكومة البوسنة نداء عاجلا لمجلس الأمن للتدخل لرفع الحصار العربى المفروض على سراييفو أو رفع الحظر من الأسلحة الى البوسنة لتمكين المسلمين ضد الدفاع عن انفسهم جاء ذلك عقب اعلان مجلس الأمن استنكاره الشديد لتعدى الصرب على قافلة تابعة للأمم المتحدة ووصف بيان مجلس الأمن الهجوم بأنه عمل جبان ، وناشد المجلس اطراف الصراع ف البوسنة تسهيل طرق قوافل الاغاثة الانسانية خلال أشهر الشتاء تجنبا لكوارث بشرية لايمكن التكهن بحجمها (١٠/ ١١) .

ـ أعلنت الولايات المتحدة انه تم جمع المعلومات عن انتهاكات حقوق الانسان وجرائم الحرب ف الاتحاد اليوغسلافى السابق وسوف تقدم هذه المعلومات الى المحكمة الدولية المعنية بمحاكمات مجرمى الحرب ف يوغسلافيا (١٠/ ١١) .

ـ أجرى المبعوث الروسى فيتالى تشيركينى محادثات مع الزعيم الصربى ف البوسنة كارادزيتش عرض خلالها مبادرة من جانب لحل الأزمة واشار المبعوث الروسى الى ان اية تسوية سلمية يجب أن تكون مرتبطة بانهاء العقوبات المفروضة على جمهوريتى الصرب والجبل الاسود (١٣/ ١١) .

ـ وجهت ساداكو اوجاتا رئيسة مفوضية شئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة دعوة للقيادات السياسية والعسكرية الصربية والكرواتية والمسلمة للاجتماع ف جنيف لبحث سبل تجنب حدوث كارثة انسانية مروعة ف البوسنة خلال الشتاء الحالى وامكانية اعادة طرق الامدادات الانسانية التى تعطل معظمها ، واسفر الاجتماع عن اتفاق لانقاذ المدنيين من خطر المجاعة والسماح بمرور قوافل الاغاثة لانقاذ ٣ ملايين شخص ف سراييفو (١٩/ ١١) .

ـ بدأت المحكمة الدولية لجرائم الحرب ف البوسنة مباشرة مهامها بمدينة لاهاى لمعاقبة مرتكبى جرائم الابادة الجماعية والاغتصاب والتطهير العرقى بالبوسنة (١٧/ ١١) ، وتم انتخاب القاضى الايطالى انطونيو كاسيس رئيسا واليزابيث بنيتو عن كوستاريكا نائبة للرئيس (١٩/ ١١) .

ـ أعلن ديلى كلايس الرئيس الحالى للمجموعة الأوروبية اتفاق وزراء خارجية المجموعة بالاجماع على خطة تقضى بتعليق العقوبات المفروضة على الاتحاد اليوغسلافى الجديد جمهوريتى (الصرب والجبل الأسود) بشرط ممارستها للضغوط على حرب البوسنة للتنازل عن مزيد من الأراضى للمسلمين (٢٢/ ١١) .

ـ بعد توقف دام شهرين لمباحثات السلام ف البوسنة أعلن مسئولون ف الأمم المتحدة ان كلا من الرئيس البوسنى بيجوفيتش والصربى سلوبودان ميلوسوفيش والكرواتى تودجمان قد وافقوا على استئناف المباحثات يوم ٢٩ نوفمبر بناء على دعوة من الأمم المتحدة بهدف انهاء الحرب ف البوسنة (٢٤/ ١١) .

ـ أعلن رؤساء البوسنة والصرب وكرواتيا ف جنيف ، موافقتهم المبدئية ، على خطة السلام الجديدة التى اقترحها وزراء خارجية المجموعة الأوروبية وتضمنت تخفيف العقوبات المفروضة على جمهوريتى الصرب والجبل الأسود اذا تنازل صرب البوسنة عن اراضى للمسلمين ، وف الجلسة الافتتاحية للاجتماع الذى ضم الوزراء الأوروبيين وقادة الفرقاء المتحاربين اعلنت بلجيكا رئيسة المجموعة الاوروبية للدورة الحالية ان المجموعة مستعدة لاعادة اعمار البوسنة اذا توصل الصرب والكروات والمسلمون الى تسوية سياسية (٢٩/ ١١) .

ـ حذرت حكومة البوسنة من أن محادثات السلام ف جنيف معرضة لخطر الانهيار بسبب رفض الصرب التفاوض على اساس خطة السلام التى قدمتها المجموعة الأوروبية (٣٠/ ١١) .

جورجيا :

ـ تم انشاء وفد مراقبة تابع للأمم المتحدة ف جورجيا يتولى مراقبة احترام القوات الجورجية والانفصاليين الابخاز وقف اطلاق النار ، ووافق مجلس الأمن على اقتراح د. بطرس غالى بتعيين الجنرال الدانمركى جون هفيد جار رئيسا للمراقبين العسكريين (٣/ ٩)

ـ ارجئت مفاوضات السلام بين جورجيا والانفصاليين الابخاز وروسيا والتى كان مقررا لها يوم ١٢/ ٩ لمدة اسبوعين بسبب عودة التوتر بين حكومة تبليس والانفصاليين (١٣/ ٩) .

ـ ادان مجلس الأمن الهجمات التى شنتها القوات المتمردة الانجازية ضد القوات الحكومية الجورجية منتهكة بذلك وقف اطلاق النار الذى تم التوصل اليه فى يوليو الماضى ، ودعا الأمين العام للأمم المتحدة جميع الأطراف المتحاربة وخاصة الطرف الابخازى الى وقف اطلاق النار والانسحاب الى خطوط وقف اطلاق السابقة (١٧ / ٩) .

ـ دعا مجلس الأمن فى ثانى بيان له خلال يومين الى وقف فورى لاطلاق النار واستئناف المحادثات بين الجانبين . ودعا مجلس الأمن جميع الدول الى تشجيع طرفى النزاع فى جورجيا على الالتزام بوقف اطلاق النار من جديد (١٨ / ٩) .

ـ وجهت الأمم المتحدة نداء الى حكومة جورجيا والانفصاليين الانجاز لعقد مباحثات السلام بينهما فى جنيف يوم ٣٠ سبتمبر بهدف التوصل الى اتفاق لانهاء النزاع فى اقليم ابخازيا (٢٥ / ٩)

ـ سقطت مدينة سوخومى عاصمة اقليم انجازيا فى ايدى المتمردين الانجاز بعد ١١ يوما من القتال بين المتمردين والقوات الجورجية . وصرحت تيريزا اغاستاتو كبيرة المتحدثين باسم الأمم المتحدة فى جنيف ان الامانة العامة للأمم المتحدة قررت ارجاء محادثات السلام الى موعد لاحق بالنظر الى الأوضاع الراهنة (٢٨ / ٩)

ـ وجه الرئيس الجورجى ادوارد شيفارنادذة نداء الى الأمم المتحدة لانقاذ عشرات الآلاف من مواطنيه من المجاعة والمرض والموت اثر سقوط اخر معقلين للقوات الجورجية فى انجازيا فى يد الانفصاليين . وفى رسالة وجهها الرئيس الجورجى الى الأمين العام د . بطرس غالى اعتبر شيفارنادزة ، ان تحرك الأمم المتحدة لم يكن كافيا لايجاد تسوية للنزاع الابخازى » . (١ / ١٠) .

ـ ادان مجلس الأمن بشدة بموجب القرار ٨٧٦ ـ الذى صدر بالاجماع ـ الانتهاك الخطير من الجانب الانجازى لاتفاق وقف اطلاق النار وطلب ان تمتنع جميع الأطراف عن استخدام القوة ودعا جميع الدول الى منع تقديم أى مساعدة فيما عدا المساعدة الانسانية الى الجانب الابخازى وخاصة منع توريد الأسلحة والذخائر مع اتاحة وصول المساعدة الانسانية من دون عائق (٢٠ / ١٠)

ـ أشاد مجلس الأمن فى بيان أصدره بدور القوات الروسية فى تأمين طرق المواصلات الحيوية فى غرب جورجيا . وحذر المجلس من خطورة استمرار الحرب الأهلية . وأوضح البيان ان الموافقة على تدخل القوات الروسية فى جورجيا لا تعنى دعم أى تدخل روسى فى دول الاتحاد السوفيتى السابق (٩ / ١١)

ـ بدأت مفاوضات السلام التمهيدية بين الجورجيين والابخاز فى جنيف برئاسة ادوارد برونر الممثل الخاص للأمين العام (٣٠ / ١١) .

ـ وقعت حكومة جورجيا والثوار الابخاز اتفاق هدنة مبدئيا تمهيدا للدخول فى مفاوضات للتوصل الى حل سلمى للنزاع بينهما . ويشمل الاتفاق المبدئى وقف الاعتداءات اضافة الى تبادل السجناء وعودة المهجرين الى منازلهم مع تمركز قوة حفظ سلام دولية لمراقبة تطبيق الاتفاق (١ / ١٢) .

ارمينيا واذربيجان :

ـ دعا مجلس الامن كلا من ارمينيا واذربيجان الى احترام اتفاق وقف اطلاق النار بينهما والاتفاق على جدول زمنى لتنفيذ قرارات المجلس السابقة التى تطالب القوات الأرمينية بالانسحاب من المناطق التى احتلتها فى اذربيجان (١٥ / ١٠)

ـ طالب مجلس الأمن فى قرار اعتمد بالاجماع بانسحاب القوات الأرمينية من منطقتى زانغولان وغورادير جنوب غربى اذربيجان . وطلب المجلس من الحكومة الأرمينية استعمال نفوذها من أجل حمل ارمن ناجورنو كاراباخ على احترام قرارات الأمم المتحدة ومنع وصول المساعدات الى القوات المتورطة فى النزاع ، وطالب الأطراف المتنازعة البحث عن تسوية عن طريق التفاوض (١٣ / ١١) .

الصومال :

ـ اسقطت مروحيات تابعة للأمم المتحدة فوق مقديشو منشورات اكدت فيها أن القوات الدولية ستبدأ هجوما مكثفا على مواقع الميليشيات المؤيدة للجنرال محمد فارح عيديد (٨ / ٩)

ـ أعلن وزير الخارجية الايطالى ان بلاده استجابت لطلب الأمين العام د . بطرس غالى تأجيل موعد سحب جنودها من مقديشو بضعة أيام واكد الوزير ان ايطاليا حصلت مقابل منحها المهلة على ضمانات بعدم استخدام قواتها فى العمليات التى تنفذها القوات الدولية على الهجمات التى تستهدفها (٨ / ٩) .

ـ لقى اكثر من مائة مدنى صومالى مصرعهم بنيران طائرات الهيلكوبتر الأمر الذى حدا بمجلس الشيوخ الأمريكى الى اتخاذ قرار يمهل الرئيس الأمريكى كلينتون خمسة أسابيع لشرح الأهداف الأمريكية فى الصومال وتحديد الفترة التى يتوقع ان تبقى فيها القوات الأمريكية لتحقيقها (١٠ / ٩)

ـ دعا « التحالف الصومالى » الذى يقوده عيديد الى وقف اطلاق النار واستئناف الحوار مع عملية الأمم المتحدة فى الصومال « يونيصوم » وطلب عيديد من الرئيس الأمريكى السابق جيمى كارتر القيام بوساطة لمعالجة الصراع بين الطرفين (١١ / ٩) .

وقد كشف كارتر انه ظل على اتصال بالجنرال عيديد مدة شهر وانه نقل ماقاله له الى الأمم المتحدة ودعا الى وقف محاولات اسر الزعيم الصومالى او قتله (١٢ / ٩)

ـ طالب وزير الدفاع الايطالى « بمبادرة حازمة لاستئناف الحوار والبحث عن حل سياسى فى الصومال » واشار الى تباعد وجهات النظر بين ايطاليا والأمم المتحدة واوضح ان المطلوب « تصحيح المنهج الذى اتبعته الامم المتحدة واثبت انه خطأ وغير مثمر (١٦ / ٩) وفى تطور لاحق وعلى اثر اجتماع عقده الرئيس كلينتون مع رئيس الحكومة الايطالية اتفقت الولايات المتحدة الأمريكية وايطاليا على تقديم اقتراح الى الامم المتحدة يقضى بوضع برنامج لاحياء « المبادرة السياسية » يؤمن سحب القوات الأمريكية وبقاء المنظمة الدولية لاعادة البناء فى هذا البلد (١٨ / ٩)

ـ طالبت الامم المتحدة بزيادة عدد قواتها العاملة فى الصومال واكد هاو قائد قوات المنظمة الدولية فى الصومال ان حفظ النظام فى العاصمة الصومالية والمناطق المحيطة بها تحتاج الى ٥ الاف جندى على الأقل . وعلى اثر ذلك اعلن المسئول عن القوات الفرنسية العاملة فى الصومال ان فرنسا ستسحب قواتها (١١٠٠ جندى) بين ١٥ ديسمبر و ١٥ يناير القادمين (١٧ / ٩) . كما اعلنت بلجيكا انها ستسحب قواتها فى ديسمبر القادم (٢٢ / ٩) .

ـ طلب مجلس الأمن بالاجماع فى القرار ٨٦٥ من الأمين العام للأمم المتحدة بمضاعفة الجهود بهدف تحقيق حل سياسى فى الصومال بحيث تنتهى مهمة الأمم المتحدة خلال ١٨ شهرا مهما كلف الأمر . كما وافق المجلس بالاجماع على توصيات الأمين العام المتعلقة بتشكيل قوة للشرطة الصومالية من جديد واعادة النظامين القضائى والجنائى فى الصومال ، مع تأييد مسئول عملية الأمم المتحدة يونيصوم ٢ . وقد هنأ نص القرار د . بطرس غالى والاميرال هاو وموظفى الأمم المتحدة لأنهم توصلوا الى « تحسين ظروف حياة السكان فى الصومال بشكل كبير وبدء عملية البناء الوطنى (٢٣ / ٩) .

ـ اعلن د . بطرس غالى ان المنظمة الدولية تأمل فى ان يتم تشكيل حكومة انتقالية فى الصومال خلال الأشهر القليلة القادمة . وقال متحدث باسم د . بطرس غالى ان البنك الدولى سينظم مؤتمرا للدول المانحة للمساعدات للصومال فى باريس يوم ٢٢ اكتوبر (٢٤ / ٩) .

ـ اوضح متحدث باسم الأمم المتحدة ان طائرة من طراز « بلوك هوك » قد اسقطت بقذائف صاروخية اثناء تحليقها فوق منطقة « الجاب » بمقديشو وقد لقى ٣ جنود امريكيين مصرعهم واصيب اثنان اخران . وتعد هذه المرة الأولى التى يتم فيها اسقاط

طائرة فى مقديشو منذ تولى الامم المتحدة قيادة عملية استعادة الأمل فى مايو الماضى (٢٥/ ٩) .

- طلبت الولايات المتحدة من د . بطرس غالى مناشدة الحكومتين الانتقاليتين فى اثيوبيا واريتريا مواصلة جهودهما لاقناع زعيم التحالف الوطنى الصومالى الجنرال عيديد باللجوء الى « مكان امن » فى احد هذين البلدين (٢٨/ ٩) .

- صوت مجلس النواب الامريكى باغلبية ٤٠٦ اصوات مقابل ٢٦ على قرار يدعوالرئيس الامريكى للحصول على موافقة المجلس اذا قرر بقاء القوات الامريكية فى الصومال بعد ١٥ نوفمبر المقبل (٢٩/ ٩)

- حذر د . بطرس غالى الولايات المتحدة من ان سحب قواتها من الصومال سيؤدى الى تدمير عملية حفظ السلام ، ومن ناحية اخرى دعا وزير الخارجية الايطالى بنيامينو اندريانا الى تعيين وسيط للأمم المتحدة فى الصومال لتحريك الحوار السياسى مع جميع الفئات الصومالية (١/ ١٠) .

- اعلن مسئولون بوزارة الدفاع الامريكية ان ١٢ جنديا امريكيا لقوا مصرعهم وأصيب ٧٥ جنديا امريكيا آخرون فى أشرس قتال بين المسلمين التابيعن للجنرال عيديد والقوات التابعة للأمم المتحدة واكدوا أن الولايات المتحدة تعتزم ارسال قوات اضافية للصومال عددها ٢٠٠ جندى وعدد من الدبابات المتقدمة والعربات المصفحة (٤/ ١٠) .

- حدد الرئيس كلينتون اربعة أهداف للتعزيزات الامريكية فى الصومال تشمل حماية القوات والقواعد « وابقاء الطرقات والمرافىء وخطوط الاتصال مفتوحة وامنة » و « مواصلة الضغوط على من يعرقلون عمليات ايصال المساعدات الانسانية » ومساعدة الشعب الصومالى للتوصل الى اتفاق يسمح له بايجاد حلول لمشاكله والعودة الى الوضع الطبيعى . وقد رحب د . بطرس غالى بالسياسة الجديدة للرئيس كلينتون فى الصومال وأعلن انها « تتمشى تماما » مع سياسته (٨/ ١٠) .

- تعهد التحالف الوطنى الصومالى الذى يتزعمه عيديد بوقف اطلاق النار واجراء مفاوضات سلام مع الأمم المتحدة . ونفى الرئيس كلينتون ان تكون ادارته قد أجرت مفاوضات مباشرة مع قوات عيديد حول تبادل الأسرى ، وفى الوقت نفسه اكد مسئول امريكى ان مبعوث الرئيس كلينتون الى الصومال السفير روبرت اوكلى يحمل تفويضا من الرئيس كلينتون يخول اليه صلاحيات واسعة للتفاوض فى شكل غير مباشر مع الجنرال عيديد (٩/ ١٠) .

- صرح د . بطرس غالى انه سوف يلتقى فى ٢٠ اكتوبر فى اثيوبيا مسئولون عرب وأفارقة ومسلمين بهدف وضع خطة قادرة على تجنيب الصومال الوقوع فى احضان الفوضى بعد انسحاب القوات الامريكية المقرر له مبدئيا اخر مارس ١٩٩٤ (١١/ ١٠) . وقد وجه د . غالى الدعوة رسميا لقادة مصر واثيوبيا واريتريا ومنظمة الوحدة الافريقية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية لعقد مؤتمر فى اديس ابابا لمعالجة الأزمة فى الصومال والتوصل الى حل افريقى لها فى اطار الامم المتحدة (١١/ ١٠)

- استضافت القاهرة مؤتمرا اقليميا لايجاد حل سياسى لأزمة الصومال . وعقد الرئيس حسنى مبارك رئيس الدورة الحالية لمنظمة الوحدة الافريقية اجتماعا شارك فيه د . بطرس غالى ود . حامد الغابد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى وسالم احمد سالم الأمين العام للمنظمة الافريقية والدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية للبحث فى اليات التحرك والتنسيق بين المنظمة الدولية والمنظمات الاقليمية فى شأن الأوضاع فى الصومال (١٤/ ١٠) .

- وافق الكونجرس الامريكى على قرار الرئيس كلينتون بسحب القوات الامريكية من الصومال فى نهاية شهر مارس المقبل ، وكان اعضاء مجلس الشيوخ قد رفضوا خلال عملية تصويت سابقة اقتراحا يقضى بسحب فورى للقوات الامريكية (١٥/ ١٠) .

- شهدت العاصمة الصومالية تظاهرة ضخمة نظمها انصار الجنرال عيديد احتجاجا على زيارة قد يقوم بها الامين العام للأمم المتحدة الى مقديشو ، واعترضت ارتيريا على الاجتماع الاقليمى الذى تم عقده فى القاهرة ووصفت دعوة د . بطرس غالى الى عقد اجتماع جديد فى شأن الصومال انها تأتى فى توقيت غير مناسب (١٧/ ١٠) . وعلى صعيد آخر اكدت مصادر امريكية ان الولايات المتحدة نصحت د . غالى بعدم زيارة الصومال فى الوقت الحاضر خاصة بعد تصاعد حدة المواجهة بين القوات الامريكية وانصار الجنرال عيديد (١٨/ ١٠) . - اعلن وزير الدفاع الالمانى ان المانيا ترغب فى سحب كتيبتها فى اطار عملية الامم المتحدة الثانية فى الصومال (يونيصوم - ٢) وقوامها ١٧٠٠ جندى فى ابريل ١٩٩٤ (١٧/ ١٠) .

- أعلن الناطق باسم عملية الامم المتحدة الثانية فى الصومال ان قيادة « يونيصوم ٢ » اجرت اتصالات غير رسمية مع التحالف الوطنى الصومالى بهدف استئناف الحوار مع ممثلى التحالف (١٩/ ١٠) .

- غادر اكثر من مائة عنصر من القوات الامريكية الخاصة الصومال وصرح ناطق عسكرى باسم الأمم المتحدة ان الاعضاء الباقين فى القوة الخاصة المؤلفة من ٤٠٠ جندى سيغادرون الصومال قريبا (٢١/ ١٠) واعلن جوناثان هاو مبعوث الأمم المتحدة الخاص لدى الصومال انه جرت اتصالات جديدة بين الأمم المتحدة ومعاونى الجنرال عيديد وأعرب عن تفاؤله بشأن حدوث بعض التقدم فى مساعى عقد محادثات سلام (٢١/ ١٠) .

- غادر د . بطرس غالى الصومال بعد زيارة قصيرة اثارت تظاهرات معادية له فى هذه المدينة بالرغم من طلب واشنطن له الغاء زيارته للصومال خشية ان تؤدى الى اثارة احداث عنف (٢٢/ ١٠)

- صرح فاروق مولولى المتحدث الرسمى باسم الامم المتحدة فى الصومال بأن البيان السودانى الذى نفى فيه دعم السودان للجنرال عيديد يعتبر خطوة ايجابية تستحق الثناء واعرب عن تقدير الأمم المتحدة للدور الايجابى الذى لعبته الخرطوم لانجاح مؤتمر اديس ابابا (٢٧/ ١٠) .

- ابلغ د . بطرس غالى اعضاء مجلس الامن بأن الامم المتحدة بصدد اعادة تقييم لدورها فى الصومال وفى مواقع اخرى من العالم (٢٨/ ١٠) . وفى تطور آخر ذكر ناطق عسكرى باسم الأمم المتحدة ان قبائل صومالية تقاتلت لمدة ساعة وان قوات الامم المتحدة لم تتدخل واكتفت بمراقبة القتال من بعد (٢٩/ ١٠) .

- وصل الى مقديشو روبرت اوكلى مبعوث السلام الامريكى للصومال لاستئناف جهود تحقيق المصالحة الوطنية والتسوية السلمية للمشكلة الصومالية والافراج عن الصوماليين المحتجزين لدى القوات الامريكية والدولية . ومن ناحية اخرى اتهم عيديد الامم المتحدة بعرقلة تنفيذ اتفاق السلام الموقع فى أديس ابابا فى شهر مارس الماضى وطالب بالغاء قرارى مجلس الأمن ٨٣٧ ، ٨٦٥ اللذين يطالبان باعتقاله ومحاكمته ووضع الصومال تحت اشراف الأمم المتحدة لمدة ١٨ شهرا (١/ ١١) .

- حذر جيمس جوناه مبعوث الأمين العام من أن الصومال يتعرض لخطر حرب اهلية جديدة يفوق ماشهدته البلاد حتى الآن وقال ان الفصائل الصومالية تعيد تسليح نفسها وتترقب انسحاب القوات الامريكية لتشرع مجددا فى معاركها (٢/ ١١) .

- اكد جوناثان هاو ممثل الامم المتحدة فى الصومال انه تم احراز تقدم كبير نحو اعادة الحكم المدنى للدولة وحذر من انزلاق الصومال الى حرب أهلية جديدة اذا انسحبت القوات الدولية قبل استكمال مهمتها (١٢/ ١١) .

- قرر مجلس الأمن وقف عملية مطاردة زعيم « التحالف الوطنى الصومالى » الجنرال عيديد الى حين الانتهاء من تحقيق تجرية لجنة دولية يشكلها الأمين العام للأمم المتحدة فى شأن حادث مقتل ٢٤ جنديا باكستانيا فى الصومال فى يونيو الماضى (١٧/

١١) . واعلن عيديد ان قرار مجلس الأمن يعد انتصارا كبيرا ليس فقط للتحالف الوطني ولكن لكل الصوماليين (١٨/ ١١) .

ـ دعا مجلس الأمن في قرار صدر بالاجماع جميع الاطراف الصومالية الى ضرورة الالتزام الفورى باتفاقات وقف اطلاق النار ونزع سلاحها وفقا لما تم التوصل اليه في مؤتمر اديس ابابا في مارس الماضي ، واكد القرار على اهمية بلوغ شعب الصومال اهدافا محدد في اطار المصالحة السياسية ، ووافق المجلس على تحديد فترة بقاء القوات الدولية في الصومال لمدة ستة اشهر اخرى تنتهى في ٣١ مايو القادم (١٩/ ١١) .

ـ افرجت قوات الأمم المتحدة في الصومال عن ٧ من انصار الجنرال عيديد ولاتزال تحتجز ثمانية آخرين (٢٣/ ١١) .

ـ بدأ المؤتمر التنسيقي الرابع للمساعدات المقدمة الى الصومال في اديس ابابا بحضور الفصائل الصومالية وحوالى ٤٠ دولة مانحة ومنظمات للاغاثة ، واعلن المتحدث باسم الجنرال عيديد ان عيديد لن يشارك في اعمال المؤتمر طالما لم يتم الافراج عن انصاره الأسرى لدى قوة الأمم المتحدة . وفي الجلسة الافتتاحية حذر الرئيس الاثيوبي زيناوى الفصائل الصومالية من أنها قد تفقد مساندة المجتمع الدولى مالم تعمل معا من اجل الخروج من مأزقها الحالي وانقسامها على اذاتها (٢٩/ ١١) .

ـ اجرى الرئيس الاثيوبي زيناوى اتصالات مع الجنرال عيديد والرئيس المؤقت على مهدى محمد وقادة الفصائل الصومالية لعقد مؤتمر سلام ومصالحة في اديس ابابا عقب انتهاء المؤتمر التنسيقي الرابع للمساعدات المقدمة الى الصومال (٣٠/ ١١) .

العراق :

ـ طلبت الامم المتحدة من اليابان ارسال وحدة طبية ضمن قوات حفظ السلام في منطقة الحدود العراقية الكويتية (٦/٩) .

ـ في جلسة مشاورات مغلقة ابلغ رالف اكيوس رئيس اللجنة الخاصة المكلفة بازالة اسلحة الدمار الشامل العراقية مجلس الأمن موافقة العراق المشروطة على تشغيل كاميرات المراقبة المنصوبة منذ شهر اغسطس في عدد من قواعده العسكرية مقابل رفع الحظر الاقتصادى الدولى على العراق مسبقا . واعرب اكيوس عن استيائه الشديد لتواصل تعنت العراق رغم التقدم الذى احرزته المفاوضات بين وفد عراقي رفيع المستوى وخبراء اللجنة الخاصة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك والذى يتعلق بموافقة العراق على عدد من الأمور الفنية المتعلقة بمراقبة التحقق المستقبلية طويلة الأمد على مواقع التسليح العراقي والموافقة مبدئيا على اعطاء معلومات حول الموردين للاسلحة الى العراق (١٠/ ٩) .

ـ ابلغت الكويت رئيس مجلس الأمن اخر التطورات المتعلقة باجراءات حفر الخندق الكويتي على الحدود الدولية باعتباره حزام امني ضد كافة انواع التسلل الى اراضيها (١٠/ ٩) .

ـ اعلنت الامم المتحدة ان بعثة دولية ستزور منطقة الحدود الكويتية العراقية لتقدير التعويضات لـ ٦٢ اسرة عراقية فقدت اراضيها بموجب ترسيم الحدود بين البلدين (١٥/ ٩)

ـ اعلنت اللجنة الدولية الخاصة بترسيم الحدود الكويتية ـ العراقية اجتماعها الختامي بجنيف لاتمام توثيق المستندات الخاصة بترسيم الحدود (١٦/ ٩) .

ـ ابلغ سفير الكويت لدى الامم المتحدة مجلس الامن رفض العراق مبدأ تعويض المزارعين العراقيين الذين اضحت ممتلكاتهم طبقا لترسيم الحدود داخل اراضى الكويت واعادة توطينهم وذلك في تحد واضح للحدود التى تم ترسيمها بين العراق ودولة الكويت طبقا لقرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ (١٨/ ٩)

ـ ارسلت الأمم المتحدة الى العراق طائرات هيليكوبتر مزودة بمعدات خاصة لاكتشاف الاشعاعات النووية كمرحلة جديدة من عمليات التحقق في ازالة اسلحة الدمار الشامل العراقية (١٩/ ٩) .

ـ جدد مجلس الأمن الحظر الدولى المفروض على العراق واعلن ان العراق لم يمتثل لكل مطالب الأمم المتحدة ورفض المجلس طلبا قدمته الصين وأيده المغرب والبرازيل بأن يطلع المجلس على التقدم الذى احرزه العراق خلال المفاوضات الفنية التى اجريت في نيويورك في بداية شهر سبتمبر (٢١/ ٩) .

ـ قررت اللجنة الخاصة المكلفة التحقق من ازالة اسلحة الدمار الشامل العراقية ايفاد فريق الى بغداد قبل زيارة رئيس اللجنة في اول اكتوبر اذا وافقت السلطات العراقية على تشغيل كاميرات نصب حول موقعين لتجارب الصواريخ قرب بغداد (٢٣/٩)

ـ وافق العراق على طلب الأمم المتحدة تشغيل كاميرات التصوير في موقعين لاختبار الصواريخ بالقرب من بغداد وذلك لازالة العقبات التى تعترض استئناف محادثات نزع اسلحة العراق والمقرر اجراؤها اول اكتوبر (٢٤/٩)

ـ وصلت الى بغداد مجموعة تمثل اكبر فريق تفتيش دولى ينفذ مهمة في العراق واعلن رئيس الفريق نيكيتا سمير وفتسن ان مهمة فريقه الاساسية تنصب على قدرات العراق الصاروخية مشيرا الى انه سيتم تقييم النتائج حتى يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ القرارت بشأنها (٢٧/٩) وفي تطور اخر وصل رئيس اللجنة الخاصة المكلفة التحقق من ازالة اسلحة الدمار الشامل العراقية رالفاكيوس الى بغداد ويحاول اقناع بغداد بكشف مصادر المعدات التى استخدمتها في البرامج النووية والكيماوية والجرثومية قبل حرب الخليج (٣٠/٩)

ـ اعلن رئيس اللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة المكلفة التحقق من ازالة اسلحة الدمار الشامل رالفاكيوس بعد وصوله الى العراق ان رفع العقوبات ممكن في غضون ستة اشهر اذا امتثل العراق امتثالا كاملا لشروط وقف النار في حرب الخليج (١/ ١٠) . وتركزت محادثات اكيوس مع طارق عزيز على سبل وضع آلية مراقبة طويلة الأجل على تسلح العراق . ويصر العراق على ضمان اللجنة الخاصة بأن ترفع المنظمة الدولية الحظر النفطي في مقابل الاذعان الكامل لمطالبها في شأن الاسلحة (٥/١٠)

ـ طالب المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية النظام العراقي في قرار اعتمد في جلسته الختامية في فيينا باغلبية ٧٣ صوتا وامتناع ٤ دول عن التصويت بتقديم بيان كامل ونهائي وشامل عن برنامجه النووى وتوضيح المسائل التى لازالت معلقة (٢/ ١٠)

ـ اعلن رالفاكيوس ان الامم المتحدة مازالت لديها تساؤلات حول اسلحة العراق البيولوجية والكيمائية وان اجتماعا على مستوى عال سيعقد في نيويورك في منتصف نوفمبر لبحث التثبت من النقاط المعلقة وبحث الاسراع بإزالة العقبات التى تعوق موافقة مجلس الأمن على رفع العقوبات الدولية عن العراق . وكان النظام العراقي قد قدم للامم المتحدة معلومات عن موردى الاسلحة الا ان مبعوثا للامم المتحدة قال ان بغداد لم تنفذ بالكامل شروط وقف اطلاق النار (٨/١٠)

ـ توجه الفريق الدولى للتفتيش على اسلحة الدمار الشامل الى المنطقة الصحراوية غربي العراق للبحث عن بقايا برامج التسلح السرية في العراق (١٠/ ١٠) .

ـ وجه مجلس الأمن تحذيرا مباشرا الى الحكومة العراقية من اى حوادث محتملة خلال فترة بناء قسم جديد من الخندق الذى تبنيه الكويت على حدودها مع العراق (١٣/١٠) ، وأكدت الكويت لمجلس الامن التزامها بتقديم تعويضات كاملة لمزارعين عراقيين كانت لهم انشطة داخل الاراضي الكويتية (١٣/١٠)

ـ اتهمت الحكومة الامريكية ايران في رسالة وجهتها الى رئيس اللجنة الدولية التى شكلها مجلس الامن لمراقبة العقوبات المفروضة على العراق بانتهاك الحظر المفروض دوليا على العراق وذلك من خلال

تجارة غير مشروعة عبر الحدود تتركز على النفط وقطع الغيار الصناعية (١٠/١٥)

- اكد رالفاكيوس فى تقرير قدمه الى مجلس الامن ان العراق احرز تقدما جوهريا بامتثاله الكامل لقرارت مجلس الامن مما سيسهم فى التوصية برفع العقوبات الدولية الا ان الخلاف لازال قائما بشان الرقابة طويلة الاجل على برامج التسلح العراقى (١٠/١٥) ، وعبر اكيوس عن امله فى ان يحدث شىء ما فى مجال مراقبة تسلح العراق على المدى الطويل اثناء زيارة طارق عزيز الى نيويورك فى منتصف نوفمبر (١٠/١٦)

- اعلن مساعد الامين العام والسكرتير التنفيذى للجنة التعويضات الدولية كارلوس الزامورا ان اللجنة تلقت من الدول التى تضررت نتيجة الاحتلال العراقى اكثر من مليون مطالبة تبلغ قيمتها الاجمالية ١٥ مليار دولار (١٠/٢١)

- اعلن رئيس فريق الخبراء التابع للامم المتحدة فى العراق نيكيتا سميدوفيتش ان فريقه لم يعثر على اى مواد تحظرها قرارات المنظمة الدولية خلال مهمته التى استمرت نحو شهرا (١٠/٢٠)

- قدمت الكويت شكوى عاجلة للامم المتحدة متهمة العراق بالانتهاك الخطير لاراضيها وتصعيد التوتر على الحدود بعد ان اخترقت قوة عسكرية عراقية الحدود الكويتية وحاولت منع مجموعة تعمل فى حفر الخندق الحدودى (١١/٢)

- اكد هانز بليكس مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنه تم تدمير او تحييد برنامج العراق للاسلحة النووية وقال بليكس أمام الجمعية العامة للامم المتحدة أن جدولا زمنيا وضع لازالة اليورانيوم المخصب (١١/٢)

- اعلن رالفاكيوس ان خبراء التفتيش التابعين للمنظمة الدولية باشروا التحقيق فى تقارير ذكرت أن بغداد استخدمت اسلحة كيماوية لطرد الشيعة من الاهوار فى جنوب العراق (١١/٤) .

- احال د . بطرس غالى الى مجلس الامن تقريرا اعده الرئيس التنفيذى للجنة الخاصة المكلفة نزع اسلحة الدمار الشامل العراقية طالب فيه العراق القبول من دون شروط وبسرعة بوضع نظام مراقبة طويل الامد لترسانته العسكرية (١١/١١)

- اعلنت بعثة الامم المتحدة المكلفة بمراقبة الحدود الكويتية العراقية ان مئات العراقيين عبروا الحدود ورفعوا العلم العراقى داخل أراضى الكويت فى جزء من مزرعة قسمها الخط الجديد للحدود وراء الخندق الدفاعى الكويتى (١١/١٦)

- استؤنفت فى نيويورك المباحثات التمهيدية بين العراق والأمم المتحدة لبحث التزام العراق بقرارات مجلس الامن بإزالة اسلحة الدمار الشامل (١١/١٦)

- اعرب مجلس الامن عن قلقه الشديد ازاء الانتهاك العراقى لاراضى الكويت وقال رئيس المجلس فى بيان صدر عقب اجتماع مغلق ان مجلس الامن قرر استدعاء السفير نزار حمدون مندوب العراق الدائم لدى الامم المتحدة وابلاغه بقلق المجلس حول توتر الوضع على الحدود (١١/١٧)

- اعلن فريق الامم المتحدة المكلف بالتحقيق فى قضية استخدام الجيش العراقى للاسلحة الكيمائية ضد الشيعة فى جنوب العراق عن انهاء المرحلة الاولى من تحقيقاته فى ايران (١١/١٨) . وفى تطور لاحق اعلنت الامم المتحدة ان التحقيقات التى اجراها فريق التفتيش الدولى فى منطقة الاهوار لم تؤكد وجود دليل مباشر على استخدام السلطات العراقية للاسلحة الكيمائية ضد سكان الاهوار (١١/٢٣)

- قرر مجلس الامن استمرار العمل بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق واكد المجلس عدم توافر الشروط الضرورية لتعديل هذه العقوبات او الغائها (١١/١٩)

- اخترق نحو ٦٠٠ عراقى الحدود الكويتية العراقية وتظاهروا احتجاجا على اقامة الكويت خندقا أمنيا على جانبها من الحدود وترسيم الحدود الذى اقرته الامم المتحدة (١١/٢٠)

- بدأ طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقى محادثات سياسية مع د . بطرس غـالى ورئيس مجلس الامن جـوزيـه لويس خيسوس تناولت رفع الحظر عن العراق والموافقة رسميا على برنامج الرقابة طويلة الامد لبرامج التسلح العراقية . وتلقت الامم المتحدة خلال الاجتماع بين د . بطرس غالى وطارق عزيز تعهدا رسميا من الحكومة العراقية ببحث قضية الرعايا الاجانب المحتجزين لديها منذ ١٩٩١ (١١/٢٣)

- أصدر مجلس الامن بيانا أعرب فيه عن « القلق العميق » لانتهاكات النظام العراقى للحدود مع دولة الكويت محملا اياه المسئولية عن هذه الحوادث (١١/٢٣)

- اتهم تقرير للأمم المتحدة حول حقوق الانسان النظام العراقى بقصف المدنيين فى الاهوار الجنوبية وتجفيف الأرض فى محاولة متعمدة لاخضاع جميع سكان الاهوار (١١/٢٣)

- ابلغ العراق مجلس الامن بقبوله غير المشروط بالالتزامات الواردة فى القرار ٧١٥ والامتثال لاحكام خطط الرقابة وفق ما جاء بالقرار وجاء بالرسالة التى وجهها وزير خارجية العراق الى رئيس مجلس الامن ان العراق يعرب عن أمله بعد هذه الخطوة الايجابية الكبيرة من جانبه .. بأن يطبق مجلس الامن التزاماته المنصوص عليها فى القرار ٦٨٧ تجاه العراق ، ويأمل فى مقدمة ذلك بالتطبيق العاجل والكامل ودون اية معوقات أو قيود أو شروط اضافية للفقرة ٢٢ من القرار وتنص هذه الفقرة على رفع الحظر النفطى عن العراق (١١/٢٦)

- رحب رالف اكيوس بموافقة العراق غير المشروطة على القرار ٧١٥ ، وقدر اكيوس انه يحتاج الى نحو ستة اشهر لتطبيق برنامج الرقابة وفى تطور لاحق وقعت الحكومة العراقية واللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة وثيقة اوضحت ان الهدف المشترك للجانبين هو التوصل الى وضع يمكن اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية فى تقديم تقرير الى مجلس الأمن يعكس رأيهما فى ان العراق نفذ كل التزاماته (١١/٣٠) .

- بدأت قوات الأمم المتحدة العاملة فى منطقة الحدود الكويتية العراقية نشر أول قوة مسلحة فى المنطقة المعزولة بين البلدين ويبلغ عدد القوة نحو ١٥٠ جنديا من بنجلاديش (١٢/١)

ليبيا :

- تسلم اعضاء مجلس الأمن مذكرة حول فرض عقوبات دولية جديدة على ليبيا لارغامها على تسليم المتهمين فى حادث تفجير طائرة بأن امريكان فى أجواء لوكربى باسكتلندا عام ١٩٨٨ (٩/١١)

- اجتمع د . بطرس غالى بوفد ليبى وقام الوفد بتسليم الأمين العام رسالة تتضمن ١٩ سؤالا من محامى المتهمين الليبيين فى تفجير طائرة لوكربى وهى ترتبط بضمانات مثولهما للمحاكمة (٩/١٥) ، وفى تطور لاحق اجتمع د . غالى مع ممثلى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا الذين ابلغوه ردود بلادهم على الاسئلة التى طرحتها ليبيا (٩/١٩)

- وافقت ليبيا على مثول المتهمين الليبيين بتفجير الطائرة أمام القضاء الاسكتلندى ، جاء ذلك قبل ٤٨ ساعة من اجتماع مجلس الأمن لبحث تصعيد العقوبات ضد ليبيا (٩/٢٩)

- اعلن وزير خارجية ليبيا انه سيتعذر على ليبيا تسليم المتهمين فى حادث اسقاط الطائرة فى الموعد المحدد وهو أول أكتوبر وقال انه طلب من د . بطرس غالى خلال اجتماعه به مهلة زمنية ليس لبحث مسألة التسليم ولكن للاتفاق على اجراءات التسليم (٩/٣٠) . وفى تطور لاحق قال وزير خارجية ليبيا فى خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الحكومة الليبية على استعداد لمناقشة الاجراءات المتعلقة بالمحاكمة (١٠/٧)

- قرر مجلس الأمن بأغلبية ١١ صوتا ضد لاشىء وامتناع ٤ عن التصويت (الصين وجيبوتى والمغرب وباكستان) تجميد الأموال والأصول الليبية الموجودة فى الخارج ، وطالب جميع الدول بأن تمتنع عن

تزويد ليبيا بالمواد والمعدات المستخدمة في تكرير واستخراج البترول وقطع الغيار وصيانة الطائرات وان تخفض الدول مستوى التمثيل الدبلوماسي الليبي وان تغلق جميع مكاتب خطوط الطيران الليبية (١١/١١)

ـ اعلن د . بطرس غالى استعداده لاستقبال مبعوث من ليبيا او مسئولين من الحكومة الليبية وحتى موعد تنفيذ قرار مجلس الأمن في أول ديسمبر بسبب ازمة لوكربي (١١/١٤) . وفي تطور لاحق دعا الرئيس الليبي معمر القذافي الأمم المتحدة للتحقيق في مذبحة ١٩٨٦ في اشارة للغارة الجوية الامريكية على طرابلس . وهدد باغلاق ملف لوكيربي نهائيا اذا رفض مجلس الامن التحقيق في احداث الغارة (١١/٣٠) .

هايتي :

ـ وصلت الى هايتي قوات الامم المتحدة لتأمين التحول الديمقراطي في البلاد وفقا للاتفاق الموقع بين النظام العسكري والرئيس المخلوع جون ارستيد (١٠/٧) . وحذر وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية من أن بلاده ستلجأ الى مجلس الأمن لاعادة فرض العقوبات الاقتصادية على هايتي بعد أن قام مسلحون بالجزيرة بمنع السفينة التي تقل قوات حفظ السلام من الرسو في ميناء بورت أوبرنس في الوقت الذي رفض فيه الجيش القيام باجراءات تأمين السفينة ضد اى اعتداء (١٠/١٢) .

ـ بموجب القرار رقم ٨٧٣ قرر مجلس الأمن بالاجماع فرض حصار بحرى على هايتي تنفيذا للعقوبات الدولية الموقعة على نظام الحكم العسكرى بهدف اجباره على الالتزام بخطة الأمم المتحدة لاحلال السلام في البلاد . ودعا القرار جميع الدول الى المشاركة في تنفيذ الحصار البحرى على الجزيرة لمنع وصول واردات البترول والأسلحة اليها . وحذر المجلس من اتخاذ مزيد من الاجراءات في حالة عدم التزام النظام الحاكم بمراحل خطة السلام ومن بينها عودة رئيس البلاد المخلوع جان ارستيد الى السلطة قبل نهاية اكتوبر (١٠/١٦) .

ـ وافق مجلس الأمن بالاجماع في قراره رقم ٨٧٥ باعتراض وتفتيش السفن المتوجهة الى هايتي من أجل فرض الحظر على النفط والاسلحة الذى فرضته الأمم المتحدة مجددا على هايتي (١٠/١٨) .

ـ قبل بدء سريان العقوبات الاقتصادية التى فرضتها الأمم المتحدة على هايتي في ١٠/١٩ اكد الجنرال المتمرد راؤول سيدراس تمسك العسكريين باتفاق السلام الا أنه اكد تمسكه بان يقوم البرلمان أولا باصدار عفو عام عن قادة الانقلاب قبل عودة ارستيد في ٣٠ اكتوبر .

ـ جاء في بيان رئاسى أصدره مجلس الأمن ان المجلس يحمل القيادة العسكرية في هايتي المسئولية عن سلامة اعضاء الحكومة الهايتية والعاملين في اطار مهام الامم المتحدة ، واضاف أن المجلس سيدرس فرض عقوبات اضافية اذا لم تنفذ الخطة المتفق بشأنها (١٠/٢٦) .

ـ طالب برتراند ارستيد في كلمة القاها امام الجمعية العامة للأمم المتحدة بفرض حظر تجارى شامل لاجبار قادة الانقلاب الذين اطاحوا به ودعا الى فرض حظر جوى بالاضافة الى الحصار البحرى المفروض على الجزيرة (١٠/٢٩) .

أصدر مجلس الأمن بيانا اكد فيه اصرار المجتمع الدولى على التنفيذ الكامل غير المشروط لاتفاق السلام في هايتي الذى وقع في ٣ يوليو الماضى بالولايات المتحدة (١٠/٣٠) .

ـ رفضت الأمم المتحدة مطالب الاحزاب السياسية في هايتي باجراء انتخابات رئاسية جديدة لانهاء الازمة الحالية واكدت التمسك بتخلى النظام العسكرى عن الحكم لتنفيذ اتفاق اعادة الديمقراطية الى البلاد وعودة ارستيد (١١/٢) .

ـ صرح دانتى كابوتو مبعوث الأمم المتحدة في هايتي بأن محادثات اعادة رئيس هايتي المخلوع الى السلطة قد انهارت بسبب امتناع ممثل الحكام العسكريين عند حضورة المباحثات (١١/٦) .

ـ في بيان أصدره مجلس الأمن هدد المجلس بتشديد الاجراءات ضد هايتي اذا استمرت الحكومة في اعمالها الارهابية ، ودعا المجلس د . بطرس غالى لبحث خطة جديدة للسماح للأمم المتحدة بالقيام بمهمة سلام في هايتي (١١/١٦) .

انجولا :

ـ فرض مجلس الأمن بالاجماع بموجب القرار ٨٦٤ على منظمة الاتحاد الوطنى لاستقلال انجولا التام « يونيتا » المتمردة حظرا يشمل النفط والأسلحة اذا لم تحترم وقف اطلاق النار وتقبل بالعودة الى المفاوضات ، وينص القرار على أن يبدأ سريان العقوبات تلقائيا في ٢٥ سبتمبر الا اذا أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة المجلس ببدء تطبيق وقف اطلاق النار والتوصل الى اتفاق يقضى بالتنفيذ الكامل لاتفاقات السلام (٩/١٦) .

ـ وجه مجلس الأمن آخر اشعار لثوار منظمة يونيتا بأن حظرا على النفط والأسلحة سيطبق ضدها كما هو مقرر يوم ٢٥ سبتمبر الا اذا توقف اطلاق النار والتزمت المنظمة اتفاقات السلام التى وقعت عام ١٩٩١ (٩/٢٥) . وفي تطور لاحق اعلن الرئيس الانجولى رفضه للمقترحات التى تقدمت بها حركة يونيتا باستئناف محادثات السلام

واضاف أن هذه المقترحات ما هى الا استراتيجية لكسب الوقت واستعادة المواقع التى خسرتها الحركة في القتال مع القوات الحكومية (١٠/٩) .

ـ أعلن الممثل الخاص للأمم المتحدة في انجولا انه بفضل تفهم الحكومة وحركة يونيتا تم الاتفاق على أن تجرى في لوساكا عاصمة زامبيا أول محادثات استطلاعية في اطار دفع عملية السلام المتوقفة بين الطرفين منذ مايو الماضى (١٠/٢٥) ، وكانت الحكومة الانجولية قد رفضت عقد محادثات مباشرة مع يونيتا قبل أن تقدم يونيتا توضيحات حول عدة نقاط من بينها انسحاب قوات يونيتا من المناطق التى استولت عليها بعد هزيمتها في انتخابات سبتمبر ١٩٩٢ (١١/٢) .

ـ بدأت في لوساكا محادثات منفصلة بين مبعوث الأمم المتحدة وكل من حركة يونيتا والحكومة الانجولية وطالب مبعوث الأمم المتحدة الجانبين بعدم الكشف عن تفاصيل المحادثات بهدف التوصل الى اتفاق بوقف الحرب الأهلية في انجولا (١١/١٦) . وعادت المحادثات بين الجانبين الى الانعقاد بعد ان خيم عليها شبح الانهيار اثر تخلى وفد الحكومة الانجولية عن مطلبه بنزع سلاح الاعضاء المدنيين بحركة يونيتا (١١/١٩) .

ـ اتفق مفاوضو الحكومة الانجولية وحركة يونيتا خلال محادثات السلام في لوساكا على تشكيل لجنة عسكرية مشتركة لبحث تثبيت وقف اطلاق النار وايجاد نهاية للحرب الأهلية في انجولا ، ومن المقرر أن تبحث مفاوضات السلام تشكيل جيش وطنى في انجولا يتألف من القوات الحكومية وقوات يونيتا ونزع اسلحة المدنيين (١١/٢٣) .

ـ قرر ممثلو حكومة لواندا وحركة يونيتا استئناف اجتماعاتهم في لوساكا في أول ديسمبر في محاولة لتمهيد الطريق امام هدنة فورية مع توفير ضمانات بعدم اعتداء ايهما على الآخر وان تقوم الأمم المتحدة بدور قيادى في تنفيذ ومراقبة الهدنة المقترحة (١١/٣٠) .

موزمبيق :

ـ اعلن الدو اجيلو ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في موزمبيق اجراء انتخابات في اكتوبر ١٩٩٤ وفقا لجدول زمنى وافقت عليه حكومة موزمبيق والمقاومة الوطنية الموزمبيقية (١٠/٢٣)

ـ مدد مجلس الأمن مهمة الأمم المتحدة في موزمبيق ستة أشهر وطلب المجلس من حكومة مابوتو و « المقاومة الوطنية الموزمبيقية » المعارضة أن تشرعا فورا في تجميع قواتهما ودمجهما في قوات الدفاع الموزمبيقية بحيث تنتهى العملية في اغسطس ١٩٩٤ (١١/٦) .

بوروندى :

ـ اعلن رئيس مجلس الامن ان المجلس « ليس متحمسا » لارسال قوات الى بوروندى لحماية حكومتها الشرعية فى ظل القلاقل التى اعقبت الانقلاب الدموى الذى وقع فى ٢١ اكتوبر . وقال رئيس المجلس فور فى جلسة مغلقة رفض طلب الحكومة البوروندية بارسال مائة من قوات الامم المتحدة لحمايتها (١١/٢) .

ـ رحب مجلس الامن فى بيان له بالجهود التى تبذلها منظمة الوحدة الافريقية لمساعدة حكومة بوروندى فى جهودها لاعادة المؤسسات الديمقراطية واعادة بناء الثقة وتهيئة الوضع فى البلاد . وقرر المجلس الاكتفاء بارسال فريق مصغر لتقصى الحقائق فى بوروندى (١١/٧) .

ـ عين د . بطرس غالى ماكسيم زولنر ممثل المفوضية العليا لشئون اللاجئين فى غرب افريقيا مبعوثا شخصيا له فى بوروندى وذكر د . غالى فى رسالة لمجلس الامن ان زولنر سوف يتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية حول سبل اعادة الشرعية لبوروندى (١١/٩)

ـ اعلنت المفوضية العليا لشئون اللاجئين ان لاجىء بوروندى والبالغ عددهم نحو ٧٠٠ الف الذين فروا الى رواندا وزائير وتانزانيا هم فى وضع خطير بسبب الامطار الغزيرة والنقص فى وسائل ايصال المساعدات اليهم (١١/١٣) .

ـ تم تعيين احمد وعبد الله مبعوثا خاصا للامم المتحدة فى بوروندى (١١/١٩) . وقد وجهت الامم المتحدة نداء لمساعدة حوالى ٢٥٠ الف مواطن بوروندى نزحوا من منازلهم بسبب اعمال العنف وطلبت من المانحين ٩,٥ مليون دولار خلال الاشهر الثلاثة القادمة (١١/٢٤) .

قبرص :

ـ وافق مجلس الامن على ارسال بعثتين تفنيتين الى قبرص ووجه نداء الى الجانب القبرصى التركى للتعاون بهدف تسريع التوصل الى حل للنزاع القائم فى الجزيرة . واعرب اعضاء مجلس الامن عن قلقهم نظرا لان « الجانب القبرصى التركى لم يبرهن بعد على وجود الارادة الطيبة وروح التعاون المطلوبين لديه » (٩/٢١) .

الأمين العام :

ـ ذكر د . بطرس غالى أن سبعة فقط من ١٨٤ عضوا فى المنظمة الدولية دفعوا الاموال المستحقة عليهم وأن المنظمة على وشك الافلاس ، واشار د . غالى انه كتب الى رؤساء دول اعضاء مجلس الامن الخمس عشر لتحذيرهم من خطورة الموقف (٩/٢) .

ـ اكد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقى بعد محادثات استمرت اكثر من ساعة مع د . بطرس غالى انه لم يحصل من الامين العام للامم المتحدة على أى التزام فيما يتعلق برفع الحظر الذى فرضه مجلس الامن على بيع النفط العراقى (٩/٢) .

ـ تلقى د . بطرس غالى رسالة من الرئيس الليبى العقيد معمر القذافى تتعلق بتسوية ازمة لوكربى فى الوقت الذى صعد فيه القذافى فى لهجته ضد الضغط الغربى على بلاده وهدد باحراق آبار النفط اذا تزايد هذا الضغط (٩/٣) .

ـ اجتمع د . بطرس غالى فى باريس بوزير الخارجية الاسرائيلى شمعون بيريز وبحثا سبل انعاش الوضع الاقتصادى فى غزة واريحا حيث اوضح د . غالى « ان الحكم الذاتى السياسى يجب ان تقابله استقلالية اقتصادية » (٩/٤) . وفى تطور لاحق شكل د . غالى فريق عمل رفيع المستوى مهمته التركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى قطاع غزة واريحا ودعم مفاوضات السلام الاسرائيلية (٩/١٠) .

ـ ادان د . بطرس غالى الهجوم الذى تعرضت له القوات النيجيرية فى الصومال واكد أن الامم المتحدة ملتزمة باعادة السلم والاستقرار للصومال ، واعرب د . غالى عن أسفه لمقتل الجنود النيجيريين واعتبر ان الهجوم يحتم مجددا ضرورة نزع سلاح القبائل الصومالية (٩/٦) .

ـ طالب د . بطرس غالى الحكومة الانجولية وحركة يونيتا بضرورة استئناف المفاوضات بينهما قبل ١٥ سبتمبر وقال انه ما لم يتم استئناف هذه المفاوضات فسوف يأمر بسحب فريق المفاوضين التابع للأمم المتحدة فى انجولا (٩/١٠) .

ـ استقبل د . بطرس غالى المندوب الفلسطينى لدى الأمم المتحدة الدكتور ناصر القدرة الذى نقل اليه رسالة شفوية من الرئيس ياسر عرفات تتناول التطورات السياسية الهامة التى جرت مؤخرا بما فيها التوقيع على الاعتراف المتبادل بين اسرائيل والمنظمة ، واكد القدرة أن منظمة التحرير أبلغت الأمين العام رغبتها فى « دور كامل وواسع للأمم المتحدة فى الفترة الانتقالية بما فى ذلك مساعدة الأمم المتحدة فى انشاء سلطة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة » (٩/١١) .

بحث الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات مع د . بطرس غالى المساعدات الاقتصادية اللازمة لقطاع غزة والضفة الغربية ، وطلب عرفات ان تقدم الأمم المتحدة مساعداتها لتنفيذ الاتفاق الذى تم التوصل اليه مع اسرائيل وتقديم الخبرة والمساعدات الفنية والتعاون فى شئون الادارة والبنوك والتعليم والصحة . وقرر د . غالى تشكيل فريق عمل لتولى هذه المهمة مع تعيين ممثل خاص يوجد بصفة دائمة فى الأراضى المحتلة لتنسيق التعاون بين السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة (٩/١٥) .

ـ فى تقرير لمجلس الأمن اعلن د . بطرس غالى انه يعتزم ارسال فريق خبراء الى قبرص فى محاولة لتشريع عملية التسوية وحذر من أن مهمته للمساعى الحميدة ستتعرض للخطر جديا اذا لم تؤد جهوده الى نتيجة قريبا (٩/١٦) .

ـ ذكر د . بطرس غالى فى تقريره الى مجلس الأمن ان نحو ١٩٥ مليون دولار أودعت فى حساب الائتمان الذى تودع فيه عائدات بيع النفط العراقى والمنتجات النفطية والتبرعات بهدف تسديد تكاليف اللجنة الخاصة وتمويل صندوق تعويضات حرب الخليج ، واعادة الممتلكات الكويتية وتمويل لجنة ترسيم الحدود والانشطة الانسانية فى العراق . وأكد د . غالى انه تم وضع واقرار القواعد والاجراءات القانونية التى تنظم نشاطات اللجنة التى شكلت لادارة صندوق التعويضات التابع للأمم المتحدة (٩/٢١)

ـ فى تقريره السنوى الى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الثامنة والاربعين والذى يقع فى اكثر من مائة صفحة قال د . بطرس غالى ان المنظمة الدولية وصلت الى نقطة فاصلة اذ يطالب الاعضاء بمزيد من الخدمات ولايسددون التزاماتهم ورسم د . غالى فى تقريره صورة لعالم فى حالة غليان تستدعى فيه القوى الكبرى الأمم المتحدة الى مناطق ازمات تأبى هذه القوى مجرد لمسها . وقال د . غالى ان تمويل ١٤ عملية لحفظ السلام فقط ستصل تكلفته الى ٣,٦ مليار دولار بنهاية ١٩٩٣ لتغطية نفقات ٨٠ الف جندى دولى معظمهم فى كمبوديا ويوغسلافيا (سابقا) والصومال . ولم تدفع سوى عشر فقط جميع التزاماتها المالية ومساهمتها فى نفقات عمليات حفظ السلام . واضاف د . غالى ان العالم يدرك الان أن الامم المتحدة بوسعها الاضطلاع بدور محورى فى ارساء النظام العالمى وانقاذ الدول التى تواجه ازمات والتحدث باسم اشد الدول فقرا (٩/٢١) (انظر الجمعية العامة) .

ـ أجرى د . بطرس غالى محادثات مع وزير الخارجية الأمريكى وارين كريستوفر فى شأن الوضع فى الشرق الأوسط والموضوعات الاخرى التى ناقشتها الجمعية العامة للامم المتحدة وخاصة الصومال وليبيا والبوسنة (٢١/ ٩)

ـ دافع الأمين العام عن سياسة المنظمة الدولية فى الصومال وقال « نحن ملزمون بمبادىء الاخلاق الدولية وببنود ميثاقنا للعمل والتصرف » ، واوضح ان الامم المتحدة لايمكنها المضى فى حفظ السلام قبل ان يتم نزع سلاح الميليشيات (٢٢/ ٩)

ـ طالب د . بطرس غالى بضرورة محاكمة وعقاب مرتكبى جرائم الحرب فى البوسنة ويوغوسلافيا بما يعكس التزام المجتمع الدولى بتعهداته وقيام الأمم المتحدة بواجباتها (٢٣/ ٩) .

ـ طلب د . بطرس غالى فى مجلس الأمن تعيين وزير العدل الهندى السابق سولى جيهابخيز سورابى فى منصب المدعى العام للمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة (٢٥/ ٩) ، كما رشح فيما بعد المدعى الفنزويلى رامون اسكوبار سالوم لنفس المنصب (١٨/ ١٠)

ـ حذر بطرس غالى فى كلمة وجهها الى المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية تلاها نيابة عنه مدير عام مركز الأمم المتحدة فى جنيف فلاديمير بتروفسكى من ان الجهود السرية المتوالية فى العراق لانتاج اسلحة نووية يجب ان تكون انذارا جديا لمواجهة الممارسات ومنع انتشار الاسلحة الذرية فى العالم (٢٧/ ٩)

ـ اعلن الأمين العام ان مهمة القوات الدولية فى الصومال قد تستمر عامين حتى يتم تشكيل حكومة صومالية تتولى المهام السياسية تسعى الى تحقيق الاستقرار فى البلاد (٢٧/ ٩)

ـ عرضت الأمم المتحدة تقديم كافة المساعدات الممكنة الى الهند للتغلب على اثار الزلزال وظل د . بطرس غالى على اتصال دائم برئيس الوزراء الهندى ناراسيمهاراو (١/ ١٠)

ـ حذر الأمين العام من ان سحب القوات الامريكية من الصومال سوف يدمر عملية حفظ السلام وذكر فى رسالة وجهها الى وارين كريستوفر ان قرار مجلس الأمن يلزمه بان يواصل محاولاته لاحضار محمد فارح عيديد امام العدالة (١/ ١٠) .

ـ اشاد د . بطرس غالى بالتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية واوضح خلال اجتماعه مع د . عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية فى نيويورك ان التعاون بين المنظمة الدولية وجامعة الدول العربية ينمو بصورة مرضة على كافة المستويات (٥/ ١٠)

ـ رحب د . بطرس غالى بقرار دولة الكويت المساهمة بنسبة ثلثى ميزانية « يونيكوم » وذكر ان القرار الكويتى سوف يخفف كثيرا من الاعباء الملقاة على عاتق الدول الاعضاء ، واوصى غالى بتحديد مهمة قوة « يونيكوم » لمدة ستة اشهر ، واضاف انه اختار خبيرا فى شئون تثمين الاراضى لتعويض المزارعين العراقيين عن ممتلكاتهم الواقعة فى الجانب الكويتى (٧/ ١٠)

ـ عبر الأمين العام فى تقرير لمجلس الأمن عن تحفظاته على الفائدة من ارسال عشرين مراقبا عسكريا الى كمبوديا تلبية لطلب سلطات هذا البلد واضاف انه غير مقتنع بان مجموعة صغيرة من الضباط فى بنوم بنه سوف تتمكن من مراقبة وحل المشاكل الامنية المستمرة فى كمبوديا (٩/ ١٠) .

ـ وصل د . بطرس غالى الى جزر موريشيوس للمشاركة فى القمة الفرنكفونية الخامسة بعد ان توقف فى القاهرة ، وزار جيبوتى حيث شارك فى اجتماع تناول مشكلة الصومال (١٦/ ١٠) ثم التقى فى مابوتو ، موزمبيق بواكيم شيسانو رئيس موزمبيق والفونسو دلاكاما زعيم حركة المقاومة الوطنية (رينامو) حيث تشرف الأمم المتحدة فى موزمبيق على مشروع للتسوية بين حكومة مابوتو وثوار رينامو (١٨/ ١٠)

ـ أعرب الأمين العام عن اعتقاده بانه ليس هناك حل لمشكلة يوغسلافيا السابقة سوى الحل الدبلوماسى وقال ان الامم المتحدة تسعى الى عقد مؤتمر دولى حول يوغسلافيا السابقة على غرار مؤتمر جنيف الذى عقد فى اغسطس ١٩٩٢ (١٨/ ١٠)

ـ قام د . بطرس غالى بزيارة خاطفة للعاصمة الصومالية مقديشو التقى خلالها مع قادة القوات الدولية وزار احد المستشفيات الدولية (٢٢/ ١٠)

ـ التقى د . بطرس غالى الرئيس الاثيوبى ميلس زيناوى فى اديس أبابا للنظر فى قضية الصومال وبحث معه انعكاسات الازمة الصومالية على دول القرن الافريقى (٢٣/ ١٠)

ـ وجه د . بطرس غالى كلمة بمناسبة يوم الأمم المتحدة جاء بها انه « لو استطاعت الأمم المتحدة ان تعمل من اجل السلام ومن اجل التنمية يجب على الدول الاعضاء ان تقدم للأمم المتحدة المساعدات اللازمة حتى تستطيع ان تحقق تلك الاهداف النبيلة » (٢٤/ ١٠)

ـ وجه الأمين العام للأمم المتحدة نداء قويا الى الولايات المتحدة بالاستمرار فى مشاركتها فى عمليات السلام الدولية وقال ان التوصل الى العلاقة الصحيحة بين الولايات المتحدة والمنظمة الدولية هو اهم تحد تواجهه المنظمة الدولية فى العصر الراهن (٣٠/ ١٠)

ـ طالب د . بطرس غالى بضرورة تجريد الفئات الصومالية المتناحرة من اسلحتها وحذر من تراجع الولايات المتحدة والدول الاخرى المشاركة فى عملية حفظ السلام بالصومال عن نزع اسلحة تلك الفئات (٣١/ ١٠)

ـ وجه د . عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية رسالتين للدكتور بطرس غالى وفردريكو مايور المدير العام لليونسكو حمل فيها المجتمع الدولى المسئولية الكاملة ازاء تطبيق قرارات الشرعية الدولية والمحافظة على الوضع القانونى والحضارى للقدس واكد د . عبد المجيد ان قرار المحكمة العليا الاسرائيلية اعتبر واخضع اعمال صيانته للقانون الاسرائيلى يعد انتهاكا لقرارات الامم المتحدة الخاصة بوضع القدس (٥/ ١١)

ـ قرر د . بطرس غالى ايفاد بعثة دولية برئاسة مارك جولدينج الى السلفادور للتحقيق فيما تردد عن تجدد اعمال العنف ودعوة انشطة فرق الاعدام الجماعية الى المدن والقرى وعدم الالتزام بنصوص اتفاقية الهدنة التى تم التوصل اليها بين السلطة المركزية والجماعات المسلحة (٦/ ١١)

ـ تلقى د . بطرس غالى رسالة من بينظير بوتو رئيسة وزراء باكستان تتعلق بمشكلة كشمير (٦/ ١١)

ـ عين د . بطرس غالى سمير صنبر ـ اللبنانى الجنسية ـ رئيسا لادارة شئون الاعلام بالامم المتحدة بدرجة أمين عام مساعد (٨/ ١١) ، كما أسند مسئولية ادارة شئون التفتيش والتحقيقات الى الخبير المصرى محمد على نيازى الأمين العام المساعد للأمم المتحدة (٩/ ١١) وعين ايضا ثريا عبيد نائبة للأمين التنفيذى الاسكوا وهى سعودية الجنسية وتعتبر اول سيدة تتولى هذا المنصب (١٢/ ١١)

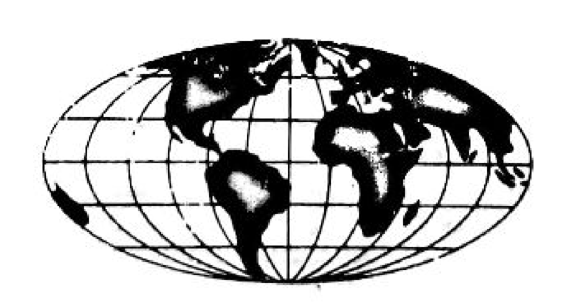
ـ قدم د . بطرس غالى تقريرا الى الجمعية العامة عن « المساعدات المقدمة لتعمير لبنان وتنميته اوضح فيه ان الحكومة اللبنانية انهت خلال العام الماضى معظم استعدادتها للتعمير الشامل » على الرغم من ان الوضع فى الجنوب مازال متوترا ويؤثر فى عملية الاعمار (١٠/ ١١)

ـ فى تقرير قدمه د . بطرس غالى الى مجلس الأمن حدد فيه ثلاث خيارات لمستقبل عملية الأمم المتحدة فى الصومال تتراوح بين الاستمرار فى المهمة نفسها وكذلك عدد الجنود (٢٦ الف) ، أو الاحتفاظ بنحو ٥٠٠ جندى فى مهمة اكثر تحديدا ، أو ابقاء خمسة الاف جندى فقط لمهمات محددة تركز على الحد الادنى من الدور الدولى فى الصومال (١٣/ ١١) ، وطالب الأمين فى تقرير لاحق لمجلس الأمن باعطاء دور اوسع واكبر لمنظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية والمؤتمر الاسلامى لتحقيق المصالحة الوطنية فى الصومال ، وذكر انه بعث برسائل الى ٤٢ دولة يطلب منهم المساهمة فى القوة الدولية وزيادة المساعدات التى تقدمها

لعملية السلام (١٦/ ١١)
ـ كشف د . بطرس غالى عن ميزانية المنظمة الدولية لعامى ١٩٩٤ و ١٩٩٥ ويبلغ حجمها ٢,٧٤٩ مليار دولار ودعا الى اقرارها قبل نهاية العام ، وفى كلمة القاها امام لجنة الميزانية بالجمعية العامة ذكر ان هناك زيادة فى الميزانية قدرها ٢٣٢ مليون دولار عن ميزانية عامى ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، وذكر ان متأخرات الاعضاء بلغ ٥٢٥ مليون دولار فيما بلغت متأخرات المساهمات فى عمليات حفظ السلام ١١٧٥ مليون دولار (٢٥/ ١١)
ـ عين الأمين العام اعضاء اللجنة المكلفة التحقيق فى الاعتداءات التى استهدفت العاملين فى الأمم المتحدة فى الصومال وتضم اللجنة كبير قضاة زامبيا وجنرالين من غانا وفنلندا ويراسها ماتيوس نغولوب (٢٥/ ١١)
ـ استبعد الأمين العام امكانية اجراء استفتاء عام حول مستقبل الصحراء الغربية خلال العام الحالى وتوقع د . بطرس غالى اجراء الاستفتاء فى منتصف العام القادم (٢٧/ ١١)
ـ قدم د . بطرس غالى تقريرا الى الجمعية العامة تنفيذا لقرار تبنته الجمعية العامة فى دورتها السنة الماضية طالب د . غالى بتقديم تقارير مرحلية ، عن جهوده مع الأطراف المعنية فى الشرق الأوسط ، من أجل تعزيز السلام فى المنطقة ، احتوى التقرير على موقفين متضاربين لكل من مندوب اسرائيل ومندوب فلسطين فى شأن مبادىء تحقيق سلام شامل فى المنطقة يعكس سعى اسرائيل الى ازالة قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وعزم الجانب الفلسطينى على استمرار المسئولية الدائمة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين الى ان يتم حل القضية فعلا فى جميع جوانبها (٢٧/ ١١)
ـ شارك د . بطرس غالى فى مؤتمر نظمه البنك الدولى فى واشنطن بهدف التغلب على مشكلة الجوع فى العالم . وفى خطابه امام المؤتمر كشف د . غالى عن حقائق هامة من اهمها ان العالم ينتج من الطعام مايكفى لتوفير لقمة العيش لكل الشعوب الا ان مشكلة الجوع وندرة الطعام ترجع لاسباب فنية وسياسية واجتماعية تتعلق بتوفير وسائل نقل وتوزيع الغذاء ومنع نشوب صراعات وحروب أهلية وازمات سياسية مفاجئة (٢٩/ ١١)

محكمة العدل الدولية :

دعت محكمة العدل الدولية الى التنفيذ الفورى لحكمها الذى اصدرته فى ابريل الماضى بمنع الابادة الجماعية فى البوسنة . ورفضت المحكمة طلبات كل من البوسنة وصربيا باتخاذ اجراءات اضافية ، ورفضت طلبا للبوسنة بان تقضى المحكمة بعدم قانونية تقسيم البوسنة الى ثلاثة اجزاء ، وطلبا اخر برفع الحظر الذى فرضته الأمم المتحدة على بيع وتصدير الأسلحة اليها (١٣/ ٩) .



- European Council Conferencc : A Trend Towards East : Dr. Hisham Murad
- The «Uruguay Round» : Its Impact on the Third World : Nermine El-Saadam
American/Asian Affairs :
- New Elections in Pakistan & Future of Democracy : Abdallah Saleh
- The Evolution of Indian-Iranian Relations : B.M.
- The Last Canadian Elections : Tarek El-Dahroug
- Guatemala after 40 years of Military Rule : Ahmed M. Farag

- Comments & Ideas to Debate :
- The Coordinated & the Possible in Political Science : Dr. Mohamed Amer
FILE :
- Introduction : Dr. Abdel Moneim Said
- The Middle Eastern Market in Contemporary Arab Political Thought : Dr. Moh. Saad Abu'Amud
- Projects & Ideas for Regional Cooperation in Security & Disarmement : Counsels . Nabil Fahmy & Mahmud Karim
- Projects for Economic Cooperation in the Middle East : Dr. Taha Abdel Alim
- Projects for Regional Cooperation in Xater Fields : Magdi Sobhi
- Refugees Problems & Regional Measures in the Middle East : Dr. Walid Abdel Nasser
- Environmental Conflicts Related to Coopera-tion : Amru El-Gweili
MILITARY STRATEGY :
- National / Arab Dissuasion
- Asian-Pacific Ocean & New Armements Race : Maj. Murad Dessoki
- The Russian Military Doctrine : Ahmed I. Mahmud
- Strategic Environmental Relatons in the Japan Sea : The Rid of Nuclear Wastes : Karim Hajaj
INTERNATIONAL CONFERENCES & ROUNDTABLES :
- The Arab World in Information Medias- Dr. Ulfat Agha
- The American Political Science Association : Annual Conference : Dr. Hassan Bakr
- Colloquium on South Eastern Europe & Middle East Cooperation - Ahmed I. Mahmud
- Confrence on the South Eastern Mediterra-nean : The Future in the Middle East Settle-ment - Ussama Mkheimer
- Colloquium on Information, Water & De-velopment : Fathi Ali Hussein
- Colloquium on Lebanon's 5050 Years of Independence- H.A.
- Colloquium on the Palestinian-Israeli Agree-ment ; Prospects & Risks: Hana Ebeid - Mo'ataz M. Salama
- Colloquium on the Political Evokutio, in Egypt (1982-1992) : Manal Loutfi
- Colloquium on Arab Workers Emmigration-Hayth m Zaadedine
- The EGAD Foyrth- Issam Saadedine

BOOS REVIEW: Supervised by Dr. Noha el-Makawi
- Arab Political Books
- Caricatures from the Foreign Press

PERIODICAL REVIEWS: Prepared by Dr. Hoda Ragheb Mo'awad
- Humanitarian War, The N.N. & Peace-eeping
«Humanitarian War, Military Intervention & Human Rights» Lawrence Freedman, Adams Robert & Marrack Goulding (International Affairs, Vol. 69, Issue No3-July 1993)
- «Is There a Right of Humanitarian Interven-tion?» Christopher Greenwood (The World Today-Feb. 1993)
- «U.N. Peace-eeping in a New Era: A New Chance for Peace» - Boutros-Boutros Ghali- (The World -Today - April 1993)
- «Le Nouveau Champ d'Action pour les N.U.-Democratie & Droits de l'Homme» Dr. Boutros-Boutros Ghali-(Le Monde Diplo-matique-Oct. 1993)
CHRONOLOGY OF EVENTS:
- U.N. Activities - by Nadia Abdel Sayed
- Sept. October - November 1993- by Aboul Seoud Ibrahim



Chairman of the Board and General Editor :
Ibrahim Nafei

AL SIYASSA AL DAWLIYYA
Quarterly published by the Centre for Political and Strategic studies (Al-Ahram) (First Issue : July 1965)

Chief Editor :
Dr. Oussama El Ghazali Harb

Managing Editor
Ahmad Youssef Al Karie

Technical Consultant :
Nabya Asfahany

Sub-Managing Editor :
Sawsan Hussein

Editorial Assistant :
Nadia Abdel Sayed

Direction Edition & Advertising Office :
Al Ahram Building,
Al Galaa Street
Tel. Cairo 5786200 and 5786100
Telex No. 92001-92544 Ahram Un
Annual : 8 Egyptian Pounds.
Arab and African Countries (by Air Mail) 35 $
Other Countries (by Air Mail) 40 $

CONTENTS